

حاشيتان

الأولى : لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي
المصرى للتوفى سنة ١٠٦٩ هـ

الثانية : لشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بمسيرة
للتوفى سنة ٩٥٧ هـ

على

شرح جلال الدين محمد أحمد المحلى
للتوفى سنة ٨٦٤ هـ

على

منهاج الطالبين

للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي
للتوفى سنة ٦٧٦ هـ
في فقه الشافعية

تنبه : وضعنا شرح منهاج الطالبين بهامشي الكتاب . وحاشية القليوبي
في الصلب بأعلى الصفحات . وبأسفلها حاشية عميرة .

المجلد الثالث

الطبعة الثالثة

١٣٧٥ - ١٩٥٦ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

[حديث مرسل]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الاقرار

هو يشبه الوكالة من حيث إن المقر قبل اقراره متصرف فيما بيده وليس له وقد عزل عنه باقراره ومعناه لغة الثبوت من قرأ الشيء ثبت وشعرا اخبار بحق لغيره عليه وعكسه الدعوى ولغيره على غيره الشهادة وقيد ذلك ابن حجر بالأصم والخاص والافق محسوس رواية ومع الزام حكم والافتوى ونظر فيه بأن في الرواية اقرارا بمشيخة غيره عليه ودعوى السماع على غيره وفي الافتاء والحكم اخبار بحق لغيره وهو المقتضى بفتح اللام على غيره وهو المستغنى أو المحكوم عليه إلا أن يقل هو اصطلاح (قوله الاعتراف) تفسير بالمرادف لدفع توهم لردة التقرير أو عدم الاعتراض أو موافقة حديث فان اعترفت فارجمها (قوله من مطلق التصرف) هو صفة لموصوف هو أحد أركانه الأربعة التي هي المقر والمقر له والمقر به والصيغة (قوله وسياق الخ) جواب عن سكوت المصنف عنه هنا (قوله والصبي والمجنون) ولو بدعواهما ولو بعد اقرار أو تصرف حيث أمكن ذلك ولا يحلف حل صباه (قوله بالاحتمال) وكذا لو أطلق ولا يجب استقصاؤه وتقبل عن شيخنا الرملي أنه يجوز لو يندب والبيئة بذلك كذلك (قوله تسع سنين) تحديدية في الامناء وتقريبية في الحيف هو المعتمد كما تقدم في الخبر (قوله صدق) وإن كذبه أبوه وسيدته ولو ادعى الصائم ادعى البلوغ قبل وإن لم يقل كنت كاذبا (قوله ولا يحلف) أي ما لم تكن مزاحمة لغيره والا كطلب سهم الغنمية وأثبتت اسمه في المرتزقة فيحلف وجوبا إن اتهم وآلا فتدبا قال شيخنا ومثل ذلك طلبه ضرب الجزية عليه وفيه نظر

كتاب الاقرار

[قوله يصح من مطلق التصرف] يستثنى النائم عند من يجعله مطلق التصرف. واعلم أن الأصل أن كل من ملك الانشاء ملك الاقرار ومن لا فلا وقد اختى من الطرد الوكيل بالتصرف وولي الثيب ومن العكس المرأة بالنكاح واقرار المجهول بالرق أو الحرية والاقرار بالنسب والمقتضى بيع الأعيان والأعشى بالبيع والوارث بدين على مورثه والمريض في ارثه بأنه قد وهبه وقوله من ملك الانشاء الخ قال الشيخ عز الدين هو بالنسبة إلى الظاهر وفي الباطن بالعكس.

(نفيه) قال الرافعي لو زيد في الضابط من قدر على انشاء يستقل به الخ خرج ما ورد على الطرد [قول المتن صدق ولا يحلف] مثله لو أقر ثم ادعى أنه صغير وأما لو ادعى أنه كان حين الاقرار

(كتاب الاقرار)

أي الاقرار (يصح من مطلق التصرف) أي البالغ العاقل غير المجبور عليه وسياق أنه لا يصح اقراره مكروه (واقرار الصبي والمجنون لاغ) ذكرنا كان كل منهما أو أي (مان) أي (الصبي) (البلوغ) بالاحتمال مع الإمكان) له بأن يستكمل تسع سنين كما تقدم في باب الحجر (صدق) في ذلك (ولا يحلف) عليه إذا فرض ذلك في خصومة يطلان تصرفه مثلا لأن ذلك لا يعرف إلا من جهته ودعوى السببية البلوغ بالحيف في وقت إمكانه وهو تسع سنين كما تقدم في باب الحيف

كذلك (وان ادعاهن) بان استكمل خمس عشرة سنة كاتقدم (طوب بيتة) عليه لا مكثا (والسفيه والخلس سبق حكم
اقرارهما) في باب الحجر والتقليص (وبقبل اقرار الرقيق بموجب عقوبة) (٣) بكسر الجيم كالقتل وقطع الطرف والزنا

وشرب الخمر والتصف
والسرقة لبعده عن التهمة
في ذلك فان سكل نفس
مجبولة على حب الحياة
والاحتراز عن الآلام
وأظهر القولين انه يضمن
مال السرقة في ذمته قالوا
كان أو باقيا في ذمته أو
السيد اذ لم يصدق فيها فان
صدقه فعلق برقبته والثاني
يتعلق برقبته (ولو أقر
بدن جنابة لاوجب
عقوبة) كجنابة الخطأ
واتلاف المال (فكذبه
السيد) في ذلك (فعلق
بذمته دون رقبته) يقع
به اذا عتق وان صدقه
السيد فعلق برقبته فيباع
فيه الآن بغيره السيد
باقل الامرين من قيمته
وقدر الدين واذا بيع وبقي
شي من الدين لا يبيع به
اذا عتق (وان أقر به
معاملة لم يقبل على السيد
ان لم يكن مأذونا في
التجارة) بل يتعلق المقر
بذمته يبيع به اذا عتق
صدقه السيد لا (وبقبل
على السيد (ان كان)
مأذونا في التجارة
(ويؤدى من كسبه ومال

(قوله كذلك) أى تصدق ولا تخلف نعم لوعاق زوجها طلاقها بحضها فادعته فلا بد لو فوجع الطلاق من
تحليلها ان اتهمها (قوله وان ادعاه) قال شيخنا الرملى ولا يحتاج ان كان فقها الى استكمال في الدعوى
ولا في البيعة والقول به بحمل على النيب أو على غير الفقيه (قوله طوب) ولو غريبا بينه رجلين وبكفى
أربع نسوة تشهد على وقت الولادة (فرع) اقرار الرشيد بجناية في الصغر مقبولة فيلزمه أرشها ان كانت
مما يلزمه في الصغر بان كانت بالتلاف ولا يقبل اقراره بنحو بيع أو فرض (قوله وبقبل اقرار الرقيق)
خلافا للزنى والامام أحد والمكاتب كالمروء والمبعض في بعض المراكح وفي الرقيق كالرقيق وان كانت
مهاياة ولا يلزمه دفع ما يقابل الرقيم من ماله نعم ان سكان من معاملة يصح نصرقه فيها فهو كالمروء فيقضى بما
في يده على ما فيه (قوله يضمن مال السرقة في ذمته) خرج مال الجنابة بنفسه مستحقها فيتعلق برقبته
فهر على السيد (قوله أو باقيا) لانه لا يفرغ من يدهما بلا تصديق السيد فان صدقه وجب رد ان كان باقيا
ولا يتعلق بذمته ان كان تالفا بل برقبته وان كان مروهنا أو جانيا لکن يقدم المزمين والمجنى الاول فان
ثبتت الجنابة الثانية بيعة اشترك في رقبته المجنى عليهما وعلى ذلك بحمل قول شيخنا الرملى بعدم تعلقها
به (قوله اذ لم يصدق فيها) فان صدقه فعلق برقبته فقط جريا على القاعدة للسيد فداؤه بأقل الامرين ولا
يبيع بمفضل بعد عتقه كجائى (قوله فكذبه السيد) أى لم يصدق (قوله اذا عتق) أى جميعه على المعتقد
(قوله فعلق برقبته) وان كان مروهنا أو جانيا على ما تقدم (قوله كالقرض) وكذا اقراره معين ويبيع
فاسد ولو للتجارة فيتعلق بذمته لا يضمنه في البيع بذمته فقط (قوله لم تقبل اضافته) فيتعلق بذمته فقط أى مالم
يصدق السيد ولا يتعلق بكسبه أيضا (قوله لم يزل على دين المعاملة) فيتعلق بذمته فقط ولعله ان تعذرت
مراجعتة والاوجب ويحمل بمقتضى تفسيره واقراره بعد عتقه بما كان قبله كقراره بعد الحجر بما
كان قبله وكل ما يقبل اقراره به فالسوى به عليه وما لا فعل سببه (فرع) عتق في بد انسان أقر به
لشخص وأقر العبد بقره لا تقبل اقرار من هو في يده دونه واقرار السيد على عبده لا يقبل الا في دين
جنابة يتعلق برقبته واذا بيع فهاو ببق منها في مطالع به بعد العتق على العتق (قوله ويصح اقرار
المريض) ويحسب ما أقر به من رأس المال إلا نحووبة أو إبراء أطلقه فيحمل على وقوعه في المرض

صغير وأما لو ادعى أنه كان حين الاقرار صغيرا واحتمل فانه يصدق بيمينه (قول المتن طوب بيتة)
ولو كان غريبا خاسل الفكر (فرع) لو ادعى السابغ ولم يبين ما به البلوغ ففي تصديقه وجهان
قال الاذنى المختار استفسره (قوله في باب الحجر الخ) لم يسبق حكم اقرار السفيه بالنكاح وهو باطل
لكن قال الرافى انه يشكل بقبول اقرار المرأة به مع عدم القدرة على الانشاء وتوقف صاحب
المطلب في عدم القبول اذا طرأ السفه حال فانه يهتمل أن يكون النكاح سابقا على السفه (قول المتن
وبقبل اقرار الرقيق الخ) وقال المزنى وجهه انه لا يقبل لانه ملك الغير (قول المتن لا توجب عقوبة)
خرج هذا المال في اقراره بالسرقة وان كان حكمه كذلك الا ان فيه خلافا سبق في كلام التارخ
لكن قوله عقوبة يرد عليه النص والاتلاف عهدا وسرقتهما دون النصاب فانها توجب التعزير ويتعلق
المال بقيمة قطعا كنية الخطأ (قوله يبيع به الخ) لو كان عن شراء مثلا فالذى يبيع به القيمة لا الثمن
(قوله صدقه السيد لا) أى بخلاف دين الجنابة عند تصديق السيد لان المعامل مقصر (قوله دين)

يه) كالتهم فيه الا ان يكون المقر به مما يتعلق بالتجارة كالقرض فلا يقبل على السيد ولو أقر بعد حجر السيد عليه بدن معاملة
أضافه الى حال الاذن لم تقبل اضافته في الاصح وقبل الحجر وأطلق اقراره بدين لم يزل على دين المعاملة في الاصح (ويصح اقرار
للمريض مرض الموت لأخيه)

الاول وظل الثاني للاختبار
في كونه وارثا بحال الموت
وفي قول بحال الاغترار
وعليه لو اقر زوجته ثم ابانها
ومثلهم يصل باقراره ولو اقر
لابنسية ثم تزوجها بغير
عمل باقراره (ولو اقر في حصة
بدن) لانسان (وفي
موضع) بين (لاخر لم يقدم
الاول) بل يساويان كل
اقر بهما في الصحة والمرض
(ولو اقر في حصة أو مرضه)
بدن لرجل (واقر وارثه
بعدمه) بدن (لاخر
لم يقدم الاول في الاصح)
لان اقرار الوارث باقرار
المورث فكأنه اقر بهن
والثاني يقدم الاول لانه
بالموت تعلق بالتركة فليس
لوارث صرفها عنه (ولا
يصح اقراره بكمه) على
الاقرار (ويشترط في
المقر له أهلية استحقاق
المقر به فلو قال لهذه العذبة
على كذا فلنفي لانها ليست
أهلا للاستحقاق (فلو
قال) على (بسيب المال كها)
كذا (وجب) وحل على
انه جنى عليها أو كثرها
(ولو قال لحل هند) على
أوعندي (كذا لبارت)
من أبيه مثلا (أو مية) له
من فلان (لزمه) ذلك لان
ما استماله مكن (وان
استمه الى جهة لا يمكن
في حصة) كقولنا فرضيه أو باعني بشيا (فرضي)

فيحسب من الثالث (قوله بين أو عين) فيذهب بالانضمام لاختلاف في الاقرار الوارث للمطوف عليه
فلا بد ان يصح اقراره بموجب عقوبة ونكاح وغيرهما (قوله وكذا الوارث) خلافا لثلاثة الثلاثة ولغيره
من الورثة بخليفه ان الاقرار من حقيقه وكذا لهم بخليفه الابن على المصنف وإذا انكح من ملك بخليفه
حلفوا بطل الاقرار ومنه اقراره بقبض دين له على وارث وقبضها صدقها من زوجها (قوله لا منهم)
اجيب بانهم وصل الى حال لا يكتب فيها ظهرا (قوله بل يساويان) خلافا لابي حنيفة فلم يقدم اقرار بعين
على دين ولو قضى دين بعض الغرماء لم يشاركه غيره فيه (قوله بدن لرجل) قيد بالعين في هذا وما قبله
وما بعده مراعاة لاول كلام المصنف لاجل الحكم كما تقدم في كلام المصنف الحذف من الثاني لدلالة
الاول وعكسه وبسبب في البيع الاستبناك (قوله لم يقدم الخ) أي في تساويان من حيث صحة الاقرار
وان كان المقر له بالعين يقدم باخذها ولو على نحو مؤنة تجهيز مثلا (قوله بالدين) فلو كان المقر به ديننا
واحدا أقر به المريض لشخص والوارث لشخص آخر لم يصح الاقرار الثاني ولا غرم له وكذا يقال في العين
وكذا لو اقر المريض بعين أو واحد ثم لاخر ولا غرم للثاني أيضا على المصنف (فرع) لو اقر أحد حازرين
للاخر كزوجة وابن أو ولدا بدني على أبيه ولم تكن به ضاربت مع الغرماء بسبعة أثمان ذلك الدين لصدور
الاقرار من عيان في سبعة أثمان الغرائث (قوله بكمه على الاقرار) ويقبل قوله في الاكرام مع
قرينة وقدم بينه على بينة الاختيار لم تشهد بتقديم اكرامه عليه ولا يجوز الشهادة على اقرار نحو محسوس
وذي رسم لوجود أمارة الاكرام وتثبت الامارة باقرار المقر له بالبنية بها بالعين المردودة ولو اقر بالطواغية
في نحو بيع ثم ادعى الاكرام عليه لم يقبل الا بينة انما كره على الطواغية وكما كره النائم والسكران غير
المتعمد أو الملامر في اقراره بعقوبة تتعلق بيده مقبول وبالمال الموقوف وقيد الاقرار في التخرج قوله بغير
حق فانظر ما صورته بالحق ونحو الاقرار ما لو كره ليصدق ولو بالضرر واستشكاه الاذرع وهو حقيق
بالاشكال خصوص في هذا الزمان الذي فسد فيه أمر الولاية (قوله أهلية استحقاق) وكذا تعيينه ولو في
محصور كاحده هؤلاء أو أهل البيت وهم محصورون وبين من شاء من ذكر كان قائل أحدهم هو أنا وخالفه
المقر صدق المقر ولو لم ينحصر ولم يصح ونحوه لما كره منه لانه مال ضائع مالم يدع انه لقطه (قوله هذه
العذبة) أي المملوكة اما نحو خيل وسبلة ونحو مسجد ورباط فصحيح مطلق (قوله المال كها)
أي حال الاقرار ان لم يقدم غيره والا فهو بان عينه فان سكت عنه رجوع وحمل بنفسه فان نضر وشهد بين
ملا كمال الاصطلاح (فتبينه) الاقرار اشد ان كان مكاتبه أو موصيه فله موصي له أو موقوف فانه موقوف
عليه أو مبعوضا فله في التوبة والافساسة والرق والحرية أو قنا فليس له حال الاقرار ان لم يعين غيره والافس
عينه فان أطلق رجوع وحمل بنفسه فان نضر وشهد بين ملا كره حتى يصلحوا كما في العذبة فان تحقق انه
كان له قبل اسرافه فله ان يعتق والا فهو في ولورده الصدا الاقرار لم يرتد وان كان مأذونا له على المصنف لان
الحق ليس له ثم يصح رده في الوصية وانظر في نحو المكاتب عن ذكر (قوله وان استمال الخ) منه اقراره
بدن أو عين عقب التبوت لغيره أو بذلك العبد عقب عتقه (قوله فلنفي) أي الاقرار من أصله واعتدله
شبهت بغيره والله شبهنا الرمي خلافا لابن حجر والطبيب وشيخ الاسلام في قولهم صحة الاقرار والملاء
الاستدلالان هذا هو الوجه الثاني في كلام الشارح ويصح بكون الذي هو الاقرار حيا بان القويان يصح
في حال الاطلاق يقتضي القطع بالفاته في حال الاستدراك المذكور وهو صريح في كلام المصنف وجبته فاليوم
في العبارة حذف من الثاني لدلالة الاول وعكسه (فتبينه) مذهب أبي حنيفة رحمه الله بتقديم دين
الصحة (قول الثاني ولا يصح اقراره بكمه) لقوله تعالى الا نرا كره وقبلة مطمئن بالاجمان فإذا أشقأ أثر
الكفر في الاول غيره ولو كره ليصدق باقراره (قوله على أو وعندي) هنا ترك المصنف اختصارها

فقط صحيح وبقوله لا يستدل به غير مقول وقيل فيه قول القريب الاقرار بما فيه وفي الصريح تصحيح الطريق في الاقرار بطلب في الرقعة
بل الاصح البطان وبه قطع في الحرر (وان اطلق) أي لم يستدل بشئ (صح في الاقرار) (6)

في حقه والثاني بمسوله
لا ضرورة الى ذلك وعلى
السحن في الاموال الثلاث
انما يستحق الحمل اذا
انفصل حيا لم يولد منه
اشهر أو طاعة كقول
دون أربع سنين وانما هو
فواحي كالمباني في كتاب
الوصايا ان استحق وصية
في المال أو بوث حسن
الابن ويؤخذ كقول
أو أن في قول الصف (اذا
كتب المقرة للمقر) على
كثوب (ترك المال في
بعض الاصح) لأن فيه
تضمن بالملك ظهر أو سقط
اقراره بمعارضته الاقرار
والثاني ينقذه الحاكم
ويحفظه الى ظهور ملك
(فان ارجع المقر في ملك
تسليمه وقوله غلط) في
الاقرار (قبيل قوله في
الاصح) ينه على ان المقر
يرك في هيو الثاني لا بناء
على ان الحاكم يتنزه منه
وان يرجع المقر وصدق
المقر وينبأ على انه يحلف
في يده لا يسلم المقر الا
باقراره وان ينه على
ان الحاكم يتنزه لا يسلم
البنيان اقام ينه على انه
ملككم نسج
(فعل في قوله في كتاب)
في أو عدى (صيفة)

المذكور في الشارح من تخرج الاصحاب وكان حق الشارح أن ينه عليه فتأمل (قوله وقيل صحيح) هذه
الطريق الثانية المشار اليها في كلامه الآتي (قوله وقيل فيه) أي الاقرار اخذنا بما بعده من الطريق الثالث (قوله
حيا) فان انفصل ميتا فالوجه أن يسئل المقر فان أسنده له حوارث أو وصية عمل بتفسيره فان تضرر بطل ولو
لمنه حيا وميتا فالبت كالمعدم (قوله لم يولد منه) أي من وقت الوصية أو الموت ان علم الاذن وقت
الاقرار وهذا يجمع التناقض (قوله الى دون أربع سنين) صوابه الى غير قول الان لا بعد حقيقة بعدونها
(قوله أو أن في قول الصف) أو ذكرنا في ثلاث الا في نحو اخوة لام فان أطلق الارث عن كونه من أب
أو أم سئل وهل بتفسيره فان تضرر جعل سوية كالوكان عن نحو وصية مطلقا (قوله المقر) ومنه وارتبه
(قوله عمل) عين أو دين (قوله في يده) على جهة الملكية فلا التصرف فيه لو كان عينا حتى لو كان أمته فلا
وطر هذا لان علمه المقر (قوله وسقط اقراره) أي بطل كافي الرخصة ولا ينفيه صحة الرجوع بعده فتأمل
(قوله في حال تسكيبه) ليس قيد افسد رجوع المقر كذا (قوله الا باقراره) أي ان لم يكن في
ضمن معلومة في الاقوال على كافي الخلع
(فصل في صيغة الاقرار) التي هي أجزاؤه وقدمها في المنهج احتيا ما بها لانها سابقة على وصفه بالاقرار
(قوله لز بد كذا صيغة اقرار) أي هذا اللفظ من صيغ الاقرار كما أشار اليه الشارح فليس المراد ما صدقه
كالمباني (قوله على أو عدى) وكذا هذا التوب مثلا يخرج على أو عدى الذي زاده الشارح لفظ كذا
وجده فليس صيغة اقرار أي صريحة فهي كناية (قوله صيغة اقرار) أي ان لم يقل فيها أعلم أو أظن والا
فالمقر (قوله للمدين) وله تفسير على العين وسبأني (قوله للمدين) وله تفسير هما للمدين لأنه غلط (قوله حتى الخ)
والاعتداد على ما تبين صرح به في الصيغة (قوله تصحيح الطريق الثاني) راجع لقوله وقيل صحيح (قوله
لا ضرورة) على أيضا بان الغالب بموجب المال للماملة وهي مستحيلة هنا (قوله اذا انفصل حيا) اما وان انفصل
ميتا فمخرج المال لورثة من ذكر المقرانه ورثته أو الموصى أو لورثته ان أسنده الى وصية هذا حكم
الحال الاول واماني الحالين الاخيرين فان المقر يسئل حسبته عن جهة اقراره ويعمل به على ما ذكرنا فان مات
قبيل البيان فكما لو أقر لسان فتكتبه (قوله ان استحق بوصية الخ) أي فهذا الحكم يختص بالحال
الاول وكذا بالآخرين فيما يظهر اذا بين الجهة كذا ما عند عدم البيان في الحالين الاخيرين فالشكل
للعمل ذكرنا كان أو أن في بينهم بالسوية كان في ذكرنا أو أن في ضمن المحتمل ان تكون الجهة وصية وكان
ينبغي للشارح التنبيه على ذلك (قوله المنة ترك المال في يده) على ترك ملكه أولا لا لانعرف مال ملكه
قضية كلام في اسحق في المذهب الاول وكلام الرافعي وغيره الثاني وقال ابن الرقعة انه لا شبهة ويحفظه الى
ظهور ملكه وان رأى ان يجعله تحت يده المقر (قوله المقر في حال تسكيبه) يروى انه لو رجع بعده
رجوع المقر لا يفيد وليس مراد بل مراده في المسئلة التي فرض فيها التسكيب (فخرج) بجري هذا
الخلاص في كل من نفي عن نفسه حق الرجوع (قوله وان رجع المقر الخ) قال الغزالي كذا في قوله في كل
من نفي عن نفسه حق الرجوع (قوله وان اقام ينفذ الخ) يحتمل عوده للمستثنين (فصل ٥) قوله يزيد
كذا الخ (قوله على أو عدى) قاله الاسنوي ولا بد من ذلك ان كان المقر به منكرا يجوز بد نوب مثلا
أن يكون معناه في يده وأغلبا يجوز بد هذا التوب والتوب للصلاني فانه يصح من غير توقف على
عندي وعلى لان الدم مل على الملك (قوله المقر مع الخ) ولو قاله على ومضى عشرة فالقياس انه يرجع
اليه في تفسير بعض عشرة بالمدين ومعناه بالمدين (قوله أو ردها الخ) أي به ذلك فغرضه يمكن
اقراره وقوله على وفي ذمتي للمدين ومضى وعندي للمدين أي محمول عند الاطلاق على الاقرار بالمدين حتى اذا أدى انما هو صفة

أوروها قيل

هفتا في الاقرار لغيه

هو اخبر سابق عليه
ويحصل كلامه على قوله
بالهبة ولو قال مسكني زيد
فهو اقرار لانه قد يمكن
ملك غيره (ولو قال هذا)
الثوب (فلان وكان ملكي
الى ان اقررت) به (قوله)
كلامه اقرار واخوه لغوي
في طرح آخره ويحصل
بأوله (وليكن المقر به)
المعين (في بد للمقر ليس
بالاقرار للمقره) في الحال
(فلو اقر ولم يكن في يده ثم
صار) في يده (عمل)
بمقتضى الاقرار (بان يسلم
للمقره في الحال (فلو اقر
بحرية عبدي يد غيره ثم
اشتراه حكم بحريره) فرفع
يده عنه (ثم ان كان قال)
في صيغة اقراره (هو حر
الاصل فشرأوا افتداه) له
من جهة المشتري وبيع من
جهة البائع (وان) كان
(قال اعتقه) وهو يفرقه
(افتداه من جهته وبيع
من جهة البائع على المذهب)
وقيل بيع من الجهتين
(فثبت فيه) على الاول
(الخياران) أي خيار
المجلس وخيار الشرط
(البائع فقط) وكذا يثبتان
له في القسم الاول (و يصح
لاقرار بالمجهول) ويطلب
من المقر تبينه (فلذا قيل
له على من قبل تبينه بكل
ما يقول وان قل) كزيف وفساد

بخلاف الدين الذي على زبد لعمره فصحيح وان شهدت بينة أنه اشتراه لنفسه أو كان كذلك في كتابة
الوثيقة أو لم يقل واسم في الكتاب عار به فلو كان به وثيقة كرهن انتقل بها الا ان حل على الحوالة كقول صار
لعمره (قوله) (يعمل بأوله) فهو اقرار بعكس ذلك اقرارا أيضا عملاً آخر لانه جلتان ولو شهدت البينة
بمثل هذا الصيغة لم تقبل لانها شهادة على الغير يطلها التناقض (قوله المعين) بخلاف الدين لعدم تاق ماسياً في
فيه فإرادتها متعينة (قوله في بد المقر) أي لا عن ولا بقاء وكالو اقر بائع بمبايعه في زمن خياره ولو وقع
المشتري كالمظهر كلامهم انفسخ العقد وقيل يبين بطلانه ويقدم تصرف غائب على حاكم وهذا الشرط
للعمل بمقتضى الاقرار لا لصحته كما يعلم من كلامه (قوله في الحال) نعم لو اقر رهنه عند شخص ثم صار بيده
بيع في الدين (قوله ثم اشتراه) أي لنفسه لا لغيره بنحو وكالة قل شبعنا وظاهر ذلك جواز العقد وهو ظاهر
بل ربما يجب ان تعين التخلص به فليراجع وقوله حكم بحريره وصح الشراء نظراً لتصديقي صاحب اليد
ولانه وسيلة للعتق وكالحرية الاقرار بوقف دار مثلاً (قوله اعتقه) أي هو أو غيره (قوله وقيل بيع
من الجهتين) وقيل افتداه من الجهتين فالعبر عنه بالمذهب الوجه المفصل من الاوجه الثلاثة في طريقة
وهناك طريق أخرى بكتابة وجهين من جهة المشتري والقطع بالبيع من جهة البائع قبل وهذه مراد
الشرح فراجع (قوله فثبت فيه الخياران) وكذا خيار العيب في الثمن واذا رد الثمن رد العبد واذا ظهر
العيب مميهاً فلا رضى ولومات قبل القبض سقط الثمن فبرده البائع ان كان أخذه ما وبعد القبض فلا يسقط وليس
عليه ولا للاحد ان قال هو حر الاصل فانه لو رثته أوليت المال وليس للمشتري أخذه شيء منه وله أخذ جميعه
ان قال أنا اعتقه وله أخذ قدر الثمن من تركته ان قال للبائع أنت اعتقته لانه يبيض ماله في الكذب
وقدر ما ظلمه به في الصدق وله أقل الامر من الثمن الذي فرمه البائع لمن اشتراه منه والثمن الذي دفعه
المشتري للبائع ان قال اعتقه غير البائع وعينه فان لم يعينه فكحر الاصل ولو اقر بحريره فقط استفصل
وهل بتفسيره فان تعذر فكحر الاصل ولو استأجره المقر من هو في يده فهو افتداه للنفقة فيلزمه الاجرة
وليس له استخدامه ولو نكح من اقر بحريره تصاح وان لم يحل له الامه لكن لا يحل له الوطء الا ان نكحها
بأذنها وسيدعها عند مولى بالاولاد وغيره (قوله ويصح الاقرار) ولو في جواب دعوى عندنا كم بالمجهول
الشامل لهم كاحد العبدین (قوله قبل تبينه) وله أن يحلفه أنه ليس له عليه شيء غير هذا وسواء قال على
أو عندي وكذا في ذمى الا في نحو الكاب (قوله بكل ما يقول) قال الا ذمى هو ماله قيمته وقال غيره
لنفسه لم يصح نقله ابن الرفعة عن مشايخه قال أهني السبكي فلا شهدت واعلى اقراره بانه انشأ الشراء لنفسه فاذا
أقر ولم يقل الذي اشترى به لنفسى فينبى أن يقبل لانه اقرار بعد دعوى ولا تناقض أما لو قال هذا الذي
اشترى به لم يرد فهو متناقض (قوله اذ هو اخبار سابق الخ) أي وليس ازاله ملك عن المقر به ولو قال هذا لي
هذا زيد فاقرار لانهما جلتان بخلاف مسئلة الكتاب فيكون حاصل هذا أنه اقرار بعد انكار (قول
المن وليكن المقر به الخ) أي ينشطر في الحكم بتسليمه حال كونه في يده حسباً وشرعاً ولا فهو دعوى على
الغيا وشهادة بغير لفظها وقوله الدين احترز به عن الدين (قول المن وان كان قال) لو قال اعتقه مال ك قبل
شراء البائع له كان كحرية الاصل (قول المن افتداه) أي اجراء لكل عاقد على ما يستفاد من وجه الثاني أن
الشارع لما صدق البائع فليجانبه لجعلناه بيعاً من الجهتين قال الاسنوى وعبر بالمذهب لان طريقة الامام
أحد ثلاثة أوجه والتفصيل بيع من جهتهما فداء من جهتهما وطريقة الاكثرين القطع بالبيع في جانب
البائع واجراء الخلاف في المشتري قال الطر بقاء انما هي في البائع (قول المن قبل تبينه) أي ويحلف
أنه ليس عليه شيء غير هذا (قول المن ولو فسر الخ) كوكايت الصيغة في ذمى لم يقبل بها ونحوه لانه لا تثبت
في القسمة قاله السبكي رحمه الله

كتاب سطره أو جليله (كتاب على) المبد (وسرجين) أي زيد (قبل في الاصح) لان ذلك محرم أو محرم على نفسه
والثاني لا يقبل فيها لان الاول لا يقبل (أ) فلا يصح التزامه بكلمة على والثاني ليس بمال وظاهر الاقرار بالمال (ولا يقبل) تصغيره

ما يحصل به دفع ضرر أو جلب نفع فقله كره غير اراده على الاول مما يابى درهما المعبر عنه في كلامه
بالفلس فتأمل (قوله كنية حنطة) وكثير يجعل تكثير غارده كالبرصرة والافصح قطعاً (قوله ككتاب
على) أي قابل للتعليم وليس للمبد قيدا كما يؤخذ من كلام المصنف بعده ولو عممه الشارح هنا أخذاً منه
لكن أول (قوله) ويجب على أخذه (وده) ومنه ميتة لمضطر وخبرة غير محترمة لذى (قوله بكلمة على)
فلو قال في ذمى لم يقبل شيء من ذلك قاله شيخنا شافعية قل شيخنا ومقتضاه أن ما لا يجوز لا يثبت في
الدين فراجع (قوله في معرض الاقرار) أي الذي يفتقش ويقبل فيها أو أقر بحق وكون الشيء أهم من الحق
من حيث القوة لا ينافي خلافه من حيث المعرفة (فرج) لو قال غصبتك أو غصبتك ما تعلم لم يصح أو غصبتك
تصباح وهو من المهم ومنه أيضاً ما لو أقر به بدار فله جميع ما فيها ولو تنازعا في شيء كان فيها حال الاقرار صدق
المقر وداره كذلك ولو كان في الدار ساكن ولو زوجة المظفر قبل قوله بنصف ما فيها وان لم يصلح له (قوله ولو
أقر) بلغة عندى أو على وكذا في ذمى في غير المستوفى ونحوها (قوله أو كثير) بالثنية وكذا باكثر
من حال فلان أو ما على فلان ما على فلان فلو قال مثل ما على فلان أو مثل ما عليه تعين مقدار ذلك عدداً
بأي جنس كان لتبادر التولية للمعدن الساوى بخلاف الاكثرية ولذلك قال الشافعي رضى الله عنه صل ما بى
عليه الاقرار أن الزم اليقين وأطرح الشك ولا تستعمل الغلبة والمراد باليقين الظن الغالب (قوله
وكذا المستوفى) أي يصح تفسير المال فيها ان لم يقبل في ذمى ومثلها المكاتب وغيرهما لو تصح بالموقوف
عليه مطلقاً (قوله ونسأجر) وبجنتها من خلفاته لآماله وسواء قال في اقراره على أو عندى على
المصنف كاشية كلام المصنف وتقدمت الاشارة اليه بخلاف ما في الشارح (قوله أو كذا وكذا)
وإن زاد في التكرار في هذا وما يأتي على مواز تعدد التأكيده (قوله لان الثاني تأكيده) فان نوى
بالاستثنائية لوجه شيان (قوله شيء وثمن) والقائه ودم وبلى كالواو (قوله أو كذا وكذا) ومثله
مع وكذا أو كذا وثمن لان المراد من كذا هنا لفظاً لا كونها كناية عن العدد ولا أصلها المركب
من كلف التشبيه واسم الاشارة كما مرّت الاشارة الى ذلك ولو قال درهم بل درهم لزمه درهم فقط
لان الثاني من الاول بخلاف كذا بل كذا لا خياله لغيره فتأمل (قوله أو بدل) أو خير لم يتدأ محضوف
(قوله والجر لظن) عند البصريين وأجزاء السكوفيون بان كذا مثل كم وبذلك علم أن كذا مبتدأ لانها
اسم عين فتنطق بالان هشام ههنا ولو سكن الدرهم وقفاً كذا لك في الاحوال الآتية ودعوى لزوم
عشرين في النصب لانها أقل عدد يميز بغير منصوص كقوله الحنفية مردود بأنه يلزم عليه لزوم مائة في الجر
لانها أقل عدد يميز بغير مجرور ولا قال به ودعوى لزوم بعض درهم في الجر بتقديم مردود بان كذا
للاحداد لا لسورها (قوله كذا وكذا) وإن زاد في التكرار كما مر في عدم العطف كذا قاله شيخنا

(علا لا يقتضى) ككتاب
وتحذف ولا يفتح فيه من جيد
وتحذف ما لا يجب وده فلا
يجب على من قوله على
خلاف ما إذا كان عندى
فمن يصدق به (ولا يقبل)
تصغيراً أيضاً (بجناه وتورد
سنداً) بعد فهمه على
معرض الاقرار والامطالبة
بها (ولو أقر بمثل ما على
عظيم أو كذا وكذا قبل
تصغيره باقى منه) وإن لم
يقبل كنية حنطة ويكون
منه المستوفى من حيث
المكاتبه وكفر ستد
(وكذا) يقبل تصغيره
(المستوفى في الاصح)
لأنها يفتقش بها ونسأجر
وإن كانت لا يفتح والثاني
يقتضى الى امتناع بعضها
(لا كنية مستوفى) لانه
لا يصدق عليها اسم المال
وفي الروضة كمالها والجرور
انما كذا على مال الى آخره
ومنه القبول المستوفى
والنصب فيها أن يقوله
عندى مثل (وقوله) له
(كذا) على (كقوله)
(قوله) على فيقبل تصغيره
عاقده فيه (وقوله شيء
أو كذا كذا) بكثرة
لان الثاني تأكيده ولو قال

في رضى أو كذا وكذا واجب شيان لا يقبل كل منهما في تصغيره شيء لاقتضاء العطف للمطالبة
(المطلوب) له (كذا درهم أو درهم أو درهم) والنصب بغير الزرع عطف بيان أو بدل والجر لظن (والنصب انما هو
كذا كذا درهم) ككتاب

وفي قول درهم وفي قول درهم وشيء نظرا إلى أن الدرهم تفسير لكل من المهيمن أو لمجموعها أو الثاني فقط والطريق الثاني القطع بالأول (و) المذهب (أنه لو رفع أوسج) الدرهم (قدرهم) والمعنى في الرفع هما (٩) درهم والجر محمول عليه وقيل

في صورة الرفع قولان
ثانيهما يجب درهمان ونقل
المأوردى عن الشافعي
وجوب درهمين في الجر
(ولو حذف الواو فدرهم
في الأحوال) الثلاث
النصب والرفع والجر لا احتمال
التأكيد (ولو قال ألف
ودرهم قيل تفسير الألف
بغير الدراهم) من المال
كألف فلس (ولو قال خمسة
وعشرون درهما فالجميع
دراهم) على الصحيح
وقيل الخمسة باقية على
الابهام (ولو قال الدراهم
التي أقررت بها ناقصة الوزن
فان كانت دراهم البلد
الذي أقر فيه (تامة الوزن
فالصحيح قبوله ان ذكره
متصلا) بالاقرار (ومنعه
ان فصله عن الاقرار)
كالاستثناء وفي قول من
طريقة في المتصل لا يقبل
عملا بأول الكلام وفي
وجه في المنفصل يقبل لان
اللفظ محتمل له والاصل
براءة الذمة (وان كانت
دراهم البلد (ناقصة قبل)
قوله (ان وصله) بالاقرار
(وكذا ان فصله) عنه
(في النص) جلا على وزن
البلد وفي وجه لا جلا على

فراجعه (قوله وفي قول الخ) فهي أقوال ثلاثة في طريق وتعليلها بعدد على ألف والنشر المرتب وعلم
من كلام الشارح أن المناسب للمصنف أن يعبر في الأولى بالمذهب وفي الثانية بالصحيح (قوله في الأحوال
الثلاث) بخمسة مافي كلامه تسع صور لأن كذا امام فرد أو مكرر أو معطوف والدرهم اما مرفوع أو منصوب
أو مجرور ومع السكون تكون الصور اثنتي عشرة في كذا أو مثلها في شيء ومع عدم ذكر الدرهم ست صور
فالجملة اما ثمانية عشر أو أربعة وعشرون أو ثلاثون ومع الجمع في شيء وكذا ستة وأربعون أو خمسون فتأمل
(قوله بغير الدراهم) لأن العطف لازمة لزيادة للتفسير الذي قال به أبو حنيفة وألزمه به في معطوف مكمل أو
موزون أو معدود ورد عليه أيضا بعكس الصورة المذكورة كألف حبة حنطة ودرهم نعم ولو قال ألف ودرهم
فضة فالجميع فضة ان نصب فضة وله تفسير الألف بغير الدراهم من النضة فان أضاف فضة إلى درهم كأن الألف
مبهما قاله شيخنا الرمي ولو قال ألف وقفيز حنطة فالألف مبهم مطلقا ولو قال ألف درهم بلاضافة قيل تفسير
الألف بما لا تنقص قيمته عن درهم فقط ولو قال خمسة وعشرون درهما فالجميع دراهم وكذا مائة أو ألف
ونسبة وعشرون درهما (قوله من المال) كذا في شرح الروض وشطب عليه في المنهج بعد أن ذكره
وظاهره أنه ليس قيدا فراجعه (قوله ناقصة الوزن) أي عن الدراهم الإسلامية كما سيذكره الشارح
فالدراهم المطلقة محمولة عليها لا على الدراهم الفلوس نعم ان هجرت أو قال نقرة جل على الفلوس لأنها المعروفة
في بلاد مصر والدينار يحمل على الشرعي من الذهب والأشرفي يحمل على ذلك أيضا فان فسره بعشرة
أصناف قبل لاطلاقه عليها والدوكلات كالأشرفي ولو فسرها دراهم بتامة غير سكة البلد قبل مطلقا وفارق البيع
بأنه هنا اخبار بحق سابق والدرهم الكامل ستة دوانق والناقص دونها كالطبري لأنه أربعة دوانق
والخوارزمي فانه أربعة دوانق ونصف دنانق وإذا قبل بالناقص جل اطلاقه على الأقل ان عذرت مراجعته
والإفهام بقوله (قوله ان فصله) أوسكت عنه (قوله يلزمه تسعة) ومن واحد إلى مائة يلزمه تسعة وتسعون
والخارج أبدا واحد وبما بين واحد وعشرة يلزمه ثمانية أخذنا بتمتضي بين المخرجة للطرفين (قوله عشرة
ادخلا للطرفين) كالم قال أنت طالق من واحد إلى ثلاث وأجيب بمحصرة عدد الطلاق (قوله اخراجا لهما)

ولست كتابة عن العدد [قوله نظرا الخ] وذلك لأنه لما أتى بلفظين مبهمين وعقهما بقوله درهما كان
الظاهر أنه تميز لكل واحد منهما وقال ابن الرفعة لأن التمييز وصف والوصف يعود إلى كل فقدمه (تنبيه)
قياس المذهب أبي حنيفة أن يجب هنا أحد وعشرون درهما [قوله والمعنى في الرفع هما درهم] أي
فالدرهم خبره ببدل محذوف ووجهه الأسنوي بأن قوله له كذا كلام مستقل وكذا درهم معناه وكذا الذي
تقدم كسقطي به درهم فيكون عطف جملة على جملة قال ويمكن أيضا أن يكون من عطف المفرد ويكون
درهم عطف بيان من المجموع وقوله والجر محمول عليه أي لأنه لم ينحمل على الأقل وهو الرفع ووجه وجوب
الدراهمين في الرفع أنه يسبق إلى الفهم أن الدرهم تفسير وان كان لنا [قوله وجوب درهمين في الجر]
وقيل أيضا يلزمه فيه شيء وبعض درهم وعبارة الرافعي ويمكن أن يخرج فيه خلاف أنه يلزمه شيء وبعض
درهم انتهى وحينئذ التعبير بالمذهب بالنسبة إلى الجز أيضا صحيح [قوله وفي قول من طريقة] به تعلم أنه كان
الأولى أن يعبر في الأولى بالمذهب وفي الثانية بالصحيح [قوله عملا بأول الكلام] أي كما لو قال له على ألف
بل خمسة فانه يلزمه ألف ورد بأن ذاك صفة وهذا اضراب [قوله وكذا ان فصله] لو سكت عن بيان جل
على الناقصة أيضا [قوله ولو قال له على الخ] هذه المسئلة حكمها هنا وفي الضمان والبراء والوصية والطلاق

(٢) قلوبني وعميره - ثالث) وزن الاسلام (والتفسير بالمشوشة كهو بالناقصة) ففيها التفصيل السابق
(ولو قال له على من درهم إلى عشرة لزمه تسعة على الأصح) وقيل عشرة ادخلا للطرفين وقيل ثمانية اخراجا لهما والأول أخرج
الثاني دون الأول لأنه مبدأ الاقرار (وان قال) له (درهم في عشرة فان

فهرما وردت في معنى مع
في قوله تعالى ادخلوا في أم
أى معهم (أو الحساب
ف عشرة) لأنها موجبه
(والا) بأن أراد الظرف
أو لم يرد شيئا (فدرهم)
لأنه اليقين

(فصل) إذا قال له عددي
سيف في غمد بكسر العين
المججمة (أو ثوب في
صندوق) بضم الصاد
(لا يلزمه الظرف) أخذنا
باليقين (أو غمده سيف
أو صندوق فيه ثوب لزمه
الظرف وحده) لماذا كرر
(أو عبد على رأسه عمامة
لم تلزمه العمامة على
الصحيح) لماذا كرر الثاني
تلزمه لأن العبد له يد على
ملبوسه ويده كيد سيده
(أو دابة يسرجها أو ثوب
مطرز) بتشديد الراء (لزمه
الجبيع) لأن الباء بمعنى مع
والطراز جزء من الثوب
(ولو قال) له (في مبراث أبي
ألف فهو اقرار على أميه
بدن ولو قال) له (في مبراثي
من أبي) ألف (فهو وعد
هبة) نصر الشافعي رضى
الله عنه على السائلتين
وخرج بعضهم في الثانية أنه
اقرار من نفسه على أن قوله
له في مالي ألف اقرار (ولو
قال له على درهم درهم
لزمه درهم) جلا على

لأنه كيد (فإن قال ودرهم لزمه درهمان) لاقتضاء

كالموالات بعتك من هذا الجدار إلى هذا الجدار وأجيب بأن المراد هنا التحديد لا التعداد (قوله المعية)
أى المستندة إلى المقوله أى مع عشرة له فإن أراد مع عشرة لى لزمه واحد كالوذا كر لفظ مع وعلى هذا
فذكر مع وأرادتها سواء فسقط ما لا ينسوى وغيره هنا قال شيخنا الرملي والاطلاق مع إرادة المعية
كلاؤل فيلزمه أحد عشر وفيه نظر والوجه أنه لا يلزمه الدرهم أخذنا باليقين كما سر (قوله شيئا) أى
من معية أو ظرفية أو حساب وكذا الأوراد حسابا ولم يعرفه كاذ كره في المنهج وغيره فلا يلزمه الدرهم
(فصل: في بيان أنواع من الأقرار) ومأمعها (قوله سيف في غمد) ومثله فص في خاتم ونعل في
حافر وحمل في بطن دابة ونمرة على شجرة وسرج على دابة وحكم عكسه عكس حكمه نعم إذا أطلق
في الخاتم دخل فسه لأنه اسم للجميع وبذلك فارق ما لو أطلق في الدابة حيث لا يدخل حملها لأنه
يصح استثنائه منها نحو له على دابة الا حملها وبذلك فارق أيضا دخوله في البيع لعدم صحة استثنائه
فيه قال الامام القفال وغيره والضابط أن مالا يدخل في البيع لا يدخل هنا وما يدخل فيه يدخل هنا لا
الحمل والنمرة غير المؤبرة وأس الجدار نظرا للعرف هنا (قوله لم يلزمه الظرف) ومنه ثوب في صندوق
أو زيت في جرة خلافا لأبي حنيفة (قوله عمامة) بكسر العين وضما (قوله دابة يسرجها) ومثله
عبد بعمامة كما في الروض أو بنيه أو دار بفرشها أو دابة بحملها ونحو ذلك فيدخل الكل
بخلاف مع في جميع ذلك أى إذا لم تكن إضافة نحو دابة مع سرج وإلا نحو دابة مع سرجها
فيلزمه الجميع كما صرح به ابن حجر وهو ظاهر (قوله مطرز) بخلاف عليه أو فيه طراز فلا يلزمه
طرازه على المعتد سواء في الطراز فيهما الطاري على الثوب وغيره (قوله بمعنى مع) ولو صرح
بمع فهمي مثل في (قوله والطراز جزء من الثوب) وبذلك فارق نحو له على فرس مسرج فلا يلزمه
السرج (فرع) لو قال له على ألف في هذا الكيس لزمه ألف وإن لم يكن في الكيس شيء أو
الألف الذي في هذا الكيس لزمه ما فيه وإن نقص فإن لم يكن فيه لم يلزمه شيء (قوله في مبراثي)
ومنعت بالإضافة الذين نظرا للعرف فيها (قوله ألف) ومثله جزء شائع ويحمل على نحو وصية مع اجزأة
فيها (قوله وعد هبة) إن لم يأت بصيغة على ولم يرد الأقرار وإلا فهو اقرار ويتعلق بجميع التركة إن كان
حائزا أو صدقه الورثة والأفقر حصته فقط ويلزم الألف وإن تلفت التركة (قوله نص الخ) اعتراض
على المصنف بعدم الخلاف لعل عنده ما قيل إن النص المخرج منه من غلط النسخ وحاصله أن النصين
سواء (قوله من نصه الخ) وهذا النص صحيح أو مؤول بما مر (قوله جلا على التأكيد) قال شيخنا
وإن كرره مسمارا ولو في مجالس فليس المراد التأكيد النحوي (قوله ودرهم) ونحوه كالأو وكذا الفاء إن أراد
المعطف أو لا كالتفريع فدرهم فقط وفارق الطلاق بأنه إنشاء ولا بد في بل من قصد الاستئناف وقال بعضهم
إن عطف بل لكن أو بل لزمه إلا أكثر مما قبلهما وبعدهما إن وجد والا فأحدهما نعم إن اختلف المقر به
فيهما ولو وصفا أو كان معينا لزمه كدرهم بل أولئك دينارا وهذا الدرهم بل هذا الدرهم (قوله لاقتضاء)

واليمين والنذر واحد [قوله لأنه اليقين] عللت الأولى أيضا بأن الأقرار بالمطروف لا يلزمه الأقرار بالظرف
(فصل: قاله عندى الخ) [قوله أخذنا باليقين] وكذا لو قال غصبت منه ثوبا في صندوق أو زيتا في جرة
خلافا لأبي حنيفة لنا القياس على ما لو قال غصبت منه دابة في اصطبل ولو قال له عندى خاتم ثم أحضره وعليه
فص وقال أردت ماعدا الفص لم يقبل بخلاف الجارية مع الحمل [قول المتن يسرجها] أى بخلاف ما لو
قال مسرجة أو عليها سرج واستشكل الفرق [قوله من نصه] هذا النص قال السنوى أنه لا كثرهون
وقال السبكي قيل أنه غلط من النسخ [قوله فإن قال ودرهم الخ] مثله المعطف بشم وكذا بالغاء
إن أراد المعطف وإلا فالنص درهم إذ التقديم فالدرهم لازم لى بخلاف نظيره من الطلاق لأنه إنشاء

العطف المغايرة (ولو قال له درهم ودرهم ودرهم لزمه بالأولين درهمان) كما تقدم (وأما الثالث فإن أراد به تأكيد الثاني) بطله (لم يجب به شيء وإن نوى) به (الاستئناف لزمه ثالث وكذا إن نوى) به (تأكيد الأول أو اطلاق) يلزمه درهم (في الأصح) ثالث أخذنا بظاهر اللفظ ونية التأكيد مع تخلل الفاصل ملغاة وفي وجه يعمل بها وفي (١١) قول من طريقة في الاطلاق

لا يلزمه ثالث ويحمل على التأكيد أخذنا باليقين (ومنى أقر بمبهم كشيء وثوب وطوب بالبيان فامتنع فالصحيح أنه يجب (امتناعه من أداء الواجب عليه والثاني لا يجب لامكان حصول الفرض بدون الحبس (ولو بين) المبهم بما يقبل (وكذبه المقر له) في أنه حقه (فليبين) جنس الحق وقدره (وليدع) به (والقول قول المقر في نفيه) فاذا بين المقر بمائة درهم فقال المقر له مالي عليك إلا مائة دينار وادعى بها حلف المقر أنه ليس عليه مائة دينار ولا شيء منها وبطل اقراره برد المقر له وإن قال لي عليك مائتا درهم حلف المقر أنه ليس عليه إلا مائة درهم (ولو أقر له بألف) درهم (ثم أقر له بألف في يوم آخر لزمه ألف فقط) لأن الاقرار إخبار وتصدده لا يقتضي تعدد المقر عنه (ولو اختلف القدر) كأن أقر بألف ثم بخمسة أو عكس (دخل الأقل في

العطف المغايرة) أي وعدم صحة التأكيد بزيادة الثاني (قوله وإن نوى به الاستئناف) وكذا لو اختلف العاطف كدرهم ودرهم ثم درهم يلزمه ثلاث بكل حال (قوله بمبهم) ونسمع الدعوى به والشهادة كالوصية (قوله بحبس) وليس من محل القولين ما يمكن معرفته بدين حبس نحو لمعرو على ألف ونصف مال زيد ولزيد على ألف ونصف المعروم فإنه يستخرج بالقواعد المذكورة في الحساب ومنها الجبر والمقابلة كأن يقال هنا يفرض المعروم مثل مال زيد وشيء فلزيد ألف ونصف شيء فلمعرو ألف وخمسة ثوب ربع شيء فالثاني ألفان ويقوم وارث المقر مقامه في التعيين فإن امتنع لم يحبس لكن توقف التركة فيمنع من التصرف فيها لكن يجعل الوارث كذا كل فله مقر له أن يعين قدرا ويحلف عليه ويأخذه من كذب المقر له الوارث حلف الوارث وليس للمقر له حينئذ تعيين ولا حلف وغيبته كمنكوله (قوله وادعى بها) أو ادعى أنه أرادها بالاقرار (قوله وبطل اقراره بالمائة) أي أن لم يصدق عليها ولا ثبتت بانفاقهما (قوله لي عليك مائتا درهم) وادعى بها أو بأنه أرادها بالاقرار (قوله إلا مائة درهم) وبطل الاقرار بالمائة الأخرى أن لم يصدق عليها ولا ثبتت لانفاقهما عليها ويحلف على نفي الإرادة في صورة الدعوى بها ولا يحلف المقر له على نفيها لعدم الاطلاع عليها (قوله ثم أقر بألف في يوم آخر) وإن حكم بكل حاكم وكتب وثيقة أو شهد بكل شاهدان (قوله مختلفتين) لاجابة اليه وما أجاب به بعضهم عنه ليس فيه جدوى فراجع (قوله لزمه الألف) وله إثبات القضاء ومثله ما لو قال كان له على ألف قضيته فإن لم يقل في هذه قضيته كان لغوا ولو أشهد على نفسه أنه سيقرب بما ليس عليه ثم أقر بشيء لزمه ولا ينفعه ذلك الاشهاد ولو قال لي عليك عشرة قضيتي منها خمسة فلما دعى عليه نفى العشرة وليس له الطلب بالخمسة التي ادعى أنه قبضها هكذا يخرج مع شيخنا فراجع (قوله

[قوله مع تخلل الفاصل الخ] من جملة الفاصل الحرف العاطف بدليل لزوم درهمين في درهم ودرهم ولو أراد التأكيد فيه لا يقبل فيه باقتناع [قوله وفي وجه يعمل بها] بخلاف نظيره من درهم ودرهم باقتناع [قوله وفي وجه يعمل بها] بخلاف نظيره من درهم ودرهم لأن الثالث معطوف على الثاني على رأي فأمكن أن يؤكد الأول به قاله الأسنوي [قوله أخذنا باليقين] رجع الأول بأن التأسيس أولى من التأكيد وقوله باليقين عبارة الأسنوي كون الأصل أعمال اللفظ عارضه أصل براءة الذمة فقسا قاطا فلم يبق للثالث مقتضى فاقصر على اليقين انتهى وهو يرجع إلى ما غصه الشارح رجه الله [قول المثنى ومنى أقر بمبهم كشيء وثوب] أشار بهذين المثالين إلى الوجه القائل بأنه يجب في الثوب ونحوه دون الشيء ونحوه لصدقه بما ليس بمال مما لا يتأتى الحبس عليه وعبارة السبكي بناء على قبول تفسيره بالخبر ونحوه [قوله لامتناعه الخ] بل أولى من الدين لأنه لا سبيل إلى معرفة المقر به الامنة [قوله لا مكان الخ] عبارة الأسنوي لأنه قد لا يعلمه وطريقة فصل الخصومة ما سبأت أي أن يعين المقر له مقدار ما يدعى به (فرع) لو ادعى أنه أقر له بشيء في سماعها وجهان رجع السبكي سماعها وهذا الوجهان جاريان في الشهادة كذلك وفيها لو ادعى بالاقرار نفسه وإن كان المقر به معلوما ولو مات المقر قام وارثه مقامه في البيان وتوقف جميع التركة حتى يبين وتوقف فيه ابن الرقعة إذا كان المجهول شيئا ونحوه لشموله الاختصاص ولو غاب عين المقر له قدر ما ادعى به وأنه أراده وحلف عليه وسلمه له الحاكم [قول المثنى مختلفتين] مستدرك ولذا أسقطه من الجهتين قاله

الأكثر لجواز الاقرار ببعض الشيء بعد الاقرار بكاه أو قبله (فلو وصفهما بصفتين مختلفتين) كصاح ومكسرة (أو أسندهما إلى جهتين) كبيع وقرض (أو قال قبضت يوم السبت عشرة ثم قال قبضت يوم الأحد عشرة لزمنا) أي القصدان في الصور الثلاث (ولو قال له على ألف من ثمن خر أو كلب أو ألف قضيته لزمه الألف في الأخير)

عملاً بأول الكلام والثاني لاعمالاً بآخره لكن المقوله تخلف المقر أنه من الجهة المذكورة أو انقضاه (ولو قال) له على ألف (من ثمن عبد لم يقضه اذا سلمه سلمت قبل على المذهب وجعل ثمننا) والطريق الثاني طرد القولين السابقين أحدهما لا يقبل عملاً بأول الكلام (ولو قال له على ألف إن شاء الله لم يلزمه شيء على المذهب) لأنه علق الاقرار بمشيئة الله تعالى وهي غيب عنا والطريق الثاني طرد القولين السابقين أحدهما يلزمه عملاً بأول الكلام (ولو قال) له (١٢) على (ألف لا يلزم لزمه) لأن قوله لا يلزم لا يفتضم مع ما قبله فأتى (ولو قال له على

ألف ثم جاء بألف وقال أردت به هذا وهو ودعة فقال المقوله لي عليه ألف آخر) ديناً (صدق المقر في الأظهر يمينه) أنه ليس عليه ألف آخر والثاني يصدق المقوله يمينه أن له عليه ألفاً آخر نظراً إلى أن على للوجوب فلا يقبل التفسير بالوديعة فيه وأجيب باحتمال إرادة الوجوب في حفظ الوديعة (فإن كان قال) ألف (في ذمتي أو ديناً) إلى آخر ما تقدم منهما (صدق المقوله على المذهب) يمينه أن له عليه ألفاً آخر والطريق الثاني وجهان ثانيهما يصدق المقر يمينه أنه ليس له عليه ألف آخر وقوله في ذمتي يحتمل أن يريد به أن تلفت الوديعة لأنني تعديت فيها (قلت) أخذاً من الشرح (فإذا قلنا التفسير بالوديعة فالأصح أنها أمانة فيقبل دعواه التلف بعد الاقرار ودعوى الرد) بعده ومقابل الأصح قول الامام عن الأصحاب أنها مضمونة نظراً

ألف ثم جاء بألف والذي هو جهة واحدة ويلفوا آخره وإن كان المقر كافراً أو ممن يعتقد صحة بيع نحو الكلب نعم إن رفع الحاكم يرى ذلك فله الحكم بعقيدته ولو عكس ما ذكر كان قال له من ثمن خرعلى ألف أوله على من ثمن خرعلى ألف فلحقوا أخذاً من العلة وصرح به في الروضة (قوله من ثمن عبد) ولا بد من ذكر هذا متصلاً (قوله لم يقضه) سواء قاله متصلاً أو منفصلاً وما بعده إيضاح (قوله أحدهما لا يقبل الخ) أى قياساً على ما صنف ثمن خروردبان ما هنا لا يرفع ما قبله (قوله إن شاء الله) وكذا إن يشأ الله أو أراد أو يريد أو شاء زيدا أو يشاء زيد أو أراد أو يريد زيدا أو أذابا رأس الشهر أوزيد مثلاً نعم إن أراد رأس الشهر أو محمى زيد التأجيل فهو اقرار مؤجل إن صح الأجل والاغفال (قوله لأنه علق) فلا بد من قصد التعليق وحده مع بقية شروط الاستثناء الآتية وفسر بعضهم التعليق هنا بقصد الانيان بالصفة وإن لم يقصد التعليق وفيه نظر ومن التعليق ماسر في قولهم إن شهد على فلان إلى آخر ماسر (قوله وهي غيب) ذكره لكون التعليق المذكور بمشيئة الله وقد علمت أنه ليس قيداً مما تقدم (قوله أحدهما يلزمه الخ) ورد بعدم الجزم هنا بالاتزام (قوله صدق المقر له الخ) ظاهر هذا ثبوت الألف الذي جاء بها وأنها انتفاعاً عليها فراجع (قوله يحتمل الخ) فلأراد ذلك لكونها تلفت بتفسير قبل (قوله أى بتفسيره) إنما ذكره مراعاة لكلام المصنف والافدعوى التلف والرد قبل التفسير وبعد الاقرار مقبولة (قوله لم يقبل) أى وإن قال كنت ظاناً بقاءه عندى أو جهلت تلغها (قوله ولو قال له على ألف الوديعة) أى قال ذلك متصلاً لأن هذه محترماً ما سبقه ثم جاء الخ (قوله واقتباس فيها) أى الهبة

الأسنوى وفيه نظر لأن العبارة بدونه تصدق بأن يقول بألف صحاح ثم يقول ألف صحاح مثلاً فأمثل [قول المتن من ثمن الخ] لوفصله لم يقبل بلا خلاف [قوله عملاً بآخره] أى ولأن أمثال هذه المعاملة الفاسدة تجري بين الناس على فسادها والاقرار اخبار عما جرى وأما المسئلة الأخيرة فلأن تقريرها كان له على ألف قضيته وهو لو صرح بذلك لم يكن اقراراً ويجرى القولان في كل ما يفتضم لفظه عادة ويبتل حكمه شرعاً كما لو أضاف إلى بيع فاسد بوعوه [قول المتن اذا سلمه سلمت] قيل مستدرك وقوله جعل ثمن أى عليه أحكام الثمن قيل ويغنى عن ذلك أو لا قبل [قوله أحدهما لا يقبل عملاً بأول الكلام] لأن آخره يرفع أوله على تقدير عدم تسليم العبد [قوله أحدهما يلزمه عملاً بأول الكلام] أى لأن آخره يرفع أوله [قول المتن ولو قال لا يلزم] لو قال أنا أريد الآن أن أقر بماليس على من مال أو طلاق ثم أقر بذلك قال أبو عاصم لا يصح اقراره قال المتولى هو كقوله ألف لا نلزم [قوله أنه ليس له عليه الخ] زاد الأسنوى وأنه ليس عليه إلا هذا [قوله لأنني تعديت فيها] يعنى يكون اتصف بالتعدى وقت الاقرار [قول المتن قلت الخ] هذا لا يتجوز برأيه في مسئلة في ذمتي أو ديناً فأمثل [قوله ولو قال له الخ] لو كان بدل على في ذمتي فسكت عنه الرافعى وهو محال نظر [قول المتن واقتباس] أما لو اقتصر على الاقرار بالهبة فلا يكون مقراً بالقبض وكذا لو قال وهبه وملكها قاله البغوى لأنه قد يظن الملك بالهبة وكذا لو قال وقبضها بغير رضاي (فرع) لو أقر

إلى قوله على الصادق بالتعدى فيها وأجيب بصدقه بوجوب حفظها وقوله بعد الاقرار أى بتفسيره متعلق بالتلف فلو ادعى التلف أو الرد قبل الاقرار لم يقبل لأن التلف والردود لا يكون عليه (وإن قال له عندى لومى ألف صدق في دعوى الوديعة والرد والتلف قطعاً والله أعلم) لأن اللفظ مشعر بالأمانة ولو قال له على ألف ووديعة قبل وأولت على بوجوب الحفظ وقيل لا يقبل في قول وعلى قبوله إذا ادعى التلف أو الرد قبل في الأصح (ولو أقر بيع أو هبة واقتباس) فيها

فلو سكت عن الاقباض قبل عدمه ولو قال ملكها أو خرجت اليه عنها لم يكن اقرارا بالاقباض نعم لو كان
 ممن يقطع بصدقه كبدوى حلف صدق في دعوى الفساد أو كان فقيها لا يخفى عليه بوجه أن ملكها
 بالقبض أو كانت بيد المقر له فهو اقرار بالقبض (قوله ثم) المراد منها الترتيب فقط (قوله وعبرة المقر
 الخ) هي أولى من عبارة الكتاب لأن الأعيان لا توصف بالبراءة إلا أن يؤول بالبراءة من العهدة أو من
 الدعوى كما قاله شيخنا الرملي (قوله بل لعمرى) والفاء ومثله بل وسواء قال ذلك متصلا أو منفصلا
 ولو بعد طول الزمن (قوله بل من عمرو) أو غصبتها من زيد وهو غصبها من عمرو فالوقال غصبها من
 زيد والملك فيها لعمرى سلمت لزبد لا احتمال اجارته ولا غرم كالغرم فيما لو قال في عين من تركه مؤثره هذه
 لزبد بل لعمرى لعدم كمال اطلاعه (قوله يغرم قيمتها) ولو مثلية أخذنا من العلة على المعتمد وفي شرح
 شيخنا غرم المثل في المثلية ويوافقه عبارة المنهج (قوله ويصح الاستثناء) سواء في الخبر أو الانشاء
 خلافا للحنفية في الأمر مأخوذ من الثني وهو الرجوع لرجوع المقر عن مقتضى لفظه ولو قال أحط أو
 أسقني أو أخرج ففيه وجهان في الحاوي (قوله إن اتصل ولم يستغرق) وتلفظ به وأسمع نفسه ولو بالقوة
 ونواه قبل فراغ المستقني منه في جزء من لفظه ولو مع آخره وسواء قدم المستقني أو آخره ولم يجمع المفرق
 عند الاستغراق لافي المستقني ولا في المستقني منه ولا فيهما فالوقال له على ثلاثة دراهم الادرها ودرهما
 ودرهما لزبد درهم ولو جمع لزمه ثلاثة لأنه مستغرق ولو قال له على درهم ودرهم ودرهم الادرهما لزمه
 ثلاثة ولو جمع لزمه درهم فقط ولو قال درهم ودرهم ودرهم الادرهما ودرهما لزمه ثلاثة ولو جمع فيها لزمه
 درهم وفي هذا رجوع الاستثناء للأخير وحده ومحلّه عند اتحاد الجنس فالوقال له على ألف درهم ومائة
 دينار الاخيرين رجع لكل منهما فسقط من كل خمسة وعشرون فراجعته (قوله ويلزمه عشرة) لأنه
 مستغرق فيلغو لان الحقة بأخر فالوقال له على عشرة الا عشرة الأربعة لزمه الأربعة فقط ولبس من
 المستغرق له على الشيء الاشياء أوله على مال الاشياء أو عكسه أوله على مال الامالا أوله على شيء
 أو مال الا عشرة أو عكسه أوله على ألف الادرها للاهتام في الجميع ويرجع الى تفسيره فان بين مستغرق
 لغا كما سيأتي ولو قال لبس له على شيء الا خمسة لزمته أو لبس له على عشرة الا خمسة لم يلزمه شيء لأن
 عشرة الا خمسة هو خمسة وقد تسلط النبي عليها وشمل ما ذكر الوصية وقول بعضهم انه فيها صحيح لا بطله
 ما قبله كما لو كان له ابنان وأوصى زيد بمثل نصيب أحدهما الا نصف المال أجيب عنه بأن البطلان من حيث
 انه لفظ يفيد الرجوع عن الوصية لامن حيث صحه الاستثناء فتأمل (قوله ولو سكت) أي لا لنفس أو هي
 ويصدق اذا ادعاه (قوله بكلام أجنبي) نعم لا يضر استغفر الله لا غيره كالحمد لله كما نص عليه في شرح
 الارشاد (قوله الأثمانية) أي بغير عطف لأنه مع العطف يرجع الجميع للأول وبلغومنه ما حصل به
 الاستغراق سواء ذكر الامع العطف أو سكت عنها ونقوم الامقام العطف ان لم يذكره ولو قال له على ثلاثة
 الادرها الادرهما لزمه درهم ولو قال له على عشرة الا خمسة أو ستة لزمه أربعة بطرح الشك ولو قال له عشرة فيها

بالقبض ثم أنكر قبل التحليف ولو أقر قبض عن المبيع ثم زعم أنه أقر ولم يقبض ففي النهاية أن ظاهر
 المذهب عدم القبول بخلاف ماسبق وفي المطالب أن كلام القاضي يشعر بأنه المنصوص [قول المتن لم
 يقبل] أي لأن الاسم يحمل عند الإطلاق على الصحيح (تنبيه) الظاهر أن هذا لا يجري فيه خلاف
 مدعى الصحة والفساد قال الأسنوى لأن قبوله هنا يؤدي الى خلاف الظاهر مرتين أي في الاقرار
 والبيع قال ويحتمل جريان الخلاف هنا أيضا [قوله وحكم بطلان البيع الخ] هي أولى لأن الكلام
 في عين لافي دين [قول المتن بل من عمرو] مثله ثم لعمرى [قوله لأنه حال الخ] أي والحيولة
 القولية كالفعلية [قوله وتلزمه عشرة] قال الأسنوى لم لا يخرجوه على الجمع بين ما يجوز وما لا يجوز

(ثم قال كان) ذلك (فاسدا
 وأقررت لظني الصحة لم
 يقبل) في قوله بفساده (وله
 تحليف المقر له) أنه لم يكن
 فاسدا (فان نكل) عن
 الحلف (حلف المقر) أنه
 كان فاسدا (وبرى) من
 البيع والهبة وعبرة المقر
 والروضة كأصلها وحكم
 بطلان البيع والهبة (ولو)
 قال هذه الدار لزبد بل
 لعمرى أو غصبها من زيد
 بل من عمرو سلمت لزبد
 والظاهر أن المقر يغرم
 قيمتها لعمرى) لأنه حال
 بينه وبينه (بالاقرار)
 الأول والثاني لا يغرم له
 لمصادفة الاقرار بهاله ملك
 الغير (ويصح الاستثناء
 ان اتصل ولم يستغرق)
 المستقني منه نحوه على
 عشرة الا ثلاثة بخلاف الا
 عشرة فلا يصح وتلزمه
 عشرة ولو سكت بعد الاقرار
 أو تكلم بكلام أجنبي ثم
 اسقني لم يصح الاستثناء
 وهو من الاثبات نفى ومن
 النفي اثبات (فالوقال له على
 عشرة الا تسعة الاثمانية
 وجب تسعة)

لأن المعنى إلا تسعة لا تنضم
 إلا ثمانية تنضم فنلزم الثمانية
 والواحد الباقي من العشرة
 (و يصح من غير الجنس
 كالف الإثنا عشر وبين
 ثوب قيمته دون ألف)
 فان ين ثوب قيمته ألف
 فالبيان لغو ويطل
 الاستثناء لأنه بين ما أراد
 به فكأنه تلفظ به وقيل
 لا يطل فينبه بغير
 مستغرق (و) يصح (من)
 المعين كهذه الدار له إلا
 هذا البيت أو هذه الدار
 له إلا إذا البرهم) أو هذا
 القطيع له إلا هذه الشاة
 (وفي المعين وجه شاذ) أنه
 لا يصح الاستثناء منه لأنه
 غير معتاد والمعتاد الاستثناء
 من المطلق (قلت) كما قال
 الرافعي في الشرح (لو قال
 هؤلاء العبيد له إلا واحدا
 قبل ورجع في البيان إليه
 فان ماتوا إلا واحدا وزعم
 أنه المستثنى صدق يمينه)
 أنه الذي أراد بالاستثناء
 (على الصحيح والله أعلم)
 والثاني لا يصدق للهمة
 (فصل) إذا (أقر) بنسب
 ابن أخيه بنفسه) بأن قال
 هذا ابني (اشتراط لصحته)
 أي الإلحاق (أن لا يكذبه
 المحس) وتكذيبه بأن
 يكون في سن لا يتصور أن
 يكون أبا للمستلحق (ولا
 الشرع) وتكذيبه (بأن
 يكون) أي المستلحق
 (معروف النسب من غيره
 وأن يصدق للمستلحق أن كان أهلا للتصديق) بأن كان عاقلا بالغاً لأن له حقا في نسبه (فان كان بالغاً فكذبه

أظن فليس باقرار أصلا (قوله لأن المعنى الخ) هذا المعنى أحد الطرق في بيانه ومنها أن يسقط كل واحد عما
 قبله مبتدأ من الآخر كأن يسقط في هذا الثمانية الأخيرة من التسعة قبلها فيبقى واحد يسقط من العشرة
 قبلها يبقى تسعة وهي الواجب ومنها أن يجمع المثلث وحده سواء انفرد أو تعدد والمنفي وحده كذلك ويسقط
 المنفي من المثلث فالباقي هو الواجب كأن يجمع هنا العشرة والثمانية لأنهما منفيان وبقى منها التسعة لأنها
 منفية فيبقى تسعة كما مر ويظهر هذا كله فيما لفظه على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا تسعة وهكذا إلى
 الواحد (قوله ويصح من غير الجنس) خلافا للإمام أحمد في بطلانه مطلقا وللإمام أبي حنيفة في بطلانه في غير
 المكمل والموزون (قوله المعين) ومنه هذا الثوب له إلا كهذا ولو أقر بذياب بدنه دخل جميع ملبوسه
 ولو فروة وخفا (قوله ورجع في البيان إليه) ويجبر عليه ويخلفه وارثه فيه لومات (فرع) أقر لورثة أبيه
 بشي وهو منهم لم يدخل لعدم دخول المتكلم في عموم كلامه وإن نص على نفسه دخل (قائدة) عليه ألف
 لشخص وله عليه قيمة نحو عبد أو قدر معلوم يخشى أن يقر بألف فيجحد الآخر ما عليه فطريقه أن يقول
 له على ألف إلا كذا بقدر الذي له وله الخلف عليه قاله ابن سراقه (تنبيه) الاستثناء في الإطلاق وغيره يأتي في محله
 (فصل : في الأقرار بالنسب) وهو واجب على الصادق وحرام على غيره وما ورد من أنه كفر برأيه
 كفران النعمة أولم يستحل (قوله إذا أقر) أي ذكر بالبع عاقل غير مسوح مختار ولو سفيها أو كان
 رقيقا أو كافرا (قوله هذا ابني) ومثله أنا أبوه والأول أولى للإضافة إلى المقر لاهذا أي خلافا لابن حجر لأنه
 من الإلحاق بالغير وهو الجحد وشرح شيخنا الرمي كابن حجر وأولا ومخالف له آخر أبي الإلحاق بالغير ولعله تبعه في
 الأول خلافا لما عايناه بعده ولا هذه أي لا مكان إقامة اليمين كالمواثيق هذا ابني وخرج نحو يده أو رأسه
 خلافا لابن حجر في الثانية (قوله اشترط لصحته) أي الإلحاق أي من حيث النسب وأما العلق فينفذ
 مطلقا ما لم يكذب المحس سواء كذبه الشرع أولا ظاهرا وباطنا ولا يحكم بكفر من استلحقه الكافر إلا إن
 ثبت نسبه يمينه (قوله في سن) لو أسقطه لكان أولى بالدخول عدم التصور بنحو الزمن كالتزوج مشرق
 بمصرية ولم يعض زمان إمكان اجتماعهما عادة ولا عبرة بإمكان انفاذ منيه لها واستدخاله ولا باحتمال كونه من
 تطوى له الأرض أو الزمن وكما لو علم أنه مسوح قبل اجتماعهما (قوله معروف النسب) لعل المراد به النسبة
 لدخول ولد الزنا لأنه لا يصح استلحاقه ويدخل المنفي لأنه ليس لغير الثاني استلحاقه ومحله أن نفى عن
 فراش نكاح صحيح فان نفى عن فاسد أو عن وطء شبهة فليغير الثاني استلحاقه (قوله وأن يصدق الخ)

[قول المتن ويصح من غير الجنس] منعه أحد رجه الله مطلقا وأبو حنيفة في غير المكمل والموزون
 ولذا ذكر المصنف الثوب (قائدة) ذكرها ابن سراقه عليه ألف لرجل وله عليه قيمة عبد أو ثوب
 أو عشرة دنانير مثلا ويخشى أن يقر بألف فيجحد الذي له فطريقه أن يقول له على ألف إلا كذا
 ويقوم الذي عنده ويخلف عليه [قوله تلفظ به] الضمير فيه راجع لما من قوله لأنه بين ما الخ [قول
 المتن ومن المعين] أي لأنه كلام صحيح ليس بمحال قاله الشافعي رضي الله عنه ولو قال هذا الدار لفلان
 وهذا البيت مني إلى أوقال لعمرى بدل نفسه قبل أيضا خلافا للقاضي في الثانية [قوله للهمة] علل
 أيضا بندرة هذا الاتفاق قال الرافعي وهذا الوجه ضعيف باجماع من نقله (فرع) لومات قام وارثه مقامه
 (خاتمة) لو قال له على عشرة فيما أظن فليس باقرار

(فصل : أقر بنسب) منه أن يقول هذا أبي ويصدق فلو كذبه لم يثبت لكن يجري بينهما الأيمان
 ككسبه وقوله أنت أبي أحسن من قوله أنا ابنك وقول الأب أنت ابني أحسن من قوله أنا برك وكل صحيح
 [قول المتن ان كان أهلا] أي فالشرطان الأولان يسمان الأهل وغيره ومن الشروط أن لا يكون منفي

لم يثبت) نسبة (الإيانية) فإن لم تكن له ينة حلقه فان حلف سقطت دعواه وان نكل حلف المدعي وثبت نسبه ولو سكت عن التصديق والتكذيب لم يثبت نسبه كما قال الرافعي إنه قضية اعتبار التصديق وشمل السكوت قول (١٥) الروضة فإن استلحق بالغا فلم

يصدق لم يثبت النسب الإيانية (وان استلحق صغيرا ثبت) نسبة (ولو بلغ وكذب لم يبطل) نسبة (في الأصح) لأن النسب يحاط له فلا يندفع به نبوته والثاني يبطل لأن الحكم به لكونه غير أهل للانكار وقد صار أهلا وأنكر ويجرى الخلاف فيما لو استلحق مجنوناً فأفاق وأنكر (ويصح ان يستلحق ميتاً صغيراً وكذا كبيراً في الأصح) والثاني لا لقوات التصديق (و) على الأول (رئ) أي الميت المستلحق ولا ينظر إلى التهمة (ولو استلحق اثنان بالغا ثبت) نسبه (من صدقه) منهما فإن لم يصدق واحد منهما عرض على القائف كما يأتي قيل كتاب العتق (وحكم الصغير) الذي يستلحقه اثنان (بأن في) كتاب (الليقت ان شاء الله تعالى) كما سيأتي فيه حكم استلحاق المرأة والعبد (ولو قال لولد أمته هذا ولدي ثبت نسبه) بشرطه (ولا يثبت الاستيلاء في الأظهر) لاحتمال أنه أولدها بنكاح ثم ملكها والثاني يثبت

ولا يقبل رجوعه بعد التصديق وان انفقاً عليه (قوله) ولو سكت عن التصديق والتكذيب لم يثبت نسبه) وفارق السكوت في الأموال بالاختياط في النسب نعم ان مات قبل امكان التصديق ثبت النسب وعليه يعمل ما نقل عن الشيخين وعلم أنه لا يكفي العرض هنا على القائف لعدم التنازع (قوله) ولو بلغ وكذب لم يبطل نسبه) وفارق ما لو حكم بإسلام لقيط تبعاً للدار ثم بلغ واختار الكفر فثبت نسبه لأن الحاق بها ضعيف (قوله) فيما لو استلحق مجنوناً) وان كان قد استلحقه قبل جنونه وأنكر على المعتمد من وجهين ولا عبرة بانكاره بعد افاقته وليس له حيلة تخليف المقر لأنه لا يقبل رجوعه ومثله السبي بعد بلوغه وقول المقر لمجنون هذا أني لا باعقه إلا اذا صدقه قاله الروياني وهو مبني على طريقته من اعتبار التصديق بعد الافاقة فيما لو قال للمجنون هذا أني أضافه كشيخنا الرمي له بالسب في محله مع أن هذا عنده من الاخلاق بالغبر كما تقدم عنه فعمل ذلك كره لما غفلة عن ذلك (قوله) ولا ينظر إلى التهمة) بالارث ولا باسقاط القصاص لو وجد (قوله) وكذا كبيراً) هو منصوب كما وجد بخط المصنف وقول الجلال السيوطي إن جميع ما بعد كذا في التنازع مرفوع إلا في ستة مواضع ولم يعد هذا منها لا ينافي ذلك لاحتمال أنه مرفوع في النسخة التي اطاع عليها قال بعضهم هذا ان قلنا ان خط المصنف تعدد فراجع (قوله) فان لم يصدق واحدا منهما) بأن كذبهما أو سكت أو صدقهما أو كذب أحدهما وسكت عن الآخر عرض على القائف ان لم تكن يينة والحاق القائف حكم لا استلحاق فلا ينافي عدم اعتباره فيما مر عند عدم التنازع (قوله) يأتي في كتاب اللقيط) وهو أنه يقدم يينة ثم يسبق استلحاق ثم يقايف ثم تصديقه بعد البلوغ (قوله) حكم استلحاق المرأة) أي كونها تستلحق غيرها فهو من اضافة المصدر إلى فاعله وسيأتي أنه لا بد في استلحاقها من اليينة لا كماها بالولادة (قوله) والعبد) هو عطف على المرأة لكنه من اضافة المصدر إلى مفعوله أي كونه يستلحقه غيره فان استلحقه سيده عتق مطلقاً وثبت نسبه ان لم يكن أهلاً للتصديق أو صدقه ان كان أهلاً أو غير سبياً ملحقه ان كان أهلاً وصدقه وإفلا ولا يخرج بتصديقه عن رق سيده إذ لا تلازم بين النسب والحرية ولو استلحق عتق غيره فكذلك والولاء لمعتقه وقائمة بثبوت النسب فيه تقديم عصيته على عصبة الولاء (قوله) لولد أمته) أي التي ليست فراشاً (قوله) هذا ولدي) وان قال من زنا وان قاله متصلاً (قوله) بنكاح مثلاً) كوطء شبهة (قوله) ثم لمسكها) حرج مالود كرمدة لا يمكن فيها ذلك كقوله وهي ملكي من عشرين سنين وعمر الولد دون ذلك فيثبت الاستيلاء أيضاً وتظير بعضهم فيه بأنه قد يكون أحلبها وهو معسر ويعت ثم اشترها مبنياً على عدم ثبوت الاستيلاء بالشراء وهو مسموح (قوله) بأن أقر بوطئها)

بلعان عن فراش نكاح صحيح وأن لا يبطل به حق الغبران كان صغيراً كما في العبد والعتيق الصغيرين [قول المتن الإيانية] أي كإثبات الحقوق [قول المتن ثبت نسبه] قد وافقنا عليه أبو حنيفة وهو حجة عليه في مخالفته في الميت الصغير وقد يقال في الميت قطع ميراث بيت المال [قول المتن في الأصح] أي كإثبات باليينة ومحل الخلاف إذا لم يشاهد فراشاً وإلا فلا أثر للانكار وكذا لو صدقه الصغير قبل البلوغ (فرع) لو بلغ ليس له تخليف الأب لأنه لو رجع لا يقبل [قوله] مجنوناً [لو قال المجنون هذا أني لم يثبت النسب حتى يفق ويصدق واستشكل الروياني الفرق (نفيه) مسألة الشراح صورها السبي بما لو اتصل المجنون بالبلوغ [قوله] لقوات التصديق] علل أيضاً بأن تأخير الاستلحاق إلى الموت يشعر بانكاره لو وقع في حياته [قوله] فان لم يصدق الخ] ظاهره ولو كذبهما

حلا على أنه أولدها بالملك والأصل عدم النكاح (وكذا لو قال) فيه هذا (ولدي ولدت في ملكي) لا يثبت به الاستيلاء في الأظهر لاحتمال أنه أحلبها بنكاح ثم ملكها والثاني يحمله على أنه أحلبها بالملك (فان قال علق به في ملكي ثبت الاستيلاء) وانقطع الاحتمال (فان كانت فراشاً له) بأن أقر بوطئها (لحقه) الولد (بالفراش من غير استلحاق) قال صلى الله عليه وسلم في ابن أمة

لأن الأمة لاتصير فراشا إلا بذلك بخلاف الزوجة لأن المقصود في الاماء الاستخدام بالأصالة (قوله زمعة) بفتح المعجمة وسكون الميم وفتح المهملة اسم رجل صحابي (قوله بغيره) شمل الرجل والمرأة وهو كذلك وما في المنهج ضيف وما علل به ممنوع (قوله كهذا أخى) وان قال من زنا ولو متصلا كما سر نعم ان قال من رضاع أو في الاسلام صدق ان قاله متصلا ويشترط بيان جهة الاخوة من حيث انها من أب أو أم أو هما وكذا في البينة (قوله عى) ومثله أبى كما تقدم ولو استلحق مجنونا فكما تقسم (قوله والجد) أى ون كان الأب حيا حيث قام به مانع من الارث كما يأتى (قوله ميتا) خرج الحى ولو مجنونا لأن شأنه أن يثبت نسه بنفسه فلا حاجة لغيره ويشترط أيضا كون المقر لاولاد عليه فلو أقر من عليه ولاد بأب أو أخ لم يقبل لتضرر من له لولاد بمنه من الارث مع إمكان ثبوت النسب هنا من غير المقر وبذلك فارق مثل ذلك في إلحاقه بنفسه (قوله وارثا) ولو ساء أو بولاد واحدا أو متعددا أو بالزوجة فلو أقر واحد من متعددين فلا بد من تصديق البقية وخرج بوراث مالو خلف ولدين مسلما وكافرا فيكتفى اقرار من شارك الميت في دينه منهما تأمل (قوله حائزا) ولو ما لا كما يأتى أو بواسطة كأن أقر بعم وهو حائز تركه أبيه الحائز تركه جده كفى الاقرار بالأخ فيما يأتى وقول الحائز أبى عتيق فلان يثبت له عليه الولاد إن لم يعرف له أم حرة الأصل (قوله ويرث معهما) كذا قاله الشارح وتبعه شيخنا في شرحه وغيره وهوان كان مبينا على الرجوح فظاهر والافهوخ خلف لما سر من اعتبار الحيازة التي امتنعت المشاركة لأجلها في المسئلة التي قبل هذه وفي المسئلة الآتية إذ لو اعتبرت الحيازة وقت الموت أو الاقرار فقط لورث الابن الذي أقر به الأخ وبذلك علم رد ما ذكره شيخنا بقوله ولا ينافى ذلك اعتبار الحيازة لأنها معتبرة وقت الموت لا وقت الإلحاق حتى لو قام به مانع وقت الموت ثم زال لم يكن له الإلحاق انفراد ولا يحتاج لتصديقه مع غيره لو كان (قوله ولا يشارك الخ) خلافا للأئمة الثلاثة فانهم قالوا بالمشاركة ظاهرا وباطن مع عدم ثبوت النسب اتفاقا وهذه حكمة ذكر المشاركة في كلام المصنف المستغنى عنها بذكر

زمعة الولد للفراش رواه الشيخان (وان كانت مملوكة فالولد للزوج) لأن الفراش له (واستلحق السيد باطل) أى لاعتبار به (وأما إذا ألحق النسب بغيره كهذا أخى أو عى) فيثبت نسه من الملحق به (كالأب والجد فيذكر بالشروط السابقة) في الإلحاق بنفسه (ويشترط أيضا) كون الملحق به ميتا لا يشترط أن لا يكون قاه في الأصح (فيجوز إلحاقه به بعد نفقه إياه كالمولود استلحقه هو بعد ان قاه بطن أو غيره والثاني يشترط ما ذكر فلا يجوز الإلحاق المذكور لأن في إلحاق من قاه به بعد موته إلحاقا بنفسه (ويشترط كون المقر) في إلحاق النسب بغيره (وارثا حائزا) تركه الملحق به واحدا كان أو أكثر كابنين أو أربابا فيثبت نسه ويرث معهما (والأصح) فيما إذا أقر أحد الحائزين بثلاث وأنكره الآخر (أن المستلحق لا يرث) لأنه لم يثبت نسه (ولا يشارك المقر في حصته) والثاني يرث

[قوله رواه الشيخان] لفظه اختص سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد يا رسول الله ان أخى عتبة عهد إلى أنه ابنه فانظر إلى شبهه به وقال عبد بن زمعة أخى ولد على فراش أبى من ولادته فنظر رسول الله ﷺ إلى شبهه فأرى شيئا بينا بعتبة فقال يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتججى منه يا - ودة فلم تره قط والأمر بالاحتجاب ورعا لمكان الشبه والعلام اسم عبد الرحمن وكانت أمه يمانية وقد خالف أبو حنيفة فلم يعتبر فراش الأمة وعول على الاستلحاق وحجتنا هذا الحديث واعتبر بأنه له بمعنى أنه عبده [قول المتن فيثبت نسه] لحديث عبد بن زمعة ولأن الورثة يخلفون المورث في حقوقه وهذا منها وخالف أبو يعلى واعتذر عن الحديث بأن النبي ﷺ كان يعلم الفراش الذي لزمنة (فرع) لو قال هذه أمى لم يصح لامكان إقامة البينة على الولادة وقال هذا أخى ثم فسره بأخوة الرضاع لم يقبل كما لو فسره بأخوة الاسلام [قول المتن ميتا] خرج الحى ولو مجنونا [قول المتن وارثا حائزا] والافلا يكون خليفة المورث وقيل لا يشترط موافقة المعتق والزوجة ولو خلف ابنتين وأحدهما غير وارث كفى لإلحاق الوارث كما أفادته العبارة وكذا لو ألحق كافر مسلما بكافر أو عكسه ولو كان به مانع عند الموت ثم زال ففي حصة استلحاقه نظر ولو أقر بعمومة مجهول وهو حائز تركه أبيه وكان أبوه حائزا تركه جده الملحق به صح [قول المتن ولا يشارك] قال الأسنوى هو بالفاء كما في الحرر والشرح قال وخالفنا في ذلك الأئمة الثلاثة فقالوا يشارك المقر في حصته قال الامام ومن لم يعترف بأشكال هذه المسئلة فليس في التحقيق على نصيب قال ابن الرفعة والجواب الفنى عن التكلف القياس على ما لو كان المستلحق معروف النسب من الغير

عدم الارث كما أشار اليها الشارح (قوله بثله) أي بثلك ما يبد المقر فقط نظرا الى أن ما يبد كل واحد مستحق للثلاثة (قوله وقيل بنصفه) أي بنصف ما يبد المقر فقط أيضا نظرا الى أن قضية الميراث أنه لا يسلم لأحد الورثة شيء الاو يسلم للأخر مثله كذا قال بعضهم وفيه نظر اذ الالكلام فيما يلزم في الباطن وهو مع كذب المقر لا شيء ولهذا الثالث ومع صدقه انما يلزمه الثالث فقط فتأمل وانظر (قوله وأنكر الآخر) وكذا الوسكت لكن في هذه ثبتت نسبة بعد الموت بلا خلاف فراجع (قوله ثبت النسب) ظاهره أنه لا يحتاج الى إقرار جديد وهو كذلك ومثله ما لو كان المقر غير وارث وقت الموت ثم مات الوارث وورثه المقر كما قاله الأنسوي وبه يرد ما مر آنفا عن شيخنا من اعتبار الارث في وقت الموت فقط فراجع (قوله المورث الأصل) وهو الأخ الميت لأنه الأصل في ارث الباقي (قوله لم يؤثر فيه إنكاره) ويرث معه في هذه لأنه لم يحجب حرمانا كما قاله شيخنا وفيه نظر كما مر لخروجه عن الحيابة وعلى ثبوت نسب الثاني لو أقر معا بآثار فأنكر هذا الثالث نسب الثاني بطل نسب الثاني وهذه المسئلة قولهم أدخلني أخرجك ولو أقر بأخوة مجهولين فأنكر كل منهما الآخر لم يؤثر فلو صدق أحدهما وكذب الآخر ثبتت نسب المصدق فقط الآن يكونا توأمين فيثبت نسبهما (قوله ولا ارث له) للزوم الدور قال الأئمة وفي هذا قطع الدور من وسطه وفي الوجه الثاني قطعه من أصله وانما لم يرث هنامع المقر لأنه لم يحجبه حرمانا فلو أقر بينت ثبت النسب وورثت معه لعدم ما ذكره وبقي الارث فيما ذكر بحسب الظاهر كما مر ولو ادعى الحاجب على الأخ أنه ابن الميت فأنكر الأخ ورد اليمين عليه وحلف فان قلنا ان اليمين مردودة كالبينة ورث وحجب الأخ وان قلنا انها كالأقرار ففيه ما في الاقرار المذكور ولو أقرت بنت وأخت بآثار لا لاخت حصتها لأنه لم يحجبها حرمانا ولو أقر ابنان من ثلاثة بنين بأخ لهم وأنكر الثالث محت شهادتهما عليه وثبتت نسب الرابع لأنهما أولى من الأجانب في ذلك فتأمل (كتاب العارية)

(قوله بتشديد الياء وقد تخفف) وأصلها عورية تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا مأخوذة من التعاور بمعنى التناوب أو من عار اذا ذهب وجاء بسرعة وقال السبكي الاعارة مصدر والعارة اسم المصدر كأطاق اطاعة وطاعة (قوله اسم لما يعار) أي لغة وشرعا اسم للعقد المقيد بما يأتي أو اسم لباحة منفعة عين مع بقائها بشروط مخصوصة وكانت واجبة في صدر الاسلام بمقتضى النوعد عليها بقوله تعالى ويمنعون الماعون المفسر عند الجمهور بما يعار وفسره بعضهم بالزكاة وعلى الأول جرى الامام مالك وأما عند الشافعي فقد نسخت إلى النذب فهو الأصل فيها وقد نجب كاعارة نحو ثوب يدف حر وبرد مسيحين للتيمم ونحو سكين لدمج شاة وان جاز لما لكها تركها وان مات ومع

فانه لا يأخذ شيئا مع وجود الاعتراف [قوله بأن يشارك المقر] يريد بهذا أن الخلاف انما هو في المشاركة وأما النسب فلا يثبت قطعا [قوله بثله وقيل بنصفه] هما جاربان أيضا إذا قلنا بمقابل الأصح [قول المتن لا ينفذ] أي لأنه ليس حائزا [قول المتن وأنكر الآخر] لولم يصدر منه الا السكوت ثم مات ثبت النسب قطعا [قوله فيحتاج إلخ] أي لأنه معترف بنسب المجهول والمجهول قد أنكره قال الامام وهو ركيك [قول المتن ولا ارث] أي للزوم الدور قال الأئمة هذا الوجه فيه قطع الدور من وسطه والوجه الثاني قطعه من أصله [قوله لولا إقراره] أي فيكون كما لو أقر ابن حائز بآثار آخر فان الأول حائز لولا الاقرار أقول قد يفرق بين الوارث لولا إقراره والحائز لولا إقراره .

(كتاب العارية)

يشركه فيما يربيه في الأصح بثله وقيل بنصفه (و) الأصح (أن البالغ من الورثة لا ينفرد بالاقرار) بل ينظر بلوغ الصبي والثاني ينفرد به ويحكم بثبوت النسب في الحال لأنه لا خطر لا يجازف فيه (و) الأصح (أنه لو أقر أحد الوارثين) الحائز بن بشاك (وأنكر الآخر ومات ولم يرثه الا المقر ثبت النسب) لأن جميع الميراث صار له والثاني لا يثبت نظرا الى إنكار المورث الأصل (و) الأصح (أنه لو أقر ابن حائز بأخوة مجهول فأنكر المجهول نسب المقر لم يؤثر فيه) إنكاره (ويثبت أيضا نسب المجهول) والثاني يؤثر الإنكار فيحتاج المقر الى البينة على نسبة والثالث لا يثبت نسب المجهول لزمعه أن المقر ليس بوارث (و) الأصح (أنه إذا كان الوارث الظاهر يحجبه المستحق كأخ أقرت بآثار لا يثبت النسب) لأن (ولا ارث له) والثاني لا يثبت النسب أيضا لأنه لو ثبت ثبت الارث ولو ورث الابن لحجب الاخ فيخرج عن أهلية الاقرار فينتفي نسب الابن والميراث والثالث

(٣) قلوبني وعيمره - ثالث (يشتان ولا يخرج الاخ لحجب عن أهلية الاقرار فان المعبر كان للتركة لولا إقراره (كتاب العارية) بتشديد الياء وقد تخفف اسم لما يعار وتحقق بمعبر وغيره (شرط المعبرحة تبرعه) لأن الاعارة تبرع باباحة المنفعة

الوجوب لا يلزم المالك البذل بمجانا بل له طلب الأجرة ثم ان عقد بها ويجلت شروط الاجارة فهي اجارة
صححة والا فاجارة فاسدة وعلى هذا ففي جعل ذلك من العارية تسمح نظرا لانظ وقد نكره وسيأتي قالوا
وقد تحرم كإجارة الجوارى لنحو الوطء ونحو ذلك وفيه نظر إذ مع الحرمة لإجارة لفساد العقد إلا أن يؤول
بحرمة العقد فتأمل (قوله وملكه المنفعة) بالمعنى الشامل للاختصاص فيعبر موقوف عليه الموقوف
بإذن الناظر وموصى له بالمنفعة ولومدة ولا يعبر من أوصى له أن ينفع أومدة حياته لأنه إباحة فيهما وصح
شيخنا في الثانية صحة العارية وتصح إجارة كلب الصيد ونحوه وإجارة أنهيته وهدي ولومندوبين وتصح إجارة
الغنية خلوته ولولغير أهل شرطها وإن حرم مكث المستعير فيها قال شيخنا ونوزع في الصحة مع الحرمة ولا
تجوز مطلقا إجارة الامام أموال بيت المال كالولي في مال طفله ولذلك لا يصح أن يشتري منه عبدا لنفسه ولو
لعتقه (فرع) سيأتي في الوقف أن وقف الأثر كمن بيت المال صحيح بحسب اتباع شروطهم فيه على
المعتمد حيث لم يعلم رقمهم حالة الوقف (قوله فيعبر مستأجر) أي اجارة صححة والا فهي مضمونة عليهما
كالمنسوب والقرار على من تلف عنده (قوله لاستعير) أي بغير اذن المعير والا فتصح ولا تبطل عارية
الأول ولا يخرج عن الضمان إلا أن عين له الثاني وأعاره (قوله يكفي الخ) ورد بأن الإباحة لا تفيد نقل اليد
بدليل أن الضيف لا يتصرف فيما قدمه (قوله صحة قبوله التبرع) عليه وكونه معينا كما سيأتي (قوله الصبي)
ومثله الجنون والسفيه نعم يصح إجارة السفيه نفسه لما لا يقصد من منفعة كغناه وإجارة الصبي ولومن وليه
لذلك كخدمة من تعلم منه ومثله السفيه ولوليها أن يستعير لهما إجارة غير مضمونة بأن يكون من نحو
مستأجر وتصح إجارة المفسد من ماله زنا لا يقابل بأجرة (قوله من يستوفى) وليس أقل من المستعير ولا بد
أن يعلم أن المعير يرضى بركوبه مثلا (قوله كونه منتفعا به) أي حالة العقد قاله شيخنا كابن حجر واعتمد
شيخنا الرملي والمحطوب معهما فيما ينفع به في المستقبل في العارية المطلقة أو المقيدة بمدة بتأني فيهما الانتفاع
ولا بد من كون الانتفاع مباحا مقصودا كما يأتي (قوله الأطعمة) أي اللأكل فان كان يعمل على مثلها صح
ومثلها النقد فتصح إعارته للضرب على صورته أولئك الذين به لا يغير ذلك (قوله في استهلاكها) لأنه لا يوجد
النفع بدون استهلاكها وبذلك فارق نحو الثوب وخروج به استهلاك عينها فتصح إجارة شجرة لأخذ
ثمراها وشاة لأخذ لبنها ودواة للكتابة منها وهذه الأعيان مأخوذة بالإباحة والمعار محالها على الرجوع وعلى
هذا لورجع المعير قبل الانتفاع بالمذكورات ضمنها المنتفع ولوقبل علمه بالرجوع كسائر المباحات كذا قالوا
وفيه نظر لأن لفظ العارية ليس فيه إباحة عين ولا تصح الإباحة به فان كانت الإباحة صدرت قبله بشرطها فهو
محمول فتأمل وتصح إجارة الماء للوضوء والغسل ولومن نجاسة والنهاب منه كما يحاق الثوب نعم ان تجس
الماء قلته لم يصح قاله شيخنا والوجه خلافه (قوله ولا تخدمه ذكر) ومثله الأمر دولين لا يعرف بالفجور
أو عنده حيلة فيهما (قوله غير محرم) إلا ان دعت ضرورة الى خدمته (قوله فتجوز) أي فيها ما واعتمده
شيخنا الرملي وخالفه شيخنا الزبدي فجوز في الصغيرة لافي القبيحة كالأنسوى ولا تصح إعاره مسلة
لكافرة لحمة نظرها ولا يصح كون الخنثى معبرا ولا مستعيرا وإجارة عبد لمرأة كعكسه (قوله الفساد)
هو المعتمد قال شيخنا ونحب الأجرة (قوله ويكره) هو المعتمد وكذا يكره أن يستعير الولد والده الا

[قول المتن منتفعا به] أي منفعة مباحة [قوله فلا يجوز إجارة الأطعمة] والشمع للإيقاد وكذا السراج
وما أشبه ذلك (فائدة) لو أخذ كوزا من السقاء ليشرب بمجانا فالكوز في يده عارية وإن كان بأجرة أو
عادته الأجرة فهو أمانة لأنه مستأجر للكوز مشتركا زاد السبكي شراء فاسدا وإيجار فاسدا [قوله ولا
تخدمه الخ] نازع فيه في المطلب وحاول الصحة قال لأنه يمكنه أن يستخدمها بحضور من تدفع به الخلوة أو

وملكه المنفعة فيعبر
مستأجر لا مستعير على
الصحيح) والثاني يقول
يكفي في المعبر أن تكون
للمنفعة مباحة له وشرط
المستعير أخذ ما ذكر في
المعبر صحة قبوله التبرع فلا
تصح إجارة الصبي ولا
استعارته (وله) أي
للمستعير (أن يستغيب من
يستوفى المنفعة) له كأن
يركب الدابة المستعارة
ويكفي حاجته (و) شرط
(المستعار كونه منتفعا به
مع بقاء عينه) فلا تجوز
إجارة الأظعمة لأن منتفعا
في استهلاكها (وتجوز
إجارة جارية لخدمة امرأة
أو) ذكر (محرم) للجارية
ولا يجوز إعارتها للاستمتاع
بها ولا لخدمة ذكر غير
محرم تخوف الفتنة إلا اذا
كانت صغيرة لا تشتهي أو
قبيحة فتجوز في الأصح
في الزوجة والمفهوم من
نفي الجواز الفساد وقال في
الوسيط في الخدمة بالصحة
مع الحرمة (ويكره) إجارة
عبد مسلم لكافر (كرهه
تذبه زاد في الروضة صرح
الجزباني وآخرون
بأنها حرام ولكن الأصح

عدم الجواز بأنه لا يجوز أن
يخدمه (والأصح اشتراط
لفظ كأعرتك أو أعرتي
ويكفي لفظ أحدهما مع
فعل الآخر) كما في الإباحة
الطعام ومقابل الأصح ما
ذكره المتولي أنه لا يشترط
لفظ حتى لو أعطى عاريا
قيصا فلسفه تمت الاعارة
وكذا لو فرش لضيعة بساطا
جلس عليه بخلاف بسطة
لمن يجلس عليه فليس
اعارة لمن جالس عليه لأنه
لا بد من تعيين المستعير اه
(ولو قال أعرتك) أي
جاري مثلا (لتلفه)
بطامك (أو تعبرني
فرك فهو اجارة فاسدة
نوجب أجرة المثل) أي
بعد القبض مدة الإمساك
وقيل هو اعارة فاسدة وهذا
ناظر إلى اللفظ وفساده
لذكر العوض والأول ناظر
إلى المعنى وفساده لجهة المدة
واللفظ ولو قال أعرتك
هذه الدار شهرا من اليوم
بشرة دراهم أو لتعبرني
ثوبك شهرا من اليوم
فهل هي اجارة صحيحة أو
اعارة فاسدة وجهان بناء
على أن الاعتبار باللفظ أو
بالمعنى (فتفيه) قضية
الفساد في أعرتك لتلفه
أن يكون التلف في الاعارة
على المالك ومثله طعام
الرفيق وهو موافق لما في البيان عن السيمري وقال القاضي حسين على المستعير علف الهابة وسقيها وطعام الجبه

لترفه والاعارة كالاستعارة ولو من أصله نعم ان خدمه أصله بغير طلبه لم يكره وان كان فيه اعانة على مكروه
وهذه هي التي في حاشية شيخنا ويدل لها قول شيخنا الرملي إنه ليست عارية حقيقة وعليها يحمل ما في
المنهج فتأمل (قوله ويكره الخ) اعلم أن الخلاف في الكراهة والحرمه هو بالنسبة للعقد وأما خدمة المسلم
للكافر فحرام مطلقا سواء بعقد أو بغير عقد كما صرحوا بها في باب الجزية وأشار بقوله كراهة تنزيهه إلى
أنه المراد وأشار إلى تصحيحه بقول الروضة الأصح الجواز أي مع الكراهة وفيه اعتراض على المصنف
بعدم ذكر الخلاف هنا وتعليل شرح المذهب حرمة العقد المذكورة عن الجرجاني وآخرين بحرمة الخدمة
يجلب عنه بأنه لا يلزم من صحة العقد جوازها ولا وجودها كما صرحوا به في الاجارة من جواز عقدها ولا يمكن
الكافر من استخدام المسلم بل يؤمر بإزالة الملك عنه في اجارة العين ويستنب المسلم كافر يقوم عنه بهاني
غيرها فقول شيخنا بجواز الخدمة هنا غير مستقيم فراجع وحرر ولا تصح اعارة سلاح لحرر ونحو مصحف
لكافر ونقل عن شيخنا الرملي الصحة فيها مع الحرمة وخالفه شيخنا هو الوجه ولا يصح اعارة صيد لحرم
(فتفيه) لو استعار كتاب علم أو مصحفا أو كتاب حديث فوجد فيه خطأ وجب اصلاحه في القرآن
والحديث مطلقا وكذا في غيرها ان كان وقفا ولا يجوز ظاهره ولو نهه مالكه وفيه نظر وقال ابن حجر لا يجوز
الارضا مالكة ومحل الجواز والوجوب في خط مناسبت لذلك والافلا في الجميع (قوله لفظ أحدهما مع فعل
الآخر) فلا يكفي سكوت أحد هما من غير فعل ولا الفعل منهما الا في نحو ظرف يبيع أرهنية جرت عادة به وعلم
أنه لا يشترط تعيين المعار في كفي خدمن ودواي ما شئت وأنه لا يشترط الفور في القبول والمعتمد أن العقد يرتد
بالرد وكون العارية من الإباحة من حيث جواز الانتفاع ولذلك صحت بلفظ الإباحة (قوله حتى لو أعطى
الخ) المعتمد أنه إباحة فيهما (فرع) لو قال اعمل مني على دابتك ففعل فهو عارية أو أعطني متاعك
لأجله على دابتي فهو ودیعة واستشكل الفرق بينهما لأن غايته أن فيه تقدم القبول على الإيجاب وقد يقال
إن المحكوم عليه بالوديعة في الثانية فهو الممول وأن الدابة معارة كالأولى وحديث فلتأخ أمانة فيهما والدابة
معارة فيهما فلا مخالفة (قوله بعلفك) ليس قيدا فبعلفي كذلك لجهة الفعل وتقييده به لأجل التنبيه
المذكور بعده ولا بد من القبول فيما ذكره لياتي فيه الخلاف المذكور (قوله هي اجارة صحيحة) هو
المعتمد ولا يضر فيها جهالة العمل كالتقديم للدابة لأنه تابع فهو مغتفر خلافا لابن حجر (قوله على المالك)
وهو كذلك فلو عافها المستعير لم يرجع إلا أن علف باذن الحاكم أو اشتهاد وشمل ذلك ما لو استعار زوجته
الأمة المسلمة لها بلادتها من سيدها ففوتها على السيد لأن الزوج استحق منفعتها بالاعارة ولو استعار
زوجه الحرة صح كما لو أذن لها في اعارة نفسها لغيره كإف الإجارة فيهما ويتجه أنه تسقط نفقتها
كما لو سافرت لغرضها وحدها قاله شيخنا وفيه نظر لعدم خروجها هنا وهل تبطل العارية اذا طلقها
فراجع (قوله وقال القاضي) هو مرجوح (فرع) الضمان الواقع في بلاد الريف تقدم في
الشركة فراجع ولو أعطى درهما لمن يسقيه أو طلب منه أن يسقيه عوض أو مطلقا نظرا إلى أن الغالب
العوض فأعطاء الماء في ظرف فالظرف مأخوذ بالاجارة الفاسدة فهو غير مضمون والماء مأخوذ بالبيع
الفاسد فهو مضمون ان كان بقدر ما يشربه فان زاد فالزائد أمانة فلا يضمنه ولو سقاء من غير عوض لم

يوكل امرأة في استخدامها [قوله وعلل الخ] يريد بهذا أن منعه بقرينة التعليل خاص بالاعارة
للخدمة ولهذا جمع ابن الرضا فقال التحريم محمول على الخدمة والكراهة على غيرها (فرع)
يحرم اعارة الصيد للحرم ولو فعل حرم على الحرم الا رسال [قوله وقيل هو اعارة فاسدة] قضيته أن
لا يجب أجرة المثل على هذا وبه صرح في المطلب واستفيعه من حيث إنه لم يبذل المنفعة مجانا

الرفيق وهو موافق لما في البيان عن السيمري وقال القاضي حسين على المستعير علف الهابة وسقيها وطعام الجبه

وشرايه (ومؤنة الرد)
 للعارية (على المستعير)
 من المالك أو المستأجر إن
 رد عليه فإن رد على المالك
 فالمؤنة عليه كالورد عليه
 المستأجر (فإن تلفت
 لا باستعمال ضمنها وإن لم
 يخرط) قال النبي صلى الله
 عليه وسلم على اليد ما
 أخذت حتى تؤديه وقال في
 أدرع أخذها من صفوان
 ابن أمية عارية مضمونة
 رواها أبو داود وغيره
 وسيأتي أنها تضمن
 بقيمة يوم التلف وتلف
 بعضها مضمون وقيل
 لا كتلفه بالاستعمال
 (والأصح أنه لا يضمن
 ما يخرط) من الثياب (أو
 يفسحق بالاستعمال)
 والثاني بضمنهما (والثالث
 بضمن المنعق) أي البالي
 دون المنعق أي التلف
 ببعض أجزائه وجه الأول
 بأن ما به ما حدث عن سبب
 مأذون فيه والثاني قال حق
 العارية أن ترد وقد تعذر
 ردها في الأول فتضمن في
 آخر حالات التقويم وفات
 رد بعضها في الثاني فيضمن
 بدله والثالث ففرق
 بوجود مردود في الثاني
 دون الأول ونشأ الثالث

يضمن الماء لأنه مباح ويضمن الظرف لأنه معار فلو كانوا جماعة في العارية يضمن الكل والقرار
 على من ينسب إليه التلف وفي الإجارة كذلك لأنها فاسدة بأن تلف في يده أو قصر كأن وضعه في
 غير ملك المالك أو فيه في محل لم تجر العادة بوضعه فيه ومثل ذلك ما لو أعطى أثلا مثلا طعاما في
 إائه لأهله مثلا ومثله اعطاء دواة ليكتب منها أو مكحلة ليكتب منها أو أقلاما ليكتب بواحد منها
 أو كتابا لينسخ منه أو مصحفا كذلك أو قنديلا ليستضيء به وكل ما زاد على قدر ما شرط أمانة
 كبقية الماء ولو دفع إلى بيع أو طبخ مثلا ظرفا ليضع فيه ما يشربه فوضعه فيه فتلف الظرف فإن
 كان المبيع معينا أو أفرزه بنحو كيل أو وزن لم يضمن الظرف وإلا ضمنه ولو دفع له الثمن فوجده
 زائدا عددا أو كيلا أو غيرهما ضمن الزائد لأنه أخذ فخرض نفسه كالمخرض ولو وجد في الطعام بعد
 وضعه في الظرف نحو فارة وادعى كل أنها كانت في ظرف الآخر صدق البائع لأنه ادعى الصحة ولو
 اشترى نحو سمن في ظرفين من شخصين ووجد في أحدهما نجاسة واشتبه نقول له اجتهد واعمل
 باجتهدك فإن تخبر قلنا له نحن مقتون لا يجبرون كما قاله الشافعي رضي الله عنه (قوله ومؤنة الرد على
 المستعير) ويجب الرد فوراً متى بطلت العارية فإن أخر لزمه الأجرة مع مؤنة الرد وعليه الضمان إن
 قصر وله الركوب في الرد وإن لم تجر به عادة للزومه له ويبرأ به إن وصلت إلى المالك أو وكيله أو لحل
 أخذها منه إن علم بها المالك ولو تخبر بقية (قوله فإن رد على المالك) أي بعد فراغ المدة والإفلاج يجوز
 ردها له بغير إذن المستأجر لفوات المنفعة عليه وانما لزم مؤنة الرد في العارية لأنها إحسان فلو لم تجعل على
 المستعير لربما امتنع الناس منها (قوله فإن تلفت) ولو بانلاف المالك بنحو صيال (قوله لا باستعمال)
 أي مأذون فيه ومثل المأذون فيه عقرها وعرجها وعشورها بثقل حل أذن فيه وصدق المستعير في دعوى
 تلفها بالمأذون فيه عكس ما لو أقاماً بينتين (قوله ضمنها) وإن شرط أنها أمانة لأنه شرط مفسد على
 المعتمد وشرط رهن بها أو ضمانه لها بقدر معين كذلك وشرط أن لا ضمان فاسد لا مفسد ويضمن نحو
 أكافها أيضاً ولا يضمن ولدها الموجود حال العارية وإن صرح باستعارته إلا أن استحفظه عليه أو وضع
 يده عليه أو كانت أمه لا تمشي إلا به كذا عن شيخنا الرملي ولو ولدت حال العارية فالولد أمانة شرعية يلزمه
 رده إن تمكن ويضمنه إن قصر ولا يضمن ثياب رقيق ولا جلداً نجيحة منقورة كالنادر ولا مستعاراً للرهن
 ولا صيداً مستعاراً من محرم وعكسه يضمن الجزاء والقيمة ولا كتاباً وفقاً على طائفة هو منهم ولا ما أخذه
 من مال بيت المال وله فيه حق والحكم بأن هذا من العارية مجاز (قوله في أدرع) بدال مهمة أو
 معجبة جمع درع كما في رواية (قوله بقيمة يوم التلف) ولو مثلية على المعتمد لأن ضمان المثل يؤدي إلى
 ضمان ما تلف بالاتفاق المأذون فيه (قوله مضمون) أي بما نقص من قيمتها على وزان ما قبله (قوله
 من الثياب) ومنها أو مثلها نحو سرج فرس لأنه يدخل في إعارتها لتوقف انتفاعه عليه وشمل ما ذكر
 [قول المتن فإن تلفت] كلا أو بعضاً ولو استعار عبداً وعليه ثيابه لم يضمنها بخلاف سرج الدابة كما
 سيأتي [قول المتن بالاستعمال] قال أبو حنيفة لا يضمن إلا بالتعدي وهو قول عندنا (فرع) لو أعاره
 بشرط أن لا ضمان لفا الشرط وصح المقدم كالأقرضه بشرط أن يرد مكسراً عن صحيح [قوله بضمنهما]
 أي لا إطلاق حديث على اليوم ما أخذت حتى تؤديه كذا علله الأسنوي وعلله الشارح بما سيأتي قال
 السبكي وعند التحقيق الثالث أضعف من الثاني لأن المستحق بعد المنعق [قوله أي البالي] عبارة
 الأسنوي الانعحاق هو التلف بالكلية مثل أن يلبسها إلى أن تبلى والانححاق هو النقصان قال
 وتلف الدابة بالركوب والحل إلا المعتاد كالانعحاق وعرقها وعرجها كالانححاق [قوله فضمن في
 آخر الخ] يعني آخر حالة يمكن تقويمه فيها ومقابله يضمنها كلها

المزيد على الحر من جمع المستلئين (والمستعير من مستاجر لا يضمن) الثالث (في الأصح) لأنه نائبه وهو لا يضمن والثاني قال يضمن كالمستعير من المالك (ولو تلفت دابته في يد وكيل بعته في شغله أو في يد من ساءه إليه ليروضها) أي يعلمها (فلا ضمان) على الوكيل أو الراض لأنه لم يأخذها لغرض نفسه فليس مستعيرا (وله) أي المستعير (الاتفاق بحسب الاذن فان (٢١) أعار مزارعة حنطة زرعها ومثلها)

ودونها في ضرر الأرض

(إن لم ينه) عن غيرها فان

نهاه عنه لم يكن له زرعها

وليس له أن يزرع ما فوقها

كالهرة والقطن (أو الشعير

لم يزرع ما فوقه كحنطة) فان

ضررها فوق ضرره (ولو

أطلق الزراعة صح في

الأصح ويزرع ماشاء)

لاطلاق اللفظ والثاني لا يصح

لتفاوت الضرر قال الرافعي

ولو قيل يصح ولا يزرع الا

أقل الأنواع ضررا لكان

مذهباً وسكت عليه في

الروضة (واذا استعار لبناء

أو غراس فله الزرع ولا

عكس) لأن ضررها

أكثر (والصحيح أنه

لا يغرس مستعيراً لبناء وكذا

العكس) لاختلاف

جنس الضرر اذ ضرر البناء

في ظاهر الأرض أكثر

وضرر القراس في باطنها

أكثر لا تنشر عروقها

والثاني يجوز ما ذكر لأن

كلام من البناء والقراس

للتأيد (و) (الصحيح) أنه

لا تصح إعاره الأرض مطلقاً

بل يشترط تعيين نوع

المنفعة) من زرع أو غيره

كالإجارة والثاني يصح

مالو لم يبق في الباقي منفعة أو تلف جميعه وهو كذلك ومثله ماء الرضوه ونحوه (قوله المزيد على الحر) وعلى الروضة والشرح (قوله من المستاجر) أي إجارة صحيحة ظاهره ولو بعد التمدد فيها من المستاجر ويلحق به كل مالك منفعة كموصى له ومنفعة هي رأس مال أو صدق أو مصالح بها أو سلم أو موقوفة عليه (قوله دابته) أي المالك ومثله المستعير حيث جازت له الإنباء (قوله يعلمها) أي السير الذي يسير به راكبها (قوله فلا ضمان) مالم يستعملها في غير المأذون ومثله مالو سلمه عبداً ليعلمه حرفة واستعمله في غيرها كخدمة (فرع) لو استعار عبيدين من مالكهما فقتل أحدهما الآخر فاقص المالك فلا ضمان على المستعير كما قاله ابن حجر (قوله بحسب الاذن) أي بحسب ما يقتضيه العرف فيه ومنه تكرار الاتفاق بنحو لبس ثوب وركوب دابة وسكنى دار مالم يقيده بمره أو مدة ولو عدل عن الطريق المأذون فيه أو جاوز محلا أذن له في وصوله صار ضامناً ولم يمتد أجره ما جاوز فقط وله الركوب في العود منه كما مر (قوله وليس له أن يزرع ما فوقها) وإذا زرع ذلك صار متعبداً ويلزمه جميع أجره المثل والمالك قلعه مجاناً والعارية باقية فله زرع ما أبع له بعد قلع الأول وفي شرح شيخنا ما فهم خلافه فراجع ولا يزرع إلا مرة واحدة ولا تجوز الزيادة عليها إلا باذن جديد (قوله كحنطة) والفول ودونها وفوق الشعير (قوله ماشاء) أي مما اعتيد زرعها في تلك الأرض على المعتد ولونادراً أو مضرراً (قوله لاطلاق اللفظ) بقوله زرع (قوله لتنتفع بها كيف شئت) هذا تعميم (قوله تصحيح الصحة) هو المعتد قال شيخنا الرملي وله أن يزرع ماشاء جزماً وقيد شيخنا بما جرت به العادة كالاطلاق المتقدم ولا يجوز دفن الميت إلا بالنص عليه (قوله ينتفع به بوجه واحد) وكذا ما المقصود من الاتفاق به بوجه واحد

(فصل) في بيان أن العارية من العقود الجائزة وما يقع ذلك (قوله متى شاء) وهو في المؤقتة قبل فراغ مدتها لأنها تنتهي بفراغها ولا أجره على المستعير قبل علمه برجوع المعبور وفارق ضمان ثم بستان مثلاً رجوع عن إباحته بصف المنفعة هنا يخرج برجوعه نحو جونه فتلزم الأجرة فيه قاله شيخنا تبعاً لوالده شيخنا الرملي (قوله ورد المعبور إلخ) فيه إشارة إلى أن المراد بالعارية في كلامه العقد وهو كذلك لمناسبة

[قول المتن والمستعير من مستاجر] لو كان هذا المستاجر مستأجراً من غاصب وتلف العين عند المستعير رجع بما غرمه على المستاجر وهو يرجع على الغاصب [قول المتن زرعها ومثلها] تعرض هنا لما يجوز وترك ما يجوز وعكس في الشعير إحالة لكل منهما على الآخر (فرع) لو فعل ما منع منه قال الأسنوي المنع أن عليه أجرة المثل لا ما زاد على المسمى من أجرة المثل لأنه بعدوله عن المستحق له كالأرض لا يبيع له ويرجع السبكي الأول لأن العارية عنده لا تبطل بذلك [قول المتن ولو أطلق الزراعة] صورة الإطلاق أن يقول تزرع ماشئت فهو عام فيزرع ماشاء ولا يأتي فيه الخلاف [قوله ويحتمل فيها] أي لأنها مكرمة ومعونة وأيضاً يجوز الرجوع فيها بخلاف الإجارة [قوله كيف شاء] قال الرافعي إلا دفن الموتى لأنه يؤدي إلى إلزام أي فلا يستفاد إلا بالنص عليه أقول وهذا يجري في مسألة الشارح الآتية على المعتد (فصل: لكل منهما رد العارية متى شاء) لأنها تبرع بالمنافع المستقلة والتبرع إذا لم يتصل بالقبض وكذا

ويحتمل فهمها لا يحتمل في الإجارة ينتفع بها كيف شاء وقال الروياني ينتفع بما هو العادة فيها قال الرافعي وهذا أحسن وسكت عليه في الروضة وعلى الأول لو قال أعزتكها لتنتفع بها كيف شئت فوجهان يؤخذ تصحيح الصحة من نظير المسئلة في الإجارة وكالأرض فيها ذكر الدابة تصلح للركوب والحل أماما ينتفع به بوجه واحد كالسبب الذي لا يصلح للفرش فلا حاجة في إعارته إلى بيان الاتفاق (فصل: لكل منهما) أي المستعير والمعبور (رد العارية متى شاء) سواء في ذلك المطلقة والمؤقتة ورد المعبور بمعنى رجوعه وبه عبر في الحر وغيره

ما بعده ولأنه قد يتمتع الرجوع في العين مع محبة الرجوع في العقد لأجل أنه قد يستحق الأجرة من وقت رجوعه بكتاف في سفينة في اللجة وثوب للصلاة مطلقا أو صلاة نفل أو لحرة أو برد أو حمل لسكنى معتقة أو سكنى لذبح أو سيف لقتال ولو نزع الثوب من المصلى أتم صلاته عاريا إن عجز عن السترة ولا إعادة عليه نعم لو عين له فرضا وشرع فيه امتنع الرجوع ولا أجرة له لقصر ربه (قوله فلا يرجع) ظاهر كلامه رجوع ضميمه للمير وفي الأسنوي أنه راجع لكل منهما وهو الصواب ويمكن حمل كلام الشارح عليه (قوله حتى يندرس) فلا رجوع في نبي وتشهيد دائما (قوله على حرمة الميت) أن علم أنه محترم كالآدمي فلا منع في غيره (قوله قبل وضعه) أي الميت قبل مالو كان نبيا أو شهيدا (قوله وكذا بعد الوضع) المعتمد امتناع الرجوع بدلائله في القبر لأن في عوده إضراره به ويجب عود دفنه لو أظهره نحو سيل إلا أن أمكن دفنه في محل مباح قريب منه أو أوصله السيل إليه وكذا يعاد لو نبش لما لا يطول زمنه كتوجه القبلة وشهادة على صورته والا كفصل جاز الرجوع وإذا حفر الوارث ورجع المير غرم له أجرة حفرة لأنه ورطه فيها لا يمكن إلا به كمالو حرت أرضا لا يمكن زرعها إلا بالحرث فإن كان الحافر الميت قبل موته لم يغر (قوله انفسخت الاعارة) أي بنحو جنون فلا أجرة كأرض يمكن زرعها بغير الحرث واعارة الكفن كاعارة القبر كاسياني (قوله بسفه) وكذا بفلس (قوله وإن مات المستعير انفسخت) ويجب على الورثة الرد ولو بلا طلب فورا فإن أخروا العذر فلا أجرة ولا ضمان ومؤنة الرد في التركة أو بغير عذر فعليهم الأجرة والضمان بمؤنة الرد وكما لو اتجنون والاعماء وحجر السفه لا يحجر الفلاس نعم لا تنفسخ في السفه إن لم تضمن لأنه يجوز ابتداءها حيث (نتبه) يجب تعيين الميت إن كان نحو شهيد لا ذكر طوله وغلظه ونحوهما كاسلام وكفر ويقع ما جرت به العادة في تلك الأرض منهما أو من أحدهما ولا يلزم المستعير العلم بعد الرجوع وحيث امتنع الرجوع فلا أجرة قلة الدفن ومثله الكفن ولأهله زيارته وجلسهم على قبره بما جرت به العادة وكذا لغير أهله وبمنح مالك الأرض مما يضر الميت ولو بزرع أو حفر نحو سرداب ولا تصح إعارة أرض موقوفة ولو على معين للدفن فيها (قوله لزمه) قال شيخنا الرملي ولو شرط تسوية الأرض والتبعية بالأجرة أو غرم الأرض لزم أيضا وإذا اختلفا في شرط شيء من ذلك صدق المير به (قوله وإن لم يشرط عليه القلم) لم يذكر بجانا إشارة إلى أن ذكره ليس شرطا وقد يكون احترازا عن نحو شرط الأرض كاسر ولو بنى أو غرس جاهلا بالرجوع قلع بجانا كما لو حمل السيل بذرا (قوله لأنه قلع باختياره) ظاهره أن من قلع بذره الذي حمله من نحو السيل من أرض غيره لا يلزمه التسوية وليس كذلك بل لزمه أخذ بقوله ولو امتنع لم يجبر عليه الإباحة يجوز الرجوع فيه ولأنها إعانة ومكرمة فلو منعنا المالك من الرجوع لامتنع الناس منها ولو استعمل المستعير العارية قبل العلم بالرجوع فلا أجرة عليه وخبره ابن الرفعة على مالو رجع المير ولم يعلم المباح له بالرجوع وهذا التخرج محقق قال السبكي ومنه تعلم أن الراجح وجوب الأجرة [قول المتن إلا إذا أعار الخ] يرد على هذا الحصر مسائل منها إعارة الكفن ومنها استعارة الدار لسكنى المعتدة لازمة من جهة المستعير فقط ومنها مالو قال أعبروا دارى بعد موتى شهرا وغير ذلك [قول المتن حتى يندرس الخ] قال المالوردي ويمنع من التصرف على ظاهر القبر (قوله انفسخت) قال الرافعي فيجب على الورثة الرد وإن لم يطلب المير زاد غيره ومؤنة الرد في التركة فإن لم يخلف شيئا فالواجب عليهم التخليه [قول المتن بجانا] قال الأسنوي مستدرك أقول مراده ما قاله الشارح أن يكون من غير شرط غرم النقص وغرض الأسنوي أنه لا يحتاج إلى لفظ بجانا لأن الإطلاق محمول عليه (فرع) لو بنى أو غرس جاهلا بالرجوع قلع بجانا كما لو حمل السيل بذرا إلى أرضه [قول المتن ولا يلزمه تسوية الأرض] قال ابن الرفعة الخلاف يقتضيه الخلاف في الذي يتلف

(إلا إذا أعاره دفن) وفعل (فلا يرجع) في موضعه (حتى يندرس أثر المدفون) محافظة على حرمة الميت وله الرجوع قبل وضعه فيه قال المتولى وكذا بعد الوضع مالم يواره التراب (نتبه) يؤخذ مما ذكر من جواز العارية ما ذكره في الروضة أنه لو مات المير أوجن أو أغنى عليه أو حجر عليه لسفه انفسخت الاعارة كسائر العقود الجائزة وإن مات المستعير انفسخت أيضا (وإذا أعار للبناء أو الفراس ولم يذكرمدة ثم رجع) بعد أن بنى المستعير أو غرس (إن كان شرط) عليه (القلع بجانا) أي بلا أرض لنقصه (لزمه) فإن امتنع قلعه المير بجانا (والا) أي وإن لم يشرط عليه القلع (فإن اختار المستعير القلع قلع ولا يلزمه تسوية الأرض في الأصح) لأن علم المير بأن للمستعير القلع رضا بما يحدث منه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الأصح يلزمه التسوية) (والله أعلم) لأنه قلع باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه فيلزمه رد الأرض

إلى ما كانت عليه (وان لم يختار) أن يقلعه (لم يقلع مجانا) لأنه محترم (بل للمعبر) (٢٣) الخبار بين ان يبقية بأجرة أو يقلع

ويضمن أرش النقص) وهو قدر التفاوت بين قيمته قائما ومقلوعا (قيل أو يملكه بقيته) أي حين القلق وفي الروضة كأصلها ضم الثالث إلى الأولين في مقالة وإسقاط الأول مع الثالث في مقالة لانهما اجارة وبيع لابد فيهما من رضا المستعير وضم الثالث والثاني فقط في مقالة وأنها أصح اه وإذا اختار ماله اختياره لزم المستعير موافقته فان أنى كان قريخ الأرض ذكره الرافعي وأسقطه من الروضة (فان لم يختار) أي المعبر شيئا (لم يقلع مجانا ان بذل) بالمجدة أي أعطى (المستعير الأجرة وكذا ان لم يبدلها في الأصح ثم) على هذا الأصح (قيل يبيع الحاكم الأرض وما فيها) من بناء أو غراس (ويقسم بينهما) على ما ذكره بعد فضلا للخصومة (والأصح أنه يعرض عنهما حتى يختارا شيئا) أي يختار المعبر ماله اختياره وبوافقه المستعير عليه لينقطع النزاع بينهما وفي الروضة كأصلها يختار بالألف أي المعبر ويأتي بعد اختياره ماسبق (والمعبر) على هذا الأصح (دخولها والانتفاع بها) والاستغلال بالبناء والشجر (ولا يدخلها المستعير بغير إذن التفرج ويجوز) دخولها (للسقي والإصلاح) للجدار (في الأصح)

مع انهما جزأه واحدة (قوله إلى ما كانت عليه) المراد عود الغراب الذي أزيل بالقلع إلى مكانه لا تحصيل تراب من غيره بل للمالك منعه منه (قوله بأجرة) أي بعقد مستقل على الاعتماد قال الأسنوي وتعتبر الأجرة بما صرح في حق البناء تبعه ابن حجر ويلزم عليه أن لا يفرس موضع مقلع ولو من غير جفسه وإن له اجارة ما بين المفروس وفي شرح شيخنا التصريح بالأولى ومثلها الثانية وان كانت الاجارة لجميع الأرض فان كانت لمحل المفروس فقط فلا (قوله أو يقلع) أي المعبر الغراس والبناء وان كان قد وقف مسجد أخلافا لابن الرفعة قال في العباب ومؤنة القلع على المستعير ومحل القلع أن لا يكون المعبر شرى كما لم يكن على الغراس ثم لم يبد صلاحه ولم يوقف الغراس أو البناء والاتعين عدم القلع في الأولى والتبعية إلى الجذاذ في الثانية وامتنع القلق في الثالثة نعم له في الثانية الرجوع لتفريم الأجرة وعليه يحمل ما في شرح شيخنا كابن حجر وله في الثالثة القلع أو التبعية بالأجرة كما صرح له في وقف الأرض القلع ان كان فيه صلحة للوقف والاتعين الإبقاء بالأجرة أو القلق للوقف من ربه ان لم يخالف شرط الواقف (قوله ويضمن أرش النقص) أي البناء أو الغراس أو الثمار عليه مثلا (قوله قائما) أي مستحق القلع (قوله قيل أو يملكه) هو الاعتماد كما في المنهج وغيره ولا بد لهذا القلق من عقد مستقل ولو لم يرض المستعير بنعمة المعبر أجبر المعبر على القسم أولا وعلى الوضع تحت يد عدل (قوله لزم المستعير موافقته) نعم لو اختار قلع بعض وتبقي بعض مثلا لم يلزمه موافقته (قوله في الأصح) سكت الشارح عن مقابله لأنه أحد الأمور الثلاثة السابقة لا يبعد كونه مجانا (قوله حتى يختارا) قال شيخنا وللمعبر الرجوع في الأرض ليطالب المستعير بالأجرة وفي العباب وعلى المستعير أجرة مدة التوقف وفي شرح شيخنا أنه لأجرة لمدة الاعراض ويمكن حله على ما قبل الرجوع وما في العباب على ما بعده (قوله أي يختار المعبر الخ) الأولى أن يقال يختار أحدهما ماله اختياره كما هو في المنهج وغيره وحل عبارة الروضة عليه أولى بممافعلة الشارح والمعنى أن للمستعير أن يعود ويختار القلع وأن للمعبر أن يختار أحد الأمور الثلاثة كما في الابتداء وأهل سكوتة عن الأول لعدم احتياجه لموافقة الآخر فتأمل (فرع) لو وصل فصنا بشجرة غيره فالثمرة للمالك الفصن ثم إن كان باذن المالك خيرا للمالك بين التبعية بالأجرة أو القلع مع غرم الأرض كالوأعار رأس الجدار للبناء ولا يملكه بالقيمة قاله شيخنا الرملي فراجعه (قوله والمعبر على هذا الأصح) وهو الاعراض (قوله والاستغلال) وان منعه منه كما صرح في الجدار وليس له نحوه جالس عليه أو اسناد بضر (قوله للجدار) الأدلى إسقاطه ليعلم الشجر وان لم يكن في الروضة ولا أصلها ولا الحر قال شيخنا الرملي والمراد إصلاح الجدار بآلته لا بآلة جديدة قال شيخنا ما لم يتوقف الإصلاح عليها وهذا كما ترى ظاهر في أن المراد بالجدار البناء المملوك للمستعير والوجه أن يراد به المملوك للمعبر المحيط بالبناء والغراس واليه يرشد عدول الشارح إلى التعبير به إلى التعبير بالبناء والعلة لاتفاق ذلك فتأمل

من أجزاء الثوب بالانسحاق من الاستعمال قال الأسنوي وكان مراده الحفر للأساس فلا ينبغي أن يضمه بخلاف الحفر لقطع الأساس فينبغي أن يضمه [قوله بل للمعبر] لأن في ذلك الجمع بين مصلحتيهما وخبر المعبر لأنه المحسن ولأن الأرض تستمتع [قوله أي حين القلق] أي مع ملاحظة كونه مستحق الزوال [قوله اجارة وبيع] منه تعلم أنه لابد من عقد وليس كالنفع [قول المتن وكذا ان لم يبدلها] أي لأن المعبر مقصر بترك التجيز ومقابل الأصح يقول قد انتهت العارية فلا بد من أجرة [قول المتن والأصح] أنه يعرض عنهما الخ وذلك لأن المستعير لا تنصير منه رأيا المعبر فالضرر عليه (فرع) شخص وصل غصنا بشجرة غيره فالثمرة للمالك الفصن ثم ان كان باذن المالك فينبغي أن يتخير بين التبعية بالأجرة أو القلع وغرامة أرض النقص فقط كالوأعار رأس الجدار للبناء [قوله والاستغلال] قال الرافعي ولا يربط بهاشيا ولا يسند

والاستغلال بالبناء والشجر (ولا يدخلها المستعير بغير إذن التفرج ويجوز) دخولها (للسقي والإصلاح) للجدار (في الأصح)

صيانة ملكه عن الضياع والثاني يعارض بأنه يشغل بدخوله ملك غيره إلى أن يصل ملكه (ولكل) منها (بيع ملكه) للآخر والثالث (وقيل ليس للمستعير بيمينه الثالث) لأن ملكه غير مستقر إذ المستعير ملكه وأجيب بأن هذا ليس مانعا من بيعه ثم المشتري من المعبر يتخير فيه والمشتري من المستعير (٢٤) ينزل منزلته فيتخير المعبر كما سبق والمشتري فسخ البيع ان جهل الحال (قمة) لو اتفق

المعبر والمستعير على بيع الأرض مما فيها ثمن واحد جاز في الأصح للحاجة ثم كيف يوزع الثمن هنا وفيما إذا باعها الحاكم على وجه سبق قال المتولي هو على الوجهين فيما إذا غرس الرهن الأرض المرهونة أي وهما السابقان في رهن الأم دون الولد وقال البغوي يوزع على الأرض مشغولة بالفراش أو البناء وعلى ما فيها وحده فحصة الأرض للمعبر وحصة ما فيها للمستعير (والعلوية المؤقتة) للبناء أو الفراش (كالمطلقة) فيما تقدم من الأحكام (وفي قول له القلع فيها مجانا إذا رجع بعد المدة ويكون هذا فائدة التأكيد ومقابله يقول فأنه نطلب الأجرة وفي وجه ليس له الرجوع قبل مضي المدة (وإذا أعار لزراعة ورجع قبل إدراك الزرع فالصحيح أن عليه الإبقاء إلى الحصاد) والثاني له أن يقطع ويغرم أرض النقص والثالث له تملكه بالقيمة كالفراش وفريق الأول بأن للزرع أمدا ينظر (د) الصحيح على الأول

(قوله صيانة ملكه الخ) نعم إن تعطلت بدخوله منفعتها على مالكها فله منه إلا بأجرة قاله شيخنا الرملي وهو واضح إن قلنا لأجرة لمدة الاعراض والافلامعني لذلك إلا أن يراد أجرة لدخوله زيادة على أجرة الأرض فراجع (قوله يعارض الخ) ويرد بأن ما ذكره لا يعارض دليل الأول (قوله يشغل) هو بفتح التحتية والغين (قوله ليس مانعا من بيعه) فهو كبيع النقص المشفوع مع تمكن الشفيع من الأخذ (قوله فيتخير المعبر) لو قال فله القلع مجا وإذا امتنع تخير المعبر لكان أولى وكلامه فيما إذا باع أحدهما فلو باعا معا لم يتغير الحكم ويحل المشتري من كل منهما محلها فيه (قوله وللمشتري) أي منهما أو من أحدهما فسخ البيع ان جهل الحال من الاعارة والاستعارة والتخيير وغيره وكلامه شامل لما قبل الرجوع (قوله فراجع) (قوله للحاجة) وبها فارق بيع عبيد جمع ثمن (قوله على وجه سبق) وتقدم أن الشارح أشار إلى هذا فيه بقوله على ما ذكره بعد (قوله وقال البغوي) هو المتمدن تقوم الأرض وحدها بصفة كونها مشغولة بفراش مثلا يستحق القلع بالأرض ويقوم الفراش وحده بتلك الصفة ثم يجمع بينهما ويوزع الثمن عليهما بالنسبة إلى مجموعهما فهذه طريقة قاطعة يقابلها طريقة المتولي الحاكبة التي على قياس الرهن والأصح فيها أن غر المرهون لا يقوم وحده والفرق اختلاف المالك هنا (قوله فحصة الأرض الخ) أي حصة كل منهما من الثمن بنسبة القيمة كما مر (قوله فيما تقدم من الأحكام) فلا ينافي أنها قد تخالفها في أن المطلقة قد يجوز فيها تكرار المعارة دون المقيدة كذا قال العلامة السباطي وفيه نظر لأنه قد يكون التكرار في المقيدة أظهر فراجع (قوله بعد المدة) أشار إلى أن المراد بالرجوع الانتهاء ولو عر به كان أولى فتأمل (قوله وفي وجه) هو اعتراض على المصنف من أن مقتضى التشبيه القلع بجواز الرجوع قبل فراغ المدة (قوله كالفراش) لا يبعد رجوعه للوجهين قبله (قوله بتأخير الزراعة) وكذا بالزراعة كأن كان على الأرض نحو سبل وتأخر بسبه عن أو أن لزراعة قال الأسنوي وكذا لو أبدل الزرع المعين بغيره (قوله فيدخل فيه) أي فيما قبلها ولو قال ومفهومه أنه إذا لم يقصر الخ لكان أولى إذ ليس هناك غير هذا الداخل فتأمل (قوله ما ذالم بقصر) كأن تأخر لحرا أو برد أو مطر أو نسيان ثانيا بعد كل نحو جراد أو تعيين المعبر مدة يعلم أنه لا يدرك فيها أو انما تبطل العارية في هذه كما تقدم في دفن الميت لا مكان إبدال الزرع بغيره مما هو دونه ولا كذلك في الميت فراجع (قوله نعم) هو مستثنى من التيقية إلى أو أن الحصاد إن كان هذا ليس من أو أن الحصاد (قوله بما يعتاد قطعه) إليها والظاهر حل الاستناد على ما فيه ضرر [قول الثمن وقيل الخ] الظاهر أنه جار ولو أذن المعبر [قوله السابقان في رهن الأم الخ] أحصهما يقوم المرهون وحده ثم مع الآخر والثاني يقوم المرهون وحده ثم الآخر وحده والظاهر أن هذا الثاني هو قول البغوي الآتي فيكون معنى قوله مشغولة أن صفة الشغل تلاحظ في تقويم الأرض من غير ضم قيمة الفراش أو البناء إليها لكن قوله بعد وعلى ما فيها وحده قد ينزع في ذلك هذا ولكن الظاهر والله أعلم أن غرض الشارح من قوله قال المتولي الخ أن المتولي جعل المسئلة على وجهين وأن البغوي اقتصر على وجه [قوله وعلى ما فيها] قال في البيان وإذا قومنا الفراش قومناه مستحق الأخذ [قوله لأنه إنما أباح الخ] أي وأضاف كما لو أعار دابة لحل متاع إلى مكان ثم رجع في أثناء الطريق فإنه يحمله إلى مأمن ولكن بأجرة [قوله ما ذالم بقصر] من صورته أن كل الزرع الجراد ثم ينبت ثانيا (فرع) أعار للزرع أو

(أنه الأشجرة) من وقت الرجوع إلى الحصاد لأنه إنما أباح المنفعة إلى وقت الرجوع والثاني الفراش لأجرة له لأن منفعة الأرض إلى الحصاد كالسوقاة بالزرع (فلو عين مدة ولم يدرك فيها لتقصيره بتأخير الزراعة قطع) المعبر الزرع (مجانا) وهذه الصورة كالسنة مما قبلها فيدخل فيه ما ذالم بقصر فإن حكمه وحكم الأجرة المطلقة ما تقدم نعم لو كان الزرع مما يعتاد قطعه

قبلها كلف المستعير (ولو حمل السيل بذرا) لغيره (إلى أرضه فثبت فهو) أى الثابت (لصاحب البذر) بذال المجبة (والأصح أنه يجبر على قلعه) لأن المالك لم يأذن فيه والثاني لا يجبر لأنه غير متعده فهو مستعير (٢٥) فينظر في الثابت أهو شجر أم زرع

ويكون الحكم محل ماسبق (ولو ركب دابة وقال للمالكها أعزتها فقال بل أعزتها) مدة كذا بكذا (أو اختلف مالك الأرض وزارعها كذلك فالصدق للمالك على المذهب) نظرا إلى أنه إنما يأذن في الاتقاع غالبا بمقابل فيحلف لكل منهما أنه ما عاره وأنه آجره ويستحق أجره المثل والقول الثاني المصدق الراكب والزارع لأن الأصل براءة الذمة من الأجرة فيحلف كل منهما أنه ما استأجر والثالث المصدق في الأرض للمالك وفى الدابة الراكب لأنه تكثير الاعارة فيها بخلاف الأرض وقطع بعضهم بهذا (وكذا لو قال الراكب أو الزارع (أعزني وقال) المالك (بل غصبت مني) فالصدق للمالك على المذهب لأن الأصل عدم اذنه فيحلف ويستحق أجره المثل والقول الثاني المصدق الراكب والزارع لأن الأصل براءة الذمة من الأجرة والثالث الفرق بين الأرض والدابة كما تقدم وقطع به بعضهم (فإن تلفت العين) قبل ردها (فقد اتفقا على الضمان)

وكذا لو لم ينقص بقطعه وان لم يعتد قاله شيخنا الرملى ومن ذلك فسيل وهو صغار النخل وبقول يعتد نقلها والإفهي كالبناء (فرع) وكل شخص الزرع له بذره في أرضه فزرعه في غير أرض الموكل غلطا فالزرع للموكل لأنه من بذره وعلى الوكيل أجره الأرض وضمان الزرع ولو تلف ولو بقلع صاحب الأرض وضمان نقص الأرض ان حصل فيها نقص بالزرع أو قلعته لتعديه (قوله) ولو حمل السيل بذرا لغيره (ولو نحو نواة) لم يعلم أن مالكها الذى يصح اعراضه عنها أعرض عنها فان علم ذلك ملكها صاحب الأرض قال العلامة ابن قاسم وكذلك لو كانت مما جرت العادة بالاعراض عنها وقيد بعضهم بما اذا لم يدع مالكها عدم الاعراض والحجارة كالبذر (قوله) فهو لصاحب البذر (ولا يلزمه قلعها قبل الطلب ولا أجره عليه قبل القلع لعدم تعديه وعدم فعله) وتجب أجره مدة القلع و يلزمه تسوية الأرض ان قلع باختياره والا فلا على المعتمد في جميع ذلك قاله شيخنا (قوله) مدة كذا بكذا) في شرح شيخنا صحة الدعوى بالاجارة المطلقة (قوله) فالصدق للمالك (أى) فى استحقاق الأجرة والقيمة لا فى بقاء العقد ولو نكل المالك عن الجمين لم يحلف الراكب والزارع لأنهما يتعيان العارية وهى غير لازمة وكلام المصنف فيما إذا مضى زمن له أجره كما يشير إليه كلام الشارح والا فالصدق الراكب والزارع جزمًا فان نكلا حلف المالك على الاجارة واستحق المسمى لأن الجمين مردودة كالأقرار (قوله) فيحلف لكل منهما) يمينا تجمع نفيا واثباتا كما صورته الشارح ولا يكتفى بالاقتصار على نفى العارية لاتفاقهم على أصل الاذن وإنما المراد استحقاق الأجرة (قوله) ويستحق أجره المثل) لا المسمى وان حلف عليه كما لو اختلفا فى نفس الأجرة بل هذا أولى ويجب رد الدابة ان لم تلف مطلقا وإلا فلا شئ. للمالك ان تلف بالمستأجر له وهو المراد بقولهم ان تلفت بالمأذون فيه أو لم تزد قيمتها على أجره المثل وإلا فالراكب مقر له بالزائد وهو يشكره فتامله (قوله) والقول الثاني (الح) وفارق تصديق المالك بلا خلاف فيما لو زعم الغسال والخياط أنهما فعلا بأجرة وأنكر المالك بأن هاهنا قوتان منفعة أنفسهما ويدعيان العوض وهناك قوتان منفعة غيرهما ويدعيان الاسقاط (قوله) فيحلف كل منهما) يمينا واحدة كما أشار إليه (قوله) أنهما استأجرا) ظاهره أنه لا يحتاج إلى اثبات العارية فراجع (قوله) فيحلف) أى أنه غصبه وان سكت عن الأجرة للزوم الغصب لعدم الاذن وبذلك فارق ما صرح فى دعوى الاجارة ومحل ما ذكر ان مضت مدة مثلها أجره والارد الدابة ولا حلف (قوله) ما يدعيه المالك)

الغراس لم يزرع أو يغرس الامرة واحدة [قول المتن والأصح الخ] قال الأسنوى قضية كلامهم أنه لا يجبر عليه القلع الا باسم المالك نعم لو لم يشعر به المالك فهو محل نظر .

(فرع) قلع صاحب الثبات نباته لزمه تسوية الأرض قاله الرافعى وقضيته أنه لو أجزبه المالك لا تلزمه التسوية وذلك لأنه علله بالمباشر بالاختيار [قول المتن على المذهب] قال الأسنوى إنما عبر به لأنه نص على تصديق الراكب دون الزارع فذهب الأكثرون إلى حكاية قولين فيهما وبعضهم قرر النصين وفرق بينهما ويتخلص من الطرفين ثلاثة أقوال أى كما ذكر الشارح [قوله) ويستحق أجره المثل] أى دون المسمى وان حلف عليه هذا قضية كلام الرافعى أى لا بد من ذكر الأجرة ومع ذلك يستحق أجره المثل وقال الامام ان قلنا يأخذ المسمى وجب الحلف على معين والا كفى الحلف على الأجرة [قول المتن يوم التلف] وجه ذلك أننا لو ضمننا فيها الأقصى أو يوم القبض لأدّى ذلك إلى تضمين الأجزاء المنسحقة بالاستعمال وقيل بالأقصى لأنها لو تلفت فى تلك الحالة لأوجبنا قيمتها وقيل يوم القبض كالغرض .

(٤ - قلوبى وعميره - ثالث) لها المختلف جهته ومعلوم أن المغصوب يضمن بأقصى القيم من يوم القبض إلى يوم التلف (لكن الأصح أن العارية تضمن بقيمة يوم التلف لا بأقصى القيم ولا يوم القبض) وهما مقابل الأصح (فإن كان ما يدعيه المالك) بالغصب

وهو أقصى القيم وأجرة المثل (قوله حلف الزيادة) وهي الأجرة مطلقا وما زاد على قيمة يوم التلف إن كان
 (نبيه) لو انعكست الدعوى في الأولى بأن ادعى المالك الاعارة وذواليد الاجارة صدق المالك بيمينه
 فان لم يمض زمن له أجرة وجبر رد الدابة فقط فان تلفت بالمأذون فيه فلا شيء والا فلا مال لك مدع قيمتها
 فهي له وان مضى ما ذكر وجبر رد الدابة إن بقيت وذواليد مقر بالأجرة لمنكرها وان تلفت بالمأذون
 فيه فكذلك ولا شيء في الدابة أو بغيره فله قدر الأجرة بلا يمين ويحلف إن زادت على القيمة لما زاد
 فان زادت القيمة فلزائد مقر به لمنكره ولو نكل المالك حلف ذواليد واستوفى المدة ولو انعكست
 الدعوى في الصورة الثانية بأن ادعى المالك العارية وذواليد الغصب صدق المالك بيمينه أيضا فان لم تلف
 العين ولم يمض زمن لملكه أجرة فلا شيء سوى ردّها وان مضى ذلك فذواليد مقر بالأجرة لمنكرها وان
 تلفت ولم يمض ذلك الزمن فان لم يزد أقصى القيم على قيمة يوم التلف فهو للمالك وان زاد فذواليد مقر به
 لمنكره وان مضى زمن لملكه أجرة فهو مقر بها لمنكرها أيضا ولو ادعى المالك الغصب والراكب الاجارة
 صدق المالك كذلك ثم إن لم يمض زمن له أجرة وجب الرد فقط إن بقيت الدابة والا فلا مال لك أقصى القيم
 بيمينه وان مضى ذلك فان تساوى المسمى أجرة المثل فهو للمالك بلا يمين وان زادت أجرة المثل حلف للزائد
 أو المسمى فذواليد مقر به لمنكره ويجب رد الدابة إن بقيت والا فكما مر ولو انعكست هذه الصورة
 بأن ادعى المالك الاجارة والراكب الغصب صدق المالك أيضا ويجب رد الدابة إن بقيت والا فلا ركب
 مقر بالقيمة لمنكرها وان مضى زمن له أجرة فالمالك يدعى المسمى وذواليد مقر بأجرة المثل فان
 تساوى أخذه المالك بلا يمين والا فلزائد من المسمى يحلف عليه المالك والزائد من أجرة المثل مقر
 به لمنكره ولو ادعى المالك الغصب وذواليد الوديعة فالصدق المالك بيمينه إن وجد استعمال من
 الآخذ والإصدق بلا يمين وللمالك قيمة العين الأقصى إن تلفت وأجرة المثل مطلقا ولو ادعى المالك
 بعد تلف المال عند الآخذ أنه قرض وادعى الآخذ أنه وديعة صدق المالك أيضا خلافا للبغوى
 ولو ادعى المالك العارية وذواليد الوديعة صدق المالك بيمينه إن تلفت العين أو استعمالها ذواليد
 وإلا فعلى قياس ما مر أنه يصدق بلا يمين وتجب القيمة في الأولى والرد في الآخرين وهو في الثانية
 مقر بالأجرة لمنكرها .

(أكثر) من قيمة يوم
 التلف (حلف لزيادة)
 أنه يستحقها ويأخذ
 ماعداها والمساوى بلا يمين
 (كتاب الغصب)
 (هو الاستيلاء على حق
 الغير عدوانا) أى بغير حق

(كتاب الغصب)

ذكره عقب العارية لما فيها من الضمان بالتلف والاتلاف وغير ذلك وهو كبيرة في المال وان قل كحبة برقاله
 شيخنا الزيدى وقيدته شيخنا الرملى بنصاب السرقة تبعاً للهروى وصغيرة في غير ذلك كاختصاص وقيام من
 نحو مسجد (قوله هو) أى شرعا وأما لغة فهو أخذ الشيء ظلما مجاهرة أو الاستيلاء هو القهر والغلبة ولو حكما
 فيدخل موت ولدشاة بذبحها لتعين اللبن لغذائه ويخرج ما لو منع مالك زرع أو دابة من السقي فهلك ومالو
 غصب دابة فقتلها ولدها أو أم النحل فقتلها النحل فلا ضمان في ذلك قال شيخنا ومثله ما لو أخذ بيد رفيق ولم
 ينقله أو نقله بلا قصد استيلاء أو خوفه بتهمة نحو سرقة فلت فلا يضمنه (قوله أى بغير حق) أى ظارفا
 العدوان ولو في الواقع فيدخل فيه أمانات تعدى فيها وان جهلها ويدخل فيه أيضا السرقة وغيرها لأنه إن
 أخذه من حوز مثله خفية فهو سرقة أو مجاهرة في صحراء فهو محاربة أو معتمدا الحرب فهو اختلاس أو جحد

(كتاب الغصب)

[قول المتن هو الاستيلاء الخ] أى هذا تعريفه شرعا وأما لغة فهو أخذ الشيء ظلما مجاهرة فان كان من
 حوز سمي سرقة أو مكابرة في صحراء سمي محاربة أو جهارا واعتمد الحرب سمي اختلاسا وان جحد
 ما اتهم عليه سمي خيانة [قول المتن الغير] اعترض بأن غير نازم التكبر فلا يصح دخول آل عليها

وبه عبر في الروضة وعدل

عن قول الحرر وغيره مال
الغبر لأنه لا يدخل فيه
ما يغصب وليس بمال
كالكب وجلد الميتة
والسرجين والاختصاص
بالحق كحق التحجير
ويدخل ذلك في قوله حق
قاله في الدقائق والروضة (فلو
ركب دابة أو جلس على
فراش فغاصب وإن لم
ينقل) ذلك قال في أصل
الروضة سواء قصد الاستيلاء
أم لا والرافعي حكى في عدم
قصده وجهين كعدم النقل
(ولو دخل داره وأزججه
عنها) فخرج منها وفي
الروضة كأصلها داخل بأهله
على هيئته من قصد السكنى
(أو أزججه وقهره على الدار
ولم يدخل فغاصب) وسواء
في الأولى قصد الاستيلاء
أم لا لأن وجوده يعني عن
قصده (وفي الثانية وجه
واه) أنه ليس بغاصب قاله
الغزالي خلاف ما دل عليه
كلام عامة الأصحاب وبعبارة
الحرر فلا شبر أنه يصير
غاصبا (ولو سكن بيتا) من
الدار (ومنع المالك منه
دون باقي الدار فغاصب
لبيت فقط) أي دون باقي
الدار (ولو دخل) الدار
(بقصد الاستيلاء وليس
المالك فيها فغاصب) لها
وإن كان ضعيفا والمالك

أمانة فهو خيانة بالخاء المعجمة وتخرج العارية والسوم والضيافة ونحوها (قوله وبه عبر الخ) أي
بقوله بغير حق والحاصل أن الغصب قد يعرف باعتبار الضمان والائتم وهو ما قاله في الحرر وقد يعرف
باعتبار الائتم سواء كان معه ضمان أو لا وهو ما سلكه في المنهاج قبل التأويل المذكور وقد يعرف
باعتبار الأعم من ذلك وهو ما سلكه في الروضة الذي حل عليه الشارح عبارة المنهاج فتأمل (قوله
كالكب) أي غير العقور وإلا فلا يد عليه ولا يجب رده كالفواقي المحس (قوله ويدخل ذلك الخ)
كما دخل فيه السرقة والبيع الفاسد خلافا للرافعي في السرقة لأنها بالغصب أولى ممن أخذ مال غيره ينظره
ماله فتأمل (قوله وإن لم ينقل ذلك) أي الدابة والفراش فخرج بركوب الدابة سوقها فليس غصبا
وإن لم يكن مالكها معها ولو ركب مع مالكها فهو غاصب لنصفها كما يأتي في الدار وخرج بالجلوس
ضمه إلى بعضه بغير حل فليس غصبا أيضا والدابة والفراش غيرهما من المنقولات فلا بد في غصبها
من الاستيلاء بالنقل فلو استخدم عبد غيره ولو يبعثه في حاجته لم يضمه ونقل عن شيخنا الرملي
أنه يضمه إذا بعثه لأنه كالاستيلاء ولم يوافق شيخنا عليه إلا أن كان باذن سيده لأنه عارية نعم
لو حضر مالك الدابة أو الفراش ولم يزججه الغاصب فغاصب لنصفه ولو لم يعد مستويا على المالك فليس
بغاصب كما سيأتي في العقار قال العلامة العبادي ومعنى حضوره في الفراش جلوسه عليه لا وجوده عند
الحال ولو جلس على الفراش آخر بعد قيام الأول فهو غاصب أيضا كالأول وكذا ثالث وهكذا القرار على
الآخر وإن تلف بعد قيامه عنه على المتجه المناسب للقواعد فاقفل عن العبادي بما يخالفه فيه نظر وانظر لو
كان الفراش كبيرا هل ضمن جيعه أو قدر ما استولى عليه ولو تعدد الغاصب على فراش كبير فهل ضمن
كل منهم الجميع أو قدر ما عد مستويا عليه فقط يظهر الثاني فيهما فراجع (قوله سواء قصد الاستيلاء
أم لا) قال شيخنا الرملي كل ما يحصل به القبض في البيع غصب سواء حصل معه قصد الاستيلاء أو لا إلا في نحو
جحد ودبقة وظاهر كلام الشارح أن ما في الروضة من التعميم خاص بالدابة والفراش (قوله والرافعي الخ)
فيه اعتراض على الروضة في عدم ذكر الخلاف في عدم قصد الاستيلاء وعلى المنهاج في عدم ذكر الخلاف في
عدم النقل فتأمل (قوله وأزججه) أي أخرجه لأنه المراد من الإزاج في هذا الباب كإخراجه منها لنحوها كم
بأهله الخ) يفيد أنه ليس قيدا لذلك أسقطه من المنهاج وقد يحترز به عمالوهجم عليه وأخرجه منها لنحوها كم
ولم يقصد الاستيلاء (قوله فغاصب) أي للدار وكذا لما فيها من المنقول وإن لم ينقله ولم يقصد الاستيلاء عليه
ولم يمنع ماله من نقله لأنه تابع لها ونوزع في عدم المنع (قوله وسواء في الأولى) وكذا في الثانية وتقييد
الشارح لمناسبة التعليل ونازع فيها العلامة ابن قاسم (قوله لأن وجوده يعني عن قصده) هذا التعليل يرشد
إلى أنه غاصب وإن قصد عدم الاستيلاء فخره (قوله وليس المالك) ولأنه كاستأجر ومستعير فيها (قوله
وإن كان ضعيفا) وإن لم يعد مستويا على مالكها (قوله المالك فيها) وإن كان ضعيفا جدا والغاصب
قويار لو تعدد المالك أو الغاصب فالغصب بعدد الرؤوس ولا نظر لأهل وعشيرة لأحدهما معه (قوله ولم يزججه)

[قوله كالكب] أي الذي لا سيد ونحوه أما العقور والغراب لا يقع وبقي الفواقي فلا بد عليها ولا يجب
ردها [قول المتن وقهره على الدار] هذه العبارة تفيديك أنه لا بد هنا من قصد الاستيلاء وهو
ظاهر وأشار إليه الشارح بقوله وسواء في الأولى الخ [قول المتن ولو دخل الخ] قال القاضي لو دفع
إلى عبد الغبر شيئا ليوصله إلى بيته أو استعمله في شغل كان غاصبا للعبد وقال البغوي لا يضمن إلا إذا
اعتقد طاعة الأمر كعبد المرأة مع زوجها وقول القاضي إلى بيته كأن الضمير عائد إلى بيت الدافع
[قول المتن بقصد الاستيلاء] خرج ما لو قصد النظر إليها لبيتها مثلا ولو تلفت في هذه الحالة فلا ضمان
بخلاف نظيره من المنقول [قول المتن إلا أن يكون الخ] أي فلا تزلزلة بقصد الاستيلاء لأن تحققه غير ممكن

قويا (وإن كان) المالك (فيها لم يزججه) عنها (فغاصب لنصف الدار) لاستيلائه مع المالك عليها (إلا أن يكون ضعيفا لا بعد مستويا على

أى ولم يخرج منه (قوله) فلا يكون غاصبا لشيء منها) لعله إذا لم يقصد الاستيلاء ليجامع ما تقدم الآن يقال ان قصد الاستيلاء هنا لم يعتبر من حيث الضمان وان كان حراما لاجتماعه مع المالك بخلاف ما مرّ حرره (قوله) لينظر هل تصلح الخ) أوليتفرج عليها لكن تلزمه أجرة مدة اقامته فيها كالبلستان ومنها أخذ شيخنا الرملى عدم الضمان في المنقول السابق اذا وجد فيه ذلك كما لو أخذ كتابا من مالك ليتفرج عليه فتلف فلا ضمانه لعدم الغصب (فتبينه) متى حكم بأنه غاصب للدار أو لبعضها ضمن الأجرة ولو انتهت ضمنا (قوله) وعلى الغاصب الرد) بنفسه أو وليه أو وكيله فورا وان تكلف عليه أضعاف قيمته نعم ان دفعه للمالك في مقابلة بشرط المؤنة على الغاصب الدافع له لم تلزم الغاصب لأنه وعد والرد الواجب على الغاصب يكون على المصوب منه ولو مستعيرا لا ملقطا وقد يجب مع الرد القيمة للحياولة كما لو حلت بحرّ وردها ويرأ الغاصب برد نحو ثياب عبد مما رضى السيد بدفعه له على العبد ولو صغيرا وكذا على حرّ صغير نعم يجوز التأخير نحو اشهاد ووصول سفينة إلى البرّ لاخراج لوح مصبوب أدرج فيها (قوله) للمصوب) أى المحترم ولو عبد مال أو غير متمول كزبل وحبة برّ نعم ان ملكه كأخذ شيء من حرّ قهرا فلا رد له (قوله) فان تلف عنده) ولو حكما كفعل يسرى الى التلف ضمنه (قوله) حيث يكون مالا) أى متمولا محترما والغاصب أهلا للضمان بخلاف حبة برّ ونحوها وبخلاف ما لو أتلّف صرّدا أو صائلا وبخلاف ما لو كان المثلّف حريا لمال مسلم أو ذمى وان أسلم أو عقدت له ذمة بعد تلفه أو اتلافه ولا ضمان وشمل ما ذكر مالو طرأ الصيال أو الردّة بعد الغصب قال بعض مشايخنا وهو كذلك لأن ذلك يقطع أثر الغصب فيه نظر لأن اتلاف المالك له لردته أو لصياله عليه ولا يبرأ به الغاصب وصوّره العلامة ابن قاسم بما لو كان الغصب والتلف حال الصيال فراجعهم ويستثنى من الاتلاف ما مر من اتلاف المالك ومثله رقيقه غير المالكين ومأذونه فيه واقتصاصه (قوله) ولو أتلّف) أى من يضمن والمراد باتلافه نسبة التلف اليه ومنه مصروع فيضمن ما تلف بوقوعه وصرعه وصبي في المهد فيضمن ما تلف بوقوعه من مهده نعم لا يضمن ما تلف بوقوع دابة وقت ميتة تحت راكبها ولا بوقوع راكبها عنها ميتا ونحو ذلك (قوله) مالا) أى متمولا محترما كما مر بالأولى (قوله) في يد مالكه) بأن لا يكون مصوبا بحين اتلافه فلو سخر دابة في يد مالكها فتلفت فلا ضمان الا إن حملها على ماسياتى في الاجارة (قوله) استطرادا) هو ذكر الشيء في غير محله مع غيره لمناسبة بينهما فتحلها الجنايات ومناسبتها للغصب من حيث الضمان (قوله) بالمباشرة أو التسبب) بيان للغير فأساب الضمان ثلاثة يد عادية ومباشرة وسبب وسيأتى في الجنايات أن المباشرة ما يؤثر في التلف ويحصل وأن السبب ما يؤثر فيه ولا يحصل كالامساك للقتل والمراد به هنا ما يعم الشرط وهو ما لا يؤثر في التلف ولا يحصله ولكن يحصل التلف عنده كحفار البئر فتأمل (قوله) ولو فتح الخ) ولو بحضرة المالك وقدرته على دفعه وهذه المسئلة وما بعدها من السبب وما قبلها من المباشرة (قوله) فخرج مافيه بالفتح) أو بفعل من ليس من جنس العقلاء أو بشمس أو بريح هابة وقت الفتح (قوله) فسقط بالفتح) أى بسببه بقينا فدخل ما لو سقط بما تقاطر منه بعد الفتح وخرج ما لو شك في سبب سقوطه وفارق ما لو حلّ رباط

فقصده وسوسة وحديث نفس (فرع) لو انعكس الحال فالظاهر الضمان ويحتمل خلافه (فرع) حيث لا غصب هنا فلا أجرة أيضا [قول المتن وعلى الغاصب الرد] أى ولو غرم عليه أضعاف قيمته (فرع) دفعه للمالك وشرط على الغاصب مؤنة النقل لم تلزمه قاله البغوى لأنه ينقله لك نفسه (فرع) لو غصب من مودع ومستأجر وصمتين ثم رد اليهم برئ وفى الردالى المستعبر وجهان ولو ائتمزع من العبد ثياب ملبوسة ونحو ذلك من الآلات المدفوعة اليه من المالك برئ بالردالى العبد (قوله) استطرادا] أى والأفد كذلك

صاحب الدار) فلا يكون غاصبا لشيء منها ولو دخلها لا على قصد الاستيلاء ولكن لينظر هل تصلح له أو ليتخذ منها لم يكن غاصبا لشيء منها (وعلى الغاصب الرد) للمصوب الحديث أبى داود وغيره على اليد ما أخذت حتى تؤديه (فان تلف عنده) بأفة أو اتلاف (ضمنه) حيث يكون مالا وهو الغالب مما سيأتى وغير المال كالكلب والسرّجين لا يضمن (ولو أتلّف مالا في يد مالكه ضمنه) هذه المسئلة والمسائل التى بعدها ذكروها استطرادا لما يضمن بغير الغصب بالمباشرة أو التسبب (ولو فتح رأس زرق مطروح على الأرض فخرج مافيه بالفتح أو منصوب فسقط بالفتح وخرج مافيه ضمن) لأن الخروج المؤدى الى التلف ناشئ عن فعله (وان

سفينة ففرقت وشك في سبب غرقها حيث يضمنها بأن الماء معدن غرق السفن (قوله يعارض ربح لم يضمن) ومثله الزلزلة قال شيخنا مر أو وقوع طير عليه وفيه نظر مع ما مر عنه أن فعل غير العاقل كالربح الهابة الآن يقال إن المراد بوقوعه هتاسقوطه بغير اختياره بخلافه فيما مر فراجع ذلك وحرره وخرج بالعارضة الهابة كإسار وفارق الضمان بطولع الشمس مطلقا بأن طلوعها محقق نعم لو كان هناك حاجب من وصول الشمس فإزاله شخص ولو غير عيز فالضمان على المزيل كالوخرج ما فيه بنقر يب نار فان الضمان على المقرب (قوله لا ينفله) الوجه سقوط هذه العلة لوجود مثلها فيما قبل ذلك فتأمل (قوله طائر) هو مفرد جمعه طير كما قاله جمهور أهل اللغة كراكب وركب وجمع الطير طيور وأطياريكعين وعبون وفرخ وأفراخ وليس المراد به اسم الفاعل بمعنى المتصف بالطيران كما توهم وهو منال والمراد غير المميز كصبي ومجنون ولورقيقا وحلر باطه وفتح باب عليه وأسمه بارسال طير في يده مثلا كفتح القفص في التفصيل المذكور في ضمانه و يضمن أيضا ما تلف بسببه كأكله نحو شعير في وعاء قريبة من محلر باطه ووقوع نحو فارة في زق كذلك وكسر نحو زجاجة في طريقه وصدم جدار كذلك وأما المميز فلا ضمان فيه ولو رقيقا كان فتح بابا عليه فأبقى وإن كان عادته الأباق والضمان المذكور عنا العام في سائر الأزمنة لا ينافي التفصيل الآتي في الصيال من كون الاتلاف ليلا أو نهارا ونحو ذلك لأنه مفروض في دابة منسوب حفظها اليه والتلف فيه مرتب على الحفظ وعدمه بخلافه هنا فتأمل ذلك فان به يجمع ما تناقض وتنافر من كلامهم والله الموفق (تنبيه) هل الضمان هنا بقيمة وقت السبب كالفتح أو بوقت التلف أو بتحقيق الفعل أو أقصى القيم في ذلك ويظهر الآن الأخير وهو أقصى القيمة في ذلك إلا ما تلف في يد مالكه فبوقت تلفه فراجع (قوله ضمن) أي تعلق به الضمان ويجوز بناؤه للفاعل أي التسبب وللفعول الثالث (قوله إن طار في الحال ضمن) وكذا بعدم شيه الى باب القفص أو بعد ترده فيه لأجل أن يجد فرجة يخرج منها حتى وجدها ونحو ذلك (قوله ثم طار فلا يضمن) وكذا لا يضمن ما تلف بسببه كما مر ولو اختلفا في كونه طار حالا أولا فالقياس الضمان نظرا للتعدى فراجع (قوله والثاني يضمن مطلقا) كما لو أُرِضت صغيرة متزوجة فانه لم ينظر الى الارتضاع الذي هو فعل الصغيرة كما هنا وأجاب بعضهم بأن القيام الثدي الجاء عادى فتأمله (قوله أيدي ضمان) قال شيخنا ضمان غصب وإن جهل وكانت يده أمانة في الأصل ولم يتلفه نعم لا ضمان على حاكم ونائبه بالأخذ لمصلحة لجواز الأخذ لهما بل يجب عليهما الأخذ إذا علموا ضياعه على مالكه بعدم الأخذ ولا على الآخذ من غاصب حر في أومن عبد غاصب مال سيده إيرده لمالكه فيهما ولا على متزوج المفضوبة من غاصب جاهلا بالغصب فلا يضمن قيمتها أن ماتت بغير الولادة وإلا ضمنها بأقصى القيم كما يضمن مهرها وأرش بكارتها مطلقا ومثلها من أوله أمة غيره بشبهة ولو غر الزوج بحرية المفضوبة انعقد الولد حرا فإذا ردها حاملا لزمه قيمتها للحيلولة فان لم تمت بالولادة ردت القيمة على الغاصب ويلزم الواطئ مهرها وأرش بكارتها وقيمة الولد (قوله إن علم) ويصدق في عدم علمه سواء قال له الغاصب أعلمتكم أو علمت

في الخنايات أشبه [قول المتن وإن اقتصر الخ] قالوا في المرأة إذا ارتضعت صغيرة متزوجة إن الأمر يتعلق بالمرضة مطلقا ولا ينظر الى الارتضاع الذي هو فعل الصغيرة قال الغزالي الفرق بين المستلكن غامض قال السبكي الفرق أن القائم الثدي الجاء عادى [قول المتن ثم إن علم الخ] لو اختلفا في العلم بأن قال الغاصب قد قلت لك انه مغصوب وأنكر الأخذ صدق أو قال علمت الغصب من غيرى صدق الأخذ قاله الماوردى وقال الأسنوى الوجه تصديق الأخذ مطلقا وأعلم أن الأسنوى ذكر ذلك كله وفرضه في مسئلة الاكل وقد ظهر لي عدم الاختصاص تنقها فلما فرضت المسئلة فيها هو أعم من ذلك قال السبكي نقلا عن الماوردى لو

سقط يعارض ربح لم يضمن لأن الخروج بالربح لا ينفله (ولو فتح قفصا عن طائر وهيجه فطار ضمن وإن اقتصر على القفص فلا يظهر أنه إن طار في الحال ضمن وإن وقت ثم طار فلا يضمن والثاني يضمن مطلقا لأن القفص سبب الطيران والثالث لا يضمن مطلقا لأن للطائر اختيارا في الطيران والأول يقول طبرانه بعد الوقوف يشعر باختياره في هذه الحالة بخلاف التي قبلها (والأبدى المترتبة على يد الغاصب أيدي ضمان وإن جهل صاحبها الغصب) وكانت أيدي أمانة (ثم إن علم) من تربت يده على يد الغاصب الغصب (فكفاسب من غاصب

فيستقر عليه ضمان مانلف عنده) ويطالب بالأول (وكذا ان جهل) الغصب (وكانت يده في أصلها يد ضمان كالعارية) فيستقر عليه ضمان مانلف عنده (وان كانت يد أمانة كوديعة فالقرار على الغاصب) فيما تلف عند المودع ونحوه (ومني أنلف الآخذ من الغاصب مستقلا به) أي بالانلاف (فالقرار عليه مطلقا) أي في يد الضمان ويد الأمانة لقوة الانلاف (وان حله الغاصب عليه بان قدمه طعاما مفصوبا ضيافة فأكله فكذا) القرار على الآكل (في الأظهر) والثاني على الغاصب لأنه غر الآكل (وعلى هذا) أي الأظهر (لو قدمه للمالك فأكله برئ الغاصب) وعلى الثاني لا يرا

فصل تضمن نفس الرقيق ب قيمته) بالقة مابلقت (تلف) بالقتل (أو أنلف تحت يد عادية) بتخفيف الياء (و) تضمن (أباضه لثي لا يتقدر أرشها من الحر) كالبيكارة (بما نقص من قيمته) تلفت أو أنلفت (وكذا المقدرة) كاليد تضمن (بما نقص من قيمته) (إن تلفت) يافة (وان أنلفت) بجناية (فكذا في القديم)

تضمن بما نقص من قيمته (وعلى الجديد تنقد من الرقيق والقيمة فيه كالدية في الحر في يده نصف

من غيرى على المعتمد عند شيخنا (قوله فيستقر عليه) أي أقصى القيم من وقت وضع يده (قوله كالعارية) والسوم والهبة وان كانت أمانة والقرض والبيع والاقطعة بعد التملك لأنها قبله أمانة (قوله ضمان مانلف عنده الخ) أي بأقصى القيم وان كانت العارية إما تضمن بقيمة يوم التلف ثم لو غرم للغاصب أجرة رجع بها عليه إن لم يكن انتفع وإلا فلا ولو أبرأ المالك الثاني برئ الأول ولا عكس (قوله كوديعة) وقراض ولوقته مصول عليه فلا ضمان عليه والضمان والقرار على الغاصب (قوله ومني أنلف الآخذ) وكذا لو تلف بتمعيه كوديعة قصر فيها (قوله وان حله الخ) أي وليس للغاصب غرض والا كذبح شاة وقطع ثوب فالقرار على الغاصب ويضمن الذابح والقاطع أرض الذبح والقطع فقط خلافا لما يورمه كلام المنهج وغيره (قوله بأن قدمه طعاما) أي لم يفعل فيه فعلا يسرى إلى التلف والأفلا ضمان على الآكل مطلقا ولم يقل هو ملوكي والأفلا يرجع من غرم منهما على الآخر ولو قدمه الغاصب لرقيق ولو باذن سيده فأكله تعاق الغرم برقبته فيرجع الغاصب في قيمته إذا غرق أو قدمه له ببيعة الغير يرجع الغاصب عليه ان كان باذنه والأفلا (قوله قدمه) ليس قيذا والمراد بهيته التي غصبه عليها أخذها مما تقدم (قوله برئ الغاصب) ويرأ أيضا برده لمستأجر ومستهين ومستعير حيث غصبه منهم كما مر و بدفع الدراهم للمالك ولو ليشتري للغاصب بها شيئا وباعارته للمالكه وأقراضه له وبيعه له ولو جاهلا في ذلك وبوضعه بين يديه مع تمكنه من أخذه وعلمه أنه له و برده إلى الاصطبل مع علم المالك ولو بخبر ثقة وبوقوع عتقه عنه ولو بأمر الغاصب ولو مع جهله نعم ان قاله الغاصب أعتقه عني ففعل وقع عن الغاصب وهو بيع إن ذكر عوضا والأهبة ولا يبرأ باجارته للمالك ولا بإيداعه له ولا بتزويجه له ذكرنا كان أو أثنى إلا ان استولد الأمة ولو بمقارضته له ولا برهن له لعدم القسائط للنام في جميع ذلك ولو اقتص المالك من المصوب أو من قائله برئ الغاصب ان كانت الجناية قبل الغصب والأفلا ووارث المالك مثله ولو قتله المالك لصياله عليه بعد الغصب لم يبرأ الغاصب كما مر.

فصل في بيان ما يضمن به المصوب وغيره (قوله ب قيمته) أي يوم التلف في غير المصوب وبالأقصى فيه (قوله بالغة ما بلغت) وقال الحنفية ما لم يزد على دية الحر (قوله أو تلف) باتلاف أو بدونه (قوله عادية) أي ضامنة ولو بغير غصب (قوله كالبيكارة) وان زالت بغير الوطء ويجب معها في الوطء مهر نيب (قوله بما نقص الخ) وان زاد على مقدر عضوه فان لم ينقص فلا غرم (قوله ان تلفت يافة) فلو لم تنقص قيمته فلا شيء على هذا القديم المرجوع في هذا وما قبله كما لو سقط ذكره وأنشأه فزادت قيمته

وهب الغاصب ثم قال أعلمتك بالغصب وأنكر صدق الغاصب بخلاف ما لو قال علمت من غيرى قال السبكي والمختار تصديق الموهوب له مطلقا قال في مسألة الضيافة فلا يتجه غيره أيضا والله أعلم [قول المتن فالقرار على الغاصب] أي لأنه نائبه [قول المتن وإن حله الخ] قسم قوله مستقلا.

فصل : تضمن نفس الرقيق الخ [قوله بالغة ما بلغت] خالفت الحنفية فقالوا ما لم يزد على دية الحر وخالف أحد في رواية عنه فجعل كل مقتوم يضمن بالمثل وحجتها قوله ﷺ من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه رواء الشيخان وإنما أقدم المصنف الكلام في ضمان الآدمي لشرفه وضمان الأحرار يأتي في الجنائيات [قوله عادية] هي تأنيث عاد بمعنى متعة ولو قال ضامنة بدل عادية لشمئ نحو المستعير ولكن الباب معقود للبد العادية [قول المتن بما نقص] أي بالاجاع [قول المتن ان تلفت] لأن الساقط بالافة لا يجب فيه قصاص ولا كفارة ولا يضرب على العاقلة فكان كالأموال [قوله بما نقص من قيمته] أي كالبيهية بجامع الأموال [قول المتن وعلى الجديد] وجهه أنه أشبه الحر في التكاليف وكثير من

قيمته) ولو قطعها غاصب

له لزمه أكثر الأمرين
من نصف القيمة والأرض
وسائر في آخر كتب
الديات مسألة الرقيق مع
زيادة (و) يضمن (سائر
الحيوان) أى باقيه
(بالقيمة) تلف أو تلف
ويضمن مانلف أو تلف
من أجزائه بما نقص من
قيمته (وغیره) أى
الحيوان (مئلى) ومقوم
والأصح أن المئلى ما حصره
كيل أو وزن و جاز السلم فيه
كأه و تراب و نحاس
وحديد (وتبر) وسبكة
(ومسك) وغنبر
(وكافور وقطن وغنبر)
ورطب وسائر الفواكه
الرطبة (ودقيق) وجوب
وزيب وتمر (لاغالية
ومجنون) هما ما خرج
بقيد جواز السلم وخرج
بقيد الكيل أو الوزن
ما بعد كالحیوان أو ينزع
كالتياب والوجه الثاني
سكت عن التقييد بجواز
السلم والثالث زاد على
التقييد به التقييد بجواز
بيع بعضه ببعض فيخرج
به بعض الأمثلة من الغنبر
وغیره (فيضمن المئلى بمثله
تلف أو تلف فإن تعذر)
المثل بأن لا يوجد في ذلك
البلد وحواليه (فالقيمة
والأصح أن المعتبر أقصى
قيمة) بالهاء (من وقت
الغصب الى تعذر المثل) والثاني الى التلف والثالث الى المطالبة

(قوله لزمه أكثر الأمرين الخ) نعم لو قطعها المالك أو عبده لم يلزم الغاصب إلا ما زاد على نصف القيمة وكذا لو قطعت في نحو قصاص وكذا لو قطعها أجنبي في يد الغاصب فعليه النصف وعلى الغاصب الزائد وهو طريق في ضمان النصف أيضا والأزوم فيما ذكر بعد الاندمال ولو لم تنقص قيمته فلا شيء من حيث الغصب وأما في الخيانة فيقدر النقص قبيل الاندمال فإن لم ينقص فما قبله وهكذا إلى وقت الخيانة فإن لم ينقص فرض القاضي شيئا باجتهاده كما سيأتي ذلك في كتاب الخنايات وشمل الرقيق المكاتب والمستولدة وأما المبعوض فيعتبر بمافيته من الرق والحرية ففي يده ربع الدية وأكثر الأمرين من ربع القيمة ونصف الأرض (فرع) لو غصب الراهن عبده المرهون من المرتهن وتلف عنده أو أتلفه فالوجه أنه يلزمه أقل الأمرين من أقصى قيمته والدين وقول شيخنا الرملي يلزم قيمته يوم التلف فيه نظر فراجع (قوله سائر الحيوان) (فرع) ذهب الامام مالك رحمه الله تعالى إلى أنه لو قطع ذنب حمار ذي هيئة أو طليسانه لزمه دفعه إليه ويلزمه تمام قيمته (قوله مثلى ومقوم) وذهب الامام أحمد إلى أن جميع الأشياء متقومة وتضمن بمثلها ولو في الرقيق (قوله حصره) أى ضبطه كيل وان لم يعتد فيه (قوله أو وزن) أى شرعا والأقاليب توزن (قوله كأه) وان أغلى خلافا لابن حجر وسواء العنبر والمالح ويلزمه أرض نقصه بالمغلى ومثله الخل وان دخله الماء وكذا سائر المائعات فهي مثلية وان دخل فيها الغلى هنا وفى باب الربا (قوله ونحاس) ولو مهيأ إياه فليزمه مثل النحاس وزنا وقيمة الصنعة إن حلت وكذا بقية المتطرقات ومثله دراهم أبطلها السلطان وقطعها (قوله ودقيق) ونخالة ومسك وقطن وان لم ينزع حبه وتبر وغنبر وكافور وتلج وجد ووصوف وغنبر ورطب وبقول وفواكه وجوب ولحم طرى وخلول ولومع ماء وتبن لادريس (قوله وغیره) كالدقيق (قوله بمثله) أى ان بقي له قيمة ولم يكن لحله إلى مكان غصبه مؤنة والا كأه غصبه بمفازة ثم ظفر به في محل ليس له فيه قيمة ولوثافته فيطالبه بقيمة في المفازة لا بمثله ودخل في المثلية الجنس والنوع والصفة والكيل في المكيل والوزن في الموزون فالو غصب ماء باردا لزمه باردا مثله أو ساخن مع غرم تفاوت قيمته ودخل أيضا البر المختلط بشعر فيجب أن يرده قدر من كل منهما يغلب على الظن أنه لا ينقص عنه وانما امتنع السلم فيه للهبة الاجتماعية المانعة من العلم بالمائلة فتأمل (قوله وحواليه) أى إلى مسافة القصر (قوله إلى تعذر المثل) هذا مع ذكر الخلاف بعده صريح فإن ضمير قيمته عائد إلى المغصوب ويلزمه اعتبار قيمته بعد تلفه مع وجود مثله وهو كذلك ضرورة لأن قيمة مثله مساوية لقيمته لأنه عينه لو كان باقيا وما قيل من أن الضمير عائد إلى المثل غير مستقيم لأن رجوعه إليه مع اعتبار القيمة من وقت الغصب يلزمه اعتبار قيمة مثله مع بقائه وهو فاسد إذ لا يجوز اعتبار قيمة غيره مع بقائه ولأن الوجه الثاني يعتبر القيمة إلى التلف ورجوع الضمير إلى المثل يلزمه أنه هو التالف وهو فاسد أيضا لأن الفرض أن المثل هو الموجود وأن التالف هو المغصوب ولأنه يقال في عدم المثل فقد مثلا كما أشار إليه الشارح والمصنف ولا يقال تلف فسقط بما ذكر ما اعترض به عليه

الأحكام كما يجب القصاص والقطرة والتحليف والحدرد ووجوب الكفارة في قتله [قوله ولو قطعها غاصب] مثله لو قطعت عند الغاصب فيجب ذلك على الغاصب [قول المتن كأه و تراب الخ] خص الشيخ هذه الأمثلة تخفاتها وجرى ان الخلاف في بعضها [قول المتن بمثله] أى لا بالقيمة ونظر ذلك بعدم جواز العمل بالاجتهاد مع وجود النص [قول المتن تلف أو تلف] زاد في الحرر تحت يد عادية قال الأسنوى لاخراج المستعير لأنه يضمن بالقيمة مطلقا كما بينه في بابه قال وقد اعترضنا على المؤلف في ذكر عادية أول الفصل فلوحذفه هناك واتى به هنا كان أولى [قوله بأن لا يوجد في ذلك البلد الخ] أى كاتقطاع السلم فيه [قوله الى تعذر المثل] لأن وجود المثل كوجود عين المغصوب [قوله والثاني إلى التلف] أى يناء على أن الواجب قيمة

الغصب الى تعذر المثل) والثاني الى التلف والثالث الى المطالبة

وما قيل إنه مبني على مرجوح وغير ذلك كافي حاشية شيخنا وغيرها (قوله ولو نقل المصوب) وكذا لو انتقل بنفسه كالحيوان وتقييده بالمثلي بالنظر للتفرع بعده (قوله الى بلد آخر) أي الى مكان آخر واحداً كثر (قوله بالقيمة) أي بأقصى قيمة في أي البلدين ويضمن ماله أرض في الرقيق كيد به أكثر الأمرين من نقص القيمة والمقدرو له أن يأخذ عن القيمة أمة تحل له ولكن يتمتع عليه وطؤها لأنها مأخوذة للحيلولة وقولهم إنه يملكها كالقرض مرادهم في الجلة (قوله ردها) أي أن بقيت معز يادتها المتصلة وأما المتصلة فلم مصوب منه كما قاله العلامة البرلسي وليس له حبسها فان توافقا على عدم رد البذل فلا بد من عقد على المعتمد فان تلفت ردت بدلها من مثل في المثل وقيمة في المتقوم (قوله غرمه قيمة الخ) أي غرمه أقصى قيم البلدين وما بينهما وان بعدت المسافة بينهما على المعتمد من وقت الغصب الى وقت فقد المثل فتعتبر قيمة المصوب بعد تلفه بتقدير وجوده لأن قيمة مثله بعده الى فقده مساوية لقيمته ضرورة كحرم كذا في كلامهم والوجه أنه لا تعتبر قيمته في بلد إلا بعد حيلولة بها لما قبله كما هو ظاهر جلي فراجعوا وإذا غرم القيمة فهي للفصول ولا يعتبر وجود المثل بعده والإبان لم يفرعها حتى وجد المثل طالبة به لا بها حتى يفقد وهكذا وسأتي (قوله لأمونة لنقله) وكالمونة ارتفاع الأسعار عند شيخنا (قوله تكليفه الخ) فلو طالبه من الغاصب لزمه الدفع وظاهر كلامهم أنه لا يطالب الغاصب بسفروه الى بلد الغصب ليسلمه له فيه (قوله قيمة بلد التلف) أي ان كانت أكثر اذا المعتبر أقصى قيم كل مكان حل به (قوله أصحهما لا) هو المعتمد كما مر (قوله من الغصب الخ) أي بأقصى قيم محل حل به بنقل أو غيره كما مر

(نفيه) لو صار المثل مثليا كجعل السمسم شيرجا أو المثلي متقوماً كجعل الدقيق خبزاً والمتقوم مثليا كجعل الشاة لحماً ثم تلف ضمن الثاني في الجميع لأنه أقرب الى المطالبة إلا أن يكون الآخر أكثر قيمة فيطالب بمثله في المثلي وقيمته في المتقوم والمالك في المثليين غير في المطالبة بأيهما شاء وان تفاوتت القيمة وأما لو صار المتقوم متقوماً كجعل الخبز هريرة طالبة بأقصى القيم أي بالأكثر قيمة منهما وتمثيل شيخ الاسلام لذلك بجعل إناء النحاس حلوا مبني على وجوب القيمة فيه وهو مرجوح وقد مر أن المعتمد أنه يلزمه مثل النحاس وزنا مع قيمة الصنعة (قوله بقيته يوم التلف) نعم لا تعتبر زيادة القيمة بمحرم كهراس نحو ديكه وغناء قال الخطيب في شيء ويضمن في الذكر فراجعوا ولا يأتي هنا تعدد المكان لأنه بالنقل يكون غاصبا والفرض أنه لا غصب (قوله مثلها) أي المماثلة لها وليس المراد أنها مثلية فتأمله (قوله الخمر) ومثله كل متنجس كدهن تنجس وسواء الخمر المحترمة وغيرها (قوله ولا تراق على ذي) ولو غير محترمة ومثله المؤمن (قوله إلا أن يظهر شرها) لو أسقط لفظ الشرب والبيع لكان أولى ليشمل غيرها كالحبة والهدية والمراد بظهارها الاطلاع عليها بغير تنجس

المصوب لقيمة المثل ووجه الثالث أن المثل لا يسقط بالاعولز بدليل أن له الصبر الى وجدانه [قوله فلهما ك] هو من جملة ما تناوله عموم قوله أولا وعلى الغاصب الرد [قول المتن وأن يطالبه بالقيمة] أخذ القيمة المذكورة لا يمنع من غرامة أجرة المصوب بعد ذلك (فرع) لو كان المصوب أمولة وعتقت رجع الغاصب بالقيمة (فرع) لو أعطاه جارية عوضا عن هذه القيمة ففي جواز الوطء نظر [قول المتن في الحال] متعلق بقوله وأن يطالبه [قوله ردها] لو زادت زيادة منفصلة فهي للمصوب منه ويصور ذلك بأن يكون أخذ عن القيمة عوضا [قول المتن أي البلدين شاء] وكذا بينهما [قوله فيهما] بل لو عاد الى بلد الغصب ثم تلف كان الحكم كذلك [قوله والثاني له مطالبته بالمثل] قياسا على ما لو تلفه في وقت الرخص فانه يلزمه وقت الغلاء وغيره

(فذا رده ردها) واسترده (فان تلف في البلد المنقول اليه طالبه بالمثل في أي البلدين شاء) لأنه كان له مطالبته برد العين فيهما (فان فقد المثل غرمه قيمة أكثر البلدين قيمة) لأنه كان له مطالبته بالمثل فيه (ولو ظفر بالغاصب في غير بلد التلف فالصحيح أنه ان كان لأمونة لنقله كالنقد فله مطالبته بالمثل والإفلا مطالبة له بالمثل ولا للعارف تكليفه قبول المثل لما في ذلك من الضرر (بل يفرمه قيمة بلد التلف) والثاني له مطالبته بالمثل مطلقا (فرع) اذا غرم القيمة ثم اجتمعا في بلد التلف حل للمالك ردة القيمة وطلب المثل وهل الآخر استرداد القيمة وبذل المثل فيه الوجهان فيها لو غرم القيمة لفقد المثل ثم وجدته حل له ولصاحبه ما ذكر أصحهما لا (وأما المتقوم فيضمن) في الغصب (بأقصى قيمة من الغصب الى التلف وفي الاتفاق بلا غصب بقيمة يوم التلف فان جني) على المأخوذ بلا غصب (وتلف بسراية فالواجب الأقصى أيضا) من الخيانة إلى التلف

فإذا جني على بهيمة مأخوذة بسوم مثلاً وقيمتها مائة ثم هلكت بالسراية وقيمة مثلها [قوله] خسون وجب عليه مائة (ولا تضمن الخمر) لسلط ولا ذمي (ولا تراق على ذي إلا أن يظهر شرها أو يبيعها) فتراق عليه في ذلك

(وترد عليه) في غير ذلك (ان بقيت العين) لاقرار عليها (وكذا المحترمة اذا غصبت من مسلم) ترد عليه لأن له إمسأ كما التصير خلاصه التي عصرت بقصد الخلية أو بلا قصد الخيرية (والأصنام) والصلبان (وآلات الملاهي) (٣٣) كالطنبور وغيره (لا يجب في إبطالها شيء) لأنها محرمة

الاستعمال ولا حرمة لصنعها (والأصح أنها لا تكسر الكسر الفاحش بل تفصل تعود كما قبل التأليف) لزوال الاسم بذلك والثاني تكسر وترض حتى تنتهي إلى حد لا يمكن اتخاذ آله محرمة منه لا الألى ولا غيرها (فإن عجز المنكر) على الأول (عن رعاية هذا الحد) أى التفصيل المذكور (المنع صاحب المنكر) منه (أبطله كيف تيسر) إبطاله لا يجوز إحقاقها لأن رضاضها متمول ومن أوقها فعليه قيمتها مكسورة بالحد المشروع ومن جاوزه بغير الإحقاق فعليه التفاوت بين قيمتها مكسورة بالحد المشروع وبين قيمتها منتهية إلى الحد الذى أتى به قال في الروضة الرجل والمرأة والعبد والفاسق والصبي المميز يشتركون في جواز الإقدام على إزالتهذا المنكر وسائر المنكرات ويثاب الصبي عليه كما يثاب البالغ وإنما يجب إزالته على المكلف القادر (وتضمن منفعة الدار والعبد ونحوهما) مما يستأجر كالدابة (بالنفوت

ولومن الجار المسلم (قوله وترد عليه) فمؤتمنا على العاصب (قوله المحترمة) ولو بالشك بخلاف غيرها فلا ترد بل تراق عليه وللأمة كسر أو أنى الخمر ولو على المسلم وإن لم يكن فيها الخمر ويصدق المسلم في دعوى أن الخمر محترمة إن كانت قرية وإلا فلا ولو أظهرها الكافر وادعى احترامها لم يقل وظاهر كلامهم أن المحترمة تراق على الكافر إذا أظهرها وفيه بعد فراجع (قوله أو بلا قصد الخيرية) هو المعتمد في الإطلاق محترمة وتغير عن الاحترام أو إليه بتغير القصد وعلى هذا لو ادعى الكافر احترامها قبل إظهارها صدق بخلافه بعده كما سر لاهتمامه (تنبيه) يلحق بالخمر كل مسكر ولو بالتخدير كبنج وحشيش والأولى في حق مدين المسكر الرفع إلى الحاكم قبله دفعا للفتنة (فرع) قال أبو حنيفة يلزم من أراق خمر على ذمى قيمته لأنه مقر عليها (قوله والأصنام والصلبان) عطفها مرادف أو الأصنام ما كان مصورا والصلب غيره (قوله كالطنبور) شمل ما لا وتر فيه فراجع (قوله أبطله كيف تيسر) ويصدق إذا ادعى ذلك (قوله والفاسق) أى بغير الكفر فليس للكفار ذلك لأنهم ليسوا من أهل الولاية الشرعية ومع ذلك يعاقبون على عدم الإزالة في الآخرة كإفى الصلاة فانهم ممنوعون من فعلها مع عقابهم عليها لتمسكهم من الاتيان بشرط ذلك لدى هو الاسلام فليس هذا من مقتضى من التكليف بفروع الشريعة كما قيل فتأمل (قوله في جواز الإقدام) أى مع سلامة العاقبة بالامن ولو على المال أو العرض (قوله على المكلف) أى المسلم كما سر وخرج بوجوب ذلك منه فيطلب ولو مع الخوف ولا ينافيه النهى بقوله تعالى ولا تقوا بأيديكم إلى التهلكة المقتضى للتحريم لحل النهى على الكراهة أولا أنه مخصوص بغير ما فيه إزالة منكر (قوله الدار) أى كان غصبا كذلك فلو غصب أرضا وبنى فيها دارا فإن بناها من ترابها لزمه أجره الدار والأفاجرة لعرصة فقط (قوله مما يستأجر) أى مما يصح إجارته فخرج غيره من نحو كلب وخنزير وآله فهو ونحوه برّ فلا أجره فيها لعدم المالية أو الحرمة أو عدم المنفعة اه وقال الحنفية لا تلزم الأجره ولو بالتفويت إلى ثلاث مسائل الوقف ومال القيم وما أعد للاستغلال (قوله واستخدم العبد) نعم لو اصطاد العبد صيدا فهو لمالكه وعلى العاصب أجره زمن الصيد أيضا بخلاف ما يبيده نحو كلب مقصوب فهو للعاصب والفرق أن الأول من جنس من يملك (قوله بأجرة المثل) أى بأقصاها ولو تفاوتت الأجرة في الأزمنة ضمن أجرة كل زمن بما يناسبه قال الخطيب فلو كان له منافع ضمن أجرة أعلاها إن لم يمكن اجتماعها أو الإضمن أجرة الجميع كخياطة وحراسة وتعليم قرآن نعم لا يضمن في الحر إلا أجرة ما فوقه فقط (قوله بدن الحر) وثبابه مثله

[قوله وزد] اقتضى وجوب أجره فيه وفيه اشكال على عدم الضمان عند التلف ولهذا انسب الامام إلى المحققين أن الواجب التخلية فقط [قوله وآلات الملاهي] لو وجد الطنبور مثلا من غير وتر فهل يكسره توقف فيه ابن الرفعة (قائده) قال الفزائى ولو كان بالاشتغال بتفريغ الخمر يتعطل شغله فله الكسر قال وللولة كسر ظروفها زجرا وتاديبا وليس ذلك للأحد [قول المتن والفوات] قال السبكي لك أن تقول الفوات موجود في النفوت وكان يقضى الاقتصار على الفوات إلا أن يقال هذا لا يمنع من التعليل به قال وهذا البحث ينفع في نقص الثوب ونحوها بالاستعمال فيقتطله [قوله أيضا والفوات] خالف فيه أبو حنيفة رضى الله عنه [قوله لأن البداح] يدل لذلك أن غصب الزوجة لا يسقط عن الزوج المهر بخلاف غضب العين المؤجرة وإن المتنازعين في نكاحها يدعيان عليها ولا يدعى أحدهما على الآخر [قوله وكذا منفعة بدن الحر

(هـ - قلوبى وعميره - ثالث) والفوات في بدعادية) بأن سكن الدار واستخدم العبد وركب الدابة أولم يفعل ذلك وتضمن بأجرة المثل (ولا تضمن منفعة البضع إلا بنفوت) بأن وطئ وتضمن بمهر المثل كاستيائى ولا تضمن نفوت لأن اليد لا تثبت عليها فيزوج السيد المصوبة واليدى بضع المرأة (وكذا لمنفعة بدن الحر) لا تضمن إلا بنفوت (في الأصح) كان قهره على عمل والثاني تضمن بالفوات

أيضا لأنها تقومها في عقد الاجارة الفاسدة تشبه منفعة المال والأول يقول الحر لا يدخل تحت اليد لمنفعة نفوت تحت يده (واذا انقص للمصوب بغير استعمال) كسقوط بدل العبد بأقفة (وجب الأرض مع الأجرة) للنقص والنوات وهي أجرة مثله سلبا قبل النقص وبعيا بعده (وكذا لو نقص به) أي بالاستعمال (بأن يلى الثوب) بالليس يجب الأرض مع الأجرة (في الأصح) والثاني لا بل يجب أكثر الأمرين من الأجرة والأرض لأن النقص نشأ (٣٤) من الاستعمال وقد قوبل بالأجرة فلا يجب له ضمان آخر ودفع بأن الأجرة في مقابلة

الفوات لا الاستعمال

(فصل) إذا (ادعى) الغاصب (نفسه) أى المصوب (وأنكر المالك) ذلك (صدّق الغاصب بحجبه على الصحيح) لأنه قد يكون صادقا ويجهز عن اليقينة فلو لم صدقه لتخلد الحبس عليه والثاني يصدق المالك بحجبه لأن الأصل بقاؤه (فإذا حلف) أى الغاصب (فرمه المالك في الأصح) بل المصوب من مثله أو قيمته والثاني لا يفرمه بدله لبقاء عينه في زعمه أجب الأول بأن عجز عن الوصول إليها يحين الغاصب (ولو اختلفا في قيمته) بعد اتفاقهما على تلفه (أو اختلفا في الثياب التي على العبد المصوب أو في عيب خلق) به بعد تلفه كأن قيل كان أعمى أو أعرج خلقة (صدّق الغاصب بحجبه) في المسائل الثلاث لأن الأصل براءة من الزيادة في الأولى وعدم السلامة من الخلق في الثالثة وثبوت يده في الثانية على العبد وما عليه (و) في الاختلاف (في عيب

ولو صغيرا نعم لو قهر مرتدا على عمل ولو أتى بوطئها فلا ضمان إن مات مرتدا وكالحر المسجد والرباط والمدرسة والشوارع والمقابر ومنى وعرفة ومن دلفة فاذا أشغل شيئا منها بما لا يحتاج إليه الجالس فيها ضمن أجرة جميعه أن أشغله جميعه أو بعضه أرفع الناس من باقيه وإلا ضمن أجرة ما أشغله فقط فان منع الناس منه بلا إشغال فلا أجرة عليه قال بعض مشايخنا ومثله ما لو أشغله بما لا ينسب إليه شغل جميعه كما يرى فيه نحو ثوب وأغلقه عليه فلا أجرة فيه وظاهر كلامهم بخلافه فراجع (فرع) وضع الخزان في المساجد لا يجوز إلا حالة الانتفاع بها للواضع أو غيره فلا يجوز وضعها إذا وعد بوقفها وإذا استغنى عنها برحيله من المسجد مثلا وجب إزالتها ما لم يتنفع غيره بها ولو أغلقه مع إشغال بعضه بما يجوز وجب أجرة مثل أجرة جميعه ولو شغله بمتاع بقدر ما يصلى مثلا ككفي أمتعة الطوافين لزم أجرة محلها ما لم يخف على وضعها في غيره (قوله للنقص) راجع للأرض فلو غصب برأ قيمته خسون فطرحه فصارت عشرين غفيرة فصارت خمسين ثم تلف لزمه ثمانون اهـ

(فصل) في الاختلاف في تلف المصوب وما يدكر معه (قوله صدق الغاصب) على التفصيل الذي في الودعة (قوله بعد اتفاقهما على تلفه) أو بعد حلف الغاصب عليه ولو أقام المالك بينة بقدر سمعت أو بزادة على ما قدره الغاصب سمعت أيضا ويطلب ما قدره الغاصب وللغاصب أن يزبد إلى قدر قول البينة أنه لا يزبد عليه ولا تصح إقامة البينة بالصفات فلو اعترف بها الغاصب فله المالك الزيادة في القيمة إلى حد يقول أهل الخبرة بأنها لا تزبد عليه (قوله بعد تلفه) أي عند الغاصب في هذه والتي بعدها وهو قيد لاخراج الرد الآتي (قوله لأن الأصل براءته من الزيادة) ورجح الأول بأن الحادث يقدر بأقرب زمن (قوله وفي الروضة الخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف واستشهاد على تقييده كلام المصنف بما بعد التلف فتأمل (قوله لورد المصوب) سواء تلف عند المالك أولا لقوة جانب الغاصب بالرد وسواء كان العيب خلقيا أو حادثا (قوله زاد في الروضة) أي على أصلها الذي هو كلام الراعي (قوله لم يلزمه شيء) أي من القيمة وتلزمه الأجرة إن كانت (قوله لزمه خسة) أي مع أجرة المثل أيضا ولو صارت قيمة الثوب بعد ذلك عشرين درهما لم يلزمه ما زاد لأن الزيادة بعد التلف كالعدم وصدق الغاصب بحجبه

الخ [كذلك الثياب التي على الحر ولو صغيرا جدا] قول المتن وكذا لو نقص به [قال الأسنوي لأن كلا منهما يجب ضمانه عند الانفراد فكذا عند الاجتماع

(فصل ادعى الخ) [قوله لبقاء عينه] يؤخذ منه أنه لو عاد وصدقه غرمه قطعا وهو كذلك قال الأسنوي ولو فرغا على هذا الوجه فيبني في المقوم أن يأخذ المالك القيمة وإن لم يعد إلى التصديق لأنه يستحقها أبدا لا عن التلف وأما للحيولة [قوله أيضا لبقاء عينه] أي والحيولة إنما توجب القيمة قطعا لا للمثل في المثل والقيمة في المقوم كذا قاله السبكي وهو يرشد إلى وجوب القيمة للحيولة على هذا [قوله صدق الغاصب] أي لأنه رد العين والأصل كونها على هذه الصفة المردودة عليها بخلاف ما لو تلفت :

حدث) بعد تلفه كان قبل كان أقطع أو سارقا (يصدق المالك بحجبه في الأصح) لأن الأصل السلامة من ذلك (قوله) والثاني يصدق الغاصب بحجبه لأن الأصل براءته من الزيادة في الروضة وأصلها حكاية الخلاف قولين وأنه لو رد المصوب بوجه عيب وقال غصبت هكذا وقال المالك حدث عندك صدق الغاصب قاله المتن في زاد في الروضة وابن الصباغ (ولو رده) أي المصوب (ناقص القيمة لم يلزمه شيء) لبقائه بحاله (ولو غصب ثوبا قيمته عشرة فصارت بالرخيص درهما ثم لبسه فأبلاه فصارت نصف درهم فردم لزمه خسة وهي قسط الثاقل

فإن قتله بعد التلف ولو غصب ثوبا فتجس لزمه ما نقص بسبب النجاسة ولا يجوز تطهيره بغير إذن مالكة فإن طهره بلا إذن غرم نفسه بالطهارة أيضا أو باذنه فلا ظن ردة بلا تطهير لزمه مؤنة تطهيره ولو غصب عبدا ثم قرده فمات بطل لزمه جميع قيمته وفي شرح الروض أنه يغرم أرض نفسه فقط وهو الوجه على نظير ما لو استعاره ثم قرده فمات فإنه يلزمه أرض نفسه فقط ولو جاء الغاصب بثوب قيمته خمسة وقال للمالك هذا الذي غصبته منك فقال المالك غصبت مني ثوبا قيمته عشرة غيره هذا صدق الغاصب بيمينه وجعل الثوب كالتلف ولزم الغاصب خمسة ولو جاء بعد وقال هذا الذي غصبته منك فقال بل غصبت مني ثوبا قيمته عشرة غيره هذا صدق الغاصب بيمينه في نفسها وقط حق المالك منها يمين الغاصب ومن العبد برد الإقرار به وهذا يخالف مسألة الثوب المذكورة وقديقال إنه في مسألة الثوب لم تتحقق مخالفة عين المدعى به لاحتمال أن الثوب واحد ودعوى المالك أنه غيره من حيث زيادة القيمة فتأمل (قوله) خفيين الخ) ومثلهما كل ما ينقص إذا انفرد عن قرينه كطير وزوجه وأشار بقوله أي فردى خفي إلى دفع ما يورمه كلام المصنف مما ليس مرادا (قوله في يده) أي الغاصب أناد به أن الاتلاف بعد الغصب وحيث فأنلف كذلك (قوله له) أي لأحدهما فصح التفرع بقوله فأنلف عطف على غصب وان دفع بذلك ما قيل ان غصب مستدرك لأن أنلف عطف على تلف في حيز الغصب بل لا يخفى على المتأمل سخافة هذا الاعتراض فإن الفردة المتلفة إما مفصولة مع أختها أو مفصولة وحدها أو ليست مفصولة كأختها والأحوال ثلاثة ويلزم على هذا الاعتراض سكوت المصنف عن الثانية منها وتعبيره بالتلف في الأولى والاتلاف في الثانية للإشارة إلى استواء الحكم فيهما كما أشار إليه الشارح فهو من جناس الاحتباك فتأمل وأشار بقوله في يده أي الغاصب إلى بيان ما عطف عليه الظرف بعده وبقوله أنلفه إلى أن أنلف المذكور قبله مبنى للفاعل خلافا لمن زعم خلافه فافهم (قوله أو أنلفه) أي أحدهما في يد مالكة خرج بيد مالكة ما لو أنلفه في يد غاصب فيلزم المتلف درهمان كذا في شرح شيخنا وفيه نظر لأنه إن كانت الفردة الأخرى باقية فالتلف كغاصب من غاصب فيلزمه ما يلزم الأول والقرار عليه والأول طريق في الضمان وإن كانت تلف قبل غصب الثانية فلا يلزم المتلف غير درهمين سواء كان هو الغاصب أو الذي أنلفها في يده فراجعه وحرره (قوله والقيمة لهما الخ) أشار إلى أن القيد المذكور في الأولى معتبر في المسئلتين بعدها أيضا دفعا لما يورمه اعتبار العطف المذكور في الثانية فتأمل (قوله واقتصر الرافعي في الأولى) وهي غصب الفردتين معا ومن كلامه يعلم أن ذكر الخلاف في الثانية والثالثة ليس في الرافعي ولا في الروضة فتأمل مع ما قبله (قوله وعبرا) أي الرافعي والروضة (قوله في الأولى) هو بفتح الهمزة بمعنى أن جريان الخلاف في الاتلاف في عبارة المصنف أولى منه في التلف الذي في الروضة وأصلها فلا اعتراض عليه في العدول عنهما وقيل بضم الهمزة بمعنى أنه يقاس الاتلاف في الصورة الثانية على التلف في الصورة الأولى ولا حاجة إليه لأنه معلوم بل ولا يصح لأن المصنف عبر بالتلف في صورتين فكان حقه أن يقول ويقاس التلف في الثانية على التلف

[قوله وهو نصف الثوب] راجع لقول المتن الثالث [قول المتن غصبا] الأحسن غصبا له [قوله وفي الثانية] أي بشقيها وجه قال في زوائد الروضة هو الأقوى بعد أن قال إن الأكثرين على الأول وعليه العمل وهذا الوجه الثاني قاسه الرافعي على ما لو أنلف أحدهما فردة وأنلف الآخر الأخرى يعني معا (قائدة) اتفقوا على أنه لا يقطع إذا لم تبلغ قيمة أحدهما نصبا وإن ضمنه ما ذكر .

(نفيه) ما ذكرته لك عن الروضة والرافعي قالا في الثانية والثالثة ولا ينافيه كلام الشارح لأنه أراد بالثانية الاتلاف لأحدهما إما في يد الغاصب أو في يد المالك فهي واحدة ولها شقان

من أقصى القيم) وهو نصف الثوب (قلت) أخذا من الرافعي في الشرح (ولو غصب خفيين) أي فردى خفي (قيمتهما عشرة فتلف أحدهما ورد الآخر وقيمته درهمان أو أنلف أحدهما) في يده (غصبا) له فأنلف عطف على غصب (أو) أنلفه (في يده) مالكة (والقيمة لهما وللأولى ما ذكر لزمه ثمانية في الأصح والله أعلم) وهي قيمة ما تلف أو أنلفه وأرض التفرع الحاصل بذلك والثاني يلزمه درهمان قيمة ما تلف أو أنلفه وفي الثانية وجه ثالث أنه يلزمه خمسة قيمة كل منهما منضما إلى الآخر واقتصر الرافعي في الأولى على الأول وزاد في الروضة فيها الثاني وزيد عليه ما فيها الثالث عن التهمة وعبرا في الثانية في شق النص بالتلف ويقاس به الاتلاف في الأولى (ولو حدث) في المصوب

في الأولى فتأمل (قوله يسرى إلى التلف) منه خلط دراهم قصها ولو من جماعة بدراهم أو زيت غصبه كذلك بزيته ولم يتميز فيهما فيلزمه مثل الدراهم والزيت لما اكهما وخرج بخلط ما واختلف بنفسه فيصير مشتركا بين أصحابه ومنه ما لو كتب في الورق البياض فيملكه ويغرم قيمته للمالك وأما نحو الكتابة منه فيلزمه رده ولا غرم عليه إن لم تنقص قيمته والافيرم أرض النقص فإن تلف بالمحلول منه قيمته وعلى كل يلزمه أجره الكتابة ومنه ما لو بذر على بذر غيره فيملكه ويلزمه للأول مثل بذره وأجرة الأرض لمستحقها كذا قالوا وفيه نظر إذ ليس البذر فعلا يسرى إلى التلف فالوجه أنه إن تميز بذرا الثاني أو نباته وكان هو المتعدى وجب قلعه ودفعه إليه فإن لم يقطع فهو له وعليه مع الأول أجره الأرض بالنسبة وإن لم يتميز فالكل مشترك بينهما وعليهما أجره الأرض كذلك وإن تعدى الأول بالبذر فلم يستحق له قلعه بل لأرض نقص لتعديده فإن لم يقلعه وبذر عليه فإن تميز فكل لصاحبه والافهم مشترك وعليهما أجره الأرض بالنسبة كما هو فراجع وحرر وتأمل (قوله بأن) الأولى كأن (قوله جعل الخ) خرج ما لو صار هريرة من غير فعله فهو سالكة مع الأرض كالوتفن خبز غصبه (قوله عسيده) بخلاف ما وجعله خبزا (قوله فكالنائب) فليس نال حقيقة فيملكه الغاصب ملكا سراعي فلا يجوز له التصرف فيه ولو بأكل حتى يرد بده وإن خاف تلفه بالكلية خلافا لبعضهم بدليل ما صرح به شيخنا مر وغيره من امتناع الأكل من الكوارع المطبوخة وإن جهلت أعيان ملاكها لأنهم معلومون فهي من الأموال المشتركة وما نقل عنه من أنها من الأموال الضائعة وأمرها لبيت المال لم يثبت عنه بل هو باطل لأنه يؤدي إلى جواز أكل الظلمة أموال الناس بنحو طبخها ولا قاتل به وما نقل عن الحنفية من أنه إذا تصرف الغاصب في المصوب بما يزيل اسمه ملكه كطبخ الخطة وخبز الدقيق أنكره أصحابنا أشد انكار ونقل عن بعض الحنفية أنكاره أيضا فراجع وقوله فيملكه الغاصب قال شيخنا مر عن والده قلا عن الخادم أن كلام الأصحاب مفروض في المثل فقط لقطعهم بأنه لو جرح عبد أجرة يقطع بموته بها ومات بها أنه باق على ملكه مالكة ويلزمه تجهيزه وانما يلزم الجراح قيمته فقط انتهى وفيه نظر ووضح لأنه إن لم يكن العبد قيداً فظهر والافيجب اختصاص هذا الحكم به أو بما يخرج عن الملكية بقتله نحو جرحه وبطلان ما ذهب نحو شاة وبعبير فلا يسع القول ببقائه على ملك مالكة وتغريم الغاصب قيمته لتضاعف الغرم فيه فالوجه أن الغاصب لا يملكه ولا يلزمه الأرض نقصه فقط فتأمل وراجع (قوله ولو جنى المصوب) أي في يد الغاصب فقط فالوجه قبل غصبه وبعده وبيع في الجنابيتين واستقر فاقبته لم يلزم الغاصب الأرض الجنابة التي في يده فإن تلف العبد في يد الغاصب غرم للمالك أقصى التيم فإن أخذ المني عليه عند المالك أرشه من الغاصب رجع به على المالك وإن أخذ المني عليه عند الغاصب أرشه من المالك رجع به على الغاصب (قوله لم يلزم الغاصب تخليصه) وكذا يلزمه أرض العيب الحاصل بالجنابة عنده (قوله قيمته) أي وقت الجنابة وإن كانت قبلها أكثر (قوله أقصى قيمته) وله أخذ بدل القيمة وهو للفيضلة وقول شيخنا مر

(نقص يسرى إلى التلف) بأن جعل الخطة هريرة والسمن والدقيق عسيده (فكالنائب) لا شرافه على التلف فيضمن بده من مثل أو قيمة (وفي قول يرد مع أرض النقص) وفي ثالث يتخير بين الأمرين وفي رابع يتخير المالك بينهما قال في الشرح الصغير وهو حسن وما لا يسرى إلى التلف يجب أرشه وقد تقدم (ولو جنى المصوب) فتعلق برقبته مال لزم الغاصب تخليصه) لحصول الجنابة في يده (بأقل من قيمته والمال) الذي وجب بالجنابة (فإن تلف في يده غرمه المالك) أقصى قيمته (ولو جنى عليه) قريمه

[قول المتن فكالنائب] قال السبكي هذا القول مشكل يكاد يعكر على أصل الشافعي رضي الله عنه واختار الرابع [قول المتن وفي قول يرد] أي كما في التعيب الذي يسرى إلى الملاك [قول المتن بالأقل] جزم هنا بذلك ولنا في جنابته إذا كان في يد المالك قول أنه يفديه بالأرض بالغام بالغ وعلى بأنه قد منع بيعه باختيار الفداء ولو سلم المبيع لربما ظهر رافع وهذا المعنى مفقود في الغاصب فلما اقتصر على الجزم بهذا قلت هذه طريقة المتولي وغيره أجرى الخلاف نظرا إلى أن الغصب منع من جعل ذلك على المالك فكلان الغاصب منع منه (قائدة) من عيوب المبيع جنابيات الخطأ إذا كثرت وكذا العمدة

ان لم يكن غرمه (وان يتعلق بما اخذه المالك) لأنه بدل الرقبة (ثم يرجع المالك) بما اخذه منه (على الغائب) لأنه اخذ بجناية في يده وقبل
الأخذ منه لا يرجع كما قاله الامام لاحتمال أن يرى المجنى عليه الغائب فيستقر للمالك ما أخذه (ولورد العبد الى المالك فيبيع في الجناية يرجع
المالك بما أخذه) منه (المجنى عليه على الغائب) لما تقدم (ولو غصب أرضا فنقل (٣٧) ترابها) بالكسطة (أجره المالك

أنه للحيولة ولو كان أمة حرم عليه وطؤها غير مستقيم (قوله له الخ) كلاله يفيد أنه ليس للمجنى
عليه أن يطالب المالك قبل أخذه القيمة وهو كذلك نعم للمالك أن يغرر للمجنى عليه من غير مطالبة
(قوله وقبل الأخذ منه لا يرجع) عليه هو مستفاد من الترتيب ثم (قوله غصب أرضا) أي غصب
ترابها بأخذه لانفسها ولذلك لو لم تنقص بالأخذ فلا ضمان فيها (قوله ترابها) أي غير المسد بالزبل
والافلا يضمنه ولا يلزمه رده بل ولا يجوز الادفع نقص حصل في الأرض يزول برده (قوله بالكسطة)
قيد لأن الحفر سيأتي وخرج به أخذ القمامات (قوله على رده) وان لم يكن له قيمة (قوله مثله)
ان كان له مثل موجود والا لزمه أرض قص الأرض فقط كما في شرح الروض ويؤخذ منه أنه لا يضمن
قيمة التراب لو كان له قيمة وهو ما يشعر به كلام الأسنوي (قوله كما كانت) فلو احتاجت الى تراب
آخر فنقص بها وجب عليه تحصيله ان لم يمنعه المالك والامتاع ولزمه أرض نقص الأرض (قوله من انبساط)
ان لم يمنعه المالك منه (قوله يرتفع بالرد) أي ولم يبرئه المالك منه (قوله الى مكان) أي غير نحو موت (قوله
وأراد نقر يغه الخ) أي ولم يجد نحو موت يرد له وان لم يكن في طريقه حيث كان أسهل من الرد (قوله
فلا يرد) أي ولا يضمنه بل المالك أن يكافئه بقله إذا أعاده (قوله إلا أن يمنعه) و يمنعه يبرأ وان لم توجد صيغة
إبراء خلافا لما في المنهج وكذا لو كان غرضه دفع نقص في الأرض ومنعه المالك من الطم فانه يبرأ أيضا (قوله
دفع الضمان) أي بالسقوط كما ذكره الشارح أو بالنقص كما مر (قوله غيره) أي غير الضمان كالتفريق
فباقتنص (قوله فله العلم) أي وان منعه المالك واغتفر جعل ما هنا قبضا لما في الذمة للحاجة (تنبيه)
لوشق التوب أو كسر الأمانة أو جرح العبد لم يجبر على الرق أو الإصلاص والمعالجة وفارق الأرض بما مر لأنهما غير
مقصوبة ولو خصى العبد لزمه قيمته أو وقع الاتلاف بأقله لم يبرمه شيء من زيادة قيمته به (قوله ونحوه) أي من
الأدهان قال شيخنا مر والبن منها أو مثلها ولو تنجس الزيت ونحوه لزمه رده وغرم مثله كافي العصور إذا
تخمر (قوله دون قيمته) أي دون قيمة ما بقي منه (قوله أقل من نصف درهم) فيلزمه تمام نصف درهم
(قوله فلا ربح) ويغرم نقص العين فقط ولو غصب عصيرا أو ماء فأغلاه فنقصت قيمته لزمه الأرض أو مع
عينه لزمه مثل الذهب مع أرض نقص قيمة الباقي ان كان أوعينه فقط فلا شيء لأن الذهب منه مائة لا قيمة
لها بخلاف الدهن كما مر هكذا ذكره في شرح المنهج وشرح شيخنا وغيره والمراد منه صورة خاصة وهي

إذا لم يقب وحيث لا يضمن الغائب أرض هذا العيب أيضا [قوله ان لم يكن غرم له] أي ان لم يكن قد وقع
منه تخليصه قبل تلفه فضمير له للمجنى عليه ولا يصح عوده الى المالك لما يلزم عليه من فساد عبارة المنهاج
وان أردت إيضاح ذلك فراجع الأسنوي وغيره من كتب المذهب والظاهر أن الحكم كذلك لو كانت
العين باقية ولكن كان الغائب سلمها للمالك [قوله وقبل الأخذ منه الخ] هذا الحكم يستفاد من تعبير
المصنف ثم [قوله لما تقدم] عبارة الأسنوي لأن سبب البيع وهو الجناية مضمون [قول المتن وان لم يطالب]
قال الأسنوي بل لو منعه [قول المتن فلا يرد] بلا إذن [علله الرافعي بأنه تصرف في المكان والتراب بفراذن
مالكه (تنبيه) لو خالف وردت كلفة المالك النقل [قوله ان لم يمنعه] أي حالة المنع لا رد فيها جز ما لأن الفرض
انتفاء الفرض [قوله ولا يجبر الخ] نظير ذلك خضاء العبد إذا زادت به قيمته [قوله بزيادة قيمته] الضمير

زينا ونحوه وأغلاه فنقصت عينه دون قيمته رده ولزمه مثل الذهب (في الأصح) ولا يجبر نفسه بزيادة قيمته والثاني قال بنجر بها
لحصولها بسبب واحد (وان نقصت القيمة فقط لزمه الأرض وان نقصت غرم الذهب ورد الباقي مع أرضه ان كان نقص القيمة أكثر) من نقص
العين كما اذا كان صاعا يساوي درهما فرجع بالأغلاء الى نصف صاع يساوي أقل من نصف درهم فان لم يكن نقص القيمة أكثر فلا أرض وان

لم ينقص واحد منهما فلا شيء غير الرد (والأصح أن السمن لا يجبر نقصه زال قبله) فإذا غصب بقرة مثلاً سميت قهرت ثم سميت عند ذلك
السمن الثاني غير الأول وقائل (٣٨) الثاني بقيه مقامه (د) الأصح (أن تذكر صفة نسبها بجبر التسليم) لها

لأنه لا يبعد متجدا عرقا
والثاني يقول هو متجدد
كالسمن والمعنى أن النسيان
والذكر عند الغاصب
(وتعلم صفة) عنده
(لا يجبر نسيان أخرى)
عنده (قطعا) وإن كانت
أرفع من الأولى (ولو غصب
عصيرا فتخمر ثم تخلل)
عنده (فالأصح أن الخل
للمالك) لأنه عين ماله
(وعلى الغاصب الأرض إن
كان الخل أنقص قيمة) من
العصير لحصوله في يده فلم
ينقص عن قيمته فلا شيء
عليه غير الرد والثاني يلزمه
مثل العصير لأنه بالتخمر
كالثالث والخل قبل للغاصب
والأصح أنه للمالك لأنه
فرع ملكه (ولو غصب
خرا فتخلل) عنده
(أو جلد ميتة فدبسه
فالأصح أن الخل والجلد
للمصوب منه) لأنهما فرع
ما اختص به فيضمنهما
الغاصب إن تلفا في يده
والثاني مما للغاصب لحصول
المالقة عنده والثالث الخل
للمصوب منه والجلد
للفاسد لأنه صار مالا فعله
والرابع عكسه لأن الجلد
يجوز للمصوب منه
إسكاكه بخلاف الخمر
(فصل: زيادة المصوب

مالم ينقص قيمته بعد الإغلاء عن قيمته قبله كأن غصب رطل عصير قيمته درهم فأغلاه فنقص من
الرطل مع بقاء قيمته على كونهادر مما فلا يلزمه مثل الذهب فراحه قال شيخنا ويؤخذ من قوله أنه لو كان
للذهب قيمة لم يلزمه مثله وفارق عدم ضمان الذهب أضمانه للبائع في الفلاس بأن المفلس شريك بلزومه فلو لم
نضمنه لأجحفنا بالبائع والزيادة هنا كلها للمالك كذا ذكره بعضهم فراحه (قوله أن السمن) بكسر
السين وفتح الميم وإن أفرط ومثله الحسن (قوله سمينة فهزلت) وعكسه كذلك كالأغصبا هزيلة
فسمنت سمنا نقصت به القيمة فيلزمه أرشه على المعتد (قوله ثم سمنت) ولو تعدد الهزال والسمن
ضمن نقص الكل قاله شيخنا وفيه نظر لأن فيه تضاعف الثرم بوصف واحد (قوله عنده) ليس قيذا
وإنما ذكره لأنه محل توهم الجبر (قوله) وإن تذكر صفة نسبها بجبر النسيان) وخرج بتذكرها تعلمها
بمعلم فإن كان عند الغاصب جبر والأفلا والكلام في صفة جائزة والاكتفاء فلا يحتاج إلى جابر ومثل تذكر
الصنعة فيما ذكره نحو الشعر والوبر والصوف والسن وزوال المرض نعم إن كان نحو الشعر الأول له قيمة
ضمنه (قوله عند الغاصب) ليس قيذا بل تذكرها عند المالك جابر أيضا على المعتد وحيث قيل بالجبر
فيرجع بما كان دفعه للمالك في مقابلتها (قوله وتعلم صفة) ولو يعلم لا يجبر نسيان صفة أخرى (فتنبه)
كبر المعتد نقص يضمن أرشه (قوله ثم تخلل) فقبل التخلل يجب رده على ما تقدم أو إراقته وعلى كل
يقرم مثل العصير لمن غصبه منه فإن تخلل رجح فيه ولزمه رد الخل مع نقص أرشه عن العصير إن كان (قوله)
إن الخل للمالك) ومثله فرخ بيض غصبه ونبات بذر كذلك وقوسججه وقياس ما مر في الخل أنه لو نقصت
قيمة النبات مثلا عن قيمة البذر لزمه أرشه ولو وجب لحل البذر أجرة ققياس ما مر في فرع غلط
الوكيل لزومها للغاصب (قوله خرا) ولو غصب محترمة وإن لزمه إراقته ولم يفعل (قوله لأنها فرع
ما اختص به) أي أصالة أو غالبا فلا يرد غير المحترمة كما تقدم كذا قاله شيخنا وهو لاجبة إليه فتأمل .
(فصل: فيما يطأ على المصوب) (قوله وغير ذلك) كتزويق دار وكشيت لحم ونسج غزل
(قوله لتعديبه) أي بالفعل وإن لم يكن متعديا وبذلك فارق جعل المفلس شريكا للبائع كما مر
(قوله تكليفه) وإن لم يكن للمالك غرض والغاصب الرد بلا طلب إن كان له فرض نعم إن
كان غرضه البراءة وأبرأه المالك امتنع عليه الرد ولا حاجة لمنع المالك مع الإبراء خلافا لما
بوجه كلام المنهج ولا يكتفى بالمنع هنا من غير إبراء بخلاف ما مر في الحفر لأن المبرأ منه
هنا محقق (قوله النقرة) هي اسم للفضة مطلقا أو المضروب منها وقد يطلق على قدر معين
كقولهم في كتب الأوقاف درهم نقرة وقد ضبط أنه يساوي ثلاثة عثمانية من الفلاس النحاس
فيه راجع لقول المتن رده [قول المتن نقصه زال] أشار بهذا إلى أن السمن المفرط الذي لا يحصل بزواله
نقص غير مضمون نعم لو سميت عند الغاصب بهذا السمن ردها ولا شيء عليه قاله ابن الرفعة لأنه لا يبعد
نقصا [قول المتن وإن تذكرها] أي وكذا تعلمها [قول المتن ولو غصب الخ] مثله في الحكم وجريان
الاختلاف مالم فرخ البيض ونبت البذر . واعلم أن الحنفية يقولون إذا تصرف الغاصب بما يبطل اسم
الأول ملكه نحو طعن الخنطة وخبز الدقيق وأصحابنا ينكرون ذلك أشد إنكار [قوله والأصح
أنه للمالك] هذا يشكل على ترجيح السكي أن المهرية للغاصب فيما سلف وبمكن الجواب عنه [قوله
لأنهما فرع الخ] إنما يصح في التمرة المحترمة [قوله بخلاف الخمر] إنما يصح في غير المحترمة .
(فصل: زيادة المصوب الخ) [قول المتن والمالك تكليفه] أي وإن لم يمكن له فرض

[قول] إن كانت أثرا محضا كقاصرة) للتوب وطعن للحنطة وغير ذلك (فلا شيء)
للفاسد ببيعها (لتمتع به) (وللمالك تكليفه رده كما كان إن أمكن) كأن صاغ النقرة حليا أو ضرب النحاس إناء

(و) له (أرض النقص) ان

نقصت قيمته باز زيادة مما كانت عليه قبلها فبالا يمكن رده أو نقص عما كان فيما يمكن رده وورده (وان كانت عينا كبناء وغراس كاف القلع) لهما من الأرض واعادتها كما كانت وأرض نقصها ان كان مع أجرة المثل (وان صبغ) الغاصب (الثوب بصبغه) الحاصل به فيه عين مال (وأمكن فصله) منه (أجر عليه في الأصح) كافي قطع القراس والثاني قال يصبغ بفصله بخلاف القراس (وان لم يمكن) فصله (فان لم تزد قيمته) أي الثوب بالصبغ (فلا شيء) للغاصب فيعوان نقصت لزمه الأرض) لحصول النقص بخلطه (وان زادت) بالصبغ (أشتر كافي) أي الثوب بالنسبة فإذا كانت قيمته قبل الصبغ عشرة وبعده خمسة عشر فصاحبه الثلثان وللغاصب الثلث وان كانت قيمة صفه قبل استعماله عشرة وان صبغه تمويها فلا شيء له (ولو خلط المصوب بغيره) وأمكن التمييز (كخطة يضاء بحمراء أو بشعر (لزمه التمييز) (وان شق) عليه (فان تغمر) كأن خلط الزيت بالزيت (فالذهب أنه كالتلف)

وساقي في الواقع (قوله) له أي المالك على الغاصب أرض النقص مع أجرة المثل (قوله باز زيادة) أما النقص بالرد فلا يضمنه ان وجد طلب من المالك أو غرض من الغاصب وإلا ضمنه أيضا (قوله كبناء وغراس) أي من مال الغاصب وكذا البئر (قوله كاف القلع) لحديث ليس لعرق ظالم حق وفي النهاية جواز تنوين عرق وأضافته وللغاصب قلعهما قهرا على المالك ولا يلزمه إجابة المالك لو طلب الإبقاء بالأجرة أو التملك بالقيمة والمالك قلعهما قهرا على الغاصب بلا أرض لعدم احترامهما عليه فلو قلعهما أجبن لزمه الأرض ولو كان من مال المالك امتنع قلعهما إلا بطلب المالك فيجب مع أرض نقص الأرض ولو كانا لأجبن فله حكم مالك الأرض فيما مر (قوله واعادتها) منه علم وجوب التوبة (قوله أجبر عليه) وان لزم عليه الحسرة والضياع والغاصب قلعه قهرا كما مر فلوتراضيا ببقائه فهما شريكان كما يأتي (قوله بالصبغ) بكسر الصاد عين ماصبغ به وبفتحها الصنعة وكلام الشارح في الأول وان انضم إليه الثاني لافي الثاني وحده لأنه فعل الغاصب وهو هدر كما يأتي (قوله أشر كافي) أي مجاورة هذا بصبغه وهذا بثوبه وعليه لو كانت الزيادة بارتفاع سعر أحدهما فهي لصاحبه أو بسبب الصنعة وزعت عليها كما مر أو نقص سعر أحدهما لافعل الغاصب فلا شيء فيه ولا يصح أن يبيع أحدهما ماله لثالث ولو باعاه له معاصح ويلزم الغاصب إجابة الآخر ان طلب البيع دون عكسه كما يجبر على تسليم الثوب لصاحبه لو تنازعا ولو كان الصبغ من مالك الثوب فالكل له وله تكليف الغاصب فصله وله منعه وعليه الأرض لو نقص أو من مالك آخر أشر كافي كما مر ولهما منعه من الفصل وعليه الأرض لو نقص وليس لأحدهما فصله بغير إذن الآخر (فتبينه) أفهم تعبيره بصبغه اعتبار فعله فلو طهرت الريح ثوبا فأنصبغ بصباغ آخر أشر كافي ولا يكاف أحدهما بهما ولا فصلا ولا أرض نقص ولو استأجره لصبغ ثوب قدره من فوق بالدين بغير علمه فأنصبغ زبادة عليه أشر كافي أيضا (قوله فلا شيء) له أي في الغمويون ان زادت قيمة الثوب به (قوله ولو خلط المصوب بالخل) قال شيخنا الرمي أو اختلط عنده لأن هذا لما لا يسرى إليه التلف كذا ذكره عنه وهو مخالف لما يأتي قريباً أن اختلطة بغير فعله يجعله مشتركا بين ملاكه فراجع (قوله بغيره) سواء بالمال الغاصب أو غيره من مفسوب آخر أو غيره (قوله لزمه التمييز) وان شق لسكه أو بعضه (قوله بالزيت) أو بالشيرج وكأزيت كل مثلي كالجبوب والدرهم على المعتمد بخلاف المتقوم فلا يأتي فيه ذلك بدليل وجوب الاجتهاد في اشتدائه شانه بشاة غيره وفي اختلاط حمام البرجين قاله شيخنا الرمي (قوله كالتلف) أي من حيث تعلق بدله بدمته ويمتنع عليه التصرف فيه إلى رد بدله كما مر نعم لوميز من المخلوط بمثل قدر المصوب جاز له التصرف في باقيه كذا قاله شيخنا ولو تغمر ملكه للمصوب كتراب وقب خلطه بسرجين وجعله أجرا وجب رده للناظر وغرم مثل التراب لأن السرجين يستهلك بالنار ولو خلط مفسوبين باذن مالكهما أو اختلطا لافعله فهو مشترك بين المالكين وليس لأحدهما أخذ شيء منه بل أرضا الآخر وليس للغاصب تقديم أحدهما بل ما يأخذه أحدهما باق على الشركة ولهما قيمته بنسبة الأجزاء لا

[قول المتن وأرض النقص] جعله الأسوي منصوبا عطا على الرد [قول المتن كاف القلع] لحديث ليس لعرق ظالم حق [قول المتن أجبر عليه في الأصح] وان لزم على ذلك الحسرة والضياع [فرع] للغاصب قلعهما قهرا وان نقص الثوب ولوتراضيا على الإبقاء فهما شريكان [قوله قال يضيغ] وقال أيضا القراس يضر في المستقبل بمقتضى انتشار عرقه وأغصانه بخلاف هذا [قول المتن فلا شيء] قال السبكي به تعلم أن حكم الأصحاب بأن الصبغ عيب انما هو عند زيادة القيمة [قول المتن وأمكن التمييز] لو أمكن التمييز لا يحض كاف به أيضا [قول المتن فالذهب أنه كالتلف] لو خلط الزيت بالشيرج مثلا فهو تالف لبطان خاصته وقيل يأتي فيه القول بأنه يكون شريكا كالوخلط بالجنس واعلم أن السبكي رحمه الله اعترض القول بجعله هالكا واستشكله

خلطه بمثله أو أجود أو أردأ (فه) (٤٠) أي الغصوب منه (تقر به) أي الغاصب (وللغاصب أن يعطيه من غير المخلوط) ومن

المخلوط بالمثل أو الأجود دون الأردأ إلا أن يرضى به فلا ريب له والطر يقى الثاني قولان أحدهما هذا والثاني يشتركان في المخلوط وللغصوب منه قدر حقه من المخلوط وقيل إن خلطه بمثله اشتركا والافسكالنالف هذا ما في أصل الروضة وفي الشرح ترجيح طرقي القولين (ولو غصب خشبة وبني عليها أخرجت) وردت إلى مالكتها أي يلزمه ذلك وأرض قصها ان نقصت مع أجرة المثل فان عفت بحيث لو أخرجت لم يكن لها قيمة فهي كالتالفة (ولو أدرجها في سفينة فكذلك) أي يلزمه إخراجها ردها إلى مالكتها وأرض قصها مع أجرة المثل (لأن يخاف) من إخراجها (تلف نفس أو مال معصومين) بأن كانت أسفل السفينة وهي في لجة البحر فيصير المالك إلى أن تصل الشط ويأخذ القيمة للحيولة ومن غير المستثنى أن تكون السفينة على الأرض أو مرساة على الشط أو تكون الخشبة في أعلاها أو لا يخاف تلف مذكور وخرج بالمعصومين نفس الحربى وماله (ولو وطن) الغاصب الأمة (المصوبة عالمًا بالتحريم) لوطنها (حق) عليه لأننا (وان جهل) تحريره كان قرب عهده بالاسلام (فلاحد) عليه

القيمة ويجبر صاحب الأردأ عليها دون عكسه وإذا باع قسم منه بنسبة القيمة لا الأجزاء (تبييه) قال شيخنا الرملى لو جهل أرباب لأموال بأن لم يعلم له مال كمال ضائع أمره ليت المال وأما نحو الأكارع المأخوذة في المكوس الآن فالوجه تحريمها ولو لمطبوخة وإن لم يعلم عين مالكتها لأنه معلوم كإس (قوله ان يعطيه الخ) ويجبر المالك على القبول في غير المخلوط وفي المخلوط بالمثل أو الأجود لا بالأردأ لتوقفه على رضا كاذكره وهل يجبر الغاصب على إيتله المالك ولو من الأردأ ينبغي نعم لخروج الغاصب من الاثم مع رضا بدون حقه في الأردأ راجعه (قوله قولين) وفي نسخة قولان وهو المناسب أو الواجب (قوله وقيل ان خلطه الخ) قال الأسنوى هو قول قيل انه منصوص وقال شيخنا هو طريق قاطع أو مفضل فقوله هذا ما في أصل الروضة دفع للاعتراض على تحريمه فيه قيل وعلى حله المذهب على طريق القطع تأمل (قوله أخرجت) من البناء لبقاء ملكها وقال أبو حنيفة يملكها الغاصب ويغرم بدلها وشمل وجوب إخراجها ما لو غرم عليه أضعاف قيمتها أو أنهدم منه الجدار نعم ان خيف تلف الجدار ولو بالهدم أو تلف معصوم ولو للغاصب لم يجب إخراجها وسيأتي (فرع) قال الماوردى لو أدرج حجرًا مفضوبا في منارة مسجد نقصت وعليه غرم نقضها للمسجد وان كان هو المتطوق بالبناء لأنها أخرجت عن ملكه بينائها للمسجد اه فانظره مع ما قبله وما بعده إلا أن يحمل على هدم ما جاور الحجر منها فراجع (قوله لم يكن لها قيمة) أي ولو تافهة كإس في الماء ويلزمه مثلها (قوله إلا أن يخاف الخ) يمكن رجوعه لمسئلة الجدار فجعله في المنهج من يادته فيها فيه نظر (قوله تلف نفس) المراد به ما يخشى منه ولو بالدوهم محذور تميم (قوله أو مال) أي ولو للغاصب ومنه السفينة بالفرق كما ذكره الشارح أو تنكسر أو أخرجها بخلاف ما يتلف بنفس إخراجها من أجرة من يخرجها أو تفصيل ألواح السفينة أو كسر مجاوره منها ولعل هذا هو المراد بقوله ولو تلف من مال الغاصب على إخراجها أضعاف قيمتها كإس فلا ينافى ما قبله وهو واضح فتأمله وحرره (قوله إلى أن تصل الشط) أي شط أقرب مما تأن في فيه ولو غير مقصده (قوله ياخذ القيمة للحيولة) في هذه وما قبلها في البناء عليها ومحلان أخرجت ولها قيمة كإس والإفهي للفيصوله كإس في المال أيضا (قوله نفس الحربى وماله) قال شيخنا الرملى ومثله المرتد وتارك الصلاة بعد أمر الامام والزاني المحصن ولورقيقا كأن التحق بدار الخوب بعد نزاه واسترق ولم يراع تلف الحربى بنحو غرق لأنه ليس تعديبا (فروع) غصب خيط أو خاط به شبرا فان بلى ووجب قيمته والإوجب نزعه ورده إلا من حيوان محقر يخشى من نزعه منه ولو محذور تميم فان كان الخاط أديا بآذنه فالقرار عليه ولو وقع دينار في محبرة أو فصيل في بيت وتعلل الإخراج إلا بالكسر أو الهدم فعل ولا غرم لصاحبه ان فرط فان فرط الآخر فعليه الغرم فان فرط فاعطيه ما معا سواء ولو أدخلت بهيمة رأسها في قدر لم تذبح ولو ما كولة بل تنكسر القدر وفي التفريط ما مر ولو ابتلعت بهيمة شيئا لم تذبح كإس ثم ان فسد بالابتلاع لزمه قيمته للفيصوله وإلا فلا لحيولة وفي التفريط ما مر ولو غصب لؤلؤة ودجاجة فابتلعها يقال ان ذبحت الدجاجة وقال كيف يكون التعدي سببا للهلك وساق أحاديث جة واختار أن ذلك شركة بينهما كالتوب المغصوب قال وفتح هذا الباب فيه تسليط الظلمة على ملك الأموال بخلطها [قوله يشتركان] أي كالأختلط بنفسه أرخطاه برضاها [قوله وللغصوب منه قدر حقه] أي باعتبار القيمة لكن لا يجوز قسمة عين الربوى على نسبة القيمة لأننا ربا ولدفع اليه الغاصب قدر حقه عند خلطه بالأجود وجب عليه القبول [قول المتن أخرجت] أي خلافا للحنفية حيث قالوا بملكها ويغرم قيمتها لنا حديث على اليد ما أخذت وحديث ليس لعرق ظالم حق [قول المتن إلا أن يخاف الخ] ظاهر اطلاقه ولترجعت السلامة [قول المتن معصومين] ولوللغاصب [قوله كأن قرب] أي اذا كان يظن أن الغصب يبيح الوطء أم لوطنها زوجته أو أمته فلا يحتاج

(وفي الحالين يجب المهر الآن تطاوعه) في الوطء (فلا يجب على الصحيح) كإزانية والثاني قال هو لسيد ما فلا يسقط طواعيها (وعليها المهر ان علمت) حرمة الوطء فان جهلها فلا حد ولو كانت بكر افعل به مهر بكر أو أرض البكرة (٤١) مع مهر ثيب وجهان أحدهما

الثاني (وطء المشتري من الغاصب كوطئه في الحد والمهر) فان علم حرمة الوطء حد وان جهلها بجعل كونها مقصودا بمثلا فلا حد وعليها المهر الآن تطاوعه وأرض البكرة (فان غرمه) أي المهر (لم يرجع به على الغاصب في الاظهر) لانه مقابل فعله والثاني يرجع به عليه في حالة الجهل بكونها مقصودة لانه غره بالبيع والخلاف جار في أرض البكرة فلا يرجع به في الاظهر (وان أحبل) الغاصب والمشتري منه (عالم بالتحريم) للوطء (فالولريق) للسيد (غير نسب) لانه من زنا (وان جهل) التحريم (لغير نسب) للشبهة بالجهل (وعليه قيمته يوم الانفصال) حبا للسيد (و يرجع بها المشتري على الغاصب) لانه غره بالبيع وان انفصل ميتا بغير جنابة فلا قيمة عليه أو بجنابة فعلى الجاني ضمانه وللمالك تضمين الغاصب ويقاس به المشتري منه ويقال مثل ذلك في الرقيق المنفصل ميتا بجنابة وفي ضمان الغاصب له بغير جنابة وجهان أحدهما لم تثبت اليد

غرمناك أرشها والا غرمناك قيمة للؤلؤة وقدم بعض ذلك في موضع آخر (قوله يجب المهر) ويتعدد بتعدد الوطء كما سيأتي في محله حيث علم في السكك أو البعض أو دفعه كذلك أو اختلفت الشبهة وأمكن هنا (قوله الآن تطاوعه) ويصدق هو في عدم الإكراه على المعتمد وقال مالك وأبو حنيفة بعدم لزوم مهر المكروه (قوله فلا يجب أي المهر) وأما أرض البكرة فيجب مطلقا ولو باذن السيد (قوله كالإزانية) يقتضي عدم وجوب المهر لو طاعته جاهلة بالتحريم وليس كذلك فالصواب أن يقال لانها إزانية (قوله بكر) أي وأزال بكرتها والا كالغوراء فالواجب مهر بكر غوراء (قوله أحصهما الثاني) وهو مهر ثيب وأرض بكارة وهو المعتمد ومثلهما المجنى عليها ويجب مهر بكر بلا أرض في النكاح الفاسد ومهر بكر وأرض بكارة في البيع الفاسد ففيه يتضاعف غرم البكرة لما صر في بابه قال بعضهم ويتكرر الغرم أيضا في محرم قتل صيداء لو كان فيلزمه الجزاء لحق الله وقيمه لمالك كما مر في الحج وفي وطء الولد زوجة أبيه لانه يلزمه مهر لها ومهر لآبيه لتفويته البضع عليه فراجع (قوله بجعل كونها مقصودة) وكذا ان نحو قرب العهد كما مر (قوله وعليه المهر) أي المتقدم وهو مهر ثيب مع أرض البكرة كما في شرح شيخنا ونقل عنه وجوب مهر بكر لانه من البيع الفاسد كما تقدم واعتمد شيخنا الاول وخص ما في البيع الفاسد بغير المشتري من الغاصب اذ من المرجحات ذكر الشيء في بابه وهو ظاهر لان اليد المترتبة على يد الغاصب لها حكم التصب كما مر (قوله واختلاف الخ) ويمكن دخوله في كلام المصنف ولعل الشارح مشى على ما هو الظاهر من عبارته (قوله وعليه قيمته) وان أذن له في الوطء كالمر (قوله ويرجع بها المشتري على الغاصب) قال شيخنا الرضائي بخلاف المتب من الغاصب فلا يرجع (قوله أحدهما) الاعتماد انه لا ضمان لعدم تحقق حياته (قوله ويضمنه) أي يضمن الغاصب والمشتري منه الرقيق الميت بلا جنابة على الوجه المرجوح كما قاله شيخنا ولا يبعد رجوعه لضمانه مع الجنابة أيضا لان الحكم فيه كذلك وهو الوجه (قوله ويقاس به المشتري منه) أي فيضمنه بعشر قيمة أمه قال العلامة البرلسي وهذا بخلاف ما مر في الشراء الفاسد من أن المشتري يضمنه بالاقل من قيمته ولو انفصل حيوا والفرقة قال شيخنا والمعتمد ما هنا ويخص ما مر بغير المشتري من الغاصب كما مر وعلم بما ذكر أن ضمان الغاصب والمشتري منه للمالك انما هو من حيث الرق فهو بعشر

الشرط (قول المتن الآن تطاوعه) قال الاسنوي اذا كانت جاهلة بالتحريم وجب المهر اه وعبارة الكتاب نشر بخلافه الآن يقال ما قاله الاسنوي من ان قوله ان علمت قيد في الحكمين قبله (قوله فلا يسقطه) أي كالأذن في قطع بدها واجب بان المهر يتأثر بها كالأرض تحت قبل الدخول (فرع) لو زعمت الموطوءة الاكراه وانكر الزاني فعولان في المصدق منهما كما لو اختلف صاحب الدابة وراكبها (قوله أحصهما الثاني) صحح السبكي مهر بكر وأرض بكارة وقال قد صححه الرافعي في وطء المشتري شراء فاسدا وهذا أولى وهو متجه لانه استمتع ببكر وأزال البكرة فلا يتعدا خلان كالأجرة مع أرض لثوب الناقصة بالاستعمال ونه على انه اذا زالت البكرة قبل استكمال الحشفة ينبغي أن يجب مهر ثيب والأرض قطعاً وانما لو كانت غوراء فدخلت الحشفة قبل الإزالة ينبغي ان يجب مهر بكر غوراء مع الأرض قطعاً لثبوت اليد الخ وهذا فارق الحر المنفصل ميتا بغير جنابة (قوله في الجنابة عليه) أي سواء كان حراً أم عبداً هكذا ينبغي أن يفهم (قوله ويقاس به المشتري منه) هذا بشكل عليه قولهم في باب المضمون بالشراء الفاسد ان المشتري فيه يضمن في الولد الحر النازل بجنابة ميتا بالاقل من قيمته ولو انفصل حيوا والفرقة

(٦ - فليوبى وعمره) - ثالث

عليه تبع الامه ويقاس به المشتري منه ويضمنه بغير قيمته يوم انفصاله لو كان حيا ويضمنه الجاني بعشر قيمة أمه وضمان الحر على الجاني بالفرقة عبداً أو أمة وتضمن المالك في الجنابة عليه للغاصب بعشر قيمة أمه ويقاس به

للمشتري عنه وسبأني في باب الجنابات ان الفرة تحملها العاقلة وكذا بدل الجنين الرقبي المجنى عليه تحمله العاقلة في الاظهر (ولو تلف المصنوب هذا المشتري وغرمه) لمالكه (لم يرجع) بما غرمه على الغاصب وانما يرجع عليه بالثمن وعن صاحب التفر يب انه يرجع من المردوم بما زاد على الثمن (وكذا لو تعيب عنده) (٤٢) باقعة لا يرجع بارشه الذي غرمه على الغاصب (في الاظهر) لان التعيب باقعة من ضمان

المشتري كالموغيه (ولا يرجع) عليه (بغرم منفعة استوفاه) كالسكنى والركوب والملبس (في الاظهر) لانه استوفى بمقابل ومقابل الرجوع في المسائل الثلاث يقول غره بالبيع (و يرجع) عليه (بغرم ما تلف عنده) من منفعة بغير استيفاء (و بارش نقص) بالمسئلة (بنائه وغراسه اذا نقص) بالمسئلة من جهة مالك الارض (في الاصح) لانه غره بالبيع والثاني في الاولى ينزل التلف عنده منزلة اقله وفي الثانية يقول كانه بالبناء والفراس متلفه (وكل ما لو غرمه للمشتري رجح به) على الغاصب عما ذكر (لو غرمه الغاصب) ابتداء (لم يرجع به على المشتري) لان القول عليه (والا ف يرجع) أي بكل ما لو غرمه المشتري لا يرجع به على الغاصب مما ذكر لو غرمه الغاصب ابتداء مرجح به على المشتري (قلت) كإكمال الراعي في الشرح (وكل من انبنت يده على يد الغاصب)

القيمة مطلقا سواء الحر والرقيق فافهم (قوله تحملها العاقلة) قال شيخنا الرمل ولا يغرم الواطئ حتى يأخذها فراجع (قوله بما زاد على الثمن) اعلم مع الرجوع بالثمن وقيل بما زاد فقط (قوله منه) ومثلها الفرة وكسب العبد والنتاج فلا يرجع بغرم ما استوفاه من ذلك ولا يرجع بالمنفعة مطلقا ولا بخراج الارض فلو علم الشارح كان أولى (قوله ومقابل الرجوع) لم يقل مقابل الاظهر لان من جهة المقابل ما مر عن صاحب التفر يب (قوله اذا نقص) بالاضاد المبحمة كاذكره ولعله لدفع التكرار في كلام المصنف بقوله بارش نقص أو لدفع توهم وجود النقص فيه مع بقاءه وهو غير مستقيم ولو جعل بالصادق في النقص لكان صحيحا ويلزم بها كونه بعد هدم البناء وقلع الغراس فتأمل (قوله وكل ما لم) تكتب كل موصولة بالاضافة الى ما ان كانت ظرفية والافصوله كافي رسم المصنف هنا (قوله عما ذكر) كقيمة ولد ومنفعة لم يستوفها (قوله لا يرجع به على الغاصب عما ذكر) كالمهر وقيمة العين ومنفعة استوفاه (قوله يرجع به) نعم لو اعترف الغاصب بالملك للمشتري لم يرجع لانه غير ظالمه ولو زوج الغاصب الامه فبات عند الزوج لم يضمن قيمتها ان مات بغير الولادة كما مر (قوله في الرجوع وعنده) أي لافي الاستقرار وعنده كما تقدم بقوله والابدي الخ

(كتاب الشفعة)

المأخوذ فيها المشفوع قهر ا على المشتري قد كرت عقب الغصب وهي باسكان الفاء وحكى ضمها لغة الضم من الشفع ضد التولضم أحد النصيبين الى الآخر ومن الشفاعة لان الاخذ في الجاهلية كان بها ومن الزيادة والتقوية ومشرعا ما سذكركه (قوله في الاصل) بقا له التابع الآتي بمعنى محل ورودها (قوله أن يكون الخ) أي ما يدكر في ذلك لان المصدر الذي هو الكون ليس هو المحل (قوله فيثبت لشر يكة) وان استأذنه قبل البيع وامتنع وما ورد بمختلف ذلك مؤول (قوله قهرا) ظاهر كلامه انه راجع الى ثبت لما بعده وهو خلاف ما ذكره بقولهم حق غلاك قهرى يثبت للشر يك القديم على الشر يك الحادث فيما ملك بعض حيث قالوا يجوز في قهرى الرفع صفة لحق والجرف صفة لملك ويمكن تأويل كلام الشارح ليرجع اليه (قوله هو مسمى الشفعة شرعا) ولذلك الحق ثلاثا كان آخذ ومأخوذ منه ومأخوذ وأما الصيغة فأنما يجب

(قول المتن لم يرجع) لان المبيع بعد القبض من ضمان المشتري (قول المتن في الاظهر) علل ابن سريج مقابله بان ضمان القدر بوج ضمان الجسلة ولا بوج ضمان الاجزاء على الانفراد واحتج بان المبيع لو تعيب قبل القبض فليس للمشتري استرداد ما يقابله بل اما أن يرضى به معيباً أو يفسخ ولو تلف استرد كل الثمن هذا غاية ما يمكن في التوجيه والافالحكم مشكل اذ كيف يرجع ببطل الاجزاء دون النفس (فرع) لو تعيب بفعل المشتري لم يرجع قطعاً (قول المتن ما تلف) يجوز ان يجعل شاملا للثمرة والكسب والنتاج ولا يختص بالمنفعة خلافاً للشارح في اقتصاره عليها (قوله و بارش نقص بنائه) هل يرجع أيضا بالاتفاق على العبد الصحيح لا رجوع (فرع) زوج الغاصب الامه فبات عند الزوج وغرم له الرجوع على الغاصب (قول المتن وكل ما لم) (فائدة) كل ما ان كانت ظرفا تكتب موصولة والافصوله كافي لفظ المصنف هنا (قوله في الضابط المذكور الخ) أي لافي الاستدراك

(كتاب الشفعة)

(قول)

(كتاب الشفعة)

غير المشتري (فكالمشتري والله أعلم) في الضابط المذكور في الرجوع وعنده (كتاب الشفعة) عليها في الاصل أن يكون عقارين اثنين مثلاً يبيع أحدهما نصيبه من غير شر يكة فيثبت لشر يكة حق غلاك المبيع قهرا يثبت الثمن أو قيمته كسباً أي غنى الحق فبأذكر هو مسمى الشفعة شرعا

(لا تثبت في منقول بل) تثبت (في ارض وما فيها من بناء وشجر نبعها) (وكذا انك لم) (٤٣) يؤبر تثبت فيه تبعا للارض (في)

الاصح) كشجر موالي
يقبض على المؤبر فانه اذا
بيع مع الشجر والارض
لا تثبت فيه الشفعة بل بالخط
الشفيع الارض والشجر
بحسبهم من الثمن روى
مسلم عن جابر قال صلى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالشفعة في كل شركة
لم تقسم ارباعا ولا اقل
المثل والثاني البستان ولا
شفعة في بناء أو غراس
أفرد بالبيع لا تغناه التبعية
(ولا شفعة في حجرة بنيت
على سقف غير مشترك)
بأن اختص به أحد
الشريكين فيها أو غيرها
اذا لا أرض لها (وكذا
مشترك في الاصح) لماذا ذكر
والثاني يجعله كالارض
(وكل ما لو قسم بطلت
منفعته المقصودة كحلم
ورحي) أي طاحونة
صغيرين (لا شفعة فيه في
الاصح) هو مبني على أن
علة ثبوت الشفعة في
التقسيم دفع ضرر مؤنة
القسم أي أجرة القاسم
والحاجة الى افراد الحصة
الصائرة بالرافق كالمصعد
والمنور والبالوعة ونحوها
والثاني مبني على ان العلة
دفع ضرر الشركة فبالقسم
وكل من الضرر من حاصل

في التملك كاسياني (قوله في ارض) خرج نحو السفينة والدواب والسيارات (قوله من بناء) وان
انهدم بعد ثبوتها فتثبت في نقضه قاله العلامة ابن قاسم وقياسه ثبوتها في شجر قطع بعد الثبوت أيضا (قوله
نباها) والمراد بالتابع ما يدخل في البيع عند الاطلاق وان نص على دخوله لانه تأكيده خلافا لابن حجر
كفتح غلق والاعلى من حجرى الرحي فلم انها لا تثبت في شجرة يابسة بيعت مع الارض ولا في شجرة بيعت
مع مفرسها ولا في شجر لا حد لها بيع مع الارض ولا في ثمرة مؤبرة شرط دخولها (قوله لم يؤبر) أي عنه
البيع أو الاخذ وان حدث بعد البيع (قوله لم تقسم) وأفاد النفي لانه قابل للقسمه كاسياني بخلاف الثاني بلا
ولذلك زاد في روايته فاذا وقعت الحدود وصرفت الطارق فلا شفعة وصرفت مشدد الرأى بمعنى يثبت أو فرت
أو مخففة بمعنى تفرقت أو تبينت (قوله أفرد بالبيع) فان بيع معهما ثبتت معه عند الامام مالك رحمه الله تعالى
(قوله فلا شفعة في حجرة الخ) وعكس هذه بأن كان السقف مشتركا دون الحجر فباعها مع حصته من السقف
ثبتت الشفعة بالسقف ولو كان السفل مشتركا دون العلو ثبتت في السفل وحده (قوله طاحونة) تفسير بالمرادف
وهذا المصنف عنه وان كان في المحرر للاختصار ولا نظر لتخالفهما في العرف والمراد مكان الطحن وتابعه لان
الحجر منقول ثبت فيه تبعاً والمراد ببطان المنفعة وعدمه في الحصة المأخوذة ولذلك ثبتت الشفعة لما لا عشرة
دار باع شريكه بقيتها لا عكسه اهدم الفائدة فيه ولان الاول يحجر على القسمة دون الثاني (قوله لشريك) ولو
ذميا مع مسلم أو مكاتباً مع سيده أو عبد السيد أو مرنما وعادى الاسلام والا فلا امام أو كان الشريك هو
البائع بأن وكله شريكه في بيع حصته نعم لا شفعة لولى في بيعه حصة ماله المشتركة له فيها للتمتع ولا شفعة
لحل فان كان وارث غيره أخذ الكل ولا رجوع عليه لو انفصل الحل حيا ولو ورث الحل شفعة لم يصح أن
ياخذها لولى الا بعد انقضاء حياة المراد بالشريك مالك الرقة لا موسى له بالمنفعة ولا موقوف عليه لان الوقف
لا يؤخذ له ولا به ولا لشريكه فلو كانت أرض ثلثها وقيل لسجد مثلاً وثلثاها ماله كان لثنين فيبيع أحدهما
حصته فلا شفعة للاخر الا ان كانت القسمة افرز اعلى المعتمد فلنأظر المسجد الاخذ بالشفعة حينئذ كما
لو كان للمسجد شقص لم يوقف وباع شريكه حصته فله الاخذ أيضاً ومثله الامام (فرع) قال شيخنا
كان حجر وأراضى مصر كهاوقف لانهما فتح عنوة فلا شفعة فيها ونوزع فيه ونقل عن شيخنا الرملى
خلافه وهو الوجه الذى جرى عليه الناس في الاعصار وخرج بالشريك غيره كنفسه كأن مات عن دار
شريكه فيها وارثه فبيعت حصة الميت في دينه فلا شفعة لوارثه لان الدين لا يمنع المالك فهو غير شريك فتأمل
(قوله بخلاف الجار) نعم ان حكمه ولو شافعيًا حاكم حتى بهما ينقض حكمه وحل له الاخذ باطنا (قوله
ولو باع داراً) خرج ماله باع حصته من الممر فتثبت فيه الشفعة وان لم يمكن احداث ممر للدار وقال شيخنا

(قول المتن في منقول) خالف مالك فأثبتها فيه تبعاً لغيره اذا بيع معه (قول المتن لم يؤبر) أي حدث بعد
الشراء وقبل الاخذ ولو كان عليها وقت الشراء غير مؤبر ثبتت فيه الشفعة وان عرض تأييده قبل الاخذ
(قوله كشجره) أي بجماع الدخول في البيع (تنبيه) هذا الحكم ثابت ولو حدثت الثمرة المدكورة بعد
البيع وقبل الاخذ ولو كان البقل يحجز مراراً فالجزة الظاهرة كالثمرة المؤبرة والاصول كالشجر (قول المتن
وكذا مشترك) (فرع) لو كان السفل مشتركاً وأعلاه لانسان فقط فباع العلو مع حصته من السفل ثبتت
الشفعة في حصته من السفل خاصة وانما أعلم (قوله قبل البيع) أي على تقدير القسمة بالنسبة للضرر الاول
(قوله في كل مال يقسم) أفهم عدمها في المقسم وهو المجاور (قول المتن ولو باع الخ) مثل ذلك في الخلاف
والاصح الشركة في بئر المزعة دونها وفي مسيل الماء للارض دونها وفي محن الختان دون يبيوته

قبل البيع ومن حق الراغب فيه من الشريكين أن يخلص صاحبه منه بما يبيع له فاذا باع لغيره سلطه الشرع على أخذه منه (ولا شفعة
الشريك) بخلاف الجارى روى البخارى عن جابر قال انما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل مال يقسم (ولو باع داراً له

فريك في عمرها) التابع لها بان كان يهرب غير ناقد (فلاشفعة له فيها) لا تتفاه الشركة فيها (والصحيح ثبوتها في الممران كمن المشتري طريق آخر إلى الدار أو أمكن فتح باب) لها (إلى شارع والا) أي وإن لم يمكن فتح باب ولا طريق (فلا) تثبت فيه حذر امن الاضرار بلكتري والثاني تثبت فيه والمشتري هو المضر بنفسه بشرائه هذه الدار والثالث للشريك الاخذ بالشفعة ان مكن المشتري من المرور جها بين الحقيين وأحق الشيخ أبو محمد بعدم الامكان في الخلاف ما اذا كان في اتخاذ الممر الحادث عسر أو مؤنة لها وقع ويؤخذ من ذلك وجه بعدم الثبوت في الشق الاول وهو (٤٤) مقابل الصحيح فيه المعبر به في أصل الروضة أيضا ووجه بان في الثبوت ضرر المشتري

وبالصحيح يقول يقتضي بما شرط وحيث قيل بالثبوت فيعتبر كون الممر قابلا للقسمه على الاصح السابق أما الممر الباقى فغير مملوك فلاشفعة في عمر الدار المبيعة منه قطعا (وانما تثبت) الشفعة (فيها ملك معاوضة ملكا لازما متاخرا عن ملك الشفع كبيع ومهر وعوض خلع وصلح دم ونجوم وأجرة ورأس مال سلم) فلا شفعة فيها ملك بغير معاوضة كالارث والوصية والهبة بالاثواب وسياتي ما احتز عنه باللازم وما بعده وقوله وصلح دم هو في الجنابة ههنا فان كانت خطا فالواجب فيها الابل ولا يصح الصلح عنها لجهالة صفاتها وقوله ونجوم عطف على دم يعني والصلح عن نجوم الكتابة على الوجه المرجوح بصحته (ولو شرط في البيع الخيار لها) أي للتبايعين (أول البائع)

وبعدم الشفعة اذا لم يمكن احداث عمر أو أمكن بمؤنة لها وقع (قوله أو أمكن) أي بلامؤنة لها وقع والافلاشفعة على المعتمد في شرح شيخنا (قوله وأحق الشيخ أبو محمد) في جريان الخلاف وكذا في الحكم كاتقدم (تنبيه) لا يخفى ما في كلام المصنف والشارح من عدم كيفية تحرير الخلاف فتأمل واعلم ان مثل ذلك ومثل الممر مجرى النهر وسجن الخان وبئر المزرعة (قوله متاخرا) ولومن حيث السبب فلو باع أحد شريكين حصته بخياره فباع الآخر حصته بلا خيار في زمن خيار الاول فالشفعة للمشتري الاول لتقدم سبب ملكه ان لم يشفع بانه (قوله كبيع) هو بللم قبل الموحدة كقوله الاسنوي ويجوز بغيرها (قوله والوصية) ومنها أن يوصى لامرأة بنصف شقص ان خدعت أولاده بعدمونه شهرا سواء أم ولده وبغيرها (قوله فالواجب فيها الابل) أي والواجب في العمد قيمتها يوم الجنابة كافي شرح شيخنا كابن حجر وسياتي وفي الختام ان الواجب فيه الابل أي لقيمتها واعتمده شيخنا وفيه نظر لانه يلزم عليه عدم الصحة كافي الخطا وشبه العمد على ان اعتبار قيمتها في العمد يلزمه مرفقها ويجرى مثله في غير العمد فلا فرق بين إيجاب الابل أو قيمتها في الجدل بها أو عدمه والوجه أن يراد في الصلح في العمد أن يقع من القصاص بنقص وهو لا يكون في غيره ولذلك قيد به الشارح فتأمل (قوله عطف على دم) أي ولا يصح عطفه على مبيع كاقيل وذلك أن عقد الكتابة بالشقص غير ممكن لان العبد لا يملك المعين ومنع شيخنا الرمي له مردود والوجه بل الصواب انه عطف على مبيع ويصور بما لو كاتب السيد عبده على دينار ونصف عقار موصوفين في الفقة فاذا ملك العبد نصف عقار بثلث الصفة ودفعه لسيد فله شريكه أخذه بالشفعة ولعل هذا ما أشار اليه المصنف لان مثل هذا لا يخفى على من هو دونه فضلا عنه وقسمال اليه شيخنا الرمي وما فهمه الشارح غير مستقيم فتأمل وافهم (قوله ولو شرط الخ) هذا مفهوم قيد الزوم فيما مر في مفهومه تفصيل ومثل ذلك لا يعترض به خصوص ما مع جريان الخلاف الذي شان المتهاج الاعثناء به فاذا عترض به في المنهج في غير محله فتأمل (قوله وأراد رده الخ) ولولم يعلم الشفع بالبيع الابد الرد بالقالة أو حلف أو عيب فله الاخذ بالشفعة وابطال الرد من حينه على الاوجه فالزائد بين الرد والاخذ للبائع قاله شيخنا ولعله في الزوائد المنفصلة لما مر ان الثمرة غير المؤثرة حالة الاخذ للشفيع فراجعوه ولو انفسخ البيع بثلث الفقه المعين قبل قبضه لم ياخذ على المعتمد (قوله اشترى اثنان) أي معاني الزمان وان تعدد العقد وفي هذه لكل

(قوله في الخلاف) أي لا في الترجيح أيضا (قول المتن كبيع) قال الاسنوي هو بللم قبل الباء وهو أحسن من التعبير بالبيع لانه يشمل شرط الخيار في الفقه المعين وذلك مانع من الاخذ مطلقا (قوله أم موقوف) بحث الاسنوي ان الاخذ في هذه الحالة لو صدر بوقف أيضا ووقف تبين (قوله ينظر الخ) زاد الاسنوي والاخذ وحده (لم يؤخذ بالشفعة حتى ينقطع الخيار) سواء قلنا الملك في زمنه للبائع أم للمشتري أم موقوف يؤدي (وان شرط للمشتري وحده فلا ظهر انه يؤخذ) بالشفعة (ان قلنا الملك) في زمن الخيار (للمشتري) نظر الى أنه آيل الى الزوم والثاني بنظر الى أنه غير لازم الآن (والا) أي وان قلنا الملك في زمن الخيار للبائع أم موقوف (فلا) يؤخذ بالشفعة له لم تحقق زوال الملك وقبل يؤخذ لا تقطاع سلطة البائع بلزوم العقد من جهته (ولو وجد المشتري بالشقص عيبا أراد رده بالعيب وأراد الشفع أخذه يرضى بالعيب فلا ظهر اجابة الشفع) حتى لا يبطل حقه من الشفعة والثاني اجابة المشتري وانما ياخذ الشفع اذا استقر العقد وسلم عن الرد (ولو اشترى اثنان دارا أو بعضها فلاشفعة لأحد ههنا على الآخر)

حصول الملك للماني وقت واحد (ولو كان للشري شرك) بكسر الشين أى نصيب (في الارض) كان كانت بين ثلاثاً ولا فباع أحدهم نصيبه لأحد صاحبيه (فلاصح ان الشريك لا يأخذ كل المبيع بل) يأخذ (حصته) (٤٥) وهي فباذ كرا السدس والثاني

يأخذ كل المبيع ولا حتى فيه للشري لان الشفعة تستحق على المشتري فلا يستحقها على نفسه والاول قال لاشفعة في حصة المشتري فلكه مستقر عليه ما بالشراء (ولا يشترط في التملك بالشفعة حكم حاكم ولا احضار الفين ولا حضور المشتري) ولا رضاه بل يوجد التملك بهامع كل مما ذكر ومع غيره ككاسياتي (و يشترط لفظ من الشفع كتملكت أو أخذت بالشفعة) وان يعلم الفين (و يشترط مع ذلك اما تسليم العوض الى المشتري فاذا تسلمه أو الزمه القاضي التسليم) ان امتنع من عاو قبض القاضي عنه كجزاده في الروضة (ملك الشفع النقص و امارضا للمشتري يكون العوض في ذمته) أى الشفع (واما قضاء القاضي له بالشفعة اذا حضر مجلسه وأثبت حقه) فيها وطلبه (فيملك به) أى بالقضاء (في الاصح) والثاني لا يملك به حتى يقبض العوض أو يرضى المشتري بتأخيره (ولا يملك شفعه لمره الشفع

المدعى على الآخر يسبق عقده فان حلف كل فلاشفعة ومن نكل سقط حقه (قوله لحصول الملك) أى سببه وهو العقد سواء وجد خيار لهما أو لا وحدهما أولاً كما تقدم (قوله بل يأخذ حصته الخ) ولو قال له المشتري خذ الكل أو تركه لم تلزمه اجابته ولا يسقط حق القائل من الشفعة (قوله لاشفعة في حصة المشتري) بل دفع الشريك عن أخذ حصته فقط (قوله بل يوجد الخ) أشار الشارح الى أن التملك في كلام المصنف على حقيقته والمعنى انه لا يشترط خصوص هذه المذكورات ولا خصوص واحد منها بل يكفي واحد منها مع انضمام ماسياتي من اللفظ وماده وأوله شيخنا الرمي بفعال في المنهج باستحقاق التملك على معنى ان المراد انه لا يشترط فيه خصوص هذه المذكورات ولا خصوص واحد منها ولا غيرها وأما التملك فيشترط فيه ما سبذ كره وكلام الشارح صريح في خلافه وموافقة الاول كما أشار اليه بقوله ككاسياتي أى في الفصل بعده فيما لو أقر البائع بالمبيع الخ (قوله وان يعلم الفين) أى حالة التملك ولو بعد الاخذ (قوله تسليم العوض) أى بما يحصل به قبض المبيع ولو بالوض بين يديه مع تمكنه منه وله رفع الامر الى الحاكم لباشره بما يقبضه عنه فلا يبرأه منه حصل التملك أيضاً وان لم تصح البراءة فان استعمل أمهله القاضي ثلاثاً أيام فاقبل فاذا مضت ولم يقبل فسخ القاضي تملكه (قوله يكون العوض في ذمته) ان لم يكن ربا والا كدار فيها صفاً نقد بنقد فلا (قوله بالشفعة) أى بثبوتها وهو حق التملك كما مر لانفس التملك ولان القضاء انما يكون حكمه بأمر سابق (قوله فيملك به) ولا يملك بالاشهاد ولو مع فقد الحاكم (قوله وليس للمشتري منعه من الرؤية) بل يجبره الحاكم على تمكنه منها كيجبره على تسليم النقص من البائع ليأخذه الشفع ولا يكفي أخذه من البائع لانه يفوت التسليم فيبطل البيع فلاشفعة واذا تملك به فبصرف الثمن ليجبر المشتري على تسليمه حتى يأخذ الثمن وفارق البيع لثلا يجتمع على المشتري فهران

(فصل) فيما يؤخذ منه النقص المشفوع وما يذ كرمه (قوله بمنى) ان تيسر بان وجد في دون مرحلتين وان لم تكن له قيمة أو قدر بغير معياره الشرعى كقنطار بر فيأخذ بوزنه فان فقد المثل فبقيته نعم واتقل المثل الى الشفع نعمين الاخذ بعينه وكذا المتقوم الآتي قال شيخنا ما لم يتراضيا بغيره ولو تراضيا في الثمن بأخذ يؤدي الى لزوم العقود اثباته على المشتري (تنبيه) ثبوت الاخذ في هذه المسئلة وارده على قول المتن لازماً (قول المتن حكم الحاكم الخ) المراد ان كل واحد منها بخصوصه لا يشترط فلا ينافي اعتبار أحدهما أو ما يستلزمه فيما باني كذا قاله الاسنوي والسبكي لكن قول الشارح بل يوجد الخ يدل على ثبوت المغايرة بين ما هنا وما ياتي فليتم (قول المتن و امارضا للمشتري الخ) لو أبرأه من الفين فهل يكون ذلك صحيحاً لان البراءة يقتضي الرضا فيكون بمنزلة قال ابن الرفعة فيه احتمالان أقوا هما نعم أقول فيه بحث لان الرضا من غير لفظ لا يفيد والدال عليه هنا لفظ البراءة وبه يحصل الملك والبراءة معاً أن صحة البراءة تتوقف على سبق الملك وفييجاب بان المراد ان البراءة تقوم مقام الرضا لانها صحيحة في نفسها (قول المتن بالشفعة) أى بثبوت حق الشفعة لا بالملك قاله ابن الرفعة والامام الغزالي قال الاسنوي وهو مقتضى كلام الرافعي والنووي أقول وهو في الحقيقة ابضح لكلام الأصحاب وافصح عن مرادهم لان مسمى الشفعة حق التملك كما صرح به الشارح وغيره فيصير معنى قول الأصحاب أو القضاء بالشفعة القضاء بحق التملك ووجهه من حيث المعنى ما قاله هؤلاء الاثمة ان القضاء انما يكون بشئ سابق والسابق حق التملك لا التملك فانه لا يحصل بمجرد اللفظ والله أعلم (فصل ان اشترى الخ)

على المنهب) وليس للمشتري منعه من الرؤية وفي قول بملكه قبل الرؤية بناء على صحة بيع الغائب وله الخيار عند الرؤية والطريق الثاني القطع بالاول لان الاخذ بالشفعة فهرى لا يناسبه اثبات الخيار فيه (فصل ان اشترى بمنى) كمنع وجوب (أخذه الشفع بمشأ و بمنعوم) كتوب وعبد

يوم استقر له بانقطاع
الخيار) والمراد باليوم
الوقت وبما يصدق به المثل
أو المتقوم أن يكون مسلما
فيه بالشقص أو مصالحا
عنه بالشقص أو بنجوم كتابة
معوضا عنها بالشقص
ويصدق الهين بما ذكر
بالحال ويقابله قوله (أو
بمؤجل فلا يظهر أنه) أي
الشفع (مخبرين أن
يجل ويأخذ في الحال
أو يصبر إلى المجل) بكسر
الحاء أي الحلول (ويأخذ)
ولا يبطل حقه بالتأخير
لغيره وليس له الأخذ بمؤجل
والثاني له ذلك تزيلا له
مغزلة المشتري والثالث
بأخذه بسلعة تساوى
التمن إلى أجله (ولو بيع
شقص وغيره) ككتاب
صفقة واحدة (أخذه) أي
(الشفع بحسته) أي بمثل
حسته (من القيمة) من
التمن فإذا كان التمن
مات فقيمة الشقص ثمانين
وقيمة المضموم إليه
عشرين أخذ الشقص
باربعة أخماس التمن وتعتبر
القيمة يوم البيع ولاخبار
للمشتري بتفريق الصفقة
عليه له خوله فيها علما بالحال
وعبارة المحرر وزعم التمن
عليهما باعتبار قيمتهما
وأخذ الشفع الشقص
بحسته أي من التمن كلف

دراهم عن دنانير أو عكسه سقطت الشفعة وكان هذا على كاجد بقاله في الحاروى وقيد بهما إذا علم الشفع
الحال والام تبطل شفعته كذا قاله وفيه نظر لانه ليس المعنى بسقوط الشفعة في كلامه سقوط حقها بل معنى أنه
إذا وقع عقد بما ذكره كان الملك في الشقص ناشئا عن عقد بيع مستقل لا عن الشفعة وأنت خير بان ذلك
واقع بعد صيغة الأخذ بالشفعة قبله فلا معنى لبطلانها بذلك العقد من العالم دون الجاهل فتأمل ويلزم على
ما ذكره بطلانها فيما لو تراخيا بأخذ منى عن متقوم أو عكسه ونحو ذلك وهو غير مستقيم فراجع (قوله
فبقيمته) علم أن ما هنا كالغصب ومنه يؤخذ أنه لو ظفر الشفع بالمشتري ببلد آخر فلا جبار المشتري على قبض
المثل قاله شيخنا مر هنا وان كان لنقله مؤنة فإن أخذ القيمة فهي للفصلولة وفي هذا الاعتماد وما هو فيه
نظر فتأمل (قوله يوم البيع في المبيع) أن لم يحصل في التمن زيادة أو حط فزمن الخيار والافيا استقرار
عليه العقد كإيا في وسيا في غيره (قوله مسلما فيه) فيعتبر مثل المسلم فيه أو قيمته وقت السلم ولو اختلف
قدر القيمة صدق المأخوذ منه لانه غارم ولو حط بعض التمن عن المشتري قبل اللزوم انحط عن الشفع
أو كنه بطلت الشفعة (قوله وأنجوم كتابة) أي بناء على الوجه المرجوح القائل بصحة الاعتياض هنا كفا
قيل وقد تقدم ما فيه وأنه مردود (قوله بمؤجل) كله أو بعضه وبما يصدق به المنجم فإن شاء دفع السكل وأخذ
أو صبر إلى آخر الأجل وليس له دفع ما يقابل كل قسط وأخذ مقابله (قوله مخبر) ما لم يرض المشتري بدمته
والافلا بخير فإن لم يأخذ سقط حقه لعدم عنده ويخير المشتري على الأخذ في التجمل ما لم يكن له غرض
كزمن نهب (قوله أو يصبر إلى المجل) أي إلى حلول الأجل المذكور وان حل قبله بنجوم موت ولو أراد
بعد صبره أن يجمل مكن منه ولو باع المشتري الشقص قبل المجل خير الشفع بين الأخذ بالعقد الثاني والصبر
إلى المجل في الأخذ بالعقد الأول ويبطل الثاني (قوله بسلعة تساوى التمن) أي بسلعة لو بيعت مؤجلة بذلك
الأجل ساوت ذلك التمن (قوله من القيمة) متعلق بحسته ومن المثل متعلق بمثل وذكره الشارح
لاصلاح كلام المصنف والمراد أخذه بقدر حسته من التمن باعتبار القيمة ولو قرر الشارح كلامه على هذا
التقدير ساكن أوفق ولعله الذي أراد المصنف ليعدان بخفي عليه مثل ذلك وقال الامام مالك ثبت فيه
الشفعة تبعا كما مر (قوله علما بالحال) هو للغالب فلام فهو له فالجمل كالعالم (قوله ويؤخذ الشقص المهور
بمهر المثل) وكذا الخلع هذا ان وقع عوضا فلأومهر شقصا مجهولا وأخالع به وجب مهر المثل على الزوج

(قول المتن يوم البيع) أي لانه وقت استحقاق الشفعة كذا علمه الرافعي وهو في الحقيقة يلائم الوجه
الثاني لان الشفعة لا تثبت الا بعد انقضاء الخيار ورأيت بعضهم عليه بأنه وقت سبب الشفعة (قول المتن وقيل
يوم استقراره) أي قياسا على قرار التمن ولو وجدته في غير بلد العقد فهل يملك به ويخير المشتري على
قبوله أو بالقيمة أو يأخذ بالمثل ولا يجبر عليه بل يدفع القيمة للحيلولة ويكون ذلك عن رافعي تأخير
إلى بلد العقد احتمالات لابن الرفعة (قول المتن مخبر) هل يجب تنبيه المشتري على انه طالب وجهان قال
الرافعي الاشبه بكلام الاصحاب عدم الوجوب وانعكس ذلك على النووي فصحيح في أصل الروضة الوجوب
قاله الاسنوى (فرع) لو كان التمن منجبا فحكمه كالمؤجل حتى اذا حل القسط الأول أخبر بين دفع
الجميع والصبر وليس له دفع البعض وأخدم مقابله حذر من التقسيط (فرع) باعه المشتري قبل حلول
الأجل خير الشفع بين الأخذ حالا بالتمن الثاني وبين الصبر بذلك إلى حلول الأجل (قوله وليس له الأخذ
الخ) لان الذم يختلف ولورضى المشتري بدمته فالظاهر عدم التخير وهو أصح وجهين في الحاروى (قوله
والثاني) عليه قيل يأخذ مطلقا وقيل لا بد أن يكون ملباقة (قوله يساوى التمن الخ) لان ذلك أقرب إلى
العدل (قول المتن بحسته) وقال مالك يأخذ الاثنين (قول المتن بمهر مثلها) فيشترط أن يكون نظير ما للشفع

دراهم وأحفظه أو غيرهما
(وتلف) الثمن من غير علم
بقدره (امتنع الاخذ فان
عين الشفيع قدرا وقال
المشتري لم يكن معلوم القدر
حلف على نفي العلم) أى انه
لا يعلم قدره (وان ادعى
علمه به ولم يعين قدرا لم
تسمع دعواه في الاصح)
والثاني تسمع ويحلف
المشتري انه لا يعلم قدره
وان لم يتلف الثمن ضبط
وأخذ الشفيع بقدره
فان كان غائب لم يكف
البائع احتضره ولا الاخبار
عنه (وإذا ظهر الثمن
مستحقا) بعد الاخذ
بالشفعة (فان كان حيا)
كان المشتري بهذه المائة
(بطل البيع والشفعة)
لترجأ عليه (والا) بان
اشترى في الذمة ودفعها
فيها (أجل) للدفع
(وبغيا) أى البيع
والشفعة (وان دفع
الشفيع مستحقا تبطل
شفعته ان جهل) كونه
مستحقا بان اشتبه عليه
بماله وعليه ابداله (وكذا)
أى لم تبطل شفعته (ان
علم) كونه مستحقا (في
الاصح) والثاني تزاد دفع
المستحق مع العلم به منزلة
الترك للشفعة ثم قيل
الخلاف في الاخذ بجميع

أو الزوجة ولا شفعة لبقاء الشقص على ملكهما كائنص عليه في الام وفيه تأمل (قوله) والاعتبار بمهر المثل
يوم النكاح ويوم الحلم) وتعتبر المنة بمئة مثلها يوم الامتناع ويؤخذ في الاجارة باجرة المثل مدتها وفي
الجمالة بعد العمل باجرة مثله وفي القرض بقيته وان كان المقرض يراد المثل صورة وفي صلح العمد بقيمة
الابل يوم الجناية على المعتمد عند شيخنا كما مر وتقدم ما فيه فارجع اليه (قوله) ولو اشترى بجزاف (الح)
هذان من الحيل المسقط للشفعة وهي حرام بعد ثبوت الشفعة ومكرهة قبله قال بعضهم وفي تصويره بعد
ثبوت الشفعة نظر لانه في حالة العقد وكذا في جعل هذان من الحيل المسقط لها اذ للشفيع أن يدعى قدرا
ويحلف المشتري الى آخر ما سيأتي فراجع (قوله) حلف على نفي العلم) ولا يكفيه في الجواب أن يقول
نسبت القدر ولو قامت بينة بان الثمن كان ألفا وكذا من الدراهم دون المائة مثلا فلا شفيع الاخذ بهاء يحرم
على المشتري اخذ ما زاد على الثمن (قوله) ولم يعين قدرا) فان عين قدرا سمعت دعواه ويحلف المشتري ان
لم تكن بينة أو تعارض بينتان فان حلف عليه فله أن يز يدعي بحلفه وهكذا حتى يمتنع من اليمين فيحلف
الشفيع و يأخذ به وكذا متى نكل المشتري ولا تصح شهادة البائع لاحد ماله لا فعل نفسه ولا يكفيه في الحلف
ان يقول اشترى به بمجهول لاحتمال علمه به بعد الشراء (قوله) ظهر الفهم مستحقا) أى كاه أو بعضه وتفرق
الصفقة بيعا وشفعة وكظهوره مستحقا ما لو ظهر لخاصة لانه من غير جنسه المخرج رديثا فالبائع خير بين
الرضا به وردده وأخذ الجيد فان رضى به لم يلزم المشتري الرضا به بل له أن يأخذ من الشفيع الجيد ولو خرج
معيبا كعبد ظهر به عيب ورضى البائع به لزم الشفيع قيمته معيبا على المعتمد في ذلك وظرفى الرضى
بان العيب شأنه الزوال فافهم وقد مر في الخط ما يقتضى ان محل هذا ان كان الرضا قبل اللزوم والا لزمه
قيمته سليبا فراجع (قوله) بهذه المائة) فيفقدان التعين في المقدم بطله وان لم يصرح بوصفها وقال
بعضهم محله ان صرح بوصفها كعده المائة دينار والا كعده المائة فهو على نظير بيع الرجلجة على ظنها
جوهره فراجع (قوله) ودفع عدها فيها) شامل للدفع في المجلس ويحل له كلام الشارح الآتي وقال شيخنا لانه
كالمعين في العقد فراجع (قوله) وعليه ابداله) ولا يملك الشفيع الا بدفع البطل فلزاد قبل الدفع للمشتري
وكذا فيما بعدها (قوله) ثم دفع) شامل للمجلس وفيه ما مر (قوله) الصحيح والفرق) هو المعتمد
وقال شيخنا الرمي هذان من حيث بقاء حقه أمام من حيث الملك ففي العين يتبين انه لم يملك والزوائد
للمشتري كما مر فيحتاج فملكها جديدا كذا في المنهج وظاهره انه يحتاج الى عقد وفيه نظر
لخرره (قوله) كبيع (الح) خرج مال وزرع الارض أو غرس أو بنى فيها ثم علم الشفيع وأخذ بالشفعة
فه القلع محال بالحق الشفعة بل لعدوانه على شريكه فلو قسمت الارض بوجه لا يقتضى بطلان الشفعة

(قول الملقن لم يكن معلوم القدر) مثل هذا في الحكم ما لو قال نسيت القدر (قول الملقن لم تسمع دعواه
في الاصح) لانه لم يدع حقه وقال الثاني هو يتنفع بذلك في الحق ثم اذا قلنا بالثاني فنكسر عن اليمين
حلف الشفيع انه يعلم وحسب حتى يتبين وعلى الاول فيسأله أن يعين قدرا بعد قدره وهكذا ويحلفه عليه
(فرع) قالت بينة بان الثمن كان ألفا وكذا من الدراهم دون مائة فقال الشفيع أنا أعطى ألفا ومائة أفنى
الغزالي بان له ذلك وتازع ابن أبي الدم في قبول هذه الشهادة * أقول لو قال أنا أخذ بمائة والثمن دونها
يقينا فليحلف المشتري انه ما يعلم نقص الثمن عنها فقياس قول الغزالي ان له ذلك ولا يأتي فيه بحث ابن أبي الدم
(قول الملقن وكذا ان علم في الاصح) لانه لم يقصر في الطلب والاخذ واذا أبقينا حقه علما كان أوجاهلا
فهل نقول انه مملكه بالاخذ والثمن دين عليه أو نقول تبين عدم ملكه وجهان المفهوم من كلامه كإقال

كقوله أخفت بالشفعة بهذه المائة فان قال بمائة ثم دفع المستحقة لم تبطل شفعته قطعا وقيل الخلاف في الحاليين قال في الروضة الصحيح الفرق
بين الحاليين وظاهر السكوت عن ذلك في قسم الجهل انه لا فرق فيه بين الحاليين (وتصرف المشتري في الشقص كبيع ووقف واجارة) وهبة

(صحيح) لا تملك (والشفع نقض بالشفعة فيه كالوقف) والهبة والاجارة (وأخذه) أي النقص (ويشجر فباقيه شفعة كبيع)
والصدق (بين أن يأخذ بالبيع الثاني) والاصداق (أو ينقضه ويأخذ بالاول) لان حقه سابق (ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر
التمن صدق المشتري) يمينه (٤٨) لانه أعلم بما يشتره (وكذا لو أنكر الشراء وكون الطالب شريكاً) يصدق يمينه انهما اشتراهما

وزرع المشتري أو بنى أو غرس في حصته ثم أخذ الشفع لم يقطع مجازاً لان تصرف المشتري وقع في ملكه
واذا قطع باختياره لا يلزمه نسوية الارض واذا حصل نقص في الارض أخذها الشفع ناقصة وأترك
الاخذ ويلزمه ابقاء الزرع والثمر بلا أجر قلماسه ويعذر في التأخير الى أن الحصاد لا في التأخير الى جذاذ
الثمر لا مكان الانتفاع بالارض معه ولو اختلفا في قدم البناء صدق المشتري أنه أحدث **(قوله نقض) أي**
بالاخذ فالأخذ نقض ولا يحتاج الى تقدم نقض قبله فحطف الاخذ بعده تفسير وتبطل التصرفات المذكورة
بالاخذ الا الاجارة فان فسحها فواضح والا فلا جرة للمشتري ومن ذلك يؤخذ انه لو حصل في المبيع زيادة
منفصلة بنحو ثمر شجر دخل تبعاً له للمشتري بالاولى من الملك في زمن اختياره وقدر انه لو لم يؤثر عند
الاخذ فهو للشفع **(قوله لانه ملكه)** شامل لما بعد أخذ الشفع باللفظ وقبل دفعه التمن ولو بعد قضاء
القاضي به وقدر ما يشر اليه فراجع **(قوله كالوقف)** ولو مسجداً **(قوله لان حقه سابق)** وجازه
الامر ان لانه قد يكون أحدهما أيسر عليه **(قوله صدق المشتري)** وان كان التمن كثيراً كالمدينار
فيما يساوي ديناراً مثلاً **(قوله ثبوت الشفعة)** لان اقراره بالبيع يتضمن ثبوت حق المشتري وحق
الشفيع فلا يطل حق أحدهما بانكار الآخر فيعذر الشفع بعدم الفورية في انكار الشراء **(قوله الى**
البائع) فان تسلمه فذاك وعهدة المبيع عليه لان الملك متلقى منه والا فله مطالبة المشتري على الرجوع فان
حلف المشتري فلا شيء عليه وان نكل حلف البائع وأخدمته التمن وعهدة عليه **(قوله في ملك الشفع)**
الاولى في ذمته وتعبير الشارح باليد فيما يأتي لمراعاة كلام المصنف وللشفيع التصرف في الشقص مع بقاء
التمن في ذمته على المعتمد ولا يشكل بمصر من اجبار القاضي الممتنع الخ لان ذلك مع اعتراف المشتري
بالشراء **(قوله يترك في يده)** هو المعتمد واذا اعترف المشتري بعد ذلك سلم له التمن ولا يحتاج الى اقرار
جدي لانه في ضمن معاوضة **(قوله وفي قول على الرؤس)** قياساً على سريان العتق وقرق الاول بان
العتق من باب الاتلاف فلو مات شفيعان كل منهما من ولدين فعلاً أحد الولدين انتقل حقه لآخر وله نصف
الشفيع كالولدين الآخرين وقول بعضهم بكون الشفيع ينقسم أثلاثاً لعله مبني على اعتبار الرؤس فراجع
(قوله ثم باقيه الخ) خرج ما لو باعهم ما عاقل الشفعة فيهما بالاول **(قوله بما ذكر)** أي في توجيهه الاجرة
(قوله بعد البيع الثاني) وكان للتأخير لعذر **(قوله وليس له الاقتصار)** وان رضى المشتري **(قوله**

بل ورثه أو أتبه وانه لا يعلم
أن الطالب شريك (فان
اعترف الشريك) في
صورة انكار الشراء
(بالبيع فالاصح ثبوت
الشفعة) للآخر ومقابله
ينظر الى انكار الشراء
(ويسلم التمن الى البائع ان
لم يصرف قبضه) من
المشتري (وان اعترف)
بقبضه منه (فهو يترك في
يد الشفع أم يأخذ القاضي
ويحفظه فيه خلاف سبق
في الاقرار نظيره) فيما اذا
كذب المقر له المقر بما
كشوب وان الاصح أنه
يترك في يده (ولو استحق
الشفعة جمع أخذوا على
قدر الحصص وفي قول على
الرؤس) فاذا كان لواحد
النصف والآخر الثلث والآخر
السدس من دار فباع صاحب
النصف أخذها الآخران
أثلاثاً على الاول ونصفين
على الثاني وجه الاول ان
الشفعة من مرافق الملك
فتقدر بقدره ووجه
الثاني ان سبب الشفعة أصل
الشركة وهما في ذلك سواء
(ولو باع أحد الشريكين

الرافعي الثاني (قول المتن كالوقف) كذلك الخ كما لو جعله مسجداً (قول المتن في قدر التمن) كذلك لو كان
عرضا وتلف واختلغا في قيمته (فرع) لو أقام كل واحد بينة بالمقدار تعارضتا وكان لا بينة ولا تقبل شهادة
البائع لاحدهما (قوله وانه لا يعلم) حاول الاستنوى انه يحلف على حسب جوابه (فرع) اذا حلف أنه
لا يعلم الشركة لم يكن للدعي اقامة البينة بأن بعض الدار في يده بل لابد من الشهادة بالملك ولو شاهدوا عينا
(قوله ووجه الثاني الخ) وشبه الثاني باجورقة من يكتب الصك وبما لو كان عبد بين ثلاثة مختلفي الانصباة
فاعتق اثنان مع البسار في وقت واحد فان قيمة نصيب الثالث عليهم بالسوية وأجيب بان هذا اتلاف
وهما فيه سواء

فصف حصته لرجل ثم باقيه الآخر فالشفعة في النصف الاول للشريك
القديم) وقد يفور عنه (والاصح انه ان عفا من النصف الاول لشاركه المشتري الاول في النصف الثاني والا فلا) بشاركه فيه والوجه الثاني
يشركه فيه مطلقاً لانه مالك حال بيعه والثالث لا يشاركه فيه مطلقاً لان ملكه للبيع من زل بقسط الآخر عليه ومظاهر ما ذكر ان كلام من العفو
والاخذ بعد البيع الثاني يؤخذ منه انه ان عفا قبله نبقت المشاركة قطعاً وأخذ قبله اتفت قطعاً (والاصح انه لو عفا أحد الشفعين سقط حقه

(قول)

الاقتصار على حصته فقط
والثالث يسقط حق الاثنين
كالقصاص والرابع لا يسقط
حق واحد منهما تغليباً
للتبوت (و) الأصح (أن
الواحد إذا أسقط بعض
حقه سقط كله) كالقصاص
والثاني لا يسقط شيء منه
كحد القذف والثالث يسقط
ما أسقطه ويبقى الباقي قال
الصيدلاني ومجمله ما إن رضى
المشتري بتبعض الصفقة
فإن أبي وقال خذ الكل
أردعه فله ذلك والخلاف
قال الامام إذا لم يحكم بأن
الشفعة على الفور فإن
حكمه ما به فمهم من طرده إذا
بادر إلى طلب الباقي ومنهم
من قطع بالسقوط في الكل
(ولو حضر أحد شفيعين فله
أخذ الجميع في الحال فإذا
حضر الغائب شاركه) وليس
للحاضر الاقتصار على
حصته لثلاث تبعض الصفقة
على المشتري لولم يأخذ
الغائب واستوفاه الحاضر
من المنافع وحصل له من
الأجرة والفدية لا يراه فيه
الغائب (والأصح أن له
تأخير الأخذ إلى قدوم
الغائب) لصدقه في أن
لا يأخذ ما يؤخذ منه والثاني
لأنه يمكن من الأخذ
والخلاف مبنى على أن
الشفعة على الفور (ولو

(قوله وليس له الاقتصار) وإن رضى المشتري (قوله وتخير) هو بلفظ الماضي عطف على سقط لأنه
من مدخول الأصح وفي بعض النسخ بلفظ المضارع عطف على لوعفاً لذلك والأولى أولى لأبهم هذه
الاستئناف (قوله والثاني) هو المقابل لقوله وليس له الخ والثالث وما بعده مقابل لقوله سقط حقه أى
فقط (قوله كالقصاص) علم منه أنه لا عبرة برضا المشتري بالتبعض وأنه لو ورث الشفعة على نفسه
سقطت كما لو كان المشتري ولداً للشفيع فبات الشفيع عنه وولد آخر فراجع (قوله والثاني الخ) وفارق
القصاص بأن له بدلاً ومقتضى التشبيه بحد القذف عدم السقوط برضا المشتري به وأن حد القذف لا يسقط
بالعفو عن بعضه إذا كان الوارث واحداً فراجع (قوله ومجمل) أى الثالث فلا اعتراض (قوله فلن حكمنا به)
وهو المتمد وهو المذكور من حيث جريان الخلاف المتوجه للاعتراض على تعبير الصف بالاصح
(قوله وليس للحاضر الخ) وإن رضى المشتري كما في شرح شيخنا وهو المتمد ولوعفاً الحاضر نعمات
الغائب وورثه الحاضر فله الأخذ الآن بحق الارث (قوله أنه تأخير الأخذ إلى قدوم الغائب) ولا يلزمه
إعلام المشتري بأنه طالب لها (فرع) دلل بين أربعة سواء فباع أحدهم حصته وأحد الثلاثة الباقيين
حاضر فأخذ الكل فإذا حضر الثاني بصفة بنصف الثمن أو أخذت مائة بثلث الثمن وإذا حضر الثالث
أخذت مائة على كل في الأولى أو نصف مائة في الثانية وله فيها أخذت مائة الأول وثلث مائة الثاني
وله أيضاً أخذ مائة الثاني وبضمة مائة الأول وبنصفه لأن كل جزء له فيه ثلث وعلى هذا تصح
قسمة الشقص من ثمانية عشر لأن ثلث الثلث واحد من تسعة يضم إلى ستة الأول فلا تصح قسمتها
عليهما فيضرب عددهما في تسعة ويقتضيان أربعة ولكل من الآخرين سبعة وإذا كان ربيع
الدار ثمانية عشر فمملتها اثنان وسبعون قال شيخنا مر ولا يرجع الثاني على واحد من الباقيين
لتقصير فراجع وبقي من الأحوال أن الثاني أخذ ثلثي مائة الأول وإذا حضر الثالث بصفة أو أخذت مائة
الثاني وثلث مائة الأول أو أخذت مائة الأول وضمه لمائة الثاني وبنصفه ولو كان الحاضراتين
فهل يتعين عليهما الأخذ مناصفة أو لأحدهما أن يأخذ الثلث والآخر الثلثين وإذا صبر أحدهما إلى
حضور الغائب دون الآخر فهل يجبر الآخر على الصبر أو له الأخذ وإذا أخذ فهل يتعين عليه أخذ الكل
أوله أخذ النصف أو الثلث أو الثلثين فراجع هذه الأحوال من محلها وانظر وحرر واعرف ما تصح فيه
القسمة من الأعداد كما مر ومنه ما لو شفع الحاضران سوياً ثم غاب أحدهما ثم حضر الثالث فإن شاء
أخذ نصف مائة الحاضر أو ثلثه فإن حضر الغائب وغاب الحاضر أخذ منه السدس في الأولى والثلث
في الثانية ويقسم الشقص على الأول من اثني عشر للحاجة إلى عدد له نصف وبنصفه نصف وسدس
وإذا كان الربع اثني عشر فكله ثمانية وأربعون وعلى الثاني من ستة للحاجة إلى عدد له نصف
ونصفه ثلث وإذا كان الربع ستة فكله أربعة وعشرون اهـ (قوله ولو اشتريا الخ) شروع في
تعدد الشفعة وهي تعدد بتعدد الصفقة من البائع أو المشتري أوهما وبتفصيل الثمن وبتعدد
الحصل وبتعدد المالك وإن اتحد العاقد (قوله ونصيب أحدهما وحده) لتعدد المشتري

[قول المتن وتخير الآخر] أى لأن حق الشفعة يثبت لكل واحد في جميع الشقص على الاستقلال
لوجود مقتضيه وهو الشركة وانما قسم عند التزامهم على الأخذ لعدم المرجح [قوله تغليباً للتبوت]
أى وليست مما تسقط بالشبهة (فرع) لو استحق الشفعة واحد ثم مات عن ورثة فحكمهم هكذا [قوله]
كالقصاص] ردها بأن القصاص يثبت لليت ولا يرد هذا يثبت لكل واحد ابتداء [قوله ويسقط ما أسقطه]
أى لأنه حق مالي قابل للاقتسام [قوله والأصح أنه الخ] لكن ينبغي أن يأتي في وجوب التنبيه على
الطلب ما أسلفته في الحاشية في شأن الثمن المؤجل [قول المتن ونصيب أحدهما] أى ولو قلنا بأخذ الصفقة

(ولو اشترى واحد من اثنين فله) أى الشفع (أخذ حصة أحد الباعين فى الأصح) لتعدد الصفقة بتعدد البائع والثانى لأن المشتري ملك الحصةين معا فلا يفرق
(٥٠) ملكه عليه (والأظهر أن الشفعة على الفور) لأنها حق ثبت لدفع الضرر فكان على

(قوله بتعدد البائع) ولو اشترى اثنان من اثنين فله شفع أخذ ربع المبيع لأنها أربعة عقود ولو اشترى ربع شقص بكذا وربعه بكذا فله شفع أخذ أحد الربيعين ولو باع نصف كل من دار بن فلهمالك الشريك فى كل دار أخذ ما بيع منها دون الأخرى وإن اتحد مالهما ولو باع وكبل عن مالكين حصتهما من ذلك فله شفع أخذ حصة أحد المالكين دون الآخر (قوله لانهما حق) أشار إلى أن الفورية فى الأخذ باللفظ وأما الحق المتوقف على دفع الثمن أو غيره مما سار فهو على الغرض على المقتضى (قوله فإذا علم الشفع) ولو بالأخبار كإسائى وخروج علم مالوم يعلم فلا يسقط حقه وإن طال الزمن بشهور أو سنين ولو ادعى عدم العلم أو الجهل بأن له الشفعة أو أنها على الفور أو يمكن ذلك صدق بحقه ولولى عليه الأخذ بعد كاله وإن عفا ليه (قوله فليدار) أى بنفسه وله التوكيل مع قدرته ويجب عند عذره كإسائى وله الرفع إلى الحاكم ولومع حضور المشتري ولا يلزمه الاشهاد إذا لاقى الشهود فى طريقه بخلاف الرد بالعيب لأن ما هنا وسيلة للقصد ولأن تسلط الشفع أقوى بدليل نقضه تصرف المشتري كما صرح قال بعض مشايخنا فإن أشهد سقط عنه الذهاب كما صرح الرد بالعيب فراجع (قوله مريضا) أى مرضا لا يحتمل عادة لا بنحو صداع يسير (قوله) أو غائبا لم تكن غيبته طويلة لأن المقصود إثبات أن مطالب فوراً وأما الحكمه فيتوقف على ما فى القضاء على الغائب (قوله عن المشتري) أو عكسه (قوله من عدة) أو من فرط برد أو حر (قوله فليوكل) أى وجوباً وإن جهل مقدار الثمن حالة التوكيل (قوله والا) بأن لم يقدر بنفسه وعجز عن التوكيل أى وعن الرفع للحاكم أيضاً فليشهد وجوباً ولا يكتفى بالاشهاد مع القدرة على واحد مما ذكر وإذا أشهد ولو شاهداً لحدان لم يقطع عنه الذهاب وإن قدر عليه وعلى التوكيل بعده ولو أنكر الشهود الشهادة لم يسقط حقه (قوله فى صلاة) ولو نقلاً مطلقاً وله الزيادة فيه إلى حد لا يحد فيه مقصراً عادة (قوله ولو دخل وقت الصلاة) يقتضى عدم الشروع فى الغل المطلق والمقتضى أن ذلك ما لم يعدم مقصراً إعادة كما فى الرد بالعيب (قوله) أو قضاء الحاجة أو إجماع لتنظيف محتاج إليه لا عبثاً كما يقتصر لو كان فيه على ما ليس عبثاً أيضاً ولو ادعى الشفع مرضاً أو غيبه أو نحو ذلك صدق إن عهده والصدق المشتري (تنبيه) له التأخير خلاص المبيع من نحو غائب ولمعرفة قدر الثمن ولادراك زرع وحصاده بلا أجرة لا الجداً ثم كافتهم وفى البناء والغراس ماص (قوله عدلان) أى عند الحاكم قال شيخنا أو عند الناس أو عنده لو ادعى الجهل بعد التماس عذر إن أمكن (قوله من لا قبل خبره) أى ولم يعتد صدقه (قوله من الفساق) الذين لا يحتمل توطؤهم على الكذب ولو كفاراً ومثلهم الصبيان والعبيد ولا يعذر لأفاده العلم بهم (قوله بألف الخ) لو أخبر بثبوت

فانه يأخذ نظراً للغي ومن ثم قالوا إن الصفقة هنا تعدد بتعدد المشتري قطعاً وبتعدد البائع على الأصح وفى الرد بالعيب على العكس [قول المتن على الفور] أى لحديث الشفعة كحل العقال أى قوت بترك المبادرة كما يفوت الجبر الشرود عند حل العقال إذا لم يبادر إليه ثم المراد فورية الطلب لا التملك نه عليه ابن الرضا [قوله والثانى تمتد ثلاثة أيام] لأن التأيد يضر بالمشتري والمبادرة تضر بالشفيع لعدم تمكنه من النظر فى الأحظ فنيط بالثلاثة وأصلها ولا عسوها بسوء فبأخذكم عذاب قريب فمقروها فقال تمتعوا فى داركم ثلاثة أيام [قول المتن على العادة] أى فساعد فى العادة تواتياً ضرر ومالا فلا [قول المتن فليوكل] أى ولو جهل مقدار الثمن حال التوكيل [قوله لأنه قد تلحقه] أى والأظهر لا ينظر إلى المنه ولا إلى المؤنة [قول المتن وكذا ثقة] أى لأنه أخبار وأخبار الثقة مقبول .

واسم اثنان بذلك (وكذا ثقة فى الأصح) حر أو عبد أو امرأة والثانى يعذر لأن الحاجة لا تقوم بواحد [قول] (ويصبر إن أخبره من لا قبل خبره) ككافر ومسلم وصبي ولا يصبر إن أخبره عدد من الفساق لا يحتمل توطؤهم على الكذب (ولو أخبر بالبيع بألف فترك فبأن بمحسنة)

الفور كالرد بالعيب والثانى تمتد ثلاثة أيام فانه قد يحتاج إلى نظر وتأمل فتقدر بالثلاثة كخيار الشرط (فإذا علم الشفع بالبيع) على الأول (فليدار على العادة) فى طلبها (فإن كان مريضاً أو غائباً عن بلد المشتري أو خافاً من عدو فليوكل) فى طلبها (إن قدر) على التوكيل فيه (والأفليشهد على الطلب) لها (فإن ترك المقدور عليه منها) أى من التوكيل والاشهاد (بطل حقه فى الأظهر) لتقصيره والثانى لا يبطل لأنه قد تلحقه منه أو مؤنة فها ذكر وفى نصيره بالأظهر تغليب للثانية على الأولى العبر فيها فى الرخصة كأصلها بالأصح (فلو كان فى صلاة أو حرام أو طعام) أو قضاء حاجة (فه الاتمام) ولا يكف قطعها ولا يلزمه الاقتصار فى الصلاة على أقل ما يجزى ولو دخل وقت الصلاة أو الأكل أو قضاء الحاجة جاز له تقديمها على طلب الشفعة (ولو آخر) الطلب لها (وقال لم أصدق الخبر) بيع الشريك (لم يصبر إن أخبره عدلان) ذكر إن أودكر

معين أو جنس أو حلول أو قرب أجل أو مشتريين فبين خلافه بقي حقه أخذ من العلة (قوله فسلم عليه) أي وكان ممن يشرع عليه السلام أخذ من العلة والا كفاشق بطل حقه إن علم بحاله فم لو وجد المشتري يقضي حاجته أو يجامع فله تأخير الطلب إلى فراغه قاله شيخنا الرملي وعليه لو سلم عليه لم يضر لأنه كسكونه عنه وقد يقال إنما لم يبطل حقه بالسكوت لموافقته للأدب وحيث خالفه فحقه تقديم طلب حقه على السلام فراجع (قوله أو قال الخ) قال شيخنا هي مائة خلق جُمع الدعاء مع السلام لا يضر (قوله ولو الدعاء وجه) أي أن كان فيه خطاب والا كبارك الله فيه لم يضر قطعا قاله الأسنوي وأشار إليه الشارح بقوله لك ولا يضر سؤاله عن الثمن ولو علم باليه أو عن جنسه أو نوعه بخلاف سؤاله عن الرخص أو الفلا (قوله ولو باع) لا بشرط الخيار وإن عادت الحصاة إليه وخرج مالو وكل في البيع فلا يبطل حقه ولو صالح عن الشفعة بمال أو ببعض الشقص لم يصح المصلح لأن حق الشفعة لا يقابل بمال ثم إن كان عالما بالفساد يبطل حقه منها والا فلا (قوله حسنة) أي كلها أما لو باع بعضها فإن كان عالما بالشفعة يبطل حقه والا فلا ثم لو بيع بعض حصته قهرا عليه كأن مات الشفع قبل الأخذ وعليه دين فبيع البعض في ذلك الدين فهو أعلى الوارت لم يبطل حقه على الرجوع وإذا لم تبطل الشفعة بزوال البعض فله الأخذ بقدر حصته الأصلية قاله شيخنا ولو باع الورثة بعض دار الميت في دين كان عليهم بشفعوا وإن كانوا شركاء له فيها لأن المبيع ملكهم فلا يأخذون ما خرج عن ملكهم بما بقي منه وأما أخذ كل منهم حصة غيرهم منهم بالشفعة فلا مانع منه

(كتاب القراض)

بكر القاف هو كالمقارضة لفئة أهل الحجاز من القرض بمعنى القطع لأن المالك دفع للعامل قطعة من ماله ومن الرجب ومنه المقراض لأنه آلة للقطع وتطلق المقارضة على المساقاة كما في الرجب (قوله والضاربة) هي لفئة أهل العراق من الضرب بمعنى السفر لأنه لا يخلو عنه غالبا (قوله أن يدفع) أي عقد يقضي الدفع الخ كما هو ظاهر إذ الدفع لا يسمى قراضا ويؤخذ بما ذكره أن أركانه ستة صفة ومالك ومال وعامل وعمل ورجع ونوزع في كون العمل ركنا لأنهم مستقل عن العقد إلا أن يراد ذكره كالرجع فتأمل (قوله) ودليل محنة إجماع الصحابة (وقباسة على المساقاة بجامع أن العامل قد لا يملك مالا والمالك قد لا يعرف التصرف ولتلك قال بعضهم) ينبغي تأخيرها عنها الآن بحباب الطعن في دليلها كما سيأتي ولم يستدل كالموردى بقوله تعالى ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم لأنها زالت لما تأتمت جماعة من المسلمين أن يتجروا في مواسم الحج ولا يجزئ به ^{لأنه} تخديجة بمالها إلى الشام حين أغتفت معه عبدا مبصرة لأن ذلك كان قبل تزوجه بها بنحو شهرين وهجره إذ ذاك نحو خمس وعشرين سنة

[قول المتن أو قال] لوجع بين السلام والدعاء لم يضر أيضا [قوله لاشعاره] قال الأسنوي محل الخلاف فيه إذا خاطب به كأن يقول بارك لك وأما بارك الله فيه فلا يضر جزما كما أوضحته في المهمات [قول المتن ولو باع الشفع الخ] لو باع بعضها بطلت في حال العلم دون حال الجهل.

(كتاب القراض)

منه القراض لأنه يقطع وأما المضاربة فمن حيث إن فيه سفرا والسفر يسمى ضربا بقا الأرض قال تعالى وإذا ضربتم في الأرض أي سافروا واعلم أن القراض لفئة أهل الحجاز والمضاربة لفئة أهل العراق [قول المتن أن يدفع] اعترض بأن القراض العقد المتقضى للدفع لأنفس الدفع [قول المتن والرجع مشترك] خرج الوكيل [قوله إجماع الصحابة] من الأدلة القياس على المساقاة بجامع الحاجة وذلك لأن مالك الشجر قد لا يحسن العمل أو لا يتفرغ له والنبي يحسنه قد لا يكون له شجر وهذا المعنى موجود هنا

بقي حقه) لأن الترك لخبر
نسين كذبه (وان بان
بأكثر بطل) حقه لأنه
إذا لم يرغب فيه بألف
فأكثر أولى (ولو لقي
المشتري فسلم عليه
أو قال) له (بارك الله) لك
(في صفقتك لم يبطل)
حقه لأن السلام سنة قبل
الكلام وقد يدعو بالبركة
لأخذ صفقته مباركة (وفي
الدعاء وجه) أنه يبطل به
حقه لاشعاره بتقرير ربه
(ولو باع الشفع حسنة) أو
وهبا (جاهلا بالشفعة
فالأصح بطلانها) لزوال
سببها والثاني لا تبطل
لوجود سببها حين البيع ولم
يقط حقه ولو كان عالما بها
بطل حقه قطعا وإن قلنا
الشفعة على التراخي لزوال
ضرر المشاركة

(كتاب القراض)

(القراض والضاربة)

والمقارضة (أن يدفع إليه)

أي إلى شخص (مالا)

ليتجرفه والرجع مشترك)

بينهما ودليل محنة إجماع

الصحابة رضي الله عنهم

أجمعين (و يشترط لصحته

كون المال ذراهم

أودناير خالصة فلا يجوز على تبر وحلي ومغشوش من الهراهم أو الدنانير (وعروض) وفلوس وقيل يجوز على المغشوش الرابع
وقيل يجوز على الفلوس (ومعلوم) (٥٣) فلا يجوز على مجهول القدر قال ابن يونس وغيره وألصقه (معينا) وقيل يجوز

وقد يجاب عن الأول بأن العبرة بعموم اللفظ وعن الثاني بأنه أقره بعد البعثة كذا قبل والوجه خلافه لأنه
صلى الله عليه وسلم لم يكن مقارضا لأن خديجة لم تدفع له مالا وإنما كان مأذونا له في التصرف عنها فهو
كالوكيل يجعل كما هو ظاهر فراجع (قوله أودناير) هي مانعة خلو (قوله خالصة) وإن أبطلها السلطان
قاب الأذرى إلا أن عز وجودها أوجب عزه (قوله فلا يجوز على تبر) هو اسم للذهب والنفضة قبل ضربها
أولاً ول فقط والمراد الأعم (قوله ومغشوش) أى غير مستهلك غشه والاجاز كما في دراهم مصر والمراد
باستهلاكه أن لا يحصل منه شيء بعرضها على النار قاله شيخنا وفيه بحث قوى (قوله وفلوس) عطش خاص
للخلاف فيها لأنهم من العروض (قوله مجهول القدر) خصه لأنه الذى فى الروضة وأصلها وكلامه يشمل
مجهول الصفة واليه يشير كلام الشارح ويشمل مجهول النوع أو الجنس أيضا وهو معلوم بالأولى ولا يكتفى
لوعين في المجلس وما يأتى عن القاضي محمول على ما علم فيه ذلك أخذنا من التنبيه (قوله وقيل يجوز على
احدى الصرتين) فلا يصح عدم الجواز وفهم من قيد النسوى عدم الصحة قطعا في غيره ومحل البطلان فيها
ما لم تعين المرادة منهما في المجلس والأصح فيها على المعتقد (قوله غير معينة) أى وهى في ذمة المالك معلومة
الجنس والقدر والصفة كفى الصرتين (قوله بجوازه) هو المعتقد (قوله لا يجوز) يحمل على ما بعده
(قوله في ذمة) أى ذمة العامل أو غيره أى أجنبي بأن كان ديناً عليهما للمالك فلا يصح فيه ما قال ابن حجر
وان عين في المجلس لفساد العقد بكون المالك لا يقدر على تعيين ما في ذمة غيره وبذلك قال شيخنا واعتمده
ومن الدين النصفة فلا يصح القراض عليها ولو في ذمة المالك كان يدفع اليه داراً مثلاً ليؤجرها مرة بعد
أخرى وما زاد على أجرة الثلث يكون بينهما (تنبيه) شمل كلام المصنف المشاع كأن يخلط ألفين له بألف
آخر ويشاركه على أحدهما وبقارضه على الآخر وهو جائز ومتصرفان في الثلثين وينفرد العامل بالثلث
ولو قارضه على ألفين وله نصف ربح أحدهما وثلث ربح الآخر صرح ابن عيين كل واحد منهما (قوله ومسلما الخ)
ولو بعد مجلس العقد فقبضه في المجلس ليس شرطاً فيصح القراض على مفصوب ولو من الغاصب وعلى وديعة
من الوديع (قوله ولا بشرط عمله معه) ولا بشرط مراجعة المالك ولا جعل شخص مشرفاً عليه (قوله لأن
يدعده كيداً) فلا يصح على الوجه الثاني ويصح على الأول وهو المعتقد ويفرق وكلامه يفيد أن الخلاف في
المالوك ومثله دابته وكذا الحر المستحق منفعة للمالك ويجوز شرط نفقتهم على العامل ويقع فيها العرف
ولا بشرط تقديرها على المعتقد وما في شرح شيخنا من تبع فيه ابن حجر والمقول عنه اعتماد خلافه (قوله
ليشترى حنطة الخ) فلو فعل ذلك العامل من غير شرط لم يفسد القراض وأجرت عليه وبصيرضامنا ولو بشرط

على إحدى الصرتين (المساويتين في القدر والصفة كأن يكون كل منهما ألفاً صحاحاً قال في الروضة فعلى هذا يتصرف العامل في أيهما شاء فيتعين للقراض وفيها كأصلها لو قارض على دراهم غير معينة ثم عيها في المجلس قطع القاضي والامام بجوازه كالصرف والسلم وقطع البغوى بالمنع وبعبارة الشرح الصغير جاز وفي التهذيب أنه لا يجوز وفي الحرر وغيره لا يجوز أن يقارضه على دين في ذمته أو ذمة غيره (ومسلما إلى العامل فلا يجوز شرط كون المال في يد المالك) يوفى منه ثمن ما اشتراه العامل لأنه قد لا يجده عند الحاجة (ولا) شرط عمله معه لأن انقسام التصرف بفضى إلى اقسام اليد (ويجوز شرط عمل غلام المالك معه على الصحيح) والثاني لا كشرط عمل اليد لأن يدعده يده وفرق الأول بأن اليد مال لجعل عمله تبعاً للمالك بخلاف السيد فم ان ضم إلى عمله أن يكون بعض المال في يده وأن لا يتصرف العامل دون فسد العقد قطعا قال

[قول المتن أودناير] أوهما [قوله وقيل يجوز على المغشوش] قال السبكي هو الذى قوى عندي أن
أقضى وأحكم به إن شاء الله إذ لا دليل على منعه والحاجة داعية اليه الآن كدعت إلى أصل القراض
فساغ [قول فلا يجوز على مجهول القدر] لأنه يلزم من ذلك جهالة قدر الرجم [قوله لأن انقسام التصرف
الخ] يريد بهذا توجيه صحة نفع قوله ولا عمله معه على قوله ومسلما إلى العامل دفعا لما قيل استقلال
العامل بالتصرف شرط مستقل ليس متفرعا على كون المال مسلما اليه [قول المتن غلام المالك]
أى الرقيق [قول المتن ووظيفة العامل الخ] أى فكل ما هو عليه لا يصح الاستعجار عليه من مال القراض
بل من ماله نفسه وما لبس عليه لو تبرع بفعله فلا شيء له فن الثاني وزن الأمتعة الثقيلة ونقل المتاع إلى
الخافوت والتداء عليه ومن الأول حفظه والنوم عليه في السفر ووزن الأشياء الخفيفة

في الكفاية بصورة المستح أن يكون الغلام معلوماً للمشاهدة أو الوصف فإن لم يكن معلوماً ففسد العقد
(وظيفة العامل التجارة وتوابعها كغسل الثياب وطبخها) وذكرها وغير ذلك مما سياتى أنه عليه (فلو قارضه ليشترى حنطة فيطحن ويخبز)

[قول]

ويبيع (أو غز لا يفسحه ويبيعه فسد القراض) لأن الطحن والخبز والغزل والنسيج ليست من وظيفة العامل وهي أعمال مضبوطة يستأجر عليها فلا يحتاج إلى القراض عليها المشتمل على جهالة العوضين للحاجة (ولا يجوز أن (٥٣) بشرط عليه شراء متاع معين) كقوله

لا تشتر إلا هذه السلعة (أو نوع يندر وجوده) كقوله لا تشتر إلا الخيل البلق (أو هامة شخص) بعينه كقوله لا تبع إلا زيد أو لا تشتر إلا المتاع المعين قد لا يربح فيه والندر قد لا يجده والشخص المعين قد لا يتأتى من جهته ربح في بيع أو شراء ولا يشترط تعيين نوع يتصرف فيه (ولا يشترط بيان مدة القراض) فإن الربح المقصود منه لا يضبط وقته (فلو ذكر مدة ومنعه التصرف) أو البيع كما في الحرر وغيره (بعدها فسد) العقد فانه قد لا يربح فيها (وإن منعه الشراء بعدها فلا) يفسد العقد (في الأصح) لحصول الاسترباح بالبيع انتهى له فعله بعدها والثاني يفسد للتأخير وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف في قوله لا تشتر بعدها ولك البيع وما هنا كالحزر والتنبية يصدق مع ذلك ومع السكوت عن البيع قال في المطلب وهو انتهى يظهر وإن اقتصر على قوله قارضتك سنة فسد العقد

على العامل استجار ذلك من مال القراض جاز قاله شيخنا عن شيخنا الرملي وفي شرحه خلافه فراجعه (قوله) وهي أعمال مضبوطة (هو تفسير لما قبله لا فائدة أن معنى كونها ليست من وظيفة العامل لكونها لا تسمى تجارة ولا قاعلا عاملا بل تسمى حرفة وقاعلا محترفا (قوله العوضين) وهما العمل والربح وهما الأصل في القراض (قوله شراء متاع معين) ويجوز منع شرائه (قوله أو نوع يندر الخ) قال الماوردي إلا في محل يغلب وجوده فيه (قوله أو معاملة شخص بعينه) بخلاف منع معاملته وشرط البيع في حانوت معين مفسد بخلاف شرط سوق معين قاله الماوردي والأذن المطلق يرجع فيه للعرف والأذن في البز بالزاي المحجمة يتناول كل جنس لا الفرس والأكسية وفي الفاكهة لا يتناول البقول والقثاء والخيار وفي الطعام يتناول الخنطة لا الدقيق وفي البحر لا يتناول البرّ وعكسه (قوله) ولا تشتر إلا المتاع هو إتمام لمعنى المعاملة والواو فيه معنى أو (قوله ولا يشترط تعيين نوع) أي فلا يضر تعيينه إن لم يندر وجوده كما مر والجنس كالنوع بالأولى فتأمل (قوله مدة القراض) خرج به نحو قارضتك ماشئت أنت أو شئت أنا فيصح (قوله) ومنعه التصرف) أو علقه ونجز القراض فانه لا يصح وإن علقه بموته (قوله) منعه الشراء الخ) صريح كلامه الصحة بقوله قارضتك سنة ولا تشتر بعدها قال شيخنا الرملي وهو كذلك إن ذكر ولا تشتر بعدها متصلا فإن فصله فهي ماذ كره الشارح بعد وحكمها البطلان قيل وعليها يحمل ما في المنهج وفيه نظر ظاهر والوجه البطلان مطلقا كما بينته في حاشية شرح التحرير بظاهر بيان فليراجع من أراد وقول شيخنا الزايد بالصحة فيها مطلقا غير مستقيم بالأولى ولو قال قارضتك ولا تشتر بعده سنة صح ولو حل كلام المصنف والمنهج على هذه لكان هو الوجه (تنبية) يشترط في المدة أن يمكن فيها الربح لا نحو ساعة وعلم بما ذكر أنه لا يصح تعليق القراض ولا توقيت ولا تعليق التصرف بخلاف الوكالة لما فاة غرض الربح (قوله فلا يجوز الخ) هو محترز اختصاصه ما به وسكت عن محترز اشتراكهما فيه لأنه المذكور في كلام المصنف (قوله لغيرهما) أي مع عدم العمل فإن شرط عليه العمل فهو قراض لأنين كذا قاله شيخنا (قوله الاعبد الخ) تقدم المراد به وعلم أنه لو شرط نصف الربح للعامل ونصفه لمالك فسد القراض لما سركذا في المالك وكذا لو قال المالك للعامل ونصفه لك على أن تعطى ابنك أو زوجتك منه كذا فهو فاسد نعم لو قال العامل على أن أعطى من نصبي كذا لزوجتي فهو صحيح لأنه وعد هبة (قوله أي توكل الخ) أي فهذا هو المراد من الإضاع انتهى هو في الأصل

[قول المتن ولا يجوز أن بشرط] لونهاء عن هذه الأمور صرح لأن في غيرها مجالا واسعا [قول المتن فلا ذكر مدة] لو نجز القراض وعلق التصرف على وقت فسد لأن الغرض من القراض التصرف وهو لا يعقبه [قوله وإن اقتصر الخ] أفهم أنه لو قال قارضتك سنة ولا تشتر بعدها صح سواء قال ذلك البيع أو سكت كما لم يره هذا الذي أفهمه من أنه لو قال قارضتك سنة ولا تشتر بعدها يصح وهو صريح عبارة الروضة والرافعي فلا تقتربما في شرح المنهج مما يخالف ذلك فانه مخالف للمنفقوله عليه ظاهر عبارة الروض [قول المتن اختصاصهما] انظر هل هذا يعني عما بعده أولا [قول المتن واشتركا] أي ليكون المالك آخذا بملكه والعامل آخذا بعمله [قول المتن وقيل إضاع] لك أن تقول إن كان الإضاع عقدا مستقلا غير التوكيل احتاج إلى دليل [قوله أيضا إضاع] البضاعة هي الشيء المبعوث وهذا قد بحث المالك معه ليتجر بلا جعل (فرع) قال تصرف والربح كله لك فهو قرض أو كالملى فهو إضاع لأن التصرف صالح للجميع بخلاف

وقيل يجوز ويحمل على المنع من الشراء (ويشترط اختصاصهما بالربح واشتركا كما فيه) فلا يجوز شرط شيء منه لغيرهما إلا عبد المالك أو العامل لما شرط له مضموم إلى ما شرط لسيده (ولو قال قارضتك على أن كل الربح لك فقراض فسد وقيل قراض صحيح وإن قال كله لي فقراض فاسد وقيل إضاع) أي توكيل بلا جعل . الأول في المستثنين

نظير الى اللفظ والثاني الى المعنى وسأتي بيان الأجرة في ذلك (و) يشترط (كونه) أي المشرط من الربح (معاوما بالجزئية) كالنصف أو الثلث (فلو قال) قارضتك (٥٤) (على أن لك فيه شركة أو نصيبا فسد) القراض (أو) أنه (بيضا فالأصح الصحة

ويكون نصفين) لتبادره الى الفهم والثاني يفسد لاحتمال اللفظ لغير المناصفة فلا يكون الجزء معاوما (ولو قال لي النصف فسد في الأصح) والثاني يصح ويكون النصف الآخر للعامل (وان قال لك النصف صح على الصحيح) والنصف الباقي للمالك لأن الربح فائدة المال فهو للمالك إلا ما ينسب منه للعامل ولم ينسب له في الأولى شيء منه ومقابل الصحيح يشترط بيان ما للمالك كالعامل (ولو شرط لأحدهما) أي كان (عشرة) من الربح والباقي منه بينهما (أو ربح نصف فسد) لأن الربح قد ينحصر في العشرة أو في ذلك النصف فيفوت على الآخر الربح .

(فصل : يشترط إيجاب وقبول) في القراض كغيره من العقود (وقيل يكفي القبول بالفعل) فيما إذا قل له خذ هذا الألف مثلا وانجر فيه على أن الربح بيضا نصفين فأخون من الإيجاب ضاربك وعاملتك (ومرطهما كوكيل ومتوكل) أي العامل

اسم للشيء المبعوث (قوله) نظير الى اللفظ (أي لفظ القراض) ولو سكت عنه كأن قال خذوه وتصرف فيه والربح كله لك فقرض صحيح أو كله لي فإضاع وكذا لو اقتصرت على أضعفك فإن قال ونصف الربح لك فقرض صحيح ولو قال انجر في هذه الدراهم لنفسك كان هبة على الأصح (قوله) معاوما بالجزئية) وان توقف على حساب كأن يقول ثلث الربح لي وثلث باقيه لك فالخروج تسعة للعامل منها اثنان والباقي وهو سبعة للمالك (قوله) بيضا) فإن زاد على ذلك لفظا غير المناصفة فسد كقولها بيضا أثلاثا مثلا لها فيه من الجهل بمن له الثلث أو الثلثان فإن عينا من له أحدهما فصحيح (قوله) وان قال) أي المالك وكذا لو قال العامل لي النصف فيصح (قوله) والباقي منه بينهما) ليس قيذا ولعل إسقاط المصنفه من المحرر لذلك فلا فرق في الفساد بين أن يقول والباقي بيضا أو لك أولى أو يسكت عنه .

(فصل : في أحكام القراض) وبقية أركانه وما يعتبر فيها (قوله) إيجاب وقبول) ومنه ذكر الربح فإن لم يذكر فسد العقد فالمراد من الشرطية في الصيغة اعتبار اللفظ فيها من الجانبين فلا ينافي الركبة (قوله) في القراض) لم يقل للقراض للإشارة الى أن المذكور ركن لا شرط فتأمل (قوله) خذ الخ) أفاد أن الخلاف في صيغة الأمر كما في الروضة وأصلها ولا يصح بالفعل في غيرها قطعاً ومنه ما ذكره بقوله ضاربك وعاملتك فلم أنه لا يكفي الفعل هنا ولو من أحد الجانبين وإن أشبه الوكالة لوجود النص هنا فراجع (قوله) والمالك كالموكل) فيجوز أن يكون أعمى أي من حيث صحة العقد ويؤكد في التعيين والاقباض (قوله) ويجوز لولي الخ) سواء الأب والجدة والوصى والقيم ولو فإلما يجوز أعنه وفارق الوكالة بتوقع الربح هنا والسفبه كالطفل وشرط العامل في جميع ذلك أن يجوز الإيداع عنده ولا يصح أن يقارض الولي لنفسه مع موليّه ولو أبا أو جدّاً ويجتهد الولي في أن يكون مائترة للعامل من الربح قدر أجرة مثله فأقل فإن زاد لم يضر كذا ذكره في المريض بقولهم والمرضى أن يقارض ولا يحسب ما راد على أجرة مثل العامل من الثلث لأنه تحصيل معدوم (قوله) ليشركه الخ) يفيد أنه ليس عاملاً مستقلاً بل هو كالمساعد الأول (قوله) لم يجوز في الأصح) والأول باق على صحته ثم ان عمل الثاني وحده فلا شيء للأول والربح كله للمالك وعليه للثاني أجرة مثل عمله لأنه

القراض والإضاع فلو قال أضعفك على أن الربح كله لك فهل هو إضاع أو قرض فيه الوجهان أو على أن نصفه لك فهل هو إضاع أو قراض فيه الوجهان [قوله] فلا يكون الجزء معاوما [نظيره] بعتك بألف ذهب وفضة ونظيره الأول كثير من الأقوال والوصية والوقف والبيع لزيد وعمرو وغير ذلك [قوله] والثاني صح الخ) أي لأنه لا شيء يسبق الى الفهم ونظيره قوله تعالى وورثه أبواه فلا ممة الثلث فإنه يسبق الى الفهم أن الباقي للأب [قول المتن] ولو شرط لأحدهما الخ) هذا محترز قوله بالجزئية وما قبلها محترز قوله معاوما . (فصل : يشترط) بمعنى لا بد منه [قول المتن] وقيل يكفي القبول بالفعل [المراد بالفعل الأخذ لكن عبارة الروضة كالشرحين في هذا وقيل لا يحتاج الى القبول على وجه انتهى وقضيتها أنه لو تصرف من غير أخذ نفذ عند هذا القائل [قوله] خذ هذا الألف) من ثم علم أن هذا من صيغ القراض ومثلهما خذوه ومع فيه واشتر على أن الربح بيضا ولو قال بعد افاقة من الجنون أو قال وارثه بعد موته أقررتك على ما كنت عليه كان كافياً [قوله] أن يقارض [يجوز أيضاً أن يأذن له في السفر حيث يجوز للولي] [قوله] والثاني يجوز [قال] الإمام عليه لو انفرد أحدهما بالعمل ولم يعمل الآخر شيئاً لم يستحق غير العامل شيئاً

كوكيل والمالك كالموكل فلا يجوز أن يكون واحد منهما سفياً ويجوز لولي الطفل والمجنون أن يقارض [قول] جملها (ولو قارض العامل آخر باذن المالك ليشركه في العمل والربح لم يجوز في الأصح) والثاني يجوز كما لو قارض المالك اثنين ابتداء وأجاب الأول بأن القراض على خلاف القياس وموضوعه أن يعقد المالك والعامل فلا يعدل الى أن يعقده

عاملان ولو قارضه بالاذن لينفرد بالرجوع والعمل جاز (و بغير اذنه فاسد فان تصرف الثاني فتصرف غاصب) تصرفه فيضمن ما تصرف فيه (فان اشترى في الذمة) - ولم المال في الفتح ويرجع فيما اشترى (وقلنا بالجديد) فيما اذا اشترى الغاصب (٥٥) في الذمة وسلم المصوب في الفتح

ورجع فيما اشترى أن الرجوع
(فالرجع) هنا (للعامل
الأول في الأصح) لأن
الثاني وكيل عنه (وعليه
لثاني أجرته) لأنه لم يعمل
بجنا (وقيل هو للثاني)
كالغاصب والتقديم في
الغاصب أن الرجوع للمالك
وعلى هذا فالرجع هنا في
الأصح نصفه للمالك لرضاه
به في الأصل ونصفه بين
العاملين بالسوية عملا
بالشرط بدخروج نصيب
المالك (وان اشترى بعين
مال القراض فباطل)
شراؤه لأنه فضولي
(ويجوز أن يقارض
الواحد اثنين متفاضلا
ومقساويا) في الشروط
لهما من الرجوع كأن يشترط
لأحدهما المعين ثلث الرجوع
ولآخر الربع أو بشرط
لهما النصف بالسوية قال
الامام وانما يجوز أن
يقارض اثنين إذا أثبت
لكل واحد الاستقلال
فإذا شرط على كل واحد
مراجعة الآخر لم يجز قال
الرافعي وما أظن الأصحاب
يساعدونه عليه وفي
المطلب المشهور الجواز
مطلقا كما قلناه الرافعي
(والاثنان واحدا والرجع

عمل بآذنه وان علم الفساد لم يكن في المال رجوع وان عملا ما فالقياس أن الأول يستحق من الرجوع بقسط
ما عمل والباقي للمالك وعليه للثاني أجرته مثل ما عمل نعم ان قصد الثاني إعانة الأول فلا شيء له مطلقا والأول على
ما شرط له (قوله عاملان) أي بغير نيابة عن المالك فلا ينافي ما بعده فتأمل (قوله ولو قارضه لينفرد الخ)
هو محتمل ليشراكه أي أذن المالك للعامل الأول في أن يعمل عاملا آخر وفي أن الآخر ينفرد بالعمل والرجوع
فهو حينئذ عامل مستقل (قوله جاز) أي وصح قال شيخنا وان شرط على كل منهما مراجعة الآخر
وفيه نظر ظاهر لأن العامل الأول ينزل كما يأتي فليس فيه عاملان وحيث جاز فيشترط أن يكون المال
الآن بحيث يصح القراض عليه ابتداء لأن هذا ابتداء قراض وينزل الأول بمجرد الأذن ان ابتداء
المالك العامل الأول بأن يقارض الثاني والا كأن قال العامل اثنان أن أن أقارض أو قال الثاني للمالك
قارض الخ انزل الأول بالعقد معه (قوله فاسد) أي القراض الثاني والأول باق على صحته كما يأتي
(قوله فان اشترى) أي العامل الثاني في الذمة أي في هذا القراض الفاسد وقصد وقوع العقد للعامل
الأول وحده لياتي ما بعده فان قصد نفسه فالحكم له لأنه الغاصب حينئذ وكذا ان أطلق فان نوى نفسه
مع الأول فالوجه أنه مشترك بينهما وفي ابن حجر أنه للثاني وفيه نظر (قوله الجديد) المذكور في الروضة
وأصلها (قوله أن الرجوع له) هذا هو الجديد وهو المعتمد (قوله فالرجع) أي رجوع المال جميعه للشروط
فقط للعامل الأول (قوله هنا) أي في صور القراض المذكورة (قوله في الأصح) والمقابل له ما قبله من
أن الرجوع للمالك كما مر (قوله وان اشترى) أي الثاني بعين مال القراض فباطل سواء قصد الشراء
للعامل الأول أو لنفسه أو أطلق (قوله لأنه فضولي) وحينئذ فالأول باق على صحته وله ان تزعم المال
من الثاني ويتصرف فيه (نبيه) كالعامل فيما ذكر الوصي إذا أراد أن يقيم غيره مقامه واخراج
نفسه من الوصاية وكذا الناظر بشرط لواقف قال شيخنا ولو عزل نفسه انزل وللقاضي أن يولي غيره
فراجعه (قوله قال الامام الخ) اعتمده الشيخ الخطيب والسباطي واعتمد شيخنا ما بعده عن
المطلب قال لأنهما كعامل واحد وفيه نظر لتوقف اذن أحدهما على الآخر أو حضوره (قوله فان
شرطا) بألف التثنية كما في بعض النسخ وهو الموافق لما بعده وعلى اسقاطها فضميره عائذ لكل
من المالكين أو لأحدهما باذن الآخر أو أن شرط مبنى للمجهول وينزل على ما ذكر (قوله نفذ
تصرف الخ) نعم ان فسد افساد الصيغة أو لعدم أهلية العامل أو كان مقارضا لغيره كالولي والوكيل

[قول المتن فالرجع للعامل الأول] هذه المسئلة تقتضي أن الغاصب إذا دفع لشخص المال على وجه القراض
يكون ما يشترى به في الذمة للغاصب له ربحه وعليه أجره العامل وقد استبعد السبكي واختار في مسئلة الكتاب
أن الرجوع للعامل الثاني وقال في مسئلة الغاصب الذي فرضتها هذه انعدم فيها العقد بالكلية فلا يتصرف
العامل بالاذن ولا يلحق بالقراض الفاسد . أقول واطلاق الأصحاب الكلام في القراض الفاسد
بخلافه [قوله والتقديم] وجه التعذر من اتخاذ الناس ذلك ذريعة والجديد يقول بالتصرف صحيح
والاعطاء فاسد (فرع) لو لم يخطر بذهنه حين الشراء أن يتقدم المصوب فلا يجزى القول القديم أي فيما
لو تقدم منه بعد العقد [قوله نصفه للمالك] أي فيجعل كالتألف لتعذر العمل فيه بالشرط المذكور [قول
المتن ويجوز أن يقارض الواحد اثنين] كقديين [قول المتن والاثنان واحدا] أي كما لو قارض كل منهما
على ماله المتميز [قول المتن نفذ تصرف العامل] لأن الذي فسد هو القراض لا الاذن فيه وسواء علم الفساد
أم لا [قوله أيضا نفذ تصرف العامل] حاول السبكي أن يستغنى من هذا ما لو دفع الغاصب المال للمصوب

بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال) فإذا شرط للعامل نصف الرجوع ومال أحدهما مائتان ومال الآخر مائة اقساما النصف الآخر اثنان فان
شرط لغيره ما تقتضيه النسبة فسد العقد لما فيه من شرط الرجوع لمن ليس بمالك ولا عامل (وإذا فسد القراض فخذ تصرف العامل) للاذن فيه

قارضتك وجميع الرجح لي
وقبل فلائش له في الأصح)
لرضاه بالعمل مجانا والثاني
له أجره المثل كغير ذلك من
صور الفساد (ويتصرف
العامل محتاطا) في تصرفه
(لا يقين) في بيع أو شراء
(ولانسيئة) في ذلك (بلا
إذن) أي في النسيئة
والقبن والمراد به الفاحش
كأن الوكيل وبالأذن
يجوز ذلك ويأتي في تقدير
الأجل والاطلاق في البيع
ما تقدم في الوكيل ويجب
الاشهاد في البيع نسيئة فإن
تركه ضمن ووجه منع
الشراء نسئة أنه كإقال
الرافعي قد يتلف رأس المال
فتبقى المهددة متعلقة به
أي فتعلق بالمالك (وله
البيع بعرض) لأنه
طريق في الاسترباح
(د) له (الرد) بعب
تقصيه) أي الرد
(مصلحة) وإن رضى
المالك بالعيب لأن للعامل
حقه في المال وجهه تقصيه
صفة الرد ولأمله للجنس
ونظيره قوله تعالى وآية لهم
الليل نسلخ منه النهار
(فان اقتضت الامساك
فلا) رد (في الأصح)
والثاني له الرد كالوكيل
وفرق الأول بأن الوكيل
ليس له شراء العيب بخلاف
العامل إن لم يرض فيه ربحا

لم ينفذ التصرف أصلا (قوله لأنه لم يعمل الخ) صريحه عديم الاستحقاق مع علم الفساد وخالفه
شيخنا واعتمد الاستحقاق وإن علم الفساد وأنه لأجرة له إن لم يحصل ربح (قوله فلا شيء له في
الأصح) هو المعتمد عند شيخنا وإن جهل الفساد وظن أن له الأجرة خلافا لابن حجر فانظره مع ما قبله
وقد يفرق (قوله في النسيئة في البيع والشراء) كما هو صريح كلام الشارح نعم يحتاج في السلم إلى النص
عليه بخصوصه ولو منعه من البيع حالا فسد العقد (قوله والمراد به) أي بالعين بل قال الماوردي لا يجوز
الشراء فمن المثل إن لم يرجع ربح (قوله ويجب الاشهاد) أي على تسليم المبيع والقرار بالعقد لا على
نفس العقد ويكفيه شاهد ليحلف معه ولو نهاه عن الإشهاد لم يتمتع وله تركه (قوله وله البيع) وكذا
الشراء (قوله بعرض) وبغير نقد البلد إن راج (قوله وله الرد) بل يجب عليه (قوله وجلة الخ)
ذكره ليوافق الجمهور من منع محي الحال من المبتدأ وصح كونه صفة من المعرفة بأل الجفسيه لأنه
في معنى النكرة وقد أجاز سيويه محي الحال من المبتدأ وليس بضعيف فيصح وقوعه هنا (قوله فان
اقتضت الخ) بقي ما لو اتفقت المصلحة في الرد والامساك أو استوت فيهما واعتمد شيخنا جواز الرد فيهما
ولا يجب أخذًا بمفهوم الجلتين (قوله والمالك الرد) أي على البائع إن كان الشراء بالعين والأفعلى
العامل وله الرد على البائع إن شاء فعلم أنه يقع للعامل رد المالك وهذا حيث جاز للعامل شراء العيب
وهو المعتمد والأفيعق للعامل ابتداء ويأتي فيما لو ساء في العقد أو بعده وصدقه البائع أو كذبه مامرة
في الوكيل قاله العلامة البرلى (قوله حيث يجوز للعامل) وهو ما إذا كانت المصلحة في الرد وحده
كما هو صريح كلام المصنف والشارح وليس في كلاهما ما لو استوى الرد والامساك في المصلحة أو عدمها
كما تقدم والمعتمد فيهما هنا إجابة العامل (قوله فيه) أي في الرد من حيث المصلحة بأن ادعاها أحدهما
فيه ونفاها الآخر فيه (قوله عمل بالمصلحة) أي عمل الحاكم بما رأى فيه للمصلحة فان استوت عنده
فيهما رجح للعامل كما س (قوله لأن المال له) صريحه امتناع معاملة وكيله في ماله ومأفونه بخلاف مكتبته ولو
قاسد أو كذا امتناع معاملة أحد العاملين للآخر في ماله وإن ثبت لكل منهما الاستقلال واعتمده شيخنا
وصرح به شيخنا الرملى في شرحه وخروج بمال المالك مال غيره كأن كان وكلاء عن غيره فتجوز معاملته
فيه (قوله ولا يشتري للقراض بأكثر الخ) أي ولا يبيع نفسه فلورأى ما يبيع بالبراهم ورأس المال دنانير
باعها بالبراهم واشترى بها وعمل من الشراء بالأكثر بغير إذن ويمكن رجوع قول المصنف الآتى بخبر اذنه

قراضا قال لأن حقيقة العقد لم توجد فلا يصح التصرف مطلقا ولا يتضمن ذلك الإذن في الشراء في الذمة
[قوله لأنه نماء ملكه] أي وأما يستحق العامل بعضه في العقد الصحيح [قول المتن وعليه للعامل أجره
مثل عمله] وإن لم يكن في المال ربح [قول المتن الا اذا قال الخ] وقلنا إنه قراض فاسد أما إذا قلنا إنما يبضع
فلا يستحق العامل شيئا جزما أقول قضية هذا مبني على هذا الوجه ولك أن تقول هو توكيل فكيف
يصح مع العموم فان قلنا لا يبضع عقد مستقل بفيد ذلك احتاج الى دليل من الشرع [قوله والثاني له
أجرة المثل] أي كما أن المنكوحه على غير مهر تستحق مهر المثل وأيضا فلا يلزم من رضاه بعدم المسمى أن
يكون طامعا في أجره المثل [قوله ويجب الاشهاد الخ] هل يشترط حضور الشهود العقد أن يكفي أن لا يسلم
المبيع حتى يشهد شاهدين على إقراره قال في المطلب الأشبه الثاني لأن تكليف ذلك عند العقد عسر وبحث
الأسنوى لا كفاء بشاهد كافي الوكالة بأداء الدين [قول المتن وله الرد بعب] بحث الأسنوى الوجوب
[قوله حيث يجوز للعامل] بل المالك أولى [قول المتن عمل بالمصلحة] قال الأسنوى فلو استوى الحال في الرد
والامساك قدم العامل إذا جوز ناله شراء العيب لأنه لما كان متمكنا من ذلك التصرف رجعا إلى اختياره

فلا يرد ما فيه مصلحة بخلاف الوكيل (والمالك الرد) حيث يجوز للعامل (فان اختلفا) فيه فأراد أحدهما أو أياه الآخر [قوله
(عمل بالمصلحة) في ذلك (ولا يعمل المالك) بأن يبيعه شيئا من مال القراض لأن المالكه (ولا يشتري للقراض بأكثر من رأس المال)

فان فعل لم يقع مازاد عن جهة القراض (ولا) يشترى (من يعتق على المالك) من أصوله وفروعه (بغير إذنه وكذا زوجة) لا يشترى به
بغير إذنه ذكرا كان أو أنثى (في الأصح ولو فعل) أى اشترى القريب أو الزوج (لم يقع) (٥٧) المالك) لئلا يتضرر بتقويت

المال أو انفساخ النكاح
(ويقع) الشراء (للعامل
ان اشترى في الذمة) فان
اشترى بعين مال القراض
بطل ومقابل الأصح في
الرجوع ينظر الى توقع الرجوع
في شرائه واطلاقه على الأتقى
كما في قوله تعالى ويا آدم
اسكن أنت وزوجك الجنة
وأصلحنا له زوجة (ولا
يسافر بالمال بلاذن) لما
فيه من الخطر والتعرض
للتلف فلو سافر به من غير
اذن ضمنه قال في الروضة
واذا سافر بالاذن لم يجز
سفره في البحر إلا بنص
عليه وممراده الملح (ولا
ينفق منه على نفسه حضرا
وكذا سفرا في الظاهر)
لأنه نصيبا من الرجوع فلا
يستحق شيئا آخر والثاني
ينفق منه ما يزيد بسبب
السفر كالحلف والادوية قال
في الروضة وزيادة النفقة
واللباس والكراء ونحوها
أه ويكون ذلك بالمعروف
ويحسب من الرجوع لأنه
انقطع بالسفر عن
التكسب لنفسه فان لم
يحصل رجوع فهو خسران
لحق المال ولو شرط نفقة
السفر في العقد صح على
الثاني وفسد على الأول

إلى هذا قال ابن حجر وفيه نظر لأن الفرض هنا أن الشراء بالعين وهو كما قال الشارح لا يقع فيه
مقابل الزائد للقراض بل يبطل أو يقع للعامل فان جعل كلام المصنف في الشراء في الذمة وفعل وقع
الكل للقراض والزائد قرض على المالك فلا يصح ما قاله الشارح فتأمل وافهم والكلام فيما اذا
لم يكن إلا عقد واحد فلو اشترى عبدا بمال القراض ثم اشترى به آخر فالثاني باطل للقراض ويقع
للعامل ان اشترى في الذمة سواء كان الشراء الأول بالعين أو في الذمة لأنه استحق دفعه له سواء
أذن له المالك في الزيادة أولا وإذا سلم المال في ثمن الثاني صار ضامنا له وإذا تلف حيثئذ انفسخ
العقد الأول ان كان الشراء بعينه والا فعلى المالك دفعه لأن العقد له وعلى العامل مثله فان سلم
العامل من ماله المثل للبائع الأول باذن المالك حصل التقاص والابرى المالك وبقي المال في ذمته
للمالك والعبد الأول مال قراض نعم ان وقع الشراء الثاني في زمن خيار الأول له أو لهما صح وكان
فسخا للأول فتدبر (قوله لم يقع مازاد عن جهة القراض) وفيه ما تقدم (قوله من أصوله وفروعه)
كلام المصنف يشمل غير ذلك نحو من أقر بحريته أو مستولده وبيعت لتحرره فان قال الشارح
كامله وفروعه لكان أولى (قوله بغير إذنه) فان كان باذنه عتق على المالك ويرجع رأس المال
لما بقي ان كان والا بطل القراض فان كان رجوع استقر للعامل على المالك حصته منه ومثل ذلك
مالو أعتق المالك عبدا من مال القراض وخرج بالمالك العامل فله شراء زوجة ومن يعق عليه
ولا ينفسخ النكاح ولا يعق عليه ان لم يكن رجوع وكذا ان كان على مافي المنهج وغيره وفي شرح
شيخنا خلافة والمتجه الأول لعدم ملك العامل لحصته (قوله أى اشترى) جاهلا كان أو عالما كما صر
وفارق الوكيل بفرض الرجوع هنا (قوله لئلا يتضرر بتقويت المال) يؤخذ منه جواز شرائه لو كان
ذميا لمصحف ونحوه قال شيخنا وهو كذلك لأنه للقراض ولا ملك للشترى فيه (قوله ضمنه) وله
البيع في البلد الذي سافر اليه بمثل قيمة البلد المأذون فيه أو دونها بقدر يتساع به ويستمر ما قبضه
من الثمن في ضمانه حتى يعود إلى البلد الأول (قوله الان نص عليه) أو على محل لا يصله إلا بالسفر
فيه وألحق الأثرعى به الأنهار العظيمة ولا يجوز السفر في البحر ولو مع الاذن الا ان غلبت السلامة فيه
(قوله ولا ينفق) الأولى بمون ليشمل غير النفقة أو المراء بالنفقة المؤنة وخالف الامام مالك فجوز النفقة
والصدقة على العادة (قوله لأن له الخ) لعل شأنه ذلك فيدخل مالو لم يرجع أو كان العقد فاسدا فراجعه
(قوله ما يزيد الخ) يفيد أن قدر نفقة الحضر ممنوعة قطعا (قوله ويكون الخ) أى على الثاني (قوله وفسد
على الأول) هو المعتمد (قوله بالرفع) عطف على فعل فالوزن عليه وان لم تجز به العادة واعتمده شيخنا
الرملي وصرح مافي المنهج خلافة فيكون محرورا عطف على طى وانما فعل الشارح ما ذكر ليصح ضبط
المصنف نحوه بالرفع المعطوف على الأمتعة المرفوعة بالنيابة عن وزن المضاف اليها المقتضى أن وزنها ليس
عليه وان جرت به العادة كحمل الأمتعة من السوق الى الخانوت فليس عليه كإذ كره الشارح ويصح الجبر
[قوله ضمنه] ويجوز له البيع في البلدة التي سافر اليها ان كانت القيمة بها مثل قيمة البلدة المأذون فيها
أو أقل بقدر يتساع به وإذا قبض الثمن استمر في ضمانه ولو عاد الى البلدة الأولى [قوله لأنه انقطع
الخ] أى فاشبه الزوجة وعليه لو قام في بلد في أثناء الطريق يتوقع الرجوع أنفق ولو طال وإذا رجع
ومعه فضل زاد أو ماء وجب رده

(٨ - قلوبى وعميره - ثالث) كشرط نفقة الحضر (وعليه فعل ما يعتاد كطى الثوب) وقد تقدم
(وزن الخفيف) بالرفع (كذهب وممك لا الأمتعة الثقيلة) فليس عليه وزنها (ونحوه) بالرفع بضبط المصنف أى نحو وزنها كحملها
وقتلها من الخان الى الخانوت (وما يلازمه له الاستئجار عليه) من مال القراض ولو فعله بنفسه فلا أجر له وما يلزمه لو استأجر من فعله

غير مستقر لا يسلط على التصرف فيه لاحتمال الخسران بعد ذلك وعلى الأول له فيه قبل القسمة حق مؤكد يورث عنه و يقدم به على الغرماء لتعلقه بالعين (ونحو الشجر والتاج وكسب الرقيق والمهر الحاصلة من مال القراض يفوز بها المالك) لأنها ليست من فوائد التجارة (وقيل) هي (مال قراض) لأنها من فوائده وعلى هذا هي من الربح وقيل هي شائعة في الربح فمأس المالك والتاج يشمل ولد البهيمة والجار يفوز بالمهر بوطئها بنسبة ولا يجوز للمالك وطؤها ولا تزويجها (والنقص الحاصل بالرخص محسوب من الربح مما يمكن وجوبه) لاقتضاء العرف ذلك وألحق به النقص بالمرض والتعب الحادثين (وكذا لو تلف بعضه) أي مال القراض (بأق) مساوية كحريق (أو غصب أو سرقة) بأن قلعه أخذه أو أخذ بدله (بعد تصرف العامل) بالبيع والشراء محسوب من الربح (في الأصح) والثاني لا يحسب منه لأنه لا تعلق له بالتجارة بخلاف الرخص وليس ناشئا من

فيها أيضا (قوله بالأجرة من ماله) أي العامل فلو دفعها من مال القراض ضمنها (قوله بالقسمة) ومع المالك بها لو حصل بعدها في المال خسران جبر بالربح لأنه لا يستقر ملكه إلا أن نص رأس المال أو فسخ القصد (قوله والتاج) الحاصل بعد الشراء في مدة الترابص للمالك دخل فيه الحل فهو للمالك وهل يمنع بيعها حاملا راجعه (قوله والمهر الخ) نعم المهر الحاصل بوطء العامل مال قراض ربحا ورأس مال لأنه حصل بفعله وعليه الحد إن علم والولد رقيق وهو مال قراض أيضا والولد أحد والولد حريسيب وعليه قيمته قال والد شيخنا الرمي يكون مال قراض أيضا وخالفه ولده فيها ومال شيخنا للأول وهو ظاهر (قوله والمهر بوطئها بنسبة) مبتدأ وخبر فإن أراد منها فواضح والأفليست النسبة قيذا كما ذكره الأذري والصوف والشعر ونحوه كالغرة يفوز بها المالك (قوله ولا يجوز للمالك وطؤها) وينفذ استيلاؤه ولا شيء عليه بالوطء إلا حصة العامل من الربح من قيمة الولد إن حصل استيلاؤه منه لأن الولد منه حريسيب وظاهر ما ذكر أنه لا يلزم المالك بوطئه مهر ولا حصة العامل منه وهو ظاهر معلوم مما مر ومن الزوائد أيضا أجرة الأراضى والدواب ونحوها فهي للمالك وإن كان المستعمل لها هو العامل ولا يجوز للمالك استعمال نحو دواب القراض فإن خالف فليس عليه سوى الاتم والمراد بالحاصلة الحادثة بعد التصرف فلو اشترى حاملا فالحل مال قراض ونحو ذلك (قوله ولا تزويجها) وكذا ليس للعامل أيضا (قوله بأق) مساوية خرج غيرها وسيأتي في اتلاف جميعه (قوله بأن تعذر الخ) فإن لم يتعذر ما ذكر فاقراض مستمر فيه أو في بدله واخصم فيه المالك إن لم يكن ربح والا فاعامل أيضا (قوله بعد تصرف العامل) شامل للمالعين وفي القسمة والجميع أو البعض وهو كذلك (قوله بما ذكر) أي بأق) مساوية فإن تلف غيرها ففيه ماسر في نحو الغصب والسرقة (قوله وظاهر أنه لو تلف جميعه) أي بأق) مساوية فإن تلفه للمالك فكذلك أو بأخفى ولم يتعذر بدله بقي فيه القراض وكذا اتلاف العامل على المعتمد واتلاف بعضه كاتلاف جميعه فيها ذكر والمراد باتلاف العامل ما يشمل اتلافه بتقريطه ولو ادعى المالك على ورثة العامل بعد موته تقريط مورثهم حلفوا على نفى العلم أو أنهم فرطوا حلفوا على عدمه ولولم يوجد في تركته مال القراض ولا ما يصلح أن يكون بدله فلا ضمان (فرع) لو جنى على عبد القراض قبل ظهور ربح فللمالك أن يقتص وأن يعفو ولو جحانا أو بعد ظهوره [قول المتن بالقسمة] أعلم أنه قبل فسخ العقد لا يجبروا - دمنهما عليه [قوله كالمالك] أي وقفا على المساقاة أيضا [قول المتن يفوز بها] كذلك الدواب والأراضى قال السبكي وحينئذ فينبغي أن لا يكون للعامل ولاية على ذلك فلا يتصرف فيه (فرع) لو استعمل العامل دواب القراض وجبت عليه الأجرة للمالك ولا يجوز له استعمالها إلا لفرض القراض [قول المتن وقيل سل قراض] هذا يؤيد قولهم في كاة التجارة إنها مال تجارة قال السبكي ويحتاج الزاقي إلى الفرق بينهما قال وكأنه والله أعلم أن النظر في الزكاة إلى عين النصاب وقد تولد منه [قوله وعلى هذا هي من الربح] هو مرجع الغزالي قال السبكي وكلام التهذيب يوافقه [قوله والتاج] يشمل ولد البهيمة لكن لو اشتراها حاملا فيظهر تخريجها على نظيره من الرد بالعيب والفلس [قوله ولا يجوز للمالك وطؤها الخ] فلو وطئها فلا شيء للعامل بسبب ذلك (فرع) لا يجوز للمالك استعمال دواب القراض إلا بإذن العامل فإن خالف فلا شيء عليه سوى الاتم [قوله أو أخذ بدله] أي والا فيؤخذ والقراض مستمر كما كان ثم إن كان في المال ربح كانت الخاصصة لكل منهما والا فللمالك فقط [قوله والشراء] هي بمعنى أو [قول المتن في الأصح] الراجح في التلف بأق) طريقة القطع وكذا لو كان الغاصب والبارق مما لا ضمان عليهم كالحرني

فرض المال بخلاف المرض والعيب (وإن تلف) بما ذكر (قبل تصرفه) يباع وشراء (فمن رأس المال) فصل
في الأصح لأن القصد لم يتأكد بالعمل والثاني من الربح لأنه يقبضه صر ملك قراض وظاهر أنه لو تلف جميعه ارتفع القراض

(فصل : لكل) من المالك والعامل (فسخه) أى القراض متى شاء (ولو مات أحدهما أو جئ أو أغنى عليه الفسخ) كلو كاله (ويلزم العامل الاستيفاء) للدين (اذا فسخ أحدهما وتضيض رأس المال ان كان) المال (٥٩) (عرضا) بأن يبيعه بقدر (وقيل)

لابزومه التضيض ان لم يكن ربح) لأنه لا فائدة له فيه ودفع بأنه في عهدة أن يرد المال كما أخذ هما استوفاه أو نقصه ان لم يكن من جنس رأس المال حصل به وتقبيد التضيض برأس المال لأن الزائد عليه حكمه حكم عرض مشترك فيه اثنان لا يكف واحد منهما يبيعه (ولو استرد المالك بعضه) أى المال (قبل ظهور ربح وخسران رجع رأس المال الى الباقي) بعد المسترد (وان استرد بعد الربح فالمسترد شائع ورجا ورأس مال) على النسبة الحاصلة له من مجموعهما (مثاله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد عشرون فربح سدس المال) جميعه (فيكون المسترد سدسه) بالرفع (من الربح) وهو ثلاثة وثلاث (فيستقر للعامل المشروط منه) وهو واحد وثلاثين ان شرط له نصف الربح حتى لو عاد ما بقى يده الى ثمانين لم يسقط ما استقر له (وبقية) أى المسترد وهو ستة عشر وثلاثين (من رأس المال) فيعود الى ثلاثة وثمانين وثلاث (وان

فلكل منهما القصاص والعفو ويسقط بعفو أحدهما ولو بجائنا ومن عفا منهما ببذل فهو ما يستحقه . (فصل) في بيان كون عقد القراض جائزا من الجانبين من حيث القراض والاختلاف فيه (قوله من المالك) ومن فسخه أن يقول للعامل لا تصرف واعتاقه واستقبلاده واسترداده المال ومنه لا قراض بيننا كافى زوائد الروضة (قوله ولو مات أحدهما) فان كان الميث المالك فلا عامل أن يبيع ويستوفى الدين من غير إذن ولومات العامل لم تصرف وارثه الا بإذن المالك فان امتنع فبأعين حاكم ولا يبيع العامل هنا الا بقدر السلف (قوله ويلزم العامل) أى ان طلب المالك أو كان المحجور عليه وفيه مصلحة ويجوز ان لم يطلب المالك ويمتنع ان يمنعه ويعمل بتقويم عدلين في العروض ولو ترك العامل حقه ليخلص من ذلك لم يلزم المالك القبول ولو أراد المالك أن يعطى العامل حصته ناضا أوجب فان توقعوا ربحا أوجب العامل (قوله للدين) أى لجميعه ولو الربح أول لم يكن ربحا (قوله اذا فسخ) أو افسخ بجنون أو انهما ولو لهما يقرر القراض مع العامل ولا يلزم المالك تقرير ورثة العامل على القراض بل ولا يصح الا ان كان المال ناضا لأنه ابتداء قراض (قوله لأن الزائد الخ) نعم ان نقص قيمته بإفتراده وجب بيع الكل ولو طلب المالك قيمته عروضا أوجب أو طلب القيمة ولا رغب فكذا ذلك (قوله شائع) أى ان أخذ بغير رضا العامل أو به ولم يصرح بأنه من رأس المال أو الربح والاختصاص بما خصاه به ونهتاهما اتفقت كالتصريح والافسك لاخذ بلا إذن وبملك العامل حصته مما في يده على الاشاعة فيما اذا خصاه من الربح ولا ينفذ تصرف المالك فيما أخذه بلارضا وان لم يملك العامل بالظهور وعلى الاشاعة تكون حصته للعامل قرضا على المالك وقيل هبة قال بعضهم وعلى كونه قرضا أو هبة ففي منع تصرف المالك نظر فراجع (قوله فيستقر للعامل الخ) وله أن يستقل بأخذه مما في يده كما استقل المالك بالأخذ وفارق الشريك بمنعه من الأخذ من المشترك ابتداء (قوله فيعود) أى رأس المال (قوله الخسران) منه رخص وعيب وتلف بأقوة أو شبه غصب وتعدر أخذ بدله أو بالتصرف فيه قال شيخنا وليس منه رجوع النقد الى مقدر قليل ولو بأمر السلطان (قوله وصدق العامل الخ) أى ما لم يقر قبله بما يخالف دعواه والا لم يقبل وان ذكر تأويله لكن له تحليف المالك ولا يخرج العامل بذلك عن أمانته .

(فصل : لكل فسخه الخ) [قول المتن ويلزم العامل] قال الرافى يطلب المالك لكن ذكره في التضيض والاستيفاء مثله (تنبيه) علل الرافى ذلك بأنه أخذ منه ملكا تاما فليرده كما أخذ والدين ملك ناقص قال الأسنوى قضية هذا التعليل أنه يستوفى قدر رأس المال فقط كالتضيض لكن صرح ابن عسرون بأنه يستوفى الجميع كما هو ظاهر المنهاج [قول المتن وقيل لا يلزمه الخ] اقتضى هذا أن الاستيفاء واجب قطعاً [قوله لأنه الخ] هو معنى قول غيره للأنوجب عليه عملا بلا مقابل [قوله فيعود الخ] أى ويكون حصة العامل التي استقرت في حصة العشرين التي أخذها المالك يأخذها منها أو بما في يده هذا مراده فيما يظهر ثم رأيت المسئلة في كلام ابن الرفعة قال ان حصة العامل تكون في الذى استرد المالك ان بقى وفي ذمة المالك ان تلف قالوك كلام البسيط يفهم أنها تتعلق بما بقى يد العامل وجوز عليه الرافى ولم يتعقب في الروضة [قوله منه] الضمير فيه وفى قول المصنف سابقا المشروط منه برجوع المال من قول المصنف

استرد بعد الخسران فالخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد لورج بعد ذلك . مثاله المال مائة والخسران عشرون ثم استرد عشرون فرجع العشرين بالخسران (حصة المسترد) منه فيكونا استرد خمسة وعشرين (ويعود رأس المال الى خمسة وسبعين) فلو بلغ ثمانين قسمت الخمسة بينهما نصفين ان شرط المناصفة (وصدق العامل قيمته في قوله لا ربح) شيئا (أو لم أربح الا كذا) لموافقته فيما قلناه

لقراض) وإن كان خاسرا (أولى) وكان رابحا لأنه مأمون (أو لم تنهى عن هراة كذا) لأن الأصل عدم النهي (وفي قدر رأس المال) لأن الأصل عدم دفع الزائد على ما قاله (ودعوى التلف) لأنه مأمون فإن ذكر سببه فهو على التفصيل الآتي في

الوديع (وكذا دعوى الرد) على المالك (في الأصح) لأنه اتفق كالمودع والثاني لا كالمترين وفرق الأول بأن المترين قبض العين لمنفعة والمالك قبض لمنفعة المالك وانتفاعه بالعمل (ولو اختلفا في الشروط له) كلن قال شرط لي النصف وقال المالك بل الثلث (تحالفا) كاختلاف المتبايعين في قدر الثمن (وله أجره المثل) لعمله والمالك الرجح قال في الروضة وهل يفسخ العقد بالتحالف أم بالفسخ حكمه حكم البيع قاله في البيان (كتاب المساقاة)

هي أن يعامل انسانا على شجرة ليتعهدا بالسقي والريية على أن يمارزه الله تعالى من ثم يكون بينهما والأصل فيها ما روى الشيخان عن ابن عمر أنه صل الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج

خبا من ثم وأورد (نصح من جاز التصرف) نفسه (ولم يوجن بالولاية) عليهما

(قوله أولى) نعم إن قامت بينة بأنه اشتراه بعين مال القراض بطل العقد ولا يقع للقراض على الأرجح من وجهين (قوله أولم تنهى الخ) أي بعد اتفاقهما على الاذن منه فيه فإن اختلفا في أصل الاذن صدق المالك (قوله ودعوى التلف) وكذا في القول رددت له المال وحسنه من الرجح وهذا الذي في يدى حصتي فانه يصدق كقائه الامام وهو المعتمد وان خالف الأصح في الشركة ولو اختلفا فقال العامل انه قراض والمالك انه قرض صدق العامل قبل تلف المال والمالك بعده على المعتمد وتقدم بينة المالك ولو ادعى المالك أنه قرض والآخر أنه ودعة صدق المالك على المعتمد (قوله وانتفاعه بالعمل) مبتدأ وخبره أي حاصل به (قوله تحالفا) وينتجج البداة بالمالك نعم لو كان المال المحجور عليه ومدعى العامل أقل من أجره المثل فلا تحالف ولو اختلفا في جنس رأس المال صدق العامل بيمينه أوفي أنه وكيل أو مقارض صدق المالك بيمينه ولا أجره عليه للعامل (قوله حكم البيع) هو المعتمد فيفسخه أو أحدهما أو الحاكم والله أعلم . (كتاب المساقاة)

مأخوذة لغة من السقي بسكون القاف لاحتياجها اليه لكونه أكثر أعمالها أو من السقي بكسر القاف وتشديد الباء وهو صغار النخل ونسبت اليه لأنه الأصل فيها والعنب مقيس عليه ولأن النخل أفضل من العنب كما يأتي (قوله هي) أي شرعا أن يعامل الخ فأركانها ستة صيغة وعاقدان وعمل وثمر ومورد وقد صرفي القراض ما يتعلق بذلك (قوله والأصل فيها الخ) وجوز هامالك وأجد قياسا على القراض المجمع عليه ومنعها أبو حنيفة وأجاب عن الخبر بأن معاملة الكفار يحتمل فيها الجهالة وخالفه صاحباه ولأجل هذا الخلاف قدم القراض عليها وقيل انها أصل للقراض لأن الحاجة لمادعت بها بكون المالك قد لا يحسن التعهد ومن يحسنه قد لا يملك أشجار الجوز وهذا المعنى موجود في القراض فجوز أيضا وقد يقال انها لما أخذت شها من القراض وشها من الاجارة جعلت بينهما (قوله عامل أهل خيبر) وفي رواية دفع الى يهود خيبر أرضها ونخلها فالمراد بالثمر ثمر النخل (قوله أوزرع) هو المزارعة وسيأتي ما فيها (قوله من جاز التصرف الخ) أي مع مثله إذ يشترط في العاقدين مسمى في القراض فبهما (قوله لنفسه) ذكره لبيان المعطوف عليه عما بعده ولدفع إيراد أن الولي من جاز التصرف (قوله ولصبي) ومجنون) ومثلها

مثاله المال مائة والخمران عشرون [قول المتن وكذا دعوى] لو قال رددت له المال وحسنه من الرجح وهذا الذي في يدى حصتي قال الامام صدق واعترضه الأسوي بأنهم صححوا في نظيره من الشركة عدم التصديق (فرع) اختلفا في جنس رأس المال صدق العامل أو في أنه وكيل أو مقارض صدق المالك ولا أجره للعامل ولو تلف المال فادعى المالك القرض ليجب عليه مثله والاخذ القراض صدق الآخذ قاله البغوي وابن الصلاح لأنهما اتفقا على جواز التصرف والأصل عدم الضمان ولو أقاما بينتين ففي المرجح منهما وجهان قال في الخادم الظاهر ترجيح بينة المالك لأن المدعى عليه بدعى سقوط الضمان مع اعترافه بقبضه [قول المتن وله أجره المثل] أي ولو زادت على ما بدعى عليه العامل .

(كتاب المساقاة)

[قول المتن تصح من جاز التصرف] أي لا تصح الا منه هذا هو المراد [قول المتن ولصبي ومجنون] أي على وفق المصلحة وما اعتاد الناس الآن من الرفع في أجره الأرض وتقليل الجزء المشروط للمالك قال ابن الصلاح يجوز في حق الصبي أيضا قال الزركشي انما ينتج اذا تركنا الكل منزلة العقد الواحد ولا فهو بعيد ونه الزركشي على أن قوله تصح من جاز التصرف يعني عن قوله ولصبي ومجنون لأنه يشمل الملك والولاية والشارح رحمه الله أشار الى الجواب بقوله لنفسه ثم لو قال المحجور عليه ليشمل السفه كان أولى (فرع) مثل الولي ناظر الوقف

(وموردها) في الأصل (النخل) للحديث السابق (والعنب) لأنه في معنى النخل (وجوزها القديم في سائر الأشجار الحمرة) كالتين والتفاح والشمش للحاجة والجديد المنع والفرق أنها تقوم غير تعمد بخلاف (٦١) النخل والعنب وعلى المنع لو كانت

بين النخل أو العنب فساق عليهما معاً فيها وجهان قال في الروضة أحدهما الجواز ذكره في آخر باب المزارعة والشجر ماله ساق وما لا يمر منه كالصنوبر لا تجوز المساقاة عليه ولا على غير الشجر كالبطيخ وقصب السكر ويشترط أن تكون الشجرة المساقاة عليها مريئة معينة فلا تجوز على أحد البستانين المريئين من غير تعيين (ولا تصح الخابرة وهي عمل الأرض ببعض ما يخرج منها البئر من العامل ولا المزارعة وهي هذه العاملة والبئر من المالك) وروى الشيخان عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وروى مسلم عن ثابت بن الضحاك أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة (فلو كان بين النخل بياض) أي أرض خالية من الزرع وغيره (صح) المزارعة عليه مع المساقاة على النخل) تبعه لغير الأفراد وعلى ذلك حل معاملة أهل خيبر السابقة ومثل النخل فيما ذكره العنب كما ذكره المصنف

السفيه وفي معنى الولي ناظر الوقف في بساتينه والامام في بيت المال وفيما لا يعرف ماله (قوله في الأصل) سيأتي مفهومه ولو أخر الشارح لفظ الأصل عن النخل لكان واضحاً (قوله في النخل) ولود كورا (قوله وجوزها القديم) وبه قال الامام مالك وأحمد واختاره النووي من حيث الدليل وحله الجديد على النخل لأنه من باب المطلق والمقيد نظراً لمفهوم الحديث المصرح بالنخل لامن باب الخاص والعام والمراد بالثمرة ماشأها الأثمار وأفضل الأشجار النخل ثم العنب وغيرهما مثلهما مفضل النخل لأنه من فضلة طينة آدم ولأنه ورد الحديث باكرامه ولأنه الشجرة الطيبة في القرآن وليس في الأشجار ما فيه ذكر وأتى غيره كذا قيل وفيه نظر وعبرة الخطيب وليس في الشجر ما يحتاج إنائه إلى ذكره غيره وفيه نظر أيضاً إلا أن براديه التلقيح من حيث تصوره وقد ورد النهي عن تسمية العنب كراماً قال الزمخشري لقوله تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم وقال غيره لا يمكن اتخاذ الحرم منها وقد ورد التكرم بسكون الراء الرجل المؤمن وقد يطلق أيضاً على الكريم (قوله أحدهما الجواز) هو المعتمد وعليه فيشترط فيهما ما أتى في المزارعة (قوله وما لا يمر) أي ما لا يقصد ثمرة ومنه السنط والأثل (قوله لا تجوز الخ) ظاهره ولو تبعنا وغير الشجر كذلك لأنه عطفه عليه وفي كلام السباطي ما يفيد الجواز تبعاً في كل منهما (قوله مريئة) فلا تصح مساقاة الأعمى وفارق محبة شركته لأنها توكيل (قوله فلا تجوز الخ) هو محترز معينة كما صرح به (قوله من غير تعيين) أي في العقد ولا يكتفي بالتعيين في المجلس لأن العقد لازم والراجح متأخرو هذا فارق محبة القراض على إحدى الصريتين إذا عيقت في المجلس (قوله ولا تصح الخابرة) وفاقاً للثلاثة الثلاثة وهي مأخوذة من الخير أي الزراع وهي اسم شرعي بما ذكر فيها ويضمن العامل أجرة الأرض إن أخر حتى فات الزرع وعليه حل افتاء النووي بالضمن في المزارعة (قوله ولا المزارعة) خلافاً للامام أحمد ولا يضمن العامل فيها أجرة الأرض إذا أخر حتى فات الزرع لأنه أمين وإذا وقع منه ذلك مع محبة العقد كما يأتي ضمن لأن عليه حينئذ الحفظ (قوله بين النخل) وكذا يجانبه لأن المدار على عسر الأفراد (قوله أي أرض الخ) هو تفسير لحقيقة البياض والمراد هنا الأعم فيشمل الزرع الذي لم يد صلحه ومنه البطيخ وقصب السكر ونحوهما (قوله وعلى ذلك حل الخ) أي لأن البئر فيها كان من المالك ولو سكنت على البياض في المساقاة لم يجز زرعه وجوزها الامام مالك إذا كان قليلاً ولو شرط في المزارعة البقر على العامل صح وكان المالك أكثره وبقره (قوله محبة المزارعة) ويشترط بيان ما يزرعه وفارق الاجارة بأن المالك هنا شريك (قوله أن يكون الخ) فالمراد بالاتحاد عدم استقلال المزارعة بعامل والمساقاة بعامل لا عدم تعدده (قوله وعسر) هو المعتر وعليه

[قول المتن وموردها النخل] هو شامل لفصول النخل ولمنفردة وهو كذلك [قول المتن والعنب] خرج غيرهما ولو مورداً [قول المتن في سائر الأشجار] أي لا إطلاق حديث خيبر السابق واختاره النووي من حيث الدليل وحله الجديد على النخل للرواية الأخرى المصرحة به لا يقال هذا من باب ذكر بعض أفراد العام بحكم العام لأننا منع محبة عموم الحديث السابق بكونه من لفظ الراوي (فائدة) هذا القديم قال به مالك وأحمد (قوله أحدهما الجواز) قيد ذلك الماوردي بالقليل وبحث الزركشي بحجج الشروط المذكورة في تبعية المزارعة للمساقاة [قول المتن وهي عمل الأرض الخ] أي عقد على عمل الأرض [قول المتن محبة المزارعة] أي إذا كانت مدة المساقاة يمكن الزرع فيها [قول المتن والأصح الخ] لو قال عاملتك على الشجر والأرض بكذا كان هذا اللفظ كافياً لأنه صالح لمصاحبه بذلك الامام وحكي فيه الاتفاق وقول الشارح الآتي بأن

في تصحيح التنبيه (بشرط اتحاد العامل) أي أن يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة (وعسر أفراد النخل بالسقي والبياض بالعملة) أي المزارعة وهو في الروضة كأصلها بالتصرف قاله فان أمكن الأفراد لم تجز المزارعة (والأصح أنه يشترط أن لا يفضل بينهما) أي المساقاة والمزارعة

في العقد (وأن لا تقدم المزارعة) بأن يأتي بها عقب المساقاة في عقد واحد والثاني يجوز الفصل بينهما لحصولهما لشخص واحد ويجوز تقديم المزارعة وتكون موقوفة إن ساقاه (٦٢) بعدها بأن يحتوا لإفلا (و) الأصح (أن كثير البياض كقوله) في صحة المزارعة عليه

يحمل التعذر الذي في عبارة الروضة (قوله) وأن لا تقدم المزارعة) بأن تقدم المساقاة أو يجمعهما معا نحو عاملتك على الشجر والبياض بكذا وما ذكره الشارح مثال قال بعضهم وفيه نظر لأن المعتبر تقديم لفظ الشجر على لفظ البياض ومقارنتهما لا تصورهما ذكره الشارح متعين بأنه لو قال عاملتك على هذين بنصف ما يخرج منهما مثلاً وقلنا بالصحة كانت من المقارنة (قوله أحجمها الثاني) هو المعتمد قال بعضهم ولا فائدة لهذا الخلاف مع ما مر أن المعتبر عسر الأفراد فتأمل (قوله فيجوز الخ) لو لم يجعل له شيئاً من الزرع وجعل الجزء الذي من الثمر عنهما فالظاهر كما قال العلامة العبادي عدم الصحة وعكسه كذلك (قوله والثاني فاسه الخ) وفرق بأن المزارعة أشبه بالمساقاة لأنه ليس على العامل فيها غير العمل ثم في استناد الثاني للقياس دون الحديث دليل على الرد على من قال إن أهل خير بخيارهم لأنه لم يرد أنه صلى الله عليه وسلم دفع لهم بذراً وذلك لأنه يحتمل أن يكون في الأرض زرع مع أنه لم يرد أنه لم يدفع لهم بذراً ولأنه شرط البذر عليهم فهمى واقعة فعلية والاحتمال يسقطها فتأمل وتقدم ما يلزمه إذا وقعت (قوله وعليه للعامل الخ) سواء سلم الزرع أولاً كالقراض وفارق الشريك بأن عمله لنفسه ولو زادت قيمة الأرض بعمل العامل وأراد المالك بيعها لم يصح لأنها سرهونة بأجرته كالقاصرة (قوله وطريق جعل الغلة الخ) ذكر المصنف لذلك طريقين والفرق بينهما أن الأجرة في الأولى عين فقط وإن الرجوع في الأرض متى شاء وأنه يلزمه قيمتها إذا فسد منبتها لأنها معارة بخلاف الطريق الثانية فإن الأجرة فيها عين ومنفعة وليس له الرجوع في الأرض ولا يلزمه القيمة ويقاس على ذلك الطريقان في المخاربة بعدها التي ذكرها الشارح وما ذكره من الطرق ليس قيماً بل له طرق أخرى منها أن يقرض المالك للعامل نصف البذر ويؤجره نصف الأرض بنصف عمله ومنافع آلاته ومنها غير ذلك فراجع .

(فصل) في بقية شروط المساقاة المتعلقة بالأركان الثلاثة الباقية وما يتبعها (قوله تخصيص الثمر بهما) ادخال الباء على المقصور عليه لغة صحيحة والأفصح ادخالها على المقصور كإفعل في القراض فيما مر وخرج بالجر الجريد والكرفان ونحوهما كالكلف والساعد فللمالك وأما القنن وهو جمع الشارخ فهو بينهما (قوله) في بقية شروط المساقاة المتعلقة بالأركان الثلاثة الباقية وما يتبعها (قوله تخصيص الثمر بهما) ادخال الباء على المقصور عليه لغة صحيحة والأفصح ادخالها على المقصور كإفعل في القراض فيما مر وخرج بالجر الجريد والكرفان ونحوهما كالكلف والساعد فللمالك وأما القنن وهو جمع الشارخ فهو بينهما

يأتي بها عقب المساقاة بخلاف هذا وليس مراداً [قوله ويجوز تقديم المزارعة] هو مقابل الأصح في الثانية قيل ويلزم قائله أن يصح بيع الثمرة قبل بدو الصلاح من غير شرط قطع ويكون موقوفة على الشجرة لمن اشترى الثمرة [قوله والثاني قال الخ] وأيضاً فيباض خير كان أقل لأن الثمر فيها كان أكثر من الشجر [قول المتن والأصح أنه لا يجوز أن يخار الخ] في بعض روايات مسلم دفع إلى أهل خير نخل خير وأرضها على أن يعملوها من أموالهم وهو بدل للصحة تبعاً وأجيب بأن المراد ما يحتاجون إليه من الآلات قال السبكي وهو تخصيص بلا دليل [قوله فالغل للعامل] أي ونجب بقية الزرع إلى أوان الحصاد ولو كان البذر منهما فهو بينهما ولكل على الآخر أجرة ما انصرف من منافعه على حصة صاحبه

(فرع) لو تسلّم الأرض ليزرعها والبذر على العامل فترك الزرع وجب على العامل أجرة مدة التعطيل للأرض بخلاف ما لو شرط البذر على المالك فلا شيء على العامل لمدة تعطيله (فصل يشترط الخ) اعلم أن العوض يشترط أن يكون من الثمرة فالوجه من غير ما فسد لكن إن ذكر أعمالاً مضبوطة حيث قد نظرنا إلى المعنى جعلناه أجرة بلفظ المساقاة أو إلى اللفظ فسد وهو الأصح وحيث قرر أن العوض لا بد أن يكون من الثمار أشبهت القراض فيتفرع على ذلك ما ذكره الشيخ رحمه الله

للحاجة والثاني قال الكثير لا يكون تابعاً والنظر في الكثير إلى زيادة النماء أو إلى مساحة البياض ومغارس الشجر وجهان قال في الروضة أحجمها الثاني (و) الأصح (أنه لا يشترط تساوي الجزء المشروط من الثمر والزرع) فيجوز أن يشترط العامل نصف الثمر ويربع الزرع والثاني قال التفصيل يزبل التبعة (و) الأصح (أنه لا يجوز أن يخار تبعاً للمساقاة) لعدم ورود ذلك والثاني فاسه على المزارعة (فإن أفردت أرض بالمزارعة فالغل للمالك وعليه للعامل أجرة عمله ودوابه وآلاته وطريق جعل الغلة له ما ولا أجرة أن يستأجره بنصف البذر) شامناً (ليزرع له النصف الآخر) من الأرض (ويصبره نصف الأرض) شامناً (أو يستأجره بنصف البذر ونصف منفعة الأرض) شامناً (ليزرع له) (النصف الآخر) من البذر (في النصف الآخر من الأرض) فيكون لكل منهما نصف الغل شامناً وإن أفردت أرض بالمخاربة فالغل للعامل والمالك الأرض عليه أجرة مثلاً . وطريق جعل الغل له ما ولا أجرة أن يستأجر العامل نصف الأرض بنصف البذر ونصف عمله ومنافع دوابه وآلاته أو بنصف البذر ويتبرع بالعمل والمنافع (فصل : يشترط) في المساقاة (تخصيص الثمر بهما واشترائها

فيقولون بالنصبين الجزئية كالتقراض) فلو شرط بعض الثمر لغيرهما أو كله لأحدهما أو جزءا منه للعامل أو المالك غير معلوم فسدت ولو قال على أن الثمر يبتنا أو أن نصفه لي أو نصفه لك رسكت عن الباقي صح في الأولى مناصفة (٦٣) والثالثة دون الثانية على الأصح

في الثلاث أو على أن ثمر هذه النخلة والنخلات لي أو لك والباقي يبتنا وعلى أن صاعا من الثمر لك أولى والباقي يبتنا فسدت (والأظهر صحة المساقاة بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو الصلاح) والثاني لا فوات بعض الأعمال وهو ما يخرج به الثمرة وعرضه الأول بأن العقد بعد ظهورها أبعد عن الثمر بالونوق بالثمر الذي منه العوض فهو أولى بالجواز أما بعد بدو الصلاح فلا تصح جوما لفوات معظم الأعمال (ولو ساقاه على ودي) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد التحتانية وهو صغار النخل (لغيره ويكون الشجر له لم يجر) كالوسم إليه البذر ليزرعه وأيضا الفرس ليس من عمل المساقاة فضمه يفسدها لما سيأتي (ولو كان) الودي (مغروسا) وساقاه عليه (وشرط له جزءا من الثمر على العمل فان قدر له مدة يجر فيها غالبا صح) ذلك ولا يضر كون أكثر المدة لثمر فيها كأن ساقاه عشر سنين والثمر يقلب وجوده في العاشرة خاصة فان اتفق أنه لم يجر لم يستحق العامل

كالشماريج (قوله بالجزئية) وإن تفاوتت في السنين المشروطة حيث عين في كل سنة ما يخصها أو أطلق الجزء في جميعها وإن اختلف النوع أو الجنس فيستحق ذلك الجزء في كل سنة ولو ساقاه على نوعين مثلا وجعله نصف في أحدهما والنصف في الآخر صح إن عين كل نوع وإلا فلا (قوله لغيرهما) أي وليس نحو عبد أحدهما كالتقراض (قوله على الأصح) هو المعتمد وهذا إن كان القاتل المالك فإن كان العامل صح في الأولى والثانية دون الثالثة على ما هو الوجه وإن تعدد المالك أو العامل أوهما لم يصح في الأولى ويشترط في تعدد العامل بيان ما يخص كل واحد منهم بتفاوت أو تساوي (قوله أو على أن ثمرة هذه النخلة الخ) ومثله على أن ثمرة العنب لي والنخل لك أو عكسه وقياسه الفساد فيما لو شرط للعامل نحو الجريد مما اختص به المالك أو شرط اختصاص أحدهما بما اشتركا فيه كالقنؤ أو اشتراكهما فيما اختص به المالك نحو الجريد خلافا للزركشي وإلى مال العبادي وفي كلام الخطيب اعتماد كلام الزركشي ولو شرط للعامل غير الثمر كدراهم فسدت أيضا نعم إن وجدت شروط الإجارة فهي إجارة لا مساقاة ولو تعدد المالك أو نوع المساقى عليه وشرط للعامل من حصة كل مالك جزء معلوم أو من كل نوع كذلك صح وإن اختلفت الأجزاء كنصف من مالك معين أو من نوع معين وربع من آخر وهكذا نعم إن اتحد العامل وشرط له نصف الثمر متلاصحا وإن لم يعلم قدر حصة كل واحد من المالكين (قوله بعد ظهور الثمر) وبذلك العامل حصته بمجرد العقد في هذا أخذنا مما يأتي (قوله بعد بدو الصلاح) ولو لبعضه كافي التأخير (قوله على ودي) ويقال له الفسيل بالفاء (قوله لم يجر) ولا يصح للعامل أجره مثل عمله وإن علم الفساد على المعتمد عند شيخنا كافي القراض وإن كان الفرس للعامل فعليه أجره الأرض أو الأرض قله على مالك الفرس أجره مثلها (قوله يجر فيها) أي يقينا أو ظنا فقط (قوله لم يجر) أي في العاشرة لم يستحق شيئا لامن الثمر ولامن الأجرة ولو تأخر قبلها فلا شيء له منه أيضا ولو تأخر في العاشرة وتأخر أدراكه لنحو برد لزوم المالك إتمام العمل وللعامل مشروط له ولو تأخر ثانيا فيها فهو للمالك ولو كان الثمر يقلب وجوده في واحدة من العشر فآثر قبل العاشرة لزم العامل إتمام المدة وله ما شرط له (قوله لا يجر فيها غالبا) أي يقينا أو ظنا أو احتمالا أو جهلا أخذنا من الخلاف المذكور (قوله وعلى عدم الصحة) أي في صورة الاحتمال الشاملة لجهل الحال (قوله يستحق الأجرة) أخذنا من الملة ولا أجره في صورتين العلم والظن لذلك أيضا (قوله وله مساقاة شريكه) وصورة عقده معه ملق الإجارة لأرض رقيق وسيأتي ولأحد الشريكين مساقاة أجنبي لكن بإذن شريكه على المعتمد عند شيخنا مبر وإلا لم يصح ونوزع فيه (قوله زيادة على حصته) أي ولم يستوف جيع حصة الشارط فإن استوفاهما كأن ساقاه على أن كل الثمر له لم تصح لكن يستحق في هذا أجره عمله وقيدته في الروضة بما

[قول المتن بعد ظهور الثمر] أي بشرط أن يجعل حصة العامل من ذلك الثمر فلو شرطها من ثمر العام القابل فسد قاله الماوردي [قول المتن الثمر] خرج الليف والجريد والكرفان فانها للمالك فلو شرط ذلك بينهما كالثمر فوجهان أو اختصاص العامل بهابطل وأما الشماريج فهي شركة بينهما [قوله وهو ما يخرج به الخ] قال الماوردي كما أن وجه صحة القراض للحاجة كون العمل يستخرج به الربح فكذلك ينبغي أن يكون العمل مما يخرج به الثمار [قوله كالوسم إليه البذر] أي وكما لو دفع إليه سلعة ليبيعها ويكون ثمنها قراضا [قوله عشر سنين] أي فتكون الأعوام هنا كالأشهر من السنة الواحدة

حينما كالوسم إليه البذر فلو شرط له لا يجر فيها غالبا (فلا) يصح ذلك كالمساقاة على الشجر الذي لا يجر خلقه أو عن العوض (وقيل إن تعارض الاحتمال) أي احتمال الأثر واحتمال عدمه (صح) لأن الثمر مرجو فان أثمر الشجر استحق العامل ما شرط له وإلا فلا شيء له وعلى عدم الصحة يستحق الأجرة وإن لم يجر لأنه عمل طامعا (وله مساقاة شريكه في الشجر إذا شرط له زيادة على حصته) كان كانت

اذا جهل الفساد وتقدم عن شيخنا ما يخالفه والوجه أنه لا شيء له في هذه وفيما لو قال على أن حصتي من الثمر على نظير ما لو قال المالك اعامل القراض قارضتك على أن جميع الربح لي وتقدم فيها أنه لا شيء للعامل فيكون هنا كذلك فتأمل (قوله) أن لا يشرط على العامل (الخ) وحينئذ لو فعله العامل بلاذن فلاجرة له وبإذن فله الاجرة وإنما استحق بالاذن من غير استئجار لأنه تابع لعمل فيه أجره وبذلك فارق نحو غسل ثوبي (قوله) جدر) بضم الجيم والدال جمع جدار وفي نسخة بالافراد وهو صاف قيم (قوله) غلامه (و) المراد به من يستحق منفعة ولو حرا (قوله) جاز) وان لم يقدر النفقة وتحمل على العرف كافي القراض ولو شرط له جزء معلوم من الثمرة جاز أيضا وهو لما سكه (قوله) بتقدير المدة) فلا تصح وبذلك لا مطلقه وفارق القراض لأن الربح فيه غير معلوم وقته (قوله) صريحه) وهو المعتمد ومثلها على أن الثمر يبتاع مثل ساقيتك عاملتك وعلم أنه لا بد من ذكر العوض المشار إليه بقوله بكذا فلو سكت عنه فسدت له الاجرة ولا تصح بلفظ الاجارة كما مر وكذا عكسه وليست كناية إذ شرطها أن لا تجد نفاذا في موضوعها وأن تقبل العقد المنوي قاله شيخنا مر (قوله) ويشترط القبول) أي لفظا فلا يكفي الفعل من أحد الجانبين وفي الكتابة وإشارة الأخرس ماصرا في الضمان وجميع ما ذكر هو من صور المساقاة على العيين ومن صورها على الزمة ألزمت ذمتك كذا بكذا ونحو ذلك وللساقى على ذمته أن يساقى غيره وان منعه المالك لكن لا يلزم المالك تمكينه من العمل مع قدرة العامل كما يأتي في المتبرع وأما الساقى على عينه ففيه ماصر فيما لو قارض العامل عاملا آخر (قوله) فلا يشرط) أي تفصيل الأعمال وان عقدت بغير لفظ المساقاة ويحمل على العرف ان كان وعرفه العاقدان والالم يصح العقد بالتفصيل (قوله) وعلى العامل) قال شيخنا عطفه على العرف يفيد أنه على العامل وان جرى العرف بخلافه وبه قال شيخنا مر لأنه قال كل ما نوصوا أنه على العامل أو على المالك تبع وان خالفه العرف والارجع فيه إلى عرف كل ناحية بما فيها ومثله ما نوصا فيه على ابيع العادة وقال ابن حجر إنه يقع العرف في كل ناحية وكل ما نوصا عليه انما كان بحسب العرف في زمنهم فلو جرى العرف في ناحية بخلافه عمل به (قوله) ما يحتاج) أي فعل ذلك وكذا ما بعده كما يفيد تعبيرهم فيها بالمصدر وأما الذي يفعل به ذلك من الأعيان كالنفاس والمنجل فعلى المالك ولترك العامل بعض ماله من الأعمال لم يسقط شيء [قول المتن كسنة أو أكثر] (فرع) ساقى الى مدة فأدركت الثمار قبل فراغها وجب عليه أن يعمل بقيتها بغير أجره وان انقضت وعليها طلع فعلى المالك التعهد الى الادراك قاله البغوي والرافعي وقال ابن أبي عسرون مؤنة السقي والحفظ عليهما ولا يلزم العامل لتبقيتها أجره وان لم يحصل طالع الابعاد المدة فلا شيء للعامل فيه ويضع تبعه في المدة اذالم يكن فيها ثمرة لأنه دخل على ذلك (فرع) المراد بالادراك في هذه المسائل الجداد وكذا في قول المتن ولا يجوز التوقيت بادراك الثمر [قول المتن وصيغتها] اعلم أن هذا الذي ذكره من صور المساقاة على العين هو الذي يقع في وثائق القضاة بمصر وحينئذ فليس للعامل أن يساقى غيره وعمل الناس على خلافه فليفتن لذلك [قول المتن بكذا] فلو تركه فسدت والظاهر عدم الاجرة [قول المتن أو سلمته اليك لتتعده] قال السبكي الظاهر أنه كناية ولو ساقاه بلفظ الاجارة فهي اجارة فاسدة نظرا للفظ وكذا لو تعاقدا على الاجارة بلفظ المساقاة فقال المالك ساقيتك على كذا مدة كذا بادرهم معلومة فسد أيضا انفعليا للفظ وعلى الامام المستلثين بأن اللفظ الصريح في شيء لا يصرف لغيره بالنية وتوقف فيه السبكي من حيث إنه لم يجد نفاذا في موضوعه فهو كوهبتك كذا بألف فانه يصح ثم حاول الجواب بأن بين معنى الاجارة والمساقاة تنافيا وأطال في بيانه [قوله] ويشترط فيها (الخ) أي قطعها ولا يجري فيها وجه القراض للزونها

ولا أجره بالعمل (و) بشرط أن لا يشرط على العامل ما ليس من جنس أعمالها) فان شرط ذلك كأن شرط أن يبنى له جدارا الخديفة لم يصح العقد لأنه استئجار بعوض مجهول واشترط عقد في عقد (و) يشترط (أن) بفرد بالعمل وباليد في الخديفة) ليتمكن من العمل متى شاء فلو شرط مشاركة المالك له في العمل أو ليد فسد العقد ولو شرط معلونة غلامه في العمل جاز ولا بد من معرفته بالرؤية أو الوصف ويكون تحت تقدير العامل وان شرطت نفقته عليه جاز (و) يشترط (معرفة) العمل بتقدير المدة كسنة أو أكثر لأنها عقد لازم كالاجارة (و) لا يجوز التوقيت بادراك الثمر في الأصح) للجهل بوقته فانه يتقدم تارة ويتأخر أخرى والثاني نظر الى أنه المقصود (و) وصيغتها ساقيتك على هذا النخل بكذا) أي بنصف الثمر مثلا (أو سلمته اليك لتتعده) بكذا أو تعده بكذا أو عمل عليه بكذا وهذه الثلاثة محتمل أن تكون كناية وأن تكون صريحة قاله في الروضة

كأصلها ومثل النخل في ذلك العنب (و) يشترط) فيها (القبول) للزومها (دون تفصيل الأعمال) فلا يشرط (و) يحمل المطلق في كل ناحية على العرف (الغالب) فيها في العمل (وعلى) العامل ما يحتاج اليه صلاح الثمر واستزادته

هما يتكرر كل سنة كسقي وتنقية نهر) أى مجرى الماء من الطين ونحوه (وإصلاح الأجاين التى ثبت فيها الماء) وهى الحفر حول الشجر يجمع فيها الماء لتشربه شجرتا الفسيل قال الجوهري والأجانة واحدة الأجاين (وتلقيح) لانتخل وهو وضع شئ من طلع الله كور في طلع الاناث (وتنحية حشيش وقصبان خصرة) بالشجر (وتعريض) للعنب (جوت به عادة) (٦٥) وهو أن ينصب أعواد أو يظلمها ويرفعه عليها (وكذا) عليه

(حفظ الثمر) عن السارق والطير (وجداده) بفتح الجيم وكسرهما وإهمال الدالين في الصحاح أى قطعه (وتجفيفه في الأصح) لأنها من مصالحه والثاني ليست عليه لأن الحفظ خارج عن أعمال المساقاة وكذا الجداد والتجفيف لأنهما بعد كمال الثمر وفي الروضة أصلها كالتتمة حكاية الثاني في الحفظ أنه على المالك والعامل بحسب اشتراكهما في الثمر وفي البسيط وغيره حكاية أنه على المالك وفي الكفاية حكاية أن الجداد والتجفيف على المالك والروضة كأصلها ساكتان عن ذلك وفيهما بعد حكاية الخلاف في التجفيف تصحيح وجوبه على العامل إذا طردت العادة به أو شرطه وظاهر أنه بهذا القيد ليس من محل الخلاف فإن النافي لوجوبه لا يسهه مخالفة العادة أو الشرط وقد ذكر الماوردي في الجداد وجهين أحدهما لا يجب على العامل إلا بالشرط والثاني يجب عليه

عما شرط له كالشريك والقول باستحقاقه بالسقط مبنى على أنه كالأجير ومتى حصل فسح أو انفساح استحق العامل بقدر ما مضى من أجرة المثل لادن الثمرة قاله شيخنا الرملي (قوله حشيش) هو اسم للربط واليابس كما قاله الأزهرى وقال غيره الحشيش والحشيم اسم لليابس فقط والعشب والخلا بالقصر اسم للربط فقط والكلأ يجمعهما فراجعه (قوله عن السارق والطير) أى ونحوهما وأن يجعل لكل عنقود قوصرة مثلولو كثر السراق أو أكبر البستان وعجز عن الحفظ ضم إليه مساعد وأجونه عليه وقال الأذرى على المالك (قوله وإهمال الدالين في الصحاح) وفيها أيضاً جواز إجماعهما وأجماع أحدهما (قوله في الأصح في الثلاثة) وإن تجر بها عادة ومحل الخلاف عند الإطلاق كما سبذ كرهه الشارح (قوله والثاني ليست عليه) أى ليس على العامل شئ من الثلاثة على هذا الوجه المرجوح كما يشير إليه الشارح بعد وحاصل كلامه أن في الثلاثة أوجه أحدها أنها على العامل وهو الأصح والثاني أنها على المالك كافي البسيط والكفاية وليس في الروضة ولا أصلها والثالث أنها على المالك والعامل معا وهذا قد ذكره في الروضة وأصلها والتتمة في الحفظ وحده وقاس عليه الشارح الجداد والتجفيف وأشار بقوله وظهر الخ إلى الرد على الروضة وأصلها في إجراء الخلاف مع العادة أو الشرط مع أنه مما لا خلاف فيه واستشهد بذلك بما قاله الماوردي فتأمل هذه المناقشات من هذا الامام مع قوة الاختصار في الكلام (قوله لا يسهه مخالفة العادة) أى الموافقة لما نصوا عليه لا مخالفة له والإلزام بطلان ما مر عن شيخنا الرملي فتأمل (قوله كبناء الحيطان) وكذا ما بينى به ومثلهما بعده (قوله جديدا) أى ابتداء أو بعد انتهياره ومثله نصب باب ودولاب وحوت وما يحوت به من الآلات وما يحوت عليه كبقير وخرج بجديد ترقيع النهر والحيطان ووضع نحو شوك عليها ونحو ذلك فيقع فيه العدة قاله شيخنا (قوله بالظهور) قد مر أنه يملكها بالعقد بعده فهى من أفراد هذا (قوله كالأجارة) بجامع أن كلا منهما عقد على عمل يتعلق بعين مع بقائها (قوله فلو هرب) أو امتنع أو حبس أو مرض (قوله من العمل) أى ولوقبل الشروع فيه (قوله وآتاه المالك) أى فعله ولو من ابتدائه كما علم آتاه بنفسه أو بماله

[قول المتن عايتكرر] من العمل والافغير الطلع الذى يلقح به متكرر كل عام وهو على المالك [قول المتن حشيش] أطلقه على الأخضر وهو في اللغة لليابس ولوعبر بالكلأ كان أولى لأنه يجمعهما (فرع) وضع الشوك على الجدران وسد الثلم السيرة في الجدار يقع فيه العرف [قول المتن حفظ الثمر] أى قبلا على مال القراض فإن لم يحفظ بنفسه فالثبوت عليه [قوله لأن الحفظ خارج الخ] أى لأن أعمالها مما يتعلق بتنمية الثمار [قوله وبأى وجه الخ] وجهه ما سلف لنا في رأس الصفحة في تعليل عدم وجوب الحفظ على العامل [قوله فيه] الضمير فيه يرجع لقوله في الحفظ [قول المتن جديد] مثله ما عرض انتهياره [قول المتن والمساقاة لازمة] أى ولوقبل العمل والجامع لها مع الأجارة أنهما عقدان على عمل يتعلق بالعين مع بقائها بخلاف القراض وأيضاً لو جازت وفسخ المالك قبل ظهور الثمار فانتقلت عمل العامل بخلاف القراض فإن فسخته قبل التصرف لا يضر قال السبكي ولك أن تقول إذا فسح بعد العمل وقبل ظهور الثمر هلا صح وتلزمه الأجرة كالجعالة قال ولم يكن لى دليل ظاهر على لزومها [قول المتن وآتاه المالك] مثله

(٩ - قلوبى وعيمره - ثالث) بغير شرط وبأى مثل ذلك في الحفظ أيضاً وبأى وجه الاشتراك فيه في الجداد والتجفيف (وما قصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيط ونحوه من جديد فعل المالك) فلو شرطه على العامل في العقد بطل العقد وكذا ما على العامل لو شرطه في العقد على المالك بطل العقد (قمة) يملك العامل حصته من الثمر بالظهور وقبل في قول بالقسمة كالقراض وقرى الأول بكن الرمح وقاية لرأس المال والتمر ليس وقاية للشجر (والمساقاة لازمة) كالأجارة (فلو هرب العامل قبل القراض) من العمل (وآتاه المالك)

عليه من فقه) بعد ثبوت المساقاة وهرب العامل من ماله إن كان له مال وإلا اقترض عليه من المالك أو غيره ويوفى من نصيبه من الفخر (وان لم يقدر على الحاكم فليشهد على الاتفاق) لا تنعم العمل (إن أراد الرجوع) بما يفقه ويصرح في الأشهاد بالرجوع فان لم يشهد كما ذكر فلا رجوع له وان لم يمكنه الأشهاد فلا رجوع له أيضا الأصح لأنه عذر نادر (ولومات) العامل (وخلف تركه أتم الوارث العمل منها) بأن يستأجر عنه للزومه للورث (وله أن يتم العمل بنفسه أو بماله) ويستحق المشروط وان لم يخلف تركه لم يقترض عليه وللوارث أن يتم العمل بنفسه أو بماله ويسلم له المشروط وان كانت المساقاة على عين العامل انفسخت بموته كالأجير المعين ولا تنفسخ المساقاة بموت المالك بل تستمر ويأخذ العامل نصيبه (ولو ثبت خيانة عامل) فيها بيينة أو إقرار (ضم إليه مشرف) إلى أن يتم العمل (فان لم يتحقق به استؤجر من ماله عامل) يتم العمل وعليه أجره المشرف أيضا (ولو خرج الفخر مستحقا)

أو يتبرع عليه أو على العامل وان لم يعلم به أو كان بحضورتهما أو استغنى الشجر عن العمل (قوله بقى الخ) سواء في المساقاة على العين أو النعمة لأنه كقضاء دين الغير بفراذه (قوله استأجر الحاكم) أى أو أذن للمالك في الاتفاق ليرجع أو يقترض الحاكم عليه إن لم يكن له مال ولم يجد من يعمل بموجبه إلى ظهور الفجرة فلا يقترض اذا ظهرت ويستأجر منها ومحل استئجار الحاكم إن كانت المساقاة على النعمة والامتنع لتمسك المالك من الفسخ فيخبر بين الفسخ وتركه كما أشار إليه الشارح فيما بقى (قوله) وان لم يقدر على الحاكم لعدمه أو عدم إجابته له أو توقفه على أخذ مال له وقع أو بعده فوق مساقاة العدوى ومثله عجز المالك عن إثبات هرب العامل فليشهد على الاتفاق أو على عمله بنفسه إن أراد الرجوع بما يفقه أو بأجرة عمله ويصدق في قدره حيث وافق العرف (قوله كاذ كر) ومنه التصريح بالرجوع نعم يعذر في تركه لجهل به لاقى ترك الأشهاد ولو تعذر العمل والاتفاق لم يفسخ إن ظهرت الفجرة وهي لها والأفله الفسخ وللعامل أجرة مثل ما عمل (قوله ولومات) أى في المساقاة على النعمة كما سيذكره (قوله أتم الوارث الخ) أى ويلزمه الحاكم ان امتنع من الاتمام بواحد مما ذكر أو يستأجر الحاكم عليه من التركة من يتم (قوله بنفسه) ويلزم المالك تمكينه إن كان فقه عارفا بالأفلا ومثله من يعمل عنه ولو بأجرة (قوله لم يقترض) أى لا يجوز للوارث إن شاء فلا يجبر عليه واذا لم يعمل فله مال الفسخ (قوله انفسخت بموته) فیده السبكي وغيره بما إذا مات قبل تمام العمل والأبأن لم يبق الاحوال التجفيف فلا تنفسخ (قوله) ولا تنفسخ المساقاة بموت المالك) نعم ان كان الوارث هو العامل أو كان البطن الثانى في الوقت انفسخت (قوله بيينة أو اقرار) وكذا يمين مردودة من العامل على المالك فالصدق ابتداء العامل ولا بد في دعوى المالك الخيانة أن يعين قدر ما حصل بها ان أراد أن يفزعه فان أراد رفع يده عن الشجر سمعت مجهولة (قوله استؤجر) أى في مساقاة النعمة والأفلا مال الفسخ (قوله وعليه) أى العامل في حال ظهور الخيانة لباشاعتها فان استأجر فيها فالأجرة على المالك وسواء في ضم المشرف المساقاة على العين أو النعمة (قوله بخروج الشجر) مثال فيشمل الوصية بالفجرة قبل المساقاة كذا في شرح شيخنا وفي استحقاق العامل الأجرة مع خروج الأشجار مستحقة نظير فراجعه (قوله) أجرة المثل لعمله) أى حيث جهل والأفلا شئ له قطعا وفارقت هذه الصورة غير هامن صور الفساد حيث يستحق فيها الأجرة وان علم بعدم ملك المالك هنا ولو باع المالك الشجر فالعامل مع المشتري كما كان مع البائع (نفيه) تصح الاقالة في المساقاة ولا شئ للعامل من الفخران كان ولا يلزم المالك رد ما انقطع ولو تلف بقطعه الفخر أو بمجاجة أو نحو غصب لزم العامل تمام وان نضرر به ولا شئ له ولو تلف بعض الفخر بذلك

الأجنبي [قول المتن بقى استحقاق العامل] قال الامام هو مشكل لأنه استحقاق بغير عمل اه والأصحاب نزوا ذلك منزلة التبرع بقضاء الدين قال السبكي رحمه الله ومن قولهم هنا وفي الجملة لو تبرع متبرع بالعمل استحق العامل . قلت قد يقال بمثله في امام المسجد ونحوه من ولادة الوظائف اذا استناب وان كان المصنف وابن عبد السلام أفتيا بعدم استحقاق النائب والمستناب معا . قلت قد يفرق بأن غرض الواقف مباشرة من عينه أو عينه الناظر بخلافه هنا فانه وان كان غرضه مباشرة أيضا اذاوردت المساقاة على العين لكن النيابة في مسئلة الوظائف أقوى [قول المتن وان لم يقدر على الحاكم] أى كأن يكون فوق مساقاة العدوى أقول ينبغي أن يكون مثله ما لو توقف ذلك على كلفة يأخذها بغير حق (نفيه) لو اختلفا في قدر الاتفاق فقد صحح الرافعي في نظيره من هرب الجال تصديق الجال [قول المتن ولو ثبتت] قضيته أنها إذا لم تثبت لازم لم تكن قضية كلام الوسيط أن المالك أن يضم بأجرة عليه واستشكه الرافعي لما فيه من الحجر على العامل في اليد [قوله بخروج الشجر] ليس بمعين لأنه قد يوصى بمسبحة من الفخر ثم يساقى عليها ثم محل

خير العامل فان فسخ فلائى له وان أجاز أتم العمل وله حصته بما بقى وانما لم يفسخ في تلف الكل لأنه لم يبق ما يرجى بقاؤه لأجله ولم يبق أحدهما بيد صاحبه وبدا صلاح الثمر فله حصة وتعين حصة الآخر كفاي الزكاة ولهما بعد أن الجذاذا القسمة ان قلنا افراز ولكل بيع حصته للأخر ولثالث واختلافهما في قسر المشروط من الثمر وفي الرد وفي الهلاك وفي قدر الشجر المساقى عليه كفاي القراض فيتخالفان في الأول ويصدق العامل في غيره والله أعلم .

(كتاب الاجارة)

بثالث الحمزة والكسر أشهر مأخوذة من أجره بالمد يجره إيجارا أو من أجره بالقصر يأجره بضم الجيم وكسرها أجرا وهي لغة اسم للأجر واشتهرت في العقد وفيما أن المعنى الشرعى أعم من اللغوى وهو خلاف الأصل فيه فتأمل (قوله هـ) أى شرعا وعرفها بعضهم بأنها عقد على منفعة معلومة مقصودة نحو فتاحه لشمها والاباحة بعوض معلوم وضعا نخرج بالمنفعة الأعيان كالبيع وبمعلومة نحو الجعالة وبمقصودة نحو فتاحه لشمها وبقابلية للبذل نحو البضع وبالاباحة نحو جوار يفلوطو وبعوض العارية وبمعلوم نحو المساقاة وبوضعا مالو وقعت الجعالة مثلا على عوض معلوم فتأمل واستغنى الشارح عن ذلك بقوله بشروط تأتي ولو عبر بدل التخليك بالعقد لكان أولى (قوله فلا بد فيها) أى على سبيل الركنية لأن أركانها أربعة عاقد ومعقود عليه وأجرة وصيغة أو ثلاثة يجعل الأجرة من المعقود عليه واقتصار الشارح على ما ذكره لضرورة رجوع الضمير في شرطهما وأل العهدية في الصيغة الخ (قوله من الرشد الخ) سكت عن اشتراط الاسلام لأنه هنا يصح مع الكراهة أن يستأجر الذي مسلما ولو اجارة عين ويستنبى المسلم كإفراة وم عنه بخدمة الكافر وجوباً في اجارة الذمة ويؤم وجوباً بازالة ملكه عنه في اجارة العين وللحاكم منعه منها ولا يجوز لمسلم خدمة كافر ولو بغير اجارة ويصح أن يستأجر الأعمى نفسه أو يؤجرها ولا يصح أن يؤجر السيد للعبد نفسه وإن صح بيعها له ويصح أن يؤجر السفينة نفسه لما لم يقصد من عمله كما قاله الماوردى قال شيخنا المراد ما لا يقصد الحجر عليه بسببه كالخج وقضاء الحاجة ونحو ذلك وتصح اجارة الموقوف من ناظر لناظر آخر (قوله والصيغة أجرك) الخ أى مثلا لحصر المستفاد بما ذكره ليس مرادا (قوله منافعه) راجع للأخيرة فقط ولا يصح رجوعه لما قبلها فتأمل ما سيأتى (قوله سنة) هو ظرف للمنافع أو مفعول لمقدر رأى واتفق به سنة وليست ظرفا لأجرت لأن زمنه يسير والمراد منه الانشأ أيضا (قوله على الاتصال) المفهوم من الفاء إذ يشترط في الصيغة هنا ما يشترط فيها في البيع الاتفاقيت فانه يشترط هنا وعبرة المهج تفيد الصحة مع عدم ذكر الوقت وليس مرادا (قوله ومنعها الخ) فلا تصح بها وليست كناية على المعتمد ومن الكناية اسكن دارى شهرا بكذا أو جعلت لك منفعتها سنة بكذا ومنها الكتابة بالفوقانية وفي إشارة الأخوس ما مر في الضمان (قوله إلى آخره) أى من ذكر المدة والعوض والوقت وهذا على سبيل الأولوية من القابل وشرط من المبتدى ومن منع ارادة ذلك من كلامه فهم أن المراد الاشتراط بمن يقبل العقد فقال المراد إلى آخر صيغ القبول المذكورة إذ بقي منها تملكك مثلا (قوله مفسد) لما فاقه وجوب ذكر التوقيت لو جوب عدم ذكره وقال السبكي لأنه يقتضى

(كتاب الاجارة)

الرجوع إذا كان جاهلا

[قوله أى المؤجر والمستأجر] المفهومان من الاجارة [قول المتن منافعه] ظاهر صنيعة أن الصيغتين قبله متنازعتان فيه وليس مرادا بل هو متعلق بالأخيرة بدليل ما يأتى قريبا [قول المتن سنة] من ثم تعلم أنه لا بد من المدة [قوله على الاتصال] هو مفهوم من الفاء [قول المتن قلت] لأنها بيع [قوله إلى آخره] بيان لما هو المعتاد [قوله مفسد] كما لا ينعقد البيع بلفظ الاجارة [قوله فذكر المفعة معه مفسد] قال السبكي لأنه

(كتاب الاجارة)

هى تملك منفعة بعوض بشروط تأتي فلا بد فيها من عاقدين وصيغة (شرطهما) أى المؤجر والمستأجر (كبايع ومشتري) أى كشرطهما من الرشد وعدم الاكراه كما تقدم في البيع (والصيغة أجرك هذا أو أكرت بك هذا أو ملكتك منافعه سنة بكذا فيقول) على الاتصال (قلت أو استأجرت أو اكترت) الخ (والأصح انعقادها بقوله أجركت منفعتها) أى الدار الخ (ومنعها) أى منع انعقادها (بقوله بملكك منفعتها) الخ لأن المنفعة بمالوكه بالاجارة فذكرها فيها تأكيد وافظ البيع وضع لتخليك العين فذكره في المفعة مفسد والثاني في الأولى قال لفظ الاجارة وضع مضافا للعين فذكر المنفعة معه مفسد وفي الثانية نظر إلى المعنى وهو أن الاجارة صنف من البيع (وهى) أى الامارة

كاجرة العقر ودابة أو شخص معين) والثنية بعد العطف بأو كما في قوله تعالى إن يكن غنيا أو فقيرا قاله أولى بهما (و) واردة على الذمة كاستئجار دابة موصوفة وبأن يلزم ذمته خياطة أو بناء) واقتصر في العقار على اجارة العين لأنه لا يثبت في الذمة (ولو قال استأجرتك لتعمل كذا فاجارة عين) للزيادة إلى الخاطب (وقيل) اجارة (ذمة) لأن المقصود حصول العمل من جهة الخاطب فله تخصيصه بغيره (و) يشترط في اجارة الذمة تسليم الأجرة (في المجلس) كراس مال السلم لأنها سلم في المنافع ولا يجوز فيها تأجيل الأجرة (واجارة العين لا يشترط ذلك فيها) كالممن في البيع (و يجوز) في الأجرة (فيها التجهيل والتأجيل ان كانت في الذمة) بخلاف الفينة فانها ما تؤجل (واذا أطلقت تجهلت وان كانت معينة ملكت في الحال) أي بنفس العقد وفي الروضة وأصلها أن المطلقة تلك بنفس العقد أي في التهمة تلك الأجرة بنفس العقد سواء كانت في الذمة أو عين مال وهو أعم مما قبله (و يشترط كون الأجرة معلومة) كالممن في البيع (فلا تصح اجارة العار والمجانية

أن يكون المنفعة منفعة وليس كذلك ولأن ذكر الوقت للإعلام بقدر المنفعة فهي كالكيل في الكيل وليس توقفا للعقد بدليل صحة التحالف بعد فراغ الوقت اه (قوله على عين) أي على منفعة متعلقة بعين كاذكره بعده فمورد الاجارة المنفعة مطلقا وقيل موردها في العين العين قال الشيخان والخلاف لفظي لأن من قال بالأول لا يقطع النظر عن العين ومن قال بالثاني لا يعني به أن العين تلك وأورد بعضهم لذلك اختلاف فوائدها أن استئجار حلي الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة أو الكلب الصيد أو بيع الدار المستأجرة صحيح إن قلنا موردها المنفعة ولا يصح إن قلنا موردها العين ورد ذلك العلامة ابن شعبة فراجع (قوله) واردة على الذمة) أي على منفعة متعلقة بالذمة (قوله في العقار) أي الكامل أما نصفه فأقل فيجوز أن يكون في الذمة لثبوته فيها سلمها وقرضا والسفينة كالعقار وقال الخطيب انها كالشباب كما قاله البلقيني ولو أذن الأجير العين لغيره في العمل وعمل فلاجرة للأول مطلقا وعليه للثاني أجرة مثل عمله إن جهل السداد والا فلا شيء له أيضا وفارق القراض والمساقاة بأن العامل فيه ما وقع معه عقد وبأن العقد للاستحقاق (قوله استأجرتك) ومنه ألزمتك عمل كذا على الأصح من وجهين (قوله) ويشترط في اجارة الذمة) وإن عقدت بغير لفظ السلم (قوله) ولا يجوز فيها تأجيل الأجرة) ولا الاستبدال عنها ولا الحوالة بها ولا عليها ولا البراءة منها وإذا وقع شيء من ذلك بطل العقد في الأول وكذا فيما بعده ان تفرقا قبل القبض وقيل يبطل وإن لم يفرقا كما في عقد السلم وقد يفرق بأن في عقده خيارا رمادا كاجارة فهي كالفرق ولا كذلك هنا وقياس عقد السلم أنه لو قبض بعض الأجرة صح فيها قبضه وهو محتمل فنأمل (قوله ذلك) أي التسليم ونجوز الحوالة بها وعليها والبراءة منها ان كانت في الذمة ولو في مجلس العقد ولا يمين مجلس العقد لتسليمها (قوله) وهو أعم مما قبله) أي من عبارة المصنف والروضة لشموله ما في الذمة مطلقة كانت أو مؤجلة نعم لا يستحق الاتسليم العين فان تنازعا فمكا في المبيع (تنبيه) لو أجز الناظر في وقف الترتيب العين الموقوفة مدة طويلة وقبض أجرها فله تسليم جميعها للبطن الأول وإن علم موتهم قبل مضيا وإذا ماتوا لم تنفسخ الاجارة ويرجع من بعدهم على تركتهم ولا ضمان على الناظر ولا على المستأجر كما أفتى به ابن الرفعة واعتمده شيخنا الزايدى والرملي كواله وخالفهم الخطيب في المدة الطويلة وهل لمن انقل اليهم الاستحقاق فسخ الاجارة فراجع (تنبيه آخر) سيأتي أن ملك الأجرة بالعقد ملك مرامى بمعنى أنه كلما مضى زمن على السلامة تبين أن المؤجر استقر ملكه على ما يقابل ان قبض المستأجر العين أو عرضت عليه وامتنع (قوله) ويشترط كون الأجرة معلومة) جنسا وقدر اوصفة وبكفي رؤيتها في العينة والعبارة فيها بتقدير الحقوق المقد وفي أجرة المثل بوقت تلف المنفعة نعم صح الاستئجار للحج بالرزق نوعة فيه وفي الرض أنه ليس اجارة وإنما هو نوع من التراضي وجوز مالك وأحمد الاجارة بالنفقة

يقضى أن يكون للمنفعة منفعة [قول المتن قسما واردة على عين] أي مرتبطة بها فلا ينافي تصحيحهم أن موردها المنفعة بدليل صحة اجارة حلي الذهب [قول المتن كاجارة العقار] كأن العقار لا يصح السلم فيه لا يجوز اجارته في الذمة [قوله إن يكن غنيا أو فقيرا إلى آخر الآية] يعني يجوز عود الضمير متى عند ارادة التنويع فلا ينافي قولهم عود الضمير والوصف والاخبار عن أحد الشبثين يكون مفردا [قول المتن ويجوز فيها] الضمير فيه يرجع للاجارة من قوله واجارة العين [قوله أي بنفس العقد] كما لا يملك المستأجر المنفعة بنفس العقد ثم ملكه الأجر ملكا مرامى بمعنى كلما مضى جزء من الزمان استقر ملكه على ما يقابل (فرع) لو أجز الناظر الوقت سنتين مثلا وتجهل الأجرة فلا يدفع للبطن الأول الا بقدر ما مضى من الزمان فان زاد على ذلك ضمن [قول المتن] ويشترط كون الأجرة معلومة [وسواء المراق كان ضرورة

(بالعمارة والعلف)
 يسكون اللام وفتحها
 بضبط المصنف وهو بالفتح
 ماتلف به للجهالة في ذلك
 (ولا يسلخ) الشاة (بالجلد
 ويطحن) الخسطة
 (بعض الدقيق) ككثته
 (أو بالنخالة) للجهالة
 بشخانة الجلد وبقدر
 الدقيق والنخالة (ولو
 استأجرها) أى المرأة
 (لترضع رقيقا بعضه في
 الحال جاز على الصحيح)
 للعلم به والثاني قال ينبغي
 أن يقع عمل الأجير في
 خالص ملك المستأجر
 ولو كانت الاجارة بعضه
 بعد الفطام لم تصح جزما
 للجهل به إنذاك (وكون
 المنفعة متقومة) أى لها
 قيمة (فلا يصح استئجارها
 يباع على كلمة لاتصوان
 روجت السلمة) إذ لا قيمة
 لها (وكذا دراهم ودنانير
 للترزين وكتب لصيد) أو
 حراسة لا يصح استئجارها
 لما ذكر (في الأصح)
 لأن التزين بالنقد لا يقصد
 الا نادرا والتأخر كالمعلوم
 فلا قيمة والكتب لا قيمة
 لصينه فكذا المنفعة والثاني
 ينزع في ذلك (وكون المؤجر
 قادرا على تسليمها) أى
 المنفعة حسا أو شرعا (فلا
 يصح استئجار

أو الكسوة و يحمل على الوسط فهما (قوله للجهالة في ذلك)
 انضم العمل المجهول اليه فان لم يضم العمل اليه وقد ذكرنا قدر معلوما واذن له خارج العقد بصرفه في العلف
 أو العمارة جاز واغتر كونه قابضا ومقبضا من نفسه لوقوعه ضمنا ومنه قبض المستحق من مستأجر الوقف
 ما سوغه به الناظر عليه من معلومه ومنه إذن رب الدين للدين في إسلاف ما في ذمته لفلان مثلا ومنه إذن
 الناظر لمستأجر الوقف في الصرف في عمارته قال شيخنا مر هذا ان كان الصرف من أجرة عليه فان أريد
 الصرف ليكون ديناً على الوقف فلا يكفي إذن الناظر بل لابد من إذن القاضي . وقال شيخنا الطباوى
 لابد من إذن القاضي مطلقا ولا يكفي إذن الناظر وحده واكتفى بعض مشايخنا بإذن الناظر وحده مطلقا
 خصوصا إذا ائتم على إذن القاضي غرامة مال قال بعضهم وهو وجه لا عدول عنه ومال اليه شيخنا الزياى
 آخر واعتد به و يصدق في صرف القدر اللاتى وتكفى شهادة الصانع إن لم يعلم أهم يعنون أنفسهم (قوله
 بالجلد) أى جلدها (قوله بعض الدقيق) أى منها وان عين قدره كصاع مثلا والنخالة كذلك والعلة
 لا غلب الأولى أن يعطى بعدم القدرة قبل التسليم حالة العقد (قوله أى المرأة) ومثلها الرجل وخرج بهما نحو
 شاة فلا يصح لغيره قدرة التسليم (قوله رقيقا) ومثله الدابة (قوله بعضه) أى المعين بالجزئية كبيع والفهوم
 من كلام المصنف أن يقول استأجرتك لارضاع هذا الرقيق بربعه الآن فيصح وينزل على ملك المستأجر
 قال شيخنا مر وكذا لو قال لارضاع كله أو جميعه خلافاً لشيخ الاسلام في كتبه والوجه ما قاله شيخ الاسلام
 كما يأتى فان قال لارضاع ثلاثة أرباعه بربعه أو بربعه لارضاع باقيه صح بلا خلاف وما هنا يجرى في المساقاة
 كما مرّت الإشارة اليه قال شيخنا مر أيضا ويجرى مثلاً ذلك في صورة الطحن السابقة ولعله لو قلنا
 بصحتها فتأمله أو المراد بعزه معين من البر لا من الدقيق فراجع (قوله متقومة) أى ومباحة ومقدور على
 تسليمها وقصود قوموا كلّه واقعة للكسوة ولا تتضمن استيفاء عين قصدا وتستوفى من العين مع بقائها واكل
 ذلك يعلم من كلامه (قوله لها قيمة) فليس المراد بها ما قبل التولية (قوله على كلمة لاتصوب) ولو في غير مستقر
 القيمة والضربة كالكلمة والمراد ما شأنه ذلك وان حصل به تعب والمراد بالكلمة المغوية وقال السباطى
 يستحق أجرة المثل اذا كان فيها تعب نعم ان كانت مع تأمل كضربة لتقويم نحو سيف أو فسد صحت الاجارة
 وخرج بما ذكرنا الأذان والاقامة فتصح الاجارة لكل منهما (قوله دراهم ودنانير) بخلاف الخلى فيصح
 لاجلته (قوله للترزين) قال شيخنا الرملى أو للضرب على صورتها فلا تصح الاجارة فيهما وانما صحت الاجارة
 فيهما لهدم المال وقال شيخنا الزياى بصحة الاجارة للضرب المذكور كالعارية له وعمل المنع فيهما لم يكن لها
 عرى ولومنها والاصح لأنها حينئذ كالحلى (قوله لا قيمة لعينه) فيصح استئجار نحو حرة لصيد فأر وفهد
 لصيد وقود لحراسة وطاوس للونه وطير كعندليب لصوته وشجرة لظللها أول بط دابة بها وسك لشمه وقحاح
 كثير كذلك لاتفاحة واحدة لأنه تافه فيها والشبكة لصيد وحبل لفشرباب عليه وحجر لسد كوة وحش
 لقضاء حاجته بستان للترج فيه وكتب مباحة لاختش فيها لقراءة أو كتابة ويصح استئجار القسي والرماح لا
 الفشاب الاتبع بالقسي على الأوجه (قوله قادر على تسليمها) وان لم يملك محلها كاستأجر مائة قطعة الامام ومنه

[قول المتن بالعمارة والعلف] هما مثلا النمة والاثان بعدهما مثلا العين (تنبيه) ذهب مالك وأحمد الى
 صحة استئجار الأجير بنفقة وكسوته وتحمل على الوسط [قوله أى لها قيمة] ليس المراد مقابل المثل [قول
 المتن فلا يصح استئجار يباع الخ] ونظيره عدم صحة بيع حبة الخسطة [قوله ينزع في ذلك] أى ويقول هي
 منافع تستباح بالاغارة فاستحققت بالاغارة (فرع) اجارة الشمع للارقاد فاسدة وهذه مما عمت بها البواى
 [قول المتن على تسليمها] كالباع قبل الأحسن أن يقول القدرة على تسليمها (فرع) الاقطاع أفتى

نحو أراضى مصر خلا للفرز الى فان حمل على من منعه الامام فواضح (قوله آتى) ومنذور العتق ومشتري بشرط العتق ومغصوب لغيره من هو بيده وغير قادر على انزاعه حالاً ومنه كون الدار مسكن الجن مثلاً (قوله للحفظ) أى بالبصر والاجارة على عينه ومثله غير قارى لتعليم القراءة وان اتسع الزمن بقدر أن يتعلم ويعلم لأن المنفعة المتعلقة بالعين لا تتأخر (قوله وأرض) ومثلها الحمام (قوله للزراعة) قيد لا اعتبار الماء وعدمه المذكور فان استأجرها لغير الزراعة صحت حيث أمكن فيها ما استأجرها له ولو أجرها مقيلاً ومراحاً أو عجم كقوله لتنتفع بما شئت صح وينتفع فيها بما اعتد ولو بالزراعة لا بقرس وبناء فان قال مقيلاً ومراحاً وللزراعة ان أمكن صح ان أراد التعميم أو بين ما اسكن واحدة من ذلك والا بطل (قوله وفي الروضة الخ) ذكره ليفيد أن المراد بالاعتقاد الغالب فلا يكتفى مع احتمال التساوى أو السندور (قوله نادر) أى غير غالب وهو راجع لمطر وسيل (قوله دائم) أى يحصل في وقت إرادة حصوله على الدوام وتصح اجارتها قبل حصوله وحال وجوده عليها وان لم تكن مربية لأنه من مصالحها أو بعد انحساره عنها ولو لم نرو أول ينحسر الماء عنها انفسخت الاجارة أو عن بعضها أول يرو بعضها انفسخت فيه وثبت الخيار في الباقي فوراً (قوله من نهر الخ) أى موجود حالة العقد أو التزم المؤجر ايجاده قبل مضى زمن مثله أجرة (قوله والغالب الخ) راجع الى المطر والثلوج كما سلف (فرع) لو لم تنجر العادة بتكرار الزرع لم يكرر وان بقيت المدة بعد حصاده مثلاً فان فعل لزمته أجرة المثل ولو تأخر أو ان الزرع بلا تقصير لزم المؤجر ابقاؤه بلا أجرة أو بتقصير لزم المستأجر أجرة مازاد ولو أسكه نحو جراد لم يسقط شيء من الأجرة ولو ثبت ثانياً بقاء إلى تمام المدة وله زرع غيره بعد تلفه ان بقى من المدة ما يسعه (قوله من محبة) أى لغير قود ونحوه (قوله لوجعة) أى هى أو ماتحتنا بحيث يقول أهل الخبرة بزوال الألم بقلعه أو يستحق الأجرة بقسليمه نفسه ومضى زمن امكان القلع وان منعه منه أو سقطت لامكان ابدال وقول بعضهم بسقوط الأجرة وردّها لو أخذ من مبنى على عدم جواز ابدال المستوفى به وهو مرجوح كما سيأتى (قوله ولا حائض لخدمة مسجد) إجارة عين في زمن الحيض أو في زمن تحيض فيه والابأن كانت المدة قدراً لا تحيض فيه صحت فان حاضت فيها انفسخت الاجارة في زمن الحيض تفريقاً للصقة والكلام في المرأة المسلمة بخلاف الكافرة لجواز تمكينها من دخول المسجد مع أمن التلويث كذا قاله شيخنا والوجه عدم التقييد بالأمن المذكور فراجع (قوله حرمة المكث) ولا تستحق أجرة لو خدمت ومثل ذلك كل محرم كندى سلس وجراحة فضحة وتعليم تورا وانبجيل وسحر وخفس وتنجيم ورمل وحمل مسكر فغير إراقته وتصور حيوان ونباحه ونحو ذلك ولا يجوز بذل مال فيه لغير ضرورة ومثله أيضاً استئجار كافر مسلم البناء نحو كنيسة وان أقر وأعليها الحرمته وما نقل عن الزركشى من جواز محمول على كنيسة للارة ومثله استئجار أجنبي أجنبية لخدمته ولو أمة لأنه لا يخلو عن النظر غالباً قال شيخنا وهذا في إجارة العين فراجع

النورى بأن المقطع يؤجر وخالفه الشيخ الفزارى وولده وغيرهما من أهل الشام وفصل بعضهم بين إذن الامام أو اطراد عاذا وبين غير ذلك [قوله ولا تنسقي بماء غالب الحصول الخ] لو قال المكري أنا أحقر بما أسوق منها الماء لك أو أسوقه من مكان آخر صح قاله الروباني وابن الرفعة (فرع) لو أجرها والماء عليها صح أيضاً وان لم يرها قبل ذلك لأنه من مصالحها [قول المتن فلا يصح استئجار قلع سن محبة الخ] ولو استأجر أجنبي أمة لخدمته فوجهان وينبغي أن يكون الأصح التجريم لأنه لا ينفك عن النظر غالباً [قول المتن وكذا منسكحة لرضاع الخ] [فرع] امرأة خلية أجرت نفسها لترضع صبياً ثم أجرت نفسها مرة أخرى فالثانية باطلة خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله وعليه ابن الصباغ بأنه لا بد من تقدير المدة في الرضاع وأفتى

آتى ومغصوب وأعمى
لحفظ) أى حفظ المتاع
(وأرض للزراعة لأماء لها
دائم ولا يكفيها المطر المعتاد)
وفي الروضة كاصلها
ولا تنسقي بماء غالب الحصول
من الجبل وان أمكن
زرعها باصابتها مطر عظيم أو
سيل نادر (ويجوز ان كان
لها ماء دائم) من نهر أو
عين أو بحر (وكذا ان
كفاها المطر المعتاد أو ماء
الثلوج المجتمعة والغالب
حصولها في الأصح) والثاني
لا يجوز لعدم الوثوق
بحصول ما ذكر ويجرى
الخلاف في أرض مصر
التي تروى من زيادة النيل
قالا قبلد بها (والامتناع
النهرى) للتسليم
(كالجس) المتقدم (فلا
يصح استئجار قلع سن
محبة) بخلاف الوجعة
(ولاحاق لخدمة مسجد)
لحرمة المكث (وكذا
منسكحة لرضاع أو غيره
يجوز ان الزوج في الأصح)

(قوله لأن أوقاتها الخ) قال شيخنا وظاهره في زوج حاضر يمكن استمتاعه والا كغائب وصغير فلها الاجارة مدة غيبته أو عدم تمكنه وهو كذلك ولو حضر في أثناء المدة انفسخت فيما بقي (قوله وبأذنه يصح) كما لو استأجرها هو لخدمته مثلا وينبغي سقوط نفقتها كما لو سافرت لفرضها فراجعها والراءة استئجار زوجها ولها منعه من الاستمتاع بها وقت العمل لكن تسقط نفقتها (قوله أما الأمة) أي غير المكاتبة لأنها كالحره (نفية) ليس المستأجر منع الزوج من وطء زوجته حرة كانت أو أمة قاله بعضهم الا في وقت يعطل عليه المنفعة (قوله أي مستهلكه) هو تفسير لأوله أي يحمل على ذلك على المعتمد (قوله ولا تجوز اجارة عين لمنفعة مستقبله) وجوزها الأئمة الثلاثة (قوله كاجارة الدار الخ) ومثلها دار لا يمكن نفيها إلا بعد مضي مدة لها اجرة إلا ان كانت الأئمة للمستأجر (قوله لمستأجر الأولى) أي لم تحقق منفعتها آخر السنة الأولى ولو غير المستأجر الأول كان أجر المستأجر الأول نصف السنة الآخر لمستأجر آخر فنصح اجارة السنة الثانية من الثاني لا الأول وإن لم تفرغ مدة الأول ان أمكن وسواء في ذلك اجارة المملوك والموروث والموقوف من الناظر أو غيره نعم ان شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ثلاث سنوات مثلا لم يصح العقد قبل انقضائها على المعتمد فلم يمنع ضرورة اليه كان تنوقف عمارته على أكثر فيجوز بقدر الحاجة ابتداء ودواما ولو تقابل المستأجر والمؤجر في العقد الأول لم يبطل الثاني (قوله وهذا كالسنتي الخ) ومنه اجارة الأرض قبل أوان الزرع كما سر ومنه الاجارة للحج قبل الاحرام به لكن في وقت خروج أهل بلده لاقبله وتصح اجارة نحو جبال وعكام . حجج لأن شغله ليس مانعا من أعمال الحج ومنه كراء العقب الآتي (قوله العقب) سمي بذلك لأن كل واحد يعقب صاحبه في استيفاء المنفعة (قوله دابة) ومنها الرقيق للخدمة مثلا ويصح استئجارها لعمل الليل دون النهار أو عكسه ولا يجوز مثل ذلك في نحو الدار فيشترط اتصال المدة فيها والفرق عدم قدرة الأولين على التواصل (قوله بعض الطريق) المراد بالبعض هنا وفيما بعده زمن مقدر تحتمله الدابة لامتسقة فذكر الأيام في كلامه ليس مرادا (قوله في الأولى) ويجب فيها تقديم نوبة المكثري على المكثري لأجل اتصال المنفعة بالعقد كذا قاله شيخنا تبعنا شيخنا الرمي لكن يؤخذ من لوجه الثالث المقابل في الشرح ما يصرح بعدم اشتراطه لأنه جعل تقديم المالك مورد الخلاف فراجع (قوله والمؤجر الخ) أي ان كان وانما ذكره لقوله يقتسمان والا فقد سر محبة كراء الليل دون النهار مثلا والركوب غير لازم (قوله البعضين) فيه تشبيه لفظ بعض وادخاله عليه وقد منعه جمهور النحاة وعلم بما ذكرناه لا يجب في العقد تعيين المتقدم من الراكيين فيقدم أحدهما بتراضيهما أو بقرعة ان بعضهم بعدم صحة استئجار العكابين للحج لأن الاجارة وقعت على عينهم فكيف يستأجرون بعد ذلك للحج ونظر فيه العراقي قال يمكن أن يقال لاتفاق بينهما [قول المنع ويجوز تأجيل المنفعة] أي لأن الدين يقبل التأجيل [قوله أي مستهلكه] يريد أن هذا هو المراد والافقد قالوا في السلم لا يصح أن يجعل محله أول الشهر لأنه يصدق بجميع النصف الأول خلافا للبغوي حيث قال بالصحة ويحمل على مستهلكه [قول المنع ولا يجوز الخ] أي خلافا للأئمة الثلاثة لنا القياس على البيع [قوله لاتصال الدينين] نظير ذلك بيع الفخر قبل بدو الصلاح بفرض القطع يصح من صاحب الشجرة دون غيره ولو شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين فأجر ستا في عقدين أفنى ابن الصلاح بعدم الصحة لأن مقتضى الصحة في اجارة مدة تلي مدة في غير الوقف اتصال الدينين وكونهما في معنى العقد الواحد وهذا المعنى يقتضي المنع في الوقف عملا بشرط الواقف وخالفه ابن الأستاذ نظرا إلى مطابقة اللفظ للحقيقة [قول المنع كراء العقب] سميت بذلك لأن كل واحد يعقب صاحبه [قول المنع دابة] في معناها العبد وخروج الدار والثوب اذا استأجرهما

لأن أوقاتها مستغرقة بحقه
والثاني يصح وللزوج
فسخه حفظا لحقه وبأذنه
يصح لجزمنا والكلام في
الحره أما الأمة المروجة
فالسيد ايجارها قطع لأن له
الاتفاق بها (ويجوز
تأجيل المنفعة في اجارة
الذمة كالأزمت ذمتك
الحمل) لكذا (إلى مكة أول
شهر كذا) أي مستهلكه كالسلم
المؤجل (ولا يجوز اجارة
عين لمنفعة مستقبله)
كاجارة الدار السنة الآتية
(فلو أجر السنة الثانية
لمستأجر الأولى قبل انقضائها
جاز في الأصح) وهذا
كالسنتي مما قبله لاتصال
الدينين والثاني لا يستثنيه
(ويجوز كراء العقب) أي
الثوب (في الأصح) وهو
أن يؤجر دابة رجلا ليركبها
بعض الطريق (أي والمؤجر
يركبها البعض الآخر على
التناوب) (أو) يؤجرها
(رجلين ليركب هذا أياها
وذا أياها) على التناوب
(ويبين البعضين) أي

تنزعا وإن شرطاه عمل به (قوله ثم يقتضيان) ويجب مراعاة النصفة في القسمة فلا تطول زمنا نهي فيه الدابة أو يشق على الآخر مشقة شديدة وإذا اقتسما بحسب الزمان لم يحسب زمن النزول لنحو استراحة أو علف فله الركوب من نوبة الآخر بقدره قاله شيخنا (قوله المين) أي بذكرهما ويحمل الإطلاق عليه حيث كان به عرف وذكر الشارح الفراسخ في الأولى والأيام في الثانية تصوير ولو سكتا عن التناوب صحت الاجارة وركبها معا ان احتملتها وإلتناوبا و يقرع بينهما إن تنازعا فيمن يقدم (فتبينه) لومات الراكب لم يلزمه حمله على الدابة وليس للآخر ركوب في مدة كانت له (فصل: في بقية شروط المنفعة) ومنها أن لا تضمن استيفاء عين قصدا كما مر فلا يصح استئجار بستان لأخذ ثمرته ولا بركة للأصطياد منها ونحو ذلك وخرج بقصد نحو اللين في الاجارة للارضاع لأنه تابع (قوله معاونة) بالمعنى الشامل للعينة فلا يصح إيجار أحد هذين والعلم في إجارة العين بالتعيين وفي إجارة النعمة بالوصف وفي كل منهما بالقدر (قوله كالبيع) إلا في المشاهدة لأن المنفعة لا تشهد (قوله يجب بيان المراد منها) وبه يعلم أن ماله منفعة واحدة لاجابة فيه للبيان كاللباس وحمل وجوب البيان في غير ما استثنى كدخول حمام فيغتفر فيه الجهل بقدر المكث فيه وبقدر استعمال آلاته كالطاسة والثوب وبقدر الماء والأجرة في مقابلة غير الماء والماء بالاباحة لما عدها غير مضمون لأنه بالاجارة ولو الفاسدة وكذا ثياب الداخل فلا تضمن الا على من استحفظه عليها قال شيخنا أودفع له شيئا في مقابلة حفظها (قوله نارة) هو نصب على المصدرية ومعناه المرة كما قاله الجوهري أو الوقت والحين كما قاله غيره (قوله كدار للسكنى) بأن يذكر حدودها كافي البيع (قوله أو تكون معروفة) وأن يقول أجرتكها للسكنى سنة أو لتسكنها سنة فان قال على أن تسكنها أو بشرط أن تسكنها أو لتسكنها وحدك لم تصح قال شيخنا هذا ان كان من المؤجر فان كان من المستأجر صحت كما قال الصيمري إنه لو قال استأجرتها لأسكنها وحدي صح على الأصح وليس له سكتى زوجته معه وإن حدثت بعد العقد وتقدم أنه لا بد من ذكر الأجرة فلو قال أجرتكها كل شهر بدينار لم تصح الا في كتره الامام للأذان والاقامة ولو قال أجرتكها هذا الشهر بدينار وما بعد بحسابه أو أجرتكها شهرا بدينار فاذا مضى فقد أجرتك شهرا آخر بحسابه صحت في الشهر الأول فقط ولو قال أجرتكها شهرا ثلاثين يوما كل يوم بدينار فبان تسع وعشرين بان بطلانها لتعذر الجمع كذا قيل والوجه حل الشهر على العددي لا الهلالي الا ان صرح باسمه كشهركذا ولو قال أجرتكها سنة كل شهر بدينار صح ويكفي في تقدير المنفعة في السكنى تقدير زمن يقابل بأجرة ولو دون يوم على المعتمد واعلم أن منافع العقار والياب والأواني ونحوها لا تقدر الا بالزمن لأنه لا عمل فيها وكذا الارضاع والاكتحال والمداواة والتجصيص والتطيين ونحوها لاختلاف أقدارها (قوله كدابة) شمل المعينة كهذه الدابة أو مافي النعمة كدابة صفتها كذا (قوله الى مكة) يفيد أنه لا بد من بيان الناحية التي تركب اليها ولا بد من بيان محل التسليم في الدابة فلو استأجر دابة للركوب شهرا صح وحينئذ فلا بد من بيان مكان تسليمها في عودته أو في مقعده سواء كان الشهر نهارها فقط لا لانتفاع ليلا فقط مثلا فانه لا يصح والفرق أن الأولين لا يطبقان العمل دائما ومن ثم تعلم أنه لو استأجر العبد والدابة ليفتتح الأيام دون البالي صح وهو كذلك كما قاله في التكملة آخر الفصل وفي قطعة السبكي لو أجره ليركب بعضا ويمشي بعضا صح أيضا

(فصل: بشرط كون المنفعة معاونة) عينها وقدرها وصفة فلا يصح أجرتك أحد العبدين ولا الغائبة ولا الحاضرة بغير تقدير بمدة أو محل عمل كما سيأتي نعم يستثنى دخول الحمام فانه جائز من غير تقدير [قول المتن ثم نارة] أي صراحة [قول المتن سنة] معينة منصفة بالعقد لأنه لا بد من قدر السكنى فذكر المدة نصبر المنفعة معاونة

في الصورتين (ثم يقتضيان) أي المكتنى والمكبرى في الأولى أو المكتربان في الثانية ما لمعا من الركوب على الوجه المين كفسخ لهذا ثم فسخ للآخر في الأولى وبوم لهذا ثم يوم للآخر في الثانية وهكذا والوجه الثاني المنع في الصورتين لأنها اجازة أزمان متقطعة والثالث للمنع في الأولى لأنها متصل زمن الاجارة فيها بخلاف الثانية والأراج المنع فيها في إجارة العين لاشتغالها على إجارة الزمان المستقبل ودفع بأن التأخر الواقع في ذلك من ضرورة القسمة فلا يضر

(فصل: بشرط كون المنفعة معاونة) كالبيع فانه منافع يجب بيان المراد منها (ثم نارة) تقدير المنفعة (بزمان كدار) للسكنى (سنة ونارة) تقدير (بعمل كدابة) للركوب (الى مكة)

وهذا الواجب وليس له الرجوع بها في الأول منه بل يسلمها لثابت المالك ان كان والا فليالحاكم كذا
والا فليأمن الحاكم فان تعذر فله الرجوع بها ولا يجوز أن يركبها لأنه لا يلزمه الرد وبذلك فارق جواز عود
المستعير راكبها وليس له إذا استأجر للركوب في العود أن يقيم في مقعده أكثر من المهود فان أقام لخوف
على الدابة مثلا كان في ذلك الزمان كالودع فلا تحسب عليه تلك المدة (قوله ذا النوب) أي أو ثوب باصفته كذا
وبين نوع الخيطة وغير ذلك مما يحتاج إليه (قوله والمعنى محل العمل) العمل في الدابة سيرها أو ركوبها
ومحل مسافة ذلك وهي التي تقدر والعمل في الثوب فعل الخياط كغرز البرة ومحل نفس الخيطة وهي التي
تقدر وقد يطلق المحل على نفس الدابة والثوب وليس مرادا فتاويل الشارح دفع المايوم كلام المصنف
من الصحة لو قال أئزمت ذمتك عمل الخيطة شهرا وليس كذلك ولا بد أن بين نوع الخيطة ومحلها من أنه
ثوب أو غيره وأنه قيص أو قباء أو غيره وكون الخيطة رومية أو فارسية أو رومية بفريزتين والفارسية
بفريزة واحدة نعم ان اطردا يعرف بشيء من ذلك حل الاطلاق عليه (قوله ليخيطه) أي الثوب مثلا وان
كان صغيرا جدا (تنبيه) الاستحجار لجرد الخيطة باطل لأنها عمل مستقبل لتوقفها على القطع ولما قطع
والخيطة صحيحة (قوله والثاني يقول الخ) فان علم ذلك صح على الأول أيضا وعلى الثاني يستحق الأجرة
بأسرع الأمرين (قوله تعليم القرآن) أي جميعه أو شيء منه على التفصيل الآتي واذا اطلق انصرف لجميعه
إلا القرينة (قوله أصح وأقوى) هو المعتمد وفي كلامه اعتراض على المصنف لأن ظاهر كلامه أنه ليس في
المسئلة خلاف (قوله أو تعيين) علم أنه لوجع بين المدة وتعيين السورة مثلا لم يصح وهو كذلك لأنه جمع بين
المحل والزمان كما مر (قوله بأن يسمعها الخ) راجع إلى الآيات وأما السورة مثلا فانها معلومة بتعيينها فلا حاجة
إلى سماعها ولا تصح مع اطلاعها ولا يكفي تعيين الآيات في المصنف من غير سماع وفي تقدير الزمان لا يحتاج
لشيء من ذلك ويعلمه ماشاء قليلا أو كثيرا ويشترط في جميع ذلك تعيين المتعلم وإن لم ير أو يختبر حفظه
ويشترط كونه مسلما أو يرجي اسلامه وتعيين محل القراءة من بيت المتعلم أو غيره ان اختلف به غرض
لاتعيين حرف كقراءة نافع مثلا وتحمل على عرف محله من حفظ أو استخراج أو غيرها فان لم يكن عرف
وجب التعيين ومتى عين شيء تعيين (تنبيه) لو كان المتعلم ينسى ما يتعلمه وجب اعادته ان كان بعض آية
والا فلا ولو استأجره لقدر معين فعمل بعضه ثم ترك فان أسكن البناء على ما فعل استحق القسط والا كان
مات المتعلم لم يستحق شيئا وهذا يجري في سائر الاجارات كالبناء والخيطة ولو استأجره لتعليم القرآن كله في
مدة لم يصح لأنه من الجمع بين المحل والزمن واذا قلنا بالصحة فتعلمه كله في بعضها استحق بالقسط وتنفسخ في
الباقى وكذا يقال في غير ذلك كاللداواة والاكتحال ولو استأجره لحرف أو قدر فعل غيره لم يستحق شيئا
(فرع) تصح الاجارة لقراءة القرآن لحى أو ميت ويحمل له الثواب إن قرأ بحضرته أو نواه بها أو أهدى
له الثواب بعدها كأن يقول اللهم اجعل ثواب ذلك أو مثل ثوابه لفلان وما جرت به العادة من تحوز يادة في
شرفه ^{عليه السلام} أو واصله أو به مندوب إليه خلافتين نازع فيه ويحمل مع ذلك ثواب القراءة للقارئ
كذا قالوه فانظره مع قولهم كل عبادة كان الحامل عليها أمرا دينويا لا ثواب فيها للفاعل وعلى الأول
تفارق الجمع بعدم إمكان تعدده وإذا قرأ جنبا ولوناسيا لا يستحق أجرة (فرع) تجوز الاجارة على كل

[قوله والثاني الخ] عليه يستحق الأجرة بأسرعهما تماما وقيل المعبر الزمان وقيل المعبر العمل [قوله المنع]
أي لتفاوت السور والآيات صعوبة وسهولة وعلى الأول الظاهر دخول الجمع مالم تطرد عادة باستثنائها ثم
المراد ما يسمى قرآنا إذ لو أريد الجمع بطل لأنه جمع بين العمل والمدة [قوله وقيل لا بد من تعيينها] الضمير فيه
يرجع للسورة من قوله من غير تعيين سورة [قول المن وفي البناء بين الخ] أي إذا استأجر شخصا للبناء

وفي هذه النوبة (قوله والمعنى)
عمل كما في المحرر
(فلا بينهما) أي الزمان
والعمل (فأستأجره ليخيطه)
يباض النهار لم يصح في
الأصح لأن الزمان قد لا يفي
بالعمل والثاني يقول
ذكر الزمان للتخييل
(ويقدر تعليم القرآن عدة)
كشهر قطع به الامام
والغزالي وإيراد غيرها
يقضى المنع زاد في الروضة
أن الأول أصح وأقوى (أو)
تعيين سور (أو سورة أو)
آيات بأن يسمعها المستأجر
قبل العقد كذا ذكره بعضهم
وقيل يكفي ذكر عشر آيات
مثلا من غير تعيين سورة
وقيل لا بد من تعيينها (وفي)
البناء بين الموضع والطول
والعرض والسمك)
بفتح السين أي الارتفاع

(وما يبنى به) من طين ولبن أو آجر (٧٤) (إن قدر بالعمل) فإن قدر بالزمان لم يمتنع إلى بيان ما ذكر (وإذا صلحت الأرض

مسنون كالأذان والاقامة والأجرة عليهما بصفتهما وعلى أذكار الله تعالى من غير القرآن حيث كان فيها
كلفة لأعلى رفع صوت في ذلك ولأعلى رعاية الوقت ولأعلى المحيطين كما قيل به (قوله وما يبنى به) وكذا
صفة البناء من كونه منفذا أو محجوا أو مسننا (قوله بالعمل) أي بمجمله كما سولوا أكثرى محال البناء اشترط
بيان ما ذكر أيضا أن كان على غير أرض كسقف إن كان على أرض اشترط بيان المحل والطول والعرض دون
غيرها لأن الأرض تحمل كل شيء . ويكتفى فيما يبنى به إذا كان حاضرا رؤيته مطلقا (قوله فإن قدر بالزمان لم
يحتاج إلى بيان ما ذكر) أي يشترط بيان جميعه فيشترط بيان بعضه وهو ما يبنى به وكذا صفة البناء المذكورة
ولم يذكرها النسخ لسكون المصنف عنها وبما ذكر يسقط الاعتراض على النسخ كما فعل شيخ الإسلام
وحذرنه فتأمل (تنبيه) تصح الاجارة للخدمة ثم إن عين نوع تعيين والاحل على ما يليق بالمؤجر
والمستأجر ولا تصح الاجارة بالخدمة لأنها مجهولة ولا إعادة فيها إلا في تمام الزوجة وفي الحج بالرزق كما مر
(فرع) لا بدخل في الاجارة بالزمان أوقات الصلوات ولا يوم سبت في استئجار يهودى نحو شهر مثلا
ولا يوم أجد في نصراني كذلك ولو نص على إخراج ذلك في العقد بطل الإقضاء علم قدره فلا يصح (فرع
آخر) يصح الاستئجار للفساخ وبين كيفية الخط ورقته وغلظه وعدد الأوراق وسطور كل صفحة كذا
وقدر القطع إن قدر بالحل وإذا غلط الناسخ غلطًا فاحشًا فله أرش الورق ولا أجرة له ولا فله الأجرة ولا
أرض عليه ويلزمه الإصلاح والضرب اللين بكسر الموحدة وبين طول القالب بفتح اللام وعرضه وسمكه
وكذا العدان قدر بالحل والرحى وبين مدته ونوع الحيوان وعدده مطلقا ووصفه إن كان في النمة
(قوله آجر تكه الخ) بحث الزكشى وجوب البيان إذا كان المؤجر ولي القاضي (قوله وبزرع ماشاء)
أي مما جرت به العادة في تلك الأرض ولو مرة (قوله بحث في الأصح) وله في هذه أن يغرس بضوا يبنى بعضا
لقساوى الفراس والبناء وكذا لو قال فاعل أجه شئت (قوله وبزرع ماشاء) ولو غبر زرع لكن مما جرت به
العادة أيضا (قوله إن شئت فازرع الخ) وكذا يصح لو قال إن شئت فأبن وإن شئت فأغرس وله التخيير
كما مر ولو قال زرع أغرس أو زرع وأغرس أو زرع النصف وأغرس النصف ولم يعين عين كل منهما
لم يصح الثلاثة نعم إن أراد في الأولين التعميم صح (قوله بمشاهدة) ولا يحتاج معها إلى وزن فإنه إزاء
فإن شرط اتبع (قوله أو وصف تام) كضخامة ونحافة وفي الوزن ما مر وهذا إذا كان في النمة
وقال بعضهم مطلقا (قوله في ذلك) أي في المعرفة (قوله من محمل) ويدخل فيه الوطاء دون الغطاء
إلا إن شرط وفيهما ما في المحمل من مشاهدة أو وصف ويشترط في المحمل ونحوه ذكر كونه مغطى أو مكشوفًا
لأنه يختلف به الفرض بحسب النقل بالهواء (قوله كرامة) وهي تطلق لغة على البعير وعلى نحو ثياب مجموعة
يركب عليها كالبردعة وهذا هو المراد (قوله وفي المحرر معه) وهو المراد وإن لم تكن مملوكة له (قوله وذكر في
الاجارة) نعم إن كان فيه عرف مطرد لم يحتاج ذكره كذا الغطاء والوطاء في المحمل كما مر (قوله بمشاهدته)
أي مع امتحانه بيد أو بوزن وهذا المراد بالوزن فيه في عبارة المنهج فتأمل (قوله أو وصفه التام)

[قوله إلى بيان ما ذكر] قال في شرح المنهج لا صفة البناء [قوله أو وصف تام] .

[فرع] لو استأجر لأرضاع صبي لم يكف وصفه عن رؤيته كما سيأتي [قوله لأن الفرض الخ]
قال الزكشى وللقياس على البيع [قول المتن وكذا الحكم فيما يركب عليه الخ] ولا بد من بيان
ما يفرض فيه وما يظلل به وإذا تعرض لما يظلل به فلا بد من بيان صفته إن لم تكن له عادة
[قوله أو وصفه التام] لكن لا بد معه هنا من الوزن وكذا في المعاليق الآتية .

لبناء وزراعة وغراس
اشترط تعيين المنفعة من
الثلاثة لأن ضررها اللاحق
للأرض مختلف (ويكتفى
تعيين الزراعة عن ذكر
ما يزرع) فإن قال آجر تكهها
للزراعة فتصح (في الأصح)
ويزرع ماشاء والثاني
لا تصح لأن ضرر الزرع
مختلف ودفع بأن اختلافه
يسير ولو قال للبناء أو للفراس
ولم يذكر ما يبنى أو يغرس
صح في الأصح أيضا (ولو
قال لتنتفع بهما شئت صح)
ويصنع ماشاء (وكذا لو
قال إن شئت فازرع وإن
شئت فأغرس) فإنه يصح
(في الأصح) ويتخير
المستأجر بينهما والثاني
لا يصح للإيهام وفي الأولى
وجه أنها لا تصح
(ويشترط في اجارة دابة
ركوب) اجارة عين أو ذمة
(معرفة الراكب بمشاهدة
أو وصف تام) له في ذلك
(وقيل لا يكتفى بالوصف)
فيه لأن الفرض يتعلق
بتحمل الراكب وخفته
بالضخامة والنحافة وكثرة
الحركات وقناتها والوصف
لا يفي بذلك وجوابه المنع
(وكذا الحكم فيما يركب
عليه من محمل) بفتح الميم
الأولى وكسر الثانية ذكره

[قوله

الجوهري (وغيره) كرامة (إن كان له) وفي المحرر معه أي وذكر في الاجارة

فانه يشترط فيها معرفته بمشاهدته أو وصفه التام ولو لم يكن مع الراكب ما يركب عليه فلا حاجة إلى ذكره ويركبه المؤجر

على ما يشاهد من زلزلة أو غيرها (ولو شرط) في الاجارة (حل المعاليق) كالسفرة والادواة للساء والقدر ونحوها (مطلقا) أى من غير مشاهدة ولا وصف (فسد المصدق الأصح) لاختلاف الناس في مقاديرها والثاني يصح ويحمل المشروط على الوسط المعتاد فله الشافى رضى الله عنه عن بعض الناس عقب فسه على الأول فقال بعض الأصحاب انه عن نفسه وجعل في المسئلة (٧٥) قولين وقطع بعضهم بالأول وأنه

عنى غيره أى وهو أبو حنيفة

ومالك (وان لم بشرطه)

أى حل المعاليق (لم يستحق)

الناس فيه وقيل يستحق

المعتاد (ويشترط في اجارة

العين) للركوب ليحقق

(تعيين الدابة وفي اشتراط

رؤيتها الخلاف في بيع

القائم) والراجح عدم

صحته فيكون الراجح اشتراط

الرؤية (و) يشترط (في

اجارة الذمة) للركوب

(ذكر الجنس) للدابة

كلا بل والخيول (والنوع)

لها كالبعثاني أو العراب

(والذكورة أو الأنوثة)

فلا تقي أسهل سيرا والذي

أقوى (ويشترط فيهما)

أى في اجارة العين والذمة

(بيان قدر السير كل يوم الا

أن يكون بالطريق منازل

مضبوطة فينزل) قدر

السير (عليها) ان لم يبين

(ويجب في الاجارة للحمل)

اجارة عين أو ذمة (أن

يعرف الممول فان حضر

رأه واهتحنه يده ان كان

في ظرف) تخميناً لوزنه

(وان غاب قدر بكيل) في

المكيل (أو وزن) في

الموزون والتقدير بالوزن

من ضيق وسعة وغير ذلك مع وزنه أيضا (قوله على ما يشاء) أى مما هو متعارف كما يأتي (قوله المعاليق) جمع معالق بضم الميم أو معلاق (قوله: الادواة) كالركوة (قوله ونحوها) كالابريق والصحن والقصة والمخدة والمضربة والزاود (قوله وجعل) ضميره يعود للإمام الشافى رضى الله عنه وفى كلام الشارح اشارة الى أن تعبير المصنف بالأصح معترض (قوله أى من غير مشاهدة الخ) فشرط حلها مع المشاهدة والامتحان كما مر أو مع الوصف مع الوان كما مر يوجب حلها ولا يفسد العقد (قوله وقيل يستحق المعتاد) يعلم منه أنه لا يستحق حلها وان اعتبرت أو بعضها (قوله ويشترط الخ) ولا بد من قدرة الدابة على ما تستأجره مطلقا في اجارة العين والذمة (قوله لتتحقق) أى لتكون اجارة عين فذاك شرط للصحة فسقط ما لبعضهم هنا (قوله فلا تقي أسهل الخ) ويشترط أيضا بيان صفة السير ككون الدابة مهملة أو بحرا أو قطوفا والمهملة بضم الميم الأولى وفتح الماء وسكون الميم الثانية وكسر اللام بالميم سريعة السير أو حصة السير مع السرعة والقطوف بفتح القاف وضم الطاء بطيئة السير والبحر بفتح الحاء وسكون الحاء وبالراء المهملة ما بينهما أو الواسعة الخطا قال الماودى وهذه الأوصاف للخيول وألحق بها البغال ولا يوصف بها غيرها أى لغة والمراد هنا الأعم (قوله كل يوم) أى كل وقت من ليل أو نهار أو كونه ليلا أو نهارا (قوله فينزل عليها) أى عند الأمن فيها والا فلا بد من تعيين غيرها نحو من بلد كذا إلى بلد كذا للضرورة ولو زاد السير في وقت أو نقص لم يجبر ما بعده ويجوز أن تخوف ضرر وتخصب لا تقي عنه ولا بحسبان من المدة كما مر (قوله رآه وامتحنه) ويكتفى أحدهما حيث وجد العلم به فالواو بمعنى أو كما في النهج وبه قال شيخنا وأصل الحكم أن المشاهدة ليس لها دخل في المقصود وأن الامتحان هو المتعرف فكان هو المعول عليه فلا حاجة للمشاهدة معه وان أمكنت المعرفة بها كفت فلا جل ذلك اكتفى بأحدهما فتأمل (قوله ادكار الخ) ليس قيذا (قوله وان غاب) قيد لا مفهوم له كما أشار إليه الشارح بقوله والتقدير بالوزن الخ وعلم بما ذكر أنه لا يصح أن يقول لتحمل عليها ما شئت (قوله مائة رطل) خرج المكيل كانه صاع مما شئت فلا يصح أخذها بعده في الأقفرة والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بغدادى أى مقدار بذلك والا فهو كيل والقفيز مكيال يسع اثني عشر صاعا والعرق بفتح العين والراء المهملة مكيال يسع خمسة عشر صاعا ويحسب من المائة الظرف والخيول ونحوهما وعلم بما ذكر أن معرفة الجنس انما هي في المكيل

[قوله على ما يشاء] بحث الزركشى اشتراط الوصف نظر الحظ المكثري [قول المتن تعيين الدابة] اعترض بأنه ان أريد بالتعيين مقابل الموصوف في الذمة فهي لا تقع الا كذلك والشئ لا يكون شرطا في نفسه وان أريد بالتعيين مقابل الاجسام فذلك معلوم من أول الفصل [قول المتن الخلاف] قال السبكي بل هذا أولى بالاطلاق لأن النافع التي بين المقدور الرؤية نفوت [قول المتن كل يوم الخ] قال الامام لو استأجر دابة ليركبها إلى بلد ويعود راكبا فلا يسوغ له أن يقيم في البلد أكثر من المجهود فان مكث احتياطا للخوف على الدابة كان في ذلك الزمن كالودع حتى لا تحسب عليه تلك المدة [قوله فينزل عليها] أى كالتقد الغالب [قول المتن بكيل أو وزن] كذا يصح أن يقدره بالظرف كالنثرات المعروفة [قوله وان يعرف جنسه] أى سواء حضر أو غاب

في كل شئ وأولى وأخصر (و) أن يعرف (جنسه) أى الممول لاختلاف تأثيره في الدابة كالحديد والقطن فإنه يتناقل بالرجح فم لو حال آجر نكها لتحمل عليها مائة رطل مما شئت صح في الأصح ويكون رضائه بأضر الأجناس ولو قال عشرة أقفرة فالتفهم من كلام أبي الفرج السرخسى أنه لا يفتى عن ذكر الجنس لاختلاف الأجناس في الثقل مع الاستواء في الكيل قال الرافعي لكن يجوز أن يحمل

فمن اختلاف التأخير
بعد الاستواء في الوزن
يسير بخلاف السكيل وابن
قتل الملح من قتل الفداء
(لاجنس الدابة وصفتها)
أي لا يجب أن يصرفها
(ان كانت اجارة ذمة)
بخلاف ما تقدم فيها في
الركوب لأن المقصود هنا
تحصيل المنافع في الموضع
المشروط فلا يختلف
الفرض بحال حامله (الأن)
يصحكون الممول زجاجة
ونحوه) كالحرف فلا يمتنع
معرفة حال الدابة في ذلك
صيانة له أما اجارة العين
للتحمل فيشترط فيها تعيين
الدابة ورؤيتها كما تقدم
في اجارة العين للركوب .
(فصل : لا تصح اجارة مسلم
لجهاذ) لوجوبه عليه عند
حضور الصف بخلاف الذي
فتصح اجارته للإمام
وساكنين في كتاب السير
(ولا عبادة) أي لا يصح
اجارة لعبادة (نحب لها
نية) كالصلاة لأن قصد
منها امتحان المكلف
بكسر نفسه بالفعل ولا يقوم
الأجير مقامه في ذلك (الا
الحج) فانه يجوز عن الميت
والعاجر لما تقدم في باب
(وتفرقة زكاة) فانه يجوز
فيها الاستئابة لحصول
للمقصود بها ومثلها تفرقة
الكفارة (وتصح) الاجارة (لتجهيز ميت ودفعه وتعليم القرآن) وان كان كل منها فرض كفاية لأنهم يتعين على الأجير

(قوله الصواب) هو المعتقد (قوله وصفتها) ومنه ما مر من كونها بحرا أو قطوفا (قوله زجاجة)
بقتل أوله (قوله كالحرف والبيض) قال القاضي وفي معناه أن يكون في الطريق نحو وحل أو طين
(قوله في ذلك) أي الجنس أو الصفة ومنها الذكورة والأنوثة وصفة السير كما مر وبدل له كلام
ابن حجر وغيره فقول الرافعي لم ينظروا لصفة الدابة في سائر الممولات يحمل على غير ما ذكر كما
قاله ابن الرفعة وغيره (تنبيه) لو قتل الممول بنحو ندوة أو الركب بنحو سمن أو موت خير المؤجر
ان لم يبد له المستأجر بمثله بين أن يتبرع بحمله أو يفسخ العقد أو يقيه بأجرة مثل الزائد قاله شيخنا
الرملي ولو خف الممول بنحو جفاف أو هزال لم يكن للمستأجر ابدال ولا زيادة ولا فسخ .
(فصل) في بقية شروط الاجارة وما يقعها (قوله لوجوبه عليه) لو قال لعدم انضباطه كان أولى
ليدخل عدم محته للرقبي والصبي والمرأة ويخرج بقية فروض الكفايات المنضبطة كما يأتي وفيه
نظر لورود صحة اجارة الكافر إلا أن يقال إن العقود مع الكفار يغتفر فيها الجهالة والمراطة كالجهاد
قاله البلقيني وخرج بالمسلم الكافر فتصح اجارته للجهاد من الامام ولو بناه فقط واذا أسلم في أثناء
انفسخت (فرع) أفنى ابن الصلاح بصحة استئجار من يجلس مكانه في الحبس قاله العلامة
البرلسي وفيه نظر لأنه عقوبة ولي به أسوة وقد يقال إن المنظور اليه الضبط (قوله نحب لها نية)
أي تتوقف محتها عليها فيشمل صلاة النافلة ومتعلق ماله نية مثله كامامة الصلوات والخطبة ولا تصح
لتدريس ولا قضاء ولا إعادة ولو لقرآن أو حديث ولا لملك مباح نعم لو قدر بالعمل كأن تحيط لي
شهر أو عين شيء من ذلك محت له كتدريس مسائل مخصوصة أو اعاتها أو القضاء فيها أو
احتياط معين أو نحوه ولا تصح لزيارة القبور ولوقرة ^{وغير ذلك} للدعاء عنده وعند غيره كما علم مما مر
وتصح الجمالة في جميع ذلك (تنبيه) قال شيخنا وتصح ائابة الطلبة ان لم يعينهم الواقف بأعيانهم
لأن مقصوده احياء المكان بحضور المدرس معهم وتصح الاستئابة في الوظائف والامامة والخطبة
وغير ذلك والمنع السابق انما هو من حيث سلب ثواب الأجير عنه وحصوله للمستأجر كأن يستأجر
من يصلي اماما ويصلي هو منفردا ويحمل له ثواب امامة الأجير وهكذا البقية وأما اقامة شعائر الوقت
فلا ريب في صحة الائابة فيها لكن شرط شيخنا مر في استئابة الوظائف أن يكون المستأجر مثل
المستئب أو أعلى فراجع (قوله وتفرقة زكاة) ومثلها الهدى والذبح ونحوها ومثل الحج العمرة وبدخل
فيهما ركعتا الطواف تبعا كما مر (قوله لتجهيز ميت) وان تعين نعم لا يجوز في الصلاة عليه لأنها مقصودة
وتصح في الصوم عنه من قريبه (قوله ودفعه) عطف خاص لأنه قد يجب وحده كافي حربي يؤدي ربحه
(قوله وتعليم القرآن) وان تعين على المعلم فقوله لم يتعين أي أصالة وفي الشرح الجواب عن تكرار تعليم
[قول المتن لاجنس الدابة الخ] قال الرافعي رحمه الله ولم ينظروا هنا إلى سرعة سيرها وبطئه وتخلفها
عن القافلة وقوتها وضعفها ولو نظروا اليه لم يكن بعيدا .
(فصل : لا تصح اجارة مسلم لجهاذ) ولوريقا قال الزركشي وان كان قضية التعليل الجواز فيه واعلم أنه قد
ورد للغزاي أجره وللجاعل أجره وأجر الغازي وحل على الاعانة [قوله كالصلاة] قال الفزالي يصح
الاستئجار على الامامة وله الأجر في مقابلة اتعاب نفسه بالحضور إلى موضع معين والقيام بها في وقت معين
[قوله الاحج] بر يده هذا استثناء ما يقبل الائابة ومنه ذبح الضحايا والهدى وركعتا الطواف وتفرقة الذنور
[قول المتن وتصح لتجهيز ميت الخ] وان تعين لأنه غير مقصود بفعله وأصله مرتبط بمحل معين وهو
التركة وكذا التعليم أصله واجب على كل أحد وجوب عين وان كان فشر القرآن فرض كفاية [قول المتن
وتعليم القرآن] وان تعين قاله الزركشي خرج تدريس العلم فان كان عاما امتنع أو مسائل مخصوصة
لأشخاص

وهو عبادة لأجلب لهانية وذكر التعليم من حيث انه عبادة مع ذكره السابق من حيث التقدير لانكار رفيه وان استلزم ذكره السابق ضمة الاستعجار له (د) تصح (لحضنة وارضاع معا ولا أحدهما فقط) وتقرر بالمدة (٧٧) ويجب تعيين الرضيع لاختلاف

القرآن هنا مع ماسبق واذا علم ولوجنا استحق الأجرة بخلاف قراءة الأجير كاسر ولو ترك الأجير بعض آياتها استؤجر له لزمه عاداتها لا الاستئناف ودخل في القرآن منسوخ الحكم قال شيخنا مر وكذا منسوخ التلاوة أوهما معا وفيه نظر فراجعه (قوله) ونقدر بالمدة (لا بالحل كاسر) (قوله) تعيين (الرضيع) بالروية وكذا بالوصف على المعتمد وسواء كان آدميا أو غيره ولو كلبا محترما وسواء في الارضاع اللبأ وغيره وسواء في المرضة الصغيرة ولو دون تسع أو الكبيرة والأختى والختنى والذكر كاسر والمسلمة والكافرة والحرمة والأمة وسواء وقع الاستعجار منها أو من زوجها أو سيدها ولو أرضته لبن غيرها كعجارتها أو أجنبية فان كان في اجارة الذمة استحققت الأجرة أو العين فلا وتكف تناول ما يزيد اللبن أو يصلحه وترك ما يضر ولو وطء حليلها واذا امتنعت أو تغير لبنها أو نقص ثبث الخيار للمستأجر (قوله) والحضنة مأخوذة من الحضن بكسر الحاء لضم الحضنة الطفل اليه وهو ما بين الابط والكشح (قوله) حفظ الخ) عبر فيه بالمصادر للإشارة الى أن المراد الأفعال وأما الأعيان كالدهن والكحل بضم أرله فيها فعلى الولي وان جرت العادة بخلافه وقال الخطيب تعتبر العادة كإلى خبر الناسخ الآتى (قوله) ودهنه وكحله) بفتح أولهما كاسر (قوله) والارضاع) ويسمى الحضنة الصغرى (قوله) ويقع) فلو نفي في العقد لم يصح (قوله) والأصح أنه الخ) قال شيخنا مر وهذا كله في اجارة الذمة ولا يجب في اجارة العين إلا تسليم نفسه أو الدابة عارية فقط إلا في السرج فيجب مطلقا كالبرذعة (قوله) خبر) هو إما من الخبر بالضم وهو التأثير لتأثيره في الورق أو من التحجير وهو التحسين لأنه يحسن به الكتب والقلم ولدواة كالخبر وتقدم ما يجب ذكره لصحة الاجارة وما يلزمه اذا غلط مثلا (قوله) وخط وكحل) وكذا صبغ الصباغ وطلع الملقح وإبرة الخياط ومروود الكحل وذروره ومهمم الجرائحي وصابون الفسال وماؤه وحطب الخباز

لاشخاص معينين جاز لا فضباطه (فرع) قال ابن الصلاح يجب على السلطان اخراج أهل المنطق من المدارس (فرع) يجوز الاستعجار على الاصطيد ونحوه من المباحات وأفتى ابن الصلاح بصحة استعجار رجل يحبس مكانه في الحبس وفيه نظر لأنه عقوبة (قوله) ويجب تعيين الرضيع) أى فلا يكتفى فيه الوصف (قوله) دون عكسه) أى للتأخير العين مقصودة بالاجارة قال المتولى والخلاف في الحضنة الكبرى وأما الصغرى فتدخل في الرضاع قطعا (قول المتن والحضنة) أى السابقة في كلامه وهي الكبرى (قول المتن ودهنه) هو بالفتح وأما بالضم ففيه وجهان أحدهما أنه على الأب والثاني اتباع العادة (قوله) ويقع الخ) أى فالنقعة أصل واللبن تابع والمراد بالنقعة هي الاقام للثدى ورضع الصغير في الحجر وعصره له عند الحاجة وتسمى هذه الحضنة الحضنة الصغرى فلا يشكل هذا بما سلف لأن تلك حضنة كبرى (قول المتن فالذهب الخ) التى في الشرح والروضة أمان قلنا المحقود عليه اللبن والحضنة تابعة لنفسه العقد بالكلية أو بالعكس فلا يتخير أوهما وهو الأصح انفسخ في الرضاع وفي الحضنة قولنا تفرق الصفقة فينبذ تغيير المصنف بالمذهب صحيح بالنسبة للحضنة فان هذا من صور تفرق الصفقة في الدوام وفيه طريقان أحدهما قولنا تفرق الصفقة في الابتداء والثانية القطع بالتفرق واذا تأملت كلام الشارح وجدته أشار إلى هذا (فرع) لو أرضته جاريتها قال ابن كعب ان شرط ارضاعها بنفسها لم تستحق واذا أطلق استحققت (قوله) وبقاء الحضنة) معطوف على قوله يسقط (قول المتن لا يجب) أى لأنها أعيان واغتفر اللبن للضرورة ومثل

لأن الحضنة تابعة وقيل لا ينفسخ في واحد منهما ولستأجر الخيار لأن انقطاع اللبن عيب وعلى الأول يسقط قسط الارضاع من الأجرة وبقاء الحضنة مبنى على الرجوع من خلاف تفرق الصفقة وفي الروضة كأصلها حكاية الخلاف أوجها (والأصح أنه لا يجب خبر وخط وكحل على ورثتي) أى ناسخ (وخطا وكحل) في استعجارهم للنسخ والخياطة والكحل والثاني يجب ما ذكره لحاجة الفعل اليه كاللبن

في الارضاع ودفع بأن
دخول الدين للضرورة
والثالث ذكره بقوله
(قلت صحح الرافعي في
الشرح الرجوع فيه
الى العادة) قال (فان
اضطربت وجب البيان
والا) أى وان لم يبين
(فتبطل الاجارة والله
أعلم) وعبر في هذا بالأشبه
وفي الأول في المحرر
بالمشهور وحكى في الشرح
التحالف طرقا

(فصل : يجب) على
المكبرى (تسليم مفتاح)
الدار الى المكبرى (ليتمكن
من الانتفاع بها) وعمارتها
على المؤجر) كبناء وتطمين
سطح ووضع باب وميزاب
واصلاح منسكس وغلق
بصر فتحة (فان بادر
وأصلحها) فلا خيار (والا
فلمكبرى الخيار) لتضرره
بنقص المنفعة (وكسح
الثلج عن السطح على
المؤجر) لأنه كعمارة الدار
(وتنظيف عرصة الدار عن
ثلج وكناسة على المكبرى)
أما الكناسة فلحصولها
بفعله اذ فسرها بما يسقط
من القشور والطعام
ونحوه وأما الثلج فقال في
الروضة ليس المراد أنه يلزم
المستأجر قتله بل المراد أنه

(قوله الرجوع فيه الى العادة) هو المعتمد ومتى وجب شيء من ذلك على المستأجر ودفعه لا يجبر
فان كان نحو الصنع والحيط والخبر. ملكه بأخذه وله التصرف فيه وان كان نحو اللبن والكحل وماء
الأرض فهو باق على ملكه كذا في عبارة بعضهم والوجه أن يقال ان ما وجب على المستأجر لا يملكه
الأجير بأخذه فيرد ما فضل منه ما لم يوجد اعراض عنه وما وجب على الأجير يملكه المستأجر بوضعه
في ملكه أو استعماله فيه فلو دفع له نحو كحل لم يملكه الا باستعماله ما لم يكن اعراض كما مر فتأمل .
(تنبيه) شرط الطبيب أن يكون ماهرا بمعنى أن يكون خطؤه نادرا وان لم يكن ماهرا في العلم فيها
يظهر فتكفي التجربة وان لم يكن كذلك لم يصح العقد ويضمن ويرجع عليه بما أخذه من أجره
وغيرها ويستحق الأجرة حيث صحت اجارته ويملك ما يأخذه من نحو ثمن الأدوية وان لم يحصل
الشفاء فلو شرط في العقد الشفاء والعود عليه بما أخذه فسد العقد لأن الشفاء بمحض صنع الله تعالى
الا ان وقع العقد جمالة ويعتبر كل زمان ومحل بعرفه وان خالف هنا بما نصوا عليه (قوله وجب
البيان) أى لمن هو عليه مؤجرا أو مستأجرا ولا يجب تقديره لأنه تابع كاللبن فان اضطرب
العرف في قدره وجب ذكره والافسد العقد (قوله وعبر في هذا الخ) هذا جواب عن الاعتراض
على المصنف حيث لم يوافق في تغييره ما في المحرر ولا ما في الشرح وثقل عنه التصحيح بالمعنى
فتأمله وتقدم أن كل ما لا يصح الاستئجار له لا يستحق فاعله أجره وكل ما يصح له الاستئجار
إذا فعله من غير عقد لا يستحق أيضا غالبا .

(فصل) فيما يجب على المكبرى وغيره مما يأتي (قوله مفتاح الدار) أو مفتاح الضبة لا مفتاح القفل
ولا القفل أيضا ولو تلف المفتاح ولو بتقصير فهو على المؤجر واذا امتنع من تسليمه أو تجديده انفسخت
الاجارة مدة الامتناع وللمستأجر الخيار نعم يلزمه قيمة المفتاح إذا تلف بتفريطه (قوله واصلاح منسكس)
وكذا إعادة رخام ولو بقطع المستأجر ويضمن نقصه ان قصر وتنسخ في مدة عدم الاعادة وله الخيار نعم يسقط
الخيار بإعادة بلاط بدله ان لم يشرط اعادته بعينه أو بمثله ولو وكف السطح من نحو مطر أو تولد من وكفه
نقص فله الخيار (قوله والا فللمكبرى الخيار) صريح في توقف ثبوت الخيار على عدم الاصلاح لاني
الابتداء (قوله عن السطح) أى الذي لا ينتفع به المستأجر كالجوانب والافسك ذلك ابتداء وكالعرصة دواما
(قوله كعمارة الدار) فمعنى لزومه له ثبوت الخيار ان لم ينقله ونقصت المنفعة (قوله على المكبرى) بمعنى أنه
لا خيار له بها كما يأتي (قوله فلحصولها بفعله) فالسكلام في البوام والحاصل أن ازالة نحو الكناسة كالرماد
وتفريق نحو الحش كالبالوعة على المؤجر . طاقا الا ما حصل منها بفعل المستأجر فعليه في البوام وكذا بعد
الفرغ في نحو الكناسة لجر بان العادة بنقلها شيئا فشيئا وليس المراد بكون شيء من ذلك على المستأجر بمعنى
نقله إلى نحو الكمان مثلا بل المراد جمعه في محل من الدار أو معتاد له فيها قال شيخنا ويقع في ربط الدواب

هذا الصباغ (فائدة) الخبر من الحبار بالضم وهو التأثير لأنه يؤثر في الورق وقيل من التحجير
وهو التحسين [قول المتن وجب البيان] ظاهره أنه لو بين شرطه على المؤجر جاز وجزم في الشامل
والبحر بالفساد قال في الكافي ولعله جواب على أحد القولين في الجمع بين البيع والاجارة والذي في
فتاوى القفال ان شرط على أحدهما جاز وان أطلق بطل .
(فصل : يجب الخ) [قول المتن فان بادر الخ] اقتضى هذا أنه لا يجبر على العمارة وهو كذلك فقوله
وعمارتها على المؤجر أى ان أراد دوام الاجارة أو المراد من ذلك أنها ليست على المستأجر نعم الوقف ومال
المجور عليه يجب عمارتها [قوله أما الكناسة الخ] اعلم ان المدة إذا انقضت وجب على المستأجر تنظيف
المكان من الكناسة قال السبكي ولا يجب تفريق البالوعة والحش أى السنداس قال السبكي أيضا ولا يجوز

لا يلزم المؤجر وكذا التراب المجتمع بهبوب الرياح لا يلزم واحدا منهما اه (وان أجردا به ركوب (٧٩) فعلى المؤجر إكاف وبرذعة)

بفتح الباء والنال المهمة
والاكاف بكسر الهمزة
تحت البرذعة وقيل فوقها
(وحزام وقفر) بالثالثة
(ورة) بضم الباء وتخفيف
الراء حلقة تجعل في أف
البعير (وخظام) بكسر
الخاء أى زمام يجعل في
الحلقة لأنه لا يمكن من
الركوب بدونها (وعلى
المكترى محل ومظلة)
بكسر الميم أى ما يظل به
على الحمل (ووطاء
وغطاء) بكسر أولهما
والوطاء ما يفرش في الحمل
ليجلس عليه (وتوابعها)
كالحبل الذي يشد به الحمل
على الجمل أو أحد الحمليين
إلى الآخر (والأصح في
السر) للفرس (اتباع
العرف) أى في موضع
الاجارة والثاني على المؤجر
كالاكاف والثالث ليس
لاضطراب العرف فيه
(وظرف المحمول على
المؤجر في إجارة النمة)
لأنه يلزم النقل فعليه
تهيئة أسبابه (وعلى
المكترى في إجارة العين)
إذ ليس على المؤجر فيها
إلا تسليم الدابة كما يأتي
(وعلى المؤجر في إجارة لئمة
الخروج مع الدابة لتعدها
دعانة الراكب في ركوبه
وزوله بحسب الحاجة)
فيفسخ البعير للراءة

العادة (قوله لا يلزم المؤجر) أى فلا خيار للمستأجر به (قوله لا يلزم واحدا منهما) أى لا ابتداء
ولادواما (تنبه) محل عدم لزوم العهارة في غير رولى اليقيم وناظر الوقف فيجب عليها لامن حيث الاجارة
ولا يجوز لاستأجر دار فعل ما يضرب شئ منها من غير ما جرت العادة به في مثلها وتخلص المصوب ابتداء ودواما
كالعاهة فهو على المؤجر وكذا دفع حريق ونهب نعم ان سهل على المستأجر الدفع بلا مشقة لزمه فان قصر
ضمن كالوديع ولو انه دمت الدار على متاع المستأجر لزم المؤجر التخلية وأما ضمان ماتلف فلا (قائدة)
العصة اسم للخلا بين الدور وجعها عراض وعرضات (قوله وان أجردا به) أى اجارة عين أو ذمة كفى
شرح شيخنا (قوله فعلى المؤجر) أى عند اطلاق الاجارة فان شروطا شتت خلاف ما يأتي اتباع وانما لو جب
نحو الاكاف على المؤجر لتوقف أصل الانتفاع عليه بخلاف غيره فانه لئكال الانتفاع كما يؤخذ من التعليل
(قوله بكسر الهمزة) وضمها أيضا وأبدلها العوام لاما مضمومة (قوله وقيل فوقها) وهو المعروف الآن
وهو خشب يوضع على جانبي البرذعة والقول بأنها تحتها بناء على أنه جلس على ظهر الدابة وقيل هو البرذعة
وهو مجلس غليظ محشو مضرب ولعله مشترك والمراد هنا في كلام الفقهاء ماتحتها كما ذكره الشارح (قوله
وحزام) بكسر الهمزة وبالزاي من الحزم وهو القوة لأنه يشد به الاكاف والبرذعة (قوله وقفر) بفتح
الثالثة والفاء سمي بذلك لجوارته فقر الدابة وهو فرجها مذكرة أو مؤنثة ولو من آدمى أو طير (قوله
حلقة الخ) وتعرف بالخزام بضم الخاء المهمة والزاي المهمة وأصل الحلقة من الحديد والخزام من الشعر
والمراد الأعم منهما (قوله يجعل في الحلقة) أى أصالة والمراد به ما يقاد به المعروف بالمقود ومثله اللجام
والرسن (قوله لا يمكن من الركوب بدونها) أى المذكورات (قوله وعلى المكترى) أى المستأجر
محمل ولا يستحق حمله كقال شيخنا إلا بشرطه والقطاء ومأمعه تابع له (قوله كالحبل الخ) اعتمد
شيخنا الرمى أن الحبل الأول على صاحب الجمل (قوله في موضع الاجارة) وان خالف عرفا قبله
وقد تم أن هذا في إجارة الذمة ولو اضطرب العرف فيه وجب البيان وهذا لا يخالف ماسر من كون
البرذعة على المؤجر لا طراد العرف فيها بذلك فلا اضطرب العرف فيها أيضا وجب البيان (قوله إلا تسليم
الدابة) وعليه حفظها وضمانها إن قصر كالوديعة (قوله وعلى المؤجر) ولو بنائه (قوله فيفسخ البعير
للراءة) ولوقوة ومثلها الخنثى والضعيف ولو بعد العقد (قوله ننز) بنون فمهمة مفتوحتين فزاي
مهمة هو المكان المرتفع هنا يطلق على عظام الميت وكبر السن (قوله الركوب) وكذا النزول لما يحتاج
إليه كصلاة فرض لا نحو كل ولا يلزم تخفيف الصلاة وليس له تطويله على الاعتدال فان طول ثبت الخيار
وله النوم عليها وقت العادة فقط ولا يلزمه النزول إلا في وقت لا يحل بمروءته المشى فيه وعلى المؤجر أيضا في
إجارة النمة حفظ المتاع في المنزل وأجرة البذرة والقائد والسائق والدليل ونحو الدلو والرشا وعليه الايصال
إلى ما لا تقصر فيه الصلاة من سور أو غيره لا وصوله إلى منزله إلا إن قرب بحيث يتساع به (قوله في وجهه) هو

ربط الدواب في الدور المستأجرة للسكنى [قول المتن وان أجردا به] أى اجارة عين أو ذمة [قول المتن فعلى
المؤجر الخ] وذلك لأن المتكئين راجب عليه وهو لا يحصل بدون ذلك سواء في ذلك اجارة العين والذمة
كذا قال الزركشى ثم قال بعد ذلك ان كان الموجب لهذه الا العرف فذاك والا فاللفظ قاصر عنها فيذهب
تخصيصه بما اذا طرد العرف فان اضطرب وجب البيان والافسد العقد [قوله وظرف المحمول] قال
السبكي مؤنة الدليل والبذرة أى الحفارة وحفظ المتاع في المنزل كالطرق قال ولا يمنع الراكب من
النوم عليها في قبة ويمنع في غير ذلك [قوله وليس عليه الخ] بيان للراد بالتخلية هنا

والضعيف بمرض أو شيوخوخة ويقرب البغل والحمار من نشز ليسهل عليه الركوب (ورفع الجمل وحطه وشد الحمل وحله) وشد أحد الحمليين
إلى الآخر وهما بعد على الأرض فوجه صححه في الروضة والثاني هو على المكترى لأنه إصلاح ملكه (وليس عليه) أى المؤجر (فلا إجارة

عمل المنفعة (وبثت الخيار
بهيها) كأن تعثر في المشي
أو تخرج فتختلف عن
القافة (ولا خيار في اجارة
الذمة) يعيب الدابة
المحضرة (بل يلزمه الابدال)
ولا تنفسخ بتلفها (والطعام
المحمول ليؤكل ببدل اذا
أكل في الأظهر) والثاني
لا يبذل ويشتري المكترى
في كل منزلة قدر الحاجة
ولو أكل بعضه أبدل في
الرابع والخلاف في
الروضة كأصلها في الكل
وجهاً وفي البعض قولان
ويقال وجهان وعمله اذا
كان يجد الطعام في المنزل
المستقبل بسعر المنزل الذي
هو فيه أما اذا لم يجده أو
وجده بأعلى فله الابدال
قطعا

(فصل : يصح عقد الاجارة
مدة تبقى فيها العين غالباً)
فيؤجر العبد والدار ثلاثين
سنة والدابة عشر سنين
والثوب سنة أو سنين
على ما يليق به والأرض
مائة سنة وأكثر (وفي
قول لا يزاد على سنة)
لاندفاع الحاجة إلى
الاجارة بها (وفي قول) على
(ثلاثين) سنة لأنها نصف
العمر الغالب (والمكترى
لستيفاء المنفعة بنفسه

العمد (قوله لا التخيلة) أي التمكن (قوله في ركوب) ولا حل ولا غيرهما ماسر (قوله بتلف الدابة)
ولو في أثناء الطريق ويستحق من الأجرة بقدر ما مضى حيث وقع مسهما (قوله) ويثبت الخيار بهيها
أي على التراخي على العمد (قوله) يلزمه الابدال) فان عجز عنه ثبت الخيار (قوله اذا أكل) فلا
يلزمه ما لسه الأكل منه ولا يطالبه المؤجر بالأكل وان جرت العادة به ولا يبيعه كذلك ولا بأجرة وان جرت
العادة بآباده (نبيه) متى مضى مدة بعد وجوب الابدال فعليه أجرها من المسمى إلى الفسخ أو فراغ المدة .
(فصل) في تقدير المنفعة بالزمن وما يتبعه (قوله) والأرض مائة سنة وأكثر) سواء الأرض
الوقف والمالك الا ان خالف شرط الواقف ولو زاد في العقد على ما شرط الواقف بطل في الجميع ولا
تفرق الصفة نعم ان دعت الحاجة زيد بقدرها كما مر والثلاثين في العبد من حين ولادته والعشرة
في الدابة كذلك كذا قالوا وفيه نظر بل لا يستقيم والوجه اعتبار العمر الغالب في العبد بأن يكون
الثلاثون سنة فيه والعشرة في الدابة ببقية ما غاب بقاؤها اليه ولذلك اعتمد شيخنا أنه لا تقدير
بل المعتبر ما يغلب على الظن بقاء العين فيه وفي الخطيب مثله (قوله) بنفسه وبغيره) فلو شرط عدم
ابداله فسد العقد بخلافه في المستوفى فيه به فيجوز شرط منع ابداله ما يتبع وفروق بأن في الأولى
حجراً لأنه كمنع بيع المبيع فتأمل (قوله) ولا يسكن حداداً ولا قصاراً) حيث لم يكن هو كذلك
وان عمم له في المنفعة كقوله لتسكن من شئت إلا بالنص عليهما وفي شرح شيخنا ما يصرح
بجواز اسكانهما في هذه الصورة الأخيرة بعبارة قال جمع ولو قال لتسكن من شئت جاز اسكان الحداد
والقصار كلزاع ما شئت خلافاً للآخرى ولا يجوز ابدال ركوب بحمل ولا حديد بقطن ولا حداد
بقصار وعكسها وان قال أهل الخبرة لا يتفاوت الضرر اه فراجع (قوله معينة) راجع إلى الدابة
إذ المحار لا تكون الامعينة كما مر وخرج ما في الذمة فيجب ابداله مع التلف أو التيب ويجوز بدون
ذلك بالرضا ويجوز الاعتياض عن منفعة العين دون الذمة ولو بعد قبض العين كما مر (قوله لا يجوز ابداله)

(قول المتن وتنفسخ) أي في المستقبل [قول المتن بهيها] أي القديم والحادث ووجهه في الحادث أنه قد مر
بالنسبة للمنافع الآتية لأنهم تقبض بعد (فرع) لو لم يعلم بالعيب حتى انقضت المدة فات الخيار وله الأرض
ثم الخيار على التراخي لأنه يتجدد بمرور الأوقات لحديث النقص بها قال الزركشي وغلط جماعة
فقالوا هو على الفور كلرد بالعيب [قول المتن والطعام المحمول ليؤكل الخ] فينبغي جريان الخلاف
في المناع الذي جرت العادة ببيعه في الطريق قال الزركشي وأما الماء فالظاهر أنه يبذل قطعاً .
(فصل : يصح الخ) [قول المتن تبقى فيها الخ] أي يغلب على الظن بقاء العين اليها قال الزركشي ومحل
الخلاف عند عدم الحاجة فمعها يجوز مطلقاً قطعاً ما ذكر في غاية المدة وأما في أقلها فان كان ثلثها أجرة جاز
والأفلا في الزرع ونحوه يكون تمكناً في المدة (فرع) اجارة أراضى بيت المال لا يكفي فيها أن يقول كل شهر
بكذا بخلاف سواد العراق فان الذي صدر من عمر رضي الله عنه مستثنى للصحة وكذا استئجار الامام
للأذان من بيت المال بكذا وهل لاؤذن الامتناع بعد القول أو لأجل نظر [قوله لاندفاع الحاجة] أي
لأن أنواع المنفعة تنأى فيها [قول المتن ثلاثين] أي تقريباً [قول المتن والمكترى استيفاء المنفعة] ولو عيناً
كالماء والخبر [قول المتن ولا يسكن حداداً الخ] أي ولو قال له وتسكن من شئت فيما يظهر لكن
خالف في ذلك الجرجاني وصاحب العدة والبيان وغيرهم (فرع) له الاعتياض عن منفعة العين
دون المنفعة التي في الذمة لأنها سلم في المنافع والسلم لا يجوز الاعتياض عنه فلو قبض العين فله
الاعتياض [قول المتن ودابة معينة] لم يقل معينين لأن الدار لا تكون إلا معينة .

وبغيره ويركب ويسكن مثله ولا يسكن حداداً وقصاراً) لزيادة الضرر بدقهما (وما يستوفى منه كدار
وقاية معينة لا يبذل) أي لا يجوز ابداله لأنه معقود عليه

(وما يستوفى به كسب وصبي عین) أي المذکور (الخياطة والإرضاع يجوز إبداله في الأصح) لأنه طريق الاستيفاء كإراک المفقود عليه والثاني المتع كالمستوفى منه (وبد المسکری علی الدابة والثوب) مثلا (بد أمانيه مدة الاجارة وكذا إبداءها في الأصح) تطلفا فيكون كالودع والثاني يد ضمان كالمستعير فيضمن ما يتلف على هذا دون الأول وفي ضمان (٨١) ما يتلف من المنافع وجهان أحدهما

المنع أخذا من الأصح السابق (ولو رب دابة أو أكثرها لجل أو ركوب ولم ينتفع بها) فتلفت (لم يضمن إلا إذا انتهت عليها إصطبل في وقت للاتقاء (لو اتفق) بها فيه (لم يصحها الهدم) فانه يضمن لأن التلف جاء من ربطها وقت الاتقاء بها كبعض النهار دون جرح الليل في الشتاء (ولو تلف المال في بداجر بلا تعد كسب استوجب غياطته أو صبغه لم يضمن ان لم ينفرد باليد بأن تعد المستاجر معه) حتى يعمل (أو أحضره مغزله) ليعمل لأن المال غير مسلم إليه في الحقيقة وإنما استئجر المالك به في شغلها كاستئجار بالوكيل (وكذا ان انفرد) باليد لا يضمن (في أظهر الأقوال) والثاني يضمن كالمستأجر لأنه أخذ لمنفعة نفسه ودفع بأنه أخذ لمنفعة المستأجر أيضا فلا يضمن كعامل القراض (والثالث يضمن) الأجير (المشترك) وهو من التزم عملا في ذمته لا المنفرد وهو من أجر نفسه مدة معينة لعمل) لأن منافعه مختصة

ظاهره ولو بالرضا وتفسخ الاجارة بتلفه أو تعيبه (قوله وما يستوفى به) ومثله ما يستوفى فيه كالطريق (قوله) عین الخياطة والارضاع أي بأن وقع العقد على عينه كهذا الثوب أو الصبي وما في شرح شيخنا من تصويره بتعنه عملي النعمة غير مستقيم فتأمل (قوله يجوز إبداله) ولو بغير رضا المؤجر سواء تلف ما ذكر أولا (قوله) والثوب مثلا) ويجب في الاستيفاء مراعاة العادة في اللبس ليلا ونهارا فلا ينال في ثوب التجميل ولو نهارا ولا في غيره ليلا وان جرت العادة به خلافا لا ذرعى ولا يترى بالقميص ولا بقراداء وله عكسه والتعميم بهما (قوله) مدة الاجارة) وله السفر بهما ولو بلا حاجة (قوله وكذا إبداءها) ولا يسافر بها إلا الحاجة كالودع (قوله) وفي ضمان ما يتلف من المنافع) أي بعد المدة وجهان أحدهما المنع هو المعتمد إلا ان استعمل أو جالس العين ولم يعلم المالك بها فيلزمه أجره المثل فلا تاجر حانوتا شهرا أو أغلقها في الشهر الثاني ولم يسلم المفتاح ولم يعلم المالك لزمه أجرته وكذا لو غاب المستأجر قبل فراغ المدة فيضمن ما بعده ما خرج بأغلقها ما لو تركها مفتوحة فلا مسؤولية عليه وان خشي عليها ولا يلزمه مراجعة الحاكم (فرع) لو أكرى قدر يطبخ فيه ثم حله على دابة أبرده ففسدت الدابة فانكسر القدر فان سهل حله عليه ولاق به ضمنه لتقصيره والا فلا (قوله ولو لم يربط) أي بلا عذر طافعه من الاستعمال ذلك الوقت من نحو مرض أو خوف (قوله الا اذا انهدم الخ) صريح كلامه عدم الضمان بغير انهدام السقف وبه قال شيخنا كالمطبخ وشرح شيخنا بوقوعهما اعتداءا بخالفهما ما قيل لا نظر في اعتداده بأنه لا وجه له لأن الضمان هنا إما ضمان جنابة كما عند شيخنا الرمي فيقتيد بالتقصير ولو بغير الانهدام كنش حية أو عقرب أو سرقه وإما ضمان يد فيضمن وان لم يقصر كالعارية (قوله أو صبغه) بفتح أوله وسكون ثانيه بلفظ المصدر (قوله المشترك) سمي بذلك لأنه ياتزم في ذمته أعمال المتعدين ابتداء أو دوا ما فقد اشتركوا في منفعته (قوله اذا تعدى) ومنه اسراف وقود خبز وموت متعل متعل بضرب معلم ودفع ما استوجب رعيه لغير مربي عا والقرار على الثاني ان تلف العين تحت يده وعلم الحال والأفعلى الأول وصدق عيجه في عدم التعدى ما لم يشهده خبرا ان (قوله فانه يضمن) أي بأقصى القيم من وقت التعدى الى وقت التلفد يضمن قيمته مخيطا ومصبوغا ان وقع العمل مسارا للاختلاف عنهما نعم لو أتلفه في هذه الثانية أجنبي فللمالك فسخ الاجارة واجازتها ان أجاز لزمته الأجرة وغرم الأجنبي قيمة الثوب مخيطا أو مصبوغا وان فسخ طالب الأجير الأجنبي بأجرته وطالبه صاحب الثوب بقيمة ثوبه بخلاف ذلك وصاحب الصبغ بقيمة صفة وعلم بما ذكر أن الأجير لحفظ حانوت لا يضمن متاعها اذا سرق ومثله الخفراء (تنبيه) مؤنة المؤجر من دابة وغيرها على مالكه ومنه نحو صابون وماء أفضل ثوب اتسخ ويظهر أنه ليس للمستأجر غسله بغير ان مالكة فراجع (قوله دفع ثوب الخ) هذا مثال فكل عمل كذلك وان لم يمكن فعله من صاحبه كحلق رأس (قوله) ولم يذ كر أجرة) ولا ما يقتضيها كأرضيك أو ترى ما يسرك أو ما يطيب به خاطرك أو أطعمك أولا أعيب عملك بلزم في ذلك أجرة المثل ويرجع على الأجير بما أكله أو شربه (قوله فلا أجرة) هو المعتمد ومحل في عامل أهل تبرع والا كقن وصبي وسفيه ونحوهم فيجب أجرة المثل (قوله) وقد يستحسن (ومع

[قول المتن في الأصح] قال الشيخان هذا الخلاف جاري في الانفساخ بالتلف لكن صحح النووي في الخلع الاصطفا [قول المتن معينة] هي مستدركة لأنه قد يصور أيضا بمالوقته بالعمل (فرع) الأجير لحفظ

(١١ - قلوبى وعيمره - ثالث) بالمستأجر في المدة فيد كيد الوكيل مع الموكل بخلاف المشترك واحتقر بقوله بلا تعد عما اذا تعدى فانه يضمن مطلقا (ولو دفع ثوب إلى قصير ليقتصره أو خياط ليخيطه ففعل) أي قصره أو خاطه (ولم يذ كر أجرة فلا أجرة) لعدم التزامها (وقيل له) الأجرة لاستهلاكه (وقيل ان كان معروفا بذلك العمل) بالأجرة (قوله) الأجرة (والا فلا) أجرة (وقيل يستحسن)

هذا العمل فيه العادة والمراد فيه أجرة المثل كما أوضح بها في الروضة في الثاني (ولو تعدى المستأجر بأن ضرب الدابة أو كسبها) بالوحدة
واللهيمة أي نخمها بالجمل (فوق العادة) هو راجع إلى الاثنين (أو أركبها أقل منه أو أسكن حدادا أو قصارا) دق (ضمن العين)
أي صار ضامنا لها أما الضرب (٨٣) المعتاد ونحوه إذا أفضى إلى تلف فلا يوجب ضما (وكذا لو أكرى) دابة (لحل

استحسانه صحيح. والافى داخل الحمام وراك السفينة بلا إذن فاعلمها الأجرة ولا أجرة مع الاذن على
المعتد سواء سار السفينة بعلم الكاهن أم لا (قوله بالوحدة الخ) وقد تبدل بالقوية أو باليم ويقال كبج
أيضا (قوله فوق العادة) مثل تلك الدابة وهو راجع إلى اثنين قبله (قوله صار ضامنا) وعلى هذا فلا حاجة
لقوله دق وظاهر كلامه الضمان في الحداد وان لم يجاوز العادة وهو كذلك ان كان معتديا بالسكنى والافى ضمن
ما خلف عادة مثله والضمان المذكور في الدابة وما بها ضمان يد كقوله العلامة العبادي ولو أركب مثله أو دونه
فتعدى الراكب فالقرار والضمان عليه لعدم تعدى الأول ولو أركب غيره معه فكل واحد لهما زيادة على ما
استأجره ولو أركب غيره على دابة نفسه فطارية والضمان بعدد الرؤوس أو حبل متاع غيره معه وهو راجع
والفرق أن الراكب يدا بخلاف الممول (فرع) اشترى حطبا على دابة بشرط حمله إلى محله فهي إجارة
قاسدة فتضمن الدابة في الثانية إلا ان سبها مالها كباقيها من المشتري (قوله أي يصير ضامنا) أي ضمان
جناية (قوله وكذا لو أكرى الخ) والحاصل أنه يضمن في الوزن مطلقا وفي الكيل إن عدل إلى الأقل
(قوله أقفزة) جمع قفيز وقدم أنه يسع اثني عشر صاعا (قوله بذلك) وكذا يفيض لأنه ضمان يد فهو ضمان
لجميعها وأما قديقه لقوله وان كان صاحبها معها لأنه حينئذ ضمان جناية (قوله فاصبا فعليه الضمان) وان علم
صاحبها (قوله الأول أقرب) هو المعتد (قوله غملا) أو سبها بعد الوضع من المستأجر (قوله القولان)
أصحهما ضمان القسط قال شيخنا هذا ان كان صاحبها معها الا ضمن الكل كافي التي قبلها (قوله وان
حملها) أو سبها كاس (قوله ولو وزن المؤجر وحل) أو حل بلا وزن أو سب بعد الوضع كما تقدم سواء وزن
المستأجر أو لا فلا أجرة لازية ولا ضمان للدابة على المستأجر (قوله لعدم الاذن في نقلها) فيجب على
المؤجر رد الزيادة لحملها عليه ضمانها لتلف (قوله وسكت) فان قاله المستأجر أحل هذه الزيادة فستعبر
ويضمن القسط ان تلفت بفعل الحمل ولا أجرة للزائد ولو نقص الممول بما يقع بين الكيلين مثلا لم يؤثر أو
بأكثر منه حط قسطه من الأجرة في إجارة الدابة وفي إجارة العين أيضا إن لم يعلم بالمستأجر ولو سخر دابة

الحانوت إذا سرق متاعها لاضمان عليه ومن ثم قل أن الخفراء لاضمان عليهم (قوله بالوحدة الخ) قال
أيضا باليم بدل الباء وكذا بالناء التثنية وأكبج أيضا فغيرها ربيع لغات (قول المتن ضمن العين) أي ثم ان
كانت يد الثاني بدأمانة فالقرار عليه إن علم دون ما إذا جعل وان كانت يد ضمان كالمتعبر فالقرار عليه مطلقا
(قوله أي يصير ضامنا) ولو تلفت بفعل هذا السبب (قول المتن أقفزة) جمع قفيز وقفيز مكيال معروف يسع
اثني عشر صاعا (قول المتن غملا مائة وعشرة الخ) أشار بالعشرة إلى اشتراط أنه يكون الزيادة أكثر مما
لا يقع التفاوت به بين الكيلين (فرع) لو أكرى يتناضع فيه مائة أردب فوضع فيه أكرمها فان كان
أرضا فلا شيء عليه لعدم الضرر وان كان غرفة فطريقان أحدهما تخيير المؤجر بين المسمى وأجرة المثل
للزيادة وبين أجرة المثل والثانية قولان أحدهما المسمى وأجرة المثل والثاني أجرة المثل لكل اه (قول
المتن وان لمقتة) بذلك أو بغيره (قول المتن ضمن قسط الزيادة) أي فهو ضمان جناية لاضمان يد فلا بد أن
يكون التلف بذلك فقييد المتنازع أو لا بقوله بذلك نافع في هذه الصورة (قوله ولم يقل له المستأجر الخ) بخلاف
ما لو قال له أحل هذه الزيادة فهو مستعبر (قول المتن وحل) خرج ما لو حل المستأجر فانه يضمن علم أو جهل

ما شرط من حنطة غملا
مائة شعيرا أو عكس
أي يصير ضامنا لها لأن
الشعير أخف لما أخذه
من ظهرها أكثر والحنطة
أثقل فيجتمع نقلها في
الموضع الواحد (أو عشرة
أقفزة شعير غملا) عشرة
(حنطة) أي يصير ضامنا
للدابة زيادة قتل الحنطة
(دون عكس) خفة الشعير
مع استوائهما في الجمل
(ولو أكرى) دابة (لمائة
غملا مائة وعشرة لزمه
أجرة المثل الزيادة
وان تلفت بذلك ضمنها
لأنه يمكن صاحبها معها)
لأنه صار غاصبا لها بحمل
الزيادة (فان كان) صاحبها
معه (ضمن قسط الزيادة
وفي قول نصف القيمة)
لأن التلف بمضمون
وغيره فتوزع القيمة بالقسط
أو بالسوية الأول أقرب
في المحرر والشرح وأظهر
في الروضة (ولو سلم المائة
والعشرة إلى المؤجر غملا
جاهلا) باز زيادة بأن قال له
هي مائة كذا فالتفت الدابة
بها (ضمن المكترى على
المذهب) كحلها بنفسه
وفيها يضمنه القولان

والطريق الثاني في ضمانه قولنا عارض الضرر والمباشرة قال الرافعي وسواء ثبت الخلاف أم لا فالظاهر
وجوب الضمان وان حملها على الزيادة ولم يقل له المستأجر شيئا حكمه كذا كره في قوله (ولو وزن المؤجر وحل) بالتشديد (فلا أجرة لازية)
لعدم الاذن في نقلها (ولا ضمان ان تلفت) بذلك فلا حاجة سواء غلط المؤجر أم لا وسواء جهل المستأجر بالزيادة أم علمها وسكت (ولو أعطاه ثوبا

ليخطه) بعد قطعه (نفاضة قبا وقال أمرتني بقطعه قبا فقال) المالك (بل ليقصا فلا يظهر تصديق المالك بيمينه) لأنه المصنف في أصل الأذن فكذا في صفته فيحلف أنه ما أذن له في قطعه قبا (ولا أجره عليه) إذا حلف (وعلى (٨٣) الخياط أرض النقص) القوب

وهو ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا أو ما بين قيمته مقطوعا قيسا ومقطوعا قبا وجهان وعلى الثاني إن لم ينقص القبا فلا تنص عليه ورجح بعضهم الأول والقول الثاني تصديق الخياط بيمينه لأن المالك يدعي عليه الغرم والأصل عدمه فيحلف أنه ما أذن له

في قطعه قيسا وأنه أذن له في قطعه قبا قاله في الشامل وفي الروضة عن الشيخ أبي حامد الاقتصار على الشق الثاني فإذا حلف فلا أرض عليه ولا أجره له بيمينه وقيل له المسمى وقيل أجره المثل وعلى الأول أي اتقاء الأجر قل أن يدعي بها على المالك ويحلفه فإن نكل ففي تجديد التمين عليه وجهان قال في الروضة ينبغي أن يكون أحدهما التجديد وهذه قضية مستأنفة وقال فيها قسمة عن الشيخ أبي حامد إنه أصح إن لم تثبت الأجرة لأن هذا التقدر كاف في نفي الغرم وإن أثبتتها فقول صاحب الشامل هو الصواب (فصل: لا تنسخ الأجرة) ولا تنسخ (يعذر) في غير العقود عليه للمستأجر أو

وصاحبها قبل استعمالها لأمان ولونف وبعده عارية فإن لم يكن صاحبها معها فنصب ولو اختلفا في الزيادة أو قد هاضم المنكر ولونبرا كل منهما من الزيادة تركت في يد من هي في يده (نفيه) لو أكرى موصفا بضع فيه شيئا كعب معين فوضع أكثر منه فإن كان أرضا فلا شيء عليه لعدم الضرر والا كغرفة فطريقان أحدهما أنه ضمن أجره المثل للكل والثاني التخيير بين المسمى وأجرة المثل له والقياس الأول (قوله) بعد قطعه قيد لحل الخلاف فقوله يتحالفان قطعاً ويبدأ في الكل بالمالك كالأختلاف في الأجرة أو المنفعة أو قدر المستأجر به أو المدة وبعد الفسخ يجب أجره المثل (قوله) ما بين الخ هو المعتد ولا شيء للخياط في مقابلة خبوطه وله زرعها وغرم أرض النقص بها ولو استأجره لتضرب ثوب بخيوط معدودة وقسمته معاملة نفاضة على خلاف ما شرط فإن أمكن إتمامه على ما شرط آتته واستحق الأجرة كلها أو أمكن البناء على بعضه استحق القسط والا فلا شيء له (قوله) وعلى الأول أي المبني على الثاني

(فرع) لو اختلفا في أن المحضر هل هو ثوبه أو لاصدق الخياط وحيفت فهو مقر به له وهو ينكره فيحتاج لإقرار جديد ولو جحد الخياط مثلاً الثوب وأقر به أو ثبت بحجة استحق الأجرة إن كان خاطه قبل الجحد والا فلا ولو أحضر ثوبا خياط وقال له هل يكفي فقال نعم ففصله فلم يكن له يضمن نقصه ولا أرشه وإن قال له إن كان يكفي فاقطعه فقطعه فلم يكن له ضمن أرض نقصه .

(فصل) فيما تنسخ الأجرة به وما يقبه (قوله) لا تنسخ الخ أي ولا يثبت به خيار خلافا لأبي حنيفة (قوله) وقود) بفتح الواو ما يوقد به وبضمها المصدر أي الفعل وكذا تعذر من يدخله لنحو خراب ما حوله أو منع حاكم منه ومثله إبطال حاكم التفرج لمن أكرى داراً أو سفينة له وقياسه أنه لا يفسخ ولا خيار في دار وجدها عماراً وعن شيخنا ثبوت الخيار (قوله) وسفر عرض الخ) يفيد أن سفر عطف على تعذر ويجوز عطفه على وقود كسفر وخوف في طريق مسافر ويجوز سكون الفناء جمع مسافر أي تعذر رفقة يخرج معهم (قوله) لم تؤثر في منفعة الأرض) منه يؤخذ أن فرق الأرض بفسخ الأجرة لقوات عين العقود عليه بذلك فارق جعله عيباً في البيع لبقاء عين العقود عليه ومنه يؤخذ أنه لو تلفت الأرض قبل تلف الزرع استرد المسمى ولو لم يقبل تلفها فإن تلفت بعد تلف الزرع ولم يمكن إبداله بعد التلف وقبل الانقضاء

[قوله والقول الثاني] اعلم أن هذه طريقة حاكية للقولين المذكورين والطريق الثاني أقوال ثالثا التحالف . والطريق الثالث القطع بالتحالف ورجحه القفال والشيخ أبو حامد وأتباعه كسليم والبندنجي والمحملي وأبي إسحق والطبري والمالوردي والجرجاني والثاشي وغيرهم وهو قضية القواعد لأنهما لو اختلفا كذلك والثوب صحيح تحالفا فكذا ينبغي والثوب مقطوع . (قمة) أحضر الخياط الثوب فقال ربهما ليست هذه ثوبي فاقول قول الخياط .

(فصل: لا تنسخ الأجرة بعذر) قال السبكي ولا يثبت به فسخ خلافاً للعنفية [قول المتن بعذر] أي كما لا تنسخ بعذر لا يفسخ بعذر في غير العقود عليه كالبيع (فرع) أجر الشريك حصته وقتنا لا يجبر الشريك على المهايأة قال القفال فلامستأجر الفسخ [قول المتن كتعذر وقود الخ] (فائدة) أطلق الرافعي ثبوت الفسخ بإفلاس المستأجر بالأجرة قبل انقضاء المدقوس له ابن الصلاح إذا كانت الأجرة حالة قال فإن كانت تستحق كل شهر فلا يتصور لأنه قبل انقضاء الشهر لم يستحق الأجرة وبعده مضت المنفعة

المؤجر الأول (كتعذر وقود حام) على مستأجره (وسفر) عرض مستأجر دار مثلاً (وسفر) مستأجر دابة (سفر) عليه والظن كعرض مؤجر دابة مجر به عن الخروج معها وتأهل من أكرى داره أو حضور أهل المسافرين (ولو استأجر أرضاً لزراعة فربح فذلك الزرع بخاصة) من شدة حر أو بر فلو سبل أو كثرة مطر أو جراد أو نحوها (فليس له الفسخ ولا حظ شيء من الأجرة) لأن المباحة لا تؤثر في منفعة الأرض

(وتنفسخ) الاجارة (بموت الداني والاجر المعين في) الزمان (المستقبل) لفوات محل المنفعة فيه (للا ماضى) إذا كان لها جرة (في الأظهر) لاستقراره بالقبض (فيستقر قسطه من المسمى) أى باعتبار أجرة المثل فإذا كانت مدة الاجارة سنة ومضى نصفها وأجرة مثله مثلا أجرة النصف الباقي وجب من المسمى (٨٤٩) ثلثه وإن كان بالعكس فنشئ والقول الثانى تنفسخ في الماضى مساواة بين الزمانين

استحق من المسمى بقدر ما قبل التلف (فرع) لو ثبت نحو حشيش في أرض عطلت عن الزراعة فهو للمالكها ولا يسقط شئ من أجرتها (فرع) لو أجز الشريك حصته وقتلنا لا يجبر شريكه على المهادنة أو نقل النفع فللمستأجر الفسخ (قوله وتنفسخ بموت الدابة) وتقدم أن حضور زوج من غيبته كذلك إذا حضر في أثناء المدة فتنفسخ في باقيها ومثله مالو أجر مدرء أو أم ولد أو المعلق عتقه بصفة ومات أو حدثت الصفقة أثناء المدة فيها وتصح اجارة الدار من الموصى له مدة حياته بالمنفعة لا بأن ينقطع وتنفسخ بموته لا بموت الموصى له بالدراحيته لأن المنفعة تابعة (قوله المستقبل) من وقت الموت (قوله باعتبار أجرة المثل) أى رقت انعقد لا ما بعده ولا على نسبة الدين بل باعتبار أجرة مثل الدين فقولته ثلثه وثلثه معتمد (قوله وجب ابداهما) وتقدم مالو يبدل (قوله ولو أجز البطن الأول) أى لأجنبي أول بطن بعده أو لبعضهم (قوله الوقف) أى حصته منه (قوله النظر) أى بذاته أو بوصف كالأرشدية في حصته فقط (قوله مدة استحقاقه) أى حياته وخرج بما ذكره مالو كان له النظر مطلقا أو على جميع الوقف أول بقيدته بمدة حياته أو كان الناظر غيرهم فلا تنفسخ سواء كان المستأجر بعضهم أو من بعدهم أو أجنبيا كذا قرره شيخنا تبعنا لشيخنا الرملى وتقدم الكلام فيما لو دفع الناظر الأجرة لأهل الوقف وإذا انفسخت بموته رجع بما يقابل ما بقى على تركته لأنه الناظر والقبض لنفسه وسواء كان أجر بأجرة المثل أو دونها لأن الحق كان له (قوله أو أجز الولى صيا) ومثله مالو كالصبي المجنون والسفيه نفسا ومالا على المعتمد في ذلك وإفاقه المجنون ورشد السفيه كالبلوغ بالاحتلام فلا تنفسخ (قوله بطلت في الزائد) أى على زمن السن وهو ما زاد على خمس عشرة سنة ومحت فيادونه على الأصح من قولى تفرق الصفقة (قوله بطلت) أى ظاهرا فلو بلغ سفيها استمرت ولو بلغ غائبا ولم يعلم الولى رشده تصرف الحاكم الأولى قاله الأسنوى (قوله يقين البطلان) أى فيما بعد الموت (قوله بانهدام الدار) أى جميعها وفي انه يهدم بعضها الخيران لم يصلحه المكسرى قبل مدة لها أجرة كما مر (قوله بسوق الماء إليها) فان تعذر سوقه انفسخت الاجارة ومثله ماء بئر الرعى أو الحمام وتقدم أنه لو لم ينحسر الماء عن الأرض أو بعضها انفسخت فها لم ينحسر عنه وله الخيار في البعض الباقي فورا (قوله بل ثبت الخيار) قال شيخنا الرملى على التراخي لعدم تفرق الصفقة وإذا أجازوا التدبير بالعمل استوفاه

أقول كان مرادهم المحجور عليه [قوله لفوات محل المنفعة فيه] كسلف المبيع قبل القبض [قول المتن في الأظهر] قال الزركشى الراجح هنا طريقة القطع كالو تلف أحد العبدین قبل القبض [قوله وأجرة مثله الخ] أى فليسقط باعتبار قيمة المدة وهى الأجرة لا باعتبار المدة نفسها لأنها قد تنفاوت (فرع) الاعتبار بتقويم المنفعة حالة العقد لا بما بعده [قوله ولا تنفسخ بموت العاقدین] خلافا لأبى حنيفة [قول المتن متولى الوقف] لو كان المتولى من الموقوف عليهم انفسخت بموته لأن نظره لنفسه ليس كنظره لغيره قاله الماوردى والخبر جازى والامام أقول كيف يجتمع مع قولهم إن البطن الأول إذا شرط له النظر مطلقا أن جرم مات لا تنفسخ الاجارة بموته والجهب أن الزركشى ساق هذا عقب سوق الأول ولم يفبه عليه ولكن النسخة فيها سقم [قول المتن فالأصح] لو كان يمار به بدون أجرة المثل فالظاهر كما قال ابن الرفعة الانفساخ قطعا [قول المتن بل ثبت الخيار] على التراخي وقد غلط فيه جماعة كما قاله الزركشى أقول وكذا ينبغي أن

ويسقط المسمى وتجب أجرة المثل لما مضى وإذا لم يكن لثلثه أجرة تنفسخ فيه قطعا واحترز بالعينين عما في النسخة فانهما إذا أحضرا وماتا في خلال المدة وجب ابداهما (ولا تنفسخ) الاجارة (بموت العاقدین) أو أحدهما بل تبقى إلى انقضاء المدة بخلاف للمستأجر وارثه في اسقياء المنفعة (و) لا تنفسخ بموت (متولى الوقف) الذى أجره إلا في صورة ذكرها في قوله (ولو أجز البطن الأول) أى من الموقوف عليهم الوقف (مدة ومات قبل تمامها) وكل بطن له النظر مدة استحقاقه (أو الولى صيا) مدة لا يبلغ فيها بالنسب فبلغ فيها (بالاحتلام فالأصح) انفساخها في الوقف لا الصبي لأن الوقف انتقل استحقاقه بموت المؤجر لغيره والصبي بنى الولى تصرفه على المصلحة فيلزم والثانى في الوقف لا تنفسخ كالمالك وفي الصبي ينسخ لتبين علم الولاية فيما بعد البلوغ ولو كانت المدة يبلغ فيها بالنسب بطلت الاجارة فيما

بعد البلوغ به فيما قبله فولا تفرق الصفقة واستبعد السيدانى والامام وطائفة تعير الجمهور في الوقف بالانفساخ وعدمه لأنه يقال يشتر سبب الانفساخ وجلا الخلاف في أنه هل يقين البطلان لأننا بينا أنه تصرف في غير ملكه (أو) الأصح (أنها تنفسخ بانهدام الدار) المؤجرة فلو كان الاسم بفوات السكنى (لا انقطاع ماء أرض استؤجرت لزراعة) لبقاء الاسم وامكان الزرع بسوق الماء إليها (بل يثبت الخيار)

ان لم يسق المؤجر الماء اليها من موضع آخر والانقضاء في الأولى وثبت الخيار في الثانية هو المخصوص عليه فیهما ومنهم من قل
وخرج وجعل في المثلثين قولين وجه الانقضاء في الثانية فوات الزرع (٨٥) ووجه عدم الانقضاء في الأولى

إمكان الانقطاع فيها
من وجه آخر (وغصب
الدابة وإباق العبد يثبت
الخيار) في إجارة العين
فان بادر المؤجر واشترع
من الغاصب قبل مضي
مدة مثلها أجرة سقط خيار
المستأجر وفي إجارة النعمة
لا خيار وعلى المؤجر
الابدال (ولو أكرى جالا
وهرب وتركها عند المكترى

راجع القاضى ليعونها من
مال الجبال فان لم يجد له
مالا اقترض عليه) القاضى
(فان وثق بالمكترى دفعه
اليه) لينقذه عليها (والا
جعل عندته) لملك (وله
أن يبيع منها قدر النفقة)
عليها قال في الروضة كأصلها
إذا لم يجد مالا آخر ولا يخرج
على الخلاف في بيع
المستأجر لأنه محل ضرورة
اه (ولو أذن للمكترى
في الاتفاق من ماله ليرجع

جاز في الأظهر) والثاني
المنع ويجعل متبرعا وعلى
الأول القول قوله في قدر
ما أتفق قال في الروضة عن
الأصحاب إذا ادعى نفقة
مثله في العادة اه وبمثل
في النفقة عليها نفقة
من يتعهدا وتصدق
العبرة بإجارة النعمة وإجارة

بعد عود العين ولزمه جميع الأجرة أو بالزمان انفسخت فيما مضى بقسطه من المسمى واستعمل
العين فيما بقي منه إن كان والانقضاء الاجارة وسقط المسمى إن لم يكن بتفريط من المستأجر قاله
الماوردي فراجع ذلك وحروره (قوله وغصب الخ) رابيس للمستأجر خاصة الغاصب إلا ان تعذر
خاصة المالك أو خاصم بدعوى استحقاق المنفعة (قوله في إجارة العين) أى المقدرة بالزمان
فان قدرت بالعمل فله استيفاءه بعد زوال الغصب والإباق إذا أجاز كما ص (قوله فان بادر الخ) علم
أن الخيار فيه على الفور وهو كذلك لأنه خيار تفريق صفقة كذا قاله شيخنا وفيه نظر بل ينبغي
ثبوت الخيار له كل وقت اقوله لم إله كلما مضى زمن مع الغصب انفسخت فيه لاغباقى منها فهى
تنفسخ شيئا فشيئا فيتجدد له الفسخ فان أرادوا الفور مع فور الخيار بعد عود العين فواضح قال
شيخنا وحيث جازله الفسخ فله فسخ جميع المدة أو ما بقى منها وفى فسخ جميع المدة نظر فتأمل اه وإذا عدلت
العين وبقي من المدة شئ استوفاه ولزمه أجرته ان لم يكن فسخ فيه (قوله وعلى المؤجر الإبدال)
ويجبره عليه حاكم ويستأجر عليه لو امتنع (قوله ولو أكرى جالا) سواء في العين أو النعمة
وسيدكره (قوله افترض عليه القاضى) ولومن مال المستأجر نعم ان كان فيها فضل على حاجة المكترى
فله أن يؤجر الزائد ويمونها من أجرته وتوقفوا في تصويره وقد يتصور بنحو مالوا كترها شهرًا
مثلا ليعمل عليها زرعه المحسود من محل حصاده الى محل آخر كاليدبر فتعذر الحصاد في بعض الأيام
أو دخلت من المحل في بعض اليوم لقلة المحسود مثلا فلحاجكم أن يؤجرها في مدة الخلق بما يمونها به فراجع
ذلك وحروره ولو كانت الإجارة في النعمة أو مكن الحاكم بيعها كلها وتأم العمل من ثمنها لزمه ذلك قاله
الأذرى لأنه من التصرف للغائب بالمصلحة له (قوله وله أن يبيع) أى ان تعذر ماسر (قوله منها)
أفهم أنه لا يبيع جميعها وهو كذلك إلا ان خشى ان تأكل جميعها وإذا تعذر البيع في البعض فهو
كتعذر بيع السكك (قوله ولا يخرج الخ) أى يجوز البيع هنا لا خلاف فيه (قوله جاز في الأظهر) فان
تعذر الحاكم أشهد على الاتفاق ليرجع فان لم يشهد لم يرجع وان قصد الرجوع لسدوره ولو تعذر
الاقتراض والبيع والأخذ خيرا للمستأجر بين الفسخ والصبر (فتبينه) لو فرغت مدة الاجارة فالجمال أمانة
عند المستأجر أو الحاكم وفي الاتفاق عليها مسمى (قوله ومتى قبض) ولو حكاما فبشمل ما لو عرضت عليه
وان امتنع من أخذها أو وضعت بين يديه مع تمكنه منها ولو منقولة خلافا لبعضهم فيها (قوله وأمسكها)

يقال في خيار المسئلة الآتية .

(فتبينه) لو أجاز في مسئلة الأرض المذكورة بعد مضي مدة مثلها أجرة لزمه جميع المسمى ولو فسخ
فهل يلزمه شئ مدة الانقطاع الماضية هو محل نظر يجوز أن يقال لا يلزمه شئ كتنظيره من الإباق
والغصب ويجوز أن يفرق بوجودها في يده الآن يقال لا أثر له مع تعذر الانقطاع أى اذا انحصر في
الزراعة [قول المتن وغصب الدابة الخ] (فرع) قال ابن كج اكرى ثوبا لبسه ثلاثة أيام فضاع
ثم وجده فليس له لبسه وعليه الأجرة إن كان غصب أوضاع بتقصيره والأفلا شئ عليه [قول المتن
ثبت الخيار] أى اذا لم يكن ذلك بتفريط من المستأجر كما قاله الماوردي والظاهر أن هذه مقالة
للماوردي لا يعول عليها لأن تعيين المستأجر للعين المؤجرة للعين يثبت الخيار (فتبينه) هذا اذا لم
تنقض المدة والافتسخ الاجارة ولا خيار للمستأجر كما قاله الزركشى نقلا عن الشيخين قال ولا فرق بين

العين (فتحة) لو هرب المؤجر بها فان كانت الاجارة في النعمة اكرى الحاكم عليه من ماله فان لم يجد له مالا اقترض عليه
واكرى فان تعذر الاكتراء عليه فلمستأجر الفسخ وان كانت اجارة عين فله الفسخ كما اذا عدت الدابة (ومتى قبض المكترى
الدابة أو النار وأمسكها حتى مضت مدة الاجارة استقرت الأجرة) عليه

(ولم يرضع) لتلف المنفعة تحت يده (وكذا لو أكرى دابة لركوب إلى موضع) معين (وقبضها ومضت مدة إمكان السعالية) ولم يسر
 فن الأجرة تستقر عليه (وسواء) (٨٦) فيه أجرة العين والمنفعة إذا سلم المؤجر (الدابة الموصوفة) في أجرة التمتع

للمستأجر (وتستقر في
 الاجرة فالفائدة أجرة التملك
 بما يستقر به المسمى في
 الصحيحة) سواء انتفع
 أم لا وسواء كانت أجرة
 التملك أقل من المسمى أم
 أكثر (ولو أكرى عينا
 مدة ولم يسلمها حتى مضت)
 أي المدة (انفسخت) أي
 الاجارة لقوات المنفعة
 قبل القبض (ولو لم يقدر
 مدفوعاً) دابة (ركوب
 إلى موضع) معين (ولم
 يسلمها حتى مضت مدة
 السير) إليه (فأصبح أنها)
 أي الاجارة (لا تنفسخ)
 إذ لم يتطرق استيفاء المنفعة
 فيها والثاني تنفسخ نسوية
 بين المستلئق في المكسرى
 كالمكسرى وعلى الأول
 ففي الوسيط أن للمكسرى
 الخيار لتأخر حقه قال
 الرافعي ويخلفه قول
 الأصحاب لا خيار له ولو
 كانت الاجارة في التمتع
 ولم يسلم ما تستوفى المنفعة
 منه حتى مضت مدة يمكن
 فيها تحصيل تلك المنفعة
 فلا تنفسخ ولا انفساخ بحال
 (ولو أكرى عبداً ثم اعتقه
 فأصبح أنه لا تنفسخ
 الاجارة وأنه لا خيار للعبد)
 في فسخها ويستوفى

وان تعذر عليه العمل وليس له أن يلزم المالك بعودها ولا خياره أيضاً (قوله وقبضها) كاسم (قوله تستقر
 عليه) أي أن لم تمت الدابة والاسقاط من وقت الموت لعدم اسبق الدال المستوفى منه وهذا ظاهر في سقوط السن
 كاسم وقدم أنه ليس له بعد فراغ المدة ركوب الدابة ولا سفر بها وقبل فراغ المدة السفران شرطه وأجرت
 به عادة والا فلا (قوله بما يستقر به الخ) نعم لا يقمن القبض الحقيقي هنا لا يكفي العرض عليه ولا الوضع بين
 يديه (قوله ولم يسلمها) أي ولو لأجل قبض الأجرة ولو حبسها أجنبي فكذا ذلك لأنه فصب كاسم ولو حبس
 بعضها انفسخ فيه وله الخيار ولا يبدل زمان زمان (قوله حتى مضت) ولو مضى بعضها انفسخت فيه وله
 الخيار فوراً كما تقدم لأن هذه من أفراد الفصب وفيه ماسر (قوله ولم يسلمها) ومثله ما لو حبسها أجنبي
 بخلاف ما لو حبسها المستأجر فستقر عليه الأجرة كاسم (قوله قول الأصحاب لا خيار له) على المعتمد
 (قوله ولا انفساخ) ولا خيار وان كانت أجرة عين أو عين زمن الاستيفاء رقت (قوله ولو أكرى عبداً)
 ولا تصح اجارة العبد لنفسه لأنه ليس عقد عتاقه وبذلك فارق محبة يمينه لنفسه كاسم (قوله ثم اعتقه
 لا تنفسخ الاجارة) وكذا لو وقفه ورفضه بصدوقه وعتقه في بيت المال وشمل كلامه ما لو اعتقه منجزاً
 أو مطلقاً بصفة ووجدت في زمن الاجارة نعم ان بقي التعلق على الاجارة انفسخت لاستحقاق العتق
 أن تقبض من يد المالك أو يد المستأجر خلافاً لابن الرضا [قول المتن وان لم ينفع] سواء كان ذلك بغير
 أم لا قال في الحاوي الا اذا كان ذلك العذر قائماً بالدابة كرفضها . أقول فيه نظر فان هذا مثبت للخيار
 لا مسقط للأجرة . وبالجملة هذا الكلام قضيته أنه لو ترك الفسخ حتى انقضت المدة لا يلزمه شيء فيجب أن
 يقال بمثله في انقطاع ماء الأرض في المسئلة السابقة أي عند انحصار المنفعة في الزراعة وكله مشكل والنفى
 يخطر بذهني أن كلام الماوردي هذا وجه في المذهب والفتوى على خلافه فان مرض الدابة كمرضها
 بخلاف الآبق والمغسوب تخلو اليد منهما ثم رأيت السبكي في قطعه حاول أن يكون ذلك وجهاً مسجوحاً
 [قول المتن وقبضها] مثلاً العرض عليه [قول المتن وسواء فيه أجرة العين الخ] قطع في التنبيه بأن الأجرة
 فيها لا تستقر الا بالعمل [قول المتن وتستقر الخ] أي كافي البيع بخلاف التمسك لا يجب في السكاح الفاسد الا
 بالوطء لأن البضع لا يدخل تحت اليد نعم يرد على المهاج أن عوض العين تستقر بالأجرة في الصحيحة دون
 الفاسدة ولو كان المؤجر عقاراً لم يكن في الفاسدة التخلية (فرع) يجب فيها لو عقد غير الامام لأهل التمتع
 وسكتوا حتى مضت المدق للمسمى دون أجرة التملك (فرع) لو أكرى صبي بالغاً وعمل فلا شيء له [قوله المنفعة
 الخ] ولو مضى بعضها انفسخ فيه وفي الباقي الخلاف في تلف المبيع قبل القبض فان قلنا يفسخ فله مستأجر
 الخيار ولا يبدل زمان زمان [قول المتن ولم يسلمها الخ] لو فصب الدابة أو العبد اتجه أن الحكم كذلك
 لكن ثبت الخيار صرح به في البهجة [قوله كالمكسرى] لو كان هو الحابس في المستلئق استقرت
 الأجرة وزمه المسمى فكما استوى حكمه في المستلئق فليست حكم المكسرى في المستلئق [قوله لا خيار له]
 أي كالحاجس البائع المبيع ثم سلمه ووجه الأول أن الاجارة لازمة للدوام فيفوت الفرض بالتأخير بخلاف
 المالك [قوله فلا يفسخ ولا انفساخ بحال] أي لأنه دين تأخر وفاؤه [قول المتن ولو أكرى عبداً الخ] . ثم هو
 بصاحبه المستولدة على ما قال الزركشي إنه القياس ونسبه لصاحب السكاف بعد أن نقل عن قضية كلام
 الرافعي البطان . أقول قضية كلام الرافعي هو الحق بدليل ما لو صدر تعليق عتق العبد على صفة قبل الإيجار
 ثم وجدت الصفة في مدينه فان الاجارة تنفسخ [قوله لتفويت السبله] أي قهرها فكان كالأكرى كرهه على

للمستأجر منفعته (والأظهر أنه لا يرجع على سيده بأجرة ما بعد العتق) والثاني يرجع
 بالهجرة منه لتفويت السيد له ومقابل الأصح قياس في الأولى على ما إذا مات البطن الأول قبل علم مدة الاجارة وفي الثانية على ما إذا
 هلك تحت رقبتي وبدفع الثلاثة أن الاعتاق تناول الرقبة غالية من

قبلها والمراد بالعبد ما يشمل الأمة ولو مستولمة أو استولمها بعد الاجارة نعم لو عتقت بموته انفسخت ان سبق الاستيلاء على الاجارة ولو أقر بعتق سابق على الاجارة لم يقبل في فسخ الاجارة وللعبد عليه أجرة مثله قال في العباب ولو استأجر حرييا فرق انفسخت الاجارة فراجعه (قوله بقاء مدة الاجارة) ولو انفسخت الاجارة ملك منفعة نفسه ولو أجز داره ثم وقفها انفسخت الاجارة فالنافع ترجع للواقف على المعتمد عند شيخنا الرملي كوالده والفرق لانح وسيأتي (قوله للمكترى) فلو باعها المكترى بعد الشراء لآخر انتقلت بمنافعها على المعتمد حتى لو استثنى منافعها بطل العقد (قوله ولو باعها لغيره) أو وهبها أو وقفها لم تنفسخ أيضا وسواء قدرت الاجارة بزمان أو عمل (قوله لبقاء زمنه) فيد أنه لو كانت مشحونة بأمثلة كثيرة يطول زمنها لاسلم له ولم يرضه شيخنا ناظرا إلى أن شأنها قلة الزمن (قوله ان جهل أنها مستأجرة) وكذا لو علم الاجارة وجهل المدة خلافا للأذرعى وكذا لو علم المدة وظن أن له الأجرة في باقها خلافا للشاشي لأنه مما يجنى ولو انفسخت الاجارة فبقيت بقية المدة للبايع كما قاله ابن الرفعة وهو المعتمد وفارق ما سمر في العبد بصيرورته من أهل الملك (تنبيهات) لا تنفسخ الاجارة بزيادة أجرة بعد العقد ولا بحدوث طالب بها بعده ولو في اجارة وقف كما سيذكره المصنف في باب الوقف فلو كان الطالب موجودا حال العقد فهو باطل ولو تعارض يفتان في أن العقد وقع بأجرة المثل أو دونها فإن كانت العين باقية ولم تتغير عمل بمقتضى الحال فإن كان العقد بدون أجرة المثل حكم بطلانه والا فلا ولو حكم حاكم بصحة الاجارة بدون أجرة المثل أو بعدم الفسخ باز يادة أو بظهور راغب بها فإن كان الحالك شافعيًا فلم يخالف فقهه لأنه افتاء وغير شافعي لم ينقص لأنه حكم ولو استأجر أرضا زراعة بأجرة مؤجلة وزرعها ثم مات حلت الأجرة بموته ولأجير أخذها من تركته فإن زرعها فغيره متعلما انفسخت الاجارة وارتفع الحول ولو برد المؤجر ما أخذ للورثة ويطالب الزارع بأجرة المثل وليس للورثة تعلق به ولو استأجر شيئا بأجرة مقسطة فكتبها الشهود اجالا ثم تفصيلا بما لا يطابق الاجال فإن لم يمكن الجمع تحالفا لسقوطهما بالتعارض والا كأن قالوا أربع سنين بأربعة آلاف درهم كل شهر مائة درهم وعشرة دراهم حل على تقسيط المبلغ على أول المدة فيفضل بعد تسعة عشر شهرا عشرة دراهم فتقسط على ما يخصها من الشهر وهو يوم وثلاثة أسابيع يوم من أول الشهر العشرين لأنه خص كل يوم سبعة كذا قاله شيخنا الرملي فراجعه .

(كتاب احياء الموات)

أي عمارة الأرض التي لم تعمر شئت عمارتها بأحياء المواتي لما فيها من احداث منفعة بأمر جائز قال بعضهم الأرض ملك الله ثم ملكها للشارع ثم ردّها للشارع على أمته المسلمين قال الزركشي الأرض اما مملوكة أو محبوسة على حقوق عامة أو خاصة أو منفكة عن ذلك وهو الموات (قوله هو مستحب) أي أصله ذلك فلا يتأني بعض ما يأتي (قوله ويحصل به الملك) أي الحجي على ما يأتي (قوله ففى له) هذا دليل الملك فعلم منه اختصاصه بالسلم لأن الكافر لا يملك دار الاسلام على ما سيأتي وقدم هذا الحديث على ما بعده على خلاف ما قبله من تقديم الاستحباب على الملك لأن الاستحباب انما ينشأ عن الملك لاحتمال أن الاستحباب في الحديث الثاني ليس لنفس الاحياء بل لما ينشأ عنه من نحو كل العوافى كما سيأتي فتأمل (قوله فله فيه) العمل ولو مات السيد فأعتقه الوارث لم يرجع بلا خلاف [قول المتن ولو باعها لغيره الخ] لأن المنفعة مستتة شرعا لا لفظا نعم لو كان المشتري جاهلا بالمدة اتجه البطلان [قوله لأن بد المستأجر الخ] أي بحق لازم فكانت أولى من بد الغاصب .

(كتاب احياء الموات)

المنفعة بقاء مدة الاجارة (ويصح بيع) العين (المستأجرة للمكترى ولا تنفسخ الاجارة في الأصح) والثاني تنفسخ لأن المنفعة تابعة للبيع للرقبة وجوابه أن التابعة هي المملوكة للبايع حين البيع (ولو باعها لغيره جاز في الأظهر ولا تنفسخ) الاجارة بلى تستوفى مدتها والثاني لا يجوز لأن يد المستأجر مأمنة من التسليم واجب بما قاله الجرجاني إن العين تؤخذ منه وتسلم للمكترى ثم تعادليه ولا خياره بذلك لقلة زمنه والقولان أذن للمستأجر أم لا والمشتري فسخ البيع ان جهل أنها مستأجرة

(كتاب احياء الموات) هو مستحب ويحصل به الملك والأصل فيها أحاديث منها حديث ومن أحياء أرضا ميتة فهي له روى أبو داود وغيره وحديث من أحياء أرضا ميتة فله فيه أجر روى النسائي وغيره ويؤخذ على ما يأتي أن الموات

أى الاحياء أبر أى ثواب به أو بما يقرب عليه كفى حديث وما أسكت الموافق جمع عافية أو عاف
 أى طلاب الرزق من انسان أو طير أو غيرها منها له صدقة والشرب كالأكل وهما لا تغلب (قوله
 لم تعمر) أى فى الاسلام بأن لم تعلم عمارتها فيه بدليل كشجر ونهر وجدار وأوتاد ونحوها فلا تعمر
 عمارتها فى الجاهلية (قوله فلمسلم) ولو غير مميز وغير حر وبملكه سيده (قوله تملكها) أى فعل
 ماتك به اذ لاجابة الى صيغة لأنه اعطاه عام منه صلى الله عليه وسلم فان الله تعالى اعطاه أرض
 الدنيا والجنة يعطى منها من شاء ماشاء. ولذلك أفتى السبكي رحمه الله بكفر من عارض أولاد تيم
 الدارى بما أقطعه النبي صلى الله عليه وسلم له بأرض التيم وبما قررناه اندفع الاعتراض على
 المصنف بأن الحكم يقتضى اشتراط التكليف لأنه حل الحكم على الصفة فاقضى ما ذكره فافهم
 (قوله وليس هو) أى الاحياء لذى نفسه من الكفار أولى بالمنع فلا عبرة بأحيائه خلافا لأبى
 حنيفة والمسلم أن يأخذه منه ويملكه فان كان فيه عين له كزرع رده المسلم اليه فان أعرض عنه
 فهو ليت المال وليس لأحد التصرف فيه ولا أجره عليه مدة أحيائه لأنه ليس ملكا لأحد ولذمى
 والمستأمن الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد ونقل تراب لاضرر فيه علينا كأخذه من موات
 بدارنا وهو ساكن فيها بالأجرة غالبا وليس ذلك لحرى لكن لو فعل ملكه (قوله وكذا لمسلم أحيائها)
 فيملكها به لا بالاستيلاء لأنها غير مملوكة لهم لكن يصير به متحجرا على المعتد وسواء فى ذلك ما يذنبون
 عنه وغيره (قوله عما لا يذنبون المسلمين) أى لا يمنعونهم عنها (قوله فان ذبوههم الخ) قال السبكي وقد
 صلحناهم على أن الأرض لهم أو كانت أرض هدية والافيد ملكه المسلم بالاحياء مطلقا والكلام فيمن دخل
 ديارهم بغير قوة ومنعة والابان فتحوا بلادهم عنوة كالغنائم فيملكون عاصمهم و. وانهم على ما يأتي فى
 الغنيمة وما أعرض عنه الكافر من ملكه جاد مواتا على المعتد وإذا استولينا على موات يذنبونا عنه
 فالغنائم أحق بأحياء أربعة أخماس وأهل الخمس بأحياء خمسة فان أعرض بعض كل باقهم أحق بجميعه
 فان أعرض الغنائم فأهل الخمس أحق بالجميع أو بعكسه فملكه أو أعرض كل فليس أحياء من المسلمين
 واستشكل فى الروضة كيف يتصور اعراض أهل الخمس وأجاب بعضهم بأن الاعراض من التيمى من
 أوليائهم ومن غيرهم ان انحصر (قوله دون الآن) بأن كان خرابا الآن وعبارتان - حجر والمنهج وان كان
 خرابا الآن وهو فيملك المصنوع بالاحياء أى الاستيلاء فذكر بلاد المسلمين ليس بقيد وسبأى (قوله
 اسلامية) ولو احتالا (قوله الى ظهور مالكة) ان رضى ظهوره والافيد لبيت المال وللإمام اقطاعه ويملكه
 الأخذ بذلك قال شيخنا مكر كوالده ويحل بيعه وأكله ومنه المكوس والجلود ونحوها المأخوذة الآن اه
 وفيه نظر فقد صرح هو كوالده وشيخنا الزيدى فى باب النصب بحرمة الكوارع وغيرها كما مر لأن أربابها
 معروفون موجودون حاضرون عندها فهى من المال المشترك ان لم يعرف كل من أصحابها مالاه ويصرح
 بهذا قولهم انتموا أقطعه الامام ثم ظهر مالكة بعد اقطاعه وجبرده اليه أو بعديمه دفع اليه ثمه ولا يفسد
 البيع لمسوغه الشرعى فى وقته على أحد احتمالين والوجه خلافه بل يبين بطلان البيع لظهور فساد البيع
 (قوله جاهلية) أى يقينا أو احتمالا بأن جهلا دخوله فى أيدينا أمالوج هلنا هل هى جاهلية أولا لم تملك بالاحياء

الأرض التى لم تعمر قط ولا
 هى حريم لمعمور كما قال
 (الأرض التى لم تعمر قط
 ان كانت ببلاد الاسلام
 فلمسلم تملكها بالاحياء)
 أذن فيه الامام أم لا
 (وليس هو لى) وان
 أذن فيه الامام (وان كانت
 ببلاد كافر فلمسلم أحيائها
 وكذا المسلم أحيائها) ان
 كانت مما لا يذنبون المسلمين
 عنها) بكسر اللججة
 وضما فان ذبوهم عنها
 فليس للمسلم أحيائها كما
 صرح به فى المهر وغيره (وما
 كان معمورا) دون الآن
 وهو ببلاد الاسلام
 (فمالكة) مسلما كان
 أو ذميا (فان لم يعرف
 والعمارة اسلامية فقال
 ضائع) لم أؤذى الأمر
 فيه الى رأى الامام فى
 حفظه أو بيعه وحفظ ثمنه
 الى ظهور مالكة (وان
 كانت جاهلية فلا ظهر)
 ويقال الأصح (أنه

[قول الملقن وليس هو لى] أى خلافا لأبى حنيفة [قول الملقن وما كان معمورا] شمل مالواحياء ثم تركه
 لكن خالف فيه مالكة رحمه الله. لنا حديث من أحياء الرضائية ليست لأحد [قول الملقن وان كانت جاهلية]
 أى وللغرض كما سلف أنها ببلاد الاسلام ولهذا قال الامام محل الخلاف اذا لم يعلم كيفية استيلاء المسلمين عليه
 قال فان علم أنه بقتال فلغنائم والافنى. وقال الزركشى التحقيق أنه لا يملك بالاحياء لتحقق سبق المالك
 اه وسبأى أن لى ببلاد الكفار كذلك كما سببه عليه الشارح [قول الملقن أنه] قال الزركشى الضمير فيه

ملك بالاحياء) والثاني
النع لأنه كان ملكا
فليس بموات وأجيب
بأن الركز ملك جاهلي
ملك فكذلك هذا
ولو كان المعمور المذكور
بلاد الكفار ولم يعرف
مالك ففيه الخلاف
المذكور (ولا ملك بالاحياء
حريم المعمور) أي لا ملك
غير مالك المعمور وملك
مالك المعمور بالتبعية له
(وهو) أي حريم المعمور
(ماتمس الحاجة اليه لتعام
الانتفاع) بالمعمور (حريم
القرية) الحياة (النادي)
وهو مجتمع التوم للحدث
(وسركض الخيسل)
للغزالة (ومناخ الابل)
بضم الميم أي الموضع الذي
تناخ فيه (ومطرح الرماد)
والسرجين (ونحوها)
كراح الغنم (وحريم البئر)
المحفورة (في الموات موقف
النازع) منها (والخوض)
الذي يصب فيه النازح
الماء أي موضعه وعبر في
الحرر وغيره بمصب الماء
(والهولاب) بضم الـ
أي موضعه كما في الحرر وغيره
(وجتمع الماء) أي الموضع
الذي يجتمع فيه لسق
الماشية والزرع من حوض
ونحوه كما في الروضة وأصلها
وفي الحرر نحوه (ومتردد
الدابة) وذكر في الحرر

كاسر (قوله ملك بالاحياء) نعم ان كان ببلادهم وذوبنا عنه وقد صولوا على أن الأرض لهم كما صام ملكه
بالاحياء كما تقدم اتفاقا (قوله ولو كان المعمور الخ) فلا راجع أنه كوات بلادهم ففيه التفصيل المذكور ولو عرف
مالكه فكالمعمور (تنبيه) المراد ببلاد الاسلام ما بناه المسلمون كغداد والبصرة وأسلم أهله عليه كالمدينة
واليمن أوفتح عنوة تخيير مصر وواد العراق وأصلحا والأرض لنا وهم يدفعون الجزية وفي هذه
عما رتها في ومواتها متحجرا لاهل الفي وحفظه على الامام وان صالحناهم على أن الأرض لهم فواتها
متحجرا لهم ومعمور هاملك لهم (فرع) لوركب الأرض ماء أو رمل أو طين فهي على ما كانت عليه من
ملك ووقف فان كان ذلك الرمل مثلاما كالمالك أخذه وان لم ينحسر عنها ولو انحسر ماء النهر عن جانب
منه لم يخرج عن كونه من حقوق المسلمين العامة وليس للسلطان إقطاعه لأحد كالموت وحريمه ولو زرعه
أحد لزمه أجرته لصالح المسلمين ويسقط عنه قدر حصته ان كان له حصة في مال المصالح نعم للامام دفعه لمن
يرقق به بمال يضر المسلمين ومثله ما ينحسر عنه الماء من الجزائر في البحر ويجوز زرعه ونحوه لمن لم
يقصد إحياءه ولا يجوز فيه البناء ولا الفراس ولا ما يضر المسلمين هذا ما اعتمدته شيخنا تبة الشيخنا هر
وبالغ في الإنكار على من ذكر شيئا مما يخالفه والله أعلم (قوله حريم المعمور) سمي بذلك لحرمته التصرف
فيه على ما سياتي (قوله وملكه) كالمعمور) بمعنى أنه يمنع غيره من إحيائه بجهة دار امتلا وليس له منع
غيره من المرور فيه ولا من رمي كلاً فيه ولا الاستقاء من ماء فيه ونحو ذلك وهكذا يقال في حريم القرية
وغيره مما سياتي (قوله مرئض) بفتح الكاف وآخره ضاد مججمة محل سوق الخيل انحوا المنباقي
وان لم يكن لهم خيل لاحتمال حدوثها وكذا يقال فيما يأتي (قوله كراح الغنم) وملعب الصبيان ومسبل
المياه وانطرافات وكذا الرمي والمخطب وقيد الأذرى بالقرية بين قال وأما البعيدان فان غش بعدها
بحيث لا يبعدان من مرافقها فظاهر والافكالقرية بين (قوله البئر) أي المعينة كما يأتي (قوله المحفورة)
فيه إشارة إلى أن الحفر صفة للبئر لاحتلال عدم وجود شرطه فيه فلام البئر للجنس وكذا يقال في البنية الآتي
(قوله موقف النازح) من جانب أو أكثر دابة كان أو غيرها ومنه موضع دورانه (قوله بمصب الماء)
فالمراد ما يسيل فيه الماء إلى محل الاجتماع الآتي (تنبيه) لوحظ انان بقا على أنها لأحدهما فخر بها
لمالكها ولا آخر أجره عمله (فرع) حريم البئر كالليل ماتمس الحاجة اليه في الانتفاع به كالقاء الأمتة
وما يخرج منه عند حفرة أو تنظيفه فيهدم ما بين فيه ولو مسجدًا كما عليه الأئمة الأربعة وان بعد عنه النهر
جدا بحيث لا يصير محتاجا اليه فيه كما هو وكذا في القرية وغيرها ويجب على الامام منع من يتعاطى بناء أو
نحوه بجانب النيل أو الخليج أو غيره كموارد المياه ومصل الأعياد في الصحراء ونحوها وأما الأبنية على ذلك
التي لم يعلم حدوثها فلا يتعرض لأهلها لاحتمال وضعها بحق ولا يجوز امتناع بيت أن يأخذ أجره من جالس
بجانبه في حريم أو شارع إلا ان كانت عادة لم يعلم حدوثها وقد عمت البلوى بخلاف ذلك فلا حول ولا قوة إلا
يرجع إلى الموات الذي كان معمورا لآل المعمور الآن فان الذي يحيا إنما هو الموات نفسه [قوله ولو كان
المعمور الخ] إذا نظرت إلى هذا مع قوله أولا وهو ببلاد الاسلام لاح لك من ذلك أن كلامه
هنا شامل للإسلامي وغيره بما هو ببلاد الكفر [قوله كراح الغنم] ومسبل الماء وملعب الصبيان
وأما الرمي والمخطب فنقلا عن البغوي أنه كذلك وعن آخرين التفصيل بين القريب والبعيد
[قول المتن موقف النازح] قال الزركشي لو كان ينزح بالدابة فخر بها قدر عمقها من سائر الجوانب
[قول المتن ومتردد الدابة] ينبغي أن يعد أيضا الموضع الذي حفر فيه بئر لنقص ماء هذه فانه في
الحريم وذلك لأنه يتمتع على الهي فعله وان ساع نظيره في الأملاك .

وغيره عقب السواب وفي الروضة كأصلها ان كان الاستقاء بهما والموضع الذي يطرح فيه ما يخرج من الحوض ونحوه وكل ذلك غير محمود وانما هو بحسب الحاجة اه والسواب يطلق على ما يستق به النازح وما يستق به الدابة وقوله في الموات هنا وبمد نصريح بما الكلام فيه (وحريم الدار) المبنية (في الموات) (٩٠) مطرح رماد وكناسة وتلج وعر في صوب الباب) قال في الروضة كأصلها على امتداد

الموات فغير مال كالحياض ما في قبلة الباب إذا أبقى الممر له اه (وحريم آثار الفتنة ما لو حفر فيه قص ماؤها أو خيف الانهيار) أي السقوط ويختلف ذلك بصلابة الأرض ورخاوتها وآثار بهمة بعد الموحدة الساكنة بضبط المصنف على الأصل ويجوز تقديم المحزمة وقلها ألفا (والدار المحفوفة بدور لا حريم لها) والافعال جعل حريما لها ليس بأولى من جعله حريما لأخرى ونصير المسئلة بأن أحيطت كلها معا (ويتصرف كل واحد) من الملاك (في ملكه على العادة) ولا ضمان عليه إن أفضى إلى تلف (فان تعدي) العادة (ضمن) ما تعدي فيه (والأصح أنه يجوز أن يتخذ داره المحفوفة بما كن حاما أو اصطبلًا) وطاحونة (وحانوته في البرازين حانوت حداد) أو قصار (إذا احتاط وأحكم الجدران) بما يليق بمقصود المولى يمنع ذلك لما فيه من الضرر وعورض بأن في منعه إضراره به

بالله (قوله وتلج) ومصب ميزاب الماء الأمطار (قوله وعر) ويقدر بالحاجة وما ورد من تقديره بسبعة أذرع عند الاختلاف محمول على عرف المدينة الشريفة (قوله آثار الفتنة) هي المحفورة من غير طي ليجمع الماء فيها ويؤخذ لنحو المزارع وبما الاستقاء السابقة ما كانت مطوية وينبع الماء منها يظهر أن الطي ليس قيدا هنا (قوله ما لو حفر الخ) ويعتبر هذا في غير الاستقاء أيضا ولا يحتاج هنا إلى موقف نازح ولا غيره مما مر (قوله بضبط المصنف) لأنه الأكثر استعمالا (قوله معا) أي يقينا أو احتمالا (تنبيه) علم بما ذكر أنه لو انتهى الأحياء إلى مملوك فلا حريم (قوله إلى تلف) أي لمال الجار أو جداره أو نقص ما به ونحو ذلك كحفر حفن يمنع مما يؤدي إلى تلف نفس أو عضو محترم (قوله ضمن ما تعدي) أي ضمن ما تلف بسبب ما تعدي به كأن دق دقا عينا فأزعج أبنية جاره أو حبس الماء في ملكه فانشرت الندوة إلى جداره (قوله بما يليق بمقصوده) لأن ذلك لا يضر المالك وإن ضر المالك فالخاص أنه فعل ما وافق العادة وإن ضر المالك والمالك وأن له فعل ما خالفها إن لم يضر المالك وإن ضر المالك وكذا لو ضر الأجنبي بالأولى ويكفي جريان العادة كون جنسه يفعل بين الأبنية وإن لم تجر بفعل عينه ومنه حداد بين برازين خرج نحو عمل النشادر فيضمن فاعله بين الأبنية ما تولد منه ومثله معمل البارود نعم ما جرت العادة بالتنبيه على فعله بالنشادر كبيت الأخلية فيضمن ما تلف به من نفس أو مال إذا لم يناد عليها (تنبيه) شمل ما ذكر من جوارز التصرف المعتاد ما لو أسرج في ملكه سراجا ولو بنجس ولزم عليه تسوية جدار جاره ولو مسجدًا ولو مسجدًا ^{للصالحين} وقد مال إليه شيخنا الرمي على تردد (فرع) لو شتم حامل نحو سمك أو لحم مشوي له أو لغيره وخيف عليها الاجهاض وجب عليه دفعه لها وإن لم تطلب أول تعربه فإن قصر في ذلك ضمن لكن لا يلزمه البذل بغير عوض فان امتنع لم يضمن (قوله موات الحرم) هل يكره أحيائه كما في بيع دوره راجعه (قوله دون عرفات) هو كالاستثناء المنقطع لأنها من الحل (قوله ومزدلفة ومنى) خرج المصنف فلا يلحق بهما خلافا للزكشي وتقدم تحديدا لكل في الحج (قوله وجهان) في الأول والثاني فتأمل (قوله بحسب الغرض) فلو حفر قبر ما ملكه بالحفر أو بغيره فذلك ان قصد ملكها [قول المتن مطرح الخ] أي هو مطرح للثلاثة جميعا [قول المتن وعر] سكت عن مقداره عرضا وهو منوط بالحاجة وما ورد من التقدير بسبعة أذرع عند الاختلاف حل على عرف المدينة [قول المتن آثار الفتنة] وهو قسم آثار الاستقاء أي فهذه لا تحتاج إلى موقف نازح ولا غيره مما مر وانما يحتاج إلى حفظ ماها ثم هذا الضابط بالنظر إلى حفر بئر أخرى لا مطلقا فلو بنى الغير هناك جاز ومحلل أيضا في الموات والافعال المالك أن يحفر في ملكه بئرًا ولو نقص ماء البئر المذكورة [قول المتن موات الحرم] هل يكره أحياء موات مكة كما يكره بيع عامرهما قاله الروياني خروجا من الخلاف قال الزكشي فيه نظر [قوله فلا يملك به] دفع لما يقال انما حكم المصنف الخلاف في الجوارز ولا يلزم منه عدم المالك بالأحياء (تنبيه) صنيع المتن بوجه أن عرفات من الحرم وليس مراد [قوله والثاني يجوز] الظاهر أن محل الخلاف إذا لم يحج الجميع [قوله وجهان] إذا قلنا بالبقاء قالوجه أن يكون من الزوال إلى الفجر لا ما يصدق عليه وقوف قاله ابن الرفعة رحمه الله [قوله به] الضمير

فيه (ويجوز أحياء موات الحرم) المفيد للملك كما أن معموره ملك بالبيع ونحوه (دون عرفات) فلا يجوز أحيائها فلا يملك به (في الأصح) لتعلق حق الوقوف بها والثاني يجوز فتملك به كغيرها وفي بقاء حق الوقوف على هذا فيما ملك وجهان وهل بقاءه مع اتساع الباقى أو بشرط ضيقه عن الحجيج وجهان (قلت ومزدلفة ومنى كعرفات والله أعلم) أي فلا يجوز أحيائها في الأصح كما عبر به نصحيح التنبيه وفي الروضة ينبغي أن يكون الحكم فيهما كعرفات لوجود المعنى (ويختلف الأحياء بحسب الغرض) منه (فإن أراد مسكنًا

اقتضا (نحويط البقعة) بأجر أولي أو عرض الطين أو ألواح الخشب والقصب بحسب العادة (وسقف بعضها) لتبليغها
 (وتطين باب) أي نصبه لأنه العادة في ذلك (وفي الباب) أي تليقه (وجه) أنه لا يشترط لأنه للحفظ والسكنى لا تتوقف عليه
 (أوزنية دواب فتحويط) ولا يكفي نصب سقف أو أحجار من غير بناء (لاستقف) لأن العادة فيها عدمه (وفي الباب) أي تليقه
 (الخلاص) في المسكن (أو منزعرة لجمع التراب حولها) ليفصل الهي عن غيره وأعاد الضمير عليها باعتبار المال وفي معنى التراب نصب
 وحجر وشوك ولا حاجة إلى تحويط (ونسوية الأرض) بطم المتحفض وكسح (٩١) المستعلى وفي الروضة كأصلها

وحوائثا وتلين ترابها فان
 لم يفسر ذلك الإعياساق
 إليها فلا بد منه لتبليغ
 للزراعة (وترتيب ماملها)
 بشق ساقية من نهر أو حفر
 بئر أو قناة (إن لم يكن
 انظر المتباد) فإن كفاها فلا
 حاجة إلى ترتيب ماء
 (للزراعة في الأصح)
 لأنها استيفاء منفعة وهو
 خارج عن الأحياء والثاني
 لا بد منها لأن الدار لا تنبصر
 بحياة إلا إذا حصل فيها عين
 مال الهي فكذلك المزرعة
 (أو بستانا لجمع التراب)
 أي حول الأرض كالمزرعة
 إن لم تجر العادة بالتحويط
 (والتحويط حيث جرت
 العادة به) أي نفسه
 وما تحوط به من بناء أو
 قصب أو شوك هذا ماني
 الروضة وأصلها في جمع
 التراب والتحويط
 (وتهيئة ماء) كما سبق في
 المزرعة (ويشترط الفرس
 على المذهب) وقيل

لتتميز عما إذا كانت للارتفاع العام وكذا كل ما هو كذلك بخلاف حفرها في أرض مسجلة فلا
 يختص بها (قوله نحويط البقعة) أي بحدان أربعة أو أكثر أخذنا من اشتراط السقف نعم إن أراد
 موضعاً لزراعة أو نصب نحو خيمة لم يحتج فيها لسقف ولا بناء (قوله لأنه العادة) فلو جرت العادة
 بعدم نصبه لم يشترط نصبه (فرع) لو حوط بقعة لأجل جعلها مسجداً صارت مسجداً وإن لم يلفظ
 به أول بين فيه أول بسقف ومثله صلى العيد واعتبر السبكي في المسجد السقف (قوله فتحويط)
 كما س (قوله اختلاف في السكن) والأصح اشتراط نصبه أيضاً وذكر الدواب ليس قيماً بل الغلال
 والفنل كذلك (قوله منزعرة) بثلث الراء والفتح أفصح ويسمى ما يزرع فيها زريعة مخففاً وجمعه
 زرائع كزريعة وذرائع للأشجار التي يتوصل بها إلى غيرها مثلاً (قوله فلا بد منه) أي إن أمكن
 والإلم بحتج إليه على الأصح (قوله وترتيب ماء لها) أو يمنع عنها كأرض البطائح بالعراق لأنها
 دائماً مغمورة بالماء (قوله في جمع التراب والتحويط) أي في ذكرهما أما الجمع بينهما أو الانفصال على
 أحدهما فيراعى فيه العادة وكذا تهيئة الماء (قوله ويشترط الفرس) ولا بد من فرس قدر يسمى به
 بستاناً عرفاً (قوله ورجعها إلخ) ولم يحمل كلام المصنف عليها لبناؤها على مسجوح فلا اعتراض
 على الروضة في ترجيحها (قوله لما علمه) بقصد الدوام وفي نسخة لما عمله وهي أولى لشمولها
 القسمين (قوله لأنه لم يملكه) هو شامل لما لو كان ماعمله لا يكفي لفرض من الأغراض ولما كفى
 لفرض غير الذي قصده ابتداء وقصده الآن كأن قصده للسكنى وعمل ما يكفي للزراعة وقصد حينئذ جعلها
 زربية والذي اعتمده شيخنا الرملي أنه إن عمل بعد تغير قصده ما يتناسب ما قصده الآن ابتداءً أو تكميلاً
 ملكه والأفلايك شيئاً منه ولو حمل بناءه فلو بني غيره على بناءه ملك البقعة والبناء الأول لما ملكه فله نقضه
 وأخذه (قوله وفي المزارع إلخ) أشار به إلى أن الصواب ما في عبارة المنهاج فتأمل (قوله وإن كان ممنوعاً
 إلخ) يفيد أنه أمم بذلك ما لم يعرض عنه الأول ولا يجوز نقل آله بغير إذنه (فرع) لو قوض الأحياء إلى غيره
 صار أحق به كافي الأنوار (قوله قاله السلطان) وجوباً وكذا الأحاديث من الأمر بالمعروف قاله ابن
 فيه يرجع للأصح من قوله أحيائها في الأصح [قوله بحسب العادة] حتى في البلد [قول المتن
 منزعرة] اسم البئر الذي ينفرد فيها زربية بتخفيف الراء وجمعه زرائع كزربية وذرائع [قول المتن
 لجمع التراب] حمله الزركشي على إصلاح تراب الأرض وتهيئته لما يراد له لاجمه حولها [قول المتن
 ويشترط الفرس] أي غرس ما يسمى معه بستاناً كذا بحثه الزركشي قال فلا يكفي الشجرة والشجرتان
 في الفضاء الواح [قوله وفرق الأول إلخ] وأيضاً فالفراس للدوام فالتحق ببناء الدار [قول المتن ولم يمه
 الضمير فيه يرجع للعمل من قوله في عمل [قوله لأنه لم يملكه] فكان كحق الشفعة قال الزركشي وكذا الحق

لا يشترط كالزروع في المزرعة وفرق الأول بأن اسم المزرعة يقع على الأرض قبل الزرع واسم البستان لا يقع عليها قبل الفرس ومن شرط
 الزرع في المزرعة شرط الفرس في البستان بطريق الأولى كما قاله الرافعي فهذه طريقة ثانية قاطعة بالاشتراط ورجحها في أصل الروضة (ومن
 شرع في عمل أحياء ولم يمه أو أعلم على بقعة بنصب أحجار أو غرس خشب فتحجر) لذلك المحل في المسائل الثلاث (وهو أحق به) من
 غيره أي مستحق له دون غيره لما عمله فيه (لكن الأصح أنه لا يصح بيعه) لأنه لم يملكه والثاني يصح وكأنه يبيع حق الاختصاص كذا
 في الروضة كأصلها وفي المهر ليس له أن يبيع هذا الحق (و) الأصح أنه (لأحياء آخر ملكه) وإن كان ممنوعاً من أحيائه والثاني لا يملكه
 كي لا يبطل حق المتحجر (ولو طالت مدة التحجر) ولم يحجى والرجوع في طولها إلى العادة (قاله السلطان أحق أو لا) أي للملك

وعبرة هروضة كاسلها
أولرفع ملكه عنه (فان
استعمل) بعد الاعتذار
(أهل مدة قريبة)
ليستعدها العمارة بقدرها
السلطان يراه ولا تقدر
بثلاثة أيام في الأصح فإذا
مضت ولم يشتغل بالعمارة
بطل حقه (ولو أقطعه الامام
مواتا صار أحق بأحيائه)
من غيره أى مستحق له
دون غيره (كالمتحجر)
وإنما طالت المدة بلا أحياء
أو أحياء غيره فالحكم كما
سبق في المتحجر (ولا
يقطع الإقذار على الأحياء
وقدر يقدر عليه) أى على
أحيائه لأنه منوط بالصلحة
(وكذا المتحجر) أى
لا يتحجر الإنسان
الامام يقدر على عمارته فان
زاد عليه قال المتولى فغيره
أن يحى الزائد وقال غيره
لا يصح تحجره قال في
الروضة قول المتولى أقوى
(والأصح أن للامام أن يحى
بقعة موات لرحى ثم جزءة
وصدقة و) ثم (ضالة و)
ثم انسان (ضعيف عن
النجمة) بضم النون أى
الابعاد في الذهاب لطلب
الرحى لأن يمنع الناس من
رعيها إذا لم يضرهم لأنه
صلى الله عليه وسلم حى
التنقيع بالنون تحصيل
للمسلمين رواه ابن حبان

حجر (قوله وعبرة الروضة الخ) ذكرها لأنها المرادة من عبارة النهاج (قوله فان استعمل) يفيد أن
حقه باق قبل الاستعمال وهو كذلك على المتمد (قوله) ولا تقدر بثلاثة أيام) لأنها موكولة إلى رأى
الامام على الأصح (قوله بعد الاعتذار) اقتضى أنه لو لم يقدر بطل حقه وكذا لو علم الامام منه الاعراض
فيفترعه منه حالا ولا يملكه ومثل ذلك التقدير الزائد على حاجته أو على قدرته ويراجع وجوبا كما قاله شيخنا
فيما ربه (قوله بطل حقه) أى فليس متحجرا فلا ينام غيره بأحيائه وكذا ما ذكرنا (قوله) ولو أقطعه
الامام أى لو أفا (قوله مستحقا) فليس أفعال التفضيل مراد (قوله فالحكم كما سبق في المتحجر)
أى فإذا أحياء غيره ملكه وان كان آتيا وهذا في غير اقطاع القلعة والافى ملكه بالاقطاع بشرطه
الآتى ومثل ما ذكر الأموال التي جهلت أربابها (قوله فالحكم كما سبق) أى مسلما كما سرت
(قوله وقدر الخ) فان زاد عليه لم يصح اقطاعه أرفقا أو تملكه ويحرم على الامام ذلك ومقتضى ذلك
بطلانه في الجميع ولا يفرق الصفقة لعدم تعيين القدر فيبقى الشكل على أصله مواتا لكن مقتضى ما بعده
في المتحجر أنه يخص البطلان بالزائد فقط وحينئذ ينظر في تعيين محله من أى الجهات (قوله أى
لا يتحجر) أى يحرم عليه ذلك (قوله قال المتولى الخ) هو المتمد كما ذكره عن الروضة كذا قاله
شيخنا نعا لشيخنا الرملى وقد ينظر فيه بأن القولين متفقان على أحياء الزائد لأنه على الثاني أولى
منه على الأول لعدم صحة التحجير فيه عنده فان كان الاعتماد من حيث صحة التحجر وعدمه فواضح
وان لم يكن كلاهما مستعرا به فتأمل ذلك وراجع (قوله فغيره الخ) محله في اقطاع غير النبي صلى
الله عليه وسلم ولو أرفقا كما سرت (تنبيه) ما فى الموات من نحو غرس وحشيش بلك بلك القعة نعا
لها لا بأحياء ذلك الشجر مثلا (فرع) علم مما صر أنه لا يصح اقطاع عامر ولو أرفقا قال شيخنا
الرملى وسكتوا عن الاقطاعات الواقعة للجدد في الأراضى العائرة لاستقلالها ويظهر أنه بلك منفعتها
وله إيجارها مالم يزرعها الامام وما يأخذه الجندى منها خلال بطريقه (قوله والأصح) وفى نسخة
الأظهر (قوله أن للامام) ولو بنائه وكذا الولاية النواحي (قوله أن يحى) بفتح أوله يمنع وبضمه يجعل
حى (قوله ثم) أى مواش وخرج بالرحى الشرب فليس للامام أن يحى الماء العذ لشرب ما ذكره وهو
بكسر العين وبالدال المهملة المشددة الذى لا ينقطع مادته بكونه ناعما من الجماعين (قوله التنقيع) بالنون
المنفوحة وغلط من جعله بالموحدة وبكسر القاف وسكون التحتية وآخره عين مهملة سمي بذلك لأنه
منتقع الماء وهو أشرف الأحياء وأفضلها جاء النبي ﷺ لجند المسلمين وجاء أصحابه بعده
لأنه طيب التربة يغيب الراكب في كلته وهو بصدر وادى العقيقى بمائى المدينة الشريفة على أربعة
برد منها على الأصح وقبل عشرين فرسخا وقبل عشرين ميلا وطوله بريد وعرضه ميل لأنه صلى الله
عليه وسلم صلى في محل منه وأمر رجلا أن ينادى بأعلى صوته ففعل فكان مدى صوته ذلك المقدار

في مقاعد الأسواق والوظائف لأنه ملك أن ينفع به ولم يملك المنفعة اه أقول لكن السبكي حاول الخفاق
الوظائف بالخلع (فرع) لوربه حق التحجر قال المارودى لا يجوز وقال النازمى يجوز [قول المتن
ولو أقطعه الخ] قد أقطع النبي صلى الله عليه وسلم الزبير وأقطع وائل بن حجر أرضا بحضرموت [قوله
أو أحياء غيره الخ] بسنتى من ذلك ما أقطعه النبي صلى الله عليه وسلم (فرع) اقطاع أرضى بيت
المال العائرة جاز كما سلف في الإجارة ولا يملكه القاطع وله الإيجار على ما سلف لكن قال الزركشى
لم يتعرضوا لذلك هنا وقولهم لا يجوز الاقطاع إلا فى الموات مانع منه ويحتاج هذا إلى دليل ثم ساق
ما يقتضى من افتاء النوى بأن له الإيجار وغير ذلك [قوله لا يصح تحجره] أى بالسكية [قول المتن
لرحى ثم جزءة الخ] وخيل المجاهدين [قوله إنهم يضرهم] لكن يقتصر المأجورهم إلى الأبعاد قليلا

لله ولرسوله وأهل بيته (والأظهر أن له نقض جاء للحاجة) إليه أي عندها كما في الحرر بأن ظهور المصلحة فيه بعد ظهورها في المحي والثاني المنع كإلوه عين بقعة لمسجد أو مقبرة (ولا يحكي لنفسه) ولا حي لغيره أصلا

(فصل : منفعة الشارع) الأصلية (المرور) فيه

(ويعجز الجلوس به

لاستراحة ومعاملة ونحوهما

إذا لم يضيق على المارة ولا

يشترط إذن الإمام) في ذلك

لا تفاق الناس عليه على

فلاح الأعمار من غير

تكبير (وله تظليل مقعده)

فيه (ببارية) بنسبه

التحتانية (وغيرها) مما

لا يضرب بالمرقوه ومسوح

قصب كالخضير (ولو سبق

إليه) أي إلى مقعد (اثنان)

ونازعاه (أقرع) بينهما

(وقيل يقسم الإمام)

أحدهما (برأيه) ولو جلس

بموضع العامة ثم فارق

نار كاللحرفة أو منتقلا إلى

غيره بطل حقه (منه) (وان

فارقه ليعود لم يطل) حقه

(الا أن تطول مفارقه

بحيث ينقطع معاملته عنه

وبالقون غيره) فيبطل

حقه وسواء فارق بغير

سفر أو مرض أم لا عن

كذا قيل وفيه نظر لأن ذلك يقتضي وقوف جماعة بأطرافه يسمعون الصوت ويقتضي تساوى طوله وعرضه أو استدارته فتأمل وقد جعلوا موضع صلاته صلى الله عليه وسلم فيه مسجدا (قوله لا حي إلا لله ولرسوله) وأجيب بأن المعنى لا يحكي لنفسه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه من خصائصه وإن لم يقع ولو وقع كان للمسلمين لأن مصلحته مصلحتهم أو بأن المعنى لا حي إلا حي مثل حي الله ورسوله من كونه لا عوض فيه ولا غير ذلك فإنه يحرم على الإمام أخذ العوض بمن رعى فيه كالموت ولا يرعى مواشى نفسه فيه ويمنع الأقرباء من الرعى أيضا لكن لو وقع منهم رعى فيه لم يفرغهم شيئا ولا يعزهم وإن علموا على العتد (قوله نقض جاء) وكذا حي غيره ولو الخلفاء الراشدين إلا حي رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن استغنى عنه لأنه نص مقدم على الاجتهاد ولو غرس فيه أو بنى قلع قال السبكي ويكفر من ينقضه للاجماع عليه كاسر (قوله كالوعين الخ) وأجيب بأن نحو المسجد انفك عن اختصاص الآدميين (قوله ولا حي لغيره أصلا) أي إلا لولة النواحي كاسر (تنبيه) المحي مقصور بحوز مده وجهه أحاء فهما اه .

(فصل : في بيان أحكام المنافع المشتركة) (قوله منفعة الشارع) ومثله حريم البور وأقبتها وأعتابها فيجوز المرور منها والجلوس فيها وعليها ولولعوى بيع ولا يجوز أخذ عوض منهم على ذلك كاسر وإن قلنا بالعمد إن الحريم مملوك (قوله الأصلية) احترازا عن نحو الجلوس الآتي (قوله ويجوز الجلوس الخ) سواء في ذلك المسلم والكافر إلا التظليل عند شيخنا فيمنع منه الكافر قال السبكي كإب الرفعة ولا يجوز لأحد من لولة أو غيرهم أخذ عوض على ذلك ولا أدري بأي وجه يلقى الله من فعل شيئا من ذلك قال الأذريعي وبقاله ينفك في الحريم ونحوه مما تقدم ومنه حريم المسجد لارحبه وليس لأحد ازعاج جالس في شيء من ذلك حيث لا ضرر وهو أحق بمجلسه مدقواه فيه ولا يجوز ازعاجه مع الضرر وليس للجالس منع من يبيع مثل بضاعته مثلا ولو بجانبه وله منع من يضيق عليه ولولكيله أو وزنه أو أخذه أو أعطائه أو منع رؤية من يريد معاملته أو منع وصوله إليه ويختص كل بقدر مكانه ومقر استعته ووقوف من يعامله كاسر ويجوز للإمام إقطاع بعض الشارع لمن يرتفق به حيث لا ضرر (قوله) أي المسلم كما تقدم ويمنع الكافر أيضا من اغتساله في المفاطس المشهورة للمسلمين ولو خارجة عن المسجد إلا باذن مكلف وكذا من قضاء حاجته في سقاية مسجد المسلمين (فرع) وضع السرير حيث جرت العادة به كالخضير وهو المعروف بالكيب بكسر الكاف كالظليل المذكور (قوله أقرع بينهما) نعم لو كان أحدهما مسلما مقدم بلا إقرار ولا ينحى الذي إذا سبق لأجل المسلم (قوله بطل حقه) وإن كان قد أقطعه له الإمام كاسر (قوله ليعود) أو بلا قصد (قوله لم يطل حقه) ومنه الأسواق المعروفة في كل جمعة أو شهر أو سنة سواء كان في بناء أو لا ومنه محل الأجران المهودة في القرى (قوله بحيث ينقطع الخ) المراد ما شأنه ذلك أو انقطاعهم بالفعل ولو في الابتداء ويؤخذ من ذلك أن الكلام فيمن تعود الجلوس فيه مرة بعد أخرى أما في الابتداء فيعتبر قصده (قوله ونحوها) ومنه من يقعد كل يوم ثلاث سوق أو في موضع آخر من السوق (تنبيه) من فارق ولم

[قوله والثاني المنع لحديث الخ] والأول يحمله على معنى الأعلى مثل ما فعل النبي ﷺ أقول أو المراد أن يكون للمصالح لنفسه أي الجهة الله ورسوله بأن يريد مصالح المسلمين لمصالح نفسه . (فصل : منفعة الشارع الخ) [قول المنع لاستراحة ومعاملة الخ] ولو تقدم عهده وخيف دعوى المالك [قول المنع وغيرها] الأحسن ونحوها فإن شرط الجواز أن يكون ذلك ينقل معه ولا يجوز إثباته كبناء الدكة [قول المنع يقدم الإمام] أي كما يفعل في مال بيت المال [قوله أحدهما] لا يقال هذا وجهه قوي لأن للإمام الإقطاع في الشوارع لأننا قول سبقهما منع تصرف الإمام بالإقطاع قاله السبكي

ولو جلس لاستراحة ونحوها بطل حقه بضرقة (ومن

ألف من المسجد موضعا
يفنى فيه (يقرى) القرآن
أو الحديث أو الفقه
ونحوها (كالجالس في شارع
للمعاملة) ففيه التفصيل
السابق (ولو جلس فيه
لصلاة لم يصح) حق به في
غيرها (أي في صلاة أخرى
فلا فارق) قبلها (لحاجة
ليعود) كتجديد وضوء
واباجبة داع (لم يبطل
اختصاصه) به (في تلك
الصلاة في الأصح) وإن لم يترك
أزاره (فيه والثاني يبطل
لفارقه كأي صلاة أخرى
(ولو سبق رجل إلى موضع
من رباط مسبل أو فقيه
إلى مدرسة أو صوف إلى
خاتمه لم يزعم) منه (لم
يبطل حقه) منه (بمخروجه
لشراء حاجة ونحوه) وإن لم
يفرك متاعه فيه روى مسلم
حديث إذا قام أحدكم من
مجلسه ثم رجع إليه فهو
أحق به
(فصل : المدين الظاهر
وهو ما خرج بلا علاج)
وأما العلاج في تفصيله
(كقط) بكسر النون
أصح من فتحها

يبطل حقه لا يجوز لغيره الجلوس في موضعه والبيع ونحوه مدة غيابه (قوله من المسجد) أول المصرة
(قوله ويقرى) يضم أوله أي يعلم الناس القرآن ولو بنحو القراءة السبع أو بحفظ الأنواع ومثله
من يتعلم منه كما يأتي وخرج بذلك من يقرأ ما يحفظه أو لحفظ ما في لوحه مثلا أو لقراءة في مصحف
وقت أو كتابة سنة أو قراءة نحو سبع فينقطع حقه بفارقه إلا لنحو وضوء أو اجابة داع ومثله من
جلس له كر نحو ورد أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو في نحو بحياة ولو في نحو لية جعة
مع جماعة (قوله ونحوها) كجلوس بين يدي مدرس لكن بشرط أن يفيد أو يستفيد والا فلا
حق له (قوله كالجالس الخ) منه التظليل بنحو بارية فراجعه ومنه عدم الحاجة لأن الإمام له
حيث جرت العادة به (قوله لصلاة) ومثلها اعتد كاف إن قدر بمدة وشمل جلوس الصلاة من لم
يكن أهلا لذلك المحل كعدم صحة استخلافه وهو كذلك ومالو جلس قبل دخول وقتها وهو كذلك
إن عد منتظرا لها عرفا لا نحو بعد صبح لا تظار ظهر وهو ظاهر إلا إن استجر جالسا (قوله ليعود)
أو بلا قصد كإس (قوله لم يبطل اختصاصه) فيحرم على غيره الجلوس فيه بهير إذنه أو علم رضاه
نم لو أقيمت الصلاة واتصلت الصفوف فلغيره سد مكانه وإن علم حضوره فيها لأنه يجبر الخلل الواقع
قبله فإن كان له فيه نحو سجادة دفعها بنحو رجله أو عودا لا يدخل في ضمانه ومثله فرشها في غير وقت
الصلاة أو في مكة خاف المقام أو في الروضة الشر يفق ويحرم فرشها في ذلك لما فيه من التحجير أو المنع من
الصلاة بل يمنع الجالس خلف المقام من الجلوس فيه لما ذكر وفارق ما هنا بقاء الحق لمن فارق في نحو المقاعد
كإس بأن غرض المعاملة يختلف فيه بخلاف بقاء المسجد واعتبار فضيلة الصف الأول منوطة بوقوف
الإمام لا بالبقعة (فروع) يندب منع من جلس فيه حرفة أو معاملة بل يجب إن كان فيها زدرابه ويحرم
حينئذ فعلها فيه وكذا لو كان فيها تضيق على أهله ولو باجتماع الناس عليه كالكتاب بالأجرة ويندب منع
من يتطرق خلق الفقهاء والقراء توقيرا لهم (قوله إلى موضع) أي في الداخل شرط من يدخله ولا يحتاج
إلى إذن الإمام أو ناظر (قوله ولم يبطل حقه) أي إن لم تطل غيبته عرفا أخذ ما بعده فإن كان لغير حاجة
أولها وطالت غيبته يبطل حقه (فتية) شمل كلامه ما لو طالت إقامته في ذلك وهو كذلك إلا أن خالف شرط
واقف أو عرفا أو مدة السفر في محل مسافر أو ترك طلب العلم فيها المتعلم فيزعج مدرس ترك التنريس في
المساجد مثلا ومتعلم ترك التعلم وصوف ترك مهيا للتعبد وأما ما يقع الآن من بطلان المدرسين في المدارس
فيمنع استحقاق معلومها على شيخ لم يدرس ومتعلم لم يحضر إذا حضر وجد المدرس لأن زمن بطالتهم
غير معتاد فيها سبق في زمن الواقف فيحرم عليهم أخذ المعلوم كله أو بعضه حيث لم يراعوا ما كان في زمن
الواقف وإن كان من بيت المال وخرج بقولهم في المتعلم إذا حضر المدرس ما إذا لم يحضر المدرس
فلا يسقط معلوم المتعلم (فروع) لبيوت الرباطات والمدارس ونحوها حكم مقاعد الأسواق فيها من
ولا يباح سكنها إلا لفقهاء مطلقا أو لمن فيه شرط واقفها ولكل أحد دخول المساجد ونحوها كمن
فيه لنحو كل وشرب ونوم وغير ذلك مما جرت به العادة مما يضيق ولم يقدر ولم يطلب تركها فيها كإس
(فصل : في أحكام الأعيان المستفادة من الأرض) (قوله المدين) من المدين وهو الإقامة ومنه جنات
[قول المتن ولو جلس فيه لصلاة] خرج مالو أرسل سجدته ففرشت [قول المتن لشراء حاجة] منه
فلم اشتراط المدين قال ابن الرضا قال بعض علمائنا المدارس التي بنيت في زمن اعتد فيه بطلان أشهر
يستحق المعلوم في زمن البطالة المذكورة بخلاف غير المدارس المذكورة (فروع) سكنى غير
المتفقهة في بيوت المدارس إن كان هناك شرط اتبع والا فالظاهر منه قالة في الروضة .
(فصل : المدين الظاهر الخ) [قول المتن كقط] قال الزركشي هو دهن يكون على وجه الماء في العين

(وكبريت) بكسر أوله (وقار) وهو الزفت (وموياً) بضم أوله يمد ويقصر وهو شئ يلقى البحر الى الساحل فيجمد ويصير كالقار لا ي
تؤخذ من عظام الموتى فانها نجسة (وبرام) بكسر أوله حجر يعمل منه القدور (وأحجار رحي لا يملك باحياً ولا يثبت فيه اختصاص بتحجر
ولا اقطاع) بالرفع أى من السلطان بل هو مشترك بين الناس كالماء الجارى والكلا والحطب ولو نى عليه دار الملك البقعة وقيل يملكها به
(فان ضاق نيله) أى الحاصل منه عن اثنين مثلاً جاء إليه (قدم السابق) إليه (٩٥) (بقدر حاجته) قال الامام يأخذ
ما تقتضيه العادة لأهله

(فان طلب زيادة فالأصح
لزعاجه) لأن عكوفه عليه
كالتحجر والثاني يأخذ
ما شاء لسبقه (فلو جاء آ)
إليه (مما أقرع) بينهما
(فى الاصح) والثاني يقدم
الامام من براه أحوج
والثالث ينصب من يقسم
الحاصل بينهما (والمعدن
الباطن وهو مالا يخرج
الابلاج كذهب وفضة
وحديد ونحاس لا يملك
بالخفر والعمل فى الأظهر)
والثاني يملك بذلك كاللوات
إذا أحيى وقرق الأول بأن
المحيى يستغنى عن العمل
والنيل ميثوث فى طبقات
الأرض يحوج كل يوم الى
خفر وعمل وعلى الملك لا بد
من قصد التملك وخروج
النيل وهو قبل خروجه
كالتحجر وعلى عدم
الملك هو أحق به لكن إذا
طال مقامه فى زعاجه
الخلاص السابق فى الظاهر
ولو ازدحم عليه اثنان فعلى
الأوجه السابقة وللسلطان
اقطاعه على الملك وكذا على

عدن وهو فى الأصل اسم المكان ثم أطلق على ما يستخرج (قوله) وهو شئ يلقى البحر (الخ) يؤخذ منه أن العنبر
كذلك لأن الأصح أنه يثبت فى قاع البحر ثم يثقفه الماء فيجوز به الى البر (قوله) وبرام جمع برمة بالضم
(قوله) لا يملك (الخ) ولا بقتته ان علمه فان جهله ملكه وبقتته وكذا الباطن على المعتمد فيهما (قوله)
ولا اقطاع) ولولا لرافاق على المعتمد (قوله) بالرفع عطف على اختصاص لافادة نفي الاقطاع لا بالجر عطفاً
على تحجر لاقتضائه نفي الاختصاص به وليس مراداً (قوله) بين الناس أى المسلمين والكفار (قوله)
كالماء) وكذا الملح المائى والجبلى نعم لو حفر بجانب الساحل وساق الماء إليه فأنعقد ملحاً جاز إحياءه
واقطاعه ولو تمليكاً وكذا لو احتاج الجبلى الى حفر (فرع) من الظاهر سمك البرك وصيد البحر والبر
وجواهرها وشجر الأيكة ونمازها فلا يجوز فيها تحجر ولا اختصاص ولا قطاع ولوارفاقاً ولا أخذ مال
أو عوض عن يأخذ منها شيئاً وقد عمت البلوى بهذا فلا حول ولا قوة إلا بالله نعم يملكها تبعاً للبقة إذا لم يملكها
كاس (قوله) يملك البقعة هو المعتمد كاس (قوله) فان ضاق بخلاف ما لو انسع فياخذ كل من جانب
(قوله) بقدر حاجته أى مادام عاكفاً فان انصرف فغيره من سبق أولى (قوله) والثاني (الخ) نعم ان أضر
بغيره أزعج قطعاً (قوله) ما يقيناً أو احتمالاً وتنازعاً على الابتداء (قوله) أقرع بينهما) نعم ان كان أحدهما
مسلفاً قدم ولا أقرع (قوله) ونحاس) ورصاص وفبروز وعقيق وياقوت وغيرهما من الجواهر (قوله)
لا يملك) أى مع العلم كاس (فرع) قطعة ذهب مثلاً أظهرها السيل مثلاً حكم المعدن الظاهر (قوله)
والسلطان اقطاعه) أى اقطاع ارفاق لا يملك على المعتمد ولا يثبت فيه تحجير (قوله) ولا يقطع (الخ) فان زاد
منع منه كاس فى الأحياء (قوله) باطن) ليس قيماً وجيع ماذكره الشارح ينزل على ما تقدم فى حالة العلم
وعدمه (قوله) البقعة المراد بها ما حوط عليه لأجل المعدن فقط (قوله) كالنيل) وعمارته وإصلاحه من
بيت المال وكذا سائر الفروع والخلجان وسواحل ماذكر مثلها ويمتنع البناء وغيره فيها كاس نعم يجوز بناء
نحو الرحى فيها حيث لا يعموم المسلمين على الأقرب وكذا بناء القناطر عليها (فائدة غريبة) ذكر الجلال
كغيره أن المرصد من بيت المال لحفر خلجان إقليم مصر وزعمه بحوره وتسوية جسوره مائة وعشرون
[قول المتن وكبريت] هو عين تجرى وتضىء فى موضعه فإذا فارق زال ضوءه [قوله] كالماء الجارى
[الخ] بجامع الظهور والتضع العام وعدم الاحتياج إلى مؤنة فى التحصيل [قول المتن قدم السابق]
قال ابن الرفعة مادام فى ذلك المجلس فان قام بغيره من سبق إليه أحق منه [قوله] كالتحجر [أى فهو
كتحجر الماء العد ويشارك مقاعد الأسواق لشدة الحاجة الى المعادن [قول المتن وهو مالا يخرج [الخ]
لو أظهر السيل معدن ذهب مثلاً صار من الظاهر [قوله] كاللوات إذا أحيى [بجامع أن كلا يتوقف
على العلاج والمؤن [قوله] لأنه من أجزاء الأرض [أى بخلاف الركاز كذا قاله بعضهم ولكن تقدم
فى الزكاة أن المحيى يملك الركاز أيضاً [قوله] والثانى القطع بالملك [رجعه ابن الرفعة وغيره [قوله] وأما
البقعة [الخ] مقابل قوله فان علم به [قوله] أو ظاهر ملكه [الفتوى على هذا وسواء كان جارياً أو جامداً

عدمه فى الأظهر ولا يقطع الاقدراً يتأنى للقطع العمل عليه والأخذ منه ويجوز على القولين العمل فيه والأخذ منه بغير إذن الامام
فإنه متردد بين الظاهر والموات (ومن أحيى مواتاً فظهر فيه معدن باطن) لم يعلم به (ملكه) لأنه من أجزاء الأرض وقدم لمكها
بالأحياء فان علم به واتخذ عليه داراً فى ملكه طريقاً أو أحد على القولين السابقين والثانى القطع بالملك وأما البقعة لحياة فلا تملك
الأحياء وقيل تملك به وتقدم أن المعدن الظاهر لا يملك بالأحياء وفى الحاوى وغيره أن من أحيى أرضاً مواتاً فظهر فيها معدن
باطن أو ظاهر ملكه لأنه لم يظهر إلا بالأحياء (والمياه المباحة من الأودية) كالنيل والفرات (والعيون فى الجبال) وسيول الأمطار

عنهم وبعضهم أعلى سقى
الأعلى فالأعلى وحبس كل
واحد منهم الماء حتى يبلغ
الكعبين) لأنه صلى الله
عليه وسلم قضى بذلك
صحة الحاكم على نهر
الشيخين (فإن كان في
الأرض ارتفاع) من طرف
(والخفض) من طرف
(أفرد كل طرف سقى)
بما هو طريقه قال في
الروضة طريقه أن يسقى
المنخفض حتى يبلغ
الكعبين ثم يسده ثم يسقى
المرتفع ولو كان الماء ين
بالجميع سقى من شاء منهم
متى شاء (وما أخذ من هذا
الماء في أناء ملك على
الصحيح) والثاني لا يملك
لكن أخذه أولى به من
غيره (وحافر بئر بموات
للارتفاق) دون المملك
(أولى بما فيها حتى يرتحل)
فإذا ارتحل صار كغيره
وقبل ارتحاله ليس له منع
ما فضل عنه عن محتاج إليه
للشرب إذا استقى بدلو
نفسه ولا منع مواشيه وله
منع غيره من سقى الزرع به
(والحفورة للملك أو في
ملك يملك حافرها ماءها
في الأصح) لأنه نماء ملكه
كالحفرة وإنشأ لا يملكه
لحديث الناس شركاء في
ثلاث في الماء والكلأ والنار
رواه ابن ماجه بإسناد جيد

ألف قطاع بالطواري والأغلاق منهم - يعنون ألفا لخصوص الصعيد والباقي لبقية الاقليم (قوله يستوى
الناس فيها) ولو كفرا فلا يثبت فيها تعجر ولا أقطاع ولا ارتفاق فيحرم على الامام فعله اجاعا نعم ما وجد تحت
يد أحد ولم يعلم أصله يحكم بما كماله لا - تعالى كونه بوجه صحيح قال الأذرى ما لم يكن منعه من موات أو نهر
عظيم (قوله ما يشاء) أي أن اتسع وكفى الجميع والاقدم عطشان ولو مسبقا على غيره وأدى محترم على غيره
وسابق على غيره فإن استوا أفرع حاجة أنفسهم ثم لحاجة دوابهم ولا تدخل دوابهم في قرعهم نعم قياس
ما مر أنه يقدم المسلم على الكافر ولا أفرع (قوله لأعلى) أي الأقرب إلى الماء لا أقرب وهذا أن علم تقديم
الأقرب أو جهل الحال فإن علم - سقى الأبعد قدم فإن استوا قربا وجهل الأسبق وأحبوا معا أفرع وجوبا
وللابعد منع من ير يداحيا موات أقرب منه خشية إثبات حق سبقه قاله شيخنا الرملي (قوله وحبس كل
واحد) وإن لزم هلاك زرع غيره (قوله - حتى يبلغ الكعبين) المعتمد اعتبار عادة الزرع والأرض والوقت
ولو احتاج بعضهم لسقى ثانيا مكن كما يأتي (قوله في أناء) ومنه كيزان نحو الدوالي و - ثله نحو الأحواض والموائد
ولا يحرم رده إلى الماء ولا يصير شريكه عند جميع الأصحاب وخروج بما ذكر ما لو أدخل الماء ملكه من
نحو - بيل أو نهر فلا يملكه لكن هو أحق به بغيره الذي منه وألا أخذ منه بنحو دلو واستعماله نعم إن سده عليه
ملكه أن قصد يملكه وإن كثر (قوله للارتفاق) أي ارتفاق نفسه سواء تلفظ بذلك أو لا فإن لم يقصد نفسه
فهو كغيره مطلقا (قوله كغيره) أي ما لم يقصد العود ولم تطل غيبته (قوله والحفورة) أي في الموات للملك
أو في ملك أي ملكه (قوله يملك حافرها ماءها) والنابعة في الثانية كالحفورة (قوله لحديث الخ)
وحل على غير المملوك منها وقدم القياس قبله عليه لاعتضاده بحديث لا يحل لامرئ من مال أخيه إلا ما كان
عن طيب نفس ففيه جمع بين الدليلين وبذلك علم أن المراد بالنار ما كانت في حطب مباح أو المرد للامتناع
بضئها أو بالاضافة منها إذ ليس للمالكها المنع من ذلك نعم له إطفاءها ولو بقصد منع غيره ونقل عن شيخنا
الرملي الميل إلى حرمة ذلك وفيه بعد أما أخذ جزء من جزمها فممنوع بغير رضا لأنه مملوك أو مختص بصاحبها
(قوله وسواء ملكه أم لا) أي على الأصح وقابله ولا يصح رجوعه لمسئلة الارتفاق لأنه يلزم التكرار في
كلام الشارح إلا أن قال هذا أهم من ذلك لتقييد الأول بالشرب فتأمل (قوله بذل ما فضل الخ) يفيد
أنه لا يجوز له طم البئر بعد حفرها في الموات وأنه لا يلزمه بذل آلات الاستقاء كدلو ورشا ولا بذل الكلأ
مطلقا وأشار إليه بقوله فيما مر إذا استقى بدلو نفسه (قوله عن حاجته) أي الناجزة فيها بخلف والا فمطلقا

[قول المتن يستوى الناس فيها] أي فلا تملك باقطاع ولا يثبت فيها تعجر وكذا حكم حافتي النهر فلا يجوز
للإمام بيع شيء منها أو الإقطاعه وقد عمت البلوى بالبناء على حافتي النهر كما عمت بالبناء في القرافة مسألة [قوله
صحة الحاكم] وفي الصحيحين يازير سقى ثم أحبس الماء حتى يبلغ الجدر ثم أرسل إلى جارك قال في البحر
وإذا بلغ الماء إلى الكعبين بلغ أصل الجدر وهو بفتح الجيم وسكون الهمال الحائط [قول المتن على
الصحيح] أي كالاكتطاب والاحتشاش وخروج بالاناء دخول السيل في ملكه فإنه لا يملكه على الأصح .
[فروع] لورد الماء الذي حازر إلى النهر ليرص شريكه فيه بالاجاع [قول المتن للارتفاق] أي للارتفاق
نفسه بخلاف ما لو حفر بلا قصد ارتفاق لا يملك أو بقصد ارتفاق المارة [قوله في الماء والكلأ الخ] قال
الأزهري أراد بالماء ماء السماء وماء العيون التي لا مالك لها وأراد بالكلأ مراعى الأرض التي
لا مالك لها وأراد بالنار الشجر الذي يحطبه الناس فينتفون به وقال غيره النار إذا أضرمت في
حطب غير مملوك اه أما المملوك فالجذر نفسه لا يجوز الأخذ منه بغير إذنه وأما الحرم المضى فالوجه
عدم منع من يقتبس منه ضوءا كالاستناد لجدار الغير وأظن ذلك مذكورا في باب الصلح .

لعمد صاحبها ماء مباحا
 (على الصحيح) حرمة
 الروح والثاني لا يجب كالماء
 المحرز في إناه وعلى الأول
 لا يجوز أخذ عوض عنه
 على الصحيح انتهى عن بيع
 فضل الماء رواه مسلم من
 حديث جابر والثاني يجوز
 كإطعام المضطر بالعوض
 (والقناة المشتركة) بين
 ملاكها (يقسم ملاؤها
 بنصب إتشية في عرض
 النهر فيها تقب متساوية
 أو متفاوتة على قدر
 الحصص) ويجوز أن
 تكون متساوية بغير تفاوت
 الحصص بأن يأخذ صاحب
 الثلث مثلاً تقبته والآخر
 تقبتين ويسوق كل واحد
 نصيبه إلى أرضه (ولهم
 القسمة مهاباة) كأن يسقى
 كل واحد منهم يوماً أو
 بعضهم يوماً وبعضها أكثر
 بحسب حصته ولكل منهم
 الرجوع عن المهاباة متى
 شاء
 (كتاب الوقف)
 هو كقوله وقف دارى
 على الفقراء فينتحق
 بواقفهم ووقوفهم ووقوف
 عليه وصيغة وأنى بالاربعة
 مع ما يشترط فيها على هذا
 الترتيب فقال (شرط
 الواقف صحة عبارته وأهلية
 للتبرع) أى

وشمل حاجته لنفسه ومواسية وزرعه فزرعه مقدم على نفس غيره وما شئته نعم يقدم عليه وذو روح محترم
 حالة اضطرار وقال الامام أحمد بوجوب بذل ما قدم مطلقاً (قوله لم يبعد صاحبها ماء مباحاً) هذا القيد يجري
 في مسألة الارتفاق السابقة ويشترط أيضاً كون الماشية ترعى في كلاً مباح قريب من الماء وأن لا يجوز
 الفاضل في إناه مثلاً والا فلا يجب بذله مطلقاً واشترط الماوردي أيضاً أن لا يكون في وصول الماشية إلى الماء
 ضرر بزرع أو شجر مثلاً لغيره والمراد بالبذل المذكور التمكن منه لا الاستقاءه وإذا رد الماء من أخذه إلى
 البحر لم يكن شراً يكافيه كإمسه (قوله لا يجوز أخذ عوض) انتهى عن بيع فضل الماء وبذلك فارق بيع
 الطعام المضطر وهو المتمدن وعلى مقابلة معيار الماء بالكيل والوزن ولا يجوز يرى الماشية لكثرة اختلافه
 وكذلك الشرب من السقائين واغتفر الخطيب الشرب من السقاء لقلة غرضه (نفيه) يجوز الشرب
 وسقى الدواب ونحو ذلك من الجدول المملوك ولو لم يحجور عليه والموقوفة ولو على معين لا ذن العرف في ذلك
 ما لم يضر بمالكها والموقوفة عليه (قوله ماؤها) أى الحجاز من نحو مباح لأنه يملك بدخولها كإمسه
 (قوله قدر الحصص) أى حصصهم من القناة المشتركة فإن جهل فعلى قدر الأراضي ورجح شيخنا الرملى
 اعتبار العادة المطردة والقرينة ولا يتقيد بالكعيين ولا بجانبها الأسفل ولا بجانبها الأعلى خلافاً لابن الرفعة
 ولو أراد أحدهم السقي ثانياً يمكن منه كإمسه قال العلامة العبادى ظاهره ولو بعد شروع غيره في السقي وفيه بعد
 غرضه ولو زاد ما يخص أحد الشركاء على سقى أرضه لم يلزمه بذله لبقينهم بل له التصرف فيه بما شاء فإن
 أكرهه غيره عليه رجع بأجرة عمله في الزائد لأن الاشتراك بقدر العمل (قوله ولكل منهم الرجوع الخ)
 وإذا رجع بعد أخذ ثوبته وقبل أخذه غيره فعليه أجره مثل أخذه من النهر وتعين المهاباة في قناة بكثر ماؤها
 أو يقل وليس لأحدهم نصرف في القناة بنحو حفر أو غرس بجانبها بغير إذن باقيهم وعملاتها على قدر
 الملك وليس لأحدهم سوق الماء إلى أرض أجنبية لإيهامه نبوت الحق طلوله وجد لأهل الأراضي ماء تسقى
 منه ولم يعلم هل هو بحفر أو خرق حكمه ملكه لهم باليد ولو وجد لهم سابقة لا شرب لهم من غيره حكم بشرها منه
 (كتاب الوقف)

ملا الظاهر

هو لغة الحبس من وقف كذا حبسه وأوقف لفرضه عليه العامة عكس حبس وأحبس وجعله ووقوف
 وأوقف وشراً حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه على مصرف مباح ولا حاجة لما زاده بعضهم فيه
 وعدل عنه الشارح إلى ما ذكره سلامته مما انتقد عليه (قوله شرط الوقف) الذى هو أحد أركانه الأربعة

(قوله حرمة الروح) ولحديث لا تمدوا فضل الماء لتنعوا به السكلا أى رعى السكلا وانما خالف البهائم الزرع
 حرمة الروح ولأنه ليس في منعه منعه من السكلا المشترك وهذا الحديث الشريف هو الخمص لما تمسك
 به الامام من عموم التمسك عن بذل فضل الماء (فرع) الشرب وسقى الماء الدواب من الجدول المملوك جائز
 اقامة لا ذن العرفى مقام اللفظى نعم لو كان لينم ونحوه التجب المنع (قول المتن مهاباة) جملة الزركشى
 حالا من المبتدأ الذى هو القسمة على مذهب سيبويه أقول له مندوحة عن ذلك بأن يجعل حالا من فاعل
 الظرف (كتاب الوقف)

مصدر وقف وأوقف لفعل تميم وهو عكس حبس فإن الفصحى أحبس قال الراغب ومعناه لغة المنع من الحركة
 اه وشراً حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح (قول المتن
 وأهلية التبرع) هو ممن عما قبله (فرع) أفتى ابن أبى عصرون والنووى وغيرهما بصحة وقف
 الامام من بيت المال لأن له تملكه وكما فعل عمر رضى الله عنه في أرض سواد العراق وقال السبكي لا أفتى به
 ولا ينعى ولا أعتقده

و بأقبح الموقوف عليه والموقوف والصيغة وهو يشمل الأهمي والامام من بيت المال على معين ولولو على أولاده
 أوجهة على العتقندو يشمل الكافر ولولو على مسجد لان الوقف ليس قرينة محضه بذلك فارق عدم صحة
 نذره ولولو وقف على أولاده الامن يسلم منهم فقال شيخنا الرمي لم يصح الوقف وقال السبكي يصح ويلغو الشرط
 المذكور و يشمل البعض مما ملكه بعضه الحر لانه اهل تبرع فيه وعدم صحة عتقه في بعض الصور لنقصه عن
 أهلية الولاية (قوله فلا يصح وقف الصبي والمجنون والسفيه) ولو بمباشرة وليائهم ولا محجور الفلاس (قوله
 والمكاتب) ولو باذن سيده (قوله دوام الانتفاع) أي بحسبه كإبائي قال شيخنا بحيث يبقى مدة يصح
 الاستئجار فيها بان يقابل باجرة وفيه بحث فراجع (قوله بالرفع يعني الخ) يفيد أنه معطوف على مبتدا
 محذوف مع خبره للعلم بهما أي ما يدوم نفعه يصح وقفه لا مطعوم ولا يصح رفعه عطفًا على دوام وهو ظاهر
 ولا جرم عطفًا على انتفاع لعدم صحة تسليط الدوام عليه ولا على مجرد عطف أي يصح وقف ما يدوم
 لا مطعوم لازوم على الجار محذوف في غير أن وإن المشددة المصدرية (قوله لسرعة فساد) يفيد أن الكلام
 فيما ليس من روعا والا فيصح سواء ما تؤخذ من مرة بعد أخرى أو جزئه كذلك والمراد به كل ذي ربح طيب
 وكذا يصح وقف ما يدوم شمه نحو مسك وعفير لا نحو عود (قوله وفي ضمن الخ) أي حصول الانتفاع لازم
 من دوامه ولو لم يلا فخرج ما لا نفع فيه أبدا كزمن لا يربح برؤه وما وصيه به أو بمنفعته أبدا فلا يصح وقفهما
 نعم لو برأ الزمن المذكور فالوجه تبين محققه فراجع ويشترط كون النفع مباحا أي غير محرم ولا مكروه
 فلا يصح وقف آلة طه ولا دراهم غير معرأة وكونه مقصودا فلا يصح وقف دراهم معرأة للزينة سواء
 نقشها أو ما يحصل منها بنحو تجارة لان الزينة غير مقصودة وغيرها لا دوامه وفارق صحة عاقرتها
 للزينة لعدم اعتبار الدوام فيها واعتمد شيخنا صحة وقفها لتصاغ حلها (قوله ويصح وقف عقار)
 بالمعنى المقابل للنقول فيشمل الأرض والبناء والفرس ويشمل المؤجر مدة وغير المؤجر ويشمل
 وقف المسجد وغيره والموصى بمنفعته أو بعينه مدة وإذا وقف المؤجر مسجدا وانفسخت الاجارة في أثناء
 المدة رجعت المنفعة في بقيتها للواقف فله ايجارها وفارق في عتق عبد مؤجر حيث يملك منفعة نفسه
 بانه من أهل الملك اصاله كإمر في محله (قوله ومنقول) أي غير مسجدا فان ثبته بنحو تسببر صرح ان كان
 محله الانتفاع به وقال شيخنا يختص بمنفعته بنحو احيائه أو وصيته لا بنحو مسجدا وأشار فلا يصح وقفه نظر
 ولا بضر نفعه بذلك وحينئذ يصح الاعتكاف عليه ولو في هوائه لا تحته وكذا يحرم المكث من الجنب
 فوقه لا تحته ولا يحرم عليه حله كذا قال بعض مشايخنا فراجع لان فيه نظر الا مع هواء المسجد وان لم
 يكن عليه والوجه الحرمه فيهما والاقرب صحة الاعتكاف تحته ولو لحاله حيث كان داخله هوائه ولا بضر
 نجده هواء وزواله كإمر في بلاط مسجدا ختمه وشمل ما ذكر الموصى به مدة وغير الموصى كإمر والمؤجر
 كذلك والمفصوب وان عجز عن تخليصه والمدير وملق العتق بصفة وان عتقا بطل الوقف كذا قاله شيخنا
 نبعالشرح شيخنا وفيه نظر اذا الوقف كالبيع وهو لا يبطل بوجود الصفة أو الموت بعده فان جعل عتقهما
 على فرض وجوده على معنى اذا قلنا بعتهما مال الخ وعبارة شرح شيخنا تشر وتصرح به لمن تأملها وهو
 مرجوح أو على معين تبين عتقهما قبل الوقف بوجود الصفة والموت قبله وهو واضح فراجع وبطل لهذا
 (قول المتن دوام الانتفاع) برده عليه المدر والملق عتقه بصفة فانه يصح وقفه ويبطل عند وجود الصفة ثم
 قضية عبارته صحة وقف غير المرتضى وهو كذلك على الاصح في الروضة وقضيته صحة وقف الأهمي ولم يذكره
 ثم اذا وقف غير المرتضى فلا خيار له عند الرؤية (قوله لاتفاق المسلمين) استدلل بأصح حديث وأما ما حذفه
 احتبس أدراعه واعتاده في سبيل الله تعالى والاعتداء بعد فالرجل من مركوب وسلاح وروى وأخذ

فلا يصح وقف الصبي
 والمجنون والسفيه والمكاتب
 (و شرط) (الموقوف دوام
 الانتفاع به لا مطعوم)
 بالرفع فلا يصح وقفه لان
 منفعته في استهلاكه
 (وريجان) فلا يصح وقفه
 لسرعة فساد وفي ضمن
 دوام الانتفاع حصوله لكن
 لا يشترط حصوله في الحال
 بل يجوز وقف العبد
 والجيش الصغير بن الزمن
 التي يربح زوال زمانته
 (ويصح وقف عقار)
 بالاجماع (ومنقول) لاتفاق
 المسلمين على وقف المحصر

والقناديل والزلازلي في كل عصر ومن المنقول العبيد والديواب (ومشاع) وقف عمر رضي الله عنه مائة سهم من خير مشاطرو له الثاني
وللمشاع بصدق بالمنقول كنصف عبد ولا يسرى وقفه الى النصف الآخر (٩٩) (لا عبد ونوب في القيمة) أي

لا يصح وقفها لعدم تعيين مائة القيمة وهذا كالاستثنى من المنقول في بعض أحواله (ولا) يصح (وقف حرفه) لانه لا يملك رقبته (وكذا) مستولدة وكتب معلم واحد عبده في الاصح) لان المستولدة آيلة الى العتق فكأنها عتقة والكتب غير مملوك وأحد العبدین مبهم ومقابل الاصح فيه يقيس الوقف على العتق وفيما قبله يقيس وقفه على إجارته (فرع) مالك المنفعة دون الرقبة كالاستأجر والموصى له بالمنفعة لا يصح وقفه إياها (ولو وقف بناء أو غراسا في أرض مستأجرة لهما فالأصح جوازه) والثاني المنع اذ لمالك الأرض قطعها فلا بدوم الانتفاع بهما قلنا يكتفي دوامه الى القلع بعد مدة الاجارة فان قلع البناء وبقي منتفعاه فهو وقف كما كان وان لم يبق فيصير ملكا للوقوف عليه أو يرجع الى الواقف وجهان ويقاس بالبناء في ذلك الغراس (فان) وقف على معين واحد أو جمع اشتراط إمكان

تعبيره بمتقادون أن يقول اذا وجدت الصفة أو الموت مثلا (قوله والزلازلي) نوع من البسط (قوله ومن المنقول الخ) خص ذلك بالذكر لان النصف ذكره فيها بعد ويشير اليه الخارج (قوله ومشاع) ولو مسجدا ونجب قسمته ويكون مستثنى من عدم صحة قسمة الوقف المطلق للضرورة وقبل القسمة حكم المسجد في حرمة المكن للجنب والحائض وفي ندم النجاسة له لانه اكرام ولا يصح فيه الاعتكاف ولا يجوز التباعد فيه على ثمانية ذراع بين المصلين (قوله وقف عمر رضي الله عنه) وهو أول وقف وقف في الاسلام (قوله ولا يسرى الخ) وفارق العتق بعدم من يسرى عليه هنا (قوله لا عبد ونوب في القيمة) فلا يصح وقفه فيها ولا حل لكن اذا وقفت أمة تبعها (قوله وكذا مستولدة) ومكاتب كتابة صحيحة بخلاف الفاسدة (قوله آيلة الى العتق) أي لزوما فلا يرد نحو المدير كاسر (قوله على إجارته) هو مبني على مرجوح في الكسب (قوله لا يصح وقفها إياها) لان الوقف يستدعي أصلا تستحق منفعته على الهوام (قوله ولو وقف بناء) ولو مسجدا كما يعلم مما مر (قوله في أرض مستأجرة) ولو اجارة فاسدة ومنها أرض محتكرة لبني فيها غير ما كانت عليه ولا تصح إجارته لتلك ويصح في المارة بخلاف المقصورة ومنها سواحل الانهار فلا يصح وقف ما فيها ومنها ما لو بنى أو غرس بعد فراغ مدة الاجارة لأنها الآن بغير حق فلا يصح أيضا (قوله قلنا يكتفي الخ) رعاياهم بقبول وقفه بعد الاجارة وليس كذلك بل يستمر بعدها كما يعلم مما بعده (قوله منتفعاه) أي من الوجه الذي كان ينتفع به قبل القلع (قوله وجهان أحدهما الاول) وعمله اذا كان لا ينتفع به أصلا فان أمكن بيعه يبيع وجوب ما اشتري شخص أو بعضه مكانه وهذا ما جمع به شيخنا الرملي بين التناض في كلامهم يفعل بارش نفسه كذلك (تنبيه) يصح وقف للمنقولات في الأرض المقصورة خلافا للسبكي وابن الرقبة كالخزائن الموضوعة في المساجد ولو بغير حق لامكان الانتفاع بها خارج الأرض المذكورة وبذلك فارق البناء ونحوه كاسر (قوله أهلالك) أي ملك ما يوقف عليه فلا يصح وقف مصحف أو عبد مسلم على كافر وهذا يقتضي أنه يصح وقف أصله أو فرع السلم عليه لانه بملكه وقد يتوقف فيه والفرق ظاهر (قوله على جنين) أي استقلالا أو تبعا كونه وحمل زوجتي نعم يدخل في الوقف على القرية والنسل والعقب الاعلى الاولاد لانه لا يسمى ولما قبل انفصاله (قوله ولا على العبد لنفسه) والمراد به رفيق غيره وأما رقبته فلا يصح مطلقا ولو مكاتباً وأم ولد نعم يصح على مكاتب غيره ثم ان حجر نفسه فنقطع الاول وأقيد بمدة الكتابة كقوله مكاتب فلان أو مدة كتابته فنقطع الآخر والاستمره ويعتبر في الوقف على البعض ذوات النوبة في المهابة والاوزع فان قصد الواقف شيئا عمل بقصده ويصح وقف بعضه الرقيق على

(قول المتن في الذمة) أي سواء ذمة نفسه وذمة غيره كعبد مسلم فيه (فرع) يصح عتق الحمل ولا يصح وقفه (قوله لعدم تعيين الخ) فكان كعتقه (قوله ولا يصح وقف حر) أي ولو قلنا ملك الموقوف للواقف ومن ثم نعم ان الشخص اذا ملك المنافع فقط لا يصح وقفها وذلك لان المنفعة فرع الرقبة فهي تابعة لها فلا يقال هلاصح نقل منافعتها كإيجورها (قوله يقيس الخ) فرق الاول بان العتق أقوى بدليل للسراية والتعليق (قوله يقيس وقفها الخ) ففي هذا اذا عتقت المستولدة بموت السيد بطل الوقف (قوله لا يصح وقفها الخ) لانها فرع الرقبة (قول المتن ولا على العبد) يصح لو وقف على مكاتب الغير عند الماردي والمتولى وكذا على البعض أي على النصف الحر ولو وقف مالك نصفه نصف الرقيق على النصف الآخر صح أيضا كما بحثه للزكشي (قوله المتن فهو وقف الخ) ويشترط قبول العبد

تخليكه بأن يكون موجودا حال الوقف في الخارج أهلالك (فلا يصح على جنين ولا على العبد لنفسه) وأطلق الواقف الوقف عليه فهو وقف على عبده) أي يحمل على ذلك

ليصح (ولو أطلق الوقف على
 بهيمة لنا وقبل هو وقف
 على مالكها) كإثبات الوقف
 على العبد وقرق الأول
 بأنها ليست أهلا للتملك
 بحال بخلاف العبد فإنه
 أهل له بملك سيده في
 قول ولو وقف على علفها
 ففيه اختلاف (ويصح)
 الوقف (على ذمي) من
 مسلم أو ذمي (لا) على
 (مرتد وحر بي ونفسه)
 أي الواقف (في الأصح) في
 الثلاث لان المرتد والحر بي
 لا دوام لهما والوقف صدقة
 دائمة وهو عليك منفعة
 فملكها لنفسه بمحصل
 للحاصل ومقابل الأصح
 في المرتد والحر بي يقسمها
 على الذمي وفي النفس
 يقول استحقاق الشيء
 وفقا غير استحقاقه ملكا
 ومن الوقف على نفسه أن
 بشرط أن يأكل من ثماره
 أو ينتفع به ففيه اختلاف
 (فرع) لو قال لرجلين
 وقف هذا على أحد كالم
 يصح وفيه احتمال الشيخ
 أبي محمد تقربا على أنه
 لا يشترط القبول (وان
 وقف على جهة معينة
 كعمارة كنائس فيلعل)
 لانه أمانة على المصبة (أو
 جهة قريبة كالفقراء
 والعلماء والمساكين والمدارس
 صح) جزما (أو جهة لا تظهر

بعضه الحر وكذا الوصية له (قوله ليصح) ويقبل العبد وان منعه سيده (قوله ليست أهلا للتملك بحال)
 ومنه يعلم عدم صحة الوقف على الميت وعلى الفار ولو على عمارتها إلا أن قال على طارقيها أو كانت وفقا (قوله
 ففيه اختلاف) ولكن الأصح على هذا الصحة وعلله في المنهج بأنه وقف على مالكها ومقتضاه أنه
 وان ماتت الهابة أو باعها وأنه يموت بكون منقطع الآخر وأنه لا يتعين صرفه في علفها فراجع ما في الوصية
 فان قصد مالكها صح قطعا ونفسها بطل قطعا (فتبينه) محل ما ذكر في الوقف على معين والا كالوقف
 على الارقاء الموقوفين على خدمة نحو الكعبة أو على المواب في سبيل الله أو على حمام مكة فصحيح وان
 قلنا بالأصح من عدم صحة الوقف على الوحوش والطيور المباحة (قوله ويصح على الذمي) ويطلب بحاربه
 فيصير منقطع الوسط والآخر نعم ان قيده بوصف تظهر فيه المصبة كأن كان خادما كنيسة للتعبد بطل وان
 لم يعلم به كالموظف وسواء ذكر اسمه مع وصفه أو لا قاله شيخنا والمعاهد والمؤمن كالمذمي فيأذكر وينقطع
 بعودهما الى دار الحرب والمراد بهم الجنس فيصح على التميمين والمعاهدين واليهودى والنصراني وقطاع
 الطريق لا على من نهود أو تنصر أو قطع الطريق كذا قالوا ويظهر أن يقال ان كان المراد في القسم الأول
 بالقطاع أو التميمين من هم كذلك في وقت وقفه وأنه يستمر لهم اذا تابوا وأسلموا فواضح وان كان المراد
 ماداموا كذلك أو كل من انصف بذلك فهو من القسم الثاني فلا يصح على الوجه الوجه فراجع (قوله
 لا على مرتد وحر بي) مما للجنس أيضا وسواء ذكر اسمه مع وصفه أولا (قوله لا دوام لهما) أي
 مع كفرهما فلا يرد محنته على الزاني المحسن (قوله وفي النفس الخ) وعلى هذا جماعة أجلة من الأصحاب
 كابن مريج وابن الصباغ وأكثر مشايخ خراسان وجوز الروايات الاتفاق به ومع ذلك هو غير معتد في
 المذهب (قوله أن يأكل من ثماره) أو يقضى منه دينه أو يشرب منه أو استعماله من ماء يترفعها
 (قوله أو ينتفع به) كطالعه في الكتاب أو يطبخه في القدر ثم يصح بشرط أن يحج عنه منه أو يذبح
 عنه منه أو يسرج له في مسجده أو ان يشترط النظر لنفسه بمقابل قدر أجر مثله فأقل أو ان ينتفع به
 اذا انصف بوصف من وقفه عليهم كالفقراء وأن يصف الموقوف عليه بوصف لا يوجد في غيره كأفقه وأولاد
 أبيه مثلا وهذه من حيل الوقف على النفس وليس من الوقف على النفس قول عثمان رضي الله عنه
 لما وقف بثروته دوى فيها كيد لاه المسلمين لانه من الاخبار بان للواقف الاستتاع بوقفه العام كغيره كما
 تقدم (قوله كعمارة الكنائس) أي التي للتمبذ فان كانت لتزول المارة ولومن غير المسلمين صح فان شرك
 بينهما بطل ولا يصح الوقف على كتابة التوراة مثلا ولا يصح وقف دار على فقراء أهل القبة لانها نصير
 كالكنيسة فان ضم اليهم مسلما صح قاله شيخنا وفيه بحث بما رقبه (قوله كالفقراء) المراد بهم ما في
 الزكاة الا المكسب لما يكفيه فهو هنامهم وكالوقف على المسلمين فيصح (قوله والعلماء) وهم علماء الشرع
 (قول المتن وقيل الخ) منه يؤخذ ان الوقف على الطيور الغير المملوكة لا يصح جزما (قوله لا على مرتد)
 لو قال وقف على المرتدين أو الحر يمين بطل قطعا (قول المتن ونفسه) لو كانت المنافع مباحة كان
 يصف مكانا مسجدا أو مزا فلا يضر التصريح بنفسه مع الناس بخلاف وقف البستان ونحوه فإنه يطل عند
 التصريح وان كان يدخل عند الاطلاق بطريق التبع فيها لو وقف على الفقراء ثم انصف بالفقراء (قوله وفي
 النفس الخ) عليه أجلة من الأصحاب كابن مريج وابن الصباغ وأكثر مشايخ خراسان وقال الروايات
 يجوز أن يفتى به (فرع) لو قال وقف على فلان ثم على نفسي ثم على الفقراء لم يحكم كذلك أي فيكون
 منقطع الوسط (قول المتن أو جهة) لو قال وقف على جميع الناس قال الماوردي والروايات لا يصح لعدم إمكان
 التعميم بخلاف الفقراء والمساكين لأن حرف الشرع فيهم لا يوجب الاستيعاب لكن استغنى منه الزكوى

فيها القرية كالأغنياء صح في الأصح) نظر إلى أن الوقف تمليك والثاني بنظر إلى أنه قرب بقوله لا قرب في الأغنياء (ولا يصح الابلغظ) كغيره من التملك (ومرجه وقف كذا) على كذا (أو أرض موقوفة عليه والتسبيل (١٠١) والتحجيس صريحان) أيضا (على

الصحيح) والثاني هما كنياتان لانهما لم يشهرا اشتها الوقف والثالث التسبيل فقط كناية لانه من السبيل وهو مبهم (ولو قال تصدقت بكذا صدقة محرمة أو موقوفة أو لا تباع ولا توهب فصرح في الأصح) لذكر التحريم أو الوقف وأحكامه والثاني هو كناية لاحتمال التملك المحض (وقوله تصدقت فقط ليس بصرح وان نوى) يعني لا يحصل به الوقف وان نواه (الآن يضيف إلى جهة عامة) كالفقراء (وينوي) الوقف فيحصل بذلك فيكون كناية بخلاف المضاف إلى معين واحتمل أكثر فانه صريح في التملك المحض فلا ينصرف إلى الوقف بنيتة فلا يكون كناية فيه فقوله ليس بصرح لا مفهومه (والاصح أن قوله حرمة) أي لساكين (أو أبنائه ليس بصرح) لانه لا يستعمل مستقلا وإنما يؤكده كما قسم والثاني هو صريح لا فائدة الغرض كالتحجيس (و) الأصح (أن قوله جلت

كالوصية (قوله كالأغنياء) المقابلين للفقراء فيما سرق قبل دعوى الفقر من لم يعرف له مال ولا تقبل دعوى الغنى الابينة (قوله الابلغظ) نعم قدمي انه تكفي النية في البر والمسجد في الموات ومثله من يأخذ من الناس أموالا لبنى بها نحو مدرسة أو رباط أو بر أو مسجد أو آلات بناء ذلك فهي لا يزول ملك ملاكها عنها الا بوضعها في محلها من البناء مع قصد نحو المسجد أو بقوله هي للمسجد ونحوه مع قبول ناظره وقبضها والافهي عارية لكن قدمي في باب الفصب عن الماردي ما يصرح بزوال ملك مالكها بوضعها في البناء من غير احتياج إلى ما ذكر فراجع فانه الوجه الوجه (قوله تصدقت الخ) يفيد أن الوقف من الصدقة فيحرم على الأنبياء حرمة الصدقة عليهم فرضا ونفلا (قوله ولا توهب) الواو بمعنى أو (قوله وان نواه) فهو ليس كناية أيضا وهذا في الظاهر وأما في الباطن فيصير وقفا (قوله فانه صريح في التملك المحض) خرج بقوله المحض العامة فانها وان قبلت التملك كافي الوصية للفقراء فهو غير محض كالأجنبي (قوله جعلت البقعة مسجدا الخ) فلو قال جعلتها للصلاة فيها أو للاعتكاف أو للتجربة صارت وقفا ولا يثبت لها حكم المسجدية الا بلفظها كذا قال شيخنا الرمي والوجه الوجه الا كتفاء في المسجد بمجمله للاعتكاف أو للتجربة لتوقفه ما عليه فراجع (قوله على معين) وهو ماعدا الجهة واحدا كان أو متعدد اكنى زيدان انحصروا (قوله يشترط فيه قبوله) هو العتد ومنه وله الواقف كوقفت على ولدي فلان نعم لو وقف في مرض موته على ورثته الخائزين ثلث ماله بقدر حصصهم أو على أحد ورثته عينا فقدر ثلث ماله نفذ قدر اعليهم ولا يرتد بدهم فيها فان زاد على الثلث توقف على اجازتهم كالوصية (قوله فليكن متعلا) أي من البطن الاول ولا يشترط قبول من بعده لتأخر ضرورة فلم يعتبر وجوده منه على المتعبد (قوله بطل حقه) أي الراد فان كان واحدا بطل الوقف أو متعدد اورد السك فكذلك اورد بعضهم استحق غيره الجميع وبطل براد البطن الاول لا رد من بعده وبطل حقه فهو اما منقطع الوسط ان كان بعده بطن آخر مثلا ولا ينقطع الآخر ولو عاد الراد وقبل لم يعد اليه (قوله على جهة عامة) وهي ماعدا المعين كما مروا ان انحصرت ومنها الوقف على سبيل البر أو الخير أو الثواب

بشمائل القناطر والرباط قال فلا ينبغي أن يضر التعميم فيها (قول المتن كالأغنياء) لوضم معهم غيرهم صح جزما كما به ابن الرفعة (فرع) الغنى هنا من محرم عليه الصدقة (قول المتن ولا يصح الابلغظ) أي ولو كان بناء مسجد بخلاف ما لو احيوا مواتا بنية المسجد والمقبرة أو البر أو الرباط أو المدرسة وما أشبه ذلك كانه عليه الزكشي رحمه الله يزول ملكه عن الآلة بعد استقرارها في مواضعها (قوله المتن صريحان) أي لا شتبارهما في ذلك (قوله والثالث) استدله بحديث حبس الأصل وسبب القرية فلم يستعمل التسبيل في الأصل (قول المتن أو موقوفة) قيل ذكره فخر رافاذ كيف يكون أرض موقوفة صر بمحافظها وتصدت بكذا صدقة موقوفة صريح على الأصح (قوله لاحتمال التملك) أي وتكون هذه الصفات مؤكدة (قوله فلا ينصرف إلى الوقف) التي في الزكشي أن محل ذلك في الظاهر وأما في الباطن فانه يؤاخذ به (قوله أي لساكين) مثله عليهم لكن ينبغي فيه أن يكون كناية قطعاً ولو قال حرمة وأبنائه معاف فهو كناية فيها يظهر (قوله يشترط فيه قبوله) قال الزكشي لوقال على ولده فلان ومن بحث له من الاولاد قال بعضهم فهو في حكم الجهة فيها يظهر وليس كالوقف على معدوم وموجود كي يصح في النصف فقط وخرجه الزكشي عند الرد على منقطع الانشاء (قوله والثاني بنظر الخ) كالمتمق (قول المتن شرطنا القبول أم لا) لانه ان

البقعة مسجدا تصير به مسجدا) والثاني لا تصير به مسجدا لانه ليس فيه شيء من الفاظ الوقف وأجيب بأنه قائم مقامه لا شمار به بالقصود واشتهار فيه (و) الأصح (أن الوقف على معين يشترط فيه قبوله) نظر إلى أنه تمليك فليكن متعلا بالاجاب كالحقة والثاني بنظر إلى أنه قرية (ولو رد بطل حقه) منه (شرطنا القبول أم لا) أما الوقف على جهة عامة كالفقراء أو على المسجد أو الرباط

ويصرف لأقرباء الوافق ثم لأهل الزكاة ثم للعالمين والمؤلفة وعلى سبيل الله ويصرف للزكاة الذين هم
أهل الزكاة فان جمع هذا مع واحد ما قبله صرف ثلثه لأقارب به وثلثه للفقراء وثلثه لباقي أهل الزكاة غير العالمين
والمؤلفة ومنها الوقف على أكفان الموتى ونجهيزهم والمفسلين لهم والحقار بن لهم قال ابن الرفعة ولا يصرف
لأن يجب ذلك في المال كذالك من يجب عليه نفقته فراجعهم ومنها الوقف على الأراذل من تنكسهم منه وعلى
الفقهاء وهم من حصل من علم الفقه ما يهتدي به إلى باقيه وإن قل وعلى المتفقيين وهم المشتغلون بالفقه ولو
المبتدئين وعلى الصوفية وهم المشتغلون بالعبادة المعروضون عن الدنيا وإن كان لهم قدرة على الكسب وعلى
الاكتساب بحرفة أو لم يكن لهم حرفة ولا فيهم أهلية تدريس أو وعظ ونحو ذلك (قوله فلا يشترط) هو المعتمد
(قوله سنة) أي مثلاً نعم إن قال ألف سنة أو بقاء الدنيا صح لأن مقصوده التأيد وكذا إن قال جعلته
مسجداً سنة فيصح وبلغوا ذكر السنة ويكون مؤبداً (قوله فباطل) نعم إن عقبه بمصرف عام
كوقفته على زيد سنة ثم على الفقراء لم يبطل (فرع) أفتى ابن الصلاح بأن من وقف كذا المني يقرأ
على قبره مات ولم يعرف قبره أن الوقف يبطل لكن سيأتي ما يخالفه (قوله أقرب الناس إلخ) إلا أن كان
الوافق الإمام فيصرف لمصالح المسلمين وجوباً وإن كانت أهم والأخير بينهما ومثل ذلك وقف جهلت أربابه
ومن ذلك ما مر من ابن الصلاح أي فلا يبطل الوقف ويقطع في النظر أنه إن كان الوقف على قراءة على قبر
الوافق فليقرأ ما عينه الوافق إن علمه أو ما تيسر ويهدي ثوبه للوافق وإن كان الوقف على شراء شيء من
ربعه والتمسك به عنه فليفعل كذلك وهكذا فليستظار وإبراج (قوله فيقدم) أي وجوباً ولا يفضل ذكر
على آخره ويستوى حاله لاسواءهما قارباً (قوله والثاني مصرفه لساكنين إلخ) حل على ما إذا فقد
الأقارب وأكانوا كلهم أغنياء (قوله المصالح العامة) حل على كونه الأهم أو فقد من قبله ولا يختص بفقراء
بله الوافق والوقف بخلاف الزكاة (فرع) لو قال الوافق بصرف من ربه لفلان كذا وسكت عن
أقربه حكم ذلك الباقي ما ذكر (قوله ومن صورته) فهي من عمل الخلاف

شرط فكلوصية والافكوكالة (فرع) وقف على ابنه داراهي قدر ثلث ماله وكان ذلك في مرض
مونه فهو وصية ولا يزبدرد الولد ويحتاج الى اجازة كذا في الزركشي نقلا عن الشيخين (قول
المتن فلا يظهر الخ) لان مقصوده الثواب فاذا بين مصرفه حالسهل ادايته على وجه الخبر والثاني
نظر الى انه يشبه الذي أسند الى غير مالك فكان كمنقطع الاول قال الامام وهو الاصح وبه الفتوى اه
(قوله لا تقطعه) فكانه موقت (قول المتن فلا يظهر انه يبيى وقفا) وجهه أن وضع الوقف على الهرام
كالونذر هديا الى مكة فردة فقرأوها (قوله ان مات) لان بقاءه بلا مصرف متعذر وصرفه لغیر من عينه
الواقف كذلك (قوله لما فيه الخ) عبارة غيره لان الصدقة على الاقارب أفضل القرابات (قوله والثاني) وجهه
أن المساكين أعم كما أن وجه الثالث أن المصالح أعم من الكل (فرع) لو كان الوقف من بيت المال
صرف للمصالح لا لاقارب الامام (قوله المساكين) هل المراد مساكين بلد الواقف أو الوقف الظاهر الثاني نظرا
الى اعتبارهم في الزكاة فقراء بلد المال (قوله لم الفقراء) هو دفع لما يقال هذا المال منقطع الآخر أيضا
ولا خلاف في بطلانه وعذر المصنف ابضاح الحال لان ذكر الاول يفهمه (تنبيه) منقطع الاول فيه
لفظين ضمنى كأن منقطع الآخر فيه تأقيت ضمنى (قوله فيصرف الخ) أى بخلاف المثال السابق والفرق
لاخ فليتأمل (قول المتن منقطع الوسط كوقفت على أولادى الخ) ربما يكون هذا أولى بالفساد من
منقطع الآخر (قول المتن محتم) أى لوجود المصرف في الحال والمساك (قوله بنه الخ) أماعلى القول في

على وادى ثم على الفقراء ولا والله فبصرف على القول بالصحة في الخلل الى الفقراء وذكرا والاولى (أو) منقطع
كل الوقت (منقطع الوسط كوقت على وادى ثم رجل ثم الفقراء فالذهب صحت) وقبل لا يصح بناء على عدم الصحة في منقطع الآخر

أوله زبد ثم منه ولم يزد
فلا ظهر صحة الوقف
وبسعى منقطع الآخر
والثاني بطلانه لا لقطعاه
والثالث ان كان الموقوف
حجواتا مع الوقف اذ
مصارف المصروف الى الهلاك
فقد بطل قبل الموقوف
عليه بخلاف المقار (فاذا
اقرض المذكور) بناء
على الصحة (فلا ظهر أنه
يقضي وقفا) والثاني بسود
ملكه لواقف أو ورثته
لن مات (و) الاظهر على
الاول (ان مصرفه أقرب
الناس الى الواقف يوم
اقرض المذكور) لما
فيهم من صلة الرحم وبمقتضى
بغيره اقربا الرحم فيقدم
بن البنت على ابن العم
والثاني مصرفه المساكين
والثالث المصالح العامة
مصارف خمس الغنم (ولو
كان الوقف منقطع الاول
كوقفته على من سبوا الى
ثم التسفراء (فالذهب
بطلانه) لا لقطع أوله
والطريق الثاني فيه قولان
أحدهما الصحيح بصرف
في الصورة المذكورة في
الحال الى أقرب الناس الى
الواقف على ما تقدم بيانه
وتجلى الى الله كورين بعد
الاول ومن صورته وقت

وعلى الصحة يصرف بعد الاول فيه مصرف منقطع الآخر على الخلاف المتقدم فيه (ولو اقتصر على وقف) كذا (فلا يظهر بطلانه) لعدم ذكر مصرفه الثاني يصح وبصرف مصرف منقطع الآخر على الخلاف المتقدم (١٠٣) فيه (ولا يجوز تعليقه كقوله اذا جاءه وقفه

وقفت الى آخره) ولو وقف بشرط اختيار أى في بقاءه والرجوع فيه متى شاء (بطل على الصحيح) والثاني يصح ويبطل الشرط (والاصح انه اذا وقف بشرط أن لا يؤجر اتباع شرطى والثاني لا تضمنه الجبره) مستحق المنفعة فيفسد الشرط والقياس فساد الوقف به قاله في الروضة كاصحها (و) الاصح (انه اذا شرط في وقف المسجد أى وقف المكان مسجدا (اختصاصه) أى المسجد (بطائفة كالشافعية اختص) ٣-٣-م أى قصر عليهم (كالدرسة والباط) أى فاته اذا شرط في وقفهما اجتماعهما بطائفة اختصاصا بهم قال في أصل الروضة قطعا والثاني لا يختص لمسجدهم قال الامام وبأنه الشرط وقال المتولى يفسد الوقف لفساد الشرط واقتصر عليه في الروضة كاصحها وفيهما والمحرر التعيين باتباع الشرط (ولو وقف على شخصين) معينين (ثم الفقهاء فأتوا أحدهما فالاصح المنصوص أن نصيبه يصرف الى الآخر) لانه أقرب الى غرض الواقف والثاني يصرف

(قوله على الخلاف المتقدم فيه) محله ان علم المد الوسيط كمد فلان لنفسه وبعدهمونه يصرف لمن ذكره الواقف بعده فان لم يعلم له أمدا كافيا مثال المصنف يصرف بعد الاول لمن ذكره الواقف بعد الرجل (تنبية) لو عتق العبد قبل انقراض من قبله فهل يستحق الربع لانه صار من أهل الملك هو محتمل ويظهر عدم استحقاقه لان الباطل لا ينقلب صحيحا فخره (قوله بطلانه) أى وان أضافه الله على المعتمد كقوله وقفته لله أو فإياها شاء الله بخلاف الوصية والمصدق لان موضعهما الفقراء ولو قال وقفته على من شئت أو فإيا شئت فان كان عينه قبل ذلك صح والا فلا (قوله ولا يجوز تعليقه) أى الا بملوأة أصلا أو إعطاءه كوقفته بدموتى أو وقفته على فلان ولا يعطى الا بدموتى قال شيخنا وهو حينئذ وصية فله الرجوع فيه (قوله اتباع شرطه) أى ان أمكن الانتفاع به بلا جارة والا فبال شيعتنا يفسد الوقف ومنه ما لو شرط انه يمنع منه من شاءه يعطى من شاءه أو ان له الادخل والخراج أو انه يبيعه متى شاءه وإذا افتقر أو اذا احتاج الى بيعه ونحو ذلك فلا يصح الوقف في شئ من ذلك وعمل اتباع شرطه أيضا لم تكن ضرورة ولو لمدة طويلا كمنحوزة فلا يبيع شرطه ومثله ما لو شرط ان لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين مثلا ودعت ضرورة ولو لمدة طويلة الى عمارته ولم يوجد من يستأجره الا أكثر من ذلك فتجوز الزيادة بقدر العماراة للضرورة قال شيخنا هر بقدر متعددة خلافا لابن عسرون وفيه نظر والوجه عدم التوقف على تعدد العقود فراجعهم (قوله اختص بهم) فان انقضوا صار علما (قوله وفي الروضة الخ) فهي أحسن من عبارة المصنف لان ما يحصل الا بالشرط كما هنا لا يحسن فيه التعبير بالاختصاص (قوله كالدرسة والباط) وكذا المقبرة ومعنى اختصاص المسجد ونحوه بالطائفة الموقوف عليها انه يمنع غيرهم من دخوله والجلوس فيه ولو أصلا أو اعتكاف فيحرم على غيرهم ذلك رعاية لغرض الواقف وان كان ذلك الشرط مكرها ومنه ما لو شرط في مدرس كونه شافعية فلا يجوز تولية ذلك المدرس لغير شافعي ولا يجوز تدريس غيره أيضا في مكان خصه به كاهو ظاهر جلى وفي شرح شيخنا ما يصرح بذلك (قوله على شخصين) أى ولم يقصر والا كان قال لهذا نصفه ولذا ك نصفه فهما وقفان ثم ان كان قال ثم الفقراء مصرف نصيب الميت لهم وان كان قال فمنهم بعدهما للفقراء كان للآخر ولو وقف على زيد ثم بكر ثم عمرو ثم الفقراء فأتوا واحدهم قبل استحقاقه ثم مات من قبله انتقل لمن بعده فلو مات بكر قبل زيد ثم مات زيد انتقل لعمرو ولو أوصى لزيد بكذا وللأشرف المقيمين ببلد كذا بكذا فاقامه زيد بها وهو

منقطع الآخر فهنا يصح بالاولى هذا مراده فيما يظهر به تعلم وجه التعبير بالذهب ثم رأيت السبكي قال والطريق الثاني القولان في منقطع الآخر (قوله وعلى الصحة يصرف الخ) فيه رد على ابن المقرئ حيث يقول في مثل مثال المتن المذكور انه يلحق بالمجهول ويصرف لمن بعده (قوله بعد الاول) يرجع لقول المصنف على أولادى (قول المتن فلا يظهر بطلانه) كالبيع والهبة اذا لم يعين المشتري وانتهب (قوله والثاني يصح الخ) كالوقال الله على أن تصدق بهذا ولم يعين المصدق عليه وكالوقال أو صيت بثلاث مالى واقتصر عليه ورفق النووي بان غالب الوصايا للساكنين وبأن مبناهما على السهولة بدليل محتمل بالمجهول والنجس وقد اختار السبكي الثاني عند قوله الله (قول المتن ولا يجوز تعليقه) مثله فيما يظهر لو تجزئه وعلق المصنف على وقت لانه شرط فاسد (قوله والثاني يصح ويبطل الشرط) دليله أن شخصا عمر وشرط أن يكون لورثته بدموته فباطل النبي صلى الله عليه وسلم شرطه فقط (قول المتن فالاصح المنصوص) وجهه السبكي ذلك بان كل واحد يشتمل جميع الاستحقاق ولكن لضرورة المزاحمة وقع الاشتراك فاذا زالت انفرد بالاستحقاق

للفقراء كنصيبهما اذا ما انفك في المحرر كالشرح والقياس ان يجعل الوقف في نصيبه منقطع الوسط قال في الروضة معناه يكون مصرفه مصرف منقطع الوسط لأنه يبيح خلاف في صحة الوقف انتهى وبوافق البحث حكايته وجه بعده بالصرف الى أقرب الناس الى الواقف

(فصل) قوله (وقفت على أولادي (١٠٤) وأولاد أولادي يقتضى التسوية بين الكل) أى جميع الافراد داخل على كل أجله

ثم يف استحقاق معهم جزأ مضافا لما معه وفارق ما لو أوصى لز يد بشئ وللغراء بشئ وكان فقيرا فاقه لا يستحق معهم شيأ لأن الوصية للفقراء لم تثبت لز بد استحقاقا خاصا وللوصى حرمانه والله تعالى أعلم

(فصل) فى أحكام الوقف اللفظية (قوله يقتضى التسوية) أى فى الاعطاء وقدر المعطى سواء الذكر والاقتى واختفى نعم ان زاد على أن من مات منهم فنصيبه لولده فان ولده بعد موته يختص بنصيبه ويشارك الباقيين اذا ساراهم فى الدرجة (قوله جميع الافراد) أى لا الانواع وهما ولده وولده (قوله ماتنا سوا) قيد فى الثانية بعده حتى لا يكون منقطع الآخر وظاهر كلامه ان من تناسل يكون فيه الترتيب كالذكور وهو كذلك نظرا للظاهر ولو اختلفوا فى أنه وقف ترتيب أو نسو بصدق من هو فى يده من ناظر أو غيره والا حلفوا أو قسم بينهم (قوله بطنا) هو فى كلام المصنف منصوب على المفعولية وفى كلام الوافى على الحلبية ويصح رفعه مبتدأ خبره ما بعده وسوغه الوصف المحذوف أى منهم (قوله للتسوية) هو المعتمد سواء الاسافل والا على على ماصر (قوله بالجر) ويجوز نصبه حالا (قوله بدلا) منصوب بترفع الخافض (قوله ولا يدخل الخ) أى حلا على الحقيقة فان تعذر تبان لم يكن له ولد حل على المجاز فلو حدث له ولد بعده شارك اولاد الاولاد ولا يحجبهم قال بعضهم فلو رتب بنم مثلا بطل لانه منقطع الاول ونوزع فيه والمراد بالاولاد الجنس فيشمل الولد الواحد فيستحق الكل فلو حدث له ولد بعده شاركه ولا يدخل الجد لانه لا يسمى ولدا الا ان لم يكن له ولد ولا ولد له حذر من الغاء عبارة الوافى ويستحق وهو جنين ويدخل فى نحو القرينة ولا يدخل الرقيق واذا عتق استحق ولا يدخل المنفى بلعان فان استلحقه استحق حصته فيما مضى فيرجع بها قاله شيخنا الرملى كوالده ويدخل الخنثى فى الاولاد ويدفع له المتيقن ان فاضل و بوقف ما شئت فيه الى انصاحه ولا يدخل فى البنين ولا فى البنات ولا بوقف له شئ فان جمع بينهما داخل على ماصر ولا يدخل بنون فى بنات ولا عكسه (فرع) قياس ما ذكر ان الامهات لا تشمل الجدات وما قبل من دخولن لصيغة الجمع تقدم ما يفيد رده فلو لم يكن الاجداد دخلن كما فى الاولاد ومثل ذلك الآباء والاجداد ويدخل الجد من الام فيهم (قوله ويدخل اولاد البنات الخ) نعم ان قيد اولاده مثلا بالهاشميين لم تدخل اولاد البنات الا ان كان أبوه هاشميا (قوله نظرا الى التقيد المذكور) أى ان كان معتبرا شرعا بان يكون الواقف ذكرا فان كان أنثى دخلوا بجعل الانتساب لغيره (قوله مواله) اسم للفرد والجمع وكذا مواله (قوله معتق بكسر التاء) سواء المباشرو لو بواسطة وعصيته للذين شملهم الولاء بخلاف نحو أخيه (قوله ومعتق بفتحها) بالمعنى المتقدم وخرج أم الولد والمذبر (قوله قسم الوقف على جميع الافراد) سواء تعددوا من الجانبين أو من أحدهما تسوية بين الرؤس الذكور والاناث وان خالفه ظاهر عبارة المصنف (قوله بينهما) ان وجد معا حال الوقف والاختصاص بالموجود منها ولا يشركه الآخر لو حدث لوجود حقيقة الاسم هنا وبذلك فارق ماصر فى الاولاد (تنبيه) الترتيب فى طبقات الموالى

(فصل) (قول المتن يقتضى التسوية الخ) قال ابن الرفعة وقياس من جعلها للترتيب تأخر اولاد الاولاد ولم يذكروه وأيده الزركشى بجر بان اختلاف فبالوقول لغير المدخول بها أنت طلق وطالق (قوله المتن ماتنا سوا) هو بمنزلة قوله وان سفوا (قوله فانه) الضمير فيه يرجع لقول المصنف أو لا الفصل قوله (قول المتن أو على أولادى الخ) لم يذكر الشيخان فى هذا المثال ماتنا سوا وحيث أنه فهو بعد اولاد الاولاد منقطع الآخر (قوله والثانى يدخلون) استدله بقوله تعالى يابنى آدم وحديث ارموا بنى اسمعيل (فرع) لو لم يكن له الاولاد اولاد حل عليهم فلو حدث له بعد ذلك ولد فالظاهر دخوله (فرع) لو قال وقفت على اولادى وأخواتى دخل الموجود والحادث (قول المتن وقيل يبطل) مأخذا لاختلاف ان المشترك هل هو محل أو كالعالم والمحكى عن النافى فى الاصول الثانى

لا يختص وغيره (وكذا لوزاد) على ما ذكر (ماتنا سوا أو بطننا بعد بطن) فانما ايضا للتسوية بين الجميع اذ للتريد التعميم فى النسل وقيل للزيد بفتح بطننا بعد بطن الترتيب (ولو قال على اولادى ثم اولاد اولادى ثم اولادهم ثم ماتنا سوا أو على اولادى وأولاد اولادى الا على قال على اولادى فالاول فهو للترتيب فلا يصرف للبطن الثانى مثلا شئ ما بقى أحد من الاول وقوله الاول بالجر بدلا (ولا يدخل اولاد الاولاد فى الوقف على الاولاد فى الاصح) اذ يصح أن يقال فى ولد الولد لم شخص ليس وله والثانى يدخلون حلا على الحقيقة والمجاز والثالث تدخل اولاد البنين لانسابهم اليهم دون اولاد البنات (ويدخل اولاد البنات فى الوقف على القرينة والنسل والعقب وأولاد الاولاد) لصدق اللفظ بهم (الأن يقول على من ينسب الى منهم) أى فان اولاد البنات لا يدخلون فيمن ذكر نظرا الى التقيد المذكور (ولو وقف على مواله وله معتق) بكسر التاء (ومعتق) بفتحها (قسم) الوقف (بينهما)

يعتبر بماسر في الأولاد (قوله وعبرة المهرالخ) ذكرها لأنها تفيد تعدد المرجح لكل من الوجهين بخلاف عبارة الشارح (قوله وزاد في الروضة) كإزاده هنا على المهر من غير تمييز (قوله الأصح الأول) هو المعتمد (قوله تعتبر في الكل) مالم يكن فصل طويل والاختصت بما نليه كوقفت على أولادى على أن من مات منهم وله ولد غصته لولده والافلن في درجته وعلى اخوتى المحتاجين (قوله محتاجي الخ) والحاجة هنا تعتبر بأخذ الزكاة (قوله واخوتى) هو للذكور ولا يدخل الاناث وأخواتى بعكسه فان جمعهما دخل الخنثى والافلا كما مر (قوله يعتبران) أى الصفة المتأخرة والاستثناء والظاهر من عطفه على المتأخرة أنه المتأخر ويدل له المثال المذكور بعده ويحتمل أن يراد به الأعم الشامل للتقدم والمتوسط فيوافق المعتمد وسكت عن الصفة المتوسطة والاعتماد اعتبارها أيضا فلوقال عبدى هذا مر إن شاء الله وزوجتى طالق لم تطلق مالم يقصد انشاء طلاقها (قوله براو) فهم الشارح أن الواو قيد فأخرج ما بين المعتمد وخلافه فالفاء وثم كذلك إذا المعبر حرف مشرك ومنه حتى بخلاف لاو بل ولكن كما قاله في المنهج كغيره وظاهر كلامهم أن بل في ذلك للاستتال لا للاضراب المقتضى لابطال الوقف الأول فليراجع ويحرر (قوله يفسق) أى بما ترد به الشهادة (قوله عليها للقبالة) أى لقوله قبله على جل فالناسب هنا عنها كما في المهر (قوله وفي تسمية الخ) ولذلك مثل الامام للجلد بقوله وقفت على أولادى دارى وحبست على أقاربى ضيعتى وسببت على خدى بيتى المحتاجين أو الا من يفسق منهم واعتمده شيخنا الرملى . (فرع) لو وقف على فقراء أولاده أعطى من هو فقير أو من افتقر بعد فناء أو على أرامل بناته أعطيت من لم تزوج أصلا أو من طلق بعد زواجها بشرط فقرها فيها ولو وقف على أمهات أولاده إلا من تزوجت أو استفتت خرجت عن الاستحقاق ولا يعود اليها بعد طلاقها أو فقرها لاحتمال أن مراده أنها تبقى له بعد حلها عليها وظاهر هذا أنه يعود لبناته بذلك الشرط ولا بعد فيه على نحو ماسر ولوقال وقفت على أولادى فان انقرضوا هم وأولادهم فللفقراء فنقطع الوسط ولوقال على فلان إن سكن هنا ثم بعده للفقراء فنقطع الأول واختار السبكي أنه صحيح وعروض اعراضه عن السكنى لا يقتضى عدم محبة (تنبيه) ليست الرجعية أرطلة بل مزوجة .

(فرع) لو قال وقفت على ولدى فلان ولدى فلان ثم على ولد ولدى فاذا كان له ولد لصلبه ثالث دخل ولده دونه كذا بحثه السبكي فراجع .

(فصل) في أحكام الوقف المنوية (قوله ينفك عن اختصاص الآدى) فنسبة الملك اليه مجاز على معنى الاختصاص وإنما حقيقة الملك لله تعالى (قوله والثاني لا ينتقل عن الواقف) وبه قال الامام مالك (قوله الثالث ينتقل الى الموقوف عليه) وبه قال الامام أحمد (قوله ولو جعل) هو تخصيص لمعوم كلام المصنف من حيث الخلاف (قوله مسجدا أو مقبرة) أو رباطا أو مدرسة أو بقرا

[قول المتن وأحفادى] يقال رجل محفود إذا كان له خدم وأعوان يسرعون في طاعته ومنه نسي ونحقد أى نسرع [قوله فان كان العطف بتم الخ] لكن قال الرافى في باب الطلاق نقلا عن المتولى ان الشرط يعود الى الجلة إذا كان العطف بتم .

(فصل : الأظهر الخ) [قول المتن أى ينفك الخ] يريد أن هذا هو المارد والجميع الموجودات ملك له سبحانه وتعالى في سائر الأوقات [قوله بدليل اتباع شرطه] وأضاف قد حبس الأصل وسيل التمرة وذلك لا يستدعى انتقال ملكه [قول المتن ملك للموقوف عليه] أى فليس للواقف انتفاع لكن يستثنى المسجد والبئر والمقبرة ونحو ذلك فللواقف فيها المغيره [قول المتن وبغيره] هذا في الوقف على معين أما على غيره كالمدارس والربط فله أن ينفع خاصة دون الإيجار قاله الزركشى ومنه تعلم أن بيت المدرس ونحوه

وزاد في الروضة الأصح الأول، (والصفة المتقدمة على جل معطوفة تعتبر في الكل كوقفت على محتاجي أولادى وأحفادى) وهم أولاد الأولاد (وأخوتى وكذا المتأخرة عليها) والاستثناء يعتبران في الكل (إذا عطف) فيهما (براو كقوله) وقفت (على أولادى وأحفادى وأخوتى المحتاجين أو إلا أن يفسق بعضهم) فان كان العطف بتم اختصت الصفة والاستثناء بالجملة الأخيرة وقوله عليها للقبالة وفي المهر عنها وفي تسمية ما ذكر جلا تسمح (فصل : الأظهر أن الملك في ربة الموقوف ينتقل إلى الله تعالى أى ينفك عن اختصاص الآدى) كالتق (فلا يكون للواقف ولا للموقوف عليه) والثاني لا ينتقل عن الواقف بدليل اتباع شرطه والثالث ينتقل الى الموقوف عليه كالصدقة رسوا في اختلاف الموقوف على معين أم جهة عامة ولو جعل البقعة مسجدا أو مقبرة انفك عنها اختصاص الآدى قطعا (وسانفه) أى الموقوف (ملك للموقوف عليه يستوفى بنفسه وبغيره باطرية

والجيرة) من ناظره فان
وقف لبسكنه زيد لم
يكن له اسكان غيره
(وبذلك أجرته وفوائده
كشجرة) ومنها أغصان
شجر الخلاف (وصوف)
ووزير (ولبن وكذا الولد في
الأصح) والثاني يكون
وقفا (تبعاً لأمه ولو كانت
حامل حين الوقف فولدها
وقف على الثاني وكذا على
الأول ان قلنا للحمل حكم
المعلوم ولو وقف دابة على
ركوب انسان فمترها ونسلها
لوقف قاله بغوي (ولو
ماتت البهيمة اختص)
الموقوف عليه (بجلاها)
فان دبغه في عوده وقفا
وجهان قال المتولي أحهما
العود (وله مهر الجارية اذا
وطئت بشبهة أو نكاح ان
صححناه وهو الأصح)
تحسينها والثاني لا يصح
لأنها قد تمت من الطلق
فيغوث حق البطن الثاني
منها وعلى الصحة وقولنا
الملك في الموقوف لله تعالى
يزوجها السلطان ويستأذن
الموقوف عليه وان قلنا
الملك الواقف زوجهما باذن
الموقوف عليه أيضاً أو
لوقوف عليه زوجها ولا
يحتاج الى اذن أحد قال
في الروضة ولو طلبت التزويج
فلهم الاستمتاع (والمذهب
أنه) أي الموقوف عليه

(قوله من ناظره) أي في الاجارة والاعارة أو منه باذن الناظره فهما (قوله ليسكنه) منه محل مؤدب
الأطفال وخلة المدرس (قوله لم يكن له اسكان غيره) بالاجارة مطلقاً وكذا الاعارة عند الخطيب
واعتمد شيخنا مر جواز الاعارة لجريان العادة بمساحة الناس بذلك وقد نقل عن امامنا النووي
رحمه الله أنه لما ولي تلميس دار الحديث وفيها قاعة للدرس أسكنها لغيره ولم يسكنها ولو حصل في
هذه فوائد قهي للواقف كما مر (قوله وبذلك أجرته) وتدفع له جميعها ولولزم مستقبل على المعتمد وقد
مر حكم مالومات في أثناء المدة وقيل يدفع له الناظر شيئاً فشيئاً بقدر ما يستقر منها (قوله كشجرة)
أي حادثة بعد الوقف والافهي للواقف ان كانت مؤجرة والافهي وقف فتباع ويشترى بقدر من ثمنها
من جنس أصلها فان تعذر فغيره فان تعذر عادت ملكاً للموقوف عليه فان تعذر فلا تقرب الناس الى
الواقف ثم للفقراء أخذاً مما سأل في وكذا في الصوف ونحوه (قوله الخلاف) هو نوع من الصفاف
أونفسه وكذا نحوه مما يعتاد قطعه أو شرط الواقف قطعه نعم قال الامام ان شرط قطع الأغصان التي لا يعتاد
قطعها مع ثمارها كانت له كذا في الخطيب فراجعه وتأمل (قوله الولد) أي الرقيق والا كوطء شبهة
فقيمتها (قوله ان قلنا للحمل حكم المعلوم) وهو المعتمد كما مر (قوله للواقف) هو المعتمد ولا يجوز
للموقوف عليه استعمالها في غير الركوب بما يضر بها ولو عجزت عنه جاز في غيره ومثل الركوب الاتراء
مثلاً وكذا لو وقفها لتدفع له أجرتها امتنع عليه ركوها (قوله ماتت البهيمة) فالولم تمت وأشرفت على
الموت فعل الحاكم ما فيه المصلحة من بيعها قبل ذبحها أو ذبحها بفعل بلحهما ما يراه من مصلحة من يبيع أو
غيره فان تعذر ذلك عادت ملكاً للموقوف عليه (قوله فان دبغه) أو اندبغ بنفسه (قوله أحهما العود) الى
الوقف أو وقف أحدهما وهو المعتمد (قوله وله مهر الجارية) خرج به أرش البكرة لأنه بدل جزء منها
(قوله بشبهة) أي منها والا فلا مهر لها ومن الشبهة النكاح الفاسد ومنه نكاح الواقف أو الموقوف
عليه مع العنقر فيهما والافهو كقيمة العبد الآتية فعليهما الحد لحرمة وطئها عليهما وانما يحسد الموصي له
للملك المنفعة بدليل أنها تورث عنه ويجب المهر على الواقف لا الموقوف عليه لأنه (قوله ان صححناه)
بأن كان لأجنبي كما علم ولو وقف زوجته عليه ففسخ نكاحه ان قبل كما مر أو قلنا بعدم شرط القبول فالورث
في الثانية احتمل عدم الانفساح (قوله يزوجه السلطان) ولا دخل للولي الخاص هنا كالأب (قوله)
ويستأذن الموقوف عليه) أي المعين والا فالناظر (قوله ولو طلبت الخ) فليس لهم إجبارها على النكاح
(قوله فلهم الامتناع) أي السلطان والواقف والموقوف عليه (قوله أي أنلفه أجنبي) ليس قيذاً من حيث
الحكم كاذكره الشارح بعده والمراد أنلفه إتلافاً مضمناً والابان لم يقصر فلا ضمان كالأول أنلفه في نحو صيال
وخرج ما أولف كله أو بعضه كنقص رصاص حمام فان كان بتقصير مضمناً والا فلا كالأول أنلف منه كوز سبيل
للشرب منه ولو أوجب إتلافه قوداً فله الحاكم أن يقتص ويفوت الوقف وله العفو بمال ولا يفوت ولو جنى
لا تجوز إجارته ولا إعارته (فرع) لو نقص رصاص الحمام بالاستعمال ضمن الموقوف عليه
ما نقص قاله ابن الرفعة بحثاً [قول المتن وإجارة] أي ما لم يشترط نفياً وكذا الاعارة [قوله من
ناظره] متعلق بقول المصنف وإجارة [قول المتن كشجرة] أي بعد الوقف . أما الموجود عنده فان
كانت مؤجرة فهي ملك الواقف أو غير مؤجرة فوجهان قال الزركشي وكذا الموجودة في البئر عند
الوقف ينبغي أن يكون ملكاً للواقف [قول المتن والثاني يكون وقفاً] هو نظير ما صححناه في ولد
الموصي بمنفعتها والفرق قوة الملك هنا [قول المتن ان صححناه] ربما يوهم أنه ليس له على تقدير
الفساد ولبس مراداً [قوله تحصيلها لها] أي ولأنه عقد على المنفعة كالاجارة

عبدًا ليكون وقفًا مكانه فان تعذر فبعض عبد) وقبل يملكها الموقوف عليه بناء (١٠٧) على أن الملك في الموقوف له وقيل

الواقف بناء على أن الملك له ويتهى الوقف والطريق الثاني القطع بشراء عبد بها إلى آخره لئلا يتعطل غرض الواقف وحق باقي البطون وسكت في الروضة كأصلها عن ترجيح واحد من الطريقين وإن أنلف العبد الموقوف عليه أي الواقف فإن قلنا القيمة في اتلاف الأجنبي فلا قيمة عليه والا فالحكم كما تقدم أي فيشتري بالقيمة الواجبة عليه عبدًا إلى آخره بشرطه الحاكم على قولنا الملك في الموقوف لله تعالى والموقوف عليه أن قلنا الملك له والواقف إن قلنا الملك في أحد الوجهين ويقتضيه من يباشر شراؤه وقيل يصير وقفًا بالشراء والجارية كالعبد في جميع ما ذكر ولا يجوز شراء عبد بقيمة الجارية ولا عكسه وفي جواز شراء الصغير بقيمة الكبير وعكسه وجهان أقويهما في الروضة المنع (ولو جفت الشجرة) الموقوفة (لم ينقطع الوقف على المذهب بل ينفع بها جذعًا) ادامة الوقف في عينها وقيل تصير ملكًا للموقوف عليه (وقيل نباع والغن كقيمة العبد)

الموقوف بما يوجب القصاص جاز الاقتصار وبفوت الوقف كإمساك أو بما يوجب مالا أو عني عليه فداء الواقف وإن مات العبد قبل الفداء بأقل الأسمين من قيمته والأرض فإن كان الواقف قد مات فداء بيت المال ولا يفدى من كسبه مطلقًا ولا من تركه الواقف وجناباته كأم الولد (تنبيه) قال شيخ شيخنا البرلسي فرع اشترى بناء في أرض محتكرة ثم وقفه أفنى ابنه إعلان بأن الواقف تلزمه الأجرة كما يلزمه جنابة عبد وقفه بجماجم أن الوقف مفوت للبيع فهم ما قال الزركشي الظاهر أنها تكون في الريع إن وجدوا لإفلالها ك مطالبة بالتفريع قال والفرق أن رقة العبد محل لتعلق الجنابة لولا الوقف ولا كذلك البناء اه فراجعه (قوله فبعض عبد) فإن تعذر ملكه الموقوف عليه ولو زادت قيمته على عبد حكم الزائد ما ذكر (قوله) وإن أنلف أي تعذبا والعبد مفعوله (قوله) ويشتر به الحاكم هو المعتمد أخذ من التفريع (قوله) ويقتضيه بصفة من ألفاظ الوقف السابقة لأن القيمة ليست ملكًا لأحد وبذلك فارق بدل الأنصية كذا قالوا وفيه كما قال العبادي بحث دقيق أن ما اشترى من ريع الوقف أو بدله لا يحتاج إلى وقف بل يكون وقفًا بنفسه كما بدله كلام المصنف ولو حصل منه كسب قبل الوقف فكالوصى به قاله البرلسي (قوله) من يباشر شراؤه وهو الحاكم كما مر لا الناظر العام ولا الخاص أما ما يشتر به الناظر من ماله أو من ريع الوقف فيقفه الناظر وأما ما يبيعه الناظر من ماله أو من ريع الوقف في جدار الوقف ولو غير مسجد فيصير وقفًا بالبناء وأما غيره فقد تقدم مع زيادة في نحو المسجد فراجعه مع ما فيه ولعل ما ذكر في وقف على غير أرض محتكرة فراجعه (قوله) أقويهما في الروضة المنع هو المعتمد وإذا تعذر ملكه الموقوف عليه (قوله) ولو جفت الشجرة (الخ) فلا أخلفت بدلها كالورثه حكمها وكذا لو فرخت من جوانبها ولو مع قائها ولا يحتاج إلى إنشاء وقف ومثله ما وقف في سبيل الله (قوله) جذعًا أو دعامه أو الواح النحو باب أو سقف فإن خرجت عن الملاحية صارت للواقف فاله شيخنا وفي شرح شيخنا كابن حجر أنها للموقوف عليه وكل من صارت له ينفع بهار لو في نحو الاحراق لا ينحوي بيع ومثله بناء أو غراس وقف في أرض مستأجرة ولم يزد ريعه على أجرته وقد مر عن البرلسي كلام في هذا آتفا (قوله) وقبل نباع) وعليه فالمباشر للشراء أو الوقف الحاكم كما مر

[قوله وقيل يملكها الخ] أي والأصح على هذه الطريقة عدم الملك بل يشترى على سائر الأقوال لأننا وإن قلنا الملك للموقوف عليه فلا يملك التصرف فيها وإنما يملك منفعتها ولهذا رجح بعضهم طريقة القطع [قوله وسكت الخ] إن قلت اقتضى صنيع الشارع رحمه الله ترجيح الطريقة الحاكمة للخلاف قلت أخذه من قول المهرور أصح الوجهين فانه مشعر بذلك [قوله] ان قلنا الملك [أي في الموقوف نفسه لا في قيمة الموقوف لأن الكلام حينئذ يفسد [قول المتن لم ينقطع] أي وإن لم يصح وقفها ابتداء لقوة الدوام على الاستدعاء [قول المتن بل ينفع بها جذعًا] حتى في جعله بابًا مثلاً قاله ابن المقرئ وشرط فيه تعذر الانتفاع بجارته خشبًا قال فإن لم يمكن الانتفاع إلا بالبقاء فعل ويصير ملكًا للموقوف عليه كما قتله عن اختيار المتولي وأقروا قال ابن الأستاذ ولو كان الغراس موقوفًا في أرض مستأجرة وريعه لا يفي بالأجرة أو يفي بها فقط ساغ قلعه والانتفاع به إن أمكن والملك للموقوف عليه (فرع) اشترى بناء في أرض محتكرة ثم وقفه أفنى ابنه إعلان بأن الواقف تلزمه الأجرة كما يلزمه جنابة العبد الذي وقفه بجماجم أن الوقف مفوت للبيع فهم ما قال الزركشي الظاهر أنها تكون في الريع إن وجدوا لإفلالها ك مطالبة بالتفريع قال والفرق أن رقة العبد محل لتعلق الجنابة لولا الوقف ولا كذلك الغراس [قوله] ومقابل المذهب [يريد أن الخلاف السابق من تفريع الأول

قبل يشترى بمشجرة أو شقص شجرة من جنسها لتكون وقفًا وقبل يملكه الموقوف عليه ومقابل المذهب ينقطع الوقف فينقلب الحطب ملكًا للواقف هذا ماني الروضة وأصلها في مسائل العبد والشجرة فالذهب فيها

(قوله بمعنى المراجع) لعدم الطريق (قوله والأصح جواز بيع حصر المسجد وجذوعه الخ) وهو المتمد (قوله وجذوعه) وكذا جذوع عقاراته الموقوفة عليه وأبنيتها ومثل انكسارها ما لو أشرفت على الانكسار أو الهدم أو كانت في أرض مستأجرة ولم يزد ريعها على الأجرة فإنه قلها (قوله ولم تصلح) أي الحصر والمجدوع إلا للاحراق دخل في المستثنى منه ما وصلحت خلط طين ولو بشرها أو جعلها في بناء بدل الآجر أو السقف أو نحو ذلك فلا يباع كاسمة ، ومثل حصر المسجد وجذوعه غيرها من الموقوفات على المتمد كما علم (قوله ويصرف منها في مصالح المسجد) أي إن لم يمكن شراء حصر أو جذع به كافي شرح شيخنا الزملي (قوله اشتريته) أي من ريعه بمباشرة ناظر (قوله وهبت له) بأن لم تكن من ريعه (قوله ولم توقف) أي من مالكها أو من الناظر من ريع الوقف وليست من بدل متلف والإلحق الحاكم كشرائها كاسمة وتقدم ما فيه (قوله ولو أتهدم مسجد) أي وتضررت الصلاة فيه لخراب ما حوله مثلا (قوله وتضررت إعادته) أي ينقذه ثم إن رجي عوده حفظ نفسه وجوبا ولو بنقله إلى محل آخر إن خيف عليه لوبيق وللعاكم هدمه ونقل نقضه إلى محل أمين إن خيف على أخذه ولو لم يهدم فإن لم يرج عوده بنى به مسجد آخر لا نحو مدرسة وكونه بقر به أولى فإن تضرر المسجد بنى به غيره وأما غلته التي ليست لأرباب الوظائف وحصره وقناده فكنقذه والافهى لأربابها وإن تضررت لعدم قصيرهم كمدرس لم تحضر طلبته بخلاف إمام لم يحضر من يصلي معه فلا يستحق إلا أن صلى في البقعة وحده لأن عليه فعل الصلاة فيه وكونه إماما فإذا تضرر أحدهما بقي الآخر وهذا في مسجد يمكن فيه تلك الوظائف وإلا كمسجد عماد البحر مثلا صار داخل اللجة فينبغي نقل دقايقه أي مع بقائها مع أربابها لما ينقل إليه نقضه (تنبيه) علم عاذكر أنه يقدم حفظ غلته لرجاء عوده فإن تضرر صرفت إلى أقرب المساجد إن احتيج إليها وإلا صرفت لأقرب الناس إلى الواقف إن وجدوا وإلا فللقراء وعلى ذلك يحمل ما في كلامهم من التناقص (فروع) عمارة المسجد هي البناء والزيم والتجصيص لئلا يحكم والسلام والسواري والمكاسن والباري للتظليل أولئح صبا الماء فيه لتدفعه لنحو شارع والمساحي وأجرة القيم ومصلحه تشمل ذلك وما مؤذن وإمام ودهن للسراج وقناديل لذلك والوقف مطلقا يحمل على المصالح ولا يجوز صرف شيء من الوقف ولو مطلقا في تزويق ونقش ونحوهما بل الوقف على ذلك باطل وقال شيخنا بصحة الوقف على السور ولو بحري وإن كان حراما وفيه نظر ثم يرجع عنه ولا يجوز صرف ما وقف لشيء من ذلك على غيره منه ولا يجوز سراج لا نفع فيه ولو عموما وجوز ابن عبد السلام احترامه ودفع الوحشة بالظلمة (تنبيه) لو زاد ريع ما وقف على المسجد لمصلحه أو مطلقا أدخل لعمارتها وله شراء شيء به مما فيه زيادة عليه ولو زاد ريع ما وقف لعمارتها لم يشتر منه شيء ، ويقدم عمارة عقاره على عمارته وعلى المسنحين وإن لم يشترط الواقف كذا في العباب ويجب على ناظر الوقف ادخار شيء مما زاد من غلته لعمارتها وشراء عقار بباقيه وأقضى بعض المتأخرين بجواز الانجارية إن كان من وقف مسجد وإلا فلا وسيأتي إقراضه (تنبيه) لو أراد شخص زيم مسجد مثلا من ماله وفيه كفاية فله ذلك قاله الزركشي قال ومن منه بناء على أن الملك للواقف فراجع (تنبيه) لا يجوز تغيير شيء من عين الوقف ولو لأرفع منها فإن شرط الواقف العمل بالمصلحة أتبع شرطه وقال السبكي يجوز تغيير الوقف بشروط ثلاثة أن لا يغير مساموا أن يكون مصلحة له كزيادة ريعه وأن لا تزال عينه فلا يضر نقلها من جانب إلى آخر نعم يجوز في وقف قرية على قوم إحداث مسجد ومقبرة وسقاية فيها (فروع) يصدق الناظر في قصر ما أنفق مما وافق العادة فإن اتهمه [قوله الموقوفة] أي بأن يصرح بوقفها لفظا ولا يكتفى بالشراء لجهة الوقف وحيتئذ فالوجود الآن بالمساجد يباع عند الحاجة لأنهم لا يصرون فيه بوقفية [قول المتن إذا انكسرت] وأشرفت عليه

بمعنى المراجع (والأصح جواز بيع حصر المسجد الموقوفة إذا بليت وجذوعه إذا انكسرت ولم تصلح إلا للاحراق) ثلاث فبيع ويصرف منها في مصالح المسجد والثاني لا يباع بل تترك بحالها أبدا وحصره التي اشترت أو وهبت له ولم توقف يجوز بيعها عند الحاجة جزئيا ولو أتهدم مسجد وتضررت إعادته لم يرجع بحال لا يمكن الصلاة فيه في الحال

(فصل : ان شرط
الواقف النظر لنفسه أو
غيره اتبع) شرطه (وإلا)
أى وان لم يشترط لأحد
(فالنظر للقاضى على
المذهب) والطريق الثانى
فيه ثلاثة أوجه قبل الواقف
وقبل الموقوف عليه
وقبل للقاضى بناء على أن
المالك فى الموقوف للواقف
أو للموقوف عليه أو لله
تعالى والطريق الثالث
لواقف من غير خلاف
وفى الروضة كأصلها والمحرر
الذى يقتضى كلام معظم
الأصحاب الفتوى به أن
يخال إن كان الواقف على
جهة طلبة التولية للحاكم
أو على معين فكذلك إن
قلنا المالك ينتقل إلى الله
تعالى وإن جعله لواقف
أو للموقوف عليه فكذلك
التولية (وشرط الناظر
المعدن أو الكفاية والاهتمام
إلى التصرف) هو الماهم من
الكفاية كالتفويض عليه
وهو مزيد على الروضة
وأصلها (ووظيفته العمارة
والإجارة وتحصيل الفقة
وقسمتها) على مستحقها
وفى الروضة كأصلها وحفظ
الأصول والفوائد على
الاحتياط وكأن السكون
عن ذلك كظهور موهنا لما
أطلق

الحاكم حفظه ومعناه الصرف لجهة كالفقراء ولا يصدق على الموقوف عليه المعين لأنه لم يأتمنه
ويجوز لأهل الوقف المهاجرة لأقسمته ولو افترضا لافى المسجد مع غيره كما مر .
(قاعدة) أستر السكبة الموقوفة كحصر المسجد فيها مر قاله شيخنا وقال ابن الصلاح الأمر
فيها إلى رأى الإمام وقد تقدم فى باب الحج ما فيه كفاية فى ذلك فليراجع .
(فصل) فى النظر على الوقف وشرط الناظر ووظيفته (قوله أو غيره) قال شيخنا الرملى وقوله
كوكيل اهـ (قوله اتبع شرطه) أى فى استحقاقه النظر وكذا فى شرطه من ريع الوقف وهو
أجرة المثل فى الواقف وفى غيره مطلقا فإن لم يشترط له شئ فهو متبرع إلا أن قرض له الحاكم أجرة
المثل بعد رفضه له فإن أخذ شيئا من مال الوقف قبل ذلك أو بعده بغير مافى له ضمنه ولا يبرأ
إلا برده للقاضى وخرج بذلك ما يؤخذ ضيافة أو حلوانا فقال شيخنا الرملى بجوازها نظرا للعادة ومنعه
شيخنا الزيدى ويظهر أنه إن بذله دافعه عن طيب نفس بلا إكراه وبلا خوف زوال الوقف
عنه وبلا نقص أجرة وقته جاز والا فلا وبهذا يجمع بين كلامهما فراجعه (قوله للقاضى) أى
قاضى به الوقف من حيث إجارته وحفظه ونحوهما وقاضى به الموقوف عليه من حيث التصرف
وقسمة الفقة ونحوهما كما فى مال اليتيم وليس لأحد القاضين فعل ما ليس له قاله شيخنا (قوله على
المذهب) هو طريق قاطع أخذا بما بعده سواء فى الوقف على المعين أو الجهة وهو المتمد (قوله وشرط
الناظر) وإن كان هو الواقف كما فى شرح شيخنا وشمل الأعمى والأبى (قوله المعدلة) أى الباطنة فلا
يصح لى ولو من ذى (قوله هو الماهم الخ) أى فذكره من عطف الجزء على الكل وحكمته مذكوره ولو
زالت الأهلية انتقل النظر للحاكم لأن بعده من شرط له النظر على المتمد ولو عادت الأهلية عادت له الولاية
إن كان بشرط الواقف بالنص على عينه والأفلا وثبت أهليته فى مكان من جهة الوقف يسرى على بقية من
حيث الأمانة مطلقا وكذا الكفاية إن كان أعلى من البقية والأفلا بة من ثبوتها فى الجميع وعلم ماذكر أن
الناظر بشرط الواقف لا ينزل ولو عزل نفسه أو غيره ولا يبدل بغيره وأن عروض عدم أهليته مانع من
تصرفه لاسباب لولايته (قوله وقسمتها على مستحقها) وبراى زمانه الواقف فلا يجوز له ولا غيره أخذ
معلوم قبل وقت استحقاقه وله جعل المال تحت يده من حيث الولاية لا الاستحقاق ليأخذه وغيره منه قدر
معلومه فى وقته من شهر أو سنة أو غيرها ولا يجوز مثل ذلك للجاني ولا للعامل ولا غيرها إلا بآذنه وهم نوابه
فيه وه التولية والعزل ونزول الطلبة وتقدربوا مكهم للمدرس بلا نظر ولو جهل الناظر صواب الطلبة
زلمهم المدرس باذنه وله اقراض مال الوقف كفى مال اليتيم وله الاقراض على الوقف ولو من ماله عند الحاجة
إن شرطه الواقف وأذن فيه الحاكم وتجوز الاسنابة فى الوظائف قاله شيخنا تبعنا شيخنا الرملى بما سبق
ولا يستنبط الامتلاء أو أعلى منه كإمارة وأجرة النائب على من استنابه لأعلى الوقف وسواء فى ذلك الوقف من
بيت المال أو غيره خلا لما ذكره الجلال السيوطى حيث قال بعدم ما فى الثانى (فرع) براى فى النزول عن
الوظائف ما شرطه الواقف فلا يجوز النزول عنها لمن ليس فيه شرطه ولا يصح تقريره فيها بحرم ذلك على
(فصل : ان شرط الواقف الخ) (قوله وفى الروضة الخ) محمله أن فى الجهة العامة كالطريقة الأولى
وفى المعين يكون الحاكم نظير ما يتحصل من أوجه الطريقة الثانية [قول المتن ووظيفته الخ] ولو قلنا
المالك للموقوف عليه (قوله وقسمتها) وأما التولية والعزل فمقتضى كلامه أن ذلك ليس له وبه جزم
الشيخ عز الدين بن عبد السلام فقل إن المدرس هو الذى يقرر التفهاء وليس ذلك للناظر ونزعه
الزركشى متمسكا بأن له القسمة فله التعيين (فرع) من عين لاستحقاق لا يجوز عزله بغير سبب
كما صرح به النووي فى الأجناد المرتبين فى الدين وإن وهذا أولى

الحاكم وغيره ولا يستحق معالومها ويجرى ذلك فيها للقر في وظيفته من ليس أهلها (قوله لم يتعمده) ولو
أبطل السلطان ما شرطه الواقف لم يجز تغييره مادام له قيمة (فرع) حرر درهم النقرة في كتب الأوقاف
في ستة عشرة بعد الألف فوجد أنه قدر ستة عشر درهما من الدراهم الفوس معاملة ذلك الوقت
ثم حرره شيخنا الزبدي في ستة عشرين بعد الألف فوجده يساوي عمانية عشر درهما من ذلك (قوله لم
يستقل أحدهما بالتصرف) على ما في الوصية لاثنتين (تنبيه) لو شرط النظر للأرشد فالأرشد من أولاده
دخل أولاد البنات ومتى ثبت رشد واحد لم ينتقل عنه برشد غيره ما لم يتغير حاله ولو تعارض بينتان برشد اثنتين
مثلا شتر كاحيث وجبت الأهلية وسقط الرشد للعارض فيه ولو طال الزمن بين البينتين قدمت الناقلة
(قوله وللواقف عزل من ولاء) خرج غيره من أرباب الوظائف والمدرس والامام والطلبة ونحوهم فليس
لهم ولا للنظر ولا الامام الأعظم عزلهم بغير سب ولا ينفذ عزلهم ويفسخ عزلهم به ويطلب بسببه إلا إن
علت صيافته ردياته وأمانته وعلمه (فرع) المراد بالمعبد إذا شرطه الواقف من بعيد للطلبة مقرأ
المدرس لا يصح أو تفهيم وبزه محل التدريس عن تفرقة العلوم فيه للطلبة ولو فضل من ريع الوقف شيء في
مع من يصرفه للفقراء ولو طلب المستحقون من الناظر كتاب الوقف لمعرفة استحقاقهم وجب دفعه لهم
(قوله أجر الناظر) خرج به المستحق فلا جارة حصته بدون أجره مثلها (قوله أو ظهر) أي طرأ بعد المقد
(فرع) لو ضاق الوقف عن مستحقه لم يقدم بعضهم على بعض بل قسم بينهم الخاصة لأنه لا يجوز تخصيص
بعضهم على بعض وليس للناظر أحداث وظيفة لم تكن في شرط الواقف ولا يجوز له صرف شيء من الوقف
فيها ولا يجوز لمن قرر فيها أخذ شيء من المعلوم فيها ولا يجوز أبطال وظيفة بمشرطه الواقف ويفسخ فاعل
ذلك وينزل به ولا يجوز للناظر تقديم بعض المستحقين على بعض في الاعطاء ولو أن درست مقبرة موقوفة ولم
يبق لها أثر لم يجز للناظر اجارتها للزراعة مثلا وإن قصد صرف أجرتها لنحو مصالح الوقف والمسجد
ولو أن درس شرط الواقف وجهل الترتيب بين أرباب الوقف ومقدار حصصهم قسمت الفسلة بينهم
بالسوية وإن اختلفوا أولاينة عمل بقول الواقف بلا عين إن كان حيا وإلا فوارثه وإلا فناظر من
جهته ويقدم على الوارث لو اختلفا ولا فناء اليد منهم فإن كانت اليد للكل قسم بينهم ولا يعتبر
بقول ناظر الحاكم وثقة الموقوف ومؤنة تجهيزه وعمارته من حيث ما شرطه الواقف وإلا فمن منافع
الموقوف ككسب العبد فإن لم يوجد ففي بيت المال ماعدا العمارة والله أعلم .

(كتاب الهبة)

من هب بمعنى صر لمرور هامن يد إلى أخرى أو بمعنى تيقظ لتيقظ فاعلها للخبر فهي مندوبة وقد تخرج عن
النسب إلى غيره كما سيأتي (قوله هي الخ) أي بالمعنى الأعم وأما بالمعنى الأخص فهي مقابلة لهما (قوله التملك
الخ) خرج به قل البدن اختصاص فيصح ولا يسمى هبة العارية والضيافة لأن الملك يترتب عليها الوضع
في القم أو بالازدراء على الأصح ومثلها الوقف لأنه لا تملك فيه وشمل التملك ما يهدى لغيره من نحو أحمية
أو هدى فاته تملك وإن امتنع عليه التصرف فيه بنحو بيع والمراد بقوله بلا عوض التطرق فيخرج

[قوله يفسخ] اقتضاء هذا الانفصال من غير توقف على فسخ (فرع) فضل من ريع الوقف
شيء على يجوز الاتجار فيه أفنى بعض المتأخرين بالجواز إن كان للمسجد وإلا فلا .

(خاتمة) أراد بعض الناس ترميم الوقف وفي ربه كفاية قل إن دق العبد عن بعضهم منه لما
فيه من تعطيل غرض الواقف عليه من تحصيل الأجر قال الزركشي وله مفرع على أن الملك للواقف

(كتاب الهبة)

[قول المتن التملك الخ] يرده عليه الوصية وقضيتها أيضا أن الاختصاصات لا تحرى فيها الهبة وهو كذلك على

النظر له (فان قوض إليه
بعض هذه الأعم ولم يتعمده)
ولو قوض إلى اثنين لم
يستقل أحدهما بالتصرف
(والواقف عزل من ولاء)
النظر (ونصب غيره)
وهذا حيث كان النظر له
(إلا أن يشترط نظره حال
الوقف) فليس له عزله لأنه
لا نظر له بعد شرطه النظر
لغيره كما ذكره في الرضة
عن ابن الصلاح (وإذا
أجر الناظر) مدة بأجرة
(فزادت الأجرة في المدة
أو ظهر طلب بالزيادة)
عليها (لم يفسخ العقد في
الأصح) لأنه جرى بالنقطة
في وقته والثاني يفسخ
لتبين وقوعه على خلاف
النقطة في المستقبل وضعفه

المصنف في فتاويه

(كتاب الهبة)

هي شاملة للمدقة والمهدية
كما سيأتي (التمليك بلا
عوض هبة) ذلك أنواع

(فان ملك محتاجا لثواب الآخرة) أى لأجله شيئا (فصدقة فان نقله إلى مكان الموهوب له اكرامه هدية) فكل من الصدقة والهدية هبة ولا عكس وغيرهما اقتصر على اسم الهبة وانصرف الاسم عند الاطلاق اليه (١١١) ومن ذلك قوله (وشرط الهبة)

أى لتحقيق (ايحباب وقبول لفظا) نحو وهبت لك هذا فيقول قبلت (ولا يشترطان في الهدية على الصحيح بل يكفي البعث من هذا القبض من ذلك) كما جرى عليه الناس في الأعصار والمشتري قاسها على الهبة وحل ما جرى عليه الناس على الإباحة ورد بتصرفهم في المبعوث تصرف المالك وفي الروضة كأصلها الصدقة كالهبة بلفظ وقوله لفظا تأكيد ونصبه بنزع الخافض الباء (ولو قال) بدل وهبتك (أعمرتك هذه الدار) أى جعلتها لك عمرك (فاذا مت فهمي لورثتك فهمي هبة) طول فيها العبارة (ولو اقتصر على أعمرتك) هذه الدار (فكذا) أى هي هبة (في الجديد) والقديم البطلان كما لو قال أعمرتك سنة (لو قال) بعده (فاذا مت عادت الى فكذا) أى هي هبة (في الأصح) على الجديد ولفظ الشرط والثاني يبطل العقد لفساد الشرط وعلى القديم تبطل من باب أولى كذا كرفي المحرر (ولو قال أرقبتك) هذه الدار

البيع ونحوه والنذر والكفارة ولا بد من قيد كونه في حياة لتخرج الوصية لأنها بعد الموت والقبول (قوله محتاجا لثواب الآخرة) ليس قيده على المعتمد فقوله لأجله أى في الثواب الواقع وان لم يقصد حال الاعطاء أولم يعرفه وقد يكون ذكره احترازا عن ثواب الدنيا الآتى الذى تكون الهبة معه يبعثا لخصوص ثواب الآخرة فتأمل (قوله فان نقله) لعله للأغلب لأن من الهدية العقار مثلا وليس فيه نقل والمراد بالنقل ما يشمل البعث اليه مع وكيله مثلا فيقول بعضهم الأولى أن يقول وإن بالواو لا يهاجم القاء أن الهدية قسم من الصدقة مردود لما علمت أن الصدقة لازمة للهدية وبفرض عدم ذلك قد يجتمعان كالأوجع النقل والحاجة (قوله اكراما) أى في الواقع وقيد بحترزه عن نحو رشوة واعطاء نحو شاعر خوفا من هجوه (قوله هدية) ولعل منها خلع المالك المعروفة وكسوة نحو الحاج إذا قصد دفعها عدم الرجوع فيها (قوله ولا عكس) أى بالمعنى اللغوى فليس كل هبة صدقة وهدية وتظهر فائدته في الخلف فمن حلف لا يتصدق لم يحتج بهبة أو هدية أو حلف لا يهدي لم يحتج بصدقة وهبة وألا يهب حث بهما وعنى عبده وبراء مدينه من الصدقة كما يأتى في الأيمان (قوله ومن ذلك) يفهم أن هناك قسما آخر وليس مرادا وكلهما مندوبة وأفضلها الصدقة نعم تحرم على كل من علم أنه يصرفها في معصية (قوله لتحقيق) يفيد أن المراد بالشرط الركن وأركانها أربعة واهب وموهوب وموهوب له وصيغة (قوله ايحباب وقبول) ولو ضمنا كأعنت عبدك عنى وخرج بذلك إلباس الولي حليا مثلا لمحجوره أو الزوج لزوجته فليس هبة على المعتمد وهو باق على ملكهما ويصدق أن هبة ليس هبة باليمين والمعتبر في الصيغة هنا ما في البيع فلا وأوجب له شيئين فقبل أحدهما أو شيئا فقبل بعضه لم يصح كما قاله شيخنا عن والده خلافا للخطيب وان نقله عن شيخنا المذكور ولو وهبه له على أنه يرجع فيه إذا احتاج اليه لم يصح ولو في الولد وماورد أنه عليه السلام أهدي له سمن وأقط وكبش فرد الكبش وقبل الآخر بن فذلك من الهدية لالهبة (قوله نحو وهبت لك) أو وهبتك أو منحتك أو عظمتك أو ملكتك أو أكرمتك أو أحتلتك أو أطعمتك ولولغير طعام وكلها صرايح ومن السكناية كسوتك هذا الثوب لأنه يحتمل العارية (قوله لفظا تأكيد) لأن الإيجاب والقبول لا يكونان إلا به ولا يراد إشارة الأخرس لقيام مقام اللفظ (قوله الدار) أو البداية مثلا (قوله فهمي هبة) ان عرف معنى ذلك اللفظ ولا بد من القبول في هذه وما بعدها وصدق من ادعى الجهل بمعناه وأمكن ومثل جعلته لك وهبتك ومثل عمرك ما عشت بخلاف عمري وأعمر زيدا أو سنة فلا يصح وشمل ما ذكره أو أرقب كل من شريكين أو مالكين دارا على الآخر أو قال كل هي لآخرنا موافق لصح (قوله وبلغوا الشرط) وان ظن لزومه أو صحته وليس لانه وضع بلفظ فيه الشرط القاسد الا هذا

ما في الروضة هنا [قول المتن محتاجا] مثله غيره وقوله لثواب الآخرة قضيته أنه لو غفل عن ذلك وملكه لأجل حاجته لا يكون صدقة وفيه نظر [قول المتن فان نقله] أو الواو أحسن للتأويلهم أن الهدية نوع من الصدقة [قول المتن اكراما] خرج به الرشوة وما يعطى للشاعر خوفا من هجوه [قول المتن هدية] منها الهدى لأنه يحمل إلى مكة [قوله والقديم البطلان] أى لقول جابر رضى الله عنه إنما العمري التي أجاز رسول الله ﷺ أن يقول هي لك وأعقبك فأما إذا قال هي لك ما عشت فانها ترجع إلى صاحبها [قول المتن أى ان مت الخ] قال الزركشى هو تفسير للصورتين قبله اه وقضية المنهاج أن التفسير المذكور الخ يقتضى الثاني وعلى الأول فيكون الذى في المنهاج صورة السكوت وعلى الثاني يكون الذى فيه صورة التفسير [قوله الثاني القطع بالبطلان] لأن هذا اشتراط في العمري كذا قال الزركشى وفيه نظر

(أوجبها لك رقبى أى ان مت قبلى عادت إلى وان مت قبلك استقرت لك فالذهب طرد القولين الجديد والقديم) فالجديد يصح هبته وبلغوا الشرط المذكور وهو ان مت قبلى عادت إلى والقديم يبطل العقد والطر يق الثاني القطع بالبطلان والرقبى من الرقوب فكل منهما يرقب موت

ذكر الطريقتين في صودق
التضيق والسكوت عنه أي
العلم به وفي الصحيحين
حديث الصري ميعات
لأهلها (وما جازي به جار
هبة وما لا يجوز به
كجهول ومصوب وضل)
وأبى (فلا يجوز هبة
الإحتق حنطة ونحوهما)
فانها لا يجوز بيعهما كما
تقدم ويجوز هبتها كما
ذكره في الفتاوى لاتقاء
القابل فيها وهذا الاستثناء
المزيد لم يذكره في الروضة
وفيهما كمالها أمر العاقلين
واضح أي من البيع وغيره
(وهبة الهين للمدين إرام)
منه ولا يحتاج إلى قبول
اعتبار بالمعنى وقيل يحتاج
إليه اعتبارا باللفظ (ولغيره
باطلة في الأصح) والثاني
الصحيحة وهما مفرعان في
الشرح على القول بصحة
بيعه وعبرة المروضة وإن
وهبه لغير من عليه لم يصح
على المذهب وقيل في محته
وجهان (ولا يملك موهوب
الإقبض باذن الواهب
فلو مات أحد هاتين الهبة
والقبض قام وارثه مقامه)
فيتخير وارث الواهب في
الإقباض ويقبض وارث
الموهوب له إن أقبضه
الواهب (وقيل ينسخ
العقد لجواز الشركة
والوكالة وقرى الأول بأنه

وفذلك لا يخبر الصحيحة بعدم اعتباره (قوله وفي لروضة الخ) يفيد أن قول المصنف أي إن مات الخ
من كلام المرقب ويصرح به قول الشارح ويلغو الشرط المذكور المقضي أن محل الطريقتين عند ذكره
وأن حالة السكوت انما طرد فيها الطريقتان بناء على أن السكوت عنه ملحق بذكره لافادة اللفظ له وعلم
مناذ كر أن التفسير عائد إلى الصور قبله (قوله وما جازي به) أي من الأعيان فلا يصح هبة موصوف
في القيمة ونصح هبة المنافع وتقبض قبض محلها على المعتمد وتملك باستيفائها ومحلها أمانة في يده (قوله)
فلا يجوز هبته) بالمعنى الأخص ونجوز صدقته وهبته كما سرت ونصح في المصوب لقادر على اتزاعه أو لغاصب
ولا يصح توكيل الغاصب في القبض عن الموهوب له (قوله الإحتق حنطة) أوجه كذلك على المعتمد
(قوله ونجوز هبتها) وهو عليك على المعتمد ويستتقي أيضا هبة لحم الأضحية وصوفها ولبنها وما يحجره
من الموات وأرض مع بذر أو زرع لا يفرد العقد ونحوه قبل بدو صلاحه بغير شرط قطع وزرع كذلك
واختلاط نمرة ونحوه وأوجله بمجامر غيره مثلا فتصح هبة ذلك لايهه قاله الخطيب وشيخنا واعتدوه
(قوله أمر العاقلين واضح) فيشترط في الواهب أهلية التبرع وفي الموهوب له أهلية التملك فلا تصح هبة
مكاتب بغير إذن سيده ولا ولي من مال محجوره قال شيخنا ولا يصح عقد الأعمى أي أن يهب ولا قبضه
ما تصدق به عليه أو أهدى له أو وهبه ولا قبضه ما تصدق به أو أهداه لغيره أخذا بمقتضى ما ذكره وخالفه
بعض مشايخنا في جميع ذلك لا طباق الناس على فعله وهو الوجه إلا في الهبة الخاصة وسيأتي في قسم الصدقات
ما يدل له ويصح لمحجور لكن قبله الحاكم إن لم يكن له ولي أو كان فاسقا والإقبض له ولديه ولو وصيا
أو قريبا لم يقبل الغزل إلا أن كان أباً أو جدًا ولو وهب الولي لمحجوره قبله الحاكم وللأب والجد تولي
الطرفين والهبة للعبد والداية للوقوف عليهما فلا يصح أن قصدهما أو أطلق في الداية ويصح في غير ذلك
ويقبل مالك الداية ما وهب لها ويقبل العبد ما وهبه له وهو لسيده إلا في المكاتب فهو له وإن كان الواهب
سيده (قوله إرامه) صريح بلفظ الهبة أو التصديق وكناية بلفظ الترك (قوله ولا يحتاج إلى قبول) هو
المعتمد (قوله ولغيره باطلة) هو المعتمد خلافا لما في المنهج وإن قلنا بصحة بيعه هو المعتمد كما سرت قال شيخنا
مر ومنه يعلم عدم صحة تبرع أحد الموقوف عليهم بأجرة حصته على غيره ولومن الموقوف عليهم وإن أذن
للجاني في دفعه إذ أقبضه (قوله موهوب) بالمعنى الأعم (قوله يقبض) ولو بالثلاثة أو وضع بين يديه باذن
فيهما والأفلا ويحصل القبض في الهبة الفاسدة بمافى الصحيحة في غير ما يأتي ويضمن ما يتلفه (فتبيه)
جهاز البنت ليس ملكا لها إلا أن ملكه لها بصيغة أو قال هذا جهاز بنتي ويصدق أن ادعاه في حياتها أو بعد
موتها كما سرت الإشارة إليه (قوله باذن) بعد تمام العقدان وقع في أثناءه لغا الاذن وصح العقد بشرط
بقاء أهلية الأذن إلى تمام القبض والابطال الاذن ويصدق الواهب أن ادعى العارية أو نحوها (قوله فلو
مات أحدهما) أو جن أو أعمى عليه أو حجر عليه ولو نفلس بين الهبة والقبض أي بين تمامها (قوله قام
وارثه مقامه) في الموت ومثله في الجنون والسيفه دون المعنى عليه إلا أن أيس من زواله فكلما جنون ويقبض
محجور الفلاس بنفسه لكمال (قوله وارث الواهب) بالمعنى الأعم الشامل للهدية والصدقة وسواء كان بصيغة الصمري
والقربي أم لا (فرع) لا يحصل القبض هنا بالاتلاف ولا بالتخيلة بينه وبينه أعني في المنقول لأنه غير
مستحق كقبض الوديعة [قول المتن قام وارثه مقامه الخ] كالباع الجائر

يشول الى الزوم بخلافهما وفي الروضة كأصلها ضم الهدية الى الموهوب ومثلها المصدق به وقولهم يقبض باذن الواهب ظاهر في القبض من غيره فلا يحتاج في إقباضه الى إذنه كما صرح به الروياني وغيره وفي الروضة كأصلها عن النص لو قبل له وهبت دارك لفلان وأقبضته فقال نعم كان إقرارا بالهبة والقباض وفي زيادة الروضة عن فتاوى الغزالي ما يؤخذ منه (١١٣) الا كفاء بالاقباض أيضا وكيفية

القبض في العقار والمنقول كما سبق في البيع (ويسق للوالد العدل في عطية أولاده بأن يسوى بين الله كره والأنتى وقيل كقسمة الارث) فان لم يعدل فقد فعل مكروها زاد في الروضة أن الأم في ذلك كالأب وكذلك الجد والجدة وكذا الولد نواله قال الدارمي فان فضل فليفضل الأم انتهى (وللاب الرجوع في هبة ولده وكذا لسائر الأصول) من الأم والأجداد والجذات من جهة الأب والأم (على المشهور) والثاني لارجوع لغير الأب قال صلى الله عليه وسلم لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها الا الوالد فيأبى عليه ولده صححه الترمذي والحاكم قصره الثاني على الأب وعمه الأول في كل من له ولادة (وشروط رجوعه) أي الأب أو غيره من الأصول (بقاء الموهوب في سلطنة المتهب فيمتنع الرجوع بيبعه ووقفه) وكتابته وإيلاده (لا برهنه وهبته قبل القبض) فيها

(قوله) فلا يحتاج في إقباضه الى إذنه (قوله) كالمسوق في البيع في قبض العين وفي الاجارة في قبض المنفعة نعم لا يكفي الاتلاف هنا بغير إذن ولامعه الا في نحو كل وعق ولا يكفي الوضع بين يديه الا في الهدية قاله شيخنا الرملي (قوله) للوالد والاخوة كالأولاد (قوله) في عطية الخ) الشامل للصدقة والوقف والهدية ومثلها الكلام والتودد ولو نحو صلة (قوله) فعل مكروها (ما لم تكن مزية لأحدهم كعلم وفضل ومحاكاة) نعم يندب حرمان نحو فاسق وعاق بل يحرم ان زاد عقوبة أو فسقه به كما مر (قوله) الجد والجدة) لأهمهما للجنس فيشمل الأعلى مع دونه وكذا في الولد والخنى كالذكر (قوله) الرجوع) وان أقطعه أو تراخى فيه ومنه ما لو أقر أنه لولده وادعى أنه بالهبة وله الرجوع في الكل أو البعض لافي منفعة دون رقة ولا في أم دون ولد يمتنع فيه التفريق أو عكسه (قوله) في هبة الخ) بالمعنى الأعم (قوله) ولده) وعبد ولده غير المكاتب مثله والكلام في الولد الخ العاقل الخ في هبة عين ليس له فيها حق فلا رجوع في الهبة للعبد لأنها لسيده وهو أجنبي ولا المجنون ونحوه حتى يفيق ولا بعد الموت ولو ارتد الولد توقف الرجوع على عوده الى الاسلام ولو وهب المسلم لولده الكافر ثم مات الأب وورثته الجد فليس له الرجوع ولا فيما لو وهبه ديناعليه ولا كما لو دفع له من أنحية أوزكاة بشرطها ودخل في ولده المنفى بلعان لكن بعد استلحاقه والرجوع مباح اذا استوى مع عدمه ومستحب فيما يميز به بغير مزية ومكروه ان استوى كما مر وواجب ان تزجر به عن نحو فسق وحرام ان زاد به الفسق وبعد الرجوع يكون في يد الولد أمانة الى أخذه منه (قوله) بيبعه) ان زال ملكه بأن لم يكن خيارا وكان للشترى ومن البيع قسمة الرد والتعديل وبيعه لأصله كغيره (قوله) وكتابته) أي الصحيحة واذا عجز جازله الرجوع (قوله) وكذا الاجارة) ولا تنفسخ بالرجوع كالتزويج والأجرة للولد ولا شيء عليه للآب (فرع) الاستيلاء يمنع الرجوع كالوقف وكذا لو كان الموهوب حيا وزرعه أو يبيضا ففرخ أو صيدا وأحرم الولد (قوله) ويمتنع الرجوع بالرهن) بعد قبضه الا ان كان المرتهن هو الأصل أو قضى الأصل دين الرهن كله أو أفلت بغير ذلك فله الرجوع وأرض الخنابة كل رهن فيما ذكر ويمتنع الرجوع بحجر السفه وسحر العسل وتخمر العنبر وموت الدابة ومرض الموت فان زال ذلك بفك الحجر وتخلل العنبر وديغ الجلد جاز الرجوع ولو ادعى الأصل الرجوع قبل زوال السلطنة لم يقبل (قوله) لا يرجع فيها الجد) وان رجع الأب (قوله) زال ملكه) خرج مالو زالت سلطنته وعادت فلا يمنع الرجوع كما مر فلا اعتراض على المصنف كما في المنهج ليس في عمله فتأمل

[قوله كان إقرارا بالهبة الخ] أي من غير توقف على الاعتراف باذن فيكون فيه شاهد لماسلف له من أن الاقباض يقضى عن الاذن [قول المتن ويسق للوالد العدل] لأن التفاضل يقضى الى العقوق والتحاسد [قول المتن بأن يسوى بين الذكر والأنثى] أي لما في الحديث: أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء قال بلى قال فلا اذا [قول المتن في هبة ولده] قال في الروضة في باب الاقرار ولو أقر الأب لانه يعين فله الرجوع قال المتكلمون عليها تنزيلا على أضعف المسكين وهو الهبة [قول المتن لسائر الأصول] أي كافي وجوب الشقة وحصول العتق وسقوط القصاص ثم الحكمة في تخصيص ذلك بهم وفور شفقتهم فلا يرجعون إلا من حاجة أو ضرورة غالبا (فرع) لو وهب المسلم لولده الكافر ثم مات المسلم فورته جد الابن فليس له

(١٥ - قليوبى وعميره - ثالث)

السلطنة (وكذا الاجارة على المذهب) ومقابله قول الامام ان لم يصح بيع المؤجر في الرجوع تردد ويمتنع الرجوع بالرهن والهبة بعد القبض ولو كانت الهبة لولد المتهب لا يرجع فيها الجد (ولو زال ملكه) أي الموهوب (وعاد) بارت

أوغبره (إرجع فيه في الأصح) لأن ملكه الآن غير مستفاد منه والثاني ينظر إلى ملكه السابق (ولو زاد رجع فيه بزيادته المتصلة) كالسمن (لأنه المنفعة) كالسكب لو نقص رجع فيه من غير أرض النقص (و يحصل الرجوع برجع فيها وهبت أو استرجعته أو رددته إلى ملكي أو قضت الهبة) أو أبطلتها أو فسختها وفي وجه أن الثلاثة الأخيرة كنيات تحتاج إلى التية (لا يبيعه ووقفه وهبته واعتاقه ووطئها في الأصح) في الخمسة والثاني يحصل الرجوع بكل منها كما يحصل به من البائع في زمن الخيار فسخ البيع و فرق الأول بأن الملك في زمن الخيار ضعيف بخلاف ملك الولد للموهوب إذ ينفذ (١١٤) تصرفه فيه وعلى الأول يلزم بالوطء مهر المثل و يلفو غيره بما ذكر وعلى الثاني لا ولا

وظاهر أن المراد عليه الهبة التامة بالقبض وفي الروضة لا خلاف أن الوطء حرام على الأب وإن قصد به الرجوع كذا قاله الامام انتهى وقال الفارقي إن قلنا يحصل به الرجوع فهو حلال (ولا رجوع لغير الأصول في هبة مقيدة بنفي الثواب) أي العوض وسأني الرجوع في المطلقة (ومضى وهب مطلقا) أي من غير تقييد بثواب أو عده (فلا ثواب إن وهب لونه) في الرتبة (وكذا لأعلى منه في الأظهر ولنظيره على المذهب) لأن اللفظ لا يقتضيه والمقابل ينظر إلى العادة والطريق الثاني في الأخيرة بطرد فيها الاختلاف فيما قبلها (فإن وجب ثواب على المرجوع (فهو قيمة الموهوب في الأصح) يوم القبض والثاني ما وجد ثوابا للعادة (فإن لم يجه فله الرجوع) في الموهوب إن بقي فإن تلف

(قوله أو غيره) كالأقالة والرد بالعيب (قوله كالسمن) وتعلم صنعة أو حرفة لا بتعليم وحش وان زادت به القيمة وحل قارن القبض (قوله كالسكب) والحل الحادث بعد القبض وان قارن الرجوع فهو للولد فيأخذه بعد انفصاله والتميز وإن لم يورث ويقتضي إلى أو أن الحصاد أو الجذاذ بلاجرة ويشترك بنحو القسارة وطحن الحب وتعلم صنعة يعمل كإعلم ولا يرجع بأرض نقص ولو بجناية الفرع وفي البناء والغراس ما في الاعارة (قوله) ويحصل الرجوع) ولا يصح تعليقه وليس تفاسخ الهبة وتقبلها رجوعا فلا تنسخ بهما (قوله) ولا رجوع لغير الأصول) وإنما صح الرجوع في الأصول لأنهم لشققهم لا يرجعون إلا المناسب ولذا كان برهم أفضل البرر ويحرم أذا هم بغير المدين إلا في واجب ولو دعوه لبس حرام أو أكله تلطف في دفعه أو تقيله بقدر الامكان (قوله) فلا ثواب) ما لم تدل قرينة عليه والا كقضاء حاجة ولم تقض فيجب الثواب أو الرد ولو اختلفا في البذل صدق المذهب بيمينه إلا فيما كان عليه دين فيصدق الواهب أنه جعله عنه ولو دفع إليه ولم يبعث صدق الدافع ويكره شراء ما وهبه من المنهب لأنه من الصدقة (قوله) فهو قيمة الموهوب) ولو مثليا وبغني عن هارد الموهوب بيمينه كاس (قوله) بكل حال) ما لم تقم قرينة كاسر وكذا في الهدية (قوله) بعث) ليس قيدا (قوله) كقصوره) بفتح القاف والصاد بينهما وأوسا كنه وبعدها مهمل مشددة وعاء القمر ولا تسمى بذلك إلا رفيا القمر والأفهي مكيل وزنبيل (قوله) فهو هدية) فيملكه المنهب ككتوب الرسالة ما لم تقم قرينة على رده (قوله) جرت العادة برده) أو اضطربت (قوله) فيجوز أن كلها منه) وبراعى في كل قوم عادتهم فيه من تفرقه حالا أو إقامتها فيه مدة أو غير ذلك (فرع) لا يضمن ضيف ما وضع له من طعام وإنائه وحسبه ونحوها سواء قبل الأكل وبعده ولا يلزمه دفع نحو حرة عنه فإن حل الأناة مثلا بغير أن ضمن فإن وضعه برى منه كما يأتي في الوجبة وينب رد ظرف الهدية حالا (فرع) جرت العادة لتوى الأفرح بحمل الهدايا إليهم ووضع نحو طاسة لوضع الدراهم فيها وإعطاء خادم الصوفية الدراهم ونحوها وحكم ذلك أن الملك لمن قصد الدافع من صاحب الفرح أو ابنه أو المزين مثلا أو الخادم أو الصوفية انفرادا وشركة والا فلا خذ لأنه المقصود عرافا وعادة ومثل ذلك مالوندر شيئا لوى ميت فإن قصد تملكه لنا أو تملك خدمته الرجوع (قوله) والثاني يحصل الرجوع إلخ (نصح) قول المتن في الأظهر (هو جار في الهبة وأما الصدقة فتوابعها على الله تعالى وسبأنيان في كلام السراح (فرع) أهدى له هدية على أن يقضى له حاجة أو يخدمه فلم يفعل وجبردها إن بقيت وبدلها إن تلفت قاله الاصطخري رحمه الله (قوله) المتن فهو قيمة الموهوب (أو) أي كما في النكاح بلا مهر حيث تجب قيمة البضع وهو مهر المثل (فرع) لا تجب القيمة عينيا بل هو مخير بينها وبين رد الموهوب (قوله) وعأوه الذي يكفر فيه إلخ (ولا تسمى بذلك إلا والتميز فيها) فإن أفردت سميت زنبيلة

رجع بقيمته قال في الروضة ولا يجب في الصدقة ثواب بكل حال قطعاً صرح به البغوي وغيره وهو ظاهر (قوله) وأما الهدية فظاهر أنها كالهدية اه ونقله في الكفاية عن البندنجي (ولو وهب بشرط ثواب معلوم فلا يظهر صحة العقد ويكون بيعا على الصحيح) فظرا إلى المعنى والثاني يكون هبة نظرا إلى اللفظ فلا يلزم قبل القبض ومقابل الأظهر بطلان العقد لمنافاة شرط الثواب للفظ الهبة المقضى للتبرع (أو) بشرط ثواب (محجول) كسوب (فالذهب بطلانه) أي العقد لتعذر تصحيحه ببيعاً بمحال العوض وهبة بذكر الثواب بناء على أنها لا تقتضيه وقيل يصح هبة بناء على أنها تقتضيه (ولو بعث هدية في ظرف فإن لم تجر العادة برده لا كقصوره تمر) بتشديد اللام وعأوه الذي يكفره من البورى قاله الجوهرى (فهو هدية أيضا والا) أي وإن جرت العادة برده (فلا) يكون هدية (ويحرم

مثلا فلهم والا صرف في مصالح قبره ان كان والا فلن جرت العادة بقصد هم عنده (قوله) ويكون عارية) فهو مضمون الا اذا كان بمقابل فهو اجارة فلا يضمن كما مر ثم هو بعد فراغ الأكل منه أمانة فيهما (فروع) روى أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يأكل من هدية حتى يأمر صاحبها بالأكل منها لمكان الترام المسموم وصار ذلك عادة الملوك ولو في غير الهدايا وروى أن أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضى الله عنه رأى رجلا يطوف بأمه حاملا لها وهو يفسد ويقول :

أنا لها مطية لا أنفر اذا الركاب ذعرت لأذعر
ماجلت وأرضعتي أكثر الله ربي ذو الجلال أكبر

(قائدة) تحصل صلة الرحم المندوبة بارسال سلام أو كتاب أو ارسال هدية أو نحو ذلك والله أعلم (كتاب اللقطة)

هي من أنواع الاكتساب فذلك ذكرت عقب الهبة (قوله في المشهور) واسكان القاف فيهما وقيل بالفتح اسم للاقط ويقال لها لقادة وكذا لقطة بفتح اللام والقاف فيهما أيضا (قوله الشيء الملقوط) أى لقطة (قوله وهو) أى الملقوط شرعا ماضع من مال أو اختصاص محترم كمال حرى دخل دارنا للتجارة بأمان وان لم يكن هو محترما فان لم يكن له أمان فالماخوذ منه غنيمة لالقطه وبذلك خرج ماألقته الريح في ملك انسان أو ألقاه هارب في حجره ولم يعلم مالكة أو ألقته البحار على السواحل من الفرق أو وجده عند مورثه من الودائع المجهولة ولم تعرف ملاكها فأمره لبيت المال يتصرف فيه الامام ثم ان كان جائرا فأمره ان هو في يده فان عرف المالك في شيء من ذلك ولو بعد زمان طويل فهو باق على ملكه ولا رجوع لأخذه على مالكة بما أنفق عليه ولو حيوانا ومنه جل أعبا أو ألقاه الجمل فترك الجمل مالكة في البرية مثلا وعند الامام أحد واليها يملكه من أخذوه وعند الامام مالك لا يملكه ولكن يرجع على مالكة بما صرفه عليه (قوله أو غفلة) ومنه ابدال نعله بغيره وليس له استعماله الا بعد تعريفه أو اعراض مالكة عنه فان علم تعمده فهو من باب الظنر (قوله أو نحوها) كنوم وعلم عاذكر أن أركانها ثلاثة لاقط وملقوط ولقط وفي اللقط معنى الامانة والولاية من حيث أنه أمين فمالقطه وان كان الشارع ولاه حفظه كالولي في مال محجور موفيه معنى الاكتساب من حيث التملك على ما يأتى والغلب منها الثاني بدليل صحة التقاط السبي وليس من أهل الولاية والمعتبر في اللاقط الاسلام والتكليف والحرية والعدل لعدم وجود حجر سفة عليه وفي أضداد ذلك تفصيل يأتى (قوله يستحب)

[قوله ويكون عارية] أى اذا لم تقتض نوايا والا فهو أمانة كالاجارة الفاسدة .

(كتاب اللقطة)

هي بفتح القاف وقد تسكن الشيء الملقط وقال الخليل بفتحها هي الشخص الملقط كالضحية بالتحريك وصوبه ابن برى ويقال أيضا لقطة وكذا لقط بفتح اللام والقاف وهي لغة مأجدة على طلب قال تعالى فالتقطه آل فرعون وشرا ما وجد من مال أو مختص ضائع لغير حرى ليس بمحرز ولا يمنع قوته ولا يعرف الواجد مالكة وخرج بالمحرز المال الموجود في المكان المملوك ونحوه ولا يعرف مالكة فانه مال ضائع يحفظ ولا يجوز تملكه بل يحفظه الامام أو يبيعه ويحفظ ثمنه أو يقتضه على بيت المال قال ابن عبد السلام وغيره الا اذا أتى من يعرف مالكة فسيب له سبيل أموال بيت المال ثم ذكرها عقب الهبة نظرا للاكتساب ولو ذكرت عقب اقراض لكان متعجبا أيضا فاناسلك بها سلكه وعند الحنفى سلك الصدقة ولهذا منع الفنى منها [قوله صيانة للمال الخ] ردها بأنها أمانة ابتداء اكتساباتها وكل لا يجب نعم لو تعين للاخذ وخاف الضياع بنى الوجوب [قول الملقن ولا يستحب لغير واثق] استشكل السبى جزمهم بذلك مع

استعماله إلا في كل الهدية
منه ان اقتضت العادة
فيجوز أكلها منه حيث
قال بغوى ويكون عارية
(كتاب اللقطة)
بضم اللام وفتح القاف في
المشهور أى الشيء الملقط
وهو ماضع من مالكة
لسقوط أو غفلة أو نحوها
في محال تاتى (يستحب)
الالتقاط لو اتق بأمانته
وقيل يجب عليه صيانة
للمال عن الضياع (ولا
يستحب لغير واثق)

بأمانة نفسه (و يجوز) له (في الأصح) والثاني يحرم تخوف الخيانة (ويكره لفاسق) لأنه ربما تدعوه نفسه الى كتمانته وفي الوسيط لا يجوز (والمذهب أنه لا يجب الاشهاد على الالتقاط) لكن يستحب وقيل يجب والطريق الثاني القطع بالأول وبذكر في الاشهاد صفات الملتقط أو يكت عنها وجهان أحدهما (١١٦) عنده البغوى الثاني للاتباع كاذب اليه وقل الامام يذكر بعضها ليكون في الاشهاد

قائدة وصحة في الروضة (و) المذهب (أنه يصح التقاط الفاسق والسبي والنهي في دار الاسلام) كما طيأدهم والطريق الثاني ان قلنا المقلب في الالتقاط الأمانة والولاية فلا يصح التقاطهم أو الاكتساب بالملك بعد التعريف وهما وجهان ويقال قولان فيصح التقاطهم وطريق القطع في الذي مرجوح في الروضة كالمظهر (ثم أظهر أنه يزرع الملتقط) من الفاسق ويوضع عند عدل (والثاني لا يزرع ولكن يضم اليه عدل مشرف (و) الأظهر لإثباته لا يستدعي تعريفه بل يضم اليه (عدل (رقيب) للتأخير فيه والثاني يعتمد من غير رقيب ثم إذا تم التعريف فلها الملك (و يزرع الولي لقطة السبي ويعرف ويملكها للسبي ان رأى ذلك حيث يجوز الاقتراض له) فان الملك في معنى الاقتراض فان لم يره حفظها أو سلمها للقاضي (وضمن الولي ان قصر في انتزاعه) أي الملتقط

نعم يجب ان غلب على ظنه الضياع تركه (قوله) ويجوز له أي تغير واقف مع كونه خلاف الأولى (قوله) تخوف الخيانة فان علمها حرم (قوله) ويكره لفاسق (ان التلق للملك ويحرم للحفظ ومن أخذها منه حينئذ فهو الملاقط ومنه المرتد والكافر ويؤخذ من العلة أنه ان علم من نفسه السكنان حرم (قوله) لا يجوز له يحتمل الكراهة والحزمة وقد علم (قوله) لكن يستحب الاشهاد أي مالم يخش منه الضياع والالم يندب بل يحرم ويضمن لو فعل (قوله) أحدهما) جل على ما إذا خيف من جائر أخذها منه (قوله) يذكر بعضها) أي ندبها ويكره استقضاؤها إلا اذا خيف ضياؤها فيحرم وفارق حزمة استقصائها في التعريف الآتي لأن في الاشهاد احتياطا ومتى خالف ضمن أيضا كذا قاله شيخنا الرملي والوجه حرمة الاستيعاب هنا مطلقا لليلة المذكورة وإليه مال شيخنا (قوله) يصح التقاط الفاسق) فعطف ما بعده من عطف الخاص لافتادة دفع توهم الحصر وهذا تصريح بما علم من كراهته له (قوله) والسبي (ان كان له نوع تمييز ومثله المجنون وكذا السفينة ولا عبرة بقصد هم ملكا أو حفظا (قوله) والذي) ومثله المعاهد والمؤمن (قوله) في دار الاسلام) هو راجع إلى الثلاثة قبله كما هو ظاهر كلام الشارح والمراد به ما فيها مسلم والافهو غنيمة تخمس (قوله) أنه يزرع الملتقط) أي يزرعه الحاكم من الفاسق ومنه الكافر والمرتد كما مر وسيدكره فان كملوا قبل النزع استمرت معهم (قوله) عند عدل) وأجرته في بيت المال والافضل الملتقط (قوله) ولا يعتمد تعريفه) أي الفاسق وكذا من الحق به وسبأني (قوله) رقيب) وأجرته عليه إذا ملك (قوله) يزرع الولي) أي لأجل الحفظ فان زرعها على وجه الالتقاط جاز كالأجنبي والمجنون والسفيه كالسبي (قوله) ويعرف) أي الولي ولو كما ولا يصح تعريف السبي ولا المجنون نعم يصح تعريف السفينة بالذن الولي والسبي بمحضرة الولي ويراجع الولي الحاكم في مؤنة التعريف ان لم يكن هو الحاكم والا فحكم آخر يبيع جزءا منها لمؤنتها (قوله) ويضمن الولي) ولو علما والسبي من الحق به (قوله) والضمان في مال الولي) ولو في اتلاف المحجور (قوله) تغير تعريف) أي من الولي ولا عبرة بتفريط السبي (قوله) فلا ضمان) أي على أحد (قوله) فلا ضمان عليه) أي الولي أو السبي وكذا لو لم يعلم بالتقاطه حتى يكن بالبالغ فلا ضمان على الولي والمجنون كالسبي (قوله) وان أنلفه) أي السبي كافي ببعض النسخ ضمنه كغيره (قوله) لأنه ليس الخ) فما أخذه مال ضائع قال ابن عبدالحق ويضمن ما التقطه لملكه في رقبته كالفاسب ولو أعتقه سيده فالقبط حينئذ له وكأنه التلق الآن حكاية وجه هنا بالوجوب وأجاب بأن الوجوب لحق المالك وبجاهد نفسه والاستيعاب بجماعه ترك الفعل فأخذه مع الخوف خطر يمكنه اجتنابه [قول المتن ويجوز في الأصح] لأن الأصل عدم الخيانة [قول المتن أنه لا يجب الخ] لعدم الأمر به في حديث زيد بن خاتم وغيره [قوله] وقيل يجب [أي لحديث أبي داود من أخذ لقطة فليشهد ذاعل أو ذوى عدل ولا يكتنم وهذا الحديث جل على التلبس ويحتاج إلى دليل [قول المتن أنه يصح] قيل الغرض من الصحة أحكام اللقطة ثبت له وان منعاه الأخذ فلا تكرار فيه مع ما سبق قلت يجوز أن يقال ذكره هنا توطئة لما بعده [قول المتن في دار الاسلام] متعلق بقوله والذي [قول المتن ويوضع عند عدل] لأنه لا يلبى مال ولده فكيف يلبى مال غيره ونظر الثاني إلى حق الملك [قول المتن والأظهر] أي سواء قلنا يزرع من يده أم لا [قوله] والثاني صحته [كالاتطاب .

[قوله]

(حتى تلف في يد السبي) أو أنلفه الضمان في مال الولي ثم يعرف

التلف وان تلف قبل انتزاعه بغير تفريط فلا ضمان وان لم يشتر بالتقطه وتلف في يد السبي فلا ضمان عليه وان أنلفه ضمن (ثم) الذي كالفاسق في انتزاع الملتقط منه وما يترتب عليه (والأظهر بطلان التقاط العبد) لأنه ليس من أهل الولاية والمالك والثاني صحته ويكون

لسيدوا القولان إذ لم يأذن له فيه ولم ينه عنه ولو أذن فيه فطرده ابن أبي هريرة القولين فيه وقطع غيره بالصحة ولونها منه قطع الاصطخري بالمنع وطرده غيره القولين فيه قال في الروضة طريقة الاصطخري أقوى (ولا يعتمد بغيره) على البطلان (فلو أخذه) أي الملقط (سيده منه كان التقاطا) له ولو أقره في يده واستحفظه عليه ليعرفه وهو أمين جاز فان لم يكن أمينا فهو معتد بالاقرار فكأنه أخذه منه وردت عليه (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (المذهب صحة التقاط المكاتب كتابة صحيحة) (١١٧) لأنه مستقل بالملك والتصرف

والقول الثاني لا يصح لما فيه من التبرع بالمعقود والتعريف وليس من أهل التبرع والطريق الثاني القطع بالصحة كالخبر أما المكاتب كتابة فاسدة فلا يصح التقاطه كالتقنين وقيل يصح ككذبي الكتابة الصحيحة وإذا صح التقاط المكاتب عرف وتملك (و) المذهب صحة التقاط (من بعضه ح) وبعضه رقيق حكى الرافعي فيه الطريقين في المكاتب زاد في الروضة المذهب والمنصوص صحة التقاطه (وهي) أي القطة (له) وليس له يعرفها وتملكها

(قوله بالصحة) هو المعتمد (قوله بالمنع) هو المعتمد أيضا (قوله ولو أخذه سيده) وكذا الأجنبي (قوله جاز) ويحكم بالاتقاط من وقت الاقرار وسواء في الاذن العام والخاص (قوله فان لم يكن أمينا الخ) فالضمان فيهما عليهما فيتعلق برقة العبد وسائر أموال السيد فيغرم السيد وان هلك العبد ويقدم به على الغرماء لو أفلس السيد كما لو آواه يتلف مالا ولم يمنعه ولو عتق العبد قبل أخذها منه فله تملكها ان بطل الالتقاط والا فهي للسيد لأنها من كسبه فله أخذها وتعريفها وتملكها (قوله) والمذهب صحة التقاط المكاتب كتابة صحيحة لاستقلاله بالاكتساب (قوله عرف وتملك) فان عجز أومات قبل التملك أخذها الحاكم لا السيد وحفظها لملكها ولو تلفت بعد التملك فبذلها في كسبه ولا يقدم مالكها على الغرماء قال الزركشي ومثله الحر المفلس والميت (قوله ومن بعضه ح) وان لم يأذن السيد الا في نوبة السيد وحده فلا بد من اذنه ويكتفي في المشترك اذن أحد سيده وما التقطه يكون بينهما (قوله عرفها وتملكها) أي ان كان قد أذن له لأنه فيها كالتقنين قاله شيخنا الرملي وعليه لو لم يأذن له يعود ماسر في الرقيق وان فرغت نوبة السيد فراجعه (قوله والاعتبار بوقت الالتقاط) هو المعتمد ولو اختلفا في وقوعها في نوبة أيهما صدق ذو اليد فان كانت يدهما أولا يبد أحد حلف كل وقسمت بينهما ولو تخطت نوبة السيد في مدة تعريف العبد أناب من يعرف (قوله من الأكتساب) والعبرة فيها بوقت الوجود ومنها الصدقة عليه (قوله من المؤن) والعبرة فيها بوقت الاحتياج لاجتماع السبب وما ذكره الشارح يحتمل على ذلك والا فهو مرجوح ومنها زكاة الفطر (قوله الا أرض الجنابة) أي منه أو عليه كما قاله الزركشي (قوله وهذا المستثنى الخ) حاصله أنه في الشرح ساكتا عن المؤن وأرض الجنابة وزاد عليه في الروضة الثاني وحده وزاده مع الأول في النهاج أيضا فقوله على الشرح متعلق بعز يد فيهما .

(فصل في حكم لقط الحيوان وغيره (قوله المملوك) خرج به نحو كواب يقتني فيجعل لقطه وبعد تعريفه

[قوله والقول الثاني] عليه يأخذها القاضى ويحفظها دون السيد لأنه لا ولاية له على المكاتب . أقول هذا فيه نظر فافهم قالوا ان الأجنبي إذا انتزع من العبد اللقطة صح التقاطه [قول الحق فلصاحب النوبة في الأظهر] بناء على دخول الكسب النادر في المهايأة والثاني منبى على عدم دخوله [قوله ومقابله يشتركان] أي لأن النادر لا يخطر بالذهن عندتها يؤمها [قوله فليس على من وجدت] قال الزركشي ولله فيما إذا جنى قال وحيفئذ فالاستثناء من المؤن والأكتساب لا من المؤن فقط [قوله استقلالا] يعني زاده في الروضة ولم يذكر فيها المستثنى منه وهو المؤن وقوله ومن يدمعه الخ يريد به أن مازاده المنهاج هنا بقوله قلت كله في الشرح الأرض الجنابة والمؤن فهما في المنهاج من يدان على الشرح وفي الروضة زاد الأرض فقط هذا مراد كما يعلم بمراجعة الروضة

(فصل في الحيوان الخ) [قول الحق المملوك] كذلك المختص كالكلب والبعير المنقور هديه يلتقطه للتعريف والموقوف

والقول الثاني كالمولم تكن مهايأة (وكذا حكم سائر النادر) أي باقية (من الأكتساب) كالوصية والمهبة والركاز (و) (من المؤن) كأجرة الطبيب والحمام وعن الدوا المعنى أن الاكتساب لمن حصلت في نوبته والمؤن على من وجد سببا في نوبته في الأظهر فيهما ومقابله يشتركان فيهما (الا أرض الجنابة والله أعلم) أي فليس على من وجدت الجنابة في نوبته وحده بل يشتركان فيه من لأنه يتعلق برقة وهي مشتركة وهذا المستثنى بتوجيهه من يد في الروضة استقلالا ومن يدمعه المستثنى منه على الشرح وظاهر أنه إذ لم يكن بينهما مهايأة يشتركان في سائر

الأنف من الاكتساب والمؤن (فصل في الحيوان المملوك)

المتنع من صفار السباع) كالذئب والخنزير والفهد (بقوة كعبه وفرس) وجمار وبغل (أو بعدو) أى جرى (كأرب وظي أو طيران كحلم ان وجد بمفازة) أى مهلكة (فللقاضى التقاطه للحفظ وكذا لغيره) أى لغير القاضى من الأحاد التقاطه للحفظ (فى الأصح) لثلا يأخذه خائن فيضيع والثانى للمنع الاذلا وبلاية للأحاد على مال الغير (ويحرم التقاطه لملك) على كل أحد لأنه مصون بالامتناع عن أكثر السباع مستغن بالرجوع الى أن يجده صاحبه (١١٨) لتطلبه له فمن أخذه للملك ضمنه ولا يبرأ من الضمان برده الى موضعه فان دفعه

الى القاضى برى فى الأصح (وان وجد بقرية) أو موضع قريب منها أو بلدة (فالأصح جواز التقاطه لملك) والثانى المنع كالخازن وفرق الأول بأنه فى العمران يضع بامتداد اليد الخائنة اليه بخلاف المفازة فان طروق الناس بها لايم ولو وجد فى زمن نهب وفساد جاز التقاطه للملك قطعاً فى المفازة والعمران (وما لا يمتنع منها) أى من صفار السباع (كشاة) ومجل وفصيل (يجوز التقاطه للملك فى القرية) ونحوها (والمفازة) صيانة له عن الخونة والسباع (ويتخير أخذه من مفازة فان شاء عرفه وتملكه) بعد التعريف (أو باعه) أى وان شاء باعه استقلالاً ان لم يجد حاكماً وبذنه فى الأصح ان وجد (وحفظ عنه وعرفها) أى اللقطة المبيعة (ثم تملكه) أى الثمن (أو أكله) أى وان شاء أكله من ملكه أخذاً عما سأتى (وغرم قيمته ان

يختص به ويتنفع به ونحو ذلك بغير فيه قلادة مثلاً مما هو قرينة على أنه هدى فيعرفه واجده ويذبحه وقت النحر بمنى ويفرق لحمه بأذن الحاكم ندباً فان ظهر صاحبه وأنكر كونه هدياً صدق عليه وعلى النابح له ما بين قيمته حياً ومذبحاً وعلى الآكل غرم اللحم والنابح طريق فيه والأوجه جواز تملك منفعة موقوف أو موصى بها بعد تعريفها (قوله المتنع) أى بالعدل ولو مع حل على ظهره مثلاً فان ألقاه الجمل أو كان به نحو كسر رجل فكثير المتنع وإذا لقطه فهو لا لقط لما عليه من الجمل وعكسه وتقدم حكمه (قوله كالذئب الخ) مثال للصغار بالنسبة لنحو الأسد وقيل المراد صغار المذكورات (قوله مهلكة) وسببت مفازة نقلاً وذكر بعضهم أنها من أسماء الأضداد يقال قاز اذا نجا أو هلك (قوله فى الأصح) محل الخلاف فى زمن الأمن فبزمن الخوف يجوز قطعاً ولو أمن عليه يقينا ولم يعرف مالكة امتنع أخذه وان عرف مالكة جاز أخذه لرده اليه وهو أمانة معه (قوله ويحرم) أى زمن الأمن فى المفازة للملك (قوله للملك قطعاً الخ) فعمل أنه يجوز للحفظ مطلقاً وكذا للملك الأمن مفازة آمنة (قوله يجوز التقاطه) أى غير المتنع للملك وكذا للحفظ سواء زمن الأمن أو غير فى المفازة وغيرها وانما قيد بالملك ليرتب عليه ما بعده (قوله الخونة) بفتح الخاء المجهمة وفتح الواو جمع خائن (قوله ويتخير أخذه) أى غير المتنع للملك أو ما أخذه للملك ولو من المتنع (قوله أو باعه) أى حالاً (قوله وعرفها) لم يذكر الضمير هناك فالتوهم عوده إلى الثمن (قوله أو أكله) أى حالاً بعد تملكه ان وجدته فى مفازة فان وصل به إلى العمران فقال العبادى يمتنع أكله وتملكه قبل التعريف وجوز الموردي فيه خصلة رابعة وهى أن يملكه حالاً ويبقى حياً لينتفع بده أو نسله (قوله ولا يجب الخ) أى مادام فى الصحراء والا فيجب (قوله والخصلة الأولى الخ) هذا إذا استوت الخصال فى

ينبغى أن يلتقط لملك منافع [قول المتن فللقاضى التقاطه] قال الزركشى ينبغى أن يكون محله إذا خاف الضياع والا فيترك ولا يتعرض له [قوله لأنه مصون بالامتناع الخ] فى حديث زبد بن خالد فى الأبل مالك ولما [قوله كالمفازة] لاطلاق الحديث [قوله بخلاف المفازة] أى والجواب عن الحديث أنه ظاهر فى المفازة بدليل قوله فيه ترد الماء ورمى الشجر [قوله بعد التعريف] كغيره [قول المتن أو باعه] لأنه أولى من الأكل (قوله أى اللقطة المبيعة) يعنى لا الثمن [قول المتن أو أكله] الأحسن وأكلها وهو كذلك فى بعض النسخ [قوله أيضاً أو أكله] بالاجماع على هذه الخصلة قاله الزركشى فلولم يأكل حتى حضر به إلى العمران امتنع فيما يظهر ويحمل خلافه [قوله أخذاً] يرجع لقوله متملكاً له [قول المتن وغرم قيمته] قال ابن المنذر دليله القياس على اثبات ذلك فى لقطة الذهب والنفضة [قوله ولا يجب] هو مستفاد من صنيع المنهاج حيث ذكر التعريف فى الخصلتين الأولتين وتركه من الأخيرة [قوله من الثالثة] أى لما فيها من تعجيل الاسباحة قبل التعريف (فرع) لم يراعوا هنا وجوب اتباع الأحظ وراعوه فيما يجفف كما سأتى فما الفرق ثم رأيت الأسنوى اعتبره هنا أيضاً

ظهر مالكة) ولا يجب بعداً كاله نمرضه فى الظاهر للإمام من وجهين لما سأتى عنه والخصلة الأولى أولى من الثانية [قوله] والثانية أولى من الثالثة (فان أخف من العمران فله الخصلتان الأوليان) بضم الميم وبالاحتثانية (لا الثالثة فى الأصح) وفى الروضة كاصلاً لأظهر. والثانى له الثالثة أيضاً كالمفازة ودفع بأن الأكل فيها لأنه قد لا يجد فيها من يشتري بخلاف العمران ويشق النقل اليه ولو كان الحيوان غريباً كقول كالجحش فيه الخصلتان الأوليان ولا يجوز تملكه فى الحال فى الأصح وإذا أسلك الملتقط الحيوان وتبرع بالاتفاق فذلك وان أراد الرجوع فليبقى بأذن الحاكم فان لم يجد حاكماً

أشهد (ويجوز أن يلتقط عبدا لا يميز) في زمن أمن أو نهب وبمزا في زمن نهب بخلاف الأمن لأنه يستدل فيه على سيده فيفضل إليه والأمة كالعبد ويؤخذ من غرضون كلامهم أن فيهما المصلتين الأوليين في الروضة (١١٩) وأصلها ثم يجوز تملك

العبد والأمة التي لا تملك
كالجوسية والمحرّم وان
كانت عن تحمل فعلى قولين
كلاقتراض لأن التملك
بالالتقاط اقتراض وينفق
على الرقيق مدة الحفظ من
كسبه فان لم يكن كسب
فعلى ماسبق في خبر الآدمي
واذا بيع ثم ظهر المالك
وقال كنت أعتقته قبل
قوله في الأظهر وحكم بفساد
البيع والثاني لا كما لو باع
بنفسه انتهى (ويلتقط
غير الحيوان) كما كره
وثياب وتقود (فان كان
يسرع فساد كهرسة)
ورطب لا يقتصر (فان شاء
باعه) أى استقللا ان لم
يجد حاكما وبأذنه ان وجده
أخذما سبق (وعرفه)
بعد بيعه (ليمتلك منه)
بعد التعريف (وان شاء
تملكه في الحال وأسله)
وغرم قيمته سواء وجده
في مفازة أو عمران (وقيل
ان وجده في عمران وجب
البيع) وامتنع الأكل
وعلى جواز في القسمين
في التعريف بعده وجهان
أصحهما في العمران وجوبه
وفي المفازة قال الامام
الظاهر أنه لا يجب لأنه
لا فائدة فيه (وان أمكن

الأحظية أو عدمها والإوجب فعل الأحظ للمالك (قوله أشهد) فان لم يشهد لم يرجع وان نوى الرجوع
فان فقد الشهود فله الرجوع إن نواه فان اختار البيع فكما تقدم وليس له بيع بعضه ولأن يقتض على
المالك للنفقة لأنه قد يستغرق فيه وفارق الاتفاق كما قاله شيخنا الرملي بأن ما اقتضه قد يتلف قبل
إنفاقه وفيه بحث ظاهر (قوله أن يلتقط عبدا لا يميز) مطلقا ويعرف رقه بعلامة كالخشة والزنجى أو
باخبار برقه عن معرفه قبل أو بنحو ملك فان عرف مالكة وأخذ لبردة إليه لم يضمه (قوله وبمزا) يشمل
البالغ فراجعه (قوله في زمن نهب) في عبارة غيره خوف (قوله كالاقتراض) فالعتمد عدم صحة التملك
(قوله وينفق الخ) سواء التقطه للحفظ أو للتملك كما قاله شيخنا الرملي (قوله أعتقته) وكالعتق غيره
من التصرفات كما في ابن جبر وغيره مما يزيل الملك ولو عاد وأكذب نفسه ليأخذ الثمن ففي قبوله وجهان
(قوله غير الحيوان) شمل الاختصاص نحو كلب معلم وخر محترمة وزبل ولقطة لحفظ أو اختصاص
بعد التعريف ثم إن ظهر المالك أخذ الموجود ولا ضمان فيما تلف ولو بانلاف كما تقدم وانما لم يذكره
الشارح لعدم تأتى ما بعده فيه من التفاصيل (فرع) يجوز التقاط السنايل للتملك إن أعرض مالكها
عنها أو علم رضاه ولو كانت في مال زكوى ولا زكاة على المالك فيها لأنها لما كانت في محل الاعراض من
المالك جعلت كذلك من المستحقين تبعا (قوله وبأذنه) وجوب إن لم يخف منه عليه والاستقل (قوله)
وغرم قيمته) أى وقت أسكه حال اللقطة أو بعده ولا يلزمه إفرازها لأن النعمة أحفظ فان أفرازها فهي
أمانة وله تملكها بعد التعريف كالثمن (قوله سواء وجده في مفازة أو عمران) وسواء زمن أمن أو غيره
وتقدم في الحيوان منع الأخيرة للتملك ويؤخذ الفرق من التعليل السابق فيه (قوله في القسمين) أى
الحيوان وغيره أخذ من ذكره أو لا بقوله لم يسيأى عنه أى الامام (قوله أنه لا يجب) أى مادام في المفازة
والاوجب كإسره والتخيير المذكور عند الاستواء في الأحظية للمالك والإوجب الأحظ كإسره أيضا
(قوله فان كانت الغبطة الخ) ولا يجوز هنا التملك والأكل حال لبقائه بخلاف ما تقدم (قوله أو في تحجيفه)
أو استوى الأمران (قوله وتبرع به) الواجد أو غيره (قوله والايبيع بعضه) وتقدم في الحيوان منع
بيع بعضه خوف استغراقه (قوله ومن أخذ الخ) وهو أهل لقطة للحفظ الخ أى فنحو صبي إذا رأى
وليه أن يملك له لم يصرف مؤنة التعريف من ماله بل يرفع الأمر للجاءكم ليبيع جزءا منها له

[قوله والأمة كالعبد] إلا في شيء واحد وهو منع لقطة من تحل له للتملك [قوله ثم يجوز] وجه استدلاله
التعبير بتم فانه يقتضى تأخر التملك عن التعريف فينتفى التملك حالا وأما خلة البيع فكأنها مأخوذة من
قولهما الآتى وإذا بيع ثم ظهر المالك فانه من كلام الروضة وأصلها [قوله كما كره وثياب الخ] وكذا آخر
محترمة [قول المتن فان شاء باعه] وهو أولى من الخصلة الآتية بالاتفاق [قول المتن وان شاء الخ] ولاتأتى هنا
الخصلة الثالثة [قوله وقيل ان وجده الخ] هو نظير ماسلف في الشاة من امتناع الأكل فيها في العمران
[قوله في القسمين] هما الحيوان وغير الحيوان [قوله لأنه لا فائدة فيه] أى لأن التعريف لغرض ظهور
صاحبه قبل التملك وقد وجد وفارق العمران بأنه يرجى فيه ظهور مالكة [قول المتن فان كانت الغبطة الخ]
قال صاحب النسخ ولم أر للاصحاب جواز الأكل ههنا قال الزكشى صرح القاضي أبو الطيب بالتخيير بين
الأكل والبيع كغيره وأشار الرويات الى تفرد لا مكان تبقية فلا ضرورة للأكل بخلاف الحيوان وما
يسرع فساد [قول المتن لتجفيف الباقي] ويخالف الحيوان حيث يجوز بيع كله لأن النفقة تأكله

بقاؤه بعلاج كيرطب يتجفف فان كانت الغبطة في بيعه بيع أو في تحجيفه وتبرع به الواجد جففه وإلا بيع بعضه لتجفيف الباقي
حفظا له والمراد بالعمران الشارع والمسجد لأنهما مع الموات محال اللقطة (ومن أخذ لقطة للحفظ أبدا

فهي أمانة) في هذه (فإن دفعها إلى القاضي لزمه القبول) وكذا من أخذها للملك ثم دفعها إلى القاضي يلزمه القبول (ولم يوجب الأكرهون التعريف والحالة هذه) أي الأخذ بالحفظ أبدا قالوا الآن التعريف إنما يجب لتحقيق شرط التملك وأوجه غيرهم وصححه الامام والغزالي كلا يكون كتابا لمفوتا للحق على صاحبه (١٣٠) قال في الروضة هذا أقوى وهو المختار وقال في شرح مسلم أنه الأصح وعلم بما ذكر أن

التعريف في الأخذ بالتملك واجب قطعا (فلو قصد بعد ذلك) أي بعد الأخذ للحفظ أبدا (خيانة لم يصير ضمانا في الأصح) بمجرد قصد والثاني يصير (وإن أخذ بقصد خيانة فضا من وليس له بعده أن يعرف وتملك على المذهب) وفي وجه من الطريق الثاني له ذلك لوجود صورة الالتقاط (وإن أخذ ليصرف وتملك) بعد التعريف (فأمانة مقدة التعريف وكذا بعدها ما لم يتجر التملك في الأصح) ومقابله نصير ضمنونه عليه إذا سكت عن غرم التملك مطردا قاله الغزالي كالامام والأول قاله ابن الصباغ والبخوي (ويعرف) بفتح الياء الملقط (جنسها) أذهب هي أم فنة أم ثياب (وصفتها) أهروية أم مروية (وقدرها) بوزن أو عدد (وعفاها) أي وعاءها من جلد أو خرقة أو غيرها (ووكاها) أي خيطها المشدودة به روى الشيخان قوله صلى الله عليه وسلم لسا له عن لقطه الذهب أو

(قوله فهي أمانة) وكذا زوائد منها من نحو درّ ونسل ويجرى فيها ما في أصلها من تجفيف ما يسرع فساده وغير ذلك (قوله إلى القاضي لزمه القبول) وهذا في قاض أمين وإلا لم يجوز دفعها له ولا يلزمه القبول ويضمنها دفعها له (قوله للملك) أولا لاختصاص أولا بقصد شيء ونسبه أو بقصد واحد لا يبيته (قوله ثم دفعها إلخ) فيه ما سر ويرأى دفعها إلى القاضي (قوله قالوا) صيغة تبرّ لأنه قد يقال الوجوب ليظهر المالك (قوله وصححه الامام والغزالي) هو المعتمد ولوأراد العود للملك وجب التعريف قطعا (قوله للحفظ) وكذا للملك (قوله بمجرد القصد) فإن فعل صار ضمانا بلا خلاف (قوله بقصد خيانة) وعلم ذلك القصد يقينا ولم ينسبه والا فأمين (قوله بعده) أي مادام مصراع عليه ويأخذها الحالك منه قهرا عليه فلو عاد إلى الأمانة ولو بعد أخذ الحالك أم أرا خيانة فيها بالفعل ليصرف وتملك جاز ويخرج عن الضمان خلافا لبعضهم كالسهم للحالك والتعريف بالمنوع ما كان لأجل أن تملك فإن كان لأجل أن يعرف صاحبها ليدفعها له فلا مانع (قوله يعرف وتملك) ليس قيدا كإعلم (قوله مطردا) أي مستمرا لم يتخلله قصد حفظ (نبيه) التعريف ممنوع على من خاف به أخذ ظالم لها وتكون عنده أبدا أمانة فإن خالف ضمن (قوله ويعرف) سيأتي أنه مستحب ويندب كتابة أوصافها ووقت لقطها وموضعه (قوله مروية) يسكون الراء نسبة إلى مرو فريّة بأرض الهجم كهرة (قوله وعاءها) هو أحد ماصدقات العفاص قال في القاموس العفاص مشترك بين الوعاء الذي فيه النفقة من جلد أو خرقة وعلاق القارورة والجلد الذي يغطي به رأسها (قوله ثم يعرفها) أي الملقط سنة وجوبا ولو اخصا سواه انفراد أو تعدد وفي التعدد توزع السنة عليهم على المعتمد يكفي أحدهم ولو بلا إذن من الباقيين ويكفي اذنه لأجنبي ولو أسقط بعضهم حقه من الالتقاط لم يسقط وبنى الوارث على تعريف مورثه ويعتبر فيمن يعرف كونه مكلفا موثوقا به ولو سفيها أو غير عدل وليس مبرورا بالخلاعة والمجون ويعني عن تعريفها دفعها للحالك كم كافي لقطه الحرم (قوله ما أو أقرب البلاد إلى موضعه من الصحراء) أي أن كان في جهة مقصده والا فاعتبر بمقصدته وإن بعدا وعرض له مقصده بعد غيره (قوله تبعهم) أي أن كان سيرهم إلى جهة مقصده ولا تعرض لهم بالمناداة فقط (فرع) لو وجد لقطه في بيته فعليه التعريف لمن بدخله (قوله ولا يعرف في المساجد) أي يكره على المعتمد ولا يكره أن يسأل بعض من فيها من غير صورة تعريف وشملت المساجد مسجد المدينة الشريفة والأقصى

[قول المتن فهي أمانة] كذلك درها ونسلها [قول المتن لزمه القبول] أي بخلاف الوديعة فإنه قادر على الرد إلى المالك [قوله قالوا] صيغة تبرّ وجهه أنه قد يمنع ذلك ويقال بل وجب ليظهر المالك ولا يكون الملقط كأمّا فقد ورد النهي عن السكم [قوله وعلم بما ذكر إلخ] أنه لو أخذ للحفظ ثم بدا له التملك فلا بد من استئذان التعريف كذا في الزركشي لكن سيأتي في الصفحة بعدها ما يفيدك أن محل ذلك إذا قلنا إن التعريف في حقه غير واجب [قوله بمجرد القصد] كالوديعة [قوله والثاني يصير] إذ سبب أمانته مجرد نيته [قوله ومقابله نصير إلخ] كالاستمات ويفرق بأن المستمات قد قبض لغرض نفسه وهذا حين الأخذ معظم غرضه الحفظ على صاحبها وصون ماله عن الضياع [قول المتن ويعرف إلخ] سيأتي في كلام الشارح عند آخر الصفحة أن ذلك مستحب

الورق اعرف وكأهوا وعفاها ثم عرفها سنة وقيس على معرفته خارجا فيه معرفة داخلها وذلك ليصرف صدق [قوله] واصفها (ثم يعرفها) بالتشديد (في الأسواق وأبواب المساجد) عند خروج الناس من الجاعات (ونحوها) من مجامع الناس في بلد الالتقاط أو قريته أو أقرب البلاد إلى موضعه من الصحراء وإن جازت به قافلة تبعهم وعرف ولا يعرف في المساجد قال الشاشي

الافى المسجد الحرام على الأصح (سنة) للحدث ويقاس على ما فيه غيره وليست على الاستيعاب بل (على العادة يعرفون ولا كل يوم مرتين طرفي النهار ثم كل يوم مرة ثم كل أسبوع) مرة أو مرتين كافي المحرر وغيره (ثم كل (١٢١) شهر) بحيث لا ينسى أنه تكرار

للاول كذا في الروضة وفى أصلها الماء حتى وسكتان بيان المدد في ذلك وفى التهذيب ذكر الأسبوع فى المدة الأولى ويقاس بها الثانية (ولا تكفى سنة متفرقة فى الأصح) كأن يعرف شهر أو يترك شهرا وهكذا لأنه لا يظهر فيه فائدة التعريف (قلت الأصح تكفى والله أعلم) لأنه عرفت سنة وصححه فى الرضة أيضا ولا تجب المارة فى التعريف فى الأصح كما أفاده ثم (ويذكر) الملتقط (بعض أوصافها) فى التعريف ولا يستوعبها لئلا يعتمد الكذب وذكره مستحب وقيل شرط وهو مسبوق بمعرفته فيأتى فيها الخلاف (ولا يلزمه مؤنة التعريف ان أخذ لحفظه) بناء على وجوب التعريف عليه السابق عن غير الأكثرين (بل يرتبها القاضى من بيت المال أو يقترض على المالك) أو يأمر الملتقط بها الرجوع على المالك وعلى عدم الوجوب التعريف عليه إن عرف فهو متبرع (وان أخذ لملك لزمته) مؤنة التعريف لوجوبه

(قوله لافى المسجد الحرام) فلا يكره التعريف فيه على الأصح وهو المعتمد وستأتى حكمته (قوله سنة) على التحديد . نعم إن كانت قبل قصد التملك وجب بعده سنة أخرى وسيأتى حكمه فى الشرح فى الفصل بعده واعتبرت السنة لعدم انقطاع القوافل فيها غالبا ولأن فى الزيادة عليها اضراها باللاقط (قوله بحيث لا ينسى) هو ضابط واضح لا بد من مراعاته فى كل السنة والتقيد بما ذكره من مرتين فى بعض الأيام وهكذا ليس متعينا بل هو مستحب وأبتداء السنة من ابتداء التعريف وإذا حصل النسيان وجب استئنافها (قوله ويقاس بها الثانية) فهى أسبوع كالأولى وفى المنهج أو أسبوعين ثم كل أسبوع مرة أو مرتين إلى تمام سبعة أسابيع ثم كل شهر مرة أو مرتين إلى تمام السنة (قوله الأصح تكفى) أى بالشرط السابق : أى من عدم النسيان ويجب أيضا بيان زمن وجدانها ومكانه فان فقد شرط من هذه الثلاثة وجب استئناف سنة قاله شيخنا فى شرحه وانظر هل يجب الاستئناف بعدم ذكر الزمان أو المكان فى مرة من التعريف أو فى غالب المرات أو فى جميعها فى جميع السنة (قوله ولا تجب المبادرة فى التعريف) بل الواجب أن ينسب لزمن الالتقاط وما قاله بعضهم من وجوب المبادرة إذا غلب على ظنه فوات معرفة المالك لها مدفوع بماسر من وجوب ذكر زمنها ومكانها (قوله ولا يستوعبها) فيحرم ويضمن ان فعل كالودل على الوديمة (قوله وذكره مستحب) هو المعتمد (قوله مسبوق بمعرفته) المتقدمة بقوله ويعرف الخ (قوله فيأتى فيها الخلاف) المذكور يقتضى حرمة استيعابها وتنبذ ذكر بعضها واعتمد شيخنا أنه فيها واجب إن قصد التملك والا فمندوب قال وهذا عند الالتقاط وأما عند التملك فواجب قطعا ليعرف ما يدفعه المالك اذا ظهر (قوله لحفظه) المراد لغير تملكه على ماسر (قوله على وجوب التعريف) الذى هو المعتمد كما تقدم (قوله من بيت المال) تبرعا ويقدم على ما بعده ويجب فيها بعده مراعاة الأحظ للمالك (قوله أو يقترض على المالك) امان بيت المال بأن يرتبها الحاكم فيه ومنه أمر اللاقط بها كإذ كره ولو كانت الأجرة بقدر قيمة اللقطة بيعت بنقد وحفظ لعدم احتياجه الى مؤنة قاله ابن عبد السلام أو يقترضها على المالك من اللاقط أو غيره الخ (قوله فهو متبرع) ان كان غير محجور عليه والإفكاس (قوله لملك) ولو بعد أخذها للحفظ فالمؤنة عليه والمراد بالملك عدم الأخذ للحفظ كما صرح (قوله لزمته) ومال شيخنا الرملى الى أنها على المالك كالتى قبلها (قوله لا يعرف) قال بعضهم لافى الحرم لمنع

[قوله لافى المسجد الحرام] وجه ذلك بأن لقطة لا تملك بخلاف غيره أى فيكون التعريف لفرض التملك بمنزلة البيع فى المسجد أقول فيه نظرا فان هذا الحكم ثابت ولو كانت اللقطة للحفظ فقط فالوجه الفرق بأنه مثابة للناس وكثرة الناس به مظنة لوجود صاحبها أو إرساله من ينظرها قال القفال ولو انقط درهما فى بيته فعليه التعريف لمن يدخل بيته [قول المتن يعرف أو لا الخ] انما كانت مرات التعريف فى الأوائل أكثر لأن الطلب فيها أكثر [قوله ويقاس بها الثانية] يرجع لقول المصنف كل يوم مرة [قوله لأنه عرف سنة] وكما لو نذر صوم سنة ولا طلاق الخبر وقيد الامام بما اذا لم يؤد الى نسيان النوب السابقة انتهى ويشترط أيضا بيان زمن الوجدان واستنادها الى ذلك الوقت كإذ كره الامام أيضا [قوله كما أفاده ثم] المراد بها ما فى قول المصنف ثم يعرفها [قول المتن ولا يلزمه الخ] قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام فلو كانت الأجرة لاتأتى فى السنة إلا بقيمة اللقطة فينبى أن تنبع بأحد التقدين فان حفظه سهل لا يحتاج الى مؤنة [قول المتن من بيت المال] قرض على صاحبها [قوله بأن ظهر مالكمها] قال الزركشى وينبى جريان هذا الوجه

(١٦٠ - قلوبى وعيمره - ثالث) عليه وسوا تملك أم لا (وقيل ان لم تملك) بأن ظهر مالكمها (فعلى المالك) المؤنة لعود فائدة التعريف اليه (والأصح أن الحقيق) أى القليل المتمول (لا يعرف سنة بل زمان يظن أن فاقده يعرض عنه غالبا) بهذا لزم ويختلف

ذلك اختلاف المال قالوا ياتي فدا في الفضة يعرف في الحبل وداني الذهب يعرف برما أو يومين أو ثلاثة والثاني يعرف سنة كالكتير وقبل يعرف ثلاثة أيام أما القليل غير المتمول كحبة الحنطة والزينة فلا يعرف ولواجده الاستبداد به وقدر بعضهم القليل المتمول بمدون فصب السرفة والأصح لا يتقدر بل هو مقلب على الظن أن فاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالبا (فصل : اذا عرف) أي الملتقط للملك كما صرح به الرافعي (١٢٢) في التشرح القطة (سنة) على ما تقدم (لم يملكها حتى يختاره أي الملك (بلفظ

كنملك) ونحوه (وقيل تكفي النية) أي نية التملك لفقد الإيجاب (وقيل بملك بمعنى السنة) اكتفاء بقصده عند الأخذ للملك بعد التعريف فمن التقط للحفظ دائما وقتنا بوجوب التعريف عليه وهو عرف سنة فبداه التملك لا يأتي فيه هذا الوجه كما صرح به الامام والغزالي في البسيط وان لم نوجب التعريف عليه فعرف ثم بداه قصد التملك لا يعتد بما عرف من قبل (فان تملك) الملتقط القطة (فظهر المالك) وهي باقية بحالها (واتفقا على ردها حينئذ) ظاهره ويقاس به اتفاقهما على العدل الى بدلها (وان أرادها المالك وأراد الملتقط الحصول الى بدلها أوجب المالك في الأصح) والثاني الملتقط واستدل الأول بما في الحديث السابق فان جاء طالبا فأداها اليه وقصره الثاني على ما قبل التملك ولوردها الملتقط لم يملك

لتقطه فراجعه فان الوجه خلافه (قوله) ولواجده الاستبداد أي الاستقلال قال بعضهم بصفة تملك ولم ير ضه شيئا (قوله) والأصح لا يتقدر الخ) هو العتد (قوله) لا يكثر أسفه عليه) سواء كان مالا أو اختصاصا ثم ان ظهر مالكة وادعى عدم الاعراض عنه وجب دفعه له إن كان باقيا مطلقا وبده إن كان متمولا وإلا فلا شيء له (فصل) فباعتك به القطة وما ضمن به وغير ذلك (قوله) على ما تقدم) أشار به إلى أن السنة ليست قيما بل المدار على وجود تعريف معتد به ولودون سنة فما يكنى فيه (قوله) بلفظ) منه أو من وليه أو وارثه لومات فيها وكاللفظ ما في معناه كما مر في الضمان ثم تقدم عن شيخنا أن غير المتمول لا يحتاج فيه إلى تملك (قوله) كنملك) أي فيما يملك ونحو قلت الاختصاص إلى نفسي في غيره (قوله) وقيل تكفي نية التملك) أي الآن فلا يكنى ذلك عند الأخذ قطعا (قوله) وقتنا بوجوب الخ) هو محل توهم بحج الوجه المذكور فانه لا يأتي مع القول بعدم الوجوب بطريق الأولى (قوله) هذا الوجه) وهو القائل بالملك بمعنى السنة (قوله) وان لم نوجب الخ) ليس قيما بل مع الوجوب لا يعتد به أيضا فلا بد فيها من استئناف سنة أخرى فلم أن التعريف قد يجب سنتين وانظر عكس هذه بأن قصد التملك أولا وعرف سنة ثم قصد الحفظ والتي يتجه عدم وجوب سنة أخرى بل بملك متى أراد بعد (تنبيه) قد تقدم ما يفيد أن التعريف قد يكون أكثر من سنتين أيضا كالمولم يذ كرمكانها أو زمانها أو حصل نسيان في أثناءه فراجعه (قوله) فظهر المالك) مالهها وان لم يظهر فلامطالبة على اللاقط في الآخرة إن عزم على ردها اذا ظهر (قوله) بحالها) أي بلا نقص ولا زيادة ولا تعلق حق كره من مما يمنع بيعها فان تعلق به ذلك تعين البدل ثم ان باعها الملتقط بشرط الخيار له أو لهما فظهر المالك فيه انفسخ وان لم يفسخه (قوله) على رد عينها) ومؤنة الرد على المالك قبل التملك وبعده على الملتقط (قوله) ان كانت متقومة) ولا نظر لئلا السورى وان وجب في القرض المقبض عليه لأن سبناه على المثلية ولا ضمان فيها الاقيمة لعينه ولا منافاه كالسكب والسرجين كما مر (قوله) بزيادتها المتصلة) وكذا المنصلة على العتد ولا أرض لو قصت بغير قصير (قوله) دون المنصلة) ومنها الحل الحادث بعد التملك وان

فبالتملك ثم ظهر المالك [قوله المتمول] خرج القليل الذي لا يقول فانه يملك في الحال كما سيأتي في كلام الشارح [قوله كالكتير] لظاهر الحديث [قوله أي نية التملك] أي أحداث هذه النية فلا يكنى بنية ذلك عند الأخذ [قوله اكتفاء بقصده] وفي الحديث فان جاء صاحبا والافهى لك ولما قال في العدة إنه ظاهر النص ولا يخالفه حديث والا فتأكد بها [قوله فمن التقط الخ] منه تعلم أن قول الزركشي وغيره أن من عرف عاموا قد التقط بقصد الحفظ ثم بداه التملك لا بد من تعريف عام آخر محله اذا قلنا إن التعريف غير واجب عليه والأصح في شرح مسلم الوجوب خلافا لماسلف عن الأكرين [قوله واستدل الأول] من الأدلة أيضا القياس على القرض [قول المتن أوقمتها الخ] هذا يدل على أن قولهم يملك بها مسك القرض ليس من كل وجه [قوله لا أرض له] لحصول النقص في ملكه [قوله وعليه لو أراد] الضمير فيها يرجع لقوله الأول

القبول (وان تلفت غرم - نلتها) أي ان كانت مثلية (أوقمتها) أي ان كانت متقومة (يوم التملك) لأنه يوم دخولها في ضمانه (وان قصمت ببيع) ونحوه (فه أخذها مع الأرض في الأصح) لأن الكل مضمون فكذا البعض والثاني لأرضه على الوجهين الرجوع الى بدلها سلبية أفصح به البقوى على الثاني لا قصمارة عليه ومنه الأول وعليه لو أراد الملتقط وأراد المالك الرجوع الى البدل أوجب الملتقط في الأصح وان زادت أخذها بزيادتها المتصلة ولو ظهر المالك قبل التملك أخذها بزيادتها المتصلة

والنخلة (وإذا ادعاه رجل) مثلا (ولم يصفها ولا يئنه) لها بها (لم تدفع اليه) الآن يعلم الملقط أنها فيلزمه الدفع اليه (وان وصفها لوظن) الملقط (صدقه لم يدفع اليه ولا يجب على المذهب) وقوجه من الطريق الثاني يجب (فان دفع) اليه (فأقام آخر بيته بها حولت اليه) حلالا بيته (ظن تلفت عنده فلصاحب البيته تضمن الملقط والمذموم اليه والقرار عليه) أي (١٣٣) على الثاني فيرجع الملقط بما فرمه

عليه ان لم يقره بالملك فان
أقر لم يرجع مؤاخذه له وان
لم يطق صدقه لم يجوز الدفع
اليه على المذهب وحكي
الامام تركذا في جوازه
(قلت) كما قال الرافعي في
الشرح (لا تحل لقطعة
الحرم) أي حرم مكة وفي
الروضة كأصلها مكروه حرما
(للتملك على الصحيح)
أي وتحل للحفظ أبدأ جزما
(ويجب نحرها) أي التي
لحفظ (قطعا والله أعلم)
استدل الأول المحرم بحديث
الشيخين ان هذا البلد
حرمه الله لا يلقط لقطته
الا من عزتها وفي رواية
للبخاري لا تحل لقطته الا
لنشد أي لحرف والمضى
على السوام والافسار البلاد
كذلك فلا تظهر قائمة
التخصيص والثاني المحل
قال المراد من الحديث أنه
لا يقمن نحرها سنة كان
سائر البلاد لا يتوهم أن
نحرها في الموسم كاف
لكثرة الناس وحكمة
الخلاف وجهين كما في
الروضة خلاف الحكايتين
كثير من نسخ الشرح
قولين وقوله قطعا زاد في
الروضة وقال الحديث وقال

لم ينفصل بخلافه قبله (قوله ولا يئنه) فلما أقامها لزمه الدفع ان شهدت عند الحاكم وأمره بالدفع والا فلا
ولو فقد الحاكم أوجب منه لمحكم (قوله فيلزمه الخ) لعله أنها له (قوله وظن الملقط صدقه) أو أخبره
بيته كما مر (قوله جاز) بل ندب ما لم يتعد الوصف والامتنع الدفع بالاجبة (قوله حولت اليه) والزوائد
قبل الحجة للملقط لان كانت عنده وتسمع البيته بوصفها بعد تلفها ولو عند الأخذ من الملقط (قوله تضمن
الملقط) ان لم يكن دفع بأمر الحاكم (قوله والمذموم اليه) أي ان كان الذي أخذ عين القطعة فان كان
بدلها لتلفها مثلا لم يطالبه المالك لأن ما أخذ مال الملقط (قوله فان أقر) ولو بدأ امر الحاكم له بالدفع
اليه (قوله لم يجوز الخ) هو المتمد (قوله مكة وحرمها) هو من عطف العام على الخاص لأن مكة منه وهو
المراد عند الإطلاق وخرج به الحل كعرفة ومضى إبراهيم صلى الله عليه وسلم (قوله لتلك) بقصد أو
مطلقا (قوله للحفظ) أي بقصد فقط والحكمة في ذلك أن الله تعالى جعل هذا البيت مثابة للناس أي
يعودون اليه للنسك فر بما يعود مالها أو نائبه وان طال الزمن (قوله لحرف) يقال أفتد إذا عرفت ونشد
إذا طلب فالنشد المعروف والناشد الطالب (قوله والثاني الخ) وبه قال الأئمة الثلاثة (قوله زاد في الروضة)
ولو أبده بقوله أبدأ كان أولى (قوله إلى الحاكم) أي الأمين (قوله عن حرم المدينة) ومنها الأقصى
(قوله فلا تلحق بمكة) هو المتمد وكذلك مضى إبراهيم لأنه من الحل كعرفات كما مر .

(كتاب القبط)

هو فعل بمعنى مفعول أي الملقط أي بيان حقيقته وما يفعل به وبما معه وغير ذلك (قوله طفل) أصالة
ومنها الجنون وخرج به البالغ (قوله لا كافله) أي معينا (قوله يسمي) أي لقوم معناه الشرعي ما ذكره
قبل ويعلم أنه أن كانه ثلاثة لقط وقبط ولاقط (قوله ومنبوذا) ودعيا لأن غيره يدعيه وذكر النبد
لكونه في كلام المصنف وتسميته قبطا ومنبوذا باعتبار طرفي حاله ومنشأ النبد طر فبقع الأم وأفتد الوالدين
أو أحدهما (قوله فرض كفاية) على من عه به وتصدقان انفراد فرض عين وقارف القطعة حيث لم
يجب لقطها كما مر أن المذهب فيها الاكتساب والنفس تميل اليه فاستغنى به عن الوجوب ولا يحتاج في
اللقط إلى ان كان الحاكم (قوله ويجب الاشهاد عليه أي على التقاطه) خرج تسليم الحاكم للعدل كالاشهاد

[قوله لم تدفع اليه] حديث لو يعطى الناس بدعواهم [قول المتن جزا الدفع] شبه ابن سريج بقبول
الهدية من الرسول وشرا ما يشتريه ممن يزعم أنه ملكه (فرع) وصفها جاعة لا تدفع لأحدهم الا بيته
[قول المتن ولا يجب] أي لأنه مدع فيحتاج إلى بيته كغيره [قوله يجب] لأن إقامة البيته قد نصرت وبذلك
قال مالك وأحمد [قول المتن تضمن الملقط والمذموم اليه الخ] لو أنظف العين الملقط بعد مضى الحول
وغير قيمتها لواصل ثم أقام آخر البيته فليس له مطالبة المذموم اليه [قوله أي لحرف] يقال أفتد إذا
عرفت ونشد إذا طلب فالنشد المعروف والناشد الطالب [قوله والثاني] به قال الأئمة الثلاثة .

(كتاب القبط الخ)

[قوله ومنبوذا] هذا النبد منشؤه عار يبلغ الأم أو فتدا يه أو فتد أبو به قال القاضي والامام هذا الولد له

يلزم الملقط الاقامة لتمر يف أو دفعها إلى الحاكم وسكت عن لقطه المدينة الشريفة فلا تلحق بمكة كما صرح به الدارمي والروائي ونسبة كلام
صاحب الاقتصار خلاف ذلك وروى أبو داود في حديث المدينة ولا تلتقط لقطتها الا لمن أشار بها أي رفع صوته وهو بالمجبة ثم المهمة
(كتاب القبط) بمعنى الملقط وهو كل طفل ضائع لا كافله يسمى قبطا وملتقطا باعتبار أنه يلقط ومنبوذا باعتبار أنه ينفق في الطريق
ونحوه (اللقط المنبوذ) بالمجبة (فرض كفاية) صيانة النفس المحترمة عن الهلاك (ويجب الاشهاد عليه) أي على التقاطه (في الأصح)

خيفة من استرقاق الملتقط له والثاني لا يجب اعتمادا على الأمانة لكن يستحب والثالث ان كان ظاهر العدالة لم يجب أو مستورها وجب وفي الروضة كأصلها ترجيح القطع بالأول وعلى لوزك الاشهاد قال في الوسيط لا تنبت له ولاية الحضانة ويجوز الانزعاج منه ثم الطفل يصدق بالمعز وفي النقطه تردد للامام والأوفق لكلام الأصحاب أنه يلتقط وعلى مقابله على أمره الحالك ومن له كافر كآب أو وصى أو قاض أو ملتقط بر دالي كلفه أي يجب رده اليه (واعتبرت ولاية الالتقاط لمكف حرم مسلم عدل رشيد) وبين المهرز عن عبقوله (ولو التقط عبد بغير إذن سيده انتزع) أي اللقط (منه) لأن الحضانة (١٢٤) تبرع وليس له أهليه التبرع (فان علمه فأقره عنده والتقط باذنه فالسيد الملتقط) والعبد نائبه

في الأخذ والتركيب ولولا التلقط المكاتب انتزع منه وان أذن فيه السيد لأن حق الحضانة ولاية وليس المكاتب أهلها فان قال له السيد التلقط لي فالسيد هو الملتقط ومن بضعه حر إذا التلقط في نوبته في استحقاقه الكفالة وجهان (ولو التلقط صبي) أو مجنون (أو فاسق أو مجبور عليه) بقدير (أو كافر مسلما) انتزع منه لعدم أهلية العبي والمجنون ولأن الفاسق والمجنون غير مؤتمنين شرعا وان كان الثاني عدلا والكافر لا يلي المسلم وله التلقط الكافر والمسلم التلقط المحكوم بكفره وسبأني ومن ظهر من حاله الأمانة ولم يخبر لا ينتزع منه لكن بوكل القاضي به من يراقبه بحيث لا يعلم للآ يتأذى فاذا وثق به صار كمكوف العدالة ولا يشترط في الملتقط الذكورة ولا الغنى إذا الحضانة بالاناث

مستحب قطعا (قوله خيفة من استرقاق الملتقط له) وهذا فارق عدم الوجوب في اللقطة ويجب الاشهاد على مامعة بما (قوله وفي الروضة الخ) فيه اعتراض على المصنف من حيث الخلاف (قوله ويجوز الانزعاج منه) أي ما لم يتب ويشهد والإفلا نتزع منه ويكون ذلك لقطا جديدا والمنتزع هنا وفيها يأتي هو الحالك فلو أخذه غيره لم يقر عليه وفارق الابتداء بوجوده هنا (قوله أنه يلتقط) أي وجوبه وهو المعتد (قوله أو ملتقط) وان تركه نأذله (قوله لمكف الخ) أي بصير ليس به نحو برص ولا عوى وقيد شيخنا الرمي ذلك بما اذا بشر بنفسه (قوله لمكف حرم مسلم عدل رشيد) وفي أضداد ذلك تفصيل يأتي (قوله عدل) أي في الرواية فلا ينافي ما قبله وما بعده (قوله فأقره الخ) منه يعلم أن له انزعاجه منه كالحالك وفي المكاتب المنتزع الحالك كاسر (قوله التلقط لي) فان لم يقل لي فسدت اللقطة له والسيد ولا تصح نيابته عن السيد وفي ابن حجر مخالفة لبعض ذلك (قوله وجهان) أحدهما عدم الصحة كالأول تكن مهايأة الاباذن كالمكاتب وينزعه الحالك (قوله انتزع منه) أي ينزعه الحالك وجوبه أو فرد الضمير للعطف بأو فهو راجع لأحد الخمسة وقيد الجبر بالتبذير لأن الفلاس أهل (قوله له) أي الكافر العدل في دينه التلقط الكافر وان اختلفا ديننا نعم للذمي التلقط حربي لآعكسه (قوله لا ينتزع) أي لا يجوز انزعاجه منه ما لم يرد سفرا (قوله بوكل القاضي) قال بعضهم وجوبه برفقه تردد (قوله بغير أخذ) ومثل الأخذ الجبر لا وضع اليد (قوله أنه يقدم غنى) أي في الزكاة ولو بخيلا (قوله وعدل) ولو فقيرا على مستور ولو غنيا يقدم من الغنيين غير البخيل عليه وتقدم مرضعة في رضيع على غيرها وخليفة على متروجة ولا يقدم مسلم على كافر في كافر ولو بالدار الا ان كان المسلم عدلا باطنا ولا اسرا على رجل في غير ماصر نعم يقدم المقيم مطلقا على المسافر والبلدي المقيم على الظاعن والقروى على البلدي الظاعن أيضا ولا يقدم باختيار اللقط وفارق الحضانة لعدم الولادة هنا مقتضية لليل الطبيعي (قوله وقوله كأصله وهما الخ) هو اعتراض على المصنف وجواب عنه وفيه إشارة الى أولوية السكوت عنه كإثبات الروضة اسما ما أخذوا من طرفي حاله اذ اللقط والمنبوذ من اللقط والنبد [قول المتن لمكف الخ] وذلك لأنها ولاية تنبت على الغير فكانت شبيهة بالقضاء وقوله رشيد قيل إنه مستدرك بعد العدالة [قول المتن انتزع] قال الزركشي المنتزع منهم هو الحالك فقل ذلك عن صاحب التعجيز ولوزا المانع قبل الانزعاج فيأتي فيه ما سلف في اللقطة أي فيقر بأيديهم من الآن [قوله والثاني يستويان الخ] علل أيضا في المسئلة الأولى بأن نفقة اللقط لا يجب على ملتقطه فلا فرق بين غني وفقير وفي الثانية بأن المستور لا يسلم مؤنة الآخر ويقول لا ترك حق بسبب جهلهم حالي (فرع) لو اجتمع غنيان لم يقدم أغناهما على الآخر نعم لو كان أحدهما مخيلاجه تقديم الآخر [قوله على أن الثاني] يرجع للفقير والمستور من قول المصنف يقدم غنى على فقير وعدل

اليتى والفقير لا يشغله عنها طلب القوت (ولو ازدحم اثنان على أخذه) بأن قال كل واحد منهما أنا أخذه (جهل الحالك عند على من زواه منهما أو من غيرهما) إذ لا حق لواحد منهما قبل أخذه (وان سبق واحد فاللقطة منع الآخر من مزاحمته) لسبقه بالالتقاط ولا يثبت سبق بالوقوف على رأسه بغير أخذ في الأصح (وان التقطاه معا وهما أهل فالأصح أنه يقدم غنى على فقير) لأنه قد يواسيه بما له (وعدل على مستور) احتياط اللقط والثاني يستويان في المستثنين لأهليتهما وقوله كأصله وهما أهل المسكوت عنه في الروضة كأصلها للتنبيه على أن الثاني في المستثنين أهل فانه لم يذكر قبل والا فلا بد من ذكر أهل فيما قبل أيضا (فان استويا) في الصفات (أقرع) بينهما عند تناسلهما ولو ترك أحدهما حقه قبل القرعة انفرده الآخر كاشغرين ولا يجوز لمن خرجت القرعة له ترك حقه للآخر كالبس للغير نقل حقه الى غيره (وإنما

وجد بلدى لقيطابلد فليس له نقله الى بادية) خشونة عيشها وفوات العلم بالدين والصنعة فيها (والأصح أن له نقله الى بلد آخر وأن للغرب اذا التقط ببلد أن ينقله الى بلده) لاتقاء ما ذكر في البادية والثاني في المستلثين لما فيه ١٣٥ من تعريض نسبة للضياع فانه

يطلب غالبا حيث ضاع (وان وجده) أى البلدى (بادية فله نقله الى بلد) لأنه أرفق به (وان وجده بدوى يبلد فكالخضرى) أى فليس له نقله الى بادية وله نقله الى بلد آخر فى الأصح (أو) وجده أى البدوى (بيادية أقر يده) وان كان أهل حلة ينتقلون (وقيل ان كانوا ينتقلون للنجعة) بضم النون أى الذهاب لطلب المرحى وغيره (لم يقر) لما فيه من تعريض نسبة للضياع والبلدى ساكن البلد والبدوى ساكن البادية والخضرى ساكن الحاضرة وهى خلاف البادية كالبلد (ونفقته فى ماله العام كوقف على اللقطاء) أو الوصية لهم (أو الخاص وهو ما اختص به ككتاب ملفوفة عليه) وملبوسة له (ومفروشة تحته) ومغطى بها (ومافى جيبه من دراهم وغيرها ومهده) الذى هو فيه (ودنانير منشورة فوقه ونحته) لأن له يدا واختصاصا كالبالغ والأصل الحرية مالم يعرف غيرها

(قوله فليس الخ) حاصله أنه يجوز النقل للمثل والأعلى لللدون الا فى بادية يسهل معها تحصيل ما ذكر ولا يجوز النقل مطلقا لامع تواصل الأخبار وأن الطريق والمقصد (قوله فله) بل يجب مع عدم الأمن (قوله والبلدى الخ) حاصله أن العمارة ان قلت فقريبة أو كثرت فبلد أو عظمت فمدينة وقيل غير ذلك كما ذكره الفقهاء فى الجمعة وهو أن البلد ما فيه حاكم شرعى أو شرطى أو أسواق للعمالة وان جعت الكل فمصر ومدينة وان خلت عن الكل فقريبة وعلم من كلامه أن البلدى أخص من الخضرى (قوله على اللقطاء) أو الفقراء لأنه منهم (قوله أو الخاص) ويقدم على العام على المعتمد (قوله ككتاب الخ) وكذا دابة زمامها فى يده أو مربوط عليها بنحو وسطه أو راكب عليها ولو مع سائق وقائد وما عليها تبع لها (قوله فى دار) فهى له وكذا فى قرية لافى بابها ولا فى بستان لم تجر العادة بالسكنى فيه والا فكالدار وما فى الدار والبستان تابع لهما ملكا وعدمه (قوله ليس فيها غيره) فان كان معه غيره فله حصته بعدده بحسب الروس (قوله لما تقدم) من كونه أن له يدا أو اختصاصا فيثبت له الحاكم التصرف فى جميع ذلك ويحكم له به عند من ينازعه فيه لا مطلقا مالم يعلم خلاف شئ منه (قوله وليس له مال مدفون تحته) وان كان فيه رقعة مكتوب فيها أنه لهم ان كان فيه خيط مربوط بنحو يده مثله فهو له كما يحسنه الأذرى واعتمده الخطيب وشيخنا المرمى وكذا لو حكم ما كان المكان له فهو له بغير المال (قوله أنه ينفق عليه من بيت المال) ولو محكما بكفر مواد إذا أنفق من بيت المال فلا رجوع أخذا من المقابل (قوله فان لم يكن بيت مال) أو كان غيره أهم أو منع ظلما وكلام المصنف شامل لذلك فكان الأنسب للشارح ذلك وان خالف المهر وغيره (قوله قام به المسلمون) أى المياسير بما فى نفقة الزوجة ويقدم عليهم بعد بيت المال الاقتراض عليه ان رآه الحاكم وبرزعها على مياسير بلده فعلى من برأهمهم فيتخير ان استنوا (قوله قرضا بالقاف) هو المعتمد وسأأتى ما لو ظهر له مال (قوله وفى قول نفقة) أى فلا رجوع بها وهذا يوافق ما فى السيرين وجوب اطعام المحتاج وقد يجاب عن الأول بأن ذلك فىمن تحققت حاجته وكونها نفقة على الثانى انما هو فى الظاهر وأما فى الواقع

على مستور [قوله لخشونة عيشها] وأيضاً فظهور نسبة يجعل التقاطه أغلب لافرق بين سفر النقلة وغيره [قوله لما فيه من تعريض إلى آخره] والأول لم يعتبر هذه العلة ونظر الى استوائهم فى العيش وتعلم الدين والصنعة فانها العلة الصحيحة [قوله لما فيه الخ] أجاب الأول بأن أطراف البادية كمحال البلدة الواسعة [قوله كالبلد] مثال بخلاف البادية ومثاله أيضا القرية والحاصل أن البلدى أخص من الخضرى هذا مراده فيما يظهر [قول المتن فى ماله] أى كافى الطفل الذى له أب موجود وأولى ولا يجب على الملتقط بالايجاع [قول المتن ككتاب الخ] قال الزركشى المراد أن يكون ذلك له جواز التصرف ودفع المنازع له لأن ذلك يكون طريقا لحكم الحاكم صحة ملكه لا فتنظن له فانه لا يسوغ للحاكم بمجرد ذلك أن يقول ثبت عندى انتهى أقول فيه شبه تدافع لأن المنازع لا يدفع الإلحاق كما مرأيت السبكي ذكر أنه طريق للحكم بدفع المنازع للحكم بالملك [قول المتن وليس له مال مدفون تحته] أى لأنه لا يقصد بالدفن الضم إلى الطفل [قول المتن موضوعة بقره] لو كانت فى دار هو فيها فالظاهر أنه له كالدار ومثله يقال فى الدفين السابق [قول المتن من بيت المال] قال عمر رضى الله عنه الملتقط لقيط لك ولاؤه وعلينا نفقته ثم لافرق فى هذا بين اللقيط المسلم والكافر [قول المتن قرضا] قال الزركشى هو مشكل مع قولهم ان وجوبها

(وان وجد فى دار) ليس فيها غيره (فهى له) لما تقدم (وليس له مال مدفون تحته وكذا ثياب وأمتعة موضوعة بقره) ليست له (فى الأصح) كالعبدة عنه (فان لم يعرف له مال فالأظهر أنه ينفق عليه من بيت المال) من سهم المصالح والثانى يقتض عليه من بيت المال وأخبره لجواز أن يظهر له مال (فان لم يكن) أى فيه مال كافى للمهر وغيره (قام المسلمون بكفائته قرضا بالقاف وفى قول نفقة)

ففيه تفصيل وهو أنه ان ظهر أنه رقيق غرم سيده ما أنفق عليه أَوْحَرُ وله مال فطيله والأفضل من تكملة مؤنته ولم تسقط هنا بعض الزمان لوقوعها قرضاً باذن الحاكم مع أن عدم مطالبة القريب هنا لعدم معرفته فإن لم يكن في سهم الفقراء والمساكين والغارمين أي بمافضل عن كفايتهم فإن لم يكن وحصل في بيت المال شيء قبل يساره قضى منه رقومهم أنه إذا لم يكن له مال ولا من تلزمه مؤنته تبين أن النفقة ليست قرضاً فلا رجوع بها على بيت المال محمول على من تحققت حاجته والمدفق غني كما مر كما لو افتقر رجل وحكم الحاكم بنفقه على الأغنياء لارجوع لهم عليه إذا أبسر (قوله فإن قام الخ) ظاهر كلامه أن هذا راجع إلى القولين ويلزمه أن القرض واجب على الكفاية هنا فراجعه وتأمله (قوله وللنفقة) حيث يجوز إيداع مال اليتيم عنده الاستقلال بحفظ ماله غير الذي للنفقة (قوله كحفظه) وليس له أن يخاصم من نازعه فيه إلا باذن القاضي (قوله إلا باذن القاضي) ويكنى أول مرة فإن تعذرت مراجعته أشهد فإن لم يشهد صار ضامناً ولو أنفق الملتقط من ماله فلا بد من إذن الحاكم والا لم يرجع لأنه نادر

(فصل) في الحكم بإسلام القبط وأعدمه وغير ذلك (قوله إذا وجد لقيط بدار الإسلام وفيها أهل ذمة أو بدار فتحوها) أي المسلمون (وأقرّوها بيد كفار صلحا) أي على وجه الصلح (أو أقرّوها بأيديهم بعد ملكها بجزية وفيها مسلم) في الصورتين (حكم بإسلام القبط) في المسائل الثلاث تنظيياً للإسلام فإن لم يكن فيها فتحوها مسلم فالقبط كافر (وإن وجد بدار كافر فكافر إن لم يكن مسلم) وإن سكنها مسلم (كأنسروا تاجر والأفسم في الأصح) تنظيياً للإسلام والثاني هو كافر تنظيياً للدار (ومن حكم بإسلامه بالدار فأقام ذمياً بينة بنفسه لحقه وتبعه في الكفر) للينة (وإن اقتصر على الدعوى فالذهب أنه لا يتبعه في الكفر) لأنه قد حكم بإسلامه فلا ينبر بمجرد الدعوى والطريق الثاني فيقولان ثانيهما جبهه في

في بيت المال نفقة لا قرضاً ثم وجه كونها قرضاً إلحاقه بالطعام المضطرّ ووجه النفقة إلحاقه بالصبيّ والمجنون العاجزين [قوله يحتاج إلى إذن القاضي] لعدم ولايته . (فصل : إذا وجد) [قول المتن أو بدار فتحوها الخ] قال الزركشي كلا القسمين دار إسلام أيضا على نظر في الأول . قال ولو منعونا من الثاني فهو دار كفر [قول المتن مسلم] أي يمكن أن يولد له ذلك الولد قال الزركشي ينبغي أن يكون اشتراط وجود المسلم راجعاً للقسم الأول أيضا [قول المتن وإن سكنها مسلم الخ] وإن فناه [قوله فلا ينبر بمجرد الدعوى] انظر لو انضم إلى الدعوى إلحاق القاتل [قول المتن لا تفرضان في لقيط] أي وأما يذكر أن في باب القبط استطراداً

المنكر كالنصب (وبحكم بإسلام البسي بمهتين أخرى بين لا تفرضان في قبط أحداهم الولادة قلنا كان أحاديثه قوله

(مسلم) قتيلا الاسلام (فان بلغ ووصف كفرا) أي أعرب به عن نفسه كما عبر به في الحرر والنشر هنا بعد (فترتد ولوعلق بين كافرين ثم أسلم أحدهما حكم باسلامه) تبعا له (فان بلغ ووصف كفرا فترتد وفي قول) هو (كافر أصلي) لأنه كان محكوما بكفره وأزيل ذلك بالحكم بالتبعية فاذا استقل انقطعت فيعتبر نفسه (الثانية اذا سبي مسلم طفلا تبع السابي في الاسلام ان لم يكن معه أحد أبويه) لأنه صار تحت ولايته فاذا كان معه في السبي أحدهما لم يبع السابي لأن تبعية أحد الأبوين أقوى بمعنى كون أحدهما معه كإتالي في الروضة أن يكونا في جيش واحد وغنيمة واحدة ولا يشترط كونهما في ملك رجل (ولو باء ذمي لم يحكم باسلامه في الأصح) والثاني يحكم به تبعا للدار فان الفتي من أهل دار الاسلام ودفع بأنهما لم تؤثر فيه فكيف تؤثر في مسييه ثم في المحكوم باسلامه تبعا للسابي اذا بلغ وأعرب بالكفر القولان في التي قبله ضل قول إنهما كافرين أصليين فلحقهما بطر الحرب (ولا يصح اسلام سبي مجز

(قوله مسلما) وان ارتد ومات مرتدا (قوله وقت الملوقة) أو بعده وقبل بلوغه ولو بالاحتلام ولا قبل دعواه البلوغ إلا مع أمانة كسبت العانة خشنة كما مر في الحجر فهو مسلم تبعا (فتبني) علم بما ذكر أنه لومات الولد قبل اسلام أحد أصوله فهو كافر وأنه لو كان الولد من سبي كافر بأن أسلم أصله بعد بلوغه وكان الملوقة به بعد موت الأصل المسلم فهو مسلم وتردد بعض الفضلاء في ذلك لاروجه له بله حكم الغفلة واعلم أن البالغ اذا حنث ثبت له حكم الولد المذكور ومنه يعلم أنه لو حنث ولد بالغ من بالغ عاقل كافر سبي بعد موت جده المسلم فهو مسلم بلا مربة وتردد بعضهم فيه على نظير ما تقدم (قوله أعرب الخ) فالمراد وصف نفسه بالكفر (قوله فترتد) لكن لانقضاء الأحكام السابقة على رده بمقتضى الاسلام كارتبه من مسلم وعقته عن كفارة وغير ذلك (قوله بين كافرين) ليس لهما أصل مسلم (قوله ثم أسلم أحدهما) أو من فوقهما (قوله فان بلغ) كما مر أو أفاق من جنونه (قوله فيعتبر نفسه) علم منه أن الاسلام على الأول بالتبعية كالاسلام بالنفس فقول الحلبي والغزالي إن اسلام من أسلم تبعا لأحد أبويه لا يفي عن اسلامه بنفسه مبني على هذا القول المرجوح أو هو سبق قلم (قوله اذا سبي مسلم) ولو صلبا أو مجنونا ذكر أو أتي حرا أو رقيقا منفردا أو معتقدا وحده أو مع كافر (قوله طفلا) أو مجنونا ذكر أو أتي منفردا أو معتقدا (قوله تبع السابي في الاسلام) وان كان الثاني بالغًا كما مر (قوله ان لم يكن معه أحد أبويه) أي أحد أصوله من جهة الأب والأُم (قوله فاذا كان معه في السبي أحدهما لم يبع السابي) أي بأن سبي مع سبي أحد أبويه أو بعد سبي أحدهما لأنه لما ساوى أصله في وصف السبي كانت تبعية له أقوى من تبعية السابي فان سبي قبلهما تبعة فهو مسلم (قوله في جيش واحد وغنيمة واحدة) فهو عطف تفسير لأن المقصود اجماعهما في الغنيمة (قوله ولو سباه ذمي) المراد كافر افترد أو تعدد ولو غير ذمي ولم يشاركه مسلم كما مر (قوله لم يحكم باسلامه) بل هو على دين سايه وان خالف دين أصوله فلو كان سايه نصرانيا فهو كذلك وان كان أصله مجوسيا مثلا وبذلك يتصور عدم اتفاق الوارثين في الدين المذكور في الفرائض فليراجع وعلم بما ذكر من اعتبار الكفر حالة السبي أنه لو أسلم السابي بعده لم يفتيه وكذا لو أسلم حري بعد أخذه قهرا أو أسلم من اشتراه فلا يحكم باسلامه تبعا على المعتد في ذلك (فتبني) من أخذه الكافر سرقة من دار الحرب مثل مسييه لأنه ملكه لا غنيمة على الراجح (قوله تبعا للسابي) ولو غير مكلف كما مر وخرج به من حكم باسلامه تبعا للدار فانه اذا بلغ وأعرب بالكفر فهو كافر أصلي لضعف تبعيةها وعليه فتقضى الأحكام التي كانت أجريت عليه بأحكام الاسلام وكذا لومات قبل أن يعرب ولا يحكم بكفره قبل موته واعرابه ولا تنقض الأحكام الاسلامية التي أجريت عليه نعم ان تمحض المسلمون بالدار ثم أعرب بالكفر فهو مرتد على المعتد (قوله القولان) وأصحهما أنه مرتد كما مر (قوله ولا يصح اسلام سبي) أي بالنسبة لأحكام الدنيا أما في الآخرة فهو من الفائزين اتفاقا ولو تعبد فبإداته غير صحيحة كإفص عليه لكن لا يمنع منها تمر بنا ولا يؤثر بها لعدم صحتها وطرق صحتها من المسلم المميز الأصلي لاتقاعه بها لأنه تقع له فلا وعلى هذا يحمل ما في النهج

[قوله تبعا له] قال تعالى والذين آمنوا واتبعهم ذريةهم بإيمان الحقناهم ذريةهم وحديث كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانه أو ينصرانه فجعل موجب كفره كفرهما جعلا ثم هو اجماع في اسلام الأب وكذلك الأم عندنا خلافا لذلك [قوله هو كافر أصلي] قال الرافعي في الظاهر من فوائد القولين وجوب التلفظ بالاسلام بعد البلوغ على الثاني دون الأول [قول المتن تبع السابي] وذلك لأن السبي يستفتح للسبي وجودا كأنه ولده [قول المتن أحد أبويه] مثلهما سائر الأصول فما يظهر [قول المتن ولو سباه ذمي الخ] ويكون على دين سايه لأن السبي يستفتح للسبي وجودا كأنه ولده

بلغ ووصف الكفر هدد وطول بالاسلام فان أصر رد اليهم أما الصبي غير المميز فلا يصح إسلامه قطعا (فصل : اذالم يقر القيط برق فهو حر)

لأن غالب الناس أحرار (إلأن يقيم أحد يمينه برقه) فيعمل بها بشرطه الآتي (وان أقر) وهو بالغ عاقل (به) أي بالرق (الشخص) صدقه قبل إن لم يسبق إقراره بحرية) فان سبق إقراره بها لم يقبل إقراره بالرق وان كذبه لم يقبل إقراره به أيضا (والمذهب) أنه لا يشترط في قبول إقراره بالرق (أن لا يسبق) منه (تصرف) يقتضي قوذه) بالمجعة (حرية) كبيع ونكاح بل يقبل إقراره بعد التصرف المذكور (في أصل الرق وأحكامه المستقبلية) وفي قول من الطريق الثاني لا يقبل فيبقى على أحكام الحرية (لا) الأحكام (الماضية المضرة بغيره) أي لا يقبل إقراره بالنسبة اليها (في الأظهر) فلو لم يدين فأقر برق وفي يده مال قضى منه على هذا وعلى مقابله لا يقضى منه والمال المقر له ويبقى

(قوله والثاني يصح) كما صح إسلامه على رضى الله عنه قبل بلوغه وأوجب بأن إسلامه كان قبل عام اخذندق وكانت الأحكام في ذلك الوقت منوطة بالتمييز وانما تعلقت بالبلوغ بعده وقيل إنه كان قد بلغ بالاحتلام وقيل انه خصومة له (قوله وعلى الأول يستحب) معتمد (قوله فان أصر رد اليهم) ظاهره أنه كافر أصلى فراجعه (فرع) من مات من أولاد الكفار قبل بلوغه بدخل الجنة على الأصح ويكون خادما لأهلها (فصل) في الحكم بحرية القيط وعدمها وحكم استلحاقه (قوله اذالم يقر القيط برق فهو حر) وان ادعى رقه لا قطه أو غيره أو وجد بدار حرب ليس فيها مسلم ولا ذى على المعتمد (قوله) إلأن يقيم أحد يمينه برقه) سواء لا قطه وغيره (قوله بشرطه الآتي) وهو تعرضا لسبب الملك كشراء ونحوه ولا يكتفى بإطلاق الرق لأن أمره خطر وبذلك تارق الأموال (قوله وان أقر) وهو بالغ عاقل (ولو سفيها به لشخص صدقه أو سكت قبل إن لم يسبق إقراره بحرية وإلا لم يقبل إقراره بالرق لا المدعى ولا غيره (قوله فان كذبه) أى ولم يسبق ما ذكر لم يقبل إقراره به أى الرق وان عاد المكذب وصدقه لأنه بتكذيبه ثبتت حرية ويتعذر إسقاطها ولا لغبر المكذب ثبوت الحرية أيضا بعدم إقراره فهو حر الأصل وبذلك علم أنه لا قيمة عليه لأحد بخلاف إقرار المرأة بالنكاح (فرع) لو ادعى شخص رقا لقط فأنكر ثم اعترف له به فان قال في إنكاره لست برقيق لك قبل وان قال لست برقيق أصلا لم يقبل (قوله قضى منه) فان فضل من المال شيء فلمن أقوله وان فضل من الدين شيء ففي ذمته ولا يوفى من كسبه (قوله أما الأحكام الماضية الخ) فلو كان القيط امرأة متزوجة ولو بمن لا يحل له نكاح الأمة وأقرت بالرق لم يفسخ نكاحه وله الخيار ان شرط الحرية واذا لم يفسخ سلت له ليلأنهارا وان تضرر السيد وله السفر بها كذلك ولدها قبل إقرارها حر لظنه حرينها ولا قيمة عليه فيه وتعدي ثلاثة أقراء للإطلاق لأنه حق آدمى وله الرجعة في الطلاق الرجعى وشهرين وخمسة أيام للموت لأنه حق الله تعالى وبطلانها قبل الدخول يسقط المسمى ولا يطالبه المقر به بشيء لزعمه فإد العقد وبعده المسمى وان فسخ قبل الدخول فلا شيء أيضا أو بعده لزمه أقل الأمرين من المسمى ومهر المثل ومتى كان دفع لها شيئا منه أجزاء ولا مطالبة عليه بغيره وان كان المقر بالرق هو الزوج انفسخ نكاحه ولزمه المسمى بعد الدخول ونصفه قبله ويؤدى من كسبه الحاصل والمستقبل فان لم يكن ففي ذمته (فرع) لو جنى على غيره ثم أقر بالرق ففي العمد يقتص منه سواء كان المجنى عليه حرا أو رقيقا وفي غير العمد يقضى عما في يده كالحجر بالفلس وللأب ضرر المجنى عليه فان لم يكن تعلق برقبته والزائد عليها في بيت المال (قوله لم يقبل) لكن لا ينزع من يده على الأوجه خصوصا ان أشهد بحريته

(قوله والثاني) صح بدليل قصة على رضى الله عنه وهو قوى لأن العبادة تصح منه فهلا كان الاسلام كذلك. ولهذا قال الامام هذا الوجه ضعيف لقوى نوجها قال وقد صححوا احرامه والفرق بينه وبين الاسلام عسر وقوله تصح منه الظاهر أن الضمير راجع للصبي المسلم لانهذا الصبي الذى الكلام فيه فلي تأمل (فصل : اذالم يقر القيط الخ) (قوله وهو بالغ عاقل) زاد بعضهم الرشد بحثا وقال أشار اليه ابن عبد السلام [قول المتن بل يقبل إقراره الخ] قال السبكي قال أبو الطيب بن سلمة في قبول أصل الاقرار قولان وأصح الطريقين القطع بقبول أصل الاقرار وثبوت حكم الأرقاء له في المستقبل مطلقا وتخصيص القولين بأحكام التصرفات الماضية فأحدهما القبول في أحكامها أيضا وأصحهما المنع فيما يضر غيره والقبول في الذى يضر به [قول المتن وأحكامه المستقبلية] أى ولو ضررت الغير واستشكل بمالو باع عينا ثم ادعى أنها وقف أو ملك غيره فانه لا يقبل أقول هذا حكم ماض لا مستقبل وان كان صدور الاقرار مستقبلا

(وكذا ان ادعاء الملقط) أي بلاينة لم يقبل (في الأظهر) لأن الأصل الحرية والثاني يقبل ويحكمه بالرق كافي بدخبر الملقط وسأني ورفق الأول بأن اللقيط محكوم بحريته ظاهر بخلاف غيره (ولورأيا صغيرا ميمزا أو غيره في يد من يسترقه ولم تعرف استنادها الى التقاط حكمه بالرق) بدعواه لأنه الظاهر من حاله ولا أثر لانكار الصغير ذلك (فان بلغ وقال أنا حر لم يقبل قوله في الأصح الإيمنة) لأنه قد حكم برقه فلا يرفع ذلك الحكم إلا بمحجة والثاني يقبل قوله إلا أن يقيم المدعى إيمنة برقه (ومن أقام إيمنة برقه عمل بها ويشترط أن تعرض إيمنة لسبب الملك) له من إرث أو شراء أو غيرها لئلا تعتمد ظاهر يدا للتقاط (وفي قول يكتفي (١٢٩) مطلق الملك) كما في الفهارس والتوب وغيرهما ورفق الأول بأن

أمر الرق خطير فاحتيج فيه (ولو استلحق اللقيط) المسلم (حر مسلم لحقه) بشروطه السابقة في الإقرار سواء الملقط وغيره (وصار أولى بقرينه) من غيره أي أحق بهما بمعنى أنه مستحق لها دون غيره واستلحاق الكافر الكافر كاستلحاق المسلم المسلم (وإن استلحقه عبد لحقه) لامكان حصوله منه بنكاح أو وطء شبهة (وفي قول يشترط تصديق سيده) لأن للحقوق بمنعه الإرث لو أعتقه (وان استلحقته امرأة لم يلحقها في الأصح) والثاني يلحقها كل رجل ورفق الأول بإمكان إقامة إيمنة على ولادتها بالمشاهدة بخلاف الرجل والثالث يلحق الخلية دون الزوجة وعلى الثاني لا يلحق زوجها وقيل يلحقه واستلحاق الأمة كالحرة أن جوز ناستلحاق

(قوله بدعواه) أي مع حلفه ولا بد من بيان السبب (قوله الإيمنة) نعم له تخليفه كما قاله اه (قوله برقه) أي الملقط ومثله غيره (قوله ولو استلحق اللقيط) أي الصغير وغير الملقط كذلك حر مسلم سواء الرشيد والسفيه والملقط وغيره لحقه في النسب والحرية والاسلام والارث ولا يلحق زوجته إلا إيمنة ويندب للقاضي استفساره بكونه من زوجته وأمنه أو من شبهة لاحتمال أن يظن أن الالتقاط يفيد النسب ويبحث الزر كشي الوجوب عن بخني عليه ذلك (قوله واستلحق الكافر الكافر) وكذا المسلم وان لم يتبعه في الكفر كما مر (قوله وان استلحقه عبد لحقه) أي من حيث النسب لا في الرق ويقر في يدا الملقط ونفقه من بيت المال وتقدم أن الكافر لو أقام إيمنة لحقه الولد في الكفر وفارق عدم لحوقه في الرق هنا بأن فيه إثبات ملك للغير هنا وبأن احتمال حرية الولد بكونه من حرمة تزوجها العبد أو بكونه من وطء شبهة أقوى من احتمال وجود أصل مسلم للكافر (قوله لم يحكم برق الولد لمولاه) هو المعتمد ولا يلحق زوجها (فرع) يصح استلحاق الخنثى ويثبت النسب منه ولومات هذا الولد فانظر ماذا يرث منه الخنثى (قوله اثنان) أي معا فان سبق أحدهما قدم ان كان له يد عن غير لقط والافساحية المذكورة (قوله عرض على قائف) أي بعد فقد سبق المذكور ويقدم السابق لو تعارض قائفان ولا يصح رجوع القائف عن قوله الأول لأن الاجتهاد لا ينقض بمثله (قوله فان لم يكن قائف) أي لم يوجد في دون مسافة القصر فهو فيها كالمعوم (قوله أمر) أي وجوبا وحبس حتى يقر لكن بعد بلوغه كإذ كرهه عن الروضة وأصلها (قوله لا بمجرد التشهبي) بل يحرم عليه ذلك بشرط الماوردى استقامة طبيعته واتضاح ذكائه ومعرفة (قوله رجع الخ) أي ان أنفق باذن الحاكم

[قول المتن وكذا ان ادعاء الملقط] لكن هل ينزع من يده قال المتن لا وقال الماوردى نعم لأنه بطلت أمانته عليه واعتراض باحتمال صدقه [قول المتن ومن أقام إيمنة برقه] أي اللقيط [قول المتن ولو استلحق الخ] وجه ذلك أن إقامة إيمنة على النسب عسرة فلو كاف الشخص ذلك ولم يكتف فيه بالدعوى لصاعت الأنساب ولا فرق في المستلحق بين الرشيد والسفيه والملقط وغيره لكن يستحب للقاضي أن يسأله من أين له ذلك أمن أمة أم حر من شبهة أو بنكاح فانه قد يظن الاكتفاء في ذلك بالالتقاط ثم أحكام النسب ثبتت من الجانبين فثبت كل منهما الآخر وقول الشارح المسلم ذكره توطئة لتقييد المتن الملقط بالمسلم [قول المتن مسلم] لو استلحق النفي لقيط محكوم بإسلامه في الدار لحقه ولا يتبعه في الكفر كما سلف وحينئذ فلا يصير أحق بترتيبه ولا يسلم اليه [قول المتن لحقه] أي في النسب فقط وهو باق على حرية [قوله بنكاح الخ] لكن لا يسلم اليه لأنه مشغول بأمر الرق [قول المتن وفي قول يشترط تصديق سيده] مثل تصديقه مالو كان أذن له في النكاح [قول المتن أمر اللقيط] أي بشرط أن يكون ناحيين ويكون رضی القطعة صحيح الذكاء [قوله رجع الآخر عليه] قال في الخادم نقله عن الرافعي محل هذا اذا أنفق باذن الحاكم انتهى فاندفع الاشكال بأن نفقة

(١٧ - قلوبى وعميره - ثالث) العبد فان أعتقه لم يحكم برق الولد لمولاه وقبل يحكم به (أو) استلحقه (اثنان) لم يقدم مسلم وحر على ذمي وعبد) بناء على محجة استلحاق العبد بل يستوى المسلم والذمي والحر والعبد لأن كلا منهما أهل لو أنفرد فلا بد من مرجح (فان لم تكن إيمنة) لو أحد منهم (عرض) اللقيط على القائف فيلحق من أحقه به) وسأني بيان القائف في فصل آخر كتاب الدعوى واليمنت (فان لم يكن قائف أو وجد لكن) تخيرا أو فناء عنهما أو أحقه بهما أمر) اللقيط (بالانساب بعد بلوغه) وعبرة الروضة كأصلها ترك حتى يبلغ فاذا بلغ أمر الانساب (الى من يعمل طبعه اليه منها) بحكم الجلبة لا بمجرد التشهبي وعليهما النفقة مدة الانتظار فاذا انتسبا الى أحدهما رجع الآخر عليه

أو أشهد عند فقده والا فلا رجوع وإن نواه قاله شيخنا هر نعم قد مرّ عنه في اللقطة الاكتفاء بنية الرجوع فراجع . قال ولو كان التنازع بين امرأتين فلا رجوع مطلقا (قوله لفقد الميل) خرج مالو كان لعناده فيؤمر به وجوبا وبحبس كما مر (قوله ثبت نسبة منه) وقياس ذلك رجوع المتفق منهما عليه (قوله متعارضتين) كأن لم يؤرخا بتاريخين مختلفين (قوله فما لالاثنين) أى القولين أى مرجعهما واحد فالخلاف لفظي (قوله وهما وجهان) فيه اعتراض على المصنف وعنده تبعية أصله كما سيأتى عنه (فرع) لو ألحق نفسه بأحد المتداعيين ثم ألحقه القائف بالآخر عمل به وبطل الأول والحق البيئة يقدم على القائف فيبطل إلحاقه لأنها أقوى

(كتاب الجعالة)

هى كالجعل والجعيلة لغة اسم لما يجعل للانسان على فعل شئ * وشرا التزام عوض معلوم على عمل فيه كلفة ولو غير معين وأصلها ما روى أن أباسعيد الخدرى رضى الله عنه رقى لمدونا بعقرب بالفاتحة على قطع ثلاثين رأسا من الغنم وأقره ^{عليه السلام} على ذلك وهى كالاجارة إلا فى أربعة أمور جوازها ومحتها مع غير معين وعلى عمل مجهول وتوقف استحقاق العوض فيها على فراغ العمل وبقي أمر خامس وهو عدم قبول العامل وسادس وهو جهل العوض وسابع وهو سقوط كل العوض بفسخ العامل ولذلك ذكرها بعضهم عقب الاجارة واختار المصنف ذكرها هنا لأن فيها طلب ضائع كاللقيط واللقطة (قوله بكسر الجيم) على الأنصح ويجوز الفتح والضم وجعها جعائل (قوله هى كقوله) أى المالك ولو شريكا بنفسه أو وكيله أو وليه وكذا الأجني كما يأتى ومن ذلك تعلم أن أركانها أربعة وخسة وهى العاقدة والعمل والعوض والصفة (قوله أورد الخ) أشار الى دفع إيهام الحصر فى كلام المصنف فلها صور أربع لأن الجاعل إما مالك أو غيره والعامل إما معين أو غير معين (قوله مطلق التصرف) أى صحيح التصرف فيما يجعل عوضا فدخل الولي وخرج الصبي والمجنون والنفية وشرطه الاختيار أيضا ليخرج المكره (قوله ليتحقق) إشارة الى أنها ركن كما تقدم ولا تصح مؤقتة ولا معلقة ومنها إشارة الأخرس والكتابة ولا يشترط توافقهما فلو قال له رد عبدى بدينار فقال أردته بدهم ثم رده فله الدينار (قوله صيغة من الجاعل) فلا يشترط قبول العامل ولو معين كما يأتى ولا تبطل رده على ما سيأتى نعم لو قال له العامل أردك عبدك ولى دينار فقال له نعم أوردته كفى (قوله كفى المحرر) فهو أولى بمعاذ به المصنف (قوله فلو عمل بلا إذن) فلا شئ له وإن عرف

القريب تسقط بمضى الزمان [قول الشارح ولا يأتى هنا ما فرّع على مقابله] من ثم قال النووي رحمه الله فى نكت النفيه ليس لنا موضع تسقط فيه الأقوال الثلاثة فى أعمال البيئتين إلا هذا الموضع . ومسئلة الشك فى النجاسة وعبارة صاحب العدة ان قلنا يستعملان لم يحسن إلا القافة ولا شئ من الأقوال ولنا قال الجرجاني تساقط قول واحد ونجى القافة انتهى (فرع) لو كان يدا أحدهما قبل المنازعة وهو يستلحقه رجحت بيئته [قوله وهى أقرب] أى أقرب الى إفادة أن الحكم وجهان مفرعان على قول السقوط فى الأموال

(كتاب الجعالة)

[قوله أورد] هو يفهم من مثال المتن بالأولى وقوله وسيأتى الى آخره إشارة الى أن قول المتن آتى ليس بشرط [قول المتن صيغة] أى لأنها معاوضة (فرع) تأقيتها مفسد [قول المتن على العمل] أى ولو مجهولا [قول المتن ملتزم] يفهم من الالتزام اشتراط أن يكون معلوما وهو كذلك كما يأتى وكذا يشترط أن يكون مقصودا بخلاف الدم ونحوه [قوله ونحوها] الظاهر أن الضمير للاثم وأنه مؤنثة معنى لأن عوده على الصبغ يلزمه أن يكون نحوها تقدم [قول المتن فلو عمل بلا إذن] خالف فى ذلك أبو حنيفة لانا

بما اتفق أى للحق به ولو لم ينسب الى واحد منهما لفقد الميل بقى الأمر موقوفوا وانسب الى غيرهما وادعاء ذلك الغير ثبت نسبة منه (ولو أقام البيئتين) بنفسه (متعارضتين) سقطنا فى الأظهر) ورجع إلى قول القائف والثاني لا يسقطان وترجع إحداهما الموافق لما قول القائف بقوله فما لالاثنين واحد وهما وجهان مفرعان على قول الساقط فى التعارض فى الأموال ولا يأتى هنا ما فرّع على مقابله من أقوال الوقف والقسمة والقرعة وقيل تأتى القرعة هنا وعبرة المحرر تساقطنا على القول الاظهر وهى أقرب

(كتاب الجعالة)

بكسر الجيم (هى كقوله من رد آتى فله كذا) أوردنا بى الصلة فله كذا وسأتى من رد عبدى بدفله كذا ويلحق به رد عبد ز بدفله كذا بشرط الجاعل أن يكون مطلق التصرف (ويشترط) فيها ليتحقق (صيغة) من الجاعل (تدل على العمل) بشرط أو طلب كما تقدم أى على الاذن فى العمل كما فى المحرر وغيره (بعوض ملتزم) كما تقدم من الصبغ ونحوها (فلو عمل) العامل (بلا إذن أو أذن لشخص)

ولو قال من رد آبقى فله كذا
فردة من لم يبلغه ندأوه لم
يستحق شيئا ولو قال ان
رده زيد فله كذا فردة
زيد غير عالم بانه لم يستحق
شيئا ولو أذن في الرد ولم
يشرط عوضا فلاشيء للراد
وظاهر أن من عمل باذن
علمه يستحق الجعل المقرم
(ولو قال أجنبي من رد
عبد زيد فله كذا استحقه
الراد) العالم بذلك (على
الأجنبي) لأنه التزمه (وان
قال فالزيد من رد عبدي
فله كذا وكان كاذبا لم
يستحق عليه ولا على زيد)
لعدم التزامهما وان كان
صادقا استحق على زيد
قاله البقوى وهو ظاهر اذا
كان الخبر من يعتمد خبره
(ولا يشترط قبول العامل
وان عينه) الجامع بل
يكفي الاتيان بالعمل
وعبارة الروضة كأصلها
إذا لم يكن العامل معينا
فلا يتصور قبول العقد
وان كان معينا لم يشترط
قبوله وفيهما يشترط عند
التعين أهلية العمل في
العامل (وتصح) الجملة
(على عمل مجهول) كرد
الآبقى (وكذا معلوم)
كخطاطة وبناء موصوفين
(في الأصح) والثاني المنع
استثناء بالاجارة (ويشترط

بذلك العمل خلافا لأبي حنيفة أو كان مبيعا ولو مبيزا أو مجنونا كذلك (قوله) فعمل غيره فلاشيء له) أي
ان لم يقصد إعانة المأذون له كإيأى (قوله) ثم لو كان الغير عبد المأذون له (الح) قال السبكي بشرط أن يستعين
به سيده وإلا فلاشيء له فراجع (قوله غير عالم) قال شيخ شيخنا عميرة وبكفي عمله قبل تسليمه للعالم وان
لم يعلم حال رده فراجع (قوله) وظاهر أن من عمل باذن علمه يستحق الجعل) ولو مجنونا علم بالنداء قبل
جنونه وأوله نوع تميز أو صبياله تميز وان لم يأذن له وليه وفي صبي لا قدرته على العمل تردد والمعتبر قدرته وقت
العمل وفي كونه لا قدرته له مع كونه رده بالفعل تناف فتأمله وسيأتى ما فيه ثم لو قال من سمع ندأى فردة من
علم ولم يسمع لم يستحق شيئا (قوله أجنبي) ومنه الشر يك كما صر (قوله) استحقه (الراد) أي استحق الراد
جميع الجعل على الأجنبي وان كان ذلك الراد شريكا للمالك في الرقيق (قوله) لأنه التزمه (وان لم يقل على
وهو المعتمد نظرا للتبادر (قوله) لم يستحق عليه) أي القائل ولا قبل شهادته على زيد اذا أنكر زيد
القول المستند اليه (قوله) عن يعتمد خبره) وكذا لو اعتقد الراد صدقه والا فلا يستحق الراد شيئا (تنبيه)
مكاتب السيد والمبعض في نوبة نفسه من الأجنبي (قوله) ولا يشترط قبول العامل) أي باللفظ مثلا فالمعتبر
فعله كإي الوكالة وقد أشار الشارح اليه وقد مر أنه لا يعتبر رده وسيأتى ما فيه (قوله) وعبارة الروضة كأصلها
(الح) أشار الى شمول عبارة المصنف لمافيها فان عدم الاشتراط صادق بعدم إمكانه والى الاعتراض عليهما
في نفي التصور إذ قد يسمع النداء العام من ير يد العمل كما علم مما مر فيتصور قبوله فتأمل (قوله) وفيهما (الح)
أي الروضة وأصلها هذا إشارة الى اعتبار شرط لم يذكره المصنف وهو أهلية العامل بأن يكون فيه قدرة على
العمل المطلوب منه ويظهر أنه لا حاجة الى ذكره لأن اعتبار العمل يستلزم القدرة عليه بل عدم ذكره أولى
لأن اعتباره في العين يقتضى عدم اعتباره في غيره وليس كذلك لأن اعتباره حالة التعيين غير مستقيم أيضا
لما صرح به شيخنا الرملى وغيره من أن العامل هنا كالوكيل يجوز له أن يستنصب فيما عجز عنه عند علم المالك
به ولأن العمل غير فوري فيكفي قدرته عند وجوده فتأمل وحرر (قوله) وتصح الجملة على عمل مجهول)
أي ان كان عاميا بصر ضبطه والا فلا بد من علمه كبناء حائط وخياطة ثوب كإي الاجارة فان وجد فيه القبول
وقدر الزمن فهو إجارة حقيقة نعم قال شيخنا الرملى لا تصح الجملة على الحجج بالنفقة وقال ابن حجر بصحتها
وتردد في أن اللازم نفقة مثل العامل أو الجامع وتقدم في الحجج عن شيخنا الرملى موافقة ابن حجر فراجع
(تنبيه) يعتبر في العمل مطلقا أن يكون فيه كلفة كإي الاجارة وأن لا يكون متعبنا على العامل فدخل
نحو مداواة ورقية وتخليص من نحو حبس وقضاء حاجة ودفع ظالم وان تعين لأنه عارض وخرج نحو
رواية خبر ودلالة على شخص أو طريق أورد مقصوب ومعارض الغاصب والمعي وان كان فيهما كلفة
(قوله) ويشترط كون الجعل معلوما جفسا وصفة وقدر كالتنم وكونه طاهرا مقصودا أي فيلزم بعينه
وإلا فليس له في النجس أجرة المثل وان علم الفساد ولاشيء له في غير المقصود كالدم (قوله) فله ثوب) وكذا

كان العامل معروفا بذلك العمل [قول المتن فلاشيء له] أي ويضمن بوضع اليد [قوله] لم يستحق
لورده وهو غير عالم ثم علم النداء في البلد قبل أن يسلمه استحق [قول المتن فله كذا] أي وان لم
يقبل على [قوله وان كان صادقا] لو كذبه زيد فشهد عليه المنادى قال في البيان قبل تنازعه
النودى من حيث إنه متهم في تزويج قوله [قول المتن ولا يشترط] لكن هل يرتد رده يشبه أن
يأتى فيه مالى الوكالة [قول المتن قبول] لأنه تضيق بنافى موضوع الباب [قول المتن عمل مجهول]
أي قبيل الأولى على القراض وذلك لأننا احتملنا الجهالة في القراض لحصول زيادة فلرد الجامع
أولى ثم إذا صحت على المجهول فعلى المعلوم أولى [قول المتن كون الجعل معلوما] أي مالا معلوما

كون الجعل معلوما) إذ لا حاجة إلى جهالته بخلاف العمل (فلو قال من رده) أي آبقى (فله ثوب أو أراضيه فسد العقد وللراد أجرة

له ثياب العبد أو ربه وليس معلومين وإلا فهو إجارة إن وجدت شروطها وإلا فهو عين المشروط (قوله) فردة من أقرب منه فله قسطه) وكذا لو أخذ المالك منه في الطريق ولورده من مثل المسافة من جهة أخرى استحق جميع الجعل (قوله) فله قسطه) أي له من أجرة المثل أو من المشروط بنسبة ماقطعه من الطريق إلى البلد، فإن كان نصفاً فله النصف وهكذا ولا يدخل زمن التسليم في التقسيط. نعم لو اختلف الطريق صعوبة وسهولة اعتبر كل بما يناسبه فلو كان النصف الذي قطعه قدر ضعف الباقي في المشقة فله ثلثا الجعل وعكسه (قوله) فلاز يادة له) أي لا شيء له في مقابلة الزائد على المسافة المشروطة وإن كان أكثر منها أو أصعب (قوله) اشتركا في الجعل بالسوية) فهو على عدد الرؤوس لأن العمل مجهول وليس أحدهما يسمى راداً وحده وعملهما معا واقع للمالك وبذلك فارق مالوقال شريكاً في عبد من ردة عبدنا فله دينار فإنه يوزع الدينار على قدر ملكيهما لأنه معلوم فعلى من له ثلث العبد ثلث الدينار ومالوقال من دخل دارى فله درهم فدخلها اثنان فلكل منهما درهم لأن كلا منهما يسمى داخلاً ومالوقال من حج عنى فله دينار فحج عنه اثنان مثلاً فإنه يقع عنه واحد منهما فإن بقي أحدهما تعين له الدينار والاستحقاق أحدهما غيره عين (تنبية) محل الاشتراك المذكور إذا لم يقصد أحدهما إغانة الآخر أو المالك بأن قصد نفسه أو أطلق والافقية مافي المسئلة بعده (قوله) إن قصد إغائته (الح) فلو قصد إغانة العامل والمالك معاً فله عامل ثلاثة أرباع الجعل ولا شيء له إذا وان قصد نفسه والعامل فله هذا الربع والباقي للعامل كإس وان قصد نفسه والمالك له الربع وللأول النصف وإن قصد الثلاثة فله السدس وللعامل الثلثان وإن قصد نفسه أو أطلق فله النصف كإس (تنبية) لو أذن لثنين في ردة عبيدين بدينار فرد أحدهما العبدين استحق نصف الدينار أو أحد العبدين استحق ربه فتمام العمل في المردود وبذلك فارق مالوجاعلة على خياطة ثوب غطاء نفسه ثم تركه فلا يستحق شيئاً على ما يأتي واعلم أن جميع ما تقدم فيها أاعلم العامل أو كل من العاملين بالنداء وليس أحدهما وكلا عن الآخر والأفلاشي لمن عمل بغير علم كإس ولا لمن لم تصح وكالته أو محنت ولم يجعل له الموكل على نفسه شيئاً وإلا فله عليه ما التزمه (فرع) استنبط الزركشي من المسئلة الأولى من هاتين فيما إذا شرط الواقف للدارس أو الطالب في كل شهر كذا ولم يحضر في يوم غير معهود البطالة أنه يستحق بقسط ما حضر إلا أن كان في عدم حضوره مستقلاً بالمع لأن المقصود نفسه وأنه إذا حضر لا يصد الاشتغال بالمع لا يستحق شيئاً وأنه إذا أكره مستحق وظيفة على عدم مباشرتها استحق العلوم قال ابن حجر وكذا لو غاب لعذر كخوف طريق أو لعل له أن المدرس لا يحضر وكذا لو غاب المدرس لعل أنه لا يحضر أحد من الطلبة إذا حضر ويجب عليه إعلام الناظر بهم إذا علم أنه يحبرهم على الحضور وهو ظاهر واستنبط السبكي من المسئلة الثانية منهما أن الاسقابة في الوظائف التي تقبل النيابة جائزة إذا كان النائب مثل المستفب أو أعلى ويستحق المستفب جميع المعلوم وإن جعل للنائب شيئاً وجب

مثله) كالأجارة الفاسدة (ولو قال) من رده (من يده) كذا) فله كذا بناء على الصحة في المعلوم (فردة من الجعل) ولو رده من أبعد منه فلاز يادة له لعدم التزامها (ولو اشترط اثنان في رده اشتركا في الجعل) بالسوية (ولو التزم جعلاً لعين) كقوله إن رددته فله دينار (فشاركه غيره في العمل إن قصد إغائته فله) أي لعين (كل الجعل وإن قصد العمل للمالك

[قول المتن فشاركه الح] لو كان العامل معيناً ثم وكل غيره ولم يفعل هو شيئاً فلا جعل لأحد وإن كان عاماً فمعه به شخص ثم وكل استحق الأول هذا محصل بحث الشيخين خلافاً للفرزالي في الأولى [قوله فله كل الجعل] منه استنبط السبكي استحقاق المستفب في الوظائف لكل الجعل إذا كان النائب مثله أو خيراً منه خلافاً للنووي وابن عبد السلام حيث قال لا يعدم استحقاق واحد منهما ونصرهما الزركشي بأن هذا ليس من باب الإجارة ولا الجعالة لأن شرطهما أن يقع العمل للستاجر والجاعل فلم يبق إلا كونه باحة بشرط الحصول ولم يوجد قال فان استغاب بلذن الواقف فهو كما إذا فوض إليه القضاء والوكالة وأذن له في الاسقابة أي فيكون عن الموكل وحيفاً فلا يمكن الوكيل من عزل النائب ولا ينزل بانفزاله انتهى. أقول إن قوله إن شرط الجعالة أن يقع العمل للجاعل غفلة عن مسئلة من ردة عبد ز بدفله كذا الحاقاً به السبكي قويم والله

دفعه له واعتمده شيخنا تبعا لشيخنا الرملي خلافا للزركشي (قوله) ولكل منهما الفسخ) فهو عقد جائز من الجانبين ومنه يعلم أنه يفسخ بموت أحدهما وجنونه واعماه وإذامات المالك في أثناء العمل فرده العامل لوارثه استحق بفسط ماعمل في الحياة فقط أو مات العامل في أثناءه فرده وارثه للمالك استحق الوارث القسط ان كان العامل معينا والا فيستحق جميع الجمل (قوله فان فسخ) بالبناء للفعول أى العقد (قوله) وفسخه من المالك) أى الجاعل بقوله فسخ العقد أو رددته أو أبطلته أو رجعت فيه أو أبطلت فدأى أو نحو ذلك ومن العامل بقوله فسخ العقد أو أبطلته أو رددته ثم قد ذكر شيخنا في شرحه أنه لا عبرة برد العامل كما مر ويتجه أن يراد بالرد هناك قصد عدم العمل وهتارد العقد كما يفيد ظاهر كلامهم هنا فليراجع وأشار بقوله العامل المعين إلى أنه لا يتصور الفسخ من غيره قبل الشروع في العمل وفيه بحث اذ قد يقال ان علم العامل غير المعين بمنزلة قبوله لطلب العمل منه حيثئذ خصوصا مع ماسر من عدم اشتراط القبول باللفظ فتأمل (قوله أو فسخ العامل بعد الشروع) شمل العامل المعين وهو ظاهر وغير المعين لأنه بالشروع يتعين وسواء فيهما فسخ وحده أو مع المالك تقليبا للصانع (قوله فلا شيء له في المستثنين) وهما الفسخ قبل الشروع مطلقا ومن العامل بعد الشروع (قوله لأنه لم يعمل في الأولى) هو بيان للواقع والإفلا يستحق وان عمل لأنه بعد الفسخ (قوله) ولم يحصل غرض المالك في الثانية) يقال فيها كاتى قبلها فتأمل (قوله فان فسخ المالك بعد الشروع) ومنه منع العامل من العمل فعليه أجره المثل (قوله والمالك) أى الجاعل ولو غير المالك (قوله وفائدته) أى المذكور من الزيادة والنقص في الجعل (قوله بعد الشروع فيه) أى العمل خرج ما قبل الشروع الصادق به كلام المصنف فالعبرة بالثاني ان علمه العامل وإفله أجره المثل على الأوجه عند شيخنا الرملي (قوله وجوب أجره المثل) سواء علم بالبناء الثاني أولا نعم لو شاركه من علم بالبناء الثاني فله نصف أجره المثل من جميع العمل وللثاني نصف المسمى الذى علمه (قوله لأن التعبير بما ذكر فسخ للأول) وقولهم لا شيء لمن عمل بعد الفسخ محله في فسخ لا إلى بدل فتأمل (تنبيه) لو زاد المالك في العمل فان لم يرض العامل فله الفسخ ويستحق أجره مثل ماعمل (قوله ولومات الآتي في بعض الطريق) أى قبل تسليمه لسيده ولو على باب داره ثم ان مات بقتل سيده استحق العامل أجره مثل ماعمل (قوله أو هرب) ولو بعد دخول دار سيده حيث لم يسلمه ومثله لو أعنته وان لم يعلم العامل بعنته وما في المنهج مرجوح (قوله فلا شيء للعامل في جميع ذلك) سواء وصل العبد لسيده أولا (قوله لأنه لم يرده) أى والجعل إنما يستحق تمام العمل فلم يحصل شيء من مقصود الجاعل وبذلك فارق مالومات الأجير في الحج قبل تمامه فانه يستحق بفسط ماعمل (تنبيه) حاصل ما قاله شيخنا الرملي واعتمده شيخنا هنا كالأجزة أنه ان سلم العامل ووصل ماعمل فيه للمالك استحق الكل وان تلف العامل فقط كعامل مات وسفينة غرقت وسلم جملها وجب القسط وان سلم العامل فقط وتلف ماعمل فيه قبل تمام العمل فان وقع مسلما بأن كان بحضرة المالك أو في ملكه وظهر أثره على الجمل وأمكن الاتمام عليه كالخطاطة والتعليم والبناء استحق القسط أيضا والابأن لم يقع مسلما للمالك بماسر أولم يظهر أثره كحجرة انكسرت أولم يمكن الاتمام عليه ككتوب أحرق بعد خطاطة أو متعلم مات في أثناء تعلمه فلا شيء للعامل كما تقدم في الاجارة وفي شرح شيخنا كابن حجر استحقاق القسط في هاتين الصورتين وهو مخالف لماسر فليراجع وليحرر ولونلفا معا كسفينة غرقت

فلاذول) أى المعين
(قسطه) أى النصف
(ولا شيء للشارك بجعل)
أى في حال مما قصده
لعدم الالتزام له (ولكل
منهما) أى الجاعل والعامل
(الفسخ قبل تمام العمل
فان فسخ قبل الشروع)
فيه من المالك أو العامل
المعين القابل (أو فسخ
العامل بعد الشروع) فيه
(فلا شيء له في المستثنين
لأنه لم يعمل في الأولى
ولم يحصل غرض المالك
في الثانية) (وان فسخ
المالك بعد الشروع فعليه
أجره المثل) لما عمل (في
الأصح) والثاني لا كالأول
فسخ العامل والفرق ظاهر
(وللمالك أن يزيد
وينقص في الجعل قبل
الفراغ) من العمل
(وفائدته بعد الشروع)
فيه (وجوب أجره المثل)
له لأن التعبير بما ذكر
فسخ للأول (ولومات
الآتي في بعض الطريق
أو هرب فلا شيء
للعامل) لأنه لم يرده

الموفق [قوله أى النصف] يريد أنه بحسب الرؤوس [قول المتن أو فسخ العامل] أى سواء وقع العمل مسلما أم لا [قول المتن وينقص] أى كما في البيع فزمن الخيار بطريق الأولى [قول المتن ولومات الآتي] (فرغ) تولى وظيفة ثم أكره على ترك مباشرتها بسفر أو غيره أفتى الشيخ تاج الدين الفزاري بأنه يستحق

بجعلها فلا شيء للعامل أيضا والله أعلم (قوله فليس له حصة لقبض الجعل) ولما أنفق عليه إن استحقه بأن أنفق باذن الحاكم أو أشهد عند فقده والأفلا شيء له وإن نوى الرجوع به (قوله لأنه إنما يستحقه بالتسليم) ولذلك لو تلف المردود قبله سقط الجعل كما مر (قوله ويصدق المالك) أى الجاعل ولو أجنبيا كما مر (قوله فيما إذا أنكر شرط الجعل) أى أنكر التزامه له وخرج بذلك ما لو أنكر سماع العامل الداء فالصدق العامل بميمه (قوله أوسعيه) أى ويصدق الجاعل إذا أنكر سعى العامل في الرذكا أشار إليه الشارح ولو عبر بهذه العبارة لكان أصرح مما ذكره كأن قال المالك للعامل إن العبد جاء بنفسه أو أنه رده غيرك أو أن هذا غير العبد الجاعل عليه (قوله فإن اختلفا) أى بعد اتفاقهما على استحقاق الجعل أو ثبوته بالينة بالعمل أو باليمين المردودة (قوله في قدر الجعل) أى في قدر ما يستحق منه كله أو بعضه ابتداء أو دواما ومثل القدر الجنس والصفة والمحل (قوله تحالفا) كما مر في البيع وينبئ البداء هنا بالمالك (فرع) لو سرق العبد الآبق قطع كغيره وعلى حاكم علم بابقه أخذه وحفظه لسيده فإن طال انتظار سيده باعه وحفظ عنه وإذا حضر فليس له الاثمن ووضع العامل يده على العبد جائز وهو أمانة لرضا مالكة به إن كان باذنه ولا يضمنه مالم يقصر كتركه بمضعة والا فيضمنه لوضع يده عليه وتقديم أن ما أنفق عليه يقع تبرعا إلا إن أنفق باذن الحاكم أو بأشهاد عند فقده وإذا وجد العامل العبد أو غير العامل شخصا مضميا عليه أو مريضا عاجزا عن السير في مفازة مثلا وجب عليه المقام معه إن لم يخف على نفسه ولزمه حمله إن قدر عليه وإذا مات لزمه حمل متاعه إلى أهله إن قدر عليه وهو أمين عليه فلا يضمنه ولو قال عمر داري من مالك على أن ترجع علي بما نقرمه فليس يلزم لأنه ضمان مالم يجب ولم يجر سبب وجوبه ولومات صبي في أثناء تعليمه فلمعلم القسط على ماسر عن شرح شيخنا هنا وفي باب الاجارة خلافه ولو ترك المعلم التعليم فلا شيء له بخلاف مثل ذلك في الاجارة كما مر فيها والله سبحانه وتعالى أعلم .

(كتاب الفرائض)

أخره عن العبادات والمعاملات لاضطرار الانسان اليهما أو إلى أحدهما من حين ولادته دائما أو غالبا إلى موته ولأنهما متعلقان بإدامة الحياة السابقة على الموت ولأنه نصف العلم فناسب ذكره في نصف الكتاب (قوله أى مسائل الخ) إشارة للتقليب الآتي بجعل الفرض بالمعنى الشامل للتصيب (قوله جمع فريضة) نظرا للجمع المذكور وسيأتي التعبير بالفروض وهو جمع فرض ومعناها واحد وهو لغة القطع والتبيين والازال والاحلال والاعطاء والإيجاب ونحو ذلك . وشرعنا نصب مقدر شرعا للوارث ولا حاجة لقول بعضهم يزداد بالرد وينقص بالعول بل ولا يصح وإن جعله لبيان الواقع لأنه ليس من حقيقته (فائدة) كان الجاهلية يورثون الرجال والكبار دون غيرهما ثم كان في أول الاسلام بالتحالف والنصرة ثم نسخ إلى التوارث بالاسلام والمهجرة ثم نسخ إلى وجوب الوصية ثم نسخ بآيات المواريث وهذا يعلم أن قول السيوطي إن الذي تكرر نسخه أر بع غيره مستقيم كما يعلم من محله وقد يقال كلامه في شيء واحد تكرر حله وحرمة بخلاف ما هنا (قوله بمعنى مفروضة) فهي اسم مفعول ولا يصح كونها اسم فاعل بمعنى فائزة لأن الفرائض اسم للفرض ويقال له الفرائض أيضا (قوله أى مقدرة) لا بمعنى المأخوذة للوارث فهرا (قوله لما فيها) أى وبحث الرزكشى خلافه من حيث إنه جملة ولم يحصل الجعل . أقول انظر كيف اعترض هنا بأنه جملة وقد أنكره في مسألة السبكي السابقة والله أعلم .

(كتاب الفرائض)

[قوله لما فيها] الضمير يرجع لقوله أى مسائل وقوله فظبت يرجع لقوله السهام .

(وإذا رده فليس له حصة لقبض الجعل) لأنه إنما يستحقه بالتسليم (و يصدق المالك إذا أنكر شرط الجعل أوسعيه) أى الطالب له (في رده) أى الآبق لأن الأصل عدمها (فإن اختلفا) أى الجاعل والعامل (في قدر الجعل تحالفا) وللعامل أجرة المثل والله أعلم (كتاب الفرائض) أى مسائل قسمة الموارث جمع فريضة بمعنى مفروضة أى مقدرة لما فيها من السهام المقدرة

الفرائض بذلك المعنى (قوله فقلت) أى السهام المقدرة أو الفرائض وهو أولى وأنسب وإنما غلبت على الأصح لشرافها بتقديمها على التعصيب لأنه قد يسقط بها وقيل التعصيب أشرف لأن به قد يستغرق المال (قوله وعلوه) أى علم الفرائض المعلوم من تعلموا وفى رواية وعلوها (قوله فانه نصف العلم) هو علة للبحث على تعلمه وتعليمه ولأنه أول علم ينسى وأول علم يفقد من الأرض وأول علم يزرع منها أى بموت أهله وهو يحتاج الى علوم ثلاثة بمعنى أنها حقيقته علم الفتوى بمعنى معرفة ما يخص كل وارث من التركة وعلم النسب بمعنى كيفية انساب الوارث لليت وعلم الحساب بمعنى العدد التى تصح منه المثلة أو أصلها حقيقته مركبة من الفقه والحساب (قوله لتعلقه بالموت المقابل للحياة) هو علة لكونه نصف العلم أى لأن العلم يتعلق بالإنسان حيا وميتا وهما حالتان فالعلم المتعلق بأحدهما نصف وقيل المراد بالنصف الصنف وهو بعيد من معنى الحديث وقول شيخنا المراد بالنصف الشرط لا خصوص النصف فيه نظر وقيل غير ذلك (قوله تركة) هى ما تخلف عن الميت ولو بسبب أو غير مال كاختصاص ولو خرا تخلت بعد موته وحد قذف وخيار وشفعة وما وقع من صيد بعد موته فى شبكة نصبتها قبله وإن انتقل ملك الشبكة للوارث ودية قتل ولو بعفوعن قصاص من وارثه (تنبيه) لو عاش بعد موته مجزأة لنهى أو كرامة لولى لم يعد ملكا اليه - يأتى المسخ فى الطلاق (قوله بمؤنة تجهيزه) أى إن لم يحب على غيره كزوجة ومؤنة تجهيزه مؤنة إن مات فى حياته أو معه مثله وخالف شيخنا فى المعية وإذا ضاقت التركة عن الجميع قدم بما فى زكاة الفطر (قوله بالمعروف) أى بحسب يساره وأغساراه ولا عبرة بما كان فى حياته من اسراف أو تقتير (قوله تنفذ) قدره لعدم صحة تسليط القضاء على الوصايا ونظر فيه بعضهم بأن مثل ذلك خاص بالعطف بالوفاة ولو ضمن تقتضى معنى تؤدى لكان أولى مع أن المراد بالقضاء هنا الأداء فراجعوه والمراد بدنيه المطلق فى الذمة أخذ ما يأتى ويقدم منه دين الله كزكاة وكفارة وحج على دين الآدمى عكس ما فى الحى لبناء حق الآدمى على المشاحة وكالوصايا علق بالموت وتبرع بنجز فى مرضه (قوله من ثلث الخ) هى ابتدائية فى شمل ما لا استغرفت الوصايا الثلث كله (قوله ثم يقسم) يفيد أن المتأخر هو القسمة وأن الملك سابق على المؤن وتقديم الوصية فى القرآن فى اللفظ للاهتمام بها وما اقتضاه من مساواتها للدين غير مراد (تنبيه) الترتيب فى هذا وما يأتى إنما هو باعتبار الرتبة خصوصا عند ضيق التركة لافى الأداء والنصرف (قوله فان تعلق الخ) أى لا يحجر فلس فتقدم مؤنة التجهيز على ديون الفراء (قوله كاللحال الخ) يفيد أن الزكاة هى الحق وأن المال هو عين التركة وإنما قدر ذلك ليناسب ما بعده ولو بقى بعض المال تعلق بقدر ما يخصه منها فلو مات عن شاة من أر بعين فالتقديم بربع عشرها وتقدم الزكاة إذا اجتمعت مع الرهن أو الجناية كما فى عبد التجارة إذا كان مرهونا أو جانيا (قوله كالمرهون) فليس مرهونا حقيقة لأن تعلق الزكاة بالمال تعلق شركة على الصحيح وليس كالشركة حقيقة لجواز الاعطاء من غير التركة فى إدخال الزكاة فى التركة تجوز أو تغليب وشملت الزكاة ما لو كانت من غير الجنس كشاة عن خمس من الابل فيتعلق بعين الابل قدر قيمة الشاة (قوله والمرهون) أى لا بموته بأن رهنه فى حال حياته وإن لم يحصل فيه قبض (قوله مفلسا) أى عاجزا عن نمته وإن لم يكن محجورا عليه (قوله لتعلق حق فسخ البائع به) يفيد أن ذلك فيما إذا لم يتعلق به حق كرهن وكتابة ولو زال التعلق المذكور بعد

[قول المتن يبدأ من تركة الميت الخ] أى كما يبدأ فى حياته بكفافته مقدما على الديون ولأنه صلى الله عليه وسلم أمر فى ميت أن يكفن فى ثوبه ولم يسأل هل عليه دين أولا [قول المتن تقتضى ديونه] أى لأنه أحق بماله من ورثته والمراد غير المتعلقة بالعين لمسايقى وسواء فى ذلك ديون الله تعالى وديون الآدمى أعنى ديون الله تعالى التى لم تتعلق بالعين كالخمس ونحوه [قول المتن مفلسا] أى سواء حجج عليه أم لا

فقلت على غيرها وفى حديث ابن ماجه وغيره تعلموا الفرائض وعلوه فانه نصف العلم أى لتعلقه بالموت المقابل للحياة (يبدأ من تركة الميت) وجوبا (بمؤنة تجهيزه) بالمعروف (ثم تقتضى ديونه ثم) تنفذ (وصاياه من ثلث الباقي ثم يقسم الباقي بين الورثة) على ما يأتى بيانه (قلت) كما قال الرافعى فى الشرح (فان تعلق بعين التركة حتى كالزكاة) أى كاللحال الذى وجبت فيه لأنه كالمرهون بها (والجاني) لتعلق أرض الجناية برقبته (والمرهون) لتعلق دين المرتهن به (والمبيع اذا مات المشتري مفلسا) لتعلق حق فسخ البائع به (قدم) ذلك الحق (على مؤنة تجهيزه والله أعلم) فلا يباع واحد من المذكورات التى هو عين التركة فى مؤنة التجهيز كما ذكر فى الروضة وأصلها

الموت قال شيخنا فله الفسخ حيثئذ ويقدم به فراجعه (تنبه) بقى من الذى يتعاق بالعين النذر والقراض والقرض والكتابة وغير ذلك وقد نظم ذلك بعضهم بقوله :

يقدم فى الميراث نذر ومسكن زكاة ومرهون مبيع لمفسد
وجان قراض ثم قرض كتابة ورد بعب فاحفظ العلم ترأس

وأوصلها العلامة السباطى الى نحو ثمان عشرة صورة فراجعه (قوله وأسباب الارث الخ) لم يذكر أركانها وهي مورت ووارث وموروث لعلها مما تقدم بذكر تركه الميت وقسمتها على الورثة ولا شروطه لعلها مما سأتى فى ميراث نحو المفقود وسذكر موافقه آنفاً (قوله قرابة) هي لفظة الرحم مطلقا وعرفا هنا رحم خاص ليخرج ذو والأرحام وهي الأبوة والبنوة والأدلاء بأحدهما ويورث بها من الجانبين تارة ومن أحدهما أخرى (قوله ونكاح) وهو لفظة الضم أو الوطء وعرفا عقد الزوجية الصحيح وان لم يوجد وطء ولا خلوة ويورث به من الجانبين غالبا ولو فى طلاق رجعى كما أشار اليه الشارح (قوله وولاء) وهو ائحة القرابة والقوة والمصافة ونحو ذلك واصطلاحا هنا عصوبة سببها نعمة المقتى شرعا على رقيق ويورث به من أحد الجانبين كما أشار اليه بقوله ولا عكس أى من حيث كونه غنيا فلا يرد تصوير عكسه بما لو أعتق كافر عبدا والتحق المقتى بدار الحرب واسترق وملكه عتيقه وأعتقه فكل منهما يرث الآخر لكن من حيث كونه معتقا (قوله أى جهته) وهي بيت المال المسند اليه الارث بعده وما قيل إنه فعل ذلك دفعات توهم نسبة الارث الى الاسلام وهو أمر معنوى لا يصح نسبة الارث اليه محدود بآيات من ذلك فى القرابة ونحوها مما قيل انه فعل ذلك لأن الوارث هو المتصف بالاسلام محدود أيضا للزوم بطلان الوصية بثلاث المال للمسلمين عن لاوارثه خاص بماسر وليس كذلك وللايلزام منع تخصيص طائفة من المسلمين به وليس كذلك أيضا والوجه أن يقال إنه انما فعل ذلك للايلزام أن كل مسلم يرث كل مسلم وهو باطل اجاعا فأنزل (قوله ارثا) أى مراعى فيه المصلحة فيعطى منه من أسلم أو عتق أو ولد بعد الموت لارقيق ولو مكانيا ولا كافر ولا قاتل (تنبه) تصور الأسباب الأربعة فى امامك بنت عمه وأعتقها وتزوج بها ثم ماتت عنه كذا قالوا وفيه نظرى الامام كما علم بماسر بأنه ليس وارثا للأربعة فى ذلك (قوله يرثه) أى الميت المعلوم من المقام والمذكور من التركة والتركة باعتبار كونها موروثا والمراد بالمسلمين جهتهم كما تقدم (قوله بالعصوبة) المعلوم من استغراق جميع التركة (قوله وابنه) احتاج لذكره مع الاستغناء عنه بما بعده لدفع ادخال ابن البنت (قوله وأبوه) ذكره لدفع شموله لأبى الأم

فى فصل الكفن (وأسباب الارث أربعة قرابة) يرث بعض الأقارب من بعض على تفصيل يأتى (ونكاح) يرث كل من الزوجين الآخر (وولاء) يرث المقتى العتيق ولا عكس (أى لا يرث العتيق المقتى) (والرابع الاسلام) أى جهته (فتصرف التركة ليت للمال ارثا اذا لم يكن وارث بالأسباب الثلاثة) أى يرث المسلمون بالعصوبة (والجمع على ارثهم من الرجال عشرة) وبالبسط خمسة عشر (الابن وابنه وان سفل والأب وأبوه وان علا والأخ) لأبوين ولأب ولأم (وابنه) أى ابن الأخ (الابن الأم) أى ابن الأخ لأبوين وابن الأخ لأب (والأم الام) أى لأبوين ولأب (وكذا ابنة) أى ابن الأم لأبوين ولأب (والزوج والمقتى ومن النساء سبع) وبالبسط عشر (البنت وبنت الابن وان سفل) أى الابن (والأم والجدة)

[قول المتن ونكاح] دليل النكاح والقرابة الآتية ودليل الولاء حديث الولاء لجهة كاحمة النسب والمراد القرابة الخاصة ويورث بها فرضا وتعصيا وبالنكاح فرضا فقط وبالولاء تعصيا فقط وضم بعضهم خامسا وهو سبق النكاح على التقديم فى المتبوتة فى المرض بدليل أنه لا يرثها لو ماتت والنكاح يورث به من الطرفين وينبى أن يعد الرحم عند عدم الانتظام كالاسلام عند فقد العاصب [قول المتن] يرث [انه بهذا على أن الولاء يورث به من طرف فقط نعم لو أعتق ذى ذمائم التحق المقتى بدار الحرب واسترقه العتيق وأعتقه ثم أسلم وارث كل منهما الآخر ولذا لو اشترى العتيق أبى المقتى وأعتقه صار له الولاء سراية على ابنه الذى هو معتق المشتري [قوله أى جهته] كأن المراد بيت المال [قول المتن] ليت المال ارثا أى بخلاف من لاوارث له من النيمين فانه ينتقل فينا (فرع) لو مات ذى ولا وارث له مستغرق هل تركهم أو نطلب الباقي ونأخذه وان لم يترافعوا الينا صوب الزر كشي الثانى [قول المتن من الرجال] المراد بهم المذكور [قول المتن وابنه] قيل فيه وفى ذكر أبى الأب بسط والمصنف مشى على طريق الاختصار [قوله أى الابن] فيه عود الضمير على المضاف اليه

أم الأب وأم الأم وإن علنا (والأخت) من جهتها الثلاث (والزوجة والمعتقة) ويدخل في الم عم الأب وعم الجد والمراد بالمعتق والمعتقة من أعتق أو عصبة أدلى بمعتق (فلو اجتمع كل الرجال ورث الأب والابن والزوجة فقط) (١٣٧) لأن غيرهم محجوب بغير الزوج (أو)

اجتمع (كل النساء قابلت وبنت الابن والأم والأخت للأبوين والزوجة) وسقطت الجدة بالأم والمعتقة بالأخت المذكورة كما سقطت بها الأخت للأب وبالبنت الأخت للأم (أو الذين يمكن اجتماعهم من السفن فبالأبوان والابن والبنت وأحد الزوجين) أي الذكور إن كان الميت امرأة والأخت إن كان رجلا (ولو فقدوا كلهم) أي الورثة من الرجال والنساء المذكورين (فأصل المذهب أنه لا يورث ذوو الأرحام وسبائى بيانهم (و) أصل المذهب فيما لا تستغرق الورثة المال أنه (لا يرد على أهل الفرض) أي التقدير ما بقي من المال بعد المفروض (بل المال) كله أو الباقي بعد المفروض (ليت المال) ارتنا وقال المزني وابن سريج بتوريث ذوى الأرحام في الأولى وبالرد في الثانية على غير الزوجين ولم يقلوا إذا لم ينظم أمر بيت المال (وأفنى المتأخرون) من الأصحاب

بمثل ما تقدم في الابن (قوله لأن غيرهم الخ) ظاهره يقتضي أن للابن دخلا في حجب الاخوة ومن بعدهم مع وجود الأب وفيه نظر بقولهم ان حجبهم لم بواسطة حجبهم لصوبة الأب كما يأتي ولأن كل من أدلى بواسطة فهي الحاجة له وقد يقال ان الحجب قائم بهم بشرط فقد من قبلهم كما في ولاية النكاح وغيره فراجعهم ومسلتهم من اثني عشر (قوله قابلت الخ) ومسلتهم من أربعة وعشرين للأخت منها واحد لأنها عصبة مع البنات (قوله ان كان الميت أختي) ومسلتهم من اثني عشر ونصح من ستة وثلاثين (قوله ان كان رجلا) لو قال ذكرنا لكان أولى ومسلتهم من أربعة وعشرين ونصح من اثنين وسبعين وعلم بما ذكر أنه لا يجتمع الزوجان في مسألة كما أشار إليه بقوله الذين يمكن اجتماعهم وما نقل عن نص الشافعي رضي الله عنه من امكانه فيما لو ادعى رجل معه أولاد على ميت ملفوف أنه زوجته وأن هؤلاء أولاده منها وادعت امرأة كذلك أنه زوجها وأن هؤلاء أولادها منه وأقام كل بيته بما ادعاه فكشف عنه فاداهو حتى وأن المال يقسم بينهما وأولادها نصيب فبني على عدم ترجيح إحدى البيتين والمتمدن جميع بيته الزوج لصحة استحاقه فالحال له ولأولاده فقط قالوا وكيفية القسمة على ذلك النص أن يعطى للأبوين السدسان ولكل من الزوجين الثمن فلهما ربع المال والباقي يقسم بين أولادها المذكورين مثل حظ الأنثيين فراجع ذلك في المطولات (قوله فأصل المذهب) أي المعروف المناسب له (قوله فيما الخ) أشار إلى أن جلة لا يرد معطوفة على جلة مقدرة معطوفة على لو فقدوا المقدمة من تأخير لدفع ما يرد على كلام المصنف من الفساد فتأمل (قوله أهل الفرض) أي الفروض المقدرة انفردت أو اجتمعت ولم تستغرق كما مر (قوله ارتنا) أي في المسلم كما تقدم وفي الكافر يكون فينا ونطلبهم وإن لم يترافعوا إلينا (قوله وأفنى المتأخرون) رهم من بعد الأربعمائة موافقة لبعض المتقدمين (قوله غير عادل) أو غير أهل أولم يوجد (قوله بأن يرد) احتاج إلى هذا لأن عمل المصدر المسبوك ضعف في العرية وفارق ما هنا دفع الزكاة للإمام غير العادل بأن غرض المزمع براءة ذمته منها ودفع الضمان بثلثها ودفع مؤنة التفرقة عنه ولعمد انحسار المستحقين غالبا بخلافه هنا فانه لما تعذر الصرف للإمام عاد ما بقي من التركة إلى من أخذ بعضها لأنه محصور (قوله على أهل الفرض) مسلما كان

[قوله أم الأب وأم الأم] لهذا التعميم لم يقل في الم أم وأما كما قال فيما سلف الأب وأبوه [قول المتن والابن والبنت] اقتضى هذا الصنيع أنهم يقولون الابن وليس كذلك بل يقولونه في تغليب الابن والابنة [قول المتن لا يورث ذوو الأرحام] أي لعدم ذكرهم في القرآن ولأنه عليه السلام ركب إلى قباه يستخير الله في الحالة والعمه فأزل الله لاميراث لهما رواه أبو داود ومرسلا وهو يحتج به لكونه ورد مسندا من وجه آخر ولأنهم لو ورثوا لما قدم عليهم أهل الولاء [قول المتن ولا يرد] أي لأن الله يقول فلهما نصف ما ترك وكيف نأخذ الكل [قول المتن على أهل الفرض] لحديث النسائي أن بنت حمزة أعتقت شخصاً فأتت عن بنت فأعطاه النبي عليه السلام نصف المال وصرف الباقي للمعتقة أقول هذا الدليل فيه نظر لأن الكلام عند فقد العصبية حتى من الولاء [قوله ارتنا] لأن المسلمين موجودون وإن اختل أمرهم المستوفى لهم فلا يوجب ذلك سقوط حقهم [قوله بتوريث ذوى الأرحام] أي كذهب أبي حنيفة وأحد [قول المتن وأفنى المتأخرون] اعترض بأن ابن سراقه وهو قبل الأربعمائة قال هو قول عامة شيوخنا وقال الماوردي أنه مذهب الشافعي وغلط الشيخ أبو حامد في مخالفته [قول المتن بالرد] فيه أعمال المصدر المعروف

(١٨) - قلوبى وعميره - ثالث (إذا لم ينظم أمر بيت المال) لكون الإمام غير عادل (بالرد) أي بأن يرد (على أهل الفرض غير الزوجين ما فضل عن فروضهم) أي مقداراتهم بالزوجين (بالنسة) أي ذبة سهام من رده عليه في بنت وأم وزوج يبقى بعد إخراج فروضهم سهم من اثني عشر ثلاثة أربعة للبنت ور به للاثم لأن سهامها ثمانية ثلاثة أو بأربعها للبنت ور بها للاثم فتصح المسئلة

من ثمانية وأربعين وترجع بالاختصار إلى ستة عشر للزوج أربعة وللبنت تسعة وللأم ثلاثة وفي بنت وأم وزوجة يبقى بعد إخراج فرضهن خمسة من أربعة وعشرين للآل ثم ربع فصح المسئلة من ستة وتسعين وترجع بالاختصار إلى اثنين وثلاثين للزوجة أربعة وللبنت أحد وعشرون وللأم سبعة وفي بنت وأم يبقى بعد إخراج فرضهما سهمان من ستة للآل ثم ربع بهما نصف سهم فصح المسئلة من اثنين وعشر وترجع بالاختصار إلى أربعة للبنت ثلاثة وللأم واحد ويقال على وفق الاختصار ابتداء في هذه تجعل سهامهما من الستة المسئلة وفي الاثنين قبلها الباقي من مخرجي الربع والثلث للزوجين (١٣٨) بعد نصيبهما لا ينقسم على أربعة سهام البنت والأم من مسئلتها فتنصب في كل من

الميت أو كافرا كما قاله شيخ الاسلام وغيره (قوله من ثمانية وأربعين) بضرب مخرج الربع وهو أربعة في الاثنين عشر أصلها (قوله من ستة وتسعين) بضرب أربعة مخرج الربع في أربعة وعشرين أصلها (قوله من اثنين عشر) أي باعتبار مخرج النصف وهو اثنان أو من أربعة وعشرين باعتبار مخرج الربع وهو أربعة وترجع الأولى إلى ثلثها أربعة والثانية إلى سدسها أربعة (قوله على وفق الاختصار) أي طريقته ومنها سبعة (قوله الباقي) وهو ثلاثة من مخرج الربع أو سبعة من مخرج الثلثين (قوله فتنصب) أي الأربعة (قوله بالنصب) استثناء أو حالا من المضاف ويجوز الجر بدلا من أهل (قوله أي اربنا) خرج نحو رقيق وكافر فلا يعطى منه شيئا كما مر (قوله بالارث) خرج به المذكور للارث كالم للآل (قوله وفي الروضة الخ) دليل للبيان وإن كان أعم (قوله وهم) أي اصطلاحا وأما شرعا فكل قريب كما مر (قوله عشرة) بل أحد عشر كما يأتي (قوله وبنو الأخوة للآل) وتقدمت بناتهم (قوله بالرفع) عطفا على أبو الأم لا بالجر عطفا على الأعمام المقضى إرادة بناتهن المقضى لتكرره مع ما بعده وللسكوت عنهن (قوله بالعشرة) فهو حادى عشر وفي ذلك تجوز لأن النصف الأول لم يبق من يدلى به فالمراد بغيره من التسعة بعده (قوله ولا يسمى عصة) هو أحد وجهين وهو صحيح عند شيخنا مر وأكثر الفرضيين والمعتمد خلافه لدخوله في تعريف العاصب بأنه من ليس له سهم مقدر والأول مبنى على أنه يزداد في التعريف من المجمع على إرثهم (قوله وفي المجتمع الخ) حاصله أن في كيفية إرث ذوى الأرحام مذهبين أحدهما مذهب أهل التزيل وهو الصحيح المعتمد بأن ينزل كل واحد منهم منزلة من يدلى به من حيث الارث ف يأخذ ما كان يأخذه لو كان موجودا ويقدم الأسبق إلى الوارث لا إلى الميت وخرج بالارث الحجب في زوجة وبنت بنت للزوجة الربع والثاني مذهب أهل القرابة بأن يقسم الأقرب إلى الميت في بنت بنت وبنت بنت ابن المال بينهما أرباعا على الأول وكاه للآل على الثاني لقربها للميت (نفيه) لولم يوجد أحد من ذوى الأرحام لحكمه كما قال العزيم عبد السلام أنه إذا حاربت الملوكة في مال الصالح وظفر به أحد يعرف المصارف وجب عليه صرفه فيها وهو مأجور على ذلك.

(فصل) في ذكر الفروض وذويها (قوله بمعنى نصيب) لا بمعنى مقدر للآل يزم تحصيل الحاصل بقوله وهو ضعيف في العربية (قوله على وفق الاختصار) أي على موافقة الاختصار الذي سلف (قوله أي اربنا) وقال الرافعي مصلحة (قول المتن وهم من سوى إلى آخره) أي في اصطلاح الفرضيين وإلا فالرحم شرعا شامل لكل قريب (قوله هو بيان لمن) هذا يلزمه أن البيان أعم من الميتين فهما جعلتا لبعضيهما (قوله منه) الضمير فيه يرجع لقول المتن وكل جد (قول المتن وبنو الأخوة) الأحسن وأولاد الأخوة (قوله أي بالعشرة) أي فهو غير العشرة ولهذا عددهم شيخنا أحد عشر (فصل: الفروض)

المفرضين ولو كان ذرا الفرض واحدا كفت رد إليها الباقي أو اثنين كفتين فالباقي بينهما بالسوية وقوله غير الزوجين بالنصب استثناء صريح على المهر موجه في الشرح بأنه لا رحم لهما فإن المورث بالزوجه المورث بالرحم وقدم أهل الفرض بالرفقونهم (فان لم يكونوا) أي أهل الفرض أي لم يوجد أحدهم (صرف) المال (إلى ذوى الأرحام) أي اربنا (وهم من سوى المذكورين) بالارث (من الأقارب) هو بيان لمن وفي الروضة كأصلها هم كل قريب ليس بذى فرض ولا عصة (وهم عشرة أصناف أبو الأم وكل جد وجدة ساقطين) منه أبو أبي الأم وأبائ أبي الأم وهؤلاء صنف (وأولاد البنات) لأصل أولادهن من ذكور وإناث (وبنات الأخوة) لأبوين أو لأب أو لأم (وأولاد الأخوات) لأبوين

المقدرة

أولاد أولاد من الذكور والإناث (و بنو الأخوة للآل والم للآل) أي أخوال لأمه (وبنات الأعمام)

لأبوين أو لأب أو لأم ويضم اليهن بنو الأعمام للآل (والعمات) بالرفع (والأخوال والخالات) كل منهم من جهاته الثلاث (والمطلون بهم) أي بالعشرة وهو صريح على الروضة وأصلها ومن انفرد منهم حاز جميع المال ذكر أو أنثى ولا يسمى عصة وفي المجتمع منهم كلام طويل في الروضة وأصلها راجع (تمة) لو وجد أحد الزوجين صرف الباقي بعد فرضه لذوى الأرحام فإن كان منهم من وله الخشوة أو العسومة وحده حقر الباقي بالرحم (فصل الفروض) جمع فرض بمعنى نصيب

(فرض خمسة زوج لم تحفظ زوجته ولها ولا ولد ابن) قال تعالى ولكم نصف مترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد وولد الابن كالولد في ذلك إجماعاً (وبنت أو بنت ابن أو أخت لأبوين أولاب منفردات) قال تعالى في البنت وإن كانت واحدة فلها النصف ومثلها في ذلك بنت الابن بالإجماع وقال تعالى وله أخت فلها نصف مترك المراد أخت لأبوين أولاب دون الأخت لأم لأن لها السدس للآية الآتية واحترز بمنفردات عما إذا اجتمع مع إخوتهن أو أخواتهن أو اجتمع بعضهن مع بعض على ما سيأتي بيانه (والربع فرض زوج لزوجته ولد أو ولد ابن) قال تعالى فإن كان لهن ولد فلكم الربع وولد الابن كالولد في ذلك إجماعاً (وزوجة ليس لزوجها واحد منهما) قال تعالى ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد ومثل الولد في ذلك ولد الابن إجماعاً (والنصف فرضها أي الزوجة مع أحدهما) أي الولد وولد الابن قال تعالى فإن كان لكم ولد فلهن النصف وولد الابن كالولد في ذلك

المقترة (قوله المقدرة) سميت بذلك لأنها لا تزيد ولا تنقص إلا في الرد ولا تنقص إلا في العول كذا قالوا والوجه ترك هذا الاستثناء فيها لأن الزيادة والنقص في ماصدقه الذي هو المال لا في عينه فهو لقلة المال وكثرته إذ لا يقال في زوجة وأبوين وبنتين إن فرض الزوجة التسع ولا في بنت وأم إن فرض الأم الربع وهكذا فتأمل وراجع (قوله في كتاب الله) خرج ما يفرض للجد في بعض أحواله وثالث الباقي للأُم كذلك (قوله للورثة) بيان لانحصارها في السنة (قوله ستة) أي مقداراً وعدداً وخمسة محرراً كما يأتي ويبر عنها عبارات فيقال هي النصف والثلاثان ونصف كل منهما ونصف نصفه ويقال هي الثمن والسدس ونصف كل ونصف ضعفه ويقال هي الربع والثالث ونصف كل ونصفه وهذه أحصاها (قوله النصف) بداهة لأنه أكبر كسر مفرد ولأن في مستحقه من لا يتصور تعدده وهو الزوج كذا قالوا وفيه نظر لأنه لا يتصور تعدد غيره مع استحقاق النصف أيضاً إلا أن يقال المراد التعدد من حيث هو وفيه نظر فتأمل وبعدهم بدأ بالثلاثين اقتداءً بالكتاب العزيز الذي بدأ فيه بالأولاد للاهتمام بشأنهم لأنهم أهم عند الآدي (قوله الذي هو أحدها) آثر هذه العبارة التي فيها حذف مبتدأ وخبر على أن يقول أحدها النصف وهو فرض الخ لا الزم عليه حذف مبتدأين وهو أقوى في المراعاة من الخبر وإن كان كلاً منها عمدة مع أن كلامه يفيد أن المحذوف بدل موصوف لامبتدأ ولا خبر فتأمل (قوله زوج) يجوز فيه الجر والرفع وكذا النصب لولا الرسم وبداهة لعدم تصور تعدده في ذاته كما سرف هو أسهل ولتقديم الزوجة على الولدية في نحو الفطرة (قوله منفردات) حال محاقبه بحمل أو بمعنى الواو (قوله مع أخوتهن) الأولى مع معصهن ليشمل الأخت مع الجد أو البنت (قوله أواجتمع بعضهن الخ) ظاهره أن كلاماً من المجتمعات يخرج عن النصف وليس مراداً بل إن غير الأولى منهن هو المنقل عنه إما إلى فرض دونه أو إلى نصيب ولومثله كآخت مع بنت وزاد بعضهم أن ينفردن عن محجبت حرماناً أو قصاصاً وأقطعه الشارح لأن الأول لا يوجد في البنت والثاني داخل في اجتماع بعضهن مع بعض نعم هو محتاج إليه في اجتماع البنات مثلاً فتأمل (قوله ولداً وأولاد ابن) لو قال فرع وارث في هذا وما قبله وما بعده لكان أولى وأخصر وأعم (قوله وللزوجتين الخ) هو إيراد على المصنف وفيه قصور ولو قال لجنس زوجة في حل كلام المصنف اشمل ذلك وشمل ما لوزد على أربع كافي نكاح نحو المحسوس (قوله وسيأتي الخ) هو إيراد أول دليل تأويل بأن يراد زوجة ولو في ماضى (قوله فرض بنتين الخ) لو قال فرض من تعدد من أصحاب المقدرة في كتاب الله تعالى احتراز بذلك عن استحقاق الجد الثالث في مسائل الأخوة والأم ثلث الباقي في مسألة زوج وأبوين وقال الزركشي وأما الارتقاء إلى السبع والتسع في مسائل العول فأصلها الفروض الستة غاية الأمر أن الثمن مثلاً صار تسعاً ومن ثم قالوا نحن عائل قال الرافعي في مسائل العول الثلاثان تضعيف الثلث وأما جعل فرضاً برأسه لأن النظر إلى المقدرات التي يستحقها النصف الواحد من الورثة [قوله كالولد] قال الزركشي أما لأن لفظ الولد يشمله أو بالقياس كما في الإرث والتعصيب قال ابن أبي هريرة وأما جعل للزوج ضعف ما للزوجة في الحالين لأن فيه ذكورة وهي تعصيب فكان لأبوين مع البنت [قوله المراد] قال ابن الرفعة بالإجماع [قوله واحتراز الخ] يعني أن مراده الاحتراز من هذا الاجتماع الخاص لا عن مطلق الاجتماع بأن لها مع الزوج مثلاً النصف [قول المصنف والربع] قيل يرد على الحصر الأم في مسألة زوج وأبوين فإن لها ثلث الباقي وهو في الحقيقة ربع لكنهم تأدبوا مع لفظ القرآن [قوله وللزوجتين] قال الزركشي ولنا لم نرد في القرآن إلا بلفظ الجمع بخلاف البنات والأخوات فانهن وردن فيه تارة بلفظ الواحدة وتارة بلفظ الجمع [قوله وبني ابن] يعني منفردتين عن بنت الصلب والأفلهما السدس كما سيأتي

بالإجماع وللزوجتين والثلاث والأربع ماذكر للواحدة من الربع أو الثمن بالإجماع وسيأتي في كتابي الطلاق والرجعة أن الزوجين في هذه الطلاق الرجعي يتولون (والثلاثان فرض بنتين فصاعداً وبنتي ابن فأكثر وأختين فأكثر لأبوين أولاب) يعني معرفت

عن اخوتهم قال تعالى في البنات فان كنن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وفي الأخين فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك نزلت في جابر مات عن أخوات فدلته (١٤٠) على أن المراد منها الأخان فصاعدا والبنان ومثلهما بفتا الابن مقيستان على الأخين

وبنات الابن مقيسات على بنات الصلب (والثالث فرض أم ليس لميتها ولد ولا ولدان ولا اثنان من الاخوة والأخوات) قال تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا تم الثلث فان كان له اخوة فلا تمه السدس وولد الابن ملحق بالولد في ذلك والمراد بالاخوة الاثنان فصاعدا والأثنى كالثاني لما قام عندهم في ذلك (وفرض اثنين فأكثر من ولد الأم) قال تعالى وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث المراد أولاد الأم قرأ ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من الأم (وقد يفرض) الثلث (للجد مع الاخوة) كما سيأتي في فصله (والسدس فرض سبعة أب وجد لميتهما ولداً ولداً ابن) قال تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وأخيه ولد الابن وقبس الجد على الاب (وأم لميتها ولداً ولداً بن أو اثنان من اخوة وأخوات) لما تقدم في الآيتين (وجمدة) لام ولأب روى أبو داود وغيره عن المغيرة أنه صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس وسيأتي أن للجدات السدس (ولقيت ابن مع بنت صلب) لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك رواه البخاري عن ابن مسعود وسيأتي أن لبنات الابن مع بنت الصلب السدس (ولأخت) لأب (أو أخوات لأب مع أخت لابوين) كما في بنات الابن مع بنت الصلب (وللواحد من ولد الأم) لما تقدم

النصف لكان أخصر (قوله عن اخوتهم) فيه ماسر (قوله نزلت في جابر) أي نزلت في بيان حاله حين مرض وسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كيفية ارث أخواته منه اذا مات فقوله مات جملة مستأنفة لأن جابراً عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم زماناً طويلاً وقبل المراد منه افادة دليل آخر هو اجماع الصحابة على ذلك بعد موت جابر فتأمل (قوله عن أخوات) أي سبع (قوله والبنان الخ) هو معنى على أن لفظ فوق في القرآن غير صلة وإلا فهو نص لاقباس (قوله ملحق) هو بمعنى مقيس كما ذكره قبل ذلك غير مرة وذلك بناء على أن لفظ الولد ليس حقيقة في ولد الولد والا كما قيل به فهو نص لاقباس وكذا ان قلنا ان اللفظ مستعمل في حقيقته ومجازاً معاً كما يقول به الامام الشافعي رضى الله عنه (قوله والمراد بالاخوة) بالمعنى الشامل للأخوات كما هو المراد في القرآن خلافاً لبعض الصحابة (قوله والأثنى) وكذا الخنثى (قوله لما قام الخ) هو جملة لسواها لا يثنى للذكر هنا واشمول جميع الذكور للأنثى قبل والذي قام عندهم هو اجماع على ذلك أو إدلائهم بمن لا عصوم له أو غير ذلك (قوله من ذلك) أي الواحد (قوله قرأ الخ) هو دليل لئلا المراد اذ القراءة الثالثة كخبر الواحد في الدلالة على الحكم بها (قوله وقد يفرض) فهو زائد على ما في الكتاب العزيز من حيث ثبوته بالاجتهاد لا من حيث المقدار والمخرج كالمع في ماسر (قوله سبعة) صرح بالعدد هنا وفي النصف المتقدم دون ما بينهما لدفع إيهام أن الأخوات من الأبوين والأب قسم واحد هناك على قياس عدمهم في الجمع على إرثهم مع الاختصار كما مر وأن الجد والأب قسم واحد هنا كقولهم الأب وان علاناً مل (قوله لميتها ولداً الخ) وينسب المحجب بالفعل للولداً اذا اجتمع مع الاخوة لأنه أقوى منهم (قوله أو اثنان) أي يقيناً ولو حكاماً فخرج بالأول ما لو تعاقب رجلان على امرأة بشبهة وأنت بولد ومات قبل الحاقه بأحدهما ولأحدهما ابنان فلا تم منه الثلث لاحتمال الحاقه بمن لا ولد له ودخل بالثاني ما لو كانا ملتصقين وأعضاء كل منهما كاملة حتى الفرجين فلهما حكم اثنين في جميع الأحكام حتى ان لكل منهما أن يتزوج سواء كانا ذكرين أو أنثيين أو مختلفين فان نقصت أعضاء أحدهما فان علم حياة أحدهما استقلالاً كنوم أحدهما ويقظة الآخر فكأثنين أيضاً والا فكوا واحد ودخل أيضاً ما لو حجبت الاثنان بالشخص (قوله وسيأتي) هو إيراد أو مراد بأن الجدة للجنس والمراد جدة غير ساقطة كما علم مما مر (قوله وسيأتي) فيه ما علمت (تنبيه) علم بما ذكر أن من يرث بالفرض ولو مع التعصيب ثلاثة عشر أربعة من الذكور الزوج والأب والجد والأخ للام وتسعة من الاناث غير ذات الولاء وأن من يرث منهم بالفرض فقط سبعة الزوجان والجدتان والأم ولولداها وأن من يرث منهم بالفرض تارة وبالتعصيب تارة ويجمع بينهما تارة اثنان الأم والجد وأن من يرث منهم كذلك ولا يجمع بينهما أربعة بنت الابن والأخت الشقيقة والأخت للأب وأن من يرث بالتعصيب فقط اثنا عشر وهم من بقي من الورثة والله أعلم ومثل هذا يقال أيضاً في الأخوات لأب [قول المتن ليس لميتها الخ] قيل كان ينبغي أن يقول أيضاً ولا زوجة أو زوج وأب فان فرضها مع ذلك أنقص من الثلث [قول المتن وفرض اثنين فأكثر من ولد الأم] انما أعطوا الثلث والسدس لأنهم يملكون بالأم ومهما فرضها وسوى بينهم لأنه لا تعصيب فيمن أولوا به بخلاف الأشقاء لما كان فيهم تعصيب جعل للذكر مثل حظ الأنثيين كالأولاد ذكره ابن أبي هريرة رحمه الله [قول المتن وقد يفرض الخ] مثاله أن ينقص حقه بالمقاسمة عن الثلث كما لو كان معه ثلاثة أخوة [قول المتن أب] نعم اذا كان

ولأب روى أبو داود وغيره عن المغيرة أنه صلى الله عليه وسلم أعطى الجدة السدس وسيأتي أن للجدات السدس (ولقيت ابن مع بنت صلب) لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك رواه البخاري عن ابن مسعود وسيأتي أن لبنات الابن مع بنت الصلب السدس (ولأخت) لأب (أو أخوات لأب مع أخت لابوين) كما في بنات الابن مع بنت الصلب (وللواحد من ولد الأم) لما تقدم

(فصل : الأب والابن والزوجة لا يحجبهم أحد) عن الارث (وابن الابن) وان سفل (لا يحجبه) من جهة النسبة (الا لابن وابن ابن اقرب منه) ويحجبه أمهات فروض مستقرة كأبوين وبنتين أخذاً محاسباتي (١٤١) أنها تحجب كل عصة (والجد) وان علا

(لا يحجبه المتوسط بينه وبين الميت) كالأب وأبيه (والأخ لأبوين يحجبه الأب والابن وابن الابن) وان سفل اجاماً (والأب يحجبه هؤلاء وأخ لأبوين) لأنه أقوى منه (و) الأخ (لأم) يحجبه أب وجد وولد وولداً (وابن) وان سفل (وابن الأخ لأبوين يحجبه ستة أب وجد وابن وابنه وأخ لأبوين) (و) أخ (لأب) لأنه أقرب منه (و) ابن الأخ (لأب) يحجبه هؤلاء) الستة (وابن أخ لأبوين) لأنه أقوى منه (والم لأبوين يحجبه هؤلاء) السبعة (وابن أخ لأب) لأنه أقرب منه (و) الم (لأب) يحجبه هؤلاء) الثمانية (وعم لأبوين) لأنه أقوى منه (وابن عم لأبوين يحجبه هؤلاء) التسعة (وعم لأب) لأنه أقرب منه (و) ابن عم (لأب) يحجبه هؤلاء) العشرة (وابن عم لأبوين) لأنه أقوى منه (والمعق يحجبه عصة النسب) لأنهم أقوى منه (والمعق يحجبه عصة النسب) لأنهم أقوى منه (والمعق والام والزوجة لا يحجبون عن الارث) (وبنت الابن يحجبها ابن أو بنتان إذا لم يكن معها من يعصها) كأن

(فصل : في الحجب) وهو لغة المنع مطلقاً وشرعاً هنا منع من قام به سبب الارث منه بالكلية أو من أوفر حظيه ويسمى الثاني حجب نقصان ويدخل على جميع الورثة ويسمى الأول حجب حرمان وهو إما بالوصف وقدمر ويدخل على جميع الورثة أيضاً وإما بالشخص ولا يدخل على جميعهم كما يعلم مما يأتي وهو المراد هنا كما أشار إليه المصنف بقوله أحد ومنه الاستغراق كما يأتي وهو ستة أقسام لأنه إما اتقالم من فرض إلى فرض كالأم أو من فرض إلى تعصيب كالأب أو من تعصيب إلى تعصيب كالأخت مع أخيها أو مع البنت أو من تعصيب إلى فرض كالأخ في المشرق أو كالأب أو بمزاجة في فرض كالبنت وكالاخوة للأم أو بمزاجة في تعصيب كالاخوة الأشقاء هكذا ذكره فتأمل ومدار الحجب على قواعد ثلاثة الجهة ثم القرب ثم القوة وقد أشار إليها بعضهم بقوله : فبالجهة التقديم ثم بقربه وبعدها التقديم بالقوة اجعلاً (قوله إلا الابن) سواء كان أباه أو عمه (قوله يحجبه الأب) لأنه يدل به والابن لأنه يحجب عصبية الأب فلأن يحجب من يدل به أولى فإذا اجتمع مع الجد نسب يحجبه للأب أيضاً لأنه بلا واسطة بخلاف الابن وتقدم بلا واسطة بخلاف الابن أو اجتماعاً مع الأخ نسب يحجبه للأب أيضاً لأنه بلا واسطة بخلاف الابن وتقدم مافيه (قوله والأب يحجبه) أي حجباً مطلقاً فلا يرد أنه يحجبه أيضاً أخت لأبوين مع بنت أو بنت ابن لأنه حجب بشرط اجتماع وبعضهم قال إن هذا من حجب الاستغراق وفيه نظر على أنه ليس في كلام المصنف حصر يحجبه فيما ذكره (قوله وجد) وان علا (قوله والم) والمراد به وابن الم عم الميت وابن عمه لأعم الجد وان عمه لأن ابن عم الميت يحجب عم الجد وهكذا (قوله لأنهم أقوى منه) أي لأن النسب أقوى من الولاء وعلم من كلام الشارح أنه إذا اختلفت الدرجة أو المرتبة يعبر بالقرب وإذا اتحدت يعبر بالقوة (قوله والبنت الخ) هؤلاء الثلاثة من الانات وتقدم نظيرهن ثلاثة من الذكور فهؤلاء الستة لا يحجبهم أحد وضابطهم كل من أدلى إلى الميت بلا واسطة غير من له الولاء أو يقال كل من أدلى إلى الميت بنفسه وليس فرعاً عن غيره لأن الولاء فرع النسب أو يقال كل من أدلى إلى الميت بالنسب بلا واسطة

(فصل : الأب الخ)

مه بنت أخا السدس فرضاً والباقي تعصياً

[قول المتن لا يحجبهم أحد] أي لأن كلامهم يدل على الميت بنفسه وليس فرعاً لغيره واحتقر بالآخر عن المعق [قول المتن أحد] فيه لطيفة وهي الإشارة إلى أن الحجب بالشخص وأما بالوصف فيحجبون به كغيرهم [قول المتن أو ابن اقرب منه] فيدرك أن قوله أولاً ابن الابن مراده به وإن سفل كما صرح به الشارح حتى يقتطم مع هذا [قول المتن يحجبه الأب الخ] أما الأب فلأن الأخ يدل به وأما الابن وابنه فلأنهما يمنعان عصبية الأب ويردانه إلى الفرض فلا يمنعان عصبية الأخ الأولى [قول المتن أب وجد الخ] دليله قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة [قول المتن وولد] أي وبنت [قول المتن ستة أب الخ] أي لأنه يحجب أباه فهو أولى والجد في درجة أبيه وأما ابوالجد فقيل يستويان ورد بأن الجهة مقدمة إلى آخرها فأبو الجد مقدم عليه على المذهب والجد مقدم قطعاً وأما الابن وابنه فلاشهما يحجبان أباه وأما الأخ لأبوين فلاشهما ان كان أباه فواضح والافهو اقرب منه وكذا يقال في الأخ لأب وأما قيد هنا بالعدد دون غير هذا الموضع خوفاً من اللبس في قوله الآتي ولأب [قول المتن هؤلاء السبعة] وجه ذلك في الأخ أنه ابن أبي الميت والم ابن جده [قول المتن لا يحجبون] أي لما سبق في الأب والابن والزوجة وكان يفى أن يقول هنا أيضاً لفظ أحد [قوله أو ابن عم] أي ولو كان أسفل منها .

لوان عم فان كان أخذ معه الباقي بعد ثلثي البنتين بالتعصيب (والجدة للأم لا يحجبها إلا الأم وللأب يحجبها الأب والأم) لأن لها بطريق الأمومة والأم أقرب منها (والقربى من كل جهة

تجب البعدى منها) كأم أم وام أم ام وام أم أب وأم أم أب (والقرى من جهة الأم) كأم أم (تجب البعدى من جهة الأب كأم أم أب والقرى من جهة الأب) كأم أب (لتجب البعدى من جهة الأم) كأم أم ام (في الظاهر) بل يشتركان في السدس والثاني تجبها كالقرى من جهة الأم وفرق الأول بقوة (١٤٣) قرابة الأم بحجبها الجدات (والأخت من الجهات كالأخت) فيما تجب فيه فيجب

الاخت لا بوزن الأب والابن وابن الابن ولاب هؤلاء واخ لا بوزن ولأم أب وجد ولد وولد ابن (والاخوان المخلص لا يحجبهم أيضا اختان لا بوزن) فان كان معهن اخ عصبن كإسائى (والمعتقة كالعتق) بحجبها عصبة النسب (وكل عصبة) من محجب (محجبه أصحاب فروض مستقرة) للمال كزوج وام وجد وعم لأشئ. للم (فصل: الابن يستغرق المال وكذا البنون) والابن بالاجماع في المسائل الثلاث (وليف النصف ولبنين فصاعدا الثلثان ولو اجتمع بنون وبنات فالمال لهم للذكر مثل حظ الانثيين) أى نصيبهما قال تعالى بوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلهما النصف وتقدم قياس البنين على الاخشين (وأولاد الابن إذا انفردوا كأولاد الصلب) فيأخذ كـ بالاجماع (فلو اجتمع

(قوله تجب البعدى منها) أى من تلك الجهة فلورثت الجدة بالجهتين فلو حجت من إحداها ورثت بالأخرى كأن تزوج شخص ينف خالته وأنت بولد ومات هذا الولد عن أمه فقط أو عن أبيه فقط وعن أم خالته أيتى أم أم أمه وأم أم أبيه (قوله والأخت من كل الجهات كالأخت) نعم هى لانسقط عند الاستفراق ولها من الأب مع الشقيقة السدس وليس هو كذلك فيها كما قاله وفيه نظر دقيق (قوله اختان لا بوزن) وكذا شقيقة مع بنت أو بنت ابن كما (قوله من محجب) خرج الابن (قوله يحجبها أصحاب الخ) أى مالم ينقلب إلى فرض كالشقيق في المشتركة قال بعضهم وتسمية الاستفراق حجباً لا ضرر فيه وكلام المصنف صريح في أنه من المحجب بالشخص لاسناده إلى الاحد فيما صرح إلى أصحاب الفروض هنا وعليه فنسبة بعضهم هذا الحجب إلى الفروض أو إلى الاستفراق فيه تجوز فافهمه وتأمله (قوله وجد) بناء على الأصح أن الجد يرث في هذه بالفرض كما قاله ابن المصنف (فصل: في كيفية أرث الاولاد) حقيقة أو مجازاً (قوله مثل حظ الانثيين) أما تفضيل الذكر على الانثى فلصلاحيته للنصرة والجهاد والامامة وتحمل العقل أى الدبة ونحو ذلك دونها وأما جعله مثلها فلأنه حاجتين لنفسه وزوجته وأولادها (قوله إذا انفردوا) أى عن أولاد الصلب (قوله فيأخذ كـ) وهو أن الواحد كثر يستغرق التركة وأن للواحدة النصف وأن للثنتين فصاعدا الثلثين وأنه إذا اجتمعا كان للذكر مثل حظ الانثيين (قوله الصنفان) أى أولاد الصلب وأولاد الابن والمراد به جنس الذكور أو الذكور الواحد (قوله بالسوية) حيث اتحدت درجاتهم سواء كانوا إخوة بأن اتحد الابن أو أولادهم لبعضهم بأن تعدد الابن (قوله أو الذكور) والآنات على ما تقدم (قوله ولاشئ. للأنات المخلص)

[قول المتن لتجب البعدى] لأن التى من جهة الأم لها قوة بدليل أن الأب لا يحجبها والأم تجب أم الأب فقوتها جبرت تراخيا وكما أن الأب لا يحجب الجدة من جهة الأم فكذلك أمه بالأولى [قوله يحجبها الجدات] أى بخلاف الأب فانه لا يحجب الجدات من جهة الأم [قوله فيما يحجب به] يرد عليه ان الأخ يسقط بأصحاب الفروض المستقرة بخلاف الأخت وقد يجب بأن المراد بالحجب الذى مر [قول المتن اختان لا بوزن] لأن فرض الجنس الواحد من الأنات لا يزيد على الثلثين وقوله أيضا أى مع حجب الأب والابن وابن الابن والأخ لا بوزن لمن [قول المتن وكل عصبة الخ] يستثنى من هذه القاعدة مستثنان العصبة لا بوزن في المشتركة الثانية الأخت لأبوين وأولاد في الأكدرية [قوله وجد] هو هنا وارث بالتعصيب دون الفرض فلوقال بدل جد وأخ لأم كان أولى. (فصل: الابن يستغرق الخ) أما تقدم الأولاد على غيرهم جر باعلى نظم الآية الكريمة [قول المتن مثل حظ الانثيين] وذلك لأن الذكور قوامون على النساء بالاتفاق وغيره وكان الجاهلية يحرمون الأنات فجعل الله منهن حظاً من الميراث قال الشيخ عز الدين الذكركل حاجة لنفسه وحاجة زوجته والأخت حاجتها واحدة [قوله نكلمة الثلثين] مراد العلماء بذلك هذا ان السدس ليس فرضاً مستقلاً لمن هنا بل هو نكلمة الثلثين والألوجب لمن عند استفراق بنات الصلب الثلثين [قول المتن ولاشئ الخ] وذلك لأن التسبب حانه

الصنفان فان كان من ولد الصلب ذكر حجب أولاد الابن بالاجماع (والافان كان للصلب بنت) فقط (ظها النصف) كما تقدم (والباقي لولد الابن الذكور) بالسوية (أو الذكور والأنات) للذكر مثل حظ الانثيين (فان لم يكن) من ولد الابن (الأختى أو أنات فلها أولاد السدس) نكلمة الثلثين (وان كان للصلب بنتان فصاعداً أختان) وأخذن (الثلثين) كما تقدم (والباقي لولد الابن الذكور) بالسوية (أو الذكور والأنات) للذكر مثل حظ الانثيين (ولاشئ. للأنات المخلص) منهم مع بنى الصلب

وتعالى

(الان يكون أسفل منهم ذكر فيصعب) في الباقي للذكر مثل حظ الانثيين ولم يستثن المساوي في الدرجة أيضا دخوله فيها قبله
لما اعلی فيسقط به (وأولاد ابن الابن مع أولاد الابن كأولاد الابن مع أولاد الصلب) فيما ذكر (وكذا سائر المنازل) أي باقيها كأولاد
ابن ابن الابن مع أولاد ابن الابن (وأما يعصب الذر الثائر) منهم عن الاناث (من في درجته) كاخته وبنت عمه بخلاف من هي
أسفل منه فيسقطها كما تقدم (ويعصب من فوقه) كبت عم أبيه (إن لم يكن لها شيء من الثلثين) كما تقدم فإن كان فلا يعصبها
(فصل: الأب يرث بفرض إذا كان معه ابن أو ابن ابن) وفرضه (السدس) كما تقدم فيأخذه والباقي لمن معه (و) يرث
(بتعصيب إذا لم يكن معه ولد ولا ولد ابن) فإن كان معه وارث (١٤٣) آخر خروج أخذ الباقي بعده

والأخذ الجع (و) يرث
(بهما) أي بالفرض
والتعصيب (إذا كان معه
بنت أو بنت ابن له السدس
فرضا والباقي بعد فرضهما)
له (بالعصوبة) وهو الثلث
(واللام الثلث أو السدس
في الحالين السابقين في
الفروض) وذكرت هنا
بذلك توطئة لقوله (ولها
في مسئلتى زوج أو زوجة
وأبوين ثلث ما بقى بعد)
فرض (الزوج أو الزوجة)
لأنك الجع ليأخذ الأب
مثل ما تأخذ الأم واستبقوا
فيها لفظ الثلث موافقة
للآية وورثه أبواه فلا ثم
الثلث والمسئلة الأولى من
سنة والثانية من أربعة
(والجدة) في الميراث
(كأب إلا أن الأب يسقط
الاخوة والأخوات)
لأنه كما تقدم (والجدة
يقاسمهم إن كانوا لأبوين
نولاب) وسيأتي بيانه

وإن كنت أخوات أو اتحدت درجاتهن أو تعددت (قوله من فوقه) وإن تعددت الدرجات وأصحابها
(قوله لها) ضميرها عائدين باعتبار معناها والمراد بها الخنس ويسمى الأخ أو ابن الابن المذكور إذا عصب
الساقطة بالأخ المبارك أو ابن الأخ المبارك أو ابن العم المبارك لعود بركته على من عصبها بأمرها معه ولولا
لم ترث وضدها يسمى بالأخ المشثوم كأخ لأب مع أخته إذا اجتمع مع بنت وأخت شقيقة لأن نولها لورثت
فتأمل (فصل في كيفية إرث الأب والجدة والأُم في حالة (قوله الأب يرث بفرض) أي فقط وبدء بقوته على
التعصيب كما تقدم (قوله ويرث بتعصيب) أي فقط بقياس الفحوى على الأخ المنصوص عليه بقوله تعالى
وهو يرثها إن لم يكن لها ولد (قوله أو بنت ابن) هي مانعة الخلو كذا قيل والوجه أنها مانعة الجع بدليل قول
الشارح وهو الثلث (قوله فرضهما) فيه تشديدان وهما الفرضان وصاحباهما وهما الأب مع إحدى
البنتين أو هما في نسخة أنه مفرد مضاف وهو الألفصح (قوله في مسئلتى الخ) أي ويلقبان بالفراوين
لشهرتهما كالكوكب الاغر وبالعميرتين لقضاء عمر رضى الله عنه فيهما عاذا كرو بالفريتين لعدم النظر
لهما (قوله من سنة) قال شيخنا الزملى في شرحه تصحيحا ونقل عنه أنه تأصيل لأنه أقل عدله نصف وثلث
ما بقى وهذا الموافق للقاعدة العديدة والفرضية وهو مجمع عليه والقول بانما تصحيح وهم كما قاله في كشف
القواصص (قوله والثانية من أربعة) فيه ما ذكر (قوله والأب يسقط أم نفسه) وكذا الجد وإن عافلا
مخالفة في هذه (قوله للجنتين) ويقاس ما زاد عليهما بها فلا يرث لهن على السدس شيء (قوله وأم
الأجداد) هي بمعنى الجمع بدليل الإضافة وضمير الجمع بعدها (قوله بوارث) هو محل الرد على القول الثاني فتأمل

وتعالى جعل غاية البنات الثلثين [قوله فيما قبله] يرجع لقول المتن أو الذكور والاناث [قوله فلا
يعصبها] لا يقال هلا أخذت السدس فرضا وشاركت في الباقي تعصبا لأننا نقول ذلك شيء من
خصائص الآباء ولا يرث إلا الأم إذا كان ابن عم حيث يرث بهما لأنه بجتهين .

(فصل: الأب يرث الخ) [قول المتن وبتعصيب] وذلك لأن الله سبحانه وتعالى جعل للأخ جميع المال عند
الانفراد قال الأب أولى بذلك [قول المتن وبهما] لحديث فما ابت الفرائض فلا ولي رجل ذكر [قول المتن
بنت أو بنت ابن] كذلك الحكم لو كان معه أو كان معه بنتان [قول المتن والباقي بعد فرضهما] قال الزركشى
أي بعد فرض البنت أو بنت الابن والأب ولا يصح رجوعه إلى البنتين لأن الضمير بعد العطف بألفرد [قول
المتن وأبوين ثلث الخ] لوقال أب الكفى [قوله والمسئلة الأولى من سنة] لأنها من نصف وثلث الباقي [قول
المتن وأم الأب وأمها كذا] وذلك لأن الجدتين جاءتا إلى أبي بكر رضى الله عنه فأعطى أم الأم فقط

وآب يسقط أم نفسه) كما تقدم (ولا يسقطها الجد) لأنها تدل بخلافها في الأب (والأب في) مسئلتى (زوج أو زوجة وأبوين
يرث الأم من الثلث إلى ثلث الباقي) كما تقدم (ولا يرثها الجد) إلى ذلك لأنه لا يساويها في الدرجة بخلاف الأب (وللجدة السدس)
كما تقدم (وكذا الجدات) يعني الجدتين فصاعدا كما في المهر لهن السدس روى الحاكم عن عباد بن الصامت أنه صلى الله عليه وسلم
قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما وقال صحيح على شرط الشيخين (وترث منهن أم الأم وأمها الميراث بانات خالص) كما أم الأم
ولا يرث من جهة الأم الواحدة (وأم الأب وأمها كذا) أي الميراث بانات خالص كما أم الأب (وكذا أم أبي الأب وأم الأجداد
فوقه وأمها كذا) يرث (على المشهور) لادلائهن بوارث والثاني لا يرث لادلائهن بجد كالأولاد باني الأم (وضابطه) أي لورث الجدات

لن يقال (كل جدة أدلت بمحض انات) كأم أم الأم (أو) بمحض (ذكور) كأم أبي الأب (أو) بمحض (انات الى ذكور) كأم أم الأب (ثرت ومن أدلت بذكر بين اثنين) كأم أبي الأم (فلا) ثرت كما تقدم أنها مع الذكور من ذوى الارحام وأنهم لا يثرون في أصل المذهب (فصل: الاخوة والأخوات لأبوين اذا انفردوا) أي عن أولاد الأب (ورثوا كأولاد الصلب) للذكر الواحد فأكثر جميع المال وللأنثى النصف وللأنتين فصاعدا (١٤٤) الثلثان وللد كمثل حظ الأثنين في اجتماع الذكور والانات (وكذا ان كانوا الأب) أي

ورثوا كما ذكر و يتناول أولاد الأبوين وأولاد الأب قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلذكر مثل حظ الأنثيين (إلا في المشركة) بفتح الراء المشددة (وهي زوج وأم وولد أم وأخ لأبوين فيشارك الأخ) لأبوين (ولد الأم في الثلث) فرضهما لا اشتراكا معهما في ولادة الأم لهم (ولو كان بدل الأخ) لأبوين (أخ لأب سقط) فليس كالأخ لأبوين في الارث في هذه المسئلة المشركة فيها بين ولد الأم وولد الأبوين (ولو اجتمع الصنفان) أي أولاد الأبوين وأولاد الأب (فكاجتماع أولاد الصلب وأولاد البنية) أي فان كان من أولاد الأبوين ذكر محجب وأولاد الأب وان كان انثى فلها النصف والباقي

(فصل) في ميراث الحواشي (قوله أي عن أولاد الأب) وكذا عن الأولاد وأولادهم كما يشمله كلام المصنف ولعل الشارح استغنى عن ذكرهم بقوله ورثوا وخرج به حججهم فليسوا كأولاد الصلب فيه لأنهم يحجبون باستغراق الفروض (قوله وكذا) فصل به لأجل الاستثناء بعده (قوله الاخ) هو استثناء عما تضمنه كلامه من عموم التشبيه والافهم منقطع (قوله بفتح الراء) أي على الأفصح وهو من باب الحذف والايصال والأصل المترك فيها وبجوز الكسر على النسبة المجازية وتسمى الحاربية والحجرية والبيمية والمنبرية (قوله وأم) ومثلها الجدة (قوله وولد أم) أي فأكثر (قوله وأخ لأبوين) المراد عصية شقيقة ولو ذكر أو أمانا فلو قال شقيق لكان أولى وأعم ولعله راعى القسمة المشار إليها في كلامه (قوله في الثلث) أي من الستة التي هي أصلها ونصح من ثمانية عشر ويختلف التصحيح بحسب عدد أولاد الأم والأشقاء (قوله فرضهما) فيه إشارة الى أن ما يأخذه الأخ الشقيق بالفرض فلو كان معه أنثى فلها مثله خلافا للرافعي (نفيه) إرث الأخ بالفرض لا يخرج عن اعتباره بقاء العصوبة فيه فيحجب الاخوة والأخوات من الأب ولو كانوا معه خلافا لمن نازع فيه كما ذكره في كشف القوامض (قوله أخ لأب سقط) ولو كان معه أخت لأب فأكثر سقطت بعماله ولذلك يقال له الأخ المشثوم كما مر لأنها لو انفردت عنه لم تسقط فان كانت واحدة فرض لها النصف أو أكثر فرض لمن الثلثان وتعال المسئلة أو خشي عمل بالأحوط فيقدر في حقه ذكوره فلا شيء له وهي من ستة وفي حق غيره أنوثته فيعادل بالنصف على الستة الى تسعة والجامعة لهما ثمانية عشر للتوافق بالثلث يوقف سنهما أربعة فان بان أنثى أخذها أو ذكر أربعة على الزوج ثلاثة وعلى الأم واحد (قوله ذكر) وان تعدد أدكان معه أنثى أو أنات (قوله فلا يعصبها الخ) أي لأنه لا يعصب أخته فعمته أولى وعكسه ابن الابن (قوله سواء الخ) أي لأن إرثهم بطريق الرحم لا بالعصوبة وسواء اجتمعوا أو انفردوا ويرثون مع من أدلوا به وذكورهم أدلى بأنثى ويرثو ويحجبون من أدلوا به نقصانا فهذه خمسة أحكام تخصهم (قوله كما تقدم) فذكره توطئة لما بعده (قوله فسقط) من أسقط والأخت فاعله والأخوات مفعوله

فقال له أصحابه أعطيت التي لو ماتت لم يرثها وحرمت التي لو ماتت لورثها فمترك بينهما فيه

(فصل: الاخوة والأخوات الخ) [قول المتن فيشاركه الأخ] لو كان ولد الأبوين المذكور ذكورا أو أمانا قال الزركشي لا بد من تساويهم في الأخذ لأنهم إنما يأخذون بقرابة الأم ثم حكاه عن صاحب التمييز وأن الرافعي رحمه الله قال يجوز أن يقال اذا تقاسموا الثلث بالسوية يؤخذ ما يخص الأشقاء ويقسم للد كمثل حظ الأثنين كما في المعادة (فرع) لو كان بدل الشقيق أخت لأبوين أو لأب فلها النصف وتعال فلو كان مع الأخت لأب أخ لأب أسقطها وهو الأخ المشثوم (قوله لا اشتراك الخ) وفي قول غريب الشافعي رضي الله عنه أنه يسقط واختاره ابن البان وابن المنذر والأساذ أبو منصور وأبو خلف الطبري واستدلله أبو منصور بأن الشخص لو وصى لولد أمه بمائة وشقيقه بياق الثلث وكان الثلث مائة استحقها ولدا الأم بلا مشاركة (قوله فلا يعصبها ابن أخيها) وذلك لأنه لا يعصب أخت نفسه إذ هي من ذوى الارحام فكيف يعصب عمته

لأولاد الأب الذكور أو الذكور والانات وان لم يكن منهم الأنثى أو أنات فلها أولهن السدس تكملة الثلثين وان كان خلاف ولد الأبوين اثنتين فأكثر فلها ما أولهن الثلثان والباقي لولد الأب الذكور أو الذكور والانات ولا شيء للانات الخالص منهم مع الاثنتين لأبوين ولا يأتي هنا الاشتاء السابق في بنات الابن كما قال (إلا أن بنات الابن يعصبهن من في درجتهن أو أسفل) منهن أي كما تقدم (والأخت ولا يعصبها إلا أخوها) أي فلا يعصبها ابن أخيها فليست كبنات الابن في هذه المسئلة فتسقط ويختص ابن أخيها بالباقي بعد الثلثين

(ولو اُخذ من الاخوة أو الأخوات لأب السدس ولاثنين فصاعدا) منهم (الثلاث سواه ذكور هم إناهم) كما تقدم (والأخوات لأبوين أو لأب مع البنات وبنات الابن عصبة كالأخوة فحسب لأبوين مع البنات الأخوات لأب) فالمراد بالأخوات والبنات الجنس روى البخاري عن ابن مسعود سئل عن بنت وبنت ابن وأخت فقال لأقربين فيها بما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للابنة النصف ولابنة الابن السدس وما بقي فلاخت (وبنو الأخوة لأبوين أو لأب كل منهم كأيهم اجتماعا وانفرادا) ففي الانفراد يستغرق الواحد والجماعة المال وفي الاجتماع سقط ابن الأخ لأب بن الأخ لأبوين (لكن مخالفوهم) أي آباءهم (في أنهم لا يردون) (١٤٥) الأم من الثالث (إلى السدس) بخلاف

آبائهم كما تقدم (ولا يردون مع الجد) بخلاف آباءهم كما تقدم (ولا يصون أخواتهم) بخلاف آباءهم كما تقدم (ويسقطون في الشركة) بخلاف آباءهم الأشقاء كما تقدم (والم لأبوين أو لأب كأخ من الجهتين اجتماعا وانفرادا)

فمن انفردت بهما أخذ جميع المال وإذا اجتمعا سقطت لأب بالم لأبوين (وكذا قياس بنى الم وسائر) أي باقي (عصبة النسب)

كبنى بنى الم وبنى بنى الاخوة وهم ومن العصبة عم الأب لأبوين أو لأب وعم الجد كذلك وبنوها كما تقدم (والعصبة من ليس له سهم مقدر من المجمع على تور بنهم فبنت المال) ان لم يكن معه ذو فرض (أو ما فضل بعد القروض) أو الفرض ان كان معه ذوو قروض أو ذو فرض أي سهم مقدر وتقدم بيان من له فرض وأن بعضهم يرث بالتعصيب في حالة الفرض

(قوله فالمراد) أخذنا من الاسقاط المذكور (قوله وما بقي) فيه إشعار بأن ارثها بالصوبة وحسب فتعصب الاخوة للأب الذكور كالبنات كما تقدم (قوله والعصبة) أي من يوصف بهذا اللفظ مفردا أو متعددا ذكرًا أو أنثى والمراد بقوله من ليس له سهم مقدر أي من حيث التعصيب فيشمل أقسام العاصب الثلاثة وهي العاصب بنفسه وهم ذوو الولاء ولو أتى رجال النسب غير الأخ للأب والعاصب مع غيره وهن الأخوات لأبوين أو لأب مع البنات أو بنات الابن سواء انفردن أو تعددن والعاصب بغيره وهن البنات مع اخوتهن وبنات الابن مع اخوتهن أو بنى عمهن أو من هو أنزل منهن والأخوات لأبوين أو لأب مع اخوتهن أو مع الجد سواء انفردن في جميع ذلك أو تعددن (قوله من المجمع على ارثهن) تقدم أن المعتمد اسقاطه ليشمل أرث ذوى الأرحام فانه بالصوبة كما تقدم عن شيخنا الرملي نبحا لأكثر الفرضيين .

(فصل في الارث بالولاء) (قوله وله معتق) أي استقر له ولأوله فيخرج عتيق حر في رق ومملكه مسلم واعتقه فولأوله على النص فهو الذي يرثه دون الحر في (قوله أي يوجد معتق) أي مطلقا أو بصفة الارث فبنت المسلم ابن الكافر عتيق أبيه المسلم في حياة أبيه المذكور (قوله لالبنته وأختها) أشار بالأولى إلى العصبة بالغير وبالثانية إلى العصبة مع الغير وسواء انفردت كل منهما أو لا وحمل الشارح كلام المصنف على حالة الاجتماع ليس مرادًا إلا أن يقال ذكره لأنه محل التوهم (قوله لكن إلخ) أي لأنه لا فرض في الولاء وكذا

بخلاف ولأولاه فافترا [قول المتن وللواحد إلخ] لم يذكر اجتماع الثلاثة والحكم أن للأخ للأب السدس والباقي للشقيق ويسقط الآخر وفي الاناث للشقيقة النصف والتي للأب السدس تكمله الثلثين وبفرض التي للأب السدس أيضا [قول المتن ولا يصون أخواتهم] أي لأنهن من ذوى الأرحام [قول المتن والعصبة] هي من عصبوا به إذا احتاطوا به قال الزركشي كل من ذكر من الرجال عاصب إلا الزوج والأخ للأب وكل من ذكرت من النساء ذات فرض إلا المعتقة [قول المتن من ليس له سهم مقدر] أي حال تعصبه من جهة التعصيب وإن كان له في حالة أخرى أو في تلك الحالة من غير جهة التعصيب فدخل الأب والجد والأخوات والبنات [قول المتن من المجمع على تور بنهم] خرج ذوو الأرحام فانهم ليسوا بعصبة [قول المتن فبنت المال إلخ] ليس هو من قلة الحد بل لا يلزم الدور بل هو حكم من أحكام العصبة دليله حديث فما أبقفت الفروض فلا أولى رجل ذكر [قوله وغيره] عطفت على نفسه والباء مقدره بر يهذه أن الابن مع أخته يرثان جميع المال فصدق أن العصبة بنفسه وبغيره مع أخذ جميع المال [قول المتن لالبنته وأختها] قال ابن مريج رحمه الله تعالى وذلك لأن الولاء أضعف من النسب المترابي وإذا ترابي النسب ورث الذكور دون الاناث كبنى الأخ وبنى الم وأخواتهم (مخالطة) اجتمع أبو المعتق ومعتق الأم من الأولى (الجواب) ان هذا العتيق مسافر فلولأوه لا في معتقه ولأولاه لمعتق أبيه [قول المتن لكن لا يظهر إلخ] وذلك لأن تعصيب الأخ يشبه تعصيب الابن

(١٩) - قلوبى وعجيرة - ثالث - أوفى حالة أخرى فيتناوله من هذه الجهة الحد الصادق على العصبة بنفسه كالابن وبغيره كالبنات بأخيهما مع غيره كالأخت مع البنت وقوله فبنت المال صادق العصبة بنفسه وبغيره معا وما بعده صادق بذلك والعصبة مع غيره ثم العصبة يسمى بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث قاله المظري (فصل من لا عصبة له بنسب وله معتق فماله أو الفضل) منه (عن الفروض) أو الفرض (ه) أي للمعتق (رجلا كان أو امرأة) بالاجماع (فان لم يكن) أي يوجد معتق (فلعصبة بنسب المتعصبين بأنفسهم) كبنه وأخيه (لالبنته وأختها) مع أخويهما المتعصبين لهما (وزنيتهم كزنيتهن في النسب) فيقدم ابن المعتق ثم ابن ابنه ثم أبوه وهكذا (لكن لا يظهر أن أخا

على جدته (والثاني لا
بقدمان عليه بل يشاركه
الأخ ويسقط به ابن الأخ
كافي النسب (فان لم يكن
له عصبه) من الذنب
(فلمعنى المعنى ثم عصبته
كذلك) أى كافي عصبه
للمعنى (ولا ترث امرأة
بولاة الامتعتها) بفتح
التاء (أو منتبها إليه
بجنب) كانه (أو بولاة)
كعقيقه فانها ترث بالولاة
من ذكر ويشاركها الرجل
في ذلك ويزيد عليها بكونه
عصبه معق من النسب
وتقدم كل ذلك الامتعة
الاتهاء بالنسب .

(فصل : اجتمع جدواخوة
وأخوات لأبوين أو لأب
فان لم يكن معهم ذفروض
فلهما أكثر من ثلث المال
ومقامتهم كالخ) فاذا
كان معه أخوان وأخت
فالثلث أكثر وأخت
فالمقاسمة أكثر واذا
استوى الأمران يعبر
الفرضون فيه بالثلث لأنه
أسهل (فان أخذ الثلث
فالباقى لم) للذكر مثل
حظ الأنثيين (وان كان)
معه ذفروض (فلهما أكثر
من سدس التركة وثلث
الباقى) بعد الفرض
(والمقاسمة) بعد الفرض
ففي اثنين وجه وأخوين

يقدم عم المعنى على أبى جده وهكذا ويقدم فى ابنى عم أحدهما أخ لأم هذا على الآخر فلائى له (قوله بل
يشاركه الأخ) أى مقاسمة أبدا (قوله كافي النسب) وفرق بأنه لا فرض فى الولاء كما مر (قوله الامتعتها) أى
من وقع عليه عقبتها فیدخل أبوها إذا لم يكن له فلو اعتق هذا الأب عبدا ثم مات ثم مات العبد عنها وعن أخيها
فبإرثه لأخيهما دونها لأنها عصبته نسب بنفسه ويقال لهذه مسألة القضاء لأنه كما قيل أخطأ فيها رابع بمعاملة قاض
غير المتفقه حيث جعلوا الميراث للثب وقبل مسألة القضاء غير هذه (قوله وتقدم كل ذلك) أى فهو مكرر
وذكره هنا بوضوح وعبارة التهيج كما علم أكثر ذلك وما هنا أولى فم مسألة الاتهاء المذكورة لم تقدم .
(فصل) فى ميراث الجد والاخت والأخوة الأشقاء والأولاد أو هم وأحوالهم معهم منتظمة ابتداء فى خمسة لأن له خير
أمر من المقاسمة أولئك جميع المال مع عدم الفرض وخبر ثلاثة أمور فى المقاسمة وسدس المال وثلث الباقي
مع وجوده واذا ضربت الخمسة فى أحوال الاختوة الثلاثة وهى كونهم أشقاء ولأب وبجنتين كانت خمسة
عشر حالا وصورت تلك الأحوال كثيرة تراجع من محلها وسيأتى بعضها إذا اعتبرت المساواة فى تلك الأحوال
الخمسة كانت خمسة أيضا واذا ضربت تلك الخمسة فى الأحوال الثلاثة كانت ثلاثين حالا (قوله فلهما أكثر)
لأنه اجتمع فيه جهتان فرض وتصيب فأخذنا أكثرهما (قوله ثلث المال) لأنه اذا اجتمع مع الأم كان له مثلها
غالبًا والاخوة لا ينقصونها عن السدس فلا ينقصونه عن ضعفه (قوله ومقامتهم) لأنه كالأخ فى أدلته
بالأب (قوله أخوان وأخت) أى فأكثر وضابطه أن يزيدوا على مثليه ولا تنحصر صورته (قوله فالثلث
أكثر) أى وارثه بالفرض كما رجحه ابن المأثم ويصرح بما قاله المصنف فلهما بقوله وقد يفرض للجد
الثلث الخ وما أورده بعضهم بقوله لو كان كذلك لكان للأخوات الأربع مع الثلثان لعدم تعصيه لهن
والفرض له مع ذى فرض معهم يجاب عنه بأنهم نظروا فيه للجنتين كافي الأخ فى المشتركة (قوله أو أخ
وأخت) وضابطه أن ينقصوا عن مثليه وصورته خمسة بقى منها أخت فقط أخ فقط أختان فقط ثلاث أخوات
(قوله واذا استوى الأمران) وصورته ثلاثة أخوان أخ وأختان أربع أخوات وضابطه أن يكونوا مثليه
(قوله يعبر الفرضون الخ) ظاهر كلامه اختصاص ذلك بحالة استواء الأمرين وقد مر مثله فى حالة الزيادة
على مثليه وبجمل جوع كلام الشارح لما أوهى معاونة منه بالأولى بما هنا (قوله بالثلث) أى فرضا وفيه
ما تقدم ويتفرع على القولين الوصية بجزءه بعد الفرض وكذا أصل المسئلة فيما اذا كان معه أربع أخوات
فأصلها ثلاثة على اعتبار الفرض ويحتاج الى تصحيح وستة على اعتبار المقاسمة ولا يحتاج اليه (قوله ذو
فرض) والذي يتصور معهم منه خمسة بنت فأكثر وبنت ابن فأكثر وأم وحنة فأكثر وأحد الزوجين
وأقل فرض يوجد معهم ثمن وأكثره نصف وثلث ورابع ولا يربون معه الا اذا كان الفرض أقل من نصف
وثلث (قوله السدس أكثر) لأنه نصف سهم وثلث الباقي ثلث سهم والمقاسمة سبعان من سهم وأصل المسئلة
فى هذه من ستة وتصح من ثلاثين من ضرب خمسة عدد الاختوة فى أصلها (قوله ثلث الباقي أكثر) لأنه

لادلته بالبوة وتصيب الجد يشبه نصيب الأب ولو اجتمع ههنا الأب والابن قدم الابن وكان القياس تقديم
الأخ فى الميراث لكن صدق عنه الاجماع ووجه ذلك فى ابن الأخ قوة النبوة كما يقدم ابن الابن وان سفل على
الأب هنا [قول المتن وابن أخيه] القول بتقديمه مبنى على القول بتقديم الأخ [قوله والثاني لا يقدمان]
عليه يكون الأصح المقاسمة أبدا إذ لا يتصور الفرض فى باب الولاء [قوله وتقدم كل ذلك] الإشارة راجعة

الى كل من قوله ويشاركها وقوله ويزيد عليها (فصل : اجتمع جد الخ)

[قول المتن من سدس التركة] وذلك لأز الأولاد لا ينقصونه عن السدس فالأخوة أولى ووجه المقاسمة
وثلث الباقي أن صاحب الفرض اذا أخذه فكان لا فرض وهو مع عدله يستحق الخبر من الثلث والمقاسمة

وأخت السدس أكثر من ثلث الباقي ومن المقاسمة وفرضة وأم وجد وأخوين وأخت ثلث الباقي أكثر وفى بنت وجد [قول

وأخ وأخت المقاسمة أكثر (وقد لا يبقى) بعد الفروض (شيء يكتبين وأم زوج) مع الجد والاختوة (في فرض سدس ويزاد في العول) في هذه المسئلة فانه من اثني عشر وعالت بواحد في زادي العول اثنان نصيب الجد (وقد يبقى دون سدس كفتين وزوج) مع الجد والاختوة (في فرض له) أي السدس (وتعال) المسئلة بواحد على الاثنى عشر (وقد يبقى سدس كفتين وأم) مع (١٤٧) الجد والاختوة (في فرض بجد

وسقط الاختوة في هذه الأحوال) الثلاثة (ولو كان مع الجد اختوة وأخوات لأبوين ولأب حكم الجد ماسبق) من أن له إلا أكثر مما تقدم (ويعد أولاد الأبوين عليه أولاد الأب في القسمة فإذا أخذ حصته) وهي إلا أكثر مما تقدم (فان كان في أولاد الأبوين ذكر فالباقي) بعد نصيب الجد (لهم) وسقط أولاد الأب) مثله جد وأخ لأبوين وأخ وأخت لأب (والأ) أي وان لم يكن في أولاد الأبوين ذكر (فتأخذ الواحدة) منهم مع ما خصها بالقسمة (إلى النصف) أي تستكمل (و) تأخذ (الثتان فصاعدا) مع ما خصهن بالقسمة (إلى الثلثين) أي يستكملنهما (ولا يفضل عن الثلثين شيء) لأن الجمله الثلث مثله جد وأختان أو ثلاث لأبوين وأخ لأب فيسقط (وقد يفضل عن النصف فيكون) الفاضل (لأولاد الأب) مثله جد وأخت لأبوين وأخ وأختان لأب لجد الثلث ولاخت

سهمان وثلاث سهم والسدس سهمان كالمقاسمة فأصلها اثنا عشر ينقسم فرض الجد على مخرج الثلث فيضرب فيها فتبلغ ستة وثلاثين ثم نصيب الاختوة منها يباينهم فيضرب عددهم وهو خمسة فيها فتبلغ مائة وثمانين هذا على طريقة المتقدمين . وأما طريقة المتأخرين في الأصلين الزائدين في باب الجد والاختوة فأصلها ستة وثلاثون ونصح مما تقدم (قوله المقاسمة أكثر) لأنها خاصتهم وهما أكثر من سدس المال الذي هو ثلث سهم المساوي لثلث الباقي فأصلها اثنان ونصح من عشرة ويقال لها العشرية وعشرية زيد فهي من ملقباته رضي الله عنه قال الفريسيون وللا أكثر من الثلاثة ضابط هو أن يقال إن كان الفرض نصفاً فأقل فالمقاسمة أكثر إن نقص الاختوة عن مثله وثلث الباقي أكثر إن زادوا على مثله فان كانوا مثليه استويا وقد تستوي الثلاثة وان كان الفرض ثلثين فالمقاسمة أكثر إن كان معه أخت فقط والا فالسدس أكثر وان كان الفرض بين النصف والثلثين كنصف وثمانين فالمقاسمة أكثر إن كان معه أخ وأخت أو أختان فان زادوا فالسدس أكثر (قوله فيزداد في العول اثنان) أي فتصير خمسة عشر (قوله وتسقط الاختوة في هذه الأحوال الثلاثة) سواء الذكور والاناث اقربوا أو بعدوا الا في الأكثرية خلافاً لشيء خيفة فانه أسقطهم عنها أيضاً (قوله ذكر) واحد فأكثر معه أمي أو أكثر وكذا لو كان أمي معها بنت أو بنت ابن كما تقدم (قوله وسقط أولاد الأب) وقد حجبوه مع حجبهم كأولاد الأم معها لا شرا لهم في الولادة . قال شيخنا الرمي وهذا وما بعده من الارث بالنصيب بالغير بدليل عدم العول وعدم أخذ الذكور مثلي الأمي لاختلاف الجهة بالجدودة والاختوة (قوله مثله جد الخ) هي من ثلاثة للجد واحد وللأخ من الأبوين الباقي (قوله مع ما خصها بالقسمة) أي عند اعتبار الاختوة (قوله أي تستكملها) لو أبقى كلام المصنف على ظاهره لكان أولى اذ يبقى أقل من النصف فتقتصر عليه كزوجة وأم وجة وشقيقة وولد أب ومثل ذلك يأتي في الثلثين فانه قد يبقى دونهما فيقتصران عليه كأم وجد وشقيقتين وولد أب فتأمل (قوله جد وأختان أو ثلاثة لأبوين وأخ لأب) هي من ثلاثة فهما مخرج الثلث الذي هو فرض الجد على الأصح في الأولى وقطعا في الثانية ونصح في الأولى منها وفي الثانية من تسعة (قوله وهو واحد من ستة) لأن أصلها ثلاثة مخرج فرض الجد لأنهم زادوا على مثليه فهو خبره من المقاسمة له منها واحد ويخص الأخت لأبوين منها من مقاسمة الاختوة للأب ربع سهم فيكمل لها عليه إلى نصف المال وهو واحد ونصف والنصف كسر ومخرجه اثنان فيضرب في الثلاثة يحصل ستة ولا يعتبر مخرج الربع لأنه ليس حصة كاملة وما يقتضيه كلامه من أنه جعل مخرج فرض الجد والأخت أصلها خلاف الطريقة الجادة في الفرائض (قوله فلا يفرض الخ) أي عند استتراق الفروض الا في الأكثرية فلان في ما نقل في جد وشقيقة وأخ لأب أنها تأخذ النصف فرضا لو كان كان مبيعا على

[قول المتن ولو كان مع الجد الخ] أي ما سلف فيها إذا كان معه أولاد الأبوين فقط [قوله مثله الخ] أي فيأخذ الجد الثلث والباقي للأخ للأبوين [قول المتن فتأخذ الواحدة إلى النصف] مثله جد وشقيقة وأخ لأب هي من خمسة على عدد الرؤوس للجد سهمان وللأخت سهم وللأخ سهمان يردنهما على الأخت تمام النصف وهو سهم ونصف يبقى في يده نصف سهم فتضرب مخرجه في المسئلة تبلغ عشرة ومنها تصح قلة في الكفاية وقس عليه [قول المتن فلا يفرض لمن معه] أي كما يفرض لمن مع الأخ لنفسه أي فلما لزم ذلك

للأبوين النصف والباقي لأولاد الأب وهو واحد من ستة على أربعة فتضرب فيها الستة فتصح المسئلة من أربعة عشر عورت كأنه فلا يفرض لمن معه الا في أكثرية وهو زوج وأم وولد وأخت لأبوين أو لأب فزوج نصف وللأم ثلث وللجد سدس وللأخت نصف فتعول المسئلة من ستة إلى تسعة (ثم يقسم الجد والأخت نصيبهما) وهما أربعة (أثلاثه الثلثان) ولها الثلث فتضرب القسمة في

هرجه قصص المسئلة من سبعة (١٤٨) وعشرين للجد ثمانية والاختار بة وللام ستة والزواج تسعة وانما فرض الاخت مع

الجدة ولم يصحها فيها بقي
لنقصه بتصبها فيه عن
السدس فرضه واقسام
فرضيهما كما تقدم بالتصبي
ولو كان بدل الأخت أخ
سقط أو أختان فلا تم
السدس ولهما السدس
الباقى ومجبت الأكلرية
قيل لأن سائلها اسمها كدر
وقيل لغير ذلك .

﴿ فصل : لا يوارث مسلم
وكافر ﴾ وقال صلى الله
عليه وسلم : لا يرث المسلم
الكافر ولا الكافر المسلم
رواه الشيخان (ولا يرث
موتد من أحد) (ولا يرث
أى ولا يرث أحد وماله فى .
(ويرث الكافر الكافر
وان اختلفت ملتهما)
كاليهودى من النصرانى
والنصرانى من اليهودى
والجوسى من الونى
وبالعكس (لكن
المشهور أنه لاوارث بين
حزبى وذى) لا تقطاع
الموالة بينهما فيكون
التوارث بين ذميين
وحريين والثانى يقول
وبين ذمى وحزبى لشمول
الكفر والمعاهد والمؤمن
كأنهم فى التوارث بينهما
وبينه وبين كل منهما
(ولا يرث من فيه رق)
لنقصه (والجديد أن من

مردوح (قوله للجد ثمانية الخ) وبلغز بها فيقال خلفار بة من الورثة فأخذ أحدهم ثلث المال
وآخر ثلث الباقي وآخر ثلث باقى الباقي والرابع الباقي فالأول الزوج والثانى الأم والثالث الأخت والرابع
الجد (قوله وانما فرض الخ) وانما لم تسقط كاسقطت فى بنتين وأم وجة وأخت شقيقة لأن لكل من
الجد والأخت هنافرضا اذا انفردا وتصيبا اذا اجتمعا ولا كذلك البنات والأخت لأنها عصبة معهن
أبدا وعكسه ولأنه اذا سقط تصبيها من جهة الجد بقي تصبيها من جهة البنات فتأمل (قوله
واقسام) مبتدأ خبره بالتصبي أى فرضها بالرحم فروعى الجانبان (قوله ولو كان بدل الخ) ولو
كان ختى لكان مسئلة تقدير ذكوره من ستة وتقدير أنوته من سبعة وعشرين كما مر .
وبجامعتهما أر بة وخسون لتوافقهما بالثالث والأخوط تقدير أنوته فى حق الزوج والأم فله ثمانية
عشر ولها اثنا عشر وذكوره فى حق الجد فله تسعة ويوقف خمسة عشر فلان ذكرنا أعطى
للزوج منها تسعة وللام ستة وأبقى فله ثمانية وللجد سبعة (قوله أولغير ذلك) منه تكديرها على
زيد مذهبه بمخالفتها القواعد الفرضية ومنه تكدير أقوال الصحابة فيها باختلافهم .

﴿ فصل : فيعوان الارث ومالهها ﴾ (قوله لا يوارث) الأول أن يقول لا يرث إذا لمعانة غير معتبرة وانتفاء
الارث لعدم المناصرة والموالة المبنى هو عليها فلا يرث جواز نكاح المسلم كافرة لأنه نوع من الاستخدام
لقضاء الوطر (قوله رواء الشيخان) وفى رواية للحاكم زيادة الا أن يكون عبده أو أمته اه وهذا
الاستثناء مشكل وقد أعيب عنه بأن معنى الارث فيه بقاء المال الذى بيده لسيده كما كان فى الحياة كما يصرح
به لفظ العبد والأمة (قوله لا يرث مرتد) وان عاد الى الاسلام بعلموت مورثه على المعتد (قوله وماله فى .)
أى لبيت المال وان لم يقظم ومثله الزنديقى وهو من لا يفتحل دينا أى لا يستقر عليه أومن يخفى الكفر
ويظهر الاسلام ومثلهما المنتقل (قوله ويرث الكافر الكافر) والاعتبار بحالة الموت فلا يرد
إرث حمل كافرة من كافر أسلمت بعد موته (قوله كاليهودى الخ) لأن المثل وان كانت حقيقتها مختلفة
فهى فى البطلان كلمة واحدة قال تعالى فماذا بعدالحق الا الفضلال (قوله لشمول الكفر) وجواب ما مر من
انقطاع الموالة (قوله والمعاهد والمؤمن كأنهم) ان كان بدارنا (قوله فالتوارث الخ) سواء من كان بدارنا
أو بدارهم ويتصور اختلاف دينهم بصور منها ما قاله الرافى أنه لو كان أحدا بويه يهوديا والآخر نصرانيا
بنكاح أو وطء شبهة فانه يتخير بعد باوضه حتى لو كان له ولدان واختار أحدهما اليهودية والآخر النصرانية
حصل التوارث بينهما بالأبوة والأمومة والأخوة (قوله من فيه رق) خرج به الحر وان كانت نافعه مستغرقة
لغيره كأن أوصى بها سيده قبل عتقه (قوله والقديم لا يرث الخ) أى لا يرث عنه مملكه ببعضه الحر
بل هو مالك باقيه وبه قال مالك وأبو حنيفة قياسا على ما أوصى له بشىء أو وهبه وفرق بأن هذه عقود
اختيارية ثم لو جنى على كافر حال حرية وأمانه ثم استرق وملكه انسان ومات بالسراية فى الرق فالواجب
قيمه برث قريبه منها قدر العدة وما زاد لسيده وهذه على العكس مما سأتى فى الجناية فىلوجرحه حال رقه ثم
عتق ومات بالسراية فان لورثته من دينه ما زاد على قدر قيمته قد بما لحالة الجرح فيها المسبقة (قوله قائل)

رجع الى أصل فرضه وهو السدس فكذلك رجعت الى أصل فرضها لكن لما لم تقضيلها عليه لوانتقلت
بما فرض لها قسم بينهما بالتصبي مراعاة للجهتين قال الرافى هذا ما قلوه وقياس كونها عصبة بالجد
سقوطها والرجوع الى الفرض وجوابه أن ذلك عسوبة من وجه وفريضة من وجه فالفرض حيث الرحم
والقسمة بالتصبي ﴿ فصل لا يوارث مسلم وكافرا الخ ﴾ [قوله بينهما وبينه] الضمير فيه راجع للذى من قوله

بعضه حر يرث أى يرثه فيها ملكه ببعضه الحر قريبه ومعتقه وزوجته والقديم
لا يرث ويكون ما ملكه لملك الباقي (ولا) يرث (قائل) من مقتوله مطلقا

لحديث الترمذي وغيره ليس للقاتل شيء من الميراث (وقيل ان لم يضمن) بضم أوله أي القتل كأن وقع قصاصا أو حدا (ورث) القتال ويجعل الحديث على غير ذلك للمعنى من المضمون القتل خطأ فان العاقلة تضمنه وما يجب (١٤٩) فيه الكفارة فقط كمن رمى صف

الكفار ولم يعلم فيهم مسلما
فقتل قريبه المسلم فإنه لادية
فيه (ولو مات متوارثان
بفرق أو هدم) أو حرق
(أو في غربة معا أو جهل
أسبقهما) علم سبق أو جهل
(لم يتوارثا ومال كل) منهما
(لباقى ورثته) ولو علم
أسبقهما ثم التمس وقف
للميراث حتى يتبين
أو يسطلحو (ومن أسر
أو فقد وانقطع خبره ترك
ماله حتى تقوم نيته بموته
أو تمضي مدة يغلب على
الظن أنه لا يعيش فوقها
فيجتهد القاضي وبحكم
بموته ثم يعطى ماله من يرثه
وقت الحكم) بموته ولا
يورث منه من مات قبيل
الحكم ولو بلحظة لجواز
موته فيها (ولو مات من يرثه
المفقود) قبل الحكم بموته
(وقتنا حسه وعملنا في
الحاضرين بالأسول) في
حقهم فمن يسقط منهم
بالمفقود لا يعطى شيئا حتى
يتبين حاله ومن ينقص
حقه منهم بحياته أو موته
يقدر في حقه ذلك ومن
لا يختلف نصيبه بهما يعطاه
في زوج وعم وأخ لأب
مفقود يعطى الزوج نصفه

أي من له مدخل في القتل ولو بسبب أو شرط ما عدا المعنى وراوى الدليل والخبر به ثم أفنى البقينى
في رجل اشترى لحما ووضعه في بيته فأكلت منه حية ثم أكلت منه زوجته فماتت أنه يرثها (قوله)
لحديث الخ) ولأن القاتل قطع الموالاة والشبهة استجباله في بعض الصور وحسب الباب في الباقي وقد
رث المقتول من قاتله كأن يجرحه ويموت هو قبله (قوله متوارثان) ليس التفاعل على بابه وهذا
شروع فيما يعلم منه شروط الارث وهي ثلاثة تحقق موت المورث أو الحاقه بالموتى حكما وتحقق حياة
الوارث بعده أو الحاقه بالأحياء حكما والعلم بجهة الارث وذكر مثل هذا في الموانع المشعر بأنه منها
منى على أن عدم الشرط يعد مانعا وهو محار كما في جهل النسب بانتفاء السبب كالمنى باللعان قال
شيخ الاسلام والأوجه وفاقا لابن المنهم في غير شرح كفايته أن الموانع ستة وإن عد غيرها مانعا
محار وهي القتل والرق واختلاف الدين والردة واختلاف العهد والدور الحكمى وهو أن يلزم من
ثبوت الارث عدمه كأنه أقرب ابن لليت (قوله هدم) هو بفتح أوله وثانيه المهدم ويسكون ثانيه
الانهدام ولو بغير فعل وبكسر أوله ويسكون ثانيه الثوب البالى والمدمية الدفعة من المال والمهتدم
المصلح على المقدار المقبول (قوله حتى تقوم بينة) أي بين يدي حاكم بعد دعوى وإن لم يحكم بها
الحاكم ولو أسندت الموت لوقت سابق اعتبر (قوله مدة) ولا تقدر بقدر على الاعتماد (قوله لا يعيش)
أي باعتبار أقرانه (قوله وبحكم) أي صريحا أو ضمنا كقسمة ماله بعد الرفع اليه ولا عبرة بقسمته
قبل الرفع لأن تصرف الحاكم بغير رفع ليس حكما على الاعتماد (قوله قبيل الحكم) وكذا معه على
الاعتماد (قوله حسه) أي نصيبه ولو جميع المال (قوله بالمفقود) أي بحياته أو موته كالأخ المبارك
(قوله وفي حق الأخ الخ) هو محتاج اليه من حيث منع الأخ من الزائد عن النصف (قوله لا محالة) أي بكل
تقدير أخذنا ما بعده (قوله بعد انفصاله) متعلق بمرث وهو قد تحقق الارث والافهوارث قبل انفصاله على
الراجح النية عليه بقولهم لنا جاديرث (قوله كعمل أخيه لأبيه) فانه ان كان ذكرا ورث وأنتى فلا اه
كذا قالوه وهو كلام صحيح في نفسه ولكن ماصورته هنا لأنه اذا كان الميت هو أخوالى لخله وارث
مطلقا وهي من أفراد قولهم أو كان من قد يحجبها الجمل وإن كان غير ذلك فانظر ماصورته ولو أسقط الضمير
من أخيه وأبيه في هذا وما بعده لكان موابا هكذا قال بعضهم ولعله ناشئ عن فهم أن الجمل من الميت الذى
أخوه من أبيه حتى وهو فاسدوا ماصورته أن شخصامات عن زوجة حامله ثم مات أخوه من أبيه بعده مع
بقاء حمل زوجة الأول فتأملوكم من غائب قولنا صحيحا الخ (قوله وحل أبيه) أي حل زوجة الميت الذى هو
أبو الخى سواء كان من أمه أيضا أم لا كما قاله شيخنا وهو غير مستقيم لأن صورة المسئلة أن امرأة ماتت
كالنبي [قول المتن لم يتوارثا] أي لعدم تحقق شرط الارث من الحياة بعد موت رقيقه فكان ذلك كالجنين
إذا انتظر ثم خرج ميتا وأشار مالك رحمه الله تعالى الى اجتماع الصعابة فيه وأن من قتل يوم الجمل وصفين
والحره لم يجعل بينهم توارث الا مع علم تأخر الحياة فلو مات شخص وأبوه في غرق مثلا عن زوجته
وأخ أخذت الزوجة الربع والباقي للأخ قبل والقياس أن تعطى الزوجة النصف ولا يعطى الأخ شيئا ويوقف
الأمر حتى يسطلحا كما في الحنفى والى ذلك صار ابن اللبان وحكا عن ابن سريج [قول المتن ومن
أسر أو فقد] عقد في المهر هنا فصلا لبيان أسباب التوقف في صرف الميراث حالا وهي أربعة الشك
في الوجود والنسب والجمل والذكورة [قوله فلاخ] أي الأخ الشقيق وذلك لأنه بعد الأخ للأب ويسقطه

ويؤخرهم وفي جد وأخ لأبوين وأخ لأب مفقود يقدر في حق الجد حياته فيأخذ السدس وفي حق الأخ لأبوين موته فيأخذ النصف ويسبق
السدس ان يتبين موته فلا يجد أو حياته فلاخ (ولو خلف حملا يرث) لا محالة بعد انفصاله بأن كان منه (أو قد يرث) بأن كان من غيره كعمل
أخيه لا يملكه من كان ذكرا يرث أو أنتى فلا وحل أبيه مع زوج وأخت لأبوين فانه ان كان أنتى فلها السدس ونحو به المسئلة وأوذ كراسط

(عمل الأوط في حقوق خيرة) قبل انصافه وسأى بيانه (فان انصاف جالوت يعلم وجوده عند الموت ورثوا) بأن انصاف ميتا أو جالوت لا يعلم وجوده عند الموت (١٥٠) (فلا يرث (بيانه) أن يقال (ان لم يكن وارث سوى الجمل أو كان من قد يحجه)

من زوج وعن أخت شقيقة وعن حل أيها الذي مات قبلها فالحل ان كان ذكر أو فيه ذكر سقط لاستغراق الغرض التركة بأخذ الزوج النصف والأخت الشقيقة النصف وان كان أنثى فأكثر فرض له السدس وتعال المسئلة وهذا معنى قولهم ان كان ذكر أو أنثى ورث وما ذكره شيخنا يقتضي أن الميت رجل وله ابن حي وزوجة حامل فالحل أخو الحي فان كان من أمه أيضا فهو شقيق يرث مطلقا والا فلا يرث مطلقا ذكرنا أن أنثى فيها وأتى ضمير أبيه مذكرا باعتبار الميت والا فهو مؤث ولو حذفه كان صوابا كما يأتي فتأمل وهذا يسمى جهل التاريخ وهو العلم بالمعية أو الجهل بها أو العلم بالسبق دون عين السابق (قوله فان انصاف) أي كله فان مات قبل تمام انصافه ولو محزوقته لم يرث وان وجب فيه النقص (قوله يعلم وجوده) أي ولو بالظن كإقرار الورثة بوجوده عنده أو انصاف لسون ستة أشهر مطلقا أو لأربع سنين فأقل وليست فراشا لمن يمكن كون الجمل منه (قوله ان لم يكن وارث سوى الجمل) كأن يكون من أمته أو من مطلقة باننا (قوله من قد يحجه الجمل) كأنه للميت (قوله لا احتمال الخ) ومنه يؤخذ أن احتمال الجمل مانع أيضا كقرب عهد بوطه وان لم تدعه كما هو ظاهر كلام الشيخين (قوله فتعول الخ) وتسمى المتبرية لأن عليا رضي الله عنه كان يخطب على منبر الكوفة قائلا الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فسل عنها حيث قلل فقال ارتجلا لاصار من المرأة تسعا ومضى في خطبته (قوله لم يعطوا شيئا) وحيث قلل من له مال غير هذا أو كسب أتقى على نفسه منه والافسكال لقيط (قوله واثناعشر في بطن) بل قال القاضي إن بعض نساء سلاطين بغداد ولدت في بطن واحد أربعين ولدا كالأصابع وأنهم عاشوا وركبوا التحليل مع أبيهم ببغداد (قوله ومعلوم الخ) هو إيراد على ما دخل في ضمير لم يعطوا شيئا الشامل للزوجة وأجاب بأنه معلوم فلا حاجة للتنبيه عليه والمراد بنصيبها الثمن ان كان هناك ولد فبالجمل والأعطية ووقف لها بقية الربع الى الانفصال (قوله والخنى) مأخوذ من خنت الطعام اذا جهل طعمه أو اختلط حاله أو أشكل أمره وأصله التسكر والتثني يقال خنت السقاء اذا فئت ساقته الى خارج للشرب منه (قوله حتى يتبين) ولو بقوله وان اتهم (قوله للزوج الربع الخ) فالمسئلة من اثني عشر والباقي منها واحد (قوله ماله) الأولى من له لأن من جنس من يعقل (قوله فرج الرجال) وهو الذكر والأنثيان فان فقد أحدهما فهو أنثى (قوله وفرج النساء) وهو القبل ولم يقل أوله بقية لانتبه واحد منهما لأنه لا يأتي فيه التبيين المذكور في كلام المصنف (تنبيه) لومات اغتنت قبل انصافه لم يبق الا المصلح في الموقوف له ولا بد من جر يان لفظ المصلح أو التواهب ولا يصالح ولي محجور بدون حصة بفرض ارته (قوله جهتا الخ) خرج الأب والجدة لأنهما فيه بجهة واحدة وهي الأبوة (قوله وتصبب) شمل ما بنفسه وبالغير ومع الغير وهذا موضع استدراك المصنف المذكور بعد (قوله وتموت عنها) أي تموت الكبرى عن الصغرى بعد موت الأب (قوله وقيل بهما) وبه قال ابن أبي [قوله يمتنوين الأب] أي فان تبين ذكورته أخذها وأتوته أخذ الأب بالتعصيب ثم الباقي في هذه المسئلة سهم من اثني عشر [قول المتن كزوج الخ] أعمال لم يمتل أيضا بان عم هو أخ لأم مع أن حكمه كذلك لأنه إنما يتصور اذا لم يكن هناك وارث يسقط أخوة الأم فان كان كالجولفت بنتا وابني عم أحدهما أخ لأم فلبت النصف والباقي بين الأخوين بالسوية ذلك ان تقول هذا المثال في هذه الحالة لم يجتمع فيه جهة فرض لأنها محجوبة [قول المتن وقيل بهما] به قال أبو خنيفة وأحد وجهه ما بن أبي عسرون في الانتصار كافي ولما لم

الجمل (وقد المال) الى أن ينصل (وان كان) أي وجد (من لا يحجه وله) سهم مقدر أعطيه عائلا ان أمكن عول كزوجة حامل وأبوين لها ثمن (ولهما سدسان عائلات) بالقانونية لاحتمال أن الجمل يتنان فتعول المسئلة من أربعة وعشرين الى سبعة وعشرين وان لم يكن له مقدر كأولاد لم يعطوا شيئا حتى ينصل الجمل اذا ضبط له حتى يضم الى الأولاد (وقبل أكثر الجمل أربعة فيعطون) أي الأولاد (البقين) بأن تقدر الأربعة ذكورا وكونها أكثر الجمل بحسب الوجود عند قائه والأول قال وجد حصة في بطن واثناعشر في بطن ومعلوم أن الحامل الزوجة تعطى نصيبها (والخننى) المشكل ان لم يختلف ارته بالذكورة والأنوثة (كوله أم ومعتق فذاك) ظاهر أي مقدر ارته (والا) أي وان اختلف ارته بهما (فيعمل باليقين في حقه وحق غيره وبوقف المشكوك فيه حتى يتبين) الحال مثله كافي الحرر زوج وأبوه وحتى لزوجه لربع وللأب السدس

شي النصف وبوقت الباقي بينه وبين الأب والخنى ماله فرج الرجال وفرج النساء (ومن اجتمع فيه جهتا فرض لنا سبب كزوج هو معتق أو ابن عم ورث بهما) فيستغرق المال ان اتفرد (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (فلا وجد في نكاح من أو الشبهة بنت هي أخت) لأب بأن يطأ بنته فله بنتا وتموت عنها (ورثت بالبوة) فقط (وقيل بهما) أي البنت والأخوة (و

أعلم) فستفرق المال إن انفردت وهذا استدراك على قول المهر في جهتي الفرض والتصيب ورث بهما واستغنى بذلك عن أن يقول
الأخت لأب (ولو اشترك اثنان في جهة عصوبة وزاد أحدهما قرابة أخرى كإني (١٥١) هم أحدهما أخ لام فبالسندس)

فرضا والباقي بينهما
بالعصوبة (فلو كان معهما
بنت فلها نصف والباقي
بينهما سواء) وسقطت
أخوة الأم بالبنت (وقيل
يختص به الأخ) ترجيحاً
بقربة الأم كأخ لأبوين مع
أخ لأب وصورة إني عم
أحدهما أخ لام أن يتعاقب
أخوان على امرأة وتك
لكل منهما ابناً واحداً
ابن من غيرهما فإبناه إناعم
الأخروا أحدهما أخوة لأمه
(ومن اجتمع فيه جهتا
فرض ورث بأقوامهما فقط
والقوة بأن تحجب إحداهما
الأخرى أو لا تحجب)
بالبناء للفقول (أو تكون
أقل حجبا فالأول كفت هي
أخت لأم بأن يطأ بحموى
أو مسلم بشبهة أمه فله
بنتا) فترث منه بالبنت
دون الأختية (والثاني
كأن هي أخت لأب بأن يطأ)
من ذكر (بنته فله بنتا)
فترث الوالدة منها بالأومة
دون الأختية (والثالث كأن
أم هي أخت لأب بأن يطأ
هذه البنت الثانية فله
ولدها فالأولى أم أمه وأخته)
لأبيه فترث منه بالجدودة
دون الأختية لأن الجددة أم

عصرون من أمتنا والامام أبو حنيفة والامام أحمد (قوله وهذا الخ) وقال بعضهم انه زيادة محضة لأن
الذهوم من التصيب عند الإطلاق العصبية بنفسه ثم فيه دفع نوحهم العموم (قوله بذلك) أي الاستدراك
(قوله عن أن يقول) أي عن قيد الأخت بكونها من الأب كما قيدها الشارح للعلم بأنها عصبية مع البنت
فلاتكون إلا من الأب فقوله لأب مقول يقول (قوله ترجيحاً الخ) ورد بأن الأخوة هنا لما كانت
يورث بها منفردة وقد حجت سقط اعتبارها بخلاف أخوة الأم في الشقيق فانها صريحة من الابتداء
كما في الولاء (قوله بأن تحجب إحداهما الأخرى) أي حرماناً كما مثل أو نقصاناً كما إذا نكح من
ذكر بنته فله بنتا ويموت عنها فلهما الثلثان ولا عبرة بالزوجة لحجبها من الربع إلى النصف (قوله فله)
أي أمه من وطئه بنتا فهذه البنت بنته وأخته من أمه فترث منه إذا مات بالبنتية ، لأن أخوة الأم
محبوبة بها فلهذه البنت بنت الأم وبنت ابنها والأم معها أمها وجدتها أم أبيها (قوله بأن يطأ بنته) فله بنتا
والبنت الثانية مع الوطء بنته وبنت بنته ومع الأولى بنتها وأختها من أبيها وهي المرادة والأولى أم الثانية
وأختها من أبيها (قوله فالأولى أم أمه) أي الولد وأخته من أبيه والثانية أمه وأخته من أبيه وهما بن الثانية
وابن بنت الأولى وأخوها من أبيها وهما بن الوطء وابن بنته وابن بنت بنته والثانية بنت الوطء وبنت بنته
(قوله فترث بالجدودة دون الأختية الخ) فلو حجت الجدودة التي هي القوية ورثت بالأختية الضعيفة
كأولاد الولد في هذه عن أمه وأمه المذكورتين فترث العليا منه النصف بالأخوة لأن الجدودة حجت
بأمه التي هي بنتها ولأم في هذه الثلث ولا يحجبها إخوة نفسها مع الأخرى عنه . ويلغز بها فيقال أم لم تحجب
الجددة التي هي أمها وجددة ورثت مع الأم التي هي ابنتها وجددة ورثت النصف مع أم ورثت الثلث وأم ورثت
الثلث مع عدد من الأخوات فتأمل ونقل عن بعضهم أن أخوة الأم المذكورة تحجبها إلى السندس فراجع
(فصل) في أصول المسائل وما يتبعها والأصول جمع أصل وهو لغة ما يبنى عليه غيره كبناء التصحيح عليه
هنا وقد يتحدان إذا حجت من أصلها وعرفا هنا عدد مخرج فرض المسئلة أو فروضها أو عدد رؤوس العصبية
إن لم يكن فيها فرض (قوله عصبات) مثل العصب بنفسه وبغيره ومع غيره فيما يخصه كذا قيل وفيه نظر
لأنه لا يفرغ من الأول بمسئلة استقلالاً فتأمل (قوله المال) أي الحركة (قوله تمحصوا) أي الورثة وادخل
محض الاناث في ضمير المذكور صحيح نظراً لعدم أول الكلام (قوله بالدية) خرج بهما واختفت فهي
كالنفس كما قاله شيخنا وفي تصويره نظر (قوله من النسب) خرج الولاء وقدم (قوله أصل المسئلة)

إذا كان أخالام . أقول قد يفرق بأن هاتين القراءتين يجتمعان في الاسلام اختياراً بخلاف الأولتين
(فرع) لو مات الصغرى أولاً فالعكبرى أمها وأختها لأبيها فترث بالأومة قطعاً ولا يجزى الوجه المذكور
لأن هاتين فرضين وفي ذلك فرض وعصوبة (قوله واستغنى بذلك) لأنه لو فرض أخوة أم كان الجهتان
فرضتين فيكون مندرجا في قوله الآتي ومن اجتمع فيه جهتا فرض الخ نعم قد تشكك بعضهم كون
البنت تصيب نفسها ومنع الاجتماع بواسطة ذلك [قول المتن قرابة أخرى] خرج بلفظ أخرى نحو ابني
معتق أحدهما أخ لأم [قول المتن وقيل الخ] اعتمد ابن الحداد واحتج له بهن الشافعي في الولاء .
(فصل : إن كانت الورثة عصبات) [قوله بالسوية بينهم] إنما قيد بهذا ليطابق قول المتن
بالسوية [قول المتن وعدد رؤوس الخ] لو كانوا أهل ولواء والانصاف مختلفة فأصلها مخرج كسور أنصافهم

الأم إنما يحجبها الأم والأخت يحجبها جماعة كما تقدم (فصل : إن كان الورثة عصبات قسم المال بالسوية) بينهم (إن تمحصوا ذكوراً)
كثلاثة بنين أو أخوة (أو أئاماً) كثلث نسوة أعقبن عدا بالسوية بينهم (وان اجتمع الصنفان) من النسب (قدر كل ذكر اثنين) ففي
ابن وبنت يقسم المال على ثلاثة لابن سهمان وللبنت سهم (وعدد رؤوس التسوم عليهم أصل المسئلة) أي يسمى بذلك كالثلاثة فهذا ذكر

ففي زوج وأخ لأب أو زوج وأخت لأب المسئلة من اثنين مخرج النصف كما قال (لمخرج النصف اثنان والثالث ثلاثة والرابع أربعة والسادس ستة والخمسة ثمانية) والثلاثين كالثلاث لأن أقل عدله نصف صحيح اثنان وكذا الباقي (وان كان فرضان مختلفا لمخرج فان تداخل مخرجاها فأصل المسئلة أكثرهما كدس وثلاث في مسئلة أم وولدي أم وأخ لأب فهي من ستة (وان توافقا ضرب وفق أحدهما في الآخر والحاصل أصل المسئلة كدس وعشرون) في مسئلة أم وزوجة وان (فالأصل أربعة وعشرون) حاصلة من ضرب وفق أحد المخرجين وهو نصف الستة أو الثمانية في الآخر (وان تباين ضرب كل) منهما (في كل والحاصل الأصل كثلث ورابع في مسئلة أم وزوجة وأخ لأب (الأصل اثنان عشر) حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة (فالأصول سبعة اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون) والأخيران مزيديان على الخمسة السابعة حسن قوله فالأصول بالفاء (والذي

مرفوع خبر عن عدد أو عكسه أو نائب فعل محذوف أي يقال أو منصوب بمحذوف أي تسمى قال بعضهم وهذا ظاهر كلام الشارح وفيه نظر لأنه لو كان كذلك لقدمه فأمثل (قوله وان كان فهم) أي الورثة لا يقيد كونهم عصباء فالصغير عائد على القيد بفريقه (قوله أو ذوا) هو متى أي صاحب فرضين وتتابع التثنية فيه أسهل من إيهام اجتماع فرضين لواحد فأمثل (قوله من مخرج) هو أقل عددي يصح منه الكسر صحيحا سواء كان مفردا كثلث من ثلاثة أو مضافا كنصف ثلث من ستة أو معطوفا كنصف ورابع من أربعة أو نصف وثلاث من ستة أو ربع وثلاث الباقي من أربعة أو نصف وثلاث الباقي من ستة والمكرر كالمفرد كثلثين فهما كالثلاث من ثلاثة (قوله كزوج وأخت لأب أو شقيقة) وتسمى هذه المسئلة القيمة والنصفية لأنه ليس في الفرائض ما يورث به المال مناصفة فرضا غيرها (قوله وكذا الباقي) وكلها مأخوذة من أسماء أعدادها إلا النصف فإنه من التناصف فكأن المقتسمين تناصفا المال ولو أخذ من اسم العدد لقليله نبي بضم أوله وكسره مع سكون ثانيه وكسره وقول بعضهم ان أسماء أعدادها مأخوذة من أسماءها مقلوب وان كان صحيحا في ذاته فتأمله (قوله ضرب كل في كل) أي ضرب جلة أحدهما في جلة الآخر هذا مراد المصنف وتقدير الشارح يوهم خلاف ذلك والذي أحوجه إليه بقاء المتن على إعرابه اللزوم عليه سلوكه في الإعراب اللفظي الظاهر (قوله فالأصول سبعة) منها خمسة لازمة في حالة الانفراد وقد توجد في حالة الاجتماع حيث لم تخرج الفروض بالجمع عنها ومنها اثنان حالة الاجتماع خرجا عن الخمسة وهما الاثنا عشر والأربعة والعشرون وزاد المتأخرون أصلين آخرين في باب الجدة والأخوة إذا زادوا على مثليه أحدهما الثمانية عشر في كل مسئلة فيها دس وثلاث الباقي لانهما أقل عدله ذلك كما وجدوا إخوة ونايهما الستة والثلاثون في كل مسئلة فيها ربع سدس وثلاث مابقي لأنها أقل عدله ذلك كزوجة وأم ووجدوا أخوة واعتبر الإمام عن المتقدمين بأن في ثلث الباقي خلافا (قوله مزيديان على الخمسة) أي وهي ناشئة منها فحسن التفرع بالفاء لأن ما بعدها ينتج عما قبلها بالدليل العقلي (قوله يعول) أي يزيد على عددا صله (قوله الستة) وكذا ضعفها وضعف ضعفها كما يأتي وأما عالت هذه الثلاثة لأنها أعداد تامة إذ كل عدد إذا اجتمعت أجزاءه ساوته أو زادت عليه يقال له تام وغيره ناقص (قوله كهم وأخ لأب) الأولى كهن إلا أن يقال لانضمام الأخ المذكور كذا قيل وفيه نظر وفي ذلك إدخال الكاف على الصغير وهو خلاف النصيب (قوله وإلى ثمانية) من صورها المباهلة وهي زوج وأخت لغير أم وأم سميت بذلك لأنه لما قضى فيها الإمام عمر رضي الله عنه

[قول المتن فرضين] أو ذوا وفروض [قول المتن من مخرج] هو عدد واحد ذلك الفرض [قول المتن اثنان الخ] اختصار هذا أن تقول اثنان وضعفها وضعف ضعفها وثلاثة وضعفها وضعف ضعفها وضعف ضعفها وأما المحصنة في سبعة مع أن الفرض ستة لأن للفروض حالة انفراد واجتماع في الانفراد يحتاج خمسة لأن الثلث يعني عن الثلثين وفي حالة الاجتماع يحتاج لمخرجين آخرين لأن التركيب لا بد له من عاملين أو تداخل أو تباين أو توافق في الأولين يكفي بأحد الثلثين أو الأربعة والخمسة يحتاج إلى الضرب فيجتمع اثنا عشر وأربعة وعشرون [قول المتن والذي يعول منها] اعلم أن الأصول قسيمان تام وناقص فالتام هو الذي تساويه أجزاؤه الصحيحة أو تزيد عليه والناقص ما عددها فاقسلة أجزاؤها تساويها والاثنا عشر والأربعة والعشرون أجزاؤها تزيد عليها بخلاف الخارج الأربعة الباقية فان أجزاها كل ناقص عنه فهذا ضابط الذي يعول والذي لا يعول (فرع) الأصلان المزيديان لا يعول فيهما لأن السدس وثلاث مابقي لا يستغرقان ثمانية عشر والسدس والربع وثلاث الباقي لا يستغرق ستة وثلاثين [قول المتن كزوج

(والى عشرة كهم وآخر لام) له واحد (والاثناعشر الى ثلاثة عشر كوجه وأم وأختين) لابي بن أولاب للزوجة ثلاثة وللام اثنان ولكل أخت أربعة (والى خمسة عشر كهم وأخ لام) له السدس اثنان (و) الى (سبعة عشر كهم وآخر لام) له اثنان (والاربعة والعشرون الى سبعة وعشرين كيتنين وأبو بن وزوجة) لبيتين ستة عشر وللابو بن ثمانية وللزوجة ثلاثة والعول أخذنا هذا كرازي باده على أصل المسئلة ما بقى من سهام ذوى الفروض ليدخل النقص على كل منهم بقدر فرضه كنقص أصحاب (١٥٣) الدينون بالمخاصة (وإذا تعادل

العددان) كثلاثة وثلاثة
مخرجى الثلث والثلاثين
فى مسئلة ولدى أم وأختين
لاب (فذاك) ظاهر أى
فيقال فيهما مائتان (وان
اختلاف فى الاكثر بالاقل
مرتبتين فاكثرت اخلاص
كثلاثة مع ستة أو تسعة
وان لم يفهما الاعداد ثلث
فمواقفان يحجزه كاربعة
وسبعة بالنصف) لانها يافيهما
الاثنان وهو مخرج النصف
(وان لم يفهما الا واحد)
ولا يسمى عددا (تباينا
كثلاثة وأربعة) يفهما
الواحد فقط (والتدخالان
متوافقان ولا عكس) أى
ليس كل متوافق متداخلا
فالثلثة مع الستة متداخلا
ومتوافقان بالثلث والاربعة
مع الستة متوافقان من
غير تدخال (فرع هذا
عرفت أصلها) أى المسئلة
(وانقسمت السهام عليهم)
أى الورثة (فذاك) ظاهر
كزوج وثلاثة بنين هى
من أربعة لكل واحد سهم
(وان انكسرت على
صنف) منهم (قوبلت)

عما بقى خالفه ابن عباس بعدموته فجعل للزوج النصف وللام الثلث ولاخت ما بقى ولا عول فقيل له الناس على خلاف رأيك فقال فان شاؤا قلندع أبناءنا وأبناءهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا ونفوسهم ثم نبتهر فنجعل لعنة الله على الكاذبين فقيل له لم حكيت عن ذلك فى زمن عمر فقال كان رجلا مها بابهته وبهالة بالفح والضم اللعنة ومعنى نبتهل نقول بهالة الله على الكاذبين منا ومنكم (قوله والى عشرة) وتسمى أم الفردوخ بالغاء المحبنة والجيم لكثرة ما فرخت وكثرة الاناث فيها وتسمى الشريجة لانها المارفت للقاضى شريح جعلها من عشرة ولا تعول الستة لمافوق السبعة الاو يكون فيها الميت انقى عكس الاثنى عشر (تنبيه)
مضى نسب ما يزيد على الستة اليها حصل اسم الكسر الذى هو مقدار الزيادة ومضى نسب للمجموع حصل اسم مقدار الكسر الذى نقص من كل وارث مثله فى العول للسبعة اذا نسب الواحد للسته كان سلسا فيقال عالت بسلسها واذا نسب للسبعة كان سبعا فيقال نقص من حصة كل وارث سبع مائات له به وهكذا (قوله
لزيادة) أى فيميز ائدة ومفعوله ما بقى لان المصدر المفعول بال لا يعمل (قوله ولا يسمى عددا) أى عند بعض أهل الحساب واختاره الشارح هنا لما قبله لما قبله فتأمل (قوله والتدخالان متوافقان) لان المراد بالتوافق هنا مطلق الاشتراك الصادق بالمتماثل والتداخل والتوافق لا التوافق الذى هو قسم التدخال المشروط فى عديده أن لا يفهما الاعداد ثلث فتأمل (قوله أى ليس الخ) يفيد أن المراد بالعكس اللغوى وهو تبديل الطرفين مع اختلاف الإيجاب والسلب فتعكس فيه السككية الموجبة الى كلية سالبة لا العكس المنطقي المعترف به بقاء الإيجاب والسلب فتعكس فيه السككية الموجبة الى جزئية موجبة نحو كل انسان حيوان فينعكس الى بعض الحيوان انسان فتأمل (قوله فرع) زاد الترجمة بطول الكلام قبله والله كور فيه تصحيح المسائل الذى هو أحد الامرين من الفصل الله كور قبله كاتقدم ومعرفة نصيب كل واحد من الورثة من ذلك المصحح (قوله اذا عرفت) خطاب لكل من يريد ذلك وفعله (قوله وانقسمت) بان دخل كل فريق فى سهامها ومائته (قوله تباين) أى السهام وعددها الصنف بان لم يكن بينهما اشتراك بجزء من الاجزاء (قوله ضرب عدده فى المسئلة) أى اذا كان المباين صنف واحد وانقسمت على غيره (قوله من اثنين) مخرج النصف فرض الزوج (قوله منها تصح) ويقال على وفق ما سبأنى من له شئ من أصلها بضربها فيما ضرب فيها وهو المسمى بجزء السهم فلزوج واحد من الاصل فى اثنين جزء السهم فله اثنان والاخوين كذلك فلكل أخ واحد (قوله من ستة) هى الحاصلة من ضرب اثنين مخرج نصف الزوج فى ثلاثة مخرج الثلثين فرض الاخوات (قوله خمسة) عدد الاخوات (قوله سبعة) هى المسئلة بالعول (قوله ضرب عدده فيها)

الخ) لو مات من أم وأربعة وأختين لابي بن أولاب واثنين من ولد الام فهى من ستة وتعول الى سبعة أيضا قالوا ولا يصور فى الفرائض أن يكون الميت أحد الزوجين الا فى هذه المسئلة (قول المتن فتدخالان) يعنى ان الاقل داخل فى الاكثر ان اقتضت العبارة ان كلا داخل فى الآخر (قوله من غير تدخال) لان شرط التدخال ان لا يزيد الاقل على نصف الاكثر

(٢٠ - (قيلوى وعجبره) - ثالث)

عالت مثاله بلا عول زوج واخوان لاب هى من اثنين للزوج واحد يبقى واحد لا يصح قسمه على الاخوين ولا موافقة فيضرب عددهما فى أصل المسئلة تبلغ اربعة منها تصح ومثاله بالعول زوج وخمس اخوات لاب هى من ستة وتعول الى سبعة وتصح بضرب خمسة فى سبعة من خمسة وثلاثين (وان توافق لضرب وفق عددها) أى المسئلة بعولها ان عالت (فما بلغ محض منه) مثاله بلا عول أم وأربعة أمهات لابي

من ثلاثة للام واحد يبقى اثنين بوافقان عدد الالهام بالنصف فتضرب نصفه اثنين في ثلاثة تبلغ ستة منها تصح ومنه بالعول زوج وأبوان وصت بنات هي بعولها من خمسة عشر ونصف من خمسة وأربعين (وان انكسرت على صنفين فوبل سهام كل صنف بعدده فان توافقا) أي سهام كل صنف بعدده (رد الصنف الى وقفه والا) بن تباينا (ترك) الصنف بعاله وكذا ان كان التوافق في صنف والتباين في آخر وقد تحتمل العبارة دخول هذا القسم بان يقال في قوله توافقا أي السهام والعدي الصنفين أو أحدهما وكذا في تباينا (ثم ان تمانا عدد الروس) في الصنفين بالرد الى الوقف أو البقاء على حاله أو الرد في صنف والبقاء في آخر (ضرباً أحدهما) أي العددين التمانين (في أصل المسئلة هوها) ان عالت (وان تداخلا) أي العددين (ضرباً كثرهما) فيما ذكر (وان توافقا ضرب وفق أحدهما في الآخر ثم الحاصل في المسئلة) بعولها (وان تبايناً ضرباً أحدهما في الآخر ثم الحاصل في المسئلة) بعولها (فما بلغ) به الضرب في كل مما ذكر (صحت منه) أي المسئلة فيما مثله ذلك في الرد الى (١٥٤) الوقف أم وستة اخوة لام واثناعشرة اختا لاهي من ستة وعول الى صبعة

لاخوة سهان بوافقان عدد هم بالنصف فبرد الى ثلاثة وللأخوات أربعة أسهم توافق عدد من أربع فقد الى ثلاثة تضرب احد الثلاثين في سبعة تبلغ احدى وعشرين ومنه تصح أم وعمانية اخوة لام وعمان اخوات لاب ترد عدد الاخوة الى أربعة والاخوات الى اثنين وهما متداخلا فتضرب الاربعة في سبعة تبلغ ثمانية وعشرين منه تصح أم واثناعشر اخلام وست عشرة اختا لاب ترد عدد الاخوة الى ستة والاخوات الى أربعة وهما متوافقان بالنصف فتضرب نصف أحدهما في الآخر تبلغ اثني عشر

أي حيث انقسمت على غيره (قوله من ثلاثة) مخرج الثلث فرض الام (قوله من خمسة عشر) وأصلها اثنا عشر حاصلة من ضرب اثنين نصف مخرج ربع الزوج في ستة مخرج أحد السدسين أو عكسه ومخرج ثلثي البنات داخل فيه والسدس الآخر مماثل له وعالت بربعها ثلاثة ونقص من حصة كل وارث خسها (قوله خمسة وأربعين) هي الحاصلة من ضرب ثلاثة وفق البنات في الخمسة عشر أصلها بالعول (قوله على صنفين) أي وصحت على غيرهما (قوله بالرد الى الوقف) أي في الصنفين (قوله وألالبقاء) أي في الصنفين (قوله أمثلة ذلك) أي المتقسم من الاحوال الاربعة في الرؤس في الاحوال الثلاثة بين الرؤس والسهام فهي اثنا عشر مثالا مع العول وعدمه أربعة وعشرون وقد انقصنا الشارح على اثني عشر مثالا من النوعين أربعة منها عائلة (قوله أم وستة اخوة الخ) هو مثال للمائة في الرؤس مع الموافقة في الصنفين مع سهامهما (قوله أم وعمانية اخوة الخ) هو مثال للداخلة في الموافقة أيضا (قوله أم واثناعشر اخلام الخ) هو مثال للموافقة في الموافقة (قوله أم وستة اخوة لام الخ) هو مثال للمباينة في الموافقة وبه تتم أحوال الموافقة الاربعة (قوله مع بقاء الخ) أي مع مباينة كل صنف لهما (قوله من ثلاثة) مخرج ثلثي البنات الثلاث لمن اثنين مباينان لمن والاخوة الثلاثة واحد كذلك فهو مثال للمائة في المباينة (قوله ثلاث بنات الخ) فيها ما في التي قلها وهو مثال للداخلة في المباينة (قوله تسع بنات الخ) فيها ما ذكرنا وهو مثال للموافقة في المباينة (قوله ثلاث بنات واخوان الخ) فيها وزان ما تقدم وهو مثال للمباينة في المباينة ويقال لهما صاهما وكذا كل مسألة عهما التباين وبه تمام الأمثلة الاربعة في مباينة سهام الصنفين لهما (قوله يرد عدد البنات الى ثلاثة) أي ويبقى عددا الاخوة بمائة ثلاثة (قوله ويضرب احدى الثلاثين الخ) فهو مثال للمائة في مباينة أحد الصنفين ووفق الآخر (قوله وهما متداخلا الخ) فهو مثال للداخلة في وفق الواحد من الصنفين وبقاء الآخر (قوله وهي توافق الخ) فهو مثال للموافقة مع بقاء أحد الصنفين وورد الآخر (قوله بان يقال الخ) هذا القول ان اعتبرناه في توافقا لم يصح اعتباره فيما بعد الا وان اعتبرناه فيما بعد الام يصح

تضرب في سبعة تبلغ أربعة وعمانية اخوة لام وستة اخوة لام واثناعشر اخوات لاب ترد عدد الاخوة الى ثلاثة والاخوات اعتباره الى اثنين وهما متباينان فتضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في سبعة تبلغ اثنين وأربعين ومنه تصح وأمثله ما ذكر من الاربعة مع بقاء عدد الروس بمائة ثلاث بنات وثلاثة اخوة لاب هي من ثلاثة والعددان متماثلان بضرب أحدهما ثلاث في ثلاثة تبلغ ثمانية ومنه تصح ثلاث بنات وستة اخوة لاب العددان متداخلا تضرب أكثرهما ستة في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنه تصح تسع بنات وستة اخوة لاب العددان متوافقان بالتضرب ثلث أحدهما في الآخر تبلغ ثمانية عشر تضرب في ثلاثة تبلغ أربعة وخمسين ومنه تصح ثلاث بنات واخوان لاب العددان متباينان تضرب أحدهما في الآخر تبلغ ستة تضرب في ثلاث تبلغ ثمانية عشر ومنه تصح وأمثله الاربعة أيضا في الرد الى الوقف في صنف والبقاء في الآخر ست بنات وثلاثة اخوة لاب ترد عدد البنات الى ثلاثة وتضرب احدى الثلاثين في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح أربع بنات وأربعة اخوة لاب ترد عدد البنات الى اثنين وهما متداخلا في الاربعة فتضرب بها في ثلاثة تبلغ اثني عشر ومنه تصح ثمان بنات وستة اخوة لاب ترد عدد البنات الى أربعة وهي توافق الستة بالنصف فيضرب نصف أحدهما في الآخر تبلغ اثني عشر تضرب في ثلاثة تبلغ ستة وثلاثين

ومنه تصح أربع بنات وثلاثة أخوة لأب ترد عدد البنات إلى اثنين وهما مع ثلاثة متباينان تضرب أحد هما في الآخر تبلغ ستة تضرب في ثلاثة تبلغ ثمانية عشر ومنه تصح (ويقاس على هذا) المذكور كله (الانكسار على ثلاثة أصناف وأربعة ولا يزيد الكسر على ذلك) لأن الوارثين في القرية لا يزيدون على خمسة أصناف كعلم مما تقدم في اجتماع من يرث من الرجال والنساء أحد هما الأب ولا تعد وفيه وكذا الزوج (فاذا أردت) بعد تصحيح المسئلة (معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة) فاضرب نصيبه من أصل المسئلة) بعوطا ان عات (فيما ضربته فيها بالغ فهو نصيبه ثم تقسمه على عدد الصنف) مثاله جدتان وثلاث أخوات (١٥٥) لأب وعم لأبهي من ستة ونصف

بضرب ستة فيها من ستة وثلاثين للجدتين ولأب في ستة ستة لكل جدة ثلاثة وللأخوات أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل أخت ثمانية وللم واحد في ستة بستة وزوجتان وأربع جسدات وميت أخوات لأب هي من اثني عشر وتعود إلى ثلاثة عشر وترد عدد الجدات إلى اثنين والأخوات إلى ثلاثة وتضرب فيها أحد المتباينين اثنان تبلغ ستة تضرب في ثلاثة عشر ثمانية وسبعين للزوجتين ثلاثة في ستة ثمانية عشر لكل زوجة تسعة وللجدات اثنان في ستة باثني عشر لكل جدة ثلاثة وللأخوات ثمانية في ستة ثمانية عشر وأربعين لكل أخت ثمانية (فرع) في المناسخت (مات عن وريثة ماتت عن وريثة ماتت قبل القسمة فان لم يرث الثاني غير الباقي وكان أرثهم منه

(قوله متباينان) وهو مثال للمباينة في موافقة أحد الصنفين أو مباينة الآخر وبه تتم أحوال هذا القسم الأربعة ويكمل به اثناعشر مثالا مما تقدم (قوله على ثلاثة أصناف) كجدتين وثلاثة أخوة لأب وهما في ستة مخرج سدس الجدتين لدخول مخرج ثلث الأخوة فيه وسهام الأصناف الثلاثة بتباينها لأن الجدتين سهمان وللعمين ثلاثة أسهم وللأخوة الثلاثة سهمين فيضرب أحد الصنفين الأولين لثماثلهما في الصنف الثالث لمباينته يحصل جزء سهمهما ستة ونصف من ستة وثلاثين (قوله وأربعة) كزوجتين وأربع جدات وثلاثة أخوة لأب وهما في ستة مخرج ثلث الأخوة فرض الأخوة وهو ثلاثة داخل في مخرج فرض الجدات وهو ستة وهي توافق مخرج فرض الزوجات وهو أربعة بال نصف والحاصل منهما اثنا عشر فهي أصلها وسهام غير الجدات تباينها راجع بينهما وهو اثنان مماثل للعمين والزوجتين فيضرب أحدهما في عدد الأخوة الثلاثة يحصل ستة هي جزء سهمها وتصح من اثنين وسبعين من ضرب ستة في اثني عشر (قوله ولا يزيد الكسر) أي بالاستقراء في غير الولاء (قوله وكذا الزوج) وكذا الأم (قوله جدتان الخ) هو مثال خال عن العول (قوله زوجتان الخ) مثال لما فيه عول والله أعلم (قوله فرع) زاد الترجمة به لاسر لأن المناسخت نوع من تصحيح المسائل فهو من أفراد النوع السابق قبله الدخول في الفصل فيها ما لکن هذا بالنسبة لا كثر من ميت وهي من عو بص علم القرائن (قوله المناسخت) هي جمع مناسخة مفاعلة من النسخة بمعنى الإزالة كما في نسخت الشمس الظل إزالته أو بمعنى النقل كنسخة الكتاب إذا نقلته بأشكال صور لما فيها من إزالة المسئلة الأولى بالثانية ونقل الحكم لها واصطلاحا بان يموت من وريثة الميت الأول وأرث فاكتر قبل قسمة تركته وبذلك علم أن المفاعلة ليست على بابها إذ ليس هنا لا ناسخة أو منسوخة وقد يقال من مبيعة في غير الأولى والأخيرة إذ كل ما بينهما ناسخة ومنسوخة (قوله بالنظر إلى الحساب) أي لا بالنظر إلى وجوده واستحقاقه وأخذ ذلك (قوله بطريق أرثهم من الأول) وهو الأخوة (قوله بخلاف الأولاد) فإن أرثهم من الأول بالبنوة ومن الثاني بالأخوة وعلم من الكاف عدم اشتراط كون جميع الباقيين وارثين من الأول أو كون بعضهم وارثا منه أو كونهم أصحاب فرض أو كونهم عصبة كان ماتت عن زوج وابنتين من غيره فمات أحدهما قبل القسمة فنقرض أنهما ماتت عن زوج وابن فلزوج الربع وللابن الباقي (قوله بان شركهم غيرهم) أو كان الوارث غيرهم (قوله بان تباينا) هو حصر لمعوم النبي قبله إذ لا يأتي هنا التماثل ولا التداخل لأنها مع التماثل منقسمة وكذا مع تداخل المسئلة في اعتبارها في توافقا وذلك لا يضر الشارح فيها حوله فتأمل (قول المتن ولا يزيد الكسر على ذلك) قال الزركشي كذا أطلقوه ويجب تقييده بغير الولاء (قول المتن جعل كأن الثاني لم يكن به) يظهر وجه تسميتها مناسخت وذلك لأن القسمة الثانية نسخت الأولى

كأرثهم من الأول جعل) الحال بالنظر إلى الحساب (كأن الثاني لم يكن) من وريثة الأول (وقسم) المال (بين الباقيين كالأخوة وأخوات) من الأب (أو بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين) بدأ بالأخوة لأن أرثهم من الثاني بطريق أرثهم من الأول بخلاف الأولاد (وان لم ينحصروا في الباقيين) بان شركهم غيرهم (أو انحصروا) فيهم (واختلف قدر الاستحقاق) لهم من الأول والثاني (فصحح مسألة الأول ثم مسألة الثاني) ثم انقسم نصيب الثاني من مسألة الأول على مسئلته فذلك ظاهر (والا فان كان بينهما موافقة ضرب وفق مسئلته في مسألة الأول والا) أي وان لم يكن بينهما موافقة بأن تباين ضرب (كلها فيها بالغ محضاته ثم) قل (من له نصيب من)

المسئلة (الاولى اخذ مضر وبافضرب فيها) من وفق الثانية أركانها (ومن لم يفي من الثانية أخذ مضر وبافضرب الثانية من الاولى أولى وفقه ان كان بين مسئلته ونصيبه وفق) مثال الانقسام زوج واختان لاب ماتت احدهما من الاخرى وعن بنت المسئلة الاولى من ستة وتحول الى سبعة والثانية من اثنين (١٥٦) ونصيب ميتها من الاولى اثنان متقدم عليهما ومثال الوفق جدان وثلاث اخوات

متفرقات ماتت الاخت لادم من أخت لام وهي الاخت لابوين في الاولى وعن أختين لابوين وعن أم أم وهي احدى الجدتين في الاولى المسئلة الاولى من ستة ونصف من اثني عشر والثانية من ستة ونصيب ميتها من الاولى اثنان يوافقان مسئلته بالنصف فيضرب نصفها في الاولى تبلغ ستة وثلاثين لكل من الجدتين من الاولى سهم في الثلاثة بثلاثة وللوارثة في الثانية سهم منها في واحد بواحد وللأخت للابوين في الاولى ستة منها في ثلاثة ثمانية عشر ولها من الثانية سهم في واحد بواحد وللأخت للاب في الاولى سهمان في ثلاثة بستة وللأختين للابوين في الثانية أربعة منها في واحد باربعة ومثال عدم الوفق زوجة وثلاثة بنين وبنت ماتت البنت عن أم وثلاثة اخوة وهم الباقيون من الاولى المسئلة الاولى من ثمانية والثانية نصف من ثمانية عشر

السهم وفي عكسه ترجع الى الوفق لانه أخسر (قوله عن أختين) ولم ير ثمن الاول لوجود مانع (قوله نصفها) وهو ثلاثة (قوله تبلغ مائة وأربعة وأربعين) وهي الجامعة للمسئلتين فيجعل مسئلة أولى فأدلت ثالث فسلته نصير ثانية وهكذا أخرها عن الموت نظر القبول والرد فيها المقترين بعده ولمعرفة قدر الثلث المتوقف على معرفة قدر المال ونحو ذلك (قوله جمع وصية) وهي تطلق على العين الموصى بها وعلى العقد المراد عنها في هذا المعنى لغة الا يصل من وصي النسي بكذا وصله لان الموصى وصل خيرة نياه بخيرة عقبيه وقيل عكسه والاول أنسب وأشهر وشتر عاجز عن مضاف لما بعد الموت ولو تقدير العيس بتدبير ولا تطلق عنق بصفة ونحو ذلك وأشاروا بقولهم ولو تقدير الشمول نحو أوصيت له بكذا فان بعد الموت متقدم معه وقول بعضهم ليشمل التبرع في مرض الموت فانه متبرع من الثلث فيه نظر وغير مستقيم لانه ليس وصية وان كان له حكمها فبأذ كره وعليه فقولهم ليس بتدبير الخ مستمرك فتأمل (قوله بمعنى الإيصال) أي معنى العقد لانه الذي يتعلق به الاركان والشروط لا بمعنى العين وحيفته فهي شاملة للإيصال الذي سيأتي كقوله شيخ الاسلام ولكن التعريف الذي كورطنا لاجتماعه فمن فهم من كلامه أن الإيصال بالمعنى الآتي أهم من الوصية لما عظمى أو شاء فتأمل (قوله وتتحقق) أي توجد حقيقتها وأشار الشرح بهذا الى أن هذه الاربعة المذكورة أركانها وأخر الصيغة الى المرض الخوف فلنا سببها (قوله وموصى له) ولوصينا كما وصيت بنينا لم يوصف للفقراء فان قالته صرف في وجوده الخبر وقار في تعيين ذكر الموقوف عليه لانه قيل ينقل الملك له فيه حالة الوقف فكانه أشبه الهبة مثلا (قوله ونصف وصية الخ) أي مطلقا وأصلها التذمؤ كذا وكذا كانت وصية قبل آية الموارث فنسخ الوجوب بها وأصلها القرب غير وارث وتقديم محرم نسب فرضاع قصاصه فولا لجوارأ أفضل ولا يعني أن ما ذكره فيها تخليط والوجه أن يقال انها من حيث ذاتها مندوبة مطلقا وهما الاحكام من حيث من السند اليه وبذلك يعلم انه لا حاجة الى دعوى النسخ فيها وانما هو من حيث كونها لا يقرب مثلا ومنه قولهم انها قد تجب اذا لزم من تركها ضياع حق وقد يحرم ان لزم عليها فسادوه وقد تنكره كإسياني والحرة والكراهة هنامن حيث العقد فهي صحيحة فلا ينافي ما سيأتي وقد تنبأح وعليه حل قول الرافعي انها ليست عقد فربة أي دائما كذا قالوا وفيه نظر اذا ما وضعه على الذنب لا يكون مباحا فهي مندوبة وان كان الموصى له مباحا كعمارة المسجد الآتية اذا ملازمة فقد مر انها قد تنكر في القرية فتأمل (قوله مكاف) ولو حكا فتأمل السكران ولا بد من قيد الاختيار أيضا (قوله ح) ولو مبعضا ولو بالعق (قوله وان كان كافرا) كوقفه

(كتاب الوصايا)

قال الزركشي كانت واجبة بكل المال للوارث ثم نسخ بأية الموارث (قول المتن نصح وصية الخ) أي بالاجماع وكان من حقه أن يستثنى السكران لانه غير مكاف عنده ووصيته صحيحة (قائدة) لو كان حرا عند الوصية ثم سبي واسترق وكان المال عندنا قال الزركشي فالظاهر بقاء الوصية (قول المتن وان كان كافرا) هو شامل للمرنند اذا مات على الردة وليس كذلك قاله الاذري ونزعه في شرح الروض على قول

الوقف

ونصيب ميتها من الاولى سهم لا يوافق مسئلته فتضرب في الاولى تبلغ مائة وأربعة وأربعين للزوجة من الاولى سهم في ثمانية عشر ثمانية عشر ومن الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ولكل ابن من الاولى سهمان في ثمانية عشر بستة وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد بخمسة (كتاب الوصايا) جمع وصية بمعنى إيصاء وتتحقق بموص وموصى له وموصى به وصيغة كقوله أوصيت للفقراء بثلاث على أي تبرعت لهم به بمصوني وبدا المصنف بالموصى فقال (نصح وصية كل مكف حرا وان كان كافرا)

هو صادق بالدي وبه عرف الوسيط والحر في صرح به الماوردي (وكذا محجور عليه) (١٥٧) بسفه) هو من جملة المناصب تصح

وصيته (على المذهب)
والطريق الثاني قولان
أحدهما لا تصح للحر
عليه الفقيه بالحر تصح
وصيته جزما والمحجور
عليه بالفلس تصح وصيته
كاذ كرفي به في الروضة
كاملها (لا يجوز ومنه)
عليه وصي) أي لا تصح
وصية كل واحد منهم
(وفي قول تصح من صي
محسب) لتعلقها بالموت
بخلاف الهبة والاعتناق
(ولا رفيق) أي لا تصح
وصيته (وقيل إن عتق ثم
مات صحت) لا يمكن
تفويضها والمكاتب
كل رفيق (وإذا أوصى لهبة
عامة فالشرط أن لا تكون
معصية كعمارة كنيسة)
من كافر أو غيره فلا تصح
الوصية لها وتصح لغيرها من
فلسفة وبنات كعمارة
مسجد وفك أمري
الكفار من أبدي المسلمين
(أو) أوصى (لشخص)
أي معين كالحري وغيره
(فالشرط أن يتصور له الملك
فتصح له وتنفذ بالهبة
(أن انفصل حيا وعلم
وجوده عندها) أي الوصية
(بأن انفصل له من ستة
أشهر) منها (فإن انفصل
لستة أشهر فأكثر) منها
(والمرأة فراضة زوج أو سيد
لم يستحق) الموصى به لا احتمال حدوثه بعد الوصية والاصل عدمه عندها ولا

وفارق عدم صحة بذره به فربما محض بخلافها كما مر عن الرافعي (قوله صادق بالدي) وكذا بالمرتد
لكنها موقوفة على عودته للإسلام فإن مات مرتدا بطلت (قوله الحر في) وإن استرق بعدها فإن مات
رفيقا بطلت لأنه حينئذ ليس من أهل الملك وقد ينظر فيه بما يأتي في المكاتب كذلك قالوه ويجمعان يقال
إنه إن قيل ببقاء ملكه بعد استرقاقه فلا وجه لبطالها وإن مات رفيقا وهو ما تقتضيه الغاية المذكورة ويلزم
من ذلك دفع ماله إليه بعد حريته فراجع وان قيل بزوال ملكه باسترقاقه فلا وجه لبقائها إن تعلق بماله وإن
عادر فإن تعلق بنفسه فيجوز بقاؤه وتؤخذ من ماله لو عادر افتأمل ذلك (قوله هو من جملة المناصب)
قد كره لأجل الخلاف فيه (قوله لتعلقها بالموت) ورد بفساد عبارته (قوله وقيل إن عتق الخ) ورد بعدم
أهلية الملك فيه فلا تصح وإن أذن سيده (قوله والمكاتب كل رفيق) نعم إن أذن له سيده صحت وإن مات
رفيقا لا تقطع الرق بالموت مع استقلاله بالتصرف عندها وفي محضها من العتق تردد ونقل عن شيخنا من
اعتداد الصحة وتقديم محضها من البعض ويؤخذ عما ذكر اعتبار كون الموصى به مملوكا للموصي فلا تصح
بمال أجنبي وقال النووي تصح ويصير موصى به إذا ملكه فراجع (قوله كعمارة كنيسة) أي لتعديدهم
فيها ولو لمع زوال المارة فإن كانت لفزول المارة فقط ولو كفا راحمت وكعمارتها نحو أضرحتها (قوله لغيرها)
أي المعصية تشمل المكره واعتد شيعنا الرق عدم الصحة فيه كالحرام (قوله وجائز) أي مباح (قوله
أي معين) هو مأمور من شرطه المذكور والمراد به ما قبل الجهة فيشمل التعدد كأولاد زيد وخرج بالمعين
المهم كأوصيت لأحد هذين فلا تصح نعم إن كان بلفظ الاعطاء كأعطوه لأحد هذين صح وبه عليه الوارث من
شاه منتهى لأنه أذن في التملك وليس تملك كمنته (قوله فالشرط) أي زيادة على عدم المعصية والكراهة
كأجل الجهة وبه صرح شيخ الإسلام فيخرج أوصيت لخدم الكنيسة أولان يرتد بخلاف زيد خادم
الكنيسة أو زيد المرتد فتصح لبقائها وإن زال الوصف وسباني (قوله أن يتصور له الملك) أي أن يقال
أنه من ملك حالة الوصية يخرج به من صحت ولا تصح له قال شيخنا من ولو تبعوا توزع صحة الوقف تبعها
وقد يفرق لدوام الوقف وفيه نظر فالأولى الفرق بأن الوصية تملك ويخرج به الميت أيضا لأنها لا يتوقف على
ملك نحو ما لأولى الناس به أو نفسه والمراد الأولى في عمل الموصى أو في عمل المال وقال الرافعي ليس في
هذه وصية لميت بل هي لولي له لأنه الذي يتولى أمره فراجع (قوله فإن انفصل) ولو أخذ التوأمين عند

الوقف ونقل عن النووي أنه صح في باب الردة الصحة انتهى (قول المتن ولا رفيق) أي لأن الله تعالى
جعل الوصية حيث التوارث والعبد لا يورث (قوله والمكاتب كل رفيق) بحث الزكشي محضها من إذا
عتق قبل الموت ثم لو أذن السيد للمكاتب فلا كلام في الصحة لأنها تبرع وتبرعته بمحبة بالأذن (قول المتن
لشخص الخ) أي فلا تصح لميت نعم إن قال أصرفوا هذا الماء لأولى الناس به وهناك ميت قدم على الحي
المتنجد قال الرافعي ولا بشرط أن يكون له وارث بقوله (فاضة) قضية كلام الرافعي في باب الوقف أن
الشخص لو قال أوصيت بثلث مالي واقتصر عليه من غير أن يذكر الموصى له أنه يصح ويصرف للفقراء
والساكنين وعبرة الروضة هنا لو قال أوصيت بثلث مالي لله تعالى صرف في وجوه البر (قوله ولا مبالاة) كأنه
يريد بهذا ما صرح به في شرح التلخيص من أن زمن العلق يحسوب من الستة الأشهر فلا يقصد في ذلك نقص
مكث الحل في البطن عن ستة أشهر باعتبار كون زمن العلق من جملة الستة ثم أعلم أن هذا لا يشكل عما
سبق من الاستحقاق إذا ولدته لاربعة سنين ولم تكن فراشا لا تأذامشينا على مقتضى ما تقر بأن
محسب من العلق من جملة الأربع لا إشكال في الاستحقاق حينئذ لا يصدق أنها لم تلبه لازيد من أكثر
مدة الحل فليتأمل فانه قد يتبس

لم يستحق) الموصى به لا احتمال حدوثه بعد الوصية والاصل عدمه عندها ولا

بما ذكر (فان لم تكن فراشا وانفصل لاكثر من أربع سنين فكذلك) لم يستحق لعده عند الوصية (أو لدونه) أى دون الأكثر (استحق في الاظهر) لان الظاهر وجوده عند الوصية والثاني لا يستحق لاحتمال حدوثه بعدها واعتبار هذا الاحتمال فيما تقدم لموافقته فيه للاصل ويقبل الوصية للحمل من بلى أمره بعد خروجه حيا (وان أوصى لعبد فاستمر رقه فالوصية لسيده) أى تحمّل على ذلك تصح وبقياها العبد دون السيد لان الخطاب معه ولا يقتصر الى اذن السيد في الاصح (فان عتق قبل موت الموصي فله) الوصية لانه وقت القبول حر (وان عتق بعد موته ثم قبل في على أن الوصية ثم عتق) ان قلنا بالموت بشرط القبول وهو الاظهر فلا سيد أو بالقبول بعد الموت فللعبد وتقدم ان الوقف على العبد لنفسه لا يصح فيأى مثله في الوصية كما قاله في المطلب (وان وصى لداة وقصد تعليقها أو أطلق قبالة) وتقدم في الوقف المطلق عليها حكمة وجه انه وقف على

شيخنا الرملي فلا يستحق (قوله بلحظة الوطء والعوق) فاللحظة لها واحدة لان العوق قد يفارن الوطء وقد يتأخر عنه فلو حسب تلك للحظة من الستة لم يقارن الوصية لها فيلزم الاحتمال المشار اليه بقوله بما ذكر وما عاين الحق الولد بالزوج مع هذا الاحتمال احتياطاً للنسب والملك اعتبر لحظة للوضع أيضا (قوله فان لم تكن فراشا الخ) نعم لو لم يعلم لها تقدم فراش قط أو لم يشعور غشيانها النحو صغر لم تصح الوصية ابتداء قاله شيخنا وفيه نظر ظاهر وفراش نحو مسح كدمه والمراد بالفراش وجود وطء يمكن كون الحمل منه بعد وقت الوصية وان لم يكن من زوج أو سيد بل الوطء ليس قيدا اذ المدا على ما يحتمل وجود الحمل عليه فتأمل (قوله أى دون الأكثر) فالاربعة ملحقه بما دونها وهو المعتمد خلافا لبعضهم (قوله والثاني لا يستحق) وفارق لحوق النسب بما مر (قوله واعتبار الخ) هو اعتراض على الاظهر في جعله الاحتمال مانعا فيما مر لانهما واجب عنه بان اعتباره فيما تقدم لانه قوي بموافقته للاصل الذى هو عدم الحمل عندها أى ولم يعارضه ظاهر بخلاف هنا فتأمل (قوله بعد خروجه) متعلق بقوله بلى أمره فيصح القبول له منه ولوقبل انفصاله على المعتمد ودخل فيمن بلى أمره السيد في عبده ولو قيد الحمل بكونه من فلان اشترط لحوقه به وعدم نفيه (قوله وان أوصى العبد) أى وليس بموكله ولا مكاتب ولا مبعضان كان له وأوصى لرفقته أو ببعضها عتق ما يخرج من الثلث ويوقف الزائد ان كان على الاجازة فان أوصى له مع ذلك بمال فهي وصية لمن بعضه لوارث فلا يصح في الجزء المقابل للرق كإيأى بعده ولو أوصى لمدره بمال قدم عتقه عليه فان وسع ثلثه زيادة على عتقه أو أجاز الوارث فهو له وان كان العبد مكاتباً فهي له وان كان مبعضا فيمنه وبين سيده على نسبة الرق والحريه مالم تكن مهاباة عند الموت والافلاصاحب النبوة نعم لوصفها الموصى بجزء الرق أو الحريه عمل به وان كان مملوكا لوارثه فهي وصية لوارثه (قوله لسيده) أى عند الموت ولو غيره عند الوصية أو عتقه بعد موت الموصى (قوله تحمّل على ذلك) فيبذلان كلام المصنف في حالة الاطلاق فان قصد سيده قبل الاولى وان قصد العبد فسيأى (قوله ويقبلها العبد) ان كان أهلا باختياره فان لم يكن أهلا للقبول قبل سيده وان أجبر عليه لم يصح (قوله ولا يقتصر الخ) بل وان نهاء (قوله فان عتق قبل موت الموصى) وكذا معه على المعتمد خلافا لابن حجر (قوله فله الوصية) أى ان عتق كله والافلاص على نسبة الرق والحريه ولا نظر لمهاباة هنا بخلافه فيها مر لوجود التبعية هناك في الابتداء (قوله لانه وقت القبول حر) الوجه وقت الموت ليطابق المدلول الذى هو المعتمد (قوله بعد موته) لانه خلافا لابن حجر كما مر (قوله فيأى مثله في الوصية) فتكون الوصية للعبد لنفسه باطلة هنا أيضا وبه قال شيخنا نبعالشيخنا الرملي وقال ابن حجر بالصحة هنا وفرق بان الوقف وضعه أن يكون ناجزا وفيه نظر لان العبد ليس أهلا للملك في وقت وجود الملك في كل منهما وكونه حالا أو لا غير معتبر واعتبار كون العبد بماله في وقت الملك في الوصية انما هو فرع عن محنها وهذا الاحتمال غير صحيح لما بل قد يقال ان البطالان في الوصية أولى منه في الوقف لانه لا ملك بخلافها ولا نظر لكون ظاهر شرح شيخنا موافقا لابن حجر لعدم استمرار كنه عليه ولعله (قوله لاحتمال حدوثه) أى ولا يضر ثبوت النسب لانه يثبت بمجرد الامكان بخلاف الوصية لا بد فيها من التيقن وأجاب الاول بان الشبهة نادرة وتقدير الزنا ساء ظن (قوله للاصل) يريد الاصل الذى لم يعارضه ظاهر (قوله بعد خروجه حيا) متعلق بقوله ويقبل الوصية (قوله ولا يقتصر الى اذن السيد) بل لو ناهى لم يضر تكلمه مع نهي السيد عنه (فرع) لو كان العبد صغيرا فهل ينظر كماله أو يقبل السيد كولى الحر الظاهر الثاني (قول المتن فان عتق) لو عتق بعضه فلهما (قول المتن لانه وقت القبول) الاولى أن يقول وقت الموت (قول المتن قبالة) أى بخلاف المصدقان بخاطب وبتأى منه القبول

ملك قال في الروضة
الفرق أصح (وان قال
ليصرف في علفها فالتقول
صحها) لان علفها على
مالكها فهو المقصود
بالوصية فيشترط قبوله ويتعين
الصرف الى جهة الدابة
رعاية لغرض الموصي وقوله
فالتقول أشار به الى ماني
الروضة كاصلها أنه يحتمل
محى وجه بالطلان من
الوقف على علفها (وتصح)
الوصية (أعماراً مسجدة)
ومصالحه (وكذا ان
أطلق) الوصية للمسجد
تصح (في الأصح ونحمل
على عمارته ومصالحه)
والثاني تبطل كالوصية
للدابة فان قال أردت
تمليك المسجد فقيل تبطل
الوصية ويبحث الرافعي
صحها بان للمسجد حتملاً
وعليه وفقاً قال في الروضة
هذا هو الألفه والارجح
(و) تصح (لدى) كالأصدة
عليه (وكذا هو في ومريد
في الأصح) كالذي والثاني
لاذيقنلان (وقال في
الظاهر) كالحبة وسواء كان
بحق أم بغيره والثاني
كالارث وصورتها أن
يوصى لرجل فيقتله ومن
ذلك قتل سيد الموصي له
الموصى لان الوصية للعبد
وصية لسيده كأنقسم (و)

لظهوره (قوله الى من ملك) أي جف وبهذا الفرق يعلم صحة الوصية المطلقة في العبد دون الدابة (فتنبه)
تصح الوصية لاسواب المسبلة كصحة الواقف عليها فصدق كاسر (قوله الفرق أصح) أي فلا يأتي هنا
الوجه المذكور في الوقف بل الوصية لها ليست وصية لمالكها قطعاً فالفرق من حيث الخلاف اذا حكم
بالطلان فيها متجه وكدابة دار يصرف في عمارتها فلا يصح في الاطلاق فطها فلا يقصد عمارتها على
الأصح كما يأتي (قوله وان قال) أي الموصى أو قامت قرية على ذلك ووارثه مثله فيعمل بقوله وان خالفه
الموصى له وان بطلت الوصية (قوله علفها) بفتح اللام مائناً كانه وبسكوها تقديم العلف لها الذي هو فعل
العالف فيصرف لاجرته (قوله ويتعين الخ) ما لم تقم قرية على أن ذكر الدابة لتعوتجمل أو بمسطة والا
فهو للمالك وان انتقلت الدابة عنه ولا يلزمه صرف في علفها مطلقاً (قوله رعاية الخ) يفيد أنها لو انتقلت الى
غيره استمر الصرف في علفها ولا يجب ان يسلم علفها للمالك الاول ولا الثاني بل يتولاها الموصى فان لم يكن
فالقاضي ولو بنائبه واذا ماتت الدابة كان الموصى به لمالكها عند موت الموصى (قوله وتصح لعمارة
مسجد) أي موجود كاسر ومثله الرباط والمدرسة وضرائح الاولياء والعلماء انشاء وتربى في جميع ذلك الا
في أرض مسبلة (قوله ومصالحه) عطف عام (قوله ويبحث الرافعي صحها) وان قصد تملك المسجد هو
المعتمد وعلم من تعليقه بان للمسجد ملكاً الخ الفرق بينه وبين الدابة وخرج بنحو المسجد الوصية لدار
لعمارتها فباطلة كاسر (قوله وتصح لدى) ولو في الواقع كان ذكر اسمه فقط أو وصفه بالتبعية مع ذكر
اسمه والمراد به الجنس فتصح الوصية للذميين على ما ذكر (قوله وكذا هو في) فيه ما تقدم نعم ان قال
للحرم بين ولم يذكروا اسماءهم أولن يحارب لم تصح (قوله ومريد) أي مع ذكر اسمه فان قال لمن يرند أو
للمرتدين لم تصح ولومات المرتد على رده تبطل (فتنبه) ما ذكره ناس من جهة الوصية للكافر لا يخالف ماسر
من شرط عدم المعصية لان الفصد هنا الشخص وان زال الوصف لم يظهر قصد الوصف فيه الذي هو المعصية
مع ان وصف نحو الذميمة والحريية ليس مختصاً بالكافر أصالة وإنما غالب عليه من حيث العرف فتأمل (قوله
وصورتها الخ) يفيد أنه لو قال أوصيت لمن يقتلني لم تصح وكذا لو قال لمن يقتل المسلمين أو غيرهم بغير حق
وكلام المصنف يشمله وكذا لو أطلق فيما يظهر لانه المنصرف اليه عرفاً فان قال بحق محبت وبذلك علم صحة
وصية الحر بي لو قال أوصيت لمن يقتلني لان قتله جائز فالمراد بالحق هنا الحق الجائز (قوله ان أجاز الخ) متعلق
بمخدوف أي وتنفذان أجاز باقي الورثة ولا يصح نطقه بتصح لما لا يخفى والمراد بالورثة المطلقون التصرف
فلا تصح اجازة بمحجور ولا وليه بل بوقف الامر الى تأمله (فتنبه) شملت الوصية للوارث ما لو كانت بعين
ولو مثلية ولو قدر حصته لكن مع تمييز حصته كل منهم وكالوصية في اعتبار الاجازة بأرواه والهة له والوقف عليه
نعم لو وقف عليه ما يخرج من الثلث على قدر نصيبه لم يحتج الى اجازة وليس له ابطاله كمالو كان له دار قدر ثلث

(قوله كالأصدة عليه) لو قال لاهل الحرب أو لاهل الردة بطلت بخلاف اهل القمة (قوله كالحبة)
معام ان كلاً تملك بعقد (قوله كالارث) أي بجامع ان كلاماً يستحق بالموت بل أولى من الارث
لكونه قهر يأم الخلاف ثابت سواء كان القتل عمداً أم خطأ بحق أو غيره كالبراث (قول المتن ولو ارث الخ)
الدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان شاء الورثة رواه البيهقي والثاني احتج بما ورد من
ذلك بغير الاستثناء المذكور (فائدة) لا يجوز لولي المحجور فلو أجاز لم يضمن ما لم يقبض (فرع) لو وقف
ما يخرج من ثلثه على ورثته بقدر الصبغهم في مرض الموت صح من غير احتياج الى الاجازة ذكره الزركشي
ولو قال أوصيت لزيد بالف ان تبرع لولدي بخمس مائة صح واذا قيل لزم دفع الخمس مائة لاولاد نقله الزركشي
وقال انه حيلة على الوصية للوارث وصورتها الديميرية بقوله أوصيت لفلان بألف بشرط أن تبرع لولدي

صح (لوارث في الاظهر ان أجاز باقي الورثة) بخلاف ما اذا ردوا والثاني لا تصح له وعلى الاول الاجازة تنفيها للوصية (ولا عبرة بردهم)

واما زعمهم في حياة الموصى فلن رد في (١٦٠) الحياة الاجازة بعد الوفاة والمكس اذا حق له قبلها (والعبرة في كونه وارثا يوم الموت)

أى بوقته (والوصية لكل وارث بقدر حصته لغو) لانه يستحقه بلا وصية (ويعين هي قدر حصته محيضة وتقتصر الى الاجازة في الاصح) لا اختلاف الاغراض في الاعيان والثاني لا تقتصر (وتصح) الوصية (بالحل ويشترط انفصاله حيال الوقت يعلم وجوده عندها) ويقبلها للموصى له قبل الوضع ان قلنا الحل يعلم (وبالمنافع) كالا عيان (وكذا بكرة أو حبل سيحدثان في الاصح) والثاني لاعدتهما الآن (و) نصح (بالحسينية) ويعينه الوارث (ونسخة) محل الاتفاح بها ككلب معلم وزبل ونخر محترمة) لشدة الاختصاص فيها بخلاف الكلب العقور والخنزير (ولو أوصى بكلب من كلابه) أى المنتفع بها في صيد أو ماشية أو زرع (أعطى) للموصى له (أحدها) بتعيين فالوارث (ان لم يكن له كلب) منتفع به (لفت) وصيته (ولو كان له مال وكلاب) منتفع بها (ووصى بها أو ببعضها فالاصح نفوذها) اى الوصية (وان كلفت) أى الكلاب (وقل المال) لانه خبر منها لاقية لها

والثاني لا تنفذ الا في ثلثها كالم لم يكن معها مال لانها ليست من جنسه حتى تضم اليه والثالث تقوم بتقدير

ماله عوقب ثلثها على ابنه وثلثها على ابنته ولا وارث غيرهما ولو أجاز الوارث ثم ادعى انه انما أجاز لظنه كقوله التركة أو عدم مشارك فيها بخلافه لم يصدق ان كانت الاجازة في عين والاصح يمينه وطلبت اجازته وقول المنهج فان أوصى لوارث عام كان وارثه بيت المال فالوصية بالثلث قائل محيضة دون ما راد به بالوارث العام رجل من المسلمين معين هو الامام لانه وارث بجهة الاسلام لا بالقرابة الخاصة والكاف بمعنى الباء الموحدة (فرع) لو أوصى زيد بألف ان تبرع لابنه فلان بخمس مائة مثلاً لم يحتج لاجازة ولا بإشراكه فيها أحد منهم وهذه حيلة في الوصية للوارث من غير توقف على اجازة من باقى الورثة (قوله في حياة الموصى) وان طالت (قوله لكل وارث) خرج مال الوصى لبعض ورثته ولو بقدر حصته فانها محيضة كان أوصى لاحد بنه الثلاثة ثلثت ماله أو بقدر حصته وأعطى محيضة فسقط لفظ كل من عبارة المنهج سبق فلم ولو أوصى له بحصته من غير ذكر لفظ قدر أو مثل فهي محيضة والمعنى على تقديره كقوله ارجع المعتمد فراجع (قوله بالحل) أى الموجود حال الوصية كما يؤخذ مما بعده ويرجع في كونها حاملاً لاهل الخبرة في غير الآدمى وفيه لما تقدم (قوله حياً) خرج مال الوصية ان لم يكن مضموناً بان كان بغير جنانية مطلقاً أو بهانى غير حل الامة لان أمه مضمونة بما نقص من قيمتها فان كان حل أمه بجنانية فبدله للموصى له لانه في مقابلته نعم جنين المدكاة الموصى بحملها بما كلفه الموصى له (قوله قبل الوضع) أى ب بعد موت الموصى (قوله يعلم) أى يعطى حكم المعلوم من حيث مقابلته بنفسه من الثمن وهو الاصح والحل مثال والمراد محبة الوصية بالمجهول كاللبن في الضرع (قوله بكرة أو حبل) ويستحقه ماله على الدوام لم تعين مدة وبهنا يعلم أن الشجرة والدابة التي تحمل معينان وان لم يكونا مملوكين له حالة الوصية اذ ملكهما قبل موته كقوله أوصيت بعميد زيد وان لم يقل ان ملكته أو مكاتب وان لم يقل ان عجز نفسه (قوله معلم) أى قابل للتعليم ولولم لا يحل له اقتناؤه لاما كان نقل اليد عنه (قوله محترمة) وهي ما عصرت لا بقصد الخربة وان أيس من عودها خلا وخرج غير المحترمة فلا تصح بها كنجس لا ينتفع به (قوله مال) أى ممنول ولو لم يكن له مال وأوصى بثلثها أو أوصى بثلثه لواحد وبالكلاب لا خرافة ثلث الكلاب فيها أعداداً لا قيمة على المعتمد فان انكسرت كار بعة فله واحد من الثلاثة وثلث الرابع شاتها كالم لم يكن له غيره (قوله والثالث تقوم الخ) قياساً على ما كان له كلاب ونحوه بل فادعى بثلاثهما فانهما تعتبر قيمتهما قال ابن حجر عندهم يرى لها قيمة وقال شيخنا فرض بوصف

بألف (فرع) ولده الفسرك لو قال في مرض موته وقفت دارى على زيد بمدة حياتي و بعد موتى على ولدى فلان والثالث بحملها ماله لبقية ورثته بعد موته اعراض فيما يخص به ولده يتأمل ذلك (قوله لا اختلاف الاغراض) من هذا التعليل تعلم أنه لا يجوز ابدال مال الغير بثله (قوله والثاني لا تقتصر) أى والا لم يصح بيع المريض التركة بثلث مثلاً فافهم (قول المتن ونصح بالحل) أى مع الام أو منفردا عنها وكانهم اغتفروا هنا التفريق لكن طرد ابن كعب في ذلك قول التفريق (قول المتن يعلم وجوده الخ) ويرجع لاهل الخبرة في محل البائهم (قوله كالا عيان) أى بجمع ان كلاً يقابل بالاعراض (قول المتن وكذا بكرة) ونصح باللبن في الضرع والصوف على ظهر الثمن ومهما حدث بعد الوصية فله الوارث فلا اختلاف في القدر فالقول قول الوارث يمينه (قول المتن سيحدثان) أى كما يصح ملك المهدوم بعقد السلم والضابط أن يكون مقصوداً بقبول النقل ثم هذا التعبير جار على مذهب الكوفيين والملاحم لذهب البصريين أن يقول سيحدث من غير ثنية (قوله لثبوت الاختصاص فيها) ولانها وارث وتوهم والحاصل ان التصرف في ذلك بالوصية وغيره على معنى نقل اليد (قوله بتعين الوارث) قضية اطلاقه كغيره أنه لو كان الموصى له يعانى الزرع مثلاً لدون الصيد لا بتعين كلب الزرع لكن جزم الدارم بخلافه قال الزركشى وهو الاقوى لان ذلك قرينة على ارادة الموصى له ومال السبكي الى الاول (قول المتن لفت) أى لتعذر تحصيله

وتنفذ الوصية في ثلث الجميع
 أي في قدره من الكلاب
 (ولو أوصى بطل وله طفل
 لهو وطفل يحمل الانتفاع به
 كطفل حرب) يضرب به
 للتهويل (و) طفل (حجيج)
 يضرب به للإعلام بالنزول
 والارتحال (حملت) أي
 الوصية (على الثاني) تنصح
 (ولو أوصى بطل للهو)
 وهو ما يضرب به المختنون
 وسطه ضيق وطرفاه
 واسعان (لفت الآن صلح
 لحرب أو حجيج) بهيته
 أو بأن يغير فتصح به .
 (فصل : ينبغي أن لا يوصى
 بأكثر من ثلث ماله)
 لأنه صلى الله عليه وسلم قال
 أسعد الثلث والثلث كثير
 رواه الشيخان والزيادة
 على الثلث قال المتولي وغيره
 مكروهة والقاضي حسن
 وغيره محرمة والأحسن أن
 ينقص من الثلث شيئاً
 (فان زاد) الموصى على
 الثلث شيئاً (ورد الوارث
 بطلت في الزائد) لأنه حقه
 (وان أجاز فاجزته تنفيذ)
 للوصية بالزائد (وفي قول
 عطية مبتدأة) منه
 (والوصية بالزيادة لغو) وإن
 لم يكن وارث خاص بطلت
 في الزائد لأن الحق للمسلمين
 فلا يجوز (و يعتبر المال)
 الموصى بثله (يوم الموت
 وقيل يوم الوصية) ويختلف

حيوانات مثلها لها قيمة كما في فرض الحر رقيقاً وسكت عن الزبل فانظر بماذا يفرضه وأجيب بأنه لما
 تغير اعتبار العدد هنا رجع إلى اعتبار القيمة فتأمل (قوله ولو أوصى بطل الخ) أي والوصية لمعين
 غير نحو مسجد والا كالفقراء والمسجد فتصح الوصية مطلقاً ويحمل على ما يحمل إن كان والا فعلى
 ما لا يحمل لأنه ينتفع برضاه (قوله حملت الخ) أي لشمول اسم الطفل لهما معاً وبذلك فارق عدم
 صحتها فيما لو أوصى بعود وله عود لهو وغيره لانصراف الاسم للأول وحده وعمله في غير ما ذكر
 آنفاً (قوله بطل للهو) بأن صرح بوصفه أو أشار إليه (قوله لفت) أي في غير مامر ونقل عن
 شيخنا الرمي البطلان في هذه مطلقاً (قوله بأن يغير الخ) أي تغيراً لا يمنع اسم الطفل ولم يكن
 فيه مشقة لا تختمل عادة .

(فصل في الوصية بالزائد على الثلث وحكم التبرعات (قوله ينبغي) أي يندب على الراجح أو يجب
 على قول القاضي وعبرة المحرر لا ينبغي وهي تصدق بالمباح وليس صراداً (قوله ماله) أي الموجود
 حالة الوصية كما يدل له الحديث المذكور وإن كان المعتبر أصالة ماله عند الموت كما يأتي .
 (تنبيه) ما ذكره المصنف في حق غير الوارث ويكره للوارث مطلقاً (قوله لسمعد) هو ابن أبي وقاص
 بن عاده صلى الله عليه وسلم في مرضه وسأله عن الوصية بماله كله فلم يرضه فقال بثلثه فلم يرضه
 فقال بنصفه فلم يرضه فقال ثلثه فقال صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثير هكذا حكاه بعضهم فراجع
 من محله (قوله مكروهة) هو المتمد (قوله محرمة) صرح أو محمول على قصد حرمان الوارث
 واستشكل بعضهم الحرمة مع التوقف على الإجازة على أن الزيادة غير محققة لاحتمال تغير المال
 عند الموت بالزيادة إلا أن يقول بنصف ماله عند الموت وقد يقال إن الحرمة من حيث اتيانه
 بمالم يرز به النبي صلى الله عليه وسلم وفيه نظر فتأمل (قوله أن ينقص) فالمعنى يكره أو يحرم أن
 يزيد على الثلث لأن نفس الزيادة مكروهة أو محرمة فهو كصلاة الحاقن مثلاً فقط ما قيل إن في ذلك صحة
 الوصية بالمحرم أو بالمكروه وقد مر أنها باطلة وإنما كان النقص أحسن لأنه في الحديث قد استكثره (قوله
 لأنه حقه) يؤخذ منه أنه لو كان عليه ديون مستغرقة كان المعتبر أمصاصها لأن الحق الآن لهم فقدم إجازتهم
 على رد الوارث كما قاله الزركشي وفيه بحث ظاهر فراجع (قوله وإن أجاز) أي الوارث الكامل ببلوغ وعقل
 ورشد ولا انتظر كالماله أن يس منه حكم بطلان ما يتوقف على إجازته ظاهراً فلو وكل وأجاز تبين نفوذها ولا
 يصح رجوع بعد إجازة إلا فيما مر (قوله ويعتبر المال) أي التركة ومنهاديته لو قتل (قوله يوم الموت) أي
 وقته (قوله وقيل يوم الوصية) كالنذر وفرق بعدم لزوم هنا فتأمل (قوله أيضاً) عائداً إلى يعتبر فهو عطف
 على ينبغي كالذي قبله وليس راجعاً لقوله من الثلث المحجوج إلى رجوعه لأول الكتاب المذكور سابقاً بقوله تنفذ
 وصاياه من ثلث الباقي كما قاله البلقيني وإن استحسنه بعضهم لأنه في غاية البعد بل لا يصح لمن أحسن التأمل

(فصل ينبغي الخ)

[قوله محرمة] يشهد لذلك حديث سعد [قول المتن فاجزته تنفيذ الخ] من فوائد هذا الخلاف أن إجازة
 الوارث إذا كان مريضاً تحسب من ثلثه على الثاني دون الأول وقوله تنفيذه لأنه تصرف صافد الملك وحق
 الوارث إنما يثبت بعد وقوله عطية مبتدأة أي يشترط فيها شروطها قاله الزركشي [قول المتن لغو] أي
 لأنها حق الوارث [قوله لأن الحق للمسلمين] قال المتولي هذا إذا قلنا ينتقل لربنا فإن قلنا على جهة
 المصلحة فيشبه القطع بالجواز [قول المتن يوم الموت] أي لأنها عليك بعد الموت وحينئذ نلزم [قول المتن
 ويعتبر من الثلث] قال الزركشي هو عطف على قوله ينبغي الخ بدليل قوله أيضاً [قول المتن وعق] قيل
 يستثنى عتق المسنولة فألحق الاستثناء لأن الاستيلاء استمتاع وأتلاف وهو لا يحسب من الثلث

علق بالموت) سواء علق في الصحة أم في المرض (وتبرع بنجز في مرضه كوقف هبة وعق وبراءة إذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وهو
الثالث) عنها (فإن تمحض العتق) (١٦٢) كان قال إذا مات فأتهم أحرار (أفرع) بينهم فمن خرجت قرعته عتق منه ما بقى الثالث

ولا يعتق من كل شخص (أو غيره) أي تمحض غير العتق (قسط الثالث) على الجميع فلو أوصى زيدا بمائة ولعمرو بخمسين ولبكر بخمسين وثلاثمائة أعطى زيد خمسين وكل من همرو وبكر خمسة وعشرين (أو هو) أي اجتمع العتق (وقبه) كأن أوصى يعتق سالم ولزيد بمائة (قسط) الثالث عليهما (بالقيمة) للعتق فلذا كانت قيمته مائة والثالث مائة عتق نصفه ولو زيد خسون (وفي قول يقدم العتق) فلا يكون لزيد في المثال شيء (أو) اجتمع تبرعات (منجزة) كأن أعتق وصديق ووقف (قدم الأول) منها (فالأول حتى يتم الثالث) ويتوقف ما بقى على إجازة الوارث (فإن وجدت دفعة) بضم اللام (وانحدر الجنس كعتق عبيد أو أبراء جمع) كأن قال أعنتقكم أو أبرأتكم (أفرع في العتق) حذرا من التشخيص في الجميع (وقسط في غيره) بالقيمة كما تقدم (وإن اختلف) الجنس (وتصرف وكلا) قلن يمكن فيها عتق) كأن تصدق واحد ووقف آخر

(قوله علق بالموت) خرج ما توقف عليه الموت كأنه حر قبل موتى يوم فهو من رأس المال (قوله) (في مرضه) أي الذي مات فيه ولو اختلفا هل مات فيه أولا صدق الوارث إن كان غوفا (قوله هبة) وصدق من الهبة في يده لو اختلفا هل وقت في الصحة أو المرض والا صدق مدهي الصحة وتقدم بينة ضده ويعتبر فيها يسبق للورثة أقل قيمة من وقت الموت إلى وقت القبض وفي المضاف إلى الموت بوقت الموت وفي المنجز من نحو الهبة والوقف والعتق قيمة وقت التنجز ويكتفي في اعتبار الهبة من الثالث إقباضها في المرض وإن وقت في الصحة نعم لو بنجز عتق أم ولد في مرضه فهي من رأس المال وإن استولمها فيه وكذا لو وهب له أصله أو فرع في مرض الموت فهو من رأس المال أيضا بخلاف ما لو اشتراه فيحسب من الثالث فإن كان بمحابة فقد رهاها من رأس المال ومتى عتق من رأس المال ورث والا فلا ولو أوصى يعتق عن كفارته المنجزة اعتبر من الثالث ما زاد على الأقل منه ومن الكسوة أو الاطعام (فتبينه) يعتبر من الثالث كل ملاقات على الورثة فلو قال كل من ادعى شيئا بعد موتى فأعطوه له فهو وصية ويعتبر من الثالث ولا يطالب بحجة ولا بين ويعطون جميع ما ادعاه إن لم يزد على الثالث والأفوزع عليهم بحسب دعواهم لو تعددوا فلو تقاسموا الثالث ثم طرأ غيرهم أعطى ما ادعاه إن لم يزد على الثالث والا فالوجه أنه يرجع عليهم بنسبته مع ديونهم كأي جناية أم لو لم يفرجعه (قوله) تبرعات أي غير مرتبة والأقدم الأول فالأول على المعتمد سواء كان منه كذا مات فسالم حر ثم قام وهكذا أو بأمره كأعتقوا بعد موتى سالم ثم غابوا وهكذا أو أعتقوا سالم أعطوا زيدا كذا أو بدر عبده ثم أوصى له بمال فيقدم فيه العتق على الوصية كما تقدم ولو بدر عبدا وأوصى يعتق آخر فهم سواء وإن احتاج الثاني إلى إنشاء عتق كذا قالوه والوجه تقديم الدبر لسبق عتقه على نظير ما قبله وما بعده فتأمل ما راجعه ولو قال سالم حر وغلام حر بعد موتى فهم سواء فإن كان عتق سالم منجزا فهو تبرع (قوله قسط الثالث على الجميع) والعبرة بالقيمة في المتقوم منها بالأجزاء في غيره كذا قالوا وانظر كيف تعرف النسبة في انضمام الأجزاء للقيمة في هذا وما بعده (قوله أو غيره) هو عطف على العتق فغير فاعل تمحض فانظرا ماذا أخره الشارح عنه تأمل (قوله أي اجتمع) فقدره لعدم صحة تمحض الذي يقتضيه كلام المصنف (قوله بالقيمة) نعم إن تعدد العتق أفرع فيما يخصه (قوله للعتق) هو بفتح الناء وأما غيره فعلى ما مر (قوله وصدق ووقف) لم يأت بحرف الترتيب ليصح التقسيم بعده إن كان المراد هنا الترتيب (قوله وانحدر الجنس) بأن كان عتقا فقط أو غير عتق فقط فهما جنسان دائما تأمل (قوله حذرا من التشخيص) نعم إن علم الترتيب ثم نسي ولم يرج معرفته اعتبر التشخيص (قوله بالقيمة) لو أسقطه كان أولى لما مر أن المعتبر في المثل الأجزاء قال شيخنا الرمي ومن القيمة أجرة المثل في نحو الحج (قوله ونصرف وكلا) إشارة إلى عدم تصوره منه وصوره الأسنوي وغيره بأن يقال له أعتقت فلانا ووقفت كذا وتصدق بكذا وأبرأت من كذا فيقول نعم فراجعه (قوله أي لثالث لهما) إشارة إلى أنه المراد لعدم المال بالكلية لأنه يتأف به ما بعده من عتق جميع غلام فتأمل (قوله عتق غلام) أي إن وفي به الثالث والاعتق بقسطه ولو زاد الثالث عليه عتق من الآخر بقدر الزائد كما أشار إليه الشارح

[قوله المثل قسط الثالث] أي ولا يقدم بالسبق قال النافعي رضي الله عنه كافي العول [قول المثل وفي قول يقدم العتق] لقوته لتعلق حق الله تعالى وحق الآدمي به [قوله بالقيمة] أي إذا كانت التبرعات أعيانا وباعتبار القدر إذا كانت أبراء [قول المثل ونصرف وكلا] هو تصوير للمعية وليس بمعين إذ منه أن

وأبرا آخر دفعة (قسط) الثالث عليها (وإن كان) فيها عتق (قسط) الثالث عليها أيضا (وفي قول يقدم العتق) كما تقدم بقال هو كان بعضها منجزا وبعضها معلقا بالموت قدم المنجز منهما (ولو كان له عبدان فقط) أي لثالث لهما (سالم وغلام فقال إن أعتقت فلما فسلم حر ثم أعتق غلاما في مرض موته) ولا يخرج من الثالث إلا أحدهما فقط (عتق) غلام فقط

(قوله غائب) أي بحيث يتعذر الوصول إليه والاف كالحاضر والدين كالثائب (قوله لا يسلط) أي ظاهرا فلو تصرف وبأن أنه له صح (قوله لا يسلط) أي وشرط تسلط الموصي له على الموصي كأن يسلط الوارث على مثله ولم يوجد فلا يقال إن ثلث الحاضر للموصي له مطلقا فلا يمنع من التسلط عليه والمراد أنه لا يسلط عليه بما يزول الملك وله التصرف بنحو اجارة واستخدام ولو تصرف فيه فإن تلف الغائب صح في الثلثين على نظير ما قبله اعتبارا بالواقع في المفقود .

(فصل) في بيان المرض الخوف وما أحق به من حيث الحجر في التصرف على ما يأتي (قوله ظننا) ضميره عائذ إلى الفقهاء باعتبار ما بلغهم عن الأطباء السدول أو عن النصوص وقد يرتق الظن في ذلك إلى العلم واليقين لنحو نوازير فيراد بالظن ما يشمله والمراد بالمرض ما هو واقع بالتصرف بالفعل قال بعضهم وجلة ما يعزى الإنسان خمسة وثلاثون ألف مرض والخوف منها ما نورا عليه بذلك (قوله يخاف منه الموت) مقتضى هذا التفسير أن يقال يخاف ولهذا قال بعضهم إنه الصواب والمراد أن لا يكون الموت به نادرا (قوله تبرع) منجزا أولا (قوله زاد على الثلث) أي عند الموت كما صرح واعتبره حال الوصية من حيث الظاهر بمعنى عدم النفقة فيه أن يتوقف في صرفه على اجازة الزوجة والا فهو صحيح مطلقا (قوله الفجاءة) في الحديث أنه راحة للمؤمن وحمل الخبر الأخير بأنه أخذه أسف على غير المستند (قوله لخوف) أي حكا فعل أنه متى وقع الموت فهو خوف مطلقا وعمل التفصيل إذا لم يثبت به ومات بغيره (قوله لم يثبت) أي كونه مخوفا أو غير مخوف ويصدق من ادعى أنه غير مخوف حيث لا يئنة (قوله اعتبارا بالزيادة) يفيد اعتبار كونهما ذكرين أيضا فلا يثبت رجل وامرأتين ولا بعض النسوة إلا أن كان علة باطنية باصرة كما قاله غير واحد وفيه بحث لأنه إن كان المراد معرفة النسوة به دون الرجال فظاهر الفساد أو اطلاعهن عليه غالبا فكذلك لجواز اطلاع الرجال عليه لأجل معرفته كما هو جائز فيما هو أخفى من المرض أو المراد إخبارهن به لمن يعرفه من الرجال فهو لم يثبت بهن فتأمله وعند الاختلاف في المرض يقدم من المختلفين الأعم فالأكثر لمن قال إنه مخوف أو يتوله عنه مخوف فم من صار إلى حركة مذبح بمرض أو جرح لا يعتبر بقوله لأنه في حكم الأموات (قوله قولنج) وإن اعتاده وسلم منه وينفعه ابتلاع الصابون غير المبلول وأكل التين والزبيب والتي بالماء الحار ويضرم حبس الرج والماء البارد وأشار بمن إلى عدم حصر الأمراض المخوفة وإنما ذكرها منها ما يوجب وقوعه (قوله وذات جنب) وتسمى ذات الحاصرة وهي المرض المعروف بالقصة ومن علاماتها

يقال أعنت وأبرأت ووهبت فيقول نم [قول المتن ولا اقرا] أي فهمي مستثناة مما تقدم ومثلها أن يقول ثلاثة أعبدت كل منكم حرم بعد موتى فانه لا اقرا لعدم السراية بعد الموت [قول المتن والأصح أنه لا يسلط الخ] خص الزركشي منع تصرف الموصي له والوارث بالبيع ونحوه دون الاستخدام ونحوه (فصل : إذا ظننا الخ) [قول المتن مخوفا] أنكسر بعضهم هذا وصوب أن يقال مخيفا قال لأن الأول في الخوف المتعلق بالأمر ونحوه والثاني فيما يتوله منه الخوف كالمرض لكن النودي جوز الأمرين قاله الزركشي [قوله بفتح الراء] هي لغة أهل الجحاز ولغة غيرهم الكسر [قول المتن على الفجاءة] قال الزركشي المعروف في اللغة تنكبرها وأما التعريف ففي الحكم استعمله قلب فلا أدري من كلام العرب أم من كلامه [قول المتن لم يثبت الخ] أي لأنه حق آدمي إما الوارث أو الموصي له ثم قضية إطلاقه صحة الشهادة هنا على التي كان يقول ليس بمخوف وقد نبع في ذلك المنول [قوله عدلين] هذا أن أريد به عمل الشهادة أفضى عن قوله حزين والا فليذكر بقية شروط الشهادة من التكليف وغيره [قوله بفتح اللام] عبارة الزركشي هو بكسر اللام وعن الفراء أنه سمع فتحها [قول المتن وذات جنب] من علاماتها الحى

(ولو أوصى بين حضرة هي ثلث ماله باقية غائب لم تدفع كلها إليه في الحال) لاحتمال تلف الغائب (والأصح أنه لا يسلط على التصرف في الثلث) منها (أيضا) لأن الوارث لا يسلط على الثلثين منها لاحتمال سلامة الغائب والثاني يقطع النظر عن الوارث

(فصل : إذا ظننا المرض مخوفا) أي يخاف منه الموت (لمنفذ تبرع زاد على الثلث) لأنه محجور عليه في الزيادة (فان برا) بفتح الراء (خذ) تبيين علم الحجر (وإن ظنناه غير مخوف فلت فان حمل على الفجاءة) بضم الفاء والمد وفتحها وسكون الجيم (خذ والا) أي وإن لم يحصل عليها (لخوف) كسهال يوم أو يومين (ولو شككتني

كونه مخوفا لم يثبت الإبطيين حزين عدلين) اعتبارا بالشهادة (ومن الخوف قولنج) بفتح اللام وكسرهما وهو أن تنقد أخلاط الطعم في بعض الأمعاء فلا تنزل ويسعد بسببه البخر إلى السعال فيؤدي إلى الهلاك (وذات جنب) وهي قروح تحث في داخل الجنب بوجع

شد بد ثم تنفتح في الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الهلاك

(ورق) بثلاث اراء. (دائم) لأنه يسقط القوة بخلاف غير الدائم (واسهال متواتر) لأنه يشف رطوبت البدن بخلاف غير المتواتر كان يقطع بعد يوم أو يومين (ودق) (١٦٤) بكسر الدال وهو داء يصيب القلب ولا تعتمد معه الحياة غالبا (وابتداء فالج) بخلاف

استمراره وسببه غلبة الرطوبة والبلغم فاذا هاج وباطنا فالحاررة الفريزية وأهلك (وخروج الطعام غير مستحيل) بأن تنحرق البطن فلا يمكنه الإمساك (لو كان يخرج بشدة ووجع أو مومعه دم) أى من عضو شريف ككبد بخلاف دم البواسير وذكر كان مع المضارح لافتادة التكرار كفى قولهم كان حاتم بكرم الضيف (وحى مطبقة) بكسر الباء أى لازمة لا تبرح (أو غيرها) كالورد وهى التى تأتى كل يوم والف وهى التى تأتى يوما وتقلع يوما وبومين وتقلع يوما وهى التى تأتى يوما وبومين وتقلع يوما وبومين (الريح) وهى التى تأتى يوما وتقلع يوما فليست مخوفة لأن المموم بها يأخذ قوة فى بومى الإقلاع والحمى الباردة ليست مخوفة بحال والريح والثلك واللب والورد بكسر أولها (والمذهب أنه يلحق بالهفوف أسركفار اعتادوا قتل الأسرى والنحام قتله من عتكافين وتقديم لتصاص لورجه واضطراب ربح وهيجان موج فى راك سينة وطلق حامل وبعد الوضع مالم تنفصل المشيمة) وهى التى تسمى النساء الخلاص لأن هذه الأحوال تستحق الهلاك غالب لوجه عدم الحاقها بالمرض أنه لم يصب بدن الانسان فيها شىء واخلاف فى مسألة الطلق الى آخرها قولان وفيها قبحها

ضيق النفس والسعال والحمى اللازمة وينفعها شرب السفسج وضادها به والقرفة على الرقيق محرب (قوله ورعاف دائم) هو بمعنى متتابع ومتواتر وهى ألفاظ مترادفة فتعذر ذكرها تفنن أو خوف لبس على نحو كاتب وبعضهم جعل الدائم ما يكثر معه الموت والمتواتر ما كان معه انفصال كقوله تعالى - ثم أرسلنا رسلنا تنرا - والمتتابع ما كان بلا فصل (قوله بعد يوم أو يومين) يفيد أن المتواتر مازا على ذلك (قوله ودق) خرج به السل وهو داء يصيب الرئة قليلا يخوف وبعضهم جعله من أنواع القصة وليس كذلك كما يعلم من محله . واعلم أن الدم من أنواع الحيات وينفقه حليب اللبون وكل حلو رطب كماء القرع والمكر معا (قوله وابتناء فالج) هو ما قبل سبعة أيام ، وقبل سبع ساعات والمراد بالفالج هنا استرخاء أى عضو كان من أعضاء البدن وبعضهم خصه باسترخاء أحد شقي البدن وينفقه أكل الثوم وعسل النحل والفلفل (قوله وخروج الطعام) هو صواب على الاسهال الذى تقدم أنه غير مخوف فكان الأنسب ذكره معه ، فاسهال يوم أو يومين غير مخوف كما مر إلا ان كان معه واحد من هذه الثلاثة (قوله بشدة ووجع) ويسمى الزحير (قوله وذكر كان الخ) أشار به إلى اعتبار التكرار المعبر عنه بالاسهال المتواتر كما تقدم أى فهو يغنى عن ذكره وإفادة التكرار لها عرفا لارضا (قوله مطبقة بكسر الباء) أى على الأشهر ومعنى كونها لا تبرح بأن تتجاوز يومين أخذها بما بعدها (قوله كل يوم) أى فى كل يوم ولم تستغرقه ولا تنقيد بقدر زمن (قوله تأتى يوما) أى فيه وان استغرقته (قوله وتقلع يوما) فلأتأتى فى جزء منه ويقال مثل ذلك فيما بعده (قوله الريح) وتسمى العامة المثلة نظرا لبومى إقلاعها مع يوم مجيئها والأول نظرا لبومى إقلاعها وبومى مجيئها (قوله بكسر أولها) أى الأربعة مع المثنتين فى الثلث رمع العين المجعفة فى القلب (قوله أسركفار) ليس قيذا بل المراد من يعتاد قتل الأسرى كالبعاة وقطاع الطريق (قوله وتقديم الخ) خرج به الحبيب لذلك (قوله وهيجان موج فى راك سينة) فى بحر أو نهر عظيم كالليل وان عرف السباحة وكان قريبا من البر (قوله وطلق حامل) لا بلفة أو مضغة ولا مشيمتها وموت الحمل فى البطن مخوف ولو بلا وجع على المتمد (فرع) يلحق بالخوف أيضا من الوباء والطاعون لمن غلب فى أمثاله دون غيره ويحرم دخول بلده والخروج منها مطلقا (قائدة) روى البخارى فى تاريخه حديثا فى مصر ولفظه مصر يساق إليها أقل الناس أعمارا فتأخذوا خبرها ولا تتخذوها دارا (قوله واخلاف الخ) فيه اعتراض على المصنف فى تعبيره بالمذهب فى مسألة الطلق وفيه إشارة إلى أنه غلب غير هاعليها ويستفاد من كلامه أن المعبر عنه بالمذهب فى مسألة القصاص هو أحد القولين من الطريق الحاكى والوجع الناجس تحت الأضلاع وضعف النفس وتواتره وفى الحديث ما كان الله ليعذبنى بها [قول المتن فالج] هو فى عرف الأطباء الاسترخاء لئى من البدن وليس هذا معناه فى اللغة [قول فاذا هاج] الضمير فيه راجع لقوله وسببه [قوله بأن تنحرق البطن الخ] وكذا قوله الآتى وذكر الخ كأنه دفع لما اعترض به من أنه يشترط فى الثلاثة المذكورة اتصالها بنوع إسهال [قوله بكسر الباء] أى وبجوز الفتح وفى الحديث الحمى رائد الموت لكن فى إسناده ضعف ولأن إطباقها يذهب القوة التى تدوم بها الحياة [قول المتن إلا الريح] قال الزركشى وتسمى للعوام المثلة [قول المتن وهيجان] أى خارج عن العادة [قوله تستعقب الهلاك غالبا] ولا يندفع بدواء كالمرض وقوله لم يصب بدن الانسان مشكلا فى الطلق وما بعده (قائدة) خص الماوردى مسئلة الطلق بالأبكار والأحداث دون كبار النساء قال الزركشى وهو حسن [قوله قولان] قال

الزركشى
الزركشى
تستعقب الهلاك غالب لوجه عدم الحاقها بالمرض أنه لم يصب بدن الانسان فيها شىء واخلاف فى مسألة الطلق الى آخرها قولان وفيها قبحها

طريقان حاكية لقولين وقاطعة في التقديم لتصاص بعدم الالحاق وفي غيره بالالحاق كائن عليه فيهما والفرق ان مستحق التصاص لا يجد منه الرحمة والعفو طماعا في الثواب والمال ولا خوف في أسر من لم يقتل الأسرى (١٦٥) كالروم ولا فيها اذالم يلتمح القتال

وان كانا يراعيان بالشباب والحرب ولا في الفريق الغالب ولا فيها اذا كان البحر ساكنا وقوله متكافئين المزيد على الحرز قال في الروضة سواء كانا مسلمين أو كفارا أو مسلمين وكفارا (وصيغتها أي الوصية (أوصيت له بكذا أو ادفعوا اليه) بعد موتي كذا) (أو أعطوه بعد موتي) كذا (أو جعلته) بعد موتي (أو هو له بعد موتي فلو اقتصر على) قوله (هوله فاقرار إلا أن يقول هوله من مالي فيكون وصية) وفي الروضة كأصلها تجعل كناية عن الوصية (وتنقد بكناية) بالنون مع النية قال الرافعي وفي كلام الامام وغيره اشعار بأنه لا يحى فيه الخلاف في البيع وقال في الروضة بلا خلافه ولذلك أسقط من الحرز قوله فيها الأظهر (والكتابة) بالتاء (كناية) وإذا كتب وقال نويت الوصية صحت ذكره الرافعي في الشرح بحثا وسكت عليه في الروضة كما هنا (وان وصى لغير معين كالفقراء) لزم بالموت بلا قبول أي من غير اشتراط ويجوز

للخلاف لطريق القطع وفي غيرها إما طريق انقطع أو الموافق لما من الحاكية (قوله والفرق) أي من حيث مخالفة طريق القطع لامن حيث الحكم (قوله ولا خوف) أي ليس من الخوف بلا خلاف (قوله مسلمين) هو بصيغة الجمع ليناسب ما بعده نظرا للمعنى وانظر لو كانا مفردين (قوله وصيغتها الخ) هو الركن الرابع وانما أخرها إلى هنا للنسبة كما مر (قوله أوصيت الخ) وان لم يقل بعد موتي (قوله بعد موتي) ومثله بعد عيني وان قضى الله على بالموت ونحو ذلك فان اقتصر على ادفعوا له كذا فهو توكيل يرتفع بالموت أو اقتصر على أعطوه كذا فوعده به أو إقرار بوديعة أو اقتصر على جعلته له احتمال الوصية والهبة فان لم تعلم أحدهما بطل ولو قال وهبته كذا أو صدقت عليه أو حبوته أو ملكته فهبة ناجزة فان زاد بعد موتي فوصية ولو قال كل ما في جردتي أي دفرتي قد قبضته فاقرار بما علم أنه فيها ووصية بما لم يعلم أنه فيها (قوله ويجعل كناية) هو المعتمد (قوله وتنقد بكناية بالنون) ومنها ثلث مالى لزيداً وللفقراء فلا بد من النية فان لم تعلم بطلت (قوله قال الرافعي الخ) فيه اعتراض على الرافعي حيث قال في الشرح ان انعقاد الوصية بالكناية لا خلاف فيه مع ذكره خلافا في الحرز لقوله الأظهر وتلك أسقطه في المناهج (قوله والكتابة بالتاء كناية) سواء من الناطق وغيره على ما مر في الضمان وفي الإشارة ما صفيه أيضا ومنها ما لو قيل لمريض أوصيت بكذا فأشار برأسه مثلا أن نعم فقوله وقال نويت أي كتب نويت مطلقا أو تلفظ الناطق به (قوله لغير معين) قال شيخنا الرملي المراد به هنا ما يضره وإن أمكن وعليه يحمل كلام الشارح (قوله على ثلاثة منهم) ولا يتعين فقراء بلها الموصى (قوله لمعين) منه ما لو وصى له برقبته فلا بد من قبوله بخلاف المدبر ومثله من أوصى بصنعة ونفقة هذا على الوارث قبل اعاقته وإذا اعتقه رجع به عليه بشرطه ويتعين أن كسبه من الموت ولو نادرا ومن المعين الصبي فيقبل له وله ومنه نحو المسجد فيقبل ناظره (قوله اشترط القبول) أي لفظا فلا يكفي الفعل ولا التصرف كرهن ولو قبل البعض صح فيه وبطل في غيره وشيخنا الزيايدي كسفي عن الفعل بنحو الهدية (قوله كالفقراء) في الزوم بالموت وعدم القبول وعدم التسوية إلا ان عين محلل وسهل عدمه من فيه وهذا يصح في الفقراء أيضا فلا بد من قبولهم ونحو التسوية بينهم حيث سهل عددهم كما صحت الإشارة الزركشي يخرج من كلام ابن الرفعة طريقة قاطعة بأن الطلق مخوف فكلام النووي على إطلاقه [قوله طريقة حاكية لقولين] هي الصحيحة [قوله والفرق الخ] قد يدعى احتمال الرجوع في الزنا الثابت بالاقرار ويرد بان من أقر أراد التظهر بالحبس بعد منه الرجوع وان أدقته الحجارة [قوله لا نبعده من الرحمة] لو قتل كافر كافرا ثم أسلم القاتل وأقرب المقتول كفار تخلف هذا النجيه فيحتمل أن يتخلف هذا الخلاف لذلك [قوله تجعل كناية عن الوصية] أي لأنه يحتمل الهبة الناجزة ويحتمل الوصية [قوله فيه] الضمير فيه يرجع إلى قول المتن وتنقد بكناية [قوله ولذلك أسقط] فأعله النووي في المناهج وقال الزركشي لعل الذي في الحرز من كتابة بالتاء وقوله عقبه والكتابة كناية بيان كناية [قوله قوله] الضمير فيه يرجع للمحرر [قوله بحثا] مقابله نقل عن النسخة عدم الانعقاد بالكتابة بالتاء (مأذنة) قال في البحر لو قال كل من ادعى عليّ بعد موتي فأعطوه ما يدعيه ولا تطلبوا منه حجة كان كالوصية يعتبر من الثلث ولا يتوقف على حجة انتهى وقال غيره هو اقرار بمجهول فيرجع فيه لتفسير الوارث [قوله المتن لزم بالموت] قضية إطلاقه أن الحكم كذلك فيها لو كانت الصيغة أعطوهم كذا حتى تلك الأكتاب الخاصة بين الموت والعطاء وفيه نظر (مأذنة) لا يحتاج إلى قبول لا يرددها أيضا [قوله المتن اشترط القبول] أي كالمبى [قوله قول المتن

الاقتصر على ثلاثة منهم ولا يجب التسوية بينهم (أو لمعين) كزيد (اشترط القبول) وان كان المعين متعددا كبنى زيد اشترط مع القبول استيعابهم والتسوية بينهم وان كان المتعدد قبيلة كبنى هاشم فهم كالفقراء فما قسم

اليه (قوله في حياة الموصى) ولا مع موته وليس لن رد بعد الوفاة أن يعود إلى القبول ولا عكسه ولو قبل القبض ومن كناية الرد لاحقاً في بها أن أغنى عنها هي لا تليق في (قوله ولا يشترط الخ) نعم يجب الفور على ولي رأى المصلحة وللوارث مطالبة الموصى له بالقبول أو الرد فإن أرى حكم عليه الحاكم بالرد (قوله قبله) وكذا منه (قوله فيقبل وارثه) ولو علما ويقضى منه دين مورثه لأن الوارث كموثه ولو قبل بعض الورثة ذلك بقدر حصته من الموصى به نعم لو أوصى لرجل بولده فإن قبله هو عتق بورث أو قبله وارثه عتق ولا يرث للدور (قوله حلال الخ) حجة حالية من كسب العبد والتمرة ولا منها للجنس (قوله وعلى النفي في الموضعين) النفي هو لا ولا ولا ولا والموضع الأول هو قول الموصى له على القول الثاني والموضع الثاني هو رده على القول الثاني والثالث وما ذكره هو الكسب والتمرة والنفقة والفطرة وتعلق ذلك بالوارث يعني أن عليه الأخيرين وأن له الأولين وليس تركه كبقية الزوائد (قوله بكسر اللام) وفي شرح شيخنا حصة الفتح مبينا للمجهول فهو لكل من صلحت منه المطالبة كالوارث والولي والموصى والقرار في النفقة على من تم له الملك بعد على القول الراجح وتقدم مقابله .

(فصل في أحكام الوصية اللفظية ومدارها على أن اللفظ يحمل على معناه للفقوى ثم يعرف العام ثم الخاص بها الموصى ثم باجتهاد الموصى ثم الحاكم فلا أوصى بطعام حمل على عرف الموصى لا عرف الشرع الذي في الرضا (قوله أوصى بشاة) بأن قال أوصيت له بشاة ولم يزد فإن قال اشترطه شاة تعين السليم أو وصفها بحلوب تعين الأتقى أو بآزاء تعين الذكروهكذا (قوله لصفهنهما) فلا بد خلان في اسم الشاة فإنها اسم لما بلغ سنة فأكثر وهما اسمان لما لم يبلغها ولفظ نسخة يقضى عن الصاق لأنها فرد منها كاذكره وأول منهما من الولادة على الأصح في الروضة وقبل أول سني الصاق إذا بلغت أربعة أشهر أو قويت (قوله والسحلة تقع

ولا يصح قبول الخ) قال الزركشي كان بعض الأكابر ينزع المانع من صحة القبول قبل الموت وما الدليل على جواز تزاجه عن الموت (قائدة) لو قبل بعد الموت ثم رد قبل أن يقبض فالأصح في الروضة عدم الرد رجح في صحيح التبيين خلافاً قال الزركشي وهو المنصوص في الأم . قلت يؤيد ما في الروضة قولهم لو قبل ثم مات انتقلت إلى وارثه سواء قبضها قبل الموت أم لا [قول المتن ولا يشترط بعد موته الفور] أي لا الاعتدال عقب الإيجاب (قائدة) لو كان القابل ولي القاصر واقتضت المصلحة القبول فالتمتجه وجوبه فوراً [قول المتن وهل يملك الخ] قد استعمل حل هنا بمعنى الميزة لطلب التعيين بدليل الإتيان بأم [قول المتن بموت الموصى] أي بشرط القبول لكنه قد يشكك بما سيأتي من أن الرد على هذا القول لا يمنع من استحقاقه الأكسب الحادثة بين الموت والرد ويحجب أن المراد أن يملك بالموت ويستقر بالقبول كما لو شرط اختيار المشتري ثم فسخ [قول المتن وعليها بنى الخ] هو تعريف جنسي ثلاثة وأنه يطلب فصلا حالا والمعطوف عليه يطلبه صفة لأنه نكرة [قول المتن ويطلب الخ] أي كالأمتنع مطلق إحدى زوجتيه من التعيين قال الزركشي وهذا التفريع على قول القبول وهو مشكك وأما على قول الوقف فالتمتجه أن النفقة عليهما معا كائناً عقداً على امرأة وجعل السابق منهما .

(فصل : أوصى بشاة) [قول المتن صغيرة الجنة] خصها بعض الفقهاء بالجنس إذا كان جالساً [قول المتن ومعنية] هذا بخلاف اشتراط السلامة في نظير ذلك من الكفارات والتوكيل في الشراء . وأجيب بأن ذلك لا يصرح على مقتضى اللفظ [قول المتن ضأناً ومعزاً] صرح الزركشي بأن ذلك وضع اللفظ [قول المتن وكذا ذكرنا] أي لأنها اسم جنس كإنسان [قوله للوحدة] مثل حلة وحمام [قوله لأن الاسم الخ] أي كما لا يسمى الطفل رجلاً

موته) أي الموصى (الفور) في القبول (فان مات الموصى له قبله) أي قبل الموصى (بطلت أو بعده) قبل القبول (فيقبل وارثه) أو رد (وهل يملك الموصى له) المعين الموصى به (بموت الموصى أم قبله أم هو) (موقوف فإن قبل بان أنه يملك بالموت والابن للوارث أقوال أظهرها الثالث وعليها بنى الفمرة وكسب عبد حلال بين الموت والقبول ونفقته وفطرته) بينهما فلي الأول والثالث للموصى له الفمرة والكسب وعليه النفقة والفطرة وعلى الثاني لا ولا ولورد فلي الأول له وعليه ما ذكر وعلى الثاني والثالث لا ولا وعلى النفي في الموضعين يتعلق ما ذكر بالوارث (ويطالب) بكسر اللام أي العبد (الموصى له) به (بالنفقة إن توقف في قبوله ورده) فإن أراد الخلاص رده .

(فصل) إذا (أوصى بشاة تناول صغيرة الجنة وكبيرتها سليمة ومعنية ضأناً ومعزاً) لصدق الاسم بما ذكر (وكذا ذكرنا في الأصح) والمضاف للشاة للوحدة والثاني لا يتناوله عرف (لا نسخة وعناقا في الأصح) لأن الاسم لا يصدق بها لصفهنهما والثاني قال يصدق والسحلة تقع

على الذكر والأنثى من الضأن والمز والنعاق الأثني من المز ومثلها ذكر أي الجدي (ولو قال أعطوه شاة من غنمي) أي بضموف (ولا غنم لهفت) وصيته هذه (وان قال من مالي) ولا غنم له كافي المهر (اشتريته) شاة وان كان له غنم في الصورة الأولى أعطى شاة منها أوفى الثانية جزان عطى شاة على غبرصة غنمه (والجل والناقة يتناولان البخاني) بتشديد الباء (١٦٧) وتخفيفها (والعرب لأحدهما

الآخر) أي لا يتناول الجل الناقة والعكس لأن الجل للذكر والناقة للأنثى (والأصح تناول بعير ناقه) سمع حلب بعيره والثاني المنع كالجبل (لابقرة ثورا) بالثالثة والثاني يقول الماء للوحدة (والثور للذكر) مبتدأ وخبر (والمذهب حمل الناقة) وهي لغة ما يذب على الأرض (على فرس وبغل وجرار) كائن عليه الشافعي رضي الله عنه لاشتهارها فيها عرفا فقل هذا على عرف أهل مصر وإذا كان عرف أهل غيرها كالعراق الفرس حل عليه والأصح العمل بالنص في جبع البلاد فهذا اختلاف في فهم المراد بالنص يصح التعبير فيه بالمذهب (ويتناول الرقيق صغيرا وأثني ومعيبا وكافرا وعكوسها) أي كيرا وذكرا وسليما ومسلما (وقيل ان أوصى باعتق عد وجب الجزى كغفارة) بخلاف ما إذا قال أعطوه عبدا (ولو وصى بأحد رقيقه فأتوا أو قتلوا قبل موته

على ذكر والأنثى) قالها فيها للوحدة كلها في شاة ونقطة (قوله أي الجدي) هو تفسير للذكر من المز ما يبلغ سنة كالنعاق (قوله ولا غنم) أي ليس له شيء من الغنم فلو كان له واحدة تعينت ولا عبرة بكونه عنده ظبا بخلاف ما لو قال من شيء فيعطى من الظباء إذا لم يكن له غيرها (قوله اشتريته شاة) ولو معيبة بخلاف ما لو قال اشتروا له شاة من مالي أو أطلق فيعتين السليم كالوكيل كما مر (قوله والجل والناقة الخ) والمراد بهما المعنى المتعارف وهما ما يبلغ منهما سنة فأكثر وما دونها يسمى فصيلا وهو لا يدخل وأما معناها لغة فهو ما يبلغ سبع سنين وهو ما يقال له رباعيا (قوله أي لا يتناول الخ) دفع به توهم عود الضمير للبخاني والعرب (قوله تناول بعير ناقه) ومثله الراحة والمطبة (قوله لابقرة) هي الأثني من العرب والجرار ميس إذا بلغت سنة ودونها البهجة والثور للذكر من ذلك كذلك ودونه مجرر وعلم أن لفظ البقر يتناول الذكر والأنثى مما ذكر والجرار ميس لا يتناول البقر وإن أومعه كلام شيخنا في شرحه وكل منهما لا يشمل الوحشي إذا لم يكن له غيره (قوله وهي لغة ما يذب على الأرض) أي شأنه ذلك فيشمل الطير وغيره (قوله على فرس وبغل وجرار) أي على واحد منها إن وجدت كلها والأفعلى ما وجد منها عند موته فإن لم يوجد حل على غيرها قال شيخنا ولوم من دجاج أو كلب وسواء فيها صغيرها وكبيرها سليمها ومعيبها ذكرها وأنثاها والفرس اسم للذكر والأنثى والبغل والجرار اسم للذكر فقط (قوله عرفا) أي شرعا وفي العرف العام لقوات الأثر مع (قوله كائن عليه الخ) فيه إشارة إلى أن في المسئلة نصا ومقابله فلا يصح التعبير بالمذهب وسيد كرا الجواب عنه (قوله والأصح الخ) هو المعتمد ولو وصفها بوصف تعين ما فيه ذلك الوصف نحو الكرو والفرل فرس الصالح لذلك وكذلك القتال فان اعتيد على الفيلة دخلت على المعتمد والجل للبغل أوالجرار ولو اعتيد على البقر دخلت أيضا (قوله ويتناول الرقيق) أي عند الإطلاق فإن وصفه بوصف نحو للاستمتاع أو الاعانة في السفر اتبع فتعين الأثني في الأول والذكر السليم في الثاني ولفظ العبد لا يتناول الأمة وعكسه وقول ابن حزم بالأول هو من حيث اللغة (قوله بأحد رقيقه) هو مفرد مضاف والمراد من الموجودين حالة الوصية بقرينة ما بعده والأعطي مما يحدث قبل الموت (قوله لأنه أقل عددا الخ) يفيد منع النقص وجواز الزيادة قال شيخنا الرمي وهي أولى (قوله لا يشتري شقص) ولو مما بقيه هو (قوله نفستان) لأنيسة والعبرة بالنفاسة ببلد الموصي عند ارادة الشراء (قوله فلورثة) فتبطل الوصية فيه وكذا لو كان لاني برقيقه .

(فرع) الفنز من الحنطة مثلا كالرقة والافنزة كالرقاب فيما ذكر والقفيز مكنل يسع من الحب اثني عشر صاعا والقفيز من الأرض مسطح ضرب قصبة في عشر قصبات وهو عشر الجرب وليس مرادا هنا (قوله وعبر في الروضة بالأصح) فيه اعتراض على تعبيره هنا بالمذهب

قول الملقن من غنمي قال ابن الحجاز العامة تخطي فيها من جهن قومهم من غنمه وتخصص ذلك بالضأن (قوله والثاني يقول الخ) أي فهو كاختلاف في الشاة مع الذكر والتصحيح متعكس (فائدة) نقل السوي في التجزير اتفاق أهل اللغة على تناول البقرة للذكر والأنثى (قوله مع رقتين) أي أموال لم يسع الثلث سوى شقص فقط فلا يشتري قطعا قاله الزكشي ثم وجه امتناع شراء الشقص كونه لا يسمى رقة

بطلت) وصيته (وان بقي واحد تعين) للوصية فليس للوارث أن يمسكه ويدفع قيمة مقتول وان قتلوا بعد الموت والقول صرف الوارث قيمة من شاء منهم أو بينهما فكذلك ان قلنا يملك الموصي به بالموت أو هو موقوف وان قلنا بالقول بطلت الوصية (أو باعتق رقاب ثلاث) لأنه أقل عدد يقع عليه الاسم (فان عجز ثلثه عنهن فالذهب أنه لا يشتري شقص) مع رقتين (بل) تشتري (نفستان) فان فضل عن أنفس رقتين شيء فلورثة) وقيل يشتري شقص وعبر في الروضة بالأصح عند جماهير الأصحاب والثاني وصفه الغزالي بالأظهر ولا تفراده بترجيحه عبر

(فأتى بولدين فلهما) بالسوية ولا يفضل الذكر على الأنثى (أو) أنت (هى) وميت فكله للحي (في الأصح) والثاني للحي نفسه والباقي لوارث الموصى (ولو قال ان كان حاكم ذكر أو قال) ان كان (أتى فله كذا فولدتها) أى ولدت ذكرًا وأتى (لفت) وصيته لأن حملها جميعه ليس بذكر ولا أنثى (ولو قال ان كان يبطنها ذكر) فله كذا (فولدتها) أى ولدت ذكرًا أو أنثى (استحق الله كرهاً) لأنه وجد يبطنها وزيادة الأتى لا تصرف (أو) ولدت ذكرين فلا يصح (معهما) أى الوصية (ويعطيه) أى الموصى به (فلولدت من شاء منهما) والثاني المنع لاقتضاء التكبير التوحيد والثالث يوزع عليهما (ولو وصى لجيرانه فلا يربعين داراً من كل جانب) من جوانب داره الأربعة لحدث في ذلك رواه البيهقي وغيره قال في الروضة ويقسم المال على عدد النور لاعلى عدد سكانها (والعلماء) في الوصية لهم (المعلم علوم الفروع من تفسير وحديث

وسيد كره الجواب عنه وتعبير الغزالي بالأظهر عن الأصح غير مناف له لأنه لا اصطلاح له فيه (قوله) يجوز شرأؤه أى عند العجز عن الكامل كما اعتمد شيخنا (قوله بولدين) أى من ذلك الحمل ولو توارى (قوله فلهما) وكذا لهم لو كانوا أكثر (قوله فولدتها لفت) ظن ولدت ذكرًا فقط فله وان تعدد أو أنثى فلكذلك وخرج بذكر وأنثى ما لو قال ان أو بنت فهو فيها للفرد فقط فان ولدتها معا بطلت أو ولدت ابنتين أو بنتين فلكذلك (قوله من شاء منهما) قال شيخنا ونظير هذه ما لو وصى لخمسة بنين بكنهه بكنهه بكنهه لكل منهما ابن اسمه محمد فيعطيه الوارث من شاء منهما وفى كلام شيخنا الرملى ما يفيد أنه يوقف الأمر الى الصلح فان ادعى أحدهما أنه المراد وحلف دون الآخر أعطى للحالف فراجع وحزر (قوله والثاني المنع) هذا مقابل الصحة في الأول والثالث مقابل التخييرية وانظر لمعدل عن البطلان الى المنع الموهوم لعدم البطلان تأمله (قوله ولو وصى لجيرانه) بكسر الجيم وفتحها الحن وليس منهم من يساكنهم ولا من سكن بغير حق ولا وارث الموصى وبأنى هذا في الوصية للعلماء وغيرهم ممن بأنى فلا يدخل الموصى ولا وارثه وان كان فيهما الوصف المستحق به الوصية (قوله فلا يربعين داراً) والمسجد كدار وكذا الربع ان كان الموصى خارجة والاعتبرت دوره كغيرها ويقدم عند ضيق الموصى به من الجيران الأقرب فالأقرب من كل جانب حتى الأعلى والأسفل (قوله داره) قال بعضهم ولا يتصور هنا تعددها وفيه نظر وإذا تعددت اعتبر بما في حضرى الحرم أو بما في الجمعة وقال الزركشى يعتبر ما مات بها فأكثرهما سكنى فان استوى ياقالى جيرانهما (قوله الأربعة) هو لأغلب فلوزادت لسة داره اعتبر الزائد أيضاً وان زاد الدد ولو من أعلى وأسفل كافى الربع لمن هوفيه كما صر ولو عدم أحد الجوانب سقط ولا يؤخذ بدله من الباقي أو نقص عدد جانب كل عدده من الباقي وقال شيخنا لا يكمل مطلقاً وقال الخطيب يكمل مطلقاً (قوله على عدد النور) والمسجد كدار وكذا الربع على ماسر (قوله لاعلى عدد سكانها) وأما ما يخص كل دار فيوزع على عدد سكانها سواء الصغير والكبير والد كروا الأتى والمسلم والكافر والحر والرقق وحصة لسيده ان لم يكن مكانها ولا مبعضاً فان كان مكانها فله أو مبعضاً وزعت على الرق والحرية فان كان مهاباة فلصاحب التوبة وقت الموت وما يخص المسجد يوزع على مجاوريه وقال شيخنا يصرف على مصالحه فقط ثم قال وما يخص الربع يقسم على دوره أولاً ثم على سكانها على ماسر ولورد أحد الجيران يجعل كالعديم أو كان له داران أعطى هما وقول شيخنا يعتبر بما في تعدد دار الموصى فيه نظر إلا ان كان مراده اعتبار من يأخذ حصته منها تأمل (قوله والعلماء) وهم من أدرك طرفاً من فقه جهنمى به إلى باقيه وان لم يكن مجتهدا فيه (قوله من تفسير) وهو علم يعرف به معانى كتاب الله تعالى وما أرى يده ظاهراً (قوله وحديث) وهو علم يعرف به حال الراوى والروى ومحبته وسقيمه وعلاه (قوله وفقه) وتقدم تعريفه أول الكتاب وخرج به المتفق وهو من أدرك طرفاً صالحاً من الفقه لاشيائيسيراً كمنحوشه ولو شك في فقهه رجع فيه لأغلبية الظن والورع له الترك ولو اجتمعت الثلاثة في شخص أعطى بأحدهما بخبرته (قوله فان السماع المجرد ليس يعلم) وكذا الحفظ المجرد (قوله لا مفرى) وهو من يعرف علم القراآت (قوله وأديب) وهو من يعرف علم الأدب كالنحو والصرف

[قول المتن فلهما] لأنه مفرد مضاف فيم كالموقف على ولد زيد وله أولاد [قول المتن لجيرانه] في الحكم الجار المجاور وعينه وار وجمعه أجوار وجرة وجيران [قول المتن وفقه] نقل النووي في كتاب البيع من شرح المهذب عن الوافى أن الوصية للفقهاء تدخل الفاضل لا المستبدى من شه ونحوه والمتوسط بينهما درجات مجتهد المفتى فيها والورع لهذا المتوسط الترك وان أفتاه المفتى بالدخول

[قول]

وفقه ولا يدخل فيه من يسمعون الحديث ولا علم لهم بطرقه ولا بأسماء الرواة ولا بالتون فان السماع المجرد ليس يعلم (لا مفرى) وأديب

والفة والبيان والحافى والعروض ونحوها وعدّها الزمخشرى اثني عشر علما (قوله ومعبر) وهو العالم
 بتأويل الرويا (قوله يطيب) وهو العالم بالطب وهو علم يتوصل به إلى بقاء صحة البدن أو زوال مرضه (قوله
 وكذا مستكمل الخ) هو المعتد وهو العالم بعلم الكلام وهو علم أصول الدين . وأما العالم بأصول الفقه فقيل هو
 من الفقهاء ولم يرضه شيخنا (فرع) القراء جمع قارئ وهو من يحفظ جميع القرآن عن ظهر قلب
 وأعلم الناس الفقهاء وأكيس الناس وأعقلهم الزهاد وهم من يترك من الحلال ما فوق حاجته وأبخل الناس
 مانع الزكاة أو من لا يقرى الضيف وأحق الناس السفهاء أو من يقول بالتثليث وسيد الناس الخليفة وسادة
 الناس الأشراف والسيد والشريف المنسوبون لأحد السبطين لأنه المتعارف عند أهل مصر والشريف
 أصالة لقب لكل من يحرم عليه الزكاة من أهل البيت كما يأتي والورع تارك الشهوات وأجهل الناس عبدة
 الأوثان فإن قيد بالمسلمين فسب الصحابة وبعضهم استشكل صحة الوصية في هذه لأنها جهة معصية فلعن
 المراد بيان حقيقتهم وجميع المذكورين يعطون مع الفقر والغنى ويشترط الفقر في التيمم وهو من لأبale
 ولو في الأتني وفي الأيم والأرملة وهي غير المتزوجة وفي الأعزب وهو غير المتزوج وفي الوصية للحجاج
 والغارمين والزمنى والمسجونين وتسكين الموتى وحرق بقرهم وغير ذلك (قوله الفقراء الخ) ويختص
 بمن له أخذ الزكاة (قوله منهما) قيد به نظرا للظاهر فيصح رجوعه للعلماء قبله (قوله ثلاثة) فلا أعطى
 الباطع الموصى به كله لاثني منهم حرم عليه مع العلم وضمن مطلقا لثالث أقل متمول ويدفعه له مع الجهل
 وكذا مع العلم أن تاب والادفعه للحاكم لفسقه ويدفعه الحاكم لثالث ويجب استرداد ما لثالث من الاثنين
 مطلقا كذا قالوا وانظر إذا استرد لمن يعطى راجعه والوجه عدم استرداده (قوله وله التفضيل) وهل يكنى
 إعطاء واحد قدرا لا يتحول راجعه ويقدم ذا محرمية فرحم (قوله لا زيد) بشرط أن لا يعين له مقدارا وأن
 لا يصفه بغير صفته وأن يكون المعطوف جمعا من جنس من ملك والأفله ما عنيه في الأول والنصف كله في
 الثاني وله في الثالث بنسبة ما عطف عليه ففي زبد وجبريل له النصف وفي زيد وجبريل وميكائيل له الثلث
 وهكذا وكذا في نحو زيد والريح وزيد والريح والمطر وفي زبد والجدران والملائكة أو الرياح أقل متمول
 ويطلق فيما عدا ما يأخذه زيد ولو قال لا زيد بالله صرف النصف الآخر للفقراء كذا قاله شيخنا واعتداه
 فراجعه (قوله وقيل له النصف) وبه قطع أبو منور ولعل المصنف عبر بالذهب نظرا إليه وكان حق الشارح
 ذكره ضمير أسقطه عائد لقوله والأولان الخ وأشار بقوله وعبر في الروضة بأصح الأوجه إلى الاعتراض عليها
 أيضا لأن في المسئلة فصا وقابله كاذ كره فتأمل (قوله كالعالية) وهم المنسوبون لسيدنا علي رضي الله
 عنه وإن لم يكونوا من ذرية فاطمة رضي الله عنها قال الجلال السيوطي رحمه الله تعالى جلة أولاد علي رضي
 الله عنه من المذكور أحد وعشرون والذي أعقب منهم خمسة الحسن والحسين ابنا فاطمة الزهراء ومحمد
 ابن الحنفية نسبة لبني حنيفة والعباس بن الكلاية وعمر بن التغلبية نسبة لقبيلة يقال لها تغلب بالثناة
 والقيين المجهمة ومن الأمات ثمانية عشرة والتي أعقب منهم واحدة فقط وهي زينب أخت السبطين من
 فاطمة الزهراء فانه تزوجها ابن عمها عبد الله بن جعفر فولد له منها علي وعون الأكبر وعباس ومحمد وأم
 كلثوم ثم قال لجميع أولاد علي قال لهم من آل الله عليه وسلم لأنهم من بني هاشم وتحرم عليهم الصدقة
 ويستحقون سهم ذوى القربى ويقال لهم أشراف في الأصل قبل تخصيص العرف بأولاد السبطين كما سر
 آقا ويستحقون من رقب ركبة الحبش لأن وقفها في سنة أربعين وسبعمائة وقف نصفها على ذرية الحسن
 والحسين خاصة ونصفها على ذرية بقية أولاد علي وكل أولاد فاطمة وذريتها يقال لهم أولاد علي رضي الله عليه
 [قول المتن معبر] لأفصح وعابر لأنه يقال عبرت بالتحفيف قال تعالى إن كنتم للرويا تعتبرون وأنكر

كالتقراء والثاني لا يصح لأن اللفظ يقتضي الاستيعاب وهو متعمق ولا يعرف يخصمه بخلاف الفقراء فان العرف خصمه بالاكتفاء فيه بثلاثة المتضمن للصحة وأجيب بأن الصحة فيه لما صارت أصلاً جزأً أن يلحقه به فيها من ذكر ونحوهم كالمشعبة (أو) وصى (لاقارب زيد دخل كل قرابة) له (وان) (١٧٠) بعد) مسلماً كان أو كافراً فقيراً أو غنياً وارثاً أو غيره (الا أصلاً وفرعاً في الأصح) أي

والأبوين والأولاد كما في الروضة كأصلها إذ لا يسمون أقارب في العرف ويدخل الأجداد والأحفاد وقيل لا يدخل أحد من الأصول والفرع: بوافقه فعبير المهرز بالأصول والفرع وقيل يدخل الجميع (ولا تدخل قرابة أم فومسية العرب في الأصح) لأنهم لا يفتخرون بها والثاني تدخل كما في وصية الهجم قال الرافعي وهو الأقوى وعبر في الروضة بالأصح (والعبرة بأقرب جد ينسب إليه زيد وقصد أولاده قبيلة) فلا يدخل أولاد جده فوقه فلو أوصى لأقرب حسنى لم تدخل الحسينيون (ويدخل في أقرب أقاربه الأصول والفرع) أي الأبوان والأولاد كما يدخل غيرهم عند اتفاقهم (والأصح تقديم ابن على أب وأخ على جد) والثاني يسوى بينهما لاستواء الأولين في الرتبة والاخبرين في الدرجة والأول نظر إلى قوة إرث الابن وعصوبته وإلى قوة

وسلم وذرته لكن لا ينسب إليه منهم إلا أولاد السبطين خاصة لنصه صلى الله عليه وسلم على ذلك وكل أولاد علي لا ينعنون من لبس العمامة الخضراء بل ولا غيرهم من سائر الناس إذ ليس لها أصل في الشرع وإنما حدثت في سنة ثلاث وسبعين وسبعائة بأمر الملك الأشرف شعبان بن حسين والله أعلم (قوله فيه) أي لفظ الفقراء (قوله لا قارب) هم جمع أقرب وفي ثموله للأبعد نظر (قوله كل قرابة) فلو كان واحداً أخذ الجميع وإذا انحصر وأوجب استيعابهم والتسوية بينهم (قوله أو غيره) شمل ولد البنت وليس من الأحفاد قائماً يقال له سبط وشمل الرقيق وهو كذلك إن لم يدخل سيده وحسنه أسيدته كالسكسب (قوله) وبوافقه فعبير المهرز بالأصول والفرع) وسكت عن موافقة تغيير المصالح أيضاً لأنه لما ذكرها بالأفراد كان أقرب إلى إرادة الأصل الأول والفرع الأول فتأمل (قوله قرابة أم) أي قرابة الميت من جهة أمه كخاله (قوله والثاني تدخل) هو المعتمد هنا وقول الأول لا يفتخرون بها مردود بالحديث الصحيح سعد خالي فليرثي أمروؤ خاله (قوله جد ينسب إليه) ولومن الأم (قوله أي الأبوان الخ) اقتصر على ذكر ما خرج من الأول لأنه المحتاج إليه (قوله ابن) أي وبنت وإن سفل ولومن أولاد البنات تقديم الفرع على الأصول ويقدم منهم الأقرب فالأقرب فيقدم ابن بنت على ابن ابن كما يأتي (قوله على أب) أي وأم وإن علوا ولو من جهة الأم تقديم الأصول على الحواشي ويقدم منهم الأقرب فالأقرب فيقدم أبوان على أي أبي أب (قوله وأخ) ولومن أم على جد ولومن أب تقديماً لحاشية الأصل الأقرب على نفس الأصل الأبعد ومنه قول ابن الرفعة يقدم عم الميت وعمته وخاله وخالته على جده من الجهتين قال بعضهم وولدالم والعمة وولدالحال والحالة كذلك كما في الولاء وفي كلام شيخنا الرملي ما يقتضي خلافه وهو المعتمد وعليه فيقدم بعد الجدودة الأخوة ثم أولادها ثم العمومة ثم أولادها والخزولة والعمومة سواء وكذا أولادها ما يقدم مل بجهتين كالشقيق على مدل بأحدهما ولا تدخل أخوات في أخوة كعكسه وكذلك بقية المجموع نظر إلى قوة إرث الابن وعصوبته أي في الجلة فلا يرث الابن البنت (قوله وإلى قوة البنوة في الأخ) أي في الجلة فلا يرث الأم (قوله لا قارب نفسه) ومثله لأقرب أقارب نفسه بعضهم التشديد وفي الحديث الرؤى بالأول عابر [قول المتن دخل كل قرابة] لأن هذا اللفظ يذكّر عرفاً لإرادة جهة القرابة حتى لو لم يكن إلا واحد أخذ الكل وقد استشكل إدخال البعيد مع أن أقارب جمع أقرب أفضل تفضيل وأجيب بأن التسوية ثابتة بالعرف كما أنه يدخل في قوله تعالى وأقرب عشيرتك الأقرب بين سائر قرى ثم محل هذا إذا انحصر أو لإفكاك العلو به غير المحصورين [قوله إذ لا يسمون الخ] وقد استدلو عليه أيضاً بظاهر قوله تعالى للوالدين والأقربين فإن العطف يقتضي التفاضل [قول المتن ينسب إليه زيد] قال الزركشي هو يفهم أنه لا يعتبر جد الأم قال نعم لو اشتهر به ككثير من الأسباط ففيه نظر انتهى [قوله والثاني يسوى بينهما] هذا الوجه قال الزركشي هو أقوى فإن الموصى إنما اعتبر الأقربيه وهما فيها سواء وقول الشارح الأول نظر إلى قوة إرث الابن الخ رد عليه أن قضيته تقديم أولاد البنين على أولاد البنات والأعمام على الأخوال ولم يقولوا به [قوله وإلى قوة البنوة في الأخ] أي كما في الولاء لكن قضية هذا تقديم الأم على الجدة كما في الولاء ولم يقولوا به [قول المتن ولو أوصى لأقارب نفسه الخ] مثله ما لو أوصى لأقرب أقارب نفسه

الأبوين والأولاد كما في الروضة كأصلها إذ لا يسمون أقارب في العرف ويدخل الأجداد والأحفاد وقيل لا يدخل أحد من الأصول والفرع: بوافقه فعبير المهرز بالأصول والفرع وقيل يدخل الجميع (ولا تدخل قرابة أم فومسية العرب في الأصح) لأنهم لا يفتخرون بها والثاني تدخل كما في وصية الهجم قال الرافعي وهو الأقوى وعبر في الروضة بالأصح (والعبرة بأقرب جد ينسب إليه زيد وقصد أولاده قبيلة) فلا يدخل أولاد جده فوقه فلو أوصى لأقرب حسنى لم تدخل الحسينيون (ويدخل في أقرب أقاربه الأصول والفرع) أي الأبوان والأولاد كما يدخل غيرهم عند اتفاقهم (والأصح تقديم ابن على أب وأخ على جد) والثاني يسوى بينهما لاستواء الأولين في الرتبة والاخبرين في الدرجة والأول نظر إلى قوة إرث الابن وعصوبته وإلى قوة

البنوة في الأخ وفي الروضة كأصلها في الثانية قولان (ولا يرجح مذكورة ووراثته بل يستوى الذم والأم والابن فضل) والبنت والأخ والأخت (ويقدم ابن البنت على ابن ابن الابن) لأن الأول أقرب (ولو أوصى لأقارب نفسه لم تدخل ورثته في الأصح) لأنهم لا يوصى لهم فيختص بالوصية الباؤون والثاني يدخلون لتناول اللفظ لهم ثم يطل نصيبهم ويصح الباقي لغير الورثة قال الرافعي لك أن تقول يجب اختصاص الوجهين بقول الوصية لوارث باطله فان وقفنا على الجارة فليقطع بالوجه الثاني قال في الروضة الظاهر أنه لا فرق في جريتهما

(قوله خلاف العادة) فلي الوجه الأول لا بدخولون وعلى الثاني بدخولون لكن لا يعطون نظرا للعادة (تنبه) آل الرجل أقاربه وأهله من تلمه نفقهم وأهل بيته أقاربه وزوجته وآبؤه أصوله الذكور ولو من الأم وأمهاته أصوله الإناث كذلك والأحباء أم الزوج والأصهار الأعمام والأخوات والمهرم من لا ينقض لمسه الوضوء والمولى ماقى الوقف .

(فائدة) الناس غلمان وصبيان وأطفال وذراير إلى البلوغ ثم شبان وفتيان إلى الثلاثين ثم كهول إلى الأربعين ثم شيوخ كذا في الروض وغيره وفي كلام النووي وغيره مخالفة لبعض ذلك .

(فصل) في أحكام الوصبة المعنوية وما يتبعها (قوله بمنافع) أعادها هنا مع ذكرها أول الباب ليرتب عليها ما يأتي وصحت بها لأنها تقابل بالأعراض كالأعيان (قوله عبد) بالمعنى الشامل للأمة وإذا جنى وقتل أو بيع في الجناية بطلت كما لو مات وإن فدى أحدهما ماله بقي له وبيع مالا آخر وإن فدياه أو أجنى عنهما أو أحدهما استمرت الوصبة فيها حصل فداء من كله أو بعضه وبيع غيره وإذا بيع كله أو بعضه وزاد الثمن على الأرض اشترى الوطوث لا غيره بالزائد بدله ولو شقصا مكانه كما لو تلف بجناية مضمونة ولو قطع طرفه فأرشه للوارث لبقاء الموصى به فإن سرى إليه ومات أو قتله القاطع فالوجه ضم أرض الطرف لبقية قيمته ويشتري بدله بالجميع ويتردد النظر فيما لو مات بغير سراية كأن قتله غير القاطع أو مات حتف أنفه أو بجناية غير مضمونة هل يبقى أرض الطرف للوارث راجعه والظاهر من العلة أنه لا يبقى له في الأولى بل يشتري به شقصي وأن ما بعد الأولى مثلها أيضا (قوله ودار) فلو انهدمت بطلت الوصبة فإن أعيدت ولو من أجنى بنقضها عادت الوصبة (قوله ومؤقتة) أي بزم معين فخرج ماله أو وصى له مدة حياته أو حياة زيد فهو إباحة لأتبعك ومالو لم يعين المدة كأوصيت له به مدة فيرجع لتعين الوارث قاله شيخنا (قوله وغلة معطوف الخ) لأن المراد عين الغلة لا منافعها قال السبكي الناشئ عن المنفعة اما عين كأجرة الدار والعبد وثمرات الشجرة وصوف الشاة ولبنها وما ينبت في الأرض فيسمى غلة وإما غير عين كالسكنى والاستخدام وجنس الدابة في المكان ويربطها بالشجرة فيسمى منفعة وهذه لا يستحقها الموصى له بالغلة إلا أن قامت قرينة على إرادتها بالوصية انتهى وقياسه أن الموصى له بالمنفعة لا يستحق الأعيان كأجرة الإقربة وعلى هذا فلا يصح أن يؤجر الموصى له العبد المذكور ولأن يسكن بنفسه الخانوت المذكور وكلام المصنف باستحقاق الأكل كساب المعتدة مخالف لذلك لأنها من الغلة وصريح كلامه وكلام الشارح وكلام السبكي المذكور أن المنفعة لا تشملها وأنها لا تسمى منفعة وعلى هذا فكان صواب عبارة السبكي أن يقول الناشئ عن الموصى به الخ فتأمل ذلك وراجعه وحرره (قوله وبذلك الخ) فله أن يبيع ويؤجر ونورث عنه وغير ذلك فم لو وصى له أن يسكن الدار مثلا لم يكن له ذلك لأنه كالعارية والإباحة وبهذا يجمع التناقض ولعل المراد بالإباحة هنا الاستحقاق اللازم لاعتن ملك لأنه يجب على الوارث امتثال قول مورثه واستناع الرجوع فيه فتأمل وقال أبو حنيفة الوصية إباحة مطلقا ولو قال أطم زيدا رطل خبز من مالي فهو تملك أو اشترى خبزا من مالي وأطعمه ليراني فإباحة قاله شيخنا الرملي وفيه بحث لأن بالدفع في صورتين يحصل الملك لأقبله فلا معنى للإباحة بعد الدفع في الثانية كأخذ الفقراء ما يبيع لهم وليس الموصى به منفعة كالسكنى فيها ص فتأمل (قوله إذا تزوجت) والمزوج بها الوارث بأذن الموصى له ومثلها العبد

(فصل تصح بمنافع عبد) أي بالاجماع والمسئلة مكررة لسبقها أول الباب وذكرها هنا ليرتب عليها ما بعدها وانصحت بالمنافع لأنها تقابل بالأعراض كالأعيان وانظر لو وصى بثمره بستانه عشرين كيف التقويم [قول المتن وبذلك الموصى له] خلافا للمنفعة في جعلها إباحة [قول المتن منفعة العبد] يؤخذ من

لأن مأخذها أن الاسم
ضع لكنه خلاف العادة
(فصل : تصح) الوصية
(بمنافع عبد ودلور وغلة
خانوت) مؤبدة ومؤقتة
ومطلقة والاطلاق يقتضي
التأييد وغلة معطوف على
منافع (وبذلك الموصى له
منفعة العبد وأكله
المعتدة) كالا حطب
والاحتشاش والاصطيد
وأجرة الحرفة بخلاف
النادرة كاللبن والمنفعة
لأنها لا تقصد بالوصية
(وكذا مهرها) أي الأمة
الموصى عنفتها إذا تزوجت

لو وطئت بشبهة يملكه
 للموصى له (في الأصح)
 لأنه من فداء الرقبة
 كالكسب والثاني لابل
 هو الوارث للموصى لأنه
 بدل منفعة البضع وهي
 لا يجوز الوصية بها فلا
 يستحق بدلها بالوصية
 والأول يمنع هذا الأخير
 وقال في الروضة كأصلها
 الثاني الاشبه (الأولها)
 من نكاح أوزنا أي لا يملكه
 الموصى له (في الأصح بل
 هو كالألم منفعتة ورقبته
 للوارث) لأنه جزء منها
 والثاني يملكها الموصى له
 ككسبها (وله اعتاقه)
 أي للوارث اعتاق العبد
 الموصى بمنفعته كما عبر به في
 المحرر وغيره لأن مالك لرقبته
 لكن لا يجزئ اعتاقه عن
 الكسفرة لجزءه عن
 الكسب وإذا أعته بقي
 الوصية بحالها (وعليه
 فقته من أوصى بمنفعته
 موقوف كذا أبدأ في الأصح)
 والثاني على الموصى له
 والفطرة كالنفقة (وبيعه
 إن لم يؤبد) أي الموصى
 بالمنفعة (كالمتأجر) فيصح
 للموصى له ولغيره على
 الراجح (وإن أبد) المنفعة
 (فالأصح أنه يصح بيعه
 للموصى له دون غيره)

(قوله بشبهة) ليس قيدا بل متى وجب المهر فهو للموصى له ومنها وطء الموصى له لأنه لا يجزئ له ولكن لا مهر
 عليه لأنه لا يجب له على نفسه شيء. نعم يلزمه أرض البكارة للوارث إن كانت بكرا ولا يثبت استيفاده
 لأجلها وأولده منها حر ويلزمه قيمته يشتري به أمثله مكانه كإثني الوارث الآتي ويجوز للوارث وطؤها
 إذا لم تحبل والاحرم وإنما حرم على الراهن مطلقا لحجره على نفسه مع تمكنه من زواله وإذا أحبلها
 الوارث ثبت استيفاده والولد حر نسبي وعليه قيمته يشتري به أمثله مكانه كإثني (قوله يمنع هذا الأخير)
 وهو استحقاق البدل قال بعضهم المعنى يمنع الملازمة بينهما وفيه نظر فراجع (قوله الثاني أشبه) مرجوح
 (قوله لا أولها) أي الموجود حال الموت وما بعده ولومن زنا ليس للموصى له بل هو كالألم أما المنفصل قبله
 فهو للوارث (قوله منفعتة له) واستبعد الامام والغزالي لأنها كالمؤجرة (نفيه) العبد الموقوف لا يجوز
 تزويجه وإن انحصر المستحقون وأذنوا بخلاف الأمة الموقوفة فيزوجها الحاكم باذن الموقوف عليهم
 إن انحصروا والافاذن الناظر كإسائتي في باب النكاح مع زيادة جلية (قوله أي للوارث اعتاق العبد
 الخ) دفع به توهم عود الضمير للولد الثاني هو الظاهر لأنه ليس في المحرر وإن كان صحيحا لأن له
 حكم أبيه وقد يقال رجوع الضمير له أولى لأنه يعلم منه حكم الأب بالأولى لأنه تقدم وجه أن الولد
 مملوك للموصى له فتأمل وحيث عتق فله حكم الأحرار في سائر الأمور حتى في لزوم الجمعة والارث وله
 استعارة نفسه من الموصى له والأمة في جميع ما تقدم كالعبد نعم لو كانت موصى بها نجعله وتزوجت
 ولو بغير انعقد ولها رقيقا مملوكا للموصى له به على الاستد وهذا رقيق بين حرتين ولا تزوجها الحر
 الا بشرط الأمة كما يأتي (قوله لا يجزئ اعتاقه عن الكسفرة) ولا عن النذر لأنه كواجب الشرع ولا
 بكتابتها نعم لو كان الباقي من زمن الوصية قريبا بحث لا يحتاج فيه إلى نفقة كما قاله ابن حجر أجزأ اعتاقه عما
 ذكر وكتابتها (قوله وإذا أعته بقي الوصية بحالها) فنقل كسائه النادرة لأنها كانت لمن أعته
 (قوله وعليه نفقة) أي الوارث كما تقدم ولو أعاد الضمير فيها على مالك الرقبة المعلوم من المقام لكان
 أولى ليدخل مال الوصى بمنفعته لشخص وبقبته لآخر وإن تأخر والمراد بنفقتة مؤنته (قوله إن أوصى)
 آثره لغيره على الألسنة (قوله مدة) أي زمامينا ولو بتعيين الوارث كما مر عن شيخنا وتقيد بها
 عينه وإن لم يتصل بالموت نعم لو قال سنة مثلا تعين اتصالها به فلا يجوز تأخيرها عنه فلو مضت ثم قبل رجوع
 بمقابلها على من استوفاه ورجعت المنفعة للوارث عقبها وفي المدة المجهولة ما مر عن شيخنا (قوله وبيعه)
 يجوز عطفه على اعتاقه ويجوز كونه مبتدأ خبره كالمتأجر وهذا ظاهر كلام الشارح (قوله أنه
 يصح الخ) عمله ما لم تكن المدة مجزئة والافهو كاختلاط حمام البرجين (قوله دون غيره) نعم لو اتفقا
 قوله المنفعة دون أن ينتفع أنه يؤجر ويعير ويوصى بها وتورث عنه إلى غير ذلك وهو كذلك قال الشيخ
 عز الدين بن عبد السلام ما زلت أستشكل ملك الرقبة دون المنفعة وأقول ما الذي يستفاده ويحصله
 من ملكها حتى رأيت قائلا في النوم يقول لو ظهر في الأرض معدن ملكه مالك الرقبة دون المنفعة [قوله هذا
 الأخير] يرجع إلى قوله فلا يستحق بدلها [قوله والثاني الاشبه] قال الزركشي أي من حيث البحث [قول
 المتن بل هو كلام] محله إذا كان موجودا وقت الإيصال أو حدث بعد موت الموصى [قول المتن منفعتة له] قد
 استبعد ذلك الامام والغزالي من حيث أن استحقاق المنفعة لا يتعدى لمنافع الولد كإثني الاجارة [قول المتن
 وله اعتاقه] أي ويكون الأصح على نظر ما كان في أكساب المعتادة والندارة وهل له أن يستعير نفسه منه
 كالحرم المؤجر قال الزركشي لم أر تغلافيه [قوله لجزءه عن الكسب] أي فأشبه الزمن [قول المتن وكذا
 أبدا] أي بأن يقول مدة حياة العبد أو يقول أبدا أو يطلق [قوله والثاني على الموصى له] أي كزوج
 الرقيقة [قول المتن فالأصح أنه يصح] قال الزركشي سكتوا عمال الوصى بمنفعته مدة حياة الموصى له

يصح مطلقا لكل المالك
والثالث لا يصح مطلقا
لاستفراق المنفعة بحق الغير
(و) الأصح (أنه تعتبر قيمة
العبد كلها) أى قيمته
بمنفعته (من الثالث أن أوصى
بمنفعته أبدا) لأنه حال بين
الوارث وبينها والثاني تعتبر
منه ما بين قيمته بمنفعته
وقيمته بلا منفعة لبقا للرقبة
للوارث فإذا كانت قيمته
بمنفعته مائة و بدونها عشرة
اعتبر من الثالث على الأول
مائة وعلى الثاني تسعون
(وان أوصى بها مائة قوم
بمنفعته ثم مساو بها تلك المدة
ويحسب الناقص من
الثالث) فإذا كانت قيمته
بمنفعته مائة و بدونها تلك
المدة ثمانين فالوصية
بمشرين (وتصح الوصية
(بجمع تطوع في الأظهر)
بناء على الأظهر من دخول
النيابة فيه قياسا على الفرض
ومقابله يقول الضرورة في
الفرض متفقة في التطوع
وظاهر على الصحة أنها
تخص من الثالث (وبجمع
من بعده أو الميقات
كما قيد وان أطلق فمن
الميقات في الأصح)
والثاني من بعده لأن
الغالب التجهيز للجمع
منه وعورض بأنه
ليس الغالب الاحرام منه

على البيع الثالث صح (قوله إذ لا قائدة) أى ظاهرة فلا يرد عتقه وأكسبه البادرة ويؤخذ من ذلك أنه
لو كانت الوصية ببعض منافع صح يبعه للغير مطلقا (فرع) لصاحب المنفعة يبيعها لوارث الموصى ولغيره
مطلقا كبيع حق المر (فرع) لو كان الوارث والموصى له والعبد كفارا وأسلم العبد وحده حبل بينهما وبينه
واحتسبه عند عدل وكذا لو أسلم الموصى له أيضا ولا يجبر أحدهما على بيع ماله فيهما وقيل يجبر الوارث
في الثانية (قوله أبدا) قال شيخنا ومثله المدة المجهولة وفيه نظر مع ما تقدم عنه أنه يرجع لعميلين الوارث
(قوله مائة) أى أن وفى بها الثالث والافقده وتعتبر المنفعة مشتركة بين الوارث والموصى له وله فيها أن يتبايا
مع الوارث على الأصح (قوله وان أوصى بها) أى بمنفعته فقط فان أوصى برقبته أيضا اعتبر كله من الثالث
(فتبينه) لو أوصى بثمره بستانه مدة كعشرين مثلاً كيف التقويم راجعه وحرره (قوله وتصح الوصية
بجمع تطوع) أى ومثله حجة الاسلام لمن مات من غير استطاعة حكماء خلافا كذا قاله شيخنا وسيأتى عنه في
حجة الاسلام ما يخالفه فالوجه عدم الاخلاق لا يقال الاخلاق من حيث صحة الوصية بمن الثالث لأن الواجب
مع الاستطاعة كذلك كما يأتى لعدم صحة اتحادهما في الخلاف فتأمل (قوله وتخص من الثالث) أى أن
وسعها والابطلت وعاد المال للوارث على ما يأتى (قوله من بعده أو الميقات) أى حيث وسع الثالث ذلك
فان مجز الثالث عما قبل الميقات فمن حيث وسع أو عن الميقات بطلت وعاد المال للوارث كذا قاله
شيخنا واعترض بأن هذا لا يصح في حجة الاسلام التي ألحقها بالتطوع هنا كلسيأتى عنه وبأنه يمكن
استتجار من هودون الميقات بما يبنى به وبأنه قد يقال لاساءة في المجاوزة في هذه للعدو وبأن الاساءة
لا تبطل الحج ثم رأيت ابن حجر ذكر البطلان في شرحه وتبعه شيخنا في شرحه أولا ثم ضرب عليه
بالقلم وحينئذ فالتى يتجه عدم البطلان الا ان كان ذلك القدر لا يبنى بأجرة من يجمع مطلقا تأمله (قوله
كما قيد) فان خالف ولم يجازز الميقات فلا دم ويلزم بالوصية أكثر من حجة الا ان قال بثلث مالى ووسع
الاكثر فيجب وان زاد على حجتين (قوله وحجة الاسلام) قيده بعضهم بما اذا وجبت عليه قبل
موته بالاستطاعة وقال شيخنا مطلقا سواء استطاع قبل موته أولا وتقدم عنه آقا ما يخالفه حيث
ألحق حج من لم يستطع قبل موته بالتطوع وتقدم ما فيه فراجع وحجة الاسلام ماوجب بالذفر في
الصحة والا فمن الثالث (قوله من رأس المال) ومثلها كل واجب بأصل الشرع كعمرة وزكاة ولو لم يف
المال بالحج من الميقات وجب من حيث أمكن من دون الميقات كما اعتمد شيخنا هنا وبذلك علم عدم

أومدة حياة زيد والقياس البطلان مطلقا لجهالة مدة استحقاق المنفعة [قوله إذ لا قائدة لغيره فيه]
يرد على ذلك صحة بيع العبد الزمن لأن من فوائده العتق قلت ومن الفوائد أيضا ملك المشتري
للا كسب النادرة [قول المتن وان أوصى بها مدة] أى بشرط أن لا يوصى مع ذلك بالرقبة لآخر
والا اعتبر الجميع من الثالث [قول المتن تلك المدة] الظاهر أن قوله تلك المدة راجع لقوله مساو بها
خاصة كما برشد اليه قول الشارح الآتى فإذا كانت قيمته الخ [قول المتن وتصح بجمع تطوع في
الأظهر] مما جاز بان أيضا فيمن مات من غير حج لعدم الاستطاعة وان كان الحج عنه يقع عن
فريضة الاسلام [قوله تخص من الثالث] أى فان احتمله فذاك والابطل وعاد للورثة [قوله المتن
وبجمع من بعده] أى ان احتمله الثالث والا فمن حيث احتمل [قوله كغيرها] من الذين يدل
على ذلك تشبيهه صلى الله عليه وسلم ايها بالدين في قصة المرأة المنهورة .

(فتبينه) عبارته تفيدك أنه لو قال أوصيت لفلان بقضاء دينه من الثالث زاحم الوصايا فان مجز الثالث ككل من
أصل المال وهو كذلك كما قلوا بتمتة حجة الاسلام ويلزم الدور [قول المتن أو الثالث] أى ويكون قائدة
ذكر الثالث لفرق بالورثة في مزاحمة الوصايا فيه ثم ان لم يفسد الثالث ككل من رأس المال وتفسد المسئلة حينئذ

(وحجة الاسلام من رأس المال) كغيرها من الذين (فان أوصى بها من رأس المال أو الثالث)

حصة الالحاق السابق عنه . والحاصل أن يقال إن حجة الاسلام وإن لم تجب قبل موته تكون من رأس المال ويجب الاحرام بها من الميقات ان وسعه للمال والا فمن حيث أمكن مما دونه وأنه اذا أوصى بها من الثلث صح وإذا لم يف ما يخصها منه بالمیقات كل من رأس المال ما بقي بها منه فان هجر مع ذلك عنه فمن دونه كإسرها والله الموفق (قوله عمل به) وفائدته في الثلث من اوصاياه وفقا للوارث ولو لم يف ما خصه به من الميقات وجب التكميل من رأس المال كما مر وقد يلزم للصور في ذلك وسيأتي ولو عين الميت قدرا للحج وجب الاستئجار بالعقد فلا يكفي اذن الوارث ولا رضا الفاعل بغير اجازة ولا جحالة ولا رضا الفاعل بدون المقدر فان كان المقدر قدرا جرة المثل جاز ورجع الباقي للوارث أو أكثر تعيين صرف جميعه للفاعل خصوصا ان كان عينه لأنه بما قصد ارفاقه ولو حج غير المعين أو بغير المقدر رجع جميعه للوارث كما قاله شيخنا وغيره وفيه بحث ظاهر ولا يجوز للأجير تأخير الحج عن العلم المعين من الميت أو الوارث ان كان الحج على الفور كأن عصى بتأخيره والاجاز ويوز في حج التطوع فقط أن يكون الأجيرنا وصغيرا مجزا ولا يجوز الاقالة بعد العقد الا لعذر كجهل الأجير وخوف حبسه أو فلسه أو خيافته ويقبل قول الأجير في أنه أتى بجميع أعمال الحج وفي أنه حج مالم يقطع بكذبه الحس كأن شوهه بمصرلية عرفة (فائدة) جميع ما فصل عن الميت لا يثاب عليه الا ما عذر في تأخيره كذا قالوا هنا وفيه نظر واضح كما يأتي (قوله اذ لا يجب من دونه) لعل المراد بدونه ما قبله من دورته أهله مثلا (قوله ولا اجني أن يحج عن الميت حجة الاسلام) وإن لم تجب عليه قبل موته كما مر (قوله أي الوارث) قيد به لأنه محل الخلاف اذ مع اذنه عن اذن الميت صحيح قطعا (قوله وللوارث أن يحج عنه) أي حجة الاسلام كما مر (قوله وليس الأجنبي إلخ) وكذا الوارث على المعتمد وان أوصى بتمام كلام الشارح خلافه فالصالح أن الفرض ولو بحسب الأصل كحجة الاسلام عمن مات قبل الاستطاعة صحيح منها مع عدم الوصية وأن النقل غير صحيح منها مع عدم الوصية كما علم والمراد بالأجنبي غير الوارث قاله شيخنا ويدل له كلام الشارح وقياس الصوم أن يراد به غير القريب بالأولى من الصوم لأن الصوم عبادة بدنية محضة ولعلك لم يصح من غير القريب ولو فرضا أو أوصى به فتأمل (تنبيه) قد تقدمت الإشارة الى لزوم الصور وهو توقف كل من شيئين على الآخر وهما يتوقف معرفة ماتم الحجة به على معرفة ثلث الباقي لتعرف حصة الواجب منه ويتوقف معرفة ثلث الباقي على معرفة ماتم به ولا استخراج طرق من اطرق الجبر والقابلية مثله أوصى بحجة الاسلام من الثلث والأجرة لهامائة وأوصى لزيد بمائة والتركه ثلثها فافترض ماتم به أجرة الحج شيئا بقي ثلثها لاشيئا أخرج منها ثلثها وهو مائة الا لثلاث شيئا أقسمه بين الحج وزيد مناصفة فيخص الحج خمسون الاسس شيء يضم اليها الشيء المخرج فخمسون وخمسة أسداس شيء تعدل مائة الأجرة فخمسة الشيء ستون من رأس المال ونصف ثلث الباقي أربعون فهي مائة قدر الأجرة كذا في عبارة بعضهم فراجع وجهه في كيفية الصور أن يقال إن معرفة المقدر التي تتم الحجة به متوقفة على معرفة المقدار التي

عمل به وإن أطلق الوصية بها فمن رأس المال) على الأصل (وقيل من الثلث) لأنه مصرف الوصايا فيحصل ذكر الوصية عليه (ويصح من الميقات) اذ لا يجب من دونه (ولا اجني أن يحج عن الميت) حجة الاسلام (بغير اذنه) أي للوارث (في الأصح) كقتله الدين والثاني لابد من اذنه للافتقار الى التبعة وللوارث أن يحج عنه وإن لم يوص به كما ذكره في المرتز وليس للأجنبي أن يحج عنه قطعا لئلا لم يوص به (ويؤدى الوارث عنه)

[قول المتن وإن أطلق الوصية بها فمن رأس المال] أي ويحمل الإصاء على التأكيد [قول المتن ويصح من الميقات] فثبت الجزم بذلك مطلقا وليس كذلك بل إن قلنا من رأس المال فسلم وإن قلنا من الثلث فمن الميقات على الأصح كالتطوع به عليه الزركشي (فائدة) لو حج من ميقات أبعد من ميقات بهه لكن بأجرة ميقات بهه فقبل يجب التمس للمعاقلة والأظهر للمع ولوعين قدرا للحج فاستأجر بيضه فهل يرجع الباقي للورثة أولا أو يفرق بين أن تكون الأجرة أجرة المثل أولا عمل نظر [قوله أي الوارث] كذا في الروضة ولكن ظاهر كلامه هنا عود التمسير للميت وليس بواضح لأن اذنه يتوقف على حال جواز الاستقابة بخلاف الوارث لا شرط فيه والحاصل أن محل الخلاف إذا فصل الأجنبي من غير وصية ولا اذن من الوارث

يخصها من الثلث ومعرفة ما يخصها منه متوقفة على إخراج القدر الذي تم به من رأس المال وما ذكره بقوله خمسون وخمسة أسداس شيء الخ صوابه أن يقال خمسون وشيء وسدس شيء يعدل مائة وسدس شيء. ويطرح المشترك وهو خمسون وسدس شيء. ومذاكره بقوله نفعا الشيء ستون صوابه أن يقال فالشيء ستون لأن الخمسين الأسدس شيء إذا أزيل الاستثناء منها مجبرها بسدس من الشيء المنضم لها على كلامه صارت خمسين وخمسة أسداس شيء تعادل المائة فيطرح من المائة خمسون لمساواتها الخمسين المعلومة فيبقى منها خمسون تقابل خمسة أسداس الشيء الباقية فسدس الشيء عشرة فالشيء الكامل ستون فتأمل ذلك وحرره (قوله من التركة) قيد للوجوب على الوارث ويجوز له أن يستأجر من يحج عنه من ماله ولو مع وجود التركة وسيأتي (قوله الواجب المالي) يخرج به البدني فيصح في الصوم وقد تقدم في الحج بما فيه (قوله ككفارة الوقاع) والظاهر ودم التمتع (قوله من اعتاق والطعام) هما بيان للواجب المذكور (قوله ككفارة اليمين) والخلق ونذر الجحاح ويتعين في الخبرة أقل الخصال إن كان ثم محجور عليه (قوله إذ لم يكن تركه) وكذا إن كانت كما تقدم (قوله أي الطعام أو الكسوة) لوقال والأصح أنه يقع عنه ما يفعله أجنبي الخ لكان حسنا لأن فيما ذكره خلا من وجوه لأنه ينحل إلى قولك ويقع عنه الطعام والكسوة وإن تبرع أجنبي بطعام أو كسوة ولأنه جعل لفظ اعتناق موطأ على ضمير يقع ويلزمه الجلب من أوقعه وعدم تسلط التبرع عليه وكان الوجه كونه مجرورا عطفا على طعام لإفادة ذلك وذلك يظهر بالتأمل (قوله أجنبي) والمراد به غير الوارث كما تقدم ورواه كان تركه أولا (قوله وهذا التصحيح الخ) هو المعتدل لكن يكون الإطلاق مقتضيا لجريان وجه تقدم أو وقوع في المرتبة وفيه نظر إن لم يكن في كلام الأصحاب فراجع (قوله بناء الخ) أي مافي الروضة من لوقوع في المرتبة مبنى على التعليل بسهولة التكفير بغير العتق في الخبرة أي وهو تعليل مرجوح فالنبي عليه كذلك (قوله صدقة عنه) كوقف مصحف وحفر بئر وغرس شجر فهو كما لو فعله في حياته لأن معنى نفعه به حصول ثوابه له كأنه فعله وفي وسع الله ما يثيب الفاعل أيضا كما قاله الشارح عن الامام الشافعي رضي الله عنه ومعنى نفعه بالدعاء حصول المدعوق به له إذا تفضل الله بأجابته وهذا لا يسمى ثوابا أما نفس الدعاء فثوابه للداعي لأنه شفاعته أجراها للشافع وبهذا فرق الصدقة نعم دعاء الولد لله يحصل نفس ثوابه له لأنه من عمله قال ابن حجر وفيه نظر ظاهر (قائدة) قبل يحرم الدعاء للنبي ﷺ بالرحمة وفارقت الصلاة وإن كانت بمعناها بأن في لفظ الصلاة اشمارا بالعظيم وفي لفظ الرحمة اشعارا بالقدب

ومنى وجدا أحد مما جاز قطعاً [قول المتن ويطعم ويكسو الخ] قال الشيخ أبو علي السنجي يتعين أقل الخصال [قول المتن إذا لم تكن تركه] قضيته اعتبار ذلك في مسألة الأجنبي الآتية بالأولى وفيه نظر ولعله لموافقة القالب [قول المتن وينفع الميت صدقة] قال الزركشي معنى ذلك على المشهور أن يصبر الميت كأنه تصدق أي بخلاف الدعاء فإنه شفاعته أجراها للشافع ومقصودها للميت ثم إطلاقه الصدقة يشمل الوقف وقد حكاه الرافعي عن صاحب العدة في وقف المصحف وقال ينبغي أن يلحق به كل وقف ثم أفهمت عبارة الكتاب عدم نفع القراءة للميت وهو المشهور خلافا للأئمة الثلاثة لكن أخار الوصول جماعة من أئمتنا منهم ابن الصلاح قال وينبغي أن يقول اللهم أوصل ثواب ما قرأناه لفلان قال والآية والخبر لا يدلان على بطلان هذا أما الآية فلأن المراد لاحق له ولاجزاء إلا فيما سعى ولا يدخل في ذلك ما تبرع الغير به إذ لاحق له فيه ولا مجازاة وإنما أعطاه غيره تبرعا والحديث وارد في عمله وهذا عمل غيره وحمل غيره المنع على ما إذا قصد أن يكون ثواب القراءة للميت عن غير دعاء عقبه (قائدة) قبل لا يجوز أن يدهي للنبي صلى الله عليه وسلم بالرحمة المفردة عن الصلاة لما في الصلاة من التعظيم.

في الخبرة بسهولة التكفير بغير اعتناق فليتأمل (وينفع الميت صدقة) عنه (ودعاء) له (من وارث وأجنبي) بالاجماع

كأقائه المصنف وغيره قال
 الشافعي رضي الله عنه وفي
 رجع الله تعالى أن ييب
 للمصدق أيضا (فصل : له
 الرجوع عن الوصية وعن
 بعضها بقوله قضت الوصية
 أو أبطلتها أو رجعت فيها
 أو فسختها أو هذا لوارثي)
 مشيرا إلى ما وصى به لأنه لا
 يكون لوارثه إلا إذا انقطع
 تعلق الموصي به عنه (و يبيع
 واعتاق واصداق) لما
 وصى به لخروجه عن ملكه
 (وكذا هبة أو رهن) له
 (مع قبض وكذا دونه في
 الأصح) لظهور صرفه
 بذلك عن جهة الوصية
 والثاني يعتل ببقاء ملكه
 (وبوصية بهذه التصرفات)
 فيها وصى به (وكذا توكيل
 في بيعه وعرضه عليه في
 الأصح) لأنه توسل إلى ما
 يحصل به الرجوع والثاني
 يقول قد لا يحصل بيعه
 (دخل خط حنطة معينة) وصى
 بها (رجوع) لأنه أخرجها
 عن إمكان التسليم (ولو
 وصى بصاع من صبرة فخطها
 بأجود منها فرجوع) لأنه
 أحدث زيادة لم تتناولها
 الوصية (أو مثلهما فلا وكذا
 بأردأ في الأصح) لأنه
 كالتعيب والثاني يقول
 غيرها عما كانت كالتمييز
 بالأجود (وطحن حنطة
 وصيها ولو بفترها) بالهبة
 (ومجن دقيق) وصى به

(فرع) نواب القراءة للقارئ ويحصل مثله أيضا للميت لكن إن كانت بحضرته أو بغيره أو بجعل مثل نوابها
 له بعد فراغها على المعتمد في ذلك وقول الداهي اجعل نواب ذلك لفلان على معنى التولية وما ادعاه بعضهم
 من منع اهداء القراءة للنبي ^{صلى الله عليه وسلم} ممنوع مخالف لما عليه المحققون وعلم بما أن الصدقة أولى من
 الدعاء وهو أولى من القراءة وأما قول الله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى فمفسوخ أو عام مخصوص بل قال
 بعض الأئمة أن نواب جميع العبادات عن الميت يحصل له حتى الصلاة والاعتكاف وإن كان مرجوحا عندنا
 (فصل) في الرجوع عن الوصية وغيرها (قوله عن الوصية) خرج التبرع المنجز ولو في مرض الموت فلا
 رجوع فيه (قوله بقوله قضت الوصية الخ) ولا يقبل قول الوارث بالرجوع ولا يثبت به إلا إذا تعرضت
 بصوره قبل الموت ولا يكفي قولها رجع عن وصاياي وهذا وما بعده من الرجوع بالقول وسيد كر الرجوع
 بالفعل بقوله وخط حنطة الخ (قوله أو رددتها) أو هي حرام على الموصي له أو حرمتها عليه (قوله هذا
 لوارثي) بخلاف هذا تركته ولو قال هذا ميراث عني أو لقربي أو عتيقي فرجوع بخلاف ما لو وصى به
 لشخص ثم أوصى به لآخر فانهما يشتركان فيه مناصفة لأن كل منهما وصية (قوله و يبيع) ولو بخيار
 للبايع (قوله واعتاق) ولومعلاق واستيلاد وكتابة ولو فاسدة لا وطه ونظر واستمتاع واستخدام ونحوها
 كالاجارة والاعارة وتزويج العبد أو الأمة والتعليم والركوب ولبس الثوب - واه في جميع ذلك بفعله أو
 اذنه نعم لو أوصى له بأمة يسرى بها ثم زوجها كان رجوعا قاله الأذمعي (قوله وكذا دونه) أي القبض
 في الرهن والهبة بعد القبول فهو رجوع وكذا هما رجوع لو كانا فاسدين أو بلا قبول فيهما (قوله
 والثاني يعتل ببقاء ملكه) ظاهره يشمل الرهن بعد القبض ولا خلاف فيه (قوله وبوصية بهذه
 التصرفات) لو قال بما ذكر لكان أخصرا وأعم لشموله للوصية بكونه لوارثه مثلا (ففيه) كلامه ظاهر
 في كون التصرف في جميع ما وصى به فلو كان في بعضه فقال شيخنا فكذلك فيكون رجوعا في الجميع
 أيضا راجعه (قوله وعروضه) بالجر على الأولى (قوله وخط حنطة) أي بفعل الموصي مطلقا أو بأذنه
 بأخرى له فإن كانت لأجنبي فهو غصب أو بغير إذن فليس رجوعا والحنطة مثال لكل حب ومائع
 كذلك (قوله لأنه أخرجها الخ) يفيد أنها لو تميزت لم يكن رجوعا وشمل ما ذكر الخلط بأجود أو أردأ
 (قوله غلطها) أي على ما ص (قوله لأنه كالتعيب) هذا يقتضي أن التعيب ليس رجوعا وفي شرح
 شيخنا ما يخالفه لأنه جعل بل الحنطة من الرجوع ولولم يبق من الصبرة إلا صاع فهل يتعين كالبيع
 راجعه مما قبله (قوله وطحن حنطة) بالمعنى الشامل لجريشها رجوع والحنطة مثال فترها مثلها
 كالقول والعدس (قوله ومجن دقيق) وطبخه وخبره وخبز عجين وطبخ لحم وشبه وكذا تقديمه لمن
 كان لا يفسد ببقائه والا فلا وتفطيت خبز وزرع نوى رطب رجوع لا تقرر وبناء الخشبة وجعلها بابا
 رجوع وجعل القطن حشوا رجوع لا تزعه من جوزه والضابط لأفراد ذلك أن يقال يحصل الرجوع في كل
 ما زال به الملك أو زال به الاسم مطلقا أو كان بفعله أو أشعر بالأعراض اشعارا قويا (قوله وغزل قطن)
 وحشوه رجوع كما (قوله وقطع ثوب) رجوع لا خياطته مفضلا (قوله وبناء وغراس في عرصة وصيها
 رجوع) فيها غرس أو بني فيه دون الخالي من البناء والغراس وتقدم عن شيخنا ما يفيد كونه رجوعا في الجميع
 (فصل : له الرجوع عن الوصية) دليله الاجماع ولو أرادها على الرجوع لزم لكن يمكنه فكها بارادة
 العزل فيها يظهر [قول المتن له الرجوع عن الوصية] أي المضافة للموت دون المنجزة من التبرعات [قوله
 لخروجه عن ملكه] نظر بعضهم فيه بأن الوصية تصح فيها سيملكه قال فالأولى التعليل بأنه دال على
 الاعتراض [قول المتن وعرضه عليه] أي بخلاف التدبير فإن العرض فيه لا يؤثر [قوله والثاني الخ] أي
 فيكون رجوعا في الصف كالوصية لشخص ثان به عليه الزكشي وفيه نظر [قوله المتن وخط حنطة] أي

(و غزل قطن) وصى به (ونسج غزل) وصى به (وقطع ثوب) وصى به (و البصا وبناء وغراس في عرصة) وصى بها (رجوع) خط

وزرع ماتبقى أصوله كالفراس (قوله وصى بثلاث ماله) أى ولم يقيد بما هو موجود عند الوصية كما يعلم مماسمى (فروع) انكار الوصية لفرض ليس رجوعا ولو وصى بمعين لشخص ثم وصى به لآخر كان بينهما نصفين كما مر فلورد أحدهما كان جميعه للآخر بخلاف ماله وصى به لاثنتين ابتداء فرد أحدهما فلآخر النصف ولو وصى له بنحتم دخل فسه لأنه من مسماه ولأنه جزء منه وهذا ظاهر إن كان فسه من جنسه والا نحو معدن في نقد فلا فراجعه ولو وصى له بدار أو بنحتم ولآخر بأبنيتها أو بفسه فالعرصة والخاتم للأول والأبنية والفص بينهما بخلاف ماله أو وصى له بدار أو عبد ولآخر بسكنها أو خدمته فلا يشترك بينهما في السكنى والخدمة بل هما للثاني وحده لأنهما ليسا جزءا من الدار والعبد وهذا صريح في أن منفعة الدار وخدمة العبد لا تدخل في الوصية بالدار والعبد فراجعه مع ما تقدم ومع ما يأتي ولو وصى له بأمة حامل ولآخر بحملها فالحمل مشترك بينهما والأمة لمن وصى له بها وفيه نظر يعلم مما قبله ولو وصى له بشيء ثم وصى بنصفه لآخر فهو بينهما أثلاثا خلافا للأشوى فإنه نسب فيما قاله للسهر راجعه ولو وصى ببيع شيء وصرف ثمنه للفقراء ثم وصى ببيعه وصرف ثمنه للمساكين لم يكن رجوعا ولو وصى بشيء للفقراء ثم وصى ببيعه وصرف ثمنه للمساكين كان رجوعا (فصل: في الإيصاء الخاص) وهولفة كالوصية وشرا اثبات تصرف لما بعد الموت (قوله ورد المظالم) صرح بها واستندل في الروضة وأصلها ليرأى من عهدة ذكرها المؤدى للسكرار ولعل حكمه ذكرها فيها أنها قد تكون أعيانا فقلب غير هاعليها والافراد من ردها الخروج عنها كاستحلال من غيبة مثلا (قوله في أمم الأطفال) بالمعنى الشامل للحمل ولو مما يحدث وكذا المجانين والسفهاء وبحث الأذمى وجوب الإيصاء على أطفال خيف ضياع أموالهم ثقة مأمون وجيه ولو لم يوص الميث بها نصب القاضي من يقوم بها أى الوصايا وأمم الأطفال ولعل النصيب المذكور مندوب ولا يبعد وجوبه على القاضي فراجعه (فروع) إذا وجب الإيصاء تعين على الوصى القبول ان توقف حفظ أموال الأطفال عليه بأن كان منفردا فان تعدد فهو فرض كفاية في حقهم لكن يتعين على من طلب منه القبول خوف التواكل كما في الوديعة (قوله الذى يجز عنه) أى المذكور من المظالم والدين (قوله من ثبت بقوله) قال شيخنا الرملى ولو واحدا ليحلف معه قال ابن حجر ولو وارثا وخالفه شيخنا المذكور وقال أيضا يكفى خطه إذا كان في البلد من يشته ولو وصى له أخدموصى به معين بغير إذن وارث وكذا لأجنبي ليدفعه له أو كذا نحو وديعة وليس للحاكم تزع موصى به ولا نحو وديعة من الوارث (قوله وحرية) أى كاملة ولو ما لا كدبره ومستولده ومستأجر العين لكامل نظره (قوله وعدالة) ولو ظاهرة على المعتمد إلا عند التنازع فتشترط الباطنة وشرطه أيضا عدم العداوة الدنيوية قال شيخنا وشرطه أيضا النطق ليخرج الأخرس وإن كان له إشارة مفهومة خلافا لابن حجر وإن تبعه شيخنا في شرحه لكن يوافقهما ما ذكره في ضابط الأخرس من أنه يعتد بإشارته في غير حث وصلاة وشهادة فراجعه (قوله وإسلام) أى في الموصى له أن كان الولد مسلما وإن كان أبوه كافرا كالولد السفية أو كان الموصى خلط الموصى ومثله الوكيل في ذلك فيما يظهر [قوله لظهور هذه الأفعال الخ] هذا ميل من الشارح إلى أن فعلها من الأجنبي لا يضر وهو مارجحه الأذمى لكن في شرح الكمال المقدسى أن الأصح البطلان عند زوال الاسم انتهى . قلت وليس في الروضة كأصلها تصریح بترجيح .

(فصل : يسن الإيصاء) [قول المتن والنظر في أمم الأطفال] قال الزركشى كان القياس منعه لا تقطاع سلطنة الموصى بالموت لكن قام الدليل على جوازه [قول المتن وشرط الوصى] قال صاحب الصحاح الوصى يطلق على الموصى وعلى الموصى له انتهى وصمد المصنف الثانى [قول المتن لكن الأصح جواز وصية ذمى] مقابله المنع قياسا على الشهادة .

الظهور هذه الأفعال في الصرف من جهة الوصية (قمة) لو وصى بثلاث ماله ثم تصرف في جميعه يبيع أو اعتاق أو غيرها لم يكن رجوعا لأن المعتبر ثلث ماله عند الموت لا عند الوصية (فصل : يسن الإيصاء بقضاء الدين) ورد المظالم كما في الروضة كأصلها (وتنفذ الوصايا والنظر في أمم الأطفال) فان لم يوص بها نصب القاضي من يقوم بها قاله في الروضة كأصلها وزاد فيها أن الإيصاء في رد المظالم وقضاء الدين الذى يجز عنه في الحال واجب وفيها كأصلها في أول الباب من عنده وديعة أو في ذمته حتى لله تعالى كزكاة وحج أو دين لآدمى يجب عليه أن يوصى به إذا لم يعلم به غيره زاد فيها المراد إذا لم يعلم به من ثبت بقوله وعلم بما ذكر أن سن الإيصاء بقضاء الدين ورد المظالم إذا كانا معاومين (وشرط لوصى تكليف) أى بالغ وعقل وحرية وعدالة وهى بداية إلى التصرف في الموصى به وإسلام لكن الأصح جواز

وصية (الذي) أي عدل في دينه كافي الروضة وأصلها واستغنى عنه قوله السابق وعدالة ولم يخرج في الجواز إلى قول الوجيز في أولاده الكفار لظهور أنه المراد إذا ولاية (١٧٨) للكافر على أولاده المسلمين ولا يوصى على أولاده إلا من له ولاية عليهم كما سألني فخرج

مسلمًا ولو على ولده الكافر (قوله وصية ذي) أي كافر ولو حريًا (قوله إلى ذي) أي كافر غير حري وإن اختلفت ملتهما (قوله عدل في دينه) حال الموت وتعرف عدالته بأخبار عدد توازنهم أو بأخبار عدلين أسلفا منهم (قوله ولم يحتاج إلخ) اعتذار عن سكوت المصنف عنه (قوله والفاسق) ولا يستد بتفريقه ما فوض إليه إلا في نحو رد ودیعة مما لمالك الاستقلال بأخذ كما مر فإن فعل شيئًا هذا لا يعتد به منه ضمنه وإزمه رده فإن تعذر استرده الحاكم .

(تنبيه) ليس للحاكم تفتيش على أيتام كفار في أموالهم بأيديهم مالم يترافعوا إليه أو يتعلق بها حق مسلم ولا على ألقان تحت ولاية أب أو جد أو قيم بخلاف الوصي فيجب التفتيش عليه قال ذلك الماوردي والروائي (قوله وأم الأطفال) أي غير البالغين ولو ذكرورا (قوله وهي) أي الشروط في الأم تعتبر عند الموت هو المعتمد من حيث اعتبار الصحة وأما الأولوية فاعتبر فيها شيخنا الرمي أن تكون موجودة عند الوصية أيضا وزاد اعتبار صفة الرجولية أيضا في قوة التصرف ثم قال وللحاكم أن يفوض أمر الطفل لامرأة رأى فيها الكفاية في التصرف (قوله بالفاسق) ومنه تأخير الصلاة عن وقتها بلا عذر وتقدم حكم تصرفه نعم إن فسق بما لو عرض على موليه رضى به لم ينزل وكذا يقال فيما بعده (قوله وفي معناه قيم القاضي) ومثلها الأب والجد والأم لو كانت (قوله وكذا القاضي) وكذا غيره من بقية الولاية أخذ من الاستثناء بعده (قوله وفيه وجه) فالأصح في كلام المصنف مسلط على الاستثناء أيضا فلا اعتراض عليه (تنبيه) للحاكم نصب أمين على من توهم فيه الخيانة توهمًا قويًا بلا أجرة فإن ظنها جاز بالأجرة ومثله ناظر الحسبة المعروف وللحاكم عزل قيمه بمجرد التوهم لأنه الوصي (قوله مكاف) ومثله السكران (قوله قال بعضهم) هو ابن النقيب وهذا تهديد لجواب اعتراض على المصنف (قوله دائرة) هي صورة يشار بها إلى انفصال الكلام عن بعضه (قوله بهما) أي يصح وتنفذ وحيث قلنا قضاء الدين مكررا في كلامه إذ الغرض هنا بيان الموصى فساوى ما في أكثر النسخ الذي هو صريح في تعليقهما المذكور (قوله الأطفال) بالمعنى السابق (قوله ابتداء) هو معلوم من كلام المصنف المذكور بعده فلا حاجة لاستدلاله عليه ولا قوله من الأهل لأنهم من جملة الموصى (قوله وليس لوصي إصاء) خلافا للائمة الثلاثة قال شيخنا وهذا في حق الأطفال وله أن يوصى في المال كما هو ظاهر كلامهم وكلام المصنف [قول المتن ذي إلى ذي] قال ابن الصلاح ليس للحاكم التعرض لأموال أيتام أهل الفئمة مالم يترافعوا إليه أو يتعلق بها حق مسلم ونزاع الزركشي في ذلك وقال لعل المراد أنه لا يتكشفت عنها وبحال الإص على العدم أما من علم بذلك فعليه العمل بمقتضاه (قوله وفي معناه قيم القاضي) مثلها أيضا الأب والجد لكن لو تاب عادت الولاية بخلاف الأولين (فائدة) قال الماوردي والروائي وليس للقاضي أن يتكشفت عن حال أطفال الأب والجد وكذا القيم بخلاف من تكلم في الوصي ففيه وجهان قال الماوردي أصحهما عندني أن عليه ذلك (قوله وهو معطوف إلخ) هو إشارة إلى رد ما اعترض به الزركشي من لزوم التكرار على هذا الضبط من حيث أن الوصية بقضاء الدين تقدمت أول الفصل وتقدم أهماسة فلا فائدة للحكم ثانيا بصحتها وأيضا يلزم عدم بيان متعلق النفوذ انتهى [قول المتن أن يكون له ولاية عليهم إلى آخر كلام الشارح] من جملة ما خرج بهذا الأب والجد فمن طرأسفه فإن وليه الحاكم قال الزركشي وكذا الأب والفاسق لا يصح أن يقيم وصيا خلافا لائمة الثلاثة أي لأن الأول لم يوص بتصرف الثاني [قول المتن

السي والمنون ومن فيه رفق والفاسق ومن لا يمتد إلى التصرف لسفه أو هزم أو غيرها فلا يصح الإصاء لهم (ولا يضر العمى في الأصح) والثاني بضر لأن الأعمى لا يقدر على البيع والشراء لنفسه فلا يفوض إليه أمر غيره ودفع بأنه يוכל فيها لا يمكن من مباشرته (ولا تشتط لله كورة) فيجوز أن يكون الوصي امرأة (وأم الأطفال أولى من غيرها) إذا حلت الشروط فيها وهي تعتبر عند الموت وقيل وعند الوصية أيضا وقيل وما بينهما أيضا (و ينزل الوصي بالفاسق) بعد في المال أو بسبب آخر وفي معناه قيم القاضي (وكذا القاضي) أي ينزل بالفاسق (في الأصح لا الامام الاعظم) يتعلق للمصالح الكلية بولايته وقاس عليه مقابل الأصح وفيه وجه بالانزال أيضا (ويصح الإصاء في قضاء الدين وتنفيذ الوصية من كل مو مكاف) قال بعضهم كذا في أكثر النسخ وتنفيذ تحتانية بين الفاء والذال كافي المهر والروضة

وأصلها وفي خط المصنف تنفذ بلا تحتانية مضموم الفاء والذال بعدد دائرة أي وهو معطوف على يصح ويتعلق جها قوله من إلى آخره (ويشترط في أمر الأطفال مع هذا) المذكور من الطرية والتكليف (أن يكون له ولاية عليهم) قال في الروضة كأصلها ابتداء من الشرع لا بنفويض أي فيوصي الأب أو الجد دون غيرها من الأهل (وليس لوصي إصاء

فلان أذن له فيه جاز في الأظهر) والثاني لا يجوز والثالث أن عين الوصي جاز والا (١٧٩) فلا (ولو قال أوصيت إليك فلان بجمع

أبني أو قدوم زيد فاذا بلغ
أوقدم فهو الوصي جاز)
ذلك واغتر التوقيت في
الإيصاء إلى الأول والتعلق
في الإيصاء إلى الثاني ونحوه
أوصيت إليك سنة وبعدها
وصي فلان (ولا يجوز)
للأب (نصب وصي) على
الأطفال (والجدسي بصفة
الولاية) عليهم لأن ولايته
ثابتة شرعا وبجوز له نصب
وصي في قضاء الديون وتنفيذ
الوصايا وهو أولى من أبيه
(ولا يجوز الإيصاء بتزويج
طفله وبف) لأن غير الأب
والجد لا يزوج الصغير
والصغيرة (ولفظه) أي
الإيصاء (أوصيت إليك أو
قرضت) إليك ونحوهما
كأقنتك مقامي (و يجوز فيه
التوقيت والتعلق) بنحو
ما سبق ونحو أوصيت إليك
سنة وإذا جاء فلان فهو
وصي (ويشترط بيان ما
يوصي فيه) كقضاء الدين
وتنفيذ الوصايا وأمر
الأطفال (فإن اقتصر على
أوصيت إليك لفا) هذا
القول (د) يشترط
(القبول) أي قبول
الإيصاء وفي قيام العمل
مقامه وجهان أحدهما من
الوكالة (ولا يصح) القبول
(في حياته) أي الموصي

صرح فيه وحكمه كالوكالة (قوله) فإن أذن له فيه جاز) ثم إن قال له أوصني عن نفسه والا
بأن قال أوصني أو عني أو بتركشي أو أوص سواء عين له شخصا أو قال له أوصني من شئت أو
أطلق أو أوصني عن الولي كذا قاله شيخنا وفي بعض عبارات مخالفة له في بعض ذلك فانظره (قوله)
إلى بلوغ ابني) خرج ما لو قال فاذا مت أنت فوصي من توصي إليه أو فوصيك وصي فهو باطل وهذه
المسئلة بصورتها مقدمة من تأخير فتأمل (قوله) فهو الوصي) أي إن كان أهلا والا انتقلت للحاكم
ولا تبقى له إجزاله (قوله) ولا يجوز) ولا يصح فيحرم حيث كانت صفة الولاية موجودة في الجد حال الإيصاء
والأفلا والمراد أن ذلك بحسب الظاهر فلو خرج الجد عن الصفة حال الموت تبين جهتها للأجنبي ولا عبرة
بعود الصفات بعد ذلك ومثل الأب كل جده مع أعلى منه نعم لو استلحق خنثى طفلا فلا الإيصاء عليه
لأجنبي مع وجود الجد بلا خلاف لأنه ليس هناك أبوة محققة كذا قاله فراجع (قوله) والجدسي)
ولو غابا (قوله) وهو) أي الوصي غير الأب أولى من أبيه والحاكم أولى منهما (قوله) ولا يجوز) أي
ولا يصح كإسره (قوله) كأقنتك مقامي) أو وليك أو أئنتك أو جعلتك مكاني أو وكلتك ولابد من لفظ
بعد موتي فيما عدا أوصيت ليكون من الصرائح فإن لم يذكره فهو نسيات (قوله) بنحو ما سبق) هو
إشارة إلى تأخير هذه عن محلها كما مررت الإشارة إليه (قوله) أوصيت إليك سنة وإذا جاء فلان فهو
وصي) هذه كلها صيغة واحدة جامعة للتوقيت والتعلق معا دالة على مجتمعا ليست مكررة مع ما سبق
خلاف ما زعمه (قوله) كقضاء الدين الخ) فإن خصصه بواحد منها لم يتجاوز به وهو في الثالث حفظ
الأموال والتصرف فيها ويشركه في الحفظ قاضي بلد المال وفي التصرف قاضي بلد الطفل ولو قال
أوصيت إليك في كل أموري شمل جميع ما تقدم (قوله) ويشترط القبول) ولو على التراخي الإقتضى ويندب
أن علم أمانته نفسه ويعزم أن علم حياته (قوله) وجهان) أي مجتمعا قيامه فيكفي كالوكالة (قوله) في حياته)
ولا مع موته كالتقديم (قوله) على هذين الوجهين) فالأصح عدم صحة ذلك الرد في حياته وهذه ذكرها
تقيما لكلام المصنف وأشار بقوله فلي الأول الذي هو الأصح إلى صحة القبول بعد الموت وسكت عن الثاني
لأن الرد عليه صحيح ولا يرجع بعده (قوله) ولورد) خرج ما لو سكت لأن القبول على التراخي كإسره (قوله)
ولو وصي اثنين) كقوله أوصيت إليك أو فلان وصي وفلان وصي وإن تراخي الثاني (قوله) لم ينفرد
أحدهما) فإن انفرد ضمن ولو فلهما أنفق على الأطفال فإن عدم أحدهما بموت أو عدم أهلية أو عدم قبول
نصب الحاكم بدله نعم يجوز للأفراد فرد ودية وعارية ومغصوب وقضاء دين في التركة جنسه وقيد
في الروض وغيره بما إذا أذن صاحب ذلك بوضع يد هذا عليه والايانم عليه تصرف في ملك الوصي كفتح
باب وحل وكاء ولعل المراد بالحق المذكور في كلام الروض العين إذا الدين الذي في التركة جنسه لا وجه

جاز في الأظهر) أي بشرط أن يقول عني أو يضيف إلى نفسه كأن يقول بتركشي فإن قال أوصني إلى من شئت
ولم يقل ذلك لم يصح (قول الملق ولو قال الخ) قال الزكشي كان ينبغي تأخير هذا إلى قوله ولا يجوز فيه التوقيت
الخ فإنه مثال له (قول الملق فاذا بلغ أو أقدم) ظاهر كلامهم أنزال الأول بمجرد التقدم والبلوغ وإن لم يكونا صفة
الولاية فليحله الحاكم (قوله) والجدسي) ظاهره ولو كان غائبا (قوله) ولا يجوز له) في قول المنهاج والجد إشارة
إليه (قوله) لا يزوج الصغير والصغيرة) يرد عليه المصنف فالأحسن التعليل بأن الأجنبي لا يفتي بدفع الفار عن
النسب (قوله) وإذا جاء الخ) هي صيغة مستقبلية فاندفع ما عساه يتوهم من قول الشارح ونحو أوصيت الخ لأنه
عين ما سلف (قول ابن لقا) قال الزكشي وينتج أن مثل هذا جعلتك وصي (قول الملق والقبول) أي
ولا يشترط الفور كالوصية (قول ابن ولوصي اثنين الخ) قال المبادئ في إل يدات لوقال اعيل برأى فلان

(في الأصح) كالوصي له والثاني يصح كإسره بصل بتأخير يصح القبول في الحال والرد في حياة الوصي على هذين الوجهين فعلى الأول
له في حياته ثم قبل بعد موته جاز ولورد بعد الموت لفا الإيصاء (ولو وصي اثنين لم ينفرد أحدهما) بالتصرف (إلا إن صرح به)

لاعتراذ من صاحبه فيه لأنه لا يملكه إلا قبضه (قوله أى بالانفراد) والتصريح به كأن يقول أوصيت الى كل منكما أو كل منكما وصي أو اتما وصياى وفارق هذا أوصيت اليكما كما مر لأنه هنا أثبت وصف الوصية لكل منهما كذا في شرح شيخنا وغيره وتصرف السابق من المنفردين نافذ يرجع في كونه بالصلحة للحاكم وله نصب بدل من فقد منهما كما مر وله قسم المال بينهما ان أمكن ويقرر بينهما في أحد القسمين ان تنازعا ويتصرف كل في حصته بالصلحة ولو نص الموصى على اجتماعهما تعين ويطل تصرف أحدهما بدون الآخر وليس لمشرف أو ناظر حصة تصرف بل يتوقف صحة تصرف غيره على مراجعته فلا بد من اذنه قال الأذرى إلا في حشيش كحزمة بقل ولو قال اعمل برأى فلان أو بأمره أو بحضرتة أو بعلمه جازت مخالفتة فان قال لا تعمل إلا برأيه وهكذا امتنع الانفراد لأنها وصيان قاله العبادى (قوله إلا أن يتعين الخ) أى فيحرم حينئذ عزل الموصى له وعزله نفسه ولا ينفذ العزل من كل منهما ومحل الجواز في غير ذلك ما لم يكن أجازة والا فلا يتصور العزل من أحدهما ولا من غيرهما وذلك كأن استأجره قبل موته الحاكم بعد موت الموصى أو كان الموصى استأجره قبل موته على عمل معلوم وعلى التصرف في أمراطفاله بعد موته وتفتقر حينئذ الجهالة للحاجة كذا قاله شيخنا في شرحه (قوله والموصى الرجوع) فهو المراد في عبارة المصنف لكنه غلب العزل عليه (قوله ونازعه في الاتفاق) أى في أنه أسرف أو أنه من اللائق ولو عين قدرا عمل بمقتضى الحال (قوله صدق الوصى) وكذا وارثه والقاضى والأب والجد والقيم كالوصى وكالطفل غيره ممن تقدم (قوله أر في دفع المال اليه) أوفى دفع زكاة أوفى وقت موت الأب أوفى وقت ملك المال صدق الولد (نبيه) لوتنازعا في التصرف هل وقع بالصلحة صدق الأب والجد وكذا الأم دون غيرهم والمشتري من كل منهم مثله وما صرفه الولي من مال نفسه ولوليدع ظالم عن مال الولد لا يرجع به إلا إن كان باذن حاكم أو ائتمان لادنية رجوع الا في الأب والجد وكذا غيرهما عند تعذر الحاكم والاشهاد وليس لولى شراء مال الولد لنفسه بل بيده له الحاكم كالوكيل كذا قاله شيخنا فانظره مع ما مر في البيع من تولية الطرفين في بيع ماله لطفه وعكسه إلا أن يحمل الولي هنا على غير الأب والجد فرجع وانظر ويصدق الولي في دفع شيء من مال الطفل لظالم لدفعه عن مال الطفل لا في دفعه لما كمل لهولة البينة فيه ويصدق في عدم الخيانة (فرع) لا يطالب أمين من وصي وقيم ووكيل ومقارض وشريك بحساب وفى شرح شيخنا الرجوع الى نظر الحاكم والله أعلم.

(كتاب الوديعة)

ذكرها عقب الوصية لأنها من جملة ما يوصى به ندبا أو وجوبا ولأن مال الميت بلا وارث يصير كالوديعة في بيت المال للمسلمين وهي تقال على العين لغة وشرعا فهي عين موضوعة عند غير صاحبها أمانتها تقال شرعا للإيداع وهو وضع عين الخ وللعقد المركب من الإيجاب والقبول وهو المراد هنا من ودع بدع بمعنى سكن لسكنها عند الوديع أو من قولهم فلان في دعة أى راحة لأنها في راحته أيضا ويقال لدفعها مودع بكسر الدال ولأخذها مودع بفتحها ووديع وشملت العين المال والاختصاص والأحكام الآتية متعلقة بجانب القبول غالبا وأشار الشارح الى بعض ذلك بقوله هي العين الخ (قوله حرم) أى القبول قال شيخنا ما لم يعلم بحاله المالك المتصرف عن نفسه والأبيض قبولها فراجع (قوله أى أخذها) فيه اشارة بأن مجرد العقد لا يحرم وقد يقال إنه وسيلة فيحرم أيضا (قوله كره) على ما مر في الحرمة (قوله لا ينفى) تفيد الإباحة نصا أو بعلمه أو بحضرتة جاز أن يخالفه فيعمل دون أمره بخلاف ما لو قال إلا بأمره إلا بعلمه إلا برأيه فانهما وصيان [قول المتن أو في دفع اليه] لم يظهر وجه تنكير هذا دون الاتفاق.

(كتاب الوديعة)

أى بالانفراد فيجوز (والموصى والوصى العزل متى شاء) أى للموصى عزل الوصى والوصى عزل نفسه قال في الروضة إلا أن يتعين عليه أو يغلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم من قاض وغيره وبعبارة المحرر والروضة وأصلها وللموصى الرجوع (وإذا بلغ الطفل ونازعه) أى الوصى (في الاتفاق) عليه صدق الوصى (بيمينه) كما صرح به في الروضة كأصلها (أوفى دفع اليه بعد البلوغ صدق الولد) بيمينه كما صرح به الرافعى في الشرح والعرق أنه لا يفسر إقامة البينة عليه في ذلك بخلاف الاتفاق وفي وجه صدق الوصى تقدم مثله في القيم في آخر الوكالة

(كتاب الوديعة)

هي العين التي توضع عند شخص ليحفظها يسمى مودعا بفتح الدال والواضع مودعا بكسرها (من عجز عن حفظها حرم عليه قبولها) أى أخذها (ومن قدر) على حفظها (ولم يثق بأمانته) فيها (كره له) قبولها وعبر المحرر لا ينفى

أن يقبلها وفي الروضة
 كاسلمها لم يحرم قبولها أو
 يكره وجهان (فان وثق)
 بأمانته فيها (استحب) له
 قبولها (وشرطهما) أي
 المودع والمودع المتعلقين بها
 (شرط موكل ووكيل)
 لأن الإيداع استنباه في
 الحفظ (وبشرط صيغة
 المودع كاستودعتك هذا
 أو استخفظتك أو أنبتك
 في حفظه والأصح أنه لا
 يشترط القبول لفظا ولا
 يشترط (القبض) والثاني يشترط
 والثالث يشترط في صيغة
 العقد نحو ما تقدم دون
 صيغة الأمر كاحفظ هذا
 وتقدم نظير هذا الخلاف في
 الوكالة (ولو أودعه صبي
 أو مجنون مالا لم يقبله فان
 قبل ضمن) ولا يزول
 الضمان بالإلزام إلى أبي أمره
 (ولو أودع صبي مالا فلف
 عنده لم يضمن وإن أنلفه
 ضمن في الأصح) كما لو
 أنلف مال غيره والثاني
 لا يضمن لأن المودع سلطه
 عليه (والمجور عليه بسفه
 كالصبي) في إيداعه
 والإيداع عنده وهو مراد
 الحرر وغيره بالسفيه
 (وترفع) الودعة من
 حيث الإيداع المتعلق بها
 أي تنتهي (بموت المودع
 أو المودع وجنونه وانما
 كالوكالة) ولها الاسترداد
 والرد كل وقت أي للمودع
 الاسترداد لأنه مالك أو
 نائب عنه

والحرمة أو الكراهة احتمالا فعبرة المصنف تفسير لها (قوله وفي الروضة) اعتراض على المصنف بعدم
 ذكره الخلاف (قوله استحب) أي القبول بل يجب إذا تعين لعدم غيره أولا من عنده دون غيره مع
 سلامة العاقبة وله أخذ الأجرة فلا يجبر على ضياع منفعة ومنفعة حوزة مجانا ويجبر المالك عليها إن
 امتنع من دفعها ولو تعدد الأماناء وجب على المسئول خوف التواكل وعلم بما ذكر أنها تعتبرها الأحكام
 الخمسة كقوله شيخنا ونوزع في الإباحة فيها سره لأن ما وضعه على التدب لا يخرج عنه إلى الإباحة فراحه
 (قوله المتعلقين بها) أي فاتها ركنتان كالصيغة والعين فأركانها أربعة والمصنف انما ذكر شروطها
 صريحا أو تأويلا فتأمل (قوله شرط موكل ووكيل) فلا يودع كافر مصحفا ولا مسلمان ولا حر صيدا
 ولا أمي عينا وقال شيخنا الرمي بصحة الإيداع في الجميع بمعنى العقد لكن لا توضع العين تحت يد الأولين
 ويوكل الأعمى من قبض له (قوله صيغة الخ) الذي اعتمده شيخنا الرمي اعتبار اللفظ من أحد الجانبين
 مع اللفظ من الآخر أو الفعل منه ولو مترخيا كافي الوكالة والإيصال ولا يكتفي السكوت منه خلافا للخطيب فان
 حل على ما يقع بعده فعل فظاهر فلو قال له احفظ مناعي هذا مثلا فسكت لم يكن وديعا ويعنى عن القبول أخذ
 الأجرة ولم يرتض هذه شيخنا الزايدى ولو قال خذ به ما وديعة أو ما غير وديعة فوديعه أبدا أو عكسه فامانة
 غير وديعة أبدا ولو قال خذ به ما وديعة أو ما غير وديعة أو عكسه عمل بما قاله في اليومين الأولين وبعدها أمانة
 أبدا غير وديعة وقال شيخنا في الأولى مضمون أبدا ولو أودعه نو بأودنه بلسه فهو عقدان فاسدان وهو
 قبل بلسه غير مضمون وبعده مضمون إذ فاسد كل عقد كصحيحه (قوله ولو أودعه) أي أودع غير كامل
 يبالغ وعقل وحرية ورشد ولو حكا (قوله لم يقبله) فيحرم وأشار بقوله ضمن إلى أن فاسد العقد هنا ليس
 كصحيحه لامتناع وضع اليد ولو بلا عقد أول أنه لا عقد فيكون ضامنا مطلقا أول أن العقد باطل لا فاسد
 (قوله بالرد) واتلاف الصبي لما عند الوديع مبرى له وعبرة شرح شيخنا ولو أنلف نحو صبي وديعة برى
 الوديع لأن فعله لا يمكن انضباطه وتضمينه مال نفسه محال فتعيت براءة الوديع انتهى وهذا يقتضي أن
 المجنون وانسفيه كالصبي فتأمل ولو أخذ شيئا من نحو الصبي حصة يرد له ولديه وخشي ضياعه لو لم يأخذه لم
 يضمن (قوله ولو أودع) أي كامل بماسر غير كامل لكونه صبي أو مجنونا أو سفها كما يأتي أو رقيقا ولو بالغنا
 بغير إذن سيده على المعتد في الرقيق ضمن كل منهم إن أنلف لأن تلف عنده (قوله) لو أودع ناقص ناقصا
 فمضمون مطلقا تلف أو أنلف فطرط أو لم يطرط هكذا تحرر مع شيخنا في درسه واعتمده (قوله من حيث
 الإيداع) أي لا من حيث الأمانة بل هي أمانة شرعية يجب على وارث الملت منها أو وليه اعلام مال كلها
 فوراً وإن لم يطلبها حيث تمكن (قوله ولهما) أي حيث لم تجب كإمارة (قوله أي للمودع) أشار إلى أن

حكم الكسائي أنه قال أودعه بمعنى قبل وديعته فهي إذن من الأضداد [قول المتن شرط موكل ووكيل]
 أي فلا يجوز استبعاد المحرم صيدا ولا الكافر المصحف [قول المتن كاستودعتك الخ] هي صرائح ومن
 الكناية خذ ونحوها [قول المتن يكتفي القبض] أي وإن لم ينقل فيما يظهر وإن كان مقتضى العبارة خلاف
 ذلك فقد نقل عن التهذيب أنه لو قال ضعه فوضعه كان إيداعا (قاعدة) قد علم من اشتراط العلم اشتراك
 الودعة مع الوكالة في العاقد والصيغة وذلك بخلاف المودعة لاشتراط العلم بالموكل فيه بخلاف العين المودعة
 [قوله والثاني يشترط الخ] نظرا إلى أنها عقد لا مجرد اذن [قول المتن ولو أودعه صبي الخ] قال الزركشي حكم
 العبد كالصبي في الشيء واحد وهو أنها إذا تلفت تحت يد العبد بتفريط ضمن [قول المتن فان قبل ضمن]
 أي فليس الفاسد هنا كالصحيح [قول المتن ولو أودع صبي] مثله المجنون [قول المتن وترفع] أي وبعد
 الارتفاع عليه الرد وقيل يتوقف على الطالب [قول المتن وانما] استشكل الزركشي أفراد الضمير هنا

السلام على التوزيع وإن أوهم كلامه خلافه (قوله وأصلها) أي وضعها والمناسبات فيها والغالبا عليها الأمانة وإن حوت أو كرهت (قوله بعوارض) أي عشرة نظمها بعضهم بقوله :

عوارض التضمن عشر ودعها وسفر ونقلها وجحدتها

وترك إيصاء ودفع مهلك ومنع ردها وتضييع حكي

والانتفاع وكذا المخالفه في حفظها إن لم يرد من خالفه

وأخصر من ذلك قول :

عوارضها عشر ضياع ودبحة ونقل وجحد منع ردة للمالك

مخالفة في الحفظ ترك وصية وسفر بها نفع بها ترك هالك

(قوله فيضمن) أي بصير طريقا في الضمان والقرار على من تلفت تحت يده وسواء كان المالك حاضرا

أو غائبا وإن طالت غيبته (قوله وإذا لم يزل يده عنها) بأن استمر الإيداع (قوله بمن) أي بثقة أو وصي مأمون

مطلقا أو غيرهما ولازمه وكذا يقال في الشريك في الحزاة (قوله بحملها) وإن سهل عليه حملها ولاقيه

(قوله وإذا أراد سفرا) أي مباحا وإن قصران ردها لغير مالكتها ونائبه والأفلا بتقيد السفر بالمباح أي

ردها لغير مالكتها ونائبه لا يجوز إلا في السفر المباح وردّها لهما يجوز ولو في غير المباح بل لا يتقيد بالسفر

لجواز المقدمين الجانبيين (قوله أو وكيله) ولو عامًا أو وليه كذلك (قوله أو نحوها) كحبس المالك وتواريه

(قوله وعليه قبولها) أي يجب على القاضي أخذها من المودع حفظها بخلاف دين غائب وأخذ مضمون

لا يلزمه قبولها لأن بقاءها أحوز للمالك (قوله أي يردّها إليه) أي يعلمه بها وبحملها ولا يلزم الاشهاد في

ردها لو ائتمن بممن ذكر وإذا أذن له المالك في السفر بهارعين له طريقا أو محلين والالزمه سلوك أكثر

الطريقين أمنا فأقصرهما وإذا رجع لزمه أخذها ممن دفعها له وإن علم به المالك وأقره (قوله فإن دفعها

بموضع) ولو سوزا لملها ضمن والدفع ليس قبدا (قوله لأن إعلانه الخ) يفيد أن إعلانه مؤخر عن إعلام

المالك أو وكيله والحاكم (قوله يسكن) ليس قبدا بشرط كون الموضع حوزا لها (قوله ولو سافر بها)

وثبتت فيما يأتي وقال الأوجه التسوية في الأفراد لتقدم العطف بأو [قول المتن وأصلها الأمانة] يعني أن

الأمانة مقصودة منها بحسب وضعها الأصلي وليست بتابعة كإي الرهن ومال القراض وأشجار المساقاة ونحو

ذلك (قاعدة) قال في الكافي لو أودعه ثوبا وأذن له في لبسها فهو إيداع فاسد لاقرانه بشرط مفسد فإن

تلفت قبل اللبس لم يضمن الحاقا للفاسد بالصحيح بخلافه بعد اللبس فيضمن الحاقا لفاسد العارية بصحيحها

قاله الزركشي [قول المتن ولا غدر] قال الزركشي منه التشجر من الحفظ على المذهب [قول المتن

فيضمن] وله تضمين الثاني أيضا ثم الثاني يرجع على الأول في حال الجهل دون حال العلم [قول المتن فيضمن

أيضا] قبل هو مستدرج لاغناء ما قبله عنه [قوله سواء الخ] أي بخلاف ما لو استعان بأحد ويده عليها فانه

جائز مثل أن يرسلها مع ولده للسق ونحوه كما سيأتي في المتن [قول المتن وإذا لم يزل يده عنها] قال الزركشي

حقه أن يقول ولا يصبر فانه المنقول عن ابن سريج قال الرافعي وتابعه عليه الأصحاب [قول المتن وإذا أراد

سفرا] أي وإن قصر [قول المتن فالقاضي] قال الزركشي منى حملها إليه قبل أن يأمر به حملها له ويعلم بضمن

[قول المتن فإن فقدته فأمين] فإن تركها بمنزله وسافر ولم يفعل شيئا من ذلك ضمن وهذا أمر يقع للناس

كثيرا فليفتن له [قول المتن أمينا] قال النووي رحمه الله في نكت التنبيه صورة المسألة عند فقد الحالك

لمنتهى قال الزركشي الأحسن أن يجعل الأمين على ما يشمل الوكيل والحاكم والمعدل على الترتيب السابق

[قول المتن يسكن] مثله المراقبة من غير مسكن [قول المتن إذا وقع حرق الخ] هذا افتاء ملته القاضي

لو طرأ وهو ممن يضمن اليه كاسق) فلا يضمن بل يلزمه السفر بها في هذه الحالة (١٨٣) (والحريق والغارة في البقعة والشرقة

الحرز على الحرابي)
ولم يجد حرزاً ينقلها اليه كما
في الروضة كأصلها (أعفلر
كالسفر) في الرد إلى غير
المودع (وإذا مرض مرضاً
مخوفاً فليردها إلى المالك
أو وكيله) إن وجهه (والأ
فالحاكم) أي بردها اليه
إن وجهه أو يوصي اليه بها
كافي الروضة كأصلها (أو)
بردها إلى (أمين أو يوصي
بها) اليه إن لم يجد الحاكم
كافي الروضة كأصلها وفيهما
المراد بالوصية الاعلام
والأمر بالرد وأنه يشترط أن
يبيتها ويميزها عن غيرها
(فإن لم يفعل) ما ذكر
(ضمن) لأنه عرضها
للفوات إذ الوارث يعتمد
ظاهر الية و بدعيها نفسه
(الإلا إذا لم يتمكن بأن مات
جأة) وفي الحرز وغيره أو
قتل غيلة أي فلا يضمن
بترك ما ذكر (ومنها) أي
من عوارض الضمان (إذا
نقلها من محلة أودار إلى
أخرى دونها في الحرز
ضمن (والأى) وإن لم تكن
دونها فيه بأن كانت مثلها
فيه أو أحز منها (فلا)
يضمن ولو نقلها من بيت
إلى بيت في دار واحدة فلا
ضمان وإن كان الأول أحز
قاله البغوي (ومنها) أن لا

أي بغير علم المالك وبغير اذنه ولو ضمنا كأن أودعه في السفر (قوله غارة) هي أثر الاغارة فهي
الفدر أصالة (قوله بل يلزمه السفر بها) ولو مخوفاً أن علم سلامتها به فإن ظنه جاز ولو طرأ في الطريق
خوف أقام بها فلو هجم عليه قطع فأنكرها منهم خلفوه قال الأذرى ويجب عليه الحلف لاحترازها
وعلى كل إذا حلف خنت سواء حلف بالطلاق أو بالته ولم يور لأنهم لم يكرهوه على الحلف عينا وإذا
لم يحلف فإن أخذوها منه قهراً لم يضمن وإلا بأن سلمها لهم أو دفعها عليها وعين موضعها ضنها ولو
دفعها بموضع ولو لرجاء سلامتها أو طرحها في منعطف كذلك فتلقت ولو بغير أخذ ضمناً (قوله في
هذه الحالة) وفي غيرها يجوز السفر ولا يلزمه (قوله ولو مرض مرضاً مخوفاً) ومثله ما لحق به إلا
الحبس للقتل فإنه كالمرض غير المخوف (قوله أمين) ولو وارثاً ولو ظهر غير أمين ضمن الوديع إن
كان وضع يده عليها والأفلا (قوله إن لم يجد الحاكم) فهو مقدم على الأمين وما بعده فأول للتويع
والمراد بعدم وجوده أن لا يكون في مسافة العدوى وفي عبارة شيخنا أن لا يكون فيما دون مسافة
التقصير (قوله أن يبينها أو يميزها عن غيرها) ولو بالإشارة أو الوصف فإن لم يفعل ذلك ضمن إلا إذا
كان قاضياً أميناً فلا يضمن وإن لم توجد الوديعة بعده في تركته لأنه أمين النسخ ومحل الضمان في
سائر الأمنا إذا تلف بعد الموت لأقبله ولو لم يوجد في تركته الوديعة ما عينه أو أشار اليه فلا ضمان
أو وجد وأنكره الوارث لم يقبل ولو قصر الوارث في ردها ضمن ويصدق في عدم تقصيره وفي أن
مورثه ردها وفي عدم تقصيره أيضاً وفي تلفها عنده وفي عدم علمه بحاله ولو وجد بعده متعدياً عما
وصفه ولم يرد الوارث ضمن (تقيبه) لأثر لكتابته على شيء هذا دبيعة فلان مثلاً أوفى جر يده
عندى لفلان كذا إلا أن أقر به أو قامت به يده أو أقر به الوارث (قوله فإن لم يفعل ما ذكر ضمن) أي
لا بمجرد الترك وفي كلام السبكي أنه لا يضمن في غير الإيداع والإيهاء إلا بالتلف بعد الموت كما مر واعتمده
شيخنا (قوله إذا نقلها) أي لا يظن أنها ماله والأفلا يضمن (قوله دونها) ضميره عائداً إلى المحلة أو الدار
بدليل ما أوردناه عليه ولوجه عائداً إلى الوديعة لم يرد عليه (قوله فلا يضمن) أي ما لم يكن نهى من المالك
عن النقل ولا تعيين للمحل والافيض من مطلقاً ولو تلفت في محلها مع النهي عن نقلها ولو بنحو حرق فلا
ضمان فلو نقلها صيانة لها وتلفت لم يضمن أيضاً (قوله متلفاتها) بكسر اللام أي القادر على دفعها بلا ضرر
عليه ولا مشقة لا تحتل عادة فلو دفع حريق في محلها وفيه متاع له معها أقدم متاعه لم يضمن إلا أن سهل نقلها
معه ولو كان فيه ودائع فقل بعضها وتلف بعضها لم يضمن إلا ما قصر في نقله منها ولا يصدق في دعوى عدم
التمكن في هذه الابينة (قوله بسكون اللام) فهو الفعل الذي هو التقديم لما يعلف به معه على ما يأتي (قوله
ضمن لوجوبه إلخ) أي صار ضامناً لجنبها من ضمت مدة يموت مثلها فيها غالباً أو دونها وبها جوع سابق وعلم
به والأفلا ضمان أصلاً وفارق ضمان القسط في الجنابات في هذه بتعديبه نعم يضمن الأرض هنا (قوله فإن نهى
المالك) أي المطلق التصرف فإن لم يكن كذلك كولي محجور وعلم به ضمن والأفلا (قوله عنه) أي العلف
أن الهجر عن الرد إلى من سلف لا يبيح السفر بها إلا مع الحريق ونحوه وليس كذلك فإنه لا يضمن
بالسفر عند الهجر إذا كان الطريق آمناً قاله في الأنوار [قوله أو يوصي بها] قلت فإذا أحسن محل
قول المتن الآتي أو يوصي بها على ما يشمل الحاكم والأمير [قول المتن ضمن] أي إذا وقع التلف
بعد الموت دون التلف الكائن بين الترك والموت هذا ما يفهم من كلام الزركشي رحمه الله [قول
المتن ضمن] استثنى الزركشي منه ما لو نقلها وهو يظنها ملكه [قول المتن ضمن] قال الزركشي وإن
لم يمت على مائى الرافعي ونقله النووي في نكت التقييه عن البغوي

يضع متلفاتها) لوجوب الدفع عليه لأنه من حفظها الواجب (فلو أودعه دابة فترك علفها) بسكون اللام (ضمن) لوجوبه عليه
لأنه من حفظها (فإن نهى) المالك (عنه فلا) يضمن بتركه (على الصحيح)

كقول القائل ما جئني فقتلها لكن بعصى حرمة الروح والثاني ضمن تعذيبه بالصبيان (فان أعطاه المالك علفا) بفتح اللام فيألم بنه (علفها) منه والافلج راحه أو وكيله (ليعلفها) (أو يستردها) فان فقد (فالخاكم) أي برأحه ليقترض عليه أو يؤجرها أو بصرف الأجرة في مؤنتها أو يبيع جزءا منها (ولو بعثها مع من (١٨٤) يسبقها) وهو أمين (لم يضمن في الأصح) لجري العادة بذلك والثاني يضمن لآخرها

الذي هو التقديم وان كان قد دفع له ما يعلفها به (قوله) كالأول (الخ) يؤخذ منه أنه لو كان بها علة يضررها العلف ونهاه لأجلها فاعلفها معها يضمنها (قوله) فيألم بنه) فيه إشارة إلى أن هذا مؤخر عن محله الذي هو قبل تركه التقديم فتأمل (قوله) ليعلفها) أي بنفسه أو يدفع ما يعلفها به للوديع (قوله) فان فقدنا) قال الخطيب هو بضمير التنية كافي خط المصنف والمراد منه عدم وجودهما فيألم دون مسافة العدوى أو دون مسافة القصر كما س (قوله) فالخاكم) فان فقدته أشهد فان لم يشهد لم يرجع وان نوى الرجوع لأنه عذر نادر كرهب عامل المسافة (قوله) في مؤنتها) أي التي تصونها عن تلف أو تعيب لا نحو سمن ويجب تسريح راعيه مع ثقة ان تيسر (قوله) وهو أمين ولو صيدا) نعم ان وضعها الأمين في محل لم يعرفه الوديع ضمنها الوديع لزوال نظره وبده عنها (فرع) لو أخذ الظافر غير جنس حقه وأودعه انسا ما فرد على مالكه لم يضمن أو جنس حقه ضمن (قوله) مع امكان الخ) المراد به عادة أخذها ما بعده (قوله) ولو بعثها مع غير أمين ضمن) أي وان لم يلق به نعم ان لاحظته لم يضمن كما س (قوله) ثياب الصوف) ومثله الوبر والشعر ونحوهما ومنه كما قال الأذري تركه سقى شجر لم ينه عن سقيه ولم يشرب بعروقه والافلاضمان (قوله) لبسها) بنفسه أو بغيره ولو توقف على أجرة لزمته وفي الرجوع بها ما سرق في العلف ولو طلبها وان فعل بنفسه وله لبس نحو حر لم يجده من يلبسه عن محل له لبسه بجنا (قوله) وأشار في التهمة الخ) أي فعدهم كرا المصنف له ان لم يكن لعدم اعتنا به فهو غفلة عنه (قوله) في صندوق) أي ولو لم يعلم بها كاذكره أو علم بها ولم يعطه مفتاحه والواجب فتحه لها فان لم يفعل ضمن (قوله) ان يعدل الى ما هو دون المأمور به) أو يخالف ما نهى عنه كما يعلم مما يأتي (قوله) يضمن الصادق) على الأفصح فيجوز فتحها (قوله) بغيره) أي التقلد ورجوعه للعدول كما فعل ابن حجر رده ذكر الخلاف مع أنه فاسد كما يعرف من تأمله (قوله) فلا يضمن) نعم ان سرق من موضع لولم يرقده فله رده فيه أو من موضع أسره بالرقود فيه تخالف ضمن وفي كلامه تصريح بأن المراد بالرقود السرقة فقط وفيه نظر فراجع (قوله) يعني الخ) لعل حملة على ذلك لكونه المذكور في كلامهم وأولاه قبله فلا خفاء والافلاكلامه شامل للنهي عن التقلد من أصله وهو أولى بعدم الضمان مما بعده (قوله) اربط) بكسر الباء أشهر من ضمها كما س (قوله) فأمسكها في يده) أي بدلا عن الربط أو منعها أخذها ما بعده فان امتثل وربطها في كفه فان لم يحكم ربطها ضمن مطلقا أو كان فوق ماربطها فيه ثوب آخر لم يضمن مطلقا والافان ربطها من خارج فضاغت بأخذ طرار ضمن أو باسترسال فلا أو ربطها من داخل فعكسه (قوله) فلا يضمن) مالم يكن نهاء عن اليد والاف يضمن مطلقا ولو لم يربط كفه عليها فضاغت سهوا أو بنقص كفه أو باسترسال وهي خفيفة لا يشعر بها ضمن والافلا

[قوله والثاني يضمن] هذا زيفه الامام بأنه يقتضي الضمان في نحو اقتل عبدي أو احرق ثوبي قال وهو خرق للاجتماع [قول المتن فان فقد فالخاكم] قال الزركشي فان لم يجده فقياس نظره من هرب الجال ونحوه أن يتعاطاه بنفسه ويشهد كما صرح بذلك الماوردي والدارمي وغيرهما فان لم يشهد في الرجوع وجهان انتهى [قول المتن لا تنقل] يصح أن يكون من أقفل ومن قفل [قول المتن ولو قال اربط الدرهم الخ] لو نهاه مع ذلك عن المسك باليد خروجه الامام على النقل الى الأحرز عند النهي عن النقل قلت ولو قال امسكها في يدك فربطها في كفه ، فالظاهر انعكاس الحكم .

قلنين) بضم القاف يعني لا تنقل الواحد (فأقفلها) أولا تقفل عليه فأقفل لا يضمن بذلك على الصحيح وتوجيه [قوله الضمان بما تقدم لا يسلم الأول أنه يقتضيه (ولو قال اربط الدرهم) بضم الباء وكسر هاء (في كك فأمسكها في يده فتلفت فالذهب أنها ان ضاعت بنوم ونسيان) أي بواحد منهما (ضمن) لأنها لو كانت مربوط لم تضع هذا السبب فالتلف حصل بالخاففة (أو) تلفت (بأخذ غائب فلا يضمن

من يده مع امكان أن يسبقها بنفسه فان كان لا يتولى ذلك بنفسه عادة فلا يضمن قطعا قاله في الوسيط ولو بعثها مع غير أمين ضمن قطعا (وعلى الموضع تعرض ثياب الصوف للرجع كي لا يفسدها البود وكذا لبسها عند حاجتها) لتعيق بها راحمة الأذى فتدفع البود فان لم يفعل وفسدت ضمن إلا ان ينه عنه فلا يضمن وأشار في التهمة إلى أنه يحجب فيه الوجه السابق في العلف ولو لم يعلم بها بأن كانت في صندوق أو كيس مشدود فلا ضمان (ومنها ان يعدل عن الحفظ المأمور) به من المودع (وتلفت بسبب العدول فيضمن فلو قال له لا ترد على الصندوق فرقد وانكسر بقله وتلفت ما فيه ضمن) لخالفته المؤدية الى التلف (وان تلف بغيره) أي بغير نقله (فلا) يضمن (على الصحيح) والثاني يضمن لأن الرقود عليه بوجه السارق نقاسة ما فيه فيقصده (وكذا لو قال لا تنقل عليه

لأن اليد أحرز بالنفس إليه والطريق الثاني اطلاق قولين والطريق الثالث ان اقتصر على الامساك ضمن وان أمسك بعد الربط لم يضمن (ولو جعلها في جيبه بدلا عن الربط في الكم لم يضمن) لأنه أحرز إلا اذا كان واسعا (١٨٥) غير ضروريا في الروضة وأصلها

(وبالعكس) وهو أن
يربطها في الكم بدلا عن
عن قوله اجعلها في جيبك
(يضمن) تركه الأحرز
(ولو أعطاه دراهم بالسوق
ولم يبين كيفية الحفظ
فربطها في كفه وأمسكها
بيده أو جعلها في جيبه لم
يضمن) لأنه بالغ في الحفظ
الا أن يكون الجيب واسعا
غير ضروري فيضمن لسهولة
تناولها باليد منه (وان
أمسكها بيده لم يضمن ان
أخذها غاصب ويضمن
ان تلفت بغفلة أو نوم)
لنقصيره (وان قال أحفظها
في البيت فليضم إليه
ويحجزها فيه فان أخر بلا
عذر ضمن) لأنه لم يحفظها
فيمن التأخير (ومنها أن
يضيئها بأن يضعها في غير
حز مثلها أو يدل عليها
سارقا) بأن يبين موضعها
(أو من يصادر المالك) بأن
يعلمه بها فيضمنها بذلك
(فلو أكرهه ظالم حتى
سلمها إليه فللمالك تضمينه
في الأصح) لتسليمه (ثم
يرجع على الظالم) والثاني
ليس له تضمينه لأكراهه
ويطالب الظالم وله على
الأول مطالبته أيضا ولو
أخذها الظالم من المودع
فهر فلا ضمان على المودع

يضمن ولو وضعها في كور عمامته ضمنها (قوله والطريق الثالث ان اقتصر على الامساك ضمن) أي مطلقا
ليخالف ما في الطريق الأول وكذا لم يضمن بعده (قوله في جيبه) أي الذي يراز حلقه على صدره أو الذي
على وره وليس فوقه ثوب آخر والام يضمن مطلقا (قوله واسعا) وكذا لو وضعها بين ثيابه ولو سهوا
أو كان جيبه مثقوبا وقت الوضع وان جعله فيضمن مطلقا بخلاف ما لو طرأ له الثقب (قوله في السوق)
أي مثلا فالصحراء كذلك لأنه في هذه لم يذكر له مكانا ولا كيفية فرجع فيها إلى العادة وهي ما ذكره
المصنف وخرج ما لو أعطاهها له في البيت وقال له أحفظها فيه فانه متى خرج بهامنه مع امكان حفظها
فيه ضمن إلا ان ربطها على جسده لأنه أحرز من البيت قاله شيخنا الرملي (قوله وان قال) أي
وقد أعطاهها في السوق كما هو الفرض في كلامه (قوله فان أخر) بأن لم يذهب حالا (قوله بلا عذر)
والعذر هنا ما كان ضروريا أو قاربه إذ ليس منه ما لو جرت عادته أن لا يذهب من حانوته مثلا
إلا مع آخر النهار وان كان حانوته حرزا لها (قوله أن يضيئها) كأن ينام عنها وليس عنده نحو
رفقة تحفظها وكأن ينسأها ولو بعد وضعها عن بدنه ليرتاح من حملها أو يدفعها أو يطرحها أو
يجوب عنها خوفا من قاطع كما تقدم وكان يذهب بها نحو فأر في جدار مثلا ولا يكلف مالكه هدمه
بلا أرش لعدم تعديده وكان يجبر عنها وقد نهاه عنه وان لم يبين محلها (قوله بأن يلبس الثوب) أو
يجلس عليه أو يحجز صوف الشاة أو يقطع بعض أذننها لان حملها فيضمن اللين فقط أو أن يقرأ في الكتاب
من غير فتح وإلا فسيأتي وأراد المصنف بقوله خيانة الراجع لينتفع عدم وجود عذر كما سيذكره
(فروع) يعتبر في الانتفاع في نحو الخاتم العادة فليسه مضمن في حق المرأة مطلقا وفي حق الرجل
والخفي في التحصر وكذا في غيره ان اعتيد أو قصد استعماله والا فلا ان لم ينه أو انكسر وسفل
كل أصبع أحرز من وسطه وهو أحرز من أعلاه وما قوى استمسكا به أحرز واليد اليمنى أحرز وعكسه في
الأعسر ويستويان في العامل بهما سواء (قوله فيضمن بما ذكر) أي بالانتفاع أو بالأخذ وان لم ينتفع
لتعديده ويؤخذ من العلة أنه لو ظن أنها ملكه ولم ينتفع وردها لم يضمن واعتمده شيخنا الرملي ولو أخذ بعضا

[قوله اطلاق قولين] لأن كلاما من الربط والوضع في اليد يدفع شيئا غير ما يدفعه الآخر [قول المتن يضمن]
قال الزركشي استثنى الشافعي رضي الله عنه في الأم ما إذا ربطها بين عضده وجنبه فلا يضمن لأنه لا يجد بين
ثيابه أحرز من ذلك الموضع [قول المتن وأمسكها] أي أمالور بطنها فقط فهو كما لو أمره بالربط فامتل
وحكمه أنه ان جعل الحيط من خارج فضاغت بالطرار ضمن أو بالاسترسال فلا وان جعله من داخل
انعكس الحكم [قول المتن أو جعلها في جيبه] قال الماوردي لو أراود وضعها في الجيب فوضعها في كور عمامته
ولم يشدها ضمن انتهى ثم محل التفصيل المذكور في المتن ما لم ينته إلى البيت والاوجب الوضع فيه لأنه أحرز
فلو خرج بها بعد ذلك في كفه أو يده أو جيبه ضمن قاله الماوردي [قول المتن فان أخر الخ] استثنى الفارقي
وابن أبي عصرون ما إذا تأخر بها في حانوته للتجار ونحوه ثم ذهب بها بعد انتهاء أمره إذا كان من عادته
الجلوس في السوق إلى وقت معلوم قال الزركشي ولو أودعه وهو في حانوته فوضعها بين يده فسرقت قال
الماوردي ان وضعها ليرد تأد لها موضعها يضمن وان كان إهمالا ضمن [قول المتن بأن يضعها الخ] منه ما لو
هجم عليه قطاع الطريق فالتقاها في مضیعة ارادة الاخفاء فضاغت [قوله بأن يعلمه بها] أي ولو لمكرها
على ما قاله الروائي واختاره السبكي [قول المتن فللمالك الخ] وان كان الام متنيا [قول المتن خيانة]
رد عليه ما لو استعمالها بظن أنها ملكه فانه يضمن [قول المتن فيضمن] أي بالقيمة والأجرة

(٢٤ - قلوب وعيمره - ثالث) (ومنها أن ينتفع بها بأن يلبس الثوب (أو يركب الدابة) بخيانة) بالتأمل (أو يأخذ الثوب) من محله (ليلبسه أو الهراهم) من محلها (لينتفعها فيضمن) بما ذكره وقوله خيانة أي لغير عذر أحترزه عن اللبس

لأنه لم يضمن فلا والثاني يضمن لبنة الحياة (ولو خطبها بغيره ولم يضمن) تصديه (ولو خلط دراهم كسبين للمودع ضمن في الأصل) فخالفته الفرض في التفریق والثاني يقول قد لا يكون له فيه غرض (ومنى صارت مضمونة بالتفادع وغيره) كما تقدم (ثم ترك الحياة لم يبرأ) من الضمان (فإن أحدث له المالك استئثانا) كأن قال استأمنتك عليها (برئ) في الأصح) والثاني لا يبرأ حتى ردها إليه (ومنى طلبها المالك لزمه الرد بأن يحل بينه وبينها) وليس عليه حلها إليه (فإن أخر بلا عذر ضمن) وإن تلفت في زمن العذر كقضاء الحاجة فلا ضمان (وإن ادعى تلفها ولم يذكر - بيا أو ذكر) سببا (خفا كسرقة صدق يمينه) لأنه اتهمه (وإن ذكر) سببا (ظاهرا كحريقي فإن عرف الحريقي ومحمومه صدق بلا يمين وإن عرف دون محومه صدق يمينه) في التلف به لا حمله (وإن جهل) الحريقي (طوب يمينه) على وجوده (ثم يحلف على التلف به) وإن نكل المودع عن اليمين حلف المالك على نفي

من المبراهم ليقتنع به ضمنها كلها إن قضى نحو حتم والاضمن ما أخذه فقط فإن رده فكذا إن تميز وأولفت كلها فإن تلف بعضها ضمن بقسطه فقط فيضمن نصفه إن تلف نصفها كذا قالوا وقالوا أيضا أنه لو رد بدله ضمن الكل إن لم تميز والاضمن وحده (فرع) دفع له ثوبا ليحرقه فانتفع به ضمنه وأجرته وإن أحرقه بعد فإن أكرهه على إحراقه عينا لم يضمنه وقراءة الكتاب كبس الثوب في جيب ما تقدم (قوله لدفع الدود) أي مثلا ويصدق في إرادته يمينه (قوله ويأخذ) معطوف على ينتفع أي لا على بلبس اذ لم ينتفع هنا وهذا ظاهر وإن خالفه شرح شيخنا كابن حجر (قوله ولو نوى الأخذ) أي بعد عقد الوديعة فإن نواه حال أخذها ضمن مطلقا وخرج بنية الأخذ التردديه وخطوره بباله فلا يضمن بهما (قوله ولم يأخذ لم يضمن) فإن أخذ ضمن من وقت النية وإن تقدم على الأخذ (قوله ولو خلطها) ولو سهوا وقتل عن شيخنا الرمي خلافه (قوله بجماله) أومال غيره (قوله ولم يميز) أي لم يسهل تميزها ضمن فشمخل خلط بر شعير فإن تميزت كما ذكر لم يضمنها فإن تقضت بالخلط ضمن أرشها ولو لم يميز بعضها ضمنه فقط (قوله والثاني يقول إلح) محل الخلاف إذا لم يضمن ختم ولم يقطع كبسا أو يكسر صندوقا والاضمن قطعاً ولا ضمان بحل خيط قدر ربط به رأس كبس أو نحو رزمة قماش لأنه لمع الانتشار لا للكم (قوله فإن أحدث له المالك استئثانا برئ) خرج بالمالك غيره كوصى ووكيل وخرج بأحدث استئثانا مالو أبراهم عفا عنه من غير أحداث (قوله استأمنتك عليها) أو استحضتكمها أو أبرأتك منها أو أودعتكمها أو نحو ذلك (قوله ومنى طلبها المالك) أي المطلق التصرف ولم ينطق بالوديعة حتى والا كسفيه ومفلس فالرد إلى الولي أو نحوه قال ابن حجر ولو حفر على الوديعة بالفلس تزعت منه الوديعة ولم يرضه شيخنا ولو طلب أحد شريكين أودعاه حصته دفعها له باذن حاكم يقسمها (قوله وليس عليه حلها إليه) نعم عليه ذلك في ردها بعد جمعها وكلا الوديعة الأمانة الشرعية كوثب ألقته الرمح في داره فيلزمه اعلام المالك به لا حلها إليه (فرع) لو دفع له أمانة على حاجة فله حكم الوديعة (قوله كقضاء حاجة) من بول أو غائط وصلاة وطهارة وأكل ونحو ذلك مما في الرد بالعيب ولو طلق زمن العذر كاعتكاف نحو شهر مندور لزمه بضماع وكيل أمين فإن فقد فح حاكم فإن لم يفعل ضمن ولو قال ردها إلى من شئت من وكلائى فأخبرها عن طلبها منهم أو لا لم يضمن بخلاف ما لو قال ادفعها لأحد وكلائى فأخبرها عن طلبها منهم أو لا فإنه يعصى ويضمن (تنبيه) لو ذهب بها لردّها على المالك فهو باق على الأمانة وإن أخرجها عن الحزب حتى يسلمها إليه فإن تلفت بلا تقصير لم يضمن (قوله وإن ادعى تلفها) ولو بعد أن طلبها المالك وقاله أردّها (قوله صدق يمينه) ولا بد في التلف أن يقول أنه بغير تقصير (قوله كسرقة) من نحو خلوّة والاطلوب يمينه قاله شيخنا الرمي قال في الجواهر والفصب كالسرقه وألحق بعضهم به السقوط منه (قوله ظاهرا) منه موت حيوان ذكر أنه بحضرة جمع (قوله بلا يمين) أي إن لم يبنهم ولا حلف وجوب بالأن الأصل بقاء الوديعة وبذلك فارق ندب الحلف في الزكاة لأن الأصل براءة النعمة (قوله وإن ادعى) أي الوديعة التي لا يضمن (قوله من اتهمه) أي الأهل للقبض ولو وكلا أو قيا أو كما ومنه جاب ادعى الدفع لم يستعمله

[قوله لبنة الحياة] أي وكما أن نية القنية تقطع حول التجارة (تنبيه) عبارة المنهاج فهم أنه لو أخذ ضمن من حين النية لا من حين الأخذ فقط [قول المتن كسبين] لو كانا مشدودين ضمن بمجرّد الحل وإن لم يخلط [قوله من الضمان] أي كالموجدها ثم اعترف [قوله كأن قال استأمنتك] قال الفارق لو قال استودعتك إياها برئ قطعاً [قول المتن صدق يمينه] أي بالاجماع [قول المتن أو على غيره] هذا بمحمومه يشمل الأمانات الشرعية كالثوب التي ألقاها الرمح واللقطة وهو كذلك خلافاً للفتال في جزمه بالتصديق من غير يمين .

على الجباية ووكيل ادعى الدفع لموكله وأمين ادعى الرد على الوديع بعد عوده من نحو سفر وشمل ما ذكر مالو ادعى بعد موته الرد عليه قبله وما لو ادعى ورثة الوديع رد والهم قبل موته (قوله أميناً) أى لم يمينه المالك (قوله وجعودها) بأن يقول لم تودعنى ضمن بخلاف لا وديعة لك عندى فيقبل بعده فى دعوى الرد والتلف ويعد فى دعوى النسيان قبل التلف لابعده (تفيه) إذا ردت اليمين على المالك فى التلف حلف على نفى العلم به (فروع) أودعه ورقة مكتوبة باقرار أو نحوه فتلفت بتقصير ضمن قيمتها مكتوبة مع أجرة مثل الكتابة بخلاف مالو أودعه ثوباً مطرزا فتلف كذلك فإنه ضمن قيمته مطرزا فقط وفرق بأن الكتابة تنقص قيمة الورقة بخلاف الطراز فى الثوب ولو ادعى اثنان على وديع بوديعة فإن صدقهما فالتقصير بينهما وإن صدق أحدهما فلا أثر تخليف الوديع فإن نكل حلف الآخر وغرمه قيمتها ولو قال هى لأحدكما وأنيته وكذابه فى النسيان ضمن والأمر فى اللقطة بعد تعريضها وفى ثوب ألقاه الرّج فى داره وأبس من معرفة مالكما لبيت المال وإن لم يكن جائراً . ويجوز لمن هى فى يده فى هذه الحالة أن يصرفهما فى مصرفهما أو فى بناء نحو مسجد كرم بلا كما لو كان الامام جائراً والله أعلم .

كتاب قسم النّى والغنيمة

ذكره عقب الوديعة لأن المال الحاصل فيه كالوديعة فى بيت المال للمسلمين أولأن المال عند الكفار كالوديعة للمسلمين كما يدل له معنى النّى الآتى أولأن الوديعة قد يشترط أمرها لبيت المال وأغبر ذلك والقسم بفتح القاف وسكون السين بمعنى القسمة هنا ويطلق على العدل بين الزدجات وفتحهما بمعنى اليمين وبكسر القاف مع سكون السين بمعنى النصيب ومع فتحهما جمع قسمة والنّى بقاء مفتوحة فتحته ساكنة فهزمة مصروفة إذ ارجع ثم استعمل فى المال الراجع البنائى الكفار لأن الله خلق الكون وما فيه لمنافع عباده المؤمنين وهو تحت يد الكفار كالعارية أو الوديعة فإذا أخذها المؤمنون فقد ترجع إلى محله والغنيمة فية بمعنى مفعولة من الرّج والشهور تغايرها كإسيأتى وبدليل العطف وقيل كل منهما يطلق على الآخر إذا انفردا فإذا اجتمعا افتقرا كالقبر والمسكين وقيل يطلق النّى على الغنيمة دون عكسه وقيل تطلق الغنيمة على النّى دون عكسه كما فى قولهم لم نعمل الفتناء لأحد قبل الاسلام فإن المراد بها ما يميم النّى بل كانت الأنبياء إذا غنموا ما لاجمعه فتأتى نار من السماء فتأخذه ثم أحلت للنّى صلى الله عليه وسلم وكانت فى صدر الاسلام له خاصة لأنه كالمقاتلين كلهم نصرة وشجاعة بل أعظم ثم نسخ ذلك بما استقر عليه الأمر فيما يأتى ومعنى أخذ النار له حرقه بها فى موضعه وهو بظاهره شامل لما لو كان فيه حيوان فراجعه . ثم رأيت فى حاشية العلامة العلقمى على الجامع الصغير ما يصرّح باستثناء الحيوان من الحرق لكن ينظر ما إذا كان يفعل به وقد يقال بجواز حرقه فى شرائعهم إذ لا يلزم أن يكون شرع من قبلنا كشرعنا مع أنه فى شرعنا قد يجوز حرق الحيوان كما فى الخمل والقمل إذا تمرد دفعه إلا بالحرق على أن هذا الاشكال ساقط من أصله لأن الحرق هنا لبس من فعل البشر والله أن يفعل فى خلقه ما يشاء فتأمل (قوله مال) وكذا غيره ولو أسقط اللام لشمله (قوله حصل) أى لنا بمعنى دخوله فى قبضتنا لأنه فى بيت المال (قوله من كفار) ولو غير حر بين أولم تبلغهم الدعوة مما حولهم فخرج مبد دارهم

[قول المتن أو ادعى وارث المودع الخ] لو ادعى أن مورثه من ردة على المالك قبل موته صدق على الأصح [قول المتن على المالك] خرج به دعوى الرد على المستأجر نفسه فإنه يصدق .

(كتاب قسم النّى والغنيمة)

[قول المتن مال] هو باعتبار الغالب والاختصاصات بالأموال قبل لو قبل الحصول بكونه على حبل الغلبة

أرادى وارث المودع الرد
على المالك أو أودع عند
سفره أميناً فدعى الأمين
الرد على المالك طوبى
كل من ذكر (بينة) بالرد
على من ذكر (وجعودها
بعد طلب المالك مضمناً)
بخلاف إنكارها من غير
طلب ولو كان بحضرة لأن
خفاها أبلغ فى حفظها
(كتاب قسم النّى
والغنيمة)
(النّى مال حصل من
كفار بلا قتال

(و) بلا (ايحاف) أى
اسراع (خيل وركاب) أى
ابل كجزبة وعشر تجارة
وما جلا عنه خوفاً من
المسلمين عند سماع خبرهم
(ومال مرتدة قتل أو مات
(و) مال (ذى مات بلا
وارث فيخمس) خمسة
أخمس قال تعالى ما أفاء
الله على رسوله من أهل
القرى فله وللرسول ولذي
القربى واليتامى والمساكين
وابن السبيل وكان صلى الله
عليه وسلم يقسم له أربعة
أخماس وخمس خمسة ولكل
من الأربعة المذكورين
معه خمس خمس ويصرف
ما كان له بعده من خمس
للمسالم المسلمين ومن
الأخماس الأربعة للمرتبة
كما ضمن ذلك قول المصنف
(وخمس خمسة أحدها
مصالح المسلمين كالنذور
والقضاء والعلماء يقدم
الأهم) فالأهم (والثاني
بنو هاشم) (بنو المطلب)
وهم المراد بذى القربى
في الآية لاقتصاره صلى الله
عليه وسلم في القسم
عليهم مع سؤال غيرهم
من بنى عميهم نوفل وعبد
شمس له رواء البخارى
(بشرك) فيه (الغنى
والفقير والنساء ويفضل
الذكور كاللارث) فله
سهمين وللاثنى سهم

فهو كدارنا وخرج مال مسلم عندهم (قوله خيل وركاب) ذكرهما للتبرك بالقرآن فثلثهما غيرهما
كرجالة وسفن ومنه المسروق لوجود الإيحاف فيه ومنه اللقطة والضالة والصغير منهم وأما ما أهداه
الكفار لنا والحرب قائمة فهو لمن أهدى له وليس فينا ولا غنيمة لعدم الإيحاف ولأنه باختيارهم
(قوله أى ابل) هو كل ركاب لا واحد لهما ومقردهما بعير أو راحلة (قوله خوفاً من المسلمين) ليس
الخوف والمسلمون قيدا فغيرهم ولو نحو مريض كجهاز عن حمل شيء كذلك (قوله بلا وارث) أى
مستغرق لخاله أو الفاضل منه في إن انتظم بيت المال والارث على الوارث كافي المسلم (قوله فيخمس)
خلافاً للأئمة الثلاثة حيث صرفوه كله لمصالح المسلمين (قوله ما أفاء الله) لكن ليس في الآية تصريح
بذكر التخمس وإنما ذكر في آية الغنيمة لحمل ما هنا عليها ولذلك ذكر الشارح الحديث بعدها
ليانه (قوله وخمس خمسة) ويخير بالقرعة كما سيأتى (قوله فله) ذكره للتبرك (قوله يقسم) بالبناء
للفاعل أو المفعول والمراد أنه يستحق ذلك إذا لم يقع وإلا احتج للحمل السابق ويجب فيه تقديم
الأهم فالأهم (قوله كالنذور) بالثلاثة والمجتمعة المضمومتين جمع نذر بفتح فسكون وهو محل الخوف
من أطراف بلاد الإسلام وأصله محل الفتح (قوله والقضاء) أى في البلاد لاقتضاء العسكر الذين معه
يحكمون لأهل النى فانهم منهم (قوله والعلماء) والمراد بهم المشتغلون بأى علم ولومبتدئين كعلم القراءة
والطب وعلوم الأدب كالنحو ومثلهم الأئمة والمؤذنون ومن يريد حفظ القرآن وسواء في الجميع الغنى
والفقير وقدر المعطى إلى رأى الإمام بالمصلحة ويختلف بضييق المال وسعته قال الفزالي و يعطى الفقير العاجز
عن الكسب أيضاً (فرع) قال ابن عبد السلام لومع السلطان حق المستحقين لم يجز لهم الظفر لأنه
لا يكون في الأموال العامة وهذا أحد أقوال أربعة ذكرها الفزالي ثانيها له أن يأخذ كل يوم قدر قوته
ثالثها أنه يأخذ كفاية سنة رابعها أن يأخذ قدر ما كان يعطيه الإمام قال وهذا هو القياس وأقره في
المجموع قال العلامة الخطيب وهو الظاهر (قوله يقدم) أى وجوباً (قوله بنو هاشم الخ) فيه فطلب
المدكر إلى المنسوب إلى من ذكره فخرج ولد غيرهم ولومن بناتهم كما سيذكر (قوله وهم المراد بذى القربى
في الآية) أى وليس المراد مطلق القرابة الشامل لغيرهم وبدل لذلك المراد ما بعده (قوله بنى عميهم) هو
متى وبدل منه ما بعده (قوله يشترك الخ) أى من حيث الاستحقاق وبنى تقديم الأحوج فالأحوج
(قوله كاللارث) أى في التفضيل وكذا في عدم محبة إعراضهم عنه لافى غير ذلك فيجوز إعطاء الأخ مع
الأب وابن الابن مع الابن ويستوى ذوا الجهتين كالشقيق مع ذى الجهة كالأخ للاب قال الأذرى و يعطى
خارج ما أورد من نحو المال المسروق منهم فانه غنيمة لافى [قول المتن وإيحاف خيل وركاب]
واحدة راحلة من غير لفظه . قال الزركشى يبنى أن تكون الواو في الموضعين بمعنى أو والتقدير
ما حصل عند انتفاء أحد هذه الأمور الذى هو أهم من انتفاء كل واحد ويلزم من انتفاء الأعم انتفاء
الأخص [قول المتن خوفاً] مثله ما جلاوا عنه بغير خوف وعذر المصنف موافقة الغائب [قول المتن
فيخمس] أى خلافاً للأئمة الثلاثة حيث قالوا يصرف الجميع للمصالح محتجين بأن آية الفنى . ليس
فيها تخمس بخلاف الغنيمة . وأجيب بأن المطلق محمول على المقيد أى ترك بيان التخمس في
آية الفنى . أحالة على بيانه في آية الغنيمة كذا ذكره الزركشى . قلت وقولهم ليس فيها تخمس محل
توقف . نعم ليس فيها التخمس الذى قاله انتهى [قول المتن والعلماء] قال الفزالي بعد ذكر العلماء
ونحوهم ويجوز أن يعطى هؤلاء مع الغنى ويكون إلى رأى السلطان بالمصلحة حكاه عنه النورى
في باب البيع من شرح المذهب . قلت وعبارة المهاج تقتضيه حيث أطلق فيه وقيد في الأبنام [قول
المتن كاللارث] بر بد أن هذا عطية من الله سبحانه وتعالى يفعل فيها ما ذكر كاللارث بخلاف الوصية

الختى اسمياتى بلاوقف واعتمده شيخنا وفي شرح شيخنا يوقفه تمام نصيب ذكر ولله ان رضى
 اتضاحه لتعذر الصلح فراجعه (قوله كافع الأولون) أى فهو اجاع محض لما قبله (قوله أى اليتيم)
 أى الذى هو مفرد اليتامى معناه لغة صغير ولو أتى أوختى ولو بميزا لأب له أى معروف شرعا فدخل
 ولد الزنا والقيط والمنقذ باللعان واذا ظهر الأب فيهما رجع عليهما بمادفع لهما كذا نقل عن شيخنا
 الرملى وخالفه شيخنا الزياى فيهما وهذا فى حق الآدى سواء كان له جد وأم أم لا وفاقدا الأم منه يقال له
 منقطع وأما اليتيم فى البهائم فهو فاقد الأم وفى الطيور فهو فاقد أبويه معا (قوله ويشترط) أى من حيث
 الاعطاء لاسم حيث الاسم كما ذكره مقابل المشهور (قوله فقره) بالمعنى الشامل للمسكنة ويشترط
 إسلامه أيضا (قوله المساكين) بالمعنى الشامل للفقراء فيشترط الاسلام أيضا (قوله وابن السبيل)
 أى الطريق بشرط الفقر والاسلام واباحة السفر (قوله يم) أى وجوبا ان وفى المال (قوله الأصناف)
 وكذا آحادها وله التفضيل فى الأصناف والآحاد (قوله الأربعة المتأخرة) حيث ثبت اتصافهم بالاستحقاق
 وهو بالينة فى ذوى القربى أو بالاستفاضة فيهم كما قاله شيخنا الرملى والينة فى اليتامى وكذا فى
 المساكين ان عرف المدعى مال وادعى تلفه أو ادعى عيالا ولا صدق يمينه كإبن السبيل ولا بد من
 الينة فى أهل الخمس الأول مطلقا ، ويجوز أن يجمع الامام للفقراء مع الخمس نصيبهم من الزكاة
 والكفارة فيجتمع لهم ثلاثة أموال ومن اجتمع فيه وصفان أخذ بأحدهما باختياره فان كان أحدهما
 غزوا جاز الأخذ بهما وقول بعضهم لو اجتمع فى شخص يتم ومسكنة أخذ باليتيم لأنه وصف لازم
 صديد ناشئ عن غفلة لأن الفقر شرط فى استحقاق اليتيم فتأمل ولو فقد واحد من الأصناف صرف
 ما يخصه إلى الباقي منهم (قوله وقيل يخص) ظاهره وجوبا (قوله وان لم يتم) قال بعضهم المناسب وان
 عم الجميع بأن كان كثيرا فراجعه وقدراد بالأول وان لم يتم الامام بالايعطاء جميع من فى تلك الناحية
 وبالثانى وان عم المال لكثرة جميع الأصناف واختار الشارح الأول لأنه فى مقابلة التعميم الذى يجب
 على الوجه الأول (قوله بقدر الحاجة) مقتضاء أن ما زاد على قدرها يمتنع نقله بلاخلاف وليس كذلك
 كما علم مع أن النظر لعموم الآية الذى جعله علة للجواب لا يفيد ذلك القيد فتأمل وفارق ما هنا من جواز
 النقل ما فى الزكاة من منعه بتشوق أهلها إليها وبأن الغالب أن المالك يفرقها كذا أجاب بعضهم وفيه
 بحث لأن ما ذكره إنما يفيد الأولوية لا المنع والوجه أن يقال لأن فقراء المحل قد سلموا الزكاة قبل صرفها
 بخلاف النية فتأمل (قوله المرتزقة) ومنهم قضائهم وأثمهم ومؤذونهم ونحوهم كما مر وسما بذلك
 لطلبهم من الامام أرزاقهم (قوله المرصدون للجهاد) بخلاف المتطوعة فيعطون من الزكاة كما سيأتى آتقا
 (قوله وعلى الأول) إنما خصه لأن ماسياتى فيما إذا فضلت لا يأتى على غيره (قوله فيضع) أى ندبا على
 المعتمد (قوله ديوانا) هو فى الأصل اسم شيطان وسيأتى فى الشرح أن أول من وضعه أمير المؤمنين عمر بن
 الخطاب رضى الله عنه (قوله بكسر الدال) أى على الإفصح ويجوز الفتح وهو فارسي تعرب وقيل عربي
 للأقارب فانها عطية آدمى على أن المرنى وأبأنور ذهبا إلى التسوية كالوصية واعلم أنه يسوى بين المدلى
 بجهتين والمدلى بجهة وأنهم لو أعرضوا عنه لم يسقط حقهم بالايعاض (قوله ولا يعطى أولاد البنات) هذا قد
 يشكل عليه عدم من خصافه عليه الصلاة والسلام انتساب أولاد بناته إليه والجواب قول الشارح كما فعل
 الأولون [قول المتن فقره] أى بالمعنى الشامل للمسكنة [قوله والثانى لا يشترط] استدلاله الماوردى بأنه
 لو اشترط الفقر لدخل فى المساكين وأجيب بأن قاعدة النص عليه عدم جواز الحرمان [قول المتن المرتزقة]
 لو لم ينف النية بهم وهم فقراء جاز اعطاؤهم من سهم قبيل الله [قوله والثالث الخ] مأخذه ظاهر آية الحشر
 ولاشها كانت للنبى صلى الله عليه وسلم لحصول النصرة به فتصرف من يعملون به النصرة [قوله وعلى الأول]

ولا يعطى أولاد البنات كما
 فعل الأولون (والثالث
 اليتامى وهو) أى اليتيم
 (صغير لأب له ويشترط
 فقره على المشهور) لأن
 لفظ اليتيم يشعر بالحاجة
 والثانى لا يشترط لشمول
 الاسم للفقير (والرابع
 والخامس المساكين وابن
 السبيل) وسيأتى بياهما
 وبين الفقير فى الكتب
 التالى لهذا (ويم الأصناف
 الأربعة المتأخرة) بالعلم
 (وقيل يخص بالحاصل
 فى كل ناحية من فيها منهم)
 وان لم يتم الجميع للمنقة
 فى النقل وأجيب بأن النقل
 لناحية لاشئ فيها أو لم
 يف ما فيها بمن فيها بقدر
 الحاجة لعموم الآية (وأما
 الأشخاص الأربعة فالأظهر
 أنها المرتزقة وهم الأجناد
 المرصدون للجهاد لعمل
 الأولين والثانى أنها المصالح
 كخمس الخمس وأهمها
 عهد المرتزقة فيرجع إلى
 الأول ويخالفه فى الفاضل
 عنهم والثالث أنها تقسم
 كما يقسم الخمس خسا
 للمصالح والباقي للأصناف
 الأربعة وعلى الأول
 (فيضع الامام ديوانا)
 بكسر الدال وهو

أوجاعة عريضا) ليعرض عليه أحوالهم ويجمعهم عند الحاجة ونسبه قال في الروضة مستحب (وقوله ويبحث) ويبحث عن حال كل واحد منهم (وقوله وما يكفيه فيعطيه كفايتهم) نفقة وكسوة وغيرهما ليتفرغ للجهاد (ويقدم في إثبات الاسم والاعطاء قرينا) استحبابا لتعرفهم بالنبي صلى الله عليه وسلم ولحديث قسموا قرشا رواه الشافعي بلاغا وابن أبي شيبة بإسناد صحيح (وهم ولد النضر بن كنانة) أحد أجداده صلى الله عليه وسلم (ويقدم منهم بنو هاشم) جده الثاني (و) بنو (الطلب) شقيق هاشم (ثم) بنو (عبد شمس) شقيق هاشم (ثم) بنو (نوفل) أخى هاشم لأبيه عبد مناف بن قصي وتقديم بنو الطلب لما تقدم من نسوبة النبي بينهم وبين بنو هاشم في القسم (ثم) بنو (عبد العزى) بن قصي لأنهم أصهاره صلى الله عليه وسلم فان زوجته خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى (ثم) سائر البطون الأقرب فالأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم

(قوله وينسب) أي الامام ومنسوبة يسمى صاحب جيش وهو ينسب النقباء وهم ينسبون العراء فالعريف منصوب الامام بواسطة وسمى بذلك لأنه يعرف أسماء من هو منصوب عليهم (قوله ونسبه) قال في الروضة مستحب وهو المتمد (قوله ويبحث) وجوبا (قوله وعياله) ممن عليه مؤتمهم كزوجاته وان حدثن ولم يحتج اليهن وأمهات أولاده كذلك وقيد بعضهم بالمحتاج اليه ممن وفارقن الزوجات بانحصارهن في أربع وأولاده وان حدثوا لعدم اختياره في حديثهم وعييده المحتاج اليهم حتى لو لم يكن له عبد واحتاج اليه الزمانة أو خدمة وكان ممن يخدم أعطى عبد مؤتمته وكذا الفرس لمن يقاتل فارسا بخلاف غيره لا يعطى دواب ولا مؤتمتها را شرط شيخنا الرمي في كل من يعطى لأجله أن يكون مسلما وبعضهم يشترط ذلك في أموله ولأن زوجاته وبه قال شيخنا وهذا كله في حال حياته وسيأتي ما بعد موته (قوله وما يكفهم) ويراعي في ذلك الزمان والمكان والرخس والغلاء وعادته مسروعة وضدها ويزاد زيادة مؤتمه (قوله فيعطيه كفايتهم) وبذلك ما يعطاه على الراجح ولو لزوجته وولده ويصير اليهم من جهته قال شيخنا وله التصرف فيما يأخذوه ولو بشر الاعطاء لهم لأن المؤتمة التي عليه دفعها من أي شيء أراد (قوله ويقدم) أي استحبابا كما سيذكره (قوله قرينا) سمو بذلك لتقرئهم أي تجمعهم أولسدتهم وأغير ذلك (قوله رواه الشافعي بلاغا) أي بصفة بلغت (قوله ولد النضر) وقيل ولد فهر بن مالك بن النضر (قوله ابن كنانة) وهو ابن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان إلى هنا انتهى النسب المجمع عليه (قوله أحد أجداده) هو بدل من النضر وهو الجد الثاني عشر وسيأتي (قوله جده الثاني) هو بدل من هاشم وقيل عبد المطلب (قوله عبد مناف) هو جده الثالث وهو أبو الأربعة المذكورين (قوله ابن قصي) بضم القاف وفتح المهملة وتشديد التحتية هو جده الرابع وهو ابن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بالمهمز وتركه ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر المتقدم وإذا ضم هذا إلى ما سبق انتظم له عشرون جدامتفق عليها وهم عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان اه (قوله بنو عبد العزى) بضم المهملة وتشديد الزاي المهجمة وأخو عبد مناف وأشار إلى علة تقديمهم بقوله لأنهم أصهاره صلى الله عليه وسلم لأن زوجته خديجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى (قوله بنو عبد الدار) هو أخو عبد مناف أيضا فهو لولاء الثلاثة أولاد قصي ثم يقدم بعد بني عبد الدار بنو زهرة بن كلاب لأنهم أخواله صلى الله عليه وسلم ثم بنو مخزوم لسكان أبي بكر وعائشة رضي الله عنهم ثم بنو عدي كما كان عمر رضي الله عنه ثم بنو جهم ثم بنو عامر ثم بنو الحارث (قوله حيان) متنى على معنى قبيلة ويبدل منهما الأوس والخزرج ويقال لهم بنو قبيلة بقاء مفتوحة فتحية ساكنة اسم جدتهم العليا ويقدم منهم الأوس لأنهم من ذرية أخواله صلى الله عليه وسلم (قوله ثم سائر العرب بعد الأنصار) أي وبعد الأقرب إلى الأنصار كضرب ربيعة فعدنان فقتحطان ويقدم في العرب والهجم بالقرب فيسبق الاسلام فبالهين فبالسن فبالهجرة فبالشجاعة فباختيار الامام وقدم السن هنا عكس امامة الصلاة نظرا للافتخار هنا (قوله وهذا الترتيب مستحب) وهو ما سبق قوله ويقدم في إثبات

كل الشارح خص التفرع بالأول لأن قوله الآتي فان ضلت الأخاس الخ لا يأتي على غيره [قوله كما في الشامل] أي خلا لما قال غيره المراد به من يضبط الأسماء [قوله ونسبه الخ] سكت عن بيان الهويان وكذا في الروضة وهو وجههم الوجوب لكن صرح الامام بالاستحباب [قول المتن ثم الأنصار] أهم من ولد قحطان

بمضي عبد العزى بنو عبد الدار بن قصي (ثم) بنو قريش (الأنصار) لأنهم الجيدة في الاسلام وهم حيان [قول

الأوس والخزرج (ثم سائر العرب) أي باقيهم (ثم) بضم الهمزة لأن العرب أقرب منهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الترتيب مستحب

(ولا يجب في الديوان أحمى ولا زما ولا من لا يصلح للغزو) غيرهما لجزاؤه وغيره وإنما ثبت الأقوياء المستعدين للغزو من الرجال المكلفين الأحرار زاد في الروضة المسلمين (ولو مرض بعضهم أو جن ورجى (١٩١) زواله) أى زوال مرضه أو جنونه

(أعطى) لتلايرغب الناس عن الجهاد ويستقلوا بالكسب (فان لم يرج) زواله (فلا يظهر أنه يعطى) أيضا (وكذا) تعطى (زوجته وأولاده إذا مات) لتلا يشغل الناس بالكسب عن الجهاد إذا علموا ضياع عيالهم بعدهم (فتعطى الزوجة حتى تنكح والأولاد الذكور حتى يستقلوا) بالكسب والآنات حتى يتزوجن كما اقتضاه كلام الوسيط والقول الثانى لا يعطى هو ولا عياله بعده لعدم رجاء فقعه ولزوال تبعيته له (فان فضلت) بالتشديد (الأخماس الأربعة عن حاجات المرتقة وزرع) الفاضل (عليهم على قدر مؤنتهم والأصح أنه يجوز أن يصرف بعضه في إصلاح الثغور والسلاح والكرام) أى الخيل لأن ذلك عدة لهم ويكون الموزع الباقي بعد ذلك والثانى المنع بل يوزع جميع الفاضل (هذا حكم منقول النى فاما عقاره) وهو الدور والأراضى (فالذهب أنه يجعل وقفا) بأن يقفه الامام (وتقسم غلته كل سنة) كذلك أى مثل قسم المنقول

الاسم الى هنا (قوله ولا يثبت) أى ندبا فيكره عند شيخنا الرملى والزياى وقال ابن حجر وجوبا فيحرم وهذا فى اثبات أسماء المرتقة أما عيالهم فيثبتهم مطلقا (قوله أعطى) وان عفى اسمه من الديوان قال شيخنا ومعوامس من لم يرج وطال مرضه مندوب وفى ابن حجر وجوبه ولعل الاعطاء المذكور فى هذا وما بعده واجب (قوله تلا يشغل الناس الخ) وبذلك فارق عدم وجوب اعطاء أولاد العالم وظائفه بعد موته لرغبة الأنفس فى العلم لاعتنه وهذا فى الأوقاف وأما أموال المصالح فأولاد العالم بعده يعطون كما هنا (قوله فيعطى الزوجة) وان تعددت وكذا المستولمة (قوله حتى تنكح) أو تستغنى أو تموت (قوله الذكور) قيد به لمناسبة قوله ليستقلوا الخ ولو أدخل الآنات فى كلامه لكان أولى لايهام ما ذكره بقاء اعطاء البنات قبل التزوج وان استقلوا وليس كذلك وقيد شيخنا الرملى من يعطى فى جميع من ذكره بالاسلام والخيرة فى قدر المعطى وزمن الاعطاء للامام وله اسقاط بعضهم لكن بسبب ولععضهم اخراج نفسه ان استغنى والا امتنع ويجب من طلب اثبات اسمهم ان كان أهلا ورآه مصلحة وفى المال سعة (فرع) من مات من المرتقة قبل جمع المال فلا شىء له والا فنصيبه لو ارثه (قوله بالتشديد) أى فى الصاد المجهمة مع فتح الفاء وجوز بعضهم التخفيف وفيه ايهام بقاء جميع الأخماس الأربعة (قوله وزع الفاضل عليهم) أى الرجال البالغين من المرتقة لا على غيرهم ولا ذرارهم (قوله على قدر مؤنتهم) لعل المراد على قدر نسبة ما أعطى لكل منهم من جلة ما أخذوا ليجع فراجه (قوله يصرف بعضه) أى الفاضل لاجمعه (قوله والكرام أى الخيل) وكذا فى غير ذلك كبناء الربط والمدارس عند المصلحة وله صرفه فى غير مصرفه ويعوضهم عنه وله صرفه لهم عن عام قابل والغرض من ذلك أن الامام لا يبقى فى بيت المال من النى شيئا وجده مصرفا ولا يدخ منه شيئا لسحو خوف نازلة العياد بالله تعالى وإذا نزلت واحتاجت لمال فعلى أغنياء المسلمين وقال المحققون له الادخار (فرع) قال فى الروضة من عجز بيت المال عن اعطائه بقى ما كان يأخذه ديناه عليه لا على نظره (قوله بأن يقفه الامام) وغلته أربعة أخماسها للمرتقة وخمسها لأهل الخمس الخمسة وهذا ان رآه مصلحة وله بيعه ان رآه مصلحة وقسم غنمه على ما ذكره وله قسمه ان رآه كذلك الا خمس الخمس الذى للمصالح لأنه لا يتصور قسمته فوقه أولى (قوله ومقابل المذهب الخ) فيه أن التعبير بالمذهب فى غير محله (قوله ووجه أنه يقسم) وقد صرح بجريحه ان رآه مصلحة وصر عدم تصوره فى سهم المصالح ولذلك استثناء (فصل) فى الغنمة وما معها من تخميس وغيره وصر معناها لغة وما ذكره معناها شرعا (قوله مال) ونحوه كما صرح (قوله حصل) أى حصله الكاملون من ابلوخ وعقل وحر يقود كورة والاف قسم ما بقى منه بعد اخراج الخمس عليهم على حسب ما يراه الامام وأما ما حصله الذميون بقتالهم لأهل الحرب فهو لهم ولا يتعرض لهم فيه فلو أخذ مسلما وكافر خست حصته المسلم وحده (قوله من كفار) أى حريين فقط

[قول المتن ولا من لا يصلح للغزو] وهو من عطف العام على الخاص [قول المتن زوجته وأولاده] افراد الأول وجمع الثانى ربما يوهم الاقتصار على زوجة وليس كذلك والجواب أنه مفرد مضاف فيم ولو كانت الزوجة ذمية قال الزركشى لم أرفه فلا تم استغرب أنها تعطى [قول المتن وزرع] قال الزركشى هنا فرع للامام صرف مال النى فى غيره ويعطيهم من غيره اذا رأى المصلحة فى ذلك بخلاف الزكاة (فصل : الغنمة مال حصل) قال الزركشى الأحسن حصوله لىخرج ما حصل بقتال أهل الذمة لهم فليس بغنمة لنا ولا يجب تخميسه وقوله من كفار أى أهل حرب بقربىة القتال وقوله واجباى الواو بمعنى أو وأهو

أربعة أخماسها للمرتقة وخمسها للمصالح والأصناف الأربعة سواء ومقابل المذهب وجه أنه يصبر وقفا من غير جعل ووجه أنه يقسم كالمنقول الاسم المصالح (فصل) (الغنمة مال حصل من كفار بقتل واجباى)

بجبل وركاب (فيقدم منه السلب للقاتل) المسلم حوا كان أو عبداصبيا كان أو بالفار كرا كان أو أتى قال صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلافه سلبه رواه الشيخان (١٩٢) (وهو ثياب القتل والخلف والران) بلراء والنون وهو خوف بلاقدم (وآلات الحرب

(قوله بجبل وركاب) أى إبل وكذا راجلة وسفن ومنه ماسرق أو لقط كما س (قوله ذكر كرا كان أو أتى) أجميا كان أو مجنونا لازميا ولا عبدا مسلما لذى ولا مرجفا ولا مخذلا بل بمنعان من الخروج كما يأتى وقيد بعضهم القتل بغير المكروه فلا سلب في قتل نحو أب وبغير الحرام فلا سلب في قتل امرأة وصلى لم يقتلناه واعتمده شيخنا في الثاني دون الأول (قوله قال صلى الله عليه وسلم) فيه رد على من قال انه من قتل أبى بكر بحضرته صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه (قوله وهو ثياب القتل) أى الملبوسة له وإن زادت على الحاجة وكذا ما بعدها (قوله وسلاح) أى معه ولو حكا فيشمل مامعه وإن زاد على الحاجة وما يحتاجه وليس معه وإن تعدد بخلاف مالا يحتاجه كما في شرح شيخنا أى وليس معه (قوله وركوب) أى بالفعل أو زمامه بيده لامايد غلامه ولا ولد مركوبه ولا عبده ولا ما يحمل ثقله ونحو ذلك (قوله ونفقة بهميائها) أى كيسها (قوله وجنية) أى واحدة وإن تعددت والخبرة فيها للقاتل (قوله وفى الحر الخ) فعبرة المصنف أولى إذ لا فرق بين كونها بين يديه أو خلفه أو بجانبه (قوله لاحقية) وسميت بذلك لكونها على حقوق العبير (قوله بما فيها من الأمتعة والاراهم) يفيد أنه ليس فيها آلة حرب والا ففيه مامر (قوله بركوب) أى ارتكاب غرر يكفى به أى الركوب ومنه اغراء نحوكل عقرر عليه لانحوأعجمى ومجنون كامر لأنهما من أهل الملك (قوله أو أسيرا) أى ممنوعا من الحرب فالو لم يمنعه من أسره من الحرب فإن قتله فله سلبه وأوقله غيره استحق سلبه وأوقله هو وغيره اشتركا في سلبه (قوله وقد انهزم الكفار) أى وكان المقتول من المهزمين والا فله السلب وخروج ما لو تحزقوا أو تحزروا أو قصدوا الخديعة فالسلب في ذلك باق للقاتل (قوله بفقأ عينيه) المراد زوال ضوءهما ومن له عين واحدة تكفى ازالتهما (قوله وكذا لو أسره) أى وحده فله سلبه إن منعه من الحرب كما مر فلو قتله غيره لم يستحق هذا القاتل سلبه وكذا من قتله بعد قطع يده ونحو ذلك مما يأتى ولو اتخذه واحدا فقتله آخر فالسلب للأول ولو قطع واحدا ورجله الأخرى مثلا فإن وقعا معا اشتركا في سلبه والا فالوجه أنه للثاني لأن الأول لاحق له كما يأتى وقول بعضهم إنه لما كفى مسئلة الاستواء السابقة فيه نظر فراجع (قوله ويجزى الخلاف في قطع يدورجل) سواء قطعهما معا أو مرتبافا السلب (قوله بخلاف قطع احداهما) أى اليدين أو الرجلين فلا سلب لقاطعهما إن لم يحصل بها انخاف والافله السلب كما مر وعليه يحمل ما وقع في قصة أنى جهل (قوله ولا يخمس السلب) أى إن استحقه القاتل والابان لم يستحقه أو بضه فيخمس كبقية الغنيمة بردها (قوله تخرج مؤنة الخ) أى قدر راجرة مثل ذلك فلا تجوز الزيادة لموافقة الغالب [قول المتن للقاتل] يشترط أن لا يكون ذلك القتل منها عنه كإلى الفساد والأطفال وأمان يكره قتله من الاقارب كالأب فحمل نظر [قول المتن وهو خوف بلاقدم] أى فنفعه خاص بالساق [قول المتن وسلاح الخ] لو كان الغلام يحمله ويناله ما يحتاج اليه قال الامام يجوز أن يكون كالفرس المجنوب ويحتمل خلافه اه ولو جاوز العادة في السلاح ونحوه قال الامام فالزائد محمول لاسلاح انتهى ولو كان لفرسه مهر لم يدخل [قول المتن وجنية] تعبيرة يفهم الاقتصار على واحدة وهو كذلك نعم عند التعدد يختار واحدة كما اختاره النووي لأن الزيادة كما قال الزركشى إن لم تكن نافعة فلا ينبغي أن تكون ضارة [قول المتن لاحقية] سميت بذلك لأنها تجعل على حقوق العبير [قول المتن بأن يفقأ عينيه] المراد ازالة الضوء بفقأ أو غيره [قول المتن أو قطع يديه ورجليه] ولو قطع يده في مجلس ثم قطع الأخرى غيره قبل انقضاء القتال فهل يشتركان محل نظر [قول المتن على المشهور] لقوله صلى الله عليه وسلم سلبه أجمع

سكسرج) أى زردية (وسلاح وركوب وسرج وجام) ومقود (وكذا سوار) وطوق (ومنطقة وخاتم ونفقة) بهميائها (وجنية تقاد معه) وفى الحر وغيره بين يديه (فى الاظهر لاحقية مشنودة على الفرس) بما فيها من الأمتعة والاراهم (على المذهب) والطريق الثاني يطرده القولين فيها وجه أولهما أن هذه الأشياء فى يده يندمطع القاتل بها والثاني قال ليس مقاتلا بها والفرق بين الجنية والحقية أن الجنية فى معنى المركوب (وإنما يستحق) السلب (بركوب غرر يكفى به شركافر فى حال الحرب فالورى من حسن أومن الصف أو قتل ناء أو أسيرا أو قتل أى الكافر (وقد انهزم الكفار فلا سلب له) لا تنفاه ركوب الفرر المذكور (وكفاية شره أن يزىل امتناعه بأن يفقأ عينيه أو يقطع يديه ورجليه وكذا لو أسره أو قطع يديه أو رجليه فى الاظهر) والثاني يقول فى الأسر لم يندفع به شره كله وفى قطع اليدين قد يهرب ويجمع القوم وفى قطع الرجلين قد يقال يقاتل راكبا بيديه ويجزى الخلاف فى قطع يد ورجل بخلاف قطع احداهما (ولا يخمس السلب [قول على المشهور] والثاني يخمس نفسه لأهل الخمس والباقي للقاتل (و بعد السلب تخرج مؤنة الحفظ والنقل وغيرهما) للعاجل على ذلك

[قول على المشهور] والثاني يخمس نفسه لأهل الخمس والباقي للقاتل (و بعد السلب تخرج مؤنة الحفظ والنقل وغيرهما) للعاجل على ذلك

(ثم خمس الباقي خمسة لاهل خمس التي خمس) بينهم (كاسبق) قال تعالى واحملوا ائمانهم من ثني فان الله خصه والرسول الآية (والاصح ان النفل) بفتح النون والفاء (يكون من خمس الخمس المراد المصالح (١٩٣) ان نفل عاصم في هذا القتال)

والثاني من أصل الغنيمة
والثالث من أربعة أخماسها
(ويجوز أن ينفل من مال
المصالح الحاصل عنده
والنفل زيادة بشرطها الامام
أو الامير لمن يفعل ما فيه
نكابة في الكفار)
كالهجوم على قلعة والدلالة
عليها وحفظ مكن
ومحسوس حال (ويجهد)
الشارط (في قدره) بغير
الفعل وخطره فان كان مما
سيغنم فيد كجزء كربع
أوتلث ويحتدل فيه الجهالة
للحاجة وان كان من
الحاصل عنده فيشترط كونه
معلوما ويجوز أن ينفل
من غير شرط من ظهر منه
في الحرب مبرزة وحسن
اقدام وأثر محمود ما يليق
بالحال (والأخماس الاربعة
عقارها ومنقولها للفائزين)
أخذنا من الآية حيث
اقتصرت فيها بعد الاضافة
اليهم على اخراج الخمس
(وهم من حضر الواقعة بنية
القتال وان لم يقاتل) ومن
حضر لا ينيته وقاتل في
الظاهر الآتي ومن حضر
غير كامل فله الرضخ في
الظاهر الآتي (ولاشئ لمن
حضر بعد انقضاء القتال
وفيما قبل حيازة المال

عليها ولو فعل ذلك متطوع امتنع الاخراج من أصله كمال القيمة (قوله خمسة لاهل خمس التي الخ) أي ويوز
خسه لهم بقرعة ونحوها ان احتيج اليها بان تؤخذ خمسة أوراق ويكتب في واحدة الله أول المصالح وعلى البقية
للفائزين وتدرج في بنادق ويخرج عليها (قوله والفاء) أي وفتح الفاعل ويجوز اسكانها وهو لغة الزيادة وشراها
ما ذكره المصنف هنا (قوله ان نفل) بتخفيف الفاء وتندبدها وتعدى في الثاني لانتين (قوله الامام
والامير) ويتعين الاصلاح منهما (قوله لمن يفعل) ولو غير معين (قوله ويجهد الشارط) من امام أو أمير (قوله
كربع أوتلث) أي من الخمس المذكور (قوله ويجوز الخ) فهذا قسم آخر من النفل (قوله والأخماس الخ)
ويندب قسمتها بينهم بعد اقرار الخمس وقبل قسمته بين أهله ويكره تأخير قسمتها بينهم والافضل قسمتها
بعد الحرب بل يجب ان طلبوا هولو بلسان الحال ولا يجوز شرط من غنم شيأ فهو له خلافا للأربعة الثلاثة وما
نقل أنه صلى الله عليه وسلم فعله لم يثبت وبفرض ثبوته فالغنيمة كانت له يتصرف فيها بما يراه (قوله
عقارها) وفارق ما هنا تخيير الامام في عقار التي كاسر لانه هنا حصل بفعلهم (قوله للفائزين) وهم السرايا
المبعوثون للحرب سواء اتحدت سر بينهم أو تعددت وسواء اتحدت جهنهم أو اختلفت بشرط اتحاد باعائهم
أو معاونة بعضهم بعضا أو لا فكل سرية حكم وحدها فباغنيمة (قوله وهم من حضر الواقعة) قبل الفتح ولو
بعد الاشراف عليه وشمل ما ذكره غير الكامل معه لا منفردا كاسر فقله ومن حضر لا ينيته وقاتل الخ
تتم لاقسام الفائزين الذي أشعر كلام المصنف باهم ليسوا منهم ودخل أيضا فيهم جاسوس وكين ومتأخر
لحراسة العسكر من هجوم العدو وكافرا أسلم وحضروا لم يقاتل وأسيره من الكفار وان لم يقاتل أو
قاتل خلاص نفسه ومتحيزا إلى فئة قريبة ومتحرف لقتال يصدق في يمينه في ذلك ان عاد قبل انقضاء الحرب
والا فلا يصدق (قوله ومن حضر غير كامل) شامل لما إذا لم يقاتل ولم يقاتل وظاهره ماسيا في يوافقه
وقيده بعضهم بما إذا حضر بنية القتال أو قاتل فقله في الاظهر متعلق بمن حضر لا بالرضخ لانه لا خلاف فيه
كاسبا في (قوله ولا شئ لمن حضر الخ) وكذا لا شئ لمن أخذ أو مرجف وان حضر بنية القتال وقاتل ولا
لمهزم غير متحرف ولا متحيز ان لم يعد فان عاد قبل انقضاء الحرب استحق من المحوز به عودته ومنه من
حضر في أثناء القتال (قوله وكذا بعد الخ) وعكسه كذلك (قوله بناء الخ) وهذا مرجوح والحامل
لشارح على هذا البناء جعله الحق في كلام المصنف بمعنى النصيب الذي يملكه ولو جعل الحق فيه بمعنى حق

(قول المتن ان نفل) ضبطه المؤلف بالتخفيف ومعناه جعل النفل فيكون متعديا لواحد ويجوز التشديد
فيتعدى لانتين (قول المتن لمن يفعل) أي معيناً أو غيره (قوله ويجوز أن ينفل الخ) قال الزركشي ان
هذا القسم يتعين فيه سهم المصالح ولا يجري فيه الخلاف السابق (قوله في الاظهر الآتي) لك أن تقول وكذا
على مقابل الاظهر أيضا لانه من أهل الرضخ حينئذ وأصحاب الرضخ من الفائزين (قوله ومن حضر غير
كامل) أي فهو من جملة الفائزين والعبارة تشمله لان الكلام فيمن يستحق من الأخماس الاربعة لا فيمن
يستحق السهم فقط وقوله الاظهر الآتي في قوله ومحل الأخماس الاربعة في الاظهر وذلك لان الكلام هنا في
بيان الفائزين المستحقين للأخماس الاربعة ولا يكون غير الكامل منهم على الاظهر المذكور لان مقابله
يجعل الرضخ من أصل المال أو من الخمس وقوله في الاظهر حال من قوله من حضر (قول المتن بعد انقضاء
الخ) مثل ذلك ما لو حضر قبل الانقضاء ولكن بعد المحوز خلافا للامام والغزالي (قول المتن خفة لوارثه)
قال ابن الرفعة اذا قلنا الغنيمة لا تملك الا بالقسمة أو باختيار التملك وهو المصحيح ومات قبل ذلك فينبغي ان

(٢٥) - (قلوبى ومهيرة) - ثالث وجه أنه يستحق (ولومات بعضهم بعد انقضائه والحيازة خفة لوارثه وكذا
بعد الانقضاء وقبل الحيازة في الاصح) بناء على ان الغنيمة تملك بالانقضاء والثاني يقول بالانقضاء

والجيزة قوما (ولومات في القتال فاليد بانه لاشي له) والطريق الثاني فيه قولان أحدهما أنه يستحق بحضوره بعد الوقفة والثالث ان حصلت الجيزة بذلك القتال (١٩٤) استحق أو بقتال جديد فلا (والاظهر أن الاجر لسياسة الدواب وحفظ الامتعة

التملك لسم من ذلك (قوله ولومات في القتال فلاشي له) على ملابتي وكذا الوجن أو أعمى عليه وخرج بذلك جرحه ومريضه وموت فرسه فلا يسقط حقه ولا حق فرسه لانه تابع ولوماتا معا لحكم كذلك وقال شيخنا لاشي لهما وفيه وقفة (قوله ولاشي له) أي فيما غنم بعد موته ولو ارثه حصته فيما حيز قبله ان وجد (قوله ان الاجير) يسهم له اذا قاتل والا فلا وهذا في اجارة العين أما اجارة القدمة فيعطى وان لم يقاتل لتمكنه من انابته غيره عنه وسواء في الشقين المسلم وغيره وسواء كانت المدة معلومة أو لا أما الاجير للجهاد فان كان كافرا فله أجرته فقط وان كان مسلما انفسخت بحضوره الصف فليس له أجره ولا سلب ولا سهم ولا رضى على المعتمد عند شيخنا الرملى وشيخنا الزبدي ونقل عن والده شيخنا الرملى استحقاقه السلب (قوله والتاجر والمخترق) هما منصوبان عطف على التاجر فيسهمان ان قاتلا (قوله سهمان للفرس) وان مات أو باعه أو ضاع وان قاتل غيره عليه أو كان مستعارا أو مستأجرا وكذا منغوب ولم يحضر مالكة الوقعة أو قاتل على غيره والافسهما مالكة ولو حضرا ثان بفرس فلكل منهما سهم وأما الفرس فله سهمان ان قاتل عليه أحدهما بعد الآخر أو ركباه معا وصلح للسكر بهما والافله الرضى ويقسمان ما خصه ويوزع بحسب الملك ان كان ولو قاتل في سفينة ومعه فرس فان قرب من البر بحيث يمكن من القتال عليها فيه اسهم له والافلاشي له (قوله ولا يعطى الافرسي) أي ان بلغ سنة ولو في أثناء القتال (قوله كالبرذون الخ) قال بعضهم هذه الاوصاف يتصف بها الأدمى فراجع (قوله ورضخ القبيل أكثر من رضخ البغل) وكذا رضخ البعير ان صلح للسكر والافدون البغل وهذا جاع به شيخنا الرملى كوالده ما تناقض في كلامهم (قوله ولا يعطى) أي لا يسهم لفرس أمحج أي من أول القتال بل له الرضى والابقي سهمه كالومات (قوله وما لا غناه فيه) أي لا يسهم له بل يرضخ كاسر (قوله بفتح المجمة والمد) أما بكسرهما فاع القصر ضد الفقر ومع المد انشاد الاشعار ونحوها (قوله كالكسبر والمهرم) ومثله الحرون والجوح ولم يبلغ سنة كاسر وماتوله بين ما يرضخ له وغيره فيرضخ للجميع (قوله والعبد) بالمعنى الشامل للامة (قوله والصبي) بالمعنى الشامل للصبية (قوله والمرأة) ومثله الخنثى نعم ان اتضح بعد القتال بالذكورة أسهم له (قوله والدمي) المراد به الكافر المعصوم كالعاهد والمؤمن وكذا حار في يجوز لنا الاستعانة به ويلحق بهؤلاء الاعمى والزمن وفاقد الاصابع أو جميع الاطراف وتاجر ومخترق لم يقاتلا (قوله اذا حضروا) قال في المنهج وفيهم نفع ليخرج نحو طفل صغير وسبأ في كلام الشارح ما يدل له وشمل ما ذكر ما اذا اتفق منهم القتال وبينته معا وفيه ماسر (قوله فلم الرضى) أي ونحليهم أيضا وشرط شيخنا أن لا يبلغ رضى الواحد ورضخ فرسه أي مجموعهما سهم رجل

ينتقل الى الورثة حتى التملك لا الملك اه وعبارة المؤلف لا تأباه (قول المتن الافرسي) أي بشرط أن يكون جنعا أو ثقبانه عليه الرافعي في باب المسابقة (قوله لان هذه الدواب الخ) استأنسوا لذلك أيضا بقوله تعالى ومن رباط الخيل الآية حيث اقتصر عليها ولو تولد بين ما يسهم له وما لا يسهم له لم يسهم له قاله أبو الفرج الزاز (قول المتن وما لا غناه فيه) من عطف العام على بعض افراده ثم المراد من اتصف بما ذكر في أول الامر وأما اذا عرض له ذلك في أثناء القتال فمسألة أخرى (قول المتن نهى الامير) قال الزركشي لو قيد الاعتبار بعله نهى الشرع لكان أولى (قول المتن اذا حضروا) أي لو حضروا منفردين وغنموا فلم حكم الكاملين على الاصح (قول المتن فلم الرضى) هو ائحة العطاء القليل وجوز ابن بونس فيه الحاء المهملة ليمسك

والتاجر والمخترق يسهم لهم اذا قاتلوا) لشهودهم الوقفة والثاني لا اذا لم يقصدوا الجهاد (وللراجل سهم وللفرس ثلاثة) سهمان للفرس وسهم له للاتباع رواء الشيخان (ولا يعطى) وان كان معه فرسان (الافرسي واحد عربي كان أو غيره) كالبرذون أو بواه مجيمان والمجيني أبوه عربي وأمه مجمية والقصر بض الميم وسكون القاف وكسر الراء أبوه مجمي وأمه عربية (لا لبعير وغيره) كالفيل والبغل والحمار لان هذه الدواب لا تصلح للحرب صلاحية الخيل له بالكر والفر الذين نحصل بهما النصره نعم يرضخ لها ورضخ القبيل أكثر من رضخ البغل ورضخ البغل أكثر من رضخ الحمار (ولا يعطى لفرس أمحج) أي مهزول (وما لا غناه فيه) بفتح المجمة والمد أي نفع كالكسبر والمهرم (وي قول يعطى ان لم يعلم نهى الامير عن احضاره) كما يعطى الشيخ الكبير اذا

حضر ورفق الاول بان الشيخ ينتفع برأيه ودعائه وقوله ان لم يعلم نهى الامير صادق بما في الروضة كاملها ان لم يبلغ النهي (والعبد والصبي والمرأة والدمي اذا حضروا) الوقعة (فلم الرضى) للاتباع رواء في العبد الترمذي ومصححه وفي النسا والمصيان ظهر البيهقي مرسلان في قوم من اليهود أبوداود بلفظ أسهم وحل على الرضى

(قوله)

وسواء أذن السيد والولي والزوج في الحضور أم لا (وهو دون سهم) وإن كانوا فرسانا (١٩٥) (وبجهد الامام في قدره) بحسب

ما يرى و يفاوت بين أهله بحسب نفقهم ف يرجع المقاتل ومن قتله أكثر على غيره والقارس على الرجل والمرأة التي تداوى الجرحى ونسقى العطاش على التي تحفظ الرجال (وعله الاخماس الاربعة في الاظهر) والثاني أصل الغنيمة والثالث خمس الخمس سهم الصالح وهو مستحق وفي قوله مستحب (فك) أخذانم الرافعي في الشرح (انما يرضخ لذي حضر بلا أجرة و باذن الامام على الصحيح والله أعلم) فان حضر بغير اذنه لم يرضخ له على الصحيح لانه منهم بمؤالة أهل دينه بل يعززه ان رأى ذلك وان حضر باذنه بأجرة فله الاجرة فقط (كتاب قسم الصدقات) أي الزكوات لمستحقها وهم ثمانية أصناف يذكرهم على ترتيب ذكرهم في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الى آخره (الفقر من لا مال له ولا كسب يقع موقعا من حاجته) كن محتاج الى عشرة ولا يملك أو يكسب الا درهمين أو ثلاثة (ولا

كامل فراجعه والرضخ افة العطاء القليل وهو بالضاد والحاء المعجمتين وجوز بعضهم في الحاء الالهة أيضا وشرعنا سيد كره (قوله وسواء أذن السيد الخ) فرضه لسيده ان لم يكن مكانا ولا لامبعضا فان كان مكانا فها وبعضا فلصاحب النوبة ان كان مهابا أو لا فلهما (تنبيه) من كل من هؤلاء في أثناء القتال أسهمه (قوله وهو مستحق) بفتح الحاء أي واجب بسبب الحضور كالسهم الا أنه ناقص عنه فذلك كان من الاخماس الاربعة (قوله و باذن الامام) ولو مكرها (قوله فله الاجرة) ظاهره وان زادت على سهم الرجل وهذا فيما اذا استأجر وله أجرة المثل فيما اذا أكرهه ولا شيء له في عدم الاذن بل يعززه ان رآه مصلحة والله أعلم (كتاب قسم الصدقات لمستحقها)

والقسم بفتح فسكون بمعنى تقدير الانصاء هنا والصدقات جمع صدقة سميت بذلك لاشعارها بصدق نية باذنها وهي شاملة للندوبة وتخصيصها بالزكوات لانه المراد هنا ذكورت هنالما فيها من قسم الامام وتعلقها بسبب المال كباقي (قوله لمستحقها) أي عليهم وأشاو بذلك الى أن ذكرهم زيادة على الترجة وليس معيبا (قوله وهم ثمانية) وأنواع متعجب فيه الزكاة أيضا ثمانية ابل و بقر وغنم وذهب وفضة وزرع ونخل وكرم وهذا في الزكاة العين فلا ترد التجارة بل هي راجعة الى الذهب والفضة (قوله للفقراء الخ) أضاف فيها الصدقات الى الاصناف الاربعة الاولى باللام المفيدة للملك والى الاربعة الاخيرة بنى المفيدة للظرفية للاشارة الى اطلاق الملك في الاولى وتقييده بصرفه في صرافه في الاخيرة حتى لو لم يصرفه فيها استرجع منهم كله أو ما بقي و ذكر الظرفية في كل صنفين من هذه الاربعة للاشارة الى أن الاولين منها يأخذان لغيرهما والاخيرين منها يأخذان لانفسهما (قوله الفقير) الذي هو مفرد الفقراء ممن يستحق الزكاة (قوله يقع) أي كل منهما أو أحدهما (قوله من حاجته) أي كفايته لعمره الغالب أو بقيته ولا يعتبر عمره وعونه ولو كان عنده كفاية ذلك وعليه ديون لم يعط حتى يصرفه فيها (قوله أو ثلاثة) قال شيخنا الرملي أو أربعة فان زاد عليها فهو من المسكين (قوله وثيابه) وحل المرأة كالتياب (قوله ولولو للجمال) أي ولو مرة في العام أي مع كونها لا تقبى كالحمل وكذا يقال في المسكن نعم ان استغنى بسكنى نحو المدارس قال شيخنا أو بنحو الاجرة منع مسكنه فقره (قوله وعبدته) أي الا لا تقبى ومثله خيل الجندي غير المرتزق أو لم يعطه الامام وكذا آلة المحترف وكتب العالم المحتاج اليها ولومن نحو طب أو وعظ أو تعددت من فن واحد منهم ان تعددت من كتاب ترك له الاصح ومثل كتب العلم نواريج الخلفاء الاربعة لا غيرهم وأشعار نحو اللغة (قوله وماله الغائب) ولو حكما كحاضر جبل بينه وبينه (قوله والمؤجل) وان قصر الاجل وقيد شيخنا الاعطاء لذين بما اذا لم يجد من يقرضهما فراجعه (قوله الى أن يصل الى ماله) صوابه الى أن يصل اليه ماله وأسقاط لفظ الى لان

(قوله فان حضر الخ) مثله فيما يظهر عبد الكافر المسلم اذا حضر بغير اذن الامام لانه لسيده وهو كافر (قوله فله الاجرة) أي ولو بلغت سهم الرجل على الاصح في باب السير قلت والظاهر أنها لو بلغت سهم القارس جاز أيضا بحسب الحاجة (كتاب قسم الصدقات)

سميت بذلك لاشعارها بصدق باذنها (قول المتن ولا كسب) قال الزركشي لم يجعلوا الغنى بالكسب كالمال فيما يجب عليه كالحج بل فيما يجب له كالزكاة قيل كان من حق المؤلف أن يذكر الآية كإفعل المجرثم يسوق بيان الاصناف ليكون الكلام مرتبطا ببعضه ببعض وانما بدأ في الآية بالفقر لشدته حاجته (قول المتن مسكنه وثيابه) أي الاثقان به فيما يظهر (قول المتن وماله الغائب) أي قياسا على فسخ المرأة النكاح بمثل ذلك قال البغوي قال الزركشي والقياس أنه يعطى من سهم ابن السبيل لمن سهم الفقراء

منع الفقر مسكنه وثيابه) وان كانت للجمال قال ابن كنج وعبدته الذي يحتاج الى خدمته ذكره عن في الروضة على وفق بحث الرافعي والله هو متعين (وماله الغائب في مخرجين والمؤجل) فباخصا يكفيه الى أن يصل الى ماله والى أن يصل الاجل

(وكسب لا يليق به) فيتركه ويأخذ (١٩٦) (ولو اشتغل بعلم شرعي كافى الروضة وأصلها) (والكسب بمنه) (من الاشتغال به) (فقير)

فشتغل بالعلم ويأخذ (ولو اشتغل بالنوافل فلا) أى فليس بفقير فيكسب ولا يشتغل بها والفرق أن الاشتغال بالعلم فرض كفاية (ولا يشترط فيه) أى فى الفقير الذى يأخذ (الزمانة) ولا التعفف عن المسئلة على الجهد (والقديم يشترط أن لا يغير الزمن يمكنه الكسب وغير التعفف اذا سأل أعطى ومنع الاول التوجيهين) (والمكفى بنفقة قريب أو زوج ليس فقيرا (لا يصح) لانه غير محتاج كالمكسب كل يوم قدر كفايته والثانى ينظر الى أنه لا مال له ولا كسب ويمنع تشبيهه بالمكسب (والمسكين من قدر على مال أو كسب يقع موقفا من كفايته ولا يكفيه) كمن يملك أو يكسب سبعة أو ثمانية ولا يكفيه الا عشرة وفى الروضة كاصلها وسواء كان مائلك من المال أو يكسب نصا أو أقل أو أكثر والمعتبر من قولنا يقع موقفا من كفايته المظم والشرب والملبس والسكن وسائر ما لا بد منه على ما يليق بالحال من غير اسراف ولا تقير الشخص ولو هو

ما ذكره من أفراد ابن السبيل فتأمل (قوله وكسب لا يليق به) أو يليق به ولم يحسن يستعمله فيه ولو كان من ذوى البيوت الذين لم يجز عاذتهم بالتكسب فله الاخذ وان قدر عليه لانه غير لائق به عرفا (قوله بعلم شرعي) ولو بما يظهر الباطن كالتصوف ومثل العلم آلتة كالنحو وكذا حفظ القرآن لا تلاوته وكذا فطر صوم الفجر حيث جاز (قوله فيشتغل بالعلم) ان كان فيه تحصيل والا فلا يعطى شيئا (قوله ويأخذ) أى ما يكفيه ويكفى بمونه اللازمة نفقته كأبيه وولده وعبد المحتاج اليه لازوجه قاله شيخنا الرملى فراجع (قوله بالنوافل) ولو مؤقتة أو مؤقتة فلا يعطى (قوله فرض كفاية) أى اصاله أو غالبا يدخل المجتهد فيعطى وكل فرض كفاية كذلك وفرض العين بالاولى (قوله الزمانة) هى العاهة كافى المحكم وفى الصحاح آفة فى الحيوان والمراد هنا ما يمنع من التكسب (قوله والمكفى) قال شيخنا فلولم يكفه فله أخذ عام كفايته ولو لم يكن زكاة المنفق عليه من زوج أو قريب كالزوج الفقير أن يأخذ من زكاة زوجته وان أعادها لها من النفقة ومنعهم دفع زكاة لمن تلزمه نفقته يحمل على من تكفيه النفقة وعلم بما ذكرناه لو امتنع قريبه من الاتفاق عليه واستحى من رفعه الى الحاكم كان له الاخذ لانه غير مكفى أيضا ومثله ما لو أعسر الزوج عن النفقة أو غاب وان قدرت على الفسخ بذلك ومثله ما لو مات المنفق ولقريبه الاخذ من زكاة بعمونه كما قاله شيخنا (قوله بنفقة زوج) ولو فى العدة أو ناشز القدرتها على الطاعة حالا كإبائى (قوله ليس فقيرا) عبارة أصله والشرحين والروضة لا يعطى وماسلكه المصنف أولى لا بهام عبارة أنهم أنه من الفقير فلا يعطى فيخرج عن الحد المتقدم ولا تعطى الناشزة لقدرتها على الطاعة حالا كما مر (قوله سبعة أو ثمانية) وكذا ستة أو خمسة كما مر عن شيخنا الرملى وخالفه شيخنا الزايدى فى الخمسة (قوله على ما يليق الخ) قال شيخنا الرملى ولواعتماد ما دونه لم يرد عليه (قوله ساع) وهو الجاني (قوله وكاتب) يكتب ما أعطاه بأب الاموال (قوله يجمع الخ) هو تفسير الحاشى وكذا من يجمع ذوى السهمان ومنه العرف الذى يعرف بأب الاستحقاق كالغيب والمنسوب منه الكيال والعداد والوزان ان فعلوا ذلك فى مال المستحقين فان فعلوه فمميز الزكاة من المال فأجرتهم على المالك (قوله وحافظ لها) أى للاموال التى هى الزكاة ومثله الراعى لها والحارثون ونحوهم وعمل ذلك قبل قبض الامام لها والا فآجرتهم فى جلة السهمان من مال المصالح لافى سهم العامل (فتبينه) اذا فرق المالك أو جعل الامام لمن يعمل جعل من بيت المال فلا عمل كإسبائى (قوله لا القاضى والوالى الخ) أى اذا قاموا بما يعملهم العامل عما ذكر لا يعطون من الزكاة شيئا (قوله والمؤلفة) أى من المسلمين اموالهم الكفار وهم من يرجى اسلامه أو يخاف من شره فلا يعطون من زكاة ولا غير هالان الله تعالى أعز الاسلام وأهله وأغنى عن التأليف وعمله كما قال بعضهم أن لا يزل بالمسلمين والعباد باقية نازلة (قوله وبنيت ضعيفة) أى ليس لها قوة من نشأ مسلما لانها منزلة فى الاسلام (قوله وله شرف) أى أو من قوى اسلامه لكن له شرف الخ

لها نظرا

نفقته (والعمل ساع وكاتب) وحاسب (وقدم وحاشى يجمع ذوى الاموال) وحافظ لها (لا القاضى والوالى) أى والى الاقليم (قوله والامام فلا حق لهم فى الزكاة وزعمهم اذا لم يتطوعوا فى خمس الخمس المرصدة للمصالح العامة لان عملهم علم (والمؤلف من أسلم وبنيت ضعيفة) له شرف

يتوقع باطالة اسلام غيره والمذهب انهم يعطون من الزكاة والقول الثاني من سهم المصالح وقوة كلام الروضة كصلها يقتضي القطع بالاط
لا يقر والرقاب المكاتبون) في دفع البهيم ما يعينهم على العتق ان لم يكن معهم ما يفي (١٩٧) بنجومهم وبشرط كون الكتابة

(قوله يعطون من الزكاة) أي سواء قسم الامام أو المالك وسواء احتيج البهيم أولا وما في المنهج من شرط أن
يقسم الامام وان يحتاج البهيم ليس في محله في هذين القسمين وقد يحتاج اليه في القسمين الباقيين من المؤلفه
وهم من يكفينا شر من طبعه من الكفار وما في الزكاة فان حل كلامه على ذلك فواضح (قوله والرقاب) جمع
رقبة عبر بها عن الشخص لان الرق كالحبل في عنقه ثم غلب استعماله في المكاتبين كما ذكره المصنف (قوله
في دفع) أي دفع الامام مطلقا والمالك غير السيد والسيد من غير زكاة نفسه كما قاله شيخنا الرمي وغيره قال
لانه لو كان له وهو لا يدفعها المالك (قوله البهيم) أو ألى سيدهم وهو أولى (قوله بشرط كون الكتابة محبة)
وأن نكون لجميعه وأما مكاتب البعض فان كان باقية حراف كذلك والا فلا يعطى شيئا لأن كتابته فاسدة
كما يعلم من محلها ولا عبرة بما ياء كما هو المعتمد (قوله والغارم) وهو ثلاثة أقسام اما نفسه أو اصلاح ذات
البيان أو لضمان ويعتبر الفقر في غير الثاني كأي (قوله لنفسه) ومثله لأقراضه أو بناء مسجد أو رباط
ومحذوف بشرط فيه الحاجة الآتية (قوله في غير معصية) ولا بد من بينة بقصد ذلك تشهد عليه بالقرائن
(قوله أعطى) وان صرفه في معصية (قوله بخلاف المستدين في معصية) أي وصرفه فيها كما يؤخذ من
كلام الشارح والأعطى أيضا (قوله والاصراف في النفقة فلا يعطى) وهو مجرور وعطف على المحر فهو حرام
لكونه باستدانة مالو كان من مال عنده فلا يحرم (قوله اذا تاب) ولا بد من بينة على توبته كما سر (قوله ووجه
مقابله) بضم الواو مع تشديد الجيم المكسورة بأنه قد يتخذ التوبة ذريعة للاخذ ويعود منع بان الاصل
عدم ذلك (قوله بأن لا يقدر) أي يفقد عنده ولا يكف بيع نحو مسكنه ولا غيره قال شيخنا الرمي
ولا يكف الكسب وان عصى بالدين ولو في دينه من فرض لم يرجع عليه بما أخذه لبقاء الدين أو بآراء
استردوا ن طرأين بعده قبل الرد (قوله الاصح) عدل اليه عن الاظهر المعبر به في المحر وتبعه المصنف
ليفيد أن الخلاف أوجه كافي الشرح ليوافق اصطلاحه (قوله أي الحال بين القوم) هو بيان لذات
البيان (قوله في قبيل) ولومن غير آدمي كنحو كلب بل ليس قيدا كما سيذكره (قوله لم يظهر)
ليس قيدا أيضا (قوله العيبة) قد علم أنها ليست قيدا بل القيمة وغيرها كذلك (قوله أعطى الخ)
أي ان كان ما استدانه باقيا وحل أجله فان وفاه من ماله أو لم يحل أجله لم يعط شيئا (قوله في مال) ليس
قيدا كما سر (قوله أصحهما نم) لان المال كالنفس لما عطل به وهو المعتمد (قوله بغيران) وكذا باذن

(قوله والقول الثاني من سهم المصالح) أنظر ما الجواب عن الآية حيث قد قال الزركشي ولو فرق المالك سقط
سهم المؤلفه أي لان الامام هو الذي يعطيه اذ ادعت الى ذلك حاجة ودعا اليه اجتهاده قاله ابن الرفعة
والموردى وغيرهما (قول المتن المكاتبون) أي خلافا للمالك وأحدى جعلهما المراد أن يشتري بذلك
رقاب العتق لان افتراءهم في الآية مع الغارمين وكأنه يدفع للغارمين كذلك الرقاب (قول المتن والاظهر
اشترط حاجته كالمكاتب) (فائدة) محل الخلاف في غير الاستدانة للمعصية والا فلا بد في الاعطاء من
الحاجة قطعاً ولو قصر هذا الغارم على الكسب لم يكف نعم ان كان استدانه في معصية فحل نظر (قول المتن
قلت الاصح) هذا يقتضي ان الخلاف وجهان وهو ما في الشرحين ومصدر عبارة المتن يقتضي أنه قولان
(قوله أي الحال) تفسير لذات البيان قال المطرزي قولهم اصلاح ذات البين يعني الاحوال التي بينهم واصلاحها
بالتعمد لما كانت ملازمة للبين وصفت به فقبل لها ذات البين كما قيل للأمرار ذات الصدور كذلك انتهى
(قول المتن أعطى مع الفنى) لو استدانه لعمارة مسجد أو اقراء ضيف لم يعط مع الفنى قال الزركشي

يعطى والفرق ان اخرجه في الغرم ليس فيه مشقة بيع العقار أو الرض فيه ولو كان الشر متوقفاً على مال فتحمل قيمة المتلف في اعطائه مع
الفنى وجهان أهمهما نم لما فيه من المصلحة الكلية والثاني المنع لان فتنه البهيم أشد ولو لمه الدين بالضمان بغيران وهو مصرأعطى ما بغض

به الدين (وسبيل الله تعالى

(١٩٨)

غزاة لاني لم) بان نشطوا الجهاد ولم يتجردوا له (فيعطون مع الفتي) بخلاف من يجردوا له

وهم المرتزة الذين لم يحق في الفتي فلا يعطون من الزكاة (وابن السبيل منسئ سفر) من بلد أو بلد كان مقباه (أو مجتاز) يبلد في سفره (وشرطه الحاجة وعدم المعصية) بسفره فان كان معه ما يحتاج اليه في سفره أو كان سفره معصية لم يعط في الطاعة كالسفر للحج والزبارة وفي المباح كالسفر لطلب الآتي والزهة وفيه رجه أنه لا يعطى (وشرط أخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية الاسلام) فلا تعطى لكافر لحديث الشيخين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم (وأن لا يكون هاشميا ولا مطلبيا) فلا تحل لها قال صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات انما هي لأوساخ الناس وانما لا تحل لمحمد ولا آل محمد ورواه مسلم وقال لأهل لكم أهل البيت من الصدقات شيئا ولا فسخة إلا يدى ان لكم في خمس الخمس ما يكفيكم أو يغنيكم أى بل يغنيكم رواد الطبراني (وكذا مولاهم) أى مولى بنى هاشم وبنى المطلب فلا تحل له (في الصحيح) لحديث مولى القوم منهم صحبه

وأعسر هو والاصيل (قوله وسبيل الله) سمي بذلك لانه طريق موصول الى الله تعالى (قوله غزاة) هو خبر عن سبيل الله عن كف من الأول والثاني أى أهل سبيل الله أو حال غزاة فراجع (قوله ولم يتجردوا له) أى لم يرتزقوا من الفتي كما سبذ كره (قوله فلا يعطون من الزكاة) وان نذر الصرّف لهم من الفتي وعلى أغنياء المسلمين اعانهم حينئذ (قوله وابن السبيل) أى ابن الطريق نسب اليها بالولادة مقبالة ملازمة لها ساوكة فيها (قوله منسئ سفر) خلافا لما لك وأبي حنيفة رضى الله عنهما (قوله أو مجتاز) وقالا لا في الثلاثة (قوله معه) خرج به ما لو كان كسو بأوجود من يقرضه فلا يعنمان من اعطائه على المعتمد خلافا لابي المنهج وفارق عدم الاعطاء لمن له مال غائب اذا وجد من يقرضه بأن السفر أشق والحاجة فيها شد (قوله والزهة) فيعطى وان كانت حاملة على سفره مولات العاصي بسفره أعطى من حين التوبة ولا يعطى الهائم لانه من العاصي بسفره فيعطى العاصي في سفره لانه كالمع من تقييد الشرح به (قوله وفيه) أى في السفر المباح ودخل في الطاعة الواجب والمنسوب وسكت عن المكروه كسفر التجارة في كافان المولى فيعطى فيه لانه غير معصية ولو ذكره بدل المباح أو معه لكان أولى (قوله وشرط أخذ الزكاة) أى من حيث كونها زكاة فلو كان باجارة ولو من سهم العامل جازت من كافر وهاشمي وغيرهما (قوله الاسلام) وكذا الحربة الكاملة الا في المكاتب كاصرها ولا يعطى المبعوث شيئا كاصرها (قوله وأن لا يكون) أى الأخذ ولو أنى (قوله هاشميا ولا مطلبيا) أى منسب اليها ولا أحدهما يخرج أولاد بناتهم من غيرهم لانهم لاحق لهم في خمس الخمس (قوله وكذا مولاهم) أى عتيقهم ولو أنى وكذا أولادهم من له الولاء عليه أيضا نعم بنحو اعطاه أولاد بناته من غيرهم أخذاهم بالاولى (تنبيه) ذكر شيخنا الرملى في شرحه أنه يلحق بالزكاة في شرط الأخذ المذكور كل واجب باصل الشرع كالنذر والكفارة والنفقة الواجبة انتهى وفيه بحث ظاهر بدرجته بمرجعة مواضع هذه المذكورات فراجع (قوله مولى القوم منهم) أى منسوب اليهم ويرتونه فخرج نحو ابني الاخت وان ورد ابن أخت القوم منهم لعدم ما ذكر (تنبيه) علم بما ذكر أن لا ادعى دفعها وقبضها لنفسه ولغيره وأنه يصح قبضها لغيرها ومع عدم العلم بصفتها كذا قاله شيخنا كغيره واعتمدها وهذا مخالف لما صرح عنه في الهبة ان الصدقة والهبة لا تصح من الاحمى ولا له فلعل الوجه أن ما هناك كاهنا فليراجع (فرع) ذكر ابن عبد البر كاتفل عنه أن زوجته صلى الله عليه وسلم لا يعطون من الزكاة لوجوب نفقتين عليه صلى الله عليه وسلم بدموته كافي حياته فراجع وحرره انتهى

(فصل) في مقتضى صرف الزكاة وصفة من يأخذ منها وما يؤخذ منها (قوله من طلب) ليس فبدا (قوله وعلم) بالمعنى الشامل للظن (قوله الامام) ومثله غيره ممن له ولاية الاعطاء (قوله استحقاقه) أى الزكاة ومثلها الوصية للفقراء والوقف عليهم بخلاف الوقف على الاغنياء لا بد فيه من بينة (قوله عمل به) وفي نسخة كالا ستدانة لنفسه (قول المتن أو مجتاز) هذا بالاجاع وأما الاول فخالف فيه أبو حنيفة ومالك لان السبيل هو الطريق فلا يضاف الا لمن لا يسه وقواه الشيخ عز الدين بن عبد السلام من حيث ان اللفظ لا يتناول الاجاز الأول وهو مجتاز مغلوب فلا يجمع بينهما وبين الحقيقة الغالبة كالحلف لا ينتم على فراش لا يبحث بالنوم على الارض (قوله فان كان معه الخ) لو كان كسو باجاز الاعطاء وفارق ما سلف في الفقير لضرورة السفر هنا (قول المتن ولا مطلبيا) قال بعضهم اجماعا على جواز دفعها لبنى المطلب الا لشافعي وهو منهم (فرع) أولاد بنات بنى هاشم والمطلب تحل لهم الصدقة باتفاق لانه لاحق لهم في الخمس (فصل من طلب زكاة) (قول المتن عمل به) قال الرافعي ولم يخرجوه على القضاء بالمعنى قال ابن الرفعة

لانه

الترمذي وغيره وموافق قال المنع فيهم لاستغنائهم بخمس الخمس كما تقدم ولا حق لمولاهم فيه فتحل له

(فصل من طلب زكاة) كقولهم الامام استحقاقا وهدمه عمل به (فلا يجوز الصرّف لمن علم عدم استحقاقه

سطه ولم يخرج على القضاء بالعدم الحكم هنا ولو قامت بينة بخلاف علمه لم يعمل بهما لم تذكر قلة من حالة
الى غيرهما ولو قامت بخلاف ظنه عمل بهما لانها أقوى منه (قوله ويجوز لن الخ) نعم ان كان محجوراً عليه بسفه
فأدفع لولي له (قوله ادعى فقراً أو مسكناً) أى وأنه غير كسوب (قوله أى لم يعلم واحداً منهما) يدفع به توهم
ان عدم العلم احدهما لا يستلزم عدم العلم بالآخر مع ان المقصود عدم العلم بهما معاً فأملاً (قوله فان عرفه
مال) سواء منع صرف جمع الزكاة اليه أو بعضها ويعطى فى الثانى ما زاد على ماله بلايين (قوله كلف البيئته)
أى فبما يحتاج فى دعوى تلفه البهار الا صدق بيمينه أو بلايين على التفصيل فى الوديعه على المعتمد (قوله
ادعى عيالا) أى تلمزمه مؤتمتهم (قوله يكلف البيئته فى الاصح) ومقابله لا يكلف البيئته قال الزركشى ولا بد عليه
من اليمين ولم يذكر الشارح هذا المقابل ولعله لكونه يعلم بمقابله أو أنه من أفراد فتأمل (قوله وحاله يشهد
الخ) قيد محل القطع والافقيه وجهان فى الروضة أحدهما أنه كذلك وهو المعتمد (قوله فان لم يخرج استرد
منهما) أى بعد مدة الامهال التى فى كلام الشارح المقدرة بثلاثة أيام وقال شيخنا انما يسترد منهما اذا
مضى عام الاخذ فقبل مضيه يطالب الغازى بالغزو والرد ولو عاد بعد السفر فان كان قبل دخوله بلاد الحرب
أو بعد هاولم يقاتل مع قرب العدو واسترد منه الجميع أيضاً ولا فلا ولورجع بعد الغزو وفضل معه شئ فان كان
يسيراً وقرع على نفسه لم يسترده والاستردو يطالب ابن السبيل بالسفر والرد فان عاد بعد السفر استرد الفاضل
منه مطلقاً سواء قرع على نفسه أو كان الفاضل يسيراً وكذا لو لم يصرفه وعاد به وصرفه ولو فى غير حاجة السفر
رجع عليه بما لا يحتاج اليه فى حاجة السفر وكل ما يسترده يجب رده بعينه ان كان باقياً والا فبدله (قوله وبمحتمل
الخ) يفيد أن الاعطاء حالة ارادة الخروج والمراد بالتأخر ثلاثة أيام فأقل (قوله بالعمل) هو جواب
الزركشى وبه سقط ما أطلق به بعضهم من أنه كيف يحتاج العامل الى بيئته مع الامام مع أنه الذى ولاه
وأجاب بأنه يصور بما اذا اختلف الامام أو ولاه نائبه ولم يعلم هو به أو ان الامام نسي توليته لان ذلك مبنى على أن
البيئته تخبر بأنه عامل وهو ليس مرادهم يحتاج الى ذلك مع المالك (تنبيه) لو عتق المكاتب بغير ما أخذه
أو برى الغارم من الدين بغيره أو استغنى فى غير الغارم لثابت البين بغيره استرد من كل ما أخذه ولا يكتفى قول
صاحب الدين أخذت الدين منه لاحتمال انه أعطاه من غير ما أخذه من الزكاة (قوله والصف الثاني من
المؤلفة) وهو من له شرف فى قومه يطالب ببينة ومثله الصنفان الآخرا وهما مانع شر الكفار ومانى الزكاة
فيطالبان بالبيئته أيضاً وهذا ان كانا مسلمين كما يعلم مما مر (قوله والاول) وهو ضعيف النية فى الاسلام يقبل
قوله أى بلايين ولا بيئته (قوله اخبار عدلين) وكذا رجل وامرأتان أو عدل واحد أو فاسق ظن صدقه أو

لانه ليس بحكم وقال النووي لانه ليس فيه اضرار بمعين بخلاف الحكم انتهى وقوله من طلب الحكم هو كذلك
وان لم يطلب (قول المتن لم يكلف الخ) دليله أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى للذين سألاه بعد ان أعلمهما
أنه لاحظ فيها الفنى وكذا يصدق فى دعوى عدم الكسب قال الماوردى واذا كان ظاهر حاله مخالفاً لمثلثته
وقوة بدنه وحسن هيئة فبغنى أن يقول له على طريق الوعظ ما قاله صلى الله عليه وسلم للذين سألاه لاحظ فيها
لفنى ولا تفتى قوة بكتسب ثم هذا لا يختص بالزكاة فى الوقف على الفقراء والوصية لهم كذلك كما صرح به
الماوردى فى الاول وبمحتمل الزركشى فى الثانية بخلاف الوقف على الاغنياء فان الفنى لا يقبل منه الا بيئته
(قوله البيئته لسهولتها) قال الماوردى ولا يشترط كونها من أهل الخبرة الباطنة بخلاف الشهادة بفقرم (قول
المتن فى الاصح) لم يذكر الشارح مقابله وهو عدم تكليف البيئته قياساً على دعوى الفقر قال الزركشى
وعليه فلا بد من اليمين قطعاً (قوله بلا بيئته ولا بيمين) قال الزركشى لانه فى أمر مستقبل (قوله وبمحتمل
تأخير الخروج الخ) هنا يفيد انه انما يعطى اذا كان وقت الخروج وبصرح الرافى فى الغازى ومثله ابن

و يجوز لن علم استحقاقه
(والا) أى وان لم يعلم
استحقاقه أو عدمه أى لم يعلم
واحداً منهما (فان ادعى
فقراً أو مسكناً لم يكلف بيئته)
لغيرها ولا يحلف ان اتهم
فى الاصح (فان عرفه
ماله وادعى تلفه كلف البيئته)
لسهولتها (وكذا ان ادعى
عيالاً) يكلف البيئته (فى
الاصح) ولو قال لا كسب
رحاله يشهد بصدقه بأن كان
شيخاً كبيراً أو زمناً أعطى
بلايين ولا بيمين (و يعطى
غزواً و ابن سبيل بقولها) بلا
بيئته ولا بيمين (فان لم يخرج
استرد) منهما وبمحتمل
تأخير الخروج لا تظار
الرفقة ونحوه لا اهبته
وغيرهما (ويطالب عامل
ومكاتب وغرم بيئته)
بالعمل والكتابة والغرم
لسهولتها والصنف الثانى
من المؤلفة يطالب ببينة
والاول يقبل قوله (وهى)
أى البيئته فى هذه المسائل
وما تقدم (اخبار عدلين)

(وكذا تصدق رب الدين)
 في الغارم (والسيد) في
 المكاتب ينفى عنها (في
 الاصح) لظهور الحال
 والثاني لا ينفى لاحتمال
 التواطؤ (ويعطى الفقير
 والمسكين) أى كل منهما
 اذ لم يحسن الكسب بحرفة
 ولا تجارة (كفاية سنة)
 لان الزكاة تكرر كل سنة
 فتحصل بها الكفاية سنة
 (قلت الاصح المنصوص
 وقول الجمهور) يعطى
 (كفاية العمر الغالب
 فيشتري به عقار يستغله)
 ويستغنى عن الزكاة (والله
 اعلم) ومن يحسن الكسب
 بحرفة يعطى ما يشتري به
 الاتهابت فيجنها وكثرت
 أو بتجارة يعطى ما يشتري
 به مما يحسن التجارة فيه ما
 ينفي ربحه بكفايته غالبا
 فالقبلى بكتفى بخمسة
 دراهم والباقلاى بعشرة
 والفاكهى بعشرين والخباز
 بخمسين والبقال بمائة
 والطار بالف والبراز بالفين
 والصبر بخمسة آلاف
 والجوهري بعشرة آلاف
 (و) يعطى (المكاتب
 والغارم) أى كل منهما
 (قدر دينه) فان قدر على
 بعضه أعطى الباقي (و)
 يعطى (ابن السبيل

جمع يبعد تواطؤهم على الكذب ولو ثلاثة (قوله وتنفى عنها) أى البينة ظاهرة في جميع هذا الفصل أخذنا من
 تعميمه السابق وفيه بحث يعلم بالتأمل (قوله تصدق رب الدين وأل السيد) أى ان ظن صدقه ومثله ما تقدم
 قريبا (قوله ويعطى الخ) قال الزركشى جميع ما مر في صفة من يأخذ من هنأ قدر ما يأخذ (قوله أى كل
 منهما) قدر ذلك لاجل افراد الضمائر الآتية (قوله اذ لم الخ) تقييد لمحل كلام المصنف ولا خراج من سيذكره
 بعد (قوله قلت الاصح الخ) لم يتقدم في كلام المحرر ذكر خلاف يستدرك عليه ولم يذكر الشارح مقابله مع
 احتمال كلام المصنف ليكون الخلاف نصا وأوجها أو أقوالا أو طرقا فراجعه (قوله العمر الغالب) وهو
 ستون سنة وبعده يعطى سنة بعد سنة (قوله فيشتري به الخ) يفيد أنه لا يعطى من النقد ما يكفيه لما ذكر
 بل مقدارا يكون غنا العقار تنفي غلته بذلك أو بما يمين به ذلك ان كان مالا كالبعضو يشتري به المالك لكن بعد
 قبضه أو الامام ولو قبل قبضه أو يلزمه بالشراء أو يمنعه من التصرف فيه بغيره ملك ما يشتري به ويرث عنه نعم
 بمنع الشراء كما يعطى له من مال الزكاة (قوله قلت الخ) نعم ان كان ما يعطى له لا يفي بقيمتها لم يزد عليه
 كما مر في الشراء (قوله ما يشتري) مفعول يعطى الثاني (قوله ما يمين ربحه بكفايته غالبا) أى بحسب عادة
 بلده ويختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاماكن والازمنة فيراعى ذلك على الوجه وما ذكره الأئمة انما
 هو بالنظر للغالب في زمانهم ومن له أكثر من حرفة يعطى لما يكفيه منها فان كفاه كل واحدة من حروف
 متعددة أعطى لادناها وان لم تكفه واحدة فزبد له قدر كفايته كذا قال شيخنا الرملى فانظره مع ما مر
 (قوله فالقبلى) بالوحدة المفتوحة من بيع البقول وهي الاختصارات (قوله والباقلاى) بتخفيف اللام
 أو تشبدها على ما مر هو من بيع الباقلا وهو القول ولو مصولا (قوله والبقال) هو بالوحدة المفتوحة
 والقاف الثقيلة يقال له القامى بالقاه وهو من بيع الحبوب قيل أو الزبت ومن جعله بالنون فقد صحفه فان
 ذلك يسمى الثقلى بالنون المضمومة بغير ألف بعد اتفاق وهو من بيع نحو اللوز والجوز (قوله والبراز)
 بوحدة ثم مجتمعتين بينهما ألف باع البرازى الاقشة واصل البرازم لمتاع البيت (قوله والغارم) أى لغير
 اصلاح ذات البين لما مر أنه يعطى مع الغنى (قوله ما يوصله الخ) فان أراد الرجوع أعطى مدة اياه بضاً وكذا
 مدة اقامته لا تمتنع الترخص ولو ثمانية عشر يوما ولو رجع من بعض المسافة وقد أنفق جميع ما أخذه فان كان
 لنحو عده الاسلح لم يرجع عليه والارجع عليه بما يقابل ما لم يسافر كما مر (قوله قدر حاجته) له ولعاليه
 (قوله في الثغر) هو بفتح المثلثة أوله محل الخافه والمراد بقدر اقامته بحيث ما تظن فيه الاقامة فان زادت زبد
 السبيل (قوله ولا يحتاج) لو قال فلا يحتاج لكان أولى لان هذا استفاد من تعبيره بالاخبار (قوله
 لاحتمال التواطؤ) هو في مسئلة رب الدين أقوى لان المكاتب يظهر حاله من الاستقلال بسبب العتق بعد
 الاداء ولهذا قال ابن أبي عصرون بقبول السيد دون رب الدين (قول المتن ويعطى الفقير الخ) قال الزركشى
 اعلم ان الكلام من أول الفصل الى هنأ في الصفات المقتضية للاستحقاق ومن هنأ الخ في كيفية الصرف
 وقدره (قوله لان الزكاة الخ) عنده بعضهم أيضا بما عفى الصحيح من أنه صلى الله عليه وسلم كان يدخله
 كفاية سنة (قول المتن فيشتري به الخ) اشارة الى أنه لا يدفع له ما يكفيه عمره دفعة وانما الدفع على الوجه
 المذكور بدليل ان من قدر على الكسب الكافى له يومافى مالا يعطى شيأ قال الرافعى وكان هذا فيما اذا أمن
 أهل الضياع والاف يمكن من نصب عامل يشجر له ويعطى ولا يتعين شراء العقار (قوله أى كل منهما) قدر
 ذلك لاجل افراد الضمير الآتى (قول المتن قدر حاجته) قال الرافعى وسكت الجمهور عن نفقة عياله واعطاها
 ليس يبعد قال الزركشى وبه جزم الفاروق وقوله ومقبا أى وبجته المعطى في قدر مده الاقامة فان زادت

ما يوصله مقصده) بكسر الصاد (أو موضع ماله) ان كان له في طريقه مال وان احتاج الى كسوة أعطىها (و) يعطى (الفارى زاده
 قدر حاجته لنفقة وكسوة) في احواله وراجعه فيما هنالك (أى فى الثغر (وفرسا) ان كان يقاتل فارسا (وصلاحا) وعبرة المحررو يشتري له الفرس

والسلاح وفي الروضة
 كاصلها يعطى ما يشترهما
 به (و يصير ذلك ملكا
 له) ويجوز أن يستأجرا
 له (وهيأله ولابن السبيل)
 أى لىكل منهما (مركوب
 ان كان السفر طويلا أو
 كان) هو (ضعيفا لا يطيق
 المشى وما ينقل عليه الزاد
 ومتاعه الآن يكون قدرا
 يعتاد مثله له بنفسه) فلا
 وكذا لو كان السفر قصيرا
 وهو قوى والمؤلفة بطون
 ما يراه الامام قال المسعودى
 على قدر كفتهم وكفايتهم
 والعامل يعطى أجره مثل
 عمله فان زاد سهمه عليها
 رد الفاضل على سائر
 الاصناف وان نقص كل
 من مال الزكاة ثم يقسم
 ويجوز أن يكمل من سهم
 المصالح (ومن فيه صفتا
 استحقاق) كفقير غارم
 (يعطى باحداهما فقط في
 الاظهر) لان عطف بعض
 المستحقين على بعض في
 الآية يقتضى التغاير والثاني
 يعطى بهما بمحصل تعدد
 الوصف كتعدد الشخص
 فصل يجب استيعاب
 الاصناف الثمانية في
 القسم (ان قسم الامام

له ولو قصد عدم الرجوع لم يعط مؤنة الاباب وينبى أن يعطى لمدة الإقامة بقدر الحاجة للغزو دون ما زاد
 فليراجع (قوله) ويصير ذلك اسم الاشارة على ظاهر كلام المصنف راجع لما يعطاه ومنه الفرس والسلاح
 وهو صحيح في الاول دون الآخر لانه لا بد فيه من التملك فان أعطى قيمتهما فكلاول قد ذكر عبارة
 الروضة لبيان المراد من عبارة المصنف والمحرر والحقك بملكه لما ذكر بحسب الظاهر حين الاعطاء فلا
 ينافى ما مر من استرداد الفاضل لتبين عدم ملكه فتأمل (قوله) ويجوز أن يستأجره أى الفرس والسلاح
 أى يستأجرهما (الامام) يعطيهما له ويجوز أن يعيرهما له اذا اشتراهما من هذا السهم سواء وقفهما أو لادله
 ذلك منه وبلىست هذه عبارة حقيقة اذا لامام غير مالك فلا ضمان لو تلفا بصدق في تلفهما يجنبه (قوله)
 وهيألهما أى من جهة الامام ولا يملك كان ذلك ولو تملك الامام فيسترد منهما اذ رجعا (قوله) (مركوب)
 أى غير الذى يقاتل عليه الغازى (قوله) ان كان السفر طويلا أى وليس سفر نزهة على المعتد قاله شيخنا
 فانظره مع ما مر واعتمد الخطيب الاعطاء فيه (قوله) وما ينقل الخ عطف على مركوب وهو نحو بغل
 وحصار (قوله) ما يراه الامام أى ان فرق فان فرق المالك فبإراء المالك (قوله) يعطى أى ان لم يكن
 مستأجرا ولم يتطوع كإسار (قوله) أجره مثل عمله فان لم يعمل لم يعط شيأ (قوله) فان زاد سهمه انظر ما سهم
 العامل الذى تعتبر زيادته على الاجرة أنقصه عنها (قوله) كفقير غارم فيه تأمل ومثله قول الماوردى
 كقيم مسكين فهو معتز أيضا لان شرط اعطائه الفقر (قوله) يعطى أى بأخذ لان الخبر له (قوله)
 باحداهما أى من زكاة واحدة وبقي معه ما أخذ منها والافله الاخذ بصفة من زكاة وبأخرى من أخرى ولو
 أخذ بصفة الغرم ودفع ما أخذ له لفر به فله الاخذ بصفة الفقرا أيضا نعم ان كانت احدى الصفتين غزوا
 أعطى بهما معالان الغزو يعود دفعه علينا (قوله) ثم يقسم أى مال الزكاة بعد تقسيم أجره العامل (قوله)
 والثاني أى مقابل الاظهر وليس في المسئلة طرق وخالف بعضهم فيه بما قال الماوردى للامام أن يجمع
 للفقراء بين الزكاة والخس والكفارة

(فصل) في حكم استيعاب المستحقين ونقل الزكاة وغير ذلك (قوله) يجب استيعاب الاصناف أى
 ولو زكاة الفطر (قوله) ان قسم الامام ولو بنائبه ومنه العامل اذا أذن له الامام في عزل نصيبه وتقديم أنه
 زاده بعد ذلك (قول المتن) ويصير ذلك ملكا له قضيته أنه لا يسترد منه اذ ارجع وبه صرح الفاروقى قال لانه
 أعطى لتحصيل غرض وهو تحقيق الغزو وقد وجوب شبهه أن يأتى فيه ماسلف في فاضل النفقة انتهى قاله
 الزركشى (قول المتن) وهيأله الخ أى ويسترد ذلك منه اذ ارجع كما يفهم من قوة العبارة ثم قضية كلامه
 نهية ذلك لابن السبيل حتى في سفر النزهة وهو بعيد (قول المتن في الاظهر) المسئلة فيها طرق ثلاث قال
 الزركشى ولا يقال كان ينبى التعبير بالذهب لان الاصح طريقة القولين انتهى قلت هذا بناء منه على ان
 التعبير بالذهب انما يكون أو يحسن اذا أريد به الطريقة القاطعة وليس كذلك (تنبيه) حكم الصفات
 كالصفتين في جريان الخلاف المذكور ثم المراد منع الاعطاء بهادفعة واحدة مالم أوعاه بالفرم فاداه لفرم بما جاز
 اعطاؤه بعد ذلك بالفقر قال الزركشى ولو قال أخذ باحداهما كان أولى لان الخبر له لا للعطى ثم المراد
 صفات استحقاق الزكاة والا فله شمسى الغازى ياخذ من التى بهما قاطعا كما سلف في بابه

(فصل يجب استيعاب الاصناف) قال الامام لو صرف سهم الفقراء والمساكين الى الفقراء نظرا الى أن
 احتياج الفقراء أشد فهو نظر باطل لان مقصود الشرع ان تزول حاجة المحتاجين والمساكين أقرب الى
 حصول ذلك فيهم من الفقراء فلا يمنع أن يكون غرض الشارع صرف سهم المساكين حتى يتمسكوا
 ولا يصيروا الى حد الفقر (قول المتن ان قسم الامام) مثله العامل يقسم فيعزل حصة نفسه ثم يفرق الباقي

قدر أجرة مثل عمله فقط (قوله وهناك عامل) سواء أذن له الامام في العمل أم لا قال شيخنا ويستحق
احصة جميع الصنف وان كان واحدا وفيه نظر مع ما مر أنه لا يزداد على أجرة مثل عمله فراجع (قوله بان حل
الح) وكذا لو تبرع بعمله أو استأجره الامام أو جعل جزأ من بيت المال (قوله فان فقد بعضهم) أي في البلد
بالنسبة للمالك أو مطلقا للامام ولو امتنعوا من أخذها فقولوا (قوله استوعب) أي ان روى المال واستوت
الحاجات والا قدم الاحوج ان كان والاعمل بالمصلحة (قوله من الزكوات) أي مجموعها لا من كل واحدة
فله اعطاء كل زكاة ماله مستحق واحد (قوله آحاد كل صنف) ولو في غير البلد الذي هو فيه (قوله وكذا
يستوعب المالك الآحاد وجوبا) على المعتمد وكذا تجب التسوية بينهم بذلك الشرط (قوله ان انحصر
الح) أي وقت الوجوب في محل الوجوب بان سهل عدهم بمافي التكاح قاله شيخنا الرمي وفيه نظر (قوله
روى بهم المال) أي بحاجاتهم النازرة قاله شيخنا الرمي (قوله وان كانت حاجة بعضهم أشد) فيجب نقل
ما زاد عن صنف الى صنف ناقص (قوله فيحرم) هو المعتمد فالتسوية واجبة خلافا لما في الروضة المذكور
(فتنبه) علم بما ذكرناه يجب على الامام تعميم الاصناف والتسوية بينهم وتعميم الآحاد وكذا
التسوية بينهم عند تساوي الحاجات وان يجب على المالك الاولان وكذا الثالث والرابع على المعتمد ان
انحصر روادى بهم المال فقولوا لا يبين آحاد الصنف هو فيما اذا لم ينحصروا (فرع) لو أدخل الامام أو
المالك بصنف ضمن كل نصيبه أو بواحد من صنف ضمن له أقل متمول وضمان الامام في الزكوات ان بقي
منها شيء عنده والا ففى ماله وضمان المالك في ماله وللمستحقين حيث ذابوا منها وتسقط عنه كالنية ولم
مطلقا التصرف في حصصهم قبل قبضها الا باستبدال أو ابراء واذا ما وافق لورثتهم ولو أغنياء فان كان
الوارث المالك سقطت عنهم الزكاة والنية ولا يضر غناهم بعد وقت الوجوب ولا غيبتهم عن البلد بعده
(قوله منع نقل الزكاة) المراد بنقلها أن يعطى منها من لم يكن في محلها وقت الوجوب سواء كان من أهل ذلك
المحل أو من غيرهم وسواء أخرجهما عن المحل أو جازأ بعد وقت الوجوب اليه نعم لو لم ينحصر المستحقون في
البلد جاز اعطاء من جاءها بعد وقت الوجوب قاله شيخنا فراجع ولو خرج مع المستحقين الى خارج المحل
ودفعها لهم حينئذ لم يتنع وخرج بالزكاة غيرها كالكفارة والوصية والنذر والوقف فيجوز النقل فيما لم
يخص منها (قوله من بلد الوجوب) أي الى محل يجوز قصر الصلاة فيه لساقر من أهل ذلك البلد والمراد
بالبلد محل الوجوب كالقرية والحلة ومحل الإقامة لذى الخيام والسفينة لمن فيها فان لم يكن في ذلك المحل
مستحق تعين أقرب محل يوجد فيه المستحق اليه وقت الوجوب نعم يجوز في الدين اخراجه كانه في كل من
محل الدائن والمدين وقت الوجوب أو بعده وكذا لو تنقص النصاب ببلدين كعشرين شاة ببلد وعشرين
باخرى فله اخراج شاة في احدهما مع الكراهة فان أخرج في كل بلد نصفها لم يكره (قوله أي يحرم

عامل بان حمل أصحاب
الاموال الزكواتهم الى الامام
(فالتسوية على سبعة
فان فقد بعضهم) أيضا
(فعل الموجودين) منهم
فان لم يوجد أحد منهم
حفظت الزكاة حتى يوجدوا
أو يوجد بعضهم (واذا
قسم الامام استوعب من
الزكوات الحاصلة عنده
آحاد كل صنف) وجوبا
(وكذا يستوعب المالك)
الآحاد وجوبا (ان انحصر
المستحقون في البلد وروى
بهم المالك الا فيجب اعطاء
ثلاثة) من كل صنف ذكره
في الآية بصيغة الجمع وهو
الزاد في سبيل الله وابن
السبيل الذي هو لاجنس
ولا عامل في قسم المالك
وبجوز أن يكون واحدا
بحسب الحاجة كما استغنى
عنه فيما تقدم (ونجب
التسوية بين الاصناف)
وان كانت حاجة بعضهم
أشد الا العامل فلا يزداد
على أجرة مثل عمله كما سبق
(لا يبين آحاد الصنف)
فيجوز تفضيل بعضهم على
بعض (الآن يقسم الامام
فيحرم عليه التفضيل مع
تساوي الحاجات) قاله في
التتمة وتعبه في الروضة
بأنه خلاف مقتضى اطلاق
الجمهور واستحباب التسوية
(والاظهر منع نقل الزكاة)

قاله الزركشي (قول المتن على سبعة) أي وليس للامام أن يأخذ سهم العامل لنفسه وان تولاه لان نظره
عام وحقه في الشيء (قول المتن فان فقد بعضهم الح) المراد هنا القدر مطلقا وأما من البلد خاصة فسيأتى في
المتن (تنبيه) لو فقد بعض صنفه على باقيه ولو فضل شيء عن كفايته من وجد فإظهار ان الامام يحفظه
الى وجود أهله ولا يرد على الباقي الاما دام بصفة الاستحقاق ويدل على ذلك قوله لو فقد بعض الاصناف
من البلد خاصة وفضل المال عن كفايته وجب النقل (قول المتن من الزكوات) ير يدان الزكوات في يده
كزكاة واحدة فله اعطاء شخص زكاة واحدة لكن استشكل ذلك الشاى بان كل صدقة ملك للمستحقين
فكيف يتأتى التخصيص (قوله وجوبا) ان روى بهم المال (قوله الذي هو للجنس) صفة لابن السبيل
(قول المتن الآن يقسم الامام الح) مثله المالك اذا انحصر روادى بهم المال

ولا يجزئ للمنفى حديث الشيخين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتد على فقرائهم والثاني يجوز النقل ويجزئ للإطلاق في الآية (ولو عدم الاصناف في البلد وجوب النقل) إلى أقرب البلاد إليه (أو عدم بعضهم) (٢٠٣) وجوزنا النقل مع وجودهم

(ولا يجزئ) هو تفسير للمنع (قوله والثاني يجوز النقل ويجزئ) واختاره جماعة من أصحاب الشافعي كابن الصلاح وابن الفراك وغيرهم قال شيخنا تبعنا الشيخنا الرمي ويجوز للشخص العمل به في حق نفسه وكذا يجوز العمل في جميع الأحكام بقول من يثق به من الأئمة كالأدري والسبكي والاسنوي على المعتمد (قوله ولو عدم الاصناف الخ) وكذا الوفضل عنهم شيء يجب نقله لما ذكر (قوله وجوزنا النقل) أي على المرجوح (قوله فريد) أي أن لم يفضل عنهم والأوجب نقل الفاضل لما مر (قوله وفي الروضة الخ) هو تنقيح لإطلاق المصنف منع النقل بكونه على المالك لا الإمام (قوله وتفرقة) المشار إليه بقوله أو عدم بعضهم الخ كذا قاله شيخنا وفيه نظر والوجه أن يراد به التفرقة كما يؤخذ مما بعده وتفرقة مجرد عطف على جواز (تنبيه) مؤنة النقل حيث جاز على المالك قبل أخذ الساعي والأفهي في الزكاة فيبيع جزء منها وكذا لا تقاها من نحو خطر (فرع) لو قال فرق هذا على الساكنين لم يدخل هو ولا مؤنه وإن نص عليه كذا قاله شيخنا واعتمده وفيه نظر (قوله فرق الإمام) ولو بنائيه ومن نائبه المالك إذا أذن له في التفرقة (قوله جواز النقل) وإن انحصر المستحقون في البلد على ما تقدم (قوله وهذا أشبه) وهو المعتمد (قوله وشرط الساعي الخ) وسأيت أن بعثه وأجب على الإمام (قوله حرا عدلا) المراد بالعدل في الشهادة فلا حاجة لقوله حرا كما فعل شيخ الإسلام في المنهج قال شيخنا ومقتضاه اشتراط السمع والنطق والذكورة وعدم التهمة ونحو ذلك وليس كذلك على المعتمد (قوله بابواب الزكاة) وإن لم يعرف غيرها (قوله فإن عينه أخذ ودفع) إن أراد أخذ شيء معين ودفعه لعين لم يشترط شيء مما ذكر في جواز كونه كافرا أو قاسقا وعبيدا وغيرهم وإن أراد غير ذلك اشترطت العدلة دون الفقه ولعل هذا عمل كلام المصنف وفيه على ذلك تأمل خرم (قوله دون الفقه) أي فلا يشترط وكذا الحرية والذكورة قاله شيخنا فتأمل (قوله وتقدم شرط الخ) فلو استعمل الإمام واحدا من هؤلاء أعطاه من سهم المصلح لا من الزكاة (قوله أي الساعي) أي بأمر الإمام لأنه المعتمد (قوله المحرم) أي في حق من يتم حوله عنده ولا فعند تمام حوله (قوله فوق الوجب) أي وقت انعقاد الزكاة في ذلك الوقت والأفلاخارج عند التصفية والجناد (قوله واجب على الإمام) سواء في المال الحولي وغيره (قوله وسم) بالهملزة الساكنة وقيل بالمججمة أيضا وهو لغة التأثير بالسكناء بالنار وقيل الأول للمنفى الوجه خاصة والثاني أعم (قوله نعم الصدقة والتي) هو قيد للندب فغيرها مباح وموضعه مثلها وأما السكنى لغير الوسم غرام مطلقا لا لغرض شرعي وأما الخصاء غرام الاقما كول صغير عر فالطيب له كاسم في البيع وأما الأنزاء فجاز فبالا بضر نحو مثله أو مقار به تخيل بمثلها أو بحميم والاعتراف تخيل لبقراء

(قوله والثاني يجوز الخ) هو ما أفق به ابن الصلاح وابن الفراك عند وجود مصلحة من قريب ونحوه قال البغوي وعليه أكثر العلماء انتهى وقوله يجوز قال الزركشي الذي في الشرحين والروضة أن الخلاف في الأجزاء وأما التحريم فلا خلاف فيه وقيل عكسه وقيل فيها اه وظاهر كلام المتن جريان الخلاف ولو كان الفقهاء محصورين بالبلد (تنبيه) لو فضل شيء عن كفايتهم وجب نقل الفاضل (قوله للإطلاق الآية) أي وقباسا على الكفارات (قول المتن والأفريد) هذا صادق بما إذا كان الموجود واحدا من صف فقط (قول المتن نعم الصدقة) مراده بها الأبل والبقر والغنم ومثلها غيرهما من الخيل واليغال والحبر والقبيلة وضرها لقوله والتي والوسم جوز بعضهم فيه الهملزة وقيل بالأعمال للوجه وبالهملزة لسائر الجسد

فيه كذا زرع والتأخر فوق الوجوب فيه اشتداد الحب وإدراك الثمار وذلك لا يختلف في الناحية الواحدة كثير اختلاف ثم بحث السعاة لا خذل كرات وأجب على الإمام (ويسن وسم نعم الصدقة والتي) للاتباع في بعضها في الصحيحين وقباس الباقي عليه وفيه فائدة تميزها عن غيرها لو أن يرد لها واجبا لغيره وذل (في موضع) قال في الروضة كاصلها

صلب ظاهر (لا يكثر شره)
والاولى في الغنم الآذان
وفي الابل والبقر الاخاذ
(ويكره في الوجه) قال في
الروضة قاله صاحب العدة
وغیره (قلت الاصح يحرم
وبه جزم البغوي) في
التنذيب (وفي صحيح مسلم
لعن فاعله والله أعلم) روى
مسلم عن جابر بنى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن
الضرب في الوجه وعن
الوصم في الوجه وأنه صلى
الله عليه وسلم مر عليه
حمار فوصم في وجهه فقال
لعن الله الذي وسمه ثم السمة
في نعم صدقة زكاة أو صدقة
وفي نعم الجزية من النى
جزية أو صغار
(فصل صدقة التطوع
سنة) لما ورد فيها من
الكتاب والسنة (ونحل
لغنى وكافر) قال في الروضة
يستحب للغنى التزعم عنها
ويكره له التعرض لأخذها
وفي البيان لا يحل له أخذها
مظهر للفاقة وهو حسن
وفي الحاوى الغنى بمال أو
بصفة سؤاله حرام وما يأخذه
حرام عليه انتهى

غنم وما ورد من النهى بين الخيل والحبر يراد به الكراهة خشية قلة الخيل (قوله صلب) بضم الصاد واسكان
اللام (قوله ظاهر) بالطاء المشالة أى للناس (قوله في الغنم) بالمعنى الشامل للدمى ومثلها ما قرأ بها كالفزال
(قوله وفي الابل والبقر الاخاذ) وكذا الخيل والبغال والحبر والغيلة ونحوها وروى الغنم ألطف وفوقه الحبر
وفوقه البقر والبغال وفوقه الابل وفوقه الغنم (قوله الاصح يحرم) أى في الوجه وهو المعتمد ومقابلته
الكراهة قبله ولم ينسب الشارح على أن الخلاف طرق أو أوجه مع احتمالها لما فراجع (قوله لعن الله الخ)
وفي نسخة لعن فاعله بالإضافة وجاز لعنه لأنه غير معين وإنما يحرم معين ولو غير حيوان كالجمادى لم يجوز لعن
كافر معين بعدمونه (قوله زكاة أو صدقة) أو طهرة أو لله هو أترك وأولى ولا نظير لما يتوهم من ملاقاة
لنجاسة مثلاً (قوله وفي نعم الجزية من النى عزبة أو صغار) وفي بقية النى في مو يكتفى عن اللفظ أكبر
حروفه كالصاف من زكاة والجيم من الجزية

(فصل في صدقة التطوع بمعنى الغير واجبة فصيح الاخبار (قوله سنة) أى مؤكدة وهذا باعتبار دفعها أى
اعطائها سنة من كل أحد ولو نبيا أو كافرا إلا المانع كإعانة على معصية وذکر الحل الآتى باعتبار أخذها وقبولها
وهو جائز أيضا ولو لها شمس ومطلي على ما يأتى لا للنى صلى الله عليه وسلم فلا يحل له وانظر بقية الانبياء والظاهر
عدم الحل فيهم أيضا (قوله ونحل) بمعنى يحل قبولها كما مر بل يجب على نحو مضطر من نفسه وأخبره (قوله
لغنى) بمافى الزكاة قاله شيخنا نقله عن شيخنا الرملى وفي شرحه اعتبار الفطرة كإن حجر (قوله وكافر)
أى غير حرمى وكذا له مع رجاء اسلام أو قرابة مثلاً (قوله ويكره) هو بيان لفهوم يستحب وتفسير للراد
بالنزاهة فالمراد به ما يبيع قبولها وسؤالها ولو بلسان الحال وهذا اذا لم يظهر الفاقة كما يأتى (قوله لا يحل له) أى
يحرم أخذها بعده (قوله أو صنعتة) وكذا بكسب (قوله سؤاله حرام) أى عند اظهار الفاقة أو مع الحاج
أو إيماء لنفسه أو للسؤل أو الجاهل إلى الاعطاء لغيره منه أو من غيره (قوله وما يأخذه حرام عليه) أى عند
شيء مما تقدم أو عند فقد صفة أعطى لاجلها قال شيخنا وحيث حرم لا يملك ما أخذه ويجبر رده الا اذا علم
المعطي بحاله فيملكه ولا حرمة والا أن أخذه بسؤال أو اظهار فاقة فيملكه مع الحرمة وفي شرح شيخنا
وحيث أعطاه على ظن صفة وهو في الباطن بخلافها ولو علم به لم يعطه ملك ما أخذه ثم قال ويجزى ذلك في
سائر عقود التبرع كهبية وهدية ووقف وفقر ووصية فراجع (تنبيه) متى حل له الأخذ وأعطاه لاجل
صفة معينة لم يجوز له صرف ما أخذه في غيرها فلو أعطاه درهماً لياخذ به رغباً لم يجوز له صرفه في ادم مثلاً أو
أعطاه رغباً لياخذ به بيعاً ولا التصديق به وهكذا الا ان ظهرت قرينة بان ذكراً لصفة لنحو نجمل كقوله
لتشرب به قهوة مثلاً فيجوز صرفه فيما شاء (فرع) يندب التزعم عن قبول صدقة لنحو شوك في حل أو هتك
مرءة أو دناءة أو ظنة انها الغرض ولو أخروا بعلم بما ذكروه لا يحرم أخذ الصدقة ممن في ماله حرام وان كثر

(قوله في نعم الجزية الخ) أى والسمة في نعم الجزية التى هي بعض النى عزبة أو صغار فالتبرع بقوله جزية وما
عطف عليه وأما بقية النى من غير الجزية فيكتب عليه في (تنبيه) السكى بالنار جائز للحاجة وتركه تركاً
أفضل ويجوز خصاء ما يؤكل لحمه في الصغر فقط ويجرم في غيره والظاهر ان مرجع الصغر العرف ويجرم
التحريم بين البهائم ويكره انزاه الحمر على الخيل لانه سبب في قتلها

(فصل صدقة التطوع سنة) ذهب بعضهم الى وجوب قبولها عملاً بمقتضى الامر في قوله تعالى فان طبن
لكم الآية وقوله صلى الله عليه وسلم ما ناك من هذا المال وأنت غير مستشرف ولا سائل فخذ (قوله ونحل
لغنى) أى بشرط أن لا يظن المدافع فقره ولا فى الاحياء ان علم الآخذ ذلك لم يحل له تناوله وكذا اذا دفع اليه
له به أو صلاحاً ونفسه لم يحل له الا ان كان كذلك

خلافا للفرق الى الان علم حرمة الماخوذ بعينه ولم يقصد رد مال كما ان عرفه ولا يخفى الورع (قوله) ودفعها
 سرا (يعلم اطلاع غيره عليه (قوله) وفي رمضان) وعشره الاخير افضل من باقيه ويقدم عليه في الفضيلة
 ما يكون عند الامور المهمة كسفر ومرض واستسقاء وكسوف ويؤخر عنه عشر ذي الحجة ثم نحو مكة ثم
 المدينة ثم الافضل فالافضل من الازمنة والا يمكنه بناء على أن بعضها افضل من بعض في ذاته وهو الصحيح
 (فرع) يندب التصديق عقب كل معصية كما مر في الخبيص وينحوتوب قديم لمن ليس بدله جديدا
 (قوله) ولقريب) وان لم تلزمه نفقته أو بعد في القرابة أو بعدت داره بعد الامتنع نقل الزكاة أو كان كافرا
 وأفضله محرم نسب ويقدم منه الاقرب فالاقرب ثم زوج ثم محرم رضاع ثم مصاهرة ثم مولاه الاعلى ثم الاسفل
 والعدوم من هؤلاء افضل من غيره وأهل الصلاح منهم افضل من غيرهم أخذنا مما ياتي (قوله) وجار) أي بعد
 القريب ويقدم منه الاقرب فالاقرب وأهل الصلاح منهم افضل وكذا من غيرهم والا حوج في جميع
 المذكور بن افضل من غيره والمسلم افضل من الكافر (قوله) افضل) يعني أن الصدقة الواقعة في شيء مما
 ذكر افضل من الواقعة في غيره لا بمعنى أنه يطلب تأخير الصدقة البهاوا كشار الصدقة في المذكورات افضل
 أيضا (قوله) من دفعها جارا) الالتحوا اقتداء به وخلا به عن تحويرها وسعة والا كدفع الامام الزكاة
 للفقراء في المال الظاهر والباطن خيرا افضل فيهما وكذا المالك في المال الظاهر فقط (تنبيه) اختلف
 في قبول الزكاة والصدقة أيهما افضل والمعمد أنه يختلف بحسب الاحوال فقبول الزكاة نحو كسر نفس أو
 ممن لو لم يقبلها منه لمنعها افضل وعكسه الصدقة (قوله) ومن عليه دين) ولو مؤجلا وأوله (قوله) وأوله من تلزمه
 نفقته) أي مؤنته ومنه نفسه كما سجد كره عن الروضة (قوله) يستحب أن لا يتصدق) هذه العبارة لا تصدق
 بالمباح وعبارة المحرر وغيره لا يستحب وهي تصدق بالباحة (قوله) خلاف المستحب) وهذا استفاد من عبارة
 المناج وغيره (قوله) وربما قيل بكره) وهذا استفاد من عبارة المناج وحده (قوله) الاصح محرم صدقة
 بما يحتاج اليه) مما مر ومع الحرمة بما لا يخل على المعتمد ونقله ابن حجر عن الشافعي والاصحاب قال
 الانزعي وفارق عدم صحة هبة الماء بعد دخول الوقت بتعلق حق الله هناك بخلافه هنا والزيادة كالصدقة
 في التفصيل المذكور على المعتمد وقيل لا تحرم الا بما يحصل به أدنى ضرره أو لمونه والمراد بما يحتاج اليه في
 يوم وليلة (قوله) لنفقة من تلزمه نفقته) نعم ان أذن من تلزمه نفقته للمتصدق في التصديق وقدر على الصبر
 لم يحرم التصديق كما سباني (قوله) وأولدين) أي والمتصدق به مما يعتاد أن يصرف في الدين لا نحو لقمة
 أو رغيف (قوله) من جهة أخرى) أي ظاهرة نعم الاراد من حيث الخلاف صحيح لان الاصح هنا بعكس
 ما مر فليس من محل الاستدراك السابق في كلامه وان كان متساويا في الحكم على المعتمد الآتي (قوله)
 وفيها الخ) أو رده على كلام المصنف نظر الظاهر من عبارته وقد يشملها كما تقدم ولو عند حله (قوله) قيل
 يحرم) وهو المعتمد ان لم يقدر على الصبر والا فلا حرمة كما مر في غيره وعلى هاتين الحالتين في هذا وما قبله
 تحمل الاحاديث الواردة بالمنع أو بالجواز وحيث لا حرمة فيها ذكر فهو مكروه على المعتمد قاله شيخنا وفيه
 نظر مع قصة سيدنا علي رضي الله عنه قالوه ان يقال بعدم الكراهة ان كان المتصدق عليه أحوج وعليه
 تحمل القصة المذكورة فراجع (قوله) بما فضل عن حاجته) أي حاجة يوم وليلة وكسوة فصل قاله شيخنا م
 وفي ابن حجر من حاجة سنة واعترض بان هذا البس من محل الخلاف لتدب التصديق به مطلقا بخلاف
 ويجب عند الاضافة ويحبره الحالك على بيعه عند ذلك (قوله) على الاضافة) أي الضيق من أضاف الشخص
 (قول المتن ودفعها سرا) أي ولا يتحدث بها بعد ذلك (قول المتن محرم صدقة) قال ابن الرفعة وهل

على المتصدق عليه في هذه الحالة ينبغي ان يكون فيه الخلاف هبة الماء بعد دخول الوقت وقضيته أنه لا يملكه

(ودفعها سرا) ودفعها سرا وفي رمضان
 ولقريب وجار افضل) من
 دفعها جارا وفي غير رمضان
 ولقريب وغيره جارا
 ورد في ذلك من القرآن
 والسنة (ومن عليه دين
 أوله من تلزمه نفقته بسبب
 أن لا يتصدق) وفي المحرر
 وغيره لا يستحب له
 التصديق (حتى يؤدي
 ما عليه) فالصدق بدون
 أدائه خلاف المستحب
 وربما قيل بكره (قلت
 الاصح محرم صدقة بما
 يحتاج اليه لنفقة من تلزمه
 نفقته أوله من لا يرجوه
 وفاء) لو تصدق (واقعة
 أعلم) فان رجاءه من
 جهة أخرى قال في الروضة
 فلا بأس بالتصدق وفيها ان
 التصديق بما يحتاج اليه
 لنفقة نفسه قبل محرم وان
 الاول أصح أي أنه
 لا يستحب وربما قيل
 بكره (وفي استحباب
 الصدقة بما فضل عن
 حاجته) لنفسه وعليه
 ودينه (أوجع أمهما ان لم
 يشق عليه الصبر) على
 الاضافة (استحب) له

يعني اذا ذهب ماله والمراد هنا تحمل المشقة لامن ضاق بمعنى يحل (قوله فلا يستحب) بل يكره والله أعلم
(كتاب النكاح)

هو لغة الضم والوطء وشرعا عقد يتضمن الباحة وطء بلفظ انكاح أو تزوج فهو ملك انتفاع لا ملك منفعة وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء فيحمل عليه بقريته قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وبقرينة حديث حتى تدوق عسيلته أي حتى يوجده الوطء ١ مقتضى غالب اللغة المشبهة بالعدل وقال الحنفية حقيقة في الوطء وبنوا عليه أن من زنى باسرا أو حرم عليه أمهاتها وبناتها وحرمت على أبائه وأبنائه وأصله الاباحة فلا يصح نكح من نكح نظر الأصل خلافا لابن حجر وقال الخطيب وغيره أصله التذلل وتعبير بعضهم بالاباحة مراده عدم الوجوب وعليه فالوجه ما قاله ابن حجر والمراد نذر القبول لانه الذي يستقل به الناظر وفادته حفظ النسل وتفرغ ما يضر حسبه من المني وحصول اللذة وهذه هي التي في الجنة (قوله أي التزويج) أي القبول ولو آخر هذا عن الضمير لكان أنسب (قوله هو مستحب) ولولم يسوح الا بدار حرم صونا لولمده عن الرق والكفر وفيجب في نحو من طلقها ولما حق قسم ونحو خائف عنت تعين عليه وقد يحرم في نحو من علم من نفسه عدم القيام بواجبه وسيأتي كراهته (فرع) يجري في القسري مثل ما في النكاح (قوله بان تتوق) فسر الحاجة بذلك ليناسب ما بعد موالاته فينبغي لنحو خدمة وإيناس كما مررت الاشارة اليه (قوله من مهر) أي الحال منه (قوله وغيره) هو نفقة يوم وكسوة فصل (قوله ويكسر الخ) أي الرجل لانه لا دخل له في كسر شهوة المرأة قاله ابن حجر وفيه نظر واضح فراجعهم (قوله ارشاد) أي من الشارع فهو مثاب عليه كما مر في الماء الشمس وما قيل من أن الصوم مثيل للحجارة المضنية الى زيادة الشهوة مردودا ومحمول على من داوم عليه وليس مرادها هنا (قوله فعله بالصوم) أي ولا يطلب منه أن يفزع ففبه عدم الطلب الذي هو أهم من طلب الترك المعبر به في كلام المصنف (قوله بالبد) أي مع التثاقف أو ما بالقصور والهاء فهو الجاع أو شهوته (قوله لا يكسر هاء الكافور ونحوه) بل يحرم ان قطع النسل ويكره ان فزع الشهوة (فرع) قطع الحمل من المرأة على هذا التفصيل (قوله بان تتق) أي ظاهره الكراهة وان احتاج للاستئناس وفيه نظر كما مر (قوله لكن العبادة أفضل) أي ذاتها لا التخلي لها بدليل تأويل الشارح المذكور ولو أبني أفضل على حقيقته وقدر التخلي للعبادة لكان أولى لانه عمل الخلف بين الأئمة ولان العبادة أفضل قطعا وما ذكر صريح في أن النكاح ليس من العبادة واختار النووي أنه منها ان قصد به اعفاف أوله ونحو ذلك والا فلا وهو المعتمد (قوله قلت الخ) هو استمراك على ما بعد الالفيد لعدم الكراهة لواجده الالهية مع عدم الحاجة لعله المذكورة وعلى اطلاق تفضيل العبادة ولولغير المتعبد فعمل من ذلك أنه من الف والنشر غير المرتب فتأمل

(كتاب النكاح)

قال الزجاج يوضع نكح في كلامهم للزوم الشيء كما عليه ويطبق على الوطء لما فيه من معنى الضم وعلى العقد لانه سببه اه وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء وقيل بالعكس وقيل مشترك وذهب أبو حنيفة الى الثاني (قول المتن هو مستحب) نقل الشافعي عن ابن عمر رضي الله عنهم ما رأيت مثل من ترك النكاح بعد قوله تعالى ان يكونوا فقراء يغفهم الله من فضله (قوله مؤن النكاح) عبارة الزركشي القدرة على المؤن وأما الباء بالقصر فهو الوطء (قوله بان لم تتق نفسه) قضيته انه لو كان مع ذلك يحتاج اليه لفرض الاستئناس لا تتق الكراهة وفيه نظر (قوله فلا يكره) لو كان الشخص غير جائز التصرف فالظاهر أنه يحرم على الولي انكاحه (قول المتن لكن العبادة أفضل) قضية هذه العبارة أن النكاح في نفسه ليس عبادة فهو كذلك وانما يكون عبادة بواسطة ما يعرض له بدليل محتمل من الكافر

(والا فلا) يستحب والثاني يستحب مطلقا والثالث لا يستحب مطلقا
(كتاب النكاح)
أي التزويج (هو مستحب) يحتاج اليه بان تتوق نفسه الى الوطء (بجاءه) أي مؤتمن من مهر وغيره محصينا لغيره وسواء كان مشتغلا بالعبادة أم لا (فان فقدتها) استحب تركه ويكسر شهوته بالصوم (ارشاد اقل صلى الله عليه وسلم عمارواه الشيخان يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانما أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء أي دافع لشهوته والباء بالمؤن النكاح فان لم تنكسر بالصوم لا يكسر هاء الكافور ونحوه بل يفزع (فان لم ينجح) اليه بان لم تتق نفسه الى الوطء (كره) له (ان فقد الالهية) لما فيه من التزام ما لا يقدر عليه من غير حاجة وسواء كان به علة أم لا (والا) أي وان لم يفقد الالهية أي وجدها وليس به علة (فلا) يكرهه (لكن العبادة أفضل) لهنه أي فاضله عليه (قلت فان لم

(قوله فالنكاح أفضل) أى قاض واستغنى بمقابله عنه وحيث كان النكاح مطاوعا وقدمه على الحج ومات قبل الحج لم يصح أن كان خائف العنت والاعصى كذا قاله شيخنا ويتجه أن يقال إن خرج بما يصرفه في النكاح عن الاستطاعة في أول سني الامكان فلا ثم مطلقا أو بعدها فيأثم مطلقا على نظيره في الصلاة فتأمل (قوله أو تعين) أى دائم أيضا وهو من عن الشيء عجز عنه (قوله وليست المسئلة الخ) أى بحسب اطلاعها والافهى فيهما (تنبيه) التفصيل المذكور في الرجل يجرى في المرأة كانص عليه في الام نعم لو لم تندفع عنها الفجرة الابنه وجب واحتياجها للنفقة نظير وجود الابهة في الرجل (قوله بخلاف الفاسقة) أفاد أن المراد بالدينية من فيها صفة العدالة الا العفة وحدها بل قال بعضهم ان نكاح كافرة أو من نكاح مسعدة تاركة للصلاة مثلا (قوله بكر) أى غير مدخول بها ولو نيبيا وغير البكر المدخول بها ولو بكرا (قوله كان تضعف الخ) أوله عيال يقوم عليهم كإني الحديث (قوله نسيبة) أى طيبة الاصل معروفة وإن لم تكن رقيقة فخرج بنت الفاسق والمقطوعة بنت اللقيط ومن لا يعرف لها أب قال شيخنا بل يكره في ذلك فذكر بنت الزنا المفهوم له ويستحب جملة بحسب طبعه ولو باعتبار أقرارها ولا يعتبر كونها غنية كثيرة المال وما أحدث تنكح المرأة لا ربع لها ولا طحاها وحسبها ولديها فاظفر بذات الدين تربت يداك فهو اخبار غير مرغبت الناس فيه بحسب طبعهم وليس من الامر في شئ الاذات الدين ومعنى تربت افتقرت فكأنها التفتت بالتراب أو أن الذي فيها ترابا لم تنظر بذات الدين من المذكورات وما قيل ان معنى تربت استغنت بان صار ما فيها من المال لكثرة كالتراب ولو كان مراده افتقرت لقال أن تربت فاسد منابذ لمراد من الحديث الا ان حل على معنى ان فعلت أى ظفرت بذات الدين فتأمل (قوله والبعيدة) من الاقارب أولى من الاجنبية هو المعتمد لكان أن النسب معروف وما ورد عن النص من النهي عن النكاح من العشرة يحمل على الاقرين (تنبيه) كل ما طلب في حق المرأة للرجل يطلب في عكسه كذلك (قوله أنسب) أى لا تنافي الصفات في الافراد والاسمية (قوله قصد نكاحها) أى المرأة بكرا كانت أو نيبا مفردة أو مع غيرها ولو قصد نكاح واحدة من نسوة فله نظره من دفعة كما قاله شيخنا واعتمده نعم تقييده النظر بكونه دفعة فيه نظر (قوله سن نظره) أى ان رجلا جابها وعلم انها خالية عما يحرم به الخطبة ولا حرمه ان لم يعلم ذلك كإني وخرج بالنظر الميسر فيحرم ولولا عي أو تعذر النظر (قوله اليها) لآلى أختها ولو من وجه ولا تلصوا أخبارا إذا تعذر نظره كالأعمى وكل نحو امرأة تنتظر له نعم ان تعذر نظره لها أخبره ثقة أن أخاها مثلها جاز له نظره وهذا اذا كان النظر له مع شهوة والافله النظر من غير تقييد على المرجح الآتى (قوله قبل الخطبة) قيد للندب فيجوز بعدها قاله ابن حجر واعتمده شيخنا تبعا لشيخنا الرملى أنه مندوب أيضا والتقييد لدفع توهم المنع قبلها لعدم التأكد بتقدمها (قوله وإن لم تأذن) ولومع شهوة أو

(قول المتن فالنكاح أفضل) كان الشارح رحمه الله ترك تأويل هذا بالفاضل حالة على ما سبق قريبا (قول المتن وتعين) قيل الأولى تقييده بالهوام ليخرج من يعن وقتادون وقت وتعين مادته من عن اذا عرض قال الزركشى فكانه يتعرض للنكاح ولا يقدر عليه (قول المتن دينه) قال الزركشى لو كانت تاركة للصلاة فيحتمل ان الذمية أولى منها لان نكاحها يجمع على محنته وهذه مرتدة عند الامام أحمد رضي الله عنه وفي وجه عندنا فلا يصح نكاحها حينئذ (قول المتن بكر) كذلك يستحب للشخص ان لا يزوج ابنته الا من بكر أى لم يزوج قبلها (قوله بخلاف بنت الزنا) يدل على انها أراد بالنسبية من لها نسب لاشريفة النسب (قوله بان تكون أجنبية) يريد أن عبارة المؤلف من باب نفي الموصوف مقيد بالصفة (قوله كان أنسب الخ) كان وجهها أن تكون الصفات كلها مفردة

بتعبد فالنكاح أفضل له)
من تركه (في الاصح) كما
ذكره الرافعي في الشرح
كيلا تنقض به البطالة الى
القواش والثاني تركه
أفضل منه للخطر في القيام
بواجبه (فان وجد الابهة
وبه علة كهرم أو مرض دائم
أو تعين كرهه) (والله أعلم)
لا تنقضاء حاجته اليه مع
الخطر في القيام بواجبه
وليست المسئلة في الروضة
ولأصلها وتوقف بعضهم في
الكره فيها (ويستحب
دينه) بخلاف الفاسقة
(بكر) الا لعنر كأن تضعف
آلته عن اقتضاها (نسيبة)
بخلاف بنت الزنا (ليست
قريبة قريبة) بان تكون
أجنبية أو قريبة بعبدة
لضعف الشهوة في القرية
فيجىء الولد خفيفا والبعيدة
أولى من الاجنبية ولو قال
بدل ليست غير كان أنسب
بما قبله (واذا قصد نكاحها
سن نظره اليها قبل الخطبة)
لها (وان لم تأذن) فيه
للامر به في حديث الترمذي
وغیره عن المغيرة أنه
خطب امرأة فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم انظر

وقته بعدها شق على المرأة ترك النظر لها نكاحها وقوله في الحديث خطب امرأتى عزم على خطبتها (وله تكرير نظره) ليتبين هيتها فلا يندم بعد نكاحها عليه (ولا ينظر غير الوجه والكفين) لانه عورة منها وفي نظرها كفاية فانه يستدل بالوجه على الجلال وبالكفين على خصب البدن وينظرهما ظهرا وبطناً (ويحرم نظر غل بالغ الى عورة حرة كبيرة أجنبية) مطلقاً قطعاً والمراد بالكبيرة غير الصغيرة التي لا تنسئ (وكذا وجهها وكفها) أى كل كف منها (هند خوف فتنة) أى داع الى الاختلاء بها ونحوه (وكذا عند الامن) من الفتنة فيما يظهر له من نفسه (على الصحيح) لان النظر مظنة الفتنة ومحرك للشهوة وقد قال تعالى قل للؤمنين

خوف فتنة لامع خلوة والاولى كون النظر من غير علمها الثلاثين له (قوله ان يؤدم) مبنى للجهول وبعده وله هزمة قد تبدل بالواو قيل أصله يدوم فقدمت الواو على الدال وهزمت فهو من الدوام وقيل لا تنضم وانما هو من الادم لان الطعام يطيب به وتفسير الشارح بما لا يوافق واحداً من هذين فتأمل (قوله بيان لوقت النظر) يحتمل أن مراده أنه بيان لوقت النظر المنسوب فيوافق ما مر عن ابن حجر ويحتمل انه بيان لوقت النظر الاكمل فيوافق ما مر عن شيخنا ويحتمل انه بيان لوقت النظر الجائز فيمتنع بعد الخطبة وهو ظاهر كلام الشارح بعده فتأمل (قوله وقوله في الحديث) كان الانسب التفريق بالقاء لما لا يخفى فتأمل (قوله أى عزم) هو تأويل دفع حرمه النظر قبل الخطبة مع انه المنسوب والجائز والا اكمل لانه يسن بعدها كما مر (قوله وله تكرير نظره) ولا يتقيد بعد مدامات الحاجة اليه والا فيحرم (قوله لانه) أى غير العورة منها أى في الصلاة وهذا يفيد أن الكلام في الحرة أما الامة فينظر منها غير ما بين السرة والركبة وظاهر كلام المصنف استواء الحرة والامة لعدم قوله عن العورة الى الوجه والكفين وبه قال بعضهم وهو مرجوح ويسن للمرأة أن تنظر من الرجل أيضاً غير ما ذكره حرة كانت أو أمة فالخامس أن كلامهما ينظر من الآخرة عدا عورة العدة (تنبيه) فرقوا في النظر هنا بين الحرة والامة بخلاف ما سبأ في في نظر الأجنبية لان النظر هنا مأذون فيه ولو لمع خوف الفتنة فأنيط بغير العورة وما باني غير مأذون فيه فهو منوط بخوف الفتنة فأنيط بما يخاف منها فيه ولو غير العورة (قوله ويحرم نظر غل) هو مصدر مضاف لفاعله وسبأ في عكسه والتقييد بالفعل لانه محل الاتفاق ومثله الخصى والمجبوب على الراجح كما أتى والخنى يحط فيه ناظر او منظوراً (قوله بالغ) هو قيد ادم الخلف أيضاً وسبأ في غيره (قوله الى عورة الخ) هو قيد كما مر وسبأ في غيرها والخامس أن يحصل أن يحرم رؤية شيء من بدنها وإن أئين كظفر وشعر عانة وابط ودم حجم وفصل لا نحو بول كلبين والعبرة في المبان بوقت الابانة فيحرم ما بين من أجنبية وإن نكحها ولا يحرم ما بين من زوجة وإن أبانها وشمل النظر ما لو كان من وراء زجاج أو مهمل النسيج أو في ماء صاف وخرج به رؤية الصورة في الماء وفي المرأة فلا يحرم ولو مع شهوة ويحرم مماع صوتها ولو نحو القرآن ان خاف منه فتنة والتذبه والافلا والامرء فيأذ كركل المرأة (قوله حرة) ولو بمبعض لانها في مقابلة الامة الآتيه ويندب للمرأة تعليق صوتها في خطاب أجنبي (قوله أجنبية) هي غير من لا يحل له نكاحها من محارمه كما باني (قوله مطلقاً) أى مع شهوة وأخوف فتنة أو لا وأشار بقوله قطعاً الى عدم الخلاف فيأذ كره كما مر في الإشارة اليه (قوله التي لا تنسئ) أى لم تبلغ حد الشهوة لذوى الطباع السليمة (قوله وكفها) هو مفرد مضاف كما أشار اليه (قوله ونحوه) أى نحو خوف الفتنة وهو الشهوة بان يلتذبا بالنظر (قوله لأن النظر الخ) فيحرم عليهن الخروج سافرات الوجوه لانه سبب للحرام وفارقها الرجل لما باني (قوله وهو) أى ما ظهر (قوله نعم بكرة) أى على الثاني (قوله المعصم) هو مفضل الكف من الساعد (قوله من محرمة) أى من يعتقد حرمه نكاحها فحارم نحو المحوس الذين يعتقدون حلهم كالأجانب معهم قاله الزركشى (قوله ماسواه) شمل نفس السرة والركبة خلافاً لما في الروض نعم يحرم نظر الجزء الملاصق للعورة لانه مما لا يتم الواجب الابه (قوله والزينة مفسرة الخ) هذا

تفسير مراد لضرورة عطف الآباء عليه فهي في كل موضع تفسير بما يليق به وقد تفسر بجميع البدن كافي
 زينة الصلاة لقوله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد (قوله المهنة) بفتح الميم وكسر هاء الخدمة (قوله
 الى الامة) الكاملة الرق كاسر (قوله والنظر بشهوة حرام قطعا) هو مفهوم كلام المصنف قبله الذي هو محل
 الخلاف ومراد الشارح بذلك دفع ما يقال بتقييد المصنف بعدم الشهوة لا محل له لان الحرمة معها أيضا وحاصل
 الدفع أن الحرمة مع الشهوة معلومة لا محتاج الى تنبيه والتعرض لها ليس لاجل اعتبار مفهوم وانما هو
 لاجل حكمة تتوقف على التأمل والمراد بكل منظور اليه مما هو محل الشهوة لا نحو بهيمة وجدار قاله شيخنا
 الزيادي ولم يوافق بعض مشايخنا وجهه شاعلا حتى لاجمادوني بنظر ظاهر وكلام الشارح ظاهر في الاول
 فتأمل (قوله والتعرض له) أي للنظر بشهوة كما هو ظاهر كلامه أرشد ذكر الشهوة اثباتا أو نفيا وهذا أولى
 أو متعين للتأمل وسنأتي الاشارة اليه فاضمير عائده لمحذوف أو عائدها رذ كره باعتبار اضاف أو
 المحذوف المذكور (قوله لحكمة الخ) الوجه فيها أن ذكرها يكون تارة لتقيد محل عدم الخلاف وتارة لجواز
 النظر بدونها وتارة لوقوع استدراك بعد هاتين وذلك وان عدم ذكره تارة ليكون للتقيد بمحل الخلاف
 وتارة لتلحق الشهوة في ذاتها وتارة لتغير ذلك وما قيل في حكمها بغير هذا غير مقل عليه ولا منظور اليه كما يعلم من
 سراجته وتأمله (قوله والاصح الخ) أشار الى أن الى صغيرة معطوف على الى الامة لا بقيد عدم الشهوة
 لا تنفائها هنا في ذاتها بل دليل ما علم به وتقييد المتخرج وغيره بما عذ ذكر العلة بيان للواقع أو بحسب ما فهموه
 من كلامهم وبذلك رد قول بعضهم أنه أشار الى أنه من عطف الجمل دفعا لما يلزم عليه من المحذور وهو العطف
 على معمولي عاملين مختلفين فتأمل (قوله الى صغيرة) والصغيرة مثلها على المعتمد خلافا لشيخ الاسلام نظرا
 الى أن فرجها أغش (قوله أما الفرج) أي من الصغيرة والصغيرة كالمعتمد والمراد به ما ينقض مسه الوضوء من
 قبل والدبر وكذا محل نبات العانة فيهما قاله شيخنا (قوله فيحرم نظره فيهما الحاجة) كمن الرضاع
 والترتبة لنحو الام وغسل نجاسة ومداداة ونحو ذلك (قوله زادي الروضة) ذكره رد دعوى الاتفاق لا للحكم
 (قوله والاصح أن نظرا الخ) أشار الى أن نظر العبد والمسحوح معطوف على حل فيه فيفيد أنه مقيد بعدم

من معوم (قول المتن في المهنة) قال ابن السيد المهن المصدر والمهنة المرة الواحدة وبالكسر الهيمه ومعناها
 الابتداء للخدمة (قول المتن حل النظر بلا شهوة) قيده الاذعى أيضا بان لا يخاف الفتنة وهو ظاهر
 (قوله في بعض المسائل) أي كالأمة والامرء (قوله لحكمة الخ) هي في الامة التوطئة لبيان محل استدراكه
 الآتي وكذا في الامرءه فان قلت كان يلزمه حينئذ أن يتعرض لمثل ذلك في مسألة نظر المرأة الى بدن الاجنبي
 قلت قد قال فيها ان لم يخف فتنة وهو محصل للعرض لانه يفيد اشتراط عدم الشهوة أيضا فان قلت قوله والى
 صغيرة عطف على قوله الامة فيكون قيد عدم الشهوة منذ كورافها وليس فيها معنى مما ذكره قلت قد أشار
 الشارح الى أن قيد عدم الشهوة لم يرد فيها حيث قال والاصح حل النظر الى الصغيرة ولم يقل بلا شهوة نعم كل
 هذا الذي قلناه ما يحسن اعتذارا عن المؤلف وأما الاعتذار عن المحرر فالوجه أن يقال فيه قيد بها في الامرء
 لانه لا يرى الجرم الاعتدال الشهوة وتعرض لها في مسألة الامة نظرا الى كثرة اختلاف الاصحاب فيها فاعتنى
 بها وحرم محل اختلافهم ومثله يقال في مسألة نظر المرأة الى بدن الاجنبي والله أعلم ثم اطاعت الى المحرر فرائضه
 لم يتعرض لذكر الشهوة في مسألة الامة فليتنبه لذلك والله تعالى أعلم (قوله والثاني يحرم الخ) قال ابن الملاح
 لم أجد حكاية الخلاف في وجهها الا في الوسيط ويكاد أن يكون خروقا لاجتماع التعاميل باطل بالمحرار فانه
 لا خلاف في جواز النظر الى وجوههم وهذه أولى لخروجها عن مظنة الشهوة في حق جميع الناس (قوله
 والثاني يحرم الخ) محل الخلاف في المسحوح في النظر خاصة كافر ضها المؤلف واما الدخول عليهم فاجتزأ قطعا

في المهنة) أي الحممة
 (فقط) كالرأس والعنق
 والوجه والكف والساعد
 وطرف الساق اذا لضرورة
 الى غيره وسواء فيبدأ ذكر
 المحرم بالنفس والمصاهرة
 والرضاع (و) الاصح
 (حل النظر بلا شهوة الى
 الامة الاماين سرور كبة)
 فيحرم نظره لانه العورة
 منها والثاني يحرم نظرها
 كالخبرة رسياني ترجيعه
 والثالث يحرم نظرها لا يبدو
 منها في المهنة فقط والنظر
 بشهوة حرام قطعا لكل
 منظور اليه من محرم وغيره
 غير زوجته وأمته والتعرض
 له هنا في بعض المسائل ليس
 للاختصاص بل لحكمة
 تظهر بالتأمل (و) الاصح
 حل النظر (الى صغيرة الا
 الفرج) لانها ليست في
 مظنة الشهوة والثاني يحرم
 لانها من جنس الاناث أما
 الفرج فيحرم نظره قال
 الرافعي كما حب العدة اتفاقا
 زاد في الروضة قوله قطع
 القاضي حسين بحله (و)
 الاصح (ان نظر العبد الى

سيدته ونظر مسوح) أي ذهاب الفكر والانتباه إلى الأجنبية (كالنظر إلى محرم) فيحل نظرهما فنظر المحرم قال تعالى أو ما ملكت أيمانكم
أو التابعين غيراً أولى الأرباب من الرجال (٢١٠) والثاني يحرم نظرهما كغيرهما والمراد بالآية الأماه والمغفلون الذين لا يشعرون

النساء (و) الأصح (ان المراهق كالبالغ) فيلزم الأولى منصف من النظر إلى الأجنبية فيلزمها الاحتجاب منه لظهوره على العورات بخلاف طفل لم يظهر عليها قل تعالى أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء والثاني أنه ليس كالبالغ فله النظر كالدخول من غير استئذان إلا في الاوقات الثلاثة قل تعالى ليسأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات الآية وعلى هذا فنظره كالنظر إلى محرم (ويحل نظر رجل إلى رجل إلا ما بين سرقوبة) فيحرم نظره لانه صورة (ويحرم نظراً مرد بشهوة) وهو أن ينظر فيطلبه (قلت وكذا غيرها على الأصح المنصوص) لانه يخاف من نظره الفتنة كالمرأة إذا الكلام في الجليل الوجه كاقبده به القول وغيره والمنصف في فتاويه وغيرها والثاني لا يحرم والا لامر الرد بالاحتجاب كالنساء وأجيب بأنهم لم يؤمروا بالاحتجاب لشفقة عليهم فيعوى ترك الأسباب اللازمة ليعمل غيرهم غض البصر عند توقع الفتنة والخلاف حكاها المراهق في التمرح عند خوف الحرمة الفتنة ويزم عند عدمه بالجواز وزاد عليه في الرخصة قوله أطلق صاحب المذهب وغيره أنه يحرم النظر إلى الأمر لدفع الحاجة ونقله الداركي عن من الشافعي فاخذ من هذا إطلاق ما شملته عبارته في المنهاج من الحرمة عند عدم خوف الفتنة حد الباب وإن لم يصرح هو ولا غيره بحكايها

لشهوة فتأمله وكذا يقال في المراهق الآتي والمراد بالعبد المملوك كله لسيدته وليس مكانها على المعتد كالكتاب والمبعض والمشارك كالأجنبي معها بخلاف المكاتب والمبعضة والشركة مع سيدته فكالحرم قاله العلامة العلقمي (قوله إلى سيدته) أي وعكسه كما يأتي قال بعض مشايخنا وإن اختلفوا لا ما وكفرا فرأجه مع ما يأتي (قوله ونظر مسوح) أي النظر منه والخلوة كالنظر بخلاف المس (قوله أي ذهاب الخ) أي بحيث لم يبق له شهوة فإن بقيت فكالحفل قاله شيخنا الرمي (قوله إلى أجنبية) وكذا عكسه وتقييده بها المناسبة ما قبله ولو أبدل المنصف إلى جمع لكان أعم لشموله لكون النظر من كل منهم وأوليه وظاهر كلام الشارح أن العبد شامل للمسوح وإن السيدة مع العبد لا يقال لها أجنبية فافهم (قوله فيحل نظرهما) ضمير المتني عائداً لعبد والمسوح وشرط حل النظر ففهما المعدلة المعبر عنها في المنهج بالعفة في الأول ومثله الثاني كما صرح به شيخنا الرمي وشرط في الثاني أيضاً اتفاق الدين قال شيخنا لانه لا يتقاعده عن المرأة كما يأتي ولا بد من العفة في كل من العبد وسيدته في حل نظر كل منهما كإحدى المنهج قال بعض مشايخنا ويؤخذ منه أيضاً أنه لو كان أحدهما عفيفاً دون الآخر امتنع النظر على كل منهما ونوزع فيه بأن مفاد المنهج عدم حل نظر كل منهما عند انتفاء عفتها وذلك لا يفيد منع حل نظر العفيف منهما إلا آخر فتأمله وهو مردد بل مفهومه المنع ففهما (قوله أو ما ملكت أيمانكم) دليل العبد (قوله والتابعين) دليل المسوح (قوله والمراد بالآية الأماه) أي في ذلك العيين (والمغفلون) أي في التابعين (قوله أن المراهق) وهو من قارب من البلوغ والمراد به من يظهر على العورات أي الذي قدر على أن يحكي ما يراه من النساء أمامه لم يبلغ هذا الحد فإن بلغ حد الشهوة فكالحرم والاف كالأصغر (قوله كالبالغ) يفيد أن الكلام هنا في كونه ناظراً أو كونه منظوراً سائياً (قوله ويحل نظر رجل) والمراد به في الشقين ما بين المراهق (قوله ويحرم نظراً مرد) ولومع محرمة أو ذلك وهو أشد مما من نظراً الأجنبية والمراد بنظر شيء من يده ولوشعرا وظفراً وإن أبيض كامر وهو ما بين بلوغ حد الشهوة إلى أن طلع اللحية وبعد أجرواًط بالثلاثة المفتوحة قبل الطاء المهمة الثقيلة (قوله بشهوة) وكذا يخوف فتنة كامر (قوله وكذا بقبرها على الأصح) عنده والمعتد عدم الحرمة هنا وعليها يقيد بعدم الملك هنا أو المحرمية (قوله في الجليل الوجه) قال ابن حجر النقي البدن (قوله والثاني لا يحرم) هو المعتد كاعلم (قوله لشفقة عليهم) كإلى الرجال (قوله وفي ترك الأسباب) لفظ ترك ساقط من بعض النسخ ومن كور في بعضها وأولى وبدل لانه كبر اللازم (قوله الداركي) هو بفتح الراء كإلى المهمات (قوله نص الام) وفي نسخة نص الشافعي (قوله فاخذ) أي المنصف وفيه اعتراض عليه (قوله ما شملته عبارته في المنهاج) وعبر فيه بالأصح نظر القول صاحب المذهب وغيره وبالنصوص نظر النص الام (قوله وإن لم يصرح هو ولا غيره الخ) فيه تحامل كثير على المنصف حيث اخترق في المذهب ما ليس منه

نقله الزركشي عن القاضي حسين ولو كان كافراً انجبه التحريم قطعاً بناء على تحريم نظر القسمية إلى المسئلة (قوله والمغفلون) انظر ما وجه حل نظرهم والمراد بهم (قوله لم يظهر الخ) أي لم يبلغوا أن يصفوا العورات (قول المتن ويحرم نظراً مرد) يقال غصن أمر دأى لا ورفى عليه قال في الكافي وهو أعظم انما من الأجنبية لانه لا يعمل بحال انتهى (قول المتن قلت الخ) قال الزركشي نقلاً عن زوائد الروضة وكما ثبت التحريم في حق الأجنبي ثبت في حق القريب وكأنه يعني غير المحرم (قوله بحكايها) الضمير فيه راجع لقوله من

فيعوى ترك الأسباب اللازمة ليعمل غيرهم غض البصر عند توقع الفتنة والخلاف حكاها المراهق في التمرح عند خوف الحرمة الفتنة ويزم عند عدمه بالجواز وزاد عليه في الرخصة قوله أطلق صاحب المذهب وغيره أنه يحرم النظر إلى الأمر لدفع الحاجة ونقله الداركي عن من الشافعي فاخذ من هذا إطلاق ما شملته عبارته في المنهاج من الحرمة عند عدم خوف الفتنة حد الباب وإن لم يصرح هو ولا غيره بحكايها

في المذهب ولم يبال بتعليل صاحب المذهب ما أطلقه بخوف الافتتان ولا تعليل صاحب البيلن ما نقله الداركي عن النص بأنه يتقن وقيل عارض بعضهم على المصنف في ذلك وقال ما ذكر من الحرمة عند عدم خوف الفتنة مخالف لما عليه (٣١١) الناس في مخالطة المصنفين من عصر الصحابة إلى الآن في المكاتب وحال المتعلم وغيرها وكان المصنف يستعز ذلك فدفع بها سبأني له أنه يباح النظر لتعلم (والاصح عند المحققين أن الامة كالحرمة) في حرمة النظر اليها (واحدة) أعلم والمرأى مع امرأة رجل ورجل فيحل نظرها اليها الا ما بين سره وركبه فيحرم نظره (والاصح تحريم نظره الى سره) لقوله تعالى أو نساكنن والدمية ليست من نساء المؤمنين فلا تدخل الحمام مع المسلمات فم يجوز أن نرى منها ما يبدو وعند المنة وقيل الوجه والكفين فقط والثاني لا يحرم نظرا الى اعضاء بدن (و) الاصح (جواز النظر الى بدن اجنبي سوى ما بين سره وركبه ان لم تخف فتنة) لان ما سوى ما بينهما ليس بمحرم منه (قلت الاصح التحريم كقول أي كنظره) (البها والله أعلم) قال تعالى وقول المؤمنين يخفضن من اجلهن والثالث يجوز الى ما يبدو في المنة فقط لا لاحاطة الى غير ذلك من غلاف

(قوله لم يبال الخ) هو راجع لقوله فاخذ الخ وفيه محامل أيضا عليه وقد يقال انه مبال به ولو كان كذلك فمهم من التعليل أن المراد أن شأنه ذلك لا وجوده بالفعل وبدل له تعليل صاحب البيان بالاضارح (قوله وقد عترض الخ) هنا غير الاعتراض السابق (قوله من عصر الخ) يضم أو يه معاً وفتح فسكون (قوله والمرأة الخ) والمراد بها ما يشمل المرافقة ولو فاسقة في الشك في المعتمد خلافا لابن عبد السلام في جعلها كالدمية (قوله تحريم نظره) المراد كافر ولو مرتدة أو زوجة مسلم (قوله المسلمة) أي ولا مملوكة ولا محرمة وأما عكس ما ذكر وهو نظر المسلمة الى الدمية لجائز لغريمين السرقة والركبة على المعتمد (قوله نعم يجوز أن ترى) أي الدمية من المسلمة ما يبدو وعند المنة وهو المعتمد فيقيد به كلام المصنف (قوله والثاني لا يحرم) أي في غير العورة كالمس (قوله قلت الاصح التحريم) فيجب على الرجل أن يستتر ما يعلم أن المرأة تنظر اليه منه كعكسه (قوله كقولها) المتفق على حرمة لأن عمل الشهوة أمانة والمراد بها ما يشمل المرافقة كما صرت الإشارة اليها ومن هنا علم اختصاص النساء بلتبع من خروجهن سافرات الوجوه ولأن سترهن أسهل من ستر الرجال ولقوة بروزهن في الاسواق ونحوها وغير ذلك فليتنامل (قوله وهو) أي ما يبدو في المنة أي في حق الرجل وتقسيم خلافه في حق المرأة وهو مما ذكره لأن الخلاف في نفس السرقة والركبة فقط فتأمل (قوله ومنى حرم الخ) ومنه ما بين من اجنبية أو أمرد كنظر ونظر كالمس (قوله لانه ابلغ) بدليل بطلان الصوم بالانزال معه لاصح النظر (قوله ويجوز من فوق ازار) ولورق قباحيت منع من تقص الوضوء قال بعضهم نعم يحرم نظره وجاء على الله عليه وسلم ولو في الازار واصل بقية الانبياء كذلك (قوله وان لم تخف فتنة أو شهوة) والاحرم ولو كان الحائل كشفا جازا قال شيخنا سواه اتحد الجنس في ذلك أو اختلف على ما هو المعتمد (قوله وقد يحرم المس حيث لا يحرم النظر) ولا يرد على المصنف لانه عكس ما فيه ولا يستثنى عما في معنى (قوله كس وجهه الاجنبية) ومثلهم من المبدئين من بدن سيدته

الحرمة (قول المتن والاصح الخ) أي لقوله تعالى قل لاوزواجك وبناتك ونساء المؤمنين الآية قال ابن القطن الصحيح أنها طاعة في الحرائر والاماء (قول المتن تحريم نظره) مثلها فيما يظهر الفاسقة المسافرة وقوله دمية أي غير مملوكة للسلطة ومثلها عمارها الكافرات فيما يظهر (قول المتن قلت الاصح التحريم كقولها) أي وأما حديث عائشة في رؤيتها للعب الحبشة فقد أوله النووي رحمه الله تعالى على رؤيتها للعب والحراب دون الابدان انتهى (قوله الى ما يبدو في المنة) اعلم أنه فيما سلف قد فسر ما يبدو في منة المرأة بمثل الرأس والعنق والوجه الخ فيحتمل أن يرده هنا أيضا مثل ذلك لكن سبأني في قريب تفسير ما يبدو في منة الرجل المحرم بما فوق السرقة ونحو الركبة فالظاهر جواز ذلك هنا أيضا لان الرجال يبدو في منة ذلك غالبا اللهم الا أن يخجل فارق من حيث ان المحرم الرجل مع محارمه الاناث يبدو في منة معهن مثل ذلك بخلاف الاجنبي مع الاجنبية وهذا الفرق وإن كان فيه نظر لا يخفى الا أن منفع الشارح يؤيد حيث ترك هذا التفسير بما فوق السرقة ونحو الركبة ولم يضر في ذكره الا في منة الرجل المحرم والله تعالى أعلم وعلى الاخير يلزم اتحاد الثالث والاول الا في نفس السرقة والركبة (قوله وهو ما فوق السرقة والركبة الخ) عبارة الامام والمحققون على أن ما فوق السرقة ونحو الركبة من الرجل لا يبدو عند المنة من المرأة انتهى ثم اختلفت بين الوجهين يظهر في السرقة والركبة (قول المتن ومنى حرم النظر حرم المس) يستثنى منه طردا وعكسا

فتنه حرم قطعا (ونظره الى محرمها كعكسه) أي كنظر الرجل الى محرمه فتنتظر منه ما سوى ما بين سره وركبه وقيل لم يبدو منه في المنة فقط وهو ما فوق السرقة ونحو الركبة (ومنى حرم النظر حرم المس) لانه ابلغ في القصد فيحرم على الرجل ذلك كنظره الى محرمه من فوق فلو ان لم تخف فتنة وقد يحرم المس حيث لا يحرم النظر كس وجهه الاجنبية فيحرم

وعكسه وكذا مسح مسح أو عكسه (قوله وان قيل يجوز نظره) أي على المروج أو لتحتو عليهم (قوله وكغمز) بمجمعتين بينهما ميم وهو التكبيس المعروف لفظة (قوله ساق محرمه) هذا ما في الروضة قال الاسنوي وهو مخالف للاجماع واعتد شيخنا الرمي أنه لا يحرم ولو بلا حاجة ولا شفقة إلا مع شهوة أو خوف فتنة (قوله والمراد الخ) قد يقال عدول المصنف عما في المحرم مقصودا لان الزمان يمكن فيه ما ذكرنا أيضا كأجنبية تزوجها وأمره كبر عن زمن المردانية وغيرها كبرت وبحود ذلك أو للإشارة إلى استعمال مني فبإجماع الزمان والمكان لكونها أقرب إليهما من حيث واستعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز معا جائز كما عليه الشافعي رضي الله عنه فقوله ولا موقع لارادته هنا موع ولا حاجة لتأويله بغيره الذي هو حيث أذن من البعيد أن المصنف يعدل من لفظ إلى لفظ مساو له ثم يحتاج إلى تأويله بما عدل عنه فتأمل ذلك (قوله للحاجة) بالمعنى الشامل للضرورة لأنه يكفي في الوجه والكفيتين أدنى حاجة وفي غير الفرجين مبيح نيم وفيه بالضرورة (قوله لافرق بين الرجل والمرأة) أي عند فقد الشرط الآتي (قوله أن لا توجد امرأة) ولو ذميمة (قوله أو رجل) ولو ذميا (قوله وأن لا يكون) أي المعالج ذميا مع وجود مسلم أي مع اتحاد الجنس فيقدم في المرأة المسلمة امرأة محرم مسلمة ثم أجنبية مسلمة ثم صبي غير مراهق مسلم ثم صبي غير مراهق كافر ثم بالغ محرم مسلم ثم بالغ كافر ثم مسح مسلم ثم مسح كافر ثم ذميمة محرم ثم ذميمة غير محرم ثم مراهق مسلم ثم مراهق غير مسلم ثم بالغ أجنبي مسلم ثم بالغ أجنبي كافر والحاصل أنه يقدم الجنس على غيره ويقدم المحرم على غيره ويقدم من نظره أكثر على غيره ويقدم عند اتحاد النظر الجنس على غيره ثم المحرم على غيره والموافق في الدين على غيره وهكذا فإذا فقد ذلك عالج الأجنبي بشرطه المذكور من حضور نحو محرم (قوله نعملا) وان وجد غيرها وكذا الاداء ولا يجوز نظر الشاهد لها إذا عرفها ولو باسم ونسب فان عرفها بشرع عدل اكتفى به وجاز النظر وإذا امتنع من كشف وجهها كشفته امرأة غيرها ويجوز نظر فرجها للشهادة بالزنا أو الولادة ونظر الثدي في الرضاع كالشهادة بالحكم لها وعليها (قوله وهو لا مرد خاصا لمسائتي) أي في باب الصداق وهذا مرجوح وسيأتي هنا الجواب عنه والأصح جواز التعليم للأمرد والمرأة الا الزوجين بعد الفراق لمسائتي (قوله في الجميع) لا يبعد رجوعه للقصد والحجامة والعلاج أيضا (قوله وفي شرح مسلم) فهو دليل ثان لتخصيصه الذي ادعاه فهو عطف على فتاويه أي أن المصنف صرح في فتاويه وفي شرح مسلم بتخصيص التعليم المذكور بالأمرد (قوله أما المرأة فلا تفقد الخ) فيه نص صريح بجواز تعليم الأجنبي للمرأة عند فقدها من ذكر من المحرم والمرأة وحيتن فيقال إن الحكم يكفي في ثبوت الفرد النادر فلا وجه لمنعه في غيره فتأمله الآن يقال مراده بعدم الفقد ما من شأنه ذلك فافهم (قوله وسيأتي في الصداق) هو دليل ثالث لما ادعاه والمتمم جواز تعليمها وانما تستدري في الزوجان لأنه قد تعلق آمال كل منهما بالآخر فر بما وقع بينهما ما وقع التحذير منه بخلاف الأجنبية نعم

فالأول العضو المبين يحرم نظره دون مسه وحلقة دبر الزوجة يحرم نظرها على ما قاله الدارمي دون مسها وفرج الزوجة يحرم نظره على وجه ولا يحرم مسه والثاني ذكره الشارح والمستثنى من الطرد كما تقره ذكره الزركشي ومستثناة العضو لم أرها لغيره وهي محل نظر (قوله ولو قال الخ) أورده الزركشي ثم نظر فيه بأن الزمان منظور إليه أيضا فان الأجنبية يحرم نظرها فإذا عقد عليها حل فإذا طلقها حرم والعلة على العكس (قول المتن وشهادة) لو عرفها في النقب جازت الشهادة عليها من غير كشف وجهها حينئذ يحرم النظر (قوله المرأة) مفهوم قوله سابقا لا مرد خاصا

حيث كان المحرم مكان أقرب
للمراد لان حيث اسم مكان
والمراد أن المحل الذي يحرم
نظره محرم مسه ومتى اسم
زمان ولا موقع لارادته إلا أن
يقول بغيره (ويباحان)
أي النظر والمس (لقصد
وحجامة وعلاج) لعله
للحاجة إلى ذلك وليكن
ذلك بين الرجل والمرأة
بمضمر محرم أو زوج
ويشترط أن لا توجد
امرأة فعالج المرأة أو رجل
يعالج الرجل وأن لا يكون
ذميا مع وجود مسلم (قلت
ويباح النظر لمعاملة) يبيع
أو غيره (وشهادة) نعملا
وأداء (وتعليم) وهو الأمر
خاصة لمسائتي ونحوها
كأداة الرجل شراء جارية
أو المرأة شراء عبد (بقدر
الحاجة) في الجميع (واقفه
أهل) فينظر في إرادته شراء
الجارية أو العبد ما عدا
ما بين السرة والركبة
وينظر في تحمل الشهادة
على المرأة وأدائها وجهها
فقط ومسئلة التعليم مزيدة
على الروضة وأصلها والقصد
بهاتعليم الأمر خاصا فانه
لما قال يحرمه النظر إليه
مطلقا ولا غنى للمرد عن
فصل الواجبات وغيرها ولا
يتأتى تعليمهم بدون النظر

ليهم ذكر جواز ذلك كما صرح به في فتاويه وفي شرح مسلم في حديث الاسراء أما المرأة فلا تفقد من يعلمها من محرم
أو امرأة فلا يجوز نظر الأجنبي لها لتعليم وسيأتي في الصداق أنه لو أسدقها قلم قرآن، طلق قبل الدخول تصرف تعليمه (وللزوج النظر إلى

لا يشترط في الخلوة تعليم الامرد - ضرور محرم أو نحوه ويشترط العدالة في الجميع قاله شيخنا (قوله كل بدنها)
 الامناع كعدة شبهة وعكس ذلك مثله فلها انظر كل بدنه نعم لمنعها من نظر عورته فقط فيحرم عليها انظرها
 حينئذ بخلاف عكسه (قوله لكن يكره نظر الفرج) سواء القبل والدر بظاها او باطنها بل قيل نظر الباطن
 منه يورث العمى في الناظر وقيل في ولده (قوله كالزوج فيما ذكر) من جواز نظره لكل بدنها الامناع
 كزويج وعدة واستبراء وكتابة ونون فيحرم ما بين السر والركبة في كل منهما في جميع ذلك (فتبييه)
 هذا الحكم مقيد بالحياة أما بعد الموت ففي تحريم النظر على الزوج وغيره ما ذكره من التفصيل في باب
 الجنائز وخروج بالنظر المس فلا خلاف في حله في جميع بدنها ولو للفرج ظاهرا او باطنا بلا كراهة الامناع
 أيضا كعدة شبهة وحيض ونفاس ونحوها (فروع) يجوز نوم اثنين فاكثر في فراش واحد أو نوب واحد
 حيث وجد حائل يمنع المماسه للابدان وبحرم ذلك مع العرى وان تباعد أو اتحد الجنس وكان محرمة
 كأب وأم أو وجد صغر لكن مع بلوغ عشر سنين فاكثر ويكره نظر فرج نفسه عبثا وتحرم مصاحبة وتقبيل
 ومعاينة في نحو امرد ويكره ذلك في ذى عاهة كبرص وجذام ويسن ذلك في غير من ذكره مع اتحاد الجنس
 خصوصاً انحو قدوم مسفر ويندب تقبيل طفل ولو لغبر شفقة ووجه ميت لنحو صلاح وبدنوعو عالم صالح
 وصديق وشريف لا لاجل غنى ونحوه والقيام لهم كذلك وبحث بعضهم وجوب ذلك في هذه الازمنة لان تركه
 صار قطعية

(فصل في حكم الخطبة) بكسر الخاء من الخطاب الذي هو اللفظ أو من الخطب بفتح فسكون بمعنى الشأن
 والحال أو الامر المهم وشرا للنكاح ممن يعتبر منه (قوله محل) أى ان حل النكاح والافتحرم
 فلها حكمه وجوباً وبأنه يكره ونحوه بما قاله شيخنا الرملى (قوله خلية) أى ولو بدعواها سواء قالت كنت
 زوجة فلان. ثلاثاً ولفظي واقضت عدتي أو سكنت والولى اعتقاد فوطى ذلك ونزويجها نعم للحاكم تزويجها
 في الثانية دون الاولى وقيل بمنع مطلقاً (قوله عن نكاح) أما الامة فان لم تكن فراشاً لاسيد فكالخليفة والا
 ففي زمن الفرائش كالمنكوحه وفي زمن الاستبراء كالرجعية وفي غير ذلك كالبائن قاله شيخنا فراجعوا حوره
 (قوله لا تنصريح للمعتدة) وكذا في عدة وفاة وشبهة وسياق (قوله ولا نرى رجعية) وان أذن الزوج لان
 الحق لله تعالى ومثلها معتدة عن ردة الزوج (قوله وبحل نرى رجعية في عدة وفاة) وكذا عدة شبهة وبائن (قوله
 فان لم تحل له) أى لذاتها كما مثل أمان من يمنع نكاحها لعارض كأخت الزوجة وخامسة ووثنية وصغيرة

(فصل محل خطبة) بل تستحب ان كان الخطاب ممن يستحب له النكاح وتكره ان كان ممن يكره له
 النكاح لان حكم الوسيلة حكم المقصد وان كان هذا التعليل ينتقض بالمنع فانه محل له الخطبة دون النكاح
 والظاهر انه محل خطبة الثيب الصغيرة وان لم يحل نكاحها الآن قال الزركنى نعم يرد عليه حل خطبة المعتدة
 عن وطء شبهة ثم نقل عن الماوردى أنه لو كان تحتها أربع سواها حرمت الخطبة ٥١ قلت ماذا كره في
 المعتدة بشبهة تبع فيه ابن المقرئ وقد أنكره عليه السكالم المقدسى ونقل عن البغوى وغيره حرمه
 التصريح دون التعريض ففي سنن الدارقطنى أنه صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة فقال لقد علمت
 أتى رسول الله وخبرته من خلقه وموضي في قومي فكانت تلك خطبته (قول المتن خطبة) هي بالكسر
 وحكى الضم وهي أمان من الخطب أى الشأن أو من الخطاب بمعنى الكلام (قوله وتحرم خطبة المنكوحه)
 ينبغي أن يكون مثلها السرية وأم الولد اذ لم يعرض السيد عنها (قول المتن لا تنصريح للمعتدة) قال الماوردى
 حكمته أن في المرأة من غلبة الشهوة والرغبة في الأزواج ما يدعواها الى الكذب في انقضاء العدة (قوله
 فيحرم أيضاً) لو أذن الزوج في التعريض للرجعية فهل ترتفع الحرمة هو محتمل (قوله فان لم تحل له الخ) يريد

كل بدنها) لانه محل
 استمتاعه لكن يكره نظر
 الفرج وسيد الامة التي
 يجوز له الاستمتاع بها
 كالزوج فيما ذكر
 (فصل محل خطبة خلية
 عن نكاح وعدة)
 نرى ان تنصريح بمحرم
 خطبة المنكوحه كذلك
 اجماعاً فيها (لا تنصريح
 للمعتدة) فيحرم رجعية
 كانت أو بائناً وفي عدة وفاة
 اجماعاً (ولا نرى رجعية
 لرجعية) فيحرم أيضاً لانها
 في معنى المنكوحه (ويحل
 نرى في عدة وفاة) قال
 تعالى ولا جناح عليكم
 فيما عرضتم به من خطبة
 النساء وهي واردة في عدة
 الوفاة (وكذا البائن)
 بطلاق أو فسخ (في الاظهر)
 لا تقطع ساطنة الزوج عنها
 والثاني يحرم اذ اصحاب
 العدة أن ينكحها فاشبهت
 الرجعية فان لم تحل له

أو إذا اقضت عندك
نكحتك والتعريض نحو
من يمتلك أو إذا حلت
فا ذنبى وحكم جواب
المرأة نصريحاً ونصراً
حكم الخطبة (ونعزم خطبة
على خطبة من صرح باباته
الاباذنه) أو بترك حديث
الصحيحين واللفظ لمسلم
لا يبيع الرجل على بيع أخيه
ولا يخطب على خطبة أخيه
الآن يأذن له في رواية حتى
يذر ولو صرح برده حلت
(فان لم يجب ولم يرد) أى لم
يصرح باباته ولا رد بان
سكت عنهما أو ذكر
ما يشعر بالرضا نحو لا رغبة
عنتك (لم تحرم في الاظهر)
وقطع به في السكوت لانها
لا تبطل شيأ مقرر أو الثاني
تحرم لاطلاق الحديث
وقعت الإجابة والرد في
لاغية الاذن من الولي وفى
معتبرته منها وفى الرقبة
من السيد ونحو خطبة
من لم يذر أخطبت
أم لا ومن لم يذر أجيب
خطبها أم رد لان الاصل
الاباحة وسواء فياذكر
الخطاب المسلم والذى في
القيمة وقوله فى الحديث
على خطبة أخيه جرى على
الغالب وقيل هو فى المسلم
فقط لظاهر الحديث (ومن
استشير فى خطب ذكر
مسئله) بفتح الميم أى

نائب أو بكر بلا مجبر ولا نعزم الخطبة فيهن لعدم المعنى في غيرهن (قوله كالمطلق الخ) ونعزم خطبتها على
المطلق والمفارق مطلقاً وأما صاحب العدة فله التعريض والتصریح مطلقاً سواء عن نكاح أو شبهة (قوله
والتصریح) وهو ما يقطع بالرغبة فى النكاح ومنه النفقة عليها ومنه عندى جماع يرضى من جومعت ومنه
رضيتك زوجة مثلاً (قوله والتعريض) وهو ما احتمل إرادة النكاح وغيره فهو من الكتابة وكون
الكتابة أبلغ من الصريح فى علم البيان لا ينافى ذلك ومنه أماراغب فيك أو رب راغب فيك ان الله سائق
اليك خبراً (قوله فا ذنبى) هو بالمدى أعلمينى (قوله وحكم جواب المرأة) أى الجواب من جهتها ولو قال
وحكم جواب الخطبة لكان أولى وأعم (قوله حكم الخطبة) أى من الحل والحرمه والتعريض والتصریح
وغير ذلك مما صرح (قوله ونعزم خطبة الخ) وكذا نعزم خطبة امرأة لرجل معها أربع أولم يرد غير من معه
أو غير من خطبها (قوله على خطبة) أى جائزة وعلم الثانى بها وبجوارها (قوله من صرح باباته) بمن يعتبر
اباته كما يأتى ولو فى زائدة على الأربع فلا خطب خمساً حرم خطبة غيره لواحدة منهن حتى ينكح أو بعامنه
وكذا نحو أختين (قوله الاباذنه) أى الخطاب لامع قرينة فتعوتكم (قوله أو بترك) هو بلفظ الصدر
المجرور بالوحدة مطلقاً على اذنه ولم يصفه لاضمير يشمل ترك الولي مثلاً وسواء الترك بالصريح أو بالقرينة
كعدم اتفاقه فى الموامم وعدم قبول ما يرسله اليها قال شيخنا ومنه إجابة الولي مثلاً للخطاب الثانى فهمى
اعراض عن الاول وان حوت وفيه نظر ولم يوافق عليه بعض مشايخنا (فرع) قال فى البحر لو قالت
لوليها زوجي عن شئت جاز لكل أحد خطبتها ولو على خطبة غيره اه وفيه نظر وقياس بعضهم له على سابعة
يطلقها على من يشتري ممنوع لما لا ينفى مع ان إجابة الخطاب هنا كاستقرار الفهم فى السعة فتأمل
(قوله لا يبيع) بحذف القيمة لاجل التمسى (قوله وفى رواية) ظاهره انهم المسلم أيضاً (قوله حتى يذر) أى
يترك فهو دليل لما زاده (قوله أى لم يصرح) هو حل لكلام المصنف المفهم خلاصه أخذاهما قبله (قوله
وقطع به فى السكوت) ففيه طريقان قد كرا الاظهر فيه تغليب (قوله فى لاغية الاذن) ومنها تبصيرة
وصغيرة بكر بلا مجبر مما صرح من حل خطبتها ونعزم الخطبة بعدها على المعتد (قوله من الولي) أى الخاص
أو العام كالسلطان فى الجنونة البالغة عند فقد الخاص والمعتد من الاولياء من فى محل ان زوج وان توقف
زواجه على زوال مانع كما صرح فى التيب الصغيرة فلا يعتبر الولي البعيد مع وجود الولي القريب كالم مع الاب
(قوله وفى معتبرته) أى الاذن بان يتوقف صحة نكاحها على اذنها (قوله منها) وحدها ان كان
الخطاب كقوله والافع الولي (قوله وفى الرقبة) أى غير المكتوبة كتابة صحيحة وغير المبيعة (قوله
من السيد) أى وحده ومنه معها فى المكتوبة ومنه معها ومع الولي فى المبيعة ان كان الخطاب غير كف موالا
فمعها فقط ان كانت غير مجبرة والافع الولي فقط (قوله ونحو الخ) اقتصار الشارح على ما ذكره لانه الذى
فى كلام المصنف والاقتضايا أن يقال بنحو الخطبة الثانية اذا كانت الاولى غير جائزة وأما جازة ولم توجد
الإجابة فيها أو وجدت بغير الصريح أو به ولم يعلم الثانى أو علم بها ولم يعلم بالاجابة فيها أو علم بها ولم يعلم أنها
بالصريح أو علم انها به وجهل الحرمه أو علم بها وحصل اعراض (قوله جرى على الغالب) أى ذكر الاخذ
فى الحديث الذى هو المسلم جرى على الغالب (قوله ومن استشير) ليس قيد ابل وان لم توجد استشارة
(قوله فى خطب) غير قيد بل كل من أربدا لا جناح عليه ولولا خذ علم أو صناعة أو معاينة ولو كان هو المقنن
أو الذى يراد الا جناح عليه (قوله ذكر) أى وجود الكن بشرط سلامة العاقبة بأن يأمن القدا كرهلى
نفسه وماله وعرضه ونحو ذلك (قوله مساويه) أى مساوى من أربدا لا جناح عليه المتعلقة بما لاجله الاجتماع
ان فيها طريقة قاطعة بالحل وطريقة حاكية للخلاف ومن ثم قال الزركشى كان من حقه أن يميز ذلك وبصر

عبوه (صدق) ليحضر بذلا للصحبة وسببت عيوب الانسان مساوى لان (٢١٥) ذكرها بسوءه قال يا بدل من الهمة

وقياس المقر مسوا كسكن
واستغنى عنه بسوء كان
حسن ومحاسن (ويستحب
تقديم خطبة) بضم الخاء
(قبل الخطبة) بكسر
(و) أخرى (قبل العقد)
لحديث أبي داود وغيره كل
أمر ذي بال لا يبدأ فيه
بحمد الله فهو أقطع أى
عن البركة وفى رواية كل
كلام فيحمد الله تعالى
الخطيب ويصل على النبي
صلى الله عليه وسلم ويوصي
بتقوى الله تعالى ثم يقول
جئكم خاطبا كرجسكم
ويخطب الولى كذلك ثم
يقول استمروا بحمد الله
أو نحو ذلك ويحصل
المستحب بالخطبة قبل
العقد من الولى أو الزوج أو
أجنبي (ولو خطب الولى)
وأوجب كأن قال الحمد لله
والصلاة والسلام على
رسول الله فزوجت الى آخره
(فقال الزوج الحمد لله
والصلاة على رسول الله صلى
الله عليه وسلم قبلت)
الى آخره (مع النكاح)
مع ما تخلل بين الإيجاب
والقبول (على الصحيح)
لان المتخلل مقدمة القبول
فلا يقطع الموالاة كالإقامة
بين صلاة الجمع والثاني
لا يصح لان المتخلل ليس
من العقد (بل) على

فيه كمن أراد النكاح المساوى المتعلقة بالنكاح دون البيع مثلا وهكذا ويجب تقديم الاخف فلا خف
نحو لا يصلح أولا صلح فان توقف على ذكر اشخاص العيب ذكرها وقال بعضهم ان استنبر في نفسه وجب
ذكر العيب ان كان مما يثبت به الخيار كعنة والاقان لم يكن معصية كبخل من ذكره والاوجب عليه
التوبة منه وستر نفسه (قوله عبوه) أى الشرعية أو العرفية (قوله لان ذكرها بسوءه) فهى من العيبة
وانما جازت بذلا للصحبة كانت قسم وهذا أحد المحال التي تجوز فيها الغيبة وبعضهم عد هاتمة ونظمها بقوله
لقب ومستغف وفسق ظاهر ظلم وتحذير وازالة منكر

ويجوز الكذب في مواضع في الجهاد لتفريق الكفار وفيما يتجاهر به الفاسق وفي دفع ظالم عن ماله وأخبره
أو عرض كذلك وفي ستر معصية منه أو من غيره وفي اصلاح ذات البين وفي جبر خاطر امرأة أو ولد أو الغيبة
وصف الغير ولو بالقلب بما يكره ولو عرفا في نفسه أو ولده أو وزوجه أو ماله نعم لا تحرم بالصلاح ونحوه وان كرهه
وقال الغزالي لا يجوز غيبة العالم بما هو متجاهر به لان الناس اذا سمعوا ذلك تساهلوا في ارتكاب المعاصي
والاستخفاف بالدين والعلم وأهل الله أعلم (قوله قال يا بدل من الهمة) أى في آخره بدل من الهمة ولو وقعها طرقت فغفرت
بالإبدال (قوله قياس الخ) لأن صيغة الجمع الذى على وزن مفاعل يجب أن يكون مفردا وإنما على ثلاثة
أحرف (قوله ويستحب) أى ان جاز التصريح في الخطبة (قوله كل أمر الخ) تقدم ما يتعلق به في أول
الكتاب (قوله وفي رواية كل كلام) هو فرد من أفراد امر المتقدم عليه وذكره لانه نص في المقصود هنا ولا
يصح حمل ما قبله عليه لان فرد العالم يحكمه لا يخصه وليس من المطلق والمقيد (قوله فيحمد الله الخ) سكت
عن قراءة الآية والدعاء للمؤمنين مع ندمهما أيضا كما قاله الماوردي مع أنها لا تسمى خطبة إلا بذلك اما لانه
المدكور في كلام الامام الشافعي أو غير ذلك (قوله قبل العقد) يروى أن مثل ذلك لا يأتي في الخطبة التي في
أنشاء العقد ولا في خطبتي الخطبة بكسر الخاء وأهل ليس مراد أو انما أقصر على ذكر هذا الاجل كلام المصنف
بعد موقفي قال كلامه شامل لما قبل للخطب الأربع بان يراد بما قبل العقد ما قبل تمامه وان تقدم عليه (قائدة)
في ذكر خطبة النبي صلى الله عليه وسلم حين زوج بنته فاطمة اعلم ابن عمه أبى طالب ولفظها الحمد لله الممود
بنيته المعبود بقدرته المطاع بسلطانه المرهوب من عذابه وسطونه النافذة امره في أرضه وسماته الذى
خلق الخلق بقدرته وسيرهم بأحكامه ومشيتته وجعل المصاهرة سببا لاحقا أو امرافقراضا وشج أى شبك
به الامام وأكرمه بالارحام فقال عز من قائل وهو الذى خلق من الماء بشرا الآية واسكل فصار لكل ولكل
أجل كتاب مع الله ما يشاء وينت وعنده أم الكتاب (قوله الى آخره) هو في الموضوعين شامل لبقية
الخطبة وبقية الصيغة لان المعنى الى آخر ما يطلب لالى آخر ما ذكره فيما مضى (قوله وسكت على استحبابه
في الروضة) ولم يستدرك عليه فكأنه ارتضاه وهو يخالف ما هنا (قوله وليس الخ) زيادة اعتراض لا بهام
استحبابه بلا خلاف

فيه بالمذهب (قول المتن ويستحب الخ) قال الزركشي احتج له البخارى بقوله صلى الله عليه وسلم ان من
البيان لسعرافيه استنزاع المرغوب اليه بالبيان وبالسر وذلك لاجل ما في النفوس من الانفة في أمر
الموليات (قول المتن قلت الصحيح الخ) ذهب السبكي وغيره الى بطلان العقد به على هذا القول قال
الزركشي والذى في الشرحين والروضة حاصله وجهان أحدهما البطلان لانه غير مشروع والثاني استحبابه
والقول بانه لا يستحب ولا يبطل خارج عنهما اهـ (قول المتن فان طال الد كراخ) هذا الكلام مع ما سبق
يستفاد منه ان غير الله كمن الكلام بضر ولو يسيرا

الصحة (يستحب ذلك) الذي ذكر بينهما للحديث السابق (قلت الصحيح لا يستحب والله أعلم) بل يستحب تركه كما صرح به شارح التهذيب
خروج من خلاف من أبطله وسكت عن استحبابه في الروضة وليس فيها ولا في أصلها حكاية مقابلة (فان طال الد كراخ) بينهما (لم)

الرافعي ويجوز أن يقال إذا كان الذكر مقدما القبول فلا يضر اطالته لانها لا تشتر بالاعراض (فصل انما يصح النكاح بايجاب وهو زوجتك أو أنكحتك) الى آخره (وقبول بان يقول الزوج تزوجت وأنكحت) الى آخره (أو قبلت نكاحها أو تزويجها) أو هذا النكاح والنكاح هنا بمعنى الانكاح ليوافق الإيجاب (ويصح تقديم لفظ الزوج على لفظ (الولي) في تزوجت ونكحت وكذا أقبات كما صرح به الشيبخاني في مبحث التوكيل لحصول المقصود مع التقديم كالتأخر (ولا يصح) النكاح (الا بلفظ التزويج أو الانكاح) لان القرآن ورد بهما فيقتصر عليهما فلا يصح بلفظ الإباحة أو الإحلال (ويصح) بمعنى اللفظين (بالجمية) وإن أحسن العاقد العربي (في الأصح) اعتبارا بالمعنى والثاني لا اعتبارا باللفظ الوارد فن لم يحسنه يصر الى أن يتعلمه أو يوكل والثالث أن أحسنه لم يصح بغيره والأصح لجزءه وقطع بعضهم بالشق الأول وبعضهم بالثاني والمراد بالجمية ما عدا العربية والمسئلة فيها إذا فهم كل من العاقدين كلام الآخر فان لم يفهمه وأخبره ثقة بمعناه (قول)

(قوله قال الرافعي الخ) فيه اعتراض على عدم الخلاف وأجيب بان مقدمة الشيء لا تزيد عليه غالباً وخرج بالخطبة الكلام الاجنبي ولو يبرأ أو السكوت الشعر بالاعراض فلا يصح العقد معهم مطلقاً (فرع) دفع الخطاب بنفسه أو وكيله أو وليه شيئاً من مأكول أو مشروب أو نقد أو ملبوس لمخطوبته أو لوليها ثم حصل اعراض من الجانبين أو من أحدهما أو موت لهما أو لاحد مما رجح الدافع أو وارثه بجميع ما دفعه ان كان قبل العقد مطلقاً وكذا بعده ان طلق قبل الدخول أو مات الان ماتت هي ولا رجوع بعد الدخول مطلقاً (فصل) في أركان النكاح ومأمعها وهي خمسة صيغة وزوج وشاهدان وولي وقدم الصيغة لانها الأهم والسبب في وصف الزوجية ثم الشاهدين لانهم سبب في صحة العقد المرتب عليه ما ذكر ثم الولي أطول الكلام عليه والزواج داخل في ضمن الصيغة والزوجة في ضمن الولاية فهمامة مقدمان على الشاهدين (قوله زوجتك) وكذا تزوجت لك أو إليك أو زوجتك بنذ كبر الضمير ولا يضر ابدال الجيم زاي أو عكسه ولا ابدال الكاف همزة ولا زيادة همزة كزوجتك ولا نقصها في أنكحتك ولا فتح تاء المتكلم رضم تاء الخطاب ولا غير ذلك مما هو لحن سواء كان عامياً أو لا وسواء كانت لته أم لا على المعتمد عند شيخنا تبع الشيبخاني الرمي نعم ان عرف لفظ منها يخالف للرد وقصد لم يصح وعلى هذا يحمل كلام ابن حجر وغيره ممن خالف في بعض ما ذكر (قوله الخ) هو هنا وفيما يأتي إشارة الى ذكر ما سبق من تمام الصيغة وجوباً فيما يتوقف عليه العقد كضمير الزوجة أو اسمها وأمم إشارة لها أو قصد هاو يلغى الاسم اذا عارضه القصد أو الوصف نحو زبذ الكبيرة فان تعارض وصفان كصغيرة طويلة نسا قاطوا بطل العقد ونذ بافياً لا يتوقف عليه كذكر الصداق والنفقة والكسوة ونحو ذلك وسواء في جميع ذلك المتوسط وغيره ولا يكفي الاضافة الى جزئها وإن لم تنص بدونه كقلها أو رأسها أو يدها نعم اعتمد شيخنا صحة البيع في ذلك ان قصد به الجلة فيحتمل أن يقال بمنزله هنا ويحتمل أن يفرق وهو أقرب (قوله بمعنى الانكاح) أي ان ذلك هو المراد في عبارة العاقد سواء عرفه وقصد أو لا وسواء أتى بلفظ المصدر أو لا و ليس المراد به حقيقة المركبة من الإيجاب والقبول كما مر (قوله ليوافق الإيجاب) بقوله أنكحتك ولا يحتاج مع القبول بالمصدر الى ضمير ولا غيره مما تقدم امكن ظاهر كلام الشارح اعتبار اسم الإشارة قبله ليرجع اليه كقوله هذا النكاح فراجع (قوله وكذا أقبلت) ومنه رضيت وأحببت وأردت ونحوها على المعتمد لافعال بخلاف البيع قال بعضهم ولا يصح بزوجة نفسي ببتك وفيه نظر فراجع (قوله ولا يصح الا بلفظ التزويج أو الانكاح) ولذلك قال البلقيني وليس لنا عقد يتوقف على لفظ بعينه الا ثلاثة النكاح والسلم والكتابة كما مر في السلم وسواء أطلق في الجانبين هما أو باحدهما من جانب وبالأخر من الجانب الآخر ومثلهما ما اشتق منهما ومنه أنا تزوج أو أنا كح ببتك وخرج بذلك لفظ نعم فلا يصح به ولو مع متوسط ولو اقترن باللفظ ما يخرج عن الانشاء افظاً أو معنى لم ينقده به نحو تزوجني ببتك أو زوجتني ببتك (قوله فلا يصح الخ) أشار به الى أن المراد اخراج غير هذين اللفظين لتعيين المصدر الملقوط به فهما كما تقدم ولو قال فلا يصح بغيرهما كالأباحة والإحلال لكان أولى فتأمل (قوله وقطع بعضهم الخ) فيه اعتراض على المنع في تعبيره بالأصح والشق الأول راجع لقوله ان أحسنه والشق الثاني راجع لقوله والأصح لجزءه (قوله ما عدا العربية) ولا يتعين عليه لفته اذا أحسن غيرها (قوله إذا فهم كل من العاقدين معناها) وكذلك الشاهدان (قوله وأخبره بمعناها ثقة) منهما أو من (فصل انما يصح النكاح الخ) (قول المانع وهو زوجتك) لو قال تزوجت لك أو إليك فهل يصح أو لا جزم الفزالي في فتاويه بالصحة قال لان الخطأ في الصلاة اذا لم يخل بالمعنى ينزل منزلة الخطأ في الاعراب بالتدكير والتأنيث ولو قال تزوجتك وأشار الى ابنته صح اه

في الصحة هنا بناء على الصحة هناك وجهان (لا بكتابة) نحو أحلتك ابنتي فلا يصح بها النكاح (قطعا) بخلاف البيع لأنها لا يهتف من التيقن والشهود شرط في صحة النكاح كإسباني ولا اطلاع لهم على النية (ولو) (٢١٧) قال (الولي (زوجتك) إلى أخوه

(فقال) الزوج (قبلت) مقتصر عليه (لا ينقذ)

بذلك النكاح (على) للذهب (لا تنقضاء التصريح

في القول بأحد الطرفين) وفيه لا تقيد وفي قول

ينعقد بذلك لانصراف

القبول ما أوجبه الولي وقطع بعضهم بالاول وبعضهم

بالثاني (ولو قال) الزوج (زوجتي) ينكح إلى أخوه

(فقال) الولي (زوجتك) إلى أخوه (أو قال الولي

زوجها) أي بنتي الخ (فقال) الزوج (تزوجت)

إلى أخوه (صح) النكاح في المستثنين بما ذكر

لوجود الاستدعاء الجازم الدال على الرضا وفي نظير

ذلك من البيع خلاف تقدم لانه قبذ كرفيه

لاستقانة الرغبة بخلاف النكاح خطره على أنه

حكى فيه اختلاف أيضا (ولا يصح تعليقه) أي

النكاح كأن يقول إذا جاء رأس الشهر فقد

زوجتك إلى أخوه كالبيع وأولى منه لاختصاصه

بوجه الاحتياط (ولو بشر بوله) فقال (جلبسه) ان

كان أنتي فقد زوجتكها) إلى أخوه فقبل (أو قال) له

الشاهد بن وأجني حراً ورقيق ذكراً وأنثى (قوله وجهان) المعتمد منهما عدم الصحة ان تأخر الاخبار عن تمام الصيغة أو تأخر اخبار أحدهما عن لفظه والابان أخبر كل منهما بمعنى لفظ قبل فقبل فله ولو بعد لفظ الآخر صحت على المعتمد (قوله لا بكتابة) أي في غير المعقود عليه سواء الزوج أو الزوجة فلو كان له أبناء أو بنات ونوى العاقدان معينا فبمصح وإشارة الآخر ان فهم كل واحد فصرحة فيصح العقد بها وان اختص بفهما فاطنون فكناية فلا يصح العقد بها ويصح أن يوكل بها من بعده فله كافي المجموع (قوله لا هنا) أي الكناية ومنها الكتابة بالفوقية فلا يصح العقد بها (قوله قبلت) ومثله قبلته وقبلنا وقبلناه وقبلنا العقد وذلك العقد كما لو خذما ذكره بعد فلا يشعك بشئ من ذلك لعدم ذكر لفظ النكاح فيه ونحوه (قوله الانصراف الخ) ويرد بان هذا من أفراد الكناية وقدم عدم الاكتفاء بها (قوله أي بنتي الخ) هو بيان للضمير لا لعدم الاكتفاء به (قوله لوجود الاستدعاء) أي معنى في الاولى ولفظاً أيضاً في الثانية (قوله لاستقانة الرغبة) أي ظهورها (قوله على أنه الخ) فترك المصنف التنبية عليه اما لعدم نيونه عنده واما لعدم اعتداده أو لغير ذلك (قوله ولا يصح تعليقه) نعم فان شئت ما مر في البيع وكذا ان شاء الله لا يضر ان قصده التبرك كذا قالوه ومقتضاه عدم الصحة في الاطلاق فانظره مع ما مر من أن الاطلاق في العقود لا يضر بخلاف العبادات لكان النية فيها المعتبر فيها الجزم (قوله أذنت) أي أو كانت مجبرة وقد وجبت فيها العدة بنحو استدخال معنى (قوله ولو بشر بوله) أي ولم يعلم أنوته ولم يظنها أخذاً مما يأتي من فخرج ما لو علم أنوته أو بشر ببنت وصدق الخبر فيصح العقد وتكون ان بمعنى اذا وعل هذا يحمل ما قبل بالصحة هنا فلا يخالف ما في كلام المصنف من البطالان ويندفع التناقض الواقع في كلامهم فراجع (قوله ان كانت بنتي) أي ولم يعلم بحال المذكور ولا فيصح على نظير ما تقدم (قوله لفساد الصيغة) أي مع عدم العلم فمع العلم يساوي ما هنا وما هناك من الصحة في التعليق على التأويل المتقدم (قوله يجوز الصيغة هناك) بعدم التعليق فيها فان علق لم يصح كما هنا أي مع عدم العلم كاتقدم ومقتضى هذا الفرق الصحة لو جزم هنا وليس كذلك وقد يقال البطالان هنا للتردد في أنوته الولد في الاولى وفي طلاق بنته في الثانية فلا يصح مع عدم التعليق أيضا فراجع ذلك وتأمله فانه مما يثار فيه

(قول المتن لا بكتابة) لو كانت الكتابة في المعقود عليه كأن قال زوجتك بنتي ونو يا واحدة قال المداقون يصح واعتراض ابن الصباغ بان الشهود لا يطلعون على النية قال الرافعي والاعتراض متين (قول المتن ولو قال زوجتك الخ) اعلم أنهم في نظير ذلك من البيع قالوا ينقذ ويكون صريحا واستشكله الزركشي بانه ان كان المقدر كاللفظ لزم الانقضاء في النكاح والا فلا يكون صريحا في البيع اهـ (قائده) اذا قلنا بالصحة هنا فهي في النكاح والمسمى بخلاف قبلت نكاحا فانه يلزم به المثل لانه لما خص النكاح بالقبول لم يلزمه المسمى قاله الماوردي والرواي (قوله أي بنتي الخ) يوههم عدم الاكتفاء بما قبله وليس كذلك (قوله وان البنت أذنت) هذا نصوره مشكل وقد صور به بعضهم بما لو قالت البنت أذنت لابي في تزويجي ان طلقت واعتصمت ذكره الزركشي وذكر أيضا ان بعضهم صور مسألة الكتاب بالجنونة قلت ولا يحتاج الى ذلك لا مكان ان يكون طلقت واعتصمت بمعنى أذنت اذا تابعا ثم قال ان كانت طلقت الخ وهذا واضح والله اعلم (قول المتن فالذهب بطلانه) قال الزركشي وسواء كان الاب طالما بالحال أم لا اهـ قلت ويشكل

(٢٨ - (قيلوبى وعبره) - ثالث)

(ان كانت بنتي طلقت) أو ماتت زوجها) واعتصمت فقد زوجتكها) فقبل بان الامر كاقدر وان البنت أذنت لا بها في تزويجها (فالذهب بطلانه) أي النكاح لفساد الصيغة بالتعليق والطريق الثاني في صحة وجهان من القولين فيمن باع مال مورثه أو زوج أمته طائفا بحبته فبان ميتا حين البيع أو التزويج وفرق الاول بينهما يلزم الصيغة هناك (ولا يصح

(قوله الى شهر) أو الفسنة أو بقاء الدنيا أو عمرك أو حياتك وفارق حصة البيع في غير بقاء الدنيا بما سيذكره الشارح من النهي هنا (قوله للنهي عن نكاح المتعة) انما يطل منها النهي الواقع في علم حجة الوداع الناسخ لما قبله من الجواز المتكرر فانه كان جائزاً في أول الاسلام للضطر ثم حرم عام خبير ثم رخص فيه عام الفتح ثم حرم عام حجة الوداع وبشارك المتعة في تكرير النسخ ثلاثاً أيضاً القبلة والحرمة والوضوء بما يحس النار وقد نظمها الجلال السيوطي بقوله

وأربع تكرير النسخ لها جاءت بها النصوص والآثار
فقبلة ومنعة وخسر كذا الوضوء ما تحس النار

وزاد بعضهم خامساً وهو الحر الأهلية بل ادعى انها التي في النظم المذكور وعليه فزاد الخثرة وعلى كل فهي خمسة وقول الامام الشافعي رضي الله عنه لم يضع تكرير النسخ في غير المتعة لعله قاله قبل اطلاعه على البقية أو أراد يقينا أو غير ذلك فراجع (قوله الشغار) بمجمعتين أولهما مكسورة وآخر مهملة وسبأني معناه (قوله وبضع كل واحدة) خرج به بضع الزوج كقول الولي زوجته بنتي وبضعك صداق لها فالعقد صحيح لكن يفسد الصداق ويرجع لمهر المثل (قوله كأن يقول الخ) قال بعضهم أو يقول قبلت العقد وفيه نظر بما مر بل ولا يصح قبلت النكاحين أو قبلت الزوجين لأنه موجب وقابل فتأمل له نعم لو عكس ما ذكره الشارح فينبغي انه مثل أصله (قوله مأخوذ) لو قال منذ كور لكان أنسب فتأمل (قوله من آخر الحديث) أي عقبه أو بناء على انه من الحديث (قوله المحتمل) وصف لآخر (قوله لان يكون) أي الآخر (قوله من تفسير النبي) صلى الله عليه وسلم فيكون قطعة من الحديث (قوله وأن يكون من تفسير ابن عمر) فيكون مدبر جافيه من ابن عمر الراوي للحديث أو من تفسير نافع الراوي له عن ابن عمر رضي الله عنهم فهو من سلسلة الذهب (قوله فيرجع اليه) أي إلى التفسير لان الراوي أدري بمواقع الحديث من غيره (قوله والمعنى الخ) قال الامام يفتي بالأعراض من هذه المعاني والتعويل على الحديث قال بعضهم بل هذا الأعراض متعين لانه لا تنسريك في الحقيقة لان بضع كل واحدة بكما له قد جعل صداقاً للآخرى ولانه لا تعليق في العقد وانما هو من باب الشرط كما سيذكره ولان خلو العقد عن المهر لا يقتضي بطلانه فتأمل (قوله التشرية) قيل من حيث تعدد المستحق (قوله مورد النكاح وصداق الاخرى) عبارة فبره مورد النكاح وصداق الاخرى (قوله شغل البلد الخ) أو من شغل السكك اذا رفع رجله وقت بوله عند بولوه فكان كل واحد منهما يقول للآخر لا ترفع رجل بنتي حتى

(نوقته) كان يشكج الى شهر أو الى قدوم زيد للنهي عن نكاح المتعة في حديث الصحيحين وهو المؤقت يسمى بذلك لان الغرض منه مجرد التمتع دون التوالد وغيره من أعراض النكاح (ولا) يصح (نكاح الشغار) للنهي عنه في حديث الصحيحين (وهو وزوجتك) أي بنتي (على ان تزوجني بنتك) وبضع كل واحدة) منهما (صداق الاخرى فيقبل) ذلك كان يقول تزوجت بك وزوجتك بنتي على ما ذكرت وهذا التفسير مأخوذ من آخر الحديث المحتمل لان يكون من تفسير النبي وأن يكون من تفسير ابن عمر الراوي فيرجع اليه والمعنى في البطلان التشرية في

البضع حيث جعل مورد النكاح وصداق الاخرى وقيل التعليق وقيل الخلو عن المهر وقيل لك سحى شغلها من قولهم شغل البلد من السلطان اذا خلا عنه (فان لم يجعل البضع صداقاً)

على هذا ما قالوه من الصحة فيما لو بشر بينت فقال ان صدق الخبر فقد زوجتها نعم قيد شيبخنا مسألة الكتاب بقوله ولم يبين صدق الخبر (قوله للنهي عن نكاح المتعة الخ) كان رخصة في أول الاسلام للضطر كالجمعة المبينة ثم حرم عام خبير ثم رخص فيه عام الفتح وقيل عام الوداع ثم حرم ابتداءً قال الشافعي رضي الله عنه ولا أعلم شيئاً حرم ثم أبيع ثم حرم الا للمتعة وعن البيهقي تصحيح محرمه عام الفتح ثلاثاً لم ينسخ مرتين ونصر هذا القول ابن أبي هريرة وأجاب عن حديث النهي عن متعة النساء ولحوم الحر يوم خبير بان ذكر المتعة أدبره الراوي (قوله كان يقول الخ) قال الزركشي قضية الملقن الاكتفاء بقوله قبلت العقد وفيه نظر وعبارته فيقبل أو يقول مثله (قوله حيث جعل الخ) أي فأشبه التزويج من رجلين قال الزركشي وهو ضعيف فان الفساد انما يحصل اذا نزل على حكم الزوجية وانما أضافه هنا على حكم جهة التملك والعوضية وقال المتولي قوله وبضع كل صداق الاخرى يقتضي استرجاعه ليحمله صداقاً فقد رجع عاماً وجبه قبل القبول فبطل انتهى وعول الامام على الخبر وضعف المعاني التي ذكرت في ذلك (قوله ولذلك سمي شغاراً) قال الصفا

بأن سكت عن ذلك (فلاصح الصحة) في النكاحين لا تنفاه التشرية لك المذكور ولكل واحد منهما المثل والثاني بطلانها لوجود التطبيق
واعتراضه بأنه ليس فيه الاشرط عقد في عقد وذلك لا يبطل النكاح (ولوسميا ٢١٩) مالا مع جعل البضع صدقا) كان

قبيل و بضع كل واحد
وألف صدق الاخرى
(بطل) نكاح كل منهما
(في الاصح) لوجود
التشريك المذكور
والثاني يصح لانه لم يفسد
عن المهر (ولا يصح)
النكاح (الا بحضرة
شاهدين) لحديث ابن
حبان لانكاح الابوي
وشاهدي عدل وما كان
من نكاح على غير ذلك
فهو باطل والمعنى في
اشتراطهما الاحتياط
للابضاع وصيانة الانكحة
عن الجور ولا يشترط
احضارهما كما يؤخذ من
قوله بحضرة (وشروطها)
حرية وذكورة وعدالة
وسمع وبصر (فلا يصح
بحضرة من اتى فيه شرط
بما ذكر (وفي الاصح
وجه) أنه يصح بحضرة
وفي الصحة بحضور
الاخرس وجهان بناء على
الخلافا في قبول شهادته
والاصح عدم قبولها
ويجوز بان في ذي الحرقة
الدينثة ولو عقد بخنثيين
فبأن ذكرين صح في
الاصح ولا يصح بمن
لا يعرف لسان المتعاقدين
فان كان ضبط اللفظ فيه

أرض ورجل بنتك (قوله بان سكت عن ذلك) أي البضع ولا حاجة لنفيه الشامل له كلامه (قوله مهر المثل)
أي لان السكوت عن ذكر المهر بوجبه فان شرك في بضع واحدة دون الاخرى بطل فيمن شرك فيها
وصح في الاخرى بمهر المثل (قوله لتعلق) قبل المراهبه هنا وفيما من حيث المعنى ولذلك لم يقول عليه
القاتل بالطلاق فيما (قوله و بضع كل واحدة وألف) فان جعل بضع احدهما فقط بطل فيها وصح
في الاخرى كالمهر ولها مهر المثل لفساد المسمى بانضمام وفق العقد اليه (قوله لانه لم يخل عن المهر) ورد
بما أن هذا التعليل مرفوض كاتقدم (قوله وشروطها) أي الشاهد من حرية أي حالة العقد وان
توقفت على شيء آخر كان وقعت من مريض مرض الموت لعبدته وخرج من الثلث أو أجاز الورثة فالوم
يخرج من الثلث ولم تجز الورثة تبين بطلانه كذا ذكره غير واحد فراجع (قوله وفي الصحة بحضور
الاخرس) ذكره وما بعد اسكونه عنه وفي كلامه اعتذار بوجود الخلاف (قوله والاصح عدم قبولها)
أي شهادة الاخرس وهو المعتمد فيكون الاصح عدم الصحة بحضوره هنا (قوله الحرقة الدينثة) أي
المتحقة بالمرودة والاصح عدم الصحة أيضا (قوله صح في الاصح) هو المعتمد لانها حالة العقد ذكران
في الواقع قال شيخنا ويجري ذلك في بقية الشروط كأن باناس بن وأناقين ولا يشترط معرفة الشاهد من
الزوج والزوجة لانها انما يشهدان على جريان العقد وهذه الاوصاف معتبرة في الشاهد هنا عند العقد
كالاداء وفي غير النكاح عند الاداء فقط لعدم توقف الصحة في غيره عليها (قوله فقيه وجهان) أحدهما
عدم الصحة وسكتوا عن محنته بالجن وقياس قول شيخنا الرمي بصحة أنكحتهم محنتهم وبه قال
شيخنا ومانعنا عن شيخنا الرمي عن والده من عدم محنتهم لتعذر اثباته بهم يقال عليه هو كوت
الشهود المعينين (قوله باني الزوجين) وكذا أبواهما حيث عقد غيرهما اذ لا يصح أن يكون أحدهما
عاقدا وشاهدا معا (قوله أي باني كل) دفعه توهم ارادة الشقيقين فيشمل مالوكا من الزوج فقط
أو الزوجة فقط أو واحد من واحد والآخر من الآخر وكذا يقال في عدوهم ويلحق بالابن سبب اذن
لعبدته في النكاح وولي سفيه أذن له فيه لا بوكيل وموكل فيه معا وان تعدد الموكل كاخوة وكاوفي نكاح
أختهم فان وكل أحدهم صح شهادة غيرهم (قوله في الجلة) أي في غير ما ذكر كان ادعت عليه زوجته فانكر
فشهد عليه ابتناء أو عكسه فانه ثبت الزوجية بهما (قوله وقطع بعضهم) فيه اعتراض على المصنف (قوله
ويعقد بابنيه) مع انبئاهما أربعة أولاد وكذا ما بعده فهم أربعة أعداء ويدل لذلك ضمير الجمع بعده

في المماسن كأنهم قصد اقضاء الحاجة من غير نكاح (قوله والثاني بطلانها) علله بعضهم باطلاق النهي
عن الشغار وبأن المفهوم منه جعل بضع كل صدق الاخرى وان لم يصرح به قال الزركشي وهذا الوجه الثاني
هو نص الام (قوله التعليق) أي تعليق العقد (قوله لانه لم يخل عن المهر) هذا مبني على ان علة البطلان
في الاول احتلا عن المهر (قول المتن ولا يصح الخ) قال في الوسيط حضور الشهود شرط لكن تساهلنا
في عده ركنا (قول المتن بحضرة شاهدين) أي بشرط أن يسما العقد بالفعل (قول المتن حرية)
الظاهر أنه يكتفي عن عتق في مرض الموت قبل مرض المعتق اذا كان بحيث يحتمله الثلث الآن فان طرأ
بمد ذلك نقص في المال وردت الورثة الزائدة على الثلث تبين البطلان ويحتمل خلافة وقوله سمع وبصر
أي لان الاقوال لا تثبت بالايمان والسماع (قول المتن باني الزوجين) مثلها الاجداد وكذا أبوا الزوج

وجهان لانه ينقل الى الحاكم ولا يصح بالنقل الذي لا ضبط بخلاف من يحفظ وينسى عن قريب (والاصح انقاده) أي النكاح (باني
الزوجين) أي باني كل منهما وابن أحدهما وابن الآخر (وهو بهما) أي كذلك لثبوت النكاح بهما في الجلة والثاني لا تنطبق ثبوت هذا
نكاح كافي للبستين وقطع بعضهم بالانقاده في الثانية وفرق بان العلوة قد تزول وينقض بابنيه مع ابائها وبصريه مع صديقاتها

لامكان لليات شقبيهم (وينعقد بمستوى العدالة) وهما المعروفان بظاهر الاطنا (على الصحيح) لان النكاح يجري بين اوصال الناس والعوام ولو اعتبر فيه العدالة (٢٢٠) الباطنة لا تحتاجوا الى معرفتها ليحضر وامن هو متصف بها فيطول الامر

عليهم ويشق والثاني لا ينعقد بحضورهما لتعذر نيوتن بهما (لا مستور الاسلام والحربة) وهو من لا يعرف اسلامه وحريته بان يكون في موضع غنط فيه المسلمون بالكفار والاحرار بالارقاء ولا غالب فلا ينعقد له سهولة الوقوف على الاسلام والحربة وكذلك لا ينعقد ايضا بظاهر الاسلام والحربة بالدار حتى يعرف حاله فيهما باطنا (ولو بان فسق الشاهد عند العقد فيبطل على المذهب) لقوات العدالة والطريق الثاني هو صحيح في أحد قولين اكتفاء بالستريومثند (وانما يبين) فسقه (بيينة) تقوم به (أو اتفاق الزوجين) عليه بان نسياء عند العقد وقد كراه بعده أول يعرفا عين الشاهد عند العقد ثم عرفاه مع معرفتهما بفسقه أو عرفا عينه وفسقه عند العقد وفي الصورة الأخيرة قال الامام تبين البطلان بلا خلاف لا تنفاه الستر عليهما يومئذ وعليهما التصويل في التجريم والتحليل (ولا أثر قول الشاهد كذا فاسقين) من العقد لان الحق ليس

(قوله وينعقد) أي ظاهر اولو عند الحالك وليس عليه البحث عن حال الشهود بخلاف الزوجين (قوله بها ظاهرا) ولذلك سميت بالعدالة الظاهرة وهي التي لم تثبت عند الحالك وسواء كانت معرفتها بالمخاطبة أو لا على المعتمد (قوله ولا غالب) فيدل كونه يسمى مستورا فان غلب المسلمون أو الاحرار سمى به ظاهر اولو يصح به أيضا اخذ امام بعده ومثلهما مستورا البلوغ ويقبل قول الشاهد انه مسلم أو حر أو بالغ (قوله بان فسق) ومثله كل ما يبطل العقد واللام في الشاهد للجنس ومثله الولي والظرف بقوله عند العقد متعلق بفسق لا بشاهد كما لا يخفى (قوله بيينة) ولو حسبه ولا بد من تفصيلها بخلاف بيينة الفسق قبل العقد فتقبل من غير تفصيل لتأكد النكاح بالعقد وعلم الحالك المجتهد كاليينة لانه الذي يحكم بعده (قوله واتفاق الزوجين) أي في حقهما كرجوع بمهر مثل ولهما العقد حينئذ بلا محلل لو كان طلقها ثلاثا لانه تابع أموالها فاعليه أو اقامه بيينة بعد طلاقها ثلاثا لاسقاط التحليل لم يقبل منهما لانه حق الله تعالى (فرع) سمعت من شيخنا الرمي والزبادي حين سألته ثم رأيت أيضا بخط شيخنا الزبادي مانعه سألت شيخنا الرمي رحمه الله تعالى عن الانكحة الواقعة بين العوام الذين لا يعرفون شروط الانكحة والغالب فسادها هل يحتاجون فيها الى تحليل اذا وقع منهم الطلاق ثلاثا فأجاب بأنه سأل والده رحمه الله عن ذلك فقال قد سئلت عن ذلك وأفتيت بأنه لا بد فيها من التحليل ولا يجوز بغيره (قوله بان نسياء الخ) تصوير لعذرهما في اقرارهما به ومحل قبول اقرارهما به اذا لم يراقبه بالعدالة وبحكمهما كما والام يقبل ولهما العمل بما يعلسانه ولا يتعرض لهما أحد غير الحالك (قوله وفي الصورة الأخيرة) وهي ما لو عرفنا بان لهما الآن معرفة عينه وفسقه حالة العقد فقوله فيها عند العقد متعلق بفسقه ولو وقع وطء فيها فهو وطء شبهة نظر القول أي حنيضة بصحته (قوله لا تنفاه الستر) أي الذي علل به الطريق الثاني (قوله وعليهما التعويل) فلا التفات للستر على أنفسهما (قوله على الزوجين) أما على أنفسهما فيقبلان كان حضرا عقد أختهما ثم ماتت ولم يزد مهر مثلها على المسمى (قوله فرق) أي لان النكاح انفسخ ولا يحتاج لفاسخ أصلا فهي فرقة فسخ كما أشار اليه الشارح وقد يشكل على ذلك ما لو أقر متزوج أمة بأنه كان قادرا على طول حرة حال عقده حيث قالوا انها فرقة طلاق وقد يجاب بأنه لا يتصور معه النكاح مع الفسق ويتصور مع القدرة على الطول كفي المال الغائب وبان الفسق

وأما أبو المرأة فإنه لا يصح نعم يمكن تصويره بان تكون أمة وزوجها السيد (قوله وهما المعروفان الخ) اقتضى ان من لم يعرف حاله في العدالة لا ينعقد به وهو كذلك على ما رجحه النودى (قول المتن لا مستور الاسلام الخ) ظاهر العطف جريان خلاف هنا قال الزركشي وهو كذلك (قول المتن ولو بان الخ) من هنا أخذ السبكي ان انعقاده بمستوى العدالة في الظاهر فقط وتويع على ذلك بحجة أثبتة شيخنا في مقن المنهج أقول فيه بحث وذلك لأن قضية النظر الى هذا المأخذ أن لا ينص مقاتله بالمستور بن بل يلزمه أن يقول بمثل ذلك في العدلين باطنا أيضا وذلك لان الشهود متى تبين فسقهم تبين البطلان سواء كانوا عند الحالك أم لا أم كانوا مستورين والله أعلم (قول المتن فيبطل على المذهب) هذا شامل لما اذا تقدم الحكم بالعقد وتعديل الشهود وهو كذلك (تنبيه) لو ادعى الزوج النكاح وأراد اثباته قال صاحب الشامل يبعث القاضي عن الشهود ولا يبعث عن حالهما حين العقد كذا ذكره الشيخ أبو حامد ونظر فيه في الفرائد بان عمله اذا شهد غير من حضر العقد والا فلا بد من النظر في حالهما عند العقد (قوله وعليهما التعويل الخ) أي فلا التفات الى الستر على الولي (قوله فلا يقبل قولهما على الزوجين) أي أما في حق أنفسهما فقد يكون كذلك أثر مثل ان

تصكون
له فلا يقبل قولهما على الزوجين (ولو اعترف به) أي بالفسق (الزوج) وأنكرت فرق بينهما (فكاه) لانه لا يقبل قوله عليهما لا اعتراف بما يبين به بطلان نكاحه (وعليه نصف المهر) المسمى (ان لم يدخل بها والا) أي وان دخل بها (فكاه) لانه لا يقبل قوله عليهما

فالمهر هو فرق فسخ لا تنقص عدد الطلاق لو نكحها كالوافر بالزواج وقبل فرقة (٢٢١) طلقه بالتأويل واعتبرت الزوجية الفسخ

وأناكره الزوج فلاصح قبول قوله عليها لان العصة بيده وهي تريد رضاها والأصل بقاؤها فان طلق قبل دخول فلا مهر لانكارها وبعده فلها أقل الامرين من المسمى ومهر المثل (ويستحب الاشهاد على رضا المرأة) بالنكاح بقولها كأن قالت رضيت به وأذنت فيه (حيث يعتبر رضاها) بان تكون غير مجبرة احتياطاً ليؤمن أنكارها (ولا يشترط) في صحة النكاح لان رضاها ليس من نفس النكاح المشترط فيه الاشهاد وانما هو شرط فيه (فصل لانزوج امرأة نفسها باذن) من وليها ولا دون اذنه (ولا غيرها بوكالة) عن الولي ولا بولاية (ولا تقبل نكاحاً لـاحد) بولاية ولا وكالة قطعاً لها عن هذا الباب اذا يليق بمحاسن العادات دخولها فيه لما قصد منها من الحياة وعدم ذكره أصلاً وقد قال تعالى الرجال قوامون على النساء وتقدم حديث لانكاح الابوي وروى ابن ماجه حديث لانزوج المرأة والمرأة ولا للمرأة نفسها وأخرجه الدارقطني بإسناد على شرط الشيخين (والوطء في نكاح بلا

وصف في غير المقر به فيقرب فيه التدليس من الشهود والقدره وصف للمقر بها فيبعد التدليس منه فيها باقداً على العقد والحكم عليه بالفرق من باب الاقرار بالطلاق فهو تظليظ عليه وبان الشهود ركن في العقد والاعتناء به أشد فتأمل (قوله في المهر) انما تظهر فائدة ذلك اذا زاد المسمى على مهر المثل ومثل المهر غيره فترته أيضاً لكن ان حلفت أن العقد بدين (قوله قبول قوله) أي يمينه وهذا هو المعتبر ومثله ما لو قالت تزوجني بلاولي أو بلاشهود خلافاً للشيخ الاسلام (قوله فلا مهر) أي الا ان كانت سفية أو كانت قبضته فلا يسترد منها (قوله بان تكون غير مجبرة) هو قبض من حيث اعتبار الرضا فيفسن استئذان مجبرة بالغة وكذا مجبرة على المعتبر (قوله ولا يشترط) وحينئذ يكفي اقرارها أو تصديق الزوج مع اخبار الولي أو عكسه ولو عند الحاكم على العتد ويكفي أيضاً اخبار صبي أو عبداً أو فاسق أو امرأة حيث ظن صدقهم ولا يكفي في الاذن هنا سكوتها

(فصل في عاقد النكاح الذي هو بعض الاركان السابقة وما معه (قوله لانزوج امرأة) ومثلها الخنثى (قوله ولا بوكالة عن الولي) أي بان بوكلاها الولي لتعقد لنفسها عنه فان وكلها لتوكل من يعقد لها عنه فقط صح فان قال وليك عنك أو عينا أو وكنت كذلك لم يصح ويصح أن بوكلاها أجنبي لتوكل عنه من يزوج موليته ولا يصح اذنها لغيرها ونحوه في أن يزوج وخرج باذنها توكلها بان يزوجها فلا يصح مطلقاً وسيأتي حكم تحكيمها (قوله ولا بولاية) نعم ان وليت الولاية له ظمى صح تزويجها للضرورة لنفسها أو غيرها كما يشمله ظاهر كلامهم فراجع (قوله ولا تقبل الخ) سواء في الشقين المسلمين والكفار نعم لو عقدت في الكفر لنفسها أو غيرها أو سلموا أو فروا على النكاح (قوله وقد قال الله تعالى الخ) فغني قوامون على النساء قيامهم بمصالحهن ومنها ولاية تزويجهم كإيرسده اليه الحديث بعده وتذكر الولي فيه دليل على ذكوره وإرادة التغليب فيه مدفوعة بدليل الحديث الثاني ويقاس قبولها على إيجابها أو ان التزويج شامل لهما ولعله مراد الشارح بسكونه عن قبولها (قوله والوطء) ولو في البروان حرم بوجوب على الزوج الرشيد ولو رقيقاً مهر مثل أي مهر يرب فيه مهر بكرها لأرض بكرة لان فاسده كصحيحه وفارق وجوب الارش في البيع الفاسد لعدم الاذن الصريح فيه لانه غير لازم فيه الوطء (قوله فان أباحت فيصح) أي في الصورة المذكورة والامام مالك يصححه بغير شهود والامام داود الظاهري يصححه بدونهما معاً ولا أحد

نكون الزوجة أختهم مثلاً ثم تمت قبل الدخول وهما وارانها فلا مهر (قوله كان قالت الخ) أي فلا يراد ان التعبير بالاذن أولى من التعبير بالرضا (قول المتن ولا يشترط) قال الامام فيه اشكال لان الاشهاد في النكاح ركن والفرض منه الاتبات والاحتياط في شأن الابضاع والوفاء بهذا الغرض بوجوب الاشهاد على رضاها اه وعمل في الخائن عدم الاشتراط بانه اذن كالاذن في سائر التصرفات

(فصل لانزوج امرأة نفسها) (قوله ولا بولاية) أي ولا ملك (قاعدة) استثنى بعضهم ما لو قبلت امرأة على الامامة العظمى فانها تنفذ أحكامها للضرورة فلها على هذا مباشرة عقد الا نكحة (قول المتن ولا تقبل نكاحاً لـاحد) أي وليست كالفاقد يكون وكلا لا مانع غير لازم قال الزركشي ولا يعتبر اذنها في نكاح غيرها الا في ملكها أو سفية أو مجنون هي وصية عليه (قوله ولا المرأة نفسها) زاد الزركشي فيما نقله عن ابن ماجه فان الزانية هي التي تزوج نفسها (قوله لفساد النكاح) أي ولما روى الترمذي وحسنه أيما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها ثم الوطء في عبارة المؤلف متناول له في القبول والبر لان كلامها مجرور بالمهر قال الزركشي نقل النووي في شرح المهذب عن النص والاصحاب أن الوطء في النكاح الفاسد بوجوب المهر دون أرض البكرة بخلاف الوطء في البيع الفاسد

ولي بان تزوجت نفسها (بوجوب مهر المثل) دون المسمى لفساد النكاح (للاحد) لشبهة اختلاف العلماء في صحة النكاح فان أباحت فيصححه

فهيما يضامن ان حكم كما لم يطلانه حدان علم قبل وطئه (قوله يزر) قال شيخنا هو مبنى للفاضل ومعتقد
نحرم به فاعله عائد الى الحما لم يدخل بالورفع اليه من يعتقده فانه يعزروه نعم ان حكم بصحته كما لم فلا تعزير
عليه (قوله ويقبل اقرار الولي) المراد به المجر فتدخل المجنونة ويشمل السيد ولا بد من تفصيل الاقرار اذا لم
يكن في جواب دعوى وشمل ما ذكره المالك في الزوج والزوجة والشهود فراجع (قوله وقت الاقرار) أي
لا قبله (قوله ويقبل اقرار البالغة العاقلة بالنكاح) ثم ثبت النكاح ولو سفيهة أو فاسقة أو غير كف
أو كذبه الولي والشهود والسكري كالعاقلة (قوله لمن صدقها) شمل العبد لكن لا بد من تصديق
سيد والسفيهة ولا بد من تصديق وليه وان لم يوجد تصديق منهما لكن بمنع عليه وعليها التزويج
الا بطلاق أو موت ويقبل اقرار البالغ العاقل بنكاح امرأة ان صدقته ككسبه وخروج بالتصديق ماله
كذبها أو عكسه فلا يثبت ولا يرث لاحدهما من الآخر لومات لكن لها الرجوع عن التأكيد
ولو بعد موته وحيث تراث منه ولا مهر لها عليه ومالوسكت أو عكسه فلا يثبت أيضا لكن يرث
الساکت من الآخر دون عكسه ولو قامت بينة بطلاقها فلا تقبل موته وأخرى أنه أقر بانها في نكاحه قبل
موته فان أمكن تعدد العقد عمل بهما والا فلا ولو أقرت لواحد ووليها الآخر هل بلا سبق فان وقعا معا عمل
بأقرارها على المعتقد ولو علم السابق ونسي وجب التوقف ولو جهل السابق أو عين السابق وجب التوقف
أيضا ان رجى والابلا وانظر اذا قسمنا اقرارها فبا تقدم ومات من أقرته له أو طلقها هل ترجع للأخر أو لا
(قوله فيثبت الخ) وعلى هذا ليس لها أن تزوج حتى يطلقها أو يموت وتقتد (قوله والاصح انه الخ) هو
المعتمد وعمله ان لم يكن اقرارها في جواب دعوى كاسر (قوله وللأب) وان لم يل مالها كطرو سفيهة بدمرشد
(قوله صغيرة وكبيرة) عاقلة ومجنونة وسيا في انه يزوج البنت المجنونة ولو صغيرة (قوله بغير اذنها) ويشترط
الصحة العقد حينئذ عدم عداوة ظاهر من الولي لها بان يطلع عليها أهل محلها وكون الزوج كفؤا ودمورا
أي قادر على حال الصداق ليس عداوها ولو باطنا حتى لو تبين شيء من ذلك بعد العقد تبين بطلانه ويشترط
لجواز الاقدام على العقد كونه بمهر المثل من نقد البلد حالا كله والمراد بنقد البلد ما جرت العادة به فيها ولو
هر رضا وكذا يقال في الحلول والمراد بقدرته أن يكون ماله كالقدره مما يباع في الدين قال شيخنا واذا حرم
الاقدام فسد عقد الصداق فقط والنكاح صحيح ويرجع الى مهر المثل وفيه نظر اذا كان غير نقد بله
أكثر منه قال واذا فقد شرط من شروط الصحة بطل النكاح كاسر وفيه نظر أيضا في نحو مالو عفس لمن
مهره مائة بما تبين حاله وهو قادر على مائة فقط فراجع وخروج بالعداوة الكراهة لنحو محل أو عجي أو
نشوء خلفه فيكره التزوج فقط قال في شرح الروض ولا حاجة لاشتراط عدم عداوة الزوج لان شفقة الولي
تدعوه الى أنه لا يزوجهما من عدوها انتهى وفيه نظر ووكيل الولي مثله فيأذ كر (تنبيه) مقتضى اعتبار
ذلك الشروط عدم صحة العقد مع جهل الولي بها فراجع مع ما تقدم في اعتبار التحليل عن شيخنا الرمي
ومحل اعتبارها ان لم يكن من المرأة اذن في التزوج كما يأتي في الخيار (قوله أي الكبيرة) وكذا المبزة
ويستبأن لا تزوج حتى تبلغ (قوله ثيب) وان عادت بكرتها (قوله صغيرة) أي حرة عاقلة أو سكرى كاسر
لان اتلاف البكر ما ذون فيه في النكاح الفاسد كالمصحيح بخلاف البيع فانه لا يلزم منه الوطء (قوله نعم
بمزالخ) منه نعم ان في الحد لا فرق فيه بين معتقد النحر هو غيره (قوله والقديم لا يقبل) قال الزركشي
قضية كلامهم على هذا جواز نكاحها لغيره ونقل الرافي عن القفال منع ذلك حتى يطلقها كما في نظير من
الوكيل وغيره (قول المتن وللأب الخ) شمل هذا الاطلاق الرقاء والقرناء والصغيرة التي لا تحتمل
الوطء

فهم يزر معتقد نحر به
(ويقبل اقرار الولي بالنكاح
ان استقل بالانشاء) وقت
الاقرار بان كان غير القدره
على انشاء النكاح حينئذ
(والا) أي وان لم يستقل
بانشاء النكاح وقت
الاقرار به بان كان غير مجبر
(فلا) يقبل اقراره عليها
لا تتفاء قدرته على انشاءه
يعود رضاه (ويقبل
اقرار البالغة العاقلة
بالنكاح) لمن صدقها
(على الجديد) لان
النكاح حق الزوجين
فيثبت بتصادقهما كالبيع
وغيره القديم لا يقبل اذا
كانا بلديين لانه يسهل
عليهما اقامة البينة بخلاف
الغريبيين وعلى الجديد
قبل يكفي اطلاق الاقرار
والاصح انه لا بد ان تفصل
فتقول زوجتي منه ولي
بمحضر عدلين ورضاي
ان كانت ممن يعتبر رضاها
(وللاب تزويج البكر
صغيرة وكبيرة بغير اذنها)
لكمال شفقتها (ويستحب
استفتاءها) أي الكبيرة
لتطهيرا لظنرها (وليس له
تزوج ثيب الا بانها فان
كانت صغيرة

(قوله لم تزوج) خلافاً للثلاثة (قوله والجداون علا) أى من جهة الاب كالأب الابن جواز نولي الطرفين في الجداون كإبني (قوله عند عدمه) أى عدم أهليته (قوله وسواء زالت البكارة الخ) فالغوراء بكر مطلقاً ومثلها من خلقت بغير بكارة (فتنبه) لو تعدد الفرج لم يزل الإجماع بالوطء في الزائد يقينا ولا في أحد المشتهين للشك في زوال الولاية ويزول بالوطء في أحد الأصليين فلا بد من إذنها قاله شيخنا ويتجه في تزويجها في الثالثة اعتبار مهر بكر نظر الأصل الآخر وجوب مهر بكر بالوطء فيه بل مع إرضاء بكارة وينتج مثل ذلك في المشتهين واعتبار إذنها احتياط نعم لا حدنا بوطئها للشبهة فتأمل (قوله بوطء حلال أو حرام) وكذا وطء الشبهة والتأمة وقد بدخلان في الحلال على أن يراد به ما عدا الحرام (قوله فهي في ذلك كالبر) أى من حيث بقاء الإجماع والافعال واجب بوطئها مهرثيب ومثلها الغوراء (قوله لم تمارس الخ) هو لا الأغلب والافعال الفرد كالرجل وممارسة الغوراء كعدمها (فتنبه) تصدق المرأة في دعوى بكارتها بلايين وكذا في ثبوتها إلا أن ادعت بعد العقد أنها كانت ثيباً قبله فلا بد من بينها وقال العلامة الخطيب صدق الولي يمينه هنا ثلاثاً يلزم بطلان العقد ولا تستل عن سبب زوال بكارتها ولو أقام الولي بينة ببكارتها قبل العقد لجارها قبلت ولو أقامت بينة بعد العقد أنها كانت قبله ثيباً لم يطل العقد (قوله والموطوءة في الدبر كالبر) وإن زالت بكارتها به وهذا قيد للوطء الحرام السابق (فتنبه) لو أفضاها بالوطء في الدبر فإن لم يزل البكارة ولم توجد صورة وطء في القبل فهي كالبر أيضاً والأفهي كالثيب وهذا ما ظهر فليراجع (قوله ومن على حاشية النسب) أى فيها لا يزوج بمجنونة ولو كبيرة ولا صغيرة ولو بكر عاقلة (قوله الثيب البالغة) العاقلة ولو صغيرة أو سكري بكر أو ثيباً (قوله بصرع الاذن) أى بالنطق به من الناطقة بالإشارة أو الكتابة من غير هاتين لم يكن ذلك فهي كالمجنونة فلا يزوجهام مطلقاً من صريح النطق فوطئها رضيت بما يفعله أى أى وأخى وأخى أو رضيت بما يرضونه أو رضيت أن أزوج أو رضيت فلا تلتزجاً وأما أن رضى أى مثلاً فدرضيت فليس إذا (قوله إذا استؤذنت) أى في النكاح أما غيره مما يتعلق بالمهر فلا بد من التصريح به ولا عبرة بإذنها قبل استئذنها ولو رجعت قبل عقده لم يصح وإن لم يعلم برجوعها أو أفتى شيخنا الرملى بصحة الاذن من المزوجة إذا أذنت للولي أن يزوجه إذا طلق بخلاف إذن الولي لو كفل في تزويج البكر إذا طلق قبل الدخول فلا يصح وخالفه شيخ شيخنا حميرة وقال بصحته أيضاً (قوله سكوتها) إن لم يقرن بما يدل على عدم الرضا كضرب خد أو صباح (قوله والثاني الخ) يفيد الاكتفاء به في الأب قطعاً في

(قول المتن والجداون كالأب) وهل ألحق به قياساً أو الاسم شامل له وجهان في الحاروى والبحر أحدهما الأول قال الزركشى وكان ينبغي أن يقول عند عدمه أو عدم أهليته ليثمل ما لو لعله بنت في كمال التاسعة فأنها تلحق به ولا يحكم بياوغه لانه لا يثبت بالاحتمال بخلاف النسب اهـ ونبه أيضاً أن الجداون يزيد على الأب كما في نولي الطرفين الآتي (قول المتن بوطء حلال أو حرام) يرد عليه وطء الشبهة لانه لا يوصف بمحل ولا حرمة (قوله ولا تأرخ) الظاهر أن هذا خاص بما ذكره الشيخ هنا مما يتعلق بالإجماع وكذا الاكتفاء بالصمت وأما بوطئها إنساناً فالظاهر أنه لا يلزمه إلا مهرثيب (قول المتن بصرع الاذن) أى ولو بلفظ التوكل (قوله لمن في حاشية النسب) أقادك بهذا أنه كاف في حق الآباء قطعاً وهو كذلك لمزيد الحياة في حقهم ثم السكوت كفى وإن لم تعلم أنه كاف خلافاً لابن المنذر وسيأتي في القضاء إن شاء الله تعالى أنه لا يشترط في الحكم بالسكول تقديم إعلام الناكل بموجب نكوله ولو كان الزوج غير كفء كفى السكوت أيضاً قال الزركشى ينبغي أن يفيد بما إذا علمت حاله ونسبه أيضاً على أن السكوت كاف في إذنها للحكم حيث جوزه

لم تزوج حتى تبلغ) لأن الصغيرة لا إذن لها (والجداون كالأب عند عدمه) في جميع ما ذكر (وسواء) فيما ذكر في الثيب (زالت البكارة بوطء حلال أو حرام) كالزنا (ولا أثر لزوالها بوطء كسقطه) وأصبح وحدة حبس (في الأصح) فهي في ذلك كالبر لبقائها على حيثها حيث لم تمارس أحداً من الرجال والثاني أنها كالثيب فيما ذكر فيها زوال العفوة والموطوءة في الدبر كالبر في الأصح (ومن على حاشية النسب كاخ وعصم) وابن كل منهما (لا يزوج صغيرة بمحل) أى بكرًا كانت أو ثيباً لانهما يزوج بالاذن ولا إذن للصغيرة (وتزوج الثيب البالغة بصرع الاذن) للأب أو غيره (ويكفي في البكر) البالغة إذا استؤذنت (سكوتها في الأصح) لحديث مسلم وإذنها سكوتها والثاني لا يكفي لمن على حاشية النسب كالثيب (والمعتق) وعصمته (والسلطان

كلاخ) فبإذ كرفيه (أحق) (أولياء) بالتزويج (أب
 ثم جد) (أولياء) (ثم أبوه) وان علا إلى حيث ينتهي
 لان لكل منهم ولادة وعصوبة فقد مواعلي من
 ليس لهم العصوبة ويقدم الأقرب منهم فالأقرب (ثم
 أخ لابوين أو لأب ثم ابنه) أي ابن الأخ لابوين أو لأب
 (وان سفل ثم عم) لابوين أو لأب (ثم ابنه وان سفل
 ثم سائر العصبة) من القرابة (كالأرث ويقدم
 أخ لابوين على أخ لأب في الظاهر) كالأرث لزيادة
 القرب والشفقة والثاني أنها مساواة لان أخوة الأم
 لا تفيد ولاية النكاح فلا ترجح بخلافها في الأرث
 ويجرى القولان في ابنيهما وفي العمين وابنيهما (ولا
 يزوج ابن يئونة) لانه لا مشاركة بينه وبين أمه في
 النسب فلا يعتنى بدفع العار عنه (فان كان ابن ابن عم)
 لها (أو معتقا) لها (أو قاضيا
 زوج به) أي بما ذكر ولا تضره البتة لانها غير
 مقتضية لامانة (فان لم
 يوجد نسب زوج المعتق
 ثم عصيته) بحق الولاد
 (كالأرث) أي كترتيبهم
 في أرثهم وقد تقدم بيانه في
 بابه (ويزوج عتيقة المرأة

كلامه تغليب (قوله فبإذ كرفيه) أي في الأخ لا في غيره (قوله وأحق الأولياء الخ) فيه إشارة إلى
 ثبوت الحق لجميعهم وان توقف تصرف بعضهم على فقد غيره (قوله لان لكل منهم الخ) هذه علة
 لتفديهم على غيرهم لا لتقديم بعضهم على بعض وقد يؤخذ هذا مما يأتي بقوله لزيادة القرب والشفقة
 (نتيجه) الختني منهم لا يزوج بل يزوج من بعده باذنه وجوباً سواء في النسب والولاد (قوله أو
 لأب) سكت عن ترتيبه للخلاف المذكور بعده وكذا في غيره (قوله كالأرث) راجع للأخوة ومن
 بعدهم (قوله ولا يزوج ابن يئونة) خلافاً للأئمة الثلاثة ولما في من أئمتنا وخرج بالبنوة نحو السيادة
 ككتاب ملك أمه فيزوجها بها لكن باذن سيده (قوله لا مشاركة) لان كلا ينسب لآبيه (قوله فلا
 يعتنى بدفع العار عنه) أي عن النسب كذا قالوا ولا فائدة لانه لا يكرها على النكاح وليس له تزويجها
 بغير كره بغير رضاها واذا رضيت به فليس له منعها منه فتأمل (قوله فان كان ابن ابن عم) أو قاضياً ومعتقاً
 أو أخاً لغير أم بوطء شبهة أو نكاح مجوس أو وكلاء عن الولي زوج ويقدم ابن عم هو أبنا أو ابن معتق أو
 ابن عم أخ لام على غيره ويقدم ابن عم شقيق على ابن عم لأب معتق (قوله زوج المعتق) أي الذي كره
 وعصيته الذي كره وان كان هو أنتي (قوله وقد تقدم بيانه) ومنه أنه يقدم ابن المعتق على أبيه وأخوه وابن
 أخيه على جده وعمه على أبي جده (قوله ويزوج عتيقة المرأة) اذ لم يكن للعتيقة ولي من النسب أو علة
 المرأة مثل عتيقتها لكن بشرط اذن المالك صريحاً (فزوج) لا تزوج مدبرة المنزل ولو باذن
 الفرما ولا أمة المرتدة والمرتد ولا الولي أمة صغيرة ثيب الا ان كانت الصغيرة محبوبة وزوج الولي أمة
 محجورة للصحة ويزوج السيد أمته المأذون لها في التجارة وأمة عبده كذلك لكن باذن الفرما فيهما
 ان كان عليهما دين وليس للسيد بيع أمة عبده بعد الحجر عليه ان كان عليه دين ولا هبتها ولا وطؤها يلزمه
 المهر بوطؤها وينفد ابلاؤه ان كان موسراً والا فلا ويزوج المصوبة سيدها ولو عاجز عن انقضاءها ويزوج
 الحانية والمرهونة سيدها باذن المستحق ويزوج الموقوفة كلها كما كان باذن الموقوف عليه ولو كافراً أو باذن
 وليه أو باذن ناظره في نحو مسجد أو جهة وفي موقوفة البعض وليها أو سيدها مع ذكر بنت الموقوفة
 مثلها ان حدثت بعد الوقف واختار البلقيني انها وقف أيضاً ويزوج الموصى بمنفعها الوارث باذن الموصى
 له أو وليه ويزوج المشتركة ساداتها أو أحدهم باذن الباقي ان وافقها في الدين ويزوج أمة الكافر المسلمة
 الحاكم باذنه وجوباً برفيه بحث ويزوج أمة القراض المالك باذن الدامل ويزوج أمة الختني وعتيقته من
 يزوجه لو كان أنتي باذنه وجوباً ويزوج المبيعة ممن له الخيار فان شرطها أولاً جني اعتبر ان لها وجوباً ويزوج
 المبيعة ولها باذن السيد والموقوف عليه كما تقدم ويزوج أمها من يزوجه لكن باذن السيد قصر بها

(قوله فبإذ كرفيه) فبإذ ذلك لئلا يرد أنه يخالفه في تزويج المحبونة وغير ذلك مما يأتي في قول المتن كالأرث
 قال الزركشي الأحسن أن يعود إلى قوله ثم سائر العصبات دون جميع ما تقدم لئلا يرد أن الجدة هنا مقدم على
 الأخ بخلاف الأرث (قوله كالأرث) أي فانه مقدم فيه قطعاً وكذا في الولاد والوصية بخلافه هنا ونحمل العقل
 أي البتة وصلاً الجنازة فان فيه خلافاً (قول المتن ولا يزوج ابن الخ) خالف في ذلك الأئمة الثلاثة (قول
 المتن فان كان ابن ابن الخ) لو كان لابن ابن الم الم الم كوراً من أبيه ففيهما خلاف الأخ الشقيق مع الأخ
 للأب فتكون البنوة صريحة قاله الزركشي قال شيخنا ولو كان أحد المستويين معتقاً أو خالاً لم قسم (قائمة)
 قد تصور تزويج الابن لامه في غير هذه الصورة كلوا كان مكاناً ومكها فانه يزوجه بالملك باذن سيدها
 لو تولى تقرباً من أن كحه المجوس أو بوطء الشبهة (قول المتن زوج المعتق) أي الذي كره وقوله ثم عصيته
 أي سواء كان المعتق ذكراً أم أنتي (قول المتن ويزوج عتيقة المرأة) مثلها في هذا أمة المرأة الا ان السيدة

من يزوج العتقة مادامت حية) لانه لا تنفك ولاية المرأة للنكاح استقبلت الولاية عليها الولاية على عتيقها فنزوحها أبو العتقة ثم جدها على ترتيب الاولياء ولا يزوجه ابن العتقة ويعتبر في تزويجها رضاها (ولا يعتبر ابن العتقة) (٢٢٥) في الاصح) لانها ولاية لها

والثاني يعتبر لان الولاية لها والعصبة انما تزوج لادلائه بها فلا أقل من مراعاتها فان امتنعت ناب الحاكم عنها في الاذن وزوج واياها (فاذا ماتت زوج من له الولاية) من عصبتها فيقدم ابنها على ابيها (فان فقد العتق وعصبة زوج السلطان) بالولاية العامة (وكذا يزوج اذا عضل القريب) من النسب (والمعتق) لان التزويج حق كل منهما فاذا امتنع منه وفاء الحاكم وهل تزوجه بالولاية أو النيابة عن الولي وجهان (وانما يحصل العضل اذا دعت بالغة عاقلة الى كفه وامتنع) الولي من تزويجه وان كان امتناعه لنقص المهر لان المهر يمتنع حصوله بخلاف ما اذا دعت الى غير كفه فلا يكون امتناعه عضلا لان له حقا في الكفارة ولا بد من ثبوت العضل عند الحاكم لم يزوج بها (قوله من لا كفاه) (قوله لا بد من ثبوت العضل عند الحاكم) فامتناعه قبله وان تكرر لا يحصل به العضل مطلقا (قوله حاضران) ويعني عن حضور الزوج تعيينه (قوله البينة عليه) أي الولي بدليل ما بعده (قوله كفوا غيره) ولو أقل مهر (قوله فله ذلك) ومثله ما لو دعت الى واحد من كفاه حاضر بن وعين الولي غيره منهم أو من غيرهم فله ذلك أيضا ولو دعا الولي الى كفاهم ذكره فان كان ذلك الاكفأ حاضرا أوجب الولي وعلى هذا يحمل ما مر عن شيخنا الرمي أو غائب فعاصل وعليه يحمل ما في شرح المنهج فتأمل ذلك وحروء (تنبيه) توبة العاقل يحمل تزويجه فتعود ولا يشبه وهذه زائدة على من ذكره يعود ولا يشبه بل انولية جديدة فراجعهم ولوزوج الحاكم للعضل ثم ادعى الولي انه رجع عن العضل وزوج قبل تزويج الحاكم لم يقبل الابينة (قوله من عينته) أي من الاكفاه

ويزوج المكاتب أمته ومكاتبته باذن سيده ويزوج المكاتب سيدها ويزوج أمة بيت المال الامام كاللقبطة باذنها وكبت الرقيق من الحرية الاصلية ولا يعتبر اذن أبيها وكبت الحر الاصل من العتقة بعدمونه لاموال أمها ويزوج بنت العتيق من الحرية الاصلية معتق أبيها خلافا للزكشي ولا يصح تزويج العبد الموقوف وان انحصر المستحقون وأذنوا (قوله من يزوج العتقة) بكسر الفوقية دخل فيه المعتق وعصبة ولو أعتقها أكثر من واحد كائنين اعتبر مباشرتهما وأذنهم مالوكيل عنهما أو نوكيل أحدهما الآخر ويزوجها أحدهما الآخر مع السلطان ولومات أحدهما استقل الآخر بتزويجها (قوله رضاها) أي العتقة ولو بالسكوت في البكر فان كانت صغيرة لم يصح حتى تبلغ وتأذن (قوله ولا يعتبر اذن العتقة) بل ولو منعت أو خالفت دين العتقة حيث وافق الولي العتقة في الدين كما يأتي (قوله فان امتنعت) أي على الوجه الثاني (قوله زوج السلطان) أي من شملتها ولايته عموماً وخصوصاً كالقاضي وان لم يكن الزوج في ولايته بان وكل ولا يزوج الخارجة عن ولايته ولولم يوفها (تنبيه) قد علم بما ذكر أنه ليس للمرأة أن توكل في تزويجها مطلقاً كما مر نعم لها أن تحكم مع الزوج من يزوجه ان كان مجتهداً مطلقاً وغيره مع عدم قاض ولو ضرورة أو توقف الرفع اليه على دفع مال له وقع (قوله وكذا يزوج) أي السلطان وهذا ما قبله موضعان من خمسة يزوج فيها السلطان وسياً في باقيها (قوله اذا عضل) من العضل وهو الامتناع (قوله القريب) لو قال الولي كان أخصر وأولى (قوله وجهان) المعتمد أنه بنبابة اقتضتها الولاية (قوله وامتنع الولي) أي دون ثلاث مرات ولو بالسكوت والافتقار فسقط فتنتقل الولاية لا بعد دون السلطان نعم ان غلبت طاعاته على معاصيه ولو بالفعل أو امتنع لعذر كطلب أكفاء وحلف بالطلاق لا يزوجه أو قال هو أخوه من رضاع مثلاً أو قال مذهبي لا يرى حكمه أو امتنع من التحليل ولو لا جهاد لم يكن عاضلاً فلا يأمم ولا يزوج الحاكم ولو أمره الحاكم في الحلف وزوج لم يحث (قوله لنقص المهر) أو كان عتيقاً أو مجبواً لانه حقها (قوله ولا بد من ثبوت العضل عند الحاكم) فامتناعه قبله وان تكرر لا يحصل به العضل مطلقاً (قوله حاضران) ويعني عن حضور الزوج تعيينه (قوله البينة عليه) أي الولي بدليل ما بعده (قوله كفوا غيره) ولو أقل مهر (قوله فله ذلك) ومثله ما لو دعت الى واحد من كفاه حاضر بن وعين الولي غيره منهم أو من غيرهم فله ذلك أيضا ولو دعا الولي الى كفاهم ذكره فان كان ذلك الاكفأ حاضرا أوجب الولي وعلى هذا يحمل ما مر عن شيخنا الرمي أو غائب فعاصل وعليه يحمل ما في شرح المنهج فتأمل ذلك وحروء (تنبيه) توبة العاقل يحمل تزويجه فتعود ولا يشبه وهذه زائدة على من ذكره يعود ولا يشبه بل انولية جديدة فراجعهم ولوزوج الحاكم للعضل ثم ادعى الولي انه رجع عن العضل وزوج قبل تزويج الحاكم لم يقبل الابينة (قوله من عينته) أي من الاكفاه

(فصل) في موانع ولاية النكاح والمراد هنا الموانع الخاصة واستثناء الامام الاعظم هو بالنسبة اليها بدليل انه يزوج بناته الابكار اجباراً فتأمل ذلك (قوله لا ولاية) خرج الوكالة فسيأتي محنتها في الرقيق والسفيه في بعض الاحوال (قوله لرقيق) أي ولو مكاتباً أو مبعوضاً وتزويجه آمنه بالملك كما مر الكاملة يعتبر اذنها نطقاً ولو بكراً (قوله ويعتبر في تزويجها رضاها) ويكتفي بالسكوت من البكر (قول المتن القريب الخ) لو قال بدله الولي كان أخصر وأشمل (فصل لا ولاية لرقيق)

(٢٩ - (قلوب في دعيه) - ثالث)

الاب) المجر كفوا (غيره فله ذلك في الاصح) لانه كل نظر امنها والثاني لا اعفاً لها وهو قوي أما غير المجر فليس له تزويجها من غير من عينته جزاً (فصل لا ولاية لرقيق) لنقصه (وصي) لسلب عبارته (ومجنون) أطبق جنونه لعدم غير مزمع وتقطع كما هو محقق في أصل الرخصة

تقليب الزمن الجنون فيزوج الابد في زمن جنونه دون افاقته والاشبه في الشرح الصغير أنه لا يزال الولاية كالأغماء فتفتقر افاقته ولو قصرت نوبة الاقامة جفافه

(٢٢٦)

البحث عن أحوال الأزواج ومصرفه الكف منهن وفي معناه من شغل عن ذلك الاستقام والآلام (وكذا محجور عليه بسفه) بأن يفترق ماله (علىذهب) لأنه لنقصه لا يلى أمر نفسه فلا يلى أمر غيره والطريق الثانى على فوجه لانه كامل النظر فى أمر النكاح وانما حجر عليه لثلاث بضيع ماله فان لم يحجر عليه قال الرافعى فبابنى أن تزول ولايته وهو واحد وجهين فى الحاوى وصح فى الطلب كذا خائر زوالها أمان بلغ مفسد الدينه فاستمر الحجر عليه فهو من صور مسئلة الفاسق الآتية والمحجور عليه بالفاس على السكا نظره والحجر عليه لحق الغرماه لانقص فيه (وفى كان الاقرب ببعض هذه الصفت فالولاية للابعد) فيزوج مع وجود الاقرب فاذا زالت عادت الولاية للاقرب (والاغماء ان كان لا بدوم غالبا) كان حصل بهيجان المرة الصفراء (انتظر افاقته) لانه قريب الزوال كالنوم (وان كان بدوم ألبا) فأنزل أى يوم ولو يومين أو أكثر كاهجر بهى الروضة وأصلها (انتظر) الاقامة منه أيضا لان مدته قريبة

قطعا

(جبل) الولاية (للأبعد) كفى الجنون (ولا يقدح العمى فى الاصح) حصول المقصود معه من البحث عن الاكفاء ومعرقتها بالسماح

وقيل قدح لانه نقص يؤثر في الشهادة فاشبه الصغر في زوج الابد (ولا ولاية لفاسيق على الذهب) مجرا كان أو غيره فسق بشرب الخمر أو بغيره أعلن بنفسه أو أسرته لان الفسق نقص يقدح في الشهادة فيمنع الولاية كالزوجة في زوج الابد والقول الثاني أنه على لان النقص يتم بمحو من التزويج في عصر الاولين ولان امر النكاح خطير فالاهتمام بشأنه وان (٢٢٧) كان الشخص فاسقا فأقرب من

تركه قال الرافعي وهذا يعني أكثر المتأخرين لاسباب الخمر اسانيوت وقطع بعض الأصحاب بالاول وبعضهم بالثاني وبعضهم بان المجرى بخلاف غيره لكمال شفقتهم وبعضهم بعكس ذلك لان المجرى يضعها عند فاسق مثله بخلاف غيره لتوقفه على اذنتها فتنتظر لنفسها وبعضهم بانه ان فسق بغير شرب الخمر لى أو بشربه فلا يلزم الاضطراب نظره وغلبه السكر عليه وبعضهم بانه ان أسرفقه لى أو أعلن به فلا يلزم وأقضى الغزالي بانه ان كان لوسلب الولاية لا تنتقل الى حاكم فاسق لى والا فلا واستحسنه في الروضة وقال ينبغي أن يكون العمل به وههنا أمور أحدها الامام الاعظم اذا لم ينزل بالفسق وهو الصحيح فانه يزوج بناته بغيره بالولاية العامة تفخيما لسانه وقيل لا كغيره فيزوجهن من دونهن من الحكماء الثاني الفسق بتحقيق بارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة

معيننا صرح النكاح بمهر المثل في الذمة وفي شرح شيخنا كان حجة رانه لا يصح من الحاكم أن يولى الاعمى عقد الانكحة لانه من القضاء ونقل عن والده شيخنا الرملى حجة نوليته (قوله فاشبه المقر) ورد بصحة شهادته بما قبل المعنى ومحل القولين فيما لو عقد بنفسه فان وكل صحيح قطعا (تنبيه) تقدم ما يتعلق بعقد الآخر (قوله ولا ولاية لفاسيق) فان تاب زوج في الحال على المعتمد عند شيخنا الرملى وأتباعه وينبى الا اكتفاء هنا بعزمه على وفاء الحقوق التي عليه وان كان قادرا عليها فراجع (قوله على المذهب) هو أحد القولين من الطريق الحاكية ويقابلها سبع طرق يجعل كلام الغزالي طرق مستقلة (قوله لان الفسقة) أى الذين طرأ فسقهم (قوله وأقضى الغزالي الخ) وردوه بان الحاكم تنفذ أحكامه للضرورة (قوله وهو الصحيح) وهو المعتمد (قوله بناته) أى ولولوا بالاجبار في الابكار وعلى هذا فقول شيخنا لا بد من اذنتها فاشبهه نظر ومحل ذلك ما لم يكن لمن ولى خاص أقرب منه وكذا بنات غيره (قوله بالولاية العامة) يفيد أنه انزل عن الولاية الخاصة وعلى هذا فلا حاجة لاستثنائه مما قبله لان غيره كذلك وقد يقال ان ولايته العامة سبب في بقاء الولاية الخاصة له بدليل ما مر من تزويجه بناته بالاجبار فصح الاستثناء نعم ينبغي أنه اذا كانت الام هي الامام الاعظم فلا بد من اذنتها لمانطقا كما هو واضح (قوله أو اصرار على صغيرة) أى ما لم تغلب طاعته كامر (قوله فان المستور لى) هو المعتمد وفيه بحث دقيق مع ما مر بقوله أعلن بنفسه أو أسرته (قوله الحرف الدينية) المحلة بالروضة (قوله بلون كارجع في الروضة القطع به) وهو المعتمد وحيث قلنا الفاسق لا يلى انتقلت الولاية للابعد ان كان بلا خلاف (قوله ولى الكافر الكافرة) وان زوجها المسلم أو كانت عتيقة مسلم وفارق عدم صحة شهادته بانها ولاية محضة وفي التزويج حق لنفسه بنحو دفع العار (قوله اذا لم يرتكب الخ) هذا أولى من قول غيره عدل في دينه لان المعتبر عدم الفسق لا العدالة كإثبات المسلم كما تقدم ويعرف أنه كذلك باخبار عدد متواتر منهم أو بشهادة اثنين أسلم منهم كما يعرفانه (قوله ولا يلى الخ) يفيد أن ذلك في غير التزويج بالملكبة لما سأتى من صحة تزويج السيد المسلم أمته الكافرة ووليها أى السيد ولو أنقضى مثله ولا يزوج الكافر أمته المسلمة (قوله فان فقد) أى الولي الخاص في المستثنين فالحاكم ولو قاضى ضرورة زوج فيها بالولاية العامة والمراد بالحاكم من له ولاية على محل الزوجية ويزوج حاكم المسلمين لهم وحاكم الكفار لهم (قوله بلحق بالارث) وهو المعتمد كما يشير اليه وهو يفيد أن المعاهد والمؤمن كاذب ولا يلى الحربى

قطعا كمنظيره من البيع ثم اذا قلنا لى وكان الصداق عيناً لم يبق كفى شراء الغائب قاله الشيبخاني (قوله وقيل يقدح) الظاهر على هذا أن الولاية لا يبعد كما قلناه الجبلى عن الامام واعتمده الشارح رحمه الله تعالى وقال الرويانى بوكل فان لم يفعل زوج القاضي (قول المتن ولى الكافر) أى الاصل (قوله أم مسلما) لا ينشك ذلك بعدم انعقاد ما شاهد الكافر لان الفارق الضرورة في الولي دون الشاهد (قوله ولا يلى الكافر المسلمة الخ) قال الفقهاء المعنى فيه أن أصل الولاية يتعلق باتفاق الاديان اذا عداوة أشد من الاختلاف في الدين فوفقت التهمة في الاختيار اه واستدل على امتناع تزويج الكافر للمسلمة بقصة أم حبيبة رضيت الله عنها (قوله والكافر في الثانية) أى بالابعد الكافر

كالفضل مرات أهلها بما حكى بعضهم ثلاث الثالث لا يلزم من أن الفاسق لا يلى اشتراط أن يكون الولي عدلا فان المستور لى بلا خلاف كما قلناه الامام أصحاب الحرف الدينية بلون كارجع في الروضة القطع به بعد حكاية وجهين (ولى الكافر الكافرة) اذا لم يرتكب محظورا فيه به فان لم يرتكب فلا كمال المسلم الفاسق وسواء كان الزوج كافرا أم مسلما في الذمة ولا يلى الكافر المسلمة ولا المسلم الكافرة بل يلى الابد المسلم في الابد والكافر في الثانية فان فقد فالحاكم زوج بالولاية العامة وهل يلى اليهودى النصرانية وعكس قال الرافعي يمكن أن يطعن بالارث

فيلي ويمكن أن يمنع أن يختلف الملل وان كانت باطلة منشأ العداوة وسقوط النظر يؤخذ من هذا المشر إلى البناء على أن الكفر لها وعلى
 كإبناء المتولى ترجيح الأول من عموم (٢٢٨) عبارة المنهاج والمرد لا يلي مرتدة ولا غيرها (واحرام أحد العاقدين) من

غيره ونعكسه وهو كذلك (قوله أي قبلي) هو المعتمد (قوله والمرد لا يلي) أي لا يملك لا بولاية
 ولا بوكالة (قوله واحرام أحد العاقدين) من زوج أو ولي أو علماً أو وكيل عن أحدهما يمنع من صحة عقده
 حالة احرامه وكذا اذنه لعبدته أو وليه لا يصح وان وقع العقد بعد التحلل ولو باذنه كذلك نعم يصح أن
 يزوج الولي الحلال أمة موليه الحرام (قوله أو وكيل عن أحدهما) أي وهما حلالان فهو عكس ما سيأتي
 (قوله لا ينكح المحرم ولا ينكح) بكسر الكاف فيهما وفتح التحتية من أحدهما رضاهما من الآخر هو
 بمعنى العقد (قوله بعد التوكيل) ليس قيداً بل توكيله حالة احرامه كذلك وسواء فيهما قيد التوكيل بالعقد
 حالة الاحرام أو أطلق بل يبطل التوكيل في الأول بخلافه في الثاني فله أن يعقده بعد انحلاله لجل الاطلاق عليه
 كالوكيله يعقده بعد التحلل وخرج بما ذكره من كل حلال محرماً أن يوكل حلالاً بيقضه ولم يقل عن
 نفسك ولا عنفاً يظهر فيصح مطلقاً قال عن نفسك أو عنك يصح كما مر وهذا يجمع التناقض (قوله
 لم يصح العقد) أي أن علم أنه وقع حالة الاحرام والافهوه صحيح لا لغاى الشك (قوله ولو أحرم السلطان أو
 القاضي الخ) ليس وارداً على كلام المصنف لانه بالولاية العامة لا بالوكالة عن المحرم منها فلذلك لم يضر كما
 سيذكره (قوله ولو غاب) هذه والتي قبلها موضعان أي من الخمسة التي يزوج بها السلطان أيضاً بعد
 للموضعين السابقين وسياً في الخامس وقد نظم بعضهم ذلك مع زيادة بقوله

وزوج الحكم في صورت أنت	منظومة تحكي عقود جواهر
عدم الولي وقعه ونكاحه	وكذلك غيبته مسافة قاصر
وكذلك انغماء وحبس مانع	أمة لمحجور توارى القادر
احرامه وتغزز مع عضله	اسلام أم الفرع وهي لسكافر

انتهى فانظره وتامله (قوله إلى مرحلتين) أي بين الولي وموليته ولا يعتبر للسلطان أو القاضي مسافة معهما
 ولا مع أحدهما (قوله زوج السلطان) بالمعنى الشامل للقاضي كإعلم نعم أن كان للغائب وكيل حاضر قدم على
 السلطان (قوله لقصر مسافته) نعم لو تعذر الوصول إليه لنحو حبس ولو في حبس السلطان زوج في ذلك
 السلطان بلاذن منه قاله الأذرى (قوله ولو ادعت الخ) هو تميم في الغيبة في كلام المصنف الشاملة
 لو كانت يدعواها (قوله وانها خلية الخ) أي ولم تعين زوجها إلا فلا بد في صحة عقد الحالك لهما من اثبات طلاقه
 بخلاف غير الحالك (قوله أمهما الأول) وهو العمل بقولها وهو المعتمد وينسب تخليفها على ما دعت

(قوله لحديث مسلم الخ) روى مسلم أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو عمره رواد ابن عباس
 رضى الله عنهما وبه أخذ أبو حنيفة وقدم امامنا الأول لا موردنا قول أبي رافع تزوجها وهو حلال وأنا
 كنت الرسول بينهما حسنة الترمذى وأيضاً ابن عباس كان يرى أن من قلده الهدى صار محرماً ولعل النى
 صلى الله عليه وسلم تزوجها بعد تقليد الهدى فكانت روايته على وفق مذهبه وأيضاً فليتناحرمه وقول بوزاك
 محال وفعل وعند التعارض يصار إلى ترجيح المحرم والقول قال الزركشى وكان ينبغي أن يقول الملقن عوض
 الزوجة أو أحد الزوجين فإن الظاهر أنه لو أحرم الصبي باذن وليه الحلال فقد عليه جبراً لم يصح وكذا يقال في
 السيد مع عبده ثم انه كما لا يصح نكاح المحرم لا يصح اذنه لعبد الحلال (قول الملقن لم يصح) أي بخلاف ما لو
 عقد الوكيل في حال صلاة الموكل لان الصلاة لا تمنع حتى لو عقد فيها ناسياً يصح قاله النووي في شرح المذهب
 (قول الملقن ولو غاب الأقرب الخ) لو زوج السلطان على ظن الغيبة الشرعية ثم تبين قرب مكانه فالمعقب باطل

ولي ولو كان السلطان أو
 زوج أو وكيل عن أحدهما
 (أو الزوجية) بالجمع أو
 بالعمرة أو بهما (ينعح صحة
 النكاح) لجديت مسلم
 لا ينكح المحرم ولا ينكح
 (ولا تنتقل الولاية) إلى
 الابعد (في لاصح) لبقاء
 الرشد والنظر (فيزوج
 السلطان عند احرام الولي
 لا الابعد) وقيل بزواج
 الابعد بناء على انتقال الولاية
 إليه (قلت) أخذنا من
 الرافعي في الشرح (ولو
 أحرم الولي أو الزوج) بعد
 التوكيل (فقد وكيله
 الحلال لم يصح) العقد
 (والأقرب علم) لان الوكيل
 صغير محض فكان العاقد
 الموكل على أنه قبل ينزل
 الوكيل باحرام الموكل
 والاصح لا فيزوج بعد
 التحلل ولو أحرم السلطان
 أو القاضي جاز تخلفاته أن
 يصعدوا الانكحة كما
 ذكره الخفاف لان
 تصرفهم بالولاية لا بالوكالة
 (ولو غاب الأقرب إلى
 مرحلتين زوج السلطان)
 لبقاء عنه لبقائه على الولاية
 ولا يستأذن أطول مسافته
 (ودونهما لا يزوج الابناء
 في الاصح) لقصر مسافته
 والثاني بزوجه السلطان
 ولا ينظر اذنه لا ينفذ صوت الكفره الراض بالتأخير فتتضرر به ولو ادعت غيبة ولها وانها خلية عن النكاح والعتة
 قول
 فهل يزوج الحالك عليه ذلك وزوجه أم لا بمن شهادة خير بن به احتياطاً لا لبضاع وجهان أمهما الأول فإن العقود يرجع فيها القول

أربها (والمعبر التوكيل في التزوج بغير اذنها) كما يزوجه بغير اذنها (ولا يشترط) في جواز التوكيل (تعيين الزوج في الاظهر) **الاشارة**
 يشترط لاختلاف الاغراض باختلاف الأزواج وقد لا يكون للوكيل شفقة داعية الى حسن الاختيار ودفع هذا بان شفقة الولي تدعو الى أن
 لا يوكل الا من يثق بحسن نظره واختباره (ويحاط الوكيل) حيث لم يعين له الزوج (٢٣٩) (فلا يزوجه غير كفء) فان زوج

وعلى انها لم تأذن للولي أن يزوجه في غيبته ان توقف على اذنه وعلى أنه لم يزوجه في الغيبة وللمحاكم تأخير
 عقده ليظهره الامر حيث رآه مصلحة لافيه من الاحتياط ولو تزوجه الحاكم لظن بعده فبان قريبا أو
 عكسه اعتبر الواقع فيبطل في الاول دون الثاني (قوله وللجبر) وهو الاب وان علفا في البكر ولو حكما
 والمجنونة كما سيذكره بعد (قوله بغير اذنها) بل وان نهته عنه وينعزل وكيه بغير اذنها بزوال بكارنها
 لزوال الاجبار على المعتمد (قوله لاختلاف الاغراض الخ) وقياسا على توكيل الزوج المشتري فيه تعيين
 الزوجة للوكيل كفلانة وقرر بان الوكيل فيها مقيد بالكف ونحوه بخلاف الزوج نعم يكفي نعميم الزوج
 للوكيل كزوجي من شئت بخلاف زوجي امرأة (قوله الاختيار) هو بالباء الموحدة وكذا اختباره
 المذكور بعده (قوله بان شفقة الولي الخ) أي فدعوى الثاني عدم شفقة الولي ممنوعة أو أنها نادرة يجعل قد
 للتقليص فلا يعول عليها فاقام (قوله فلا يزوجه غير كفء) ولا كفؤا مع طلب الكفأ منه ويقدم في
 المستوين المومنين ومتى خالف في شيء من ذلك لم يصح العقد بخلاف قلة المهر وكثرته فخالفته لا تبطل
 العقد لانه يرجع الى مهر المثل ان كان المسمى دونه والاصح بالمسمى (قوله كالوصي والقيم) هو مرجوح
 والمعتمد أنهما كالوكيل لان نصرفهما بالتوكيل لا بالولاية بخلاف وكيل الولي لكن المعتمد هنا جواز
 التوكيل منهما ولو عيّن للولي زوجا وجب تعيينه للوكيل والافسد التوكيل والعقد (قوله قبل
 استئذنها) الاولى اذنها (قوله لم يصح) نعم يصح من الحاكم أن يوكل من يزوجه قبل اذنها لانه
 استخلاف (قوله لانه الخ) فهو في غير الجبر كما مر (قوله ولا يزوجه الوكيل) أي على الثاني (قوله ولا
 يكفي) أي على الثاني أيضا (قوله وقال ابن الرفعة) هو مرجوح على الثاني (قوله في الاصح) هو المعتمد
 (قوله لم يصح الاذن) نعم ان دلت قرينة على أن منهاله لنحو شفقة عليه فهو كالذي قبله فيصح
 (تنبيه) من التوكيل لفظ الاذن منها ولو مطلقا كاذن لك في تزويجي أو اذا طلقني زوجي وانقضت
 عدتي فزوجني ولا يصح مثل ذلك من الولي للوكيل (قوله بنت فلان) وان لم يقل من موكلتي
 نعم ان لم يعلم الزوج أو الشهود بالوكالة وجب ذكرها أو اعلامهم بها (قوله فلانا) وان لم يقل موكلتك
 نعم لو لم يعلم نسب الزوج وجب اتياده وثبت الوكالة بقوله مدعيها حيث اعتقد الشهود والزوج أو
 الولي صدقه وليقل وكيه للوكيل الزوج زوجت بنت فلان فلانا (قوله فان لم يقل له ونواه لم يصح
 النكاح) أي في الفرض المذكور فلو اقتصر الولي على زوجتك بنتي واقتصر الوكيل على قبلتك نكاحها
 وقع العقد للوكيل ولا عبرة بالنسبة لغيره وهذه غير النية التي تقيد الاكتفاء بها في العقود عليه فتأمل
 (قول المتن بغير اذنها) وقيل لا يجوز الا اذنها فيمنع في الصغيرة وعلى الاول يستحب للوكيل استئذنها
 خروج من الخلاف (قول المتن تعيين الزوج في الاظهر) لانه تلك التعيين فيملك الاطلاق كالوكالة في البيع
 (قوله لاختلاف الاغراض الخ) قال الزركشي قضية هذا التعليل ان الاب لو وكل الجد صح قطعا ويجب
 أيضا اختصاص الخلاف بما اذا لم تصرح المرأة بقاط الكفاءة (قول المتن ولو وكل قبل استئذنها الخ)
 لو كان الولي الحاكم فامر جد لا يزوجه قبل الاستئذان فنقلنا عن فتاوى البغوي أنه يصح ان قلنا الاستئذان
 منه في شغل معين استخلاف وهو الاصح (قول المتن زوجت بنتي فلانا الخ) لو قال زوجت بنتي منك

الاصح لانه يبعد منه ماله التوكيل فيه فان نهته عن التزوج بنفسه لم يصح الاذن لانهما تمت الولي وردد التزوج الى الوكيل الاجنبى فاشبه
 التفويض اليه ابتداء (وليقل وكيه الولي) للزوج (زوجتك بنت فلان) فيقبل (وليقل الولي لو كسل الزوج زوجت بنتي فلا ينفق عليه وكيه
 قبلت نكاحها) فان لم يقل له ونواه لم يصح النكاح لان الشهود والمشتري حضورهم فيه كاتقدم لا اطلاع لهم على النية (وليزم الجبر)

(قوله أى الاب وأالج) فيه إشارة إلى أنهم المراد بالمجبر هنا وإن لم يوجد جبار حقيقة كما في الثيب البالغة ومثلها التقاضى هنا (قوله هو مراد المحرر) أى بحسب ما فهمه المصنف وتبعه التلويح وإن كانت عبارة كل منهما بفهم مناشئ غير ما يفهم من الأخرى فلو قال وعبرة المحرر كذا والمراد منها كفال كان أولى كما استعرفه مما يأتى والمراد المطبق جنونها والام بزوجا حتى يفيقوا بأذنانى غير البكرى وبعود جنونها يبطل الأذن وفارقا المحرم ببقاء الاهلية فيه دونهما (قوله عند الحاجة) راجع لهما ولم تقيد الحاجة فيهما بالظهور وهو المعتمد واكتفى بالحاجة عند البلوغ للزومه لهما كما يأتى فى كلامه فقوله بظهور أمارات التوقان الخ بيان لوجود الحاجة لا لظهورها فبهما ومثل ذلك الاحتياج للخدمة فيهما وقيد فى المنهج فى الذكر بأن لا يكون فى محارمه من يقوم بها ومؤنة التكاح أخف من شراء أمة وبذلك صرح السبى وغيره واحتياج الاتى للمهر والنفقة كذلك (قوله عدلين) قال بعض مشايخنا ولو فى الرواية وفى الخطيب وغيره على شهادة واعتمده شيخنا وفى شرح شيخنا لا اكتفاء بعدل واحد (قوله لاستلزامها) هو علة للحاجة ولا يصح أن يكون علة لظهورها فتأمل وفى كلام المصنف نوع من البدعي يسمى الاحتياج وهو اسقاط ثمن من أحد امرين استغناء بذكره فى الآخر (قوله التى أشار إليها الخ) إن أراد بذلك ما مر من توقع الشفاء فهو غير مستقيم فتأمل (قوله والحكمة الخ) مبنى على ما قررته فى كلامه وهو غير معتمد كما تقدم (قوله ويلزم المجبر وغيره) فيحرم عليه الامتناع وسيأتى ما يرتب عليه (قوله لزمه الاجابة) فإن امتنع ففاضل ويزوج من يسار به لا الحاكم الا اذا عضلوا كلهم كفى الروضة (قوله واذا اجتمع أولياء) أى الخواص من النسب أمالوا أذنت لجماعة من قضاة بلدها فلكل الانفراد بالعقد بلا إقراع على المعتمد وأما المعتقون فلا بد من اجتماعهم على العقد ولو باذن بعضهم لبعض وأما عصبتهم فحصة كل واحد تقوم مقامه كذا قالوه وفيه اقتضاء أنه لا بد من إذن جميع العصبة المتعددين سواء كانوا الكل معتق أو لبعضهم ولكل واحد لواحد منهم ولعل المراد اعتبار من له الولاية اذذاك منهم كأولياء النسب وأنهم اذا تعددت تصباتهم أو عصبة واحد منهم واتحدت درجاتهم يعتبر اذن كلهم كأولياء النسب أيضا (قوله كاخوة) أى فى درجة واحدة كالشفاء فقط أو لاب فقط وكذا الاعمام وغيرهم (قوله فسالت بعضهم) أى معينا مفردا فإن تعدد فقيه ما يأتى (قوله لزمه) أى عينا إن انفرد وكفاية إن تعدد (قوله واذا اجتمع أولياء فى درجة استحب الخ) والصورة أنها قد أذنت لكل منهم كما سيذكره ولو بقولها أذنت لكل منكم إن يزوجنى أو من شاء منكم فليزوجنى أو أذنت لواحد منكم أو أذنت لاحدكم أو لاحدا أوليائى وكذا أذنت لكم فى

مجنونة بالغة) كذا فى المحرر (ومجنون ظهرت حاجته) هو مراد المحرر بقوله عند ظهور الحاجة وفى الروضة وأصلها يلزمه تزويج المجنونة والمجنون عند الحاجة بظهور أمارات التوقان أو بتوقع الشفاء عند إشارة الأطباء أى بقول عدلين منهم كما ذكره فى المطلب فى المحرر والمنهاج اكتفى فى المجنونة بالبلوغ عن الحاجة لأنه مظنتها واقصر فى المجنون على الحاجة الظاهرة لاستلزامها للبلوغ بخلاف الغفبة التى أشار إليها الأطباء فكانه قبل بالغة محتاجة وبالغ ظاهر الحاجة والحكمة فى المخالفة بينهما أن تزويجها يفيد لها المهر والنفقة وتزويجه يفرضه إياها (لا صغيرة وصغير) عاقلين لعدم حاجتهما إليه فى الحال وسيأتى الكلام فى المجنونين (ويلزم المجبر وغيره أن نعين) كالخ واحد أو عم واحد (اجابة ملتزمة التزويج) تخصينا لها (فإن لم يتعين كاخوة فسالت بعضهم) أن يزوجها (لزمه الاجابة فى الاصح) كيلا يتواكوا فلا يعقونها والثانى لا يلزم لعدم تعيينه للولاية (واذا اجتمع أولياء فى درجة كلهم وأهلهم استحب

للمخاطب الذى وكلت لم يصح أيضا إلا فى وجه حكاة صاحب البحر (قوله أى فهما المراد بالمجبر لا بقيد كون المولية مجبرة) (قوله هو مراد المحرر الخ) لم يقل هو بمعنى قول المحرر كأنه لما قد يتوهم من عبارة المحرر خلاف ذلك وذلك بأن يفهم عند ظهور الحاجة بمثل الظهور الذى هو البلوغ سواء وجدت الحاجة بالفعل أم لا (قوله بالبلوغ عن الحاجة) أى عن التصريح باشتراطها والافهى مشرطة بذلك على أن هذا مراده قوله الآتى فكانه قيل بالغة محتاجة (قوله والحكمة فى المخالفة بينهما) أى باعتبار ما فى المحرر والمنهاج والا فالذهب استواءهما فى الاكتفاء بطلاق الحاجة كما سلف عن الروضة والله أعلم (قوله عاقلين) الظاهر أن التعميم أولى وكأنه فرم من ذلك للزوم التكرار وإيهام العبارة الجواز فى المجنون الصغير وهو لا يجوز (قول المتن لزمه الاجابة) قال الزركشى فضيته أنه يصبر بالامتناع عما خلا فيزوجها التقاضى وهو مشكل اذ كيف يزوج مع وجود أولى آخر قالوا لا قرب أنه يزوج لكن باذنه انتهى قلت وحاصله أن القاضى لا يستقل إلا بعد امتناع الجميع والله أعلم (فائدة) الزامه بالاجابة ترتب الامتناع عند المخالفة والله أعلم

من زوجها فقههم) بالنظر الى غيره لانه أعلم بشرائط النكاح (وأسنهم) بالنظر الى غيره لانه أعلم بشروطه وكذا أوهمهم لانه أشفق وأحرص على طلب الحفظ (برضاهم) أي برضا باقهم لتجتمع الأراء ولا (٢٣١) يشق في بعضهم باستئثار البعض

(فان نشأوا) بان لم يرضوا
بواحد منهم وأراد كل
منهم أن يزوج (أقرع)
بينهم فمن خرجت فرعته
زوج (فلزوج غير من
خرجت فرعته وقد أذنت
لكل منهم) أن يزوجها
(صح) تزويجه (في الأصح)
للاذن فيه والثاني لا يكون
للفرعة فائدة وأجيب بان
فائدة تقاطع النزاع بينهم
لأن في ولاية البعض (ولو
زوجها أحدهم زيد والآخر
عمرا) وقد أذنت لهما في
التزويج وسبق أحد
التزويجين (فان عرف
السابق) منهما (فهو
الصحيح) والآخر باطل
(وان وقع معا أو جهل السابق
والمعية فباطلان) لتدافعها
في المعية المحققة والمحتملة
اذ ليس أحدهما أولى من
الأخر فهما مع امتناع الجمع
بينهما لتعذر امضاء العقد
في السابق المحتمل لعدم
العلم به لهما (وكذا لو عرف
سابق أحدهما ولم ينعين)
أي فهو ما باطلان (على
الذهب) أما الثاني منهما
فظاهر وأما الاول فلتعذر
امضاء لعدم تعيينه وفي قول
خرج بوقف الامر حتى
يتبين وبعضهم أي يخرج
بلاول (ولسبق معين ثم اشتبه) بالآخر (وجب التوقف حتى يبين)
فلا يجوز لواحد منهما وطؤها للاثالث نكاحها قبل ان
يطلقها ويوثق أو يطلق أحدهما بموت الآخر ونقصي عدة الوفاة بعضهم أجرى هنا قول البطلان فيها قبله (فان ادعى كل زوج) عليها

تزوجي سواء عينت زوجاني ذلك أولا فان قالت تزوجوني تعين اجتماعهم على العقد ولو باذنتهم لواحد منهم
أومن غيرهم واذا عينت واحدا بعد ما تقدم لا ينزل غيره ولو أذنت ابتداء لواحد فقط تعين دون غيره (قوله
بالنظر الى) دفع به في هذا وما بعده عدم محبة تفضيل المضاف على المضاف اليه وعدم محبة تفضيل الشخص
على نفسه ولو مع غيره فلو قال الا فقه لكان أولى اذ يصح أن يقال زيدا أفضل الاخوة ولا يصح أن يقال زيدا
أفضل اخوته فراجع (قوله لانه أعلم بشرائط النكاح) فيه إشارة الى أن المراد بالافقه هنا ما يتعلق
بالنكاح وان لم يكن فقهيا في غيره فتأمل (قوله وكذا أوهمهم) هو مقدم على الاسن بعد الا فقه فلو
ذكره عقبه لوافق المعتبرين تعبيره بما ذكره جرى على سنن المصنف ولو قال الاورع لكان أولى كما مر
(قوله بان لم يرضوا الخ) لوقال بان لم يرض كل واحد منهم بان يزوج غيره لكان صوابا عما ذكره فافهم
(قوله أقرع) أي وجوبه يكون القراع الامام أولى وهذا اذا انحدا على طاب والاعتين من عينته والاعتين
الامام الاصلح ولا يصح العقد بغير ما ذكر (قوله فائدة تقاطع النزاع) فلاثم بتركها قاله شيخنا وفيه
نظر مع ما مر من وجوبها ولا يصح أن يراد به التأكيده فراجع وعلم بما ذكره أنه لا تنتقل الولاية للسلطان
وأما خبر فان نشأوا قال السلطان فحصول على ما اذا عضوا كلهم كما مر (قوله وقد أذنت لكل منهم) أي
وافق الزوجان في الكفاءة أو أسقطوها وهذا نص يراد به صحة العقد من كل واحد منهم وخرج بهما لو أذنت
لمعين مفرد منهم فلا يصح عقد غيره وما لو عينت اجتماعهم على العقد فلا يصح العقد مع فقد واحد من عينته
كما مر فتأمل (قوله والآخر باطل) أي الثاني وان دخل بها خلافا للامام مالك في الدخول اذ لم يعلم بمقد
الاول (قوله عرف) أي بيينة أو بمصادق (قوله فباطلان) ظاهره اطلاق في الاولى وظاهره في الثانية
فان علم بعد ذلك فهي له نعم ان دفع افسخ من الحاكم انفسخ باطلا يضاف لا تعود له وان علم وكذا يقال فيما
يأتي (قوله في السابق المحتمل) نعم ان رجي وجب التوقف (قوله لو عرف سابق أحدهما) أي ولو لم
يرج زواله والاوجب أن يتوقف أيضا (قوله يخرج) أي من سبق احدي الجمعتين وفرق بان الجمعة اذا تمت
لا يطرأ عليها ابطال بخلافه هنا كما لو فسخه الحاكم لانه يندب له هنا فسخه (قوله وجب التوقف) ولما رفع
أمرها للحاكم لا لبطل المهر والتفقه كما يأتي وله الفسخ اذا سألته للضرورة (قوله وليس لواحد منهما
وطؤها) فان وطئها لزمه أقل الامر من مهر المثل والمسمى (قوله أو يموت) وبوقف من تركه كل ميت
منها ارت زوجة ومهرها (تنبيه) يجب عليهما نفقة ما دة التوقف بحسب حالهما يسار أو غيره ثم يرجع
المسبوق عليها بما نفقه ان كان باذن الحاكم ثم بشهادته رجوع على السابق تمام ما يلزمه من النفقة الكاملة
كذا قاله الكمال الدميري وغيره وهو الوجه وتقل عن شيخنا مر عدم اعتماده فليراجع (قوله فان
ادعى) أي في غير المعية المحققة (قوله عليها) وكذا على وليها المجهول صحة اقراره بالنكاح وخرج بذلك دعوى

(قوله بالنظر الى غيره) أي وان لم يكن فقهيا في عرف الشرع وقس على ذلك الاورع والاسن هذا مراده فيما
يظهر واقع علم (قوله والثاني الخ) قال الامام لا أدري هل قائل هذا يخصه بقرعة السلطان أو يعم قال وعلى
الأصح بكرة التزويج في قرعة السلطان دون غيره اهـ (قوله والآخر باطل) أي سواء دخل بها الثاني أم لا
خلافا لما لا صرحه الله تعالى قاله الزركشي (قول المتن فباطلان) استشكل البطلان في الثانية بان الاصل
عدم المعية (قول المتن فان ادعى كل زوج الخ) ليس تفر بها على الخامسة بل المعنى ان جميع ما تقدم اذا اعترف
لزوجان بان الحال كما ذكر فان تنازعا وزعم كل أنه السابق وانتهى لم ذلك فقيه هذا التفصيل يعرف هذا
وقطع بالاول (ولسبق معين ثم اشتبه) بالآخر (وجب التوقف حتى يبين) فلا يجوز لواحد منهما وطؤها للاثالث نكاحها قبل ان
يطلقها ويوثق أو يطلق أحدهما بموت الآخر ونقصي عدة الوفاة بعضهم أجرى هنا قول البطلان فيها قبله (فان ادعى كل زوج) عليها

لكل واحد يميناً أي أنها لا تعلم سبق نكاحه وعن القفال اذا حضر مجلس الحكم وادعى أي معاملةت لهما يميناً واحدة أي أنها لا تعلم سبق نكاح واحد منهما بعينه (وان أقرت لاحدهما) بالسبق (ثبت نكاحه) باقرارها (وسماع دعوى الآخر وتحليفها) أنها لا تعلم سبق نكاحه (بني على القولين فيمن قال هذا يزيد بل لعمر وهل يغرم لعمر وان قلنا نعم) وهو الاظهر (فنعلم) أي نسمع الدعوى وله التعليف رجاء أن تقر فيغرمها وان لم تحصل له الزوجة وان قلنا لا يغرم لعمر ولا نسمع الدعوى هنا لا تنفاه فأنتهى لأنها لو أقرت له أو نكحت من الجمين خلف هو فيكون كالو أقرت على الاظهر لا تغرم له شيئاً على القول الذي عليه التفرع وحيث غرمت فالواجب عليها هو الواجب على شهود الطلاق البائن اذا رجعو بعد تفسير القاضى وهو كما سيأتي في باب مهر المثل وفي قول نصفه ان كان قبل وطء (ولو تول طرفى عقدى) تزويج بنت ابنه بآبائه (آخر صرح في الاصح)

أحد الزوجين على الآخر فلا تصح على المعتد سواء قبل حلفها أو بعده (قوله عليها سبقه) أو انها زوجته (قوله قال البغوي لكل واحد يميناً) هو المعتمد (قوله وعن القفال) هو مرجوح (قوله وان أقرت لاحدهما) أي حقيقة أو حكماً بان نكحت وحلفت هو (قوله رجاء أن تقر) أو تنكر فيحلف هو كما (قوله فيغرمها) أي مهر مثلها وهو للحيلولة كما يأتي لانه اذا مات الاول مثلاً عادت زوجه لهذا بعد عدتها الاول وترجع عليه بما أخذ منها (تنبيه) شمل ما ذكره ما لو ادعى ما أو أحدهما بعد الآخر سواء كان حاضراً أو غائباً ولو أقرت لهما ما أو نكحت وحلفت لم تقط المطالبة عنها لا إلغاء اقرارها وتعارض حلفها وتؤمر بما صر ولوحلف أحدهما فقط ثبت له ولو حلفت لهما قال شيخنا بقي الاشكال في صورة النسيان وبطل النكاحان في غيرهما وفيه نظر ظاهر (قوله لا تنفاه فأنتهى) أي الدعوى بعدم الغرم فلم يدعى به والمحلف عليه هو النكاح بعينه والغرم أمر مرتب على ذلك كالتفجئة فهو كدعوى المال في السرقة المرتب عليها القطع وبذلك سقط ما لبه ضمهم هنا (قوله لا نهال) هو بيان لعدم فائدة الدعوى أي ان مقابل الاظهر هنا يقول بعدم غرمها اذا أقرت حقيقة أو حكماً بعينه المردودة بناء على الاظهر انها كالاقرار فلا فائدة للدعوى لعدم حصول زوجية أو غرم فلا نسمع فقوله لا تغرم الخ جواب لو وعلى الاظهر متعلق بالشبهة بقوله كالو أقرت فيكون تقر يعا على نكحو لهما وحلفه فأنال (قوله وحيث غرمت) وهو على القول الاظهر في الاقرار لزيد وعمر والمذكور ولو عبر به لكان أقرب المراد (قوله مهر المثل) هو المعتمد كما صرت الإشارة اليه (قوله ولو تولي) أي الولي المجهر كما يقيد به شيخنا الرملى وبعضهم جعل اذن البالغة العاقلة الثيب كذلك والمراد هنا الجذوان علا وليس دونهم ولما أقرب (قوله بان ابنه) أي الذي في حجره (قوله صح) ويكفيه قبلت نكاحها ولو بغيره ولو خرج الجذو كونه وهو ووكيله معه وخرج السيد في عبده وأمنته والحاكم في مجنونة ومجنون فينصب واحداً في أحد الطرفين ويتولى هو الطرف الآخر وللم تزويج بنت أخيه بآبائه البالغ ولابن العم تزويج بنت عمه بآبائه البالغ لعدم تولي الطرفين فيهما فان كان صغيراً قبل له من الحام فهو ورايها حيث لا يكف الصبر الى البلوغ (قوله ولا يزوج ابن العم) أي مثلاً فشكل الاواباء كذلك أي لا يزوج واحد من الاولياء موليته نفسه بتولية الطرفين بل يزوجهما نظيره في درجته ويقبل هو لنفسه فلا ولاية له حيث أنه فان لم يوجد من في درجته زوجته القاضى وهذه تمام المسائل الخمس التي يزوج فيها الحاكم وقد نظمها بعضهم

براجعة الرافى الكبير (قول المتن وسماع دعوى الآخر الخ) استشكل ابن الرفعة البناء المذكور بان الدعوى على النكاح انما هي لعينه لا لما يلزم عنه من الغرم فكيف يحلف على ما لم يدعه والحلف انما يكون لنفى المدعى به ونه الزكشى على أن المدعى اذا ذكر ان له بيعة ينبغي أن نسمع بلا خلاف وقالت وكذا ولم يذكر بيعة ولا حلفاً لا احتمال أن يدعى ثم يقيم البيعة (قوله فيكون كالو أقرت له على الاظهر) مقابله انها كالبينة وعليه فقبل نسمع لا احتمال أن ينسكل ويحلف فتسلمه وتنزع من الاول والصحيح عدم السماع لانها كالبينة في حق المتداعيين دون غيرها ولو علمنا بها لزم بطلان نكاح الاول والله أعلم كذا في التكملة وغيرها (قول المتن في تزويج الخ) مثل ذلك تزويج الامة بعبد الصغير ان قلنا له اجباراً وفي البحر لو أراد القاضى تزويج المجنون مجنونة لانص له ولقياس أن لا يتولى الطرفين ويحتمل المذهب غيره اه ومن لاولى لها الا القاضى يجوز ان ينصب شخصاً يزوجه المجنون المحتاج والقاضى يقبل وبالعكس (قوله لقوة ولايته) هذا التعليل يؤخذ منه اشتراط أن يكون مجبراً به صرح ابن الرفعة حتى لا يجوز في بنت ابنه الثيب بالبالغ العاقل وبه صرح الماوردى وغيره (قول المتن ولا يزوج ابن العم نفسه) مثله ابنه الصغير (قول المتن

أو لقوة ولايته والثاني لا يصح لان خطاب الانسان مع نفسه لا ينتظم وانما يجوز ذلك في البيع لظفر منه لكثرة وقوعه (ولا يزوج ابن العم نفسه بل يزوجه ابن عمه في درجته) ان كان (فان فقد القاضى) ولا تنتقل الولاية الى الاب

بقوله

ومسائل خمس تقر حكمها فيها يرد العقد للحكم
فقد الولي وعضله ونكاحه وكذلك غيبته مع الاحرام

وزاد بعضهم عليه مسائل أخر تعود الى هذه وقد تقدمت فلتراجع **(قوله)** فلأراد القاضي (الخ) هذه من جملة افراد ما مر أي اذا أراد القاضي أن يتزوج من هو ولي لها العقد الولي الخاص فلا يتولى الطرفين كما مر **(فرع)** لو قالت لابن عمها زوجتي من نفسك جاز أن يزوجه الله القاضي ولو قالت زوجتي من شئت لم يصح أن يزوجه مطلقا لان المفهوم من ذلك تزويجها بغيره

(فصل) في الكفاءة بالمدى لغة المساواة والمعادلة واصطلاحاً ما يوجب فقده عاراً واعتبارها في النكاح لاصحته غالباً بل لكونها حقاً للولي والمرأة فلهما اسقاطها **(قوله)** تزويجها الولي ومثله وكيله فله ذلك بالرضا نعم لو قالت زوجتي من شئت جاز للولي تزويجها بغير كفء دون وكيله قاله شيخنا الرمي وفيه نظر مع الاذن وهذا في غير الحال كما لانه لا يجوز له تزويجها بغير كفء وان رضيت كما يأتي **(قوله)** رضاه ولو سفيهة وسكونها كاف ان صرح لها بانه غير كفء أو عينه لها أو عينته له والا فلا بد من التصريح باسقاطها لفظاً وعلم من كلام المصنف ان عقد الولي كاف عن تصريحه باسقاطها نعم في تعدد الاولياء لا بد من تصريح غير العاقد لفظاً أو بما يقوم مقامه **(تنبيه)** ظاهر كلامهم أن ما ذكره من عرف معنى الكفاءة واعتبارها في العقد وأما من لم يعرف ذلك من الزوجة أو الاولياء كغالب العوام فهل سكونه عنها كاف في اسقاطها ومعه العقد أو لا فراجع والذي يظهر أخذ من كلامهم أن العقد صحيح ان وقع اذن من الزوجة في التزوج والا فلا لكن ظاهر افتاء والده شيخنا الرمي بوجوب التهليل كما مر يقتضي صحة العقد مطلقاً وهو غير بعيد فراجع **(قوله)** ورضا الباقيين (نعم لو زوجها له ثانياً الحوطلاقي بعد رضاه به أو لا لم يحتج الى رضاه في العقد الثاني **(قوله)** فليس للابعد اعتراض) المراد به من ليس له حق في التزوج ولو أقرب كاخ صغير مع عم كامل **(قوله)** بغير كفء أي بغير جرب وعنة والافرضاها كاف ولا يعتبر رضاه لان الحق لها **(قوله)** رضا باقيهم أي ولو غائباً مر حلتي فاكتر **(قوله)** ويجرى القولان في تزويج الاب والجد بكرة وكذا غيرهما في التزوج مطلقاً بكرة أو لافهو باطل بغير رضاها

أو خليفته) علله الزركشي بان حكمه ما فند عليه وبانه لا يملك عزله بلا سبب بخلاف الوكيل فيها ولو استناب شخصاً في هذا التزوج فقط فظاهر أنه لا يكتفي ويحتمل الكفاية عند انفراد القاضي بالبلد **(قوله)** تخلفاء القاضي أي فان بعضهم تزوج بعضهم مستوون **(قوله)** والثاني يجوز الخ) لنا وجه ثالث بالجواز للجد دون غيره ذكره الزركشي وقال عقبه تنبيه مقتضى تعليلهم ان الجد ولو وكيل في تولي الطرفين صح وقضية كلام الرافعي المذع اهـ وقوله يجوز للجد دون غيره يجب تفريعه على القول بان الجد لا يتولى الطرفين كما يلوح ذلك من عبارة الرافعي رحمه الله تعالى **(فصل في تزويجها الولي)**

(قول المتن صح) يدل له حديث تزوج فاطمة بنت قيس القرشية من أسامة ونزوح بناته صلى الله عليه وسلم من علي وغيره ولا مكافي له صلى الله عليه وسلم **(قائده)** بكرة التزوج من غير الكفاءة عند الرضا المصلحة ويكتفي في الرضا السكوت في البكر ولو أطلقت الاذن فلم تعين رجلاً فبان الزوج غير كفء قال الامام صح باتفاق الاصحاب قال البغوي ولكن لها حق الفسخ كما لو أذنت في رجل ثم رجعت به عيباً **(قوله)** لان النقصان الخ) ربما يوهم اختصاص الخلاف بالعبس وقضية كلامهم التعميم في سائر خصال الكفاءة **(قول المتن)** ويجرى القولان الخ) خص بعضهم الخلاف بحالة جهل الاب وقطع عند العلم بالطلاق كذا نقله ابن الرفعة عن مقتضى كلام العراقيين وتصريح الماوردي فليست على هذا أي حاله ثبت فيها الخيار للاولياء وللرأة بالجنون والجدام والبرص كما صرح حوايه في باب الخيار والحواب أن صورته ما لو أذنت البالغة في معين فبني الولي

(فلأراد القاضي نكاح

(من لاوليها) خاصاً (زوجاً)

ايها (من فوقه من الولاية)

كالسلطان (أو خليفته)

ان كان له خليفة أو مساو به

تخلفاء القاضي (وكلا يجوز

لواحد تولي الطرفين) غير

الجد كما تقسم (لا يجوز أن

يوكل وكيلاني أحدهما)

ويتولى الآخر (أو وكيلين

فيهما في الاصح) لان فعل

الوكيل في ذلك منزل منزلة

فعل الموكل بخلاف تزويج

خليفة القاضي له لان تصرفه

بالولاية والثاني لا يجوز لان

التصديق رعاية التعدد في صورة

العقد وقد حصل

(فصل) (زوجها الولي)

المتفرد كالاب أو الاخ) غير

كفاء رضاه أو بعض

الاولياء المستوين) كاخوة

أو أعمام غير كفء (رضاه

ورضا الباقيين صح) التزوج

لان الكفاءة حقها وحق

الاولياء وقد رضيت معهم

بتركها (ولو زوجها الاقرب

برضاها) غير كفء

(فليس للابعد اعتراض)

اذ لاحق له الآن في التزوج

(ولو زوجها أحدهم)

أي أحد المستوين (بغير

كفاء رضاه دون

رضاهم) أي رضا باقيهم

(لم يصح) التزوج لان لهم

حقاً في الكفاءة فاعتبر

رضاهم بتركها كالمرأة (وفي

قول يصح ولهم الفسخ) لان

أوالجدة (بكر أصغرها أو بالغة غير كفاء بغير رضاها) أي رضا البالغة (في الاظهر) التزويج (باطل) لانه خلاف الغبطة كالتصرف في المال
على خلافه بطل أولى منه لان البضع محتاط فيه (وفي الآخر يصح للبالغة الخيار وللصغيرة) أيضا (اذا بلغت ولو طلبت من لاولى لها) خاصا
(ان زوجها السلطان) والقاضي (٢٣٤) (بغير كفاء ففعل لم يصح) التزويج (في الاصح) لما فيه من ترك الحظ والثاني

ويصدق الولي بميمنه اذا ادعى صفرها وقت التزويج والزواج غير كفاء حيث أمكن الصغر وقته وتبين بطلان
النكاح وكذا تصدق هي اذا بلغت وادعته كذلك (قوله من لاولى لها خاصا) هو قيد لمحل الخلاف أمامان لها
ولي خاص ولكن زوج الحالك لم يغيته أو أحوامه أو عضله فالتزويج باطل قطعا (قوله بغير كفاء) أي بغير
جب وعنة على العتد كأم (قوله لم يصح) وان رضيت نعم لولم يوجد من يكافئها أو لم يرغب فيها من يكافئها
صح تزويجها وقال ابن حجر لا بد من فقد حاكم يرى صحة تزويجها أيضا والأزواجها وجوباً فان امتنع فلها تحكيم
من يرى الصحة أيضا فان لم يوجد زوجها الحالك لاول وجوباً (قوله من ترك الحظ) أي في حق الولي عن هو
كالنائب فلا يرد الجب والعنة فيما مر (قوله المعتبرة) أي حالة العقد نعم الفاسق بالزنا لا يعود كقوله بالتوبة
(قوله فيها) ظاهر كلامه عود الضمير للكفاءة وقال بعضهم راجع للزوجة المعلومه من المقام وهو الانسب
بما بعده بل هو المتعين لقوله مثلها فتأمل (قوله خمسة) أي اتفاقا وفي السادس وهو اليسار خلاف والاصح
عدم اعتباره وقد نظمها بعضهم بقوله

شرطا للكفاءة خمسة قد حورت ينبيك عنها بيت شعر مفرد
نسب ودين حرفة حربة فقد العيوب وفي اليسار تردد

والحاصل فيها أن كلام الدين العبر عنه بالكفاءة والحرفة وفقد العيوب يعتبر في الشخص وأبائته وأمهاته وان
الحربة والنسب يعتبران في الآباء فقط (قوله فن به) أو بأجد آبائه وأمهاته (قوله في الاصح) هو المعتبر
(قوله ويجري الخلاف) أي تصحيحه فليس كقوله لها والمعتبر هنا رضاها دون الولي كأم (قوله المعتقة)
بفتح المنة الفوقية وفي نسخة العتيقة والمبعض كقوله لبعضه ان استوى بأوزاد حريته والا فلا (قوله قال
الرافعي) هو مرجوح والمعتد مساقى الروضة أنه لا يؤثر رق الامهات كأم (قوله عربية) هو جار على
أصل أن الرق لا يدخل في العرب والواقع خلافه (قوله كان ينسب) أي الشخص الى أب يشرف ذلك
الشخص بنسبة اليه بالنظر الى مقابله من أب ينسب الزوجة اليه وتشرف به (قوله كالعرب) وكذا العلماء

الحال على ظن السلامة ثم بان معيبا قال الرافعي وجوابها اذا ظنت زيدا كقوله أو أدت في تزويجها منه ثم بان أنه
غير كفاء فلا خيار والتقصير منها ومن الولي حيث لم يبعثا وليس هذا كظن سلامة العيب لان الظن فيه يبنى
على الغالب وهذا لا يقال الغالب ككفاءة الخطاب اه وهذا كما ترى صريح في صحة النكاح عند جهل العيب
وأما غير هذه الصورة فلا يصح فيه النكاح نظر المولية جهل الولي الحال أو علم والتخصيص بهذه الصورة
أخذته من كلام نقله ابن الرفعة لكن قضية الحاشية المسطرة في رأس الصفحة التي على قول المتن أن يضم
اليها أخرى هي ما لو أدت في غيره عين وكان الولي جاهلا (قوله من لاولى لها) أي بان يكون معه وما بالكلية
أما الزوج السلطان في المسئلة المذكورة لفنية الخاص أو أحوامه ونحوهما فهو باطل قطعا وأما لو كان حاضرا
وهو فاسق مثلاً وليس بهذه السلطان فالظاهر انه من محل الخلاف وباحتمل خلافه (قوله لما فيه الخ)
عبارة الزركشي لأنه نائب المسلمين ولهم حفظ الكفاءة كالوكيل (قوله والثاني يصح كالأخ) قوى هذا
الزركشي وغيره واستدلوا بظاهر حديث فاطمة بنت قيس فان ظاهره ان النبي صلى الله عليه وسلم زوجها
واختاره الجويزي والامام والغزالي والعبادي وقال في ذخائره المذهب ومقابله ليس بشئ

يصح كما في الولي الخاص
(وخصال الكفاءة) أي
الصفات المعتبرة فيها ليحضر
مثلها في الزوج خمسة
(سلامة من العيوب المثبتة
للخيار) وسأني في باب
فن به بعضها كالجنون أو
الجذام أو البرص لا يكون
كقوله السليمة عنها لان
النفس تعاف محبة من به
ذلك ولو كان بها عيب أيضا
فان اختلف العيبان فلا
كفاءة بينهما وان اتفقا
وما به أكثر فكذا
وكذا ان تساوى أو كان ماها
أكثر في الاصح لان
الانسان يعاف من غيره
مالا يعافه من نفسه ويجرى
الخلاف فيها لو كان محبوا
وهي رتقاء أو فرناء (وحربة
فالرفيق ليس كقوله الحرة)
أصلية كانت أو عتيقة
لانها غير به وتنصرف بانه
لا ينفق الا نفقة المحسرين
(والعتيق ليس كقوله الحرة
أصلية) بخلاف المعتقة
ومن من الرق احد آباءه
ليس كقوله لمن لم يمس
احدا من آبائهما أو مس أباً
أبدا قال الرافعي ويشبه
أن يكون الرق في الامهات

مؤثراً وذلك تعلق بها الولاء زاد في الروضة قوله المفهوم من كلام الاصحاب أنه لا يؤثر وصرح
بصاحب البيان فقال من ولدتها عارية لانه يقع الاب في النسب (ونسب) كان فنسب الى من تشرف بها بالنظر الى
مقابله كعرب حنن ففضلهم على غيره (قال الجهمي ليس كفاء

(قول)

فمن أبوهم عيسى وأمه عربية
ليس كفؤا لمن أبوها عربي
وأما بحجية (ولا غير
قرشي) من العرب (قرشية)
أي كفء قرشية لحديث
قدموا قرشيا ولا تقدموها
رواه الشافعي بلافا (ولا
غير هاشمي ومطلي) من
قرش كفو (لحماء)
لحديث مسلم أن الله اصطفى
كنانة من ولد اسمعيل
واصطفى قرش من كنانة
واصطفى من قرش بني
هاشم واصطفاني من بني
هاشم وحديث البخاري
نحسن وبني المطلب شيئا
واحد وبني هاشم وبني
المطلب أ كفاء وغير
قرش من العرب بعضهم
أ كفاء بعض كاذ كره
جاعة قال في الروضة وهو
مقتضى كلام الاكثريين
(والاصح اعتبار النسب
في الجهم كالعرب) والثاني
لا يعتبر لانهم لا يحتنون
بحفظ الانساب ولا
يدونونها بخلاف العرب
(وعفة فليس فاسق كفء
عفيفة) وانما يكافئها
عفيف وان لم يشتهر
بالصلاح شهرتها والمبتدع
ليس كفءا للسنية (وحرفة
فصاحب حرفة دينية ليس
كفءا ارفع منه فكنا مناس
وحمام وحارس وراع وقيم
الحمام ليس كفء بنت
خياط ولا خياط بنت تلج

والصلحاء بخلاف عظماء الدنيا والظلمة (قوله والاعتبار بالاب) أي الاى حقه صلى الله عليه وسلم فان
أولاد بنته فاطمة وهم الحسن والحسين وأولاد هاشم الذين كور ينسبون اليه وهم الاشراف في عرف مصر
وان كان الشرف أصالة لقبال لكل من أهل البيت وأما أولاد زينة بنت فاطمة وكذا أولاد بنات الحسن
والحسين وأولاد هاشم غيرهم فانهم ينسبون الى آبائهم وان كان يقال للجميع أولاده صلى الله عليه وسلم
وذريته (قائمة) قال الجلال السيوطي رحمه الله لم يعقب من أولاده صلى الله عليه وسلم الا فاطمة الزهراء
فانها ولدت من علي رضي الله عنه الحسن والحسين وزينب وتزوجت زينب هذه بابن عمها عبد الله فولد له
منها علي وعون الاكبر وعباس ومحمد وأم كلثوم وكل ذرية فاطمة يقال لهم أولاده صلى الله عليه وسلم وذريته
لكن لا ينسب اليه منهم الا الله كور من أولاد الحسن والحسين خاصة لنسبه على ذلك اه وتقدم هذا مع
زيادة في الوصية فليراجع (قوله ولا تقدموها) بحذف احدى التاءين أو من قدم معنى تقدم (قوله من
كنانة) أي من ابنه وهو النضر (قوله نحن) أي بنو هاشم (قوله وبني هاشم الخ) نعم الاشراف الاحرار
منهم لا يكافئهم غيرهم وخروج بالاحرار ما لو تزوج هاشمي برقية بشرطه ولدت بنتا فهي مملوكة
لسيد الامة وله تزويجها بريق ودفع النسب وان كانت هاشمية لان تزويجها بالمسكية ولذلك لو تزوجها
السلطان بذلك لم يصح وبهذا يجمع التناقض في كلامهم (قوله وغير قرش من العرب الخ) المتمد
خلافه وأن بعضهم يقدم على بعض فتقدم مصر ثم بيعة ثم عدنان ثم قحطان وهكذا والمعتبر في العربي
النسبة الى قبيلة من قبائلهم والاقان عرف له نسب اعتبر والافجهمي (قوله في الجهم) فيقدم بنو اسر ائيل
لكثرة الانبياء فيهم ثم الفرس لكثرة الاسلام فيهم وهكذا (قوله وعفة) ولو في غير المسلمين من
الكفار (قوله فليس فاسق الخ) أي بالزنا وان تاب كما مر وبغيره ما لم يقب والافاسق كفؤا لفاسقة ان
المخدوع فسقهما واتخذ في قدره أو زاد فسقهما والافلا (قوله وحرفة) سميت بذلك لان اشراف الشخص
اليها المطلب الرزق اعتبارا بما من شأنها أو غالبا ومنها العلم والقضاء وضدهما كإيما بما يأتي وهي أهم من
الصناعة لانها لما كان باله بخلاف الحرفة والدينية منها كل مادلت ملاستها على الخطا مروة أو سقوط
نفس (قوله ليس كفء ارفع منه) وذلك معتبر بما نضوا عليه وان اطراد العرف بخلافه وفي غيره
بعادة بلد الزوجة حالة العقد ويحسب فيمن له أكثر من حرفة ما هو منسوب اليها فان نسب لكل اعتبر
الادنى ولو ترك حرفة لا ارفع منها أو عكسه اعتبر قطع نسبه عن الاولى وليس تعاطى الحرفة الدينية لتواضع
أو كسر نفس أو لنفع المسلمين بغير اجرة مضرا في الكفاءة (قوله فكنا مناس) أي هو واحد آياته أو أمهاته
وكذا يقال فيما بعده (قوله وراع) ولا يرد أنه صفة مدح في حق الانبياء لانه كعدم الكتابة في حقه صلى
الله عليه وسلم (قوله وقيم حمام) وهو المعروف بالبلان الذي يكبس الناس (قوله ليس) أي واحد من
الخمس كفو بنت خياط ومثلهم الفصاد والحافن والقمام والقصار والزبال والكحال والدياغ والاسكاف
والجزار والقصاب والسلاخ والجال والدلال والجال والحائك والملاح والجلاد والهراس والفوال والحداد
والصواغ ويرجع فيهم لعادة البلد كما مر (قوله تاجر) وهو أصالة من يقلب المال لغرض الربح واعتبر فيه
(قول المتن عربية) قال العراقي المراد بالعرب من كان منسبا الى أحد قبائل العرب فالما الحضرة والمتولدة
فمن كان منهم مضبوط النسب فكالعرب والافكال الجهم انتهى (قول المتن والاصح الخ) علله الزركشي
بالمقياس على العرب (قول المتن وعفة) قال الله تعالى أفن كان مؤمنا كمن كان فاسقا (قول المتن فصاحب
حرفة دينية ليس كفءا ارفع منه) أي لانها تدل على خسة النفس (قول المتن وقيم الحمام) هو البلان
كذا رأيت في محرجه بامش التسكيلة وعليه صرح والله أعلم

أو بزاز ولاهما بنت علم وقاض) نظر المرف في ذلك (والاصح أن اليسار لا يعتبر) لان المال غادر ورثه ولا يفنخر به أهل المروآت والبصائر
والثاني يعتبر لانه اذا كان معسر انتضره في بنفقتة و بعدم اتفاقه على الولد وعلى هذا قيل يعتبر اليسار بقدر المهر والنفقة فيكون بهما
كفؤا لصاحبة الاولف والاصح أنه لا يكتفى (٢٣٦) ذلك لان الناس أصناف غني وفقير ومتوسط وكل صنف اكفاء وان

اختلف المراتب ولا يعتبر
أيضا الجال نعم يعتبر اسلام
الآباء ومكثرتهم فيه فن
أسلم بنفسه ليس كفؤا
لمن لها أبوان أو ثلاثة
في الاسلام وقيل انه
كفؤا ومن لها أبوان في
الاسلام ليس كفؤا لمن لها
عشرة آباء في الاسلام وقيل
انه كفؤا لان الاب الثالث
لا يذكر في التعريف فلا
يلحق العار بسببه (و)
الاصح (ان بعض الحصول
لا يقابل ببعض) فلا يزوج
سليمة من العيوب دنيئة
بمعيب نسب ولا حرة فاسقة
بعيد عفيف ولا عريضة
فاسقة بجحيم عفيف ولا
عفيفة رفيقة بفاسق ح
لما بلزوج في الصور
المدكورة من النقص
المانع من الكفاءة ولا
ينجب بمافيه من الفضيلة
الزائدة عليها ومقابل الاصح
ان دناءة نسبه تنجبر
بحفته الظاهرة وأن الامنة
العريضة يقابلها الحر
المجسم قال الامام والتتقي
من الحرف الدنيئة يعارضه
الصالح وفاقا واليسار ان
اعتبر يعارض بكل خصلة

في العرف الآن كونه ملازما لخالوت والبراز من بيع البر وقيل ثياب البيت وليس ملازما لخالوت (قوله
بنت علم) أي من في أحد أصولها عالم كاسر وتعتبر تلك الحرف في الزوجين أيضا وان أوهم كلام! نف
خلافه في بعضها كاتقدم (تنبيه) لا تزول العلم مع الفسق لان النسبة اليه عار وتضمحل معه سائر الفضائل
كما قاله الغزالي وكذا يقال في بقية الحرف (قوله وقاض) فهو من الحرف الشريفه كاعلم وهذا كما قال
الاذري في غير قضاة زماننا الذين نجد الواحد منهم كقريب العهد بالاسلام (تنبيه) علم عما ذكر أن العلم
والقضاء أرفع الحرف كما هي كفاؤا في الحرف فلو جاءت امرأة لا يعرف نسبها إلى قاض لزوجها لا يزوجه
الامن ابن عالم أو قاض دون غيرها لاحتمال شرفها بالنسب إلى أحدهما (قوله غاد) هو بالغين المحجمة
بمعنى ذاهب ورثه عكسه ومنه حديث من راح إلى الجمعة أي أتى إليها (قوله المروآت) جمع مروءة وهي
صفة تمنع صاحبها عن ارتكاب الحصول الذليلة (قوله والبصائر) جمع بصيرة وهي النظر بالقلب في الامور
والاخلاق الحميدة بخلاف البصر (قوله ولا يعتبر) أي على المعتمد (قوله الجال) ولا عكسه كفتوه
الصورة ولا العمى ولا العرج ولا قطع نحو طرف ولا غير ذلك نعم السفه لا يكفي في رشيدة كما قاله شيخنا الرملي
(قوله نعم يعتبر) على المعتمد اسلام الآباء بالمعنى الشامل للأمهات ومن أسلم بنفسه أشرف ممن أسلم نعبا
(قوله لها أبوان) وكذا أب واحد كما قاله شيخ الاسلام (تنبيه) علم عما ذكر أن الصحابي لا يكفي بنت
تابي وليس في ذلك نقص لمرتبة الصحابي ككافهم بعض سخفاء العقول (قوله لا يقابل ببعض) سوا في
الشخص وأصوله فيعتبر أن لا يكون في واحد من جهة الزوج نقص عمن يقابله من جهة الزوجة وان كان
غير مقابله أكل فليس عالم ابن جاهل كفؤا لجاهلة بنت عالم ولا عكسه وهكذا كما يصرح به كلامهم (قوله
وان الامنة الخ) هو من مقابل الاصح كما يفيد العطف وكذا ما بعده عن الامام ومحل الخلاف في التزوج
بالولاية كالو أرادولى المرأة أن تزوج أمها فلا يخالف ما مر وما سيأتى من أن للسيد أن يزوجه برفيق ودينى
النسب لانه بالملك (قوله يعارضه) أي يقابله (قوله وكذا معيبة) أي لا يجوز أن يزوجه ابنة الصغير بمعيبة
بعبوب النكاح وكذا بغيرها كجوز وعجباء ومقطوعة الطرف وهرمه و يصح أن يزوجه بنته الصغيرة
بهؤلاء وان حرم عليه قاله الجمهور (قوله فلا يصح) راجع لتزوج ابنة بالمعيبة كما يرشد اليه ما بعده والاول
رجوعه لتزوجه بالامة أيضا لانه لا يلزم سكونه عنه فتأمل (قوله وقطع بعضهم الخ) يفيد أن الطرف في الرقعة
والقرناء فقط في تعبيره بالنسب فليقلب لماعلى غيرهما فتأمل (قوله نعم ثبت له الخيار اذا بلغ) هو المعتمد

(قول المتن والاصح ان اليسار لا يعتبر) قال أبو طالب في خطبته عند تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم
بخدمته رضى الله عنها ان كان في المال قل فان المال ظل زائل وأمر حائل (قول المتن لا يقابل ببعض) أي كما
في القصص (قوله ومقابل الاصح الخ) منه تعلم ان ما اقتضاء ظاهر المتن من عموم الخلاف لصور التقابل
ليس مرادا وقوله وان الامنة العريضة يقابلها الحر الجحيم أي فيكون الاصح خلاف ذلك وحينئذ
فكيف يجمع هذا مع قوله في آخر الفصل الآتى وله تزوجه بمعينة الامنة من رفيق ودينى النسب لانه لا نسب
لها وقد يعتبر بأن المراد هنا بيان عدم الكفاءة ليجنب ذلك غير السيد كوكيله في تزوجه أمته من غير

غيره (وليس له تزوجه ابنة الصغيرة) لا انتفاء خوف الزنا المشروط في جواز نكاحها
(وكفا معيبة على القهب) لانه خلاف النعطة فلا يصح وفي قول يصح و ثبت له الخيار اذا بلغ وقطع بعضهم بالبطلان في تزوجه الرقعة أو
القرناء لمافيه من بذل مال في بيع لا ينتفع به (و يجوز من لا نكافته بباقي الحصول) كالنسب والحرفة (في الاصح) لان الزوج لا يعبر
بسنفرائ من لا نكافته نعم ثبت له الخيار اذا بلغ والثاني لا يجوز ذلك لانه قد لا يكون فيه غبطة

(فصل لا يزوج مجنون صغير) لانه لا يحتاج اليه في الحال وبعد البلوغ لا بدري كيف يكون الامر بخلاف الصغير العاقل فان الظاهر حاجته اليه بعد البلوغ (وكذا) أي لا يزوج مجنون (كبير الحاجة) كأن تظهر رغبته في النساء بدورانه حولهن ونطقه بهن ونحو ذلك أو يتوضع الشفاه به بقول عدلين من الاطباء (فواحدة) لا تدفع الحاجة بها وزوجه (٢٣٧) الاب ثم الجدم السلطان دون سائر العصابات

كولاية المال وقد تقدم أنه يلزم المجنون زوج مجنون ظهرت حاجته (وله) أي للولي (زوج صغير عاقل أكثر من واحدة) لانه قد يكون في ذلك مصلحة وغلبة تظهر للولي وزوجه الاب والجدة دون الوصي والقاضي لعدم الحاجة وانتفاء كمال الشفقة وبزوج المجنونة أب أو جسدان ظهرت مصلحة (في تزويجها) (ولا تشترط الحاجة) اليه بخلاف المجنون لان التزويج يفيد لها المهر والنفقة وبغير المجنون (وسواء) في جواز التزويج (صغيرة وكبيرة تيب وبكر) وقد تقدم أنه يلزم المجنون زوج مجنونة بالغ (فان لم يكن أب وجد لم تزوج في صغرها) لعدم الحاجة اليه (فان بلغت زوجها السلطان في الاصح) كما يلي ما هنا لكن بمراجعة آثارها وجوب باقي وجه محبة البغوى لانهم أعرف بمصاتها ونذبا في آخر تطييب القلوبهم والثاني زوجها القريب باذن السلطان مقام اذنها

(تنبيه) كل ما ذكر في الصغير يجري في المجنون الا أنه يجوز تزويجه بالامة بخلاف الصغير كما مر وسبق في حكمه على الآخر

(فصل في تزويج المحجور عليه) والمجور هنا مجنون أو صغر أو سفه أو فلس أو ورق سواء الق كور والانات (قوله لا يزوج) بالبناء للمفعول مجنون ذكر صغير أي لا يجوز ولا يصح ولو مرافقا واحتاج الى الخدمة وظهر على عورات النساء (قوله ونحو ذلك) كالخدمة ومعنى الجواز الوجوب لانه بعد منع كانه مقدم مع المراد بالحاجة في الفصل السابق (قوله فواحدة) أي ولو بامة لا بمعينة ولو بغير عيوب النكاح كما مر (قوله لا تدفع الحاجة بها) ولا نظر لحاجة خدمة بعد الواحدة لان اللاجنبيات أن يقمن بها وفي شرح شيخنا أنه يزداد عليها لاجل الخدمة للنكاح والمراد بالمجنون المطبق جنونه والا فلا يزوج الا في حال افاقته واذنه والمجنون مختل العقل ومعنى عليه أيس من افاقته (قوله وقد تقدم الخ) أي فيقال في السلطان كذلك وخرج بمن ذكر الوصي فهو كالعصابات فلا يزوجه مطلقا (قوله وله زوج صغير عاقل) أي للولي ذلك بشرط المصلحة ان كان غير محسوس والا فلا يصح تزويجه مطلقا (قوله أكثر من واحدة) ولو أربعا وان استغرق ماله (قوله وبزوجه الاب والجدة) ولا يشترط هذا عدم العداوة بخلاف ما سري الا في لانه اذا بلغ باختياره (قوله ولا تشترط الحاجة) أي في الجواز لان تزويجها مع الحاجة واجب كما سيذكره (قوله وتيب) وبارق الصغيرة العاقلة بان لها أمدا ينتظر (قوله وتقدم الخ) فالجواز فيها الشامل لكلام المصنف بمعنى الوجوب كما مر (قوله وزوجها) أي المجنونة البالغة السلطان وجوبا (قوله بمراجعة أقاربها) أي الذين لهم الولاية كالآخ والم الأقرب فالأقرب (قوله وجوب باقي وجهه) هو مرجوح (قوله ونذبا) هو المعتمد ويراد بالأقرب على هذا الم الشامل للخال ونحوه (قوله باذن السلطان) يفيد أن المراد بالقرب من له الولاية الأقرب فالأقرب كما مر (قوله للحاجة) وتقدم أن منها الخدمة والنفقة ونحوهما فافتها المذكور بعده فيها اذا لم تكن حاجة لشي من ذلك على المعتمد (تنبيه) لا بد من نبوت الحاجة للخدمة عند الحكم كمنافيا يأتي كما قاله شيخنا الرمي (قوله أي تبذير ماله) محل كلام المصنف على المجور الحسي لانه الظاهر من عبارته بطرأ الحجر عليه ولو كان الحكم لا يتقيد به فن بلغ غير رشيد كذلك ويمكن شمول كلامه له بان يراد من وصفه بأنه محجور عليه وأما من بذر بطرأه ولم يحجر عليه فهو كالرشيد (قوله بل ينكح باذن وليه) فان لم يأذن ففاضل وله التزويج بلا إذن ان خاف العنت والمراد بولي هنا الاب وان علم السلطان لا الوصي على المعتمد (قوله ويعتبر في نكاحه حاجته) هو المعتمد اكن ظاهره أن المراد بالحاجة النكاح فقط وقال شيخنا الرمي كابن حجر وكذا حاجة الخدمة (قوله ولا يزداد الخ) أي ان اندفعت الحاجة

تعيين زوج وكافي تزويج المرأة أمتها (فصل لا يزوج مجنون الخ)

(قول المتن فواحدة) أي ولو أامة بشرطها ويجوز في واحدة الرفع والنصب (قوله ثم السلطان الخ) ويأتي في مراجعة الأقارب ماسيا في تزويج المجنونة (قوله ونذبا في آخر) على هذا يقال لناموضع زوج فيه السلطان جبرامن غير استئذان أحد وهو هذا دون غيره

(للحاجة) كان تظهر علامات غلبة شهوتها أو يتوقع الشفاء بقول عدلين من الاطباء (للمصلحة) من كفاية نفقة وغيرها (في الاصح) ومقابل يلحق السلطان بالمجور (ومن حجر عليه بسفه) أي تبذير ماله (لا يستقل بنكاح) لثلا يفتي ماله في مؤنة (بل ينكح باذن وليه) أو يقبل له الولي باذنه كما سياتي لانه هو مكاف صحيح العبارة والاذن يعتبر في نكاحه حاجته اليه بالامارات القليلة غلبة الشهوة وقيل بقوله ولا يزداد على واحدة وقيل نكفي في نكاحه المصلحة (فان أذن له الولي)

(وعين امرأة لم ينكح غيرها وإنكحها بمهر المثل أو أقل فإن زاد) عليه (فالمشهور صحة النكاح بمهر المثل) أي بقدره (من المسمى) المعين
ويبلغوا الزائد والثاني جلاله لأن زيادة وقال ابن الصباغ القياس على الصحة أنه يبطل المسمى وينب مهر المثل في القيمة (ولو قال إنكح بالثمن لم
يعين امرأة نكح بالأقل من ألف (٢٣٨) ومهر مثلها) فإن نكح امرأة بالثمن ومهر مثلها ألف أو أكثر صح النكاح بالمسمى أو أقل

من ألف صح النكاح
بمهر المثل ولو قال الزائد ولو قال
إنكح فلانة بالثمن وهو مهر
مثلها فذلكها به أو بأقل
منه صح النكاح بالمسمى أو
بأكثر منه لما الزائد (ولو
أطلق الاذن) فقال تزوج
(فالأصح محنة) أي الاذن
والثاني ينفو والا لم يؤمن
أن ينكح شريطة يستغرق
مهر مثلها ماله وهذا
مدفوع بقوله (وينكح
بمهر المثل من تلق به) فإن
نكحها بمهر مثلها أو أقل
صح النكاح بالمسمى أو
أكثر لما الزائد وإن نكح
الشريعة المذكورة لم يصح
النكاح كاختاره الامام
وفتح به الغزالي لانتفاء
المصلحة فيه والاذن
للسفيه لا يفيد جواز
التوكيل (فمن قبل له وليه
اشترط اذنه في الاصح) لما
تقدم والثاني لا يشترط
لان النكاح من مصالحه
وعلى الوجهين فلا يحتاج
في فعلها الى اذن كافى الاطعام
والكسوة (ويقبل بمهر
المثل فأقل) لمن تلق به
(فان زاد) عليه (صح
النكاح بمهر المثل وفي قول يبطل) لأن زيادة (ولو نكح السفيه بلا اذن فباطل) فيفرق بينهما (فان وطئ لم يلزمه شئ) (قوله
وان لم تم الزوجة سفهه للتفريط بترك البحث عنه (وقيل) يلزمه (مهر مثل) لنسبة النكاح المسقطه للعهد (وقيل أقل متمول) لتمييز النكاح
عن السفاح (ومن جبر عليه فليس صح نكاحه) لانه صحيح العارية وله ذمة (ومؤن النكاح في كسبه لا فيماعه) لتعلق حق الغرماء بما في
يده (ونكاح عبدا بلا اذن سيده باطل) للعجز عليه (وباذنه صحيح) لصحة عبارته وسواء كان السيد ذكرا أم أنثى (وله اطلاق الاذن وله

بها ولاز بد عليها بقدر الحاجة وعن شيخنا الرملي أنه كالمجنون فيزاد للخدمة لا للنكاح كما مر ولم يوافق
شيخنا ولو كان مطلقا بان طلق ثلاث مرات ولو من امرأة سري أمة فإن تبرم بها أبدلت ولو تبرم بالزوجة
كان خفت من لا ترك محنته وزوج غيرها عينان عينه والا فلي الاصلح من نسأ وتزوج (قوله وعين
امرأة) أي لا تقة به وكذا في المال المعين (قوله لم ينكح غيرها) فإن فعل لم يصح نعم ان لم يزد عليها مهر أو نفقة
وزادت جبالا أو حسبا أو ديناصح على المعتد وما في شرح شيخنا من اعتبار نقص المهر والنفقة غير مراد
(قوله المعين) أي في العقد (قوله العباس) أي على مالوه نكح له الولي وافرقة بان هذا انصرف في مال نفسه
ففسر الالتقاء على الزائد (قوله بمهر المثل) أي بقدره من المسمى كما مر وان كان جذا غير ماعينه الولي ولو
نكح بأكثر من ألف لم يصح ان كان مهر مثلها أكثر من ألف أيضا والا صلح بمهر المثل (قوله لما الزائد) أي
الذي سماه زائدا على الألف فإن كان مهر المثل في هذه أكثر من ألف بطل النكاح على قياس ما مر (قوله
ينكح بمهر المثل من تلق به) بر بما يفهم من هذا جواز أن يكون ماعينه الولي من القدر فيما زائدا على مهر
مثل لا تقة به وأن تكون المرأة التي عنها الولي غير لا تقة به ولعله غير مراد بل لا يصح لانه من غير المصلحة وقد
مرت الاشارة اليه فتأمل (قوله لم يصح النكاح) هو المعتمد نعم ان نكحها بمهر لا تقة به ولم يلزمه اخذها
فأوجه الصحة نظير ما مر (قوله صح النكاح بمهر المثل) أي ولغا المسمى كاتقدم (قوله بلا اذن) أي صحيح
فيشمل ما لو قال له إنكح من شئت بما شئت فإن الاذن باطل لانه رفع للعجز بالسكية فنكاحه باطل خلافا
للاسنوي القائل بأنه اذا نكح لا تقة به بمهر مثلها صح كافي العبد وافرقة شيخنا الرملي بان للعبد ذمة خلاف
السفيه فتأمل (قوله لم يلزمه شئ) أي مالكة أمرها ظاهرا وباطنا على المعتد وهي البالغة العاقلة الحرة
الرشيدة المختارة (قوله في كسبه) فيستثنى من تعلق الحجر به في الغرماء (قوله باطل) لعدم اذن سيده فإن
وطئ فعليه المهر مطلقا ويتعلق بذمته في مالكة أمرها ويرقبته في غيرها ولا حد عليه مطلقا (قوله وباذنه)
أي السيد وليس محرما وان صرح بأنه بعد الاحرام لانه لفظ اذا رد لنا وبذلك فارق صحة التوكيل كذلك

(قوله وبلغوا الزائد) لانه تبرع من سفيه (قوله وقال ابن الصباغ) فراجع الرافعي مثل مقالة ابن الصباغ فيما لو
عقد لطفل بفوق مهر المثل قال الزركشي ولا فرق بينهما ولذا سوى البغوي بينهما في التهذيب وأي فرق بين
كون المحجور صغيرا أو سفها (قوله القياس) أي على ما لو عقد لطفه بفوق مهر المثل فقد رجح الرافعي
فيها وفق ما قاله ابن الصباغ وافرقة بعضهم بان الولي متصرف على الغير وهذا في مال نفسه (قوله كافي الاطعام
والكسوة) أي والتصرفات المالية (قول الملق وفي قول يبطل) أي كالأشترى له بأكثر من ثمن المثل والوجه
هو الاول كالأول زوج موليته باتقص من مهر المثل فإن النكاح صحيح (قوله وقيل بمهر مثل) قال الزركشي
خص المارودي الخلاف بالطاوعة فإن كانت مكرهة لزمه مهر المثل قول واحد ونقل عن البصريين
تخصيص الخلاف بحالة الجهل السفه والحجر والا فلا مهر قول واحد وقيل الخلاف في الحالين اه واستشكل
الرافعي عدم وجوب المهر حالة الجهل وأجيب بان حقها باطل بالتمسكين (قول الملق ونكاح عبدا بلا اذن
سيده باطل) وقضية اطلاقه أنه لو وطئ لم يلزمه شئ كالسفيه

(قوله
النكاح بمهر المثل وفي قول يبطل) لأن زيادة (ولو نكح السفيه بلا اذن فباطل) فيفرق بينهما (فان وطئ لم يلزمه شئ) (قوله
وان لم تم الزوجة سفهه للتفريط بترك البحث عنه (وقيل) يلزمه (مهر مثل) لنسبة النكاح المسقطه للعهد (وقيل أقل متمول) لتمييز النكاح
عن السفاح (ومن جبر عليه فليس صح نكاحه) لانه صحيح العارية وله ذمة (ومؤن النكاح في كسبه لا فيماعه) لتعلق حق الغرماء بما في
يده (ونكاح عبدا بلا اذن سيده باطل) للعجز عليه (وباذنه صحيح) لصحة عبارته وسواء كان السيد ذكرا أم أنثى (وله اطلاق الاذن وله

تقيده بمهرأة) معينة (أو قبيلة أو بلسولا بعدل عما أذن فيه) مراعاة لحقه فان عدل بطل النكاح ثم لو قدر له مهر فزاد عليه فالزائد في ذمته
بطلب بماذا اعتق وله في الاطلاق الاذن نكاح الحر والامة في تلك البلدة وغيرها ولا يسيد منه من الخروج الى البلدة الاخرى ولو طلق لم ينكح
اخرى الا باذن جديد (والاظهر انه ليس للسيد اجبار عبده على النكاح) صفرا (٢٣٩) كان أو كبيراً لانه لا يملك رفضه

بالطلاق فلا يملك اثباته
والثاني له اجباره كالامة
بان يزوجه بغير رضاه قال
الغبوي أو بكرهه على
القبول لانه كراه بحسب
وخالفه المتولي والثالث له
اجبار الصغير دون الكبير
(ولا عكسه) أي ليس على
السيد تزويج العبد اذا
طلبه في الاظهر لما في وجوبه
من تشويش مقاصد الملك
وفوائده والثاني يجب
عليه حذر من وقوعه في
الفاشة (وله اجبار أمته)
على النكاح (بأي صفة
كانت) من صغر وكبر
وبكارة ونسوبة وعقل
وجنون لان النكاح يرد
على منافع البضع وهي
ملوكة له وبهذا تفارق
العبد لكن لا يزوجه بغير
كفء عيب أو غيره الا
برضاها فان خالف بطل
النكاح وفي قول يصح
ولها الخيار وله تزويجها
برقيق ودق والنسب لانها
لانسب لها (فان طلبت
لم يلزمه تزويجها) لانه
ينقص قيمتها ويضوت
الاستمتاع عليه فيمن
تحل له (وقيل ان حرم

(قوله فالزائد في ذمته) قال شيخنا هذا في مالكة أمرها ويتعلق برقبته في غيرها كأم ومها المجبرة
ثم ان نهاء السيد عن الزيادة فالنكاح باطل (قوله اذا اعتق) أي كاه كأم في ابن حجر (قوله وله
اطلاق الاذن) بالمعنى الشامل لتعميمه كقوله انكح من شئت بما شئت وتقدم الفرق بينه وبين
السفيه والزائد على مهر المثل في الاطلاق كالزائد على المقدر (قوله في تلك البلدة) أي بلد العبد (قوله
وللسيد منه من الخروج) وله الرجوع عن الاذن فلو نكح قبل علمه بالرجوع لم يصح كافي نصرف الوكيل
(قوله لم ينكح) خرج الرجعية فهي له ولو بلاذن (قوله أخرى) وكذا من طلقها وعمل ذلك في النكاح
الصحيح والا فله نكاح غير من فرق بينه وبينها بلاذن لبقاء الاذن الاول لانه لا يتناول الفاسد قال بعضهم
وكذا من فرق بينه وبينها أخذ من العلة الامناع (قوله بان يزوجه الخ) هو تفسير للاجبار (قوله والثالث
له الخ) أي قياسا على الولي في الصغير وفرق بدوام الحجر هنا بعد البلوغ (قوله وله اجبار أمته) أي خير المرتدة
والمكاتبية والبعوضة كأم (قوله بأي صفة كانت) أي ما لم يتعلق بها حق فلا تزوج أمه سرهونة الا لمرتهن
أو باذنه ولا أمة مفلس بغير اذن الغرماء ولا أمة قراض بغير اذن العامل والام يظهر رجوع ولا جانية تعلق
برقبته مال بغير اذن المجني عليه نعم ان كان السيد موسرا صرح بالتزويج وكان مختار الفداء وفارق عدم صحة
البيع قبل اختيار الفداء بان فيه فوات الرقبة ولا يزوج السيد أمة مأذون له عليه دين بل لو وطئ السيد لزمه
المهر مطلقا لحق الغرماء (قوله لكن لا يزوجه بغير كفء عيب أو غيره الا برضاها) وهو المعتمد (قوله وله
تزويجها برقيق ودق والنسب) وكذا الحرقة فهو مستثنى عما قبله وهو المعتمد (قوله لانها لانسب لها) أي
باعتبار ان الرق تضمحل معه الخصال (قوله مؤبدا) قيد لحمل الخلاف والا فالحكم عدم لزومه تزويجها مطلقا
(قوله فيزوج مسلم أمته الكافرة) أي بخلاف عكسه بل ولا يتصرف فيها الا بما يزيل الملك فيجب ازالة
ملكه عنها ان أمكن (قوله أي السكتانية) أي قطعاً ومثلها غير هاء على الاصح ما عدا المرتدة فقوله لان غيرها

(قوله فالزائد في ذمته) لم يقولوا بمثل ذلك في السفيه وكان الفرق ككون الرقيق صالحا للتصرف
في نفسه لا يتوقف نفوذه على سوى اذن السيد ولا كذلك السفيه (قول المتن اجبار عبده) يقال جبره
على كذا أو أجبره عليه (قوله لانه لا يملك رفضه) هذه العلة موجودة في تزويج الطفل العاقل وهو صحيح
كأسلف وفرق القفال وغيره بين اجبار الطفل العاقل دون العبد الصغير بان ولاية الاب التي تزوج بها ابنه
الصغير تنقطع ببلوغه بخلاف ولاية السيد لا تنقطع ببلوغ عبده فاذا لم يزوجه بها بعد البلوغ معبة اثما فكذا
قبله كالتيب العاقلة هذه الحاشية عملها عند القول الثالث الآتي في الشرح (قوله والثالث) حكى عكسه أيضا
لان له في الكبير غرض في صيانة ملكه (قوله اجبار الخ) قال الزركشي وكلام المصنف في الرضاع يقتضيه
حيث قال ولو تزوج أم ولد عبده الصغير وهو ظاهر النص وجرى عليه أكثر الراقيين واقتضى كلام الرافي
أنه المذهب في بابي التحليل والرضاع اه (قول المتن وقيل ان حرمت عليه الخ) هو صادق بامة المرأة (قول
المتن واذا تزوجه الخ) هذا الخلاف مطرد في العبد على قول الاجبار كما سبذ كره الشارح (قول المتن
فيزوج مسلم أمته الكافرة) أي من غير مسلم فانها لا تحمل للمسلم حوا كان أو عبدا

عليه) مؤبداً كأن تكون أخته (لزمه) اذا لا يتوقع منه قضاء شهوة ولا بد من اعفائها بخلاف مالو وطئ إحدى أختين ملكهما فانه لا يلزمه
تزوج الاخرى قطعا لان تحريمها عليه قد زال فتوقع منه قضاء الشهوة (واذا تزوجه فالاصح انه بالملك بالولاية) لانه يملك الاستمتاع
بها ولاتاني انه بالولاية لما عليه من رعاية الخط حتى لا يزوجه بغير كفء كما تقدم ويجوز بيعها من محض ونحوه ويجرى الخلاف في تزويج
العبد بناء على اجباره (فيزوج) نفر جامع على الاصح (مسلم أمته الكافرة) أي السكتانية كما عبر به

لا يحل نكاحها أى فى وجهه مرجوح وحل كلامه على هذا أولى من غيره فتأمل (قوله ومكاتب) أى
زوج أمته لكن باذن سيده (قوله ولا يزوج ولى عبد صبي) والمراد به ما يشمل الصبية (قوله ويزوج أمته)
أى يزوج الولى أمة الصبي بالمعنى السابق ان صح ان يزوج سيدها فلا يزوج أمته الصغيرة التيب العاقلة ولا
يزوج غير الاب والجد أمة صغير وصغيرة (قوله والاصح انه الخ) هو الاعتماد (قوله ولى النكاح) أى وف
التزويج وفى شرح شيخنا ولى النكاح أو المال ولعله نحرى فبذ كراو بدل الواو

(باب ما يحرم من النكاح)

ويعبر عنه بموانع النكاح وهو الانسب والافق بالمراد لكن المناسب لقوله تحرم أم الخ الاول لان المنافع
الامومة لا الام واختلف هل منها اختلاف الجنس كالآدمي والجن لم يتعرض له الشيخان وعده منها ابن عبد
السلام وابن يونس وخالفهما القمولى فجوز نكاح آدمي جنية وعكسه واعتمده شيخنا الرملى واتباعه
وعليه فنثبت الاحكام للانسي فقط قاله شيخنا الزيدى فلا دمية تمكين زوجها الجنى ولو على صورة نحو كلب
حيث ظنت زوجيته وللا دمي وطء زوجته الجنية ولو على صورة نحو كلبة حيث ظن زوجها الجنى ولا ينتقض
الوضوء بمس أحدهما للآخرى غير صورة الآدمي لانه حينئذ كالبييمة ولا يصير أحدهما بوطئه في هذه الحالة
محسنا وتثبت هذه الاحكام ان كانا على صورة الآدمي وقال بعض مشايخنا ثبتت الاحكام في الحالة الاولى أيضا
وتقدم ما فيه فى باب الحدث وتردد شيخنا في منعها من كل نحو عظم وفي أمرها ملازمة المسكن ونحو ذلك
فليراجع وفى ضبط أحكام الباب عبارات منها أن يقال يحرم على الرجل أصوله وفصوله وفصول أول
أصوله وأول فصل من كل أصل بعد الاصل الاول فأصوله الامهات وفصوله البنات وبنات الاولاد وفصول
أول أصوله الاخوات وبناتهن وبنات الاخوة وان سفلوا وأول فصل من كل أصل بعد الاصل الاول هن
العمات والخالات وأخرج الاصل الاول لانه لم يبق من بدله ويقاس بالرجل المرأة ولو عبر بالشخص
اشملهما وكذا يقال فيما بعده ومنها أن يقال تحرم من نسب ورضاع أبدا الامن دخلت تحت اسم ولد الامومة
أو الخولة وهذا أخصر وأخص وعلى الاناث أنص وأرفق بالقرآن كقوله تعالى وبنات عمك الخ (قوله
نكاحهن) أى ولا يصح ولو فى الواقع أولا جل الاحترام كزوجانه صلى الله عليه وسلم الذى دخل بهن قال
القضاوى ومثله سائر الانبياء يحرم على أمهم زوج نسائهم ثم قال ونحل زوجات الانبياء لا نبياء وفيه نظر
خصوصا فى نبينا لان نفقة زوجانه باقية عليه بعد موته فكأنهن فى عصمته ولان جميع الانبياء من أمته كما قاله
السبكي لان كلامهم مأثور باتباعه اذا أدركه بل ولا حاجة الى وصف الامومة فى التعليل الاول لان من كانت
فى عصمة رجل لم يحز نكاحها غيره فتأمل (قوله فهى أمك) أى حقيقة فى الكل أو مجازا فى غير الاولى
منهن فهو على هذا من استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه كما عليه الشافعى رضى الله عنه

فى المهر ولان غيرها لا يحل
نكاحها كما سيأتى (وقاسق
ومكاتب) أمته وعلى الثانى
لا يزوج واحد من الثلاثة
من ذكرت لان المسلم
لا يلى الكافرة والفسق
يسلب الولاية والرق بمنعها
كأنه دم (ولا يزوج ولى
عبد صبي) لما فيه من
انقطاع اكتسابه عنه
(ويزوج أمته فى الاصح)
اكتسابا بالمهر والنفقة
والثانى لا يزوجها لانه
ينقص قيمتها وقد نجبل
فهلك ومن زوجها قيل
ولى المال كالوصى والقيم
والاصح انه ولى النكاح
الذى يلى المال وهو الاب
أو الجدة وعبد المجنون
والسفيه وأمتها كعبد
الصبي وأمته فيما ذكر
وبحتاج الى اذن السفيه
فى نكاح أمته

(باب ما يحرم من النكاح)
(تحرم الامهات) أى
نكاحهن وكذا الباقي
(وكل من ولدك أو ولدت
من ولدك) ذكر كان
أو أنثى بواسطة بغيرها
(فهى أمك) ودليل
التحريم فيها وى بقية
السبع الآية قوله

(باب ما يحرم من النكاح)

من تبعية (قول المتن فهى أمك الخ) ظاهره اطلاق الام على الجدات حقيقة وكذا يقال فى البنات وغيرها
فما يأتى (قوله ودليل التحريم) هذا بناء منه على أن لفظ الام شامل ومتناول للعليا ولفظ البنت
متناول للسفلى وذلك اما التزام كون ذلك من الحقيقة العرفية أو من حيث استعمال اللفظ فى حقيقته

أو أمي بواسطة أو غيرها
(فبتك . قلت) أخلف من
الراضى في الشرح (والخالوة
من) ماء (زناه تحمله) إذ
لاحمة لماء الزنا فم نكره
له خروجاً من خلاف من
حرمتها عليه كالخفية
(ويحرم على المرأة ولدها
من زنا والله أعلم) لثبوت
النسب والارت بينهما
(والأخوات) وكل من
ولدها أبواك أو أحدهما
فأختك (و بنات الأخوة
(و بنات (الأخوات)
وان سفلن (والعمات
والخالات وكل من هي
أخذت كرولدك) بواسطة
أو غيرها (فعمتك) وقد
تكون من جهة الأم
كأخت أمي الأم (أو أخت
أمي ولدتك) بواسطة أو
بغيرها (فخالتك) وقد
تكون من جهة الأب
كأخت أم الأب (ويحرم
هؤلاء السبع بالرضاع أيضاً)
لحديث الصحيحين يحرم
من الرضاع ما يحرم من
الولادة وفي رواية من
النسب وقال تعالى
وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم
وأخوانكم من الرضاعة
(وكل من أرضعتك أو
أرضعت من أرضعتك
(أو أرضعت من ولدك)

(قوله حرمت عليكم أمهاتكم) أي نكاحهن كما تقدم إذ لا يجوز حمله على تحريم الذات ولا تحريم الكلام ولا تحريم النظر ولا تحريم المس ولا تحريم نحو الأكل لما علم من علمها فتعين إرادة النكاح ولم يحمل على الوطء لأن حرمة لا تختص إلا بالأقارب فتأمل وكذا يقال في الباقي ثم لما كانت الحرمة في السبعة المنصوص عليها في الآية من جهة النسب ترجع إلى أنها إما بالأمومة في القسم الأول منها أو بالولادة من الشخص أو من أموله في السنة الباقية اقتصر في الرضاع على ذكرهما فقط (قوله فبتك) فيه ما تقدم في الأم (تنبيه) لاجابة اقوله في الأم أو ولدت من ولدك والاقوله في البنت أو ولدت من ولدها وأخصر بما ذكر أن يقال في الأم كل أمي ينتهي نسبك إليها وفي البنت كل أمي ينتهي نسبها إليك (قوله والخالوة من ماء زناه تحمله) والمراد بماء الزنا ما كان حال خروجه فقط على وجه محرم في ظنه والواقع معاً ومنه ما خرج من وطء المكروه أو من وطء حليته في دبرها أو من اللواط ولو لنفسه أو من إتيان البهائم ولو في فرجها أو من الاستمناء بغير يد حليته ولو بيده وإن خاف الفتنة وقتلنا بجلده حيث نظرنا لأصله وليس من المحرم الاستمناء بيد حليته ولا الخارج في نحو نوم ولو باستدخال أجنبية ذكره وشمل ما ذكره ما لو استدخلته زوجته وجلت منه لكن قال الزركشي في هذه ينبغي أنها نسبية لأنها لاحقة له بالفراش ومال إليه شيخنا والمرضعة بلين زناه تحمله أيضاً (تنبيه) لم يتعرض لذكر المنية بالعمان وظاهر كلامه أنها ليست كبت الزنا لأنه لم يذكرها معها فتحرم كما أتى واعتمد شيخنا فيها ما قاله شيخنا الرملي من أنها لا تثبت لها المحرمية ولا يحمل له نكاحها ولا يحمل نظرها له ولا نظره لها ولا الخلوة بها ولا يقتل بقتلها ولا يقطع بقطعها ولا يسرقته مالها ولا يحرق بقذفها ولا ينقض الوضوء بلمسها ومثلها المرضعة بلبسها فخره (قوله كالخفية) وكذا الخناصة وقال عمرو بن العاص رضي الله عنه فيه حديث مرفوع (قوله ويحرم على المرأة ولدها من الزنا) وكذا على عمارتها (قوله لثبوت النسب الخ) لأنه كعضومنها وقد انفصل عنها وهو إنسان ولا كذلك النطفة (قوله والأخوات) ولو احتمالاً كالسنة حتى لو كانت تحتها قبل استلحاقها ولم يصدق أباه في استلحاقها أو كان صغيراً لم يفسخ نكاحها ولا ينقض وضوؤه فلو طلقت منه امتنع عليه العقد عليها إذا باتت وله رجعتها إذا لم تن وذكرا بن حجر أن عكس المسئلة مثلاً بأن استلحق أبوها زوجها ولم تصدقه هي وبحث فيه بعضهم بما يعلم رده في محله (قوله أبواك أو أحدهما) أي حقيقة بلا واسطة (قوله وان سفلن) راجع لبنات الأخوة والأخوات (قوله وقد تكون الخ) فهو من جهة الضابط وذكره لخصائه (قوله من أرضعتك) وقد بلغت تسع سنين تقريباً والأقلها لا يحرم (قوله أو أرضعت الخ) لاجابة إليه مع التعميم بقوله بواسطة أو غيرها (قوله أو ذالبنها) أي من ولدها وكذا من أرضعته (قوله وقس الباقي)

ومجازه وهذا الثاني متعين في العمات والخالات كما لا يخفى . ثم رأيت الزركشي تعرض لها وأثبت فيها خلاف الأمهات والبنات على أنه يجوز الحاق غير المنصوص بما ذكره قياساً [قول المتن من ماء زناه] الظاهر أن ضابط ذلك أن يكون خروجه بسبب محرم وانظر لو خرج بسبب محرم ثم استدخلته زوجته كيف الحكم والوجه ثبوت النسب [قول المتن ويحرم على المرأة] مثلها المحارم المدلول بها بكتبتها وأمهاتها نسباً أو رضاعاً [قول المتن وبنات الأخوة الخ] لو أخوه عن العمات والخالات تأسيساً بالقرآن لكان أحسن وقوله والعمات والخالات منه مع الذي قبله يفهم حل بنات العمات والخالات [قوله وقال تعالى] قدم الحديث لصوم دلالة وقيل إن الله سبحانه وتعالى نبه بالذكوريتين في الآية على باقي السبع حكاه البيهقي عن الشافعي رضي الله عنه ووجهه أن السبع حر من معنى الولادة والأخوة يظهر ذلك بالتأمل [قول المتن أو ذالبنها] وكذا

فكفل من أرضعت بلبنك أو بلبن من ولده بواسطة أو بغيرها أو أرضعتها امرأة ولدتها بواسطة أو بغيرها أو بتهامن نسب أو رضاع من سفلت فبترضاع وكل من أرضعتها أمك أو أرضعت بلبن أيبك أو ولدتها مرضعتك أو الفحل فاخترضاع وأخت الفحل وأخ بذكر ولده بواسطة أو بغيرها من نسب أو رضاع عمه رضاع وأخت المرضعة وأخت أتي ولدتها بواسطة أو بغيرها من نسب أو رضاع خلة رضاع وبنت والمرضة والفحل (٢٤٢) من نسب أو رضاع وإن سفلت ومن أرضعتها أختك أو أرضعت بلبن أخيك وبتهامن

نسب أو رضاع وإن سفلت وبنت ولد أرضعته أمك أو أرضع بلبن أيبك من نسب أو رضاع وإن سفلت بنت أخ وأخت رضاع (ولا يحرم عليك من أرضعت أخاك) أو أختك ولو كانت أم نسب كانت أمك أو زوجة أيبك فتحرم عليك (وإنفلت) وهو ولده ولو كانت أم نسب كانت بنتك أو زوجة ابنك فتحرم عليك (ولا أم مرضعة ولدك وبنتها) أي بنت المرضعة ولو كانت للمرضعة أم نسب كانت زوجتك فتحرم أمها عليك وبنتها فهذه الأربع يحرم من في النسب ولا يحرم من في الرضاع فستنتى عند بعضهم من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والجهور كما قاله في الروضة لم يستثنوها لاتقاء جهة الحرمة في النسب عن الرضاع فإن أم الأخ مثلا حرمت عليك في النسب لكونها أمك أو زوجة أيبك وذلك

أي من السبع المحرمات بالرضاع (قوله فكفل من أرضعت) هو مبنى للمجهول أي أرضعت (قوله بلبن من ولده) المراد به الذكر ولا فاعل له مستدرك (قوله أو رضاع) مستدرك مع ما قبله (قوله أمك) من نسب أو رضاع (قوله أيبك) من نسب أو رضاع (قوله بواسطة أو بغيرها) متعلق بالفحل وبولده ومن نسب أو رضاع متعلق بأخت في الموضعين (قوله بواسطة أو بغيرها) متعلق بالمرضعة وبأختي (قوله من نسب أو رضاع) متعلق بأخت في الموضعين أيضا (قوله والفحل) أي ولد الفحل (قوله نسب أو رضاع) متعلق بالولد (قوله وإن سفلت) أي البنت (قوله من نسب أو رضاع) راجع لأختك ولأخيك ولبنتها (قوله سفلت) عائذ للفت (قوله بنت أخ) في الأول وأخت رضاع في الثاني وهما مضافان لرضاع ولو عبر بأو كفاعل غيره لكان أولى لشمولها من أرضعت من الجهتين يجعلها مائة خلق (قوله ولا يحرم عليك من أرضعت أخاك) أي أو أرضعت أختك ولأن من أرضعت نافلتك أي ولد ولدك ذكرًا أو أنثى ويقال لولد الابن حفيد ولولد البنت سبط (قوله ولأم مرضعة ولدك وبنتها) وأما مرضعة ولدك فتحمل ولو في النسب فتأمل (قوله وبنتها) أي الزوجة قال الماوردي تطلق الربية على بنت الزوجة وعلى بنت ابنها وإن سفلت كل منهما من نسب أو رضاع (قوله جهة الحرمة) أي المعنى المطلق به فيها (قوله ولذا سكت المصنف الخ) كما سكت عن أم النعم والعمة وأم الخال والخالة فلا تحرم بنت زوج الأم ولأمه ولا بنت زوج البنت ولأمه ولا أم زوجة الريب ولا بنتها ولا أم زوجة الابن ولا بنتها ولا زوجة الريب ولا زوجة الرب ولا أم أختي زوجة الأب ولا أم أختي الابن وصورة هذه الأخيرة أن تكون امرأة لها ابن أرضع على امرأة أجنبية لها ابن فالمرأة الأولى أم أختي هذا الابن من أمه ولا يحرم عليه نكاحها كذا قالوه وفيه نظر لأنه إنما تزوج بأخيه لأمه من الرضاع لأبأم أختي ابنه كما هو ظاهر إلا أن يحمل الإضافة في الأخ والابن بيانية والمراد بأختي الابن نفس الأخ أي لا يحرم على الابن أم أختي أو لا يحرم على ابن امرأة أم أختي ذلك الابن أو أن العبارة مقبولة والمراد أنه لا يحرم على المرأة أختها وبنتها وحينئذ فهذه مساوية لقول المصنف ولا تحرم عليك من أرضعت أخاك غير أن هذه الأم أم نسب وفي كلام المصنف أم رضاع، ولذلك قال بعضهم: الأولى أن يصور رجل له ابن أرضع على امرأة لها ابن فلرجل أن يتزوج بها وهي أم أختي ابنه فتأمل وافهم (قوله متعلق بالأخت) أي لمناسبة الكلام المصنف (قوله لأم أخيك) أي لأيبك (قوله لأن أخيك) أي من أمك (قوله لأخيك) أي لأيبك أولئك أولهما فذكر شيخ الإسلام الأول ليس للتقييد (قوله وتحرم) أي بالعقد في النكاح الصحيح وبالوطء في غيره وهو وطء الشبهة الآتي (قوله من ولدت) بناء المخاطب (قوله أو ولدك)

مرضعة الفحل [قوله من نسب أو رضاع] متعلق ببنت الولد المذكور لا بالولد لقوله بعد وبنت ولد أرضعته أمك الخ [قوله لأخيك] أي شقيقا كان أو لأب أو لأم خلافا لما في شرح المنهج [قوله في الشقين] راجع لقول المتن بنسب ولا رضاع [قوله بواسطة] أي وهل دخوله بالدليل الآتي بالقياس أو شمول الاسم فيه الخلاف السابق في الحاشية وكذا يقال فيما يأتي

[قول]

منتف في كونها أم رضاع وكذا الباقي كما تقدم ولهذا سكت المصنف هنا عن الاستثناء.

(ولا) تحرم عليك (أخت أخيك بنسب ولا رضاع) هو متعلق بالأخت (وهي) في النسب (أخت أخيك لأيبك لأمه) بأن كان لأم أخيك بنت من غير أيبك (وعكسه) أي أخت أخيك لأمك لآيبه بأن كان لآيب أخيك بنت من غير أمك وفي الرضاع أخت من الرضاع لأخيك بلبن أرضعتها أجنبية لأنها أجنبية منك والشقين (وتحرم) عليك (زوجة من ولدت أو ولدك من نسب أو رضاع) بواسطة أو بغيرها

ولم زوجتك منهما) أي من النسب أو الرضاع بواسطة أو غيرها (وكذا بناتها) أي الزوجة من نسب أو رضاع بواسطة أو غيرها (إن دخلت بها) أي بالزوجة قال تعالى وحلائل أبنائكم وقوله الذين من أصلابكم لبيان أن (٢٤٣) زوجة من بناته لا تحرم قال تعالى

ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء وقال وأمهات نسائكم وربائكم إلا في سبيلكم من نساءكم إلا في سبيلكم من نساءكم إلا في سبيلكم من نساءكم من ذكر الجور جرى على الغالب وإذا لم يدخل بالزوجة لا تحرم بنتها (ومن وطئ امرأة بملك حرم عليه أمهاتها وبناتها وحرم على آباءه وأبنائه) لأن الوطء في ملك المكين نازل منزلة عقد النكاح (وكذا الموطوءة يشبه في حقها) بأن ظنها زوجته أو أمته بنكاح أو شراء فاسدين أو غير ذلك تحرم عليه أمهاتها وبناتها وتحرم هي على آباءه وأبنائه كما ثبت هذا الوطء بالنسب ويرجع العدم سواء ظنته كما ظن أم لا (قبل أو حقها) بأن ظنته كما ذكر وهو عام بالحال فالحرمة كما ذكر أيضا والأصح المنع لانتفاء ثبوت النسب والعدة هنا وقيل فيها إذا ظنت دونه تحرم على أبيه وابنه ولا تحرم أمهاتها وبناتها عليه وفيها إذا ظن دونها حرمت عليه أمهاتها وبناتها ولا تحرم هي على أبيه وابنه

بالفعل الماضي فهو عطف على ولدت لآعلى من (قوله إن دخلت بها) أي إن حصل وطء ولو في الدبر ومثله استدخال المني المحرم ولو في الدبر أيضا (قوله وإذا لم يدخل الخ) بخلاف عكسه لاحتياج العاقد لمكاملة الأم عقب العقد لترتيب أموره وعمل التحريم بالدخول إن كان في الحياة من واضح والافلا تحرم البنت به وشملت البنات فيما تقدم المنفيات باللعان وقدموا فادخل في أم الزوجة من طرات أمومته بعد العقد كأن طلق صغيرة فأرضعها امرأة كقوله الزركشي (قول ومن وطئ امرأة بملك) أي في الحياة ولو في الدبر وقدموا أن استدخال المني المحترم كذلك (قوله حرم عليه أمهاتها وبناتها وحرمت على آباءه وأبنائه) وكذا ثبتت المحرمية أيضا بخلاف وطء الشبهة قال شيخنا ومنه وطء المجنون والمشتري بخلاف الوطء بالأكراه فليس من وطء الشبهة كما سرفلا يرتب عليه تحريم ولا محرمية قال في الروضة وأصلها إن استدخال المني ثبت به المصاهرة والنسب وللعدة دون الإحصان والتحليل وتقرير المهر ووجوبه في المفوضة وثبوت الرجعة والفصل والمهر اه لكن المعتمد ثبوت الرجعة به (قوله وكذا الموطوءة بشبهة الخ) أي تحرم على آباءه وأبنائه وتحرم عليه أمهاتها وبناتها لكن لا تثبت لها محرمية (قوله ولو اختلطت) فيه إشارة إلى أنه ليس ثم علامة يحصل بها تمييز كسب ونحوه وأشاروا بهذه المسئلة إلى أن الحل والحرمة يوجدان مع غير اليقين

[قول المتن إن دخلت بها] أي ولو كان العقد فاسدا وأما الثلاثة الأولى فانهما تحرم بمجرد العقد الصحيح وكذا بالدخول وإن كان فاسدا وقول الشارح الآتي بواطة قال الزركشي هي مسألة فقيهة فمع السؤال عنها كثيرا ومثل الدخول استدخالها ماله المحترم [قوله قال تعالى وحلائل أبنائكم الخ] هذه الأدلة التي ذكرها خاصة بجهة النسب وأما جهة الرضاع فقالوا دليلها الحديث السالف ولك أن تتوقف فيه من حيث أن زوجة الأب مثلا إنما حرمت على الولد بالمصاهرة فلا يتناولها الحديث [قوله ولا تنكحوا ما نكح آبائكم الخ] قال القفال في محاسن الشريعة وإذا كان الله سبحانه وتعالى حرم الربائب لأنهن في معنى البنات فكذلك امرأة الأب لأنها في معنى أمه قال وحكي عن بعض العلماء أنه قال من محاتب الشريعة كون الرجل محرما لامرأة أبيه بعد ينيقتهما منه ولا يكون الأب محرما لها ووجهه أن من تزوج امرأة فقد أثبت لها بالنكاح حرمة ووطء فتن ولدت صار لولده منها ما صار لولدها منه ولو طلقها الزوج الذي هو أب وولدها لم يكن له من الحرمة ما للولد فكذا ولذا الزوج لما تصور بصورة ولدها فأثبت حرمة اه وقوله في معنى أمه الضمير يرجع لولد الأب لا للأب وقوله منها متعلق بصار الأول وكذا منه يتعلق بصار الثاني وقوله ما للولد أي ولدا الأب منها وقوله وكذا ولد الزوج أي من غيرها والله أعلم [قول المتن ومن وطئ الخ] هذا الوطء يثبت المحرمية أيضا بخلاف وطء الشبهة والفرق احتياج الأصول إلى المخالطة في الأول دون الثاني [قول المتن وكذا الموطوءة بشبهة] أي تحرم أصولها وفروعها ولا تثبت المحرمية بخلاف الموطوءة بالملك [قول المتن لا الماني بها] وذلك لأن الله تعالى أمقن على عباده بالنسب والصهر ولا يجوز أن تكون الحرمة التي أمقن بها من الزنا الذي فاعله عاص لله تعالى قاله في الأم [قوله وليست مباشرة] خرج النظر ولو إلى الفرج [قوله في الشبهة] كأن يأسرها بعقد فاسد ونحو ذلك مما سلف لامع علم الحال ورأيت في الزركشي ما ضمه يرد عليه يعني المصنف لمس الأب جارية الابن فانها تحرم لملكه من الشبهة في ملكه بخلاف لمس الزوجة ذكره الامام والظاهر أن الامام فرعه على القول بأن اللبس يؤثر [قوله والثاني نعم الخ] علل أيضا بأنه استمتع بوجوب الفدية على المحرم فكان كلوط

وطئة للظن والعلم في الطرفين (لالماني بها) فاما لا تحرم على الزاني أمها وبنتها ولا تحرم هي على أبيه وابنه كما لا يثبت الزنا بالنسب (وليست مباشرة) كمن أخذت ولمس (بشهوة) في الشبهة (كوطء في الأظهر) لأنها لا توجب عدة والثاني نعم يجمع لاختلاف بطرقه فتحرم أمها وبنتها عليه وتحرم هي على أبيه وابنه واحتجز بالشبهة عن عدمها فلا أثر للبشارة في ذلك (ولو اختلطت

محرم) من نسب أو رضاع
أو مصاهرة (بفسوة قريبة
كثيرة) كأنه امرأة (نكح
منهن) واحدة مثلا والا
لا يمنع عليه باب النكاح
فانه وإن سافر إلى بلد آخر لم
يأمن مسافرتها إلى ذلك
البلد أيضا (للمحصورات)
كالعشرة والعشرين فانه
لا ينكح منهن إذا لم يمتنع
عليه باب النكاح بذلك
فلو نكح منهن لم يصح
النكاح لفلسة التحريم
وقيل يصح للشك في سبب
منع المنكحة ولا مدخل
للإجتهاد في ذلك لفقد
علامة الاجتهاد (ولو طرأ
مؤبد تحريم على نكاح
قطعه كوطه زوجة أبيه)
أو ابنه (بنسبة) أو ووطه
الزوج أمها أو بنتها بنسبة
فينسخ نكاحها (ويحرم
جمع المرأة وأختها أو عمتها
أو خالتها من رضاع أو
نسب) قال تعالى وأن
تجميعوا بين الأختين وقال
صلى الله عليه وسلم لا تنكح
المرأة على عمتها ولا
العمة على بنت أخيها
ولا المرأة على خالتها
ولا الخالة على بنت أخيها

فهما (قوله محرم) لو متعده ولو غير محصورة لو كان لو وزع غير المحرم عليه خص كل فرد محصور
أو كان غير المحرم مثله أو أقل منه كأنه محرم بأن أو أقل قاله ابن حجر واعتمده شيخنا ونقله عن شيخنا
الرملي ونقل عن العلامة ابن قاسم المنع في المساوي والأقل مطلقا ولعله الوجه الوجه فتأمل (قوله من
نسب الخ) ومثل ذلك المحرمة بلعان أو نبي أو كفر أو غيرها فلو قال محرمة بدل محرم لشمك ذلك واختلاط
الرجل المحرم على المرأة برجال غير محرم كعكسه (قوله كأنه امرأة) فأكثر أو أقل إلى أول الستة
قاله شيخنا (قوله نكح منهن) ولا يفتقض وضوؤه بل من ينكحها منه واستفيد من لفظ من أنه
لا يستوفي الجميع فيجوز إلى أن يبقى محصور كقوله شيخنا نكح ما لشيخنا الرملي في شرحه وهذا شامل لما
لو كان محرمه غير محصور أيضا وبه قال شيخنا وفيه نظر ظاهر لكن نقل العلامة ابن قاسم عن شيخنا
الرملي المنع إذا وصل إلى قدر محرمه وهو الوجه الوجه الموافق لغيره من الأواني وغيرها كما علم بماسر
(قوله فانه وإن سافر الخ) مقتضاه منع النكاح من المنكحات مع يقين حلال وليس مرادا وبذلك علم
عدم صحة الفرق بين ما في الأواني وماها وإن كان المعتمد هناك أنه يستعمل حتى يفي قسرا المشبه عند
شيخنا كغيره كما مر وخرج بنكح ما لو اختلطت زوجته بغيرها فليس له الوطه بغير عقد ولو باجتهاد
إذا لم ير له علامة (قوله كالعشرة والعشرين) قال شيخنا وما فوقها إلى آخر المائتين وأما فوق ذلك إلى
آخر الخمائة فيستغنى فيه القلب (قوله وقيل يصح للشك الخ) ورد بأن الشك في الحر هنا يضر أصل
فهو مؤثر في المنع احتياط لا لبضع فلا يردحل من شك في رضاعها لأن الحل فيها متيقن أصالة فلا يزال
بالشك فتأمل (قوله مؤبد تحريم) بكسر الموحدة ويجوز فتحها من إضافة الصفة والمراد التحريم
على من هي حلال له لا للواطئ لحرمتها عليه قبل وطئه (قوله على نكاح) خرج ملك الميمن كوطه
الأب أمه ابنه ولم تحبل كذا قاله وسباني ما فيه (قوله قطعة) وإن كانت الموطوءة حراما على الواطئ
قبل وطئه حرمة أصلية كبت أخيه مع ابنه (قوله كوطه زوجة أبيه بنسبة الخ) أي ولو الواطئ واضح
بخلاف الخفي لاحتمال الزيادة ويتصور أن يكون له ابن بما لو استلحقه ووطئ أمه وأنت بوله أو
تزوج بجملة إلى النساء ووطئ وولده له فانه يلحقه في ذلك ولا يحكم بد كونه لو وطئ امرأة بنسبة
فلا يهيه أو ابنه ووطئها بملك الميمن قاله الزركشي وظاهر كلامهم إقراره عليه وأنه صحيح وفيه نظر
واضح فانه مخالف لصرح كلام المصنف فان التشبيه بقوله وكذا الموطوءة بنسبة راجع لقوله حرم
عليه أمهاتها وبناتها وحرمن على آله وأبنائه وهو صريح في شموله للحرمة بالنكاح أو بملك الميمن
فان حمل كلام الزركشي على شبهة في حقها فقط فواضح لكن لا يختص الجواز فيه بملك الميمن إلا أن
يقال إن كلام المصنف في شبهة مع تحقق منع قبلها فراجع وتأمل (قوله فيفسخ نكاحها) ويجب
للأب عليه نصف المهر قبل الدخول وكذا بعده (قوله ويحرم) أي في الدنيا لا في الآخرة وتحريم
هذا الجميع عام في حق نبيينا ﷺ وبقية الأنبياء وأئمتهم كافي العباد (قوله وعمتها أو خالتها) ولو بواسطة
فهما (قوله من رضاع أو نسب) خرج بها جمع المرأة وأمنها أو أم زوجها أو بنته أو زوجته
ولها أو جمع أختي رجل من أبيه وأمه فلا يحرم الجميع في ذلك وعلم بذلك أنه لا حاجة للضابط الذي
وبه قال جمهور العلماء قال الرافعي وهو قوي [قول المتن منهن] يؤخذ منه عدم جواز نكاح
الجميع وهو كذلك وهل ينكح إلى أن نبي واحدة أو إلى أن يبقى عدد محصور اختار الروابي الثاني
وقول المتن نكح مثله شراء الأمة [قوله لفقد علامة الاجتهاد] نازع الرافعي في هذا التعليل فالأحسن
التعليل بأن العلامة لم تأيد بأصل الخ [قول المتن ابنه] قال الزركشي ضبطه المصنف بخطه بالنون
وبالباء [قول المتن ويحرم الخ] لما انتهى قسم المؤبد شرع في غيره

الصغرى على الكبرى بوجه
 أبو داود وغيره وقال
 الترمذى حسن صحيح
 ونحو صدره فى الصحيحين
 (فان جمع بعقد بطل أو مرتبا
 فالثانى) باطل (ومن حرم
 جمعها بنكاح حرم فى
 الوطء بملك لملكهما)
 فيجوز شراء أختين مثلا
 ويحرم وطؤهما وله وطء
 أيتهما شاء (فان وطئ
 واحدة) منهما (حرمت
 الأخرى حتى يحرم الأولى)
 بمحرم (كبيع) لملكها أو
 بعضها (أو نكاح) أى
 تزويجها (أو كتابة لأحد
 واحرام) لهما لم يزيلا
 الملك ولا الاستحقاق
 (وكذا رهن فى الأصح)
 لأنه لم يزل الحبل اذ يجوز الوطء
 معه باذن المهرن والثانى
 يكتفى الرهن كالزواج فلو
 عادت الأولى كأن ردت
 بعيب قبل وطء الأخرى
 فله وطء أيتهما شاء بعد
 استبراء العائدة أو بعد
 وطئها حرمت تلك العائدة
 حتى يحرم الأخرى (ولو
 ملكها ثم نكح أختها)
 الحرة (أو عكس) أى
 نكح امرأة ثم ملك
 أختها (حلت المنكوة
 دونها) أى دون الملوكة ولو
 كان وطئها فى الصورة الأولى
 لأن الاستباحة بالنكاح
 أقوى منها بالملك اذ يتعلق به

ذكره بعضهم بقوله يحرم جمع امرأتين لو فرضت إحداهما ذكرًا حرم تناكهما فى نسب أو رضاع لأنه ان
 أراد لو فرضت كل واحدة فهو لا يتصور إلا فى النسب والرضاع وقد ذكرهما وإن أراد فرض واحدة منهما
 فهو خارج بذكرهما فتأمل وتدير (قوله لا الكبرى الخ) هو تأكىد لما قبله على ألف والفتح غير المرتب
 وفي دفع توهم تقييد المنع بكون العمة أو الخالة هى الكبرى كما هو الغالب فتأمل (قوله مرتبا) أى وعلم
 عين السابق يقينا ولم ينس فان نسي وجب النوقف وان وقع معا أو جهل سبق أو السابق بطلما نعم
 ان رجعى معرفة السابق وجب النوقف أيضا وفى وجوب المؤنة حال النوقف ماسر فى تزويجها من اثنين
 فراجع (قوله حرم فى الوطء بملك لملكهما) ولا غير الوطء من الاستمتاع كفى لروضة والأنوار
 (قوله فان وطئ) ولو فى الدبر ولا عبرة باستئصال المنى هنا (قوله واحدة منهما) أى حالة كونها وأهنة
 فلا عبرة بوطء الخفى نعم ان اتضح بالاثبوتة فله حكمها (قوله حرمت الأخرى) أى حرم وطؤها ولا
 تخرج به الأولى عن الحل لأن الحرام لا يحرم الحلال فلو كانت إحداهما حراما عليه بمحرمة أو تمسح
 أو نحوه فوطؤه لما لا يحرم الأخرى مطلقا وفارق الوطء فى الدبر كما مر بأن الموطوءة ثم حلال فى ذاتها فأنز
 وطؤها فى تحريم غيرها ولا كذلك الموطوءة هنا كذا ذكره فانظر مع ماسر فى بوطء الأب زوجة ابنة
 أو عكسه (قوله كبيع) ولو بعصها بلا خيار أو بخيار للمشتري وحده قال شيخنا الرملى مع قبض باذنه
 ولعله مجرد تصوير والافقه نظر فان عدم الخيار للبائع موجب للتحريم عليه وعود الحل بنحو فسخ
 لانظر اليه كفى تهيز المكانية والفسخ بالعيب بعد القبض فتأمل (قوله أو كتابة) أى صححة (قوله
 لأنه الخ) وبهذا التعليل يعلم رد قياس الوجه الثانى (قوله فله وطء أيتهما شاء) نعم لو كانت أما أو بنتها
 حرمت غير الموطوءة مؤبدا كما مر (ففيه) لو ادعى الأمتان أن بينهما ما يمنع معه الجمع كأخوة رضاع
 مثلا قبل قولهما ان كانا تمسكين قال بعضهم أودعتا عند الجهل (قوله الحرة) قيد به لأنه لا يصح نكاح
 الحرمة وتحت أمة نصفه فان فرض وقوعه فتأدى (قوله امرأة) لم يقيد بالحرة ليشمل الأمة لأن سبقها
 للحرمة لا ينسب كلفى قبله فرحم الله هذا الشراح ما أدراه بأساليب الكلام (قوله لأن الاستباحة الخ)
 لما فيه من الطلاق والظهار والرجعة وغيرها فهو من حيث الاستباحة أقوى بخلاف ملك ليمين فهو أقوى
 من ملك الاستباحة ولذلك لو ملك زوجته بطل النكاح (قوله فلا يندفع بالأضعف) علم من هذا أنها
 لو وطئها مرتبما حلت المنكوة أيضا وحدها وهو ما صرح به شيخ الاسلام وسكوت الشارح عنه لما
 قيل إنه ليس فى كلام الأصحاب ولا فى كلام الامام (قوله وللحرار بيع) قيل كان فى شريعة موسى عليه
 السلام جواز النكاح للرجل بلا حصر رعايته لمصلحة الرجال وفى شريعة عيسى عليه السلام لا يجوز الزيادة
 على واحدة رعايته لمصلحة النساء وقد اعتدلت شريعة محمد ﷺ برعايته لمصلحة الفريقين وحكمة
 تخصيص الأربع كما قيل إن غالب أمور هذه الشريعة مبنى على التلث وترك الزيادة عليه كما فى
 الطهارات وإمهال مدة الشرع ونحو ذلك فلوزيدنا على الأربع لكانت نوبة كل واحدة لا تعود إلا
 بعد أكثر من ثلاث ليال وفيه مخالفة لما مر وقيل الحكمة مراعاة الأخلاق الأربع فى الإنسان المتولد
 عنها أنواع الشهوة ورد بعضهم هذه بعدم اعتبارها فى الرقيق مع تمام الأخلاق فيه (قوله متى) أى اثنين
 وثلاث أى ثلاث ورابع أى أربع والمعنى أن الباح واحد من هذه لا مجموعها الذى هو تسعة ولا اثنان
 منها وليس المراد بثنى اثنين اثنين مكررا وهكذا البقية كما استتدله بعض الملحة فجوز له ثمانية عشر
 امرأة فان ذلك كله مدفوع بالحديث المذكور بقوله أمسك عليك الخ فان فيه منع الزيادة على الأربع
 [قول المتن حرم فى الوطء] وذلك لأن الوطء أولى بالتحريم من عقد النكاح [قوله فيجوز شراء الخ] أى
 كما يجوز أن يشتري أخته ويمنع عليه نكاحها [قول المتن فقط] يرجع الى قوله امرأتان وقوله أربع

الطلاق وغيره فلا يندفع بالأضعف بل يدفعه (وللعبد امرأتان وللحرار بيع فقط) أما الحر فقوله تعالى فانكحو امهاتكم من النساء متى

في الصوم ففي الابتداء أولى وتقدم ما يتعلق به (قوله وأما العبد) أي من فيه رق وهو مضاف وسبق
قوله على النصف في سائر الأحكام الممكن فيها التجزئة فهو قياس وما بعده اجمع (قوله عتية) مضاف
عتية بمهمة مضمومة ففوقية مفتوحة فتحتية ساكنة لموحدة قبل آخره وحذف من جملته بغيره
(قوله بطلن) نعم ان كان فيمن من يحرم جمعه كاختين أو محرم نكاحه كجوسية بطلن فيه وصح
الباقى حيث لم يزد على الأربع في الحر ولا على اثنين في العبد (قوله لم تحل له) أي لم يحل له وطؤها
ولو بالملك (قوله حتى نكح) أي يوجد العقد فلا يكفي الوطء بالملك (قوله وبغيب) ولو في يومها أو
جنونها (قوله قبلها) بخلاف دبرها ولابد من زوال البكرة ولو في غورها أو صغيرة يصح وطؤها
ولو أزالها بنحو أصبعه ثم وطئ بعده كفي لا عكسه (تنبيه) لم يجعلوا الوطء في الدبر هنا كالتقبل وهو
أحد المواضع التي فرقوا بينهما فيها وقد نظمها بعضهم بقوله :

والدبر مثل القبل في الانبان لا الحبل والتحليل والاحسان
وفية الايلا ونفي العنة والاذن لفظا واقتراش القنة

وزاد بعضهم على ذلك بعض مسائل تراجع من محلها ولم يجعلوا الوطء ملك العين كالوطء في العقد وقوامع
حقيقة لفظ النكاح والزواج في الآية الشريفة ولم يجعلوا استدخال المني كالوطء وقوامع مجاز لفظ النكاح
في الآية المتعين بحقيقة ذوق العسلة في الحديث وحكمة ذلك زيادة التنفير عن إيقاع طلاق الثلاث
الحلف به فتأمل (قوله حشفته) ولو في نومه مع الانتشار ولا يكفي ادخالها مع عدم الانتشار ولا إدخال بعضها
مطلقا ولا استدخال المني وبهذا علم أنه لا يحصل التحليل بالعقد من غير وطء بخلاف ما نقل عن ابن المسيب
 وغيره لا يجوز الاعتماد عليه ولا العمل به ولو للشخص نفسه خصوصاً مع النقل عنه أنه يرجع عنه وأنه قال لا يحل
 لأحد أن يذهب إلى والله أعلم (قوله لأطفالا) ولومع الانتشار والمراد به من لم يبلغ حدا يشتهى والا كفي ان
 كان حراما مطلقا أو رقيقا بالغا وشمل ما ذكره ما لو كان الواطئ حالة الوطء مجنونا أو مسلما في كفرة أو خبيا أو كان
 الوطء في حبس أو أحرار أو مجاننا أو في عدة طارئة عليه أو في ظهار أو صغيرة لا تشتهى أو لم ينزل أو مع ضعف
 انتشار وان استعان على دخول الحشفة بنحو أصبعه لأمع عدم الانتشار أصلا ولو في السليم فلا يكفي كإحصاء
 والتحليل في الجن مع الانس مثله في الانس بناء على جواز ما كنهتم الذي هو المعتقد وفي الكفار مثله في
 المسلمين بناء على صحة أن كنهتم الذي هو الراجح وتصديق عدم الإصابة وان اعترف بها التحليل فليس للأول
 تزويجها وتصديق دعوى الوطء اذا أنكره التحليل أو الزوج كما تصدق اذا ادعت التحليل وان كذبها الولي أو
 الشهود أو الزوج أو اثنين من هؤلاء الثلاثة لان كذبها الجميع ويكره نكاح من ظن كذبها فيه ولورجع

[قوله لغيلان] حديث غيلان يفيد المنع في الابتداء بالأولى [قوله وأما العبد فلا] على النصف من الحر
 قال القفال النكاح من باب الفضائل فكلاهما يلحق الحر فيه مرتبة النبوة لا يلحق العبد مرتبة الحر [قول
 الذين لم يحل له الخ] أي لم يحل نكاحها ولا وطؤها بالملك لو كانت أمة فاشتراها [قول المتن وبغيب قبلها]
 أي ولو في حال نومها أو نوم مد كره في شرح البهجة [قوله من مقطوعها] لم يقل منه كما سلف له في باب الفصل
 لأن ضمير حشفته هنا مفعول عن ذلك [قول المتن بشرط الانتشار] قال الزركشي ليس لنا وطء يشترط فيه
 الانتشار الا هذا ونقل عن صاحب المطلب فيه أنه لا يشترط الانتشار بالفعل بل بالقوة ثم قال أعني الزركشي
 قلت قد جزم الشيخ أبو حامد وأتباعه من العراقيين باعتبار الانتشار بالفعل وقوة كلام الرافعي تقتضيه
 ولهذا قالوا ان المني الذي لا يتأتى منه الجماع لا يحل فليحمل كلام النووي في المنهاج على إطلاقه اه
 واعتمد شيخنا في شرح البهجة ما قاله الزركشي [قول المتن لأطفالا] يريد طفلا لا يتأتى جماعه أماما يتأتى
 جماعه وإن لم يكن بالغاً فإنه يحل كما صرح به في شرح الارشاد وغيره وأما الطفلة التي لا تحتمل الجماع فإن وطأها

وثلاث ودر باع وقال صلى
 الله عليه وسلم لغيلان وقد
 أسلم وتحتة عشر نسوة
 أمسك أربعة وأرق
 سائرهن صححه ابن حبان
 والحاكم وأما العبد فلا
 على النصف من الحر وقد
 أجمع الصحابة على أنه
 لا ينكح أكثر من اثنتين
 رواه البيهقي عن الحكم بن
 عتيبة (فان نكح خسا
 معا بطلن أو مرتباً الخامسة)
 يبطل نكاحها (وتحمل
 الأخت والخامسة في عدة
 بائن لارجية) لأنها في
 حكم الزوجة (واذا طلق
 الحر ثلاثاً أو العبد مطلقتين)
 قبل الدخول أو بعده (لم
 تحل له حتى تنكح) زوجا
 غيره (وتقبيل قبلها حشفته
 أو قعرها) من مقطوعها
 (بشرط الانتشار) في
 الذكر (وصحة النكاح
 وكونه ممن يمكن جماعه
 لأطفال على المذهب فيمن)
 وفي وجه قطع الجمهور
 بخلافه أنه يحصل التحليل
 بلا انتشار لشلل أو غيره
 لحصول صورة الوطء
 وأحكامه وفي قول أنكره
 بعضهم يكفي الوطء

النكاح بقوله وفي وجه
نقل الامام اتفاق الأصحاب
على خلافه أن الطفل الذي
لا يتأتى منه الجماع يحل
(ولو نكح) الثاني (بشرط)
أنه (إذا وطئ مطلقاً أو بابت)
منه (أو فلانكاح) بينهما
(بطل) النكاح لأنه ضرب
من نكاح المنعة (وفي
التطبيق قول) أن شرطه
لا يبطل النكاح ولكن
يبطل الشرط والمسمى
ويجب مهر المثل ولو نكح
بلا شرط وفي عزمه أن
يطلق إذا وطئ كره وصح
العقد وحلت بوطئه .

(فصل: لا ينكح من يملكها
أو بعضها ولو ملك زوجته
أو بعضها بطل نكاحه) أي
انفسخ لأن ملك المهر
أقوى من النكاح لأنه
يملك به الرقبة والمنفعة
والنكاح لا يملك به الا ضرب
من المنفعة فسقط الأضعف

بالأقوى (ولا تنكح من
تملكه أو بعضه) ولو ملك
زوجها أو بعضه انفسخ
النكاح لأن أحكام النكاح
والملك متنافضة لأنها تطالبه
بالسفر الى المشرق لأنه
عبدها وهو يطالبها بالسفر
معه الى المغرب لأنها زوجته
وإذا ادعاه الى الفراش بحق
النكاح بعثته في أشغالها
بحق الملك وإذا تعذر الجمع
بينهما بطل الأضعف وثبت الأقوى وهو الملك (ولا ينكح) (الحر) أمة غيره

الزوج من التكذيب قبل أو رجعت هي عن الاخبار بالتحليل قبلت قبل عقد الزوج لا بعده
(فرع) رجعت من غيبته وادعى موت زوجته حل له نكاح نحو أختها أو رجعت إحدى الأختين
وادتعت موت الأخرى لم تحل لزواج أختها التي ادعت موتها والفرق أن الزوج قادر على حل نحو
الأخت بنفسه بطلاق مثلاً بخلافها (قوله في النكاح الفاسد) مرجوح فلا يحصل التحليل فيه ومثله
ما لو اختل النكاح الصحيح كوطء في ردة أحدهما وإن عاد إلى الاسلام وكوطء في طلاق رجعي
كان استدخلت ماء الحمل ثم طلقها رجعيًا ثم وطئها قبل الرجعة فلا يكتفى وإن راجعها (قوله بشرط)
أي في العقد ويكره قصد ولا يبطل العقد .

(فصل) فيما يمنع النكاح من الرقبة وما يتبع ذلك (قوله لا ينكح) أي لا يصح أن يعقد على
من يملكها أو بعضها وإن قل (قوله ولو ملك) ملكاً تاماً بأن لا يكون خياراً لواحد منهما مجلس أو غيره
حتى لو كان الخيار للمشتري وحده ثم انفسخ البيع لم يبطل النكاح . قال في المنهج وهذا محذور الملك التام وفي
شرح شيخنا كابن حجر موافقته ثم قال ابن حجر والموافق من حيث المعنى خلاف ذلك فراجعوه ويجوز الوطء
إن كان الخيار للمشتري وحده بالملك أو للبائع وحده بالزوجة لباعها وكبيع إن كان الخيار لهما لجهل
البيع وأشار بقوله انفسخ لدفع توهم بطلان عقده السابق (قوله لأنه يملك به الرقبة والمنفعة) هذان بيان
لوجه القوة ولا يتوقف الحكم على ملكهما معاً فالواو في كلامه بمعنى أو لأن ملك الرقبة أو بعضها مانع وكذا
استحقاق المنفعة أو بعضها بوصية أو وقف ولو موثقين أو بالخدمة كذا قاله شيخنا وقال ابن حجر بعدم
الفسخ في المؤقتة لأنها كالمتجوزة ولم يرضه شيخنا فعلم أنه لا أثر لملكها بالجارة (قوله ولا تنكح من يملكه
أو بعضه) على ما تقدم وعلم من ذلك أن لها نكاح عبد أبيها أو ابنتها وأن للابن نكاح أمة أبيه على المعتمد
وفارق عكسه وحده بشبهة الاعفاف على الولد وقيد ابن حجر النكاح في العكس بالولد الموسر لأنه الذي يجب
عليه الاعفاف وسأيت عن شرح شيخنا موافقته والمتجه هنا النكاح مطلقاً بدليل سقوط الحد عنه مطلقاً
فراجع (قوله ولو ملكك) هو تميم المسئلة وهو على ما تقدم (تنبيه) قال ابن حجر ملك مكانه مثل
ملكه فلا ينكح سيده أخته وإذا ملك زوجة سيده انفسخ نكاحه كإسبشير إليه الشارح ويحرم نكاح
المتكاتب لأمة كغيره بل يحرم عليه النسيء بها أيضاً فراجعهم من محله (قوله ولا ينكح الحر) أي كامل
الحرية (قوله أمة غيره) أي التي لم يستحق منفعتها بغير نحو الإجارة كما سروان علق عقدها على تزويجها أو علق
عقدها على ولادتها أو شرط حرية أولادها أو اعتقت بعد الوصية بأولادها على المعتمد خلافاً للخطيب

محلل على المذهب [قول المتن ولو نكح الخ] على هذا حمل حديث لعن الله المحلل والمحلل له قال ابن عبد البر
المالكي في التمهيد لأن إرادة المرأة الرجوع إلى زوجها الأول إذا لم يقدر في العقد كما دل عليه حديث
أسماء رفاعة وقوله صلى الله عليه وسلم تريد أن ترجعي إلى رفاعة مع أن لها فيه حظاً فالنكاح كذلك
والطلاق أحرق أن لا يراعى فلم يبق إلا أن يكون معنى الحديث إظهار الشرط فيكون كالنكاح في بطل وماروى
عن عمر لأبوي محلل إلا رجعت محله التخليط لأنه صح عند عدم هذا الجاهل بالتحريم فكيف بالتأول ولا
خلاف أنه لا رجوع عليه اه وهو مع حسنة بطرقه أن إرادة امرأة رفاعة العود المأخوذ من الحديث قد
يكون عروضا بعد العقد وليس في الحديث ما يقتضي سبقها بل فيه قرينة على تأخرها أعني قولها
وإنما معي مثل هدبة الثوب والله أعلم وقوله فالنكاح كذلك لعله فالنكاح حيث ذلك .

(فصل: لا ينكح من يملكها) مثل ذلك الموقوفة وإن قلنا للملك الله وكذا الموصى بمنفعتها قيل وبعبارة
المؤلف تشمل ذلك بجعل الملك شاملاً للمنافع وقوله ولو ملك زوجته الخ محصل ما في الزكشي أن المؤثر
الملك التام فلا يضر في زمن الخيار وإن قلنا للملك للمشتري (قوله لأن ملك المهرين الخ) أي ولتناقض

بينهما بطل الأضعف وثبت الأقوى وهو الملك (ولا ينكح) (الحر) أمة غيره

الإبشروط أن لا يكون تحت حرة (تصلح للاستمتاع قبل ولا غير صالحة) له أن تكون صغيرة أو مجنونة أو مجنونة أو برصه
أورثقا، لاطلاق الهوى في حديث (٢٤٨) نهى أن تنكح الأمة على الحرة رواه البيهقي عن الحسن مرسلًا والأول بقيد

بالصالحه للاستمتاع نظرا
للعنى وقوله أمة غيره مقيد
بما سأتى في فصل الاعفاف
أنه لا يحل له نكاح أمة ولده
وأمة مكاتبه (وأن يهجز عن
حرة) مسلمة أو كناية
(تصلح للاستمتاع) قيل
أولا تصلح له بأن لا يجدها
أولا يقدر على صداقها قال
تعالى ومن لم يستطع منكم
طولا أن ينكح المحصنات
الآية والمراد بالمحصنات
الحرائر وقوله المؤمنات
جرى على الغالب والوجه
المرجوح في غير الصالحة
كالقرناء والزنا يوجه
بحصول بعض الاستمتاع
بها والمتولى بنى الخلاف
فيها على الخلاف فيها إذا
كانت تحته والنفوى جزم
بجواز الأمة هنا مع الجواب
بالنع هناك (فلوقدر على
غائبة حلت له أمة إن لحقه
مشقة ظاهرة في قصد ما أر
خاف زنا مدته) أى مدة
قصدته والا فلا تحل له الأمة
وضبط الامام الثقة المعتمدة
بأن ينسب محتملها في طلب
الزوجة إلى الاسراف
ومجازة الحد (ولو وجد حرة
بمؤجل أو بدون مهر مثل)
وهو قادر عليه (فلا يصح

في هذه إذا تزوجها بمسوح أو الموصى له بأولادها (قوله إلا بشرط) أى ثلاثة وإن عم الثالث الحرة
وغيره (قوله تحت حرة) ليس قيداً وسيأتى (قوله تصلح) أى عرفاً لا بالنظر لطبعه ولو ما لا
كصغيرة أمن الزنا إلى صلاحها (قوله لا يحل له نكاح أمة ولده) وإن سفل وقد مر ما فيه وأمة
مكاتبه ولو كتابة صحيحة وقد مر أيضاً (قوله بأن لا يقدر) أى بنفسه بماله أو بكسبه ولا بولده .
قال شيخنا كغيره ومحلّه في الولد الواجب عليه اعفائه بأن لم يملك كل منهما أوهما زائداً على ما يجب
بذله في الفطرة ما يبذل صداقاً بقدر ما رضى به الحرة وإن زاد على مهر مثلها أو مثل لا ثقة به (قوله
والمتولى بنى الخلاف الخ) أى إذا قبل الجواز إذا كانت تحته فيقطع بالجواز هنا والا فوجهان وبذلك
علم صحة قطع النفوى المذكور وفي ذلك اعتراض على المصنف حيث لم يصر بالمذهب (قوله) فلوقدر على
غائبة (هو ظاهر فمن ليست تحتها وظاهر كلام الشارح أنها تحتها ويؤيده نقل ابن حجر الأولى عن
بعض المتأخرين ولو جعل كلام المصنف شاملاً لها من حيث الحكم صح لأستوائهما فيه ولو لم ترض الغائبة
بالثقة إلى بلده فهي كالمعدومة قال شيخنا وكالفائبة زوجته المعتدة إذا خاف الزنا مدة العدة وكذا لو ادعت أنه
طلقها ثلاثاً وأنكر وصارت تهرب منه أو طلقها وكذا المتحيرة حيث تمنع من وطئها مع خوف العنت على
المرجوح السابق والزانية كعدمها أيضاً (قوله بأن ينسب الخ) وإن لم يكن في ذلك غرم مال والمراد من الاسراف
ومجازة الحد واحد وهو أن يحصل له لوم وتعيير من الناس بقصدها (قوله بمؤجل) أو بلامه رحلت له الأمة
فيهما مثل مالوقصر الأجل وعم قدرته عند الحلول فراجع وفارق وجوب شراء ماء الطهارة في ذلك لما يلزم
هنا من مؤن النكاح بعده ور بما تنفسخ بعد فيعود ما كان لأجله الجواز (قوله أو بدون مهر مثل) لم تحل
له الأمة حيث قدر عليه وكذا بغيره المثل أيضاً وخرج بذلك الزيادة عليه وإن قلت الزيادة وقدر عليها أى فله
نكاح الأمة نعم إن ساوى الأكرما يطلبه سيد الأمة قيم الحرة عليها وجوباً ولا يلزمه قبول هبة المهر ولا
النكس به (قوله وهو قادر عليه) قال شيخنا ليس قيداً أخذاً من العلة وفيه نظر لأن غير القادر أولى
بجواز الأمة من المؤجل فراجع (قوله ضعف شهوته) وكذا لو ساءت تقواه ولو من حياء أو صموده وكذا
محبوب وممسوح بخلاف الخصى والعين إذا خاف العنت والمراد بخوف العنت عمومها فلا يخاف من أمة بينها
أحكامهما فلا يرد شراء العين المؤجرة [قول المتن إلا بشرط] أى وعند اجتماعها قبل يستحب لقوله
تعالى فانكحوهن باذن أهلهن وقيل الأمر للإباحة بدليل وأن تصبروا خير لكم الأول لابن السمعاني
والثاني للزركشى هذا الشرط الأول مستفاد من الآية بقياس الأولى . وقول المتن حرة الأحسن
منكوحة [قول المتن تصلح للاستمتاع] في فتاوى النفوى يعتبر أن لا يجد مهر حرة وسط لا يجوز
ولا قبيحة [قول المتن قبل ولا غير صالحة] مدخول الواو المذكورة مفرد وهو معطوف على جملة
تصلح لأنها في تأويل المفرد . وأما الواو فالظاهر أنها واو التلقين كما في قوله ومن ذريتي وذلك لأن
المتعاطفين هنا أحدهما قائل والآخر لآخر [قوله لا مطلق النهى] أى ولا مكان الوطء في غير الفرج [قول المتن
وأن يهجز عن حرة] وذلك يصدق بأن يقدر على المهر ولا يجد من يرغب فيه ومثله لو كان المال غائباً [قوله
ومن لم يستطع] قال الشافى رضى الله عنه لأعلم الآن أحداً يهجز عن طول حرة [قوله فيما إذا كانت تحت]
قاله الرافى وأولى بالجواز [قوله إلى الاسراف] أى وإن لم يكن في ذلك غرم مال هذا ما ظهر من كلامهم
[قول المتن أو بدون مهر مثل] أى بخلاف مالو رضيت بلا مهر فإن الأمة تحل لوجوبه بالوطء

حلت أمة في الأولى دون الثانية) لأنه في الأولى قد لا يقدر على المهر عند حلوله وفي الثانية قادر على نكاح حرة ووجه الثاني [قول
في الأولى تمكنه من نكاح حرة وفي الثانية التمتع بالنقص وأجيب بأن المنة فيه قليلة لجرى العادة بالمساقعة المهور (وأن يخاف زنا) بأن تغلب
شهوته بضعف تقواه بخلاف من ضعف شهوته أو قوى تقواه قال تعالى ذلك لمن خشي العنت منكم أى الزنا وأصله المشقة سمي به الزنا لأنه يسميها

ليها لم يحزن نكاحها وإن فقد الطول على المعتمد (قوله في الحد في الدنيا) أي شأنها ذلك وإن لم يوجد وكذا العقوبة في الآخرة وظاهر كلامه أنه يعاقب وإن حد وفيه تفصيل يطلب من محله مرتب على أن الحدود جوارب أزواج (قوله لا ينكح أخرى) نعم تجوز لغيره كالتي تقدمت ولولا ربح إماء (قوله) لأنه لا يستطيع الخ) صريحه أن محل الخلاف في نعم ليس قدر طول حرة وأنه إن كان قدره لم تحل الأمة قطعا أوزانها عليه حلت قطعا وليس كذلك لأن القدرة على التسرى مانعة من نكاح الأمة مطلقا (قوله ولو قال الخ) صريح في أن عبارة الحرر أولى وفيه نظر إذ لا يصح القول بالحل مع انتفاء شرطه الذي هو الخوف فلو جري الخلاف في كل بل عبارة المصنف أولى لافادتها ترتب الحل وعدمه على الخوف وعدمه فيستفاد من عدم الخوف عدم الحل دون عكسه ولعل هذا ملحظ المصنف فلا زالت سحائب الرحمة والنفرة تنهل على ترى قبره مدى الزمان (قوله وإسلامها) مجرور عطف مصدر صريح على مؤول بدل من شروط ويجوز غيره ولا يشترط إسلام سيدها على الأصح وهذا في العقد بالنكاح والا فلا مسلم الحروط أمته الكافرة إن كانت عن محل نكاح حرارتهم كما في العباب وسبأني قريبا (قوله للحر) قيد به لأنه محل الاتفاق أخذ بما بعده (قوله قوله تعالى الخ) وكانت دليلا للحرلة كرمالها فيها (قوله ولا بد الخ) محله إذا ترافعوا إلى الفسق مالم يعضهم هنا (قوله كما فهمه السبكي) هو المعتمد وتقيده بالكتابين لقوله أمة كناية والا فلا يتقيد (قوله كرققة) أي من حيث اعتبار الشروط في نكاحها كما أشار إليه الشارح لأنه يجب تقديمها على كاملة الرق لأن ولد المبيعة [قول المتن فلما سكنه تسر] أي والفرض أنه عاجز عن طول حرة كما صرح به الشارح في توجيهه مقابل الأصح [قوله بشراء أمة] خرج مالهو كانت الأمة في ملكه فانه لا يزوج بأمة في هذه الحالة قطعا قاله الزركشي [قوله] وهذا هو الشرط في الأمة [هذه العبارة تقتضي انحصار الشرط فيما ذكر من الهجز عن طول الحرة دون خوف الزنا ويجب أن معنى كلامه أن من خاف الزنا لا يشترط فيه سوى الهجز عن طول الحرة لا الهجز عن التسرى والله أعلم [قول المتن وإسلامها] مرفوع وهو من عطف المصدر الصريح على المصدر المنسبك من أن والفعل [قوله فلا تحل كناية] لا يخفى أن الكلام في النكاح وأما التسرى بها فإثرا وإنما محل الكناية لأنه اجتمع فيها نقص الكفر والرق فكانت كالحررة الوثنية فاجتمع فيها الكفر وعدم الكتاب ثم إذا قلنا بالقديم وهو أن العربي لا يجري عليه رق فلا يشترط في حق العربي في المسلم سوى الإسلام [قول المتن على الصحيح] تظهر فائدة الخلاف في التأنيم وفيها لو طلبوا من قاضينا أن يزوجها لأحدهما ثم الخلاف في العبد مرتب على اختلاف في الحر وأولى بالجواز [قوله لأن كفرها مانع الخ] أي فكانت كالمرتدة وقوله لاستوائهما في الرق أي ولا يضر الاختلاف في الدين كما ينكح الحر المسلم الحررة الكتابية [قوله الكتابي] أي الحر قال الزركشي وظاهر القرآن خلاف ذلك قال وكذا المعنى فإن الكافر غير الكامل برق بالأسر والكامل يتخير فيه الإمام فيبعد النظر هنا للمعنى الملاحظ في الحر المسلم [قوله كما فهمه السبكي الخ] هذا قد يشكل عليه ماسياني من أن أمن الزنا واليسار إذا قارنا عقد الكافر ثم أسلم لا يقدح إلا إذا كان مقارنا بعد ذلك لاجتماع الإسلامين فانه يفيد أن هذا الشرط غير معتبر في حق الكافر والا لآثر عند مقارنة العقد مع أحد الإسلاميين كفره من المفسدات كالعدة ونحوها [قول المتن ثم أبسر الخ] لو زال العت بتعين مثلا قال الفزالي قد وافق المزني هنا على عدم الانقضاء وخالف في صورتين يعني اللتين في المتن [قوله لقوة الدول] أي وكما في الردة والغرة والأحرام وقال المزني ينفسخ في صورتين إلحاقا لنكاح الأمة بكل الميتة وأشار الشافعي إلى جواين جواز نكاح الأمة في الجملة وكون أكل الميتة بعد زوال الضرورة أمرا ابتدائيا بخلاف التزويج ولهذا لا يبحث باستدامته .

ولوجه من لا تحمل له أمة حتى أمة بعد) كأن يقول لمن قال لمزوجتك بنتي وأمتي قبلت نكاحهما (بطلت الأمة) قطعاً لا تنفاد شروط نكاحها (الحرية في الأظهر) فتريقاً للصفة والثاني نطل الحرية أضافاً رامن لبعض العقد ولوجهها من تحمل له الأمة بعد كأن رضيت الحرية بتأجيل المهر بطلت الأمة قطعاً لأنها لا تقارن الحرية كما لا تدخل عليها ولا تستفاد عنها وفي الحرية طر يقان أرجحهما في الشرح الصغير أنه على القولين والثاني القطع بالطلاق (٢٥٠) لأنه جمع بين امرأتين يجوز أفراد كل منهما فيمتنع الجمع بينهما كالأختين وفرق

الأول بأن نكاح الحرية أقوى من نكاح الأمة والأختان ليس فيهما أقوى قال في الروضة ولو نكح أمسين في عقد بطل نكاحهما قطعاً كالأختين (فرع) وله الأمة المنكوحة رقيق لما لكها تبعاً لها وإن كان زوجها الحر عربياً وفي قول قديم أن ولد العربي حر وهل عليه قيمته كالغريب أو لا شيء عليه لرضا سيدها حين زوجها عربياً قولان .

(فصل: يحرم) على المسلم (نكاح من لا كتاب لها كوثنية ومجوسية وتخل) له (كتابية) قال تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن وقالوا المحسنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أي حل لكم (الكن نكره) كتابية (حرية) لما في الإقامة في دار الحرب من تكثير سوادهم وقد سترق وهي حامل منه ولا يقبل قولها أن جليها من مسلم (وكذا)

ينعقد بعضها على الراجح بقدر ما فيها من الحرية والرق ويحب تقديم قليلة الرق على كثيره وتقديم من علق حرية أولادها بولادتها على غيرها وتقديم أمة أبيه على أمة أجنبي للحكم بعقده على أبيه (قوله) ولوجه من لا تحمل له قيد محل الخلاف وسيد كمقابله (قوله) حره صالحة أولاً على العتد وتصوير الجمع بقوله بنتي وأمتي لأجل ألف المذكور في كلام المصنف أولاً لجل الخلاف ومثله عكسه وقيل بالطلاق فيه لتقديم الباطل والعطف عليه ولو قال زوجتك هاتين أو نحوه فكالأول وخرج بعقد الموجهما بعقدن وقدم الأمة فيصح فيها ومنه ما لو قال زوجتك الأمة بكذا والحرية بكذا فقبلهما لأن التفصيل بعد العقد (قوله) لأنها الخ ظاهر اختصاص الحكم بالحرية الصالحة وليس مراداً كما تقدم (قوله) على القولين والأظهر منهما الصفة في الحرية كما سر (قوله) بالطلاق) أي في الأمة والحرية (قوله) ولو نكح) أي الحر كما سر أما الرقيق فالجمع فيه صحيح مطلقاً (قوله) في عقد) فإن كان في عقدن صف الأولى أن حلت له الأمة والباطل فيها كالثانية (قوله) رقيق لما لكها) وله حكمها فيمتنع نحو بيع ولد المستولدة كأنه (قوله) تبعاً لها) فله من ولد المبيعة بقدر حصته فيها وتقدم أنه ينعقد بعضها كأنه (قوله) قولان) أصحهما الثاني على هذا القديم والله أعلم . (فصل) فيمن يحرم نكاحها أولاً من الكفار للمسلمين أو الكفار وما يتبعه (قوله) يحرم) أي ولا يصح (قوله) على المسلم) ومثله الكافر لكن إن ترافعوا اليان والافلا يتعرض لهم (قوله) نكاح) ومثله القسري (قوله) وتخل) أي المسلم وكذا لغيره ماعداً بيننا محمداً صلى الله عليه وسلم فيحل له القسري لا النكاح وفي عبارة بعضهم أن بقية الأنبياء كذلك فليراجع (قوله) لكن نكره) أي أن لم يرج إسلامها ووجد مسلمة ولم يخف العنت والافلا كراهة بل يسن في الأولى والكره فيها أشد منها في الذمية أخذاً من الخلاف الآتي (قوله) على الصحيح) ومقابله لا كراهة لأن الاستفراش إهانة ولم يذكره الشارح ولعله لوجود منتهى الحرية ولم يقولوا فيها به فراجع (قوله) قبل بمعنى) سواء المصور وغيره وقيل الصنم ما كان من حجر مصور واللون ما كان من نحو نحاس كذلك (قوله) يهودية أو نصرانية) ويثبت ذلك بما ثبت به علم آباؤها الآتي وكذا بقولها عند شيخنا الرمي وفيه نظر (قوله) لا تمسكه بالزبور) لداود ومصحف شيث وهي خمسون صحيفة وادريس وهي ثلاثون صحيفة وإبراهيم وهي عشر صحائف على الأصح والعشرة الباقية من المائة أنزلت على موسى قبل التوراة وقيل أنزلت على آدم (قوله) والأشبه) هو المتمد

[قوله) كأن يقول الخ] أي بخلاف ما لو قال زوجتك بنتي بألف وأمتي بمائة فقبل البنت ثم الأمة فانه يصح في البنت قطعاً ولو اقتصر في مسألة الشارح على قبول البنت فالظاهر جريان الخلاف في الحرية أيضاً نظراً للإيجاب [قوله) وفي قول قديم الخ] على هذا القول لا يشترط في نكاح العربي للأمة سوى إسلامها (فصل: يحرم نكاح الخ) [قول المتن وتخل له كتابية] يستثنى النبي ﷺ فلا تحمل له الكتابية إلا بملك المحين [قوله) لأنه يخاف الخ] أي ويخاف أيضاً على ولده منها الفتنة والثاني لا كراهة لأن الاستفراش إهانة وهذا الثاني لم يذكره الشارح [قول المتن يهودية أو نصرانية] أي قوله تعالى إنما أنزل الكتاب

نكره (نعية على الصحيح) لأنه يخاف من الميل إليها الفتنة في الدين وقوله ومجوسية ظاهره العطف على وثنية وهو مبني على أحد القولين إن المجوس لا كتاب لهم . والأشبه أنه كان لهم كتاب وبدلوه فرفع لكن لا تحمل منا حكمهم لأنه لا كتب بأيديهم الآن ولا نتيقنه من قبل فنحاط وحتمل أن يعطف على من فيوافق الأشبه والوثنية عابدة للون ومثلها عابدة للنسج والنجوم والصور التي يستحسنونها واللون والصنم قيل معنى واحد وقيل اللون ما كان غير مصور والصنم ما كان مصوراً (والكتابية يهودية أو نصرانية لا تمسكه بالزبور وغيره) كصحف شيث وادريس وإبراهيم عليهم الصلاة والسلام فلا تحمل منا كحتها قيل

لأن ما ذكر لم يخل بنظم
 بدرس ويثي وانما الوحي
 إليهم معانيه وقيل لأنه حكم
 ومواعظ لأحكام وشرائع
 (فان لم تكن الكتابية
 إسرائيلية) أي من وله
 إسرائيل وهو يعقوب
 عليه الصلاة والسلام
 (فالأظهر لها) للسلم (ان
 علم دخول قومها في ذلك
 الدين) أي دين موسى أو
 عيسى عليهما الصلاة
 والسلام (قبل نسخه
 ونحرجه) لتسليمهم بذلك
 الدين حين كان حقا (وقيل
 يكتفي) بدخولهم في ذلك الدين
 (قبل نسخه) - سواء دخلوا
 قبل نحرجه أم بعده لتسليمهم
 بالدين قبل نسخه والتفتي
 لتأمله مع وجود الشرط
 المذكور لا تنافي النسب إلى
 إسرائيل ولو كانت من قوم
 علم دخولهم في ذلك الدين
 بعد نحرجه ونسخه كمن
 تهود أو تنصر بعد بعثه
 نبينا عليه أفضل الصلاة
 والسلام فلا يعمل وكذا من
 تهود بعد بعثه عيسى عليه
 أفضل الصلاة والسلام في
 الأصح وكذا لو كانت من
 قوم لم يعلم أنهم دخلوا في
 ذلك الدين قبل التحريف
 أو بعده أو قبل النسخ أو
 بعده لتأمله احتياط
 أما الإسرائيلية فتحل من
 غير نظر إلى أن لها
 دخلا في ذلك الدين قبل
 نحرجه أو بعده وقبل

(قوله أوحى إليهم) أي الأنبياء معانيه فعبروا عنها بألفاظ من تلقائهم وبذلك سقطت حرمة فهو
 كالأحاديث المروية عندنا كذا قالوه ولا يخفى على ذي مسكة عدم محته لأن مثل ذلك لا يسمى إزالا
 فيبطل قولهم الكتب المنزلة من السماء كذا ولأنه يلزم عليه أن جميع ما يقوله النبي معدود من كتابه
 لأنه لا ينطق إلا عن الوحي ولا قائل به قالوه أن يقال إن جبريل نزل عليهم بألفاظ من عند الله إما
 بالعربية كما هو الأصح من قولين وهم يعرفونها لأنها مركوزة في طباعهم أو أن الله قد ألهمهم معانيها
 لأنهم لا يعرفونها فعبروا عنها بألفاظ توافق قومهم وإما بألفاظ من لفظهم لكنهم لم يؤمروا بالتقييد
 بها فعبروا عنها بما يوافق طبع قومهم فتأمل ذلك فانه مما لا يجوز العدول عنه والله الموفق (قوله
 وقيل لأنه حكم) جمع حكمة ومواعظ جمع موعظة والأقرب فرق التفاضل بأن في الكتابية قصا واحدا
 وهو الكفر وفي غيرها تقصين الكفر وفساد الدين واستشكال القول بالفساد لأنه يبعد أن يقال نزل
 فاسدوا إن رده الآن ورد أن التوراة ونحوها كذلك والجواب بأن تمسكهم به فاسد لأنهم لم يؤمروا
 باتباعه فيه نظر ولا يستقيم فراحه (قوله فان لم تكن الخ) صريح في أن الإسرائيلية تكون من
 اليهود ومن النصارى فانظره (قوله إسرائيل) معناه عبادة وكذا كل ما أضيف إلى إيل الذي هو اسم
 الله بالعبرانية نحو جبرائيل وميكائيل وإسرافيل (قائدة : مهمة) اسم الله بالعربية الله وبالعبرانية ايل
 وآيل وإيلا وبالسريانية ايلأو عيلأو بالفارسية خدای وبالجزرية تندك وبالرومية شمشا وبالهندية
 مشطيشا وبالتركية ييات وبالتفاجية أغان بغير مهمة بعد حمزة مضمومة وبالغبارية نكرى
 وبالتفريزية بمجتمين ومهلتين بعد الفوقية آله بهمزة ولام مضمومتين والله أعلم (قوله وان علم)
 أي بعد التواتر أو بديلين أسماهم لاقبول الزوجين أو العاقدين على المعتمد (قوله دخول قومها)
 أي دخول أصولها سواء كور والانات من جهة الأب والأم قاله شيخنا الرملي والمراد اعتبار من نسب
 إليه من هؤلاء قال شيخنا وان خالفه غيره ولو من بعده وفي ابن حجر مخالفة لبعض ذلك ونسبه شيخنا في
 شرحه ثم ضرب عليه بالقلم وانظر لونسبت إلى أبرين مختلفين في الدخول والوجه فيها المنع تغليب المانع (قوله
 أم بعده) أي التحريف ولم يجنبوا المحرف والاحتل قطعا (قوله ولو كانت) أي غير الإسرائيلية وهذا
 المحترز عنه بقوله قبل نسخه ونحرجه وسيأتي أن الإسرائيلية كذلك في هذا الفرد (قوله كمن تهود) أي
 وأصوله يهود أو تنصر وأصوله نصارى والأفهم من المتنقل وسيأتي كذا قاله بعضهم حرره وقدراد هنا
 الأعم والانتقال الآتي إنما هو بعد وجود الاسلام (قوله بعد بعثه نبينا الخ) لأنها ناسخة للشرعيتين
 المذكورتين كسائر الشرائع قبلها (قوله بعد بعثه عيسى) لأنها ناسخة لشرعة موسى عليهما الصلاة
 والسلام وخرج بهذه الشرائع الثلاثة ما بينها وما قبلها فليس ناسخة لغيره فلا يعتبر تمسكه به ولا عدمه فلا يضر
 انتقاله من التوراة إليه بذلك علم أنه لا يخالف ما قبل إن التمسك بزبور داود وهويين موسى وعيسى لا يعمل
 المنسوبة إليه اتفاقا لأنه فيمن تمسكه به ابتداء (قوله وكذا لو كانت الخ) هو المحترز عنه بقوله علم وهذا عمل
 مخالفة غير الإسرائيلية لها (قوله من غير نظر) أي في حالات عدم العلم المذكورة قبلها أما من علم دخول
 من نسب إليه من أصولها في شرعة بعد نسخها فلا يعمل كغيرها ومن علم دخول من نسب إليه في شرعة
 قبل نسخها فتحل بالأولى من غيرها (قوله أو بعده) أي التحريف ظاهره سواء تجنبوا المحرف أولا
 على طائفتين من قبلنا وقوله لامتسكة الخ أي وإن كان الأصح نحرهم بالجزية [قوله لأن ما ذكر الخ]
 عبارة الزركشي عن هذه الآثار وهي وليست بكلام الله تعالى وتعبير الشارح أحسن فان النبي قاله عمل تأمل
 [قول المتن فان لم تكن الكتابية إسرائيلية] قال الزركشي كالروم [قوله لتسليمهم بذلك الدين] ما يبدل
 على اعتبار الدين ولن تحذف النسب إلى إسرائيل صلى الله عليه وسلم قوله صلى الله عليه وسلم في كتاب هرقل

نسخه لشرف نفسها أما
بعد النسخ بعبئة بينا عليه
أفضل الصلاة والسلام فلا
تظرق فيه الاسرائيلية
غيرها (والكتانية
للكسوة كسلة في نفقة
وقسم وطلاق) بخلاف
التوارث (ويجبر على غسل
حيض وفاس) ان امتنع
منه لتوقف الحل عليه
ويقتصر عدم النية للضرورة
كفي المسئلة المجنونة (وكذا
جناية) أي غسلها (وترك
أكل خبز) يجبر عليها
(في الأظهر) لما في كل
التحريم وترك الغسل من
الاستحسان وترك التنظيف
والثاني لا يجبر على ذلك لأنه
لا يمنع الاستمتاع (ويجبر
هي ومسلة على غسل ما
نجس من أعضائهما)
ليتمكن من الاستمتاع بها
(وتحرم متولدة من وثي
وكتانية) لأن الانساب
إلى الأب وهو من لا عمل
منا كعته (وكذا عكسه)
أي تحرم متولدة من كنان
ووثنية (في الأظهر) تقليبا
للتحريم والثاني لا تحرم
لأن الانساب إلى الأب
وهو من تحمل منا كعته
(وإن خلفت السامرة)
وهي طائفة تعد من اليهود
(اليهود والمسايون) وهم
طائفة تعد من النصارى
(النصارى)

(قوله أما بعد النسخ) أي بعد العلم بدخول من تنسب إليه من آباؤها بعد النسخ كأقدم وهذا من أفراد التحريم
عنه بقول المصنف قبل نسخه فاحتفظ بهذه القيود التي أحملها المصنف والشارح هنا (قوله نفقة)
بالمعنى الشامل للكسوة وغيرها (قوله بخلاف التوارث) وكذا الحد بقذفها (قوله ويجبر) أي ويجبرها
الزوج بخلاف عكسه (قوله لتوقف الحل عليه) أي على الغسل من الحيض والفاس وهذا يقتضي أنه لو كان
حفيبا يرى الحل أو عكسه لم يجبر وليس كذلك فالعلة لا تغلب أو لما شأنه ذلك (قوله هو يقتصر عدم النية) أي
منها فيجب أن ينوي الزوج عنها كما يجب عليها أن تنوي عند عدم الامتناع ومثلها المجنونة على المعتمد (قوله
فتجبر عليها) أي على غسل الجناية وترك أكل الخبز ولو بعدة أو رتقاء أو قرنا أو متعبرة أو الزوج
ممسوحا وكذا جميع ما يأتي (قوله على غسل ما نجس من أعضائهما) أي الكافرة والمسلة ولو نجاسة مضوا
عنها أو مغلظة بالسبع مع الترتيب ويجبران على إزالة الأوساخ من ثيابهما ولو طاهرة وكذا بدنهما وكذا إزالة
ريح ذير رج كرية أولونه وعلى ترك أكله كبصل وثوم ومسكر ولو نبذوا على إزالة ظفر أو شعر ولو من لحية
نبت لمهلوان كان لا يجب عليهما إزالتهما بغير اسمه وإن قصدت القسبة بالرجال كإزالة شينها (قوله ونحرم
متولدة) أي بين من نحل ومن لا نحل وكذا متولدة كذلك ومثلها المتولدة بين آدمي وبهيمة ولو على صورة
الآدمي ذكر أو أنثى أيضا (قوله تقليبا للتحريم) وإن بلغت واختارت دين الكنانى على المعتمد
(قوله وإن خلفت) ولو احتالا (قوله السامرة) نسبة إلى السامري عابد البهل (قوله والمسايون) جمع
صافي بهمزة بعد الموحدة أوتر كهو لو قال الصابئة لكان أولى لأنه عطف على السامرة وهو نسبة إلى صافي
عم نوح عليه السلام وقيل هو بمعنى المنتقل من دين إلى آخر من صاب بمعنى رجح وقال بعضهم إن النسوة بين
يا أهل الكتاب والروم ليسوا من بني إسرائيل فقد اعتبر الكتاب وجعلهم من أهل [قوله أما بعد
النسخ بعبئة بينا إلخ] هذا الكلام يقتضي أن الدخول في شأن الاسرائيلية قبل عبئة بينا على
الله عليه وسلم لا يضر ولو بعد النسخ لشريعة عيسى صلى الله عليه وسلم وقد يلزم ذلك لشرف
نسبها وعبرة الروضة صريحة في ذلك حيث قال بل لا يحرم من الاسرائيليات إلا من علم دخولا آياتها
بعد النسخ بعبئة بينا على الله عليه وسلم انتهى . وههنا سؤال وهو أن هذا الكلام كثرى يقتضي
أن الاسرائيليات تنقسم إلى من نحل ونحرم وأن مابه التحريم من الدخول بعد عبئة بينا على الله
عليه وسلم أمر ممكن في حقها وحيث فكيف يجتمع ذلك مع ما قلناه الزركشي عن امام الحرمين
حيث قال قال الامام من ضرورة كونها من ولد إسرائيل أن يكون أول آياتها دخل في الدين وهو غير
محرم فيجتمع شرف النسب والتعلق بالدين قبل التغير انتهى وكأنه رحمه الله بنى كلامه هذا على أن
سائر بني إسرائيل آمنوا بعيسى صلى الله عليه وسلم قبل التحريم لم يتخلف أحد منهم وفيه نظر فيجوز
تخلف بعضهم فخلق ما قاله الشيخان والله أعلم إذا المراد بالأباء مطلق الأصول ولوجدة ذكره في شرح
الارشاد [قول المتن في نفقة] عبارة الشافعي رضي الله عنه في المختصر هي كسلة فيها أو عليها الا لتوارث
وهي أحسن [قوله ويقتصر عدم النية إلخ] قال الزركشي قطع التولي بمعنى عند عدم الامتناع بأنه لا بد من
نيتها ورجوعه في التحقيق أما إذا امتنع فيفسلها الزوج ويستقيحها وإن لم توجد نية وقيل ينوي عنها
وهو ضعيف كذا قاله في شرح المهذب قال يعني في شرح المهذب ولو امتنع المسلة ففسلها فقرأحت
وهل يقتصر إلى نية الزوج الظاهر أنه على الوجهين في المجنونة ورجح في التحقيق اشتراط نية الزوج
في المجنونة انتهى كلام الزركشي [قول المتن في الأظهر] هذان القولان جاريان في إجبار المسلة على
الغسل من الجناية [قول المتن على غسل ما نجس من أعضائهما] ينبغي أن يكون الثوب المتنجس لو ذلت
الرائحة الكريهة كذلك [قوله تقليبا للتحريم] لم يقلوا مثل ذلك في التولية بين مسلم وكافر لأن الاسلام يلو

في أصل دينهم حرم والاقتلاع أي وإن لم يخالفهم في الأصول وإنما خالفهم في الفروع فتجاوزنا كعصم وما قتل من الشافعي من قلوبهم
 منا كعبة السامرة والصابئين محمول عند الجمهور على التفصيل المذكور المنصوص عليه في مختصر المزي وقد قتل أن الصابئين فرقتان فرقة
 توافق النصارى في أصول الدين وأخرى تخالفهم وتعد الكواكب السبعة وتضيف الآثار إليها وتنفى الصانع المختار وقد أفتى الاصطخري
 بقتلهم لما استفتى القاهرة الفقهاء فيهم (ولو تهود نصراني أو عكسه) أي (٢٥٣) تنصر يهودي (لم يقر في الأظهر)

لأنه أحدث ديناً بطلا
 بعد اعترافه بطلانه فلا
 يقر عليه كما لو ارتد المسلم
 والثاني يقر لتساوي الدينين
 في التقرير بالجزية (فإن
 كانت امرأة لم تحمل لمسلم)
 تفرعاً على أنه لا يقر (فإن
 كانت منكوبة) أي المسلم
 (فكره مسلمة) فإن
 كان اليهود أو النصر قبل
 الدخول تنجرت الفرقة
 أو بعده توقفت على اقتضاء
 العدة (ولا يقبل منه إلا
 الاسلام) لأنه أقر بطلان
 ما انتقل عنه وكان مقرر
 بطلان الانتقال إليه (وفي
 قول أودينه الأول) لتساوي
 الدينين في الحكم ولو أنى
 الاسلام على القول الأول
 أو الاسلام ودينه الأول جميعاً
 على القول الثاني ففي قول
 أووجه بقتل والأشبه لا بل
 يلحق بمأمنه (ولو تون)
 يهودي أو نصراني (لم يقر
 وفيما يقبل) منه (القولان)
 أحدهما الاسلام فقط والثاني
 هو أودينه الأول وفي تلك
 أو مساو به فإن كانت امرأة
 تحت مسلم تنجرت الفرقة
 قبل الدخول وتوقفت بعده

لم نوح هم الفرقة الذين يعدون الكواكب الآتي ذكرهم (قوله في أصل دينهم) وهو التي والكتاب
 والفروع ما عدا ما فاصل دين اليهود موسى والتوراة وأصل دين النصارى عيسى والإنجيل (قوله فتجاوز
 منا كعصم) لأنهم كتبندعة الاسلام نعم إن كفرهم اليهود والنصارى معاً لم تحمل منا كعصم كافي الروضة عن
 الاسلام (قوله وأخرى تخالفهم) وهم أقدم من النصارى ولا مانع من موافقة بعض صابئة النصارى لهم وعليه
 يحمل ما نقل عن الرافعي (قوله وتنفى الصانع المختار) وهو لا يحمل منا كعصم ولا ذبيحتهم ولا قرون
 بالجزية (قوله بقتلهم) أي عباد الكواكب من الأقدمين مع ما انضم إليهم في ذلك من النصارى كما صرح
 (قوله لما استفتى القاهرة الفقهاء فيهم) فبنوا له مالا كثيراً فتركهم (قوله ولو تهود الخ) ولو قبل بلوغه أو
 بعد عقد الجزية به ولا يعقله أن علم انتقاله وكذا يقال فيما يأتي (قوله لم يقر) لكن يبلغ مأمنه ثم هو حربي إن
 ظفر نابه جاز لنا قتله فإن أسلم قبلناه (قوله بعد اعترافه) أي ولو حكماً فلا ينافي ما صرح (قوله لم تحمل لمسلم) خرج
 بالكافر فإن لم ير حلها فالكاسم والاحتلته قاله شيخنا وهذا يقتضي أنها تفرق وهو يخالف ما تقدم فهو إما
 مستثنى أو محمول على ما قبل النظر بها أو نحو ذلك أو المراد بيان حكمها لو بقيت (قوله توقفت الخ) ولا نفقة
 لها وإن أسلمت في العدة (قوله والأشبه لا) هو المعتمد كما تقدم (قوله وفي ثالث) فيه اعتراض على المصنف
 ولا يجري هذا القول فيما صرح لعدم ما يساوي أحد الدينين (قوله ويتعين الاسلام) ولا يأتي هنا القولان
 السابقان (قوله لا تفرق) قيد أخرج حل الكناية (قوله ولا من الكفار) ولو سرنداً مثلها (قوله معاً) المراد
 منه وجود الردة منهما ولو بلامية ومن رده ما لو قال زوجته يا كافرة سرى بها حقيقة الكفر لأن أراد
 الشتم أو أطلق مثلاً وغير الزوجين في هذا كذلك ولو قال لغيره لست مسلماً يكفر لزعم المعتزلة وجود واسطة
 (قوله قبل دخول) أي وطء ولو في الدبر وفي معناه استدخال المني في القبل (قوله وقت) لأنه اختلاف

ويطلب [قوله وقد نقل الخ] هذا لا ينافي كلام المتن لأن الفرض من هذا الاعلام بما قتل أن الصابئين فرقتان
 وأن الفرقة الثانية تعد الكواكب السبعة الخ قال بعضهم في هذه الثانية أنها أقدم من النصارى [قول المتن لم
 يقر] بحث الزركشي اختصاص ذلك بمن صدر منه ذلك في غير الحاربة أحياناً من قولهم إذا امتنع من الاسلام
 ألحق بمأمنه قال مالو تهود النصراني في دار الحرب ثم جاءنا وقبل الجزية فانه يقر لمصلحة قبولها والله أعلم
 قلت وقوله لمصلحة قبولها يشعر بأن ملوكهم كان أسراً لم تحمل منا كعصم [قول المتن وفي قول أودينه الأول] ليس
 المراد على هذا تخيير بينهما لأن الباطل لا يؤمر به ولكن نقول له لا يقبل منه إلا الاسلام فإن باذروا رجوع إلى
 دينه الأول ترك. وعن أبي هريرة لا طافع من التخيير وليس دعاء إلى الكفر بل هو اجل عن حكم الله
 تعالى كما أن الدعاء إلى الجزية ليس رضا بالكفر [قوله لتساوي الدينين] راجع من قول المتن إلا الاسلام
 أودينه الأول [قول المتن ويتعين الاسلام] فإن أتى قتل أي بعد الإلحاق بمأمنه إن كان له أمان [قوله فإن
 أنى] أي المرتد [قوله قتل] الضمير في راجع لقول المتن كسمل ارتد [قوله ولا من الكفار] هو شامل للمرتد وهو
 كذلك [قوله المتن تنجرت الفرقة] حكى الماوردي في ذلك الاجماع. قلت لكن خالف أبو حنيفة في المعبة

على اقتضاء العدة (ولو تهود وثني أو تنصر لم يقر) لانتقاله عما لا يقر عليه إلى باطل والباطل لا يفيد فضيلة الاقرار (ويتعين
 الاسلام كسمل ارتد) فانه يتعين في حقه الاسلام فإن أتى قتل على ما سيأتي في باب المرتد (ولا تحمل مرتدة لأحد) لامن المسلمين
 لأنها كافرة لا تفرق ولا من الكفار لبقاء علة الاسلام فيها (ولو ارتد زوجين) معاً (أو أحدهما قبل دخول تنجرت الفرقة) لعدم
 تأكله الكساح بالدخول (أو بعده وقت)

فان جمعها الاسلام في العدة دام النكاح) بينهما (والافارقة من الردة) منهما أو من أحدهما (وبحرم الوطء في التوقف) لتزلزل ملك
النكاح بما حدث (ولاحذ) (٢٥٤) فيه لشبهة بقاء النكاح ونجب العدة منه كما لو طلق امرأته ثم وطئها في العدة

(باب نكاح المشرك)
هو الكافر على أي ملة كان
(أسلم كتابي أو غيره)
كوثي أو مجوسي (ونحنه)
كتابية دام نكاحه) لجواز
نكاح المسلم لها (أو)
أسلم ونحنه (وفنية أو
مجوسية فتخلفت) عنه أي
لم تسلم معه (قبل دخول
تنجرت الفرقه) بينهما
(أو بعده وأسلمت في العدة
دام نكاحه) (والأى أي وإن
لم تسلم فيها بأن أصرت إلى
اقتضاها (فالفرقة) بينهما
حاصلة (من حين) إسلامه
ولو أسلمت) أي الزوجة
الكافرة (وأصر) الزوج
على كفره (فكعكسه)
أي فان كان ذلك قبل
دخول تنجرت الفرقه
أو بعده وأسلم في العدة دام
نكاحه وإن لم يسلم فيها
فالفرقة بينهما من حين
إسلامها والفرقة فيما ذكر
فرقة فسخ لا فرقة طلاق
(ولو أسلم معادام النكاح)
بينهما (والعيبه بآخر اللفظ)
التي يحصل به الاسلام
لأبأوله (وحيث أدنا)
النكاح (لا تنصرت مقارنة
العقد) أي عقد النكاح
(المفسد هو زائل عند

دين طرأ بعد مسيس فلا يوجب الفسخ في الحال كاسلام أحد الزوجين (قوله فان جمعها الاسلام) ولو
بقوله كان غاب ثم عاد بعد انقضاء العدة وقال أسلمت قبل انقضائها ولم تكذبه فان كذبه قبل قولها
كأن في الرجعة قال بعضهم ويمكن محيى التفصيل فيها هنا فراجع (قوله ولا حد فيه) أي بل فيه التعزير
(قوله طلق امرأته) أي رجعا لأن الردة كالطلاق الرجعي فلا يجوز له نكاح نحو أختها فيها وبوقف
ظهاره وإبلاؤه وطلاقه فيها نعم لو طلقها فيها ثلاثا حل له نحو أختها لأنها باتت بأحد الأسرين الطلاق
الثلاث أو الردة (فرج) له زوجتان مسلمة وكافرة فأقر باسلام الكافرة وبكفر المسلمة ارتفع نكاحهما
بزعمه إن كان قبل الدخول وكذا بعده إلا ان صدقناه وعادت المسلمة إلى الاسلام قبل انقضاء العدة

(باب نكاح المشرك)

أي الحكم بصحته أو فساده أو ردومه أو رفعه وما يتعلق بذلك وهو مأخوذ من أشرك ومن التشريك
لادعائه شريكا لله تعالى غالبا (قوله هو) أي المشرك المراد هنا وظاهر كلامه أن ذلك إطلاق حقيق
لغة فراجع (قوله على أي ملة كان) وقد يطلق على مقابل الكتابي كقوله تعالى لم يكن الذين
كفروا من أهل الكتاب والمشركين (قوله أسلم) ولوتبعنا (قوله كتابية) أي تحمل له ابتداء فخرج
الريقة ومطلقة ثلاثا وغيرها بماسر (قوله قبل دخول) أي وطء ولو في البر ومثله استدخال المني
في القبل (قوله إلى انقضائها) فان قارن إسلامها الانقضاء اندفعت تغليبها للمانع قاله شيخنا الرمي
وتوقف فيه العلامة العبادي (قوله وأصر) كان الوجه اسقاطه لأنه لم يسلم في العدة وليس مرادا
كما أشار إليه الشارح باطلاق تفسيره (قوله فكعكسه) أي فالحكم فيه كالحكم في عكسه وهو
إسلامه أولا كإذ كره الشارح وما اعترض به كلام المصنف غير مستقيم (قوله والعيبه بآخر اللفظ)
أي منهما إن أسلم استقلالا أو من أبيهما إن أسلم نكحها فلو أسلم أحدهما نكحها والآخر استقلالا
كان أسلمت الزوجة مع أي الطفل أو عقبه قبل الدخول بطل النكاح على المعتمد فيهما لتقدم إسلامها
في الأولى وتأخره في الثانية لأنه حكمي وخرج بآخر اللفظ أولا كإذ كره الشارح ومثله وسطه (قوله
العقد) المراد به ما يعتقدون به وجود النكاح ولو فعلا كوطء لأن نحو غصب ذمي لسمية (قوله لمفسد)
قال ابن حجر المراد به ما أجمع عليه علماء ملتنا ولو غير الأربعة كداود الظاهري وفيه نظر لاقتضائه
الاقرار على النكاح المؤقت لأنه كالتمتع وقد قيل بصحته وغير ذلك مما يرد عليه طردا وعكسا (قوله
هو زائل عند الاسلام) أي غير موجود وقته ولم يعتقدوا حال العقد فساده بهذا الزائل (قوله وكانت
بميت الخ) احتز به عما لو نكح في الكفر أمة بالشروط ثم نكح حرة ثم أسلموا فان الأمة تندفع
وليس في هذه مفسد عند العقد حتى يقال إنه لم يزل فمن اعترض على المصنف بذلك هذا القيد غير
مصيب إذ لا يخرج هذه الصورة الابنه فتأمل (قوله وإن بقي) أي وجد المفسد وقت الاسلام ولو طارئا
بعد العقد كوطء الأب زوجة ابنه بشبهة فالفسد هنا أعم مما قبله وآل فيه للعهد الشرعي أو القيد كرى
لا بقيد مقارنة العقد فلو قال ولو وجد وقت الاسلام مفسد لكان أولى فتأمل (قوله وفي عدة) ولومن
شبهة (قوله عند الاسلام) أي إسلامها أو المتقدم منها

(باب نكاح المشرك)

[قول المتن أسلم كتابي] أي ولو تبعنا لأحد أبويه [قول المتن دام نكاحه] أي بالاجماع ولأنه أولى من الابتداء

[قول]

الاسلام وكانت بحيث تحمل له الآن تخفيفا بسبب الاسلام (وإن بقي المفسد)

عند الاسلام (فلا نكاح) بينهما يوم (فيقر على نكاح بلأولى وشهود وفي عدة هي منقضية عند الاسلام) لا تنقضاء المفسد عنده
بخلاف غير المنقضية فلا يقر على النكاح فيها لبقاء المفسد (و) يقر على نكاح (مؤقت) بمدة كعشرين سنة

(من اعتقده مؤبداً) ويكون ذكر الوقت لغوا بخلاف ما إذا اعتقده مؤقتاً فإنه إذا حصل الإسلام وقد بقي من الوقت شيء لا يقر على نكاحه (وكذا لو قلنا له سلام عدة شبهة) بأن أسلم بعد عروضها وقبل انقضائها (٢٥٥) فإنه يقر على النكاح الذي

عرضت له (على المذهب) لأنها لا ترفع النكاح وفي وجه من الطريق الثاني لا يقر عليه كما لا يجوز نكاح المعتدة (النكاح محرم) كبنته وأمه وزوجة أبيه أو ابنه فإنه لا يقر عليه للزوم المفسد له (ولو أسلم) الزوج (ثم أحرمت ثم أسلمت) في العدة (وهو محرم أقر) النكاح (على المذهب) لأن الاحرام لا يؤثر في دوام النكاح وفي قول قطع به بعضهم لا يقر عليه كما لا يجوز نكاح المحرم (ولو نكح) حرة وأمة) معاً أو مرتباً (وأسلموا) أي الزوج والمرأتان معاً (نكحت الحرة) واندفعت الأمة على المذهب لأنه لا يجوز له نكاح أمة مع وجود حرة تحته وفي قول من الطريق الثاني لا تندفع الأمة نظراً إلى أن الامساك كاستدانة النكاح لا كابتنائه (ونكاح الكفار صحيح) أي محكوم بصحته (على الصحيح) قال تعالى وامراته حمالة الحطب وقالت امرأة فرعون (وقيل فاسد) لأن الظاهر اخلاصهم بشروط النكاح لكن لا يفرق بينهم لو توافوا البناء رعاية للعهد

(فإن اعتقده) والعبرة باعتقاد أهل ملة الزوج (قوله بأن أسلم) أي معاً وكذا سرتباً وإن طال الزمن كأن كانت عدة الشبهة بالحل فلا تحرم وكذا لو أسلم أحدهما فيها والآخر بعد فراغها أو قبل عروضها بأن أسلم الزوج فوطئت بشبهة ثم أسلمت لكن لا يقال في هذين إنهما أسلما فيها والكلام في شبهة لم تحرم كوطء الأب المتقدم (قوله لانكاح محرم) وإن طرأ التحريم بعد العقد كما علم (قوله ولو أسلم الزوج) لم يقل أسلم أحدهما ليشمل عكس ما ذكره لقول المصنف ثم أسلمت والإفالحكم فيهما واحد (قوله وفي قول قطع به بعضهم) فالعبرة بالمذهب أحد القولين من الحاكمة الخالف للقاطعة وفي ترجيحه تقديم الدوام وفي المسئلة بعد هذه عكس ذلك (قوله أو مرتباً) وإن تقدمت الأمة وكان نكاحها بالشروط كما مر (قوله معاً) ليس المراد حقيقة المعية بل عدم التخلف عن الإسلام فيشمل ما لو أسلموا مرتباً (قوله واندفعت الأمة) أي إن كانت الحرة سالحة على المعتد إلى الأبد لأن هذا يشبه الدوام بخلاف العقد عليها ابتداء كما مر (قوله أي محكوم بصحته) أي رخصة لأن الفساد لا ينقلب صحيحاً وتأويل الصحيح بذلك لأن الصحة موافقة الفعل ذي الوجهين الشرع ولا شرع عندهم وشمل ما لو علمنا منهم فسادهم ولا نسألهم عن فسادهم لو توافوا البناء وشمل نكاح المحارم أيضاً فيجب به المسمى أو نصفه كما يأتي (قوله لكن لا يفرق الخ) أي على هذا الوجه ولعل محله عند الترافع فيما إذا لم نعلم فسادهم أخذاً بما سأتى (قوله فإن تصور علمنا) لو قال فإن وقع باجتماع

[قول المتن إن اعتقده مؤبداً] ظاهر كلامهم اعتبار اعتقاد الزوجين جميعاً [قوله وقد بقي الخ] أي أما إذا لم يبق شيء فقد فاق النكاح [قوله معاً أو مرتباً] أمام المعية أو تقدم نكاح الحرة فلا إشكال في اندفاع الأمة لأن المفسد قارن العقد والإسلام وأما عند تقدم نكاح الأمة فلم يوجد فيه ذلك وإنما أفسدوا فيه نكاح الأمة ناظرين في ذلك إلى أنه لا ابتداء دون الدوام بخلاف نحو العدة الطارئة بعد العقد قال الرافعي لأن نكاح الأمة بدل يعدل إليه عند تعذر الحرة والابتناء أضيح حكماً من الأصول فلما غلب هنا شائبة الابتداء انتهى . قلت وكذا لو طرأ اليسار أو أمن العنت بعد نكاح الكافر الأمة بحيث قارن اجتماع الإسلامين اندفعت الأمة (قائدة) قال الزركشي المفسد للنكاح إن قارن العقد واستمر إلى الإسلام اكتفى في كونه دافعاً بمقارنته أحد الإسلاميين وإن طرأ وقتنا بكثيره كاليسار وأمن العنت في الأمة اشترط مقارنته للإسلامين انتهى وصراده بمقارنة الإسلاميين مقارنته اجتماعهما فإنه لو أسلم أولاً وهو معسر ثم طرأ اليسار واستمر حتى قارن إسلامها اندفعت كما يأتي في الفصل بعده وأعلم أنه برد على صدر كلامه لو قارن اليسار وأمن العنت العقد واستمر فإنه لا يضر إلا إن قارن الإسلاميين كما في البهجة وغيرها [قوله مع وجود حرة تحته] أي بالشرط السابق وهو الصلاحية للاستمتاع قال الزركشي حاصل ما سلف أن كل امرأة يجوز ابتداء نكاحها يجوز امساكها بعقد مضى في الشرك والا فلا إلا في العدة والاحرام الطارئ [قوله أي محكوم بصحته] يريد بهذا دفع ما عترض به من أن الصحة موافقة الفعل ذي الوجهين الشرع ونكاح الكفار ليس كذلك وقال بعضهم التحقيق أنها بمعنى أنكحهم إن وافقت الشرع فهي صحيحة والا فمحكوم لها بالصحة رخصة وترغيباً في الإسلام قال الإمام قد خرج الشافعي رضي الله عنه هنا عن قياس مذهبه من تكليف الكافر بالفروع للأخبار والترغيب في الإسلام [قول المتن على الصحيح] قال إمام الحرمين لا خلاف في صحة بيعهم ونصرفاتهم [قوله لكن لا يفرق الخ] استثنى السبكي ما لو توافوا البناء في شأن صحة النكاح وفساده قال فيفرق بينهم

والنمة وتقرهم بعد الإسلام عليه تخفيفاً (وقيل) موقوف (إن أسلم وقررتينها هتته والافلا) أي وإن لم يقر نيتنا فساداً قال في الروضة فلن تصور علمنا باجتماع الشروط في نكاح

كناصبه قطعا (فعل الصحيح) وهو صفة نكاحهم (وطلق ثلاثا أسليا لم تحل) له (الابحار) بخلافه على الفساد فتحل بلا محل (ومن قررت فلها المسمى الصحيح) وأما الفساد كخمر فإن قبضته قبل الاسلام فلا شيء لها (لا انفصال الأمر بينهما وما انفصل حال الكفر لا يتبع ومنهم من حكى قولاً بأن لها مهر المثل لفساد القبض (والا) أى وان لم يقبضه قبل الاسلام (فهو مثل) لها لأنها لم ترض الا بالمهر والمطالبة بالمر المسمى في الاسلام (٢٥٦) ممتعة فرجع الى مهر المثل كالونكح المسلم على خير ومنهم من حكى قولاً بأنه لا شيء لها

لأنها رضى بالمر وتعذر قبضها له بعد الاسلام فسقطت المطالبة بالمر (وان قبضت بضه فلها قسط ما بقى من مهر مثل) ولا يجوز تسليم الباقي منه وياتى قول بأن لها مهر المثل وقول بأنه لا شيء لها كما تقدم (ومن اندفعت باسلام بعد دخول) بأن أسلم وأصرت الى انقضاء العدة أو العكس (فلها المسمى الصحيح ان صحح نكاحهم والا) أى وان لم يصحح نكاحهم أى أفسد (فهو مثل) لها في مقابلة الوطء (أو قبله) أى قبل الدخول (وصحح) نكاحهم (فان كان الاندفاع باسلاما فلا شيء لها) على المذهب لان الفراق من جهتها وفى قول من الطريق الثانى لها نصف المهر لأنها أحسنت بالاسلام فكان من حقه أن يوافقها فاذا امتنع انقلب الفراق الى تخلفه (أو باسلامه فنصف مسمى ان كان صحيحا) لها (والا) أى وان لم يكن المسمى صحيحا فنصف مهر مثل لها فان لم يسم مهر وجبت ممتعة وان لم يصحح نكاحهم فلا شيء لها - طلقا لان الفساد لا يجب فيه قبل الدخول شيء (ولو ترافع البناء ومسلم وجب علينا) (الحكم) بينهما جزما (أو ذميان) كيهوديين أو نصرانيين (وجب في الأخير) قال تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله والثانى لا يجب لأن الله تعالى قال فى المعاهدن فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ويقضى عليهم أهل الذمة لكن لا تتركهم على النزاع بل تحكم بينهم أو زدهم الى حاكم ملتهم

الشروط كان أولى (قوله حكمنا الخ) قال بعضهم لو قال فهو صحيح لكان أولى وقد تقدم ما يعلم منه رد ذلك (قوله وطلق ثلاثا) وان لم يعتقد طلاقا (قوله لم تحل له) ولو بالوطء بالملك كما ص (قوله) وأما الفساد أى وليس مسلما ولا ما يختص به ولا كافرا معصوما ولا ما يختص به فان كان شيئا من ذلك لم يصح قبضه مطلقا كخمر وخنزير وميتة (فرع) لا يجوز لمسلم له على كافرين أن يحتال به على ثمن نحو خر باعه لنحو كافرا مثلا (قوله قبل الاسلام) ولو لواحد منهما قبضه بعد اسلام أحدهما كدمه ودخل فى قبضه قبض وليها وهى غير رشيدة (قوله قسط ما بقى) والتقسيط يعتبر بالقيمة عند من يراها ان كان متقوما أو مثليا مع متقوما أو مثليا اختلف قيمته ولو بسبب وصف كخمر غيب أكثر قيمة من خر غيره والا فالتقسيط يعتبر بالكيل أو الوزن وان اختلف جنسه كبول وخر قاله شيخنا الرملى وفارق ما هنا ما لو قبض من مكانه بعض ما كاتبه عليه من الفاسد حيث يلزمه بقية ذلك الفاسد مع تمام القيمة بأن الكتابة لا يقبض حكمها وفيها نوع تعليق (ففيه) لو كانت الزوجة حرة ومنعها زوجها من صداقها ولو صحيحا أو دينا قاصدا تلحق والغلبة عليها فيه سقط وليس لها مطالبة بعد الاسلام وان وطئ فيه وكذا لو كانت مفوضة واعتادهم أن لا مهر أصلا (قوله ومن اندفعت) ولو بحرمة وما ذكره الشارح تصوير لقول المصنف باسلام سواء كان منها أو منه (قوله فلها المسمى الصحيح) وان لم تكن قبضته وفى الفساد ما سرق المقررة وفى المفوضة ما تقدم قريبا (قوله فلا شيء لها) انظر ما لو كانت قبضت المهر كله أو بعضه على قولى الصحة والفساد فى هذه وما بعدها (قوله على المذهب) فيه اعتراف على المصنف والمراد به طريق القطع أخذا بما بعده فتأمل (قوله ولو ترافع) أى طلب منا الحكم ولو من واحد وان لم يرض غيره والحاصل أنه ان كان أحد الطالبين ذميا أو مسلما وجب الحكم وإلا فيجوز متى وقع الحكم بينهم استوفى منهم ما ثبت ولو حد زنا أو قطع سرقة وان لم يرضوا به نعم لا يحدون بشرط خر لقوة أدلة حله فى عقيدتهم قاله الرافى

[قوله حكمنا بصحته قطعا] أى ولا يضر فى ذلك اعتقادهم فيه الفساد [قوله بخلافه على الفساد] قال الزركشى أما على قول الوقف فقد أطال فيه ابن الرقعة والظاهر أنه يقع فى كل عقد يقر عليه فى الاسلام وهو مقتضى كلام الأصحاب [قول المتن ومن قررت فلها المسمى] قال الزركشى هذا لا يتعلق بالترفع بل هو مستأنف ووجهه أنه كما ثبت الصحة للنكاح ثبت للمسمى قال وهو ظاهر على قول التصحيح أو القبول أو ما على الفساد ففضية كلامهم كذلك ويحتمل وجوب مهر المثل لأن القاعدة أن كل عقد قد يسقط به المسمى الا فى عقد الامام للكفار سكنى الحجاز انتهى [قول المتن وأما الفساد كخمر الخ] قال الزركشى قضية كلامهم هنا أن الكافر يملك ثمن الخمر وحيفه فلا يدفع للمسلم من ذلك فى دينه وجب قوله وبه أقوى القفال لكن قال الرافى فى باب الجزية أصح القولين لا يجبر بل لا يجوز قبوله ويحتاج الى الجمع بين الكلامين انتهى [قول المتن أو باسلامه] قال الزركشى كان ينبغي للمصنف أن يقول وصحح انتهى وهو عجيب فان هذا مبنى على قوله السابق وصحح [قوله كيهوديين الخ] احتراز عن اليهودى مع النصراى فان الحكم يجب

قطعا

مهر مثل لها فان لم يسم مهر وجبت ممتعة وان لم يصحح نكاحهم فلا شيء لها - طلقا لان الفساد لا يجب فيه قبل الدخول شيء (ولو ترافع البناء ومسلم وجب علينا) (الحكم) بينهما جزما (أو ذميان) كيهوديين أو نصرانيين (وجب فى الأخير) قال تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله والثانى لا يجب لأن الله تعالى قال فى المعاهدن فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ويقضى عليهم أهل الذمة لكن لا تتركهم على النزاع بل تحكم بينهم أو زدهم الى حاكم ملتهم

وأجيب (الح) واعترض النسخ بأنه يلزمه وجوب الحكم بين المعاهدين والمذهب خلافه كما مر
 ان يقال إن ابن عباس يقول بالوجوب فدعوا النسخ موافقة لمعتده أو أنه سقط بالنسخ الاستدلال بالآية
 ويستفاد التخيير بدليل آخر والقول بأن النسخ من حيث القياس فلا يقاس أهل الذمة عليهم غير مستقيم إذ
 لا معنى للنسخ مع بقاء الحكم ولا خصوص في القياس مع نفي الحكم لأنه تابع له (قوله ولو كان الح) أورده
 على كلام المصنف من حيث الخلاف لأنه في هذا طرق (قوله وقرهم الح) أي ان ذكروا
 ما يقتضي التقريب أو عدمه والافلا نسألهم عنه ولا تعرض لهم بالبحث عنه (قوله وبخلاف نكاح المحرم)
 وكذا نكاح الأختين فنبطلهما معا وله العقد في أيتهما شاء الا ان علمنا سبق إحداهما فتبطل الثانية
 فقط وما في شرح شيخنا وغيره مما يخالف هذا غير مستقيم وان تكلف بعضهم الجواب عنه فراجع
 (فصل) في حكم من أسلم على أفراد نساء كل فرد منها مباح له وجعلنا أكثر من مباحة من أربع في
 الحر الكامل وثنتين في غيره (قوله أسلم) أي الزوج وفي عكسه بأن أسلمت المرأة على أكثر من زوج
 فان عقدوا معا لم تفر مع واحد أو مرتبا أقرت مع الأول ثم إن مات الأول في الكفر أقرت مع من
 بعده ان اعتقدوا صحته (قوله ونحوه أكثر من أربع) أي في الحر أو أكثر من ثنتين في غيره ولو قال
 ونحوه أكثر من مباحة كما قال غيره لكان أولى وأعم (قوله لزمه) أي فورا ان كان أهلا ببلوغ
 وعقل والا فعند تأهله ولا يجوز اختيار وليه وقيل يجوز في المجنون كما له تزويجه ابتداء فراجع
 (قوله اختيار أربع) أي للنكاح في الحر وثنتين في غيره كما مر ولو على التدرج ولا يجوز الاقتصار
 على مادون ذلك ولو في مجبور عليه ولو اختار دفع من زاد على الأربع مثلا لتبطل النكاح تبعا
 الأربع أو اختار دفع بعض من زاد اندفع وبقي الاختيار في الباقي وهكذا (قوله ويندفع) أي
 يتعين اندفاع من زاد من وقت الاسلام (قوله غيلان) بفتح المجهمة اسم رجل من قبيلة ثقيف
 وهو واحد من ستة رجال من تلك القبيلة أسلم كل منهم على عشرين سنة وباقيهم مسعود بن مصعب
 ومسعود بن عامر ومسعود بن عمرو وعروة بن مسعود وسفيان بن عبد الله وخض غيلان
 بالذكر لأنه الذي وقع منه الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أسلمك) هو وفارق فعلا أسر
 قطعا وقيل على الخلاف وسيأتي ذلك في كلام الشارح [قوله وأجيب الح] يقال عليه إذا كانت
 الثانية مفسوخة بالأولى وقد سلف أن الثانية في المعاهدين يلزم من ذلك لزوم الحكم بين المعاهدين
 وقد ذهب الشافعي رضي الله عنه إلى المنع ويحاج بأن النسخ في الحقيقة لقياس أهل الذمة على
 المعاهدين الذين وردت فيهم الآية ولما كانت الآية أصلا للقياس جعلت الآية الأخرى ناسخة لها من
 حيث المنع من صحة القياس عليها فليتأمل [قوله ولو كان الذميان الح] مثله في نفي الخلاف ما لو شرط
 في عقد الجزية التزام أحكامنا به عليه الزكشي نقلنا عن الماوردي [قوله جزما] استشكله الامام
 وقال يلزم عليه الجزم بالحكم بين المتقين إذا لم يكن لهما حاكم أو كان وامتنع أحدهما إذ يبعد أن
 يلزمهما حكم الكفر [قوله في ذلك] لاشارة فيه راجعة الى قوله فإذا تراضوا إلى آخره .
 (فصل : أسلم ونحوه أكثر من أربع لزمه الح) مراده عدم جواز الزيادة [قول المتن ويندفع من زاد]
 أي من حين الاسلام وكذا العدة [قوله فقال النبي صلى الله عليه وسلم له أسلمك] قال السبكي
 الذي أفهم منه أن أسلمك للإباحة وفارق للوجوب لحقهن في رفع الحبس عنهن فالسكوت عن الكل لا
 محذور فيه الا إذا طلبن فيجب كسائر الديون والا لم يجب فينبغي حمل كلامهم عليه وتعقبه الأذري بأن
 السكوت مع الكف يلزم منه أسلمك أكثر من أربع في الاسلام وذلك محذور اهـ (قائدة) لو تزوجت في
 الشرك بزوجة ثم أسلموا قال القاضي لا يعرف للشافعي فيها نص ويحتمل أنها تختار أيها شاءت وفي التهمة

وأجيب بأن الآية الثانية
 مفسوخة بالأولى كما قاله
 ابن عباس رضي الله عنهما
 ولو كان الذميان مختلفي
 الملة كيهودي ونصراني
 وجب الحكم جزما لأن
 كلا لا يرضى بجملة الآخر
 وقيل على القولين
 (وقرهم) فيأترافوا فيه
 (على ما قرر لو أسلموا
 ونبطل ما لا تقر) لو أسلموا
 فإذا تراضوا البتاني نكاح
 بلا ولي وشهود أو في عدة
 هي منقضية عند الترافع
 أقرناه بخلاف ما إذا
 كانت باقية بخلاف نكاح
 المحرم فنبطله في ذلك
 (فصل : أسلم ونحوه
 أكثر من أربع)
 من الزوجات الحررات
 (وأسلمن معه) قبل
 الدخول أو بعده (أو)
 أسلمن بعد اسلامه (في
 العدة أو كن كتابيات لزمه
 اختيار أربع) منهن
 (ويندفع) نكاح (من
 زاد) منهن على الأربع
 المختارة والأصل في ذلك
 أن غيلان أسلم ونحوه
 عشرين سنة فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم له أسلمك
 أو بما وفارق سائرهن
 صححه ابن حبان والحاكم
 وسواء نكحن معا أو
 مرتبا وإذا نكح مرتبا فله

أسسك الأخبرت وإذامات بعضهم فلها اختار الميتات ورث منهن كل ذلك ترك الاستفصال في الحديث (وان أسلم معه قبل دخول أو) بعده (في العدة أربع فقط تعين) (٢٥٨) واندفع نكاح من بقي (فلو أسلم وتحت أم وبنتها كناية عن أو) غير كتابيتين

و(أسلمنا) فإن دخل بهما حرمتا أبدا) بناء على صحة نكاحهم وفساده (أولا) أي وإن لم يدخل (بواحدة) منهما (تعينت البت) واندفعت الأم بناء على صحة نكاحهم (وفي قول بتخير) بينهما بناء على فساد نكاحهم فإن اختار البت حرمت الأم أبدا أو الأم اندفعت البت ولا تحرم مؤبدا إلا بالدخول بالأم (أو) دخل (بالبت) فقط (تعينت) وحرمت الأم أبدا (أو) دخل (بالأم) فقط (حرمتا أبدا) لأن الدخول بالأم يحرم بنتها مطلقا والعقد على البت يحرم أمها بناء على صحة نكاحهم (وفي قول تنقئ الأم) بناء على فساد نكاحهم وسواء في ذكر نكاحهما معا أم مرثيا (أو) أسلم (وتحت أمة) أسلمت معه) قبل دخول أو بعده (أو) أسلمت بعد اسلامه (في العدة أقر) النكاح (ان حلت له الأمة) حيثن أي حين اجتماع الإسلاميين لأنه إذا حله نكاح الأمة أقر على نكاحها فإن لم يحل له الأمة اندفع نكاحها (وان تخلفت) من اسلامه

اختار الأثر على أن أسسك للوجوب وفارق للإباحة واعتمده شيخنا الرملي واختار السبكي عكسه واعتمده غير واحد واختار بعض مشايخنا وجوب أحدهما إذ بوجوده يتعين الآخر وفي جميع ذلك نظر إذ لا معنى لتعين لفظ أحدهما معينا أو مبهما وإباحة الآخر كذلك ولا تعين معنى أحدهما من الإبقاء والدفع كذلك فالوجه أن الواجب هو القدر المشترك بينهما الموجود في ضمن أيهما وجد وهو تغيير مباحة من غيرها والجمع بينهما تأكيذا لظاهر الدليل فتأمل (قوله لترك الاستفصال الخ) هو إشارة إلى قاعدة ذكرها الإمام الشافعي رضي الله عنه في الوقائع القولية بدليل آخرها بقوله ترك الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل منزلة العموم في المقال وله قاعدة أخرى في الوقائع الفعلية وهي وقائع الأحوال إذا انطرق إليها الاحتمال كسناها نوب الاجال وسقط بها الاستدلال كما في وضع يد عائشة رضي الله عنها على عقبه صلى الله عليه وسلم في صلته واستمر فيها فإنه يحتمل أنه من فوق حائل فلا دليل فيه لأني حنيفة على عدم نقض الوضوء باللمس (قوله أو بعده) ينبغي عود الضمير إلى الدخول لا إلى الزوج لأن المدار على اجتماع اسلامه واسلامهن في العدة من غير نظر إلى ترتيب فندبر (قوله تعين) أي الأربع قال في المنهج ما لم تكن تحت كناية ولا حاجة إليه (قوله أو غير كتابيتين وأسلمنا) أو أحدهما غير كتابية وأسلمت (قوله فان دخل بهما) ولو احتمالا حرمتا أبدا (قوله أولا بواحدة) أي يقينا بأن يتيقن أنه لم يدخل بواحدة منهما (قوله تعينت البت) من غير تجديد عقد (قوله بناء الخ) والا لم تندفع لعدم الوطء لفسق المنهج غير مستقيم (قوله أو دخل بالبت) ولو احتمالا مع يقين عدم الدخول بالأم تعينت البت أيضا (قوله أو دخل بالأم) ولو احتمالا سواء يقين عدم الدخول بالبت أولا حرمتا أبدا (قوله بعد اسلامه) الوجه اسقاطه لأن ما قبله كذلك (قوله أقر النكاح) أي وإن كان طلقها رجعا ولم راجعها (قوله ان حلت له) بأن كان عبدا أو فيه شروط نكاح الأمة (قوله وان تخلفت عن اسلامه) أي أو عكسه (قوله قبل دخول) أي أو بعده وانقضت العدة (قوله بعد اسلامه) وكذا قبله كاسم (قوله اختار أمة) أي إن كان حرا ولا تعين اختيار اثنين (قوله عند اجتماع اسلامه وإسلامهن) الصواب واسلامها لأنه لو أسلم معه ثنتان من أربع فعتقت إحداهما ثم أسلم الأخرى ان اندفعا بهذه الحرة على المعتمد ولو أسلمت واحدة وهي تحل له ثم أخرى وهي لا تحل له ثم نالت وهي تحل له لم يجز له اختيار الثانية وله اختيار إحدى الآخرين إلا إن كان اختار الأولى عقب إسلامها فيمتنع عليه اختيار الثالثة أيضا كذا قالوه فراجعهم وظاهر كلامهم تعين الواحدة وإن لم تنفقه وهو محتمل وقد يروجه بأنه مقتصر باختيارها وقد يقال بجواز اختيار ثانية كما لو كانت تحت وهذا أوجه فقد مر أنه لو كان تحت حرة وأمة وأسلموا أقرت الأمة إن كانت الحرة غير سالحة وما هنامته ثم تعين الواحدة فيلزم كروه نظر بناء على صحة أن نكحتهم وجعلهم التقرير لا بخلافه في عدم تخيير الزوجين وفي المرأة وجهان والصحيح عدم ثبوته. واعلم أن المخالف حمل حديث غيلان على الأوائل وهو بعيد وأبعد منه حل أسسك على ابتدئ ولنا ظاهر اللفظ وأنه لم ينقل تجديد عقد وأنه لو احتاج إلى التجديد لم يجعل الخبرة له لتوقف ذلك على الرضا [قول المتن وفي قول الخ] لا يقال قضيته أن الرجوع تعين البت على قول الفساد أيضا أي كما تعين على القول الراجح القائل بصحة نكاحهم لأننا نقول لما صرح بأن قول التعين متى على الصحة امتنع ذلك [قول المتن تنجرت الفرقة] أي كناية كانت أو غير كتابية وسواء كان الزوج حرا أم عبدا [قول المتن اختار أمة إن حلت له الخ] أي ولا يقدح في ذلك صدور الاختيار عند عروض اليسار فيها يظهر.

(قبل دخول تنجرت الفرقة) كأي الحرة (أو) أسلم وتحت أماء وأسلمن معه) قبل دخول أو بعده (أو) أسلمن بعد اسلامه (في العدة اختار أمة أن حلت له عند اجتماع اسلامه وإسلامهن) لأنه إذا جاز له نكاح الأمة جاز له اختيارها (والا) أي وإن لم يحل له

الأمة حقت (المدفن أو) أسلم ونحته (حره وإماء وأسلمن معه) قبل دخول أو بعده (أو) أسلمن بعد إسلامه (في العدة نصبت)
 أي الحره (والمدين) أي الاماء لأنه يمنع نكاح الأمة لمن نحته حره فيمتنع (٢٥٩) اختيارها (وان أصرت)

أي الحره (فاقتضت عنتها
 اختارمة) ان حلت له كما
 لو لم تكن حره لتبين أنها
 باتت بإسلامه (ولو
 أسلمت) أي الحره (وصفت
 ثم أسلمن في العدة
 فكحرائر) أملاك
 (فيختار أربها) من ذكرن
 (والاختيار) أي الغاظه
 الباله عليه (اخترتك لو
 أقررت فكاحك لو أسلمت
 أو فنتك) وإبراهيم يفتي
 بأن جميع ذلك صريح كقوله
 الرافعي قال لكن الأقرب
 أن يجعل قوله اخترتك أو
 أسلمت من غير التعرض
 للنكاح كناية وسكت عليه
 في الروضة ومثله فنتك
 (والطلاق اختيار)
 للمطلقة لأنه إنما يختار
 به المسكوحه فإذا طلق
 أربها قطع نكاحه
 بالطلاق واندمج الباقيات
 بالشرع (لا الظهار والإبلاء)
 فليس اختيار (في الأصح)
 لأن الظهار محرم والإبلاء
 حلف على الامتناع من
 الوطء وكل منهما بالأجنبية
 ألبق منه بالمسكوحه .
 والثاني يقول مما تصرفان
 مخصوصان بالنكاح
 كالطلاق (ولا يصح تعليق
 اختيار ولا فسخ) كقوله
 ان دخلت المهر فقد

كالعالم فكان ينبغي عليه اختيار أربح لا يقال الحر لا يزيد على واحدة ابتداء ودواماً لأنه مردود
 بما مر من جوار التعدد من لانعه ولن يحصل له مشقة في الغائبة بالوصول إليها (في نفسه) الاختيار
 هنا وفيما يأتي لا ينبغي عليه الا بعد اسلام جميع من نحته أو بعد انقضاء العدة عن لم تسلم (قوله حره)
 أي تصلح للمتنع على التمسك كما حر وأخذ من العلة (قوله وأسلمن) أي الحره والاماء معه (قوله
 أو أسلمن) أي الحره والاماء معا أو مرنا سبق اسلام الحره أولاً (قوله بعد اسلامه) أو قبله (قوله
 فاقضت عنتها) أو لم تسلم معه قبل التحول (قوله اختارمة) أي بعد انقضاء العدة وله بعدها
 نقص اختياره قبلها بل لو أسلمت الحره فيها بعد اختيار غيرها بطل اختياره فمهرها عليه ونصبت
 الحره وليس له اختيار أمة حيث نصبت الحره وان ماتت أو ارتدت ولو قبل اسلام الاماء وانما لم
 يمنع اليسار اختيار أمة أسلمت قبله أو بعده كما مر لأنه وسيلة لتحصيل الحره والوسائل تقتصر (قوله
 وعقبن ثم أسلمن الخ) المعتبر في كون كل واحدة كالحرة أن يجمع اسلامها مع اسلام الزوج وهي
 حره سواء تقدم اسلام الزوج عليها أو تأخر وسواء ترتب اسلامهن أولاً وسواء تقدم عقبن على
 اسلامهن أولاً ومقارنة العتي لأجتماع الاسلامين كتقدم العتي (قوله لكن الأقرب) هو المختار
 (قوله بمنك) ومثله أردنك وهذا عند الإطلاق فان قال اخترتك للفسخ أو أردنك له أو اخترت فسخ
 نكاحك أو أردته أو صرفتك أو دفعتك عن النكاح أو دفعتك عنه أو صرفت نكاحك أو دفعتك كانت
 كلها للفسخ (قوله والطلاق) صريحه وكنايته منهجراً ومطلقاً اختيار كما يأتي (قوله فليس) أي
 الظهار والإبلاء باختيار وبرقان فإذا اختارها للنكاح حسبا من وقت الاختيار فصير عائداً بعده
 والوطء ليس اختياراً وعليه المهر ان لم يختر نكاحها (قوله بالأجنبية ألبق) وبالزوجة لا يفي فلا يحصل به
 الفسخ أيضاً (قوله ولا فسخ) أي لا يصح تعليق الفسخ ما يرد به الطلاق والافصح ويكون اختياراً
 للنكاح (قوله ولو علق الطلاق) أي بلفظ من الغاظه صريحة كانت أو كناية ومنها لفظ الفراق هنا
 (قوله والصحيح محته) هو المختار كقوله ان دخلت المهر فأت طالق أو من دخلت الدار منك فمسي
 طالق ويتموقف الاختيار على الدخول فلومات قبله فله اختيار غيرها أو اختار أربها قبل دخولها اندفعت
 كغيرها فلواسم على عمان فقال لأربح منهن فسخ نكاحهن ولم يرد الطلاق تعيين الباقيات للنكاح

[قول المتن فاقضت عنتها اختارمة] يفهم أنه لو اختار الأمة قبل انقضاء عدة الحره لا يفيد ويحتمل أن
 يقال بانقضائها تبين اعتباره . ثم رأيت في شرح البهجة أن الاختيار قبل اليأس من الحره يفتي والله أعلم
 [قول المتن والاختيار الخ] يحصل الاختيار أيضاً لو اختار فراق من زادت على الأربع مثلاً لأنه ينبغي
 الأربع للنكاح وبه المأوردى على أن الفسخ أيضاً صريح وكنائيات فالأول كفسخت نكاحها ورفضته
 والثاني كصرفتها أو بعدتها [قول المتن والطلاق اختيار] قيل ان أراد لفظ الطلاق ورد عليه أنه يصح معناه
 كلفظ الفسخ ان أراد به الطلاق وان أراد الأعم ورد عليه لفظ الفراق فانه هنا عند الإطلاق فسخ على
 الأصح . قلت له أن يختر الثاني والفراق يصح به الطلاق هنا اذا نواه [قول المتن في الأصح] يجوز
 أن يكون راجعاً للطلاق أيضاً فان لنا وجهاً بأنه لا يكون اختياراً للنكاح لما في قصة فيروز طلق
 أربها فثابت . وأجيب بأن الراوى ذكر لفظ الفراق بالمعنى [قول المتن ولا يصح تعليق اختيار ولا
 فسخ] علقه أن الاختيار كالنكاح أو كالزوجة وكل منهما لا يصح تعليقه والفسخ يتضمن اختيار
 الأخرى وكأه علق وأيضاً العقود التي يمنع تعليقها بمنع تعليق فسحها وقوله ولا فسخ محله ما لم ينو به الطلاق

اخترت نكاحك أو فسخت نكاحك ولو علق الطلاق فقبل لا يصح لأن الطلاق اختيار وتعليق الاختيار يمنع والصحيح محته
 وحصول الاختيار بالطلاق ضمنى ويقتضى في الضمى مالا يقتضى في المستقل

(ولو حصر الاختيار في خمس اندفع من زاد) لجواز هذا الحصر اذ يخفى به الاجم (وعليه التعيين) لأربع من الخمس (وتحقق) أي الخمس (حتى يختار) أو بما ينهين لأنهم محبوسات بسبب النكاح (فإن ترك الاختيار حبس) إلى أن يختار فإن أصرت عزز بضرب أو غيره مما يراه الامام (فإن مات قبله) (٣٦٠) أي قبل الاختيار (اعتدت حامل به) أي بوضع الحمل (وذات أشهر

(قوله في خمس) أي مثلاً (قوله وعليه التعيين) قال شارح التهيز وفي تعبيرهم بالتعيين سر طيف وهو الإشارة إلى أن ما زاد على المباح اندفع نكاحه بالاسلام فهو كالطلاق المبهم فليس فيه انشاء زوال وبذلك سقط ما قيل إن الاسلام قارن الزيادة فيبطل في الجميع كالمقد على نحو خمس (قوله وتحقق) أي مؤنثين عليه ولو صغيرا وسفيا وغيرهما كاس (قوله أي الخمس) قيد به لأجل مناسبة ما بعده ولو أعاده على الموقوفات لكان أكثر فائدة (قوله حبس) ولو بلا طلب كاس ولا ينوب عنه الحاكم في الاختيار كالولي ولو طلب الامهال جازمها المدة المشروعة (قوله عزز بضرب) وكما يرى من أم الضرب يدينه وعلم من كلامه أن الحبس للزوجة لا تعزير ولو أغشى عليه أو جن فيه أطلق حتى يبرأ (قوله بوضع الحمل) ولو كانت ذات أقراء (قوله وذات أقراء) مدخول بها (قوله فلا تعد عدة الوفاة) هو أولى من قول غيره فتعد عدة الفراق لعدم شمول غير المدخول بها (قوله أكلت) وابتداءها من الموت وبناء أكلت للمجهول أولى ومثله آتت (قوله وابتداء الأقراء الخ) فالمراد منها ما بقي وقت الموت (قوله حتى يصلح) ولحق القسمة بتساقا وتفاوت ثم ليس لولي محجوزة لصغر أو جنون أو سفاهة أن يصالح بدون ما يخصهما من عدد من كشر من عشرة قال الصيمري وطريق الصلح يقع عن إقرار أن تترك منهن صاحبتها بالزوجة وتسألها ترك شيء من حقها لها ولا يجوز المصلحة على مال من غير الركة لأنه بيع من غير تحقق ملك وحيث وقع الصلح فيه هبة ضمنية لا تحتاج لصيغة ولا قبول ولا قبض وخروج بالصلح ما قبله فلا تعطى واحدة منهن شيئا إلا أن طلب منهن من فيه وارثة يقينا يعطين بقدرها فلو كن ثمانيا فطلب منهن أربع فأقل لم يعطين شيئا وخمس أعطين ربع الموقوف أو ستة فقصه أو سبع فثلاثة أرباعه ولحق قسمة ما أخذته والتصرف فيه ولا ينقطع به تمام حقن. قال بعضهم: ويجرى في الصلح هنا ماسة وفيه وقفة فراجع.

(فصل في حكم مؤنة الزوجة مع الاسلام أو غيره) (قوله أسلم معا) بقولها أو بيعة وقبل الشهادة بأنهما أسلما حين طلوع الشمس لامع طلوعها لعدم تحقق المقارنة لطلوع جميع قرص الشمس (قوله وأصرت) ولو لعذر كسر وجنون فلا نفقة لها وإن استغرق العدة (قوله) وتستحق من وقت الاسلام) وإن كان الزوج غائبا لزوال المانع وفارق ما لو رجعت عن النشوز وهو غائب حيث لا تستحق لبقاء المانع وهو عدم الفتح (قوله أو أصرت) أي ولو لعذر كما مر فلها نفقة العدة

[قول المتن ولو حصر الاختيار] قال الزركشي أي المختارات انتهى والظاهر صحة العبارة بدونه (قائلة) لو قال حصرت المختارات في العدد الثلاثي قال الزركشي لم يفد شيئا [قول المتن وعليه التعيين الخ] جوز في هذا أن يكون من تمام الذي قبله ويؤيده قول المحرر في دفع غيره ويؤسر بالتعيين فهن ولأن وجوب أصل التعيين قدمه أول الفصل وأن يكون كلاما مبتدأ ويؤيده أن المصنف عمل بخطه فاسلة قبله وأن حكم النفقة وما بعده لم يسبق لذكر قال شارح التهيز وفي التعبير بالتعيين سر وهو الإشارة إلى أنه بمجرد الاسلام زال نكاح ما زاد فالاختيار تعيين لأمر سابق لانشاء إزالة [قوله فلا تعد عدة الوفاة] عبارته في غاية الحسن إذ لو قال بدلها فتعد عدة الفراق للزوجة أن غير المدخول بها تعد عن الفراق وهو فاسد. (فصل: أسلم معا الخ) [قول المتن وإن أسلمت الخ] يبنى استثناء ما إذا كان التخلف لعذر من مفر أو

وغير مدخول بها بأربعة أشهر وعشر وذات أقراء بالأكثر من الأقراء وأربعة أشهر وعشر) لأن كلامهن على أفرادها يحتمل أن تكون زوجة بأن تختار فتعد عدة الوفاة وإن لا تكون زوجة بأن تفارق فلا تعد عدة الوفاة فاحتيط بما ذكر في ذات الأقراء إن مضت الأقراء الثلاثة قبل تمام أربعة أشهر وعشر أكلت وإن مضت الأربعة وعشر قبل تمام الأقراء آتت وابتداء الأقراء من اسلامها معا أو اسلام السابق منهما (ووقوف نسب زوجات) من ربع أو ثمن (حتى يصلحن) لعدم العلم بمن مستحقه فلم يعلم استحقاق الزوجات للثلاث كلوا أسلم على ثمان كتابات وأسلم معه أربع منهن ومات قبل الاختيار فالأصح أنه لا يوقف للزوجات شيء لجواز أن يختار الكتابات ويقسم التركة بين باقي الورثة وقيل يوقف لمن لأن استحقاق غيرهن نصيبهن غير معلوم

(فصل: أسلم معا استمرت النفقة) لاستمرار النكاح (ولو أسلم وأصرت حتى انقضت العدة) وهي غير كتابية (فلا) نفقة لفتوزها بالتخلف (وإن أسلمت فيها لم تستحق لمدة التخلف في الجديد) لما ذكره وتقديم أنها تستحق لأنها لم تحدث شيئا والزوج هو الذي بدل الدين وتستحق من وقت الاسلام قطعا (ولو أسلمت أولا فأسلم في العدة أو أصرت)

الى احتشائها (فلها نفقة العدة على الصحيح) وهي في الأولى لمدة التحلف (٢٦١) وقبل لانفقة لها لأنها أحدثت

المانع من الاستمتاع
وأجيب بأنها أنت بما هو
واجب عليها فلا يسقط به
نفقتها كالمصط أو صامت
(وان ارتفعت) أي الزوجة
(فلائقة لها) (وان أسلفت
في العدة) لفشورها بردة
ونستحق من وقت الاسلام
في العدة (وان ارتدت)
الزوج (فلها) عليه (نفقة
العدة) (لأنها لم تحدث شيئا)
والزوج هو الذي أحدث
الردة ولوارتد معها فلا نفقة
قاله النووي قال الرافعي
ويشبه أن يجيء فيه
خلاف وسكت عليه
المصنف

(باب الخيار والاعفاف
ونكاح العبد) إذا وجد
أحد الزوجين بالآخر
جنونا) مطابقا أو منقطعا
(أو جذا) وهو علة يحرم
منها العضو ثم يسود ثم
يقطع ويقتار (أو برضا)
وهو يباح شديد مبغ
(أو جذا) (أو قرناء)
أي مفيدا محل الجناح منها
في الأول بلحم وفي الثاني
بعظم وقبل بلحم ويخرج
البول من ثقب ضيقة فيه
(أو وجدته عينا) أي عاجزا
عن الوطء (أو مجبويا) أي
مقطوع الذكرك (بنت)
للاجد (الخيار في فسخ
النكاح) لقرون الاستمتاع

(قوله في الأولى) وهو مالو أسلم في العدة ولو اختلفا في سبق الاسلام صدقت لأن الأصل عدم المسقط أو
في قدر مدة التحلف صدق هو لأن الأصل براءة ذمته ولو اتفقا على وقت فسخ الرجعة (قوله وقبل)
هو مقابل الصحيح في المستثنين (قوله ولو ارتدنا معا فلا نفقة) هو المصنف (قوله وسكت) أي في
الروضة عليه فهو يرضاه .

(باب الخيار) في النكاح (والاعفاف ونكاح العبد)
وذكر من أقسام الخيار ثلاثة العيب والتفريق والعق و ذكر شرط الخيار معه ليس من المصيب ولو
آخر الخيار عن الاعفاف ونكاح العبد لكان أنسب لمخوله فيها إلا أن يقال إنه قد راعى الأعلى
أولقوة مناسبة الخيار لما قبله لأن في كل منهما فسخ نكاح (قوله وجد) يجيد أنه جاهل به فبع العلم
لا خيار له قال الزركشي إنا في العنة لأنها تكون لامرأة دون أخرى وفي نكاح دون آخر (قوله
جنونا) ومنه الصرع والخبل بفتح الموحدة ومثله الاعفاء إذا أيس منه بقول الأطباء (قوله مطبقا
أو منقطعا) مستحكما أولا وفارق غيره باضائه الى البطش بالآخر غالبا فم إن قل كيوم في سنة فلا
خيار به (قوله أو جذا) أو برضا) لأن كلا منهما تعافى النفس وبعدي في الزوج أو الزوجة أو الولد
(قوله رتقاء أو قرناء) وان كان هو مجبويا أو عينا على المصنف ولا يجبر هي على إزالته ذلك فان فعلته
وأمكن الوطء فلا خيار ولا يجوز للأمة فعله بغير إذن سيدها (قوله ويخرج البول الخ) نبع
في هذا صاحب الكفاية وهو ناشئ عن توهم أن يخرج البول ومدخل الذكر واحد وليس
كذلك إذ يخرج البول مستقل فوق مدخل الذكر (قوله عينا) وليس صبيلا ولا مجنونا وهو
مأخوذ من عنان الدابة لانقطاعه والتواءه ومثله من به مرض ضمير من لا يقدر معه على الوطء (قوله
عن الوطء) أي وطئها وان قدر على غيرها وشمل ما ذكر نكاح الأمة لأن للعين أن يتزوج بها كحرم
مع احتمال طرد العنة فلا تبطله (قوله مقطوع الذكرك) أي ولم يبق منه قدر الحشفة والا فلا خيار

نحوه [قول المتن فلها نفقة العدة] هو بمومه ليشمل ما لو كان للزوج عتق من صغر ونحوه وهو محتمل
[قول المتن وان أسلفت في العدة] قال الرافعي رحمه الله ولا يجيء فيه القديم المتقدم لأنها هناك أقامت
على دينها ولم تحدث شيئا قال المصنف وطرده جماعة [قوله ويشبه أن يجيء فيه خلاف] أي كافي
تشطير المهر بردها قال الزركشي وهو غير مسلم لأن باب النفقات لا يبنى على مسائل التشطير

(باب الخيار)
وذكر من أقسامه ثلاثة خيار العيب والتفريق والعق ثم الدليل على الخيار بالبرص حديث الغفاري التي وجد
النبي صلى الله عليه وسلم بكشفها يابضا وفصل عمر لأن مثله لا يقال إلا عن تزويج وفصل هو وقع في العيب
والجنون والجذام وقيل الباقي على ذلك [قول المتن وجد أحد الزوجين] يفهم أن العالم لا خيار له وهو
كذلك في غير العنة [قوله وهو يباح شديد مبغ] يذهب معه دم الجذمة وعلمته أن يضر المصنف فلا
يحرم [قوله وقبل بلحم] أي فيكون الرقيق والقرن واحدا وهو ما رواه القاضي أبو الطيب وقوله ويخرج
البول الخ راجع للكل [قوله أي عاجزا عن الوطء] منشؤه ضعف في القلب أو اللسان أو الكبد أو الآلات
[قول المتن ثبت الخيار] قال الامام النووي رحمه الله تعالى قد أجمعوا على ثبوت الخيار في البيع بهذه العيوب
فأدونها لقوات مالية بسيرة ففوات مقصود النكاح أولى انتهى واستشكل بعضهم ثبوت الخيار للمرأة
بسبب العيب المقارن لأنها إن علمت به فلا خيار وان لم تعلم قالتني من العيوب شرط لصحة النكاح قال
في الكفاية وهو غفلة عن قسم آخر وهو ما أذنت له في الزوج من معين أو من غير كف وزوجها أولى منه
بناء على أنه سليم فاذا هو مصيب فان المذهب صحة النكاح كاصرح به الامام في باب الوكالة والمرجحة ذكره

المقصود منه بواحد مما ذكر وحكم الامام من شيخه أن أوائل الجذام والبرص لا يثبت الخيار

وهذا بينه المستحكم وهو في الجذام بالقطع وتزود أي اللام في ذلك وقال يجوز أن يكتب بأسوداد الصبر وسكن أهل الصبر
 المستحكم الحق وقول المصنف (٢٦٢) ثبت جواب لا إذا القدرة قبل وجد ليرتبط الكلام وقوله وجد أحد الزوجين

وتعتبر حشفته بأقرانه في غير مقطوعها ويعتبر فيه حشفته وإن جاوزت العادة في الكبر أو الصغر
 ويسدق هو في بقاء قدرها لو أنكرته وخرج به النقص وهو مقطوع الأشين فلا خيار لها به قدرته
 على الوطء بل قيل إنه أقدر من غيره عليه (قوله المستحكم) هو المعتمد لكن المراد به في البرص أن
 لا يقبل العلاج أو أن يزمن أو يتراد وفي الجذام الأسود مع قول أهل الخبرة كإسدي كره لا التقطع
 وماني حاشية شيخنا عن شيخه الرملي من عدم اشتراط الاستحكام فيه منى على أن الاستحكام هو
 التقطع وأن الأسود المدكور لا يسمى استحكاما فلا خلاف ولا اعتراض فتأمل (قوله من الجذام أو
 البرص) بيان لما يتصور فيه المثلية ولم يدخل فيه الجنون لأجل ما سدي كره بعده فيه (قوله أما الجنونان)
 هذه من أفراد ما يدخل في كلام المصنف وأحارجها منه لعدم الخيار فيها كإسدي (قوله فيمنع الخ)
 لأنه لو كان بأنفسهما فغير ممكن في حالة الجنون المطبق أما في غيره فمسلوك الخيار في حالة إفاقته أو
 بوليها فلا يتصور لأنه إن كان الجنون مقارنا للعقل والولي جاهل به فالمعتمد بطل لعدم الكفاءة وإن كان
 عالما به فلا خياران فلنا بصحة العقد وإن حدث بعد العقد فلا خيار للولي به كإسدي وما ذكره شيخنا
 من ثبوت الخيار لوليها وتصويره بما إذا أذنت في معنى ثم جرت وعقد الولي مع وكيل الزوج ثم بين
 أنه مجنون فيه مع التسكك الزائد نظر ظاهر (قوله واضحا) حال العقد فيهما فلا خيار كالأخبار باستحاطة
 وإن استحكمت ولا قروح سيالة وإن أزممت ولا بآخرة ولو عينة ولا يضيق منفذ إلا إن أفضاها كل
 أحد لأنه حيفت من الرق ولا خيار بعبالة الزوج أي كبرائه إلا أن يحجز عن طاقها كل النساء واعتبران
 حجر أمثالها بخلاف وضدها ونحوه شيخنا في شرحه (قوله ظنية) كالخيف (قوله أما المشكل) أي
 حالة العقد وإن اضمح بعده لأنه معقود عليه فيحاط له وبذلك فارق انضاح الشاهد والولي كإتقدم
 (قوله فلا يصح نكاحه) أي لا يصح عقد النكاح الواقع عليه زوجا كان أو زوجة فلا عبر بهذه العبارة
 لكان أقرب للمراد أو مستقما (قوله ولو سبب ذكره) أي قطعته ولو بعد الوطء وطول الزمن (قوله
 ثبت لها الخيار) فلورضيت به وحصل لها رفق ثبت الخيار على المعتمد عند شيخنا (قوله الإعنة) هي
 باضم الجوز عن الوطء هنا تطلق أيضا على خطبة أو خيمة فجعل من أعود الشجر للاستغلال بها
 مثلا (قوله بعد دخول) أي وطء في الأقبل فقط ولو صومعة وباعانة بنحو أصبع في دخوله (قوله إلى حقها
 منه) قال شيخنا وهو تقرير المهر والتحصين وليس واجبا عليه وفيه نظر بطلانها به في العبئة
 الزركشي في التكملة (فروغ) لو وجدته مجبوا بالباء فرضيت به ثم وجدته نقاد أو قراء فقول ثبت
 له الخيار محل نظر قلت وقول الزركشي فيها حكمه عن ابن الرضا من غير كنف الخ معناه ولو قال بطله أو من
 غير معين لوافق ما سلف عن الزركشي فقلل عن الامم عند قول المنهاج فصل زوجها الولي غير كنف الخ
 حيث قال ولو أطلقت الأذن فلم تدين رجلا فبان الزوج غير كنف قال الامام صج باتفاق الأصحاب قال
 البغوي ولكن لما حق الفسخ كالأذنت من معين ثم بين به عيب انتهى وقوله فبان الزوج غير كنف
 يقتضي أنه لو كان الولي عالما بالحال لم يصح النكاح وهو ظاهر [قول الشارح] وإنما بينه المستحكم
 خالف في ذلك الملبوردى والمأمل فقال لا يشترط الاستحكام [قوله قدر أو غشا] زاد الزركشي ومجلا [قوله
 وأما الجنونان] مفهوم قوله من الجذام والبرص [قول المني تخيرت] قال القفال عمدة الأصحاب في هذا
 القياس على حدوث عتق الأمة تحت زوجها الرقيق [قوله الإعنة بعد دخول] أي حصول مقصود
 النكاح لها من تقرير المهر والحضانة ولم يبق إلا التلذذ وهو شهوة لا يجبر الزوج عليها مع احتمال عتقه للزوال

إلى آخره أهم من أن يكون به عيب مثل ما وجدته
 بالآخر بأن كانا مجنوبين
 أو أبرسين أولا وهو صحيح
 (وقيل إن وجد به مثل
 عيبه) من الجذام أو البرص
 قدر أو غشا (فلا) خياره
 لتساويها بقاء الإنسان
 يضاف من غيره ما لا يضافه
 من نفسه أما الجنونان
 فيعتبر الخيار لهما لا تنفاه
 الاختيار (ولو وجدته ختي
 واضحا) بقدر كورة أو
 الأنوثة (فلا خيار) له (في
 الأطهر) لأن ما به من زيادة
 قبة في الرجل أو سبعة في
 المرأة لا تفوت مقصود
 النكاح والثاني له الخيار
 بذلك لفترة الطبع عنه
 وسواء أوضع بعلة قطعية
 كالولادة أو ظنية أم باختياره
 أما المشكل فلا يصح
 نكاحه (ولو حدث به) بعد
 العقد (عيب تخيرت)
 لحصول الضرر به سواء
 حدث قبل الدخول أم بعده
 ولو جبت ذكره ثبت لها
 الخيار في الأصح كالمتأجر
 إذا خرب المار المستأجرة
 بخلاف المشتري إذا عيب
 المبيع قبل القبض فإنه
 قابض لحقه (الإعنة بعد
 دخول) فلا خيار لها بها
 لأنها عرفت قدرته على الوطء

ووصلت إلى حقها منه بخلاف الجب على الأصح لأنه يورث البأس عن الوطء والعتة قدر ربحي رواها (أو) حدثت (بها) عيب
 (فغير في الجذام) سواء قبل الدخول أو بعده كما لو حدثت به والتقديم لا خيار له لمكانه من الخلل والطلاق وضمت بضرره بنفسه الصالح

أوكه (ولا خيار لولي محادثه) لأنه لا يعبر بذلك (وكذا بمقارن جبر وعنه) لما ذكر ضرره يعود إليها (و يتخير بمقارن جنون) ولم
رضيت لأنه يعبر به (وكذا جذام ومرض في الأصح) للتخير بهما والثاني لا يتخير (٣٦٣) بهما لأن ضررهما مختص بها

(والخيار) هنا (على الفور) كخيار العيب في البيع ومنهم من حكى فيه قوله خيار العتق أحدهما أنه يمتد ثلاثة أيام والثاني إلى أن يوجد صريح الرضا به أو ما يدل عليه (والفسخ) بعيبه أو عيبها (قبل دخول يقطع المهر) لارتفاع النكاح الخالي عن الوطء به سواء كان العيب مقارن للعقد أم جادنا بعده (و) الفسخ (بعده) أي بعد الدخول بأن لم يعلم بالعيب إلا بعده (الأصح) أنه يجب به (مهر المثل إن فسخ بمقارن) للعقد (أو بحادث بين العقد والوطء جهله الواطئ والمسمى إن حدث بعد وطء) لأن الوطء في النكاح لا يخلو عن مقابل والثاني يجب المسمى مطلقا لتقرره بالدخول والثالث مهر المثل مطلقا لأن الرضا من الجانبين بالمسمى فيمن هو سالم عن العيب أبدا وقيل في المقارن ان فسخ بعيبها فهو المثل وان فسخت بعيبه فالمسمى وقوله جهله الواطئ ذكر بيانا لحل الفسخ فإنه إذا علمه قبل الوطء لا يفسخ لرضاه

في الإبلاء ولو حمل قولهم بعدم وجوب الوطء على الزوج على غير المأثرة الأولى لم يكن بعيدا وما ليه شيئا وبعض مشايخنا قالوا يجب عليه عقد النكاح عليها إذا طلقها قبله وفيه نظر فراجع (قوله أوكه) فيه نظر لأنه واجب بالفسخ أيضا لأن يقال لو كان أكثر من مهر المثل (قوله ولا خيار لولي محادثه) ومنه سيد الأمة في هذا وما بعده (قوله ومنهم الخ) هو اعتراض على المصنف من حيث الخلاف (قوله سقط المهر) وكذا المنعة (قوله ويتخير) أي ولي المرأة بخلاف ولي الزوج لأن عقده باطل وإن لم يعلم بالعيب (نفسه) لو علم بالعيب بعذر والله أو بعد الموت فلا خيار (قوله على الفور) أي لمن علم به وفور يتمو يعذر من جهله ما أو يمكن ولو مخالطاً (قوله كخيار العيب) فيبادر بالرفع إلى الحاكم على العادة أو بالرفع إلى العنة بعد السنة وبالفسخ بها بعد ثبوتها بعد المدة (قوله والفسخ بعده) قال شيخنا الرملي أو معه وفي تصويبه نظر (قوله بأن لم يعلم الخ) هو صحيح لمعوم كلام المصنف الشامل لما لو علم قبل الوطء وفسخ بعده مع أنه لا فسخ في هذه وإن عذر في التأخير على المعتمد والتعليل للقالب ولو ادعى أحدهما علم الآخر بالعيب قبل الوطء صدق المنكر بحينه (قوله فسخ) مبنى للمجهول وكذا يعلم المذكور قبله وإن كان خلاف ظاهر كلامه فيشمل جانبه وجانبها (قوله والوطء) أي تمامه فيشمل المقارن له واستشكل هذا التفصيل بأن الفسخ إن رفع العقد من حينه وجب المسمى مطلقا أو من أصله فهو المثل مطلقا وهذا غير الوجهين المقابلين للأصح في كلام الشارع وأجيب بأن المقعود عليه هنا المنافع وهي لا تنقض حقيقة إلا بالاستيفاء التام فتأمل (قوله وقيل) فيه إشارة إلى أنه ليس من مقابل الأصح فتأمل (قوله إذا علمه قبل الوطء) أي ولم يبادر بالفسخ قبله (قوله بعد الفسخ) أي بالعيب (قوله مهر المثل) أي على المراجع

خلاف الجب [قول المتن ولا خيار لولي محادثه] أي لأن حق الأولياء أعماري في الابتداء دون الدوام بدليل ملو عتقت تحت رقيق ورضيت به فإنه ليس لهم اعتراض ولا كذلك الابتداء [قول المتن وعنه] هي بالضم الجوز عن الوطء وخيمة أو حظيرة تتخذ من أغصان الشجر قاله ابن مالك وانظر كيف تصوير المقارن مع قولهم أنه قد يعين عن امرأة دون أخرى وفي نكاح دون آخر قبل وقد يصور بما لو تزوجها وثقت العنة فطلقها ثم أراد تجديد نكاحها [قوله لأنه يعبر به] هذه العلة ترشد إلى أن المراد بالولي ولي القراة [قول المتن والخيار على الفور] قال القفال لأنه لو كان عتدا لم بدر الزوج ما هي فيه وما يؤول أمرها فلاندم محبة ولا تقع معاشرة وكفا في المرأة فاتها تصير في معنى غير المنكوحه ثم معنى كونه على الفور أن الرفع إلى القاضي يجب المبادرة به [قوله قولى خيار العتق] أي الرجوعين والا فلا يظهر فيه أيضا أنه على الفور [قول المتن يجب مهر مثل ان فسخ الخ] أي لأن تحية الفسخ رجوع كل منهما إلى عين حقه أو بدله إن تلف فبرجع الزوج إلى المسمى والزوجة إلى بدل ضمها وهو مهر المثل لقوات حقها بالدخول وهما سؤال وهو أن الفسخ إن رفع العقد من أصله فينبى وجوب مهر المثل مطلقا أو من حينه فالمسمى مطلقا لها وجه التفصيل . والجواب أن المقعود عليه هنا المنافع وهي لا تنقض حقيقة إلا بالاستيفاء بخلاف المبيع قاله الزركشى [قوله وقيل في المقارن الخ] قيل هذا لا يتجه فيه لأن بدل المسمى في التمتع بليحة وقد استوفاه [قول المتن ولا يرجع الخ] أي لئلا يكون جامعا بين العوض والمعرض [قوله الذي فرمه] فليس المراد المهر السابق الذي جهله قسما بالمسمى بل المراد ما يشمل المسمى كالمصيرح به رجه الله ولكن لا ينجى أن المسمى

في العيب و يأتي مثل ذلك من جانب الزوجة (ولو انفسخ) النكاح (ردة بعد وطء) بأن لم يجمعها الإسلام إلى العدة (فالمسمى) لتقرره بالوطء (ولا يرجع الزوج بعد الفسخ بالمهر) الذي فرمه بالدخول (على من فره في الجديد) والتقديم يرجع به للتدليس عليه باخطاء العيب المقارن للعقد أما الحادثة بعده إذا فسخ به فلا يرجع بالمهر فيه قطعا لاتقاء التدليس وسواء على القديم كان المهر من مهر المثل

لم المسمى والظلم الولي أم الزوجة بأن سكت عن العيب وكانت أظهرت له أن الزوج عرّفه (ويشترط في العنة رفع الی حاكم) ليصل
 مسياتي بعد ثبوتها (وكذا سائر العيوب) أي باقيا يشترط في الفسخ بكل منها الرفع إلى الحاكم (في الأسح) ليفسخ بحضرة جد
 ثبوته والثاني لا يشترط ذلك (٢٦٤) وينفرد كل من الزوجين بالفسخ كما في فسخ البيع بالعيب (وتثبت العنة باقراره)

(قوله أم المسمى) على المرحوح وذكر المنهج لهذا لا يحل له (قوله والفار) عطف على المرحوم فهو اسم
 كان والولي والزوجة خبرها (قوله بأن سكت الخ) هو تصوير لوجود التبرير منها وقد يكون منها
 حقيقة بأن عقدت بنفسها وحكم بسكتها حاكم براه (قوله رفع الی حاكم) فان لم تجده أو توفق
 على أخذ مال فلها نصب محكم فان لم تجده استقلت بالفسخ ان مضت السنة وهو معدوم (قوله
 وينفرد) على الثاني (قوله باقراره) فلا بد من تكليفه وان كانت الزوجة أمة كما تقدم (قوله أو بينة
 على إقراره) أي عند الحاكم أو غيره فتقيد إقراره بالحكم لدفع التكرار فقط (قوله سنة) أي
 هلاية (قوله قال الرافعي) ظاهر كلامه أنه أول من ابتكر هذا القول في الحكمة وتابعه العلماء بعده
 عليه وفيه اكتفاء بأحدى صفتي كل فصل عن الثانية فيه إذ في الصيف مع الحرارة البيوسة وفي الشتاء
 مع البرودة الرطوبة وفي الربيع مع الرطوبة الحرارة وفي الخريف مع البرودة البيوسة واقتصارهم
 على الصفات المذكورة فيه نظر لأنه ان كان لمضادتها بعضها فالبيوسة في الصيف والرطوبة في الشتاء
 ضدان والحرارة في الربيع والبرودة في الخريف ضدان وان كان لشهرتها فالحرارة في الربيع والبرودة
 في الخريف أشهر فلو ذكرنا في كل فصل صفته لكان أولى وأشهر فنأمل وافهم (قوله مجزئ) أي
 مطلقا أو مخصوص امرأة أو زمن كما هو فسطح بعضهم هنا (قوله بطلبها) أي لا يطلب ولها ولو
 محجورة بصغر أو جنون أو ورق (قوله حتى) قال شيخنا وهو تقرر المهر وتقدم ما فيه آنفا (قوله الحر
 والعبد) والمسلم والكافر وقال مالك يضرب للعبد نصف سنة فقط ورد بأن ما يتعلق بالطبع لا يختلف فيه
 الحر وغيره (قوله رفته) ان كان بالثأر عاقلا والاعتقالات افتقته أو كاله (قوله ولم تصدقه) الأولى أن
 يقول وكذبت بل هو الصواب ليخرج ما لو صدقته أو سكتت فانه يسقط حقها من الفسخ وان لم تزل
 البكارة لرقه ذكره مثلا فانه وطء معتبر الا في التحليل (قوله حلف) ولا حاجة لمراجعتها نعم ان كانت
 بكرا غير مقروءة حلفت هي ولو مع بينة بعينها على المعتد ولو اختلفا في وجود بكارة مشروطة صدقت
 في أنها بكر لدفع الفسخ وصدق هو في عدمها لعدم كمال المهر فلو طلقها قبل الدخول نشطر (قوله
 حلفت) فان نكحت حلفت فان نكل فسخت بلايين (قوله أنه ماوطئ) أو أنه لم يصيبها أو أن بكارتها
 أصلية (قوله استقلت) هو المعتد لكن بعد قول القاضي ثبت حق الفسخ أو ثبتت العنة
 انما يتصور في التفرير فيه على القول بوجوبه مطلقا لماسياتي أن العيب الحادث لا رجوع فيه قطعا
 لعدم التفرير (قوله أم المسمى) أي على القول بوجوبه مطلقا (قوله وكذا سائر العيوب) أي لأنها
 مجتهد فيها فأشبه الفسخ بالاعسار (قوله باقراره) يخرج به المسمى والجنون (قوله عند الحاكم) انما
 قيد بذلك للتأنيق لا بعد هذا أعنى قوله أو بينة إلى آخره بغيره (قوله والثاني يمنع ذلك) أي لأنه
 قد يكرهها أو يستحي منها (قوله وتابعه العلماء عليه) قال الامام قد أجمع المسلمون على اتباعه في هذا
 (قوله علمنا أنه مجزئ الخ) قال ابن الرضا وهذا التحليل بخدشه كون الشخص بمن عن امرأة دون أخرى
 وعن مأتى دون غيره ولو كان الفصل أثر لأثره مطلقا (قوله من وقت ضرب القاضي) لأنها مجتهد فيها
 لثبوتها بجتهاد عمر بخلاف الإيلاء لثبوته بالنص فيكون من وقت الحلف . قلت وهذا التحليل فيه
 نظر فان الجملة في العام الاجماع (قول المتن رفته) ظاهر العبارة وجوب الفور

هنا الحاكم (أو بينة على
 إقراره) ولا يتصور ثبوتها
 بالبينة لأنه لا اطلاع
 للشهود عليها (وكذا)
 ثبت (بينها بعد نكوله)
 عن الجين المبني بانكاره
 (في الأسح) لا مكان
 اطلاعها على عنته
 بالقرائن والثاني يمنع ذلك
 ويقول لا تخلف وبقضي
 بنكوله (واذا ثبت
 ضرب القاضي له سنة)
 كما فطه عمر رضى الله عنه
 رواه البيهقي قال الرافعي
 وتابعه العلماء عليه وقالوا
 فعذر الجماع قد يكون
 لعارض حرارة فتزول في
 الشتاء أو برودة فتزول في
 الصيف أو بيوسة فتزول
 في الربيع أو رطوبة
 فتزول في الخريف فاذا
 مضت السنة ولا إصابة علمنا
 أنه مجزئ خلقى وابتداء
 السنة من وقت ضرب
 القاضي وانما يضرب
 (بطلبها) أي المرأة فلو
 سكتت لجهل أو دهنه فلا
 بأس بتفنيها ويكفي في
 الضرب قولها اني طالبة
 حق على موجب الشرع
 وان جهلت الحكم على

التفصيل ولا فرق في ضرب السنة بين الحر والعبد (فاذا نكحت) أي السنة (رفته اليه فان قال
 وطئت) في السنة أو بعدها ولم تصدق (حلف) أنه ماوطئ كما ذكر (فان نكل) عن الجين (حلفت) هي (فان حلفت) أنه
 ماوطئ (أو أقر) هو بذلك (استقلت) هي (بالفسخ وقيل تحتاج إلى إذن القاضي) لها به (أو فسخه

ولو اعترفته أو مرضت أو حبست في المدة) جميعها (لم تحسب) وتستأنف سنة أخرى بخلاف ما وقع مثل ذلك للزوج في السنة فأنها تحسب عليه ولو وقع لها مثل ذلك في بعض السنة وزال فالقياس أن تستأنف (٢٦٥) السنة (ولو رضى بعد هابه

بطل حقها) من الفسخ أي سقط رضاها بالعيب (وكذا لو أجلته) بعد السنة مدة أخرى كشهرا أو سنة فأنه يبطل حقها من الفسخ (على الصحيح) لأنه على الفور والتأجيل مفقوت للفور والثاني لا يبطل لاحسانها بالتأجيل فلا يلزمها فلها الفسخ متى شئت (ولو نكح وشرط فيها اسلام أو في أحدهما نسب أو حرة أو غيرها) ككونها بكرا أو ثيبا أو كناية أو أمة أو كونه عبدا (فأخلف) الشروط (فأظهر صحة النكاح) لأن العقود عليه معين لا يقبل بخلف الصفة الشرطية والثاني بطلانه لأن النكاح يعتمد الصفات والأسماء دون التعيين والمشااهدة فيكون اختلاف الصفة فيه كاختلاف العين ولو اختلفت العين بأن قالت زوجني من زيد فزوجها من عمرو لم يصح فكذا هنا ويفرق بينهما ولا شيء على الزوج ان لم يدخل بها وان دخل بها فلا حد لشبهة اختلاف

وان لم يقل حكمت بذلك ولو رجعت بعد انكارها وصدقته قبلت وسقط الفسخ (ففيه) تصديق الزوج هنامستقنى من قاعدة تصديق النافي للوط. كما استقنى منها ما لو ادعى الولي الوط. وأنكرت فيصدق هو يمينه وما لو ادعى المحلل عدم الوط. وادعته فتصدق هي يمينها وما لو أدت بولد لا مكان منه وأنكر الوط. من أصله فهي المصدقة وما لو ادعت في بكارة مشروطة في العقد أنه أزالها وأنكر فتصدق هي كما تقدم قريبا يلحق بهذا ما لو علق طلاقها بعدم الوط. ثم ادعاه وأنكرت فيصدق هو وما لو علق أنه متى تزوج عليها وأبرأته من كذا من صداقها فهي طالق فتزوج وادعى أنه دفع لها صداقها وأنكرت فهو المصدق من حيث عدم وقوع الطلاق بآرائها لا من حيث سقوط مهرها عنه (قوله ولو اعترفته) أو لم يمكنه ويصدق هو إذا ادعاه على المعتمد (قوله أو حبست) ولو من جهته أو ظاهرا لم تحسب المدة بخلاف ما لو وقع له مثل ذلك فتحسب المدة فيه وبخلاف ما لو حاضت أو فطنت فتحسب المدة فيها (قوله فالقياس الخ) هذا مرجوح والمعتمد ما في الروضة من أنه يلزمها أن لا تعزله في مثل الوقت الذي كانت اعترفته فيه ولم يذكره الشارح لقول ابن الرفعة إنه يلزمه فيه الاستئناف أيضا ومنع الأزوم ظاهر خصوصا إن كانت اعترفته في أول السنة المضروبة فتأمل (قوله ولو رضى الخ) هذا مستقنى عنه بالفورية المشروطة فيما مر (قوله بعدها) ولا عبرة برضاها قبلها لعدم ثبوت الحق (قوله أي سقط) دفع به ما يقتضيه البطلان من وجود حق قبل الرضا (قوله ولو نكح) أي ولو وقع نكاح كما يدل له ما بعده ويجوز فيه ويتعين في شرط أن يكون مبينا للجهول بدليل الرفع بعده في اسلام وتابعه وهو يشمل ما لو كان الشرط الزوج أو الزوجة أو غيرها ممن يتولى العقد (قوله ككونها) لو قال بكبارة وثبوته ليشمل ما لو شرطت الزوجة بكارة الزوج أو ثبوته كما شمله كلام المصنف لكان أولى بشرط نحو البياض كذلك (قوله لأن العقود عليه الخ) وقياسا بالأولى على البيع الذي لا يتأثر بالشروط الفاسدة مع أنه معاوضة محضة فتأمل (قوله ويفرق) أي يفرق القاضي بينهما على القول الثاني (قوله ان بان خيرا مما شرط) أي ان بان الموصوف بوصف أكمل من الوصف المشروط فيه أو ان بان الوصف خيرا من الوصف المشروط والأول أقرب الى كلام الشارح أي فلا خيار والمنظور اليه كمال الوصف في ذاته من غير نظر الى سراد الشرط كما تأتي الإشارة اليه (قوله فبان بكرا فلا خيار) وان كان الزوج ضعيف الآلة (قوله دونه) منه ما لو شرط كونها بكرا فبان ثيبا فلا خيار ظاهره وان كان هو ثيبا أيضا فيه كما يأتي ومن العموم الذي فيه الخيار

[قوله من الفسخ] بناء على أنه فوري [قول المتن فيها اسلام] لم يقل في أحدهما إشارة إلى أن ضابط المذكور هنا أن يكون النكاح يصح مع قطع النظر عن الشرط فلو شرطت الكناية اسلامه فأخلف اطرده القولان [قوله ككونها بكرا] لو اختلفا فزعمت زوال البكارة المشروطة بوطئه وأنكرت صدقت يمينها لرفع الفسخ وصدق يمينه لرفع كمال المهر حتى لو طلق قبل الدخول وجب الشرط [قول المتن] فأظهر صحة النكاح [هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المنكحة قاصرة وشرط الولي حرية الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة وأخلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله أيضا فيما يظهر ما لو زوج القاصرة من غير شرط ولكن على ظن الكفاءة فأخلف ثم رأيت الزركشي صرح في فصل زواجه الولي غير كفء بالمسئلة الأخيرة وذكر فيها ما حوالته [قوله والثاني بطلانه] انظر لو كان خيرا مما شرط هل يتخلف هذا القول أم لا ظاهر الاطلاق للعموم [قوله ويفرق بينهما] أي على القول الثاني القائل بالبطلان

(٣٤ - قلوبى وعيمره - ثالث) العلماء وعليه مهر المثل (ثم) على الصحة (ان بان) للموصوف (خيرا مما شرط) فيه كأن شرط في الزوجة أنها كناية فبان مسلمة أو أمة فبان حرة أو ثيب فبان بكرا وفي الزوج أنه عبد فبان حرا (فلا خيار وان بان دونه) كأن شرط أنها حرة فبان أمة

وهو يحل له نكاح الأمة وقد أذن السيد في نكاحها أو أنه حر فإن عبدا وقد أذن له السيد في النكاح والزوجة حرة (فلها خيار وكذا له في الأصح) والثاني لا خيار له لنفسه (٢٦٦) من الخلاص بالطلاق ولو كان الزوج في المسئلة الأولى عبدا في أحد قولين صححه

البغوى أنه لا خيار له لتكافئها ولو كانت الزوجة في الثانية أمة في أحد وجهين لا خيار لتكافئها وقطع بمقابله ويكون الخيار للسيد ولو شرط في الزوج نسب شريف فإن خلافه فإن كان نسبه دون نسبها فلها الخيار كما شملته العبارة وإن وضعت به فلا وليا لها الخيار لفوات الكفاءة وإن كان نسبه مثل نسبها أو فوقه فالأظهر وقطع به أنه لا خيار لها ولا لوليها لاتقاء العار ولو شرط النسب في الزوجة فإن خلافه فإن كان نسبها دون نسبها فلها الخيار كما شملته العبارة وإن كان مثله أو فوقه فلا خيار له في أحد القولين وقيل لا خيار له مطلقا لنفسه من الطلاق (فرع) خيار الخلف على الفور وقيل فيه خلاف خيار العتق الآتي قال البغوى وينفرد من له الخيار بالفسخ ولا يفتقر إلى الحاكم كخيار عيب المبيع وتعقبه الرافعي بأن الخلف يبطل العقد على قول فليكن خيار عيب النكاح (ولو ظنها مسعدة أو حرة فبانت كناية أو أامة وهي تحل له

ما لو شرط كونها مسعدة فبانت كافرة تحل له وفارق عدم ثبوت الخيار في البيع في هذه لزادة القيمة المنظور إليها فيه ومنه ما لو شرط كونها بيضاء فبانت سمراء أو كونه أبيض فبان أسمر أو كون أحدهما جيلًا فبان قبيحا وهكذا فكل منهما الخيار كما شمله كلام المصنف فليراجع (قوله) وهو يحل الخ) تصوير لصحة النكاح وكذا ما بعده (قوله) ولو كان الخ) هذا شروع فيها لو بان مثله الذي تدافعه كلام المصنف فلو قال فلان بان دون ثبوت الخيار والأفلا للكان أولى وأعم (قوله الأولى) وهي شرط أنها حرة فبانت أمة (قوله) صححه البغوى هو المعتمد (قوله) لتكافئها أي مع تمكنه من الخلاص بالطلاق وبذلك فارتقت هذه ثبوت الخيار على المعتمد المقطوع به في التي بعدها ومن ذلك ما لو شرط في أحدهما حرية الأصل فبان عتقا أو كونه مبعضا فبان رقيقا أو مبعضا ولو مثله فيثبت الخيار في ذلك لها لاله لما ذكر كذا قاله شيخنا وهو يقتضي أن الخيار فيها لو بان دونه إنما يثبت لها لاله في جميع الصور وقد مر خلافه فراجع (قوله) وقطع بمقابله وهو ثبوت الخيار وقدمر أنه المعتمد (قوله للسيد) لأن له إجبارها على نكاح العبد وبذلك فارق ثبوت الخيار لها في العيب (قوله) كما شملته العبارة (فذكره لأجل تجميع الأقسام وكذا ذكر الفوقية أيضا وإنما لم يذكره عليه لوجود الخلاف فيه فهو لم تشملها العبارة من حيث الخلاف فافهم وكذا يقال في المسئلة بعدها (قوله) فالأظهر وقطع به أنه لا خيار لها) كما يأتي وهو المعتمد (قوله) كما شملته العبارة المناسب له أن لا يجعل هذه مما شملته العبارة لوجود الخلاف فيها المعلوم بقوله وقيل لا خيار له مطلقا وماسلم من الاعتراض أحد وإن بلغ الغاية القصوى (قوله) فلا خيار له هو المعتمد (قوله) على الفور هو المعتمد (قوله) وينفرد الخ) هو المعتمد (قوله) وتعقبه الرافعي الخ) يقال عليه حيث قيل بالبطلان في الخلف فهو أقوى من عيب النكاح فلا يقاس (تنبيهان: أحدهما) محل عدم الخيار إذا بان مثله على ما تقدم في غير العيوب بقرينة ما سبق قال شيخنا ومحله أيضا في النسب والحرفة والعفة أما غيرها كالقبح والبياض والسورة والثبوتية والجمال فالثالثة فيها الانسقاط الخيار لهما فراجع. ثانيهما أنه استفيد مما ذكر أن عدم الكفاءة هنا وفيما يأتي لا يبطل النكاح وقد تقدم في موضعه خلافه فليست التوفيق بين الموضوعين وحمل ما هنا على ما سأل في خلاف الظن لا يستقيم (قوله) ولو لظنها الخ) هو لبيان أن الظن ليس كالشرط وذكره مثال لقاعدة هي لو ظن أحد الزوجين في الآخر وصفا فأخلف فلا خيار والمراد في غير العيوب بقرينة ما سبق وسيشير الشارح إليه (قوله) وهي أي الكناية أو الأمانة تحل له (قوله) البحث أو الشرط فالوارد في عبارة المنهج بمعنى أو (قوله) وهذا هو المنصوص الخ) فيه اعتراض على المصنف في تغييره بالأظهر لأن الخلاف طرق كما ذكره الشارح على أنه لا يجوز نسبة مقابل النص للشافعي كما مر في محله (قوله) ومنهم من قرر النصين) وهما عدم ثبوت الخيار للزوج في الثانية وهي الأمة وثبوت له في الأولى وهي الكافرة (قوله) بالتليس) فلا تنصير من الزوج فلا خيار بخلاف الثانية فلا خيار له فيها وهذا الفرق من

[قوله في أحد قولين] المراد بهما الأظهر ومقابله [قوله وقيل لا خيار له مطلقا] هذا هو مقابل الأصح السابق في المتن فيمكن أن يقول كما شملته العبارة كما قال فيها سلف [قول المتن فلا خيار] أي كما لو ظن العبد المبيع كاتبا مثلا فأخلف [قوله وهذا هو المنصوص] أي ومقابله مخرج من النص في الأولى كما أن مقابل النص في الأولى مخرج من النص في الثانية [قوله وفرق الخ] هذا الفرق رده ابن الرفعة بأنها المتضررة بالفسخ فكيف يجعل تقرير غيرها سببا لضرها

فلا خيار له (في الأظهر) لتقصيره بترك البحث أو الشرط وهذا هو المنصوص في الثانية ووجه الثاني المنصوص في الأولى الحاق خلف الظن بخلف الشرط لأن الأصل فيمن هو في دار الإسلام الحرية والإسلام ومنهم من قرر النصين وفرق بأن ولي الكافرة كافر تجزى بعلامة كالغير خفاء الحال على الزوج إنما يكون بالتليس بترك العلامة وولي الأمة لا تجزى عن ولي

[قول]

الحرّة (ولو أذنت) للولى (في تزويجها بمن ظنته كفوا) لها (فبان فسقة أو دناؤه نفسه وحرقة فلا خيار لها) لتقصيرها بترك البحث (قلت) ولو بان معيها أو عبدا فلها الخيار والله أعلم) لموافقة ما ظنته من الحرية والسلامة من العيب الغالب في الناس والمسلتان ذكرهما الرافعي والأولى مستغنى عنها بما تقدم في العيوب والثانية يطررها خلاف ماذا ظننا حرّة فبان (٢٦٧) أمة كما أشار إليه الرافعي ونسبه

المصنف وتعبه في مسألة الفسق بأنه ذكر قبل الصداق عن البغوى أن لما حق الفسخ به وتجب مما قال هنا مع ما نقله عن البغوى (ومتى فسخ بخلف) للشرط بناء على صحة التكاح (حكم المهر والرجوع به على الغارّة ماسبق في العيب) فان كان الفسخ قبل الدخول فلا مهر أو بعده بأن لم يعلم بالخال إلا بعده فمهر المثل وقيل المسمى ولا يرجع بما يفرضه على الغار في الجديد (والمؤثر) للفسخ بخلف الشرط (تقرير قارن العقد) كقوله زوجتك هذه المسلمة أو البكر أو الحرّة وهو وكيل عن السيد أو يصفها له بذلك صغبا في نكاحها ثم يزوجها منه على الاتصال بخلاف ما لو زوجها منه بعد أيام (ولو غر بحرية أمة) في نكاحه إياها كأن شرطت فيه (وصحاحه) أى النكاح بأن قلنا بالأظهر إن خلف الشرط لا يبطله وحصل منه ولد (فالولد) الحاصل (قبل العلم) بأنها أمة (حر) لظن الزوج

حيث الخلاف والافتراء على عدم الخيار مطلقا كما تقدم (قوله ولو أذنت) أى لم يجز مطلقا أو لغيره وعيقت الزوج سواء علم الولي بحال الزوج أولا وما من من البطلان في عدم الكفاءة محمول على غير ما ذكر كذا قالوا فراجعهم من أركان النكاح فيما سروه من باب الكفاءة (قوله بمن ظنته كفوا) وهو معين مطلقا أو غير معين في المهر كما تقدم أو غير معين مطلقا لأن العقد صحيح كما قال الامام بانفاق الاصحاح كذا قالوه وفيه نظر اذ كيف لا يكون معين ما عرفت أنها أذنت فيه وكيف يصح النكاح اتفاقا مع عدم الكفاءة فراجعهم (قوله الغالب) مفعول الموافقة (قوله والمسلتان ذكرهما الرافعي) أى في الشرح ولم يفهمه الشارح عليه بعد . قلت كما هو عادته لأجل ما ذكره فيهما فتأمل (قوله والأولى) وهى ما لو بان معيها وأشار بقوله مستغنى عنها الى أنها مكررة ، ولعل ذكرها لتتميم أقسام خصال الكفاءة فتأمل (قوله يطررها خلاف الخ) والحكم فيها المعتمد ثبوت الخيار هنا وتقدم الفرق بينهما إذ لا يلزم من اتحاد المخالف اتحاد الترجيح (قوله وتعبه الخ) أى تعب المصنف في الروضة الرافعي في الشرح وتجب المصنف من الرافعي فيما ذكره من مخالفة كلامه في موضعين على مسألة واحدة قال بعضهم فالمصنف أولى بالتعجب بما ذكره هنا والحق أنه لا تعجب على واحد منهما وقد دفعه السباطي ببعض ما يناسب رده فراجعهم (قوله للشرط) هو قيد لمراجعة كلام المصنف والا بخلف الظن كذلك كما يشير اليه (قوله حكم المهر الخ) وحكم المؤن من نفقة وكسوة وغيرهما عدم وجوبها لكل مفسوخة لا سكنى المعتدة الحامل كذا قاله شيخنا الرملى وقال شيخنا الزيدى بوجوبها في الفسخ بقبر المقارن ثم قال والنكاح في الرجوع على الغار وأما هي فلا رجوع عليها مطلقا (قوله وهو وكيل) ذكره ليوافق ماسياى (قوله على الاتصال) ذكره لكونه مثالا للمقارنة في كلام المصنف وليس شرطا للتقرير لحرية الولد ولا للرجوع بقيمته وعلى كل فذكر الشارح له ليس في محله لأن كلامه في التفرير الموجب للفسخ ولأنك حذرته من شيخ الاسلام في المنهج فراجعهم (قوله ولو غر بحرية أمة) سواء وقع التفرير في العقد أو قبله أو بعده كما نقله العلامة العبادى عن شيخنا الرملى (قوله أم عبدا) وهذا حرّ بين رقيقين . (قوله حرا كان الخ) ويطلب الحرّ حالا وكذا المكاتب والمبعض ويطلب غيرهم بعد العتق ولولبعضه أخذ من مطابقة المبعض كما تقدم لكن بعد

[قول المتن بمن ظنته كفوا] مثل ذلك فيما يظهر ما وجهت كون الكفاءة معتبرة ثم ما ذكره هنا الى قوله والله أعلم فيبدأن كون الاخلال بالكفاءة مفسدا للنكاح محله إذا كانت المنكحة مجبرة لم تأذن وعلم الولي الحال وكذا الوجهل فيما يظهر وأما غير المجبرة إذا كان الاذن لغير معين أو لمعين فالنكاح صحيح ولا خيار الا في العيب والرق على ما تقررها مع ملاحظة ما أسلفناه في الحاشية أول الفصل نقلا عن ابن الرفعة والامام نعم لو أذنت لغير معين وزوجها الولي بغير كف مع علم الحال اتجه البطلان [قوله كما أشار إليه الرافعي] أى بحثا قال الزركشى وقد ساعد في ذلك البحث فانه نص امام المذهب رضى الله عنهما وعن الزركشى وعن سائر المسلمين [قوله وتجب مما قاله هنا] قلت ولهذا تعجب بعضهم من النووي رحمه الله في اتباعه للرافعي هنا [قوله للشرط] لم يقل أو الظن لقول المتن أو الرجوع على الغار به فان مسألة الخلف فيما لو ظنته حرا فبان عبدا فيها بحث الشيخين السابق [قوله والمؤثر للفسخ] مثله البطلان أيضا على قوله [قوله حرا] أى ان فقد حرا خلافا لاحتمال عن الشيخ أبى على بأنه ينعقد قيقا ثم يعق [قوله ويرجع بها على الغار]

حرّيتها حين حصوله سواء كان حرا أو عبدا وسواء فسخ العقد أم أجازة إذا ثبت له الخيار (وعلى المرفور قيمة لبيدها) لأنه فوت عليه رقه التابع لرقها بظنه حرّيتها فستقر في ذمته حرا كان أو عبدا وتعتبر قيمته يوم الولادة لأنه أول أيام إمكان تقويمه (ويرجع بها على الغار) لأنه الموقع له في غرامتها وهو لم يدخل في العقد على أن يجرمها بخلاف المهر وإنما يرجع إذا غرم كالضامن وأحقّ بقوله

قبل العلم عن الحاصل بعده فهو رقيق والمراد بالحصول العلوق وقوله وصححناه لافهمه له فان الحكم كما ذكر اذا أبطل لشبهة الخلاف وكذا إذا بطل بكون الزوج لا يجعله (٢٦٨) نكاح الأمة لشبهة التقرير (والتقرير بالحرية لا يتصور من سيدها) لأنه إذا

قال زواجك هذه الحرة أو على أنها حرة أو نحوه ذلك عتقت (بل) يتصور (من) وكيله (في نكاحها في صلب العقد أو قبله كما تقدم والفوات في ذلك بخلف الشرط تارة والظن أخرى (أو منها) والفوات فيه بخلف الظن ولا عبرة بقول من ليس بعاقد ولا معقود عليه (فان كان منها تعلق الغرم بفتيتها) فتطالب بعد العتق ولا يتعلق بكسبها ولا برقبته (ولو انفصل الولد ميتا بلا جناية فلا شيء فيه) لأن حياته غير متيقنة بخلاف ما لو انفصل بجناية فيه الانقضاء حرا غرة لوارثه على عاقلة الجاني أجنبيا كان أو سيد الأمة أو المبرور فان كان عبدا قطعت الغرة برقبته ويضمنه المبرور لسيد الأمة لتفويته رقه بعشر قيمتها لأنه القدر الذي يضمن به الجنين الرقيق وليس للسيد إلا ما يضمن به الرقيق والغرة عبد أو أمة كإسباني في الجراح ولا يتصور أن يرث منها في مسئلتنا مع الأب الحر غير الجاني الأم الأم الحرة (ومن عتقت تحت رقيق أو من فيه رق تخبرت في فسخ النكاح) قبل المحلول

اليسار ولو قال المصنف لما سلكه بدل سيدها كان أولى ومعلوم أنه لو كان المبرور عبدا لمالك الولد لم يلزمه شيء (قوله قبل العلم الخ) ويعلم كونه قبله أو بعده بالولادة فان وضعته قبل ستة أشهر ولحظتين من وقت العلم فهو حر قاله الزركشي (قوله حر) أي ينقدح حرا على المعتد (قوله لا يتصور) قال شيخنا الرملي هو للغالب فلا يرد كون سيدها مريضا عليه دين مستغرق أو سقيها أو مفسدا أو مكانا وأذن لهم في الزواج أو كونها مراهونة أو جانية وزوجت كذلك أو كون اسمها حرة أو أريد بالحرية العفة عن الزنا لظهور القرينة (قوله عتقت) قال شيخنا الرملي مؤاخذه له باقراره لا بقوله المذكور وفيه نظر لأنه يلزم سبق حريتها على العقد فيتوقف على اذنها فتأمل (قوله من وكيله) فبرجع الزوج عليه وهو على من غرسوا هي أو سيدها وعلى هذا لو وجد منها معا فعلى كل نصف الغرم كما في المنهج (قوله بخلف الشرط) راجع للعقد والظن راجع لما قبله وتقدم أن ما بعده كذلك فهو من: بخلف الظن أيضا (قوله بعد العتق) أي ولو لبغضها أو اليسار ما لم تكن مكانية والاطول حالا كما سر (قوله الجاني) أي الحر (قوله عبدا) أي لغرم سيدها (قوله برقبته) فان كان عبدا للمبرور خفي سيدها على سيد المبرور (قوله للسيد) أي للأمة الأولى لمالك الولد كما سر (قوله ولا يتصور الخ) لأن الأم رقيقة فلا ترث حصه أم الأم المذكورة في رقة الرقيق كما سر فان كانت رقيقة أيضا فكلها للأب فان كان رقيقا أو جانيا فكلها للأم الأم الحرة والأفليت المال فتأمل (قوله ومن عتقت) ولو بكال حريتها في مبغضة أو بوجود صفة في معلقة أو بأداء نجوم في مكانية وكذا بأصديق زوجها لما في دعواها الحرية لكن يصدق السيد ان أذكرها ولا يسقط من المهر شيء لو فسخت قبل الدخول لأنه حقه وليس لزوجها لو عتقت أن يزوجه لارأولادها أرقاء بزعم السيد وهل للسيد تزويجها مع زعمه بقاء الزوجية راجعه (قوله تخبرت) أي ان كانت كاملة والا كسفيرة ومجنونة حتى تكمل وللزوج وطؤها قبل الفسخ وعليه لعتقتها المهر المسمى ان وطئ قبل العتق والا فهو المثل (قوله بريرة) بموحدة مفتوحة فهملة مكسورة فتحتية ساكنة فهملة مفتوحة وقوله عبدا باسمه مفتحت (قوله تحت حر) خلافا لآبي حنيفة (قوله ولو عتقا معا) وكذا لو مات أو عتق بعد عتقها وقبل فسخها فلا خيار أيضا

قال الامام بالإجماع انتهى وهذا بخلاف المهر كما سبق (قوله والتفريق بالحرية الخ) جعل الجبلي من صور التفريق ما لو قال زواجك أختي هذه ونظر فيه الزركشي بأنه يجوز أن تكون أخته وهي رقيقة له (قوله من وكيله) مثله وليه قال الزركشي في الوكيل والمرأة موزر الشافعي المبرور فكان ذلك حاملا للاصحاب على قولهم إنه لا يتصور من السيد وإنما أراد الشافعي التمثيل بأن ذلك يكون من السيد في صور وساقها (قوله والظن أخرى) راجع لقوله أوقفه ومن هنا يعلم أن قوله السابق أو يصفها له بذلك الخ مراده أنه ملحق بخلف الشرط لأنه منه (قوله ولا عبرة بقول الخ) أي فلا يكون الولد حرا ولا رجوع ومنه مسألة المتن السابقة فيها لو ظنها حرة فبانت أمة (قوله ومن عتقت الخ) هو شامل للمبغضة التي كل عتقها تحت (فرع) لو أنكر السيد العتق وصدق الزوج صدق السيد وهل تفسخ قال صاحب الكافي قال شيخنا سمعت شيخي أباع على رجل عن ذلك فقال يحتمل وجهين والأصح ثبوت الخيار لا أنها حرة فزعمهما والحق لا يبدوهما قال صاحب الكافي فعلى هذا لو فسخت قبل الدخول لم يسقط الصداق لأنه حق السيد ولو عتق العبد أو يسر فليس له نكاحها لان أولادها أرقاء (قوله تخبرت في فسخ النكاح) لو مات أو عتق قبل اختيارها فلا خيار (قوله أما من عتقت تحت حر فلا خيار) خلافا لآبي حنيفة رضي الله عنه

وبعد لانها تخبر بمن فيه رق والأصل في ذلك أن بريرة عتقت فغيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها (قوله عبدا فاختلرت نفسها) مستم عن عائشة أم المؤمنين عتقت تحت حر فلا خيار لها لان ما حدث لها من الكمال متصف به الزوج ولو عتقها

فلا خيار (والأظهر أنه) أي الخيار (على الفور) كخيار العيب في البيع وغيره والثاني يندمده الترتوي ثلاثة أيام ومبدؤهما من حين علمت بالعتق وثبت الخيار الثالث يمتد إلى أن تصرّح بإسقاطه أو تمكن من الوطء طائفة (فان قالت) بعد تأخيرها الفسخ مريده له (جهلت العتق صدقت حينها ان أمكن) جهلها (بأن كان المعتق غائبا) عنها حين العتق والابان كانت معه في يفتو ويعد خفاء العتق عليها فأصدق الزوج (وكذا ان قالت جهلت الخيار به) أي بالعتق فانها تصدق حينها (في الأظهر) لأن (٣٦٩) ثبوت الخيار به حتى لا يعرفه إلا

الخصاوص والثاني يمنع ذلك ويطل خيارها بالتأخير ولو ادعت الجهل بأن الخيار على الفور فقال العبادي إن كانت قديمة العهد بالاسلام وخالطت أهله لم تعدر وإن كانت حديثة العهد به أولم تخالط أهله فقولان وأطلق الغزالي أنها لا تضر وجهه بأن الغالب أن من علم أصل ثبوت الخيار علم أنه على الفور كخيار العيب (فرع) الفسخ بالعتق لا يحتاج إلى المرافعة إلى الحاكم لأن ثابت بالنص والاجماع (فان فسخت قبل وطء فلا مهر) وليس لسيدها منعها من الفسخ لتضررها بتركه (أو بعده بعتق بعده وجب المسمى أو) بعتق (قبله) بأن لم تعلم بالعتق إلا بعد الوطء (فهر مثل) لا المسمى لتقدم سبب الفسخ على الوطء (وقيل المسمى) لتقرره بالوطء قبل العلم وما وجب من مهر المثل أو المسمى فليسيد (ولو عتق بعضها أو

(قوله على الفور) نعم لو طلقها رجعا قبل العتق أو بعده وقبل سقوط الخيار أو تخلف إسلام فلها انتظار الينونة فان فسخت حينئذ وقف إلى نبين الحال (قوله مريده له) حال من فاعل قالت (قوله إن أمكن) أي بأن لم يكن بها ظاهر الحال كما عبر به في الشرح والروضة (قوله فقال العبادي الخ) المعتمد أن لها الخيار مطلقا خلافا للعبادي والغزالي كما يؤخذ مما قبله لأنه إذا كان الخيار لا يعرفه إلا الخصاوص فقدم الفورية فيه بالأولى (قوله لا يحتاج إلى المرافعة إلى الحاكم) فلها الاستقلال به فورا (قوله أو بعتق) قبله أو معه (قوله فهر مثل) أي لعتيقة (قوله فليسيد) لأن سببه وهو العقد وقع في ملكه فسقط ما استشكله ابن الرفعة فراجع (قوله ولو عتق بعضها) ولو بسبب الدور كأن أعتقها في مرض موته قبل الوطء ولم تخرج من الثلث إلا بالصدق فلا خيار لأنها ان فسخت سقط الصداق وهو من جلة المال فينقص الثلث عنها فيرق بعضها فيسقط خيارها فجعل المنهج هذه من زيادته مع امكان شمول كلامه هنا لها فيه نظر .

(فصل : في الاعفاف) من أعف متعبدا أي أوصل العفة إلى أصله فصدره في الأصل العفة وهي هناترك نحو الزنا وفي العرف العام ما يدل على شرف النفس وأما عف فهو لازم ومصدره الاعفاف وليس مرادها هنا (قوله الولد) أي المومر بما يصف به زيادة على مؤنة يوم وليلة كافي النفقة (قوله ذكرنا كان أو أتى) مسلما كان أو كافرا كامل الحرية أو مضمنا مضميرا أو كيبا بواسطة أو بغيرها وارثا أو غير وارث مفردا أو متعددا أو يقدم الأقرب ولو غير وارث ثم الوارث إذا استواءا قربا فان تساوا قربا باو إرثا أو عدمه وزرع في غير الوارث بحسب الرموس وفي الوارث بحسب الارث ويلزم ولي المحجور الأقل من الأمور الخمسة الآتية إلا أن يلزمه ما حكم بغيره (قوله الأب) الكامل بالحرية الكاملة والعصمة بخلاف المهدوم من فيهرق (قوله والأجداد) فيجب إعفاف الكل إن قدر عليهم والأقدم الطاص وإن بعد على غيره ويقدم منهما الأقرب فالأقرب ثم بالقرعة (قوله بأن يعطيه) أي بعد العقد لأنه قبله لا يسمى مهر فلا يلزمه قبله وشمل ما لو طرأ إعسار الأب بعد عقده وهو كذلك حيث يجوز لها الفسخ به (قوله أو ثمنها) أي بعد الشراء لأنه قبله لا يسمى ثمن ولا يلزمه من المهر

(قوله من حين علمت) عبارة الزركشي في حكاية هذا القول قال الامام وابتدأوها من وقت تخييرها انتهى وزاد الله على وجها آخر ما لم يحسها قال الزركشي المرجح في الدليل في أبي داود في قصة بريرة ان قربك فلا خيار لك وأطال الزركشي في ذلك [قوله وثبت الخيار] عطف على قوله العتق [قوله ان أمكن] الأحسن عبارة للمهر ان لم يكن بها ظاهر الحال وجهه الأحسن أن دائرة الأمكان واسعة [قوله بأن كان المعتق] الأحسن كان [قوله والثاني يمنع ذلك] أي كما في البيع ورد بأن عيوب المبيع شهيرة قاله الزركشي [قوله وقيل المسمى] ذهب إليه الامام والغزالي لأن المهر ليسيد وهو محسن بالعتق [قوله فليسيد] استشكل ابن الرضة ما إذا كان الوطء متأخرا عن العتق قال لأنها وطئت وهي حرة انتهى وهو مذهب مالك رحمه الله (فصل : يلزم الولد) لو تضرر الولد اعتبر الأقرب ولو غير وارث ثم الوارث ثم التوزيع [قوله اعفاف الأب] أي

كوتبت أو عتق عبد تحت أمة فلا خيار) لها ولله لأن معتمدا هذا الخيار الخبر وليس شيء من الصور المذكورة في معنى صورته لبقاء النقص في الأولى والثانية ولأنه لا يعتبر باستغراض الناقصة وبمكنه التخلص بالطلاق (فصل : يلزم الولد) ذكرنا كان أو أتى (اعفاف الأب والأجداد) من جهة الأب أو الأم (على المشهور) لأنه من وجوه حاجاتهم المهمة كالنفقة والكسوة والثاني لا كما لا يلزم الأب اعفاف الابن والاعفاف (بأن يعطيه مهر حرة أو يقول) له (أنكح وأعطيك المهر أو ينكح له بذاته ويهر أو يملكه أمة) لم يطأها (أو ثمنها) ولا فرق في الحرة المسكوة بين المسلمة والكتانية ولا يكفي أن يزوجه أو يملكه مجوزا شوها .

لومعية لأنها لا تنصفه ولا أن يزوجه أمة لأنه مستغن بماله (ثم عليه مؤتمها) أي مؤنة الأب والمرأة التي أعف بها من نفقة وكسوة ومهر
 إن لم يقدر عليها الأب أمارزوم مؤته (٢٧٠) فظاهر لمسايتي في النفقات وأما مؤنتها فلائها من نفقة الاعفاف والمهر اقتصر على

مؤنتها (وليس للأب تعيين النكاح دون التسري ولا) تعيين (رفيعة) بجمال أو شرف للنكاح لأن المطلوب دفع الحاجة وهي تندفع بالتسري وبغير ربيعة المهر (ولو اتفقا على مهر فتعينها للأب) لأنه أعرف بفرضه في قضاء شهوته (ويجب التجديد إذا ماتت) زوجة كانت أو أمة (أو انسخ) النكاح (بردة) منها (أو فسخته) أو فسخته (بعب وكذا إن طلق) أو أعتق (بعذر) كشقاق أو نشوز (في الأصح) كالوط والإيجب التجديد في الرجعي إلا بعد اقضاء العدة ووجه مقابل الأصح أنه المفوت على نفسه وإن طلق أو أعتق بغير عذر فلا يجب التجديد لأنه المقصر والمفوت على نفسه (وإنما يجب اعفاف فاقدر مهر) وإن قدر على المؤنة (محتاج إلى نكاح) بأن تنوق نفسه إلى الوط وليس تحته من تدفع حاجته فالقادر على المهر أو التسري وإن كان بدون مهر الحرة لا يجب اعفافه ومن تحته من لا تدفع حاجته كصغيرة أو عجوز شوها يجب اعفافه

والنمقن الإلقدرا لا تقربه دون مازاد ولودفع له المهر والنمقن فأيسر لم يرجع عليه به (قوله أومعية) أو عمية أو عرجاء أو ذات استحاضة أو قروح سيالة (قوله لأنه مستغن الخ) فإن عجز ولده جازت الأمة (قوله والمهر اقتصر على مؤنتها) وتبعه المهاج في بعض النسخ قال في التوشيح وهو متعين لأن مؤته تعلم من بابه وربما عجز الأب عن المهر دون النفقة لكسبه لها والمراد بالنفقة اللازمة له ما يجوز لها الفسخ بها لا نحو آدم وتصير ديناً على الولد ولو يلا فرض قاض وإن كانت أم الولد مراعاة لجانب الاعفاف ويلزمه في هذه مراعاة لجانب الأمومة (قوله وليس للأب الخ) أي لا يلزم الولد موافقة الأصل فيما عينه كإلزامه أكثر من واحدة حرة أو أمة وإن احتاج إلى زيادة عليها لكن سياتي في الشرح أنه إذا كان تحته من لا تنصفه وجب إعفافه فحمل ما هنا على من تعصفه ولا يلزمه أكثر من نفقة واحدة وإن كانت تحت الأب زوجات أو أماء ويلزمه صرفها لمن تعفه على الأوجه وقال شيخنا توزع وفيه نظر فراجعه (قوله التسري) أصله التسرر لأنه مأخوذ من السر وهو الوط لأنه يكون سرا (قوله على مهر) أي على مال مقدّر برضاها (قوله فتعينها للأب) فإن نكح أو اشترى به ولو من مهرها أو قيمتها دونه فواضح والأفلا بن الرجوع فيما بقي كذا قاله شيخنا فانظره مع ما صر فيها لودفعه فأيسر وقديفرق بتحقيق الزيادة على الحاجة هنا وقت دفعها وفيه نظر (قوله إذا ماتت) ولو بقتل من غيره مطلقاً أو منه لنحو ضيال (قوله بردة منها) أي وحدها لانهما ولا منه إلا أن ماتت الرضاع كالردة كأن أرضعت من أعف بها زوجة له صغيرة (قوله أو أعتق بعذر) ومنه عند شيخنا م تعذر البيع بعدم مشتر أو استيلاء ونظر فيه بإمكان الانتفاع بها بغير العتق فراجعه (قوله كشقاق أو نشوز) وكذا ربة (قوله بغير عذر) ومنه قتله لها لغير نحو ضيال ولا يقبل لو اعتذر بأنه لا يعود لما صدر منه (قوله فلا يجب التجديد) أي إلا إن ماتت أو أرادت كالأب كانت في عصمته وظاهر كلامهم عدم التجديد في قتله لها لغير عذر مطلقاً ولو اعتبرت موت أقرانها لم يكن مبعداً فراجعه (نفيه) لو كان مطلقاً بأن طلق ثلاث مرات ولو من زوجة لادونها ولو ثلاثاً دفعه ومن زوجتين سرى أمة قالوا وسبيل الحاكم في المحرر عليه في عتقها ولا يحتاج في فكه إلى قاض وفيه نظر ظاهر لأنه إن أعتق لعذر وجب التجديد والأفلا فمعنى هذا المحرر ومن أي الأنواع هو وما وقت انفكاكه راجعه (قوله فاقد مهر) ولو بعد العقد وقبل الدخول كما صر (قوله لنكاح) وكذا خدمة تعينت لنحو مرض نظراً للعرف (قوله الوط) فلا عبرة بالحاجة الاستمتاع (قوله فالقادر) ولو بكسب في مدة لا تحتمل التعزب وفارق النفقة بتكررها مع عدم قيام البنية بدونها فتنسق على الأب (قوله من لا تدفع حاجته) أي حاجة النكاح بأن تكون التي تحته لا تنصفه كما مثله الشارح فإن كانت تعفه لم يزاد عليها لأنه لا يزاد على واحدة لحاجة النكاح كسدة شهوته مثلاً كما صر (قوله الواجب عليه نفقة واحدة) وفيها ما صر (قوله ظهرت حاجته) ولو بقوله (قوله بلا يمين) إن لم يكذب به ظاهر حاله كذبي استرخاء والا فيحلف

الحرم المصوم (قوله ثم عليه مؤتمها) كذا هو بخط المصنف بالثنية قيل وفيه نظر لأن مؤنة الأب لازمة قبل الاعفاف وبعده وفي بعض النسخ مؤنتها بالأفراد وهو ما في المحرر (قوله وغيرها) حكى الرافعي في النفقات عن البغوي أنه لا يلزمه إلا دم ونفقة الخادم لأن قدما لا يثبت الخيار قال الرافعي وقياس قولنا إنه يحتمل ما زام الأب وجوبهما لانهما يلزمان الأب مع اعساره (قوله التسري) هو مأخوذ من السر وأصله التسرر وهو الوط لأنه يكون سرا (قوله أو فسخته) حكم هذا يفهم بالأولى (قوله فاقد مهر) المعتبر فقد ما يمكن به من الاستمتاع ولو بمن سري (قول المتن إذا ظهرت الحاجة) عبارة الرافعي إذا أظهر حاجته وهي أحسن

لا قضاء

(و صدق إذا ظهرت الحاجة) إلى النكاح وقضاء الشهوة (بلا يمين) لأن تحليفه في هذا

للقام لا يلحق محرمته لكن لا يحل له طلب الاعفاف إلا إذا صدقت شهوته بحيث يخاف الزنا أو يضربه التعزيبو يشق عليه الصبر والأب

وجوب مهر لأحد) بوطه
لهما أن له في مال ولده شبهة
الاعفاف الذي هو من
جنس ما فعله فانتفى عنه
بها الخد وجب عليه ولده
المهر وفي قول من الطريق
الثاني يجب الحد وعلى هذا
أن طأعته فلا مهر في أحد
الوجهين وإن أكرهها
وجب المهر ولو قال المصنف
والمذهب لا حد وجب مهر
كان أوضح مما قاله في حكاية
الخلافة (فان أحبل)
الأب بوطه (فالولد حر
نصيب) للشبهة فإن كانت
مستولدة الابن لم تصر
مستولدة للأب لأن أم
الولد لا تقبل النقل (والا)
أى وإن لم تكن مستولدة
للابن (فالأظهر أنها نصير)
مستولدة للأب للشبهة
موسرا كان أو معسرا
ويقدر انتقال الملك فيها
إليه قبيل العلق والثاني
لا نصير لأنها ليست ملكا له
ولا حاجة إلى تقدير انتقال
الملك فيها إليه (و) الأظهر
(أن عليه قيمتها)
لصيرورتها مستولدة له
(مع مهر) لأنه وجب
بالوطء كما تقدم ومقابل
الأظهر مبنى على أنها نصير
(لا قيمة ولد في الأصح)
لانتقال الملك فيها قبيل

(قوله الكافر) أى المصوم كما تقدم (قوله) ويحرم عليه (أى الأب وان علا) وكان رقيقا وطء أمة ولده وان سفل
أو كان أنثى وكذا عكسه فيحرم على الولد وان سفل وطء أمة أصله وان علا وكان أنثى نعم لا يقتل الملك فيها الولد
إذا أحبلها لأنه لا يثبت به استيلا ولا نسب والولد رقيق ويلزمه المهر مطلقا والحد ان لم يصدروا فرق عدم قطعه
بسرقه أنه مال أصله لوجود شبهة النفقة فيه فتأمل (قوله) والمذهب وجوب مهر (أى على الأب في ذمته ان كان
حرا أو مكاتباً والافق رقبته ومحل وجوبه ان لم تصر أم ولده مطلقا أو صارت وتاخر الا تزال عن مغيب الحشفة
ويقبل دعواه عدم تأخر وهو مهر مثل مطلقا كما قاله ابن قاسم عن ابن حجر في شرحه وتبعه شيخنا الرملى في
شرحيه أنه في البكر مهر بكر وأرض بكارة وقال شيخنا في البكر مهر ثيب وأرض بكارة وهو مخالف لما سأتى
عنه ولا يسقط بمطوعتها لأنه لشبهة قال شيخنا ولا يتكرر بتكرار الوطء لاتحاد الشبهة أى ما لم يؤد كاسياتى
(قوله لأحد) أى لا يجب على الأب حد بوطه أمة فرعه وإن كان الأب كافرا أو رقيقا أو كانت مستولدة
للولد لكنه يعز رخص الله ان علم التحريم ولا قيمة لها على الأب لضعف ملك الولد ويحرم وطؤها على الابن
مطلقا وكذا على الأب ان كانت موطوءة للابن قبله (قوله بوطه) ولوفى الدبر خلافا لابن حجر (قوله لأن له
الح) يفيد أن السلام في ولد النسب (قوله شبهة الاعفاف) أى في الجملة (قوله) ولو قال المصنف (الح) فيه
نظر لأن المذهب مسلط على المنفى والمثبت معا تقدم أو تأخر فان أراد أنه لا يتسلط على وجوب المهر إذا تأخر
فلا دليل عليه مع أنه يلزم القطع بوجوبه وليس كذلك على أن عادة الشارح صحة التعبير بالمذهب في خلاف
مبنى على خلاف آخر وأنه قد يغلب إحدى المسئلتين على الأخرى في جمعهما تحت خلاف إحداهما فتأمل
(قوله فان أحبل الأب أمة فرعه فالولد حر) أى ينعقد الولد كله حرا وان كان الأب رقيقا إلا في أمة مشتركة
فقد حرصة الابن منه حر ويسرى لباقية (قوله) أنها نصير مستولدة للأب ان كان حرا ولو مكاتبه أو مزوجة
أو موصى بها أو مسلمة وهو كافر أو مسر هونة وهو موسر (قوله فيها) أو فاما ملكه منها ويسرى (قوله) وأن
عليه قيمتها) ويصدق في قدرها واعتبار آخر وطء يمكن كون الحمل منه ان تكررو يعلم بالوضع (قوله) لا انتقال
الملك) فان لم ينتقل لرق الأب مثلا وجب قيمة الولد فقط كما مر (قوله مع مهر) على ما تقدم فيه من الخلاف
(قوله) ويحرم على الأب (الح) أى لا يصح أن يتزوج الأب الحرأمة ولده من النسب بخلاف عكسه فالولد ان
يتزوج أمة أصله التي لم يطأها أصله ولا يثبت به استيلا ولا حرية ولد والأب الرقيق ولو بمعضا ومكاتبان زوج
أمة ولده ولا يثبت به أيضا استيلا ولا حرية ولد وان ثبت استيلا لمبعض لأمة نفسه دون المكاتب وكذا

لا قضاء الأولى التوقف على ظهورها لنا بالقرائن [قول المتن ويحرم عليه] أى بالاجماع [قول المتن أمة
ولده] أى وإن نزل وكذا حكم ثبوت الاستيلا وغيره كاسياتى هذا حاصل ما فى الزركشى [قول المتن
وجوب مهر] يجب أيضا أرض البكارة [قوله لأحد] أى ولو كانت مستولدة الابن ولو كان الأب رقيقا
وان كان التغليل قاصرا عن افادة ذلك [قوله في أحد الوجهين] كأنه عرفهما إشارة إلى أنهما الوجهان
في وطء أمة الغير المطاوعة [قوله] ويجب مهر [معنى كلام الشارح رحمه الله أن المتن لو قال هذا كان
المذهب معبراً به عن الطريق القاطعة ووجوبه مفرعا عليها وأما عدم وجوب المهر فمن تفاريع طريقة
الخلاف [قوله فالولد حر] أى ولو كان الأب رقيقا كما نقله الشيخان عن القفال خلافا للقاضى [قوله
موسرا كان أو معسرا] مسلما كان أو كافرا ولو كانت الأمة مسلمة وتدخل في ملكه قهرا كالارث [قوله
قبيل العلق] أومعه [قوله] لأنه وجب بالوطء [هذا محله إذا تأخر الا تزال عن دخول الحشفة كما هو الغالب
[قول المتن ونكاحها] أى إذا كان حرا وهو معطوف على قوله وطء أمة ولده أى ويحرم عليه نكاحها

العلق ومقابله يقول ينتقل الملك بعد العلق لتحقق الصيرورة حينئذ (ونكاحها) أى ويحرم عليه نكاح أمة ولده لأنها لماله
في مال ولده من شبهة الاعفاف والنفقة وغيرها كالشركة

للأب من الرضاع نكاح أمة ولده منه ولا يثبت به ما ذكر (قوله فلو ملك) الولد زوجة والده حراً أو رقيقاً (قوله حين الملك) كأن طراً يساره (قوله لم يفسخ النكاح) فولده رقيق ولا يعتق على المشتري لأنه أخوه (قوله من باب أولى) فهو مقطوع به كما في شرح شيخنا (قوله ليقرب من الصحة) أى صحة التوجيه المذكور فيه (قوله وليس له نكاح أمة مكانه) ولو كتابة صحيحة (قوله فان ملك مكاتب) كتابة صحيحة أو فاسدة (قوله زوجه سيده انفسخ النكاح) وخرج بزوجة سيده ملكاً لأصل سيده وخرج سيده فلا يعتقان على سيده وخرج أيضاً جزء سيده كأن كاتب مبيع رقيقاً فاشترى بعض سيده الرقيق فلا يعتق عليه وخرج جزء نفسه كأن اشترى مكاتب جزء نفسه من سيده فلا يعتق عليه كما لو اشترى أصله أو فرعه ويقال في هذه اجتمعت الملكية والبضعية في ملك شخص واحد ولم يعتق عليه . (فصل : في نكاح الرقيق الذكر والأنثى) وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله (قوله السيد) أى المالك لرقة العبد ومنفعته فان اختلف كوصى بمنفعته اعتبر إذن مالك الرقة في الأكساب النادرة واذن الموصى له في الأكساب المعتادة ولا يدخل باذن أحدهما ما للآخر وظاهر هذا صحة نكاحه باذن أحدهما فراجحه (قوله باذنه) متعلق بضمن بعده وليس الاذن سبباً لنفي الضمان كما قد يتوهم ويصدق السيد في عدم الاذن إن أنكره (قوله لا يضمن) وإن شرطهما في العقد أو ضمنهما إلا بعد وجوبهما والمراد بالنفقة جميع المؤن (قوله وهما في كسبه) أى مع كونهما في ذمته فله ولزوجته الدعوى على السيد بتخليته لكسبهما (قوله بعد النكاح) الأولى بعد وجوبهما وهو في المهر الحال بالعقد وفي المؤجل بحلوله وفي النفقة ونحوها بالتفكيك ويقدم منه النفقة على المهر كل يوم ولا يدخر للمؤجل شيء نعم يقدم مهر حال توقف التسليم عليه (قوله قبل النكاح) ولو بعد الاذن غارق صرف الكسب في الضمان بعد الاذن لثبوت المضمون قبله وقد ذكر في المنهج هذا الفرق هنا وفي باب الضمان نعم لو زوج أمته بعده وجبت مؤنتها عليه من حيث الملكية .

[قوله لم يفسخ] أى والولد الحاصل بعد ذلك ينعقد رقيقاً لأنه يطؤها بجهة النكاح ولا نظر للشبهة [قوله لا مفهوم له الخ] كلامه كما ترى يقتضى جريان الوجه الثاني إذا كانت تحل له وهو ظاهر في الأب الحر بخلاف الأب الرقيق فإنه يجوز له ابتداء نكاح أمة ولده فينبى الجزم بعدم تأخير طريان ملك ولده لها والله أعلم ثم رأيت الزركشى نقاه وادعى أن التقييد في المتن لإفادة القطع في هذه . (فصل السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن الخ) يوهى أن انتفاء الضمان تسبب عن الاذن وليس مراداً قال الامام حقيقة الخلاف أن الأثر ينحصر في الكسب أو يعم أموال السيد وليس ضمان حقيقة لأن قدر النفقة مجهول انتهى قلت ولأنه لم يجب بعد ثم عن القول بالضمان الصحيح في الشرح الصغير أن الوجوب لا يلقى العبد ثم تحمله السيد عنه حتى لو أبرى العبد برى السيد ويطالبان بخلافه على مقابل الصحيح وقول المتن وهما في كسبه الخ قال الزركشى الظاهر أنه مفرع على القولين انتهى . أقول كيف يكون ذلك وقد قال المتن بعد النكاح مع ماسلف عن إمام الحرمين في أن معنى القديم التعلق بسائر أوال السيد [قول المتن في الجديد] لأنه لم يلتزم شيئاً والقديم يقول التزامهما ضمناً [قوله والقديم يضمنهما] القولان جار يان في كل دين أذن له في الجملة كالضمان ونحوه [قول المتن وهما في كسبه] وذلك لأن الاذن فيه اذن في لوازمه وكيفية الصرف البداءة بالنفقة وما فضل للمهر قاله الرافى [قول المتن بعد النكاح] خرج الذي قبله ولو بعد الاذن بخلاف نظير ذلك من الاذن في الضمان والفرق لأن

في الأصح) لأنه يغتفر في العوام لقوته ما لا يغتفر في الابتداء وليس ملك الولد ملك الوالد في رفعه النكاح والثاني يفسخ كالملكها الأب لملكه في مال وا. ومن شبهة الملك بوجوب الاعفاف وغيره وقوله الذى لاتحل له الأمة لا مفهوم له فإنه إذا حلت لم يفسخ النكاح أيضاً من باب أولى وإنما فرض عدم الحل صاحب الوجه الثاني ليقرب من الصحة (وليس له نكاح أمة مكانه) لما له في ماله ورقبته من شبهة الملك بتجيزه نفسه (فان ملك مكاتب زوجة سيده انفسخ النكاح في الأصح) كما لو ملكها السيد لما ذكر والثاني يلحقه بملك الولد زوجة أبيه ودفع بأن تعلق السيد بعمال المكاتب أشد من تعلق الأب بعمال الابن (فصل : السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن مهرًا ونفقة في الجديد) والقديم يضمنهما (وهما في كسبه بعد النكاح المعتاد) كالاصطياد والاحتطاب وما يحصل بالحرق والصنعة (والنادر) كالحاصل بالهبة والوصية أما بالكسب قبل النكاح فيختص به السيد (فان كان مأذوناً له في تجارة فيها يده من ربح)

لأنه كسبه سواء حصل قبل النكاح أم بعده (وكذا رأس مال في الأصح) كدب في التجارة والثاني لا كسب أموال السيد (وإن لم يكن مكتسبا ولا مأذونا له) في التجارة (ففي ذمته) كالقرض للزومه برضا مستحقه (وفي قول على السيد) لأن الإذن في النكاح لمن هذه حاله التزام لمؤنه (وله المسافرة به ويقوت الاستمتاع) بالزوجة عليه لأنه مالك الرقبة فيقدم حقه (وإذا لم يسافر) به (لزمه تخليته ليلا للاستمتاع) لأنه عمله (ويستخدمه نهارا إن تكفل المهر والنفقة (٢٧٣) والإيفاء له لكسبهما وإن استخدمه

بلا تكفل لزمه الأقل من أجره مثل) لمدة الاستخدام (و) من (كل المهر والنفقة) لمدة الاستخدام لأنه أنفق منفقة باستخدامه مع اذنه في النكاح المقضي لتعلقهما بكسبه ولو خلاه للكسب وكسب أكثر منهما فله أخذ الزيادة أو أقل لم يلزمه الاتمام (وقبل يلزمه المهر والنفقة) وإن كانا أكثر من أجره المثل لأن المخلو له الكسب تلك المدة لربما كسب ما يفي بهما (ولو نكح فاسدا) بأن نكح من غير إذن السيد أو بإذنه وخالفه فيما أذن له فيه (ووطئ) فيه قبل أن يفرق بينهما (فهر مثل) يجب (في ذمته) الزومه برضا مستحقه كالقرض الذي أنفقه (وفي قول في رقبته) كثير الوطء من الانلاقات (وإذا زوج) السيد (أمنه) استخدمها نهارا وسلمها للزوج ليلا) لأنه بذلك منقضى استخدامهما والاستمتاع بها وقد نقل الثانية للزوج فتبقى له

(قوله لأنه كسبه) يفيد تعلقهما بما في يده ولوقبل الإذن في النكاح (قوله في ذمته) وله فسخ النكاح إن جهلت حاله كما مر (قوله وفي قول) هو مكرر إن كان قديما ومخالف لما سبق إن كان جديدا (قوله وله المسافرة به) إن لم يتعلق به حق كرهن أو لجارة أو كتابة وله استصحاب زوجته وعلى السيد تخليته معها على العادة وأجرتها لسيدها في كسبه وإذا امتنع بعد طلبه ولو يمنع سيدها فناشزة (قوله ليلا) أي أونهارا على العادة في الراحة وعدم الخدمة (قوله إن تكفل) وهو موسر أو أداها ولو معسرا واعتبر شيخنا الأداء مطلقا (قوله فيخليه) ويحتمل يفرقه يوما فيوما فربما احتاج السيد لخدمته وفي شرح البهجة الجواز مطلقا وينع السيد عنه مدة الاجارة (قوله وإن استخدمه) ولو نهارا فقط إذ لا يلزم السيد أجره الليل وإن استخدمه فيه قاله الماوردي وحسبه كاستخدامه (قوله في كل المهر) أي الحال منه والنفقة فيهما مقابلان للأجرة (قوله لمدة) متعلق بالنفقة (قوله لأنه أنفق الخ) أي شأنه ذلك ولو في مستقبل (قوله وقيل يلزمه المهر والنفقة) مطلقا وقيل يلزمه أجره المثل مطلقا كالواستخدامه أجنبي وفرق المنهج بأن سبق الإذن من السيد أوجب التزامه فراجعه (قوله فاسدا) أي بغير إذن فيه والإفك الصحيح فراجعه (قوله للزومه الخ) يفيد أن ذلك فيمن يعتبر رضاها وإلا كناية ومجنونة ومكرهة ومحجورة وسفه وأمة لم يباذن سيدها في تعلق رقبته (قوله باستخدامها) أي إن كان فيها خدعة وليست مكتوبة ولا مبضنة وإلا فلا يمنعها من الزوج نعم المبضنة في نوبة سيدها كالثقة لكن في شرح شيخنا منع تسليم المكتوبة للزوج إن أدى إلى فوات النجوم (قوله لأنه عمل الاستراحة) يفيد أن تسليمها للزوج وقت عدم شغلها ويقدم به ولو رقيقا على سيدها لو عارضه لأنه المفقوت على نفسه ولا يرد سفره بها لأنه ليس منعا من سيدها ولا يأتى هذا التعارض في العبد وإن ذكره فيه العلامة العبادي عن شيخنا الرمي فتأمل (قوله ولا نفقة على الزوج الخ) أي وإن فوت على السيد خدمتها ولو بنحو حبس لكن يلزمه أجره مثل ما فوته للسيد لأنه غائب ولا شيء على السيد إذا استخدمها ليلا أونهارا (قوله في داره) أي مثلا (قوله لم يلزمه) نعم لو كان الزوج ولدا للسيد وخشى

[قوله سواء الخ] الظاهر أن مثل ذلك أكسبه بغير التجارة التي بعد الإذن ولوقبل النكاح [قول المتن في ذمته] لوجهات الحال ثبت لها الفسخ قاله الزركشي [قول المتن وفي قول على السيد] قال الزركشي الظاهر أنهما القولان الأولان يعني الجديد ومقابله انتهى [قول المتن له المسافرة به الخ] أي بشرط أن يتكفل المهر والنفقة كافي الاستخدام قاله الزركشي وتعمير المصنف يوهم أن العبد ليس له استصحابها وليس كذلك فلو فعل وجب على السيد تخليته ليلا [قوله إن تكفل] المراد من ذلك الالتزام والأداء لاحقية الضمان قال الزركشي فلو كان معسرا فالنتجه أن التزامه لا يفيد [قوله لمدة الاستخدام] لو استخدمه ليلا ونهارا قال الماوردي اعتبر مدة النهار فقط [قوله وخالفه] لو عين له مهرا فزاد عليه صح وتثبت الزيادة في ذمته ولو أذن له في نكاح فاسد تعلق بكسبه

(٣٥ - قلوبى وعميرة - ناك)

الأخرى يستوفى في النهار دون الليل لأنه محلي الاستراحة والاستمتاع (ولا نفقة على الزوج حينئذ) أي حين استخدامها (في الأصح) لاتقاء التسليم والتحسين التام والثاني يجب لوجود التسليم الواجب والثالث يجب شرطها توزيعا لها على الزمان فلو سلمها ليلا ونهارا وجبت قطعا (ولو أخل) السيد (في داره بيتا وقال للزوج تخلوا بها فيه لم يلزمه) ذلك (في الأصح) لأن الحياء والمروءة يمنعه من دخول داره ولو فعل ذلك

فلا ثقة عليه والثاني يلزمه ذلك لتدوم به السيد على ملكه مع تمكن الزوج من الوصول الى حقه وعلى هذا تلزمه الثقة (وليس السفر بها) لأنه مالك رقبته (٢٧٤) فيقدم على مالك الاستمتاع (والزوج مغبها) في السفر ليستمتع بها ليل

عليه نحو جور لزمه (قوله فلا ثقة) لاتقاء التمكن التام (قوله ولا السيد) أي لا للزوج بغير إذن السيد (قوله السفر بها) وإن لم يرض الزوج ولا يحرم عليه الخلوة بها لأنها مباحة كالحرم نعم إن تعلق بها حق لم يسافر بها بغير إذن صاحب الحق كالمهر في العبد (قوله ليستمتع بها ليل) أي وقت الراحة كالمهر وفي لزمه مامر (قوله) وإذا لم يسافر (أو سافر ولم تسلم له ليل ونهارا كما في الحضر (قوله أن السيد لو قتلها) ولو مع غيره أوقلت زوجها كذلك سقط كل المهر تغليباً لجانب السيد وقال الخطيب في صورة الاشتراك بسقوط ما يقابل السيد وفعلها مع واحد يسقط النصف توزيعاً عليهما (قوله أوقلت نفسها) وأزوجه كالمهر ولو مع غيرها سقط كل المهر أيضاً وفيه مامر (قوله وأن الحرة لو قتل نفسها) لم يسقط المهر بخلاف ما لو قتل زوجها فيسقط المهر قبل الدخول كافي الأمة في هذه (قوله أوقلت الأمة) أي أو الحرة (قوله أجنبي) ومنه زوجها لم يسقط كما لو هلكنا بقتل أو غيره (تنبيه) شمل القتل في كلام المصنف العمدا والخطأ ولو بسبب أو بشرط وهو كذلك ودخل في الأمة المبعضة وهو الذي اعتمد شيخنا الرملي وقال شيخنا الزيلدي كالخطيب يسقط ما يقابل الرق فقط (قوله في المستثنين) فالتعير عنه بالمذهب في غيرها تغليباً لهما (قوله أو جهما) المنصوص فيهما) وله المعبر عنه بالمذهب لأنه الراجح من الطريقي الراجح (قوله وفي وجه) هذا وما بعده هما المقابلان للمذهب قال شيخ شيخنا عميرة وهو في الأولى قول وبقي بما ذكر موت الحرة ولم يذكره الشارح مقابلاً (قوله ولو باع) ومثله العتق (قوله المسمى) قيده لصحة إطلاق المصنف لأن بدله وهو مهر المثل إن وجب بتسمية فاسدة فكذلك أو بفرض أو ووه في مفوضة أو نكاح فاسد أو موت فإن وجد ذلك قبل البيع أو العتق فلا باع أو بعده فلا يشتري أولهما. والحاصل أن يقال المهر لمن وجب في ملكه وهي العتق ملكت نفسها (قوله ولو تزوج أمته بعده) أي ولا كتابة فيهما أو في أحدهما وإلا وجب المهر ويجب في البعض بسقطه وخرج عبد غيره فيجب ولا يسقط بملك سيدها له بعد ولو شرط في العقد أن أولادها بين السيدين بطل الشرط فقط والأولاد لملك الأم (قوله لم يجب مهر) وإن ذكر أو دخل بها بعد العتق قال شيخنا ولا يسن ذكره في العقد خلافاً لبعضهم وكلام الشارح ظاهر في عدمه (قوله فيسمى) أي ندبا على

[قوله فله أن يسترده] أي في ملكه سفر السيد بها أما إذا استخدمها نهاراً وسلمها ليلاً فلا يجوز له الاسترداد به عليه في شرح الارشاد [قوله بخلاف ما إذا دخل بها] يرجع لكل من قوله ولا يلزمه تسليم المهر وقوله لو أن سلمه فله أن يسترده [قوله لو قتل نفسها] أي أما لو قتلها أجنبي أو الزوج أو ماتت قبل الدخول فإن المهر لا يسقط بخلاف [قوله قبل الدخول] هو مستفاد من قول المتن بعد دخول وإنما قيد بذلك وإن اتحد الحكم لمكان الخلاف في الأول دون الثاني [قوله في قتل السيد أمته] زاد الزركشي أنه يصدق أيضاً في قتلها نفسها وجعل ذلك مثل قتل السيد في إجراء الطريقين. أقول ما ذكره من أن فيها نصاً مسلم لكنه مفرغ على القول بالسقوط في قتل السيد وما ذكره من جريان الطريقين فيها ممنوع يعرف ذلك بمراجعة الرافعي فالحق ما سلكه الشارح من أن فيها قولاً ووجهاً والله أعلم [قوله والفرق الخ] فرق أيضاً بأن الفرض من الحرية الوصلة وقد وجدت بالعقد والفرض من نكاح الأمة الوطء بدليل اشتراط خوف العنت ولم يحصل المقصود فرجع إلى المهر [قوله فلا حاجة إلى تسميته] أي ولا تستحب أيضاً [قوله وقيل يجب ثم يسقط] زيفه الامام بأن المقضى لسقوطه دواماً مقترن بالعقد

وليس للسيد منه من السفر ولا الزامه به لينفق عليها وإذا لم يسافر فلا ثقة عليه ولا يلزمه تسليم المهر إن لم يدخل بها فإن سلمه فله أن يسترده بخلاف ما إذا دخل بها (والمذهب أن السيد لو قتلها أوقلت نفسها قبل دخول سقط مهرها) الواجب له لتفويتها قبل تسليمه وتفويتها كتفويتها (وأن الحرة لو قتل نفسها أوقلت الأمة أجنبي أو ماتت فلا يسقط للمهر قبل الدخول) كالو هلكنا بعد دخول (وما ذكر في قتل الحرة هو المنصوص فيها عكس المنصوص السابق في قتل السيد أمته والفرق أن الحرة كالسلسلة إلى الزوج بالعقد إذ لا منها من السفر بخلاف الأمة والاصحاب في المستثنين طريقتان أشهرهما في كل قولان بالنقل والتخرج أرجحهما المنصوص فيهما والطريق الثاني القطع بالمنصوص فيهما وفي وجه أن قتل الأمة نفسها لا يسقط المهر لأنها ليست للمستحقة وفي وجه أن قتل الأجنبي لها أو موتها

يسقط المهر كفوات المبيع قبل القبض بناء على أن السيد بزوج بالملك (ولو باع مزوجة) قبل الدخول (أو بعده (فالمر) المسمى (البائع) لأنه وجب بالعقد الواقع في ملكه (فإن طلق) بعد البيع (قبل دخول نفسه) (الواجب له) لما ذكر (ولو تزوج أمته بعده لم يجب مهر) لأن السيد لا يثبت له على عبده دين فلا حاجة إلى تسميته وقيل يجب ثم يسقط فيسمى حتى لا يعرى النكاح من المهر

هذا القول كما سيأتي (قوله لأن عروه) أي خلوا العقد عنه أي عن المهر أي عن ذكره ووجوبه أخذاً بما قبله (فروع) قال لأنته أعتقتك على أن تنسكحني فقبلت فوراً وأقالت له أعتقتي على أن أنسكحك فأعتقتها فوراً عتقت ولزمتها قيمتها وقت الاعناق ولا يلزمها الوفاء بالنسكاح ولو قالت له أسراً أعتقتك عبدك على أن أنسكحك أو قال له رجل أعتقت عبدك على أن أنسكحك ابنتي فأعتقت عتقت ولزم القاتل القيمة لا الوفاء بالنسكاح أيضاً ولو قالت لعبدك أعتقتك على أن تزوجني عتقت وإن لم يقبل ولا قيمة ولا نسكاح ولا يلزمه الوفاء به ولو قال لأنته إن كان في علم الله أن أنسكحك بعد عتقتك فأنت حرة فلا عتقت ولا نسكاح للدور ولوجعل عتقت صغيرة أو مجنونة صدقاتها عتقت ولا يلزمها قيمة ولا وفاء بالنسكاح والله تعالى أعلم .

(كتاب الصداق)

من الصداق دلالاته على صدق رغبة بآذنه وهو بفتح الصاد أشهر من كسرهما عوض وقيل نكرمة للزوج والمخاطب به في الآية الأزواج وقيل الأولياء لأنهم كانوا يأخذونه في الجاهلية وسمى نحوه أي عطية من الله مبتدأة لأن استمتاع أحد الزوجين في مقابلة استمتاع الآخر به ظاهر ليس له مقابل ويندب كونه من الغنفة وجهه أصدقة في القته وصدق بضمين في النكرة (قوله هو المهر) وقيل الصداق ما وجب بالعقد والمهر ما وجب بغيره (قوله صدقة بفتح أوله وضم ثانيه) أي على الأصح ويجوز في ثانيه الفتح والكسر والسكون ويجوز ضم أوله مع ضم ثانيه أو سكونه فهي ست لغات وذكر الشارح هذا لأجل الدليل المذكور وذكر كلف المهر لذكر المصنف لغيره سيأتي وله أسماء أخرى وأوصل بعضهم أسماء إلى أحد عشر ونظمها بقوله :

صداق ومهر نحوه وفريضة حياء وأجر ثم عقر علائق

وطول نكاح ثم خرس تمامها فرد وعشر عد ذاك موافق

وزاد بعضهم عطية أيضاً وتقدم أنه صدقة أيضاً فجعلتها ثلاثة عشر اسماء وقد نظمها بقولي :

أسماء مهر مع ثلاث عشر مهر صداق طول خرس أجر

عطية حياء علائق نحوه فريضة نكاح صدقة عقر

وعلى كل فهو ما وجب بعقد أو وطء أو تقويت بضع قهراً كإرضاع وسواء كان الوطء في القبل أو الدبر فلا يجب باستئصال المرائني زوجها أو غير مولو في القبل ولا نحو خلوة ولا في نحو رقاً كما يأتي ومقتضى ما ذكر أن وطء الأجنبية في دبرها بوجوب المهر ولعله يفارق الذكر بأنه ليس محلاً للوطء كالبيمة أو يخص الوطء في الدبر لكونه في الزوجة وهو الوجه نظراً لوجود العقد فيها فراجعه (فروع) يس أن لا يدخل بالزوجة حتى يدفع لها شيئاً من صداقها وهو ظاهر في المهر الحال ويحتمل شموله أيضاً للزوج إذا مانع من التحجيل (قوله وفيه) أي ما ذكر من الدليل وقيل عطف على صدقة للإشارة إلى بقية أسمائه المذكورة (قوله يس) في غير تزويج أمته بعبد كاسر وقد يجب لمصلحة كرشيدة وضمت لمجور بدون مهر المثل أو رشيدي لمجورة بأكثر منه (قوله ويجوز) أي مع الكراهة وقد يحرم ذكره كولي مجنون محتاج إلى النسكاح ولم يجز له إلا من تطلب زيادة على مهر المثل فسكوت الولي عنه يلزم فيه مهر المثل ولا بعده وإن كان لو ذكره لنا كاتقدم (قوله أجاما) فهو صارف للوجوب المفهوم من الحديث المذكور المحمول على عقده صلى الله

(كتاب الصداق)

حل الصداق عوض أو نكرمة وفضيلة للزوج قولان حكاهما المرحش والمستحب أن يكون من الغنّة والله التذكير [قوله اختلاؤه] أي من غير كرم أجاما وقوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء الآية كلف الروضة ولم يكن ركناً كالبيع لأن الفرض من النسكاح الاستمتاع ونوايه وذلك قائم بالزوجين فهما

لأن عروه عنه من خالص رسول الله صلى الله عليه وسلم

(كتاب الصداق)

هو المهر ويقال فيه صدقة بفتح أوله وضم ثانيه والأصل فيه قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وغيره (يسن نسبته في العقد) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يدخل نكاحاً منه (ويجوز اختلاؤه منه) أجاما

(وما صح مباح صدقاً) قل أو كثر فإن انتهى في القلة إلى حد لا يتجول فسدت القسمة ويستحب أن لا ينقص عن عشر قدرهم خالصة لأن أبا حنيفة رضي الله عنه لا يجوز أقل منها وأن لا يزيد على خمسين درهم خالصة صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم لأزواجه رواه مسلم عن عائشة (وإذا أصدق عينا فتلفت في يده ضمنها ضمان عقد) كالمبيع في يد البائع (وفي قول ضمان بد) كالستام (فعلى الأول ليس لها بيع قبل قبضه) كالمبيع بخلافه على الثاني (٢٧٦) (ولو تلفت في يده) بأقفة (وجب مهر مثل) لافساح عقد الصداق بالتلف بخلافه على الثاني

عليه وسلم لقبره بخلاف عقده لنفسه كافي الواهبة نفسه (قوله وما صح مباح) الأولى ثم لأن الزوج مشتر ومضى عليه في المنهج ولعل المصنف لاحظ أنه مشبه بالمبيع في الأحكام المذكورة فتأمل (قوله صح صدقاً) أي في نفسه وإن امتنع لعارض كجعل أصل صغيرة صداقاً لها أو أم ولد صداقاً له كان أولدها بنت كاح ثم ملكها لأنه يلزم دخول كل منهما في ملك الصغير فيعتق عليه (فتبينه) يندب أن لا ينقص المهر عن عشرة دراهم وأن لا يزيد على خمسين درهم صدق بناته وزوجاته صلى الله عليه وسلم غير أم حبيبة (قوله لا يتجول) ومثله ما لا يقابل بمال كحق شفعة وحد قنف (قوله لأزواجه) وبناته أيضاً (قوله عينا) ليست قيدا للاناسبة المذكور بعدها (قوله فتلفت) لو أسقطه كان أولى لأن كونها ضمان عقد لا يتقيد بتلفها (قوله ضمان عقد) وهو ما يضمن بالمقابل (قوله ضمان بد) وهو ما يضمن بالمثل في المثل والقيمة في المتقوم (قوله كالستام) أي من حيث الضمان وإن اختلف الضمون به كقول شيخنا الرملي إن الستام يضمن بقيمة يوم التلف ولو مثلياً فيخالف كونها بأقصى القيم فراجعه (قوله ليس لها بيعه) ولا غيره من التصرفات ويصح الاعتياض عنه والتقابل فيه نعم إن كان نحو تعلم صنعة منع فيه الاعتياض لأنه كالسلم فيه (قوله ألتفت الزوجة) أي الرشيدة ولو جاهلة بأنه المهر مثلاً انقلباً مضمناً أمّا ألتاف غير الرشيدة والألتاف لنحو صيال أو قصاص فلا لأنه بنفسه العقد فيه ويلزم غير الرشيدة البدل (قوله ألتفت أجنبي) أي أهل للضمان يضر حق بخلاف الحربي ونحو الصيال (قوله تخيرت) فوراً (قوله ومقابل المذهب) لم يقل والطريق الثاني مثلاً لأنه ليس في المسئلة طرق ولا يصح جعل البحث المذكور طريقاً فتأمل (قوله إيمان ألتفت الزوج) ولو غير أهل أو يحن فكتلفه بالأقفة (قوله فتلف) أي تلفاً لضمان فيه

الركن [قوله وما صح مباحاً] قديدي شموله للنافع لأن الإجارة بيع منافع نعم رد الدين على غيرها فانه يصح بيعه ممن هو عليه ولا يصح جعله صدقاً وكذا القود عليها أو على عبدها يصح جعله صدقاً ولا يصح بيعه موكلاً ذلك لأمر خارج فلا إيراد [قوله وإذا أصدق عينا] مثلها المنفعة [قوله كالستام] أي بدليل أنه لا يفسخ النكاح بتلفه ووجه الأول أنه مملوك بعقد معاوضة كالمبيع [قوله فعلى الأول] فرع القاضي حين صحة الأقالة في الصداق على القولين فيصح على الأول دون الثاني [قوله ليس له بيعه] لو كان ديناً صح الاعتياض عنه فلو قال يبعها سلم من إيراد ذلك عليه [قوله وجب مهر مثل] أي ولو طلبته منه قبل ذلك فامتنع وانما وجب مهر المثل لأن البضع بالعقد كالتلف وعوض البضع مهر المثل [قوله وقيل قيمته يوم الاصداق] قال الرافعي لأنها التي تناولها العقد فان فرضت زيادة وجب أن لا يضمنها لأنه غير متعد [قوله فقاضة] هو شامل للجاهلة [قوله وقياسه الخ] قال ابن الرفعة أتى بتجده ذلك على قول ضمان العقد [قوله تخيرت على المذهب] أي على القولين وسأيت بحث الشيخين في ذلك [قوله ومثل الصداق الخ] قضية صفيحة أنها لا تطالب بالتلف وهو ظاهر [قوله وبحث الرافعي] كأن وجه التعبير بالمذهب النظر لهذا البحث [قوله فيما ذكر الخ] راجع لقول المتن تخيرت على المذهب [قوله فتلف عبد] أي بأقفة بدليل قوله

فلا يفسخ ويجب مثل
التلف إن كان مثلياً
أوقيته إن كان متقوماً
وهي أقصى القيم من يوم
الاصداق إلى يوم التلف
لاستحقاق التسليم في كل
وقت من ذلك وقبل قيمته
يوم التلف لعدم التصدي
فيه وقيل قيمته يوم
الاصداق وقيل الأقل من
قيمة يوم الاصداق إلى يوم
التلف (وإن ألتفت) الزوجة
(فقاضة) لحقها على القولين
وفيها إذا ألتفت المشتري
المبيع قبل القبض وجه
أنه لا يكون قابضاً بل يفرم
قيمه للبائع ويسترد الثمن
وقياسه كما قاله الشيخان
أن تفرم الزوجة الصداق
وتأخذ مهر المثل (وإن
ألتفت أجنبي تخيرت على
المذهب) بين فبسخ
الصداق وإبقائه (فإن
فسخت الصداق أختت
من الزوج مهر مثل) على
القول الأول ومثل
الصداق وأوقيته على الثاني
ويأخذ الزوج الترم من
التلف (والا) أي وإن لم
تفسخ الصداق (عمرت

افسخ

المثل أو القيمة وليس لها مطالبة الزوج على الأول ولها مطالبة بالترم على الثاني ويرجع هو على التلف

ومقابل المذهب أنها لا تخير ويكون الحكم كالو تلف بأقفة وبحث الرافعي فيما ذكر من ثبوت الخيار على القولين فقال يوجب المصنف يجوز أن يقال إيمان لم الخليل على قول ضمان العقد فأما على ضمان اليد فلا خيار وليس لها الاطالب المثل أو القيمة كما إذا ألتفت أجنبي المستطرف بهذا المستعير (وإن ألتفت الزوج فكتلفه) بأقفة (وقيل كأجنبي) أي كاتلافه وقد تقدم حكمهما (ولو أصدق عيدين فتلف عبد

قبل قبضه انفسخ) عقد الصداق (فيه لاقى الباقي على المذهب) من خلاف فريق الصفقة (ولها الخيار) فيه (فان فسخت فمهر مثل والاخصة التالف منه) هذا كله على القول الأول وعلى الثاني لا يفسخ الصداق ولها الخيار فان فسخت رجعت الى قيمة العبد ولو ان اجرت الباقي رجعت الى قيمة التالف (ولو تعيب قبل قبضه) كعمى العبد ونسيانه الحرفة (تخبرت على المذهب) بين فسخ الصداق وابقائه (فان فسخت فمهر مثل والاخلاص) لها كاذا رضى المشتري بعيب المبيع هذا كله على (٢٧٧) القول الأول وعلى الثاني ان فسخت

رجعت الى بدل الصداق من مثله أو قيمته وان أجازت فلها أرض العيب ومقابل المذهب انها لا تخبر فيكون لها أرض العيب كولو أجازت وان لم يرح به الشبخان (والمنافع الفاتت في بدل الزوج لا يضمنها وان طلبت التسليم فامتنع ضمن ضمان العقد) بخلافه على ضمان اليد فيضمنها من وقت الامتناع بأجرة المثل بحيث لا امتناع لاضمان على القولين (وكذا التي استوفاهما بركوب ونحوه) كلبس واستخدام لا يضمنها (على المذهب) نظرا مع البناء على ضمان العقد الى أن اتلافه كالتلف بأجرة ومقابل المذهب أنه يضمنها بأجرة المثل نظرا مع البناء المذكور الى أن اتلافه كالتلف الأجنبي أو بناء على ضمان اليد واستشكل بعضهم على ضمان العقد عدم الضمان في المستثنين لتعدي بالامتناع في الأولى وبلاستيفاء في الثانية

(قوله ولو تعيب) بغيرها ولو أجنبيا أسأل عيبته فهي قابضة لماعيبته فلا خيار على ما مر في التالف (قوله) تخبرت على القولين كما يعلم من الشرح (قوله فمهر مثل) أو يطالب الزوج الأجنبي في صورته بالأرض (قوله) فلا شيء لها) أي على الزوج مطلقا ولها مطالبة الأجنبي في صورته بالأرض (قوله ومقابل المذهب) فيه ما مر لأنه ليس له مقابل على قول ضمان العقد كافي الروضة (قوله وان لم يصرح به) أي بالأرض (قوله واستشكل الخ) وأجيب بضعف ملكها باحتمال عوده اليها (تنبيه) دخل في المنافع وطه الأمة المصدقة فلما مر به ولاحتوا لاستيلاء لو حبلت قاله شيخنا وخرج بالمنافع الزوائد فهي لها وان فسخت (قوله لأن لها به) أي بالاتلاف حق الفسخ بناء على أن اتلافه كأجنبي كما يعلم من كلامه (قوله ولها حبس نفسها) وكذا لوليها في المحجورة وليسدها في الأمة ولو لمكانة (قوله لتقبض المهر) أي المملوك لها بالعقد والافليس لها الحبس كما لو تزوج أم ولده ممتا لأنه ملك لا وارث أو أعتقها لأنه ملك له أو زوج أمته ممتا باعها لأنه ملك للبائع أو أعتقها ثم أوصى لها به لأنها ملكته عن غير النكاح وعلى الثالثة يحمل ما في المنهج بحمل الضمير عائدا الى الأمة لا بقيد كونها أم ولد فلا حاجة لقول بعضهم أو باعها ومحمداه في بعض الصور وبفرضه لا حاجة له لا مكان حله على بيعها من نفسها فأنقل (قوله لا المؤجل) قال شيخنا ومثله تعليم نحو قرآن وهو الأخير من قولي شيخنا الرمي بعد أن قال فيما نقل عنه أنه يفسخ العقد ويرجع لمهر المثل وتحبس نفسها كالحال (قوله في الأصح) هو المعتمد (قوله حتى تسلم) أي تسلم الزوجة نفسها له ويسلم الزوج الصداق لها سواء المعين ومافي النعمة وظارق البيع بفوات البضع هنا (قوله والأظهر يجبران) وهو المعتمد (قوله عدل) وهو نائب عن

انفسخ الصداق أمالو أنلفته فقا بضعة لخصته أو أنلفه أجنبي فانه لا يفسخ ويتخير بين فسخ الصداق وعدمه على القولين معا خلافا لبحث الشيخين كسلف نظيره في اتلاف الكل مع تقريره السابق [قوله قبل قبضه] أي سواء قبض غير التالف أم لا لكنه اذا قبض يكون الأمراولى بعدم الانفساخ سواء تلف القبوض أو بقي هذا ما قلوه في البيع والظاهر جر يانه هنا [قوله من خلاف فريق الصفقة] هو طريقتان احدهما قاطعة بعدم الانفساخ فيه والثانية حاكبة لقوانين والمرجح طريقة القطع [قوله فيه] راجع لقول المتن لاقى الباقي [قوله وعلى الثاني ان فسخت الخ] مقتضى هذا أن الخيار على القولين [قوله ومقابل المذهب الخ] ظاهره أن هذا المقابل جار على القولين وهو بمنوع في الرافى وأما قصان الصفة كعمى العبد وشله فللمرأة الخيار وعن ابن الوكيل لا خيار على قول ضمان العقب والمذهب الأول اه قلت وقد يجاب بأنه مراد الشارح بدليل قوله كولو أجازت فانه يعين قول النصب [قوله وان لم يصرح به] الضمير فيه فراجع له قوله فيكون لها [قوله لا يضمنها] أي كمنظيره في البيع وان امتنع البائع من التسليم [قوله واستشكل بعضهم الخ] الاشكال قوي لأن الجنابة على المنافع وهي حادثة لا على عين الصداق وانما جعلت جنابة البائع ومثله الزوج على العين كالأفة للاتبالي على العين ضمانات ولا كذلك المنافع اذ هي بمنزلة الزوائد الحادثة

وليس كاتلاف عين الصداق لأن لها به حق الفسخ والرجوع الى مهر المثل (ولها حبس نفسها لتقبض المهر المعين والحال لا المؤجل) رضاها بالتأجيل (فلو حل قبل التسليم فلا حبس في الأصح) لوجوب تسليمها نفسها قبل الحلول والثاني ينظر الى حله ويلحقه بالحال ابتداء (ولو قال كل) من الزوجين الآخر (لا أسلم حتى تسلم في قول يجبر هو) على تسليم الصداق أولا هوئا لأن استبعاد الصداق يمكن بخلاف البضع (وفي قول لا إيجاب ومن سلم أجبر صاحبه) لاستوائهما في ثبوت الحق لكل منهما على الآخر (والأظهر يجبران فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر بالتمكين فاذا سلمت أعطاهما العدل) قاله الاظم

وان لم يأتها الزوج قال فلوهم بالوطء بعد الاعطاء فامتنعت فالوجه استرداده (ولو بادرت فمكنت طالبتك) بالصداق على الأقوال كلها (فان لم يطأ) امتنعت حتى يسلم) الصداق ويكون (٢٧٨) الحكم كما قبل المتمكين (وان وطئ فلا) أى فليس لها أن تنزع وفيه وجه نعم

الشرع لا عنهما ولا عن أحدهما على المعتد (قوله فالوجه استرداده) وهو المعتد (قوله فمكنت) من الوطء في غير نحو الرقاه ومن الاستمتاع فيها (قوله وان وطئ) أو استمتع كما مر قال شيخنا الرملي والوطء في الدبر كالقبل ومهما فيه (قوله مكرهه) أو صغيرة ولو بتسليم الولي لمصلحة أو مجنونه كذلك أخرج الصداق مستحقا فلها الامتناع بعد ذلك وهل مثله ما لوجهات أن لها الحبس وما لبعض مشايخنا إلى أنه ليس مثله فخره قال الأذرى والعبرة بالتسليم في محل العقد واعتد شيخنا أن العبرة بمحل الزوج وان بعد عن محل العقد ولها نفقة مدة الامتناع لأن التقصير منه (قوله بلا عذر) ليس قيدا (قوله يجبر) أى يوحده على القول المرجوح (قوله فليس له أن يسترد) هو المعتد (قوله ولو استمعت) أى الزوجة قال شيخنا وشيخنا وكذا الزوج (قوله واجب) هو المعتد قال شيخنا ولها النفقة مدته (قوله لا ينقطع حبس) فلا تمهل له وان علم أنه بطأ فيه ومثله النفاس والصوم والاحرام والسمن والجهاز ونحوها (قوله ولا تسلم) أى بكره للولي في الصغيرة ولها في غيرها ولوادعى الولي موت الصغيرة لم يقبل الابينة (قوله ولا مريضة) وكذا ذات الهزال (قوله حتى يزول) أى بالاطاقة ويصدق فيها اثنان من محارمها أو أربع نسوة وتصدق المريضة بيمينها بقاء ألم بعد البرء (قوله لتضررها به) فهو حرام عليه (قوله وان قال الخ) نعم يجاب ان كان ثقة في غير الصغيرة (قوله ويستقر المهر) أى يحصل الأمن من سقوطه (قوله بوطء) أى بجيب حشفة ذكر أو قدرها في فرج ولودبرا كما مر وبشر انتشار ولو لصغر أو لم تزل البكورة (قوله وبموت) ولوفى المفوضة أو بالقتل بدليل الاستثناء بعده (قوله ان الأمة الخ) اقتصر على ما ذكره لأنه الذي تقدم وقدر غيره (قوله ونه الجبلى الخ) هو المعتد (قوله لا بخاوة) ولا باستمتاع ولو بنحور يقه ولا باستدخال منى ولو في القبل كما مر ولا بمادون الحشفة (قوله ومحل) أى التقديم (تنبيه) لو اعتق مريض أمة لا يملك غيرها وتزوجها وأجاز الورثة العتق استمر النكاح ولا مهر لها لأنه لو وجب لكان جزءا منها فلزم أن يملك بعضها ويلزم منه دخوله في ملكه قبلها فيصير كأنه نكح ملك نفسه وهو باطل فتأمل ذلك ولو أذن لصده أن يتزوج بأمة غيره ويجعل رقبته صداقا لم يصح النكاح وملكه ما لكها فلو طلقها قبل الدخول استمر العبد ملكا لسيدها فان اعتقه قبل الطلاق رجع على سيدها بنصف قيمته وسيأتي ذلك في فصل التشطير (فصل : في الصداق الفاسد) وأسبابه كما قال بعضهم ستة عدم المالية وتفرق الصفقة والشرط الفاسد

[قوله وان لم يأتها] أى لم يطأها [قوله ولو بادر فسلم الخ] لو سلمها الصداق فسلمت ووطئ ثم خرج مستحقها فهل لها الامتناع محل نظر (تنبيه) محل التسليم منزل الزوج ذكره في التنبيه لكن حكينا عن الحنابلة أنه موضع العقد فاذا عقد ببنداد على امرأة بالكوفة لا نفقة لها قبل التسليم ببنداد [قوله أمهلت ما يراه قاض الخ] الظاهر أن استمهاه مثل استمهاها [قوله ولا تسلم الخ] لو عرضت على الزوج لزمه قبول المريضة دون الصغيرة ولو اختلغا في إمكان الوطء قال الاصطخرى فالقول قول الأب [قوله بوطء] أى وان كان لا يحصل به التحليل فيما يظهر كالصغير الذي لا يتأتى جماعه [قوله لا انتهاء العقد] أى وانتهأه كاستيفاء العقود عليه كما في الاجارة .

(فصل) [قوله نكحها بغير] مثل ذلك التمس ونحوه لكن خالفوا ذلك في الخلع فجاءوا رجعا إذا كان على دم ونحوه قال الزركشي فليطلب الفرق فان قضيت ما في الخلع أن يكون هنا كالمفوضة قبل وقوع الرافعي في باب الخلع العرض للستة وقال ان قضيت في الخلع أن يكون الحال في مسئلتنا كما لو سكنت عن المهر فيجب

لو وطئها مكرهه فلها الامتناع وقيل لأن البضع بالوطء كالتالف (ولو بادر فسلم) الصداق (فلتمكن) أى يلزمها ذلك اذا طلبه (فان منعت بلا عذر استرد ان قلنا إنه يجبر) ولأن الاجبار مشروط بالمتمكين فان قلنا لا يجبر فليس له أن يسترد لتبرعه بالمبادرة وقيل له الاسترداد لعدم دخول الترض (ولو استمعت لتتلف ونحوه) كاستعداد (أمهلت ما يراه قاض) كيوم أو يومين (ولا يجاوز ثلاثة أيام) وهذا الإمهال واجب وقيل مستحب (لا ينقطع حبس) لأن مدته قد تطول ويتأق الاستمتاع كله معه بغير الوطء (ولا تسلم صغيرة ولا مريضة حتى يزول مانع وطء) لتضررها به وان قال الزوج لا أقرها حتى يزول المانع لأنه قد لا يفي بذلك كما قاله في البسيط (ويستقر المهر بوطء وان حرم كحاض) لاستيفاء مقابله (وبموت أحدهما) لانتهاء العقد به ويستثنى من ذلك ما تقدم أن الأمة اذا قتلت نفسها أو قتلها السيد يسقط مهرها ونه الجبلى على أنه لا يستقر بالموت في النكاح الفاسد

(الاجارة في الجديده) والقديم يستقر بها لأنها مظنة الوطء وان لم تقع المرأة وعلمه جسد لم يكن بها مانع حتى كرتق وكذا امرئ كحس في أحد الوجهين ونحوه في الوسيط الى المتمكين ولا يستقر بها في النكاح الفاسد قطعا (فصل: نكحها بغير ولو حر

لومضوب) كثوب بان أشار الى ما ذكر ولم يصفه أو وصفه بما ذكر أو بخلافه كعصير أو رقيق أو علك له (وجب مهر مثل) لقصد الصداق
باتقاء كونه مالا في الأول والثاني وملكا الزوج في الثالث (وفي قول قيمته) (٢٧٩) أي ما ذكر بأن قدر الحر رقيقا والحر

عصيرا لكن يجب مثله وكذا المنصوب المثل يجب مثله والأكثر فيها إذا قال هذا الحر القطع بوجوب مهر المثل لقصد العارية ويلحق به هذا الحر وهذا المنصوب (أو بعملك ومنصوب بطل فيه وصح في المملوك في الأظهر) من قولنا في الصفة (وتخير) هي بين فسخ الصداق وإبقائه لأن المسمى لم يسلم لها (فان فسخت فهو مثل وفي قول قيمتهما) ويأتي القولان على مقابل الأظهر أيضا ولو قال بدلها ليشمل المثل كان أحسن (وان أجازت فلها مع المملوك حصة المنصوب من مهر مثل بحسب قيمتهما) فإذا كانت مائة بالسوية بينهما فلها عن المنصوب نصف مهر المثل وفي قول قيمته أو مثله (وفي قول قنع به) أي بالمملوك لأجازتها (ولو قال زوجتك بنتي وبعتك ثوبها بهذا العبد صح النكاح وكذا المهر والبيع في الأظهر) من قولنا جمع الصفة يختلف الحكم (ويوزع العبد على الثوب ومهر المثل) فان كان مهر المثل ألفا وقيمة الثوب خمسمائة

وتقرىط الولي والمخالفة والدور كما في جعل الأمة صداقه كاسر (قوله أو وصفه) عطف على أشار لافتادة أن الإشارة منفردة والوصف منفرد وبه صرح الخطيب وغيره لماسيا في أن في الجمع بين الإشارة والوصف طريقين ولا يصح عطفه على لم يصفه ولا يضر دخوله في كلامه وهو ظاهر كلام الشارح (قوله باتقاء كونه مالا) فكل مال ليس مالا كذلك كالحشرات والميتة والدم وفارق عدم وجود العوض وقوع الطلاق رجعا في الخلع على الدم بأن عدم العوض هنا موجب للمهر وكذا عدم تفريق الصفة به في البيع كاسيا في آتقا (قوله والحر عصيرا) كذا قدره هنا في تفريق الصفة خلافاً بقدره في نكاح المشرى شيئا بل أوجبوا قيمته عندهم من براها وظاهر كلام الرافعي اعتبار كل محل بما فيه فليتنظر حكمة المخالفة وقد يقال في الحكمة إنه لما وقع العقد مع الحر فسادا اعتبر له وقت محبة وهو كونه خلافاً وعصيرا واعتبر الخلل في البيع لأن لزومه مستقل عن العقد فربما فسخ بعده فتسقط المطالبة باعتبار بما شول إليه حال الحر بخلاف عقد النكاح فاعتبر بوقت سابق له فيه قيمة وهو كونه عصيرا وأما نكاح المشرى فاعتقد وقع صحيحا بالحر عندهم ولما استعتت المطالبة به بعد الإسلام رجع إلى قيمته وقته لأن اعتبار غير وقته يؤدي إلى اعتبار الشيء في غير وقت محته وبما يقع الجفاف لأن قيمته عند من براها أقل غالبا من قيمة الخلل أو العسر فتأمل ذلك فانه من عتات الأفهام المستخرج من دقائق نفائس اللحام (قوله بعملك ومنصوب) وكالمنصوب الآتي والمرهون وكل غير متمول أو غير مال كالدم فان كان مع الفاسد صحيح وجب ما يقابله من مهر المثل إلا اللهم والحشرات فلا شيء في مقابلته ولا خيار وان لم تعلم به وانما وجب المهر فيه اذا انفرد لأن غايته أن يكون كالعدم كاسر (قوله حصة المنصوب في صورته) وفي غيره كذلك إلا اللهم ونحوه محاسن (قوله بحسب قيمتهما) أي المملوك والمنصوب ويقدر الحر رقيقا والميتة مذكاة والحر خلا كذا قيل هنا وقد مر في كلامه أنه يقدر عصيرا وهو الوجه فاعلم من قدر الخلل هنا سرى إليه من تقدير ذلك في البيع وليس معتبرا هنا فهو سهو أو سبق فلم يلتنبه له (قوله وكذا المهر والبيع) ان كان ذلك وبها كما أفادته الاضافة وكان له جواز بيعه بولاية أو وكالة ولم يكن من قاعدة مدعوجة والابطال ورجع للمهر المثل بصورة الأخيرة أن يقول زوجتك بنتي وملكتك هذه المائة درهم من مالها بها بن المائتين من الدراهم (قوله فثك العبد عن الثوب) فان لم يساو عن مثله بطل البيع ان لم تكن أذنت فيه بدونه (قوله وثلاثة صدقات) ان كان قدر مهر المثل والابطال ان لم تأذن كذلك ورجع بمهر المثل (قوله يرجع الزوج الخ) ورجع هي في الثوب اذا تلف العبد قبل القبض ولها مهر المثل المذكور ولها عيب العبد رد حصة الثوب وحدها أو حصة الصداق وحدها ان شاءت (قوله وما ذكره الخ) جواب

مهر المثل واعتراض على الرافعي بان قضية الخلع جعلها كالقوضة [قوله أو منصوب] في معناه لا يبق والمرهون للجزع عن التسليم [قوله وفي قول قيمته] حال ذلك بأن ذكرهما العوض يقتضي أنه قصد هما دون قيمة البضع ولو عبر بالبدل كان أولى والجب أن الرافعي أنكر على الغزالي في تعيينه بالقيمة وعبر بها في الحر [قوله والحر عصيرا] فقد قدره في نكاح المشرى بالقيمة عند أهلها وفي تفريق الصفة بالخل قال الرافعي والاضطراب بما يؤثر بالأصح قوة وهو راجع مهر المثل [قوله والأكثر الخ] أي فاقضاء عموم المتن من ترجيح طريق الخلاف في هذه الصورة ليس مرادا [قوله وفي قول قنع به] أي بناء على أن المشتري يقنع ببعض المبيع اذا خرج بعضه مستحقا [قوله وما ذكره المصنف الخ] دفع لمعاسه يتوهم من التكرار وفيه رد على الزركشي حيث قال ان الزائد هنا التصو ير لا غير ووجه الرد عليه أن قوله ويوزع الخ لم يسبق

فثك العبد عن الثوب وثلاثة صدقات يرجع الزوج في نصفه اذا طلق قبل الدخول ومقابل الأظهر بطلانها ووجوب مهر المثل وما ذكره المصنف هنا في المسئلة أبسط مما ذكره فيها في المناهي من البيع (ولو نكح بأنف على أن

لأبها أو على أن يعطيه ألفا فالذهب فسادا لصدق ووجوب مهر المثل) في المستثنين لأنه جعل بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغیر الزوجة والطريق الثاني فساد في الأولى (٢٨٠) دون الثانية كأنص عليه في مختصر المزني لأن لفظ الاعطاء لا يقتضي أن يكون المعطى

للأب والطريق الثالث في كل قولان بالنقل والتخرج أحدهما الصحة بالأقين ويفتو ذكر الأب (ولو شرط خيارا في النكاح بطل النكاح) لأن شأنه الأزوم (أو في المهر فالأظهر صحة النكاح لا المهر) لأنه لكونه العوض في النكاح لا يليق به الخيار ولا يسرى فسادا إلى النكاح لاستقلاله والثاني يصح المهر أيضا لأن المقصود منه المال كالبيع والثالث يفسد النكاح لفساد المهر وعلى محتهما يثبت الخيار لما كان أجازت فذلك وإن فسخت رجعت إلى مهر المثل كما ترجع إليه على قول فساد المهر وقيل لا يثبت لها خيار (وسائر الشروط) أي باقيا (أن يوافق مقتضى النكاح) كشرط أن ينق عليها أو يقسم لها (أو لم يتعلق به غرض) كشرط أن لا يأكل إلا كذا (لأن) ذكر الشرط لا اتفاق فاندته (وصح النكاح والمهر وإن خالف) مقتضى النكاح (ولم يحل بمقصوده الأصلي كشرط أن لا يتزوج عليها أولا نفقة لها صح النكاح وقد

عن اعتراض عليه (قوله لأبها) أو غيره (قوله تعطيه) بالفوقية والتحتية كما في شرح شيخنا قال وهو بالفوقية وعدمها لا يهاقنهما (قوله ألفا) من الصدق أو غيره (قوله لأنه جعل الخ) أي أن كانت الألف من المهر والاف هو شرط عقد في عقد (قوله لأن لفظ الاعطاء الخ) سيأتي في الملح أن لفظ الاعطاء للمليك فلا يصح حله على غيره كعارية وإن حل على الاعطاء لم يصح وكان المهر أفين (قوله ولو شرط خيارا في النكاح بطل) ظاهره ولو بالعيوب المثبتة للخيار وبه صرح شيخنا في شرحه وفيه نظر بما يأتي وسواء صرح بلفظ النكاح أو أسقطه وبه قال شيخنا وفيه نظر لا يمكن حله على الخيار في المهر فراجعه (قوله أن ينق عليها الخ) ومنه كما قال بعضهم شرط أن له الخيار بالعب وهو واضح لا وجه لغيره وقد تقدم عن شيخنا ما يخالفه والوجه أن يقال إن صرح بأن الخيار بالعب لم يضر لأنه تصرع بالاعتراض مع بقاء العقد على لزومه كافي البيع وإن صرح بالخيار في عقد النكاح فسادا لعقد لأنه يخالف مقتضاه من جواز مدة الخيار على أن إطلاق الخيار عن المدة مفسد للعقد كفي البيع وإن أطلق فيه ما مر عن شيخنا فراجع (قوله أن لا يأكل) انظر هل يأتي هنا ما في البيع فيما لو جمع بين شيئين فيفسد النكاح والصدق هنا أو يفسد الصدق وحده راجعه والمتجه الثاني (قوله لئلا) من حيث عدم تأثيره في النكاح وهو في الأول تأكيد لعدم الفائدة فيه باعتبار عدم وجود أمرزائده (قوله أولا نفقة لها) أي مطلقا وعليه قال ابن حجر وكذا لو شرط نفقتها على غيره لا يضر في صحة النكاح وخالفه شيخنا الزايدى تبع الشيخنا الرملي وأجاب بأنه عهد سقوط النفقة عنه ولم يهدد رجوعها على غيره ولا يراد إلا أن في الاعفاف لأنه سراً به ولا الأمانة لأن اتفاق السيد عليها بالمسكية لا بالنيابة عن الزوج (قوله كأن لا يبطأ) أي مطلقا أو الامرة أو في وقت لا يتمتع الوطء فيه والاستمتاع كالوطء فيبطل النكاح بشرط عدمه كذلك وكذا بشرط أن لا نوارث مع اتفاقهما في الدين والافلا يضر إلا أن أراد أن زال المنافع (قوله كما يقع الخ) فإنها أعم فلا تنكر فيه (قوله وقيل إن كان الخ) هذا هو المعتمد قال شيخنا واعتبروا هنا المبتدئ بالشرط دون موافقة الآخر عليه القضية لاجتماع مقتض ومانع وحقه البطلان لقوة النكاح مع ضعف الموافقة عن التصريح فهو من المقتضى وغير المقتضى (قوله نعم الخ) هو المعتمد (قوله من لا يتحمل) أو لا يجوز وطؤها كالتحيرة (قوله في الحال) فالولم يتحمل أبدا وشرط أيضا

هناك [قوله لأن شأنه الأزوم] أي ولأنه عقده معاوضة لا مدخل للخيار فيه فيفسد باشرطه كالصرف [قوله والثالث الخ] هو نص في الأملاء ومنه خرج قول بفساد النكاح في كل موطن فسد فيه الصدق ومنهم من أبي التخرج وقال إن دخول الخيار في البطل كدخوله في المبدل أي فليس الفساد بغير الخيار كالفساد به فلا يخرج [قوله وعلى محتهما يثبت الخيار] قال ابن الرفعة حيث ثبت فالقياس بثبوته للزوجين [قوله لئلا] قال ابن الرفعة ليس باطلا بل هو مؤكد لمقتضى العقد يعني فيما يوافق مقتضاه [قوله أولا نفقة لها] مثله فيما يظهر ما لو قال لا نفقة لها على بل على فلان ثم في جعلهم التزوج عابها من مقتضى القدوع خفاء ولو قال المتن والا فان لم يحل بمقصوده الخ لكان وانحأ فانه حينئذ يكون مثالا لما يتعلق به غرض [قوله كأن لا يبطأ] أي مطلقا أو لا يبطأها أو أن يبطأها مرة [قوله كما يقع في نكاح المحلل] كأنه يريد بهذا أنه لا تنكر في الكتاب في مسألة شرط التطلق كما زعم لزركشي وبين ذلك أن السابق في التحليل شرط طلاق بعد الوطء وهنا أعم من ذلك [قوله وقيل الخ] هو المصحح في الشرح والروضة

الشرط والمهر) أيضا لأنها ترض بالسمي لا بشرط أن لا يتزوج عليها ولم يرض بالسمي إلا بشرط أن لا نفقة لها (وإن أجل) [قوله بمقصود النكاح الأصلي] (كأن لا يبطأ أو) (أن يطلق) كما يقع في نكاح المحلل شرط الطلاق بعد الوطء (بطل النكاح) لا لخلل المذكور وفي قول يصح ويلغو الشرط وقيل إن كان الشارط لترك الوطء الزوج صح لأن الوطء حقه فله تركه بخلافه فيها نعم من لا يتحمل الوطء في الحال إذا

غررة في نكاحها على الزوج أن لا يطأها إلى زمن الاحتمال صحيح لأنه قضية القدر صرح به البغوي في فتاويه (ولو نكح نسوة بغير واحد كأنه زوجة بين أوليائهن أو معتقتهن أو وكيل عن أوليائهن (فلا يظهر فساد المهر) للجهل بما يخص كل منهن في الحال (ولكل مهر مثل) والثاني محته ويزرع على مهور أمثالهن (ولو نكح لطفل بفوق مهر مثل) من مال الطفل ومثله المجنون (أو أنكح بنتا لارشيده) كالجنونة والبرص الصغيرة أو السفينة (أو رشيدة بكرة بلاذن بدونه) أي بدون مهر مثل (فسد المسمى) لا تنفاه الخط والمصلحة فيه (والأظهر صحة النكاح بغير مثل) والثاني فساد فساد المهر بما ذكر ولو عقد لابنته بأكثر (٢٨١) من مهر المثل من مال نفسه في

فساد المسمى احتلال
للامام لأنه يتضمن دخوله
في ملك الابن وقطع التزالي
وغيره بالصحة حلها من
اضرار الابن بلزوم مهر
المثل في ماله وقول المصنف
بأنه موحدة ثم نون كاضبطه
بخطه ولا في قوله لارشيده
اسم بمعنى غير ظهر اعراها
فيابسا لكونها على
صورة الحرف وقوله بلا
اذن أي في النقص عن مهر
المثل لتعلقه بالبرص التي
لا يحتاج في انكاحها الى
اذن وسيأتي الكلام فيمن
يحتاج الى اذنها في النكاح
(ولو توافقوا على مهر سرا
وأعلنوا زيادة فالنكاح
وجوب ما عقده) فان عقد
سرا بألف ثم أعيد العقد
علانية بألفين تجملان فالواجب
ألف وان توافقوا سرا على
ألف من غير عقد ثم عقد
علانية بألفين فالواجب ألفان
وعلى هاتين الحالتين حل
نص الشافعي في موضع على
أن المهر مهر السروي آخر

عنه أبدا لم يضر (قوله إلى زمن الاحتمال) ظاهره أنه لا بد من التصريح بهذا قال بعضهم وينبغي حل
الاطلاق عليه خصوصا إذا دلقت قرينة وهو وجه (قوله للجهل بما يخص كلا) أي مع اختلاف المالك فلا
يرد أن للسيدان زوج أمته مثلهما واحد لأنه لو اذافسخ في أحدهما وزع المسمى على مهر مثلها
(قوله ولو نكح لطفل) أي لا تقبضه ولا بطل النكاح (قوله المجنون) وكذا السفينة (قوله في فساد المسمى
الح) وأما النكاح فصحيح اتفاقا (قوله وقطع التزالي الح) هو للعقد (قوله حذرا الح) لأنه إذا فسد لم يدخل
في ملك الولد بل يبقى على ملك الأب فسقط بذلك الاعتراض عليه (قوله بموحدة ثم نون) أي لا بثلاثة ثم تحتية
ثم موحدة كما قال بعضهم أخذ من قيد التي بعدها بالبكر لأن النكاح في هذه باطل (قوله ما عقده) أو
ما سبق العقده ولو تكرر (قوله فالواجب ألفان) فان صرحوا في العقد بأنه لا يلزم إلا ألف فساد المهر ورجع لمهر
المثل (قوله ثم المعتبر الح) صحيح لضمير الجمع في توافقوا (قوله ولو قالت) أي المحتاج الى اذنها في النكاح كما
وعده الشارع سابقا بكرة كانت أو غيرها (قوله فنقص عنه) وان كان ما عقده بأكثر من مهر المثل ولو
في سفينة رجع الى مهر المثل على المعتد (قوله بطل النكاح) هو مرجوح كسبائي الا اذا لزم على المخالفة
بطلان الاذن في النكاح من أصله فانه لا يصح كالألف لولها زوجي لفلان بألف ان رضى بها
لأنه غير مأذون في النكاح اذا نقص قال بعضهم ولو وقع مثل ذلك من الولي لو كيله بطل النكاح
أيضا ولم يعتمد شيخنا وخرج بالنقص ما لو زاد على ما عيخته فان نهته عن الزيادة أوعيت الزوج
بطل عقد الصداق ورجع الى مهر المثل وان كان أقل بما عيخته وإلا صح العقد بالمسمى (قوله وفي قول)
هو للمعتد كآبائي وفيه إشارة الى أن قول المصنف بعد وفي قول راجع للسنتين (قوله من الطريق
الثاني) فيه اعتراض على المصنف حيث لم ينبه عليه وإفاده أن في بطلان النكاح طريقة قاطعة في
المسئلة الأولى وليس في الثانية الا قولان ففي كلامه تغليب فتأمل .

[قوله على مهور أمثالهن] أي لا على عدد دوسهن كما قيل به [قوله بدونه الح] لو زوج ابنته الصغيرة أو المجنونة
بمرض أو بغير نقد البلد قال البغوي جاز كبيع المأعند النظر فان كانت بالتمام صح يعني المهر على أصح
القولين وفي البيان مثله قال ومثل البالغة ما لو كان الولي غير الأب والجد اه والمراد بالصحة وعدمها
في المهر. أما النكاح فهو صحيح على كل حال [قوله ولا في قوله الح] هو رد على ما عترض به الزركشي من أن
لا اذا دخلت على مفرد وهو صفة لسابق وجب تكرارها كقوله تعالى لا يفرض ولا بكرة لشرقية ولا غريبة
[قوله ومنهم الح] قال الزركشي لا يتجه خلاف فيها [قوله ثم المعتبر] هو توجيه لضمير الجمع في عبارة المثل
[قوله وفي قول من الطريق الثاني] أفاد بهذا أن المرجح في هذه المسئلة على طريق الرافعي إنما هو طريق
القطع خلاف ما يرويه ظاهر المنهاج من رجوع قوله الآتي وفي قول يصح الح للسنتين معا فيقتضي

(٣٦ - قلوبني وعيمره - ثالث)

على أنه مهر العلانية والطريق الثاني اثبات قولين في الحالة الثانية
فلا في الاكتفاء بمهر السر الى أنه المقصود ومنهم من أثبتهما في الحالة الأولى أيضا نظرا في مهر العلانية اليها ثم المعتبر توافق
لولى والزواج وقد يحتاج الى مساعدة المرأة (ولو قالت لولها زوجي بألف فنقص عنه بطل النكاح) للمخالفة وفي قول من
الطريق الثاني يصح بمهر المثل (فلا أطلقت) بأن سكت عن المهر (فنقص عن مهر مثل بطل) النكاح لأن المطلق محمول
على مهر المثل وقد قص عنه (وفي قول يصح بمهر مثل

(فصل : في التفويض) هولة رد الأمر الى الغير مطلقا أو مع البراءة من الخول والقوة نحو فوضت أمري الى الله أو الامم لقولهم :

لا يصلح الناس فوضى لاسرارة لهم ولا سراة اذا جهالم سادوا

والسراة بفتح السين أهل الخول والعقد كالأمراء واصطلاح رد أمر المهر من المرأة الى غيرها نحو زوجني بما شئت أو شاء فلان وهذا في الحرة أو رد أمر البضع الى الزوج مطلقا أو الى الولي في الحرة وهو المراد هنا ويقال للمرأة مفوضة بكسر الواو في القسمين ويصح فتحها في الثاني لأن الولي فوض أمرها للزوج قال في التحرير والفتح أفصح قال بعضهم وفي الفصاحة نظر مع اختلاف المعنى الآن يراد كثرة الاستعمال (قوله) (التشديدة) ولو حكما (قوله) (لوليها زوجني) (المهر) أو على أن لا مهر لي وإن زادت مع ذلك لا قبل الوطء ولا بعده ولا حالا ولا مالا فإن سكنت عن ذكر المهر فليس تفويض وكذا لو ذكرته مقيدا بغير مهر المثل قدر أوصفه ويزوجها بما ذكرته (قوله) (ولني المهر) أو سكنت عنه أو قيده بدون مهر المثل أو بغيره قد البلد أو نحو ذلك فهو تفويض منه على الاعتماد بخلافه ما كانت تقدم وظرف السكوت هنا ما مر من وجوب المهر فيه بالعقد لاستناده هنا الى تفويض وذكر السيد دون مهر المثل أو غير قد البلد مثلا ليس تفويض فيقع العقد بما ساء (قوله) (قال سيد أمة) أي غير مكاتبه (قوله) (وزوجنيها بلامهر) أو سكنت كباقي ويصح تفويض المكاتبه كتابة صحيحة لأن تبرعها جائز باذن السيد ويصح تفويض المريضة إن تمت أو أجاز الورثة لأن تبرعها موقوف على إجازتهم كذا قالوا وفي كون ما ذكر تبرعا فظننا سيأتي من وجوب المهر بالفرض أو الوطء الآن يقال بالنظر الى صورة العقد أو الى فرض دون مهر المثل وفيه نظر لأن ذلك لا يتوقف على إجازة فواجه (قوله) (أو سكنت عنه) لأنه لا يعتبر في تزويجه لها مصلحة وبذلك فارق سكوت ولي الحرة (ففيه) سكوت الوكيل من ولي أوسيد عن ذكر المهر للوكيل ليس تفويض على الاعتماد وكذا سكوت الوكيل عن الولي أو السيد حال عقده وإن كان مفوضا اليه (قوله) (لا يجب شيء) فلا يصح الإبراء منه ولا إسقاطه ولا غير ذلك (قوله) (والثاني يجب) وعليه فحذف التفويض اخلاء العقد عن ذكره (قوله) (فان وطئ فمهر مثل) استثنوا من ذلك صورتين لا مهر فيهما بالوطء احدهما لزواج أمته بعده ثم اعتهما أو باعهما أو أحدهما ثم وجد الوطء فانيهما لو نكح في الكفر مفوضة واعتقادهم أن لا مهر ثم أسلموا وطئوا والتراجع لينا كالأسلام (قوله) (ويعتبر بحال العقد) أي ان كان فيه أكثر والثاني بحال الوطء أي ان كان فيها أكثر وكذا ما بينهما لأن المعتمد أن الاعتبار أكثر من العقد الى الوطء أو الموت

استواءهما في الخلاف والترجيح وليس كذلك [قوله قلت الأظهر الخ] لو كانت سفية وسمى دون تسميتها ولكنه كان زنا على مهر المثل فيبني أن لا يصح الزائد عليها كإيه الزكشي ثم ما صححه النووي يشهد له في نكاح الجبر بدون مهر المثل وقد وافق الرافعي على محته وأيضا وافق على محته في السفية كاسلف وأيضا لو أطلق الاذن لشخص في الطلع فاختلع بدون مهر المثل صح بمهر المثل وقد عتذر عن الرافعي رحمه الله . (فصل : قالت رشيدة) [قوله غير رشيدة] الأحسن غير مطلقا بالتصرف فان من طرأسفها بعد رشدتها غير رشيدة ومع ذلك تصرفها نافذ أن يحجر عليها [قوله لا يجب شيء] إذ لو وجب لتشطر قبل الخول وقد دل القرآن على أنها لا تستحق سوى المتعة وقوله تفويض صحيح احترازه عن الفاسد كالنحر وكثير الرشيدة فانه يجب مهر المثل بنفس العقد [قوله والثاني يجب به مهر المثل] قال الزكشي لا يكون الوجوب على هذا أيضا منتظيا بالعقد بل ينتظر مع ذلك الى حالة الوطء والالتشطر بالطلاق قبل الخول وهو لا يجب قطعا إلا على وجه شاذ اه وتوجيه مقابل الأظهر النظر الى أن البضع يجب للزوج بالعقد والى أن المهر

قلت الأظهر صحة النكاح في صورتين بمهر المثل والله أعلم) كسائر الأسباب لتقصده للصدوق

(فصل) اذا (قالت) (عديدة) (لوليها) (زوجني) بلامهر فزوج ونفي للمهر أو سكنت) عنه (فهو تفويض صحيح) وسيأتي حكمه (وكذا لو قال سيد أمة زوجتها بلامهر) أو سكنت عنه فهو تفويض صحيح (ولا يصح تفويض غير رشيدة) فإذا قالت السفية زوجني بلامهر استفاد به الولي الاذن في النكاح ولغا التفويض (واذا جرى تفويض صحيح فالأظهر أنه لا يجب شيء بنفس العقد) والثاني يجب مهر المثل وعلى الأول (فان وطئ فمهر مثل) لأن الوطء لا يباح بالإباحة لما فيه من حق الله تعالى (ويعتبر) المهر (بحال العقد في الأصح) لأنه مقتضى الوجوب بالوطء والثاني بحال الوطء لأنه الذي لا يبرى عن المهر بخلاف العقد

هذا قبل الوطء مطالبة الزوج بأن يفرض مهرها وجب نفسها الفرض) لتكون على بصيرة في تسليم نفسها (وكذا التسليم المفروض في الأصح) كالسعي في العقد الثاني للمساهمة بالمهر فكيف يضاق في تقديمه (ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج) ليتبين كالسعي فإن لم ترض بنفسها لم يفرض (لاصلها) حيث تراعى على مهر (بقدر مهر المثل في الأظهر) لأنه (٢٨٣) ليس بدلائل بل الواجب لأحدهما

والثاني بشرط علمها بقدره بناء على أنه الواجب ابتداء وما يفرض بدل عنه (ويجوز فرض مؤجل في الأصح) كالسعي والثاني لبناء على وجوب مهر المثل ابتداء ولا مدخل للتأجيل فيه فكذا بدله (وفوق مهر مثل وقيل لا أن كان من جنسه) بناء على وجوب مهر المثل ابتداء فلا يزال المدخل عليه فإن كان من غير جنسه كعوض تزيد قيمته على مهر المثل فيجوز قطعاً لأن الزيادة غير محققة لارتفاع القيم وانخفاضها (ولو امتنع الزوج (من الفرض أو تنازعا فيه) أي في المفروض أي كم يفرض (فرض القاضي قد البلد حالاً) وإن رضيت بالتأجيل وتؤخره من إتمامه) قلت ويفرض مهر مثل ويشترط علمه به وإلّا أصله) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص منه ثم القدر اليسير الواقع في محل الاجتهاد لا عبرة به ولا يتوقف لزوم ما يفرضه على رضاها به فانه حكم منه

(قوله وجب الخ) لأن السبب الذي هو العقد قد وجب فسقط ما لبعضهم هنا ولما انفقه وغيره من وقت الطلب (قوله تسليم المفروض) أن لم يكن مؤجلاً كالأبتداء (قوله رضاها) أي أن قص ما يفرضه عن مهر مثلها وإلا فلا (قوله لا علمها) أي قبل الوطء بخلافه بعده لأنه اعتياض ولا بد من علم ولي المحجورة به إذا طرأ الخطر حتى لا ينقص منه (قوله مؤجل) وغير قد البلد مثلاً (قوله فرض القاضي) أي الذي تقع الدعوى بين يديه إذ لا بد من دعوى صحيحه سواء قاضي بلد الزوج أو غيره (قوله قد البلد) أي بلد الزوجة على المصنف حالة الفرض وهو بلد القاضي وبلد الفرض عند من عبر بهما لأنه لا بد من حضورها عند القاضي ولو بركيلها فيؤدي عبارات واحد وحيد فلا حاجة لاعتداد بشهادتين بعض فأنمل وفي هذا مع اعتبار مهر المثل قدراً أو جنساً وصفة بحث دقيق يحتاج إلى تامل (قوله وإن رضيت بالتأجيل) أو كان هو الولي لها أو جرت عادة البلدة به نعم ينبغي في هذه أن ينقص منه قدراً يقابل الأجل المتأجل وقد الحاكم ابتداء فمن الأولى لها غيره كما هنا وفي شرح شيخنا أنه كعادة البلد (قوله ويفرض مهر مثل) وإن رضيت بغيره من قص أو زيادة (قوله علمه به) فإن لم يعلمه لم يصح فرضه وإن وافق الواقع (قوله ولا يتوقف الخ) لا حاجة إليه لما أن قدر مهر المثل لا يعتبر معه رضا (قوله ولا يصح فرض أجنبي) وهو من ليس وكلا عن أحدهما ولا ولياً له ولا مالكة ولأنه يلزمه المهر كالأولى في الاعفاف (قوله من ماله) أي المعين بلاذن فيه كإمساك ولا يصح في الدين قطعاً (قوله والفرض الصحيح) خرج المفروض الفاسد فهو كعدمه بخلافه في العقد كإمساك (قوله لأن الموت الخ) قدم القياس على النص لاحتمال الخصوصية فيه مع أنه ليس فيه نفي

يستقر بالموت (قوله ولما قبل الوطء مطالبة الزوج الخ) قال الزركشي أي سواء قلنا لم يجب بالعقد أو وجب به ولا يشترط كالمهر المذهب ليتقرر الشرط اهـ (سؤال أورده في البسيط) أن قلنا يجب بالعقد فما معنى المفوضة وإن قلنا لا يجب فكيف يطلب مالم يجب اهـ (قيل) والذي في البسيط فما معنى الفرض (قوله بأن يفرض مهرها) أي مهر المثل (قوله ويشترط رضاها الخ) لو طلت قدراً معيناً ففرضه الزوج لم يحتج لرضا ثان ذكره الرافعي وبحث الزركشي عدم التوقف على الرضا إذا فرض قدر مهر المثل قال وأبى يسير كلام الصيدلاني والأمام (قوله لا علمها بخبر الخ) هذا قبل الدخول أما بعده فلا بد من العلم لأنه قيمة مستهلك قاله الماوردي (قوله لأنه ليس بدلائل عنه) عبارة الزركشي في أواخر الفصل مانعه وحكي في الوسيط ترددنا في أن الواجب أحدهما لا يعينه إذ الأصل مهر المثل والمفروض بدل عنه (قوله وفوق مهر مثل) أي وأقص ولكن بلا خلاف واستشكل بأن الفرض الآن لا يصح إلحاقه بالعقد السابق إذ ليس بحريمه ولا بالوطء اللاحق لأنه إبراء مما لا يجب (قوله فرض القاضي الخ) قال الزركشي ينبغي إذا زوج القاضي امرأة لولي لها سواء أن يجوز له تأجيل المهر بالصلحة كما يبيع مالها كذلك بها (قوله ولا يصح الخ) قضية كلامهم أن الحكم كذلك ولو قلنا يجب المهر بالعقد ونهين الرفعة على أن عمل الخلاف في الدين أما الدين فلا يصح فرضه منه لأنه لا يملك ادخله في ملك الزوج كي يقع عنه (قوله وقيل يجب الشرط الخ) أي والصحيح لا يجب بناء على هذا أيضاً ذكره الزركشي

(ولا يصح فرض أجنبي من ماله في الأصح) لأنه خلاف ما يقتضيه العقد والثاني يصح ويلزمه رضا الزوجة كما يجوز أن يؤدي الأجنبي المسمى عن الزوج بغير إذنه وعلى الصحة يلزم الأجنبي ولا شيء على الزوج (والفرض الصحيح كسعي فينشر بطلاق قبل الوطء ولو طلق قبل فرض الوطء فلا خطر) وقيل يجب الشرع بناء على وجوب مهر المثل بالعقد (وإن مات أحدهما قبلها لم يجب مهر مثل في الأظهر) كالطلاق (قلت للأظهر وجوبه وإلّا أعلم) لأن الموت كالوطء في تقرير المسمى فكذا في إيجاب مهر المثل في التفويض وقدرى أبو داود وغيره

بروع بنت واشق نكحت بلامهر فأتى زوجها قبل أن يفرض لها قضى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم مهر نسائها بالميراث قال القرمذى
حسن صحيح (فصل : مهر للث (٢٨٤) ما يرغب به في مثلها وركنه الأعظم نسب فيراى أقرب من نسب) من نساء

العصبه (الى من نسب) هذه (إليه) كالأخوات والعلمات دون الجدات والخالات (وأقربهن أخت لأبوين ثم لأب ثم بنات أخ) لأبوين ثم لأب (ثم عمات كذلك) أى لأبوين ثم لأب ثم بنات الأعمام كذلك (فان فقد نساء العصبه أول من ينكحهن أو جهل مهرهن فأرحام الجدات وخالات) تقدم الجهة القربى منهن على غيرها وتقدم القربى من الجهة الواحدة كالجدات على غيرها وليس المراد يفقد نساء العصبات موتهن بل يعتبر بهن بعد موتهن فان تضرعت ذوات الأرحام اعتبرت بمثلها من الأجنبيات وتعتبر العربية بغيرية مثلها والأمة بأمة مثلها وينظر الى شرف سيدها وخسسته والمعتقة بمعقته مثلها ولو كانت نساء العصبه يبلدين هى فى أحدهما اعتبر نساء بلدها (ويعتبر من وعقل ويسار وبكارة وثوبه وما اختلف به فرض) كجمال وعفة وعلم وفصاحة وشرف نسب فيعتبر مهر من شاركتين المطلوب مهرها فى شئ مما ذكر (فان اختصت)

الوطء أيضا (قوله بروع) بوزن جعفر وما نقل عن المحدثين من جواز كسر الموحدة أوله غير صحيح بل قيل انه خطأ إذ لم يوجد فى اللغة بهذا الوزن إلا خروج اسم نبات وعتود اسم مكان والله سبحانه وتعالى أعلم (فصل) فى اعتبار مهر المثل وما يتعلق به . (قوله ما يرغب) أى ما وقعت الرقبة به فيمن نكحها قالوا بالمراد بالمضارع الماضى فسقط ما بعضهم هنا (قوله فى مثلها) أى على عادة الناس فلا يرد ما لو شئت واحدة أو شئت واحد (قوله فيراى أقرب من) أى امرأة من نساء العصبه أى النساء اللواتى يكنن عصبه لو كن ذكورا (قوله نسب الى من) أى جد أى أقرب جد نسب الزوجة اليه (قوله بنات أخ) وان سفلن (قوله فان فقد نساء العصبه) أى أصلا كما فى الشرحين والروضة لامن بلدها فقط خلافا لماوردى ومن تبعه (قوله فأرحام) وهن قرابات الأم هنا لامانى الفرائض (قوله تقدم الجهة الخ) فتقدم أم المتسكوة فأختها لأنها جفتها بخالتها فبنت أختها لأنها فبنت خالها وبذلك علم استواء أم الأب وأم الأم خلافا لبعضهم (قوله كالجدات) فتقدم جدتها على جدة أمها (قوله اعتبر نساء أرحامها) أو غيرهم فى بلدها على نساء أرحامها أو غيرهم فى بلد أخرى نعم ان كان نساء الأخرى أقرب فقدمن على المعتمد ولو كان نساء العصبه بغير بلدها فقدمن على الأجنبيات على المعتمد أيضا (قوله ويصير) أى فى الزوجة وكذا فى الزوج أيضا لان ذلك أمر يختلف به الفرض فى زيادة المهر ونقصه إن لم يكن فقده عارا وبذلك فارق عدم اعتباره فى الكفاءة (قوله زيد فى مهرها أو قص) أى وجوباً فى تزويج القاضى فينقص قدرا يليق بالأجل ولا يؤجل ولا يجب ما ذكر فى الولي ولا المحجورة (قوله ولو ساحت) خرج به النقص لما يقلل الرغبة فانه يعتبر قصه ومثله يعزل من منصب أو فسق أو نحو ذلك وفيه نظر (قوله ولو خفضن) كاهن أو بعضهن ولو الأقل (قوله للعنيرة مثلا) فعالم وصالح ونحوهما كذلك والمنساحة كالمنساحة (قوله وفى وطء نكاح فاسد مهر مثل) أى مهر ثيب فى الثيب ومهر بكر فى البكر لأرض بكارة كما

(فصل : مهر المثل ما يرغب به فى مثلها) [قوله وركنه الأعظم نسب] لان المهر يفخر به فينظر فيه الى النسب كالكفاءة فى النكاح وبحث الراعى استثناء العجم أخذ من قولهم لا يعتنون بحفظ الأنساب ولا يدونونها [قوله من نساء العصبه] استدلووا على ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم قضى فى مهر بروع بنت واشق بمهر نسائها قالوا لأن اطلاق لفظ نسائها ينصرف الى نساء العصبات وتازع صاحب الفخر فى ذلك بأن النساء من الجانبين نسائهما بل هو عام ويخص بالمعنى لأن مهر المثل قيمة البضع وتعرف قيمة الثمن بالنظر الى أمثاله وأمثاله كنفاء عشيرتها المساويات لها فى نسبها لأن النسب معتبر فى النكاح ومن لا ينتهى إلى نسبها لا يساويها فيه اه . أقول وأخصر منه أن يقول المعنى المخصص هو أن المهر يفخر به فيراى فيه النسب كالكفاءة ومراعاته تعين نساء العصبات [قوله ثم عمات] يوم تقدمهن على بنات ابن الأخ وليس مراداً بل جهة الأخوة مقدمة على جهة العمومة فتقدم بعد بنت الأخ بنت ابن الأخ وان زل ثم العلمات دون بناتهن ثم بنات الأعمام ثم بنات بنينهم ثم عمات الأب دون بناتهن ثم بنات أعمام الأب ثم بنات بنينهم وهكذا [قوله فأرحام الجدات] ليس المراد بالأرحام هنا ما سلف فى الفرائض بدليل عد الأم والجدة ونحوهما فتعتبر الأم ثم الأخت للأب ثم الجدات ثم الخالات ثم بنات الأخوات ثم بنات الأخوال ذكره الماوردى [قوله ويصير الخ] به صاحب السكافى على اعتباره حال الزوج أيضا من اليسار والعلم والعفة والنسب ونحو ذلك [قوله العنيرة] هى الأهل

عنهن (بفضل أو قص) مما ذكر (زيد فى مهرها أو قص) منه (لا تلى بالخال ولو ساحت واحدة) منهن (لم يجب موافقتها) [قوله اعتبرنا للناب (ولو خفضن العنيرة فكذا اعتبر) ذلك فى المطلوب مهرها فى حق العنيرة دون غيرها (وفى وطء نكاح فاسد مهر مثل

تفه في شرح المذهب عن الأصحاب وكذا سائر وطه الشبهة المذكور خلافا لابن حجر وتقدم عن شيخنا في
وطه الأب أمة ابنه مهر نيب أو أرش بكارة وهو ما تابع لابن حجر هنا وهو مرجوح أو مستثنى فراجع (قوله
فان تكرر) وتكرره اما بقضاء الوطأ أو بانفصال مع قصد الترك فمع تواصل الأفعال كالإعادة الواحدة (قوله
فهر واحد) أي ما لم يؤد المهر والانتكر وتقدم عن شيخنا في وطه الأب أمة ولده عدم تكرر المهر بوطه
الشامل لما لوأده وهو يخالف ما هنا فيحمل على المذهب كونه وسياق (قوله فان تعدد جنسها) كظنها
ثمرة زوجته وثمرة أمته وثمرة بنكاح فاسد وهكذا تعدد المهر وكذا لو تعددت الشبهة كأن نكحها
لهذا وافرقت بينهما ثم نكحها كذلك ونحو ذلك فلا أسقط لفظ جنسها لكان أولى (قوله تعدد
للمهر) بعدد الوطآت ويعتبر مهر كل مرة بوقتها وفي كلام الخطيب ما يقتضي اعتبار أهل الأحوال
وفيه نظر الا أن يحمل على تعدد الوطأ في شبهة واحدة فراجع (قوله وطه منصوبة) هذا محترز
الشبهة وكذا نائمة وكذا مطاوعة لشبهة اختصت بها ومشتق من غاصب علما بالنصب (قوله ولو تكرر
وطه الأب) أي بلا احوال كما تقدم فهر (قوله وسيد مكانة) أي بلا احوال كذلك فان أحبلها
خبرت بين بقاء الكتابة ولها المهر أو فسختها لتغير أم ولد ولا مهر فان احتارت البقاء ثم وطئها
خبرت أيضا فان احتارت البقاء لزمه مهر آخر وهكذا نص على ذلك في الأم واعتمد شيخنا الرمي
وفيه نظر ويمكن حمل النص على ما اذا دفع المهر في كل مرة كما تقدم فراجع وحرره .

﴿فصل﴾ فيما يسقط المهر وما ينصفه وغير ذلك (قوله الفرقة) هي مصدر أو اسم مصدر لفارق ففادها واحد
فما قيل ان التعبير به أولى منها ممنوع والمراد هنا فرقة الحياة ومنها المسخ حيوانا فسختها ولو بعد الدخول
ينجز الفرقة ويسقط المهر قبله أيضا ولا تعود الزوجية بعودها آدمية ولو في العدة كهكسه الآتي وفارق الردة
ببقاء الجنسية فيها ومسخته ينجز الفرقة أيضا ولا يسقط المهر ولو قبل الدخول لتغير عودها اليه لخروجه
عن أهلية الملك أو لورثته لبقاء الحياة وقال العلامة السبكي بشرطه قبل الدخول والأمر في النصف العائد
اليه لرأي الامام كباقي أمواله وأما المسخ حجرا فكلوت ولو بعد مسخته حيوانا ولو بقي منه جزء آدمية حكم
الآدمي باق له مطلقا ولو مسخ بعضه حيوانا وبعضه حجرا فالحكم للآدمي فان كان طولا فهو حيوان وينفك
عليه من ملكه مادام حيوانا فان عاد آدمية عاد اليه ملكه وان مات أو انقلب حجرا ورث عنه ولو مسخ الزوج
امراة وعكسه تنجز الفرقة ولا تعود وان عادا كما سئم ان كان انقلابهما مجرد تخيل فلا فرقة ﴿فائدة﴾
قالوا ان المسوخ لا يعيش فوق ثلاثة أيام وأنه لا عقب له وما وجد من جنس المسوخ فمن نسل غيره كافي
الحديث وقيل بمآله المسوخ قبل موته في الأيام الثلاثة قال الجلال السيوطي رحمه الله وجه المسوخات
ثلاثة عشر لما أخرجه الزبير بن بكار والديلمي في مستند الفردوس عن علي بن أبي طالب أن النبي صلى الله عليه

[قوله نظرا الى يوم الاتلاف لا يوم العقد] كافي المفوضة [قوله فهر] أي في أعلى الأحوال محل هذا اذا
كان الحال عند عدم الشبهة لا مهر فيه فان كان عند عدمها يجب فيه المهر متعددا فالحال مستمر ولا أثر لاتحاد
الشبهة كالوطني المشتري من الغاصب على ظن الحل فقد صرح الامام بأنه يتعدد المهر ذكره الزركشي .
قلت وهو محل النظر ثم رأيت ابن قاضي عجلاون قال ان وطه منصوبة في حال الجهد لا بعد المهر [قوله واحد
كافي النكاح الصحيح] أي لأن حكم الفاسد في الضمان حكم الصحيح [قوله فان تعدد جنسها] لوقال
فان تعددت كان أخصر وأشمل فتأمل [قوله منصوبة] صورته أن يكرهها فهو ممن عما بعده وقد يجاب
بأن هذا أعم لشموله ما لو وطئها وهناك شبهة من جهتها أو نائمة [قوله وطه الأب] أي من غير احوال .

﴿فصل﴾ [قوله الفرقة] أي في الحياة

يوم الوطأ) كوطه الشبهة
نظرا الى يوم الاتلاف لا يوم
العقد لأنه لا حزمة للعقد
الفاسد (فان تكرر)
الوطأ (فهر) واحد كافي
النكاح الصحيح لكن
(في أعلى الأحوال)
للوطة من أحوال
الوطآت فيجب مهر تلك
الحالة لأنه لو لم يقع الا الوطأة
فيها لوجب ذلك المهر
فالوطآت الزائدة اذا لم
تقتض زيادة لا توجب قصا
(قلت ولو تكرر وطه بشبهة
واحدة فهر) واحد (فان
تعدد جنسها تعدد المهر)
بعدد الوطآت (ولو كرر
وطه منصوبة أو مكره على
زنا تكرر المهر) بتكرر
الوطأ (ولو تكرر وطه الأب)
جارية ابنه (والشريك)
الأممة المشتركة (وسيد مكانة
فهر) واحد لشمول شبهة
الاعفاف والملك لجميع
الوطآت (وقيل مهور)
بعدد الوطآت (وقيل ان
اتحاد المجلس فهر والا فهو
والله أعلم)

﴿فصل﴾ الفرقة قبل وطه
منها) كفسختها

لأنها من جهتها (ومالا)
 أي والتي لا تكون منها ولا
 بسبها (كطلاق أو اسلامه
 وردته ولعانه وارضاع
 لأمه) لها وهي صغيرة (أو
 أمها) له وهو صغير
 (بشطوره) أي ينصف المهر
 أما في الطلاق فبقوله تعالى
 وإن طلقتموهن من قبل
 أن تمسوهن وقد فرضتم
 لهن فريضة فنصف
 ما فرضتم وأما في الباقي
 في القياس عليه وشرأوها
 فزوجها ينقط جميع المهر
 وشرأوه زوجته ينطهر
 على الأصح المنصوص فيها
 (ثم قيل معنى التشر أن
 له خيار الرجوع) في
 النصف إن شاء رجع فيه
 وتلكه وإن شاء تركه
 (والصحيح عوده) إليه
 (بنفس الطلاق) لظاهر
 الآية السابقة وكذا غير
 الطلاق من صور الفراق
 السابقة (فلو زاد) المهر
 (بعده) أي بعد الطلاق
 (فله) نصف الزيادة لحدوثه
 في ملكه سواء كانت متصلة
 لم منفصلة وعلى الوجه
 الأول أن حدث قبل
 اختيار الرجوع فكلاهما
 للزوجة في المنفعة بخلاف
 المتصلة فنصفها للزوج في
 الأصح (وإن طلق والمهر
 مكلف) بمديقه (فنصف
 منه من مثل) في التل (أو قيمة) في التلوم وقوله كالجهور نصف القيمة قال الامام فيه: تساعف

وسلم سئل عن المسوخ قال ثلاثة عشر الفيل وكان رجلا جبارا لوطيا والهب وكان رجلا هتهدو
 الناس إلى نفسه والخزير وكان من الذين كفروا بالمائدة والقرد وكان من اليهود الذين اعتدوا في السبت
 والحريش وكان رجلا ديوتا يدعو الناس إلى حليته والضب وكان رجلا يسرق الخماج بمحجته والوطوطا
 وكان رجلا يسرق الثمار من النجر والعرب وكان رجلا لا يسلم أحد من لسانه والدعموص وكان
 رجلا غامما والشكبو تنو كافت امرأة سحرت زوجها والأرنبو كانت امرأة لا تظهر من الحيفض وسهيل
 وكان رجلا عشارا والزهرة وكانت من بنات الملوك ففتت مع هاروت وماروت اه والحريش نوع من
 الحيات أو شيه بها والدعموص بضم أوله نوع من السمك وعن علي رضي الله عنه أن المسوخين تسعة
 وعشرون انسانا فليراجع من محله (قوله بيه) أو باعساره بمر أو فقه والمراد بالعيب المقارن بخلاف
 الحادث فلا يسقطه (قوله أو اسلامها) ولو تبعا خلافا لابن حجر ولا شيء على الأب ترغيبا في الاسلام وطارق
 ارضاع أمه لها وعكسه بأن الارضاع فعل اجتمع فيه مقتض ومانع ولذلك لودبت فارضعت سقط مهرها
 (قوله أو ردتها) أي وحدها (قوله بيهما) ولو الحادث على المعتد وطارق نظيره في الزوج كأم لأنه
 غارم كالكاهن شيخنا الرمي (قوله كطلاق) ولو في خلع أو قوبض اليها أو بتعليقه على فعلها باتنا أو رجلا لكن
 لا بد في الرجي من انقضاء العدة وما قل من شيخنا عما يخالف ذلك لم يثبت عنه (قوله وردته) وحده أو
 معها (قوله أمه لها) أو أمها أو بنته أو بنته (قوله أي نصف المهر) لأن الأصل في النضر أن يكون للنصف
 وسواء في المهر في الشقين المسمى في العقد ابتداء والمفروض بعده ومهر التل (قوله وشرأوها زوجها
 الخ) هو من أفراد كلام المصنف ولعل ذكره لأجل الخلاف (قوله على الأصح) هو المعتد وغير الشراء
 من أسباب الملك مثله (قوله عوده إليه) أي إلى اللؤدى مطلقا وزوجا كان أو أجنبيا إلا أن أداء أب أوجد
 عن محجوره فيعود له لأمها أي إن لم يقصد اقراضه له ويصدقان في فقدما ذلك ولو أداء بأذن رجع
 إليه إن عتق قبل الفراق ومعه فإن باعه رجع للمشتري لأنه المالك عند الفراق فلا وزن لعبد أن يزوج
 بأمة غيره برقبته ثم حصلت فرقة فكذلك لسيده الأمة نصفه بالشر ونصفه للملكية عند الفراق فإن أهنته ماله
 الأمة أو باعه قبل الفراق لزم سيدها كل القيمة أو نصفها له أو لشتره (ففيه) دفع الثمن عن المشتري أو
 غيره كدفع الصداق برجع إذا فسخ العقد لمن دفعه على التفصيل المذكور على المعتد عند شيخنا وقال
 شيخنا الرمي برجع للمشتري مطلقا (قوله فلا زاد الخ) أمالوقص بعد الفراق فإن كان بمديقه فله كل
 الأرض أو نصفه مطلقا أو قبله فكذلك إن عيبه أجنبي أو الزوجة والا فلا شيء له كذا قاله لكن لا معنى
 لكون الأرض له إذا كان هو الذي عيبه إلا أن يؤول بعدم مطالبة غيره به فتأمل (قوله وقوله) أي بحسب
 النظم (قوله كالجهور) يقتضي أن الجهور لم يبروا بقيمة النصف وفي المنهج أنهم عبروا بكل من

[قوله بيه] مثله الاعسار فبا يظهر [قوله اسلامها] أي ولو تبعا [قوله لأنها من جهتها] أي وهو الجاري
 على القياس وخروفي في الطلاق وما لحق به لو ردد النص [قوله كطلاق] أي بائي ولو بخلع [قوله وردته]
 أي وحده قال الرافعي في الكلام على المتقوات ردا ما عافي المتعوجهان كالوجهين في التشر إذا ارتد ما عاقل
 دخول والأصح المنع اه ورجعه البقيتي تبعا لتولي [قوله وارضاع أمه] هذا يخرج ما لودبت الصغيرة
 وارتضت فإن للمهر يسقط وهو كذلك [قوله خيار الرجوع] قضية كلام الرافعي أنه على الترخي فانه جعله
 تكيار الواهب [قوله وإن شاء تركه] أي كالشفيع [قوله فلا زاد الخ] لو قصص بعده لزمها الأرض وإن لم
 يتعد على الأصح في الشرح الصغير وغيره أعني بناء على الأصح [قوله فنصفها للزوج الخ] أي ولا بائي في
 ذلك نبوت الخيل للمرأة كالبائي في المنفعة لوضوح الفرق هذا مظهر من كلامه ثم رأيت في الرافعي

دعا للضرر عنه (وان تعيب قبل قبضها) ورخصت به (فله نصفه ناقصا بلا خيار) ولا أوش لأنه نقص حال كونه من ضلته (فان عاب بجناية وأختلت أرشها فالأصح أن له نصف الأرض) لأنه بدل القات والثاني لاشئ له منه لأنها أخذته بحق الملك فهو مركز زيادة منفصلة (ولهاز يادة منفصلة) كالولد والابن والكسب سواء حصلت في يدها أم في يده فيرجع في نصف الأصل دونها (وخيار في متعة) كالسمن وتعلم صنعة (فان شمت) فيها (فان قيمته بلاز يادة) أي يقوم من غير تلك الزيادة وله نصف تلك القيمة (وان سمحت) بها (لزمه القبول) وليس له طلب نصف القيمة وقيل له دفعا لئنه (وان زاد ونقص ككبر عبد وطول نخلة وتعلم صنعة مع برص) والنقص في العبد من حيث القيمة لأن الصغير يدخل على النساء ولا يعرف الفواتل ويقبل التأديب والريضة وفي النخلة من حيث أن ثمرتها تقل والزيادة فيها بكثرة الحطب وفي العبد لأنه أقوى على الشدائد والأسفار وأحفظ لما

المعبرين كالشافعي رضي الله عنه وأجاب بأن التعبير بكل من العبارتين منهم يدل على أن مؤداهما عندهم واحد بأن يراد بنصف القيمة نصف قيمة كل نصف منفردا فيرجع الى قيمة النصف أو يراد بقيمة النصف قيمته منضمما فيرجع الى نصف القيمة وهذا هو المعتمد خلافا للامام لأنه أكثر رعاية لجانب الزوج كما رويت الزوجة بثبوت الخيار فيما يأتي قال بعضهم ويؤخذ من الرعاية أنه لو كانت قيمة النصف أكثر اعتبرت ولا مانع منه (قوله وان تعيب) أي قبل الفرق ولو بين اختيارهما (قوله فخصف قيمته سليم) أو نصف مثله (قوله ورخصت به) فان لم ترخص فنصف مهر المثل (قوله فان عاب) أي تعيب في يدها أيضا (قوله وأختلت) ليس قيذا بل وان أبرأت منه أو كانت هي التي عيبته .

(فيه) جميع ما ذكر اذا كانت الفرقة لا يسببها والاخكم الكل مثل حكم النصف المذكور (قوله ولها) وان كانت الفرقة يسببها أو بسبب مقارن للعقد (قوله كالولد) ولو له أمة لم يميز لكن يلزم في هذه أخذ نصف قيمة الأم ولا يجاب لو قال أخذ النصف أثره حتى يميز والجل كالولد الا ان كان موجودا حال الاصداق وانفصل قبل الفرقة ولم يميز فله نصفهما ولما كذلك فان لم ترخص به أخذت نصف قيمة كل منهما وتعتبر قيمة الحل وقت الانفصال (قوله والابن) والصوف والوبر من الزيادة المنفصلة فهي لما إن حصلت بعد الاصداق (قوله وخيار) أي ولها لخيار في زيادة متصلة إن حدثت قبل ثبوت حق الفسخ له والابن فسخ بمقارن للعقد أو بعده وقبل حدوثها فكما له وانما لم تقع الزيادة هنا الأصل بخلاف سائر الأبواب لأن هنا ابتداء ملك بلا فسخ (قوله كالسمن) ولو بعد زوال لا يعود بصر بعد عي ولا صوغ نقدائه (قوله وتعلم صنعة) ولو بعد نسيانها أو بلا تعلم وكذا صوغ حل بعد كسره وله في هذه نصف وزنه ونصف أجره قبل كسره على المعتمد فان رخصت له بنصفه بعد صوغه لزمه القبول (قوله وان سمحت) وليست محجورة ولا لها فرماء (قوله وان زاد ونقص) أي قبل فرقة لا يسببها (قوله ككبر عبد) وعود حل بعد كسره وتعلم صنعة بعد نسيانها (قوله لأن الصغير يدخل الخ) قال شيخنا وكبره الى خمس سنين زيادة محضة كما أن كبره بعد قونه الى سن الشيخوخة نقص محض (قوله بنصف العين) أي ان لم يكن الفرقا يسببها والا فله كل العين (قوله والوالا) بأن لم يتفقا أو كانت محجورة ولو بالعكس (قوله ولا تعبير) ظاهر أنها لو رخصت بترك الزيادة أجبر الآخر وليس بعيدا قال بعض مشايخنا

[قوله وانما هو قيمة النصف] هذا أبدى ابن الرضا بأن الشريك اذا اعتق يرم قيمة النصف لان نصف القيمة قال في التوشيح الفرق صحيح ان أر يد بقيمة النصف قيمته منفردا ونصف القيمة نصف قيمة الكل مجموعا كما هو ظاهر الاطلاق ويحتمل أن يراد بقيمة النصف قيمته مجموعا أيضا ونصف قيمة الكل قيمته مجموعا لافرق وأن يراد بقيمة النصف قيمته منفردا ونصف قيمة الكل قيمته منفردا فهذه معان تختملها العبارة ولا يصح الفرق الاعلى واحدهما والأولى أن لا يحمل عليه لأننا من غير هذه قد عبر بالآخرى كصاحب التنية فانه عبر بنصف القيمة فيها اذا كان ناقصا بقيمة النصف فيها اذا كان زائدا ولا فرق بين الزيادة والنقص في ذلك فدل على أن العبارتين عنده بمعنى اه [قوله وان تعيب في يدها] يجب حله على تعيب قبل الفرقا فلو تعيب بجناية أجني فله الأرض صرح بذلك في شرح الارشاد كالمسئلة الآتية وان كان ظاهر صريح النهج خلافه على أنه يحتمل أن يكون كلامه الآتي في جناية الأجني راجعا للمستثنين [قوله فان عاب بجناية الخ] أي صلوا عيبو يجوز استعماله متعديا قال في الصحاح [قوله وخيار في متعة] اعلم أن المتعة تتبع في سائر الأمور كالفلس والحببة المرجوع فيها وغير ذلك بخلاف هذا الباب وفرق بأنه ابتداء ملك لاعلى سبيل الفسخ [قوله دفعا لئنه] رد بأنها تابعة فرد بعبية فلا ينظر اليها .

يستخط (فان ناقضا نصف العين) فذلك (والانقص قيمة) للعين خالية عن الزيادة والنقص ولا يجبر على دفع نصف العين للزيادة

ولاهو على قبوله بالنقص (وزراعة الأرض قصص) لأنها تستوفى قوة الأرض (وحرثها يذرة) لأنه يهيئ للزراعة المعدلة فإن اتفقا على نصف الأرض المحروقة أو المزروعة وترك الزرع إلى الحصاد فذاك وإلا رجع بنصف قيمة الأرض بلا زراعة ولا حرث (وحمل أمة وبيعته بثلث) لتوقع الولد (وقصص) أماني الأمة (٢٨٨) فلا نصف في الحال وخطر الولادة وأما في البيمة فلا أن المأكولة بالجملة وغيرها نصف

قوتها (وقيل البيمة) أي حلتها (زيادة) بالنقص لا انتفاء خطر الولادة (وإطعام نخلة يزيد متصلة) وقد تقدم حكمها (وان طلق وعليه ثم مؤثر) والتأثير تنفيقي الطلع (لم يلزمها قطفه) أي قطعه ليرجع هو إلى نصف النخل لأنه حدث في ملكها فتمكن من إبقائه إلى الحداد (فان قطف تعين نصف النخل) حيث لم يمتد زمن القطف ولم يحدث به قصص في النخل ما تكسار سفع وأصنان (ولورضى بنصف النخل وتبقى النخلة إلى جداره أجبرت في الأصح ويصير النخل في يدها كسائر الأملاك المشتركة والثاني لا يجبر لأنها قد تنضر بيده ودخوله البستان (ولو وضعت به) أي بما ذكر من أخذه نصف النخل وتبقى النخلة إلى الحداد (فله الامتناع) منه (والقيمة) أي طلبها لأن حقه ناجز في العين أو القيمة فلا يؤخر الإرضاء (ومنى ثبت خيار له أو لم) لحدوث قصص أو زيادة أو لمها لا اجتماع الأمرين كما سبق (لم يملك

خره (قوله وزراعة الأرض) ولو بعد حرث لانعدام زيادته بالزرع (قوله لأنه يهيئ الخ) يفيد أنها تزرع للحرث وأنه في وقته وإلا فهو قصص محض (قوله ترك الزرع الخ) أي بغير أجرة ولا يجبر على قبول الزرع وفارق النخلة بأنها من عين الأصل (قوله وحمل الخ) فان أخذها فولدت عنده ونقصت فالنقص من ضمانه (قوله لم يلزمها قطفه) بالتقاء أي قطعه بالعين وان اعتيد (قوله فان قطف) أو قال له ارجع وأنا أقطفه تعين نصف النخل (قوله لم يمتد) زمنا يقابل بأجرة (قوله أجبرت) ان رجع لأن قال أنا أصبر إلى أو ان القطع وان أبرأها من ضمانه (قوله أي طلبها) أي القيمة ولا يجبر على القبول لو سمعت له بنصف النخل لأنه الآن زيادة منفصلة فهو كالزرع وبذلك فارق الطلع فيما تقدم قاله بعض مشايخنا (سأله أو لمها) يجوز دخوله في كلام المصنف يجعل أو مانعة خلق ثم ثبوت الخيار له وحده لا يتصور مع الزيادة المحض (قوله وليس هذا الخيار على الفور) هو المعتمد لكن ان لم يطلب الآخر وإلا لم يفرق ولا يعين في طلبه عينا ولا قيمة لأنها غيرة بل يطلب حقه منها ولا تحبس لو امتنع بل تزرع العين من يدها وتمنع من التصرف فيها فان أصرت أعطاه الحاكم نصف العين ان سادى قدر الواجب لوباعه والإباع منها بقدر الواجب ودفعه له فان تصرف باع الجميع ودفع له منه قدر الواجب لكن لا يملكه في هذه إلا ان حكم له به (قوله أو تلف) أي قبل الفراق وإلا فالضمان بقيمته يوم التلف مالم يمتنع بعد طلبه وإلا فكالنصب (قوله اعتبر الأقل) هو المعتمد (قوله فيعتى يومى الاصداق والقبض) وكذا ما بينهما على المعتمد (قوله ولو أصدق تعليم قرآن) أي جعل تعليم القرآن لها بنفسه أو في ذمته صداقا لها وكتعليمها تعليمه لعبدها مطلقا أو ولدها الواجب عليها نفقته وفي الرقبة لمن عين السيد تعليمه قال بعضهم ولو أجنبيا عنه فواجبه وشمل ما ذكر تعليم القرآن لكافرة يرجع اسلامها وهو كذلك وكالقرآن في محبة جعله صداقا سماع حديث أو حكم أو وعظ أو شعر من كل ما يجعل تعليمه وفيه كلفة بحيث تصح الإجارة عليه ويقدر جميع ذلك بالزمن كيوم أو بعينه كسورة كذا أو بقرائه مع سماعها مثلا ولا تجمع بينهما وإلا بطل كما في الإجارة وقد سئل الإمام المزي عن رضى الله عنه عن محبة جعل الصداق شعرا فقال يجوز ان كان مثل قول القائل وهو أبو الدرداء الأنصارى يريد المرء أن يعطى مناه وبأنى الله إلا ما أراد يقول المرء فائدتي وزادى وتقوى الله أعظم ما استفاد

(قوله بنفسه) وهو قادر على التعليم حال العقد والا لم يصح لأن الأعيان لا تؤجل وتقيده بالنفس بقوله تعذر تعليمه لأنه اذا كان في الذمة لا يتعذر لأنه يستأجر من يعلمها ولا بد من كون التعليم لها (قوله لأنه يهيئ الخ) يريد أن كلام المانع محله في الأرض المعدة لذلك (قوله وبيعته) قد خالف في الروضة في باب الخيار فقال ان الحل ليس عيبا في البيمة بخلاف الأمة وقد يجاب بأنه لا يلزم من كونه هنا نقضا أن يلحق بالعيوب (قوله لأنها قد تنضر الخ) أي وقد يمنعها السقي اذا تضرر به الشجر واحتاجت هي إليه للشمر (قوله اعتبر الأقل الخ) قال الزركشى يستثنى ما لو تلف في يدها بعد الفراق وقتلها بالذهب أنه مضمون عليها فيعتبر قيمته يوم التلف لأن الرجوع وقع إلى عين الصداق ثم تلف تحت يد ضمانه اه وقول الشارح أو تلف بخالفه الآن يحمل على تلف بعد القبض وقبل الفراق (قوله فالأصح) قال الزركشى موضع الخلاف

نصفه حتى يختار ذو الاختيار (منهما أو من أحدهما وليس هذا الخيار على الفور (ومتى رجع بقيمة) لا زيادة أو نقص أو تلف حيث (اعتبر الأقل من) قيمتي (يومى الاصداق والقبض) لأن الزيادة على قيمة يوم الاصداق حادثة في ملكها لا تعلق للزوج بها والنقص ضمان من ضمانه فلا يرجع به عليها وجوز الإمام اعتبار قيمة يوم الطلاق لأنه يوم اتمام النكاح (ولو أصدق تعليم قرآن) بنفسه (وطلق قبله) فالأصح

محرمة عليه لا يجوز
الاختلاء به والثاني لا يتعذر
بل يعلمها من وراء حجاب
في غير خلوة الكل ان
طلق بعد الوطء أو النصف
ان طلق قبله (ويجب)
على الأول (مهر مثل)
ان طلق (بعد وطء ونصفه)
ان طلق (قبله) وفي قول
تجب أجرة التعليم أو نصفها
ولو طلق بعد التعليم وقبل
الوطء رجع عليها بنصف
أجرة التعليم ولو أصدق
التعليم في ذمته وطلق قبله
استأجر امرأة أو محرما
يعلمها الكل ان طلق بعد
الوطء أو النصف ان طلق
قبله (ولو طلق) قبل
دخول وبعد قبض
الصداق (وقد زال ملكها
عنه) كبيع أوهبة مع
اقباض أو عتق (نصف
بدله) من مثل في المثل
وقيمة في المتقوم (فان كان
زال وعاد) قبل الطلاق
المذكور (تعلق) الزوج
(بالعين في الأصح)
لوجودها في ملك الزوجة
والثاني ينتقل الى البدل
لأن الملك في العين مستفاد
من جهة غير الصداق (ولو
وهبته له ثم طلق) قبل
الدخول (فالأظهر أن له
نصف بدله) من مثل أقيمة
لأنه ملكه قبل الطلاق من
غير جهته والثاني لا شيء له

أيضا بخلاف عبدها وولدها وسيأتي بقية الشروط (قوله تعذر تعليمه) أي ان لم تحل له كتزويجه
بها ثانيا ولم تصر محرما له كزراع أو وطء شبهة وتعذر التعليم في مجلس واحد بحضرة نحو محرم وسباع
الحديث كاللغة على المعتمد وفارقت الزوجة الأجنبية بقوة التعلق بينهما وحصول نوع ودة فتقويت
التهمة (قوله النصف) أي بانفاقهما عليه والافسخ العقد وقال ابن حجر يرجع الى خبرته (قوله ان طلق
قبله) أي لاسببها والافاسك كإسار (قوله وفي قول الخ) فيه اعتراض على المصنف ومحل هذا القول
ان كان للتعليم أجرة فان لم يكن له أجرة فمهر المثل اتفاقا وانظر هل يشترط في أجرة التعليم على القولين أن
تكون قدر مهر المثل (قوله ولو طلق بعد التعليم الخ) أي لاسببها كإسار (قوله رجع عليها بنصف أجرة
التعليم) أو بكلمها ان فارق بسببها وانما المهر رجع بنصف المهر كعكسه لأنه كعين قبضها وتلفت فيرجع الى بدلهما
وهو هنا الأجرة (قوله امرأه أو محرما) أو أجنبيا على الراجح من جواز تعليم الأجنبية الا في الزوجين لئلا
ومنى وجب التعليم عليه أو منه فان عينوا حرافعين والاجل على تعليم غالب أهل البلد فان لم يكن غالب تخير
كافي الاجارة (تنبيه) قول المنهج في عدم تعذر التعليم كأن كانت صغيرة لا تشتهى قال شيخنا هو في
زواج سيد الأمة ولا يأتي في المجهول أنه اذا خالف فقد البلد وجب مهر المثل ابتداء فتأمل (قوله أو النصف)
ويأتي هنا مامر على القول المرجوح عن شيخنا الرملي وابن حجر (قوله كبيع) وان كان فيه خيار
لاشتري وحده (قوله مع اقباض) أي في الهبة ليصح كونها مثالا لزوال الملك والافتقار الحق كذلك
كرهن واجارة وتزوج بوله في هذه الصبر الى زوال الحق ان رضيت والأفله الزامه بأخذ نصف المبدل أو نصف
العين خلا للزامه بقبضها من هي تحت يده وعودها اليه لتبرأ من ضمانها (قوله عتق) أي لملكه وسيأتي
ما يعلم منه عتق بعضه والتدبير والتعليق بصفة كالعتق ولو معسرة وقال شيخنا مهر ان له اذا كانت معسرة
الرجوع في نصفه و يبقى نصفه الآخر معلقا أو مديرا (قوله فنصف بدله) ان لم يكن بسببها والافسكه كإسار
(قوله فان كان زال) أي الملك وكذا الحق المتقدم وعاد يعود الى ملكها أو بزوال التعليق المذكور فالزائل
العائد عنها كالذي لم يزل (قوله قبل الطلاق) الأولى قبل أخذ البدل ولو بعد الطلاق (قوله والثاني الخ)
وأجيب بأنه لا فائدة لاختلاف الجهة مع مساواة البدل للعين غالبا وبذلك فارق المفلس على المعتمد خلافا
لشيخ الاسلام لأن الثمن دون القيمة غالباً فروعى المفلس وكذا هبة الفرع لأن حق الأصل انقطع (قوله
ولو وهبته له) ولو بلفظ العفو عنها كافي الآية وظاهر شرح شيخنا تعيين لفظ الهبة فراجع ولا بد أن تكون
أقبضته له وسكت عنه الشارح لأجل الخلاف المذكور فيه (قوله والثاني لا شيء له) وبه قال الأئمة الثلاثة

حيث يمكنه تعليم مع انتفاء الخلوة فان لم يقدر على تعليمها الامع خلقتها لفقد المحرم ونحوه فقد تعذر التعليم
قطعا [قوله تعذر تعليمه] لم ينظر وافي ذلك الى عدم التعذر بأن يتراضا على استنابة شخص يعلمها من محل
نظرم وقد وجه ذلك [قوله والثاني لا يتعذر الخ] عليه جمع كثير ورجعه الزركشي [قوله وفي قول يجب أجرة
التعليم] أي بناء على أن تلف الصداق يوجب قيمته [قوله أو النصف ان طلق قبله] النصف المشاع غير يمكن
وهذا النصف دون ذلك تحكماً وأيضاً يختلف صعوبة وسهولة يؤدي الى النزاع فلينظر كيف الحكم على هذا
الوجه وكذا مسألة اصدافه في الذمة الآتية في الشرح [قوله وقد زال ملكها] مثله ما تعلق به حق لازم والحق
بتلك التدبير لأنه يتقاعد عن الزيادة المتصلة قال صاحب الكافي والقياس الرجوع [قوله كبيع]
يستثنى ما اذا كان بشرط الخيار وقتنا الملك للبائع وهذا لا يحتاج اليه لأن ملكها لم يزل [قوله ولو
وهبته له ثم طلق] مثله ما لو جرى ما يوجب رد الجميع [قوله والثاني لا شيء له] هو مذهب الأئمة
الثلاثة واختاره المزني والبغوي وفي الكافي أنه المذهب وبه قال عامة العلماء كافي تجهيل الزكاة والدين

قطعا (وعلى هذا) أي
الأظهر (لو وهبته النصف
فله نصف الباقي ورجع بدل
نصفه وفي قول النصف
الباقي) لأنه استحق
النصف بالطلاق وقد وجدته
فيأخذ وتنحصر هبتها
في نصيبها (وفي قول
بتخير بين بدل نصف كله
أو نصف الباقي ورجع بدل
كله) كافي المحرر كان أوفى
ولو قال نصف بدله كله
ولو عبر بدل أو الجارية
على الالسنة في مثل هذا
الكلام بالواو كان أقوم
(ولو كان) الصداق (دينا
فأبرأته) منه ثم طلق قبل
الوطء (لم يرجع عليها على
المذهب) بخلاف هبة
العين والفرق أنها في
الدين لم تأخذ منه مالا ولم
تصل على شيء والطريق
الثاني طرد قول الهبة
واتفق مثبتوها على أن
الظاهر عدم الرجوع
وسكت الرافعي عن ترجيح
واحد من الطرفين
وعبرة الروضة كالمحتاج
(وليس لولي عفو عن
صداق على الجديد) كسائر
الدبون للمولية والقديم
للجبر العفو بعد الطلاق
قبل الدخول في الصغيرة
العاقلة بناء على أنه الذي
بيده عقدة النكاح وحله
الجديد على الزوج يعفو
عن نفسه .

وعامة علمائنا كالبنوي والمزني (قوله وسواء الخ) مبني على أنه ضمان يد والصحيح أنه ضمان عقد
كما مر وعليه فلا تصح هبته قبل قبضه (قوله وقيل الخ) والمناسب لهذا التعبير بالمذهب (قوله
وتنحصر) ولذلك سمي هذا قول الحصر والذي قبله قول الاشاعة (قوله أوفى) أي لقول الجمهور
المقدم (قوله الجارية) جواب عن المصنف (قوله أقوم) لأنه لا يعطف بها بعددين (قوله فأبرأته)
ولو بلفظ هبة أو عفو كما مر وذلك قبل قبضه كما يفيد لفظ الإبراء فان قبضته وأعادته إليه فهو من هبة
العين (قوله ثم طلق) صريح في تقديم الإبراء عليه قال ابن حجر وكذا لوقارنه وكان في مقابلته
كقولها أبرأتك من صداقي على أن تطلقني ففعل فلا يرجع بشيء أيضا خلافا للحضرمي القائل
بالرجوع ولابن عجيل القائل بطلان الخلع وفي شرح شيخنا هنا كلام فيه بعض مخالفة لذلك ولم يرتضه
شيخنا (قوله واتفق مثبتوها) أي الطريقين هذا اعتذار عن نفسه في حله كلام المصنف على
طريق القطع (قوله الذي بيده عقدة النكاح) أي في آية أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ومنع
بأنه لم يبق بيده بعد العقد عقدة والمراد به الزوج (قوله عن نفسه) أي ليس لها كل المهر .

(فصل : في المنة) وهي لغة من التمتع بالأمور وشرا ما لا يجب على الزوج لمفارقة بشروط وفي حاشية
شيخنا عن النووي أنه ينبغي تعليمها للنساء ويناشع أمرها ينيهن ليعرفنها وانظر هل معنى وجوبها لزومها
لذمة الزوج موسعا أو مضيقا فيأتم تأخيرها أو يتوقف لزومها على طلبها راجعه (قوله لمطلقة) أي لمفارقة
يجب لها شطر مهر وان كان الفراق بخلع ولعمان ولو ذمية أو أمة وان كان الزوج كافرا أو عبدا وهي في كسب
العبد وليس الذمة نعم يستثنى منه تزوج أمته بعبدته فلا منعة فيه (قوله لاجناح) أي لا تبعه بأتم ولا مهر كما قاله

[قوله وسواء قبضته الخ] هذا يؤهم صحة الهبة قبل القبض وهو تفرع على مرجوح أعني جعل الصداق
مضمونا على الزوج ضمان بدلو كان ديننا قبضته ثم وهبته فهو كالعين ابتداء ولو باعته محاباة رجع قطعاً قاله
الامام وأيضاً غرض الشارح رحمه الله أن القولين ثابتان سواء كانت الهبة بعد القبض أم قبله على القول
بصحتهما وذلك إذا قلنا بضمان اليد [قوله بدل كله] أي لأن الهبة وردت على مطلق الجملة فيشيع [قوله وفي
قول بتخير الخ] أي لما في الوجه الأول من التشقيص عليه [قوله كان أوفى] أي لما عبر به هنا وفيما سلف
وان كانت هذه العبارة هي الموافقة لاختيار الامام أعني قيمة النصف دون نصف القيمة وأما تعبيره برجع
البذل فلا إشكال في وافقته [قوله ولو كان ديننا الخ] نظير هذا لو أبرأ المضمون له الضامن فلا رجوع له أو
قبض منه ثم وهبه فله الرجوع [قوله والفرق الخ] لك أن تقول يرد عليه ما تقدم في الهبة قبل القبض وقد
يفرق [قوله والقديم للجبر العفو الخ] قال الزركشي يشترط أن يكون الصداق ديناً قاله الماروزة وغيرهم
ونازع فيه الشيخ أبو محمد [قوله وحله الجديد على الزوج] يرشد إلى ذلك قوله وأن تعفوا أقرب
للتقوى فانه لو أريد الولي لم يحسن أن يقال عفو الولي أقرب للتقوى من عفو الزوجة إذ العفوان
حينئذ من جهة واحدة بخلاف حله على الزوج لكن قد يفترض هذا بأنه يجوز أن يكون قوله
وأن تعفوا راجعاً للأزواج ولا يقدح ذلك في تفسير الذي بيده عقدة النكاح بالولي وفيه بعد وأما تعبير
التسليم في الأول بالغبية أعني قوله تعالى أو يعفو الذي بيده الخ وان كان مرجحاً للقديم بحسب الظاهر
فيجيب بأن الالتفات فن من البلاغة ثم وجه القديم ترغيب السكف في المولية بحسن معاملة أوليائها
(فصل : المطلقة) أي ولو بخلع [قوله قال تعالى لاجناح عليكم الخ] قال البيضاوي مفهوم الآية
يقتضى تخصيص إيجاب المنة بالفوضة التي لم يمسه الزوج وألحق الشافعي في أحد قوليّه المسوسة
الفوضة وغيرها قياساً وهو مقدم على المفهوم

فلامتعة لها لأتم مستوف
منفعة بضعها وتشطر المهر
لما لحقتها من الابتدال فلا
حاجة إلى شيء آخر وفي قول
يجب لها المتعة لا طلاق قوله
وللمطلقات متاع (وقد
الموطوءة في الأظهر) لقوله
تعالى والمطلقات متاع
بالمعروف والثاني لامتعة
لها لأنها تستحق المهر وبه
غنية عن المتعة (وفرقه
لا بسببها) كرده واسلامه
ولعانه وارضاع أمه أو بقتة
زوجته ووطء أيه أو ابنة
لها (كطلاق) فان كان
ذلك قبل دخول فيجب لها
الشطر فلا متعة كما تقدم
وان كان بعد دخول
فيجب لها المتعة كما تقدم
فان كانت الفسقة بسببها
كاسلامها وردتها وفسخها
بعبه وفسخه بعبها فلا
متعة لها سواء قبل الدخول
وبعده (ويستحب أن
لا تنقص المتعة (عن
ثلاثين درهما) وأن لا تزاد
على خادم فلا حد للواجب
وقيل هو أقل ما يتحمل كما
سيأتي واذا تراضيا بشئ
فذاك (فان تنازعا فقدرها
القاضي بنظره) أي اجتهاده
(معتبرا حالهما) أي سائر
الزوج واعساره ونسب
الزوجة وصفاتها (وقيل
حاله) فقط (وقيل حالها)

الجلال (قوله أو ترضوا) دخول أو في جزاء التي مفيد لا تنفاه الأمرين جميعا كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما
أو كفورا فلا حاجة لجعلها بمعنى الواو كقيل أو لجعلها بمعنى إلى أو إلا لأن هذا ناظر إلى أصل اللغة وذلك إلى
استعمالها (قوله وفي قول) قيل انه اعتراض على المصنف وليس كذلك فتأمل (قوله وكذا الموطوءة)
ولو في الدبر أو رجعية ولو في العدة وتكرر بتكرار الرجعة على المعتمد ولا تسترد منها لومات في العدة
واستدخال المتى ليس كالوطء فلا متعة فيه لأنه من القسم الأول وان وجبت به العدة (قوله لقوله) أي
لعمومه ولم ينظر لهذا العموم فيه من وجب لها الشطر كما تقدم لمعارضته فيها بقوله تعالى فنصف ما فرضتم ولم
يذكر لها متعة والخصوص مقدم وماسلكه شيخ الاسلام هنا في الدليل فيه بحث فراجع (قوله لا بسببها)
أي ولا بسببها معا ولا بملكها ولا بموت لها أو لأحد مما فلا متعة في شئ من ذلك كما سيأتي (قوله
كرده واسلامه) أي يوحده فيها (قوله بسببها) أي ولومعه فيشمل ما بسببها معا كما مر (قوله كاسلامها
وردتها) ولومعه فيها بخلاف التشطير كما مر لأنه لا يجتمع معها وغلب جانبها هنا لأن المتعة لا يحاشا وفعلا
ينافيها أو يعارضه ولأنه هنا لم يسبق للمتعة سبب يغلب فيه جانبها فتأمل ولو تيسيا معا فان كان الزوج صبيا
أو مجنونًا فالفرقة بسببها معا أو كاملا فبسببها وحدها لأنها ترق بنفس الأسر ولولمكها بشراء أو غيره
فلامتعة لأنها لو وجبت كانت عليها ولوماتا أو أحدهما فلا متعة أيضا لأنه لا يحاشي وفي موته وحده
متفجعة لا مستوحشة (قوله أن لا تنقص عن ثلاثين درهما) أو مياسا وبها (قوله وأن لا تزاد على
خادم) وفي شرح شيخنا أن لا تبلغ نصف مهر المثل وهي أولى من اعتبار الخادم لأنه لا ضابط له ولو نقص
نصف المهر عن ثلاثين درهما لتعارضنا فقال ابن حجر يراعى الأقل اه واختلف في المراد بمرأته فقال
بعضهم بمعنى أنه يقتصر عليه وقال شيخنا معناه أنه لا ينقص عن الأقل ولا يبلغ الأكثر فراجع (قوله
تراضيا على شئ) وان زاد على مهر المثل وفيه مخالفة المندوب السابق بعد بلوغه نصف مهر المثل فراعاة
المندوب حينئذ أولى (قوله قدرها القاضي) أي وجوبا ولا يجوز أن يبلغ بها مهر المثل ويأتي فيه
التعارض والنسب المتقدم (قوله حالهما) أي ان علمه وإلراعى العلوم منهما وإلا فأمثالهما (قوله وعلى
تقديره) أي المتقدم في اعتبار حالهما على الرجاء أو اعتبار أحدها (قوله يجب ما يقدره) ظاهره وان
خالف الواجب فيما مر من عدم بلوغه مهر المثل والوجه خلافه بل في مخالفة المندوب نظر فراجع
(فصل) في التحالف اذا وقع في المهر التحالف (قوله أي الزوجان) سواء قبل الدخول أو بعده في
الصمة أو بعدها (قوله في قدر مهر مسمى) خرج ما لوافقا على مهر المثل واختلفا في قدره فان علمه مرجع
فظاهر وإلا لو فرض جهله فالصدق الزوج لأنه غارم (قوله كأن قالت الخ) وفي عكس المثال لا تحالف وبيق
الزائد في يده لأنه مقر لها به وهي تنسكه (قوله أو صفته) وكذا في جنسه ونوعه وعينه وغيره قد البلد

[قوله وفي قول يجب الخ] قال السبكي هو قوي جدا لظاهر الآية [قوله لا طلاق قوله تعالى والمطلقات
متاع] الاستدلال بهذا يخالف ما سلف عن البيضاوي في رأس الصفحة من الاستدلال بالقياس ووجه
المخالفة أن شرط القياس أن لا يكون حكم الفرع ثابتا بالنسب [قوله ووطء أيه] أي بشبهة [قوله
وقيل حاله] أي كالتفقه وظاهر الآية [قوله وعلى تقديره] الضعيف فيه راجع لقول المتن قدرها القاضي
(فصل : اختلغا في قدر مهر) [قوله مسمى] هذا احتراز عما ذكره الزركشي من أنه لو وجب
مهر المثل بفساد التسمية مثلا ثم اختلغا في مقداره فلا تحالف ويصدق الزوج لأنه غارم والأصل
برادة النمة من الزيادة

فقط (وقيل) لا يقدرها بشئ بل الواجب (أقل منقول) وعلى تقديره يجب ما يقدره (فصل : اختلغا) أي الزوجان (في قدر مهر) مسمى
كأن قالت نكحتني بألف فقال بنحسبناه (أو) في (صفته) كأن قالت بألف محبحة فقال بل مكسرة (تحالفا) كما مر في البيع في كيفية

انما تكحها بخمسائة (ويتحالف وارثاها لوراث واحد منهما (والآخر) اذا اختلفا فيما ذكر ويحلف الوارث في طرف للنفي على نفي العلم في طرف الاثبات على البتة فيقول وارث الزوج والله لا أعلم أن مورثي تكحها بألف انما تكحها بخمسائة ويقول وارث الزوج والله لا أعلم أنه تكح مورثي بخمسائة انما تكحها بألف (م) بعد التحالف (يفسخ المهر) على ماس في البيع من أنهما يفسخانه أو أحدهما أو الحاكم ولا يفسخ بالتحالف (ويجب مهر مثل) وان زاد على ماعدته الزوج وقيل ليس لها في ذلك إلا ماعدته (ولو ادعت تسمية) لتقدر (فأنكرها) والمسمى أكثر من مهر المثل (تحالفا في الأصح) لرجوع ذلك إلى الاختلاف في القدر لأنه يقول الواجب مهر المثل وهي تدعى زيادة عليه والثاني لا تحالف والقول بيمينته لموافقته للأصل ولو ادعى تسمية فأنكرتها والمسمى أقل من مهر المثل فاقبيل كما قال الرازي والمصنف

بالأولى من الصفة وقدر البالصة ما شملها (قوله) ومن يبدأ به) لكن يبدأ هاتل الزوج لقوة جانبه ببقاء البضعة ولعل سكوت الشارح عنه لأنه بائع عند المصنف بقوله فيما تقدم ما صح مبيعا صح صداقة (قوله) فتحلف الزوجية (الح) وانما حلفت على البت مع أنه فعل غيرها لأنما كان فعل الولي مقيدا بما تأذنه فيه فكانها القاعة أولاً لأنه نفي محصور يسهل الاطلاع عليه (قوله) وارثاها) وسكت عن الولين قال ابن حجر لما فيه من التفصيل إذ لا يجوز لولي الزوج أن يز يدعى مهر المثل من مال المحجور ورده بعضهم بأن دعوى ولي الزوج بالمهر الزائد على مهر المثل صحيحة خصوصاً مع عدم قبول قول ولي الزوج ان المهر من مال محجوره فالوجه أن عدم ذكره لأنه سياتي كالولين فذكره هنا تكراراً (قوله) على نفي العلم) على القاعدة في الحلف على نفي فعل الغير ونقل الرازي عن الصيدلاني أنه يحلف على البت لأن من قطع بألف قاطع بعدم ألفين (قوله) انما) تقدم في البيع أنه لا حاجة للمحصن في النفي بعد الاثبات فيلحق مثله هنا أيضاً (قوله) يفسخانه (الح) وينفسخ ظاهراً وباطناً ان فسخه أو الحاكم أو الحق منهما وإلا فظاهر اقتصار (قوله) وان زاد على ماعدته الزوجية) وكذا لو زاد على ماعدته الزوجية والولي عن المحجور فراجع (قوله) وقيل ليس لها (الح) فيه اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف مع أنه يمكن حلي كلام المصنف على ما لا خلاف فيه فتأمل (قوله) فأنكرها) أي ولم يدع تقريضا والاحلف كل على نفي دعوى الآخر عملاً بأن الأصل عدم التسمية والأصل عدم التفويض (قوله) والمسمى أكثر) خرج المساوي فلا اختلاف والاقل وقد تقدم (قوله) فأنكرتها) أي ولم تدع تقريضا فان ادعته ولو قبل الدخول على المتدحلف كل كما تقدم (قوله) والمسمى) أي الذي ادعاه أقل (قوله) فالقياس) أي على المسئلة قبله لأنه يرجع إلى الاختلاف في قدر المهر (قوله) محي الوجين) أي فيتحالفتان على الأصح (تنبيه) لم يذكر المصنف هذه مع الاختلاف في قدر المهر وصفته كما تقدم مع وجود التحالف فيها اما لأن التحالف هنا مختلف فيه أولاً لأنه ليس من الاختلاف في التسمية لأنهما من أحدهما فقط فادخالها فيه كإفعل في المنهج غير مستقيم فتأمل (قوله) ومهر مثل) هو مفهوم ما س بقوله ادعت تسمية واعلم أن هذه المسئلة كالتي قبلها الآن كلامها في تلك ادعى تسمية صحيحة وفي هذه ادعت الزوج تسمية فاسدة وادعى الزوج عدمها وفي الواقع أن التسمية صحيحة كما يصرح به تكليفه بالبيان فقوله بأن لم تجر تسمية صحيحة تصحيح لدعواها مهر المثل والمراد ما تضمنه ذلك من كون التسمية فاسدة أو أنها صرحت بها أو أنكر الزوج ذلك المهر الفاسد الذي تضمنته الدعوى أو صرحت به أو سكت عنه في جوابه معتدافيه على أن المهر الفاسد الذي ذكرته نفي في العقد أول مرة ذكره وانما الذي ذكره تسمية صحيحة لكنه لم يصرح بها فلذلك كلف بيانها وأما لو ادعت نفي المهر في العقد أو السكوت عنه فيه ووافقها على ذلك وادعت تسمية فاسدة وأجاب بنفي المهر في العقد أو السكوت عنه فيه أو وافقها عليها فواجب في جميع ذلك مهر المثل اتفاقاً ولا حاجة

[قوله فتحلف الزوجية] السنة البداء بالزوج لقوة جانبه ببقاء البضعة [قوله على نفي العلم] قال الرازي وأحسن بعضهم فقال يحلف الوارث على البت فيهما لأن من قطع بألف قطع بأنه غير ألفين واستبعد بعضهم بأنه قد يجوز أن يعقدن وذلك بمنع من القطع بألفين بخلاف العاقد نفسه وفي النهاية وغيرها تقول المرأة لا أعلم أن أفير زوجي بألف ولقد زوجني بألفين واختاره الزركشي قال خصوصاً إذا زوجت وهي صغيرة [قوله المسمى أكثر من مهر المثل] قال ابن الرفعة مثله قدر مهر المثل إذا كان من غير نقد البلد قال بعضهم أو ادعت عيناً معينة لتعلق الرض بها [قوله لأنه يقول (الح) عبارة الرازي رحمه الله لأن الزوج إذا لم يدع تقريضا فكانه يقول الواجب مهر المثل [قوله والقول قوله بيمينته] أي إذا حلف وجب مهر مثل كالمثل تحالفا [قوله وأنكر] أي قال لا تستحق علي مهراً يؤخذ ذلك من عبارة الشارح في حكاية الوجه الثاني

لوسكت) هـه بأن نفي في العقد أولم يذكر فيه (فالأصح تكليفه البيان) أي بيان مهر لأن النكاح يقتضى المهر (فان ذكر مهر الزاوت) عليه (تحالفا) وهو تحالف في قدر مهر المثل (وان أصر منكرا) للمهر (حلفت) أنها (٢٩٣) تستحق عليه مهر مثلها (وقضى لها)

به والوجه الثاني أنه لا يكف بيان مهر والقول قوله يمينه أنها لا تستحق عليه مهر المثل الأصل براءة ذمته والثالث أن القول قولها يمينها لأن الظاهر معها (ولو اختلف في قدره زوج وولى صغيرة أو مجنونة) كأن قال الولي زوجته بألفين فقال الزوج بل بألف وهو مهر مثلها (تحالفا في الأصح) أمال الولي فلا أنه العاقد وله ولاية قبض المهر ولما الزوج فواضح والثاني لاتحالف لأنها لو حلفت الولي لأثبتنا يمينه حتى غير موافقه عذوره وإذا لم تخلفه لا يخلف الزوج وينتظر بلوغ الصغيرة لتحلف معه وله أن يخلف قبل بلوغها ولو كان مادعا الزوج أقل من مهر المثل أو أكثر منه فلاتحالف ويرجع في الأول الى مهر المثل لأن نكاح من ذكرت بدون مهر المثل يقتضيه وفي الثاني الى مدعى الزوج حذرا من الرجوع الى مهر المثل ولو بلغت الصغيرة قبل حلف الولي حلفت دون ولو اختلف الزوج وولى البكر بالباقة حلفت دون الولي (ولو قالت) في دعواها (نكحتني يوم

الى تكليف بيان ولا الى تحالف ولا حلف أيضا هكذا يجب أن يفهم في هذا المقام فانه مما اتسع فيه الكلام وتراجعت فيه الأفهام ووزلت فيه الأقدام والله ولى التوفيق والألهام (قوله) وهو تحالف في قدر مهر المثل أي تحالف في تسمية وقت حالة العقد مساويا لمهر المثل أولا وأما مهر المثل فلا تقع المخالفة فيه لأن له مرجعا معروفا بقرينة أو أجنبية ولذا لو حلفت رجعت اليه اتفاقا (قوله) والثالث الخ) ليس في كلام المصنف ذكر خلاف مقابل له وانما هو مفرع على الوجه الثاني القائل بعدم تكليفه البيان لأنه اعتبر قبول قوله عليه وهذا مقابله وكان حق الشارح التنبيه على ذلك فتأمل (قوله في قدره) أي المسمى أخذا بما بعده فهو معلوم من المقام (قوله زوج أو وكيله) ووكيل الولي كذلك فشمّل ما لو اختلف الوليان أو الوكيلان أو أحدهما مع الآخر أو مع الزوج أو الزوجة (قوله وهو مهر مثلها) أي قدره فقط وهو قيد لمحل التحالف كما صرح به بعده بفهمه (قوله تحالفا) هو واضح اذا بدى بالولي واللام يحتاج لحلف الولي بعد الزوج بثبوت مهر المثل بخلفه فلا فائدة في حلف الولي وأوجب بأن فائدته تساوى الطرفين ولكونه سمي تحالفا ولو نكل الزوج حلف الولي وثبت الزيادة (قوله وذلك عذوره) وأوجب بأن حلف الولي انما هو على أن العقد جرى كذلك فهو حلف على فعل نفسه وانما ثبت المال بتعاقب وهو مغفّر وما في الدعوى لا يتخالف ما هنا (قوله لا يخلف الزوج) أي اذا قلنا بالتحالف كما هو وقال الزركشى وغيره نجا للبقين واستظهر شيخنا الرملي أنه لا تحالف ابتداء وانما يخلف الزوج رجاء أن ينكل فيحلف الولي وثبت الزيادة (قوله وينتظر بلوغ الصغيرة) أو كمال المجنونة (قوله وله) أي الزوج بناء على المرجوح من عدم التحالف (قوله ولو كان الخ) أي مع كون دعوى الولي أكثر من مهر المثل (قوله ويرجع في الأولى) أي ان حلف الزوج على مادعا فان رد اليمين على الولي حلف وثبت الزيادة (قوله الى مدعى الزوج) أي بلامين وهو واضح ان كان مدعى الولي لازم بدعيه والافيني أن يخلف فرم بما ينكل فيحلف الولي وثبت الزيادة فقوله حذرا الخ أي اذا قلنا بالتحالف (قوله حلف) أي على البت في صورتين على المعتمد كما مر في حلف الزوجة (قوله ولا حاجة الى التعرض الخ) وانظر اذا تعرضت

[قوله أوسكت] زاد الرافعي على هذا ولم يدع التفويض ولا إخلاء النكاح عن ذكر المهر [قوله وهو تحالف الخ] ربما يخالف ما سلف في الحاشية عن الزركشى من أن القول قول الزوج [قوله تحالفا] قال في المهمات اذا بدأنا بالزوج وحلف فأى فائدة في تحليف الولي بعد ذلك اذ مهر المثل يثبت بيمين الزوج [قوله أقل من مهر المثل] بحث في المهمات جريان التحالف في هذه الصورة قال العراقي في نكته الحق عدم التحالف ان كان مدعى الولي فيها قدر مهر المثل فان كان أكثر انجبه التحالف رجاء أن ينكل الزوج فينفرد الولي بالحلف وثبت الزيادة قال واذا جعت هذا ضابطا للتحالف اتضح لك أمره له . قلت اذا بدأنا بالزوج وحلف تعذر المعنى الذى نظر اليه العراقي فأى فائدة في تحليف الولي بعد ذلك [قوله ويرجع في الأول الى مهر المثل الخ] هذا قل الزركشى عن الرافعي ونظر فيه بأن الزوج على طريق الرافعي معترف بفساد النكاح . أقول نظره محدود لأن الرافعي لم يقل بفساد في الصغيرة والمجنونة وقوله لأن نكاح من ذكرت الخ وقع في الرافعي قريب من هذا التعليل قال الزركشى وهو مشكل على طريقته فانها تقتضى فساد النكاح في هذه الصورة . أقول مسئلتنا في غير الرشيدة والرافعي قائل فيها بصحة النكاح فلا إشكال [قوله لا يمكن صحة العقد بن الخ] قال الزركشى كذا قالوا والتحقيق أنه يلزمه الألف ونصفه لأن الأصل عدم الدخول في الأول الا أن يثبت .

كذا) كالتيس (بألف ويوم كذا) كالسب (بألف) وطالبته بألفين (وثبت العقدان باقراره أو يمينه) أو يمينها بعد نكوله (لزم أفان) لا يمكن صحة العقد بن بأن يتخللها ما خلص ولا حاجة الى التعرض له ولا للوطء في الدعوى (فان قال لم أطأ فيها أو في أحدهما صدق يمينه) لموافقته للأصل

لذلك هل يحتاج الى بيعة (قوله وسقط الشرط) أى حقيقة فى الأول وكذا فى الثانى ان طلق فيه والا فالمراد الحكم فيه بالسقوط لو فارق (قوله تجديد لفظ) أو رجعة بلفظ العقد (قوله لم يقبل) لندوره .
 ﴿فرع﴾ لو دفع لها مالا ولو من غير جنس المهر وادعى أنه منه صدق كمن عليه دين فان لم يكن دين صدق الأخذ فى نفي العوض عنه كإمراة الرهن ويقبل الزوج فى دفع صداق لولى محجورة أو رشيدة أذنت للولى بأخذه نطقا ولا يصدق الولى فى دعوى الإذن له فى القبض ولو اختلفا فى عين المنسكوحة صدق كل فيما نفاه بيمينه وحيفتذ فان ادعى نكاح امرأتين بألف فقالت أحدهما بل أنا بألف تحالفا ويقبل قول الأخرى فى نفي النكاح ولو أصدقها جارية ثم وطئها قبل الدخول فلا حد أو بعده حد مالم يعذر لأنه قبل الدخول متعرض لعود نصفها اليه فهو شبهة .

﴿فصل : فى الولية﴾ من الولم وهو لنة اسم الاجتماع يقال أولم الرجل اذا اجتمع عقله وخلقه أولا استدعاء الناس للطعام أو اصلاح الطعام لذلك وللطعام المتخذ للعرس أو لكل طعام يتخذ لسرور وغالبا اذا أطلقت فهى للعرس ووجهة الولام عشرة فللعقد النكاح املاك بكسر أوله ويقال له شندخى بشين بمجمة مكسورة فنون ساكنة فذال مهملة فخام بمجمة مكسورتين فتحنية مشددة والدخول فيه وليمة وللولادة خرس بمجمة مضمومة فراء مهملة ساكنة فسين مهملة أو صاد كذلك وللولود عقيقة وللختان اعدار بهمزة مكسورة فعين مهملة ساكنة فذال مججمة وآخه مهملة وتستحب للذ كرولا بأس بهالائتى للنساء فيما بينهن ولحفظ القرآن حذاق بمجمة مكسورة فذال مججمة وآخه كاف وللبناء وكيرة وللقدوم من السفر تقيعة سواء فعلها القادم أو غيره لأجله وقيدته الأذرى بالسفر الطويل لانحو أيام بسيرة ولاصيبة وضيمة بفتح الواو وبكسر الضاد المججمة وبلا سب مادية بضم الدال المهملة وفتحها قبل موحد و بعد همزة ساكنة ونظمتها بعضهم بقوله : ان الولام فى عشر مججمة املاك عقد واعذار لمن ختنا

(وسقط الشرط) من الألفين أو من أحدهما (وان قال كان الثانى تجديد لفظ لاعتقدا لم يقبل) لأنه خلاف الظاهر نعم له تحليفها على نفي ذلك

عرس وخرس نفاس والعقيقة مع حذاق ختم ومأدبة المريد تنا تقيعة عند عود للسافر مع وضيمة لمصاب مع وكيرتنا

﴿فصل : وليمة العرس سنة﴾ ثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا

(قوله وليمة العرس) بضم العين مع ضم الراء واسكانها هى وليمة الدخول ويدخل وقتها بالعقد والأفضل كونها بعد الدخول ولا تقوت بالطلاق ولا بالموت على المعتمد وقال الدميرى وابن أبى شريف إنها بعدت أو سبع قضاء وفعلها لا أفضل تبعاله صلى الله عليه وسلم قال شيخنا الرملى وهو متجه ان ثبت واردة التسرى بالاماء كالعقد والدخول كالدخل (قوله سنة) مؤكدة أى للرجل دون المرأة وتعدد بتعدد الزوجات أو الاماء ولوفى عقد واحد ودخول واحد وتكنى واحدة قصد بها الجميع وان تعدد العقد أو الدخول قبل فعلها قال شيخنا وكذا لو أطلق فان قصد بها واحدة بعينها بقي طلب غيرها وسل شيخنا الرملى هل تنداخل الولام فقال

[قوله وسقط الشرط من الألفين] هذا يدل على أن صورة المسئلة أن يكون نكاح الولى فى الثانى بعد الطلاق [قوله لأنه خلاف الظاهر] قال البلقينى هذا الظاهر عارضه أصلا ان بقاء النكاح الأول وبراءة ذمة الزوج من صداق ثان .

﴿نصل : وليمة العرس﴾ الولية مشتقة من الولم وهو الاجتماع وبعضهم نظم أسماء وليمة العرس وغيرها فقال
 وليمة عرس ثم خرس ولادة عقيقة مولود وكيرة بانى
 وضيمة ذى موت تقيعة قادم عذيرة اعدار ويوم ختان
 ومأدبة الخلان لاسبب لها حذاق صغير عند ختم قران

[قوله وليمة العرس] ربما يخرج به التسرى قال الزركشى والظاهر استحبابها له اه ولو تزوج أر بها معا

بمدن من شعر رواه البخاري وعلى صفة بحبس (وفي قول) كما حكاه في المذهب (أوجه) كما في غيره (واجبة) لظاهر الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف وقد أعرس أولم ولو بشاة متفق عليه والأول يحمله على النذب (والاجابة اليها) على الأول (فرض عين وقيل) فرض (كفاية وقيل سنة) والأصل في ذلك حديث اذا دعى أحدكم الى الوليمة فليأتها متفق عليه والثالث يحمله على النذب موافقة للجباب اليه ويدفع ذلك حديث مسلم شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء وترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله والثاني ينظر الى أن المقصود اظهار النكاح بالدعاء الى وليمة وذلك حاصل بحضور البعض أما الاجابة اليها على القول بوجودها فواجبة جزما وجوب عين أو كفاية على الوجهين وانما كان المراد في الأحاديث وليمة العرس لأنها المعهودة عندهم أما غيرها كولاية الولادة والختان فمستحبة قطعا وقيل على الخلاف والاجابة اليها مستحبة قطعا وقيل

ثم تتداخل (قوله فقد أولم) هو دليل الفعل وسيأتي القول (قوله بحبس) هو بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية وآخر مبنين مهملة ثم وسمن وأقط مخلوطة وقد يجعل بدل الأقط دقيق وبذلك علم أنها لاتنقيد بقدر مخصوص فتحصل بكل طعام وفارقت العقيقة بالنص فيها على شاتين أو شاة لكن أقل السكال هنا لتتمكن بما في الفطرة شاة (قوله والثالث يحمله على النذب) قياسا على الأنحية وبقية الولايم (قوله للجباب اليه) وهو الوليمة لأنها مندوبة وأورد عليه رد السلام مع ابتدائه وانظار المعسر مع ابرائه الآن يقال لا تقض بالمستثنى لأن ما خرج عن الأصل لا يقاس عليه (قوله ويدفع ذلك) أي حله على النذب (قوله يدعى الخ) حال مقيدة لكونها شرا وما قيل ان المراد التثنية أو غير ذلك فغير صحيح (قوله ومن لم يجب الخ) أي اذا دخلت عن ذلك القيد لا مطلقا وعلى هذا فلا اشكال ولا اعتراض والقول بوجود الاجابة مع وصف الوليمة بكونها من الشر من أبعد البعيد اذ الشر مما يطلب البعد عنه فكيف يتوهم أنه صلى الله عليه وسلم يأمر أو يجوز الحضور اليه فضلا عن الوجوب فتأمل (قوله المعهودة) حمل الاطلاق عليها ويبطل هذا الحمل حديث اذا دعا أحدكم أمه فليجب عرسا كان أو غيره كما رواه أبو داود لكنهم جلاوه على النذب في غير وليمة العرس لما قام عندهم في ذلك ومنه طلب الاعلان في النكاح المنصوص عليه بحديث أعلنوا هذا النكاح واضربوا عليه بالدفوف ولوفي المساجد لكنه ضعفه الترمذي (قوله أما غيرها) ومنه وليمة القسرى (قوله وقيل على الخلاف) أخذنا بظاهر الحديث السابق (قوله وانما يجب) أي في وليمة العرس على الراجح وفي غيرها على المرجوح (قوله أو تسن) على الراجح في غير وليمة العرس وفيها على المرجوح وسواء في طلب الحضور على الوجوب وغيره الحر ولو أتى باذن حليها في دعوة النساء كياتي والمجور كالرشيد والرقيق والمبعض وهو في نوبته كالحرف وفي غيرها كالقن فيحتاج الى اذن السيد والمكاتب ولا يحتاج الى اذن السيد الا ان كان الحضور يفوت عليه الكسب وقال العلامة الخطيب لا يجب على المكاتب مطلقا (قوله بشرط) هو مفرد مضاف أي بشرط أوصلها بعضهم الى نحو عشرين شرطا أو أكثر وستأتي كلها أو غالبها منها اسلام داع ومدعو فلا وجوب مع كفر أحدهما من حيث المطالبة في الدنيا وان عوقب في الآخرة بل يكره حينئذ الجوار أو رجاء اسلام أو قرابة أو نحو ذلك وسواء وليمة العرس وغيرها لأن مخالطتهم مكروهة والميل اليهم حرام ومنها أن لا يكون بالمدعو مطلقا مرخص في ترك الجماعة أو الجمعة ومنها أن لا يكون الداعي مراده المباهاة أو فاسقا أو شريرا أو نحو ذلك كظلم ومنها أن لا يعتد الداعي فان تعدد قدم الأسبق ثم الأقرب رحا ثم دارا ثم يقرع وجوبه في ذلك وفي وليمة العرس ونسبها في غيرها ومنها أن لا يكون قاضيا الا في أصله أو فرعه فيجب عليه فيها وألحق به الأذرعى كل ذى ولاية عامة ومنها أن لا يكون على محل الوليمة حاجب يتوقف المدعو في الدخول على استئذانه وهو ظاهر ومنها أن لا يعتذر المدعو للداعي ويقتل عنده ومنها أن لا يعارض الدعوة أهم منها كصلاة جنازة وأداء شهادة

مثالها يكتفى وليمة واحدة أم تعدد أم يفرق بين أن يعقد عليهن معا أو مرتبا محل نظر [قوله واجبة] هو شامل للعسر [قوله والأول يحمله على النذب] لقوله صلى الله عليه وسلم لساته هل علي غيرها قال لا الا أن تقطوع وقياسا على الأنحية ولأنها لو كانت واجبة لوجب الشاة وقد أجمعوا على عدم وجوبها قلت وفي الأخير نظر [قوله موافقة للجباب اليه] رد برد السلام [قوله يدعى لها الأغنياء الخ] هو حال مقيدة بسببها تكون الوليمة شر الطعام فلا دعا عاما لم تكن شرا لكن سياق الحديث يقتضى أنه مع ذلك لا يسقط الطلب فيشكل عليه قولهم ان تخصيص الأغنياء مانع من الوجوب [قوله بشرط أن لا يخص الأغنياء] أي لقوله صلى الله عليه وسلم شر الطعام الحديث وانظر ما سلف في الحاشية السابقة

على الخلاف (وانما يجب) الاجابة (أو تسن) كما تقدم (بشرط أن لا يخص الأغنياء) بالدعوة فان خصهم بها انتفى طلب الاجابة عنهم

ومنها تعيين المدعو لان قال ليحضر من شاء ومنها أن لا يكون الداعي امرأة أجنبية وان لم تكن خلوة
ومنها ملاقاة العلامة الخطيب أن تكون الدعوة في وقت طلب الولية وأوله وقت العقد فهو احتراز عما
لودعاه قبل العقد اذ لا آخر لوقتها كما مر كذا قيل فراجعها ومنها أن لا يكون المدعو بمن يتوهم فيه ريبة
كأمره وكذا عكسه ومنها أن الخلوة مع اختلاف الجنس وأن يأذن خليل وهذا في غير وليمة العرس وفيها
من حيث كونها مدعوة لما مر أنها لا تطلب منها ومنها أن لا يكون في مال الداعي حرام يقينا وان لم تعلم عينه
أولم يكن أكثر ماله ومنها الهدايا بالخوف أو حياء لأن لها حكم النصب وان كانت كراهة المعاملة مقيدة بالكثرة
نظرا للتخفيف فيها ومنها أن لا تكون الولية من مال محجور ولو باذن وليه ولا من مال غيره ولو وليا
الأب أو جد أو منها أن تكون الولية من مال الداعي أو من مال أجنبي باذنه ومنها ما ذكره بقوله أن لا يخص
الأغنياء وان خص الفقراء خلافا لشيخ الاسلام وليس دعوة أهل حرفه فقط من التخصيص وان كانوا
كلهم أغنياء فان خص انتفى طلب الاجابة الا ان كان تخصيصهم لقلة ماعنده مثلا ومنها ما ذكره أيضا بقوله
وأن يدعوه في اليوم الأول أي أن يخص الدعوة به ومنها كون الدعوة بلفظ صريح كسألك الحضور أو
أحب أن تحضر لان شئت فاحضر أو جلنا بحضورك بل ولا تسن في ذلك الا ان ذكره على وجه الأدب
ونحوه فتجب وسيأتي بقية الشروط صريحا أو ضمنا (قوله أو بمرسالة) أي نائبه الثقة والمميز للمأمون
أو من اعتقد المدعو صدقه كافي نظائره (قوله فلا تطلب) بل تكرهه الا فيما تقدم (قوله أكل المراد الخ) لأنه
ليس في كلام المصنف أنه شرط لجعله الشرعية فيه للتخصيص بالدعوة فعمل شرطية اليوم انما علم بما بعده
(قوله ثلاثة أيام) أي أوقات الاضيق منزل أول تعدد مدعو بجنس بعد جنس (قوله دون استجباها في
الأول) أي على القول بنديه أو في غير العرس (قوله حق) أي مطلوبة طلبا مؤكدا من فاعلها ويسن له
أن قصد باجابه الاقتداء بالسنة اقامة المطلوب واكرام أخيه وزيارته ليثاب على ذلك ويكون من
المتزاورين والمتحابين في الله لا قضاء شهوة ونحو ذلك (قوله رياء وسمعة) أي الغالب ذلك فان وجد
حقيقة كان حراما (قوله وأن لا يحضره) أي ومن الشروط أن لا يكون طلب حضوره لخوف منه على
نفس أو مال أو عرض أو لطمع في جاهه أو ماله أو حضور غيره ممن فيه ذلك لأجله بل يدعوه للتقرب أو الصلاح
أو العلم أو نحو ذلك (قوله وأن لا يكون ثم الخ) أي ومن الشروط أن لا يكون من الحاضرين في محل
الدعوة أحد يتأذى المدعو به اذا حضر بعداوة بينهما مثلا قال ابن حجر بخلاف عكس ذلك ولم ير فضة شيخنا
ومنها التأذى بزجة لا تحتمل عادة ولا عبرة بعداوة بين الداعي والمدعو فلا يسقط بها الطلب (قوله أولا
يليق الخ) أي ومن الشروط أن لا يكون من الحاضرين في محل الدعوة أحد لا يليق بالمدعو بحالته
عرفا وفي عكسه ماسر (قوله كالأراذل) أي في أمور الدنيا أما في الدين فتحرر بحالستهم (قوله ولا منكر)

[قوله وأن يدعوه] استفاد منه أنه لو فتح بابا وقال ليحضر من شاء فلا وجوب وهو كذلك وأما عدم السنة
فجعل نظر والظاهر عدمها أيضا أخذ من قوله في الحديث اذا دعى أحدكم هذا الحاشية سطرتهما قبل النظر في
كلام الشارح ثم رأيت صرح بمحاصلها وأشار الى استفادة ذلك من المتن بالفاء في قوله فلان فتح الخ [قوله
وقوله في اليوم الأول الخ] مراد الشارح من هذا أن عبارتي المتن أولا لما كانت تقتضي عدم الاستحباب حقا
في اليوم الثاني أكل مراده بما يدفع ذلك حيث اقتصر في كلامه الآتي على نفي الوجوب [قوله لم تجب في
الثاني] بحث الزركشي الوجوب على من لم يدع في الأول لعذر ثم دعى في الثاني [قوله واستجباها فيه الخ]
عبارة المنهاج لا تفيد الاستحباب [قوله ولا منكر] منه أن يكون هناك من يضحك الناس بالفحش
والكذب قال الغزالي ومن الموانع أن يكون المولى متكلفا طالبا للباهة والفخر اه قال المالوردي اذا لم

حتى يدعو الفقراء معهم
(وأن يدعوه في اليوم الأول)
أي يخصه بالدعوة بنفسه
أو بمرسالة فان فتح داره
وقال ليحضر من شاء أو
من شاء فلان فلا تطلب
الاجابة هنا وقوله في اليوم
الأول أكل المراد باشرطه
بقوله (فان أولم ثلاثة لم تجب
في الثاني) قطعا واستجباها
فيه دون استجباها في
الأول (وتكرهه في الثالث)
قال صلى الله عليه وسلم الولية
في اليوم الأول حق وفي
الثاني معروف وفي الثالث
رياء وسمعة رواه أصحاب
السنن الأربعة (وان
لا يحضره لخوف) منه لو لم
يحضره (أو لطمع في جاهه)
بل يكون للتقرب أو
التودد فان أحضره أي
دعاه للخوف أو لطمع
المدكورين انتفى عنه
طلب الاجابة (وأن لا يكون
ثم من يتأذى) هو (به أو
لا يليق به بحالته) كالأراذل
فلان كان فهو معذور في
التخلف (ولا منكر)

كشرب خمر وضرب ماله

واستعمال أو أواني الذهب أو
الفضة (فإن كان يزول
بمضوره فليحضر) اجابة
للدعوة وإزالة المنكر
وان لم يزل بمضوره حرم
الحضور لأنه كالرضا بالمنكر
فإن لم يعلم به حتى حضر
نهامهم فإن لم ينتهوا وجب
الخروج إذا خاف منه بأن
كان بالليل فيقعد كارهوا ولا
يستمع ولو كان المنكر
مختلفا فيه كشرب النبيذ
حرم الحضور على معتقد
نحره (ومن المنكر فرائش
حرير وصورة حيوان)
منقوشة (على سقف أو
جدار أو سادة) منصوبة
(أوستر) معلق (أو ثوب
ملبوس ويجوز ما على
أرض وبساط) يداس
(ومخدة) يتكأ عليها
(ومقطوع الرأس وصور
شجر) والفرق أن ما يوطأ
ويطرح مهان مبستل
والمنصب مرتفع يشبه
الأصنام (ويحرم تصوير
حيوان) على الحيطان
والسقف ومكفأ على
الأرض وفي نسج الثياب
على الصحيح قال صلى الله
عليه وسلم أشد الناس عذابا
يوم القيامة الذين يصورون
هذه الصور (ولا تسقط
اجابة بصوم) لحديث مسلم
إذا دعي أحدكم وهو صائم
فليجب

أى بمن الشروط أن لا يكون هناك محرّم عند المدعو من حيث سقوط الاجابة وعنده وعند فاعله من
حيث حرمة الحضور كإسائي قال شيخنا ومن المنكر اطلاع النساء على الرجال ولو من نحو كوة واختلاطهم
بين ومنه مضحك للناس بفحش أو كذب (قوله ضرب ماله) أى بحيث يسمع ولو في غير محل
الحضور لكنه في دار الداهى لا بجواره قال بعضهم إلا أن كان لأجله كضيق محله فراجع (قوله فليحضر) أى
وجوبه ولو في غير وليمة العرس من حيث إزالة المنكر وإن ندب من حيث الاجابة (قوله حرم الحضور) أى
الجلوس في محله وبكره دخوله لا المرور به نعم يحرم فيهما أن يرضى به أخذاً من العلة (قوله ولا يستمع) أى
لا يقصد السماع (قوله حرام) على معتقد حرمة الحضور إن كان الفاعل يعتقد الحرمة أيضاً فإن لم يعتقد
الفاعل الحرمة جاز لعقد الحرمة الحضور لكن يسقط عنه وجوبه وهذا على وزن الانكار كفى السير
وشيخنا وافق على ذلك تبعاً لوالده شيخنا الرملى (قوله ومن المنكر فرائش الحرير) للرجال قال ابن
العماد وفى جلس شهود السكاح على الحرير فسقوا ولا يصح القعد بهم وأما ستر الجدران به ونصبه وفرض
جلود النور فحرام على الرجال والنساء والمزركش بالنقد كذلك ومثله نحو المنسوب وخروج بالفرض وماله
سأله على الأرض بداس ورفعه على عود أو فوق حائط مثلاً فلا حرمة (فرع) قال شيخنا وعلم بما ذكر أن
ما يقع في مصر من الزينة بأمرى على الأمر أنه يحرم التفرج عليه والمرور عليه إلا الحاجة مع الانكار ويحرم
فعله إلا القدر الذى يحصل الاكراه عليه ونازعه بعضهم في بعض ذلك فراجع (قوله وصورة حيوان)
أى ومن المنكر ذلك ولو لا لانظيره كبقوله منقار (قوله أو ثوب ملبوس) قال شيخنا في شرحه تبعاً لابن
حجر المراد به الملبوس بالقوة أعنى ما شأنه أن يلبس ومنه الموضوع على الأرض لا لداس ثم قال ويجوز لبس
ما عليه صورة ذلك الحيوان ودرسه ووضعه في صندوق أو منطى فتأمله (قوله ويجوز ما على أرض وبساط)
وطبق وخوان وقصعة لا نحو أربى (قوله ومقطوع الرأس) وكذا كل حالة لا يعيش معها كتنخرق بطن ولا
يحرم التفرج على ذلك أيضاً (قوله ويحرم تصوير حيوان) ولو على هيئة لا يعيش معها لا لانظيره كأمس
أو من طين أو من حلابة ويصح بيعها ولا يحرم التفرج عليها ولا استدامتها قال شيخنا الرملى وخالفه شيخنا
الزبلى في الأخيرين فخرهما ويستثنى لعب البنات لأن عائشة رضى الله عنها كانت تلعب بها عنده صلى
الله عليه وسلم رواه مسلم وحكمته قد يبين على أمر الترية وخروج الحيوان نحو شجر وقر وشمس فلا يحرم
فيها شيء مما مر (قوله أشد الناس) أى من أشدهم وفي رواية إن الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة
والمراد ملائكة الرحمة وفي رواية زيادة نحو الجرس ومافيه بول منقوع (قوله ولا تسقط اجابته بصوم) إلا في
رمضان قبل الترويب إذا كان الحاضرون كلهم صياماً ولا يكره أن يقول إني صائم إذا سلم من الرياء (قوله
فليجب) وتعم الرواية فإن كان مفطر افليطعم وإن كان صائماً فليصل أى فليدع كافي رواية فليدع بالبركة

يشاهد الملاحى لم يضره سماعها كالذى بجواره وكذا قيد صاحب التعليق عدم الوجوب بأن يكون المنكر
في الموضع الذى يجلسون فيه وقول الشارح واستعمال أو أواني الذهب والفضة يقتضى أن وجود ذلك من
غير استعمال لبس عذراً في التخلف لكن الزركشى بحث الحاق ثياب الحرير غير الملبوسة بالملبوسة في
كونها منسكراً وقياسه في الأواني كذلك وأولى [قوله فرائش حرير] هذا لا يتناول نصبه على الجدار مع
أنه حرام على الرجال والنساء قاله الزركشى [قوله منصوبة] أى بقربينة المعطوف عليه كقيد المخدة بقربينة
ما عطف عليه [قوله ويجوز ما على أرض] أى استعمال ذلك على الوجه المذكور لا منهاه صرح به الشيخ
أبو محمد الجوينى وأما التصوير فحرام على هذا الوجه وغيره كإسائي في كلام الشارح ولك أن تقول قضية
جواز استعماله منتهى جواز التصوير لهذا الغرض كمنع الحرير لمن يحل له ولكن إطلاقهم بآه على أنه

و يطعم بفتح أوله وثالثه أى يأكل (قوله ويستحب للفطر الأكل) أن لم يكن شبهة وهو المتمدن والأصمى الحديث للندب (قوله وبأكل الضيف) أى مراعىا القرائن القوية والعرف المطرد وجوبا فتحرم الزيادة على الشبع العرفى وإن لم تضره مالم يعلم رضاه ويضمنها كذلك على المتمدن ويحرم أكل لقمة كبار وسرعة ابتلاع خصوصا إن قل الطعام أو لزم حرمان غيره ويحرم عدم النصفة مع الرفقة كجمع ثوبين أو زيادة على ما يخصها أو ما يماثلهم فيه لو كان أكلوا وما لا يطعم رضا المالك به وتكره الزيادة على الشبع من مال نفسه وتحرم أن حصل بها ضرر والمراد بالضيف هنا من حضر طعام غيره بدعوته ولو عموما أو يعلم رضاه وأصل الضيف النازل بغيره لطلب الأكرام سمي باسم ملك يأتي برزقه لأهل المنزل قبل مجيئه بأربعين يوما وينادى فيهم هذا رزق فلان كما ورد في الخبر مأخوذ من الضيافة وهو الأكرام وضد الطفيل مأخوذ من التطفل وهو حضور طعام الغير بغير دعوة وبغير علم رضاه فهو حرام فلو دعا عالما أو صوفيا حضر بجماعته حرم حضور من لم يعلم رضا المالك به منهم (قوله مما قدم له) فلا يأكل الجميع إلا أن جرت به عادة أو علم رضا المالك به ويندب التبسط له إن لم يكن تكلف والإحرام مع الجزو كرمع القدرة ولا يحرم الغلا في صنعة مطلقا ويملكه بوضعه في القم على المتمدن ويتم ملكه بالازدراء فلو عاد قبله رجعا لملكه نعم ما يقع من تفرقة نحو لحوم على الأضياف يملكه ملكا تاما بوضع يده عليه وكذا الضيافة المشروطة على أهل الذمة يملكها بوضعها بين يديه فله الارتحال بها والتصرف فيها بما شاء قاله شيخنا الرملى قال شيخنا وكذا الوفا للضيف له فعلا يسرى إلى التلف وفيه رقة (قوله ينتظر حضور غيره) أو تمام سباط فيما قدم أو جيء نوع من الأطعمة أو نحو ذلك فلا يأكل إلا بأذن المضيف ولو بنائه في ذلك إما لفظا أو ما يقوم مقامه كإشارة (قوله ولا يتصرف) أى لا يجوز فيحرم (قوله فلا يطعم الخ) أى إلا أن علم الرضا به (قوله ويجوز أن يلقم منه غيره من الأضياف) أن لم يعلم تخصيص من المالك بنوع ولو سافلا فيحرم على من خصص به إلقام غيره منه مطلقا وقبل كفايته مثلا ومنه تناقل الأواني بالأطعمة ولو أنكسرت ضمتها لأنها عارية (قوله وله أخذ الخ) ظاهره رجوع الضائر للضيف والمضيفه ولا يختص هذا الحكم بهما بل لكل أحد أن يأخذ من مال غيره محاضرا أو غائبا نقدا أو مطلقا أو موعودا أو غيرها ما يظن رضاه به ولو بقرينة قوية فالمراد بالعلم ما يشمل الظن بدليل مقابله بالشك وقديظن الرضا لشخص دون آخر وفي نوع أو وقت أو مكان دون آخر فلكل حكمه ويتقيد التصرف في المأخوذ بما يظن جواز فيه من مال له من أكل أو غيره وما نقل عن بعضهم هنا مما يخالف شيئا من ذلك مؤول على هذا أو غير مراد فراجعه وتأمله (فرع) لا يضمن الضيف ما قدم له من طعام وإنائه وحصير مجلس عليه ونحوه سواء قبل الأكل وبعده ولا يلزمه دفع نحو هرة عنه ويضمن إناء حله بغير إذن ويبرأ بعوده مكانه (قوله ويحل ثمر سكر) والتمر بالمشاة أو المثلثة والذهب والفضة وغيرها (قوله في الاملاك) بكسر الهمزة وهى وليمة عقد

(فإن شق على الهامى صوم
فل فالفطر أفضل) من
اتمام الصوم وإن لم يشق
عليه فتمامه أفضل أما صوم
الفرس فلا يجوز الخروج
منه مضيقا كان أو موسعا
كالنذر المطلق ويستحب
لفطر الأكل وقيل يجب
وأقله لقمة (وبأكل
الضيف مما قدم له بلا لفظ)
من المضيف اكتفاء
بقرينة التقديم نعم إن كان
ينتظر حضور غيره فلا
يأكل حتى يحضر أو يأذن
المضيف لفظا (ولا يتصرف
فيه إلا بأكل) فلا يطعم منه
السائل والهمزة ويجوز أن
يلقم منه غيره من الأضياف
(وله أخذ ما يطعم رضاه به)
فإن شك حرم الأخذ
(ويحل ثمر سكر وغيره)
كالوز والجوز والتمر (في
الاملاك) على المرأة

في شرح مسلم نقل عن الزهري تحريم الاستعمال في المتهن أيضا وقال أنه مذهب قوى قال الزركشى وهو كما قال ويجاب عن قطع السترو سادة بن بأن القطع ذهب به صورة التماثيل انتهى . [قوله وأقله] الضيف راجع لكل من قوله يستحب وقيل يجب [قوله مما قدم] يفيد أنه ليس للسفلة إذا قدم لهم نوع أن يتجاوزوه إلى ما قدم لغيرهم من الأمثال قال الماوردى وتحرم الزيادة على الشبع ولو زاد لم يضمن وقال ابن عبد السلام لا تحرم الزيادة على الشبع إلا من جهة أنه مؤذ لمزاجه مضيق لما أفسده من الطعام [قوله أو يأذن المضيف لفظا] مثله الإشارة فالمراد عدم الاكتفاء بقرينة التقديم [قوله ولا يتصرف فيه] أى سواء قلنا يملكه بالوضع بين يديه أو بالراجع من أنه بالازدراء يتبين الملك قبله [قوله ويجوز أن يلقم منه غيره الخ] يستثنى ما إذا فالت بينهم في الطعام

النكاح وفي المختار (ولا يكره في الأصح) لكن الأولى تركه وقبل بكماله الداء في التقاطه (٢٩٩) بالاتباع وقد يأخذه من غيره أحب

إلى صاحب التتار (ويجمل
التقاطه وتركه أولى)
كأنثر الا اذا عرف أن
النثر لا يؤثر بعضهم على
بعض ولم يصدق الالتقاط
في مروه الملتقط فلا يكون
الترك أولى ولا يفتي كراهة
الالتقاط قريبا على
كراهة النثر ويكره أخذ
النثر من الهواء بازاء وضعه
فإن أخذه كذلك أو التقطه
أو وقع في حجره بعد سطره
لم يؤخذ منه وملكه وإن
لم يسطر حجره له لا يملكه لأنه
لم يوجده منه قصد تملكه ولا
فعل نم هو أولى بمن غيره
ولو أخذه غيره لم يملكه ولو
سقط من حجره قبل أن
يقصد أخذه أو قام فسقط
بطل اختصاصه به ولو فضه
فهو كالووقع على الأرض
(كتاب القسم والنشور)
بفتح القاف (يختص القسم
بزوجات) لا يتجاوزهن
إلى الاماء فلا حق لمن
فيه وإن كن مستولات
قال تعالى فإن ختم أن لا
تعدوا فواحدة أو ما ملكت
أيمانكم أشعر ذلك بأنه لا
يجب العدل الذي هو فائدة
القسم في ملك الميمن فلا
يجب القسم فيه لكن
يستحب كيلا يحقد بعض
الاماء على بعض والمراد
من القسم لزوجات
والأصل فيه الليل كإسائتي

النكاح كاتقدم (قوله وفي المختار) وكذا في سائر الولايم على المعتمد (قوله لكن الأولى تركه) بشرطه
الآتي (قوله بالاتباع) والنثر وسيلة اليوم وقد ورد النهي عن النهب في مسلم أنه علامة على طعام المنافقين
والمعتمد عدم الكراهة (قوله وقد يأخذه من غيره أحب) من فاعل يأخذ وغير مبتدأ وأحب خبره (قوله
فلا يكون الترك) أي للنثر والالتقاط أولى (قوله وملكه) أي الاقاط والوصيا أو عبدا وهو لسيده ولا
يزول ملكه عنه بسقوطه منه فيجب على أخذه رده (قوله لأنه لم يوجده منه قصد تملكه ولا فعل) ومنه ما لو
عشش طائر في ملكه أو دخل سمك في حوضه أو وقع قطع في أرضه ونحو ذلك فلا يملكه ولن يهره أخذه وملكه
الآخذ فإن قصد بذلك التملك لما يوجد فيه أو فعل ما يدل على قصد التملك كتحول الأرض له ملكه
وليس لغيره أخذه ولا يملكه الآخذ ويجب رده كإبائي في الصيد (قوله لم يملكه) المعتمد أنه يملكه
كاتقدم (قوله بطل اختصاصه به) فليس أولى به من غيره فمن أخذه ملكه بلا خلاف والله أعلم .

(كتاب القسم والنشور)

ذكر القسم عقب الوليمة نظرا إلى المتعارف من فعلها قبل الدخول فهو عقبها وإن كان الأفضل تأخيرها
عنه كإمسا وعقبه بالنشور لأنه يقع بعده غالبا وجهها لأنه يلزم من نفي أحدهما وجود الآخر وعكسه
والصحيح أنه لم ينسخ وجوب القسم في حقه صلى الله عليه وسلم فهو كغيره فيه وفي عدد الطلاق وفي منع
زوجه في عدة غيره ونحوه بين نحو الأختين وفي منع الزيادة على الأربع بعد من كان معه (قوله بفتح
القاف) أي مع سكون السين بمعنى العدل بين الزوجات أو مطلقا ومع فتحها بمعنى الميمن وبكسر القاف مع
سكون السين بمعنى التصيب ومع فتحها جمع فسمه واستغنى عن ضبط السين بذكره مع النشور الذي هو
شرعا الخروج عن طاعة الزوج لا عكسه وهولمة الخروج عن الطاعة مطلقا (فائدة) حقوق الزوج عليها
طاعته وملازمة السكن وحقوقها عليه المهر والقسم والنفقة ونحوها وأما العاشرة بالعرف فهي حق لكل
منهما على الآخر (قوله بزوجات) دخول الباء على المقصور عليه في حيز الاختصاص وما اشتق منه على
الأصل إلا أن يؤول بالتمييز ونحوه كما قاله ابن حجر فلا اعتراض على المصنف غفلة عن ذلك فراجعوه ودخل في
الزوجات ما لو كن اماء أو كسائيات أو بهن عيب كرتق وبرص أو حرم وطوهرهن لنحو حيض أو أحرام (قوله
أن لا تصلوا) أي في الواجب فلا يتعارض مع آية ولن تستطيعوا أن تعبدوا لأنه في المندوب والأعم والأية
الأولى في القسم المحسنى الآتي في كلام المصنف والثانية في المعنوى المتعارف بالقلب كالحبة وعليه حديث اللهم
هذا قسمي فيها أمك فلا تؤاخذني فيما تملك ولا أمك (قوله أشعر) أشعار دلالة (قوله والأصل فيه) أي
المعتبر فيه أصالة (قوله أن يبيت) أي يصير ولو نهارا ولو في السفر حيث وجب عليه القضاء والمراد وجوده في
السكن ولو بلا مضاجعة ولا نوم وكذا جميع ما يأتي (قوله لزمه) أي فوراً ولو بلا طلب حتى يتم الدور

[قوله وملكه] أي بخلاف طعام الوليمة فإنه لا يملكه إلا بازدارده على ما رجح من الأوجه [قوله
ولو أخذه غيره لم يملكه] بخلاف المتحجر إذا أحياء غيره والأخذ متصرف في ملك غيره اه
يريد ملك النثر [قوله ولو سقط] أي فيها إذا لم يسطر حجره له .

(كتاب القسم والنشور)

[قوله والنشور] أي الارتقاء والامتناع عن الحق الواجب عليه [قوله بزوجات] تستثنى المعتقة عن
وطء شبهة في حال الزوجية [قوله إلى الاماء] أي المملوكات [قوله أشعر ذلك الخ] كأن مراده بالأشعار
عدم التصريح بالحكم والأفالة مفيدة لذلك بلا نزاع [قوله فله تركه] أي كسكني الممار المستأجرة [قوله
ما ضمنه] أي وهو التسوية بينهن في البيات إذا فعله [قوله ومن بات] ر بما يفهم أن من يعتبر في حقه الليل

أن يبيت عندهن ولا يلزمه ذلك ابتداء لأنه حقه فله تركه وإنما يلزم ما ضمنه قول المصنف (ومن بات عند بعض نسوة لزمه) أن يبيت (عند

من مقي) منهن فيحصى بتركه تسوية بينهما سواء بات عند البعض بقرعة أم لا وسأتي وجوبها لذلك ولا تجب التسوية بينهما في الجماع وغيره من الاستمتاعا لكن يستحب (ولو أعرض عنهن أو عن الواحدة) التي ليس تحتها غيرها فلم يبت عندهن ولا عندها (لم يأت) لما تقدم وكذا لو أعرض عنهن (٣٠٠) بعد القسم والتسوية بينهما مدة جاز (ويستحب أن لا يعطلن) بأن يبت

عندهن ويحسبن وكذا الواحد نواذ في درجاتها أن لا يجليها كل أربع ليال من ليلة اعتبارا بمن له ثم زوجات (ويستحق القسم مريضة ورفقاء) ورفقاء (وحائض ونفساء) لأن المقصود منه الأنس لا الوطء (لأنه لا يشترط) أي خارجة عن طاعة الزوج كأن خرجت من مسكنه بغير إذنه أول فتش له الباب ليدخل أول تمكنه منها فإنها لا تستحق القسم وإذا علمت بالاطاعة لا تستحق القضاء والمستحق دأبه القسم كل زوج عاقل بالغاً كان أو مراهقاً رشيداً أو سفهاً فإن وقع جور من المراهق فالأثم على وليه بخلاف السفه فالأثم عليه (فإن لم ينفرد بمسكن دار عليهن في بيوتهم وإن انفرد بمسكن) فالأفضل للمضي اليهن) صوتاً لمن عن الخروج من المساكن (وله دعاؤه) إلى مسكنه وعليهن الإجابة ومن امتنت منهن فنافرة (والأصح تحريم ذهابه إلى بعض ودعاء بعض) إلى

(قوله بتركه) أي تأخيرها لأنه لا يسقط (قوله وغيره) كالنكاح المأبوء (قوله ليس تحتها غيرها) أي من الزوجات وله تعطيلها ولو بدأ بالاماء (قوله لكن يستحب) وكذا يستحب أن ينام مع كل واحدة في فراش واحد حيث لا عذر (قوله وكذا الخ) كلام المصنف يشملها وله أفردا لاعتبار الشرط فيها (قوله مدة) وكذا أبداً وكذا يستحب (قوله مريضة) نعم من تخلفت عن السفر معه لمرض لا قسم لها ونجس فقها قاله الماوردي وهو المعتمد قال شيخنا ومثلهما مجنونة خاف منها (قوله ونفساء) ومحرمه ومظاهرها ومول منها ونحو ذلك كما (قوله لنافرة) وإن لم تأثم به نحو صغيرة ومجنونة في جميع ما يأتي وألحق به صغيرة لا تحتل الوطء ومعتقة عن شبهة ومحبوسة امرأة غير مسلمة ومن ادعت طلاقاً ولو كذباً (قوله كأن خرجت) أي لا لعذر كما يأتي (قوله ليدخل) أو يخرج في غير حقها (قوله لم تمكنه منها) ولو لنهر جاع ولا تعذر بازاء نحو ربح كره به ولا استعجالاً وليس من الفشوز سبهاً وإن أعتبه (قوله لا تستحق القضاء) أي لمافات ولا يوم العود وأوليلته لأنه يسقط جميعه بنشوز جزء كالنفقة قاله شيخنا ونقله عن شيخه الرملي ونقل العلامة ابن همام عن شيخنا الرملي أنها تستحق من وقت العود بخلاف النفقة لأنها لا تنبعض (قوله كل زوج) وإن كان به عنة أوجب أمراض وكذا محبوس صلح محله للسكنى وهو كالنفرد بالسكنى الآتي (قوله عاقل) خرج المجنون فعلى وليه أن يدور به من جنونه ولو غير مطبق إن رأى مصلحة كتوقيع الشفاء به أو ميلة لمحق أو كان عليه بقية قسم وإلا فلا يجب ولا قضاء عليه لما وقع من جنونه بعد الأفاقة وإن آثم به الولي (قوله أو مراهقاً) المراد به من يطبق الوطء (قوله فالأثم على وليه) قال بعض مشايخنا ولا يلزمه قضاء ولو بلغ كافي المجنون (قوله صوتاً لمن) واقضاء به ^{عليه} (قوله ومن امتنت) أي لا لعذر كقطر ومرض وتخدير وكون مسكنه لا يليق بها أو خوف وكل مشقة لا تحتل عادة (قوله أو خوف عليها) أو كونها شريفة أو بقرعة (قوله ولا يلزم من دعاها) وليست معذورة وعليها مؤنة الحضور كأجرة سركوب فإن كانت معذورة فالؤنة عليه لأنه لا يلزمها الحضور (قوله أن يقيم) أي يملك ولو قليلاً قال الزركشي إلا في السفر للمشقة (قوله بمسكن واحدة) وإن كان ملكاً للزوج أولم تكن هي فيه ويجوز الجمع في سفينة أو خيمة للمسافر لو أقام عند واحدة نهاراً دائماً جاز له ذلك من غير قسم وعليه منع ظاهر قال الزركشي فليؤت بات بصارم قوله ومن بات بوجه عدم توقف البداية على القرعة وليس مراداً [قوله لم يأت] أي ولو طلبته لذلك قبل فلو قال كافي المحرم لم يكن لمحق الطالب كان أصوب [قوله مريضة الخ] لو سافر سائر نساءه وتخلت واحدة لمرض فلها النفقة ولا قسم لها ثم مثل المريضة ومن ذكر معها المريض والعين والأبرص والمجنون ونحو ذلك فيجب القسم على الجميع [قوله فلا يحرم عليه] تنقضي الحرمة أيضاً بما لو أقرع لذلك كالسفر قاله الرافعي بلفظ وجب أي يجوز والنوى بلفظ ينبغي القطع بالجواز واستشكله السبكي وقال السفر فيه عذر فإن فرض هنا عذر فذاك [قوله أن يقيم] قال الزركشي ينبغي أن تكون الإقامة أيماً كالإقامة دواماً [قوله ويدعوهم] لو أجبه لذلك فلصاحبة البيت المنع وإن كان البيت ملك الزوج نقله الزركشي عن بعض الأصحاب [قوله وأن يجمع بين ضربتين] مثلهما الزوج والسرية ويجوز أن تشملهما العبارة وبحت الزركشي استثناء حالة السفر

مسكنه لما فيه من تفضيل بعضهن على بعض والثاني جواز ذلك كما يجوز له المسافرة ببعضهن دون بعض (إلا لفرض من كقر بمسكن من مضى إليها) دون الأخرى (أو خوف عليها) دون الأخرى كأن تكون شابة والأخرى مجبوزاً فلا يحرم عليه ما ذكره يلزم من دعاها الإجابة فإن أبطل حقها (ويحرم أن يقيم بمسكن واحدة ويدعوهم) أي الباقيات (إليه) لما في آياتهن بيت الضرورة من المشقة عليهن وتفضيلها عليهن (وأن يجمع بين ضربتين) مثلاً (في مسكن إلا برضاها) لأن جمعهما فيجمع بينهما ما يولده كثرة الخاصة ويشترط

الحضرة فان رضى بانه جاز لكن يكره وطأ احدهما بحضرة الأخرى لأنه بعيد عن الرودة ولا يلزمها الاجابة اليه ولو احتسنت فله على
حجر مفردة المرافق جاز إسكان الضرات فيها من غير رضاهن وكذا إسكان (٣٠١) واحدة في السفلى وأخرى

في العلو والمرافق متباعدة
لأن كلاهما ذكرا ممكن
(وله أن يرب القسم على
ليلة ويوم قبلها أو بعدها
والأصل الليل والنهار تبع)
لأن الليل وقت السكون
والنهار وقت التردد في
الحوائج قال تعالى هو الذي
جعل لكم الليل لتسكنوا
فيه والنهار مبصرا وقال
وجعلنا الليل لباسا والنهار
معاشا (فان عمل ليل لا يسكن
نهارا كحارس فعكسه)
أي الأصل في حقه النهار
والليل تابع له هذا كله في
المقيم أما المسافر الذي معه
زوجاته فعماد القسم في
حقه وقت النزول ليل
كان أو نهارا قليلا كان
أو كثيرا (وليس للأول)
وهو من الأصل في حقه
الليل (دخول في نوبة على
أخرى ليل لا ضرورة
كرضا المخوف) ولو ظنا
(وجيئنا ان طال مكته
قضى) مثل ما مكث في
نوبة المدخول عليها (والا
فلا) يقضى وكذا لو تعدى
بالدخول يقضى ان طال
المكث والا فلا لكن
بعض وقد راقى حبيب
الطويل ثلث الليال
والصحيح لا تقدر (وله
الدخول نهارا لوضع متاع
والصحيح

(قوله يكره) ما لم يكن ابداء أو نظر عورة والا حرم (قوله ضربين) خرج الزوجة والأمة فالعبرة برضا
الزوجة فقط (قوله بحضرة الأخرى) عبارة شيخنا الرملي بعلم الأخرى فراجع (قوله المرافق) منها
السطح لا الملق والسميلز (قوله مسكن) أي حيث لا يقربها (قوله ليلة) وأولها الغروب وآخرها
الفجر عند بعضهم وطلوع الشمس عند بعضهم وقال الأذري والزرعكشي الوجه أن يعتبر في
آخر الليلة وأولها بالتأب من عادة أهل الحرف (قوله أو بعدها) وهو أولى لأن الليل أول الشهور
والأعوام والتواريخ مبنية عليه (قوله مبصرا) أسند الابصار اليه مجازا لأنه مقتضى الابصار بذاته
ولذلك لم يقل لتبصروا فيه بخلاف الليل (قوله والنهار معاشا) وفي نسخة وجعلنا النهار معاشا وهي
الصواب لأنها التلاوة (قوله فعكسه) فان عمل ليل تارة ونهار تارة أو عمل بعض الليل وبعض النهار
فالأصل في حقه وقت عدم العمل نعم ان قل عمل في الليل كليلة في جمعة لم يخرج الليل عن كونه أصلا في حقه
قال شيخنا والأصل في حق المجنون وقت افاقته ان كانت (قوله وقت النزول) بل وقت خلوته ولو حال السير
ولا نظر لتفاوت الزمن فيها نعم ان أقام قدرا يسع القسم كيوين ومعه زوجتان فكالحضر (قوله دخول)
ولا خروج لنحو جماعة في نوبة واحدة دون أخرى (قوله كرضها) وطلقها ونحو حريق ونهب (قوله
ولو ظنا) أو احتمالا (قوله قضى) قال شيخنا وان ماتت المريضة أو انفردت المقضى لها وخالف في ذلك
البرلسي والسنباطي والخطيب (قوله مثل ما مكث) أي قدره ولو في غير وقته كآخر الليل عن أوله سواء كان
من نوبة المدخول عليها أو لا من نوبة واحدة منهن فتقييد بعضهم بالأول لا مفهوم له فراجع (قوله وكذا
لو تعدى) ومنه ما لو أطال دخوله زيادة على قدر الضرورة فالمراد بالتعدى ما ليس للضرورة (قوله والا
فلا) هو المتمد (قوله لكن بعض) أي في الدخول تعديا سواء لزمه القضاء أولا وظاهر كلام الشارح
رجوعه للثانية وعليه فالأولى بالأولى (قوله لا تقدر) فالقول عليه العرف في قدر زمن الضرورة
أو الحاجة طال أو قصر (قوله لوضع متاع الخ) هو الحاجة المدكورة فيما يأتي (قوله وينبغي) قال في شرح
شيخنا بنديب ففعله خلاف الأولى وقال ابن حجر يجب وهو الوجه لما بعده من وجوب القضاء (قوله يجب
القضاء) أي لما طوله لا لما طال بقدر الحاجة وهو الذي في قول المصنف والصحيح الخ فقوله ولم يذكر الشيخان
غيره مستقيم أو مؤول بعدم ذكره صريحا فتأمل (قوله حاجة) أي بقدرها وان طال (قوله وأن له الخ)
ظاهرا أن هذا الجواز في التابع وأنه في الأصل يمنع الاستمتاع كالوطء وبه قال شيخنا الزياي والخطيب
وخالفهما العلامة العبادي ناقلا عن شيخنا الرملي وهو الوجه وما وقع له صلى الله عليه وسلم يحمل على أنه كان

من أصل المسئلة لمكان الكلفة ولأنه غير دائم (قوله والنهار معاشا) نظم القرآن في سورة هم وجعلنا الليل
لباسا وجعلنا النهار معاشا (قوله ولو ظنا) بل لو احتمل ذلك وأراد الدخول لينين حال المرض كان الحكم
كذلك (قوله قضى) أي ولو بعد موت المظالم بسببها وان انفردت الزوجة إذ معنى القضاء حينئذ وجوب
المبيت وهذا وجهه والصحيح فوات القضاء ولو فارق المظالمية ثم عادت بعد طلاق المظالم بسببها فلا قضاء سواء
أنسحب غيرها أم لا (قوله وكذا لو تعدى بالدخول) هو يفيدك أن قول المتن وحينئذ راجع لحالة الضرورة
كما هو ظاهر العبارة (قوله لكن) استدراك على قوله يقضى ان طال المكث وعلى قوله والا فلا
[قوله وينبغي الخ] قال الزركشي عبارته تشعر بأن الطول خلاف الأولى (قوله كما في الليل) منه
تعلم أن صورة المسئلة مع الطول كما تقدم في الليل فقول الشارح السابق ولم يذكر الشيخان أي صريحا

ونحوه كآخذ متاع وتسليم نفقة (وينبغي أن لا يطول مكته) فان طوله قال في المهذب يجب القضاء ولم يذكر
لأنه لا يقضى اذا دخل حاجة) كما ذكر والثاني يقضى كما في الليل (وأن له ماسوى وطء من استمتاع)

فيحرم جزأ (وأنه يقضى
لذلك بل سبب) والثاني
لا يقضى (ولا تجب تسوية في
الاقامة نهاراً) لتبعيته الليل
(وأقل نوب القسم ليلة)
فلا يجوز بيعض ليلة ولا
ليلة وبعض أخرى لما في
التبعيض من تشويش
العيش (وهو أفضل)
تقرب العهد به من كلهن
(ويجوز ثلاثاً) وليلتين
(ولا زيادة على المذهب)
من غير رضاهن لما فيه
من طول العهد بهن وقيل
في قول أو وجه يزاد على
الثلاث وعلى هذا قيل لا يزداد
على سبع لأنهم مدة تستحق
الجديدة كما سيأتي وقيل
يزاد عليها ما لم تبلغ أربعة
أشهر مدة ترى بص المولى
(والصحيح وجوب قرعة)
بين الزوجات (للابتداء)
بواحدة منهن (وقيل
يتخير) بينهما في ذلك
فيبدأ بمن شاء منهن وعلى
الأول يبدأ بمن خرجت
قرعتها وبعد تمام نوبتها
يقرع بين الباقيات ثم بين
الأخرين فإذا تمت النوب
راعى الترتيب ولا يحتاج
إلى إعادة القرعة ولو بدأ
بواحدة بلا قرعة فقد
علم ويقرع بين الثلاث
كلها تمت النوب أقرع
للابتداء (ولا يفضل في قدر

برضاهن وعلم بما ذكر أن الوطء حرام مطلقاً في الأصل والتابع وإن قصر الزمان وكان لضرورة فيه ما قاله الإمام
واللائق بالتحقيق أن الجماع لا يوصف بالتحريم بل التحريم في إيقاع العصية لا في وقتها العصية اه أي
أن تحريم الجماع لآلئته بل لأمر خارج وهو ظاهر فراجع (قوله بلا سبب) أي أن طالع الزمان والأقلا كإصر
في الأصل بل أولى بعدم القضاء (ففيه) حاصل ما يصرح به كلام شيخنا الرمي أن الوطء أو الاستمتاع
لو وقع لا يقضى مطلقاً وإن عصى به وأن دخوله إذا لم يطل لا يقضى مطلقاً ولو تمتد به وأن الزمن الذي من
شأنه أن تمتد الضرورة أو الحاجة إليه لا يقضى أيضاً مطلقاً وأنه يقضى ما زاد على ذلك مطلقاً وقال شيخنا
الزبدي أنه في الأصل يقضى الكل سواء طال أو أطله وفي التابع لا يقضى شيئاً إن طال ولا يقضى الزائد إن
أطله وفسر الطول باشتغاله بالحاجة زيادة على زمنها العرفي والأطالة بكثرة بعد فراغه منها والوجه أن كلا
منهما اطالة (فروع) لو احتاج إلى الإقامة عندها أياماً لنحو مرض أو لحوف عليها في منزل لا يأمن عليها
وحدها فيه ولم يتيسر نقلها لغير مرضاتها وجوب القضاء ولو نقص من نوبتها شيئاً نكح وجه من عندها
ولو مكراً أو بعد منزلها أو لغير مرضاتها وجب قضاءه كزمن الدخول المتقدم ولا يقضيه من نوبة غير التي
خرج لها وبعد فراغه يجب خروجه إلى مسجد أو نحوه (قوله في الإقامة) أي أصلاً أو قدراً ولو بلا حاجة
(قوله نهاراً) وتجب في الليل كإصر والمراد بالنهار وبالليل الأصل كإصر (قوله وأقل نوب القسم) أي لكل
واحدة فقط ما لبعضهم هنا (قوله ولا زيادة على المذهب) وإن تفرق في البلاد وقال إمام الحرمين لا يجب
القسم لمن ليست في بلد الزوج وبه قال الإمام مالك رحمه الله (قوله من غير رضاهن) أما به فيجوز ولو
مشاهدة كشهرة وشهر أو مسانحة كسنة وسنة وعليه يحمل ما في الاملاء (قوله وجوب قرعة) أن لم يكن
منهن رضاء دونها وبعد تمام الدور بالرضا الحاجة إلى قرعة أن كانت ليلة كل واحدة بالتعيين والاحتياج
إليها وقال بعضهم لا حاجة للقرعة مطلقاً قال الزركشي وما ذكر في القرعة للقسم بالليالي الكاملة أمادون
ليلة أو الطواف عليهن في ساعة ففي وجوب القرعة نظر فراجع (قوله يقرع) أي فوراً كإصر وهذه
قرعة ثانية وسيأتي بعدها ثالثة وهذا محل نظر إذ كيف تعدد القرعة وهي إما بكتابة الأسماء والاخراج على
الليالي أو عكسه ولا يقال بكتابة اسم واحدة واحدة فتأمل (قوله ويقرع بين الثلاث) وإن لم يقرع
فقد ظم أيضاً وهكذا (قوله للابتداء) أي للجميع كما مر وإذا تمت النوب بالقرعة لا يجوز إعادتها
لأنه ربما تخرج على خلاف الأولى فيلزم المحذور (قوله لحره) ولو كانت كافرة أو كان أولادها
أرقاء (قوله مثلاً) هو مبتدأ مثني مرفوع بالآلف مضاف إلى أمة وخبره في الظرف قبله والمراد بها

[قوله والثاني لا يجوز] لأنه يقضى إلى الوطء [قوله فيحرم جزأ] هو قضية المتن قال الزركشي وليس كذلك
بل يحرم على الصحيح [قوله أن دخل بلا سبب] أي وطال [قوله في الإقامة] قال الزركشي أي في قدرها كما
في الروضة وغيرها وأما أصلها فلم أر من ذكره اه قال إمام الحرمين لو كان يخرج في نهار واحدة ويلزم في
أخرى فإن اتفق ذلك لشغل فلا قضاء وإن كان عن قصد فيه احتمال ظاهر مأخوذ من كلامهم اه قلت
يحتمل أن يكون محل الاحتمال إذا لم يوجد دعاء من ميل قلبي ونحوه ويحتمل عدم اعتبار ذلك لما فيه
من ضرر الأخرى [قوله وأقل نوب القسم ليلة] أي ليلة لأنه عبر بالنوب [قوله فلا يجوز بيعض ليلة]
لأن النهار تبع [قوله ولا ليلة وبعض أخرى] عبارة المنهاج لا تفيد هذه المسئلة [قوله والصحيح
الح] قال الزركشي هذا في ابتداء ما هو قسم أما دون ليلة أو الطواف عليهن في ساعة ففي وجوب
قرعة الابتداء نظر [قوله وقيل يتخير] علل ذلك بأن له الأعراض عنهن قال الزركشي وقضية هذه
العلة أنه على قول التخيير لو بات عند واحدة يجب الأقراع بين الباقيات لاتقاء العلة المذكورة

نوبه) وإن لم يمتد أحداهن بشرف وغيره فتجب التسوية بين المسئلة والكتاتية في ذلك (لكن لحره ثلاثاً) كان [قوله]

سبق نكاح الأمة بشرطه

على نكاح الحرة أو كان

الزوج عبداً فدورهما ثلاث

ليتان للحرة وليلة للأمة

وإنما تستحق الأمة القسم

إذا استحققت النفقة بأن

كانت مسلبة للزوج ليلاً ونهاراً

كالحرة (وتخص بكر جديدة

عند زفاف بسبع بلا قضاء)

للأخريات (وثيب ثلاث)

لحديث ابن حبان سبع

للبكر وثلاث للثيب (ويسن

تخييرها) أي الثيب (بين

ثلاث بلا قضاء) للأخريات

(وسبع بقضاء) لمن كافل

صلى الله عليه وسلم بأهله

رضى الله عنها والتخصيص

الذي كوروا على الزوج

لغزول الحشمة بينهما ويجب

موالاة ما ذكر لأن الحشمة

لا تزول بالمفرق فلو فرقه لم

تحتسب واستأنف وقضى

المفرق للأخريات ولو كانت

ثوبتها بغير وطء فهي

كالبكر في الأصح وسواء

كانت الجديدة حرة أم أمة

وقيل للأمة نصف ما ذكر

من غير جبر للكسر وقيل

يجبره فلا يكرار بيع والثيب

ليتان ولو زاد البكر على

السبع قضى الزائد

للأخريات وكذا لو زاد

الثيب على ثلاث بغير

اختيارها يقضى الزائد كما

يقضى السبع إذا اختارتها

(ومن سافرت وحدها بغير

إذنه فاشتره) فلا قسم لها سواء سافرت لحاجتها أم لحاجته (وإذا نكحها) ما فاتها (ولنرضها) كحج

من فيها رق ولو مبعدة (قوله سبق) أو كانت الحرة لا تنفعه كإمر (قوله ليلتان للحرة وليلة للأمة) ولا يجوز غير هذا فلا يعبر به المصنف كان أولى لايهام عبارته جواز غيره كثلاث ليالٍ وليلة ونصف أو أربع ليالٍ وليلتين وقول شيخنا في شرحه أن هذا مردود لعله بقوله فهايم ولاز يادة على المذهب غير مستقيم فتأمل واعلم أنه يجرى في النهار لمن هو أصله جميع ما ذكر في الليل ولو عتقت الأمة قبل تمام نوبتها صارت كالحرة أو بعدها بقيت للحرة ليلتها ولا يجب على الزوج قضاء ما فات قبل علمه بالعق (قوله بكر) بالمعنى السابق في استئذانها كما سيذكر إليه (قوله جديدة) ولو رقيقة ولو بعقدان منه أو مستفرشة أعتقها ثم تزوجها لبرجة نعم إن بقي لها بعض من زفافها الأول وجب إتمامها بعد عودها بعقد أو رجعة من ضمنها لما بالعقد الثاني (قوله وثيب ثلاث) ولو بعقد منه ثمان حكمه في السبع والثلاث أن السبع عدد أيام الدنيا وما زاد عليها تكرار لها وأن الثلاث مقتقرة في الشرع (قوله أي الثيب) بخلاف البكر لا يأتي فيها تخيير إذ ليس هناك من له أكثر من حقها والمراد بكونها بكرًا أو ثيبًا عند الدخول لا عند العقد (قوله واجب على الزوج) الذي يجب عليه القسم فيما مر حراً أو غيره وفي وليه ما تقدمت نعم إن لم يكن عنده غيرها أو كان وليدته عنده فلا وجوب ويجب تقديمه على بقية دور من عنده إن لم ترض بتأخيرها لأنه حقها فلها أن تسقطه وإذا تم الدور والزفاف أفرغ للابتداء للجميع ولا يسقط بالطلاق كالقسم فتجب الرجعة أو التجديد لتوفيته قال شيخنا ويحرم عليه أيام الزفاف الخروج لجمعة وجاعة أو لنحو عيادة مريض وغير ذلك الأبرضا حالاً وإذا رضيت لم يسقط حقها ما لم تصرح بأسقاطه وإذا بقي فهل يقدمه على بقية دور من عنده كافي للابتداء أو يؤخر عنه لرضاها بالتأخير يظهر الآن الثاني ولو زفله امرأتان قدم السابقة فإن كانا معا أفرغ وجوبا (قوله ويجب موالة ما ذكر) ما لم ترض بغيرها ولا يجب الفور إلا إذا أراد أن يدور بالقسم لغيرها أو كان في أثناء دور كإمر (قوله قضى الزائد للأخريات) سواء اختارت الزيادة كعشر مثلاً أو لأنها لم تطمع في حق غيرها (قوله بغير اختيارها) ولولسبع أو باختيارها لمادون السبع لما تقدم (قوله كما يقضى السبع) وإذا قضى يقضى موزعاً عليهن وإنما قضى السبع لما زاد على الثلاث التي هي لها أصالة لأنها طمعت في حق غيرها وقوله صلى الله عليه وسلم لما خير أم سلمة كإمران شئت سبع عندك وسبع عندهن وإن شئت ثلثت عندك ودرت أي بالقسم فاختارت الثلاث رضي الله عنها (قوله ومن سافرت) لما يجوز فيه النفل على الدابة ودونه حضر وخروجها فيه ولولشغلها كدابة مثلاً بآذنه أو علم رضاها لا يسقط القسم ولا النفقة (قوله وحدها) خرج مالو سافرت معه بغير ناشئة إلا إن نهاها عنه سواء قدر على ردها أو لا خلافاً للبقين نعم إن استمتع بها لم يسقط حقها (قوله فلا قسم لها) أي بعد الفسوز فلو كان لها قسم سابق لم يسقط حقها (قوله وبآذنه نرضه) يقضى لها ولو مع غرضها على المعتمد غرض الأجنبية بسؤال أحدهما كغرضه وبسؤالها كغرضها ولو سألت

[قوله فدورهما ثلاث] أي ولا يجوز ليلتان وأربع ليالٍ من مجاوزة الثلاث وهو ممتنع [قوله عند زفاف بسبع] أي ولا وكذا الثلاث [قوله واجب على الزوج] أي إذا كان في نكاحه غيرها يبيت عندها نعم ذكر الشيخان أنه إن تزوج جديدتين لبس في نكاحه غيرهما يجب لهما حق الزفاف وحل على مالو أراد القسم لهما [قوله ومن سافرت إلخ] أي بلا ضرورة كخراب البلد والزواج غائب يستثنى الأمة إذا سافرها السيد بعد أن باتت عند الحرة ليلتين فاتها بقية على حقها من القسم وربما يفهم ذلك من قول المصنف وحدها قال البقيني ولا يخالف ذلك قولهم إنما يجب لها القسم إذا سلمت ليلاً ونهاراً لأنها استحققت حقها لما قسم للحرة وقد كانت تستحق النفقة فلما سافرها لم يسقط لعدم التقصير بخلاف الناشئة [قوله ولنرضها] لو كان لغرضها فقياس المتعة والتشطير عدم القضاء

أذنه فاشتره) فلا قسم لها سواء سافرت لحاجتها أم لحاجته (وإذا نكحها) ما فاتها (ولنرضها) كحج

هي الزوج لغرض الأجنبي من غير سؤاله فكفرضها (قوله لنقطة) وإن قصر جدا ويعتبر قصد النقطة في
الابتداء وإن غيره بعد (قوله حرم) أي بغير رضاهن ولهن الرجوع قبل مسافة القصر وخرج باستصحاب
بعضهن تركهن فلا حرمة ولا قضاء خلافا لبعضهم (قوله أو يطلقهن) هي مائة خلو فيطلق بعضا ويستصحب
البقيات وليس له بعث بعضهن مع وكيل له محرم أو نسوة واستصحب البقيات لما فيه من رفعة مقام من
معه وقضى البقيات سواء خرج بقرعة أم لا كذا في كلام شيخنا كان حجروا غيره وكلامهم في ذلك متدافع
والوجه أن يقال إنه إن نقلهن كلهن دفعة فلا حرمة ولا قضاء سواء كن معه أو مع وكيله أو بعضهن معه وبعضهن
مع وكيله وإن نقلهن مرتبا وجب القضاء في المتخلفات سواء كان هو مع السابقات ووكيله مع البقيات أو
بالعكس أولا مع أحد منهما فتأمل وراجع (قوله وفي سائر الأسفار) أي التي تجوز فيها الرخص والاقضى
مطلقا بقرعة أو ساكن المصحوبة أو لا قاله شيخنا كالخطيب وقال غيره أخذنا بما يأتي أنه لا يقضى إلا ما يقضيه
لو كان السفر مباحا كما يؤخذ من قولهم ويجب على من طلبها إجابته وإن كان عاصيا فإن امتنع سقط حقها
ولو محجورة وقد يقال وجوب طاعنها من حيث حكمها معه وجوب القضاء تغليظا عليه فتأمل (قوله
بعضهن) سواء صاحبة النوبة أو الزفاف أو غيرها ولا يسقط حقها من النوبة أو الزفاف فيقضى لها إذا عا
(قوله بقرعة) إن لم يرتضين بواحدة أو الا فلا حاجة لقرعة ولا قضاء ولهن الرجوع قبل السفر قاله الماوردي
وكذا بعده ما لم يقطع مسافة القصر فإن سافر بغير من خرجت لها القرعة قضى لها زيادة على البقية
ما لا يقضيه لمن قاله شيخنا فانظره مع ما بعده عن شيخنا الرملي (قوله ولا يقضى) أي سواء سافر بها بقرعة
أولا وإن عصى بأخذها قاله شيخنا الرملي (قوله وصار مقما) أي يتمتع عليه الترخص وساك
المصحوبة لأن الضابط أنه يقضى مدة عدم الترخص إن ساكن المصحوبة والأفلا سواء في مقصده
أو غيره ولو لما جاوز مقصده به وقال شيخنا يقضى ما جاوز مطلقا والأول منقول عن النص لأن له
الترخص فيه ولو كتب يستحضر المتخلفات قضى من وقت الكتابة لأنه أول اقامته فإن أقام قبل
الكتابة قضى من وقت الإقامة أخذنا من العلة أو قبل اقامته اعتبرت اقامته .

(تنبيه) علم من هنا أن سفر غير النقطة ينقلب إليها دون عكسه كما مر وتقدم عن شيخنا الرملي أن
القضاء يكون موزعا فيأتي مثله هنا وقال السبكي هنا يقضى لكل واحدة متواليا بقدر حقها
ويحتاج إلى القرعة في تقديم بعضهن على بعض ويقدم مدة الزفاف على غيرها فراجع (قوله ومن
وهبت حقها) ولو بعد ثبوت الدور بينهما (قوله لم يلزم الزوج الرضا) فله الرد وليس لنا هبة تتوقف على
رضا غير الموهوب له إلا هذه لأنها ليست على قواعد الهبات ولذلك كان لها الرجوع متى شئت ولو في
أثناء ليلتها ويلزم الزوج الخروج إليها حالا إن علم ومافاته قبل علمه لا يلزمه قضاءه ولو ليلالي وفارق ضمان
ما يبيع نحو ثمر بستان بعد الرجوع وقبل العلم على المعتمد لأنه من باب الغرامات والاتلافات وليس للواهبه أن
تأخذ من حقها عوضا ويلزمها رده لو أخذته وتستحق القضاء قال بعض مشايخنا تبعنا لشيخنا ما لم تعلم بالفساد
[قوله وأن يخلفهن] اقتضى هذا الإطلاق ولو كان البلد المنقل إليه قريبا جدا وهو محتمل [قوله
بقرعة] لو أقرع فخرجت لواحدة فأخذ غيرها قال الزركشي فالظاهر أنه يقضى للظلمة فقط لا تحصر
الحق فيها [قوله ولا يقضى مدة سفره] أي ذهابا [قوله وصار مقما] أفاد هذا القيد أن الرجوع
الفوري لا قضاء فيه لمدة الرجوع قطعا [قوله قضى مدة الإقامة] أي إن لم يترها تلك المدة [قوله
فإن رضى الخ] قال الزركشي ليس لنا هبة قبل فيها غير الموهوب له إلا هذه [قوله كل ليلة في وقتها]
قال الزركشي هو منهم من قوله ليلتهما .

ومعروفه تجارة (لا) يقضى
لها (في الجديد) وأذنه يرفع
الائم عنها والقديم يقضى
لوجود الأذن (ومن سافر
لنقطة حرم أن يستصحب
بعضهن) بقرعة ودونها
وإن يخلفهن حذرا من
الاضرار بل ينقلهن أو
يطلقهن فإن سافر بعضهن
قضى للمتخلفات وقيل
لا يقضى مدة السفر إن أقرع
(وفي سائر الأسفار الطولية
وكذا التصبر في الأصح
يستصحب بعضهن
بقرعة) وقيل لا يستصحب
في التصبر لأنها كالإقامة
(ولا يقضى مدة سفره فإن
وصل المقصد) بكسر الصاد
(وصار مقما قضى مدة
الإقامة لا الرجوع في الأصح)
وقيل يقضى مدة الرجوع
لأنها سفر جديد بغير قرعة
(ومن وهبت حقها) من
القسم لغيرها على ما سياتي
(لم يلزم الزوج الرضا) بذلك
لأن الاستمتاع بها حقه
فلا يلزم تركه وله أن يبيت
عندها في ليلتها (فإن رضى)
بالهبة (وهبت ليعنة)
منهن (بات عندها ليلتهما)
كل ليلة في وقتها متصلتين
كأثنا أو منفصلتين (وقيل)
في المنفصلتين (بوالهبة)

بأن يقدم ليلة الواهة على وقتها و يصلها ليلة الموهوة أو يقدم ليلة الموهوة على وقتها و يصلها ليلة الواهة لأن ذلك أسهل عليه والمقدار لا يختلف وهورض ذلك بأن فيه تأخير حتى من بين الباتين و بأن الواهة (٣٠٥) قد ترجع بينهما في الشق الأول والموالاة تفوت حتى الرجوع وقوله رضى يشعر بأنه لا يشترط رضالموهوب لها وهو الصحيح (أو) وهبت (لحق سوى) بينهما فيجعل الواهة كالمدة ويقسم بين الباقيات (أو) وهبت (له فله التخصيص) أى تخصيص واحدة بنوبة الواهة لأنها جعلت الحق له فيضعه حيث يشاء ويأتى في الاتصال والانتقال ماسبق (وقيل يسوى) بين الباقيات ولا يخص لأن التخصيص يورث الوحشة والحد فيجعل الواهة كالمدة ويقسم بين الباقيات (فصل : ظهرت أمارات ننوزها) قولاً كأن

(قوله بأن يقدم الخ) سكت عن جواز التأخير في الصورتين بأن يؤخر ليلة الواهة الى ليلة الموهوة أو عكسه برضا الموهوة والمعتمد جوازه قال شيخنا ولا يضرتقديم حتى من بينهما وان لم ترض به (قوله فيه تأخير حتى الخ) أى بغير رضامنهن واللاجازوفارق اعتبارعدم الرضا مع التقدم لأن فيه سرعة براءة الذمة وحيث جاز فليس للواهة الرجوع بعد مبيت ليلتها لأن ليلتها الأصلية صارت مستحقة لغيرها وقوله لم لأن الواهة قد ترجع لتعليل لترك التقديم لاجوازه بعد وقوعه والالزم حالة الخلاف فتأمل (قوله أو وهبت لهن) أو أسقطت حقها مطلقاً (قوله أوله فله تخصيص واحدة) أى من أراد منهن وإن اختلفت في كل دور (تنبيه) بقى من أطراف المسئلة ما لو وهبت لمهجة أو لاثنين منهن أوله أو لواحدة منهن أوله ولاثنين منهن أو للجميع ففي الأولى الهبة باطلة وما عداها يعلم من الأخيرة وحكمها أنه في كل دور ليلة فيقرع بينه وبينهن في أول دور فان خرجت واحدة اختصت بها أوله جعلها لمن أراد منهن ثم بعد دور آخر ليلة إضافية فيقرع لها بين من بقى لأن من خص ليلة لا يدخل في القرعة بعده فمن خرجت له خص بها كامراً وهكذا حتى يتم أربع ليال بعد أو أكثر وحيث تقيت كل ليلة ان خص بها فلا حاجة الى قرعة بعد ذلك وقد انتظمت الأدوار والبالى ووقوع تلك الليلة بعد تمام الأدوار لا يخل بها فتأمل وافهم وما نقل عن شيخنا بما يخالف ذلك غير مستقيم ولم نصح نسبته اليه وهذا اذا وهبت ليلتها دائماً فان وهبت ليلة فقط مثلاً ولهن خص كل أربع دور به يخص به من شاء ويقرر في الابتداء في الشكل وهذا يجري في الأولى اذا جعل كل ليلة في دورها ولومات الواهة بطلت الهبة وكذا لو فارقتها ولو أنكرت الهبة لم يقبل عليها الا برجلين (فرع) يعصى بطلاق من دخل وقت حقها قبل وفاته قال ابن الرفعة فان سأله فلا يعصى ويجب الوفاء لها بعد عودها ولو بعقد جديد من نوبة المستوفية ان كانت معه فان لم تكن معه فلا قضاء ولا يحسب مبيتة مع المظلمة بعد عودها من القضاء فتأمل وسيأتى حكم الغزول عن الوظائف في باب الخلع ان شاء الله تعالى .

(فصل : في حكم الشقة بين الزوجين) (قوله بعد أن كان الخ) خرج بالبعدية في هذا وما بعده من هي دائماً كذلك فليس ننوزا الا ان زاد (قوله اعراضا وعبوسا) لأنه لا يكون الا عن كراهة وبذلك فارق السب والتم لم ينفذ يكون لسوء خلق لكن له تأديبها عليه ولو بلا حاكم (قوله وعظها) أى ندبا (قوله كأن يقول الخ) ويندب أن يذكر لها ما في الصحيحين من حديث اذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها الغنم الملائكة حتى تصبح وما قاله ابن عباس أيام امرأة عبت في وجه زوجها الا قامت من قبرها مسودة الوجه ولا تنظر الى الجنة وما في الترمذى أيام امرأة باتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة (قوله في المضجع يفتح الجيم) قال شيخنا الرملى وهو بكسر الجيم اسم للوطء والفراش فراجع (قوله الأظهر يضرب) أى ان أفاد في ظنه والامتنع (قوله يجوز له الثلاثة) واعتمد شيخنا الزبائدى وشيخنا الرملى كابن حجر والخطيب أنه لا يرقى لمرتبة مع الاكتفاء بما دونها كما في الصائل ولا يبلغ به حدا كالتعزير بل هو منه ولذلك يضمن به (قوله والأول) القائل بعدم الضرب أبقاء أى الخوف على ظاهره فلم يجعله بمعنى العلم كالأخر

(فصل ظهرت الخ) (قوله ولم يتكرر وعظ الخ) لو صدر منها شتم له وبذاءة لسان فهل له تأديبها أو يرفع الأمر الى الحاكم وجهان أحدهما في زوائد الروضة أن له ذلك لأن في رفعها الى الحاكم مشقة وعارا وحزم به الرافى في باب التعزير (قوله ولا يضرب في الأظهر) قال الرافى لأن ما جرى قد يكون لعارض سريع

(٣٩ - قلوبى وعميره - ثالث) ننوز ولم يتكرر وعظ وهجر في المضجع) يفتح الجيم (ولا يضرب في الأظهر قلت الأظهر يضرب والله أعلم) أى يجوز له الثلاثة قال الله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن فظوهن واهجروهن في المضجع واضربوهن والخوف هنا بمعنى العلم كما في قوله تعالى فمن خاف من موص جفا أو أنما والأول أبقاه على ظاهره

قد ترجع بينهما في الشق الأول والموالاة تفوت حتى الرجوع وقوله رضى يشعر بأنه لا يشترط رضالموهوب لها وهو الصحيح (أو) وهبت (لحق سوى) بينهما فيجعل الواهة كالمدة ويقسم بين الباقيات (أو) وهبت (له فله التخصيص) أى تخصيص واحدة بنوبة الواهة لأنها جعلت الحق له فيضعه حيث يشاء ويأتى في الاتصال والانتقال ماسبق (وقيل يسوى) بين الباقيات ولا يخص لأن التخصيص يورث الوحشة والحد فيجعل الواهة كالمدة ويقسم بين الباقيات (فصل : ظهرت أمارات ننوزها) قولاً كأن نجيبه بكلام خشن بعد أن كان بلين أو فعلا كأن يجد منها اعراضا وعبوسا بعد لطف وطلاقة وجه (وعظها بلا هجر) ولا ضرب فلعلها تبدى عذرا أو تنوب عما جرى منها من غير عذر والوعظ كأن يقول اتقى الله في الحق الواجب لى عليك واحذرى العقوبة وبين لها أن النشوز يسقط النفقة والغسم (فان تحقق

وقال المراد وأهجر وهن أن نشترن وأضر يوهن أن أمرن على الفشوز وهذا ما ذكره بقوله (فإن تكرر ضرب) ولو قسمه على أربعة وقيل الضرب فيها بدم التكرار (٣٠٦) كان أقعد ولا يأتي بضرب مبرح ولا على الوجه والماله والأولى له العفو وأفهم

قوله في المضجع أنه لا يهجرها في الكلام وهو صحيح فيما زاد على ثلاثة أيام ويجوز في الثلاثة كما قاله في الروضة للحديث الصحيح لا يجلس المسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث (فلو منعها حقا كقسم ونفقة ألزمه القاضي نفيه) فإن أساء خلقه وأذاها (بضرب أو غيره) بلا سبب نهاه عن ذلك (فإن عاد) إليه (عززه) بما يراه هذا فيما إذا تعدى عليها ومقابلها إذا تعدت عليه (وإن قال كل) منهما (إن صاحبه متعدي) عليه (نعترف القاضي الحال بثقة) في جوازهما (بجبرهما) بفتح أوله وضم ثالثة (ومنع الظالم) منهما من عودته إلى ظلمه اعتمادا على خبر الثقة وظاهر إطلاقهم الاكتفاء بقول عدل واحد قال المصنف تبعا للرافعي ولا بخلاف احتمال (فإن اشتد الشقاق) أي الخلاف بينهما بأن داما على السبب والتضارب (بعث) القاضي (حكما) من أهله وحكام أهلها لينظرا في أمرهما بعد اختلاف حكمه به وحكمها بها ومعرفة ما عدهما في

(قوله أقعد) لم يقل أحسن أو أوضح أو أقوم لاستواء العبارتين في تأدية المعنى لكن ماسلكه الشارح أدخل في تركيب الكلام وبلاغته ومن فهم عنه غير هذا واحتاج إلى الجواب فهو من التكلف الذي هو برى منه وتقول عليه (قوله والأولى له العفو) لما فيه من ترك حظ نفسه وبذلك تفرق كون الأولى أولى بالصبي عدم العفو لأنه للتأديب (قوله لا يهجرها في الكلام) ولا في غيره من قسم ونفقة ونحوهما (قوله ويجوز في الثلاثة) ويجرم فيما زاد عليها إلا أن قصد ردها عن المعصية أو إصلاح دينها إذا هجر ولودائما ولو لغير الزوجين جاز لغرض شرعي كفسق وابتداع وايداء وزجر وإصلاح للهاجر أو المجهور كما وقع في قصة الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فإنه صلى الله عليه وسلم هجرهم ونهى الصحابة عن كلامهم وهم صرارة بن الربيع وكعب بن مالك وهلال بن أمية ولذلك قيل أوائل أسماهم مكة وأواخر أسماهم مكة (نبيه) قال العلماء ليس لنا موضع يضرب فيه المستحق من منع حقه إلا هذا والعبد وذلك لمسيب الحاجة لهما وعدم الإطلاع لأحد عليه ولذلك لو ضرب وادعى أنه بسبب الفشوز وأنكرت فهو المصدق على المعتمد من حيث جواز الضرب لا إسقاط نحو الثقة نعم إن علمت جرائته عند الناس صدقت هي قاله ابن حجر (قوله بلا سبب) ولا يقبل قولها فيه إلا بيينة (قوله نهاه) ولا يبرزه لأن التعزير يورث وحشة بين الزوجين فربما يلتزم الحال بينهما وينبغي للحاكم إسكاتهما بجوار عدل وبحول بينهما ليظهر الصادق منهما قال الزركشي وهذا في الزوج وأما الزوجة فتعذر ابتداء (قوله نعترف القاضي) بنشد يد الزاه المهمة أي استخبر عن حاله من يعرفه ما وجوبه عند الحاجة إليه وخروج بالتعدي كراهة المعصية لنحو كبر أو مرض فلا شيء فيه لكن يندب استعطاف السكاره بما يرضيه ولو بترك بعض حقه (قوله بثقة) واكتفى به لعسر البينة (قوله ومنع الظالم) على وزان ماصر من نهى أو تعزير (قوله عدل) ولو رواية لأنه الذي يعبر عنه بالثقة ولو لم يرتفع الظلم بينهما أحال القاضي بينهما ولا يقبل قول الزوج إنه رجع عن ظلمه إلا بقرينة ظاهرة (قوله بعث) أي وجوبا كما ذكره عن الروضة وهو المعتمد (قوله من أهله) ندبا وكذا من أهلها وسيأتي (قوله بعد اختلاف) وينبغي أن لا يخفى أحد الحكمين عن الآخر شيئا إذا اختلفا به (قوله صحيح في الروضة وجوبه) وهو المعتمد (قوله وكيلان) فلو جن أحد الزوجين أو أغنى عليه ولو بعد استعلام الحكمين حالهما انغزل

الزوال غير محتاج إلى التأديب (فرع) لو ضربها وادعى أنه بسبب فشوزها وادعت عدمه ففيه احتمالان في المطلب قال والذي بقوى في ظني أن القول قوله لأن الشرع جعله واليا في ذلك [قوله وقال المراد الخ] قيل يدل لذلك أنه سبحانه وتعالى رتب العقوبات على خوف الفشوز ولا خلاف في انتفاء الضرب قبل إظهاره وإيضاح كره العقوبات متصاعدة على الوجه المبين في الآية فيه تفتية ظاهر على الترتيب. أقول الثاني مسلم الدلالة وأما الأول فجوابه أن الخوف بمعنى العلم على أنه يمكن الجواب عن الثاني أيضا بأن يجعل حكمة ذكرها متصاعدة الإشارة إلى أنه لا ينتقل إلى نوع وهو يرى مادونه كافيا فإن ذلك شرط على كل قول والله أعلم [قوله فلو تكرر ضرب] أي بشرط أن لا ينفع غيره من الوعظ والهجر وإذا تلف ضمن لأنه نبيذ أنه اتلاف لإصلاح [قوله ألزمه القاضي] أي ولا تجبره هي كما يجبرها لهجرها عنه ولقوله تعالى الرجال قوامون على النساء الآية والاستدلال بالآية لم أره لأحد وهو ظاهر [قوله هذا الخ] توطئة للكلام المتن الآتي [قوله قوله تعالى وإن خفتم شقاق بينهما الخ] أعلم أن الضمير من قوله إن يربدا وقوله بينهما مرجع الأول

منها

ذلك ويصلح بينهما أو يفرقا إن عسر الإصلاح على ماسيأتي قال تعالى وإن خفتم

شقاق بينهما فابتنوا حكما الخ وهل بعثه واجب أو مستحب وجهان صحيح في الروضة وجوبه بظاهر الأمر في الآية (وهما وكيلان لهما وفي قول) حاكمان (موليان من الحاكم) لأن الله تعالى سهاهما حكمين والوكيل مأذون ليس يحكم وجهه الأول أن الحال قد يؤدي إلى الفرق

الحكمين (فيوكل) هو
(حكمه بطلاق وقبول
عوض خلع وتوكل) هي
(حكمها ببذل عوض
وقبول طلاق به) ويفرق
الحكمان بينهما ان
رأيه صوابا وعلى الثاني
لا يشترط رضاها يبعث
الحكمين واذا رأى حكم
الزوج الطلاق استقل به
ولا يزيد على طلاقه وان رأى
الخلع ووافقه حكمها فخالعا
وان لم يرض الزوجان ثم
الحكمان يشترط فيهما
على القولين معا الحرية
والعدالة والاهتداء الى
ما هو المقصود من بهشما
دون الاجتهاد وتشترط
الذكورة على الثاني
وكونهما من أهل الزوجين
أولى لا واجب .

(كتاب الخلع)

(هو فرقة بعوض)
مقصود لجهة الزوج (بلفظ
طلاق أو خلع) كقوله
طلقتك أو خالعتك على كذا
فتقبل وسيأتي محته بكتابات
الطلاق فالمراد بقوله بلفظ
طلاق لفظ من أفاظه
صريحا كان أو كناية
ولفظ الخلع من ذلك كما
سيأتي وصرح به لأنه
الأصل في الباب (شرطه
زوج يصح طلاقه) يعني أن
يكون الزوج يصح طلاقه
بأن يكون بالغا قالا مختارا

حكمه لا ان غاب (قوله فيوكل هو حكمه بطلاق) وليس له حينئذ أن بخالع (قوله وقبول عوض
خلع) وليس له حينئذ أن يطلق مجانا ومثله في حكمها واذا عجز الحكمان بعث القاضي غيرهما فان
عجزا أيضا أدب القاضي الظالم منهما وأخذ حق الآخر منه ويلزم كلا من الحكمين أن يجتاط فلو
قال أحدهما لحكمه خذ مالي منه وطلق أو خالع أو عكسه تعين أخذ المال أولا وان قال طلق أو خالع
ثم خذ جاز تقديم أخذ المال وعكسه كذا قاله الأذرى وذ كر عن شيخنا مخالفته فليراجع
(قوله يشترط فيهما) أى على القولين وكذا يشترط فيهما الاسلام وان كان الزوجان كافرين
والتكليف اللازم ٧ للعدواة وانما اشترط فيهما ذلك مع كونهما وكيلين لتعلق وكالتهما بنظر
الحاكم ويشترط الذكورة على الثاني وتندب على الأول والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

(كتاب الخلع)

بضم الخاء من الخلع بفتحها وهوانة النزع لأن كلا منهما بالاس الآخوف كأنه نزع لباسه وشرعا ماسيا في والمعنى
في جوارزه أن الزوج لما ملك الانتفاع بالبضع جازت ازالته بعوض كالبيع وفيه دفع ضرر عن المرأة غالبا
وأصله الكراهة ولومع الشقاق وقال شيخنا الرملى إن له حكم الطلاق وهو صحيح وان منهما نحو ففقه لتختلع
منه على المعتمد وان حرم عليه ذلك عند شيخنا الرملى وسيأتي عن شيخنا خلافة وهو من الطلاق وقدمه
عليه لكونه غالبا عن الشقاق وأول خلع وقع في الاسلام لثابت بن قيس في امرأته بقوله صلى الله عليه وسلم
لما قبل الحديقة وطلقها تطليقة كبراه البخارى وهو مخلص من الطلاق الثلاث مطلقا كاذ كره الباجي
وشيخ الاسلام والخطيب وغيرهم واعتمد شيخنا الزياى تبعا لشيخنا الرملى أنه لا يخلص في الاثبات
المقيد بخلافه فلقن كذا في هذا الشهر لما فيه من تفويت البر باختياره فراجع (قوله مقصود) خرج نحو
الدم فهو رجعي ولا مال (قوله لجهة الزوج) نفسه أو سيده أو مع غيره كان أبرأني وزيدا فيجب مهر
المثل وتصح البراءة لهما بخلاف ان أبرأت زيدا فرجعي قال شيخنا والبراءة صحيحة أيضا وفي براءة زيدني
الصورتين نظر فراجع ودخل في هذا ذكر ما لوقال خالعتك على عشرة مثالا خسة لي وخسة لزيد فخره
وانظره (قوله وسيأتي الخ) إشارة لخراج لفظ الطلاق عن ظاهره وذ كر لفظ الخلع معه (قوله
يعنى الخ) فيه تنبيه على أن الشرط هو وصف الزوج لا نفسه لأنه ركن من أركانه الخمسة كالعوض
والبضع والمترنم والصيغة (قوله بأن يكون الخ) بيان لذلك الوصف فيخرج به الصبي والمجنون
والمسكرة ويدخل فيه الرقيق والسفيه والمفلس والمريض وهو من المحجور عليهم فاحاج لذكرهم
منهما للحكمين والثاني للزوجين وقيل هما للحكمين وقيل للزوجين وفي الآية تنبيه على أن من
أصلح نيته فيما يتجرأه أصلح الله مبتداه .

(كتاب الخلع)

قال الثقال هو ضرب من الجعالة مشا كل للمعاوضة لأن بضعها في معنى المملوك للزوج بالمهر فاذا خالعا
فقد رد بضعها وجوزره الشارع دفعا للضرر اهـ [قوله بعرض] أى وان لم يذكر [قوله بلفظ طلاق
أو خلع] قال الزركشى هذا يؤهم أنه من تمة التعريف هنا للمعنى المسمى بالخلع لاللفظ الخلع [قوله يعنى
أن يكون الزوج الخ] يريد بهذا دفع محذور الاخبار بالذات عن الحدث وأيضا الزوج ركن لا شرط [قوله
وان لم يأذن السيد] كذا قطعوا به ولم يجروا فيه الخلاف فيما اذا قبل هبة أو وصية بغير اذن سيده هل
يصح القبول أولا لأنه جرى في ضمن الطلاق وهو خارج عن الحجر قاله الامام في باب نكاح العبد [قوله
ووجب دفع العوض الخ] لو دفعته للسفيه فتلف في يده فلا ضمان ولا ترجع عليه بعد رده بخلاف ما لو
دفعته للعبد وتلف في يده فانه يرجع عليه بعد العتق والفرق أن الحجر على العبد لحق السيد فينتفى الضمان
كاسيأتي في باب (فلو خالع عبدا وعجور عليه بسفه صح) لوجود الشرط وان لم يأذن السيد والولى (ووجب دفع العوض) دينا كمن

كاسيأتي في باب (فلو خالع عبدا وعجور عليه بسفه صح) لوجود الشرط وان لم يأذن السيد والولى (ووجب دفع العوض) دينا كمن

أوعينا (الى مولاه ووليه) ليعا الدافع منه ويملكه السيد كسائر اكتاب العبد ولو قال السفه ان دفعت الى كذا فانت طالق لم تطلق الا بالدفع اليه وتبرأ به كما قال الماوردي وكذا يقال في العبد وأسقط المصنف من الحرر أنه يصح خلع المفلس لتقدمه في بابه (وشرط قابله) أى الخلع من الزوجة أو الأجنبي بجواب أو سؤال ليصح خله (الطلاق تصرفه في المال) بأن يكون مكلفا غير محجور عليه (فان اختلفت أمة بلا اذن سيد بدين) في ذمتها (أو عين ماله بانت) لذكر العوض (والزوج في ذمتها مهر مثل في صورة العين وفي قول قول قيمتها) أو مثلهما لنساق العوض باتقاء الاذن فيه (وفي صورة الدين المسمى وفي قول مهر مثل) ورجحه في الحرر والشرح الصغير ورجح في أصل الروضة الأول ثم ما ثبت في ذمتها انما اطلب به بعد العتق (وان اذن السيد) وعين عيناه (أى من ماله) (أو قلدر دينا) في ذمتها كآلف فهوهم (فامتثلت تطلق بالعين)

(قوله الى مولاه) فان دفعه اليه برى أيضا ان كان مأذونه له أو مكاتباً أو مبعوضاً ووقع الخلع في نوبته لو دفع له بعد حرية أو أخذه السيد من العبد أو اذن لمن أخذه منه أو قصر في أخذه منه قال شيخنا وهو عين كالسفيه والامير الدافع ويرجع عليه السيد بالعوض ويرجع الدافع على العبد بشرطه (قوله ووليه) أوله باذن الولي وكذا لو أخذه وليه منه أو قصر في أخذه وهو عين لأنه ضامن لها والا فلا يبرأ الدافع ويرجع الولي عليه بالعوض ويرجع الدافع على السفه في ماله نعم لو كان العوض عينا وتلفت رجع الولي بمهر المثل لا بقيمتها كذا قاله شيخنا فراجعهم (قوله ولو قال الخ) هو استثناء من الدفع الى الولي (قوله دفعت) قال شيخنا الرمي أو أعطيت أو ملكت وفيه نظر فراجعهم (قوله لم تطلق الا بالدفع اليه) لأنه تعليق على صفة طارق غيره بأن الطلاق يقع على عوض في الذمة فيه بخلاف هذا (قوله وتبرأ منه) صريح في أنه يملكه قال شيخنا وهو مقيد بما اذا اقترن بالدفع ما يدل على الملك نحو أنصرف فيه أو أمره في حوائجى والا وقع رجعا ولزمه رد العوض اليها (قوله وأسقط الخ) جواب عن المصنف وأما المسكرة والمريض في يمينين (قوله وشرط قابله) وهو المترم للعوض ولو أجنبي (قوله ليصح خله) أى يقع الخلع معه صحيحا لمسمى دائما (قوله غير محجور عليه) فيه غنية عما قبله ودخل فيه السفه الممهل وخرج به المسكرة كأن أكرها الزوج على الاختلاع فانه باطل ويقع الطلاق رجعا فان سمي مالا لم يقع شئ لأنها مكرهة على القبول ولو أقامت يدنة بالاكره فأقر بالخلع وأنكر الاكره بانت ولا مال ولزمه رد ما أخذه ولو منعها فنفقه مثلا لتخلع منه فهو من الاكره بخلاف ما لو منعها ذلك فافتدت نفسها منه فانه صحيح ولعل هذا مراد شيخنا الرمي فيما مر وهذا شرط لصحة المسمى مطلقا (قوله أمة) أى رشيدة ولو حكا فنيها كالحرة السفه ولو مكاتبه على العتد أو المبعضة في مالها كالحرة وبمال سيدها كالأمة وبمالها لكل حكمه (قوله أو عين ماله) أى السيد وماله غيره أو اختصاص (قوله مهر مثل في صورة العين) هو المعتمد (قوله وفي صورة الدين المسمى) هو المعتمد ولو في المكاتبه كما في شرح شيخنا وقال شيخنا إن المعتمد فيها وجوب مهر المثل لأنها نوع من التبرع وهو الوجه كما تنفيده العلة اذ محلها فيما اذا لم ينقص المسمى عن مهر المثل فراجعهم ولزوم ما دام حقه باقيا والجبر على السفه لحق نفسه بسبب نقصان فيفتي الضمان حالا وما لا [قوله الى مولاه] ولو كان العبد مبعوضا ولا ماله بأدفع له قسط حرية والباقي للسيد [قوله ليصح خله الخ] أى من حيث التزام المال بخلاف الطلاق بدليل ما سياتى من أنه لو خالع سفية وقبلت وقع الطلاق رجعا وقد يعتذر عن الشارح بأن خلعها المذكور غير صحيح لعدم ترتب أثره من البيئونة والمال لكن رد عليه الأمة بنفي الاذن فكان غرضه ليصح خله من حيث التزام المال وجوب دفعه حالا وأيضا قضية قوله يصح خله أن الخلع اذا لم يترتب أثره على الوجه الذي صدر لا يكون صحيحا وان ترتب عليه حصول البيئونة بدليل مسائل الأمة فانها غير مطلقة التصرف والبيئونة حاصلة بل والمسمى لازم لها في مسائل الدين غاية الأمر أنه لا مطالبة للخلع وفي كون الخلع الذي بهذه الصفة قائدا انظر ظاهر [قوله غير محجور عليه] دخل فيه من سفه بغير شدة وهو كذلك [قوله فاذا اختلفت أمة] أى ولو مكاتبه كآلى الروضة [قوله والزواج في ذمتها الخ] أى سواء علم أنها مأذونة في التصرف أم لا [قوله ورجحه في الحرر والشرح الصغير الخ] هو الموافق لشرائه بغير اذن سيده قال العراقي والفرق على الأول بأنه لو صح الشراء لم يمكن جعل المبيع للعبد ولا للسيد لكونه لغبر من لزمه الثمن بخلاف الخلع لا يجزى فيه ذلك لأنه يصح مع الأجنبي والبضع غير حاصل له [قوله أيضا ورجحه في الحرر] من هنا قال الزركشى تصحيح المصنف لم يقع عن قصد لأنه لم يخبه على أنه من زيادته [قوله ثم ما ثبت الخ] أى ولا يضر جهالة الوقت لأنه تأجيل ثبت بالشرع

في صورة العين (وبكسبها في الدين) فان زادت على ما قدره طولبت بالزائد بعد العتق (وان أطلق الاذن اقتضى مهر مثل من كسبها) فان زادت عليه طولبت بالزائد بعد العتق وان قال اختلعي بما شئت (٣٠٩) اختلفت بمهر المثل وأكثرته

وتعلق الجميع بكسبها ثم ما يتعلق بكسبها يتعلق بما في يدها من مال التجارة ان كانت مأفوتا لها فيها وهل يكون السيد باذنه في الخلع بالدين ضامنا له فيه الخلاف السابق في مهر زوجة العبد (وان خلع سفية) أي محجورا عليها بسفه بلفظ الخلع كقوله خالعتك على ألف (أو قال) لها (طلعتك على ألف فقبلت طلقت رجعا) ولغذا ذكر المال وان أذن الولي فيه لأنها ليست من أهل التزامه وظاهر أنه لو كان ذلك قبل الدخول طلقت باثنا بلامال كقوله المصنف في نكحت التنبيه (فان لم تقبل لم تطلق) لأن السفينة تقتضي القبول فاشبه الطلاق المطلق على صفة (وبصح اختلاع الربيعة مرض الموت) إذ لها التصرف في مالها (ولا يحجب من الثلث إلا زائد على مهر المثل) بخلاف مهر المثل وأقل منه فمن رأس المال لأن التبرع انما هو بالزائد وليس وصية لوارث لخروج الزوج بالخلع عن الارث ويصح

المسمى يقتضي صحة الخلع منه ما هو بخلاف الشرط السابق فان قبل بفساده فهو مثل (قوله وبكسبها) أي الحاصل بعد الخلع كافي لنكاح العبد (قوله فان زادت) هو خارج بقوله امتثلت وخرج به أيضا رجوعه من الاذن في الدين الى العين أو عكسه وهو جائز في الثاني دون الأول ويلزمه في هذا مهر المثل (قوله على ما قدره) هو راجع للدين لأنه المذكور فيه التقدير وسكت عمالوزادت على العين فقال ابن حجر انها انما تطلب ببدل الزائد من مثل أوقية لا بحسنة من مهر المثل وشارك اختلاعا بجميع العين بلاذن بأنه هنا وقع تابعا والوجه أن يقال ان زادت ديننا تعلق بذمتها أو عينا فالواجب بدلها ان كان قيمة العين المأذون فيها تساوى مهر المثل والافصح أنها منه وكذا يقال فيما لو زادت على مهر المثل (قوله بعد العتق) فان شرطت فسد ووجب مهر المثل على المتمد (فتبينه) شملت العين رقبته وهو كذلك الا ان كان الزوج حرا أو مكاتباً لأن الملك يقارن الخلع فيبطله ومن ثم لو عتق طلاق زوجته المملوكة لورثته لموته لم تطلق (قوله وان قال اختلعي الخ) هذا انعميم وما قبله اطلاق (قوله بما في يدها) ولو جاءه لقبل الاختلاع (قوله فيه الخلاف الخ) والراجع عدم الزيد كاسره (قوله سفية) وان لم يعلم بالسفه على المتمد والسفينة المهمة كالرشيدة كاسره وخرج بالسفينة الصغيرة والمجنونة فالخلع بهما لاغ ولاطلاق (قوله بلفظ الخلع) جواب عن اعتراض على قول المصنف أو قال الخ المقتضى أنه ليس من الخلع لاقتضاء العطف المغايرة وتقرير الجواب أنه منه اسكن بغير لفظه (قوله طلقت) أي ان لم يكن تعليق والافلايق الطلاق لعدم صحة الابرأه والاعطاء منها (قوله رجعا) ان لم يكن قبل الدخول والافباتا ولا مال (قوله لأنها ليست من أهل التزامه) وليس للولي صرف مالها المثل ذلك فم ان خشي على مالها من الزوج ولم يندفع الا بالخلع صح قاله شيخنا الرمي (قوله لم تطلق) سواء ذكرا أم لا ولا تمن ان نوى الطلاق ولم يضمن التماس قبولها وقع الطلاق وظاهر كلامهم أنه لا بد من نية الاطلاق هنا ولو بلفظه فخره (فرع) لو خلع رشيدة وسفينة معا كقوله طلقتكما بألف فان قبلتا وقع فيهما السكن باثنا بمهر مثل في الرشيدة ورجعا بلامال في السفينة وان لم يقع قبول منهما أو من احدهما لم يقع شيء (قوله الا زائد الخ) فان لم يسعه الثلث فله فسخ المسمى ويرجع مهر المثل (قوله لخروج الزوج الخ) فالزم بخروج عن الارث بجهة أخرى كان عم أو معتق فهو وصية لوارث فيحتاج الى اجازة الورثة فان زادوا ولم يرض بما فضل رجع الى مهر المثل (قوله ويصح خلع المريض الخ) هذا في الزوج فلو خلع اجنبي في مرض موته من ماله اعتبر من الثلث أخذاً من التعليل (قوله لابان) باقتضاء عدتها ولو معاشرة فلا يصح خلعها وان لحقها الطلاق كما يأتي (قوله ديناً) أي في ذمتها نفثته أو في ذمته تبرئ منه ولو أكثر من مهر

[قوله من كسبها] كتنبيهه في الاذن للعبد في النكاح قال ابن الرفعة ينبغي اختصاص ذلك بقولنا ان الخلع بغير ذكر المال يقتضي المال والافلا يتعلق بالكسب [قوله ان كانت] راجع لقوله التجارة [قوله طلقت رجعا] قيد الزلشني عدم الوقوع أصلاً بما لو جهل السفه [قوله بخلاف مهر المثل] استشكل التفتال ذلك بما لو نكحت امرأة في مرض موته بدون مهر المثل فان العوض يفسد ويجب مهر المثل قال فسلكوا بالبضع عند التملك مسلك الأموال ولم يسلكوا به هذا المسلك عند ازالة الملك . أقول ويجري اشكاله هذا في المسئلة الآتية في كلام الشارح بالأولى [قوله والثاني لا لعدم الحاجة الخ] كيف فتني الحاجة مع افادته قطع سلطنة الرجعة [قوله قليلا وكثيرا] أي ولو زاد على الصداق .

خلع المريض مرض الموت بدون مهر المثل لأن البضع لا يبق للوارث لو لم يخالع (درجعية في الأظهر) لأنها كالزوجة في كثير من الأحكام والثاني لا لعدم الحاجة الى الافداء الذي هو المقصد بالخلع وعلى هذا يقع الطلاق رجعا اذا قبلت كالسفينة (لابان) بخلع أو غيره فلا يصح خلعها اذ لا فائدة فيه (وبصح عوضه) أي الخلع (قليلا وكثيرا ديناً وعينا

مثلا أو صدقها بشرطه فلو قال أن أبرأني من دينك أو صدقك قال شيخنا أو من متعتك وفيه نظر فأن
 طالق فان صحت البراءة منه بأن علمه به وقت الجواب وكانت غير محجورة ولم يتعلق به زكاة وقع بانثا والام يقع
 طلاق فان قال بعد ذلك أنت طالق فان ظن صحه براءتها وطابق الثاني الأول وقصد الاخبار عما مضى لم يقع
 والإوقع رجعيًا وان لم تصح البراءة قال شيخنا الرملي وليس من التعليق قولها بذلك صدق على طلاق
 فقال أنت طالق بل يقع رجعيًا ولا براءة لأنه من تعليق الإبراء وهو باطل ومن ثم لو قال بذلك صدق على
 طلاق فقال أنت طالق على ذلك وقع بمهر المثل لابه وقيد شيخنا الزيدى بمن جهل الفساد والواقع رجعيًا
 ولا براءة ومثل ذلك لو قالت ان طلقني فأنت برى من صدقي أو طلقني وأنت برى من صدقي فيقع رجعيًا
 ولا براءة لمافي من تعليق الإبراء ولو قال طلقتك فأبرأني وقع رجعيًا ولا يلزمه الإبراء ولو قال أن أبرأني
 من مهرك أو من حقك على فأنت طالق فأبرأته منه وقد كانت أحالت به عليه أو أبرأته منه أو أقرت به لغيره
 لم يقع طلاق وان علم بالحالة أو الاقرار مثلاً على المعتمد ولو قال أن أبرأني من مهرك مثلاً طلقتك فقالت
 أبرأتك فقال أنت طالق برى والطلاق رجعي ان لم يقصد التعليق ويصدق في ارادته بيمينه والام يقع طلاق
 ان لم يصح الإبراء ولو قالت طلقني واحدة بألف فقال أنت طالق واحدة وطالق ثانية وطالق ثالثة فان قصد
 بالعوض واحدة وقت بانثا ويقع ماقبلها لا مابعدا (فتنبه) لا يصح جوابها بقولها أبرأك الله واذا
 ادعت الجهل بالمبرأ منه صدقها أو غيره صدقت بيمينها ان أمكن. والاصدق هو بيمينه (قوله ومنفعة) ومنها
 تعلم القرآن ونحوه مما مر في الصداق فان كان بنفسها فسد لتعذر فوجب مهر المثل وكذا لو خالها
 على البراءة من سكنها لأنه ممنوع من اخراجها (قوله كالصداق) فلا بد أن يكون مالا متمولاً فيقيد
 به كلام المصنف (قوله ولو خال معجول وحده) أومع معلوم ومنه على ما في كفاها وان علما بهدم شيء
 فيه نعم ان كان فيها نحو دم وقع رجعيًا وان علم به كالوخالع عليه (قوله كالدم) والحشرات التي لا يصح
 بيعها (قوله لأنها قد تقصد الخ) أي فكل ما يقصد كذلك كعزير وحد كذف وموئل بمعجول
 ومنصوب وحر نعم ان وقع الخلع في الكفر بخمر مثلاً وأسلموا بعد قبضه فلا شيء كاتقدم في المهر ولو
 خالع بصحيح وفاسد معلوم وجب في الفاسد ما يقابل من مهر المثل بالقيمة وصح في الصحيح (فتنبه)
 هذا اذا وقع الخلع معها فان كان مع أب أو جد أو أجنبي فان لم يصرح بوصفه وان علم به وقع بانثا بمهر
 المثل والواقع رجعيًا ولا مال ونحمل الدراهم عليها في الخلع المنجز على نقد البلد الخالص فان
 أعطته مغشوشاً يبلغ خالصه القدر الخالص عليه طلق وماله بفسه لحقارته وفي المعاق على دراهم الاسلام
 الخالص الكامله فان أعطته مغشوشاً فكامر أو ناقصا لم تطلق قاله شيخنا (قوله وله أن يزید) أي ما لم تنه
 عن الزيادة والافسكالنقص فلا تطلق أخذ من العلة المذكورة (قوله بدون المائة) لم تطلق وكذا بغير جفسها
 أو صفتها أو بموئل أو بغير نقد البلد لأنها تحمل عليه كامر وسواء كان النقص قدراً يتقارن به أو لا (قوله)
 وبدون مهر المثل لم تطلق على كلام الرافعي وهو مرجوح كما ذكره ومثله لو خالع بغير جفسه أو صفته ومنها

[قوله ومنفعة] قضية ما قالوه في كتاب الصداق في تعذر التعليم أنه لا يصح أن يخالها على تعليم سورة مثلاً
 [قوله أوخر] يستثنى من ذلك ما لو كان الخلع على خير أو مفصوب ووصفا بالخرية والفسب وكان ذلك مع
 أجنبي ولو أباه فانه يقع الطلاق رجعيًا [قوله وله أن يزید الخ] استشكل ذلك البلقيني بجزهم في التوكيل
 بالبيع من معين يمنع الزيادة على ما عين وعلمته قصد المحابة منها وهي آتية هنا ثم حاول الفرق بأن الزوجة متعينة
 أبداً بخلاف المشتري فاذا عينه ظهر قصد المحابة وفرق العراقي بأن الخلع ليس من المعاوضات المبينة على
 المغالبة تارة والمحابة أخرى فلم ينظر فيه للتعين [قوله وان اطلق الخ] اما بأن يقول خالع فقط أو يقول على

ومنفعة) كالصداق (ولو
 خالع بمعجول) كغوب غير
 مصين أو غير موصوف
 (أوخر) معلومة (بأن
 بمهر المثل) لأنه المراد عند
 فساد العرض (وفي قول
 يعل الخمر) وهو قدرها من
 الصبر كالقولين في اصدقها
 ولو خالع على ما يقصد
 كهم وقع رجعيًا بخلاف
 المبينة لأنها قد تقصد
 للجوارح وللضرورة
 (وله التوكيل) في الخلع
 (فلو قال لو كيله خالها بمائة
 لم ينقص عنها) وله أن
 يزید عليها من بعضها أو
 غيره (وإن أطلق لم ينقص
 عن مهر مثل) لأنه المراد وله
 أن يزید عليه من جنسه
 وغيره (فان قص فيهما)
 بأن خالع بدون المائة في
 الأولى وبدون مهر المثل في
 الثانية (لم تطلق) لمخالفتها
 للأذن فيه وللمرد (وفي
 قول يقع بمهر المثل) لفساد
 المسمى بنفسه عن المأذون

فيه والمرد وجهه في أصل الروضة في الثانية بخلاف الأولى للمخالفة فيها لصريح الاذن (ولو قالت لو كبتها اختلع بأنف قامت على
نقله) وكذا لو اختلعا بأقل من ألف (وان زاد فقال اختلعتا بألفين من مالها بوكالتها بانت ويلزمها مهر مثل) لفساد المسمى
بزادته على المأذون فيه (وفي قول الأكثر منه وبما سمته) رضاها بما سمته زائدا على مهر المثل كذا حكى هذا القول في المهر
والشرح وزاد في الشرح في بيانه أنه اذا كان مهر المثل زائدا على (٣١١) ماسماه الوكيل لا يجب الزائد عليه رضا

الرجوع به ثم قال والعبارة
الوافية بمقصود القول أن
يقال يجب عليها أكثر
الأميرين مما سمته هي
ومن أقل الأميرين من مهر
المثل وما سماه الوكيل
وعلى هذا اقتصر في الروضة
في حكمته (وإن أضاف
الوكيل الخلع الى نفسه فخلع
أجنبي) وهو صحيح كما
سيأتي (والمال عليه) دونها
(وان أطلق) الخلع أي لم
يصفه اليها ولا إلى نفسه
(فلا ظهر أن عليها ما سمته
وعليه الزيادة) فعلى كل
منهما في الصورة المذكورة
ألف والقول الثاني عليها
أكثر الأميرين مما سمته
ومن مهر المثل ما لم يزد على
مسمى الوكيل كما تقدم
وعليه التمسك ان قص
عن مسماه ولو أضاف
الوكيل ماسمته اليها
والزيادة الى نفسه ثبت
المال كذلك وحيث يلزمها
المال يطالبها الزوج به ولو
أطلقت التوكيل بالاختلاع
لم يزد الوكيل على مهر المثل

الحلول وكونه من نقد البلد كما تقدم نعم يفترقها القدر الذي يتقارب به عادة (قوله) وجهه في أصل الروضة
وهو الاعتماد (قوله) نقد ولا يسم الوكيل ألف بغير اذن على الاعتماد (قوله) بأقل اذا لم تنه عن النقص على
قياس ماسر (قوله) وان زاد) أي من غير اذنها في الزيادة بانت بمهر المثل عليها سواء قال بوكالتها أو أطلق
وذكر الوكالة إنما هو لعدم مطالبة الوكيل (قوله) ويلزمها مهر المثل بخلاف الوكيل لا يلزمه شيء على الاعتماد
إلا ان ضمن كأن قال وأنا ضمن قيطا لم يمسأه الوكيل وليس الضمير عائدا لمهر المثل هكذا أفهم ولا اعتراض وصح في
وفي قول الأكثر منه) أي بماسماه الوكيل وليس الضمير عائدا لمهر المثل هكذا أفهم ولا اعتراض وصح في
الزيادة من وكيلها هنا ولم يصح في النقص من وكيل الزوج الذي هو نظير الزيادة هنا لأن الخلع من جانب
الزوج فيه شائبة تعليق ولأن مخالفة وكيلها غايتها فساد العوض وهو لا يمنع الوقوع كما تقدم (قوله) الى
نفسه) بأن قال من مالي وظاهره أن المال عليه وان نواها (قوله) وإن أطلق) أي لم يصفه أي ولم ينوها ولا
نفسه وإلا فالتنية كاللفظ ويصدق في إرادتها لأنها لاتعلم إلا أنه فراجع ذلك (قوله) عليها ما سمته) أي من
حيث الاستقرار وإلا فالوكيل مطالب بالجميع ويرجع عليها بما سمته ان لم يقصد عدم الرجوع (قوله) كما
تقدم في العبارة الوافية (قوله) ان نقص) أي الأكثر (قوله) والزيادة) أي جميعها فان أضاف بعضها
فكما لو زاد جميعها ونية الزيادة مثل ذكرها كما تقدم (قوله) كما لو زاد) على المقدار فيأتي فيه الاضافة
وبغيرها مما تقدم (تنبيه) لو خلع وكيل بفاسد بغير اذن لفا الخلع أو باذنه وجب مهر المثل ولو خالع وكيلها
بذلك سواء أذنت أو لا بانت بمهر المثل (قوله) ذميا) وحريا ومرتدا (قوله) فان أطلق) بأن لم يصف المال
اليها لفظا ولا عبارة بالنية هنا أو أضافه الى نفسه بالأولى (قوله) ولو وكلت عبدا في الخلع جاز) ولو بغير اذن

مال (قوله) ويلزمها مهر مثل [والفرق بين ذلك وبين وكيل الزوج اذا نقص عن معينه أن الزوج مالك
لطلاق فلا يقع إلا كما أذن والزوجة مالكة للعوض فخالفة وكيلها لا تدفع طلاقاً وقعه مالكة وانما تؤثر
في العوض وأن الخلع من جانب الزوج نازع منزع التعليق فكأنه علق الطلاق بالمقدر بخلاف جانب المرأة
(قوله) ثم قال والعبارة الوافية الخ] رجع بعضهم عبارة المنهاج على هذه من حيث إن الغرض زيادة
الوكيل على ما قدرته فكيف يقال الأكثر مما قدرت وأقل الأميرين والحال أن أحدهما تسمية
الوكيل وهي أكثر مما سمته اه وفيه نظر نعم عبارة الرافعي المذكورة لا تنفذ حكم مالو كان مهر
المثل قدر مسمى الوكيل فالعبارة الوافية أكثر الأميرين مما سمته ومن مهر المثل ما لم يزد على مسمى
الوكيل فيجب مسماه (قوله) والقول الثاني الخ] لم يملك في تقديره ما قاله الرافعي انه العبارة الوافية لما
سلف لك في الحاشية التي قبل هذه (قوله) ذميا] مثله الحر في (قوله) إلا إذا أضاف المال اليها] أي لفظا ثلاثا
يكون طريقا في الضمان (قوله) فان أطلق الخ] لك أن تقول في هذا وجب المال عليها لماسلف في الرشيد
من أن حال الاطلاق ينصرف الى الموكل ما عدا الزائد ويحجب بأن الوكيل يتعلق به العهدة فيلزم أن يكون

فان زاد عليه وجب مهر المثل كما لو زاد على المقدر ولا يحجب قول وجوب أكثر الأميرين (ويجوز توكيله) أي الزوج في الخلع
من مسلمة (ذميا) لصحة خلعه من أسلمت تحته في العدة ثم أسلم (وعبدا ومحجورا عليه بسفه) ولا يشترط اذن السيد والولى لأنه
لا يتعلق بوكيل الزوج في الخلع عهدة بخلاف وكيل الزوجة فلا يجوز أن يكون سفيا وان أذن الولي له إلا إذا أضاف المال اليها
فتبين ويلزمها إذ لا ضرر عليه في ذلك فان أطلق وقع الطلاق رجعيا باختلاع السفينة قاله البغوي وأقره الشيخان ولو وكلت
عبدا في الخلع جاز وان لم يأذن له السيد فان أضاف المال اليها فهي المطالبة به وان أطلق ولم يأذن السيد في الوكالة

طوب طوب المال بمال العتيق واذا غمر مرجع به على الزوجة اذ قصد الرجوع ولم ياذن السيد في الوكالة فعلق المال بكسب العبد فاذا اذنى من مرجع به على الزوجة ويجوز توكيلها في (٣١٢) الخلع ذميا ايضا (ولا يجوز توكيل محجور عليه في قبض العوض) في الخلع فان وكله

سيده فان اضاف المال اليها فهي المطالبة به وإن أطلق أو اضاف المال الى نفسه طوب بعد العتيق واليسار ان لم ياذن السيد له وتطالب هي حالا ان قلنا انه يرجع عليها وإلا فلا كما لو اضافه الى نفسه (قوله اذا قصد الرجوع) كذا في شرح شيخنا والمحفوظ عنه الرجوع في الاطلاق واعتمده شيخنا فيرجع مالم يقصد التبرع (قوله بكسب العبد) وما في يده كاسر (قوله رجع) أى السيد مالم يقصد التبرع ايضا (قوله ذميا) وكذا حرى ومرند كاسر في الزوج (قوله ولا يجوز) أى ولا يصح توكيل محجور عليه أى بالسفه في الخلع ولا في قبض العوض ومثله العبد نعم ان اذن الولي والسيد صح (قوله فان وكله وقبض فني التتمة أن الخلع يبرأ) وهو المعتمد ان كان العوض عينا أو كان معلقا على دفعه كما تقدم والا فلا يبرأ (قوله أو تملكها) هو المعتمد كما باتى للنكاح وهي لا يصح توكيلها فيه (فصل) في ذكر صيغة الخلع وماعها (قوله وفي قول فسخ لا ينقص عددا) وبه قال الأئمة الثلاثة وأقضى به كثيرون من أصحابنا وأقضى به البلقيين متكررا ومحل كونه لا ينقص عددا ان لم يتو به الطلاق لأنه كناية كما سيذكره (قوله انه) الضمير فيه وفيه بعده عائد الى الفسخ (قوله والمفاداة) أى ما اشتق من لفظها كأشار اليه وكذا مصدرها ولفظ الخلع كذلك وكانت المصادر صراخ بشرطه بخلافها في الطلاق والسراح والفرافق لوجود الاشتهار والاستعمال هنا قال شيخنا ولا حاجة اليه لأن الصراحة هنا من الضمان ذكر المال مثلا

السفه طريقا في الضمان بخلاف ما اذا اضاف اليها فانه ليس طريقا في الضمان [قوله طوب بالمال] ظاهر صنيعة أن الزوج ليس له مطالبة الزوجة الآن ويشكل عليه ماسلف في حالة الاطلاق من الحر الرشد [قوله فني التتمة أن الخلع يبرأ] خص بعضهم ذلك بالعين قال وأما الدين فلا يبرأ الاقبض صحيح [قوله أو طلاقها] يستثنى ما اذا أسلم على أكثر من أربع نسوة فلا يصح توكيل المرأة في طلاق بعضهم لتضمن ذلك الاختيار

(فصل) [قوله الفرقة بلفظ الخلع] احتراز عن الفرقة بلفظ الطلاق على عوض فانه طلاق جزما [قوله طلاق] أى لأنه لو كان فسخا لما جاز على غير الصداق لأن الفسخ يوجب استرجاع البذل كما أن الاقالة لا تجوز بغير الثمن الأول ثم المراد هنا الحكم بالطلاق في الجملة وأما الصراحة وعدمها فستأني [قوله ينقص] خبر ثكن أوصفه كاشفة [قوله وفي قول فسخ الخ] هذا القائل احتج بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد الخ فان تعقيبه للخلع بعد ذكر الطلقتين يقتضى أن يكون طلقا رباعيا لو كان الخلع طلاقا وأجيب بأن قوله تعالى فان طلقها يتعلق بقوله الطلاق مرتين وان تفسير لقول أو تسريح باحسان اعترض بينهما ذكر الخلع دلالة على أن الطلاق يقع مجانا تارة وبغرض أخرى قال الشيخ أبو حامد وغيره من العراقيين محل الخلاف اذ لم يقصد بالخلع الطلاق والا لكان طلاقا جزما لكن حكى الامام خلافا في انصراف الخلع الى الطلاق بالنية ان جعلناه فسخا قال والمحققون على المنع [قوله أيضا وفي قول فسخ] به قال مالك وأبو حنيفة وأحمد واختاره كثيرون من الأصحاب [قوله كناية في الطلاق] أى كالمصدر من غير ذكر مال وليس بصريح لأنهم لم يرد في القرآن ولم يشتهر عرفا فيه [قوله كأنه على قول الخ] أى ولا يكون على هذا القول كناية في الطلاق لأنه لو وجد نفاذ في موضوعه وهو صريح في بابه وكل ما كان كذلك لا يكون كناية في غيره [قوله فيه] الضمير فيه راجع لقول الفسخ [قوله والمفاداة] معطوف على قوله لفظ الفسخ [قوله فقالت قلت الخ] أشار بهذا الى دفع ما عساه يتوهم من اشتراط لفظ المفاداة في الإيجاب والقبول معا أخذ من التعبير بالمفاداة وقوله وفي صراحته الآتية

وقبض فني التتمة أن الخلع يبرأ والموكل مضيق لماله وأقره الشيخان (والأصح صحة توكيله امرأة بخلع زوجته أو طلاقها) لأن للمرأة تطبيق نفسها بقوله لها طلق نفسك وذلك إما تملك للطلاق أو توكيل به إن كان توكيلا فذلك أو تملكها فن جاز تملكه الشيء جاز توكيله به والثاني لا يصح لأنها لا تستقل بالطلاق ولو وكت الزوجة امرأة باختلاعها جاز بلا خلاف لاستقلال المرأة بالاختلاع (ولو وكلا رجلا) في الخلع (تولى طرفا) منه مع أحد الزوجين أو وكيله ولا يتولى الطرفين كما في البيع وغيره (وقيل) يتولى (الطرفين) لأن الخلع يكنى فيه اللفظ من أحد الجانبين كما لو قال ان أعطيني ألفا فأنت طالتي فأعطته ذلك يقع الطلاق خلعاً وعلى هذا ففي الاكتفاء بأحد شقي الخلع خلاف كافي بيع الأب مال نفسه من ولده .

(فصل : الفرقة بلفظ الخلع طلاق) ينقص العدد فاذا خالها ثلاث مرات لم ينكحها الا بمحلل (وفي قول فسخ لا ينقص عددا)

ويجوز تجديد النكاح بعده من غير حصر (فعلى الأول لفظ الفسخ) كأن قال فسختك نكاحك بألف فقبلت عبارة (كناية) في الطلاق يحتاج في وقوعه الى نية كأنه على قول الفسخ صريح فيه (والمفاداة) كأن قال فاديتك بكذا فقالت قبلت أو اقصدت

كأى بى فتأمل (قوله تخلع) هو خبر المفاداة والجملة عطف على جملة ولفظ الفسخ كناية ويصح كونه من عطف
المفرد وهو أولى (قوله فى صراحته الآتية) فالتشبيه لما بأتى للمامضى المقتضى أن الخلاف فى أنها طلاق
أو فسخ خلافا لما جرى عليه شيخنا الرملى فى شرحه وماسا كما فيه الشارح أقعد بل متعين لما يلزم على
الأول من أحالة مقابل الأصح فتأمل (قوله جزما) فيه إشارة إلى أن المعبر عنه بالأصح طريق حاكية
كما يفيد التشبيه ومنه يستفاد أيضا أن الراجح من القولين فيها هو القول بالصراحة المخالف لطريق القطع
فافهم (قوله فى العرف والاستعمال) لعله تفسير للعرف (قوله بغير ذكر مال) أى وبغير نيته لأنها كذكرة
وجريانها مع أحد مما صرح به بخلاف (قوله كأن قال الخ) فيه إشارة إلى أنه نوى التماس قبولها وقبلت
لأنه محل الصراحة على الأصح ولولم تقبل لم يقع شئ ولولم يضمن التماس قبولها فهو كناية فإن نوى الطلاق
وقع رجعيًا أو فلاسواء قبلت فبهما أولا ولولم ينعى العوض وقع رجعيًا مطلقًا ولا فلاسواء نوى التماس قبولها
وقبلت أم لا (قوله وجب مهر مثل) أى إن جرى الخلع معها وهى أهل للاتزام والأبأن كان مع أجنبي أولم تكن
أهلا وقع رجعيًا مطلقًا (قوله بأتى على الثانى) أى إن نوى التماس قبولها وقبلت لأنه محل كونه كناية فى
الطلاق عنده كما هو ظاهر تقرير الشارح وعليه لم يضمن ما ذكر كان كناية فى الطلاق بخلاف

عبارة الزركشى أى كلفظ الخلع فيجوز القولان لوروده فى القرآن وصورته فديتك بألف والثانى أنه كناية
لأنه لم يتكرر ولم يشترط اهـ . قلت من تعليل هذا الثانى وكذا الأول يتضح له أن المراد القولان الآتيان فى
التميز السابقان [قوله والثانى أنه كناية جزما] يعلم من هذا أن الوجه الأول يجزى فيه قول الخلع الآتيان
لكن ربما بأتى هذا قول الشارح فى صراحته ويجب بفتح المخالفة بقرينة قوله الآتية [قوله لأنه لم يتكرر]
أى بخلاف الطلاق [قوله ولا إشاع الخ] أى بخلاف الخلع [قوله ولفظ الخلع صريح] معطوف على قوله ولفظ
الفسخ قال الزركشى هذا إذا ذكر العوض كما يفيد فى تصحيح التنبيه واليه يشير قوله بعد فعلى الأول لو جرى
بغير ذكر مال أو لا فالصحيح أنه كناية وقد صرح فى الروضة بأنه يشترط فى صراحته ذكر العوض اهـ [قوله
لشيوعه الخ] قال الرافعى من علل بهذا جعله صريحًا وإن لم يذكر المال بخلاف من علل بذكر المال [قوله وفى
قوله كناية] قال الزركشى هذا هو الراجح أنه لا وليلا [قوله فعلى الأول الخ] قال الزركشى هذا يفيد وقوع
الطلاق جزما وهو مخالف لما فى الروضة من أنه عند عدم ذكر المال كناية اهـ وكذا قال ابن النقيب قال
العراقى الحق أنه لا مخالفة فانه ليس فى النيه ما فيه صريح مع عدم ذكر المال فعمل مراده أنه جرى بغير ذكر
مال مع وجوده مصحح وهو اقتران النية به قال ويدل على ذلك أنه فى الروضة عقب اشتراطه فى الصراحة قال
وهل يقتضى الخلع المطلق الجارى بغير ذكر المال ثبوت المال وجهان أحدهما عند الامام والقزالي والرويانى
نعم ثم قال فإن أثبتنا المال فإن جعلناه فسخًا أو صريحًا فى الطلاق أو كناية ونوى وجب مهر المثل وحصلت
البيونة وإن جعلناه كناية ولم ينولها اهـ وفى الرافعى اختلاف فى مأخذ القولين يعنى الصراحة والكناية فعن
الأكثرين بناء على أن اللفظ إذا إشاع فى العرف والاستعمال للطلاق هل يلحق بالتكرار فى القرآن
ومنهم من بناء على أن ذكر المال هل يلحق بالصريح فنأخذ بالأول أثبت الخلاف وإن لم يجز ذكر
المال ومن أخذ بالثانى قال إذا لم يجز ذكر المال فهو كناية لا محالة وهو ما أورده فى التمهة وفى الجملة لتعليل
القول بأنه كناية بقوله لأنه لما كان كناية فيه بغير عوض كان كناية فيه مع العوض كسائر كنياته اهـ وفى
شرح البهجة لوقال خالعتك فقط ولم يلمس جوابا قضية كلام الروضة أنه كناية وهو ظاهر وقضية كلام
الأنوار والبلقيني وغيرهما أنه صريح اعلم أن هذا المحل الذى حاوله العراقى بأباه قول الشارح الآتى وما ذكره
على الأول بأتى على الثانى أيضا الخ [قوله بغير ذكر مال] أى عوض [قوله لا طراد العرف الخ] أى وكالو جرى

(تخلع) فى صراحته الآتية
(فى الأصح) لورود القرآن
به قال تعالى فلا جناح
عليهما فيما افقتت به
والثانى أنه كناية جزما لأنه
لم يتكرر فى القرآن ولا إشاع
فى لسان جملة الشريعة
(ولفظ الخلع صريح)
فى الطلاق لشيوعه فى
العرف والاستعمال للطلاق
(وفى قول كناية) فيه
خطأه عن لفظ الطلاق
المتكرر فى القرآن ولسان
جملة الشريعة (فعلى
الأول لو جرى بغير ذكر
مال) كأن قال خالعتك
فقبلت (وجب مهر مثل
فى الأصح) لا طراد العرف
يجزى بأن الخلع على المال
فأذا لم يذكر رجوع إلى مهر
المثل لأنه المراد وحصلت
البيونة والثانى لا يجزى شئ
لعدم ذكر العوض ويقع
الطلاق رجعيًا وما ذكره
على الأول بأتى على الثانى
أيضًا لكون مع نية الطلاق

(و يصح) الخلع (بكتابات الطلاق مع النية) له وسياتي معظمها في بابيه وعلى قول الفسخ يصح بالكتابة أيضا على الأصح ومنها مسكة
بنتك نفسك الآية (و) يصح (بالجمية) نظرا للمعنى والمراد بها ماعدا الحرية ولا يجيء فيه الخلاف المذكور في النكاح الناظر لما ورد فيه
(ولو قال بعتك نفسك بكذا فقالت (٣١٤) اشتريت) أو قبلت (فكتابة خلع) سواء جعل بلفظه طلاقا أم فسخا (وإذا بدأ)

الزوج (بسيعة معاوضة
كطقتك أو خالعك بكذا)
فقبلت (وقلنا الخلع) في
السورة الثانية (طلاق)
وهو الرجوع (فهو معاوضة
فيها شوب تعليق) لتوقف
وقوع الطلاق فيه على
القبول فان قلنا فسخ فليس
فيه شوب تعليق (وله
الرجوع قبل قبولها) نظرا
لجهة المعاوضة (و يشترط
قبولها بلفظ غير منفصل)
كافي البيع (فلو اختلف
إيجاب وقبول كطقتك
بأفت فقبلت بأفتين وعكسه)
كطقتك بأفتين فقبلت
بأفت (أو طقتك ثلاثا
بأفت فقبلت واحدة بثلاث
أفت ففغو) في المسائل
الثلاث في الشامل في الأولى
أنه يصح ولا يلزمها الألف
(ولو قال طقتك ثلاثا بأفت
فقبلت واحدة بأفت فالأصح
وقوع الثلاث ووجوب
ألف) لأن الزوج يستقل
بالطلاق والزوجة إنما تعتبر
قبولها بسبب المال وقد
وافقت في قدره والثاني
لا يقع طلاق لاختلاف
الإيجاب والقبول والثالث
يقع واحدة نظرا إلى قبولها

(فتبينه) علم بما تقرر أن لفظ الخلع والمقادة وما اشتق منهما صريح مع أحد أمور ثلاثة ذكر المال أو نيته أو
اضمار قبولها ويقع في الشكل أن قبلت باثنا يلزمه في الأول المسمى وفي الثاني ما تولى يأنه انفتحت بينهما أو ما تولى
الزوج فان اختلفا في النية رجع مهر المثل وفي الثالث مهر المثل مطلقا وهذا ما جرى عليه شيخ الاسلام
وشيخنا الرملي كوالده وشيخنا الزبدي وما في حاشيته أو غيرها أمام مؤول أو مرجوح وإذالم تقبل ففيه
ما صرح من عدم الوقوع إن نوى التماس قبولها أو الإيهام بالكتابة والله الموفق والمهدي (قوله ومنها) وإن لم
يذكره المصنف فيما ساقى في بابيه ودفعنا لما يورمه كلام المصنف من عطفها عليها أنها ليست منها (قوله بعتك
نفسك) أو بعتك طلاقك وكذا قوله له بعتك ثوبي بطلاق (قوله فقالت) أي فوراً (قوله فكتابة خلع)
خلافاً للزركشي ومن تبعه لأنه مما لم يجد نقاذ في موضعه (قوله بدأ) بالهمز بمعنى ابتداء وهو المراد هنا وبتركه
بمعنى ظهر مثلاً (قوله فهو) أي الخلع المذكور أو ما ذكر (قوله قبولها) بلفظ أو باعطاء أو بكتابة مع نية
أو بإشارة من خرساء (قوله بثلاث الألف) لأن الألف موزعة على العدد ما لم تصرح بخلافه (قوله وفي
الشامل في الأولى) وهي إذا قبلت بأفتين أنه يصح كالمالك قال إن أعطيتني ألفاً عطته ألفين وأوجب بأن الاعطاء
ليس جواباً ولا إيجاباً تأمل (قوله والأصح الخ) وهذه مستثناة بمقابها وإنما يصح نظيرها في البيع لأنه
محض معاوضة (قوله وافقت في قدره) فلوزادت عليه لم يصح (قوله وعلى هذا) أي الوجه الثالث وفي وقوع
الثلاث وهو الوجه الأول فهو مقابل لقوله ووجوب الألف المعطوف على وقوع الثلاث المفيد لبيان
الأصح فيه (قوله متى ما أعطيتني) والبراء كالأعطاء وكذا الهبة فلا يشترط فيها الفور في ذلك أيضاً
(قوله فتعليق) وفيه شوب معاوضة لكنه غير منظور إليه لعدم قاعدته (قوله لفظاً) بل ولا يكتفى باللفظ وحده
(قوله وإن زادت) وفارق ما صرح نظر الشوب المعاوضة هناك (قوله إن) بكسر الهمزة مطلقاً وكذا بفتحها
في غير نحوى والأوقع باثنا ولا مال ظاهر أقاله ابن حجر وله تحليفها بالبراء كالأعطاء فيشترط فيه الفور بقهنا

على خير أو خسر مثلاً وكافي النكاح [وقوله ويصح بكتابات الطلاق] أي كما يصح بصراحته [قوله له]
الضمير فيه راجع أقول المتن الطلاق [قوله يصح بالكتابة] أي الكتابات المذكورة [قوله وعلى قول الفسخ
الخ] منه تعلم أن سائر ما سلف في المتن مفرع على قول الطلاق [قوله منها] الضمير فيه راجع لقوله بالكتابات
[قوله سواء] جعل بلفظه طلاقاً أم فسخاً [حكي القاضي وجهها] أن صريح إذا قلنا فسخ [قوله فهو معاوضة لأنه]
بأخذ ما لا في نظير ما يخرج عن ملكه [قوله لتوقف وقوع الخ] متعلق بقول المتن شوب تعليق [قوله فليس
فيه شوب تعليق] أي بل هو كابتداء البيع لأن الفسخ لا قبل التعليق [قوله وله الرجوع] لم يعبر بالقائه لأنه
يلزم أن يكون التفريع على المعاوضة والتعليق ما [قوله كافي البيع] أي تشترط الموافقة في المعنى نحو قبلت
أؤممت لخصوص ما اختلف والفصل بالسكعة الأجنبية لا يضر كما يصرح به في المتن آخر الفصل [قوله
قيل يجب الخ] أي فالأصح وجوب الألف على وقوع الثلاث كافي المتن والأصح على وقوع الواحدة أيضاً
وجوب الألف خلاف هذا الوجه المرجوح فيهما [قوله في المجلس] أي مجلس التواجد وهو ما يرتبط به القبول
بالإيجاب دون مكان العقد كما في المحرر وقول الشارح أي على الفور إشارة لذلك (فتبينه) لو قال متى لم
تعطى ألفاً فانت طالق قضى زمن يمكن فيه الاعطاء ولم تفعل طلقت [قوله وإن زادت على ما ذكره] بخلاف

نحو
فإنها لو لم تقبل شيئاً لا يقع شيء وعلى هذا ووقوع الثلاث قيل يجب مهر المثل رداً باختلاف
المذكور إلى التأخير في الموضع فيفسده (وإن بدأ بسيعة تعليق كمتى أو متى ما أعطيتني) كذا فانت طالق فتعليق (فلارجوع له) قبل
الاعطاء (ولا يشترط القبول لفظاً ولا الاعطاء في المجلس) أي على الفور ففي وجد الاعطاء بطلت وإن زادت على ما ذكره (وإن قال إن أو إذا

أعطيتي) كذا فانت طالق (فكذلك) أي تعليق لارجوع الزوج فيه قبل الاعطاء ولا يشترط فيه القبول لفظاً (لكن يشترط) فيه (اعطاء على الفور) لأنه قضية العوض في المعاوضة وإنما تركت هذه القضية في متى (٣١٥) لأنها صريحة في جواز التأخير شاملة

لمنع الأوقات كأي وقت وأن لا تشملها واختار الشيخ أبو إسحق الشيرازي في المذهب الحاقاً إذا بني محتجاً بأنه إذا قيل لك متى أقامك جاز أن تقول إذا شئت كما تقول متى شئت ولا يجوز أن تقول أن شئت وقبل لا يشترط الفور بل يكفي الاعطاء قبل التفريق وإن طالت المدّة كافي القبض في الصرف والسلم (وإن بدأت بطلب طلاق) كأن قالت طلقني على كذا (فأجاب فقاعدة مع شوب جملة) لأنها تبذل المال في تحصيل ما يستقل به الزوج من الطلاق المحصل للفرص كما أن الجمالة بذل الجاهل المال في تحصيل ما يستقل به العامل من الفعل المحصل للفرص (فلها الرجوع قبل جوابه) لأن هذا شأن المعاوضة والجمالة كاتبها (ويشترط فور لجوابه) لأنه شأن المعاوضة ولا فرق فيما ذكر بين أن تطلب بسيفه معاوضة أو تعليق ولا بين أن يكون التعليق بأن أو بمنى نحو أن طلقني أو متى طلقني فلك كذا وإن أجابها بأقل مما ذكرته لم يضر (ولو طلبت

ومثل أن وإذا لو ولولا وإذا (قوله كذا) المراد به معلوم كأنك أو هذا الثوب والا كان أعطيتي ثوباً فانت طالق فاعطته ثوباً لم تطلق مطلقاً كاعطاء الحرّة مضمواً فيما سيأتي (قوله على الفور) أي في الحرّة والمبعضة والمكاتبه بخلاف الأمة لأنها لا تملك نعم أن علق بنحو خر فهي كالحرّة فيشترط فيها الفورية ويعبر بالفور في الثانية من بلوغ الخبر وفي الحاضرة بالمجلس وإذا أعطته الأمة ماعلق به ولو من كسبها أو مضمواً طلقت ويرده وله عليها مهر المثل في ذمتها وكذا المكاتبه لأنها تدين بمهر المثل ولو في الدين كما سمن شيخنا وكذا غيرهما فيما لا يملك ويملك ما يأخذ منها بما يملكه بالأعطاء (قوله في جواز التأخير) مع كون المطلب من جانب الزوج التعليق فلا بد ما يأتي (قوله واختار الشيخ الخ) وهو مردود بأن الزمن في متى عام وفي إذا مطلق فلا يلزم الاشتراك (تنبيه) جيع ما تقدم في التعليق في الإثبات سيأتي التقي ويشترط فور لجوابه فإن أجاب لا على الفور وقع رجعيان ادعى جهل الفور بصدق بيته أن أمكن (قوله لم يضر) أي وقع به (قوله سكت عن العوض) قال شيخنا أو سكت عن طلبة قال الشيخان وكذا عن التبة (قوله بثله) فلوصرح بنبرالثلث في الطلقة لم يصح الخلع ولو طلق طلقين فله ثلثان ولو طلق نصف طلبة فله سدس الألف لأن المعتبر ما أوقفه وإن زاد على الثلاث لا بما وقع حيث لم يستوف نحو خالعتك على ألف كاسبق (قوله فكذلك) لكن يشترط [يريد أن هذه المسئلة لوحظ فيها المعاوضة والتعليق معا] (قوله لأنه قضية العوض) بسط ما في الرافعي حيث قال أما اشتراط الاعطاء في المجلس فلا نذكر العوض قرينة تقتضي التجهيل لأن الأعواض تنهجل في المعاوضات وإنما تركت هذه القضية في متى وأخواتها لأنها صريحة في جواز التأخير شاملة لجميع الأوقات وإن وإذا لا تشملها وإنما تقتضي التعليق والاشتراط فقط ألا ترى أنه يقتضيه أن يقال إن وإذا أعطيتي الآن أو ساعة كذا ولا يقتضيه متى أو أي وقت أعطيتي الآن أو ساعة كذا فلم تصح أن وإذا دافعة للقرينة المقتضية للتجهيل اه وسبقه إلى ذلك الإمام فقال ليس ذلك لاقتضاء وإن وإذا الفورية فانه شرط والشرط ينسبط على الأزمان بل لا اقتران بالعوضيّة المقتضية للتجهيل بخلاف متى فاهما صريحة في التأخير لأنها عامّة في الأزمان ومقتضى النصوص لا تدروه القرائن اه وأعلم أنهم فرقا بين أن وإذا في جانب النفي في باب الطلاق حيث قالوا لو قال إذا لم أطلقك فانت طالق تطلق بمعنى زمن يمكن فيه الطلاق من غير طلاق ولو قال إن لم أطلقك فانت طالق لا تطلق إلا بالياس وفرقوا بأن أن حرف شرط لإشعاره بالزمان بخلاف إذا واعلم أيضاً أنه لا فرق في الفورية هنا بين الحرّة والأمة كما قاله ابن الرضا خلافاً للثوري وأنه لو قال إن أعطيتني بالفتح طلقت في الحال واه أعلم [قوله فقاعدة] قال الرافعي لأنها تحصل الملك في البضع بما تبذله من العوض وأما شوب الجمالة فله بما ذكره الشارح وزاد عليه ولأن الجاهل ملتمس ما فيه خطر قد يتأتى وقد لا يتأتى والمرأة تلتصق من الزوج الطلاق القابل للتعليق بالاحاطة والاقرار اه [قوله لأنها تبذل المال] علة لقول المتن مع شوب جملة [قوله لأنه شأن المعاوضة] فإن قيل لم يجوزتم التأخير نظراً لشائبة الجمالة كما يجوز التعليق لها قلت أجيب بتيسر التجهيل عليه وتيسره على عامل الجمالة قال الزركشي وينبغي أن يستثنى ما لو صرح بالترخي [قوله ولا فرق الخ] قال الرافعي لأن المال هو الذي من جهتها هو لا يقبل التعليق بخلاف الطلاق من جانب الرجل ثم قال وقياس كونه معاوضة عدم جواز التعليق فيه كقولك إن متى فلك كذا لكن لما هنما من شائبة الجمالة احتملت صيغة التعليق

ثلاثاً بأنك) وهو يملكها (فطلق طلبة بثله) أو سكت عن العوض (فواحدة بثله) تنظيراً لشوب الجمالة ولو قال فيها رد عبيدي الثلاثة ولك ألف فرد واحدا استحق ثلث الألف بخلاف ما تقدم أنه لو قال الزوج طلقتك ثلاثاً بأنك قبلت واحدة بثله أنه لم يضر لأنه صيغة معاوضة اختلف فيها الإيجاب والقبول وسيأتي الكلام فيها إذا كان لا يملك الا طلبة

(وإذا خلع أو طلق بموضع فلا رجعة) سواء جعل الخلع فسخا أم طلاقا وسواء كان العوض محصيا أم فاسدا (فإن شرطها) كأن قال خالعتك أو طلقتك بدينار على أن لي عليك (٣١٦) الرجعة (فرجى ولا مال) لأن شرط المال وشرط الرجعة يتنافيان فيستاقطان

و يبق مجرد الطلاق وقضيته ثبوت الرجعة (وفي قول بئن بمهر مثل) لفساد العوض بأشراط الرجعة (ولو قالت طلقني بكذا ولو تمت) عقبه (فأجاب إن كان الارتداد) قبل دخول أو بعده وأصرت على الردة (حتى انقضت مهنته بانت الدار ولا مال) ولا طلاق (وإن أسلمت فيها طلقت بالمال) المسمى حين الجواب ونحوه العدة من وقت الطلاق (ولا يضر تخلل كلام يسير بين إيجاب وقبول) في الخلع كافي مسألة الارتداد بالقول بخلاف الكلام الكثير فيضمر لأن قائمه بعد به معرضا (فصل : قال أنت طالق) عليك أو ولي عليك كذا (ولم يسبق طلبها بمال) وقع رجعا قبل أم لا (ولا مال) لأن لم يذكر عوضا وشرطا بل جلة معطوفة على الطلاق فلا يتأثر بها الطلاق وتلغو في نفسها وهذا بخلاف ما إذا قالت طلقني وعلى أو ولك على ألف فإنه يقع بائنا بالألف والفرق أن الزوجة يتعلق بها التزام المال فيحمل اللفظ منها على الالتزام والزوج ينفرد

الثلاث فلو طلبت عشرة بألف فطلق فنتين فله خمس الألف أو ثلثا فأكثر فله كل الألف ولو طلق يدها مثلابات بمهر مثل الجهل بما يقابل اليد (قوله وإذا خالع أو طلق) هو عطف خاص كاتقدم (قوله على أن لي عليك الرجعة) بخلاف ما لو قال على أني متى شئت رددت العوض وراجعت فيقع بائنا بمهر المثل ولا رجعة لأنه رضى بسقوطها وإذا سقطت لا تعود (قوله وأردت) هو أوها وأفاد بالواو عدم اشتراط الترتيب (قوله فأجابها) أي على الفور بعد الردة أو معها على المعتمد كافي شرح شيخنا الرمي ولو تراخت الردة أو الجواب اختلت الصفة (قوله فيضمر) ولومن غير المجيب (فرع) خالع زوجته وقبلت ثم أثبت وليها أنها سقيمة وقع رجعا فإن كذب الزوج وقع بائنا ولا شيء عليها عملا بدعواه في البيونة (فصل) في الألفاظ المألوفة للعوض (قوله قال الخ) وعكس ذلك مثله (قوله رجعا) نعم إن شاع عرف بذلك صدق في إرادته وإن لم تصدقه فيه وعلى هذا يحمل كلام المتولي (قوله معطوفة) ولم يجعل للحال لأن العطف أظهر وفيه نظر (قوله فإن لم تقبل) أي في حال تصديقها كما هو الفرض لم يقع الطلاق قاله ابن حجر وكذا لو كذبت وحلف بين الرد وفيه نظر ولعله سبق قلم (قوله وإن لم تصدقه) شامل لما لو سكنت والوجه فيها مطالبتها لتصدق أو تكذب فيرتب على كل ما فيه (قوله حلفت) فإن نكحت حلف هو وثبت المال (قوله إن كانت قبلت) ويقع بائنا ولا مال مؤاخذه بإقراره (قوله فلا حلف) وقال ابن حجر ينبغي أن تحلف لأنها ربما ترد اليمين عليه فيحلف ولا يقع شيء (قوله وعلى كل) أي من صورتي عدم الحلف على الوجهين وهما [قوله فلا رجعة] وذلك لأن الله سبحانه وتعالى ذكر الطلاق بغير عوض وشرع معه الرجعة ثم ذكر الطلاق بعوض ولم يذكر بعده رجعة وأيضا جعله فدية والدية خلاص النفس ولا خلاص مع سلطنة الرجعة وخالف الحنفية في ذلك [قوله ولا مال] مستدرك أي قياسا على ما له يطلق حاملا بشرط عدم العدة والنفقة [قوله وأردت] مثله ارتدادها أو ارتدادها وحده [قوله فأجاب] أشار بالتعبير بالفاء إلى أنه لو أجاب قبل ردتهما صح الخلع ووجب المال وكلامه يقتضي أن الحكم كذلك فيما لو قارن الجواب الردة وبه صرح شيخنا في شرح المنهج لكن قال الزركشي هكذا سكتوا عنه ويظهر بينوتها بالردة اه (فصل : قال أنت طالق الخ) [قوله لأنه لم يذكر عوضا الخ] قال الزركشي من هذا التعليل يؤخذ أنه لو قال خالعتك ولي عليك ألف أنه كما لو أطلق لفظ الخلع ولم يذكر مالا وتلغى هذه الجملة اه يعني فيقع بائنا بمهر المثل [قوله بخلاف ما إذا قالت الخ] لو قالت طلقني وأعطيت ألفا أو برك من صدقي فطلق وقهر رجعا ولا يلزمها شيء [قوله والفرق الخ] زاد الزركشي ولأن الواو لجواب الأمر والأمر كالشرط هكذا قاله الخليل لما سأله سيبويه وعليه يخرج أحسن هذا ولك درهم [قوله فكهو في الأصح الخ] علل هذا بأن اللفظ هنا يصلح كناية عن الالتزام قال ابن الرفعة وهذه العلة تشع بالمنع إن لم نصحح الخلع بالكناية وفيه نظر لأن الكناية هنا في العوض لا في صيغة العقد التي هي محل الخلاف هناك اه [قوله ويكون المعنى الخ] محصل هذا أن الصيغة تكون كناية في الالتزام [قوله لأن اللفظ لا يصلح للالتزام] أي لأنه أخبار [قوله فكان لإرادة] أي فيقع رجعا قبلت أولا [قوله إن كانت قبلت] قال في شرح المنهج في هذه الصورة ويقع بائنا ولا مال لكن قول الشارح الآتي وعلى كل كأن لإرادة يقتضي أنه يقع رجعا [قوله فإن لم تقبل فلا حلف] أي ويقع رجعا قبلت أم لا أخذا من قول الشارح الآتي وعلى كل كأن لإرادة [قوله وعلى الوجه الثاني لا حلف] أي ويقع رجعا

بالطلاق فإذا لم يأت بصيغة معاوضة حل اللفظ منه على ما ينفرد به (فإن قال أردت ما يرد بطاقتك بكذا وصدفته فكهو في رجعا لأصح) أي فبين منه بالمسمى إن كانت قبلت ويكون المعنى عليك كذا عوضا فإن لم تقبل لم يقع شيء والثاني لا أثر للتوافق في ذلك لأن اللفظ لا يصلح للالتزام فكان لإرادة فإن لم تصدقه حلفت على الأول أنها لا تقبل أنه أراد ذلك لأن كانت قبلت فإن لم تقبل فلا حلف وعلى الوجه الثاني لا حلف

لأنه لا أثر للتصديق عليه وعلى كل كان لإرادة (وان سبق) طلبها المطلق بمال كآلف (بأنه بالذكور) لتوافقها ما عليه فان قصد ابتداء الكلام
 لا الجواب وقهر رجيا كما قاله الامام قال والقول قوله في ذلك يمينه (وإن قال أنت طالق على أن لي عليك كذا فالذهب أنه كطقتك بكذا فاذا
 قبلت على الفور (بأنه وجب المال) وذكر الغزالي أنه يقع الطلاق رجعيا ولا (٣١٧) ثبت المال لأن الصيغة صيغة شرط

والشرط في الطلاق يلغوا إذا
 لم يكن من قضاياها كالوفاة
 أنت طالق على أن لا أتزوج
 بعدك أو على أن لك عليّ
 كذا وحكي وجهين فيما إذا
 فسر بالالزام هل يقبل أولا
 أي مع انكار المرأة إرادة
 ذلك بخلاف إنكارها في
 قوله ولي عليك كذا حيث
 لا يقبل عليها قطعا لأن
 الصيغة هنا أقرب إلى الإلزام
 إن لم تكن ظاهرة فيه من
 تلك والمصنف حيث عبر
 بالمذهب ساق ما ذكره
 الغزالي طريقة لأنه ذكره
 حكاية للمذهب (وان قال إن
 ضمنت لي ألفا فأنت طالق
 فضمنت في الفور بأن
 ولزمها الألف وإن قال متى
 ضمنت لي ألفا فأنت طالق
 (فمتى ضمنت طلقت)
 والفرق ما تقدم في إن
 أعطيتني ومتى أعطيتني
 وليس الزوج الرجوع قبل
 الضمان ولا يشترط القبول
 لفظا كما تقدم هناك (وان
 ضمنت دون ألف لم تطلق)
 لاتقاء المعلق عليه (ولو
 ضمنت ألفين طلقت)
 لوجود المعلق عليه مع مزيد

على الأول إذا اتنى التصديق والقبول معا وعلى الثاني مطلقا (قوله كان لإرادة) فيقع رجعيا ولما لم
 (قوله وان سبق طلبها) أي وصدت على ذلك فان أنكرت السبق صدقت بيمينها وبأنه باقرارها ولما لم
 وكذا لو أنكرت ذكر المال فان وافقها على ذكر عدم المال فكما لو لم يسبق طلبها كما تقدم (قوله كآلف)
 أشار إلى أنه لا بد من تعيين المال لقوله بأن بالذكور ويشترط في جوابه ذكر الألف أو سكوتة عن المال
 فان أبهم كأن أجابها بقوله طلقت بمال أو أبهما معا وقع بائنا بمهر المثل وان أبهمت وعين جعل كأنه ابتداء فان
 قبلت به وقع والإفلا (قوله قبلت) ولو بلفظ ضمنت قاله شيخ شيخنا عميرة (قوله في ذلك) أي القصد
 المذكور فاذا اتنى القصد فهو جواب (قوله أي مع انكار المرأة) تمهيد للفرق من حيث الخلاف وظاهر
 التعليل جريان الوجهين فيما إذا صدقته فراجع (قوله والمصنف الخ) جواب عن المصنف بأنه عبر بالمذهب
 حيث لا طرف وتقرر الجواب أن الغزالي حكى المقابل عن الأصحاب فهو وجه وأنكر مقابله بدليل أنه نقل
 الوجهين في كلام الأصحاب فيما إذا فسر بالالزام فهو قاطع فالعبر عنه بالمذهب أحد الوجهين المخالف لطريق
 القطع فتأمل (قوله ان ضمنت الخ) أو عكسه (قوله فضمنت) بلفظ الضمان فلا يكتفى بنحو قبلت ولا شئت
 ولا التزم خلافا لابن حجر في هذه لأنه تعليل ينظر فيه إلى اللفظ المنطوق به (قوله كما تقدم هناك) من
 الاكتفاء بالدفع له فورا في نحو ان ومطلقا في نحو متى (قوله طلق نفسك الخ) أو عكس ذلك (قوله
 وضمنت) بلفظ كما مر (قوله فلا يبنونة) أي ولا طلاق أصلا ولم يذكره لعدم سبقه (قوله على الفور)

رجعيا قبلت أولا أخذنا من قول الشارح الآتي [قوله وعلى كل كان لإرادة] أي فيقع الطلاق رجعيا هذا
 قضية كلامه في المسائل الثلاث واستشكه الزركشي بأن هذه الجملة تحتل الحالية فتكون مقيدة وقدادعي
 إرادة ذلك فكيف يقع الطلاق مع هذا الاحتمال ونبه على أن الوقوع إنما هو بحسب الظاهر وأما يمينه وبين
 الله تعالى فلا قطعا [قوله وان سبق] أي في مسألة الكتاب [قوله طلبها المطلق بمال كآلف] أشار بهذا إلى
 أنها سالت بيمين قيل وهو يؤخذ من قول المتن المذكور أما إذا كان السؤال بيمين فان أجاب على معين فهو
 كابتداء فلا بد من إيجاب صحيح فان قبلت بآنت به وإلا فطلاق وإن أجاب بيمين أولم يذكر ما لا طلقت
 بمهر المثل [قوله فاذا قبلت الخ] أي ولو بلفظ ضمنت كما هو صريح كلام الماوردي [قوله شرط] أي الزامي
 أما التعليق فلا كلام في اعتباره [قوله هل يقبل أولا] أي ويقع باثنا بالعرض المسمى [قوله لأنه ذكره الخ]
 أي لم يذكره اختيارا لنفسه والضمير في قوله لأنه راجع للغزالي [قوله ولا يشترط القبول لفظا] أي في
 المسئلتين قال الزركشي ولا يكتفى بالإعطاء من غير لفظ الضمان وقال أيضا مقتضى كلامه أنه لا بد أن تقول
 ضمنت فلوقالت شئت لم يقع بدون قبلت اه ولو كان له على شخص ألف فضمنتها فلا ضمان فيما يظهر
 أعني أن الصفة لا تنحصر به [قوله لفظا الخ] وأما ضمنت فلا بد منها وتكون كالإعطاء هناك [قوله بأن
 بألف] علل اشتراط الاتيان بهما على الوجه المذكور بأن أحدهما شرط في الآخر يعتبر اتصاله به فهما
 قبول واحد فاستوى تقديم أحدهما وتأخيرها وقال الماوردي يشترط تقديم الضمان لأنه جعله شرطا في
 الطلاق قال بعضهم وهو قوي إذا جعلنا التفويض اليها توكيلا كما لو قال لا آخر طلقها ان ضمنت لي ألفا اه

بخلاف ما تقدم في طاقك بألف فقبلت بألفين أنه لغو لأنها صيغة معاوضة يشترط فيها توافق الإيجاب والقبول ثم المز يدلفو ضمانه ولو نقصت
 أوزادت في التعليق بالإعطاء فالحكم كذا ذكرهنا والمقبوض الزائد على ما عان به أمانة عنده (ولو قال طلق نفسك ان ضمنت لي ألفا فقالت
 طلقت وضمنت أو عكسه) أي ضمنت وطلقت (بأنه بألف فان اقتصر على أحدهما فلا) يبنونة ولا مال لاتقاء الموافقة وفي الموافقة يشترط
 وجود التعلق والضمان على الفور وقيل يكتفى بوجودهما قبل التفرق ولا يشترط إعطاء المال في المجلس ولا يخفى أن المراد بالضمان هنا

القبول والالتزام دون الضمان المفتر إلى الأمانة (وإذا علق باعطاء مال فوضته بين يديه طلقت) وإن امتنع من قبضه لأن تمكينها إياه من القبض اعطاءها وهو (٣١٨) بالامتناع من القبض مفوت لحقه وقيل لا تطلق لأن الاعطاء إنما يتم بالتسليم والقسم

لأن التعليق بان ومثلها إذا كاسرها فإن كان بنحو منى لم يشترط الفور كاسر (قوله والالتزام) أي الذي على سبيل العوضية لا المبتدا لأنه إنما يكون بالنشر (قوله إلى الأمانة) أي إلى أصيل فلوراده فهو تعليق بصفة كقوله ان ضمنن زيدا فانت طالق فيقع رجعا ولا مال (قوله فوضته) فورا في نحو اذا بحيث لا يضي زمن يمكن فيه الوضع ولا يكفي وضع أقل منه بل لابد من وضع جميعه أو أكثره كاسرها وهي رشيدة ولو بوكيلها بحضرتها وفي غيبتها وقصدت دفعه عن العوض وقصدت في قصدها (قوله بين يديه) المراد قر بيامنه بحيث يتمكن من أخذه بلا مانع من نحو حبس أو جنون أو متلب أو نحو ذلك والابتاء كالا عطاء وكذا الحجاء اذا اقترن به ما يفيد الملك وكلامهم هنا شامل للسخية فراجع مع ما تقدم ولا يكفي الوضع بين يدي وكيل الزوج ولو بحضرته (قوله في ملكه) ان كان قال ان أعطيني فان قال ان أعطيني زيدا قال شيخنا عبيد الله طلق وقال بعض مشايخنا طلق رجعا ولا تملك أصلا لأنه تعليق بصفة وعبرة بعضهم بانت وفي جميع ذلك نظر لأن اعطاءه يد يحتمل أن يكون عن دين له عليه ويحتمل أن يريد أنها تملكه له ويحتمل أن يريد تملك نفسه والمعنى ان أعطيني على يد زيد يحتمل أن يكون المراد ان دفعته لزيد فراجع ذلك وليحذر (قوله لأن حصول الملك الخ) دفع ذلك بأنه ان أراد عدم الملك من غير لفظ مطلقا ورد نحو الصدقة والمهنية وإن أراد خصوص هذه لأجل العوضية فيها ورد نحو الابتاء (قوله أقبضني) ولم يقترن به ما يدل على الملك ولا انفور كالا عطاء قطعا (قوله المتضمن للقبض) يشير إلى أنه المقصود من التعليق بالا قباض لا هو لأنه لا يكفي فيه الأخذ مع الإكراه بخلاف ولعلك جعله شيخ الاسلام سبق قلم لأن فعل المسكره لقوشرعا واعتاد شيخنا الرمي لما في المنهاج غير مستقيم ولا ينبغي التعويل على ما ذكره بعضهم هنا مما لا يناسب المقام والله ولي التوفيق والالهام (قوله أخذه بيده) قال بعضهم ولو بوكيلها منها قال شيخنا الرمي أو من وكيلها بحضرتها (قوله فلا يكفي الوضع) سواء في التعليق في القبض أو الاقباض إلا إن أُلحق بالا عطاء كما تقدم (قوله بخلافه) أي بخلاف عدم الاكتفاء بالإكراه (قوله وقال الامام) هو مرجوح في المستثنين (قوله أو بها) أي وصح بيعها كسباني (قوله فله) ولو بولي أو سيده (قوله رده للعب) نعم ان كانت قيمته أكثر من مهر

[قوله فوضته بين يديه] أي فورا في إن وإذا دون متى ونحوها كما سلف قال الزركشي و ينبغي أن يشترط علمه بوضعه [قوله لأن حصول الملك الخ] هو قوياً بالنظر إلى القواعد (فرع) لو قال ان أعطيني زيدا ألفا فانت طالق فهو تعليق على مجرد تصفة حتى أعطته طلق [قوله فريد المعطى الخ] انظر لماذا لم يقع رجعا كما في ان أقبضني وبجواب بأنه نظير إن أعطيني عبدا [قوله ومنه اشتراط الفور] أي في إن وإذا دون متى ونحوها لماسلف [قوله والأصح الخ] استثنى التولي ما إذا سبق منها التماس البذل نحو طلقني على ألف فقال إن أقبضني ألفا فانت طالق فإنه يكون كالتعليق على الاعطاء وأقروه الشيخان [قوله ولا يشترط الخ] أي لأن اشتراط الفورية في ان أعطيني إنما جاء من حيث أن الاعطاء يفيد التملك [قوله أخذه بيده] أنكره الباقيين وغيره وأما قوله ولو مكره لحمله السبكي على الوهم . أقول سيأتي في الطلاق أنه لو علق بفعل من يالي به ولم يقصد حثا ولا منعا أنه بحث بالفعل جاهلا أو ناسيا أو مكرها وذلك مؤيد لما في المنهاج [قوله من وقوع الطلاق] وذلك لأنه تعليق محض لا يختلف بالا كراه وعدمه لأنه لا يقصد به حث ولا منع كطالع النمس [قوله المتضمن للتمليك] أي وهما لما كان الاقباض لا يحصل به التملك لم يلتفت إلى

(والأصح دخوله) أي المعطى (في ملكه) الملك المرأة البضع بوقوع الطلاق والعوضان بتقاربان في الملك والثاني لا يدخل في ملكه لأن حصول الملك له من غير لفظ ملك من جهتها بعد فريد المعطى ورجع إلى المهر المثل (وان قال ان أقبضني) فكذا فانت طالق (قبيل) هو (كالا عطاء) في جميع ما ذكر فيه ومنه اشتراط الفور وملك القبوض نظرا إلى أنه يقصد به ما يقصد بالا عطاء (والأصح) أنه (كاسر التعليق) لأن الاقباض لا يقتضي التملك بخلاف الاعطاء ألا ترى أنه اذا قيل أعطاء عطية فهم منه التملك واذا قيل أقبضهم منهم منه ذلك (فلا يملك) أي القبوض ولا يرجع إلى مهر المثل (ولا يشترط للاقباض مجلس قلت ويقع الطلاق رجعا) ويشترط لتحقيق الصفة (وهي الاقباض المتضمن للقبض) أخذه بيده منها ولو مكره والله أعلم فلا يكفي الوضع بين يديه ولا يمنع الأخذ كرها من وقوع الطلاق لوجود

الصفة بخلافه في التعليق بالا عطاء المتضمن للتمليك لأنها لم تقط وقال الامام يكفي الوضع بين يديه وحكي في الأخذ كرها قولين أرجهما المنع (ولو علق) الطلاق (باعطاء عبدا ووصفه بصفة سلم فأعطته) عبدا (لا بالصفة لم تطلق) أو بها (سلبا) طلقت وملك الزوج أو (معها فله) مع وقوع الطلاق به (رده) للعب (ومهر مثل وفي قول قيمته سلبا) وليس له أن يطالب بعبد تلك الصفة تسليم

لوقوع الطلاق بالمعطي بخلاف ما لو قال طلقك على عبد صفته كذا فقبلت وأعطته عبداً تلك الصفة معياله رده والمطالبة ببسليم لأن الطلاق وقع قبل الاعطاء بالقبول على عبد في الذمة وفي وجهه في مسألة الكتاب لا يرد العبد (٣١٩) يأخذ أرض العبد (ولو قال في

التطيق بالايعطاء (عبداً) ولم يصفه (طلقت عبداً) على أي صفة كان (الا منصوباً في الأصح) لأن الاعطاء يقتضي التملك كما تقدم ولا يمكن تملك المنصوب والثاني تطلق بالمنصوب كالمملوك لأن الزوج لا يملك المعطي وإن كان مملوكاً لما سبأني فلا معنى لاعتبار ملكها له (وله مهر مثل) بدل المعطي لتضمن ملكه لأنه يؤخذ عوضاً وهو مجهول عند التطيق والمجهول لا يصلح عوضاً ولا يأتى قول بالرجوع إلى القيمة لأن المجهول لا تعرف قيمته حتى يرجع إليها ويعلم بما تقدم اشتراط الفور في التطيق بأن دون متى واقتصر المصنف على استثناء المنصوب وإن كان المشترك مثله فيما ذكر لأنه منصوب البعض ولو وصفه بصفة دون صفة السلم فأعطته بتلك الصفة طلق وله مهر مثل بدلها تقدم كقوله الماوردي (ولو ملك طلاقاً فقط فقلت طلقى ثلاثاً بألف فطلق الطلاق فيه ألف) لأنه حصل بتلك الطلاق مقصود الثلاث وهو الحرمة الكبرى

المثل ولو كان محجوراً عليه بسفه أو فليس تعين عدم الرد كإتبعين الرد لو كان الثمن أكثر في هذه الحالة والا فله الرضا به (قوله لأن الطلاق) أي في هذه لكونها صيغة معاوضة (قوله طلق) لأن المعطي يصح تملكه وانما يرجع للمهر المثل لجهل صفته كما يأتي (قوله عبداً) ولو أباؤه وهل الخنثى كالعبد راجعه (قوله على أي صفة) كأنه تعميم لصحة الاستثناء بعده لأنه لا يكون الامن عام ولفظ العبد مطلق (قوله الامنصوباً) أي فلا تطلق أصلاً كما يشرح به المقابل والمراد أنها غاصبة له من غيرها بخلاف المنصوب منها مع غيرها نعم إن وصف في التطيق العبد بالمنصوب أو أشار إليه وقع مهر المثل لأنه من الموضع الفاسد فيما مر (قوله لأن الزوج الخ) علم رده بماسر (قوله المشترك) ومنه كل ما لا يصح بيعه له نحو مكاتب وجان تطيق به مال ومرهون وموقوف واقتصر على المشترك لا يمكن شمول كلام المصنف بل يمكن شمول كلامه لجميع ما ذكر لأن فيه استيلاء بغير حق (قوله ولو وصفه) هذه مفهوم ذكر صفات السلم فيما مر وبها تم الأقسام (قوله بتلك الصفة) أي فأكثر لا بدونها فلا طلاق أصلاً كما مر (قوله وله مهر مثل بدله) وله الرضا به إلا فيما مر (تنبيه) جميع ما تقدم في الحررة ويتعين مهر المثل في الجميع في الأمة (قوله ولو ملك طلاقاً فقط) والطلاقان كالطاقة بالأولى (قوله فطلق الطلاق) أو بعضها على العتد خلافاً لابن حجر أو أكثر منها (قوله لأنه حصل الخ) فلم يحصل ذلك فليس له الا القسط مما نطق به وإن كان المطلوب أكثر من الثلاث فلو ملك عليها الثلاث فقلت طلقى خمسا بألف فطلق واحدة فله خمس الألف وهكذا إلى الثلاث فيستحق الألف فلو فرق في الجواب في سؤالها ثلاثاً بألف وهو يملكها كقوله طلقك ثلاثاً أو واحدة بألف واثنتين مجانا وقع الثلاث ولزمها ثلث الألف فقط فإن قال طلقك واحدة بألف واثنتين مجانا وقع الثقتان دون الواحدة لأنه خالف في ابتداء الصيغة بخلاف ما قبلها وإن قال طلقك واحدة بثلاث ألف واثنتين مجانا وقعت الأولى فقط لينتوتها بها وإن عكس وقع الثلاث في المدخول بها فتأمل ذلك (قوله وقبل ثلثه) كافي الجملة ورد بماسر من التعليل (قوله وقبل يرجع إلى مهر المثل) ظاهره وإن كان أكثر من ألف (قوله وقبل لاشئ) كافي اختلاف صيغ المعاوضات ورد بماسر (قوله لرضاها بها) مع أنه يستقل بالطلاق

كون الدفع اختياراً [قوله لوقوع الطلاق بالمعطي] أي فصار كالعين في العقد [قوله عبداً] لو قال إن أعطيتني زقاً خرفاً عطته زقاً خرفاً منصوصاً بالطلاق بمهر المثل [قوله على أي صفة كان] لو كان أبا الزوج قال الطبري رحمه الله تعالى بحتمل وجهين اهـ . قلت الظاهر الوقوع لأنه لا يملكه وهو عن يمينه يصح تملكه إياه وإن كان يعتق عليه ثم في أصل المسئلة إشكال لأن أعطيتني محتمل للتمليك والاقباض فإن أريد التملك فيذنب أن لا يقع الطلاق لعدم وجود الملك وإن أريد الاقباض وقع رجعيًا والعبد في يده أمانة قلت يجب باختيار الشق الأول ولكن لما تعذر ملكه لجهله فسد العوض ووجب مهر المثل كالو قال إن أعطيتني هذا المنصوب [قوله أيضاً على أي صفة كان] أشار رحمه الله تعالى بهذا إلى تصحيح الاستثناء لأنه لا يكون الامن عام والعبد مطلق [قوله ويعلم بما تقدم الخ] يذنب أن يرجع هذا أيضاً لمسئلة التطيق بإعطاء المال السالفة بل هو مراده قطعاً [قوله ولو طلبت طلاقاً بألف]

(تنبيه) أهل المصنف ما ذكره لسقوطه من نسخة من المهر هنا وهو قوله ولو قالت طلقى واحدة بألف فقلت أنت طالق ثلاثاً وقع الثلاث واستحق الألف ولو أعاد ذكر الألف فكذا في الأظهر

(وقيل ثلثه) نوزع بالاسم على العدد المستعمل كالو كان ملك الثلاث فطلق واحدة (وقيل إن علمت الحال) وهو أنه لا يملك الاطلاقاً (فألف) لأن المراد والحالة هذه كل إلى الثلاث (والا فثلثه) لما تقدم والأول نص عليه في المختصر والثاني قاله الزنى والمنفصل حل الأول على حالة العلم والثاني على حالة الجهل وقبل يرجع إلى مهر المثل وقبل لاشئ لأنه لم يطلق كما سأت (ولو طلبت طلاقاً بألف فطلق) طلاقاً (بما وقع بمائة) رضا بها

(وقيل بأن) كالوسكت عن العوض وبلنوذ كر المائة موافقة لها (وقيل لا يقع) للمخالفة كالوقال أنت طالق بأن فقلت بمائة والفرق ظاهر (ولو قالت طلقني غدا بأن فطلق غدا أو قبله بانت) لأنه حصل مقصودها وزاد بتجليله في الثانية (بمهر مثل) قطعاً (وقيل في قول بالمسمى) (٣٢٠) وفي القول الآخر الظاهر بمهر المثل ووجه القطع به بأن هذا الخلع دخله شرط تأخير

(قوله وقيل بأن) كما في الجمالة إذا قيل له رد عبدى بدينار فقال أردته بنصفه فإذا رده استحق الدينار وأجيب بأن ما وقع من العامل وعد لأنه قبل وقت الاستحقاق (قوله كالوسكت عن العوض) أي هنا ورد بصريح المخالفة (قوله والفرق ظاهر) لأنه إذا بدأ كان الغلب من جانبه المعاوضة والمخالفة فيها تضر وأذا بدأت هي فالغلب الجمالة والمخالفة فيها لا تضر (قوله طلقني غدا) أو أن طلقني غدا فلك كذا (قوله قطعاً) فيه اعتراض على المصنف حيث لم يعبر بالذهب (قوله بالمسمى) قال الزركشى الأولي يبدل المسمى أو بمثله لأن هذا الطريق مبنى على فساد الخلع فليراجع (قوله دخله شرط تأخير الخ) لأنه سلم في الطلاق وهو لا يثبت في الذمة ولذلك لو قالت إذا جاء الغدو طلقني ذلك ألف فاذ طلقها استحق الألف (قوله لأن المعاوضة لا تقبل التعليق) أجيب بأن ذلك في المعاوضة المحضة (قوله اتصال القبول) وهو كذلك وأما الدخول فأشار بالواو فيه إلى أنه لا فرق بين أن يوجد قبله القبول ولم يمنع اتصاله أو بعده ولو على التراخي وهذا في التعليق بنحو أن وأما نحوني فلا فور في القبول ولا الدخول على نظير ما في غير هذا الموضع (قوله وقال القفال) مرجوح (قوله وظاهر العبارة) من تعلّق الجار بطلقت ويحتمل تعلّقه بالصحيح أو بنحو تبين مقدراً فتأمل (قوله وفي المسمى وجه) وأما مهر المثل الشامل له المال فيحتمل التوقف فيه قطعاً ويحتمل عدم التوقف قطعاً وفهم العلامة البرلسي الثاني (قوله والأصح في الروضة) هو المعتبر (قوله تسليمه) أي المال سواء المسمى على الراجح أو مهر المثل على مقابله (قوله في الحال) ويملكه ويتصرف فيه بما يريد

الطلاق وهو فاسد لا يعتد به فيسقط من العوض ما يقابله وهو مجهول فيكون الباقي مجهولاً والمجهول يتعين الرجوع فيه إلى مهر المثل وقيل إن طلقها عالماً بطلان ما جرى منها وقع رجعيًا ولا يجب مال ولو قصد ابتداء الطلاق وقع رجعيًا فإن اتهمته حلف قاله ابن الرقعة ولو طلقها بعد مضى الغد نفذ رجعيًا لأنه خالف قولها فكان مبتدئاً فإن ذكر ما لا فلا بد من القبول (وان قال إذا دخلت) الدار (فأنت طالق بأن فقلت ودخلت طلقت على الصحيح) أوجود المعلق عليه مع القبول وقيل لا تطلق لأن المعاوضة لا تقبل التعليق فيمتنع معه ثبوت المال فينتفي الطلاق المرتبط به وأشار بالفاء في قوله فقلت إلى اشتراط اتصال القبول وقال القفال يحتمل أن يخبر بين أن يقبل في الحال وبين أن يقبل عند وجود الصفة (بالمسمى) كافي الطلاق المنجز (وفي وجه

[قوله كما لو قال أنت طالق الخ] لو قال في هذا المثال فقلت بأن فين لكان أنسب في توجيه هذا القول فليتأمل [قوله ولو قالت طلقني الخ] مثله كافي الشرح الكبير أن طلقني غدا فلك ألف في اشتراط الفور [قوله وزاد بتجليله] نازع البلقيني في ذلك وقال كيف تطلق قبل الغد وقد يكون غرضها بقاء العصمة إليه واستمرار حقوقها [قوله وقيل في قول بالمسمى] أي ويكون الخلع صحيحاً وهو ما في الوجيز وهناك قول آخر ببدل المسمى وهو مع قول مهر المثل مفرعان على فساد الخلع ولذا قال الزركشى الصواب تعبير النهاج ببدل المسمى لأن القولين من الطريقة الثانية مفرعان على فساد الخلع وأما لزوم المسمى فإنه إنما يتفرع على محتمه [قوله ووجه القطع الخ] قريب منه قول غيره لأنه سلم في الطلاق وهو لا يثبت في الذمة [قوله فإن اتهمته حلف] قال الزركشى لأنها لو سأله إيقاع الطلاق ناجز أبوض فطلقها ثم قال لم أرد جوابها بل الابتداء صدق بيمينته فهنا أولى [قوله إلى اشتراط اتصال القبول] لك أن تبحث فيه بأن الذي في حيز الفاء القبول والدخول المعطوف عليه بالواو فيكون التعقيب في جملة ذلك لا في القبول فقط كما قيل بمثل ذلك في قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا الخ رداعلى ضعيف زعم أن الفاء تفيد سبق غسل الوجه على غيره وقس عليه باقي الأعضاء [قوله بالمسمى] اقتضت عبارته عدم التردد في كون إيجاب المسمى وجهاً والذي في المحرر كما قاله الزركشى أن الواجب مهر المثل أو المسمى وفيه وجهان أو قولان ثم من هنا تعلم أن الخلع يصح تعليقه نعم لو كان الأجل مجهولاً فالظاهر وجوب مهر المثل [قوله وهو في المسمى وجه] أي أما على وجوب مهر المثل فيسلم حالاً بلا خلاف هذا مراده فيما يظهر [قوله وجوب تسليمه في الحال] لأن الأعراس المطلقة يجب تسليمها في الحال والمعوض تأخر بالتراضى لوقوعه في التعليق بخلاف المنجز يجب فيه تقارن

أو قول بمهر مثل) لأن المعاوضة لا تقبل التعليق وإن قبله الطلاق فيؤثر في فساد العوض ويرجع إلى مهر المثل وظاهر العبارة أن المال إنما يجب بالطلاق وهو في المسمى وجه والأصح في أصل الروضة وجوب تسليمه في الحال وتصح المحرر في التردد في أن الخلاف وجهان أو قولان وفي الروضة وأصلها وجهان ويقال قولان

و يصح اختلاعه أجنبي وإن كرهت الزوجة) ذلك والتزامه المال فداء لها كالتزام المال لعنق السيد عبده وقد يكون له في ذلك فرض صحيح كتحليلها من بسى العشرة لها وبمعها حقوقها وسواء اختلفا بلفظ طلاق أم بلفظ خلع بناء على أنه طلاق فإن قلنا إنه فسخ لم يصح لأن الفسخ بلا سبب لا يفرد به الزوج فلا يصح طلبه منه (وهو كاختلاعها) (٣٣١) لفظا وحكما) فهو من جانب

الزوج ابتداء معاوضة فيها شوب طقيق ومن جانب الأجنبي ابتداء معاوضة فيها شوب جعلة فإذا قال الزوج للأجنبي طلقت امرأتى على ألف في ذمتك فقبل أو قال الأجنبي للزوج طلق امرأتك على ألف في ذمتى فأجاب به وقع الطلاق باثنا بالمسمى وللزوج أن يرجع قبل قبول الأجنبي نظرا لشوب التعليق وللأجنبي أن يرجع قبل اجابة الزوج نظرا لشوب الجعالة الى غير ذلك من الأحكام (ولو كيلها) في الاختلاع (أن يختلع له) كاله أن يختلع لها بأن يصرح بالاستقلال أو الوكالة أو ينوى ذلك فان لم يصرح ولم ينو قال الغزالي وقع لها لعود منفعتها اليها (ولأجنبي توكيلها) في الاختلاع (فتخير هي) أيضا بين الاختلاع لها والاختلاع له بأن تصرح أو تنوى ذلك كاتقدم فإن أطلقت وقع لها على قياس ما تقدم عن الغزالي وحيث صرح بالوكالة عنها أو عن الأجنبي فالزوج

ثم إن دخلت فواضح وإن تعذر رجعت عليه بما دفعته له إن بقي وببدله إن تلف (قوله أجنبي) منه أمها ووليا (قوله لعنق السيد عبده) بخلاف غير العتق فلو قال بيع عبدك لزيد بألف وعلى ألف أو بعهه بألف في مالى لم يلزم القائل شيئا وإن صح البيع في الأولى لأنه لا يجوز أن يكون شيئا من الثمن على غير المشتري (قوله فهو من جانب الخ) بيان للفظ (قوله معاوضة) أن أتى بصيغتها والافتعليق فيه شوب معاوضة ولا رجوع فيه كإمر (قوله ومن جانب الأجنبي) سواء صيغة المعاوضة وغيرها كإمر (قوله وللزوج أن يرجع الخ) بيان لقوله وحكما (قوله لشوب التعليق) في نسخة لشوب المعاوضة وهى الصواب (قوله من الأحكام) ومنها ما لو كان الأجنبي رقيقا تعلق المال بذمته يتبع به بعد العتق ولو كان سفيها وقع رجعا ولا مال ولا بد من التورية في نحو أن الزوج ولو في نحو متى وغير ذلك نعم يستثنى من ذلك أمور منها أن خلع الأجنبي عنها في الحيض حرام دونها وأن المال منه إذا كان خلعها في مرضه بحسب كله من ثلثه وأن الخلع معه على نحو منسوب يقع رجعا ولا مال ولو خالع زوجته على مال في ذمة أجنبي وقع به عليها ومعهما لا بد من التفصيل والواقع بمهر المثل على كل منهما (قوله قال الغزالي) هو المعتمد (قوله وقع لها) أى أن لم يخالفها فيما قدرته له ولا فلا فهو لا يخالف ما تقدم أنفا (قوله على قياس) هو المعتمد (قوله صرح) بالبناء للجهول ليناسب ما بعده (قوله الموكل) وهو الزوجة في الأولى والأجنبي في الثانية وقضية ذلك أنه لا يطالب الوكيل وهو بخلاف ما في البيع الآن يفرق بقوة التوكيل في البيع بدليل وقوع العقد له في بعض الصور (قوله حيث نوى الخلع له) أو أطلق وكيلها (قوله لم تطلق) فإن اعترف الزوج بالوكالة بانت ولا مال (قوله وأبوها) وكذا أمها كإمر ولو قالت له خالع بنتى على مؤخر صداقها في ذمتى فأجابها بانت بمثل المؤخر في ذمة الأم فإن قالت وهو كذا لزمها ما سمت زاد أو نقص (قوله في ذلك) وإن كان وليا عليها لكونها في حجرها فإن اعترف الزوج بوكالته أو ولايته في ذلك فكإمر يقع باثنا ولا مال (قوله أو باستقلال) أى

العوضين كذا في شرح المنهج والذي في الزركشى لأن الأعراض المطلقة يجب تسليمها في الحال والمعووض لا يتأخر بالتراضى وهذا تحريف فقد رأيت المسئلة في الشرح الكبير كما قاله شيخنا ثم نقل عن الامام أنه قال لا خلاف في أن المال لا يثبت في ذمتها ما لم تنعقد الصفقة فان الطلاق يقع عند وجودها ويستحق ثبوت المال مقدما على حصول الفراق قال أعنى الزركشى وهذا هو الوجه فان ملك العوضين وقت واحد كما صرح به الرافى في مواضع [قوله ويصح اختلاع أجنبي الخ] يؤخذ من هذا جواز بذل المال لاسقاط الحق من الوظيفة وإن توقف الاستحقاق على تقرير الناظر [قوله وحكما] يستثنى ما لو قال الأجنبي طلقها على هذا المنصوب أو الخمر أو عبد زيد فطلق فإنه يقع رجعا بخلاف نظير ذلك في المرأة وما لو سأل الأجنبي الطلاق في الحيض فإنه حرام بخلاف خلعها فيه ثم قضية التشبيه أنه يشترط الفور وإن علق الأجنبي بمتى ونحوها [قوله لشوب التعليق] فيه نظر والصواب لشوب المعاوضة [قوله حيث نوى الخلع له] مثله ما لو طلق وكيلها [قوله أو باستقلال] صورته خالعته على عبدها لنفسى أو عني أو نحوه أو خالعته على نوبها عني لكن لك أن تقول قد قالوا في نصريح الأجنبي بالغضب انه رجعى اللهم إلا أن يفرق بين الأب والأجنبي

(٤١ - قلوبى وعميره - ثالث)

يطالب الموكل والاطالب المباشر ثم يرجع على الموكل حيث نوى الخلع له (ولو اختلع رجل وصرح بوكالته كاذبا) فيها (لم تطلق) لأن الطلاق مربوط بالمال ولم يلزمه واحد منهما (وأبوها كأجنبي فيختلع بماله) أى يجوز له ذلك (فإن اختلع بماله وصرح بوكالة) عنها كاذبا (أو ولاية لم تطلق) لأنه ليس بولى فذلك ولا وكيل فيه (أو باستقلال خلع بمنصوب) لأنه بالتصرف المذكور في ماله غاصب له فيقع الطلاق

بأننا ويلزمه مهر مثل وفي قول بدل المال المبذول كما تقدم أول الباب في اختلاص الأمة بعين مال السيد وان لم يصرح بشئ مما ذكر كان اختلعها بعبد أو غيره ذكر أنه من مالها مقتصرًا على ذلك وقع الطلاق رجعيًا للحجر عليه في مالها بما ذكر كإني خلع السفينة وخروج القاضي حسين من الخلع (٣٢٢) بمغضوب ووقع الطلاق بأننا ويعود القولان في الواجب (فصل : ادعت خلاصًا

صرح به كما يعلم مما يأتي آنفاً (قوله بأننا) أي أن لم يصرح بأنه مغضوب والادفع رجعيًا ولأمال كما تقدم (قوله بما ذكر) وهو الوكالة والولاية والاستقلال (قوله ذكر أنه من مالها) فإن لم يذكر ذلك وقع بأننا بمهر المثل وان علم الزوج أنه من مالها (قوله ووقع رجعيًا) قال شيخنا الرملي لم يضمن الأب الدرك والادفع بأننا بمهر المثل (قوله من الخلع بمغضوب) أي معها (قوله في الواجب) من كونه بدله أو مهر المثل - (فصل : في الاختلاف في الخلع أو عوضه) (قوله فيستحقه) ولا يحتاج لإقرار جديد لأنه في ضمن معاوضة (قوله بأننا) ولا برئها نعم أن أقر بما يتوقف الوقوع عليه كقبض مال لم يلزمه شئ إلا بدفعه (قوله ولها النفقة) والسكسوة وترثه (قوله فإن أقام بينة) أو صدقته (قوله وان اختلفا) أي المتخالفان (قوله وأوصفته) ومنها أجله وقدر أجله (قوله على مائتين) وفي عكس هذه لا تحالف (قوله ومن يبدأ به) وهو الزوج هنا كإمر (قوله بينهما) أي البينتين (قوله بينهما) ظاهر أنها عينا أخرى غير عينا التحالف (قوله ونويًا نوعًا) أي اتفاقًا على نيته وقدره فإن اختلفا في قدره أو نوعه أو صفته فلا تحالف ويرجع لمهر المثل (قوله لا غالب منهما) قيل هو قيد للمقابل فراجع (قوله فإن لم ينو يا شيئًا) لزم مهر مثل وفي شرح شيخنا فإن لم ينو يا شيئًا لزم نقد البلد الغالب فإن لم يكن لها غالب فمهر مثل وكان حتى الشارح ذكر هذا لأجل ما تقدم بقوله ولا غالب ولعله أنما ذكر القيد أو لا تبعًا لغيره وأسقط مفهومه هنا لأنه يتوقف على نية قدره من غير تعرض لوصفه فتأمل ذلك (قوله تحالفا)

أو تصور مسألة الأب بالوقال خالعتك على هذا ولم يصفه بأنه لها لكن كلام المتن والشرح أعم منه خصوصًا قول الشارح الآتي مقتصرًا على ذلك فإنه يعين التصوير الأول والأحسن بل المتعين التزام التصوير الأول وأن تقول عمل الرجعي في الأجنبي إذا قال من مالها أو بهذا العبد المغضوب ولم يقل عني أولنفسى والأفيع بأننا بمهر المثل كالخلع على البراءة من صداقها إذا صدر من أيها بشرط الضمان فيكون الأب والأجنبي سواء وهذا حسن إن شاء الله تعالى والله أعلم [قوله كأن اختلعها بعد الخلع] مثل هذا ما لو اختلعها الأب على صداقها أو على البراءة منه ولم يصرح بضمان (فتبيينه) قولهم في هذه المسائل بما لها قال الامام علم الزوج بذلك كذكر الأب له هذا محصل ما في التكملة لكن في الصحيح لو اختلع أبوها بما لها ولم يذكر نيابة ولا استقلال ولا أنه من مالها خلع بمغضوب وان علم الزوج أنه من مالها في الأصح [قوله وخرج القاضي الخ] فرق الأول أن الزوجة تبذل المال لتصير منفعة البضع لها والزوج لم يبذل المال لها مجانا فلزمها المال والأب متبرع بما يبذله لا يحصل له فيه فائدة فإذا أنصف إلى مالها فقد صرح بترك التبرع وبني البغوى على الفرق أن الأجنبي لو خالع على مغضوب أو غير مال يقع رجعيًا (فصل : ادعت خلاصًا الخ) [قوله وان قال طلقك بكذا الخ] قال الزركشي صورة المسئلة أن يقر أن المال بمائتين الخلع بدون قبضه فإن أقر بأنه خالعه على تعجيل شئ لا يتم الخلع الاقبضه لم يلزمه شئ إلا بدفعه قاله الشاشي في مختصر البويطى اه ومثال ذلك فيما يظهر أن يقول طلقك على اعطاء ألف فتقول مجانا [قوله لزم] أي واحتمل ذلك فيه لأنه ليس معاوضة محضة بخلاف البيع [قوله للجهالة في اللفظ] كما أن البيع لا يصح بذلك .

فأنكر صدق بيمينه) إذ الأصل عدمه فإن أقامت به بينة رجلين قضى بها ولا مال لأنه ينكره إلا أن يعود ويعترف بالخلع فيستحقه قاله الماوردي (وان قال طلقك بكذا فقالت) طلقتي (مجانا بأننا) بقوله (ولا عوض) عليها إذ الأصل عدمه فتصدق بيمينها في فيه ولما النفقة فإن أقام بينة به أو شاهدًا وحلف معه ثبت كإقراره في البيان (وان اختلفا في جنس عوضه أو قدره) أو صفته كأن قال خالعتك على دنابر فقالت بل على دراهم أو قال على مائتين فقالت بل على مائة أو قال على صحاح فقالت بل على مكسرة (ولا بينة) لواحد منهما (تحالفا) كالتيابيعين في كيفية الحلف ومن يبدأ به ثم يفسخا أو أحدهما أو الحاكم العوض وتبين (ووجب مهر مثل) لأنه المراد فإن كان لأحدهما بينة عمل بها أو لسكل منهما بينة سقطتا وفي قول يقرع بينهما وان اختلفا في عدد الطلاق كأن قالت سألتك

ثلاث طلقات بألف فأجبتي وقال بل سألت واحدة بألف فأجبتي تحالفا ووجب مهر مثل والقول في عدد الطلاق الواقع قوله بيمينه (ولو خالع بألف ونويًا نوعًا) من نوعين مثلاً بالبلد لا غالب منهما كدراهم فضة أو فلوسا (لزم) الحاقا لنوى باللفظ (وقيل) لزم (مهر مثل) للجهالة في اللفظ ولا عبرة بالنية فإن لم ينو يا شيئًا لزم مهر المثل جزماً (ولو قال أردنا) بالألف (دناير فقالت بل دراهم) فضة (أو فلوسا) ويعرف كل منهما مراد الآخر بالقرينة (تحالفا على الأول) الأصح وهو لزوم النوى كاللفظ لأنه يرجع إلى الاختلاف في جنس

العوض (ووجب مهر مثل بلا تخالف في الثاني) لما تقدم فيه (والله أعلم) (كتاب الطلاق)

(يشترط لنفوذ التكليف في المطلق أى أن يكون مكلفاً فلا ينفذ طلاق

الصبي والمجنون قال المصنف زيادة على الرافعي وغيره (الا السكران) أى فانه

ينفذ طلاقه كما سيأتى وهو غير مكلف كما نقله في الروضة عن أصحابنا

وغيرهم في كتب الأصول قال ومراهم أنه غير مخاطب حال السكر ومراذنا

هنا أى حيث لم يستثن أنه مكلف بقضاء العبادات

بأمر جديد انتهى وانتفاء تكليفه لا تنفاه الفهم الذى هو شرط التكليف فلا يصح

منه الصلاة وفوذ طلاقه من قبيل ربط الأحكام

بالأسباب كما قاله النزالي فى المستصفي وأجاب عن قوله تعالى لا تقربوا الصلاة

وأتم سكرارى الذى استند اليه الجويني وغيره فى تكليف السكران بأن

المراذبه من هو فى أوائل السكر وهو المنقضى لبقاء عقله (ويصح) الطلاق (بصريه بلانية

لأن كلامهما كنف على الآخر فان تصادقا فلا طلاق فان كذب أحدهما على الآخر بانت ولا مال فان لم يكن تصادقا ولا تكذيب بانت بمهر مثل ولا تخالف على الأول الأصح ويجب مهر مثل (فائدة) أخذ السبكي وغيره من هذا الخلق هنا أنه يصح إسقاط صاحب وظيفة حقه لا خير فيها بعوض وبذلك العوض وله التصرف فيه لكن لو لم يحصل له الوظيفة بأن قرر الحاكم فيها غيره لأن ذلك يرجع على الفارغ بما دفعه وإن أبرأه منه لأنه كان على ظن الحصول ولم يحصل ونقل عن شيخنا الرملى أن لمن أسقط حقه أن يرجع فيه قبل التقرير وفيه نظر وعن العلامة العبادى أن الباذل لا يرجع بموضه إلا أن شرط الرجوع وفيه نظر أيضاً فراجع ذلك وحوره . (كتاب الطلاق)

قال القاضى والامام لفظ جاهلى جاء الشرع بتقريره فهو ليس من خصائص هذه الأمة وهو لغة حل القيد كالطلاق وشرعا حل قيد النكاح بلفظ طلاق أو نحوه وعرفه النووي بقوله تصرف بمالك للزوج محدثه بلا سبب فيقطع النكاح ودمت به الأحكام الخمسة فواجب كطلاق المولى أو الحكيمن كما مر وحرام كطلاق البدعة ومنسوب كطلاق عاجز عن القيام بحقوق الزوجية أو من لا يميل إليها بالكلية أو بأمر أحد الأبوين لغير تنصت ومكره لما خلا عن ذلك وأشار الامام الى المباح من لا تسمح نفسه بمؤنتها لعدم ميله إليها مالا (نفيه) من المنسوب طلاق سيئة الخلق بحيث لا يصبر على عشرتها لا مطلقاً لأن عدم سوء الخلق محال كما أشار اليه صلى الله عليه وسلم بقوله الصالحة فى النساء كالقرب الأعمص أى الأبيض الجناحين أو الرجلين أو أحدهما (قوله يشترط لنفوذ) أى ولو بتعلق التكليف فى المطلق فهو أحد أركانه الخمسة باقية الزوجة والصيغة والولاية والقصد وستأتى (قوله وهو غير مكلف) فهو مستثنى من المفهوم (قوله بأمر جديد) وهذا لا يخالف ما قبله لأن هذا التكليف فى المسائل لا فى الحال إلا أن يقال نزل منزلة المكاف (قوله لا تنفاه الفهم) لوصوله الى حالة يخرج بها عن التميز قال الشافعى رضى الله عنه وهو الذى اختل كلامه المنظوم وانكشف سره المكتوم ومرجه فيه العرف وهذا انما يحتاج اليه فى غير المتحدى أو فى التعليق على السكر لأنه هنا مأخذ مطلقاً لتعديه بما أزال عقله من دواء أو شراب أو غيرهما ولو بالقائه نفسه من نحو شامق (قوله وفوذ طلاق) وغيره من سائر تصرفاته وله وعليه كسائى فى محله (قوله من قبيل) أى من جهنم بط الأحكام كوقوع الطلاق (قوله بالأسباب) كالتلفظ بالطلاق فلا يعتبر فيها تميز ولا تكليف (قوله وأجاب الخ) لا حاجة لهذا الجواب فان الخطاب واقع حالة الصحو قبل وقت السكر لا فى حاله فان قيل الخطاب يثنى قبل فعله مخاطب به حال فعله قلنا ان داهت أهليته والافلا لأنه يرد عليه نحو النائم ولأنه يلزم عليه بطلان الجواب من أصله فتأمل (قوله التنشئ) بنون فوقية فحجمة من النشأة أى الطرب وهذه أول حالاته الثلاثة والثالثة أن يسقط كالفشى عليه والثانية بينهما وسائى ذلك فى كلام الشارح (قوله بصريحه) وهو ما لا يحتمل غير حل عصمة النكاح ولا بد فيه وفى الكناية أن يتلفظ بحيث يسمع نفسه وغير ذلك مما يأتى (قوله بلانية) أى لبقاعه والأولى لارادته فلا ينافى ما يأتى من اعتبار قصد اللفظ لعناه

(كتاب الطلاق)

هو تصرف بمالك للزوج يحدته بلا سبب فيقطع النكاح (قوله أى فانه ينفذ) هذا يعلم به أن الاستثناء من مفهوم المتن فتأمل (قوله لم يستثن أنه) راجع لقوله ومراذنا (قوله بلانية) أى بلانية الإيقاع بخلاف الكتابة أما قصد اللفظ فلا بد منه ليخرج سبق الأسان قالوا ولا بد أيضاً من قصد اللفظ لعناه قال الزركشى ليخرج الجسمى اذا قن كنه وهو لا يعرفها اه وذلك أن تقول المازل يقع عليه وهو لم يقصد اللفظ لعناه وورد بأنه استعمال اللفظ فى معناه ولكن لم يقصد الإيقاع وليس بشرط فى الصريح كما سلف قال الزركشى

(قوله فصرحه الطلاق) أي ما اشتق منه وكذا ما بعده ويضاف إليهما امر في الخلع وما يأتي في غير الطلاق ونحوه نعم في جواب أطلت زوجتك والعبرة في الكفار أي في الصريح بما يتقدرون صراحته وإن خالف ما عندنا ما لم يرفعوا البنا (قوله لورودهما) فإخذ الصراحة على المعتمد ورود اللفظ في الكتاب أو السنة أو اشتهاه مع ورود معناه في ذلك سواء تكرر أولاً وبذلك يعلم أن أنت على حرام من الكناية كما قاله النووي وإن اشتهر في الطلاق وسيأتي قريباً (قوله وفارقوهن بالمعروف) التلاوة وفارقوهن بمعروف فعله من نحو رب الشراح (قوله كما قلتك) فلا بد من إسناد اللفظ للمخاطب أو عينه أو ما يقوم مقامها (قوله وأنت طالق) والطلاق لازم لى أو واجب على ويلزم معنى الطلاق ويلزم كطلاقك وعليك الطلاق وطلقتك أنت نصف طالق وأنت طالقان وطواقي ويقع واحدة فقط ويقع في أنت طالق ثلاثاً على سائر المذاهب ثلاث على المعتمد وقيل لا يقع شيء من الثلاث في بعض المذاهب فإن لم يقل ثلاثاً وقع واحدة فإن أراد إطلاقاً فافتت عليه المذاهب يرجع إلى ذلك وفي بعض نسخ شرح شيخنا مخالفة لذلك فليراجع وإبدال الطاء مشاة كناية على المعتمد ولولن هي لغته وكذا الطلاق فرض أو لزمى كناية على المعتمد (تنبيه) المعتمد في على الطلاق أنه صريح وفي البحر عن الزنى أنه كناية وفي فتاوى ابن الصلاح عدم الوقوع به وإن نوى لأنها صيغة بين أو نذر ومنه في المطلب عن الطوسي تلميذ ابن يحيى صاحب الفرائض ومشي عليه ابن المقرئ ومعه في روضه وعلى الفراق وعلى السراح كناية بلا خلاف وعلى الطلاق ما فعل كذا ما فعلنى على الفعل وأما نحو على الطلاق من فرسى مثلاً فهو كالاتثناء وسيأتي وأما الطلاق ما فعلت كذا أو فعلته ونحو ذلك فلغو كما مررت الإشارة إليه (قوله بفتح الطاء) أي مع فتح اللام المشددة أمام كسر هاء كناية (قوله لأن الوارد الخ) تقدم ما يعلم منه رد هذا من أنه يمكن فيها اشتهاه ورود معناه (قوله وترجة الطلاق) أي ما اشتق من لفظه صريحاً من لفظ السراح

وصريح الطلاق كناية في حق المكروه إن نوى وقع والأفلا (قوله وبكناية) احتجوا على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم للعائدة ألحقى بأهلك واحتج بعضهم على عدم الوقوع عند فقد النية بقول كعب بن مالك رضى الله عنه ألحقى بأهلك وكونى عندهم حتى يقضى الله تعالى في هذا الأمر حيث لم تطلق منه لعدم النية ولو تكلم سرا بحيث لم يسمع نفسه فنقل قولين من غير ترجيح ورجح النووي في زوائد الروضة عدم الوقوع (قوله وغيره) الضمير فيه راجع لقوله معنى (قوله لاشتهاره الخ) قال الزركشى الأشبه أنه يفيد ذلك من حيث الوضع العرفي لا اللغوي (تنبيه) قال الماوردي كل ما كان عند المشرى صريحاً في الطلاق أجرى عليه حكم الصريح وإن كان كناية عندنا وكذلك كل ما كان كناية عندهم يعطى حكمها وإن كان صريحاً عندنا لأن عقودهم تلحق بمعتقدهم فكذا طلاقهم (قوله والسراح) قال الأزهري هو اسم وضع موضع المصدر يقال سرحت الناقة إذا أرسلتها أقول وظاهر أن الطلاق كذلك (قوله وفارقوهن بالمعروف) فيه إن التلاوة أو فارقوهن بمعروف (قوله والثاني أنهما كنيان) قد يؤيد بما لو أسلم على أكثر من أربع نسوة ثم قال لواحدة فارقتك فانه فسخ لا طلاق على الأصح (قوله وأنت طالق ومطلقة) لواقعصر على الخبر أو المبتدأ أو حذف حرف النداء قال الزركشى فقتضى كلامهم عدم الوقوع وإن نوى وقد صرح به القفال في طائفة ما وقوله وأنت مفارقة الخ يعني إذا قلنا بالمشهور السابق فهذه صريحة على الأصح وقوله بعد وأنت فراق عطف على قوله فارقتك الخ (قوله كقوله الخ) عبارة الزركشى لكثرة إبقاء المصدر موضع اسم الفاعل حتى صار ظاهره (قوله ويقاس بما ذكر فارقتك الخ) المراد بما ذكر قوله طلقك الخ قوله في الأصح الصريح منقاس على الصريح والكناية منقاسة على الكناية (قوله فهما صريحان) أي على المشهور (قوله وترجة الطلاق الخ) يحتمل أن يريد الطلاق من حيث هو لا خصوص لفظه فيوافق ما في المحمد

وبكناية بنية) والكناية ما يحتمل معنى الصريح وغيره (فصرحه الطلاق) لاشتهاره فيه لغة وشرعاً (وكذا الفراق والسراح على المشهور) لورودهما في القرآن بمعناه قال تعالى وسرتوهن سرا حايلاً وقال وفارقوهن بالمعروف والثاني أنهما كنيان لأنهما لم يشتهرا اشتهاه الطلاق ويستعملان فيه وفي غيره ومثال لفظ الطلاق (كقلتك) وأنت طالق ومطلقة (بفتح الطاء) (ويطالق لأنت طلاق والطلاق في الأصح) لأن المصادر إنما تستعمل في الأعيان توسعاً فيكونان كنيانين والثاني أنهما صريحان كقوله يطالقي ويقاس بما ذكر فارقتك وصرحك فهما صريحان وأنت مفارقة ومسرحة ويا مفارقة وبمسرحه فهي صريحة وقيل كناية لأن الوارد في القرآن من اللفظين الفعل دون الاسم بخلاف الطلاق قال تعالى والمطلقات يتربصن وأنت فراق والفراق وسراح والسراح فهي كنيان في الأصح (وترجة الطلاق

بالجمية صريح على المذهب (الشهرة استعمالها عند أهلها شهرة استعمال العربية عند أهلها والطريق الثاني وجهان أحدهما أنها كناية
اقتصار في الصريح على العربي لوروده في القرآن وتكرره على لسان حجة الشرع (٣٢٥) وأطلقتك وأنت مطلقة) يكون

والفرق بل هما كناية على الاعتماد عند شيخنا (قوله بالجمية) هي نه يشبه أي أنت مطلقة كاسياني
(قوله صريح) ولو من يحسن العربية (قوله بسكون الطاء) شمل فتح اللام وكسرها فراجع
(قوله بالضم) صوابه بالرفع لأنها حركة واعراب المحكي الجلة وقول ابن حجر كشيخنا إنها حركة حكاية
غير مستقيم وذكره لرفع نوهم أن اشتها لفظ الطلاق يكون كاشتها لفظ الحلال وهو فاسد لأنه مثال
له (قوله أنت على حرام) وأنت حرام على أو الحرام يلزمني أو لارمى أو على الحرام أو حرمتك أو على
الحلال أو عكسه أو الحلال يلزمني أو لازم لي أو نحو ذلك (قوله قلت الأصح أنه كناية) وهو المعتمد كما صر
(قوله وتكرره) قد مر أنه غير قيد (قوله وكنايته) وهي المبتدأ والخبر على المعتمد كأنت بائن لابئن
وحده ويكنى اقتران النية بجزء من ذلك (قوله بثة) بموحدة ففوقية وكدامثلة بمثلثة من مثله جده
(قوله بائن) أو بائنة وإن كان خلاف الأصح وإن زاد على ذلك يبينونه لاختلين بعدها (قوله وقيل الخ) فيه
اعتراض على المصنف ولم يحمل كلامه على ما اختلف فيه للتباخا فمأقوله وما بعده (قوله الخفي) بفتح
الهمزة وكسر الحاء وعكسه (قوله بفتح السين الابل) وبكسرها الجاعة من الظباء والقطا وهو كناية أيضا
(قوله أو نحوها) منها تقتضي تسترى برئت منك الزمى الطريق أو الزمى أهلك لأحاجة لي بك أو فيك أنت
وشأنك أنتولية نفسك سلام عليك أو السلام عليك أو سلامي عليك كلئ اشرفي على المعتمد فيها
بارك الله لك وهبتك لأهلك مثلا أو أوقعت الطلاق في قبضك أنت طلاق أو الطلاق أو نصف طلفة أو كل
طلقة على المعتمد طلقت نفسي منك أو طالق أو بائن وإن لم يقل منك فيها أشركتك مع فلانة وقد طلقت
منه أو من غيره ومنها ما لو قالت له أنا مطلقة فقال ألف مرة فهو كناية في الطلاق والعدد وما قيل له هي طالق
فقال ثلاثا وما لو طلبت منه الطلاق فقال أكتبوا لها وما لو قال امرأة زيد واسمه زيد أو امرأة من في
الطريق وهو فيها طالق إن أراد نفسه والافلغو ومنها أنت كاليتة أو الكلب أو الكلبة أو الدم أو الخنزير
وليس منها نحو نامى أرقدى انظرى اسمى ما أنت في بيتي قومي أقبدي أغزلى أقربي اسقيني أطعميني

وبحتمل أن ير يد خصوص لفظه فيوافق ما صححه في الروضة من أن ترجمة الفراق والسراح كناية والفرق
اشتها لفظ الطلاق في كل لغة قاله الزركشي [قوله صريح] وإن أحسن العربية [قوله وأنت مطلقة]
لو قال أنت أطلق من امرأة فلان وكانت مطلقة قال الزركشي فالظاهر أنه كناية نحو أنت أنزى من فلان
[قوله على حرام] راجع لقوله كالحلال أو حلال الله على [قوله لأن الصريح الخ] زاد غيره والافأى
فرق بين الفراق والينونة قال الزركشي ومثل هذا على الحرام الحرام يلزمني وأما على الطلاق ففي البحر
عن المزني أنه كناية وفي شرح السكافية للصيمري أنه صريح وأفتى ابن الصلاح بعدم الوقوع لكونها
صفة يمين وكذا حكى في المطلب عن الطوسي تلميذ ابن يحيى صاحب الفزالي أنه كان يفتي بعدم الوقوع
وإن نوى في قول القائل الطلاق يلزمني لأنه التزام ملا يلزمه وكان يقول الطلاق وضع لحل النكاح
لاليامين قال الزركشي بعد حكاية ذلك وألحق الوقوع لاشتها في معنى الطلاق وكأنه لم يشتهر له في ذلك
الزمان ونقل في شرح البهجة أن الرافعي في كتاب الإيمان والنور في النذر جزءا بالصراحة في الطلاق
لازم لي [قوله كأنت خلية] فعلة بمعنى فاعلة [قوله بثة] منه النهى عن التبتل [قوله بائن] ولو
عقب ذلك يبينونه لاختل لي أبدا [قوله أو نحوها] قال الزركشي الضابط أن يكون للفظ اشتها قررب

غار بك) أي خلبت سبيلك كما يخلى البعير في الصحراء وزمعه على غار به وهو ما تقدم من الظاهر وارتفع من العنق ليرى كيف يشاء (لائده
سربك) أي لأهم بشأنك والسرب بفتح السين وسكون الراء الابل وما يرى من المال وأئده أزرع (أعزى) بمجمة ثمزى أي من الزوج
(أعزى) بمجمة ثمزاه أي صبري خربة بلا زوج (دعيني ودعيني) لأنك مطلقة (أو نحوها) كنتجري أي من الزوج وتزودي أو تخرجي

سرى لاني طلقك
(والاعتق كناية طلاق
وعكسه) لا شترأكمها
في ازالة الملك فاذا قال
لزوجه أعتقتك أو أنت
حرة ونوى الطلاق
طلقت وإذا قال لعبد
طلقك ونوى العتق عتق
(وليس الطلاق كناية
ظهار وعكسه) وإن
اشتركا في افادة التحريم
لأن تنفيذ كل منهما في
موضوعه ممكن فلا يعدل
عنه (ولو قال لزوجه
(أنت على حرام أو حرمك
ونوى طلاقا أو ظاهرا
حصل) أى النوى لأن
الظهار يقتضى التحريم
الى أن يكفر بخازن بكفى
عنه بلحرام والطلاق
سبب المحرم وهذا الطلاق
رجعى وان نوى فيه عددا
وقع ما نواه (أو نواهما)
أى الطلاق والظهار معا
(نخب وثبت ما اختاره)
منهما (وقيل) الواقع
(طلاق) لأنه أقوى بآرائه
الملك (وقيل ظهار) لأن
الأصل بقاء النكاح ولا
يبتان جعيا لأن الطلاق
يزيل النكاح والظهار
يستدعى بقاءه (أو تحريم
عينها) أو فرجها أو وطئها
(لم تحرم) عليه (وعليه
كفارة يمين) كما لو قال
ذلك لأخته أخذا من قصة
طرية لما قال رسول الله

أحسن الله جبرك وأحسن الله عزاءك تعالى ما أحسن وجهك أنامعك منك لا أستبرى منك رحي أغناك
الله أكثر الله خبرك أكثر الله مالك مبارك الله فيك أو عليك أو في جوابك زوجة فلا يقع الطلاق بشئ
من هذه وإن نواه لأنه قصد اللفظ بما لا يفيد كيبأني (قوله والاعتاق) أى صريحه وكنايته كناية طلاق
وعكسه أخذا من قاعدة ما كان صريحاً في بابه ولم يجد نقاذاً في موضوعه كان كناية في غيره لأن لفظ الطلاق
صريح في حل عصمة النكاح ولا نقاذه في حل الملك إذا استعمل في الأمة فكان كناية فيه وكذا لفظ
العتق صريح في بابه ولا نقاذه إذا استعمل في الزوجة فكان كناية فيها فالمراد بموضوعه وفي غيره ما استعمل
فيه وهذا في الصريح ولا يحتاج الى تعليل في الكناية لبقائها على أصلها ويستثنى من كناية الطلاق ما لو قال
لعبد اعتد أو استبرى رحك أو نحو ذلك فلا عتق وإن نواه وكذا ما قال لأخته أمانك حر أو أعتقت نفسي
منك (قوله وعكسه) عطف على الجملة في خبر النفي أى وليس الظاهر كناية الطلاق وقيل عكسه مبتدأ خبره
محذوف أى كذلك (قوله لأن تنفيذ كل الخ) فيه إشارة الى أنه من قاعدة ما كان صريحاً في بابه ووجد
نقاذاً في موضوعه لا يكون كناية في غيره لأن الطلاق صريح في تحريم الزوجة وإذا استعمل فيها بمعنى
الظهار فقد استعمل فيها له فيه نقاذاً فلا يكون كناية لئلا يلزم عدم طلاقها إذا لم ينو وهو باطل كما هو وجب
خرج الصريح عن أن يكون كناية فالكناية أولى (قوله ونوى) فهو كناية على الأصح مع لفظ على وقطعا
مع عدمها كاتقدم وتقدم أيضا ما هو مثله من ألفاظ الحرام أو الحلال (قوله جعيا) ظاهره يشمل ما لو
نواهما معا أو مرتبا وهو في الأول واضح ولا تخيير في الثاني على المذهب بل إن سبق الظهار وقعا معا وهو غير
عائد على ما يأتى وإن سبق الطلاق وكان باثنا لهما الظهار والاتوقف على الرجعة (قوله أو تحريم عينها) أو
رأسها أو يدها أو نحو ذلك لم تحرم وعليه كفارة إن كانت حلالا وإن حرم وطؤها كحائض وقضاء فان
كانت حراما عليه كرجعية أو أجنبية أو مجوسية ومعدة عن شبهة فلا كفارة قال شيخنا ومثل ذلك في
لزوم الكفارة إذا لم ينو به الطلاق ما لو قال أنت كالميتة أو الدم أو المنزير أو الخمر أو الكلب ثم في مرة رجعت
عن لزوم الكفارة ثم في مرة رد فيها (قوله أو فرجها أو وطئها) وهو حلاله والا كحائض ونفساء وصائمة
ونحوها فلا كفارة (قوله وعليه كفارة يمين) أى مثلها لأنه ليس يميناً ولا تعدد وإن تعددت الزوجة إلا أن
تعد اللفظ ولم ينو التأكيد بالكل أو البعض (قوله كالقول الخ) فهو قياس لجامع تحريم الحلال كفى
الآية (قوله قصة مارية) جارية صلى الله عليه وسلم القبطية حين واقعها صلى الله عليه وسلم في بيت حفصة
بالفرقة ولم يشع استعماله فيه شرعا ولا عرفا ومن الكناية أحللتك وتقتنى وتسترى والزنى
الطريق ولا حاجة لى فيك وأنت وشأنك ولك الطلاق عليك والطلاق وكفى واشترى دون أغناك الله
واقعدى واغزى وقرى وما أحسن وجهك ونهالى واقرى واسقنى وأطعمنى وأحسن الله عزاءك
وزودنى ونحو ذلك مما يحتمل الفراق بتعسف [قوله وعكسه] قال الزركشى هو عطف على الجملة ومرجع
النصير مضمون الجملة السابقة المفهوم منها قبل النفي أى وعكس كون الطلاق كناية في الظهار وكذلك
[قوله أنت على حرام] ذكر الرافى في الظهار أن هذا أمر مكروه ثم مثل ذلك في الحكم رأسك أو فرجك
على حرام [قوله معا] احتز عمالو نواهما مرتبا فقد قال ابن الحداد إن قدم الظهار وقع بعده الطلاق وإن
قدم الطلاق وكان باثنا فلا يقع الظهار بعده أو رجعيا فإن راجع وقع والا فطلاق فقط وجهه الشيخ أبو على
مثل المعية ومشى عليه شيخنا في شرح المنهج . قلت وكله مبنى على أن النية في الكناية لا يعبأ بقرائنها بكل
اللفظ ثم رأيت في نسخة من الشرح التعبير بجميعا بدل معا وعلى ذلك فالشارح ما شى على كلام أبى على وهو
المرجع في الروضة [قوله وعليه كفارة يمين] أى كفارة مثل كفارة اليمين لأن هذا اللفظ يمين لما تقرر
أنها لا تنعقد إلا باسم الله أو صفته سبحانه ولهذا تجب الكفارة من غير توقف على الوطء كما سيأتى في كلام

صل الله عليه وسلم هي على حرام زل قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك إلى أن قال قد فرض الله لكم تحمة إيمانكم أي أوجب عليكم كفارة إيمانكم والأصح أن وجوب الكفارة لا يتوقف على الوطء وقيل يتوقف عليه كالمين على ترك الوطء (وكذا) عليه كفارة عين (إن لم تكن نية في الاظهار والثاني) ذلك (٣٣٧) اللفظ منه (لنو) فلا كفارة عليه وقد

تقدم أن أنت على حرام ونحوه إذا اشتر عند قوم للطلاق كان صريحا فيه عندهم على أحد الوجهين فأنزى به على هذا الوجه غير الطلاق لت نيته وتعين الطلاق (وإن قاله) أي أنت على حرام أو نحوه (لأنه ونوى عتقا ثبت) أو طلاقا أو ظاهرا لما إذا لا مجاله في الأمة (أو تحريم عينها أولا نية) له (فكالزوجة) فيها تقدم فلا تحرم عليه ويلزمه كفارة عين قطعاً في الأولى وعلى الأظهر في الثانية وقيل قطعاً لأن الأمة هي الأصل في ورود الآية السابقة (ولو قال هذا الثوب أو الطعام أو العبد حرام على فلفو) لأنه غير قادر على تحريمه بخلاف الزوجة والأمة فإنه قادر على تحريمهما بالطلاق والعتق (وشرط نية الكناية اقترانها بكل اللفظ وقيل يكفي بأوله) وينسحب ما بعده عليه وقيل يكفي بآخره لأنه وقت الوقوع فلو تقدمت أو تأخرت لفت قطعاً في أصل الروضة لو اقترنت بأول اللفظ دون آخره أو عكسه

على فراشها وكانت غائبة فلما جاءت وعلمت بذلك شق عليها فقالت يا رسول الله في نوبتي وفي بيتي وعلى فراشي فقال لها مسرا إليها هي حرام على فترلت الآية ولفظه صلى الله عليه وسلم بذلك يدل على جوازه وهو كذلك على المعتمد لكنه مكروه وهل كفر صلى الله عليه وسلم قال مقاتل نعم بعق رقبة مؤمنة وقال الحسن لم يكفر لأنه مغفوره (قوله) وإن قاله لأنه ونوى عتقا ثبت) سواء كانت حراما عليه أو حلالا له حرم وطؤها عليه أولا (قوله) أو تحريم عينها) ونحوها مما مر أي وهي حلال له حرم وطؤها فيدخل الحائض والفاساء والحرمه والصالحه وخرج نحو المحوسية والزوجة والمعتدة عن شبهة مثلاً والمرتدة فلا كفارة فيهن فان نوى تحريم وطئها فلا كفارة أيضا في الحائض ونحوها مما ذكره المصنف حله كامر (قوله فكالزوجة) أي في الخلاف والحكم كما أشار إليه وقد أشار أيضا إلى اعتراض عليه بأن هنا طر يقاطعا في الثانية وألحق فيها التعبير بالذهب (قوله) لأنه غير قادر على تحريمه) ولم يلتفتوا إلى تحريمه بنحو بيع أو وقف لا يمكن الانتفاع به بنحو عارية أو اجارة (قوله بخلاف الزوجة والأمة) يفيد أن ماعداهما من الأموال أو غيرها سواء فلو قال لا مراً أو لرجل أنت حرام على فلفو فما ذكره المصنف مثال ولا كفارة في جميع ذلك (قوله) ورجع في الشرح الصغير (الح) قال شيخنا المعتمد الاكتفاء بجميع ما ذكره وبغيره فيكفي اقترانها بجزء من المبتدأ والخبر وهما أنت وأزوجتي أو فلانة بآئن مثلاً أو يصدق بيمينه في عدم نيته وكذا واريته وبخلف على نفي العلم بها لا يمكن اطلاعه عليها فان نكل حلفت هي أو واريته الماذكر ولو آتى بكناية ثم بعد العدة طلقها ثلاثاً ثم ادعى أنه نوى وقت ذكر الكناية لم يقبل لأنه يقتضي رفع التحليل للزيم بالثلاث وهو حق الله تعالى (قوله بطلاق) خرج محل الطلاق كالإشارة إلى إحدى زوجتيه بالطلاق وخرج غير الطلاق كافتاء وأمان حربي فيعتد بهاهيها (قوله) فهي لا تقصد للافهام) أي من الناطق الانادرا قرينة عرفية كامر (قوله) ويعتد بإشارة أخرى) ذكر أو أوتى وان قدر على الكناية (قوله) وغيرهما) من العقود في الأول ومن الحلول في الثاني أو المراد الأعم كاتقرار ودعوى واقفاء لأنه يعتد به في كل الأحكام إلا في الصلاة فلا تبطل بها وشهادة فلا تصح بها وحدث فلا يبحث بها إذا حلف أن لا يتكلم مثلاً وتقدم أن أشارته إلى القرآن مع الجنابة فيها خلاف ومال شيخنا كالخطيب إلى الحرمة وفيه نظر ولذلك لم يوجبوها عليه للعاجز عن قراءة الفاتحة

الشارح وقوله كما لو قال الخ يعني أن النص ورد في الأمة وقسنا عليها الحرمة [قوله تحمة إيمانكم] أي تحليلها وهو محل ماعقده بالكفارة قاله البيضاوي [قوله] وكذا إن لم تكن نية [أي وعموم قصة مارية رضي الله عنها ولا يشكل كونه صريحا في الكفارة بصحة صرفه إلى الطلاق أو الظاهر كما سلف لأن وجوب الكفارة حكم رتبته الشرع على التلطف بهذه الصيغة وليس مدلولاً للفظ وإطلاق الصراحة هنا تجوز [قوله] فلا كفارة عليه كلفوا المين [قوله] وقد تقدم الخ [غرض من هذا أن مسألة المتين هنا محلها فيما لم يشتر لأنه كلام المحرم [قوله] فكالزوجة] قيل فيه نقد أن الأول أنه يوهم اتحاد الخلاف وليس كذلك كما يعلم من كلام الشارح الثاني أنه يفهم أن الحرمة أصل في الباب والأمة مقبسة عليها والأمر بالعكس [قوله بكل اللفظ] أي لفظ الكناية وهو بائن من قولك أنت بائن وإنما شرط لأن جزء اللفظ غير مستقل بالافادة [قوله بطلاق] كأنه احتز به عن الإشارة للمحل ففي التكملة قضية كلام الروضة أنه لو قال امرأتى طالق وأشار لواحدة من زوجتيه الجزم

طلقت على الأصح ورجع في الشرح الصغير في اقترانها بأوله وقوع الطلاق (وإشارة ناطق بطلاق) كأن قالت له طلقني فأشاور بيده أن اذهب (لنو) لأن عدوله عن العبارة إلى الإشارة يفهم أنه غير قاصد للطلاق وإن قصد به فهمي لا تقصد للافهام إلا نفهما (وقيل كناية لحصول الافهام بها) في الجملة (ويعتد بإشارة أخرى في العقود) كالبيع والنكاح وغيرها

(والحلل) كالطلاق والعنق وغيرهما للضرورة (فان فهم طلاقها كل أحد فصرحوا وان اخص بفهمه فطنون) أى أهل القطن فلو كان
(فكناية) تحتاج الى النية ومنهم من أوقع الطلاق بإشارته المفهمة نوى أولم ينو وليس في الشرحين ولا في الروضة ترجيح لواحدة من
المقالتين وما ذكر في الطلاق يقال (٣٢٨) في غيره (ولو كتب ناطق طلاقا) كأن كتب زوجتي طالق (ولم ينو فلفو)

(قوله الفطنة والذكاء) هو من عطف العام وهو المراد هنا اذا الفطنة حدة الذكاء التي هي جودة الفهم (قوله
فكناية) وتعرف نيته بإشارة أخرى أو كناية وإن لم يفهمه أحد فلفو قطعاً كما هو صريح كلام الشارح
خلاف ابن حجر (قوله ومنهم الخ) فيه اعتراض على المصنف (قوله يقال في غيره) أى بما تقدم بماعدا الثلاثة
المستثناة فيما تقدم (قوله وفي وجهه) فيه اعتراض كما مر (قوله وإن نواه فالأظهر وقوعه) وفارق إشارته
باختلافها باختلاف الأحوال والأشخاص وبما ذكره الشارح فيها (قوله والثاني) هو مخرج من الرجعة
حيث لا تحصل بالفعل كالوطء وتقدم أنه لا يجوز نسبة المخرج الى الامام الشافعي رضي الله عنه فكلام المصنف
معتز من وجهين كما يأتي (قوله ثلاثة أقوال) نظراً للأظهر لأنه منصوص في الأم والأملاء والأوجه نظراً
لما له المخرج كما تقدم وكان حق المصنف أن يعبر بالنص أو المذهب (قوله ثالثاً) هو الطريق الثاني في كلامه
(قوله وكتابة الأخرس بالطلاق) وكذا يفهمه ما يصح بالكتابة منه كناية كالناطق فذكر المصنف الناطق
للمفهوم له (قوله ولو تلفظ) هو قبح لخل الخلاف في كلامه فيقبل بيمينه (قوله فان كتب) ناطق أو أخرس
كما مر على ماء وهواء (قوله اذا بلغك كتابي) أو كتابي هذا أو الكتاب أو هذا الكتاب أو المكتوب أو
هذا المكتوب أو مكتوب في أو مكتوب في هذا فلهذه صور ثمانية (قوله تطلق بياوغه) أى وقوعه في ردها حقيقة
أو حكماً كرميه في حجرها أو أمائها فلا يكفي اخبارها به ويكفي في الأولى بلوغ لفظ أنت طالق بحيث يقرأ أن
محا ماعدها لاعتكسه وكذا يكفي ذلك في الثلاثة بعدها عند شيخنا وخالفه السباطي تبعاً للعلامة البرلسي
وتردّد شيخنا في الأربعة الباقية ومال الى اعتبار بلوغ الجميع فيها نعم اذا ادعى أنه أراد الجميع صدق بيمينه في
الكل ولو قال اذا بلغك خطي فأى شيء وصل اليها من الكتاب وقع به ولو ادعت عدم وصول الكتاب اليها
أو أنه ليس خطه لم يقع إلا بينة بذلك (قوله قرأت كتابي) انظر الألفاظ السابقة (قوله وهي قارئة) أى
في الواقع أو ظناً أو احتمالاً فالمراد أن لا يعلم أنها أتمية (قوله فقرأته) قال العلامة العبادي قرأت مقاصده

بالوقوع من المشار اليها قال ولو ادعى مع هذه الإشارة المرأة الأخرى قبل على الأصح في الروضة (قوله
والحلل) أى وغير ذلك كالأقارب والأقارب (قوله لحصول الخ) أى وكفى بالكتابة (قوله فالأظهر وقوعه)
بإشارته لاختلافها باعتبار الأحوال والأشخاص والاختلاف في فهمها بخلاف الكتابة فانها
حروف موضوعة للفهم كالعبارة وقد سلف قول الشارح أن الإشارة لا تقصد للفهم إلا نادراً (قوله
ثلاثة أقوال أو أوجه) اعلم أن الامام الرافعي لماساق الأظهر السابق ومقابله قال إن الأول منصوص في
الأم والمختصر والثاني يحكى عن الاملاء ومنهم من خرج من قوله في الرجعة حيث قال انها لا تحصل بالوطء لانه
لما لم يكن نكاح ولا طلاق إلا بكلام كذلك الرجعة وعبر بعضهم عن الخلاف بالوجهين لمكان التخرج
اه وبه تعلم توجيه تردد الشارح المذكور (قوله ثالثاً الخ) وجه أخذ هذا مما سلف أن من قال هي في
الحاضر وكتابة الغائب كناية قطعاً قد نسب الى الامام رضي الله عنه قولاً بالكتابة في الغائب دون الحاضر
وهو القول بأنها في الحاضر لنعو عند أصحاب هذه الطريقة ومثل ذلك يقال فيمن قال هي في الغائب وكتابة
الحاضر لنعو قطعاً (قوله فانما تطلق بياوغه) ولو أنمحي ماعدا سطر الطلاق (قوله فقرأته) قال الزركشي

وتكون كتابته لتجربة
القول أو المبدأ أو غير ذلك وفي
وجه أن الكتابة صريحة
كالعبارة يقع بها الطلاق
(وان نواه فالأظهر وقوعه)
لأن الكتابة طريق في
افهام المراد كالعبارة وقد
اقتربت بالنية والثاني لا يقع
لأنه فاعل والفعل لا يصلح
كناية عن الطلاق كما لو
أخرجها من يمينه ونوى
الطلاق وقطع قاطعه ون
بالأول وآخرون بالشأن
ومها في الغائب والحاضر
لأن الحاضر قد يكتب الى
الحاضر لاستحيائه منه أو
غير ذلك وقيل هما في الغائب
وكتابة الحاضر لنعو قطعاً
لأنها على خلاف الغائب
وقيل هما في الحاضر وكتابة
الغائب كناية قطعاً
ويحصل من هذا الخلاف
المختصر ثلاثة أقوال أو
أوجه ثالثاً أنها كناية في
حق الغائب دون الحاضر
ويجوز الخلاف في غير
الطلاق مما لا يحتاج إلى
القبول كالاعتاق والإبراء
والنفو عن القصاص وما
يحتاج إلى القبول فيه على
وقوع الطلاق وجهان

أوجهما في غير النكاح كالبيع والإجارة والهبة الانقضاء وفي النكاح المنع لأن الشهود شرط فيه ولا إطلاع لهم
على النية والخلاف في الغائب والحاضر كما سبق وكتابة الأخرس بالطلاق كناية وقيل صريح ولو تلفظ الناطق بما كتبه وقع به الطلاق
إلا أن يقصد قراءة ما كتبه فيقبل ظاهراً في الأصح وفترع على وقوع الطلاق بالكتابة مسائل فيها تعليل بشرط ذكرها بقوله (فان كتب
انذا بلغك كتابي فانما تطلق بياوغه) رعاية للشرط (وان كتب اذا قرأت كتابي) فأنت طالق (وهي قارئة فقرأته طلق)

قال شيخنا الرملي يكفي قراءة لفظ أنت طالق كما يدون بقبته وقال بعضهم بعتبرنا اعتبار قراءة ما يعتبر بلوغه فيما تقدم ويتجه هنا اعتبار قراءة جميع الكتاب في جميع الصور نظرا للعرف ولأن العصمة محقة فراجعه ولا يكفي اعلامها به ولا علمها بما فيه من غير قراءة وسيأتي أن من القراءة المطالعة (قوله قال الامام وكذلك لو طالعت) كفي في الوقوع هو المعتمد الا ان قال أردت التلغظ فيصدق بيمينه (قوله فلا تطلق) وان عمت أو نسيت القراءة ولو قبل وقت حالة الكتابة قاله شيخنا الرملي لكن التعليل بخالفه الا أن يقول بأن المراد بالقدرة بحسب ما في ذهنه لعدم علمه بأنها غير قارئة فتأمل (قوله وان لم تكن قارئة) بأن علم بذلك حال الكتابة (قوله فقرأ عليها) ولا يكفي اخبارها بما فيه ولا علمها من غير قراءة ولو فعلت القراءة وقرأته بنفسها في هذه وقع قاله شيخنا الرملي وفيه نظر بما مر عنه ولو قرأ عليها في هذه فظاهر كلام شيخنا الرملي الوقوع أيضا وخالفه بعض مشايخنا .

(فرع) أمر غيره بالكتابة والنية كفي ووقع به أو بأحدهما وفعل هو الآخر لما .
(فصل) في تفويض الطلاق للزوجة (قوله له تفويض طلاقها إليها) وكل منهما مكلف فان كان بمال اشترط رشد هأيا وخروج بالطلاق تفويض تعليقه فلا يصح مطلقا وقوله اليها ما لو فوضه الى الله معها أو الى زيد معها أو الى زيد مع الله فلا يصح فيها نعم لو فوضه الى زيد مثلا وحده صح وهو توكيل ولو فوضه الى اثنين فطلق أحدهما لم يقع (قوله ان شئت) ليس قيذا ان آخره فان قدمه لم يقع طلاق أصلا لأنه تعليق وسيأتي أنه مبطل (قوله خير نساءه) أي فلولم يكن لاختيارهن أن تزلن يكن للتخير فائدة واعتراض بأنه لا يقع الطلاق باختيارهن بل لا بد لايقاعه عليهن من انشاء طلاق منه بدليل ما بعده بقوله فتعالين الآية وأجيب بأنه لما جاز أن يفوض اليهن سبب الفراق وهو اختيار الدين جاز أن يفوض اليهن المسبب الذي هو الفراق قاله الخطيب فراجعه (قوله وهو توكيل) هو المعتمد لكن فيه شوب لتعليق نعم إن جرى بلفظ التوكيل فهو توكيل قاله شيخنا ويشمله كلام الشارح الآتي في التوكيل (قوله على فور) الا ان كان بنحو مسمى ولو مع مال (قوله لم يقع) نعم يقتضي سير كلام كقولها كيف أطلق ولو متعنته ويكفي قبولها وان لم تعلم

ظاهر العبارة قراءة الجميع والوجه الاكتفاء بالمقاصد [قوله والثاني تطلق] أي كما في التعليق برؤية الحلال وبرد بأن العرف قاض في الملال بذلك بخلاف هذا [قوله فقرأ عليها طلق] استشكله الأسنوي بعدم الوقوع فيما لوعلق على مستحيل نحو ان طلعت السماء فأنت طالق قال بل هذا أولى بعلم الوقوع لأنه ممكن في الجملة وفيه نظر فان هنا حالة تصح أن تتراد ولا كذلك مسألة المستحيل .
(فصل : له تفويض طلاقها) أي لا تفويض تعليقه لأنه يمين ولو في العتق [قوله والأصل في ذلك الخ] هذا الكلام بشكل عليه أن زوجته صلى الله عليه وسلم لو فرض أن واحدة منهن اختارت الفراق حين خبرها لم تطلق لقوله تعالى فتعالين أمتهن وأسرحكن سراحا جيلا وإذا فاختارهن لم يكن واجبا على الفور لما ثبت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة أتى ذا كرك أمرا فلا تبادريني بالجواب حتى تستأمرى أبو بك ثم رأيت ابن الرقة رحمه الله قال لاحجة في الحديث لأنه صلى الله عليه وسلم لم يخبرهن في ايقاع الفراق بأنفسهن وانما أخبرهن حتى اذا اخترن الفراق طلقتهن بدليل قوله تعالى فتعالين أمتهن [قوله وهو توكيل] أي اذا لم يكن ذلك بلفظ التوكيل والا فلا فور قاله الزركشي [قوله في الجديد] انما كان توكيلا لأن فاقده ترجع اليها دون الموكل وكان كالمهبة [قوله لأن تطلقها نفسها يتضمن القبول] هذا التعليل في الشرح والروضة قيل وقضيته الاكتفاء بقولها قبلت اذا قصدت به الطلاق خلاف ما يفهمه ظاهر الشرح [قوله يتضمن القبول] متعلق بقول المتن وهو توكيل وقوله وفي قول توكيل عطف على قوله في

(وفي قول) نسب إلى القديم (توكيل) بالطلاق (فلا يشترط) في تطبيقها (فور في الأصح) كما في توكيل الأجنبي والثاني بشرط لأن التفويض يتضمن تملكها نفسها (٣٣٠) بلفظ تأتي به وذلك يقتضي جواها جلا (وفي اشتراط قبولها) نقلا (خلاف

الوكيل) المتقدم في باب الوكالة هو ثلاثة أوجه أهمها لا يشترط وقالتها يشترط في الاتيان بصيغة العقد نحو وكتك بطلاق نفسك دون صيغة الأمر نحو طلق نفسك (وعلى القولين له الرجوع) من التفويض (قبل تطبيقها) لأن التملك والتوكيل يجوز الرجوع فيهما قبل القبول والتصرف (ولو قال اذا جاء رمضان فطلق) نفسك (لما على التملك) كالأول قال ملكتك هذا العبد اذا جاء رمضان لأن التملك لا يقبل التعليق وجاز على قول التوكيل كالأول وكل أجنبيا بتطبيق زوجته بعد شهر وتقدم في الوكالة أنه لا يصح تطبيقها بشرط في الأصح وأنه اذا نجزها وشرط للتصرف شرطا جاز فليأمل الجمع بين ما هنا وما هناك (ولو قال أيني نفسك فقالت أبت ونوبا) عند قولها الطلاق (وقم) كابقع بالصرح (والا) أي وان لم ينو يا أو أحدهما (فلا) يقع لأنه ان لم ينو لم يفرض الطلاق واذا لم تنو هي ما مثلت

بالتفويض اعتبارا بالواقع ولو قال لرجل طلق زوجتي ان شئت فلا بد من مشيئته ولو ما خيا ولا بد أن نجبر الزوج بمشيئته ولا يكفي اخبار غيره ولو قال له طلقها ان شئت اشترط مشيئتها فورا عند عرض الوكيل عليها بطلق (قوله) نسب إلى القديم هذا صريح كلام المصنف في تغييره بالجديد سابقا ولعل عدول المصنف عن لفظ القديم للشك فيه كما أشار إليه الشارح (قوله في الأصح) أي بناء على هذا القول ومحل الخلاف في غير نحو مني (قوله وفي اشتراط الخ) أي بناء على قول التوكيل (قوله فليأمل الجمع الخ) قد يقال لا حاجة إلى الجمع فضلا عن التأمل فان ما هنا من تعليق التصرف والوكالة منجزة لأنها ضمنية فقوله اذا جاء رمضان فطلق ليس فيه الاشرط تأخير الطلاق إلى رمضان فساكنه قال وكتك في طلاقك الآن ولا تطلق حتى يجيء رمضان ويصرح بذلك ما ذكره بقوله كالأول وكل أجنبيا بتطبيق زوجته بعد شهر فان الظرف متعلق بتطبيق لا بوقل كما هو واضح جلي ثم رأيت عن العلامة ابن أبي شريف التصريح بما ذكرته فالجدة لله يلتزم البطلان هنا فيما لو قال اذا جاء رمضان فقد وكتك في طلاق نفسك فها هنا وما هناك سواء فلا إشكال والأمر بالتأمل ناشئ عن عدم التأمل وما أجاب به شيخنا الرملي من أن الوكالة باطله وأن التصرف بعموم الأذن كها هنا غير محتاج إليه بل غير مستقيم لأن فيها إيهام بالبس مرادافا فطر وتأمل وافهم (قوله أيني) إشارة إلى أن ما من من التفويض بالصرح وما هنا من الكناية ومنها الصريح اذا أضيف إلى غير عمله كالأول طلقني أو أنا طالق منك فقالت طلقتك فان نوى التفويض ونوت هي الطلاق صح والا فلا (قوله نفسك) وتكفي نية هذا عن التلفظ به (قوله الطلاق) هو مفعول نوي أو فيه تجوز لأنه نوى تفويض الطلاق لانفسه وصرح بذلك شيخنا في شرحه كثيره يدل لذلك ما بعده بقوله لأنه اذا لم ينو لم يفرض (قوله ونوت) أي الطلاق (قوله ونوي) أي التفويض كما مر (قوله بأن علمت نية) أو وقع اتفاقا (قوله وان لم تنو هي عددا) صادق بعدم النية أصلا بواحدة وبقى من المفهوم نية اثنتين ولم يذكر الشارح لأن فيه يقع ثنتان فلا يصح دخوله في كلامه وبقى أيضا ما لنوي هو الواحدة أو اثنتين أو لم ينو شيئا ونوت هي الواحدة أو لم تنو شيئا فيقع واحدة أيضا وكلام المصنف يشملها وسكت عنه الشارح نظرا للظاهر (قوله فواحدة في الأصح) ولما ايقاع الباقي فورا (قوله فوحدت) أي لثلاثا أو نية فان لم تنو شيئا وقع ثلاث لأنه جواب

الجديد [قوله قبولها لفظا] أي بأن تقول قبلت الوكالة (قوله وجاز على قول التوكيل) قال الصيمري في الإيضاح ينبغي عند مجيء المعلق أن يكون لها الطلاق في المجلس خاصة وكذا قال القاضي حسين قال وليس هو منافيا للوكالة بل هو تملك معلق اه أقول هذا الكلام يلزم قائله أن يقول بملكه في التفويض المنجز على قول التوكيل وهو مرجوح كما سلف اللهم إلا أن يفرق بأن التوكيل في المسئلة السابقة صحيح وهنا فاسد لتعليقه [قوله فليأمل الجمع الخ] يمكن الجواب بأن الوكالة المعلقة وان فسدت يسوغ التصرف بعموم الأذن وهو المراد من الجواز هنا لا الحكم بالصحة [قوله ونوبا] استشكل بعض المتأخرين التوقف في هذه المسائل على نية المرأة وقال ينبغي الاكتفاء بنية الرجل - أقول ما أدري ماذا يقول هذا في قول المرأة أبت عند قول الرجل طلق [قوله وان لم تنو هي عددا] أي أما اذا نوت اثنتين فلا يقع غير ما نوت قطعاً وكذلك نوت واحدة أو لم ينو الزوج شيئا بل أطلق والحاصل أن الشارح إنما خص هذه الحالة لأن الخلاف المذكور لا يتجه في غيرها والله أعلم لكن ينبغي أن مراد الشارح بالعددا يشمل الواحدة لثلاث يقتضي عبرته جريان

(ولو قال طلق) نفسك (فقالت أبت ونوت أو أيني) نفسك (ونوي فقالت طلق وقم) الطلاق ولا يصح اختلاف لفظهما الخلاف (ولو قال طلق) نفسك (ونوي ثلاثا فقالت طلق ونوتهم) بأن علمت نية (ثلاث) لأن اللفظ يحتمل العدد وقد نوباه (والا) أي وان لم تنو هي عددا (فواحدة في الأصح) وقيل ثلاث جملا على منوبه (ولو قال) طلق نفسك (ثلاثا فوحدت أو عكسه) أي قال طلق نفسك واحدة

لأنها الموقع الخ) اذ الحاصل أنه يقع ما اتفقا عليه في نيتها فان لم ينو يا شيئا فواحدة وانما صح مع الاختلاف مع أنه تملك لما سر أن فيه شائبة توكيل أو تعليق .

(فصل : في بقية شروط أركان الطلاق) وانما قدم التفويض لأنه من جملة تعلقات الألفاظ الصريحة والكتابة (قوله لا تنفاه قصد) فهو محترز عنه بقوله فيما شرطه التكليف الذي هو معنى فهم الخطاب وشيخ الاسلام جعله كالذي بعده خارجا بشرط قصد لفظ الطلاق لعنايه لأنه ذكره وفيه نظر وهو خلاف لفظي (قوله والمنعى عليه كالنائم) ومثله المجنون ومن زال تمييزه بما لا يأنم به والصبي ولو ادعى الصبا والمجنون أو النوم مثلا حالة التلفظ بالطلاق صدق ان أمكن الصبا وعهد غيره (قوله بلا قصد) أي للفظ الطلاق (قوله ظاهرا) وصدق باطنا مطلقا ولما تملكه حيث ظنت صدقه وبجرم على من ظن صدقه أن ينهد عليه أيضا (قوله باطاني) بضم القاف أو سكنها أو فتحها (قوله لم تطلق) وان هجر الاسم أخذنا مما يأتي (قوله لقربه) أفهم أنه لو هجر الاسم وقع وهو كذلك (قوله ولو قصد الطلاق) أي وعلم منه ذلك فان مات قبل علمه فلا طلاق (قوله وقال أردت) خرج ما لو أطلق فيقع كلو قصد الطلاق (قوله لظهور القرينة) أي في إرادته غير معنى الطلاق وان بقيت القرينة كأن غير اسمها وقال أردت الاسم الأول ومن ذلك ما لو حكى طلاق غيره كأن يقول قال فلان زوجتي طالق وما لو أراد تصوير المسائل لغيره وما لو طلب من قوم شيئا فلم يعطوه فقال طلقتكم وفيهم زوجته وان علم بها أو أتى بضمير الاناث على المعتمد (قوله ولو خاطبها) ولو بصيغة تعليق ولم تكن محاورة والابان كانت محاورة أي منازعة في كونها زوجته أولا فهو حلف فيرجع فيه الى ما في ظنه وان خالف الواقع (قوله الاستهزاء) عائد للهزل (قوله والملاعبة) تفسير للدلال (قوله بظنها أجنبية) ومنه ما لو وكله في طلاق امرأة فبانت زوجة الوكيل فيقع على المعتمد (قوله وقع الطلاق) ظاهرا وباطنا (قوله لقصد إياه) أي لقصد لفظ الطلاق واستعماله في معناه مع معرفته له (قوله لا يدفعه) أي لا يدفع الطلاق الذي هو معنى اللفظ أي فقصد الاستهزاء مثلا لا يخرج اللفظ عن معناه وعطف اللعب على الهزل مرادف والهزل قصد عدم المعنى واللعب ليس قصد وجود المعنى ولا قصد عدمه وعلى هذا يحمل ما في المنهج وبذلك سقط ما لبعضهم هنا فتأمل (قوله ثلاث) وغير الثلاث مثله وانما

الخلاف في صورتها .

(فصل : مرسلان نائم) هذا يعني عنه اشتراط التكليف فيما سبق [قوله بطلاق] أوصفته كالثلاث [قوله لما تقدم] وكان كالنائم [قوله وقصد النداء] قال الزركشي أي باسمها والا فالنداء موجود عند ارادة الطلاق أيضا [قوله وكذا ان أطلق] هذا محله اذا كان اسمها ذلك حين النداء والابان كان اسمها ذلك قبل النداء ثم غير فانها تطلق عند الاطلاق [قوله هازلا ولاعبا] قال الزركشي كلام أهل اللغة يقتضي ترادفهما قال الزحخشري هامن وادي الاضطراب وفي الكافي للخوارزمي المازل هو الذي يأتي بلفظ الطلاق لا للحكم المقصود الذي شرع له وفي النهاية المازل الذي يقصد اللفظ دون معناه واللاعب هو الذي يصدر منه اللفظ من غير قصد [قوله أيضا هازلا] عبارة الرافعي رحمه الله في توجيه الوقوع فيه لأنه خاطبها بالطلاق عن قصد واختيار وليس فيه إلا أنه غير راض بحكم الطلاق ظان أنه اذا كان مستهزئا غير راض بوقوع الطلاق لا يقع الطلاق وهذا الظن خطأ انتهى . أقول وهذا الكلام قد يشكل على قول الامام وغيره ان المازل لم يقصد اللفظ لعنايه وما قاله الرافعي رحمه الله هو الحق وصدق عليه أن هنا قصد اللفظ لعنايه غاية الأمر أنه لم يرض بوقوعه ويعتقد أنه غير مؤثر لاجل هزله وكذا قول الشارح في تعليقه الآتي لقصد إياه موافق لما قاله الرافعي كلابيخي [قوله وقع الطلاق] أي ظاهرا وباطنا هذا هو الظاهر خلافا للامام في المازل فانه عنده

غير الواقع لا بدفعه وفي الحديث ثلاث جعلن

جه وهزل من جذ الطلاق والنكاح والرجعة قال الترمذي حسن غريب والحاكم صحيح الاسناد (ولو لفظ أعجمي به بالعربية ولم يعرف معناه) كأن قته (لم يقع) لا تنفاه قصد (٣٣٣) (وقيل إن نوى) به (معناها) أى العربية (وقع) لأنه نوى الطلاق

قوله بأنه إذا لم يعرف معنى الطلاق لا يصح قصد ولولم يعرف معناه وقصد به قطع النكاح لم تطلق كالوإراد للطلاق بكلمة لا معنى لها (ولا يقع طلاق مكروه) حديث لطلاق في إغلاق ورواه أبو داود وصححه الحاكم على شرط مسلم وفسر الشافعي وغيره الإغلاق بالإكراه (فإن ظهرت قرينة اختيار بأن أكره على ثلاث فوحد أو صرح أو تعلق فكفى أو تجز أو على طلقت فدرج أو بالعكس) أى أكره على واحدة فثلاث أو على كتابة فصرح أو على تنجيز فعلق أو على أن يقول سرح فقال طلقت (وقع) الطلاق ولو وافق المكروه ونوى الطلاق وقع لاختياره وقبل لا يقع للإكراه ومجرد التية لا يعمل (وشرط الإكراه قسرة المكروه على تحقيق ما عهده به) عاجلا (بولاية أو قلب وعجز المكروه عن دفعه بهرب وغيره) كالاستغانة بغيره (وظنه أنه إن امتنع حقه ويحصل) الإكراه (بتخويف بضرب شديد أو حبس أو إتلاف مال

خست بالذكر لتعلقها بالأبضاع المختصة بزيادة الاحتياط (قوله بالعربية) وتقدم ترجمته بغيرها وصحتها الجمعية ته يشبه أى أنت مطلقة كإسراء (قوله ولم يعرف معناه) وإن كان مخالفاً لما يصدق في دعوى عدم معرفته إن أمكن ومن هذا لو شكت زوجته بوجع وطلبت منه رقيها فقال لا أعرف رقياً فقال له أعلمك رقياً تنفع فقال ما هي فقالت قل على رأسى أنت طالق فقال لها لا يقع حيث جهل معناه وإلا فهو كالإصباح فيما تقدم (قوله مكروه) أى على الطلاق أو على فعل صفة كأن علق بها كقوله والد شيخنا ولا تنحل البين قال من الإكراه ما لو حلف ليطأها قبل نومه فطلبه النوم بحيث لم يتمكن من دفعه ومنعها لو حلف ليطأها في هذه الليلة فوجدها حائضاً وما لو حلف أنه لا يجذف البيت شيئاً إلا كسره على رأسها فوجد هاونا قاله الخطيب وخالفه شيخنا الرملي وما لو حلف لتصوم من غدا فخاضت وما لو حلف ليقضيه حقه غدا فأعسر نعم إن تضمن حلفه معصية حدث ويقع عليه كالو حلف لا يصلى الظهر أو ليعصين الله والى الكلام في المكروه بغير حق كقوله شيخنا واختلف في تصوير المكروه بحق فقيل كالولى وليس بصحيح لأن للقاضى أن يطلق عنه وقيل كالو تزوج امرأة وكان قد طلق أختها ولم يأت حق قسم وطلبت (قوله إغلاق) بكسر الهمزة ثم مجعته سمي بذلك لأن المكروه أغلق عليه باباً لا يخرج منه إلا بالطلاق (قوله فوحد) أو تني وإن لم يملك غير ذلك أوزاد كسبعين مثلاً (قوله على واحدة) أو على مطلق الطلاق على المعتمد ولا يتقيد في هذه بصيغة معينة (قوله لا يعمل) وفي نسخة لا يفيد (قوله أو قلب) كإسراء من أنه إذا عصى أو طوأ بأنفسهم أو بغيرهم كتسليط الحاكم من شيخ البلد ونحوهم (قوله وعجز الخ) هذا في غير إكراه الحاكم الشرعى وإلا فأمر الحاكم من حلف لا يكلم فلا نأى كلامه إكراه فلا يبحث به بقدر ما أمره من مرة أو أكثر أو دائماً (قوله المكروه) بفتح الراء (قوله كالاستغانة) بالمجعة والمثلثة أو الملهمة والنون (قوله وظنه) فلا يبان خلاف ظنه فيدنى عدم الوقوع أيضاً ومنه تخويف أخرق بما يحسبه مهلكاً والأخرق بمجعة فمهمة مفتوحة ففاف من لا يعرف النافع من المضر فيحسبه بمعنى يظنه (قوله بتخويف الخ) الضابط أن كل ما يسهل على المكروه بفتح الراء إرتكابه دون الطلاق ليس إكراهاً وعكسه (قوله بضرب) هو وما بعده في حق المكروه بفتح الراء بخلاف ضرب ولده أو والده أو قتلها فليس إكراهاً وفي شرح شيخنا أن الإكراه بقتل بعضه المعصوم وإن علا أو سفل إكراه وهو وجيه كما يؤخذ من الضابط السابق ومنه قول الوالد لولده طلقها وإلا قتلت نفسى فهو إكراه وكذا عكسه على المعتمد فبهما (قوله إتلاف مال) أو نفس بالأولى ومنه قول المرأة لزوجها طلقنى وإلا أطعمتكم سماً مثلاً وغلب على ظنه ذلك (قوله ويختلف ذلك) أى ما ذكر من الضرب أو غيره فغير

يدين لكن قضية كلام الروضة فيمن تثن الأجنبية التدين [قوله الطلاق والنكاح والرجعة] أى وغير هذه مثلاً من باب أولى [قوله ولو لفظ أعجمي به بالعربية] وكذا عكسه [قوله ولا يقع طلاق مكروه] أى ولو وكلايه [قوله في إغلاق] قال البخارى كأنه ينافى عليه الباب ويحسبه حتى يطلق [قوله بالإكراه] أى لا بالتصيب [قوله وظنه الخ] قال الزركشى قديماً الأول يبنى عن هذا انتهى وفيه نظر ولو خوف أخرق بما يحسبه مهلكاً فللامام فيه احتمالان من الخلاف فيما إذا راوا سواداً ظنوه عدواً فصلوا فبان خلافه قال في البسيط لعل الوجه عدم الوقوع لأنه ساقط الاختيار [قوله بضرب شديد] قال الدرر لمى وغيره إن الضرب غير الشديد إكراه في حق أهل المروآت انتهى وقد يقال عبارة المصنف تشمله لأنه شديد بالنظر اليهم [قوله ويختلف ذلك] في التخويف بقتل الأهل والفرع أو قطعهما وجهان

ونحوها) كأخذ المال ويختلف ذلك باختلاف طبقات الناس وأحوالهم (وقيل بشرط قتل) [قوله] فلتخويف بغيره لا يحصل به إكراه (وقيل) بشرط (قتل) أو قطع لطرف مثلاً (أو ضرب مخوف) أى يخاف منه الملاك فالتخويف

بغيره لا يحصل به إكراه ولا يحصل الإكراه بالتخويف بالقوة الآجلة كقولها لأشربك غدا (ولا تشترط) في عدم وقوع طلاق المسكره (التوبة بأن ينوى غيرها) أي غير زوجته كأن ينوى بقوله طلقت فاطمة غير زوجته (وقيل إن تركها بلا عذر) من جهل بها أو دهنه أصابته لا إكراه (وقع) طلاقه لا شعار تركها بالاختيار ورد بالمنع (ومن آثم بمن يزيل عقله من شراب أو دواء نفذ طلاقه وتصرفه له وعليه قولنا وطلاق) كالنكاح والعنق والبيع والشراء والاسلام الردة والقتل والقطع (على المذهب ٣٣٣) وفي قولنا لا ينفذ شيء من تصرفه لأنه ليس

له فهم وقصد صحيح ويجب أن مانعه من الفهم والتقصيد يكتفي في نفوذ التصرف إذا هو من قبيل ربط الأحكام بالأسباب كما تقدم عن الغزالي (وقيل) بنفذ تصرفه (عليه) كالطلاق والاقرار والضمان تقييضا عليه لينجز دون تصرف له كالنكاح لما تقدم وأصل الخلاف أن الشافعي رضى الله عنه نص على وقوع طلاق السكران ونقل عنه في نهاره قولان عن القديم طردا في غيره من تصرفاته وفي تصرفات من شرب دواء مجننا لغير تداء ونفى بعضهم قول المنع وطرد الآخر في جنس المنصوص من التصرفات التي عليهما فقط فحصل من ذلك ما حكاه المصنف واحتج بقوله آثم عن لم يأت بما ذكر كمن أوجس مسكرا أو أكره على شربه أو لم يعلم أنه مسكر أو تناول دواء مجننا بقصد التداء ويرجع في حد السكران إلى العرف فإذا انتهى تغير الثواب إلى حالة يقع عليه اسم السكران

الضرب الشديد لنوى المروءة أو محضرة الملا إكراه والتخويف بالزنا واللواط إكراه ولو لنوى الفجور نحو خسة دنائير من غنى غير إكراه وهكذا (قوله ولا يحصل) هو عجز عاجلا فيما تقدم ونظر فيه الأذري فيمن تحقق منه الغد ولم رضه شيخنا (قوله التوبة) إنما يحتاج إليها في الصريح لتوقف الكناية على نية الطلاق (قوله من شراب أو دواء) وكذا غيرهما كالقاء من شاقق كما تقدم (قوله طلاقه) أي بالصريح لأن الكناية لا بد لها من نية كإكراه (قوله ويجب الخ) لاجابة للجواب مع ما ذكره بقوله إذ هو من قبيل ربط الأحكام بالأسباب (قوله من تصرفاته) الشاملة له وعليه ففيه قياس ما له على ما عليه في جريان الخلاف من حيث كونه تصرفا فالمبرعنه بالمذهب أحد هذين القولين من هذه الطريق الحاكبة والقول الآخر منها هو المبرعنه بقوله وفي قولنا (قوله وفي تصرفات) عطف على غيره فأدبه أن جريان القولين فيه ليس خاصا بالأصالة التي اقتضاها كلام المصنف (قوله ونفى بعضهم قول المنع) المبرعنه بقوله وفي قولنا لا كإكراه لعدم وجوده في الطلاق في كلام الشافعي فهو قاطع بالقول الأول (قوله وطرد الآخر) وهو المشار إليه بقوله وقيل عليه وفيه اعتراض على المصنف في حكايته بقيل (قوله المنصوص) الذي هو الطلاق (قوله من التصرفات) بيان للجنس (قوله عليهما) أي السكران ومن شرب دواء (قوله أكره على شربه) ويصدق بجينه ولا يجب استفساره خلافا للأذري (قوله أولم يعلم الخ) ويصدق كذلك أيضا (قوله ويرجع الخ) هذا لا يحتاج إليه في التمديد ويحتاج إليه في غيره ولعل ذكره عقبه للإشارة إلى ذلك (قوله السكران) بالمضى

[قوله لا يحصل به إكراه] لأنه يخاف منه التلف وربما مجامعة النظر والاختيار [قوله بأن ينوى غيرها] أو ينوى حل الوثائق أو يقصد بطلت العزم على الطلاق في المستقبل أو الأخبار كاذبا فلو عبر بالكاف كان أولى ومثل ذلك أن ينوى بقلبه التعليق على مشيئة الله تعالى كافي الرافعي والروضة واعترضه ابن الرفعة بأن النادى لذلك في الاختيار لا بد من إلان تلفظ سرا. وأجاب الزركشي بأن المسكره يكتفي فيه القصد القلبي كافله القاضي عن الأصحاب انتهى واعلم أنه لو قصد التوقف على مشيئته بدفعه بلا إشكال لأن من قصد ذلك اختبارا بدين بخلاف مشيئة الله تعالى كإسياني في آخر فصل السبي والبدعي [قوله من شراب أو دواء] قضيته أنه لو أتى نفسه من شاقق فزال عقله لا يكون كذلك وفيه نظر [قوله نفذ طلاقه الخ] قال الماوردي لأنه مؤاخذ بسكره فوجب أن يؤاخذ بما يحدث منه كالسرابة في الجنابة [قوله إذ هو من قبيل ربط الأحكام الخ]. قلت فحينئذ لا يحتاج إلى أن يكون له فهم وقصد إلا أن يقال هذا من الشارح ميل إلى عدم تكليف الطافح الذي لا فهم له ولا قصد أصلا كما سيأتي عن امام الحرمين رحمه الله [قوله وقيل عليه] عبارة محرر في هذا وفرق فارقون بين ما له بفعله على القولين فقط هو أن يفوذها عليه قال الزركشي وهذا لا يفهم من صنع المنهاج [قوله عليه] لو كان التصرف له وعليه كالجار قوال البيع قال الرافعي ينفذ على هذا تقليبا للذي عليه [قوله ويرجع في حد السكران الخ] قال الغزالي السكر عبارة عن حالة تحصل من استيلاء الجنون متصاعدة من المدة على معادن الفكر (قائده) لو قال السكران بعد ما طلق شرب الخمر مكرها أو لم أعلم أنه

عرفا فهو محل الكلام وعن الشافعي رضى الله عنه أنه الذي اختل كلامه المنظوم وانكشف سره المكنوم وحقق الامام فقال لشارب الخمر تصرفه ثلاثة أحوال إحداها هزة ونشاط اذا دبت الخمر فيه ولم تستول عليه والثانية نهاية السكر وهي أن يصير طافيا يقطع كالنفس عليه لا يشككم ولا يكاد يتحرك والثالثة متوسطة بينهما وهي أن تختلط أحواله فلا تنظم أقواله وأفعاله ويبقى تمييز كلام وفهم فهذه الثلاثة محل الخلاف في طلاق السكران وأما الأولى فينفذ الطلاق فيها قطعاً لبقاء العقل وأما الثانية فلا ينفذ فيها إذ لا قصد له كالنفس عليه

ومنهم من جعله على الخلاف لتعديه بالتسبب الى هذه الحالة قال الرافعي وتبعه المصنف وهذا أوفى لأطلاق أكثرين تلبط عليه (ولو قال ربك أو بضك أو جزؤك أو كبدك أو شعرك أو ظفرك) أوسنك أو يدك أو رجلك (طالق وقع) الطلاق قطعا بطريق السراية من المضاف اليه إلى الباقي (٣٣٤) كما يسرى في العتق وقيل بطريق التعبير بالجزء عن الكل لأنه لا يتصور

الشامل لمن شرب دواء (قوله) ومنهم من جعله الخ) هذا هو المعتمد (قوله) وهذا أوفى) هو المعتمد فتتفقد تصرفاته وعليه على الراجح كاسر (قوله) أو كبدك) إشارة إلى أن الأعضاء الباطنة كالظاهرة فيقع بها ومنها الخصة (قوله) شعرك) كله أو بعضه ولو شعرة واحدة ولو من نحو حاجب فيقع بها (قوله) يدك الخ) أي المتصلة منها كسبائك في كلامه (قوله) بطريق السراية) هو المعتمد (قوله) اليه) مستدرك إذ الأصل من المضاف الذي هو الجزء الباقي أو مؤول بأن يقال من الجزء المضاف اليه الطلاق إلى جلة الباقي فتأمل (قوله) لأنه لا يتصور الخ) هذا منع للقياس المذكور (قوله) دمك) أو بعض دمك وكالم الروح إن أراد بها الدم والنفس يسكون الفاء كالروح وكالم السم ورطوبته بالبدن والشحم والبيض الذي لها وهو الخصة كاسر والحياة إن أراد بها الدم أيضا (قوله) كريق وعرق) ومثلها السمع والبصر والكلام والحركة والسكون والحسن والقبح والعقل والفكر والفعل والصحة والمرض والطريق والملاحة والسمع والنفس بفتح الفاء والاسم إن لم يرد المسمى والروح والحياة إن لم يرد الدم فيها كاسر والحية إن لم يكن فيها شعر فكل ذلك لا يقع به على المعتمد عند شيخنا (قوله) وكذا منى) ومثله الجنين والحمل (قوله) ولبن) قال شيخنا ويلحق به الأخلط كالبنيم ومعه إن أراد بها ما ينفصل من الغذاء في المعدة قبل سريانه في البدن وإلا فهي أجزاء من البدن لتر كبه منها كالم حتى لو أراد بالسم المنفصل عن الغذاء أيضا لم يقع به فراجع (قوله) لمقطوعة يمين) بأن لم يبق منها شيء وهي من الكسف كما قاله الأذري (قوله) لم يقع) أي وإن أعادتها والتصقت وحلتها الحياة لأنها حالة الخلف معدومة فإن كانت ملتصقة حالة الخلف فإن خيف من إزالتها عذر ونعيم وحلتها الحياة وقعه وإلا فلا وعلى ذلك يحمل كلام شيخنا الرملي والأذن والشعر كاليد كما في شرح شيخنا المذكور وبذلك علم أن تعليل شيخنا م في الشرح المذكور بقوله لأن الزائل الدائم كالقلى لم يعد لاحاجة اليه بل لا موقع له هنا راجعه (قوله) ولو قال الخ) هذا محله الصينة المقدمة فلو قدمها كان أنسب وذكره هنا لمناسبة الإضافة لما قبله (قوله) أنا منك) بلفظه أو نبته

الطلاق في المضاف اليه وحده بخلاف العتق تظهر قائمتها فيما إذا قال إن دخلت الدار فيمينك طالق ففعلت يمينها ثم دخلت إن قلنا بالتأني طلقت وإلا فلا (وكذا دمك) طالق يقع به الطلاق (على المذهب) لأن به قوام البدن وفي وجه لا يقع لأنه كفضة وقطع بعضهم بالأول (لافضة كريق وعرق) كأن قال ربك أو عرقك طالق فانها لا يقع بها الطلاق لأنها غير متصلة اتصال خلقه بخلاف ما تقدم (وكذا منى ولبن) كأن قال منك أو لبنك طالق فانهما لا يقع بهما الطلاق (في الأصح) والثاني يقع بهما لأن أصل كل منهما الدم ودفع بأنهما نية للخروج بالاستحالة فأشبهها الفضلة (ولو قال لمقطوعة يمينك طالق لم يقع على المذهب) والثاني في وقوعه وجهان تخريجاً على الوجهين في أن الوقوع عند وجود المضاف اليه بطريق السراية أو بطريق التعبير عن الكل بالجزء إن قلنا بالتأني وقعه وإلا فلا

مسكر صدق يمينه قاله في البحر (قوله) من المضاف اليه إلى الباقي) قال ابن السمعاني هذا غلط وإنما البعض كالكل في محل الطلاق (قوله) كما يسرى في العتق) بجامع أن كلاهما لا يملك تحصيل بالصرح والكتابة لكن نظر بعضهم في القياس بأن الجزء يصح عتقه ولا يصح طلاقه نعم احتجوا بالاجماع ثم يشترط في الجزء أن يكون متصلاً اتصالاً أولياً وعلل الرافعي الوقوع بأن الرجل من أهل الطلاق فلا يمكن إلغاء قوله ولا يمكن أن يقع الطلاق على بعضهما دون بعض لأن المرأة لا تتبع في حكم النكاح فلم يبق إلا أن يتم حكمه انتهى (قوله) لأن به الخ) قيل قضية هذا التعليل أنه لو أضاف لبعض الدم لا تطلق وفيه نظر (قوله) لافضلة) مثلها الأخلط المستهلكة في البدن كالبنيم والمرتين قيل وفي كلامه مؤاخفة من جهة أن الدم من الفضلات وشرط العطف بلا عدم صدق المعطوف على المعطوف عليه (قوله) يمين) قيل الصواب يمين لأن اليد مؤنثة (قوله) لم يقع على المذهب) كالو قال لحيتك طالق (قوله) ولو قال أنا منك طالق الخ) قال في التمسة لو قال لرجل طلق امرأتى فقال له طلقك ونوى وقوعه عليها لم تطلق لأن النكاح لا يتعلق به بخلاف المرأة مع الزوج انتهى (قوله) لأن عليه الخ) وقيل لأن الزوج معقود عليه كالمرأة وضف بعدم استحقاتها منافعه وقيل لأن المرأة

مقدمة ودفع التخرج بأنه على القول بالتأني لا بد من وجود المضاف اليه لتنظيم الإضافة (ولو قال أنا منك طالق ونوى تلبيقها طلقت) لأن عليه حجراً من جهتها حيث لا ينكح معها أختها ولا أربما ويلزمه صونها فصح إضافة الطلاق اليه

هو السبب في نية الطلاق (وان لم ينو طلاقاً فلا) تطلق لأن اللفظ كتابته من حيث اضافته الى غيره (وكذا ان لم ينو) مع نية الطلاق (اضافته اليها) لا تطلق (في الأصح) لأنها محل الطلاق وقد أضيف الى غيره فلا بد في وقوعه من صرفه بالنية الى عمله والثاني تطلق لوجود نية الطلاق ولا يحتاج الى التعرض للحل (ولو قال أنا منك بائن (٣٣٥) اشترط نية الطلاق وفي

الاضافة) اليها (الوجهان) أحدهما الاشتراط فإذا نوى الطلاق مضافاً اليها والا فلا تقدم (ولو قال أستبرئ رضى منك فليس)

وان نوى به الطلاق لأن اللفظ غير منتظم في نفسه والكتابة شرطها احتمال اللفظ للمعنى

المراد (وقيل ان نوى طلاقها وقع) والمعنى المراد

أستبرئ من الرجم التي كانت لي

(فصل : خطاب الأجنبية بطلاق) كقوله لها أنت طالق (وتعليقه بنكاح

وبغيره) كقوله ان نكحتك فأنت طالق أو

كل امرأة أنكحها فهي طالق أو ان دخلت الدار

فأنت طالق (لغو) أي

فلا تطلق على زوجها ولا بنكاحها ولا بدخولها

الدار بعد نكاحها لا تنقضاء

الولاية من القائل على المحل وقد قال صلى الله عليه

وسلم لا طلاق الا بعد نكاح صححه الترمذي (والأصح

حجة تعليق العبد ثلاثة كقوله ان عتقت أو ان

دخلت الدار (فأنت طالق ثلاثاً فيعني اذا عتقت أو

دخلت بعد عتقه) لأنه ملك أصل النكاح وهو

(قوله من حيث) قيد لجعله كناية (قوله لا تطلق) وان نوى طلاق نفسه (قوله من صرفه بالنية الى عمله) فهما نيتان نية الطلاق ونية الاضافة ولا بد من نية أخرى وهي كون الاضافة اليها (قوله أستبرئ) قال الأذري هو بلفظ المضارع فانظره مع المعنى المذكور (قوله وقيل الخ) ظاهره أنه لا يحتاج على هذا الى نية الاضافة فراجع.

(فصل في بنية شروط أركان الطلاق وهي الولاية على المحل (قوله أنت طالق) أو قلانة طالق والخطاب ليس قيداً (قوله وتعليقه) عطف على طلاق فهو مجرور (قوله ان نكحتك) خلافاً لأنى حنيفة ومالك أو كل امرأة خلافاً لأنى حنيفة (قوله وبغيره) عطف على نكاح (قوله ثم نكحها الخ) تصور لا مكان وقوع طلاق (قوله لغو) فلا تطلق على زوجها ولا بنكاحها ولا بدخولها الدار بعد نكاحها قال ابن حجر تبعاً للولي العراقي وللحاكم الشافعي نقض حكم غيره بصحته اذا رفع اليه سواء قبل النكاح وبعده واعتاده شيخنا قال لأنه افتاء لا حكم وبه أنقضى شيخنا الرمي أو لا ثم رجع عنه وراجع ابن قاسم ولم يوافق شيخنا على الرجوع والوجه أن يقال أخذاً بما يأتي في القضاء في الكلام على الحكم بالصحة أو الموجب أنه ان كان الرفع قبل وجود النكاح لم يصح النقض أو بعده صح لأنه محل الاحتياج اليه وبذلك يجمع بين الكلامين المذكورين فتأمل (قوله بعد عتقه) أي معه على المتمدن (قوله بملك الرجعة) أي في الجملة فلا ترد المعاشرة (قوله لا مختلعة) ولا بائن بانقضاء العدة الا المعاشرة فانه يلحقها الطلاق بعد هاولا يصح خلعهما كاتقدم (قوله مثلاً) فالمراد بالدخول ما يعمه وبغيره وما يعم فعله أو فعلها أو فعل غيرهما اثباتاً كان أو نفيماً قيداً كان أو مطلقاً وتقدم ما فيه فراجع (قوله بطلاق) أو فسخ (قوله ان كانت الخ) فدخولها بعد النكاح تكرار لما وقع منها قبله وهو قيد محل الخلاف كما يعلم من كلام المصنف والوجه أن يقال ان العطف بقوله ثم دخلت على بان

مقيدة والزوج كالقيد قال القاضي وسواء جعل معقوداً عليه أم لا يصح اضافة الطلاق اليه لفظاً وان كانت مرادة للعلاقة [قوله لحل السبب] وهو العصمة التي يملكها منها [قوله مع النية] أي نية الطلاق أو الاضافة اليها كما سيأتي [قوله وكذا ان لم ينو] أي سواء اقتصر على مجرد نية الطلاق أو نوى تطبيق نفسه فانها لا تطلق [قوله ولو قال أستبرئ] اختار الزركشي أنه فعل مضارع لأمر. (فصل : خطاب الأجنبية الخ) [قوله لغو] أي باتفاق في الأولى والأخيرة وخلافاً لمالك وأبي حنيفة في الثانية ولأنى حنيفة في الثالثة [قوله في الحديث لا طلاق الا بعد نكاح] قال الماوردي لا يجوز حمله على وقوع الطلاق دون عقده لأنه أمر معلوم غير محتاج الى البيان بل هو عام للأمرين أي لا طلاق واقع ولا معقود وناظر الكسائي أبو يوسف في هذه المسئلة وتعلق بقولهم السبل لا يسبق المطرات هي وقال الرافعي احتج الأصحاب بما روى عن عبد الرحمن بن عوف قال دعيت أي الى قرابة لها فزودوني في المهر فقلت ان نكحتنا فهي طالق ثلاثاً فأسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال أنكحها فانه لا طلاق قبل النكاح وبأنه يمين بالطلاق قبل النكاح فيلغو كالتعليق المطلق كأن يقول لأجنبية ان دخلت الدار فأنت طالق ثم نكحها ثم تدخل فانه لا يقع اتفاقاً انتهى [قوله رجعية] لو قال زوجاتي طواني دخلت الرجعية فيهن [قوله لا مختلعة] أي خلافاً لأنى حنيفة حيث قال يلحقها صريح الطلاق والظاهر أنه يختص ذلك بما قبل انقضاء العدة [قوله ان كانت دخلت] هذا الدخول غير الدخول المراد من قوله ثم دخلت فلا تدافع في كلامه خلافاً للزركشي

يفيد الطلاق الثلاث بشرط الحرية وقد وجد والثاني لا يصح لأنه لا يملك تنجزها فلا يملك تطبيقها فيقع فيأذ كر طلقان (ويلحق) الطلاق (رجعية) لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة (لا مختلعة) لا تنقضاء الولاية عليها (ولو علقه بدخول) مثلاً (فبان) بطلاق قبل الدخول بها أو بعده (ثم نكحها ثم دخلت لم يقع ان) كانت (دخلت في اليمين) لا انحلال اليمين بالدخول

فيها (وكذا) لا يقع (ان لم تدخل) في اليئونة (في الأظهر) لارتفاع النكاح الذي علق فيه والثاني يقع لوجود الصفة في النكاح من غير أن توجد قبله (وفي ثالث يقع ان بانث بدون ثلاث) لأنها لمودها ياتي الثلاث تعود بصفته من التعليق المذكور (٣٣٣)

وأن ما بعده تفصيل له فلا تكرار (في تنبيه) محل ما ذكر فيما إذا أمكن التخليص بالخلع والا نحو متى لم تدخل فانت طالق ثلاثا فانه يقع الطلاق حالا فلا معنى للخلع بعده .
 (فرع) حلف أنه لا يخالع ولا يوكل فيه فخالع لم يقع المعلق به لأنها تبين به (قوله دون ثلاث) أي في الحر ودون اثنتين في العبد (قوله دخل بها الزوج) الثاني خلافا لأبي حنيفة فانه قال إذا دخل بها زوج آخر عادت بالثلاث ويهدم الزوج ما بقي من طلاقات الزوج الأول اه فيبني أن يحمل ما في المنهج على هذا (قوله عادت ثلاث) لأن دخول الثاني بها أفاد حلها للأول ولا يمكن بناء العقد الثاني على الأول (قوله وللعبد) أي من فيه رق حالة الطلاق وان طرأ عتقه بعدها فان عتق بعد واحدة عادت له ببقية الثلاث لأنه صار حرا قبل استيفائها ولو تقارنا كأن علق سيده عتقه بصفة وعلق العبد طلاق زوجته بها فوجدت ملك الثلاث فلا تحرم عليه ولو شك في سبق العتق حرمت احتياطا فان اختلفا فكل رجعة (قوله وللحر) أي حالة الطلاق وان طرأ رقه فلو طلق ذمي حر طلقين ثم التحق بدار الحرب فسبى واسترق فله نكاحها بلا محل لأن الرق الطاري لا يهدم حالا كان قبله (قوله حرأة أم أمة) خلافا لأبي حنيفة في اعتباره الزوجة وبه قال ابن سريج من أئمتنا (قوله مرض موته) وكذا كل حالة يعتبر فيها تبرعه من الثلث (قوله وفي القديم ترثه) وبه قال الأئمة الثلاثة ومحل ان مات في ذلك المرض به .
 (فصل) في تعدد الطلاق ومأمعه (قوله ونوى) أي في جزء من اللفظ (قوله وقع مانواه) لأنه الأكثر

بخلاف ما إذا بانث ثلاث فلا يقع لاستيفائه بالثلاث ما علق (ولو طلق دون ثلاث وراجع أوجد ولو بعد زوج عادت ببقية الثلاث) دخل بها الزوج أم لم يدخل (وان ثلث) أي طلق ثلاثا وجد بعد زوج دخل بها وفارقها (عادت بثلاث) كما لو ابتدأ نكاحها (وللعبد طلقان فقط وللحر ثلاث) سواء كانت الزوجة في كل منهما حرأة أم أمة والمبعض والمدير والمكاتب كالقن (ويسع) الطلاق (في مرض موته) كما يقع في محنته (ويتوارثان) أي الزوج المريض والزوجة (في عدة رجعي) لبقاء آثار الزوجية في الرجعية بل يحق الطلاق بها كما تقدم وصحة الإيلاء والظهار والعلن منها كما سيأتي في الرجعة ووجوب النفقة لها كما سيأتي في النفقات (لإبانث) لا قطع الزوجية (وفي القديم ترثه) لأن تطليقها بشهر اختيارها يدل على قصد حرمانها من الارث فيعاقب بنقيض قصده فان اختارت الطلاق بأن سألته أو اختلفت أو علق الطلاق على مشيتها فاشاءته لم ترث جزءا

[قوله لارتفاع النكاح الخ] أي وأما النكاح الثاني فلا تصح إرادته لثالبزم تعليق الطلاق قبل النكاح والثاني ينظر الى قيام النكاح في حالي التعليق والصفة [قوله ولو بعد زوج] أي وإصابته فانه موضع الخلاف [قوله دخل بها الزوج أم لا] خالف الحنفية في حالة الدخول واحتجوا بأن ذلك يهدم الثلاث فيهدم ما دونها بالأولى . وأجيب بأنه لا يهدم بل يرفع التحريم والدفع غير هادم لأمرين كون الواقع لا يرتفع ولو ارتفع حلت بغير عقد قال الشافعي لما كانت الطلقة الثالثة توجب التحريم كانت أصابة زوج غيره توجب التحليل ولم يكن في الطلقة والطلاق ما يوجب التحريم لم يكن لأصابة زوج غيره معنى يوجب التحليل بعد استيفاء ثلاث في مجموع النكاحين انتهى [قوله وللعبد طلقان] قد يتصور ملكه لثلاثة في حال رقه كما لو طلق الذمي طلقين ثم قضى العهد والتحق بدار الحرب واسترق ثم تزوجها فانه يملك عليها الثالثة لأن طريان الرق لا يمنع الحل الذي كان ثابتا وقيل لا يملك الثالثة والله أعلم [قوله سواء كانت الزوجة الخ] وذلك لأن الطلاق يملك فاعتبر بملكه وخالف أبو حنيفة فجعل الاعتبار فيه بحال النساء كالعدة واختاره ابن سريج [قوله أي الزوج المريض] انما خص الأمر به لمكان السياق وقوله بعد وفي القديم ترثه فانه لا يتصور في غير المريض [قوله في عدة رجعي] أي اجاعا [قوله وفي القديم ترثه] به قال الأئمة الثلاثة قيل ويرده اتفاقهم على أن أسباب الارث القرابة والنكاح والولاء والاملام ثم هل ذلك مقيد باقضاء العدة أو أبدا أو الى أن تنكح أقوال ولو صح من المرض ثم مات أو مات فيه بعارض كقتل ونحوه لم ترثه في القديم وكذا لو كانت رقيقة وطلقها قبل العلم بمقتها .

(فصل : قال طلقك الخ) [قوله وقع مانواه] قد جزموا بذلك هنا وأجروا وجهين فيما لو قال الله على أن اعتكف ونوى أياما قال الزكشي كان الفارق دخول الغاية في الطلاق دون الاعتكاف [قوله لاحتمال اللفظ] عبارة الرافعي لأن الفعل والاسم المشتقين من المصدر يشعران به ويدلان عليه وهو يصلح للواحدة

والجنس

(فصل : قال طلقك أو أنت طالق ونوى هدا) من طلقين أو ثلاث (وقع) مانواه (وكذا

الكتابة) اذ نوى فيها هدا وقع مانواه لاحتمال اللفظ وسواء في هذا المدخول بها وغيرها كإرادته في الروضة (ولو قال أنت طالق واحدة

وعكسه كذلك فنى اختلاف اللفظ والنية عمل بالأكثر منهما في الصريح وبالنية مطلقا في السكائية (قوله بالنصب) ليس قيدا بل الرفع والجزء والسكون كذلك في الوجهين قال بعضهم وإنما قيد بالنصب لكونه الذى في الروضة (قوله وقيل المنوى) هو المعتمد كما صححه في أصل الروضة (قوله بالرفع) ليس قيدا بل فيه مامر (قوله فانت) أو اردت قبل الدخول أو أسلمت كذلك أو أمسك على فيه أو نحو ذلك (قوله قبل تمام طالق) أى قبل تمام القاف منه فيشمل المعية قال شيخنا وفيه بحث دقيق يدرك بالتأمل الحقيقي (قوله قبل ثلاثا) أى قبل تمامه فيشمل المعية أيضا كما قاله شيخنا وفيه مامر (قوله وحق الخ) هو المعتمد (قوله أنت طالق الخ) ولا يشترط ذكر كرافظ أنت في غير الأول ولا كون ألفاظه كالصريح ولا اتحاد لفظه والمنجز والمعلق في ذلك سواء إلا في الاطلاق فيقع في المعلق فيه واحدة ويقع الثلاث في غيره بدخول واحد لأن التكرار في الإيمان لافي الدخول (قوله وتخل فصل) فيه نظر إذا لم يعد لفظ طالق وحده لا يقع به ثنى وطول الفصل يقطعه عما قبله فعل التعميم في كلامهم محمول على غير هذه لا يقال بحمل على ما إذا قصر الزمان عرفا لأنه مع ذلك يصح التأكيد والفرض عدم محته فأمل (قوله ونحوها) كالى

وللجنس فسكانا محتملين للعدد وإذا جاز الاحتمال وانضمت النية وجب أن يقع انتهى [قوله بالنصب] قال الزركشى ولا يصح قراءته هنا بالرفع لأن الأصح عندهما إذ ذاك وقوع المنوى [قوله بظاهر اللفظ] أى من واحدة صفة للطلقة المقدرة وعبرة غيره لأن اللفظ يناقض المنوى والنية مع اللفظ الذى يحتمل لا تصل [قوله عملا بالنية] أى والمعنى حالة كونك واحدة أى توحدة من الزوج بسبب العدد المنوى أى يحتمل على هذا وإلا فظاهر أنه لو زعم إرادة ذلك قبل كما قال الشيخان بمثله فيما لو قال أردت واحدة ملفقة من أجزاء ثلاث [قوله بالرفع] أى وأما أنت واحدة بالنصب فظاهر أنه مثل أنت طالق واحدة به فيأتى فيه ماسلف لكن قال الشيخ برهان الدين بن الفركاح الظاهر صحة قراءة المؤلف بالأوجه كلها وكل على الوجهين المذكورين [قوله لأن السابق الخ] أى فيكون التقدير أنت ذات تطليقة واحدة ثم حذف المضاف وأقيمت صفة المضاف اليه مقامه [قوله ففيه الخلاف] أى والتعليل ماسبق وإنما كان حكم النصب على مامشى عليه المنهاج فيما سبق مخالفا لحكم الرفع هنا لأن النصب يجعل واحدة بحسب الظاهر صفة للطلقة المعتدة والرفع بحسب الظاهر يجعلها صفة للمرأة فافترقا والله أعلم قال الزركشى ولو قال أنت واحدة بالجزء أى ذات واحدة أو بالسكون على الوقف فينبغى أن يقع مأنواه وهو مقتضى تعليلهم [قوله فانت قبله] مثله ما لو سدت شخصه أو أسلمت أو اردت قبل الدخول [قوله قبل ثلاثا] أى قبل تمامها كما لو أقصر . قلت إن كان ذلك مع نية فلا يصح الحكم بوقوع واحدة وإن كان مع عدمها لم يلاق تعليل الأول وبهذا تم أن الحق تحقيق البوشنجى الآتى [قوله لأن الكلام الواحد لا يفصل] راجع لقول المتن وقيل واحدة [قوله ولا يعطى بعضه حكم كله] راجع لقول المتن فثلاث [قوله وإن قال أنت طالق الخ] مثله أنت طالق أنت مسرعة أنت مفارقة [قوله كأن سكت الخ] قال الامام هو كالاتثناء في الاتصال لا كالايجاب والقبول فانه كلام شخص واحد ثم قال في باب الاستثناء إن الكلام اليسير يقطعه بخلاف الايجاب والقبول انتهى لكن أطلق الشيخان في باب البيع أن الكلام يضر ولم يتعرض اليسير ولا كثير ثم هذا في الطلاق المنجز أما المعلق إذا انفصلت صيغ التعليق فتقبل فدعوى التأكيد كما نقله الامام في باب الايلاء عن المحققين [قوله لم يقبل] أى بخلاف ما لو أقر بألف في مجالس فانه يقبل دعوى التأكيد وإرادة إعادة الأول لأنه اخبار وهذا إنشاء فاذا اعتدت كلمة الايقاع تعدد الواقع [قوله فان قصدنا كيدا] ينبغى أن يجرى في هذا نظير ماسياتى في الاستثناء من اشتراط قصده قبل

بما بعد الأولى لها (فواحدة) لأن التأكيد في الكلام معهود والتكرار من وجوه التأكيد (أو استثناء فثلاث وكذا إن أطلق في الأظهر)
 هــلا بظاهر اللفظ والثاني لا يقع إلا واحدة لأن التأكيد محتمل فيؤخذ باليقين (وإن قصد بالثانية تأكيداً وبالثالثة استثناء أو عكس) أي
 قصد بالثانية استثناء وبالثالثة تأكيداً (٣٣٨) الثانية (فثنتان أو بالثالثة تأكيداً كيد الأولى) مع الاستثناء بالثانية (فثلاث في الأصح)

لتخلل الفاصل والثاني لا يقع إلا فثنتان لأن الفصل البسيط محتمل (وإن قال أنت طالق وطالقي وطالقي صح قصد تأكيداً كيد الثاني بالثالث) لتساويهما (لا الأول بالثاني) لاختصاص الثاني بواو العطف الموجب للتأخير (وهذه الصور في موطوءة فلو قالتهن لغيرها فطلقة بكل حال) لأنها تبين باللفظ الأول فلا يقع بما بعده شيئاً (ولو قال لهذه) أي لغير المدخول بها (إن دخلت الدار فأنت طالقي وطالقي فدخلت فثنتان في الأصح) لأنهما جميعاً معقلتان بالمدخول ولا ترتيب بينهما والثاني لا يقع إلا واحدة كما لو نجح ولو آخر الشرط فقبل على الوجهين وقيل يقطع بوقوع الثنتين لاتقاء احتمال تعلق الشرط بأحد اللفظين بخلافه في الأول (ولو قال لموطوءة فأنت طالقي طلقة مع) طلقة (أو معها طلقة فثنتان) معها وقيل مرتباً وينبغي عليهما قوله (وكذا غير موطوءة في الأصح) فعلى المعية يقع ثنتان وعلى الترتيب واحدة تبين بها (ولو قال) أنت طالقي

(قوله بما بعد الأولى) وإن زاد على الثلاث على المعتمد ولو قصد بكل واحدة تأكيداً قبلها كأن قصد بالثانية تأكيداً كيد الأولى وبالثالثة تأكيداً كيد الثانية وهكذا فواحدة أيضاً يمكن إدخالها في كلامه (قوله أو أطلق) أي علم منه الإطلاق أو لم يعلم قصده وإن تعذرت مراجعته (قوله وبالثالثة استثناء) أي أو أطلق بها فالإطلاق كقصد الاستثناء في جميع ما ذكر (قوله بواو العطف) خرج بالواو الفاء ونحوها أي بكل منهما في الكل أو البعض كما قاله شيخنا الرملي تعالى بن حجر وفي العباب خلافه ومال إليه شيخنا إذا اتحد الحرف (قوله ولا ترتيب) فلورتب كالفاء ونحوها أي بكل منهما في الكل أو البعض وقعت الأولى فقط كما لو قال لها أنت طالقي إحدى وعشرين فإنه يقع الأولى فقط وكذا لو قال ما بين واحدة وثلاث فيقع واحدة فقط بخلاف ما لو قال لها إحدى عشر فيقع ثلاثاً وكذا لو قال من واحدة إلى ثلاث أو ما بين واحدة إلى ثلاث فيقع الثلاث فيهما وسواء المدخول بها وغيرها في هذه وما قبلها ولو قال أنت طالقي إن دخلت الدار ثلاثاً ما طلقت واحدة إن دخلت الدار ثلاث مرات كما في الروضة واعتمده شيخنا ولو قال على الطلاق الثلاث إن رحت إلى بيت أهلك فأنت طالقي وقع الثلاث كما نقل عن افتاء والشيخنا الرملي ونقل عن ولده وقوع واحدة فقط ومال إليه شيخنا قال لأن أول الصيغة حلف لا يقع به شيئاً ولذلك لو قال بدل أنت طالقي أطلقك أو طلقتك لم يقع به شيء لأنه وعد ولو قال أنت طالقي عدد الرمل أو الشجر أو نحو ذلك من كل ماله أفراد وقع ثلاث أو أنت طالقي ملء البيت أو البلد أو السماء أو الأرض أو الجبال أو عدد التراب أو الماء أو أكبر الطلاق بالموحدة أو أعظمه أو أشده أو كما حلفت حرمت أو عدد شعرا بليس أو ألواناً من الطلاق وأطلق أو عدد سمك هذا الحوض ولم يعلم ما فيه أو عدد ملاح بارقي أو عدد ما شى الكاب وإن لم يقل حافياً أو حرك ذنبه ولا هناك بارقي ولا كلب أو أنت كائنة طالقي ونحو ذلك وقع في جميع ذلك طلقة واحدة فإن كان ثم بارقي أو كلب وأراد ما يحدث من البرق أو الحركة أو المشى الآن تنقيد بما يقع من ذلك فيقع في مرتين ثنتان وفي ثلاث ثلاث فإن أراد قدر زمن يمكن فيه ذلك عمل بمقتضاه ولو قال أكثر الطلاق بالثلاثة أو كله أو قال يا ما نطالقي أو أنت مائة طالقي أو عدد شعرك فلان ولم يعلم عدد شعره بل وموتها أو لا قليل الطلاق ولا كثيره وقع في جميع ذلك الثلاث وفي عكس هذه الأخيرة يقع واحدة ولو قال أو وسط الطلاق وأراد في العدد وقع ثنتان وإلا فواحدة (قوله قبل طلقة) وتحت وفوق مثل قبل وبعد (قوله لجواز الخ) فلو ادعى أنه أراد ذلك دين على المعتمد فراغ المؤكد لا يقال هذه ألفاظ صريحة فكيف قبلت الصرف بالنية مع إمكان نفاذها لأننا نقول إرادة

النأ كيد منعت من الصراحة [قوله بما بعد الأولى لها] ولو زاد على الثلاث بل هو أولى كانه عليه البقيني [قوله وكذا إن أطلق في الأظهر] لو تعذرت مراجعته فالظاهر حمله على الإطلاق [قوله لأن التأكيد الخ] في هذا التعليق نظر لأن صورة المسألة أنه أطلق فلم يقصد تأكيداً كيداً ولا استثناء [قوله وينبغي عليهما الخ] فزاع ابن الرفعة في هذا البناء بأن لنا وجهاً في أنت طالقي ثلاثاً أنه يقع الثلاث عند قوله طالقي فينبغي أن يكون لنا وجهاً أنهما يقعان معاً عند قوله أنت طالقي طلقة مع طلقة [قوله لجواز الخ] هذا التعليل يجري فيما لو قال أنت طالقي طلقة مع طلقة أو معها طلقة ولم يتقدم فيه حكاية الوجه المذكور [قوله ويلغو ذكر الخ] أي كما لو قال أنت طالقي أمس يقع في الحال ويلغو قوله أمس

[قوله] طالقي (طلقة قبل طلقة أو بعدها طلقة فثنتان في موطوءة وطلقة في غيرها) تبين بها للترتيب (ولو قال) أنت طالقي (طلقة بعد طلقة أو قبلها طلقة فكذا) أي يقع ثنتان في موطوءة واحدة في غيرها (في الأصح) فيهما وقيل لا يقع في موطوءة إلا واحدة لجواز أن يكون المعنى بعد طلقة مملوكة لي أو قبلها طلقة مملوكة لي وعلى الأول قيل تقع المنجزة أولاً وتعقبها المضمنة ويلغو ذكر

بعض قبل والأصح في أصل الروضة وقوع المضمنة أو لأم المنجزة وعلى هذا قيل يقع في غير الموطوءة فثقتان ويلغو ذكر بعد وقبل وكأنه قيل طلقين (ولو قال) أنت طالق (طلقت في طلقة وأراد مع) طلقة (فطلقتان) ولفظة في تستعمل بمعنى مع كما في قوله تعالى ادخلوا في أم (أو الظرف أو الحساب أو أطلق فطلقة) لأنها مقتضى الظرف وموجب الحساب والمحقق في الإطلاق (ولو قال) أنت طالق (نصف طلقة في نصف طلقة فطلقة بكل حال) مما ذكر من إرادة المعية وهو ظاهر أو الظرف أو الحساب أو عدم شيء (٣٣٩) لان الطلاق لا يقبض ولفظة نصف

الثانية مكتوبة في هامش نسخة المصنف بغير خطه وهي صواب كاذ كرت في المحرر والشرح إذ لو أسقطت وأريد المعية وقع طلقتان كما في الشرح (ولو قال) أنت طالق (طلقتين في طلقين وقصد معية فثلاث أو ظرفا فواحدة أو حسابا وعرفه فثقتان) لأنها موجبه (وان جهله وقصد معناه) عند أهل الحساب (فطلقة وقيل ثقتان) لقصد معية الحساب وضعف بأن ما يرسم لا يصح قصده (وان لم ينو شيئا فطلقة) لأنها المحقق (وفي قول ثقتان ان عرف حسابا) جلا عليه (ولو قال) أنت طالق (بعض طلقة فطلقة أو نصف طلقة فطلقة الآن يريد بكل نصف من طلقة) فيقع طلقتان ووقوع الطلقة بذكر بعضها مبهما أو معينا قال الشيخ أبو حامد وغيره بطريق السراية وامام الحرمين بطريق التعبير بالبعض عن الكل (والأصح أن قوله) أنت

(قوله والأصح) هو المعتمد (قوله إرادة مع) وكذا لفظها (قوله وهي صواب) وهذا هو الوجه الوجه وما في شرح شيخنا تبعا للأسنوي والبقيني من اعتماد وقوع طلقين مع ذكر نصف الثاني عند إرادة المعية فيه نظر ظاهر وما تسكوا به من القياس على نصف طلقة ونصف طلقة أجاب عنه شيخ الاسلام في المنهج بما هو واضح جلي وقياسه على ما في الاقرار غير مستقيم نعم ان أراد كل نصف من طلقة وقع طلقتان اتفاقا (قوله أبو حامد) في نسخة أبو محمد وهو الجويني وابنه امام الحرمين المذكور (قوله بطريق السراية) هو المعتمد وفائدة الخلاف تظهر فيها لو طلبت ثلاثا بألف فطلق واحدة ونصفا فعلى الأول له نصف الأول وعلى الثاني ثلثاه (قوله لأنها نصفهما) أي مع ثلثهما فلا يرد ما لو أقر له بنصف عبدین حيث يلزمه نصف كل منهما وهذا بناء على أن المراد بنصفهما واحدة منهما ويحتمل أن المراد أنها مجموع نصفهما فلا يراد ولا جواب فتأمل (قوله نظرا الى نصف كل طلقة) أي على افتراده لا مجموعا مع نصف الأخرى فلا يعارض ما قبله (قوله وان قوله الخ) (١) لم يقل والأصح كما هو قضية المتن لأن الخلاف ضعيف كما في الروضة كذا ذكره بعضهم فتأمل (قوله ثلاثة أنصاف طلقة) أي ولم يرد كل جزء من طلقة والاوقع الثلاث (قوله الى تكرار الخ) سيدكر محترزا لتكرار والعطف

[قوله وقوع المضمنة الخ] ليس المراد أن المضمنة تقع قبل تمام اللفظ بل يقعان بعد تمام المضمنة عقب اللفظ ثم المنجزة في لحظة عقبها قال في الروضة (فرع) اذا فرغنا على هذا فالطلقة التي تقع في غير الموطوءة هل هي المضمنة أو المنجزة [قوله فطلقتان] قال الزركشي صورها الامام في المسوسة وأما غيرها فيتجه أنه كقوله طلقة مع طلقة انتهى أي يقع طلقتان أيضا لكن على الأصح وقول الشارح ولفظة في الخ قال الغزالي والاحمال البعيد يقبل في الإيقاع وان لم يقبل في نفي الطلاق [قوله لأنها مقتضى الظرف] وذلك لأن الذي أوقعها إنما هو المظروف دون الظرف فصار كالأقر بالمظروف لا يكون اقرارا بالظرف وعكسه ولأن الطلاق لا يصلح ظرفا لنفسه فيلغو [قوله من إرادة المعية وهو ظاهر الخ] الذي في الزركشي أن غير المعية ظاهر وأما المعية فلا نه في معنى نصف طلقة قال والذي يقتضيه القياس وقوع طلقين لأن التقدير نصف طلقة مع نصف طلقة قال ثم رأيت في الاستقصاء وان قال نصف طلقة في نصف طلقة طلقت واحدة الآن يريد نصف طلقة أخرى غير التي بدأ بنصفها انتهى (فرع) لو قال نصف طلقة ونصف طلقة وقع ثقتان [قوله وهو ظاهر] منع الزركشي ظهوره بأنه لو صرح بالمعية وقع طلقتان وهذا أمره غيره والمتجه وقوع واحدة في مسئلته أيضا [قوله وهي صواب] أي لأن عند إسقاطه وإرادة المعية يقع طلقتان [قوله فثلاث] لو كانت غير مدخول بها فيه الوجه السابق فانه لا يقع سوى واحدة [قوله وقيل طلقتان] أي كالأقر بنصف عبدین [قوله وأن قوله] (١) والأصح أنه قوله كما هو قضية العطف في المتن لا يلزم كون الخلاف في الثانية قويا مع أنه ضعيف كما في الروضة [قوله ثلاثة أنصاف] لو زادت الأجزاء على طلقين نحو خمسة أنصاف طلقة كان الخلاف في أنه يقع طلقة أم ثلاث [قوله وفي الثانية] قال البيانيون النكرة اذا أعيدت كانت غير الأولى قال الزركشي من

طالق (نصف طلقين) يقع به (طلقة) لأنها نصفهما وقيل طلقتان نظرا الى نصف كل طلقة (و) ان قوله أنت طالق (ثلاثة أنصاف طلقة أو نصف طلقة وثلاث طلقة) يقع به (طلقتان) نظرا في الأولى الى زيادة النصف الثالث على الطلقة فيحسب من أخرى وفي الثانية الى تكرار لفظ طلقة مع العطف وقيل لا يقع فيها الاطلقة إلغاء للزائد في الأولى

(١) قول المحقق قوله وان قوله الخ) كذا بالأصل ولعل فيه سقطا وليحرم اه مصححه

تكرر لفظ طلقة ولو قال أنت طالق نصف طلقة ثلث طلقة لم يقع الا واحدة لا تنفاد العطف (ولو قال لأربع أوقت عليكن أو ييسكن طلقة أو طلقين أو ثلاثا وأربعاً وقع على كل طلقة) لأن ما ذكر اذا وزع عليهن خص كلامهن طلقة أو بعضها فتكمل (فإن قصد توزيع كل طلقة عليهن وقع) على كل منهن (في فئتين فثلاث وفي ثلاث وأربع ثلاث) كما يقع في واحدة واحدة وعند الإطلاق لا يحمل اللفظ على هذا التقدير لبعده عن الفهم (فإن قال أردت ييسكن بعضهن) أي فلانة وفلانة مثلا (لم يقبل ظاهرا في الأصح) لأن ظاهر اللفظ يقتضي شركتهن ويدين والثاني يقبل لاحتمال ييسكن لما أراد بخلاف عليكن فلا يقبل أن يريد به بعضهن جزما قاله الإمام والغبوي (ولو طلقها ثم قال للأخرى أشركتك معها أو أنت كهي) أو مثلها (فإن نوى بذلك طلاقها) (طلقت والافلا) تطلق لاحتمال اللفظ لغیر الطلاق (وكذا لو قال آخر ذلك لاسرائة) أي قال لها بصد أن طلق رجل

(قوله إذا وزع) أي باعتبار افرادها فإن قصد توزيع كل واحدة على الأربع فسيأتي ولا حاجة الى ذكر الأربع فيه وخرج بما ذكر مالوزاد عليه حكمه من أوسع أو ثمان يقع على كل طلقين فإن قال تسه وقع على كل ثلاث مطلقا كما لو عطف كقوله أوقت عليكن طلقة وطلقة وطلقة أو نصف طلقة ور بع طلقة وسدس طلقة فإنه يقع على كل ثلاث فيهما (قوله وأربع) لا حاجة اليه كما مر (قوله لم يقبل) نعم إن قال أردت ففلانة فثنتين مثلا وفلانة واحدة مثلا وتوزع الباقي على الباقيات قبل (قوله ولو طلقها) أي منجزا بخلاف ما لو علق طلاقها بدخول ثم قال للأخرى أشركتك معها فليراجع فإن قصد أن الأولى لا تطلق حتى تدخل الأخرى لم يقبل ولا يدين لأنه لا يصح الرجوع عن التعليق وإن قصد تعاقب طلاق الثانية على دخولها أو دخول الأولى عمل به وإن أطلق فهو كقصد الأولى (قوله أشركتك معها) خرج ما لو قال قسمت الطلاق بينكما فلا يصح لأنه لا ينقسم وأشركتك معها إنشاء كذا قاله شيخنا وفيه نظر إذ كون الطلاق لا ينقسم بمعنى لا يقع بعضه من غير تكميل صحيح وأما وقوع بعضه ويكمل فلا خلاف فيه فاجبه (فرع) حلف بالطلاق الثلاث أو أوقعه على غير معينة ونحوه زوجات فله تعيين في واحدة وإن ماتت أو أبانها أو كان يملك عليها دون الثلاث على العتد لحصول اليقونة الكبرى وكذا الوعاقبة بصفة وجدت قبل الموت أو الإبانة ولو قال على الطلاق من زوجاتي أو نسائي وقع على كل منهن الثلاث وامتنع التوزيع فإن قال زوجتي طالق وله أكثر من واحدة وقع على واحدة منهن ويرجع لتعيينه .

(فرع) سئل والله شيخنا الرمي عن حلف لا يكتب مع فلان في شهادة فأجاب بأنه إن لم يرد اجتماع خطهما في ورقة لا بحث إن كتب خطه قبل رفيقه قال ولده شيخنا ومحل هذا أن قلنا ان استدانة الكتابة ليس كابتدائها والافيجث لأن ما يكون استدانة كابتدائه كالعقود يبحث به مطلقا ويقاس به نظائره . (فصل : في الاستثناء) وهو من التي بمعنى الانعطاف والالتواء واصطلاحا الإخراج بالأو واحد أي أخواتها مالم يولد لمخل في الكلام قبله ومن الاستثناء ههنا من حيث الحكم التعليق بنحو أن شاء الله وانما فرع الطلاق لوجود النص فيه (قوله يصح الاستثناء) سواء قدمه أو أخره ويعود لما قبله من منعاطفات وإن كثرت حيث لا تخلل كذا قالوا فانظره مع اعتبار قصده (قوله في الطلاق) وكذا في غيره كما مر في الإقرار

فوائد الخلاف إذا قالت طلقتي ثلاثا على ألف فطلقها طلقة ونصفها فيستحق الثلثين على الثاني والنصف على الأول والصحيح استحقاق النصف ووقوع الطلقة لا يحتاج الى نية وحكي الراجح في راحته وكنايته وجهين ثم الوقوع بذلك البعض ثابت بالإجماع وذلك لأنه إذا اجتمع محلل ومحرم غلب المحرم [قوله ونظرا في الثانية] أي ولا يضر تكرور لفظ طلقة لاحتمال التأكيد [قوله ولو طلقها ثم قال الخ] لو طلق طلاق امرأته بدخول الدار مثلا ثم قال لزوجته الأخرى أشركتك معها فإن قال أردت أن الأولى لا تطلق حتى تدخل الأخرى لم يقبل والظاهر أنه لا يدين لما يلزم من تغير التعليق الأول بعد انبرامه وإن قال أردت إذا دخلت الأولى طلقت الثانية قبل لأنه كناية وإن قال أردت تعليق طلاق الثانية بدخولها فلهما كما في الأولى فالأصح الصحة لأنه جائز في التخيير فكذا في التعليق .

(فصل : يصح الاستثناء) حده عمرون من النجاء بأنه يقتضي عن الثاني ما يثبت نفيه بالأوكة تقوم مقامها بشرط اتصاله خلافا لابن عباس رضي الله عنهما والظاهر أنه لا يشترط قصد الإخراج قبل فراغ الكلام لكن نقل الزركشي عن العارسي أنه حكى الإجماع على عدم تأثيره إذا طرأ بعد تمام الكلام وفيه نظر فالسنة ذات خلاف ومن قال بالصحة الاستاذ أبو اسحق والصيمري وحكاها لروايتي عن الأصحاب قال ابن الرفعة وظاهر

(بشرط اتصاله) بالمستثنى

منه فان انفصل لم يؤثر (ولا يضر) في الاتصال (سكنة تنفس وعي) لانها لا تعد فاصلا بخلاف الكلام البير الأجنبي فيضرب على الصحيح (قلت وبشرط أن ينوي الاستثناء قبل فراغ الميم في الأصح ولفظة أعلم) والثاني لا يشترط ذلك بل يكفي أن يبدؤه الاستثناء بعد تمام المستثنى منه واعتراض ذلك بأنه يلزم عليه رفع الطلاق بدوقوعه (ويشترط عدم استغراقه) للمستثنى منه فلو قال أنت طالق ثلاثا الثلاث لا يصح (ولو قال أنت طالق ثلاثا الثلاثين وواحدة فواحدة وقبل ثلاث) الثاني يجمع المستثنى فيكون مستقرا والأول لا يجمعه ويلغى قوله وواحدة لحصول الاستغراق بها (أو) أنت طالق (ثنتين وواحدة إلا واحدة فثلاث وقيل فثلاث) الثاني يجمع المستثنى منه فتكون الواحدة مستثناة من الثلاث والأول لا يجمعه فتكون الواحدة مستثناة من الواحد فيلغى الاستثناء (وهو) أي الاستثناء (من نفي اثبات وعكسه) أي من الإثبات نفي (فلو قال أنت طالق ثلاثا إلا

(قوله بشرط اتصاله) ومعرفة بمضامو اللفظ به بحيث يسمع نفسه لو كان. عند السمع وان لم يسمع غيره وانما اشترطوا سماع غيره لقبوله لأنها تصدق بجميعها في نفيه فان قالت لم أسمع صدق هو ولو أنشأه غيره لم تكف إلا ان اعتقد نفعه لجهله مثلاله شيخنا الرملي (قوله سكنة تنفس وعي) ونحو سعال وعطاس واقتطاع صوت وفذ كر (قوله فيضرب) الانحوا استغفر الله عما له تعلق به. يقع بين الزوجين نحو يلزامة (قوله قبل فراغ المستثنى منه) ولما كان الاستثناء غالبا في الأيمان جرى على استنهم لفظ الميم ومنها لفظ ثلاثا مثلا (قوله بأنه رفع الخ) وقد يقال الصيغة الواحدة تعتبر بتمامها بل قال ابن عباس رضي الله عنهما بصحة الاستثناء المنفصل وان طلق الزمن ورد الأئمة الأعلام بل قال بعضهم ان نسبتهم اليه من الخطأ بدليل قول الله لأبوب وخذ يدك فضا فاضرب به ولا تحنت (نفيه) من أفراد ما ذكرهنا ما لو قال على الطلاق من ذراعي أو من نحو رأسي أو من ظهر فرسي أو نحو ذلك فلا بد من نية قبل فراغ الميم كإس (قوله عدم استغراقه) أي عدم استغراق لفظه الثاني لما تلفظ به قبله فهو محال لمواقع فلو قال أنت طالق طلقة ونصفا لا طلقة ونصفا وقع فثلاث وقول شيخنا يقع واحدة نظرا لمواقع فيه نظر ظاهر وان قال به الزركشي مع أن فيه جمع المفرق في المستثنى والمستثنى منه وهو باطل اتفاقا ومن المستغرق أيضا ما لو قال كل امرأة لي طالق غيرك أو سواك أو سوى التي في المقابر وليس له غير الخطابة فان أخر لفظ طالق عن أدوات الاستثناء لم يكن مستقرا فلا وقوع وكذا لو قصد أن أداة الاستثناء في الأول وصف للمرأة وأعربها بأعرابها وكان نحويا فلا يقع فان لم يضاف الى نفسه كقوله النساء طو الى أو كل امرأ طالق إلا فلانة لم يقع مطلقا وان لم يكن له غيرها خلافا لبعضهم (قوله لم يصح) أي ما لم يلحقه باستثناء آخر كإثباتي (قوله والأول لا يجمعه) وهو العتمد لأن الجمع عند الاستغراق باطل في المستثنى وفي المستثنى منه كإثباتهما المصنف وفيهما معا نحو أنت طالق ثنتين وواحدة الواحدة وواحدة فيقع ثلاث ولو قال أنت طالق ثنتين لا يقع واحدة منهما فليل يقع ثنتين لأنه كالمستغرق وقبل واحدة ويتجه أن يقال ان قصد عدم وقوع واحدة فقط وقعت الأخرى فقط والواقع ما فرجه ولو قال أنت طالق واحدة فقط وقعت الأخرى واثنية لا تقع وقع واحدة وكأنه قال لا تقع الثانية ولو قال أنت لا طلقت أو أنت لا طالق واحدة ولا نفي لم تطلق ولو قال أربعتن طو الى إلا فلانة أو إلا واحدة طلق جميعا لأن أربع ليس من صيغ العموم قاله القاضي واستوجه الشيخان خلافا لمصحة الاستثناء من الأعداد كإثباتي الإقرار وكذا لو قال أربعتن إلا فلانة طو الى (نفيه) لا يشترط أعاد حرف العطف فيها تقدم (قوله اثبات) لم يقولوا واقع لأنه النص يقتضيه لأنه اعتبر أن يستثنى قبل قطع الكلام ولأن لفظ الاستثناء أقوى من نفيه اه [قوله بعد تمام المستثنى] أي ولكن على الاتصال [قوله ويشترط عدم استغراقه] أي بالإجماع ويشترط أيضا التلفظ به فجرد النية لا يؤثر شيئا لظاهره ولا بطنا أي اذا كان مستقرا أو مثل أربعتن طو الى وأراد إلا فلانة أو تطبيقا بمشيئة الله قال الزركشي ويشترط أيضا أن يصرح على وجهه رافعي خلافا في كتاب الأيمان انتهى وقولنا ان مجرد النية لا يؤثر ليس في كل التعليقات كما علم ذلك بمراجعة شرح البهجة من آخر الطلاق ومراجعة ما يأتي آخر فصل السني والبدعي [قوله ولو قال الخ] يريد أن هذا ليس من الاستغراق على الأصح بخلاف المسئلة الثانية [قوله فثلاث] قال الأسنوي قياس قولهم الاستثناء يعود الى كل الجملة قبله أن يقع طلقثان [قوله والأول لا يجمعه] علل عدم الجمع في هذا والذي قبله بأن العطف يقتضي أفراد كل من المتعاطفين بحكم وان كان باوالاتي هي لمطلق الجمع كقوله لغير المدخول بها أنت طالق وطا لي يقع سوى واحدة [قوله من نفي اثبات] قال العراقي سئمت عن طلب منه الميت عند شخص خف لا يبيت سوى البلية الفلانية ليه مستقبلة هل يبحث بترك مبيته فأجبت بأن مقتضى قاعدة النفي والاثبات الحث لكن أفنى

ثنتين الاطلاق فثلاثان لأن المستثنى الثاني مستثنى

لا يلزم من الإثبات الوقوع فقد يقع كافي الطلاق وقد لا يقع كالحلف لا يطرأ زوجته في الشهر الامرة أو لا يشكو
غيره الا من حاكم شرعي ولا يثبت عند فلان في الشهر ليلة أو الليلة الثلاثية أو لا يلبس الاحمر يرفلأ بحث
بترك ذلك (قوله لما ذكر) وهو القاعدة المذكورة كافي المنهج وابن حجر وغيرهما وقيل للتعليل المذكور
(قوله نصف طلقة) أو قال الانصاف وقع فثنتان حلالا على نصف الثلاث الا ان أراد نصف طلقة فيكون كالو
ذكره (قوله ان شاء الله) ومثل ان بقية أدوات التعليق نحو متى ولو ولولا ومثل ان شاء الله رضي الله أو أحب
الله وأختار الله أو أراد الله أو حكم الله أو من الله بخلاف وعلم الله أو امره أو قدرته أو حكمته فتطلق في
الحال لأنه ليس تعليقاً سواء في الجميع آتى بالباء الموحدة أدنى نحو أنت طالق برضا الله أو في رضا في القسم
الأول أو يعلم الله أو في علمه في القسم الثاني فراجع ذلك (فرع) لو تعدد المستثنى منه رجع الاستثناء الى
الجميع على العتمد خلافاً لمن خصه بما قبله فلو قال أنت طالق واحد أو فثنتين وثلاثاً ان شاء الله لم يقع شيء أو قال
أنت طالق وطلقي وطلقي بعطف أو دونته ان شاء الله تعالى لم يقع شيء أيضاً ومثل مشيئة الله مشيئة الملك والهيمة
وأما مشيئة زيد مثلاً فان وجدت يقينا في حياته وعلم بها المعاق وقع والا فلا ولو قال أنت طالق لولا الله أو لولا
أبوك لم يقع شيء أيضاً ومنه قول ابن الصلاح انه لو حلف بالطلاق أنه لا يفعل كذا الا ان سبقه القضاء والقهر ثم
فعله وقال قصدت اخراج ما قدر منه عن الأيمن فلا بحث (قوله عن قصد التبرك) وعن الاطلاق أيضاً ولو شك
هل قصد التعليق أو لا وهل ذكر المشيئة أو لا فهو مثل التبرك ومثله أيضاً قصد أن كل شيء بمشيئة الله أو نحو
ذلك (قوله فانه يقع) أي حالا كالو فتح همزة إن أو أبدلها باذا أو بما سواء النحوي وغيره وكالو قال أنت
طالق ان شاء الله تعالى وان لم يشأ الله فتطلق حالاً على العتمد ولو قال أنت طالق اليوم ان شاء الله ثم طلق فيه
وقع المنجز والمعلق أولم يشأ الله فضى اليوم ولم تطلق وقع المعلق بعدهما ولو جمع بين هذين فالحكم كذلك
كان قال أنت طالق اليوم طاعة ان شاء الله وان لم يشأ فطلقتين فان طلقها اليوم وقع ثنتان المنجزة والمعلقة
وان لم يطلق فيموقع المعلقان على عدم المشيئة كالمس (قوله وكذا يمنع) مع قصد التعليق فقط كما تقدم

في الحقيقة واحدة (أو ثلثا
الاثلاثا الاثنتين فثنتان)
لما ذكر (وقيل ثلاث)
لأن الاستثناء الأول
مستترق فيلغو والثاني
مرتب عليه فيلغو أيضا
(وقيل طلقة) لأن الاستثناء
الثاني صحيح فيعود الى
أول الكلام (أو خمساً الا
ثلاثا فثنتان وقيل ثلاث)
اعتباراً للاستثناء من
الملفوظ لأنه لفظي وقيل
من المملوك (أو ثلاثا الا
نصف طلقة فثلاث على
الصحيح) فكسبيل للنصف
الباق بعد الاستثناء وقيل
ثنتان تكسبيل للنصف
المستثنى (ولو قال أنت
طالق ان شاء الله أو ان لم
يشأ الله) أي طلاقك
(وقصد التعليق لم يقع)
أي الطلاق لأن المعلق عليه
من مشيئة الله أو عدمها
غير معلوم ولأن الوقوع
بخلاف مشيئة الله تعالى محال
وقال صاحب التلخيص
بالوقوع في الثانية لأنه
ربط الوقوع بما يصادفه
من عدم مشيئة الله تعالى فهو
كالأقال أنت طالق طلاقاً
لا يقع عليك واحترز بقصد
التعليق عن قصد التبرك
بذكر الله فانه يقع (و
كذا يمنع) التعليق بالمشيئة
(انقضاء تعليق) نحو أنت

شيخنا البلقيني بحضوري فيمن حلف لا يشكو غيره الا من حاكم شرعي هل بحث بترك الشكوى
مطلقاً فأجاب بعدمه وبرافقة تصحيح النووي في الروضة فيمن حلف لا يطرأ في السنة الامرة أنه لا بحث
بترك الوطء مطلقاً وهو ناظر للغي مخالفاً للقاعدة المتقدمة اهـ [قوله فثنتان] أي تصحيحاً للاستثناء
الأول بسبب تعليقه بالثاني لأن الكلام إنما يتيم بأخوه [قوله وقيل من المملوك] قضيته أنه لو ملك
اثنين مثلاً اعتبر [قوله أو ثلثا الخ] لو قال في هذه الصورة الانصاف فراجع فان لم تمكن مراجعته
أو أطلق حل على نصف الثلاث ولو قال أنت طالق طلقة الا نصف طلقة طلقت واحدة قطعاً ولو قال أنت
طالق طلقة ونصف الا طلقة ونصفاً فنقل الزركشي عن بعض فقهاء عصره أنه أفتى بوقوع طلقة قال
لأن اكتمل النصف في جانب الإيقاع ثم نستثنى طلقة ونصفاً فيبقى نصف طلقة [قوله تكسبيل للنصف] لأنه
أحوط [قوله وقصد التعليق الخ] قال الزركشي أي قبل فراغ اللفظ كما سبق نظيره في الاستثناء قال وليس
هذا خاصاً بالمشيئة بل كل تعليق كذلك اهـ ثم هذا التفصيل المشار إليه في المنهاج خصه شيخنا في شرح
البهجة بالسئلة الأولى [قوله لأن المعلق عليه الخ] أي وكافي التعليق بالصفات وغيرها من الشروط وهذا
التعليل على طريقة الفقهاء وأما طريق المتكاملين من أصحاب الشافعي فعلاؤ ذلك بأنه يقتضي التعليق على
مشيئة جديدة ومشيئة الله تعالى قديمة فلما تعذر وقوع الصفة لم يقع الطلاق وجوابه بين والله أعلم [قوله
لأن ربط الوقوع بما يصادفه] وذلك لأنه لا يقع الا بالمشيئة [قوله عن قصد التبرك الخ] مثله سبق للسان
وملو قصد أن كل شيء بمشيئة تعالى وكذا لو أطلق على ما اقتضاه كلامهم [قوله وكذا يمنع انقضاء الخ]

حران شاء الله (ويعين)

نحو والله لأفعلن كذا ان شاء الله (ونذر) نحو الله على أن أصدق بعمائه ان شاء الله (وكل تصرف) غير ما ذكر كبيع وغيره (ولو قال ياطاقي ان شاء الله وقع في الأصح) نظر الصورة النداء المشعر بحصول الطلاق حاله والحاصل لا يعلق بالمشيئة والثاني لا يقع نظرا الى أن المعنى بالنداء انشاء الطلاق وهو يقبل التعليق بالمشيئة (أو قال أنت طالق إلا أن يشاء الله) أي الطلاق (فلا) يقع (في الأصح) لأن استثناء المشيئة يوجب حصر الوقوع في حالة عدم

الشيئة وذلك تعليق بعدم المشيئة وقد تقدم له لا يقع الطلاق فيه والثاني يقع لأنه أوقعه وجعل المخلص عنه المشيئة وهي غير معمولة فلا يحصل الخلاص

فصل: شك في طلاق

منجز أو معلق: أي هل وقع عليه أولا (فلا) يحكم بوقوعه لأن الأصل بقاء النكاح (أو في عدد) كأن شك هل وقع عليه طلقان أو واحدة (فالأقل) يأخذ به لأن الأصل عدم الزيادة عليه (ولا يخفى الورع) فها ذكر بأن يحتاج فيه فان كان الشك في أصل الطلاق الرجعي راجع

فلا يمنع الاطلاق هنا وقارق النية في العبادات نحو الصلاة والوضوء لمنافاته للجزم المعتبر في صحة النية فيها (قوله لأفعلن) هو للمستقبل وينع في الماضي أيضا على العتد في قوله في شيء فله والله ما فعلته ان شاء الله (قوله لصورة النداء) ولذلك لو كان اسمها طالق لم يقع به شيء كإسار ولوجع بين النداء وغيره فلكل حكمه كقوله أنت طالق ثلاثا ياطاقي ان شاء الله أو ياطاقي أنت طالق ثلاثا ان شاء الله فيقع فيهما واحدة بالنداء وتقديم المشيئة كتاخيرها كقوله ان شاء الله ياطاقي أنت طالق ثلاثا فيقع فيهما واحدة أيضا والعطف كغيره أيضا كقوله هند طالق وزينب طالق ان شاء الله فيرجع اليهما حيث قصد هما على المعتمد (قوله والحاصل لا يعلق) وبذلك فارق أنت طالق لأنه يستعمل في قريب الحصول ومتوقفة كما يقال للريض أنت صحيح (فنبه) علم بما ذكر أن الفصل بقوله ياطاقي بين التعليق والمعلق لا يضر لأنه ليس بأجنبي قال بعض مشايخنا ومنه ما لو قال أنت طالق ثلاثا إلا واحدة ان شاء الله فراجع .

فرع لو قال قصدت بقولي ياطاقي الطلاق الثلاث الذي قبله قال بعض المتأخرين لم يقبل ويدبر **فصل** في الشك في الطلاق وهو أربعة أنواع لأنه إما شك في أصله أو في عدده أو في محله أو في صيغته الواقعة منه قبل تنجز أو تعليق وهذه لم يتكلم المصنف عليها وقياس ماسر آتيا من الوقوع قبل لو شك هل قصد التعليق بالمشيئة أولا أن يقع هنا فراجع (قوله شك) أي تردد (قوله هل وقع عليه) وهو في المعلق شك في وجود صفة (قوله فالأقل) خلافا للأمام مالك (قوله الورع) هو في الأصل الكف عن الحرام ثم استعير هنا للكف عن الحلال (قوله راجع) احتياطا ويصد بهذه الرجعة لو تبين له وقوع الطلاق فلا يحتاج الى اعادتها .

عليه بعضهم بأنه اذا منع المنجز فالمعلق أولى [قوله ويعين] يدخل في عموم هذا نحو والله ما فعلته ان شاء الله فقد أفنى البارزى فيه بأنه يبحث لأنه لم يعلق الفعل على المشيئة بل على القسم واستشهد بأن من قال في حلفه عند القاضي والله ما غصبته ان شاء الله يجعل ناكلا قال الزركشى بعد حكاية ذلك وهو يعنى قول البارزى ضعيف لأن الاستثناء إنما يعلق بالمستقبل دون الماضي [قوله ان شاء الله] أما لو قال ان شاء زيد ثم شاء فنقل الرافى عن القاضي عدم اللزوم وخطأ الامام بأنه مثل ان قدم زيد ففعله على كذا [قوله وكل تصرف] يعلق بذلك ما لو قصد التعليق في نية الصلاة ونحوها من العبادات [قوله ولو قال ياطاقي الخ] فرق الرافى بين هذا وبين أنت طالق ان شاء الله بأن ياكذا يقتضى حصول الوصف حالة النداء ولا يقال للحاصل ان شاء الله وأنت كذا قد يستعمل عند القرب منه وتوقع الحصول كما يقال للقريب من الوصول واصل ولقريب الشفاء أنت صحيح فيصح الاستثناء وينتظم [قوله وقد تقدم] أي فاعلة هناك هي العلة هنا [قوله فلا يحصل الخلاص] كما لو قال أنت طالق إلا أن يشاء زيد ولم تعلم مشيئته فانه يقع الطلاق ويفرق باسكان معرفة المعلق عليه في هذا دون الأول ثم إن الوجه الثاني رجحه العراقيون وقال الرويانى إنه المذهب ورجحه القاضي والبعوى والمأوردى .

فرع طلقها ثلاثا بحضرة شاهدين فشهدا أنك قلت عقبه ان شاء الله قال صاحب الكفاي ان كان له حالة غضب أخذ بقولهما والإلزام لثقت اليهما ونظر فيه الزركشى بأن فعل الشخص لا يرجع فيه للغير كالصلى والشاهد **فصل** [قوله شك في طلاق] أي باستواء أو رجحان كظنيره في الحدث [قوله لأن الأصل بقاء النكاح] كأن الأصل التحريم عند الشك في النكاح [قوله لأن الأصل عدم الزيادة الخ] خلافا لما لك حيث أوقع الأكثر كنجاسة في ثوب جهل موضعا وأجيب بأنها ليست في قدر معلوم من الثوب كي يستصحب العلم في غيره وإنما نظير المسئلة تحققتها في طرف من الثوب مع الشك في أصابه غيره .

(۳۴۴)

فأنت طالق وقال آخران لم
يكنه فامرأتى طالق وجهل
لم يحكم بطلاق أحد) منها
لأنه لو انفرد بما قاله لم يحكم
بوقوع طلاقه فعلى الآخر
لا يغير حكمه (فإن قالوا
رجل لزوجتيه طلقت
أحدهما) لوجود إحدى
الصفتين (ولزمه البحث)
عن الطائر (والبيان)
لزوجتيه أن اتضح له تعلم
المطلقة من غيرها وعليه
الامتناع عنهما إلى أن يتبين
الحال (ولو طلق أحدهما
بينهما) كأن خاطبها
بالطلاق أو نواها عند قوله
أحدا كما طالق (ثم جهلها)
بأن نفسها (وقف) الأمر
من قربان وغيره (حتى
يذكر) المطلقة أى
يتذكرها (ولا يطالب
ببيان) للمطلقة (أن
صدقاته في الجهل) بهافان
كذبتاه وبأدريت واحدة
وقالت أنا المطلقة لم يكفه
في الجواب لأدري بل
يحلف أنه لم يطلقها فإن
نكل حلفت وقضى
بطلاقها (ولو قال لها
وإن جئتيه أحدا كما طالق
وقال قصدت الأجنبي) قبل
في الأصح بمنه لاحتمال

[قوله وطلقها ثلاثا] كذا في الروضة [قوله لتحل لغيره يقينا] من فوائد الثلاث أنها إذا عادت له بعد الزرع تعود بالثلاث [قوله ولزمه البحث] أي حيث أمكن [قوله أو نواها عند قوله الخ] هذه بعينها المسئلة الآتية في قول المنهاج الآتي وقصد معينة ولكن وجه المخالفة دعوى النسيان هنا بخلاف الآتي ثم إن سائر الأحكام المترتبة على المسئلة الآتية جارية في مثال الشارح هذا والمثال المذكور قبيله وكذا في تعليق الرجل طلاق زوجته بمنافقين السابقة في المتن كما صرح بكل ذلك في الإرشاد وهو ظاهر [قوله وقال قصدت الأجنبية] احتراز عما لو أطلق فانه يقع على الزوجة واستشكله ابن الرفعة بأن اللفظ متردد بين الزوجة والأجنبية [قوله لأنه خلاف الظاهر] فرق الزركشي بين هذه المسئلة والمسئلة قبلها بما حصله أن أحدا كما موضوع للقدر المشترك بخلاف زينب فانه لا يتناول بحكم الوضع الاعمال واحدا فلنهدأ قبلت الإرادة في ذلك دون هذا [قوله والافاد أحدهما] قال الزركشي هو يشمل ما لنوى أحدهما بعينها أو أطلق أو نواها معا وبالثالثة صرح الإمام كما قلناه عنه الرفاعي قال ولا يجبي فيه التردد فيما لو قال أنت طالق واحدة ونوى ثلاثا

اللفظ لذلك والثاني لا يقبل

اللفظ لذلك والثاني لا يقبل وقطاع زوجه لانهما محل الطلاق فلا ينصرف عنها الى الاجنبية بالقصد (ولو قال زينب طالق) واسم زوجته زينب (وقال قصدت اجنبية) اسمها زينب يعرفها (فلا) يقبل (على الصحيح) لانه خلاف الظاهر ويدل على الثاني يقبل بعبارة لا محال المفظ لذلك (ولو قال لزوجه احدكما طالق وقصد معينة) منهما (طلقت والا فاحدهما

ويلزمه البيان في الحالة الأولى والتعيين في الثانية (تعرف المطلقة منهما) وتزول عنه الى البيان أو التعيين وعليه البدار بهما
أى بالبيان أو التعيين في الطلاق البائن وكذا الرجعي في وجهه فان أخر صعى (٣٤٥) وان امتنع عزز والأصح في

ينزل كلام الامام الذي ذكره في المنهج (قوله وعليه البدار) قال شيخنا الرملي ان لم يتدع نسيانا وطلبناه
كما قال ابن الرفعة لأنه حقهما وإباحة الله الاعتزال وقد وجد وهو متجه المدرك وان كان ظاهر كلامهم
بخالفه (قوله والأصح) هو المعتمد ما لم تنقض العدة ولا يجهل لو استعمل في كل مامر وما يأتى (قوله
ونفقهما) بمعنى المؤنة تجب عليه (قوله في الحال) أى فلا تؤخر الى بيان أو تعيين فسقط ما لبعضهم هنا (قوله
باللفظ) وتجب العدة منه في البيان ومن التعيين فيه وتأخير حسيانها لا يضر كما في طلاق الحائض (قوله
ليس بيانا الخ) لأن ملك النكاح لا يحصل بالفعل ابتداء فلا يتدارك به كإرجعة وخرج ملك النكاح، لا غير
فيحصل بالفعل كالسبي والاحتطاب ولذلك لو قال لأمتيه إحدا كاحرة ثم وطئ واحدة عتقت الأخرى (قوله
لعنك عليه المهر) أى لا الخدوان كان الطلاق بائنا على المعتمد للشبهة (قوله في بيان لها) أنها المطلقة فان ادعت
الأخرى أنها المرادة بالطلاق فلها تحليفه فان لم يحلف حلفت وطلقت أيضا ولا يأتى مثل ذلك في التعيين لأنه
انشاء (قوله فان نواهما جميعا) أى بقوله إحدا كما طالق فالوجه أنهما لا يطلقان أى معا بل تطلق واحدة فقط
فيساوى ما قبله فهو ودفع توهم طلاقهما معا إذا نواهما معا ويخرج في هذه من البيان الى التعيين كما مروى يحكم

لأن حل إحدى المرأتين عليهما لا وجه له اهـ (قوله ويلزمه البيان الخ) قال ابن الرفعة لا وجه لإيجاب
ذلك قبل الطلب لأنه لمحض حق الزوجين وحق الله سبحانه وتعالى هو الاعتزال عنهما وقد أوجبتاه اهـ
وقوله لمحض حقهما كأنهما لم يافيه من تطويل العدة عليهما (قوله وتزول عنه) أى أن لم يجعل الوطء تعيينا
فان جعلناه فلا حبس في مسألته (قوله وعليه البدار بهما) اقتضى هذا أنه لو استعمل لا يجهل وقال ابن الرفعة
يجهل كمن أسلم على أكثر من العدد الشرعى فانه يجهل ثلاثا وهذا القياس صحيح إذا عين ففسى أو أبهم فان
عين ولم يتدع النسيان فلا وجه للإمهال وقال البلقيني لا نسلم للزوم ولا العصيان بالتأخير مادامت العدة قائمة
اهـ (قوله والأصح في الرجعى لا بدار عليه) أى مدة العدة (قوله في الحال) قيل مستدرك لأنه قال ونفقهما
بالتثنية (قوله لا يسترد المصروف) قال الامام وهو من النوادر لأنها نفقة بائن (قوله لأن الطلاق لا ينزل الخ)
تتمته في الرافعى ولكن قول الزوج إحدا كما طالق جزم منه بالإيقاع فاقتضى إيقاع الحيولة فان الطلاق وان لم يتم
قد صدر صدورا لا يرد فلم يستقل بمستقل يقع ولم يعلق لينتظر وكان مقتضاه الزام الزوج إتمامه ولو بعد
حين فاذا آتته وقع فكأنه أوجب الطلاق ولم يوقعه (قوله يمنع منهما) ولأن التعيين بين التي اختارها
لنكاح فيكون اندفاع نكاح الأخرى باللفظ السابق نعم العدة من وقت التعيين (قوله ليس بيانا)
أى لأن الطلاق لا يقع بالفعل فكذا الاخبار به (قوله وقيل تعيين) أى لأن التعيين انشاء اختيار
والوطء دال عليه كوطء المبيعة في زمن الخيار ورد بأن ملك النكاح لا يحصل بالفعل فلا يتأول به
بخلاف ملك اليمين وقد نص الشافعى رضى الله عنه على المنع منهما ولو كان تعيينا لما امتنع منهما ورد ابن
الرفعة الأخير بأنه لا يلزم من كونه تعيينا أن يكون حلالا وتبعه الزركشى وقال ان الأكثرين عليه
(قوله في بيان) أى لأنه اخبار عن إرادة سابقة (قوله أردت) منه تعلم أن محل كلامه هنا عند سبق
التعيين فيكون الكلام في البيان وذلك لأنه اذا كان السابق إيهاما فلا إرادة معه وأما حكم هذه
العبارات عند المطالبة بالتعيين فسيأتى في كلام الشارح رحمه الله (قوله لا قراره به) أى فالطلاق انما
هو باقرار لا بقول إحدا كما طالق فانه لا يصلح إطلاقهما معا كما أسلفناه وسيصرح به الشارح قريبا

(٤٤ - قلوبى وعميره - ثالث) المطلقة في بيان لها أو هذه الزوجة في بيان أن غيرها المطلقة (أو) قال مشبرا
الى كل منهما (أردت هذه وهذه بل هذه) أو هذه مع هذه أو هذه هذه (حكم بطلاقهما) في الظاهر لا قراره به بما
ورجوعه بذكر بل عن الاقرار بطلاق الأولى لا يقبل أما في الباطن فالمطلقة من نواها فقط قاله الامام قال فان نواهما جميعا

فترجعه أنهما لا يطلقان إذ لا وجه لحل إحدا كما عليهما جميعا ولو قال أردت هذه ثم هذه أو هذه فهذه حكم بطلاق الأولى فقط كما في التهذيب والتتمة لفصل الثانية بالترتيب والتعقيب ونقله الامام عن القاضي حسين في ثم واعتضه يتضمن الكلام الاعتراف بالطلاق فيها فليحكم بوقوعه فيهما كما في الواو وسكت عن ذكر الفاء وهي كشم قال الرافعي والحق الاعتراض لكن رجح في الروضة الأوّل ولو قال عند المطالبة بالتعيين هذه المطلقة وهذه أو بل هذه أو ثم هذه تعينت الأولى ولما ذكر غيرها لأن التعيين انشاء اختيار لا اخبار عن سابق (٣٤٦) وليس له إلا اختيار واحدة فيلغو ذكر اختيارها غيرها (ولو ماتنا أو

بطلاق الأولى منها كما يأتي وهذا هو الذي يجب فهمه في كلام الامام وما قيل بخلاف ذلك فلا وجه له فلي تأمل (قوله حكم الخ) هو المعتمد كما سيذكر ترجيحه عن الروضة (قوله الترتيب) ومثله القليلة والبعيدة فلو قال هذه قبل هذه أو بعدها هذه حكم بطلاق الأولى فقط أو هذه بعدها هذه أو قبلها هذه حكم بطلاق الثانية كما في الخطيب وغيره (قوله والتعقيب) مستدرك أو هو لرفع توهم جواز طول الفصل بينهما الذي تفيدته ثم (قوله واعتضه الخ) وقد يجاب بأن الاعتراف بما لا يحتمله الكلام غير صحيح إذ يبعد كل البعد قصد طلاقين لا مرأتين مرتين بلفظ إحدا كما فتأمل (قوله أو ثم هذه) أو فهذه (فرع) قال النووي لو جلس زوجاته الأربع صفا فقال الوسطى منكن طالق طلقت إحدى المتوسطتين وعليه التعيين وقيل يطلقان وقيل لا يقع شيء (قوله أي المطالبة الخ) يشير إلى أن المصدر مضاف لمفعوله ويعلم من المطالبة أن الكلام في غير الرجعية لأنه لا مطالبة فيها كما تقدم ولأنها تراث وقد مر أن المطالبة فورية (قوله ويرث من الأخرى) فإن نازعه ورثتها فلم تخلفه فإن حلف طاب الوعد بكل المهر إن وطئ وإلا فنصفه وإن نكل حلفوا ولا يرث ولو لم يكن ارث بأن كانت كتابية والزوج مسلم فلا بيان ويوقف من تركه كل عند الارث حصّة زوج (قوله ولومات قبل الخ) ولو قبل موتها أو موت أحدهما على المعتمد (قوله ولو قال الخ) وبأنى مثل ذلك في الزوجين وهما حكم الزوجة في جميع ما يأتي (قوله ولا يستخدم العبد) يؤخذ منه أنه لا يمنع من الكسب لو كان كسوبا (قوله إلى البيان) المنبوق بالبحث فلا يلزم أيضا على الفور كما تقدم لكن مع الطلب على نظير ما مر عن شيخنا لم يملأ وإذا بين في العبد عتق وللزوجة تخلفه فإن نكل حلفت وطلقت وكذا عكسه (قوله لتوقعه) فلم يتوقع فلا بيان ولا يأتي هنا التعيين (قوله وعليه نفقتهما) وينبغي أن لا يكلف بها في العبد الكسوب من غير كسبه لأنه إما حر أو هو من مال السيد كالعبد (قوله فإن مات) أي قبل البيان في صورة العبد (قوله لم يقبل بيان وارثه) أي في مسألة العبد ويقبل في مسألة الزوجين كما علم بما مر (قوله لأنه منهم) أي فيما ذكره الشارح فإن بين في الزوجة قبل قطعا وبحث البلقين أنه يقرع لو كان على الميت دين نظرا لحق العبد في العتق والميت في الرق ليوفي دينه منه (قوله فيه قول الخ) ومر أن المعتمد منهما القبول (قوله وخرج من الثالث)

إحداهما قبل بيان وتعيين بقيت مطالبته أي المطالبة للطلاق بهما (بيان الارث) فلا يبين أو عين لم يرث من المطلقة ان كان الطلاق باثنا وان قيل بوقوعه عند التعيين لسبق الإيقاع ويرث من الأخرى (ولو مات) قبل البيان أو التعيين (فلا يظهر قبول بيان وارثه لا قبول (تعيينه) لأن البيان اخبار يمكن وقوف الوارث عليه بخبر أو قرينة والتعيين اختيار شهوة فلا يخلفه الوارث فيه والثاني يقبل بيانه وتعيينه كما يخلفه في حقوقه كالرد بالعب والاختد بالشفعة وغيرها والثالث لا يقبل بيانه ولا تعيينه لأن حقوق النكاح لا تورث (ولو قال إن كان هذا الطائر غرابا فصرأني طالق وإلا فعبدي حر وجهل منع منهما) لزوال ملكه عن إحداهما فلا يستمتع بالزوجة ولا يستخدم العبد ولا يتصرف فيه (إلى البيان)

[قوله فالوجه أنهما لا يطلقان] أي بل تطلق واحدة فقط [قوله بالترتيب والتعقيب] عبارة الرافعي فقد أثبت في الثانية طلاقا على موجب الترتيب وهو لم يطلق إلا واحدة [قوله غيرها] سواء قلنا تطلق باللفظ أو بالتعيين لأن التعيين انشاء متمم للفظ السابق لا اخبار عما وقع [قوله بقيت مطالبته] هذا في الرجعي لا وجه له لأن الميراث فيه ثابت على كل حال [قوله بمنع المرأة من الارث] فلو قال حنت في العبد قبل قطعا [قوله قولنا الطلاق المبهم] أي والأصح منهما القبول لأنه من باب البيان من حيث ان الطلاق أو العتق ارتباط بعمين ولكن لا يعرفه [قوله فانها مؤثرة الخ] أي فسكان ذلك كما لو شهد رجل وامرأتان بنكاح فانه ثبت

لنوقعه وعليه نفقتهما إليه (فإن مات لم يقبل بيان الوارث على المذهب) لأنه ينهم في بيان أن الطائر المال غراب بمنع المرأة من الارث وإبقاء العبد في الرق والطريق الثاني فيه قولنا الطلاق المبهم بين الزوجتين (بل يقرع بين العبد والمرأة) فلعل القرعة تخرج على العبد فانها مؤثرة في العتق دون الطلاق (فإن قرع) أي خرجت القرعة عليه (عتق) بأن كان التعلق في الصحة أو في مرض الموت وخرج من الثالث وراث المرأة إذا ادعت أنها طلقت بالتعيين وكان الطلاق باثنا (أو خرجت) أي خرجت القرعة عليها (لم تطلق) إذ لا أثر للقرعة في الطلاق

والورع أن تترك الميراث (والأصح أنه لا يرق) أي لا يرجع إلى بعض الرق بل يبقى على حاله من تطبيق عتقه ويستمر الاشكال **مطهر الثاني**
 يرق فيتصرف فيه الوارث كيف يشاء ويحول الاشكال ووجهه أن القرعة تؤثر في الرق كالعتق فكما يعتق إذا خرجت عليه يرق إذا خرجت على
 عبد يلوذع بأنها تؤثر في عديله فلا تؤثر فيه (فصل : الطلاق سني وبدعي ويحرم البدعي وهو ضربان) أحدهما (طلاق في حيض محسوسة) أي
 موطوءة وحرمة هذا المخالفة لقوله تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن من أعتدتهن أي (٣٤٧) في الوقت الذي يشرعن فيه في العدة

وبقية الحيض لا تحسب
 من العدة والمعنى فيه
 تضررها بطول مدة
 التبرص (وقيل إن سألته)
 أي سألت الطلاق في الحيض

(لم يحرم) لرضاها بطول
 المدة (ويجوز خلعهافيها)
 حاجتها إلى التخلص
 بالمفارقة حيث اقتضت به
 وقد قال تعالى لا جناح
 عليهما فيما اقتضت به
 (لا أجني) أي لا يجوز
 خالعه في الحيض (في الأصح)
 لأنه لم يعلم فيه وجود حاجتها
 إلى التخلص بالمفارقة
 والثاني يجوز لأن الظاهر أن
 الأجنبية إنما ينفذ المال
 حاجتها إلى التخلص

ويحرم الطلاق في النفاس
 كالحيض لأن المعنى المحرم
 شامل له (ولو قال أنت طالق
 مع آخر حيضك فسني في
 الأصح) لاستعقابه الشروع
 في العدة بناء على أن القرء
 الطهر المحتوش بدمين وهو
 الأنظر كما سيأتي في العدة
 والثاني بدعي بناء على أن
 القرء الانتقال من الطهر
 إلى الحيض فلا يستعقب

أي كله فإن خرج بعضه عتق فقط ما لم يحز الوارث في السك (قوله والورع أن تترك الميراث) ظاهر
 كلامه رجوعه للثانية وفيه أنه لم يثبت لها إرث فتترك لبقاء الاشكال الآن يقال بمعنى أنها لا تطالب
 الورثة وأما رجوعه الأولى فواضح تأمل (قوله أي لا يرجع إلخ) دفع لما توهمه العبارة من حرمة
 العبد (قوله ويستمر الاشكال) ولا تعاد القرعة كما في شرح الروض .

(فصل) في الطلاق السني والبدعي وسيأتي في كلامه المراد بهما (قوله الطلاق) خرج الفسخ وعتق
 المستقرشة فلا توصف بسنة ولا بدعة (قوله ويحرم البدعي) وينفذ (قوله طلاق) ولومن وكيل لم ينص له
 موكله عليه على المعتمد (قوله في حيض) بوقوع جميع أفضه فيه أي لامع آخره فلو ابتداء فيه وتم في الآخر لم
 يكن بدعيًا فلا يحرم وأما عكسه بأن وقع لفظ أنت في الطهر ولفظ طالق في الحيض فلا يحرم ويحسب ذلك
 الجزء المقارن لأن مكان قرء كقوله ابن الرفعة نعم لو علق عتق أمة بطلاقها في الحيض لم يكن بدعيًا تشوقا
 للعتق (قوله موطوءة) ولو في الدبر ومثله استدخال المني ولو في الدبر أيضًا لرجعية لأنها تنبئ على المعتمد
 (قوله ويجوز خلعهافيها) أي أن كان بما لها رؤسها والافيدعي قاله شيخنا الرمي (قوله إنما ينفذ المال)
 فهو ليس بما لها والابار كالمس (قوله مع آخر حيضك فسني) أوفى آخره أو عند آخره فسني منها على الأصح
 في شرح شيخنا خلافا لابن حجر أنه بدعي وكذا يقال في الطهر المذكور بعده فهو سني أيضًا قاله شيخنا وفيه
 نظر فتأمل (قوله عينه) هو قيد لعرفته لأنه إذا أطلقه فقيل يحمل على طهر يلي التعليق وقيل
 يحمل على الطهر الذي قبل موتها كذا قيل وفيه نظر يظهر بالتأمل (قوله فالمراد بالمذهب)
 اعراض على المصنف هنا وفي الروضة (قوله وطئ فيسه) وفي الدبر واستدخال الماء كذلك كأن تقدم
 (قوله أن تكون البقية إلخ) فيه إيهام أن محل الخلاف إذا كان الوطء بعد أول الحيض وليس مراداً

المال دون السكاح [قوله والورع أن تترك الميراث إلخ] هو بوجه أن لها الآن سبيلا إلى الميراث
 وليس مراداً فإن الاشكال مستمر كما يصرح به الشارح .

(فصل) [قوله الطلاق سني وبدعي] خرج بالطلاق الفسوخ وعتق المستقرشة فإنه لا يكون بدعيًا
 وتعليقه ظاهر [قوله ويحرم البدعي] أي وينفذ لأنه إزالة ملك مبنية على التغليب فلا يمنع تضرر المملوك
 [قوله محسوسة] ولو في الدبر ومثل ذلك استدخال المني وليس من البدعي ما يقع في الحيض من طلاق المولى
 والحكمين وكذا قوله أنت طالق مع آخر حيضك كما سيأتي والمعلق ينظر فيه إلى وقت الصفة وفائدة كونه
 بدعيًا استحباب المراجعة إذا لزم نعم أن أوقع الصفة باختباره أو علم وقوعها في زمن البدعة فالظاهر التأني
 [قوله لرضاها بطول المدة] رد بأنه صلى الله عليه وسلم لما أنكر الطلاق في الحيض لم يستفصل [قوله بناء على
 أن القرء إلخ] انظر هل يقول هذا بتحريم طلاق المسوسة في طهر لم تمس فيه الظاهر لا [قوله وحرمة
 هذا إلخ] استدلاله بحديث ابن عمر رضي الله عنهما ثم إن شاء طلقها قبل أن يمسه [قوله فطلقها] أي

الشروع في العدة (أومع آخر طهر) عينه (لم يطأها فيه بدعي على المذهب) لأنه لا يستعقب الشروع في العدة بناء على الرجوع في
 تضيق القرء وقيل سني بناء على مقابلة فالمراد بالمذهب هنا المعبر به في الروضة أيضا الرجوع (و) الضرب الثاني (طلاق في طهر وطئ) فيه من
 قد تمحل (بأن لا تكون صغيرة ولا آيسة (ولم يظهر حمل) وحرمة هذا لأدائه إلى الندم عند ظهور الحمل فإن الإنسان قد يطلق الحامل دون
 الحمل وعند الندم قد لا يمكن التدارك فيتضرر الولد (فلو وطئ حائضا وطهرت فطلقها بدعي) أيضا (في الأصح) فيحرم لاحتمال الطلاق
 المؤدى إلى الندم كأن تقدم والثاني ليس بدعي فلا يحرم لا شعاع بقية الحيض براءة الرحم ودفع باحتمال أن تكون البقية مملوكة

الحمل يعد احتمال الندم ولو كانت الحامل ترى الدم وقبلها هو حيض لم يحرم الطلاق فيه لأن عدتها بوضع الحمل (فتنبيه) سكوت المصنف عن بيان معنى السنن وحكمه يشعر بأنه ماعدا البدعي وأنه جائز وذلك ماش على أحسن الاصطلاحين أن السنن الجائز والبدعي الحرام والاصطلاح الثاني المشهور أن السنن بعض الجائز كطلاق ممسوسة في طهر لم يطأها فيه وليست بحامل وأن طلاق الحامل والآيسة والصغيرة وغير الممسوسة ليس بسني ولا بدعي وهو جائز والأمر في ذلك يسير والأول أنضباطه أولى (ومن طلق بدعيًا سن له الرجعة ثم إن شاء طلق بعد طهر) حديث الصحيحين أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أي قبل أن يمسيها إن أراد كصرح بذلك في بعض رواياتهما ويقاس غير هذه الصورة من البدعي عليها (ولو قال لحائض) ممسوسة أو لنفساء (أنت طالق للبدعة وقع في الحلال أول السنة حين تطهر)

(قوله ويحمل خلعها) أي أن كان بماله ما يسوئها كإحرام ولو يسوئها على المعتمد كما تقدم نعم إن كان لها بقية قسم حرم ولو بماله لأجله (قوله من ظهر حملها) وليس من زنا وكذا من كان قد تمتد به بالأقراء والافدعي لتوقف الشروع في العدة على وضعها وطهرها من النفاس ومن البدعي الطلاق في عده شبهة مطلقا قاله شيخنا فراجعه وسيأتي أنفا (قوله ولو كانت الخ) يشير إلى أن هذا طلاق في حيض وليس بدعيًا (قوله وهو جائز) ومنه طلاق الحكمين وطلاق المولى وطلاق من علم تقصيره في حقها لأنه واجب وطلاق من خاف تقصيره في حقها لأنه مندوب وطلاق من لا تسمح نفسه بنقصه لأنه مباح وطلاق في زمن البدعة بعد طلاق في زمن السنة لأنها تبني وطلاق المنجزة والعبرة في الطلاق المنجز بوقته وفي المعلق بوقت وجود الصفة فإن جهلت فبدعي لأن فيه كمال ولم يعلم باستدخاله مامه ولو علم بوجود الصفة في وقت البدعة أو وقت باختياره فيها فقال شيخنا الرمي لأن فيه وان كان بدعيًا أيضا وفيه نظر فراجعه (قوله ومن طلق بدعيًا) وإن لم يأنم به كاسر (قوله سن له الرجعة) ويكره تركها ويقتضى زمن السنة باتها من البدعة وهو في طهر وطئ فيه أو في حيض قبله بفرغه مع زمن الحيض بعده وفي حيض خال عن الوطء بفرغه وبالرجعة يسقط الأنم من أصله لأنه لحقه واقعدوقاه وانما لم يجب وإن كانت توبة خلافا لأمام مالك وأبي حنيفة نظر المأ ذكر لأن التوبة لم تنعصر في الرجعة لحصولها بمساحتها مثلا (قوله مره فليراجعها) والأمر بالأمر ليس أمرا كحقرر في محله (قوله حين تطهر) أي مالم يطأها في الحيض والاخير تطهر بعد الحيض مالم يطأها

من غير مس كما يفهمه الفاء وانما قيدنا بذلك لمقابل الأصح (قوله ويحمل خلعها) لو سألت في هذه الحالة الطلاق من غير عوض قال القاضي عياض لم يحمل الطلاق لمافي من حق الولد ولم يحك فيه الخلاف السابق فيما إذا سألته في الحيض (قوله وظهور الحمل الخ) احتجوا أيضا على صورة الحمل بما روى مسلم عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا قال البيهقي فيه دلالة على أنه لا بدع في طلاق الحامل وبه قال الشافعي وهي عنده كغير المدخول بها وقال القفال طلاق الحامل سني للحديث قال وكان الشافعي لم يبلغه ذلك اه ونفس كلام القفال أن الأصح المشهور في مذهب الشافعي أن طلاق الحامل ليس بسني ولا بدعي والحديث يقتضي أنه سني فكأنه لم يبلغه (قوله والاصطلاح الثاني الخ) هذا الاصطلاح لا يصح أن يرده المصنف لثلايلزم في عبارته السابقة الاخبار بالأخص عن الأعم (قوله ماعدا البدعي) راجع لقوله معنى السنن وقوله إنه جائز الضمير فيه راجع لقوله وحكمه (قوله وليست بحامل) لم يقل ولا صغيرة ولا آيسة لقوله في طهر (قوله ثم إن شاء طلق بعد طهر) يعني بعد الطهر الثاني كما ورد في الحديث قيل وفي إفادة التنكير الكمال أشعار بذلك (قوله مره فليراجعها) احتج به مالك رضي الله عنه على ما ذهب إليه من وجوب الرجعة وأجاب أئمتنا بأن الأمر بالأمر بالشيء ليس أمرا بذلك الشيء والالكان أمر الشخص بأن يأمر فلانا بضرب عبده فعدوا أيضا فقوله صلى الله عليه وسلم مروا أولادكم بالصلاة ليس أمرامنه للأولاد أو استشكل بأن قوله صلى الله عليه وسلم فليراجعها أمر منه عليه الصلاة والسلام قال الزركشي إلا أن يكون المراد فليراجعها لأجل أمرك اه على أن مالكا قائل بأن الطلاق في طهر الممسوسة بدعي حرام ولم يقل فيه بوجوب الرجعة وقال الإمام النووي رضي الله عنه ينبغي كراهة الترك لظاهر الحديث ولمافي من الإيذاء اه ثم قضية اطلاقهم أن سن الرجعة يستمر إلى انقضاء العدة وهل يرفع الإنم إذا رجع حكى النووي عن شيخه الكمال سلا ركاية وجهين (قوله كصرح بذلك) الإشارة راجعة لقوله قبل أن يمسيها (قوله حين تطهر) يستثنى مالم يوطئها في آخر الحيض واستمر إلى أول

لمن فيه وهي مدخول بها (لحين تحيض) أي ترى دم الحيض فان انقطع الدم قبل يوم وليلة ولم يعد تبين أن الطلاق لم يقع وهذا كما رأيت خطاب لمن يكون طلاقها سنيا أو بدعيا فلو قال لمن لا يتصف طلاقها (٣٤٩) بذلك كغير المسوسة والصغيرة

وغيرهما أنت طالق

للسنة أو البدعة وقع

في الحال مطلقا ويلغو

ذكر السنة والبدعة (ولو

قال أنت طالق طلقة حسنة

أو أحسن الطلاق أو أجه

فكالسنة) فان كانت في

حيض لم يقع حتى تطهر أو

في طهر لم تنس فيه وقع في

الحال أو مست فيه وقع حين

تطهر بعد حيض (وطلقة

قيصة أو أقيح الطلاق أو

أخسه فكالبدعة) فان

كانت في حيض وقع في

الحال وكذا في طهر مست

فيه والإخين تحيض ولو

خاطب بهذه الألفاظ من

ليس طلاقها سنيا ولا بدعيا

كالخامل والآيسة وغيرهما

وقع في الحال مطلقا كالأ

قال للسنة أو البدعة (أو سنية

بدعية أو حسنة قيصة

وقع في الحال) ويلغو ذكر

الصفين تضادهما

(ولا يحرم جمع الطلقات)

أي أن يطلق ثلاثا دفعة

لانتقاء المحرم له والأولى له

تركه بأن يفرقه على

الأقراء أو الأشهر ليتمكن

من الرجعة أو التجديد

ان نسّم (ولو قال) لمسوسة

(أنت طالق ثلاثا أو ثلاثا

للسنة وفسر بتفريقهما

فيه وهكذا وعلم بما ذكر أن اللام هنا للتوقيت لأنه شأنها فيما يتكرر ويعد انتظاره وفي غيره للتعليل فلو أراد لم يقبل ويدين (قوله لم تنس فيه) ولا في حيض قبله وتقدم أن نسّ الأجنبي بشبهة كذلك (قوله وان مست) أو استدخلت ماءه كالمسوسة (قوله وان لم تنس فيه) أي الطهر قبل التعليق ولا بعده فان مسما بعده وقع مغيب الحنفية ويجب النزح حالا ولا حد ولا مهر ولو علما وكان الطلاق باثنا لأن ابتداءه مباح واستدامة الوطء ایست وطأ قاله شيخنا الرمي فراجع (قوله فان انقطع) خرج ما لو مات لأن الأصل استمراره لو عاش (قوله وهذا) أي توقف الطلاق على زمن علق به وان نواه حالا لأن اللفظ ينفيه (قوله وقع في الحال مطلقا) لأن اللام فيه للتعليل كاعلم فلا يتوقف على وقت وان صرح بالوقت كقوله لوقت السنة أو لوقت البدعة فان أراد غير ما ذكر مما يمكن لم يقبل ويدين (قوله سنية بدعية) أو لاسنية ولا بدعية وكذا ما بعد (قوله وقع في الحال) فان قال سنية و بدعية وقع حالا ان لم يتصف طلاقها بهما ولا يتوقف على محي. الأخرى كالقوله أنت طالق اليوم أو غدا فانه يتوقف على محي. الغد ولو قال في حال البدعة أو في حال سنة فأنت طالق فلا طلاق ولا تعليق فان قال لها طلاقا سنيا الآن وقع حالا ولو قال أنت طالق للسنة ان قدم زيد وأنت طاهر فان قدم وهي طاهر طلقت والا فلا طلاق وان طهرت بعد (فرع) قال الامام الرافعي لو قال أنت طالق كالثلج أو كالنار طلقت حالا وقال الامام أبو حنيفة ان أراد كالثلج في البياض والنار في الاضاء طلقت في حال السنة وأراد كالثلج في البرودة والنار في الاحراق طلقت في حال البدعة انتهى وهو ظاهر وان لم يرد شيئا من ذلك فينبغي الوقوع حالا وعليه يحمل كلام الرافعي المذكور فراجع وانظر ولو قال طلقة كالثلج أو كالنار وقع حالا على المعتمد (قوله ويلغو ذكر الصفين لتضادهما) فلو فسر الحسن من حيث الوقت والتبع من حيث العدد قبل على الصحيح ولو طلق ثلاثا بعضها للسنة وبعضها للبدعة عمل بما أراد فان أطلق شرط فيقع ثقتان حالا والأخرى في الأخرى (قوله هي أو يطلق ثلاثا) أي ولو في أكثر منها كسبعين ولا حزمة ولا تميز على المعتمد (قوله بأن يفرقه) أي بالنفل أو بالألفاظ كأن يقول أنت طالق ثلاثا في كل قره طلقة (قوله طاهرا) وان لم يسبق لها حيض (قوله ويطلبها) هو بالموحدة بعد اللام وفي نسخة بالقاف فالواو بمعنى أو كما هي كذلك في بعض النسخ أيضا (قوله ولها تمكينه) وللقاضى التفريق بينهما اذا اجتمعا وهل يحده حيفئذ راجعه

الطهر وكذا ان لم يستمر بناء على الأصح أنه بدعي ولو وطئها شخص بشبهة في دوام الزوجية وكان ذلك في الحيض المذكور فلا يطلقها الا في الطهر الكائن بعد انقضاء عدة الشبهة [قوله لحين تحيض] قال الزركشي في التوقف على الحيض اشكال لأنه اذا وطئ في ذلك الطهر صدقت الصفة فيقع الطلاق [قوله كالحامل والآيسة] أبرزهما هنا كأبرز فيما سلف غير المسوسة والصغيرة ليسكون ذا كرا أولاما بهمه آخرها وذا كرا آخراما بهمه أولا [قوله ولا يحرم جمع الطلقات] احتج الأصحاب بأن عو يرا المجلفى عقب لعاده زوجته قال كذبت عليها ان أمسكتها هي طالق ثلاثا قال الزركشي وقال ذلك قبل أن يعلم بأنها تبين بالهاتن ولم يتكر عليه النبي عليه الصلاة والسلام وبأن فاطمة بنت قيس حكّت أن زوجها طلقها فبث طلاقها قال الشافعي رضي الله عنه تعني ثلاثة [قوله بأن يفرقه على الأقراء] أي يوقع طلاقا في طهر قره ثم يصير الى قره ثم يوقع فيه طلاقا الى آخر وهكذا [قوله أو التجديد] أي فيما اذا كان باثنا بدون ثلاث [قوله والأصح أنه يدين] لأنه لو صرح

على أقراء) أي قال انه نوى في كل قره طلقة (لم يقبل) في الظاهر لمخالفته لمقتضى اللفظ من وقوع الثلاث دفعة في الحال في الأولى وفي الثانية ان كانت المرأة طاهرا وحين تطهر ان كانت حائضا ولا سنية في التفريق (الامتنع بتكرير الجمع) للثلاث دفعة كالمساكي فيقبل لموافقة تفسيره لاقتضاه (والأصح) على عدم القبول (أنه يدين) فيما نواه فيعمل به في الباطن ان كان صادقا بأن يراجعها ويطلبها وطأ تمكينه ان ظنت

صفحة بقرينة والا فلا وفي ذلك قال الشافعي رضي الله عنه له الطلب وعليها الحرب والوجه الثاني لا يدين لأن اللفظ لا يحتمل المراد والنية إنما
تصل فيما يحتمله اللفظ (ويدين (٣٥٠) من قال أنت طالق وقال أردت ان دخلت الدار (أو ان شاء زيد) بخلاف ان شاء

الله لأنه يرجع حكم الطلاق ومقبله يخصه بحال دون ذلك (ولو قال نسائي طوالت أو كل امرأة لي طالق وقال أردت بعضهن) كفلانة وفلانة دون فلانة (فالصحيح أنه لا يقبل ظاهرا) لمخالفته لعموم اللفظ المحصور أفراد القليلة (القرينة بأن خاصته) زوجته (وقالت) له (نزوت) على (فقال) منكرا لذلك (كل امرأة لي طالق وقال أردت غير الخاصة) فيقبل في ذلك رعاية للقرينة والثاني يقبل مطلقا لأن استعمال العام في بعض أفراد شائع والثالث لا يقبل مطلقا والقرينة الحالية لا تصرف مثل هذا العام عن عمومها وإنما تصرفه اللفظية كالاستثناء وعلى عدم القبول يدين .

(فصل) قال أنت طالق في شهر كذا أو في غرته أو أوله أو رأسه (وقع) الطلاق (بأول جزء منه) وهو أول جزء من الليلة الأولى منه ووجه في شهر كذا بأن المعنى اذا جاء شهر كذا وبجيشه يتحقق بجيشه أول جزء منه (أو

(قوله والا فلا) بأن شككت في حاله أو ظنت كذبه فلا تكن فيكره تمكينه في الأولى ويحرم في الثانية وعلى هذا يحمل قول الامام المشار اليه بقوله وفي ذلك قال الشافعي الخ (قوله له الطلب) شامل لما لو تزوجت بغيره ممن لم يصدقه ولورجعت إلى تصديق الأول ولو بعد فراق الثاني لم تقبل لأن هذه الأحكام لا تتغير بالرجوع عنها وان حكم قاض بخلافها قاله شيخنا الرمي (قوله وما قبله يخصه الخ) يؤخذ منه أن كل ما هو كذلك فهذا حكمه نحو نسائي طوالت الا فلانة كما في الاستثناء وتقدم في الاستثناء ما يطلب مراجعته .

(نفيه) أشعر كلام ذلك البعض أن السلام فيمن له غير الخاصة والا فقدم في الاستعراق حكمها فراجع

(فصل) في تعاقب الطلاق بالأوقات وما يذ كر معه . (قوله أو رأسه) أو بجيشه أو ابتدائه أو استقباله أو أول أجزائه (قوله بأول جزء منه) ان علق قلبه فان علق فيه بعد ذلك الجزء اعتبر ذلك الجزء من العام القابل وثبت الشهر برؤية الهلال في بلد التعليق وان انتقل لغيره أو تمام العدة ثلاثين فيه أو شهادة عدلين فيه أيضا نعم اعتبار بلد التعليق هنا يخالف ما في الصوم من اعتبار حكم البلد المنقول اليه الآن يقال ذاك في أمر مستقبل وفيه بعد والوجه أنه لا مخالفة بين تأمل (قوله ووجه في شهر كذا) ومثله بوجه في غرة كذا لأنها اسم للثلاثة الأول (قوله في فجر أوله) وفارق الاعتكاف بأنه موكل إلى بيته ولذلك لوعين أوله هنا كان كالا اعتكاف كافي المسئلة الآتية (قوله اذا مضى) لو أسقطه طلقت حالا مطلقا سواء نصب اليوم أو رفعه أو لانعم لو قاله لا ولا قال أردت اليوم الذي بعده قبل ولو قال كل يوم طلاق طلقت واحدة حالا وبفجر كل يوم طلاق أو بنصف يوم كذا فبزواله أو بنصف شهر كذا فبغروب خامس عشره أو بنصف نصف الشهر فبفجر ثمانه أو بأول آخره فبفجر آخر يوم منه أو بأول فبغروب شمس أول يوم منه عند الشيخين وبآخر أول ليلة منه عند العلامة السباطي أو بأول آخر أوله فبزوال اليوم الأول منه عند الشيخين أو بأول نصف الليلة الأولى عند السباطي أو بأول آخر أول آخره فبزوال اليوم الآخر منه وفاقا للشيخ الاسلام في ذلك وقول شيخنا الرمي بخلافه غير مستقيم فتأمل ولو قال بأول آخر يوم موتي لم يقع شيء كالأول بقوتي فان قال بأول آخر جزء من عمري فقبل موته ولو قال قبل موتي بأربعة أشهر وعشرة أيام ومات بعد تلك المدة فأكثر تبين وقوعه بقدرها قبل موته فلا عدة عليها ولا ارث لها ولا يمنع من تمتعه بها قبل موته ولو قال اذا مضت أيام أو الأيام ففلانة على المعتمد فيهما ولو قال قبل موتي طلقت حالا وفيه نظر ولو قال ليلا أنت طالق اليوم وقع حالا وعكسه لأنه يلغو

بذلك لا تنظم مع كلامه السابق كافي أردت ان شاء زيد بخلاف أردت ان شاء الله كالجيشي وان انتظم مع كلامه السابق لكن فيه رفع لأصل الطلاق ولا يرد ما لو قال أنت طالق وقال أردت من وثاق ولا قرينة فانه يدين وان كان فيه رفع لأصل الطلاق لأن اللفظ يشعر به ومن هنا تعلم أن قولهم ما كان صريحا في بابه لا يكون كناية في غيره اذا وجد نقادا في موضوعه محله باعتبار الظاهر [قوله والا فلا] لكن لو شككت كره التمكن [قوله ويدين من قال الخ] بشرط أن يقصده قبل فراغ النطق بالطلاق [قوله مثل هذا العام] أي محله أفراد قليلة محصورة .

(فصل : قال أنت طالق الخ) [قوله بأول جزء] أي كما أن التعليق بدخول الدار تحصل فيه الصفة بأول الدخول ولا يعتبر فيه وسط الدار ولا أقصاها [قوله أو في نهاره] اعلم أن لنا وجهها أن النهار من طلوع الشمس بخلاف اليوم فانه من الفجر قطعاً وضيم نهاره ينبغي أن يعود على الشهر لأجل قوله أول يوم منه

في نهاره أو أول يوم منه في فجر أول يوم) منه على قياس ما تقدم (أو آخره فبآخر جزء من الشهر وقيل بأول النصف الآخر) اذ كله آخر الشهر فيقع بأوله وورد بسبق الأول إلى الفهم (ولو قال ليلا اذا مضى يوم) فانت طالق (فبغروب شمس غده) [قوله]

شمسه) طالق (والا) أي
وان لم يقله نهارا بأن قاله ليلا
(لنا) أي لا يقع شيء (وبه)
أي بما ذكر (يقول شهر
وسنة) والشهر والسنة
فاذا قال ليلا أو نهارا اذا
مضى شهر فانت طالق
طلقت بمعنى ثلاثين يوما
ومن ليلة الحادي والثلاثين
أو يومه بقدر ماسبق
التعليق من ليلته أو يومه
واذا قال في أثناء شهر اذا
مضت سنة فانت طالق
طلقت بمعنى أحد عشر
شهرًا بالأهلة مع اكمل
الأول من الثالث عشر
ثلاثين يوما واذا قال اذا
مضى الشهر أو قال السنة
فانت طالق طلقت بمعنى
بقية ذلك الشهر أو تلك
السنة (أو) قال (انت طالق)
أمس وقصد أن يقع في الحال
مستندا اليه (وقع في الحال)
ولغا قصد الاستناد الى
أمس لاستحالة (وقيل
لغو) أي لا يقع به شيء
لقصد به مستحيلا (أو)
قصد أنه طلق أمس وهي
الآن معتدة صدق بيمينه)
في ذلك وتكون عدتها
من أمس المذكور إن
صدقه ومن وقت الاقرار
ان كذبه (أو قال طلقت
في نكاح آخر) أي غير
هذا النكاح (فان

تسمية الزمان بغير اسمه لعدم ذكر المضي كاسم (قوله انا) وقياسه لوقال ليلا اذا مضى الليلة فبأنق منها
وان قل أوليلة فقل ماضى منها من الليلة القابلة أو قال نهارا اذا مضت الليلة لغا ولو قال اذا مضى الليل فبمضى
ثلاث ليال على المعتمد عند شيخنا الرمي كافي شرحه تبعا لافناء والده (قوله وبه يقاس الخ) لكن لا يأتي
هنا الالغاء (قوله اذا مضى شهر) وكذا لو قال الى شهر مالم يرد التنجيز فلو قال شهور فتلاثة وتعتبر بمافي
أجل البيع فليراجع ولو قال اذا مضت الشهور فبأنق من السنة ولودون ثلاثة على المعتمد أو بأول الأشهر
الحرم فبذى القعدة لأنه أولها على المعتمد وقيل بالحرم وقيل غير ذلك (فرع) لو حلف لا يقيم بمحل
كذا شهرا فأقامه متفرقا حنث ولو حلف لا ينزل في بلد كذا حنث باقامته فيها أيام الزيادة كذا قاله شيخنا
ويظهر أن ذلك في نحو مصر والقاهرة والا كبذل لا يدخلها النيل الا بعد أيام الزيادة فينبى اعتبار أيام
أقامة الماء فيها فراجع (قوله في أثناء شهر) ليلا أو نهارا (قوله مضت سنة) فان قال سنون أو السنون
فتلاث سنين مطلقا على المعتمد (قوله بالأهلة) فلا يقبل منه غيرها كالرومية والقبطية قال الأذرى الان
كان منهم أو ببلادهم فينبى قبوله على نظير ماسر من اعتبار بلد التعليق (قوله ثلاثين يوما) وفي جزء
الليلة أو اليوم ماسر (فرع) لو قال ساعة اعتبرت ساعة فلسكية أو الساعة فبها أوساعات فتلاث أو الساعات
فبأنق من اليوم والليلة أو في أفضل ساعات النهار فطلوع الفجر وقيل بالغروب وقيل بفرار الصلاة في يوم الجمعة
نعم في اعتبار الساعة الفلسكية نظر خصوصا لمن لا يعرفها فراجع (قوله مستندا اليه) هو من جملة المقصود
فالقصد شيان الوقوع حالا مع الاستناد المذكور وهو قيد محل الخلاف والابأن قصد الوقوع حالا فقط أو
أطلق أو قصد وقوعه أمس فقط وقمع حالا قطعه وكذا لو تعذر معرفة قصده بأن مات أو جن أو خرس ولا اشارته
(قوله لقصد به مستحيلا) قياسا على ما لوعلى على وجوده مستحيل شرعا كمنسوخ صوم رمضان أو إعادة
كصعود السماء أو عقلا كالجمع بين الضدين فانه لا يقع وان وجدت الصفه كالصعود مثلا على المعتمد عند
شيخنا وأجيب بأن ما هنا قصد مستحيل لا تعليق بمستحيل كما أشار اليه الشارح بالتعليل ولو قال أنت طالق
غدا أمس أو أمس غد بالاضافة وقع حالا ان قال ذلك نهارا أو ليلا في الثانية والواقع في الغد ولغا ذكر
أمس كالمولم يصف ولو قال أنت طالق اليوم غدا وقع واحدة حالا وكذا في اليوم وغدا وما بعده فان قال في اليوم
وفي غد وقع في كل منهما مطلقة (قوله ومن وقت الاقرار) أي بحسب عدتها منه ان كذبه فتأذة اليقين
الوقوع في الأمس فقط وهذا في حقها وأما وقت حنث عدة من وقت تعيينه من الأمس مطلقا فيمنع من
رجعها بعد انقضاء عدتها من ذلك الوقت ويحدلو وطها بعد هالأنه زان بزعمه قاله شيخنا ومثل تكذيبه
ان كذبه ما لو سكنت (قوله بنكاحه) ضميره عائدا الى الطلاق أي عرف لها نكاح سابق وطلاق فيه ولو من
أجنبي أو باقرارها كما قاله شيخنا الرمي لفظ طلقت مبنى للجهول وتأوه للتأنيث لا مبنى للفاعل وتأوه
للتسكيم فانهم (قوله ويحكم بوقوع الطلاق في الحال) هو المعتمد وفيما ذكره اعتراض على المصنف (فرع)
لو قال أنت طالق قبل أن تخلتي وأطلق طلقت حالا وان أراد قبل تمام لفظ الطلاق فلا وقوع قاله شيخنا الرمي

[قوله في مثل وقته] أي لأن اليوم حقيقة في جميعه متوصلا كان أو متفرقا واستشككه الرافعي بما لو نذر
اعتكاف يوم فانه لا يجوز تفريق ساعاته على الأصح [قوله والالغا] لو قال ليلا أنت طالق اليوم وقع حالا لأنه
أو وقع الطلاق وسمى الزمان بغير اسمه فلفت التسمية [قوله ومن ليلة الحادي الخ] فيهرد لما يقول الزركشى إنه
لا يتصور في المقدس زيادة بخلاف المقيس عليه [قوله وقصد أن يقع في الحال] احتراز عما لو قصد ايقاعه بالأمس
فان الحكم كذلك ولكن على النص الذي قطع به الأكثرون كذا قال الزركشى ولم أدرك كانت هذه
أولى بالحكم المذكور [قوله وهي الآن معتدة الخ] ظاهره أنه لو قال بدله وهي الآن معتدة ثم راجعها يختلف

حرف (الطلاق المذكور بنكاحه) (صدق بيمينه) في ارادته (والا فلا) يصدق ويحكم بوقوع الطلاق في الحال كما قاله في الفرج

الصغير وقيل فيه عن الامام أنه ينبغي أن يقبل فيما قاله لاحتماله واقتصر في الكبير على بحث الامام من غير عزو اليه وتبعه في الروضة والأول
قوله الامام والبنوي عن الأصحاب (٣٥٢) (وأدوات التعليق من كمن دخلت) في الدار من زوجاتي فهي طالق (وان

ولا وجه له اذ ليس بين خلقها ولفظ الطلاق مناسبة والوجه أن يقال وان أراد قبل خلقها في الرحم
أو قبل تمام خلقها فيه فلا وقوع فتأمل (قوله من) أي منها من الخ ومنها مهما وما وإذما وأيان
وأياها وكيف وحيث وأين وأينما وأحق بعضهم إلى باذا ولو ولو ما ولا ولولا كالقوله أنت طالق
لو لا دخلت الدار أولاد دخلت الدار فان أطلق فلا وقوع وان أراد امتناعا أو تحضيضا عمل به قاله والد
شيخنا الرمي (قوله بمثبت) ومنه متى خرجت شكوكك على المعتمد فان قصد الفورية عمل به (قوله
الا أنت الخ) يفيد أنه لا بد أن يكون التعليق بأن أو اذا على مشيئتها خطابا ولو في غيبتها لا بمشيئة
غيرها ولا بالغبية ولو حاضرة كإسائي وان علق بمشيئتها وغيرها فلكل حكمه (قوله وسيأتي التعليق
بالنفي) وجميعها فيه للفور إلا إن فقط وقد نظم بعضهم حكم الأدوات المذكورة بقوله :

أدوات التعليق في النفي للفور ر سوى إن وفي الثبوت رأوها

للتراخي إلا إذا إن مع الما ل وشئت وكلما كرورها

وشمل ما ذكر ما لو قال ان دخلت الدار أبدا الإباذني فانت طالق فباله دخول مرة تنحل الميمن ولا حنثان
أذن (قوله طلقتك) أو أوقعت طلاق عليك أو وقع طلاق عليك (قوله وقع) خرج أوقعت أو طلقت
فكلها كغيرها في وقوع ننتين (قوله فطلق) أي بنفسه أو بوكيله أو بوجود الصفة أو بالتفويض إليها وطلقت
والحاصل أن التعليق وحده لا يوصف بايقاع ولا بوقوع ولا بتطبيق وأن وجود الصفة المتعلقة بها يوصف
بالوقوع فقط ومثله طلاق الوكيل على المعتمد وأن مجموع التعليق والصفة يوصف بالثلاثة كطالقه بنفسه
وتفويض الطلاق إليها كالتعليق وطلاقها كوجود الصفة ومجموعهما مثلها (قوله عتق عشرة) وعتقهم
اليه ويجب تعيين من عتق بكل واحدة في الترتيب لأجل نحو الكسب ولو علق بغير الواو كنتم والقاء هتق
واحد في العتية وثلاثة في الترتيب (قوله ولو علق بكما) ولو في التعليقين الأولين فقط لأنه لا تكرار بعدهما في
الأربع ولذلك لو كان بأكثر من أربع فلا بد منها إلى نصف المعلق به فلو علق بصلاة عشر ركعات كررها ولو في
الخمس الأول ويعتق بها منهم سبعة وثمانون وبغيرها خمسة وخمسون ولو علق إلى عشرين ركعة كررها ولو في
التعليقات العشر الأول ويعتق بها ثمانية وتسعة وثلاثون وبغيرها مائتان وعشرة ويعلم ذلك من الضابط

الحكم [قوله فيشترط الفور في بعضها] عبارة الزركشي في ذلك في جميع الصيغ بل في إن وإذا [قوله إن
شئت] مثله اذا شئت [قوله ولا تكرارا] هو شامل لمثل إن دخلت الدار أبدا فانت طالق وهو كذلك [قوله
إلا كلما] وجهه ابن عمرو به بأن ما من كلما مع ما بعدها مصدر فعني كلما دخلت كل دخول وكل معناه الاحاطة
فتناول كل دخول [قوله أو علق الخ] احتراز عن مجرد وجود الصفة ان كان تعليقها سابقا على قوله اذا طلقتك
فانت طالق [قوله فطلقان] أي في مسموسة [قوله فثلاث في مسموسة] قال الزركشي اذا قلنا العلة تقارن
المعلول في الزمان فلا يتجه الا وقوع طلقين لأن تكرار كلما انما هو في الأوقات فاذا طلقها بعد التعليق
المذكور وقعت طلقة فيقع معاني ذلك الوقت أخرى مشروطة بغيرها وتقع الثالثة فانه لم يأت وقت آخر وقع
فيه طلاق فلم يظهر لتكرار كلما فائدة لأنه لم يتعد وقت الطلاق اه ولك أن تقول سلطنا أن العلة تقارن
المعلول زمانا ولكن ذلك الزمان مع ملاحظة وقوع العلة فيه غيره مع ملاحظة المعلول فهو وان اتحدتا اختلف
اعتبارا وذلك كاف في ترتيب ما قاله [قوله عتق عشرة] قال الزركشي لو قيل في الأولى لا يعتق إلا أربع اذلا

واذا ومتى ومعنى ما وكلما
نحو ان دخلت الدار واذا
أو متى أو متى ما أو كلما
دخلتها فانت طالق (وأي)
كأي وقت دخلت الدار
فانت طالق (ولا يقتضين
فورا) في المعلق عليه (ان
علق بآيات) أي بمثبت
كال دخول فما ذكر (في
غير خلع) أما فيه فيشترط
الفور في بعضها للمعاوضة
نحو ان ضمننت واذا أعطيت
كما تقدم (الا أنت طالق ان
شئت) فانه يقتضي الفور
في المشيئة لتضمنه تملك
الطلاق كطلق نفسك (ولا
تكرارا الا كلما) فانها
تقتضيه وسيأتي التعليق
بالنفي (ولو قال اذا
طلقتك فانت طالق ثم طلق
أو علق بصفة فوجدت
فطلقان) واحدة بالتطبيق
بالتنجيز أو التعليق بصفة
وجدت وأخرى بالتعليق
به (أو) قال (كلما وقع
طلاق) عليك فانت طالق
(فطلق ثلاث في مسموسة)
واحدة بالتنجيز وثلاثان
بالتعليق بكما واحدة
بوقوع المنجزة وأخرى
بوقوع هذه الواحدة (وفي
غيرها) أي غير المسموسة
(طلقة) لأنها تبين بالمنجزة

فلا يقع المعلق بعدها (ولو قال ونحتمه أربع) وله عبيد (ان طلقت واحدة فعيده وان) طلقت (ننتين فعيدهان) حران يصدق
(وان) طلقت (ثلاثا فثلاثة) من عبيد أحرار (وان) طلقت (أربعاً فأربعة) من عبيد أحرار (فطلق أربعاً بعاماً وأمر بتابع عشرة)
من عبيده واحد بطلاق الأولى واثنتان بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق الثالثة وأربعة بطلاق الرابعة ومجموع ذلك عشرة (ولو علق بكما

خمس عشرة) عبدا (على الصحيح) واحد بطلاق الأولى وثلاثة بطلاق الثانية لأنه صدق به طلاق واحدة وطلاق ثنتين وأربعة بطلاق الثالثة لأنه صدق به طلاق واحدة وطلاق ثلاث وسبعة بطلاق الرابعة لأنه صدق به طلاق واحدة وطلاق ثنتين غير الأولىين وطلاق أربع والوجه الثاني يعتق سبعة عشر باعتبار صفة الثنتين في طلاق الثالثة والثالث يعتق عشرون (٣٥٣) باعتبار صفة الثلاث أيضا في طلاق الرابعة والرابع يعتق

ثلاثة عشر بأسقاط صفة الثنتين في طلاق الرابعة (ولو علق) الطلاق (بنق) فعل فالذهب أنه إن علق بأن كان لم تدخل في أى الدار فانت طالق (وقع عند اليأس من الدخول) كأن ماتت قبله فيحكم بوقوع الطلاق قبيل الموت (أو بغيرها) كاذبا (فعند مضي زمن يمكن فيه ذلك الفعل) من وقت التعليق ولم يفعل يقع الطلاق هذا هو المنصوص في صورتى إن وإذا الفرق بينهما أن إن حرف شرط لا إشعار له بالزمان وإذا ظرف زمان كمتى في تناول الأوقات فاذا قيل متى أفكاح صح أن تقول متى شئت أو إذا شئت ولا يصح إن شئت فقوله إن لم تدخل الدار معناه إن فأنك دخولها وفواتها بالموت وقوله إذا لم تدخل الدار فانت طالق معناه أى وقت فأنك الدخول فيقع الطلاق بمضى زمن يمكن فيه الدخول ولم يؤت به والطريق الثاني في كل من الصورتين قولان بتخريج

الأنى (قوله خمسة عشر) وضابط هذا وغيره أن جملة مجموع الآحاد هو الجواب في غير كلاً ويزاد عليه مجموع ما تكرر منها فيها مثله في الأربع أن يقال مجموع الآحاد واحد واثنان وثلاثة وأربعة وجملة عشرة وتكرر فيه الواحد ثلاث مرات بعد الأول والاثنان مرة فقط وجملة خمسة تزداد على العشرة وهذا ضابط سهل قريب (تنبيه) لفظ كلاً منصوب بإضافته إلى ما الظرفية المفيدة للعموم في الأوقات وتقدم أنها ترسم حيث قد موصولة بما فإن لم تكن ظرفية فصلت منها (قوله فيعتق عشرون) وبه قال أصحاب أبى حنيفة (قوله عند اليأس) إن لم يقصد زمان معيناً قريباً أو بعيداً وإلراجع لقصد كأن ماتت أو مات هو (قوله قبله) أى الدخول فإن دخلت قبل الموت ولو مجتونة برّ لأن فعل المجنون معتد به في البرقائه شيخنا وفى الجنب أيضاً قاله العبادى عن شيخنا الرملى (قوله قبيل الموت) أى زمن لا يمكن فيه الدخول فلو كانت غائبة عن البلد فقبله زمن يمكن فيه الوصول وخرج بالموت مالوا بأنها قبله فلا طلاق وإن ماتت قبل الدخول على المعتد خلافاً لاسنوى (قوله كاذبا) فإن أراد بها معنى إن قبل ظاهر أو باطنا كعكسه (قوله يمكن فيه الدخول) أى مع عدم كنهها منتهى فإن أكرهت على تركه لم يقع (قوله أحدهما الخ) وبه قال أحد وأبو حنيفة (قوله على الرجوع) هو المعتد (تنبيه) قال شيخنا يدخل في النفي المذكور مالو كان ضمنياً نحو على الطلاق تدخلين هذه الدار أو أمرها فامتنعت فقال لا على الطلاق تدخلين فإن المعنى لو لم تدخل فانت طالق فإن قصدتى اشتراط الفور به أو قصدت أن بعض مشايخنا أو أطلق فلا يشترط فليحذر ولو قال لا على الطلاق ما تدخلين وقع بدخولها كما أفقته به والشيخنا ولو قال أنت طالق طالق أو أنت طالق

يصدق في العرف تطبيق الواحدة والثنتين والثلاث لإمعان الاختصار عليهما وفي الثانية لا يعتق إلا واحد جلا لقوله طلقت ثنتين على طلاقهما معا وكذا الثلاث والأربع لم يبعد [قوله غير الأولىين] لم يقل في الواحدة غير الأولى لأنه يجوز إلى ذلك في الثانية وما بعدها [قوله والوجه الثاني] قال الشيخ أبو حامد والامام يلزم قائل هذا أن يقول بوجه العشرين [قوله في طلاق الثالثة] انظر هلا اعتبر صفة اثنتين الأولىين أيضا في طلاق الرابعة [قوله والثالث يعتق عشرون] به قال أصحاب أبى حنيفة رضى الله عنه واحتج الأول بأن من قال كلاً أكلت نصف مائة فعبدي حرّ ثم أكل مائة يعتق عبدان ولا يعتق ثالث باعتبار الأربع الثاني مع الثالث لأنهما اعتباراً فلا يعتبران أخرى [قوله عند اليأس] أبدى الامام احتمالاً أنه باليأس يقع عقب اللفظ كتحسية وخروج الحية على وجه قال ولم أذكره ليكون وجهاً في المذهب فإنهم مجمعون على خلافه والزواج مسلط على الوطء بالاجتماع ومال ابن الرفعة إلى هذا الاحتمال ونقل عن ابن دقيق العيد أنه قال لا يتجه غيره (تنبيه) لو قال مثلاً إن لم أطلقك فانت طالق فاليأس يتحقق قبيل الموت زمن لا يسع أنت طالق فاذا قلنا بالوقوع في أول هذا الزمن اقتضى ذلك أن زمن الوقوع سابق على وقت الموت زمن يسير متوسط بينهما ولا مانع من التزام ذلك فيما يظهر ولو قال إن لم تدخل الدار فانت طالق ثم حصل موتها في بلدة نائية عن الدار فالظاهر استناد الطلاق إلى زمن سابق على الموت بقدر لا يمكن فيه الدخول كما يرشد إلى ذلك قولهم بالوقوع قبيل الجنون الذى اتصل به الموت فيما لو قال إن لم أطلقك فانت طالق ثم جنى [قوله أحدهما الخ] به قال أحد

(٤٥ - قلوبى وعميرة - ثالث)

قول من كل منهما إلى الأخرى أحدهما أن الطلاق إنما يقع فيها عند اليأس من الفعل لا بمضى زمن يمكن فيه الفعل ولم يفعل كفى طرف الاثبات لا يختص التعليق بالزمان الأول والقول الثاني يقع في كل منهما بمضى زمن يمكن فيه الفعل ولم يفعل لأنه أول وقت حصل فيه عدم الفعل المعلق به والطلاق يقع بأول حصول الصفة وألحقوا بأذا غيرها من أخواتها فيما ذكر كاشفته عبارة المصنف نحو متى أو أى وقت لم تدخل الدار فانت طالق فتعلق بمضى زمن يمكن فيه الدخول ولم تأت به على الرجوع

(ولو قال أنت طالق إن دخلت) الدار (أو أن لم تدخل بفتح أن وقع في الحال) لأن المعنى للدخول أولعده بتقدير لام التعليل كافي قوله تعالى أن كان ذا مال وبني وسواء كان فيما علق به صادقا أم كاذبا (قلت إلا في غير نحوى فتعلق في الأصح والله أعلم) لأن الظاهر قصده له (٣٥٤) وهو لا يميز بين أن وإن والثاني يحكم بوقوعه في الحال إلا أن يقول قصدت

التعلق فيصدق بمجمله قال الرافعي وهذا أشبه أى بالرجوع ورجه ابن الصباغ وصحح الأول في الروضة (فصل : علق بحمل) كأن قال إن كنت حاملا فأنت طالق (فإن كان) بها (حل ظاهر وقع) الطلاق في الحال (والأى) أى وإن لم يكن بها حل ظاهر نظر (فإن ولدت لولد سنة أشهر من التعلق بان وقوعه) حين التعلق لوجود الحمل حينئذ إذا أقل مدته ستة أشهر (أو) ولدت (لأكثر من أربع سنين) من التعلق (أو بينهما) أى بين السنة أشهر والأربع سنين (ووطئت) بعد التعلق (وأمكن حدوثه به) أى حدوث الحمل بالوطء بأن كان بين الوطء والوضع سنة أشهر فأكثر (فلا) يقع بالتعلق طلاق لتبين اتقاء الحمل في الصورة الأولى لذا أكثر مدة الحمل أربع سنين ولا احتمال حدوث الحمل من الوطء بعد التعلق في الثانية والأصل بقاء النكاح (وإلا) أى وإن لم يطأها بعد التعلق أو وطأها بعده

إن دخلت الدار طالقا لم تطلق في الحال فإن طلق وقع ثنتان في الأولى وكذا في الثانية إن دخلت بعد طلاقه ولو قال أنت إن كنت طالقا لم يقع مالم يرد به إلغاء الخبر وإن نصبه لحن ولو قال أنت طالق إن أو إن لم وقال أردت التعلق فإن كان ثم مانع صدق ظاهرا بينه وإلا فلا يصدق فيقع عليه خلافا للأسنوي ولو قال أنت طالق في البحر أو الظل أو نحو ذلك مما لا يستقبل وقع حالا مالم يرد التعلق أوفى الشتاء فتعلق لأنه مما يمكن أن يستقبل كما مر ولو علق بشرط على شرط نحو إن أكلت إن شربت فأنت طالق اشترط للوقوع تقديم الثاني على الأول (قوله بفتح أن) مثلهما إذا في النحوى وغيره (قوله وقع في الحال) فإن ادعى أنه أراد التعلق قل ظاهرا ولو جهل حاله هل هو نحوى أولا لم يقع ولو قال أنت طالق أن شاء الله بفتح الهزة وقع مطلقا في النحوى وغيره قوله الزركشى وفيه نظر وقد مر (قوله في الأصح) هو المعتمد كما سيذكره عن الروضة

(فصل) في تعليق الطلاق بالحمل والحيض وما يتبعهما مما يأتي (قوله حل ظاهر) هو بتصديق الزوج أو بشهادة رجلين ولا يكفي فيه رجل واحد ولا أربع نسوة وإن ثبت من النسب والارث وغيرهما (قوله أى بين السنة والأربع) لو فسر كلام المصنف بظاهره لوافق المعتمد فإن السنة ملحقة بما فوقها والأربع ملحقة بما دونها فكان يقول دون السنة والأكثر من الأربع (قوله وهو الأصح) هو المعتمد لكن يندب استبرأؤها وهذا بخلاف ما لو قال إن كنت غير حامل أو حائلا فأنت طالق فيحرم الوطء قبل الاستبراء وبعد موته يحكم بالطلاق وتحسب مدته من العدة ويلزم المهر إذا بان مطلقا لاحد للشبهة ولو ولدت فعلى العكس

وأبو حنيفة [قوله بتقدير لام التعليل] أى وتعليل المنجز لا يرفع به بل يؤكده بخلاف اللام في نحو أنت طالق السنة أو البدعة فإنها لام التوقيت قال الزركشى ومثله وإن سكتوا عنه أنت طالق إن جاءت السنة أو إن جاءت البدعة فلا تطلق إلا وقت السنة أو البدعة اه وضابط الذى تكون فيه للتوقيت كقال بعضهم أن يكون ذلك الوصف من شأنه أن يجيء ويذهب [قوله قلت] استشكل ذلك بما رجحه الشيخان من الوقوع مطلقا في الحال في أنت طالق أن شاء الله بفتح أن . وأجيب بأن منبئة الله سبحانه وتعالى لما كانت مفية لم يحسن جعل المفتوحة هنا للتعلق فتمحض التعليل ذكره في شرح الارشاد [قوله والثاني يحكم بوقوعه] اعتبارا باللغة .

(فصل : علق بحمل) [قوله حل ظاهر الخ] قال العراقي المراد بظهوره أن تدعي المرأة ويصدقها الزوج أما لو شهد بذلك أربع نسوة ففي فتاوى القفال أنها لا تطلق لأن الطلاق لا يثبت بالنسوة قلعه عنه في الروضة وأقره قال ابن الرفعة ولو كذبها الزوج لم تطلق حتى تلد (فرع) لو شهد بذلك رجلان فالظاهر وقوع الطلاق [قوله أى بين السنة والأربع] قال الزركشى مرجع الضمير السنة والأكثر لا السنة والأربع لأن حكم الأربع حكم مادونها كما قاله وصرح به صاحب السكاني لكن عبارة الوسيط تقتضى أن لها حكم ما فوقها وعليه منى ابن الرفعة ووجهه أن أكثر المدة أربع سنين فإذا أنت به لهامن وقت الحلف لم تكن حاملا وقت الحلف والإزادة مدة الحمل على أربع سنين [قوله ووطئت] منه وأمن غيره [قوله لتبين وجود الحمل] يبنى أن يأتي فيه ما سلف في المسئلة قبلها من التفصيل بين السنة الأشهر

ولم يمكن حدوث الحمل بذلك الوطء بأن كان بينه وبين الوضع دون ستة أشهر (فالأصح وقوعه) والوطأين

لتبين وجود الحمل عند التعلق ظاهرا والثاني لا يقع لاحتمال حدوث الحمل بعد التعلق باستدخالها منه والأصل بقاء النكاح (فتفيه) التعرض للوطء حيث لم يكن حل ظاهر يشهر بجوازه وجواز الاستمتاع وهو الأصح لأن الأصل عدم الحمل وبقاء النكاح

وقيل يحرم ذلك احتياطاً في محل التردد الى أن يستبرئها بقره وقيل بثلاثة (٣٥٥) (وان قال ان كنت حاملاً بذكر

فطلق (أي فانت طالق فطلقتين (أو أتى فطلقتين فولدتها ما وقع ثلاث) لتبين وجود الصفتين وتنقضي العدة في الصورة المذكورة بالولادة (أو) قال (ان كان حملك ذكراً فطلقتين فولدتها ما وقع ثلثي) لأن قضية اللفظ كون جميع الحمل ذكراً أو أنثى (أو) قال (ان ولدت فانت طالق فولدت اثنين مرتباً طلقت بالأول) لوجود الصفة (واقضت عدتها بالثاني) سواء كان من حمل الأول بأن كان بين وضعيهما دون ستة أشهر أم من حمل آخر بأن وطئها بعد ولادة الأول وأنت بالثاني لأقل من أربع سنين (وان قال كلما ولدت فانت طالق) فولدت ثلاثة من حمل (وقع بالأولين طلقان واقضت عدتها بالثالث ولا يقع به ثالثة على الصحيح) اذ به يتم انفصال الحمل الذي تنقضي به العدة فلا يقارنه بطلاق والثاني يقع بمطلقة ثالثة فتعد به بالأقراء ولا عذر في مقارنته بالطلاق لا قضاء العدة حتى لو قال للرجعية أنت طالق مع انقضاء عدتك يقع الطلاق

مما سرفي ان كنت حاملاً (قوله أي فانت الخ) بيان لتتمام صفة المعلق لا تكون صريحة ومافي كلام المصنف كناية ونية ما ذكرنا لاحقه به (قوله أو أتى) عطف على ذكر وهو بقية صفة المعلق وهو ما قدره الشارح وأو يعني الواو أي ان كنت حاملاً بأنثى فانت طالق طالقين (قوله فولدتها) معا أو مرتباً وبهما دون ستة أشهر فان ولدت ذكراً فأكثر فطلقت أو أتى فأكثر فطلقتان أو أتى فطلقت واحدة (قوله لتبين وجود الصفتين) يفيد أن العلة والمضمة توصفان بالذكورة والأنوثة ولا مانع منه وفي مدة الولادة في هذه ما بهر ما تقدم من التفصيل (قوله وتنقضي العدة في الصورة المذكورة بالولادة) لأن الطلاق وقع من حين لفظه والتوقف على الولادة هو عدده فقط فتأمل (قوله كون جميع الحمل ذكراً) وإن تعدد (قوله أو أتى) كذلك فان ولدت خنثى وقت واحدة ووقفت واحدة أو ذكراً أو أنثى أو خنثين وقت الحال ولا يخفى الحكم اذا تبين الأمر وتنقضي العدة بالولادة كالتي قبلها ولعل سكوت الشارح عنها هنا لعلمها بما هناك (فتبينه) شمل الذكراً أو الأنثى فيما تقدم ما لو كان على غير صورة الأدمى أو من غير الأدمى قاله العلامة العبادي ولي به أروة وان كان في شرح شيخنا ما يقتضي خلافه ومثل حملك مافي بطنك نعم لو قال ان وضعت مافي بطنك لم تطلق بالولادة لأنه يتناول الأحشاء قاله في العباب وخرج بالذكر والأنثى فيما سرفي ما لو قال ابن أو بنت فانه للأفرد فقط وكذا صبي وصبية على ما مال اليه شيخنا وهل بتقيد في هذا بكونه على صورة الأدمى يظهر نعم (قوله لأقل من أربع سنين) أي أول أربع سنين كما سرفي وظاهر كلامه توقف انقضاء العدة على الحمل الثاني وان حاضت قبله فراحه (قوله فولدت) ولا تسمى ولادة الا لما تم تصويره وتم انفصاله ولوميتاً أو سقطاً (قوله من حمل) قال الزركشي أو من حملين أو أكثر حيث لحق بالزوج (قوله مرتباً) بأن يتم انفصال الأول قبل خروج ثلثي من الثاني والأفهم من المعية فيقع واحدة وتشرع في العدة من حين الوضع وفي كلام شيخنا الرمي ما يقتضي خلاف ذلك (قوله بالأول) ولو ناقصاً أو على غير صورة الأدمى وفي شرح شيخنا الرمي خلافه (قوله بالثاني) فان ولدت بعدهما لم يقع به ثلثي لمقارنته لا قضاء العدة الا ان كان التعليق بكلمة كآبأنى بعده (قوله مرتباً) فان ولدتهم معا وقع ثلاثان نوى ولداً والأفواحدة وتشرع في العدة من حين الوضع فيهما (قوله واقضت عدتها) أي الحاصلة بالأول وأما الثاني فيحتمل أن عدته داخله في عدة الأول أو أنه لا عدة له كما سيأتي ولا تنقضي به عدة الأول أخذاً من التعليل (قوله وتعدت بعده) أي للطلقة الثالثة الواقعة بولادة الثالث الذي تنقضي به عدة الأول كما صرح به بقوله ولا يحذور الخ وهذا صريح في أن الثاني لا تنقضي به عدة الأول اتفاقاً وان وقع به الطلاق وفي كونه عدة ما تقدم (قوله حتى لو قال الخ) هو مرجوح كالمنى عليه (قوله فلو عبر الخ) تقدم صحة التعبير في مثل هذا على ارادة الصحيح من الطريقين لأنه الذي عليه الأكثرون ومقابلته نص موافق له ومخرجه مخالفه (قوله كما ذكر) أي مرتباً (قوله وتنقضي العدة بالثاني) أي العدة التي للطلاق الواقع بالأول تنقضي بولادة

والوطأين وغير ذلك مما سلف [قوله لأن قضية اللفظ الخ] وذلك لأن اسم الجنس المضاف من صيغ العموم [قوله فولدت اثنين مرتباً] لو ولدتها معا وقع الطلاق أيضاً لكن العدة بالأقراء [قوله من حمل] لو كانوا من حملين وكان الثاني والثالث لاحقين بالزوج فالحكم كذلك قاله الزركشي [قوله على الصحيح] راجع لقوله واقضت بالثالث ولا يقع به ثالثة [قوله حتى لو قال الخ] أي على هذا القول والراجع خلافه حتى في مسألة الرجعية [قوله والأكثر من نوى] وبعضهم حمله على ما لو ولدت ثلاثة معا .

معه والأول المشهور المنصوص عليه في الأم وغيره والثاني منقول عن الاملاء بعضهم أثبتوه والأكثر نوى وقطعوا بالأول فلو عبر المصنف بهل الصحيح بالذهب لوفى باصطلاحه في ذلك هنا ولو ولدت اثنين كما ذكر وقع بالأول مطلقة وتنقضي العدة بالثاني وهل يقع به ثالثة وتعد

بعدم فيه الخلاف المذكور ولو ولدت أربعة فيقع بالثلاثة ثلاث وتنقض العدة بالربع (ولو قال لأربع حوامل) كلها ولدت واحدة منكن (فصواحبا طالق فولدت معاطلقن ثلاثا ثلاثا) لأن لكل واحدة منهن ثلاث صواب فيقع بولادتها على كل من الثلاثة طلاق ولا يقع بها على نفسها شيئا ويستتدن جميعا بالأقراء وصواب جمع صاحبة كضارب فوضارب وقوله ثلاثا الثاني دافع لاحتمال ارادة طلاق المجموع ثلاثا (أو) ولدت (مرقبا طلق الرابعة ثلاثا) بولادة كل من صواحبا الثلاث طلاق وانقضت عدتها بولادتها (وكذا الأولى) طلق ثلاثا بولادة كل من صواحبا الثلاث طلاق (٣٥٦) (ان بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة (و) طلق (الثانية طلاق) بولادة

الأولى (والثالثة طلقين) بولادة الأولى والثانية (وانقضت عدتهما بولادتهما) والأولى تعدد بالأقراء في استئنافها العدة للطلقة الثانية والثالثة الخلاف في طلاق الرجعية وهو طريقان أحدهما تستأنف في قول وتبني في قول والثاني القطع بالبناء والراجع البناء وإن أثبتنا الخلاف (وقيل لا تطلق الأولى) أصلا (وتطلق الباقيات طلقة طلاق بولادة الأولى لأنهن صواحبا عند ولادتها لا إشراك الجميع في الزوجية حيث ذ وبطالقهن انتفت الصحة بين الجميع فلا تؤثر ولادتهن في حق الأولى ولا ولادة بعضهن في حق بعض ودفع هذا بأن الطلاق الرجعي لا يبنى الصحة والزوجية فانه لو حلف بطلاق نسائه دخلت للرجعية فيه (وان ولدت فثنتان معا ثم ثنتان معا طلق الأولى والثانية ثلاثا ثلاثا)

الثاني هنا لفرار الرحم من الحمل وهذا صريح في أنه لا تنقض به عدة الأول في الصورة السابقة كما مررت الإشارة اليه فراجع (قوله حوامل) قال البرلسي ليس قيديا فيما يظهر وهو واضح (قوله كلها) قال شيخنا الرمي وليس غير كلما مثلها وفيه نظر لأن المنظر اليه هنا العموم لا التكرار فباقي العموم كذلك نحو أي من ولدت منكن أو أي يكن ولدت الخ فراجع (قوله جمع صاحبة) فهو على القياس ويجمع بقلة على صاحب (قوله دافع لاحتمال الخ) أي بالتوزيع والضابط الجامع لأفراد هذه المسئلة أن يقال تطلق كل واحدة بعدد من سبقها ومن لم تنسق بثلاث (قوله عند ولادة الرابعة) قيد للتشبيه في كلام المصنف المفيد لوقوع الثلاث كذا ذكره الشارح فان انقضت عدتها قبل الرابعة وقع عليها بعدد من ولدت قبل انقضائها (قوله وانقضت عدتهما الخ) نعم من تأخر يومها منهما إلى ولادة الرابعة طلق ثلاثا (قوله والراجع البناء) هو المعتمد وأشار بقوله وإن أثبتنا الخلاف إلى أنه ينبغي القطع بالبناء هنا وإن قلنا بجرى بان الطريقين في الرجعية أي فلا يجرى هنا خلاف أصلا والفرق ظاهر فتأمل (تنبيه) أفراد هذه المسئلة الممكنة عقلا ثمانية ذكر المصنف منها أربعة وبقى ما لو ولدت ثلاث معا ثم الرابعة فيطلقن ثلاثا ثلاثا وفي عكسه تطلق الأولى ثلاثا وكل من الباقيات طلاق ولو ولدت واحدة ثم ثنتان معا ثم واحدة طلق كل من الأولى والرابعة ثلاثا ومن الأخرى بين طلاق وإن ولدت ثنتان معا ثم ثنتان مرتباً طلق الثلاث طلقين وكل من الباقيات ثلاثا وكل من ولدت بعد وقوع الطلاق عليها تنقض عدتها بولادتها وكل من بقيت عدتها إلى ولادتها من بعدها يقع عليها بعده (قوله إذا علقها) بأن قال إن حضت أو إن رأيت الدم لأنه المفهوم فان قال إن رأيت دما شمل دم النفاس ودم الفساد ولو علق بالحيض في أثناءه فلا بد من حيضة أخرى ويقع الطلاق بمجرد رؤية دم الحيض فان لم يتم اتصاله بموالية تبين عدم الوقوع نعم إن مات حكم بالوقوع قاله ابن حجر ونوزع فيه (قوله لجواز الخ) يفيد أن المتضركونه حيضا لا كونه دما وعلى هذا يحمل ما في الشهادات ولو قال إن حضت حيضة فلا بد من تمامها فان انقطعت قبله لم يقع قال شيخنا وكذا الومات وفارقت ما قبلها بأن المعلق عليه الحيض وقد وجد وفي هذه حيضة ولم توجد وهل يعتبر في هذه يوم وولية أو عادتتها يظهر الثاني راجعه (قوله إذا علق الخ) هو قيد في محل الخلاف فلا تصدق في حقوق الولد به قطعاً بل لابد من تصديقه أو شهادة أربع نسوة أو عدلين

[قوله حوامل] كذا في المحرر وغيره وليس بقيد فيما يظهر [قوله كلها] قال الزركشي مثلها أي تنسكن [قوله وعلى ما تقدم الخ] لم يذكر هذا فيما سلف من قول المنهاج والثانية طلاق والثالثة طلقين لأن المرأة منهن لا تطلق بولادة نفسها [قوله يمينها] إنما حلفت للهمة لأنها تنخلص به من النكاح (فرع) لو ادعت الحيض ولكن في زمن اليأس فالظاهر تصديقها لقولهم إنها لو حاضت رجعت العدة من الأشهر إلى الأقراء [قوله لأنها أعرف منه] استدلل على تصديقها في ذلك بقوله تعالى ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في

أي طلق كل منهما ثلاثا بولادة كل من صواحبا الثلاث طلاق (وقيل طلاق) فقط بولادة رفيقها وانتفت الصحة (ارحامهن من حيث ذ) والأخرى طلقين طلقين أي طلق كل منهما طلقين بولادة الأولين ولا يقع عليهما بولادة الأخرى شيئا وتنقض عدتهما بولادتهما وعلى ما تقدم نقله عن الاملاء يقع على كل منهما طلاقاً أيضاً بولادة الأخرى ويستدنان بالأقراء (وتصدق بيمينها في حبسها إذا طلقها) أي علق طلاقها (به) وقالت حضت وأنكره الزوج لأنها أعرف منه به ويتعذر إقامة البينة عليه وإن شرهه الدم لجواز أن يكون دم استحسانه (لا في ولادتها) إذا علق الطلاق بها فقالت ولدت وأنكر الزوج وقال هذا الولد مستعار (في الأصح)

لا يمكن إقامة البينة عليها والثاني تصدق فيها بيمينها لأنها مؤتمنة في رجمها حبسا وطهرا ووضع حل في العدة (ولا تصدق فيه في طلق غيرها) كان قال ان حقت فخرتك طالق فقالت حقت وأنكر الزوج اذ لو صدقت في ذلك (٣٥٧) يمينها لزم الحكم للانسان حين غيره

وهو متمتع فيصدق الزوج جريا على الأصل في تصديق المنكر (ولو قال) لأمرأته (ان حقتا فانتما طالقان) والمعنى أن طلاق كل واحدة منهما معلق بحبهما جميعا وبذني عليه ما سيأتي من تكذيب أحدهما (فزعمتهما وكذبهما صدق بيمينه ولا يقع الطلاق لأن الأصل عدم الحيض وبقاء النكاح) وان كذب واحدة فقط (طلقت فقط) اذا حلفت أنها حاضت لثبوت حيضها بيمينها وحيض ضررتها بتصديق الزوج لها والمصدقة لا يثبت في حقها حيض ضررتها بيمينها لأن اليمين لا تؤثر في حق غير الخائف فلم تطلق (ولو قال) ان أو اذا أو متى طلقتك فانت طالق قبله ثلاثا فطلقتها وقع المنجز فقط) أي دون المعلق لأنه لو وقع لم يقع المنجز لزادته على المملوك وأذا لم يقع المنجز لم يقع المعلق لأنه مشروط به فوقوعه محال بخلاف وقوع المنجز (وقيل) وقع (ثلاث) الطلقة المنجزة وثقتان من المعلق وافقت الثالثة لأدائها إلى

(قوله لا مكان إقامة البينة) ومثل الولادة كل ما يمكن فيه البينة ومثل الحيض كل ما لا يعلم إلا بها (قوله) ووضع حل في العدة) أي في انقضائها فهو من جملة حق نفسها فوضع منصوب عطفًا على حيضا وفي العدة متعلقًا بمؤتمنة أو بوضع (قوله غيرها) ولو غير صورتهما وعكسه كذلك (قوله صدق بيمينه) فلورجع فكألو كذبها (قوله وهو متمتع) فلا تحلف ولا يقع الطلاق لو حلفت (قوله ان حقتا) وكذا لو قال ان حقتا حيضة وبلى لفظ حيضة فان قال حيضة واحدة فلا وقوع لأنه تعليق بمحال لأن الواحدة نص فيها واللفظ ولدا مثل لفظ حيضة فمأذرك (قوله فزعمتهما) أي ادعتا وجوده بعد من يمكن فيه واستعمال الزعم في القول الصحيح خلاف الأصل (قوله لأن الأصل الخ) اهل هذا الأصل لتعليل الأصل السابق بقوله جريا على الأصل في تصديق المنكر فتأمل وعله عدم تصديقهما تقدمت (قوله واختاره) أي الوجه الثالث (قوله كثير من الأصحاب) غير ابن سريج المذكور وبذلك علم رد ما قاله شيخنا الرملي تعالى ابن حجر من رد نسبها لابن سريج أمًا ولا فلان الشارح لا يقاومه غيره في نقل المذهب ولا في تحرير الخلاف ولا في نسبة الأوجه إلى أصحابها وأما نافيان فلا في المسئلة عن ابن سريج لا ينفى نسبتهما إلى غيره من الأصحاب كما ذكره وأما ثالثا فلا من استواء القائلين به وبالأول كما يفيد كلام الشارح يقتضي أن قوته كقوة الأول وأقوى لأن الامام ذكر أنه عن معظم الأصحاب ومنهم القفالان وابن الحداد وأبو اسحق المروزي وكذا الشيرازي وأبو حامد والبندنجي والجرجاني والرويات والقاضي أبو الطيب ونقله عن النص أيضا راما راعا فلا أن القواعد الكلية والبراهين القوية ناطقة بقوله وحكمة بحكمه وأما خامسا فلا أن كونه من المحال لا يوجب رده بل لا يجوز رده كما مر في التعليق بالمشيئة ونحوها وأما سادسا

أرحامهن لأنه لما حرم الكتم دل على اعتبار القول ومقابل الاصح الآتي تملك بعمومها (قوله والثاني تصدق فيها بيمينها) أي بالنسبة للطلاق خاصة دون لحوق الذنب (قوله ولا تصدق فيه في تعليق غيرها) قال الزركشي اعلم أن عدم تصديقها ليس لكونها متهمه في حق الضررة بل لأنها لا تقبل قولها في حق غيرها حتى لو علق طلاق زوجته على حيض أجنبية فزعمته لا يقبل قولها كما صرح به الامام وقال لا خلاف فيه وأورد ابن الرفعة أن الانسان يقبل قوله فيما لا يعلم الا من جهته بغير عين ويقضى بذلك على غيره كإثبات التعليق على مشيئة زيد قال ولا نظر إلى اتصافها في طلاق ضررتها لأن ذلك الزوج وقد علقه بما لا يعلم الا من جهتها (قوله صدق بيمينه) لو رجع بعد ذلك وصدق واحدة يذنب أن تطلق الأخرى اذا حلفت (قوله المنجز فقط) قال الرافعي رحمه الله لأن الجمع بين المنجز والمعلق متمتع ووقوع أحدهما غير متمتع والمنجز أولى لأنه أقوى من حيث افتقار المعلق اليه ولأنه جعل الجزاء سابقا على الشرط بقوله قبله والجزاء لا يتقدم فيلغو ولأن الطلاق تصرف شرعي والزواج أهله هو محل فيه هذا التبدل اه واعلم أن هذه المسئلة أفردتها جماعة من الأصحاب بالتصنيف كالشيخ أبي اسحق والغزالي والشاشي وغيرهم وقال ابن الصباغ وددت لو سمحت هذه المسئلة وابن سريج يرى مما نسب اليه فيها (قوله وافت الثالثة) عبارة الرافعي رحمه الله وبلى قوله قبله لأن الاستحالة جاءت منه (قوله في المدخول بها) لو كان لا يعلم عليها سوى طلقة فكثير المدخول بها (قوله قاله ابن سريج) وافقه على ذلك القفالان وابن الحداد والشيخ أبو اسحق المروزي وكذا الشيرازي والشيخ أبو حامد والبندنجي والجرجاني والرويات وغيرهم ونقله بالبحر عن أبي الطيب أن الشافعي رضي الله عنه نص على ذلك وحكاها الامام عن معظم الأصحاب (قوله وبه اشتهرت) الضمير فيه

المحال (وقيل لاثني) يقع من المنجز والمعلق لأنه لو وقع المنجز لوقع المعلق قبله بحكم التعليق ولو وقع المعلق لم يقع المنجز لم يقع المعلق وهذا الوجه الأول في المدخول بها وغيرها والثاني في المدخول بها اذ غيرها لا يتعاقب عليها طلاقان والثالث قاله ابن سريج وبه اشتهرت المسئلة بالسريحية واختاره كثير من الأصحاب كما اختار كثير منهم الأول (ولو قال ان ظهرت

منك أو آليت أو لعنت أو فسخت) النكاح (بميك فأت طالق قبله ثلاثاً ثم وجه المعلق به) من الظهور أو غيره (ففي صحته الخلاف) فعلى الأولراجع (٣٥٨) يصح ويلغو تعليق الطلاق لاستحالة وقوعه وعلى الثالث يلغوان جها ولا

فان منه من وقوع الطلاق على فاعله اذا مما لانع منه عقلا ولا عرفا ولا شرعا من أن المعتقد أنه يجوز للانسان أن يعمل بها لنفسه الا ان عليه ما ذكر وغير ذلك من الارادات وقولهم إنه قد يتخلف الجزاء عن الشرط يتوقف على كون هذا منه وقياسه على العتق غير صحيح للفرق الواضح من أن العتق يرتكب فيه مال يرتكب في غيره لتسوف الشارع اليه وأيضا لما يلزم فيه من ارقاق حر بحيز المالك حر به وغير ذلك فتأمل هذا المقام وما فيه من مواقع الأفهام ومن توارد وطء الاقدام وأنت في حل مما عثرت به الأوهام والله ولي التوفيق والاهتمام (قوله بعبك) قيد لحل الخلاف فانه لو قال بعبك صح النسخ قطعاً كذا قالوا (قوله ولا يأتي الثاني هنا) لعدم الجفسيية المقتضية للتكميل فالمراد بالخلاف نوعه أو في الجملة (قوله ثم وطئ) أي ولو في نحو حبس كعدة شبهة طرأت عليها لأنه مباح في ذاته والأفوه غير معاق عليه كلوط في الدبر أو بشبهة لأنه لا يوصف بحل ولا حرمة (قوله لأن التعليق به الخ) رد بما صرح من جواز العمل بنفسه (قوله خطابا) ولو في غيبتها أو بالكتابة اليها وكذا في الغيبة (قوله أنت طالق ان شئت) وكذا ان شئت فأنت طالق واذا مثل إن بخلاف متى ونحوها فلا يشترط فيها الفورية كما تقدم لأنه لا تملك فيه كما يؤخذ من التعليق (قوله على فور) بما في صيغة البيع في الغائبة وقت بلوغها الخبر ولو شئت انفا قبل بلوغها كتنبي به كمال اليه بعض مشايخنا (قوله أو غيبة) وان كانت حاضرة (قوله زوجتي طالق ان شئت) أي وليس له غيرها والافان شئت واحدة طلقت أو أكثر طلقن واحدة ويحتاج الى تعيينها كما قاله بعض مشايخنا وقياس ما مر أن تطلق كل من شئت ولو قال لزوجتي طلقت كما ان شئت فشاءت واحدة منهما أو شئت كل منهما طلاق نفسه افلا طلاق ولو قال لزوجة أنت طالق ان شئت أيبت وقع حالا أو شئت أو أيبت فتعلق أو كيف شئت أو على أي وجه شئت طلقت ان شئت فورا وقيل تطلق حالا وان لم تشأ ولو قال ثلاثا ان شئت فشاءت أقل لم تطلق أو واحدة ان شئت فشاءت أقل لم تطلق أو واحدة ان شئت فشاءت أكثر طلقت واحدة (قوله أجنبي) أي تمكن مشيئته عرفا بخلاف بهيمة أو ملك فلا وقوع لأنه محال (قوله ولو قال) أي باللفظ في الناطق وبالإشارة في الأخرس ولو طارنا على المعتقد (قوله شئت) أي بهذا اللفظ فلا تعليق ولا تأقيت فلا يكفي شئت ان رضى أي مثلا ولا شئت يوما ولا نحو أردت كعكسه فلا بد من الجواب باللفظ الذي نطق به المعلق على المعتقد (قوله كرها) هو محل الخلاف ففي غيره

راجع لابن سريج [قوله ولا يأتي الثاني هنا] قال الزركشي إذا قلنا بوقوع المنجز ويكمل فينبئ هنا وقوع طلقين اهـ وكان مراده وقوع الطلقين ، وهو الدلعان والظهار والابلاء لأنها تصح من الرجعية [قوله وإنما لم يأت الخ] هذا يصلح أن يكون جوابا للبحث الزركشي الذي سقناه عنه على قول الشارح ولا يأتي هذا الثاني [قوله والتعليق هنا الخ] أقول وأيضا فيلزم على ذلك خروج الوطء عن كونه مباحا الآن وطء الرجعية حرام [قوله خطبا أو غيبة] قيل لا تقابل بينهما فميجتمعان كما إذا كتب إليها أنت طالق إن شئت ونوى فوصل بها وقد يفقدان كقوله بحضورها هي طالق إن شاءت فإن كان المعتبر حقيقة الخطاب فمكان يذني أن يقول خطبا أو غير خطاب وإن كان المعتبر الاستدعاء فليقل حضورا أو غيبة هذا حاصل ما في الزركشي والظاهر أن مسئلة الكتاب من الخطاب دون الأخرى فالمراد بالخطاب ما كان بصيغته المعتادة حضر الشخص أو غاب وبالنسبة ما كان بصيغتها كذلك [قوله وقيل لا يقيم] قيل منشأ الخلاف في المسئلة أن المشيئة هنا هل هي القول أم إرادة القلب وقد سلف لك قول الشارح رحمه الله وإنما يقصد التعليق باللفظ فالراجح هو الأول

بأى الثاني هنا (ولو قال ان وطئتك) وطأ (مباحا) فأنت طالق قبله ثم وطئ (لم يقع) طلاق (قطعا) لانه لو وقع لخرج الوطء عن كونه مباحا وخروجه عن ذلك محال وسواء ذكر ثلاثا أم لا وإنما لم يأت خلاف بالوقوع من الوجه الثاني فى مسألة التعليق بالطلاق السابقة لأن التعليق به يقصد به سد باب الطلاق فهو مل قائلة بنقيض قصده بأن أوقع عليه مع المنجز بعض التعليق تليظا والتعليق هنا لكونه بغير الطلاق لا يسد بابه (ولو علقه بمشيئها خطابا) كأن قال أنت طالق ان شئت (اشترطت) أى مشيئها (على فور) لتضمن ذلك لتخليصها الطلاق كطلقى نفسك كما تقدم (أو غيبة) كأن قال زوجتى طالق ان شئت (أو بمشيئة أجنبي) كأن قال له ان شئت فزوجتى طالق (فلا) بشرط الفور فى المشيئة (فى الأصح) لا تنفاه التملك فى الثانى وبعده فى الاول بانتفاء الخطاب فيه والثانى بشرط الفور نظرا الى تضمن

التحكيم في الأول وإلى الخطاب في الثاني ولو قال أنت طالق إن شاء فلان أو زوجي طالق إن شاء فلان [قوله] فلا يشترط فيه فور قطعا لا تنقضاء التحكيم والخطاب (ولو قال المعلق بمشيئته) من الزوجة أو الأجنبي (شئت كلوها بقلبه وقم) الطلاق ظاهرا وباطنا (وقيل لا يقع باطنا) لا تنقضاء المشيئة في الباطن ودفع ذلك بأن مافى الباطن لغناه

لا يقصد التعليق بهما ما يقصد التعليق باللفظ الدال عليه وقد وجد ما نحن فيه (ولا يقع بمشبهة صبية ومبي) علق الطلاق بها كأن قال تزوجته الصبية أنت طالق ان شئت أو لأجنبي صبي ان شئت فزوجني طالق فقال كل منهما شئت لا يقع (٣٥٩) الطلاق وإن كان ممينا لأنه

يقع قطعاً والسكران كالسكاره (قوله لا يقصد التعليق به الخ) هو ظاهر فيما يتعلق باللفظ أما لو علقه بمحبته له أو رضاها عنه فقالت ذلك كارهة فلا وقوع .

(تنبيه) لو علق بمشيتها وغيرها فليس حكمه (قوله ولا يقع بمشبهة صبية) أى ما لم يرد التلفظ بذلك . (قوله فقال كل منهما) ولو بعد بلوغه على المعتمد (قوله محنون) أى وقت التعليق أو وقت المشبهة على المعتمد لم يقع قطعاً ما لم يرد اللفظ كإس (قوله زيد) خرج مشبهة الله تعالى والملائكة والبهيمة لم يقع قطعاً ما لم يرد طلاقاً كإس (قوله فشاء طلقه) ولو في أكثر منها ولو في عكس الصورة فشاء ثلاثاً (قوله نظرا الخ) فلا قال أردت وقوع طلاقه إذا شاءها وقعت أو عدم وقوعها إذا شاءها وقع طلقان لأنه غلظ على نفسه (قوله بفعله) أى فعل نفسه وإن لم يسأل لأن شأنه ذلك أو لم يقصد اعلام نفسه لأنه عالم (قوله ناسياً أو مكراً) ولو احتمالاً لا فيها ولو كان الإكراه بحق كما قلناه ابن حجر عن الشيخين واعتمده شيخنا فقبل له أن شيخنا الرملى ذكر في أول الطلاق أن فعل المكروه بحق كالأخبار فرجع إليه (قوله جاهلاً بأنه المعلق عليه) أو جاهلاً بوقوع الطلاق به كأن فعله ناسياً فظن الوقوع بفعله ثانياً أو افتاده من صدقه ولو غيراً لاهل الافتاء بعدم الوقوع به ففعله أو أخبره بموت زوجته ففعله فبانت حياتها قال شيخنا الرملى ويتحصل من كلامهم وإن ظن تناقضه أن من حلف بالله أو بالطلاق أن الأمر الفلاني لم يكن أو كان أو سيكون أو أن لم يكن فعلت أو لم أكن فعلت أو فلان لم يفعل كذا أو فعله أو هو في الدار أو ليس فيها أو نحو ذلك وقصد حين حلفه أن الأمر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو أطلق فلا حث عليه وإن قصد أن الأمر كذلك في الواقع وإن خلافه حث على المعتمد نعم إن كانت محاورة فلا حث مطلقاً كالرمل لم تكن صيغة تعليق كوالله زيد ليس في الدار مثلاً فتأله (قوله لم تطلق) ولا تنحل البين لأن لها جهة واحدة بخلاف نحو لا تخرجني إلا بذني أولاً كله إلا في شر كإس (قوله بفعل غيره) أى المميز والاكتفل و بهيمة فلا وقوع بدخوله مكرها قاله شيخنا واعتمده (قوله يبالي بتعليقه) أى وقت تملكه ولو احتمالاً فيهما ولا نظراً لما قبله ولا لما بعده ودخل فيه الزوجة وقال بعض مشايخنا لا حاجة فيها إلى مبالاة لأنه شأنها كما في نفسه فراجع (قوله فلا يخالفه فيه لصداقة أو نحوها) كجاء ومروءة وحسن خلق وخوف وغير ذلك من كل ما يسهل عليه الوقوع على المخالفة (قوله وعلم به) أى علم المحلوف عليه بالتعليق ولا بد من قصد منه أيضاً كما يأتي (قوله أو جاهلاً) بما أمر أو بالبين

[قوله وإثاني تطلق الخ] بهذا أفنى ابن الصلاح وابن عبد السلام وقال ابن المنذر إنه المشهور من مذهب الشافعي قال الزركشي وقد بوجه بأن التعليق مع الصفة تطبيق وصدور النسيان حالة الفعل كحال التلفظ بالطلاق مع نسيان الزوجية وتوقف جمع من قدماء الأصحاب عن الافتاء في هذه المسئلة ثم المعروف أنه لافرق في صورة النسيان بين المستقبل والماضى كأن ينسى فيحلف على ما لم يفعله أنه فعله أو بالعكس صرح به الرافعي في أثناء تعليق الطلاق وخص البغوى عدم الحث بالنسيان في المستقبل دون الماضى ووافقه ابن الصلاح قال الزركشي بعد ذكر ذلك ويستثنى ما لو قال لأدخل عمدا ولاسهوا فدخل ناسياً فإنه يحث بخلاف كافي زوائد الرضة وجرم به الرافعي في كتاب اللعان اه (فرع) لو حلف بالطلاق أن ولده أو دابته أو غيرها ما فعل الشيء الفلاني ناسياً فالتجبه عدم الحث بل هو أولى بذلك من الحلف على فعل نفسه فتأمل ولكن لم أرفيه شيئاً (قوله وليس النسيان ونحوه دافعا) لأنه متعلق بأدنى (قوله وعلم به) قال الزركشي يشترط مع ذلك أن يقصد الزوج حثه أو منعه كإس (قوله وفاء للإمام وغيره) فإنه قد يقصد التعليق

لا اعتبار لقول غير البالغ التصرفات (وقيل يقع بمميز) أى بمشبهة فتعتبر كما اعتبرت في اختبار أحد الأبوين ولو علقه بمشبهة بالغ محنون من زوجة أو أجنبي فقال شئت لم يقع قطعاً لأن المحنون ليس له قصد صحيح (ولا رجوع له) أى للمعلق (قبل المشبهة) من المعلق بمشبهة نظرا إلى أنه تعليق في الظاهر وإن تضمن تملكها كالإرجع في التعليق بالإعطاء قبله وإن كان معاوضة (ولو قال أنت طالق ثلاثاً الآن يشام زيد طلاقاً فشاء طلاقاً لم تطلق) نظرا إلى أن المعنى الآن يشاءها فلا تطلقين أصلاً كإس (قوله الآن يدخل زيد الدار فدخلها) (وقيل يقع طلاقاً) نظرا إلى أن المعنى الآن يشاء طلاقاً فلا يزاد عليها (ولو علق) الزوج الطلاق (بفعله) كأن علقه بدخول الدار (فعل) المعلق به (ناسياً لتعليق أو) ذكر له (مكرها) على الفعل أو طامناً جاهلاً بأنه المعلق عليه (لم تطلق في الأظهر) لحديث ابن ماجه وغيره إن الله وضع

هن أمى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أى لا يؤاخذهم بذلك والثاني تطلق لوجود المعلق به وليس النسيان ونحوه دافعا للوقوع (أو) علق الطلاق (بفعل غيره من يبالي بتعليقه) فلا يخالفه فيه لصداقة أو نحوها (وعلم به فكذلك) أى إذا فعله ناسياً أو مكرها أو جاهلاً

لا يقع الطلاق في الأظهر (والا) أي وان لم يكن يبالى بتعليقه كالسلطان أو كان يبالى به ولم يعلم به ولم يقصد الزوج اعلامه به كلفى الروضة وأصلها (فيقع) الطلاق بضمه (قطعا) (٣٦٠) وان اتفق في بعض صورته نسيان أو نحوه لأن الفرض حينئذ مجرد التعليق بالفعل من غير أن

(قوله لا يقع) ولا تنحل البين كما سواه كان الحلف باثمة أو بغيره سواء كان على مستقبل أو ماض كما تقدم نعم ان قال ان تدخل الدار اليوم فدخلت ناسية انحل البين ولأنها بين لها جهتان كما س (قوله كالسلطان) أي بغير نحو أخيه ونظيره وصديقه ونحو ذلك بماس (قوله ولم يقصد الخ) هو تفسير لما قبله كما يؤخذ مما بعده (قوله فيقع) أي ما لم يقين أنه من يبالى حالة التعليق كما تقدم (قوله بأن قصد الاعلام به) صريحه أن قصد المنع هو قصد الاعلام وهو واضح ان دلت قرينة على أنه المراد منه والا فلا قصد الاعلام أعم فتأمل (قوله كما أفهمه كلام الروضة) هو المعتمد .

(فصل في الإشارة للطلاق بالأصابع ونحوها (قوله وأشار) أي إشارة يفهم منها ارادة الطلاق (قوله طالق) أي عند أنت لأنه من جملة الصيغة (قوله ولا اعتبار بالإشارة) ولا بآنت هكذا ولا بآنت الثلاث فلا يقع شيء وان نوى الطلاق (قوله في أجمع طلقة) فلو قال أردت طلاق الأصبع دون الزوجة لم يقبل قال شيخنا الرملي ودين وخالفه شيخنا ومثل هذه لو قال أردت الإشارة بأصبع فارتفعت الأخرى معها ولو أشار بجمع الكف وقعت واحدة (قوله بأن خرج الخ) أي أو أجاز الوارث (قوله وقعا معا) فالمدار على اتحاد الصفة ولو غير موت للسيد فلو قال في آخر جزء من حياة سيدي مع قول سيده ماسر فلا بد من محلل (قوله غلب العتق) لتشوف الشارع اليه فلو على الزوج طلاق زوجته الأمة غير المدبرة ولو مكانة بموت سيدها فأت وهو وارثه انفسخ النكاح ولا طلاق أو مدبرة طلقت ولا فسخ (قوله فان لم يخرج العبد) ولم يحجز الوارث كما س (قوله لم تقصد بالطلاق) وانما المقصود المناداة كما هو فرض كلام المصنف وصريح كلام الامام الآتي فقول شيخ الاسلام إنها تطلق أيضا في هذه فيه نظر ظاهر ولو علم أو ظن أن المحببة غير المناداة فان قصد المحببة فقط طلقت فقط أو المناداة ولو مع المحببة طلقا معا وتطلق المقصودة ظاهرا وباطنا وغيرها ظاهرا ودين وعلم بتعريف الأخرى أنها زوجته أيضا فقول بعضهم ولو أجنبية غير مستقيم لأنه لا يلزم قولهم قصد طلاقها ونحو ذلك ولو لم يقصد طلاق المناداة لم تطلق كاعلم ولو أجاز به زوجتان وقصد هما ففيه ماسر وان قصد واحدة منهما طلقت ويرجع الى التعيين كما مر في إحدا كما (قوله وقيل الوجهان الخ) فالمناسب التعبير بالمذهب (قوله واحتمل الامام الخ) ان أراد بقوله ظاهرا ما قابل الباطن فهو الطريق المذكور قبله وان أراد به سياق البحث بمعنى أن الظاهر أن المحببة تطلق بلا خلاف فهو طريق ثالث وبدل لهذا اثباته

بصورة الفعل اه ويني جريان مثله في مسألة فعل نفسه السابقة [قول المتن والا فيقع] شامل لثلاث صور أن لا يبالى ويعلم بالتعليق أو لا يبالى ولا يعلم والأولتان لا اشكال فيهما وأما الأخيرة فحلها اذا لم يقصد الزوج منعه كما قاله الشارح . (فرع) قال لها ان لم تدخل الدار اليوم فأنت طالق ففسيت . الحلف ودخلت في ذلك اليوم هل يتخلص بذلك أولا قال الزركشي فيه احتمال والأقرب الانحلال (فصل : قال أنت طالق الخ) (قوله لم يقع عدد الابنية) وذلك لأن الطلاق لا يتعدد الا بلفظ أو بنية ولم يوجد واحد منهما وأفهم قوله عدد أن الواحدة تقع وهو كذلك [قوله فان قال مع ذلك الخ] وجهه أن اللفظ مع الإشارة يقوم مقام اللفظ بالعدد كما في قوله صلى الله عليه وسلم هكذا وهكذا وأشار بأصبعه وخمس إبهامه في الثالثة وأراد وتسعا وعشرين [قوله طلقت في أصبعين] أي وان لم ينو [قوله نفي الخلاف] أي قال يقع ظاهرا بلا خلاف لكن انظر مامذهبه في الوقوع باطنا على المحاطبة

ينضم اليه قصد المنع منه فان قصد المنع منه بأن قصد الاعلام به ولم يعلم بالتعليق من يبالى بفضله فيأتي في الوقوع الخلاف كما أفهمه كلام الروضة وأصلها (فصل : قال) زوجته (أنت طالق وأشار بأصبعين أو ثلاث لم يقع عدد الا بنية) له عند قوله طالق ولا اعتبار بالإشارة هنا (فان قال مع ذلك) القول والإشارة هكذا طلقت في أصبعين طلقتين وفي ثلاث ثلاثا كما تطلق في أصبع طلقة (فان قال أردت بالإشارة) في الصورة الثانية (المقبوضتين صدق بيمينه) فلا يقع أكثر من طلقتين (ولو قال عبيد لزوجته) اذا مات سيدي فأنت طالقتين (وقال سيده) له (اذلعت فأنت حرصفتي به) أي بموت السيد بأن خرج من ثلث ماله (فالأصح أنها لا تحرم) عليه (بل له الرجعة) في العدة (وتجديد) بعد اقتضاها (قبل زوج) والثاني تحرم فلا تحل له الا بعد زوج ومعلوم أن الطلاق والعتق وقعا معا فأول غلب العتق فكأنه تقدم والثاني عكس فان لم

في يخرج العبد من الثلث بقي رق مازاد عليه وحرمت عليه لأن البعض كالتن في عدد الطلاق (ولو نادى إحدى زوجتيه فأجابته الأخرى [قوله فقال أنت طالقت وهو يظنها المناداة لم تطلق المناداة] لأنها لم تخاطب بالطلاق وظن خطابها به لا يقتضي وقوعه عليها (وتطلق المحببة في الأصح) لأنها خوطبت بالطلاق والثاني لا تطلق لأنها لم تقصد بالطلاق وقيل الوجهان في الوقوع باطنا ولا خلاف في الوقوع ظاهرا واحتمل الامام نفي الخلاف

في الوقوع ظاهراً وثبوته
في طلاق النادرة لأنها
المقصودة بالطلاق ومشى
على ذلك الغزالي جازماً
به (ولو علق بأكل رمانة
وعلق بنصف) كأن قال
إن أكلت رمانة فأنت
طالق وإن أكلت نصف
رمانة فأنت طالق فأكلت
رمانة (فطلقان) لحصول
الصفتين بأكلها ولو كان
التعليقان بكما طأقت
ثلاثاً لهما أكلت رمانة مرة
ونصف رمانة مرتين
(والخاف بالطلاق ما تعلق
به حث) على الفعل
(أومنع) منه (أو بتحقيق
خبر) ليصدق فيه (فاذا
قال إن حلفت بطلاق فأنت
طالق ثم قال إن لم تخبرني
أو إن خرجت أو إن لم يكن
الأمر كما قلت فأنت طالق
وقع المعلق بالخلف) لأن
ما قاله حلف بأقسامه السابقة
(ويقع الآخر إن وجدت
صفته) من الخروج
أو عدمه أو عدم كونه
الأمر كما قاله وهي في العدة
(ولو قال) بعد التعليق
بالخلف (إذا طلعت الشمس
أو جاء الحاج فأنت طالق
فيقع المعلق بالخلف) لأنه
ليس ببحث ولا منع ولا
تحقيق خبر ويقع المعلق

[قوله فطلقتان] استشكله الزركشي بأن النكوة إذا أعيدت تكون غير الأولى ولو قال إن أكلت رمانة فأكلت نصفين من رمانتين لم تطلق ولو قال إن أكلت هذا الرغيف فأنت طالق وإن أكلت نصفه فأنت طالق وإن أكلت ربعة فانت طالق فأكلته طلق ثلاثا وإن أكلت نصفه قال الصيمري فكذلك ولم يوجهه واستشكل [قوله والحلف بالطلاق الخ] وذلك لأن الحلف بالطلاق فرع الحلف بالله وهو مشتمل على ذلك وسواء كان الحث والمنع لنفسه أو لغيره أو لهما والحلف بفتح الحاء وكسر اللام وبسكونها ويقال فيه ومحلوف مصدر على وزن مفعول وهو لغة القسم ثم الغرض من كلام المتن بيان الفرق بين الحلف بالطلاق والتعليق المحض على صفة [قوله أو تحقيق خبر] أي منه أو من غيره [قوله وفي العدة] ظاهر اشتراط ذلك في الجميع وفي توقف الأخير والأولى على ذلك نظر بل ينبغي إذا حصل اليأس أن يقع الطلاق في الأولى والأخيرة ثم الثالثة مشكلة أيضا على قولهم لا حث في الحلف على غلبة الظن وقوله أيضا وفي العدة يقتضي أن الصفة إذا تحققت بعد انقضاء العدة لا حث بها والمتجه في الأولى والأخيرة توقف الأمر على اليأس حتى لو فرض في الأولى موتها بعد العدة من غير خروج يقضي بوقوع الطلاق قبيل انقضاء العدة ثم الحكم المذكور في الأخيرة مشكل على نظيره من الحلف على غلبة الظن [قوله إذا طلعت] عبر هنا باذا وفيما سلف بأن إشارة لأنه لا فرق بينهما وهو المذهب وقيل هو بأن حلف فيهما وباذا توقيت فيهما [قوله ويقع المعلق الخ] الظاهر أنه لو مات بعضهم بعد التعليق أو تخلف لعارض لا يؤثر وأنه لو جاءه أكثرا كتب يهولو

كذب ففى زوجته فى الباطن
(فان قال أردت) طلاقا
(مضيا وراجعت صدق
بيمينه) فى ذلك (وان قيل)
له (ذلك التماسا لانشاء
فقال نعم فصريح) لأن نعم
قام مقام طلقها المراد
بذكره فى السؤال (وقيل
كتابة) فتحتاج الى النية
(فصل : علق) الطلاق
(بأكل رغيف أو رمانة)
كان قال ان أكلت هذا
الرغيف أو هذه الرمانة
أو رغيفا أو رمانة فأنت
طالق (فبق) من ذلك بعد
أكلها له (لبابة أوجه لم
يقع) طلاق لأنه يصدق
أنها لم تأكل الرغيف
أو الرمانة وان تسامح أهل
العرف فى الطلاق أكل
الرغيف أو الرمانة فى ذلك
وقال الامام فى فتاى يصدق
مدركه لا أثر له فى رولا حث
نظرا للعرف (ولو أكل)
أى الزوجان (ثمرا وخطا
نواهما فقال) لها (ان لم
تعمى نواك) عن نواى
(فأنت طالق فجعلت كل
نواة وحدها لم يقع) طلاق
(الآن يقصد تعينا) لنواها
عن نواه فلا يخلص من
اليمين بما فعلت (ولو كان
بشمها ثمرة فعلق بيلعها
ثم يرميها ثم يمسكها)
كان قال ان بلعتها فأنت طالق وان رميها فأنت طالق (فبادرت مع فراغه)
من التعليق (بأكل بعض) منها (ورمى بعض لم يقع) طلاق فان لم يتلذذ بأكل البعض وقع الطلاق للإمساك (ولو اتهمها

على جرت العادة بملاقاتهم فى تلك البلد ولو فى غير أوانه (قوله بالصفة اذا وجدت) وهى فى الحجاج ماسر
وفى الشمس بطولها كلها من الأتقى وان كانت مستورة بالقيم وقيل يكفى طلوع جزء منها وقيل فى الحجاج
وصولهم الى محل يتمتع قصر الصلاة فيه و يعتبر كل حال فيلده (قوله اطلقها) خرج ماله وقيل ألك عرس
أو زوجة فقال لا أوأنا عازب فهو كتابة عند شيخنا ولغو عند الخطيب لأنه كذب محض (قوله نعم) أوجب
أو أجل أو بلى أو إى بكسر الهمزة أو طلقت على المعتمد فى ذلك (قوله ففى زوجته) فى الباطن فيدين
(قوله صدق) وان لم يعرف له طلاق سابق فان قال كان باثنا وجددت لم يصدق الا ان عرفه طلاق سابق
(قوله نعم) ومثلها مرادفها ماسر (تنبيه) ظاهر ما ذكر أن الاعتبار بقصد السائل وان خالفه
قصد الزوج وبه قال شيخنا وتوقف فيه العبادى ولى به أسوة ولو جهل حال السؤال حمل على
الاستخبار ويبنى اعتبار قصد الزوج فيه ان وجد وخرج بنحو نعم ماله وأشار وهو مطلق أو قال
كان ذلك أو بعض ذلك أو الأمر على ما تقول فلعو ولو قيل له هى طالق فقال ثلاثا فان قصد بناءه
على مقدر نظير ما فى السؤال ونوى الثلاث وقعن والا لم يقع شئ ولو قال لزوجته طلقتك يوم كذا
فظهر أنها كانت فيه باثنا وقع عليه وحمل على أنه غلط فى التاريخ ولو قال له يلزمك الطلاق ما فعلت
كذا فقال نعم فهو صريح بخلاف ان فعلت كذا فزوجتك طالق فقال نعم فهو لغو قاله شيخنا الرملى .
(فصل) فى أنواع من تعليق الطلاق (قوله رغيف) هو المتعارف بين الناس لا ما يجعل صغيرا للأولياء
تبرك بهم ونحو خبز سيدى أحد البدوى (قوله فى فتاى يصدق مدركه) بأن لا يسمى قطعه خبز كقوله الامام أيضا
ولو كان الفتاى لوجع صار كثيرا اعتبر قاله الخطيب وخالفه شيخنا كوالد شيخنا الرملى وبعض الحجة فى الرمانة
كالفتاى ولو علق بأكل رمانة وعدم أكلها لم يخلص بما ذكر ويحث فى عدم الأكل بالأس (قوله وحدها)
بحيث لا تماس غيرها ولا يشترط الفور فى التحيز لأن التعليق بان فى نفي فان علق بنحو متى اشترطت كالتقدم
(قوله فلا يخلص من اليمين بما فعلت) قال شيخنا الرملى ثم ان أكل التميز عادة وميز لم يقع والافتعال
بمستحيل فيبحث حالا وقال شيخنا يقع حالا مطلقا وفيه نظرى جميع ما يمكن فيه وجود الصفة خصوصاً مع
الترخى ولو وضع شيئا ونسيه ولم يعلم به فقال لها ان لم تعطيه فأنت طالق فيبحث بمضى زمن يمكن فيه الاعطاء
على المعتمد عندهما (قوله ثم يرميها) لا حاجة الى ثم هنا لأن المدار على تأخير الامساك لأنه لو لم يؤخره حث
بالامساك زمن غيره بعده (قوله مع فراغه) أى بعده على الفور على ماسر (قوله بأكل بعض) أو بيلعه
كما فى علق وفى عدوله الى الأكل اشارة الى أن اشتغالها بالمضغ المعتبر فى معنى الأكل لا يضر بل لو
أكلتها كلها بمضغ لم يثبت لأن البلع غير المضغ فى الطلاق بخلافه فى اليمين بالله نظرا للعرف فى اليمين (قوله
ورمى) هى بغير أولان الجمع بينهما لا يشترط (قوله بأكل البعض) أو رميه ولو علق بشرب ماء كوز وصبه
ثم ابقاه فبادرت بشرب بعضه أو بل خرقه به لم يثبت ولو علق بخروجها من ماء ثم مكثها فيه فان كان جاريا أو
حلت منه حالا لم يثبت ولو كانت على سلم فعلق بصعودها وزولها ثم مكثها فبادرت بوثبة الى الأرض أو سلم

تخلفوا عن وقت مجيئهم عادة فحل نظر [قوله وقيل كتابة] لو قال نعم طلقت فهو صريح قطعا .
(فصل : علق بأكل رغيف الخ) [قوله وحدها] أى بحيث بعدم التماس بين اثنين منه [قوله
فلا يخلص الخ] هى عبارة المحرر والشرح وظاهرها عدم الوقوع حالا وظاهر عبارة المنهاج كما قال
الزركشى الوقوع فى الحال . قلت وهو الحق لأنه من التعليق بالمستحيل مع التقي [قوله ثم
يرميها] مثلها الواو [قوله ورمى بعض] بمعنى أو

أى
كان قال ان بلعتها فأنت طالق وان رميها فأنت طالق (فبادرت مع فراغه)
من التعليق (بأكل بعض) منها (ورمى بعض لم يقع) طلاق فان لم يتلذذ بأكل البعض وقع الطلاق للإمساك (ولو اتهمها

فأنت طالق فقلت (كلامين أحدهما (سرقة) والآخر (ماسرقة لم تطلق) لأنها صادقة في أحد الكلامين (ولو قال إن لم تخبرني بعدد حب هذه الرمانة قبل كسرها) فأنت طالق (فالخلاص) من اليمين (أن تذكر عددا يعلم أنها لا تنقص عنه) كأنه (ثم تزيدوا واحدا واحدا) فتقول مائة وواحد مائة واثنان وهكذا (حتى تبلغ ما يعلم أنها لا تزيد عليه) فتكون مخبرة بعددها (والصورتان) هذه والتي قبلها (فيمين لم يقصد تعريفا) فإن قصده فلا يخلص من اليمين بما ذكرته (ولو قال ثلاث من لم يخبرني بعدد ركعات فرائض اليوم والليلة فهي طالق فقلت واحدة سبع عشرة) أي في الغالب (وأخرى خمس عشرة) أي يوم جمعة (وثالثة إحدى عشرة) أي لساافر (لم يقع طلاق) على واحدة منهن لصدقهن فيما ذكرته من العدد كما تقدم (ولو قال أنت طالق إلى حين أوزمان أو بعد حين) أوزمان (طالقت بمعنى لحظة) لصدق الحين والزمان بها إلى متى بعد (ولو علق) الطلاق (برؤية زيد أو لمسه وقذفه تناولته) التعليق (حيا وميتا)

آخر أو يحملها من صعد بها أو نزل بغير أمرها أو بمن على الأرض أو بغير أمرها فلاحث (قوله إن لم تصدقني) فإن قل لم تعلمني لم يخلص بما ذكر (قوله فقلت) يفيد الفورية في الجواب وهل يشترط اتصال اللفظين أو لا يضر التراخي في الثاني راجعه ومحل الفورية أن دلل قريته عليها والا فالعلق بان مع النفي لا فورية فيه كما تقدم وكذا يقال فيما يأتي (قوله كلامين) دفعها لماعساء أن يتوهم من جعل ما أسما موصولا مثلا معمولا لسرقة الأولى (قوله بعدد حب هذه الرمانة) ومثله بعدد رمان هذه الشجرة (فائدة) نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما أن في كل رمانة حبة من رمان الجنة ونقل الدميري أنه إذا عدت الشرافات التي على حلق رمانة فإن كانت زوجا فعدد حب الرمانة زوج وعدد رمان الشجرة زوج أو فردا فهما فرد (قوله قبل كسرها) لعله أو المتعين أنه من صيغة المعلق فتأمله (قوله لا تنقص عنه) دخل فيه المساوي (قوله ثم زيد) وكذا عكسه بأن تذكر عددا تعلم أنها لا تزيد عليه ثم تنقص واحدا فواحدا وهكذا وكذا لو جعت بينهما بأن تذكر عددا متوسطا ثم تزيد وتنقص وهكذا ونقل عن الرافعي أنه لا بد من توالي الأعداد ولم يوافق عليه شيخنا وفيه نظر لا حتم أن العدد الذي تسقطه هو الموافق لعدد حب الرمانة المحلوف عليها فلو جعنا ما ذكره الرافعي وفارق ما هنا ما لو قال من أخبرني بقدم زيد فهي طالق فأخبرته به فطالق ولو كاذبة فيه بأنه في الرمانة أخبار عما وقع بخلاف هذا قاله شيخنا وقال غيره أن الرمانة عددا خاصا من أعداد كثيرة فهو المراد بخلاف ذلك فتأمل ولو وقع حجر فقل إن لم تخبرني عن رمانه فأنت طالق فقلت رمانه مخلوق لم يحث مالم يرد تعيينا (قوله نقر يفا) أي تعيينا لأحد الأمرين في السرقة واحد مخصوص في الرمانة أي الواقع في كل منهما فلا يخلص من اليمين وفي الحث ما تقدم في تميز النوى (قوله ثلاث) أي من زوجاته (قوله يوم جمعة) وإن لم تقصده وكذا ما بعده (قوله لم يقع) مالم يقصد تعيينا كما مر ولو قال إن خالفت أمرى فخالفت نهيه لم يحث أو عكسه حث ويترك بأن مدلول النهي أعم مطلقا ومدلول الأمر أخص مطلقا فتأمل ولو علق بجماعه فعلت عليه ولم يتحرك لم يحث أو باعطائها كذا بعد شهر اشترط الفور بعد الشهر إن عاق بغير أن أو بها فبالبأس لأنه في معنى النفي أو أن قصدتك بالجماع فقصدته لم يحث أو أن قصدت جماعك حث أو أن جعت لم يحث بصومها أو إن أكلت أكثر من رغيف وأكته مع إدام حث أو أن أكلت لإرغينا فأكلته وفاكهة حث أو إن لبست قيصين فلبستهما ولو متواياحت أو إن نمت على ثوبك لم يحث بوضع رجله أو يده أو ترسو نحو محضتها (قوله أوزمان) أودهر أو حقب أو حقبم القاف وقيل الحقب سبعون سنة وقيل ثمانون سنة فإن أراد ذلك دين فإن قامت قرينة صدق ولو حلف لا يصوم زمانا حث بالشروع أو لا يصوم من أزمته بر يوم ولو قال أنت طالق في مكة أو البحر أو الظل أو نحو ذلك مما لا ينتظر وقع حاله مالم يرد التعليق كما مر ولو علق بدخوله فعمل ولو مع القدرة على الامتناع لم يحث وتقدم لو علق بمستحيل (قوله بمعنى لحظة) وفارق لأقضي حثك إلى حين لأنه وعد فجاز تأخيرها والطلاق إنشاء فاعتبر فيه الفورية (قوله برؤية زيد)

أي [قوله إن لم تصدقني] قال البغوي بخلاف إن لم تعلمني بالصدق [قوله كلامين] دفع به ماعساء يتوهم من كلام المتن أن يكون كلاما واحدا يجعل ما أسما موصولا معمولا لسرقة الأولى [قوله فتقول مائة وواحد الخ] ظاهره اشتراط الولاء وبه عبر الرافعي حيث قال على الولاء اه والوجه عدم اشتراطه. واعلم أن الخبر أعم من الصدق فكان ينبغي الاكتفاء بأي عدد ذكرته صادقة أو كاذبة ومثله يقال في المسئلة الآتية وأجيب بأن القرينة هنا تقتضي الأخبار بالصدق وبأن الشيء الذي وقع لابد في الخبر عن وقوعه من الصدق بخلاف محتمل الوقوع وعدمه [قوله فلا يخلص من اليمين الخ] أي ولكن لا يقع حالا خلافا لظاهر النهج هذا حاصل ما أشار إليه الزركشي والوجه ما اقتضاه ظاهر المنهاج لأنه تعليق بالمستحيل مع النفي كقوله إن لم تصدق السماء فأنت طالق قال السكالك المقدسي والتعليق بالمستحيل مع النفي يقع في الحال

أما في الرؤية واليمين فواضح وأما في القذف فلأن قذف الميت كقذف الحي في الإثم والحكم

أولاه من غير حائل ولا
يكنى لمس الشعر والظفر
(بخلاف ضربه) إذا علق
الطلاق به فلا يتناول
التعليق ميتا لأن القصد في
التعليق بالضرب التشويش
والميت لا يحس بالضرب
حتى يثسوثس به (ولو
خاطبته زوجته) بمكرهه
كما سفيه بإخس فقل
ان كنت كذلك (أى
سفيه أو خسيسا) فأنت
طالق ان أردت مكافأتها
باسماع ما تركه طلق وان
لم يكن سفيه أو خسة (أو
التعليق اعتبرت الصفة)
فان لم تكن موجودة لم
تطلق (وكذا ان لم يقصد)
شيئا تعتبر الصفة (في
الأصح) نظرا لوضع اللفظ
فلا تطلق عند عدوها
والثاني لا تعتبر الصفة بل
يحكم بوقوع الطلاق في
الحال نظرا الى العرف في
قصد المكافأة بما ذكر
(والسفه منافي اطلاق
التصرف) أى هو صفة
لا يكون الشخص معها
مطلق التصرف كأن
يبلغ مبذرا يضع المال في
غير وجهه الجائر
(والخسيس قيل من باع
دينه بدنياه) بأن ترك دينه
لاشتغاله بدنياه (ويشبه أن
يقال هو من يتعاطى غير
لائق به بخلاف بما يليق به

لغير عيما و إلا فهو مستحيل نعم رؤية الهلال تحمل على العلم به ولو برؤية غيرها أو تمام الشهر فيكنى من
العيما إلا أن يقصد بالرؤية المعاينة فيصدق في غير العيما ويدين فيها الإبرنة فيصدق فيها أيضا ويقال له
هلال في الثلاثة الأولى و بعدها قر (قوله) ويكنى رؤية شيء من البدن) ولومن وراء زجاج أو في ماء صاف
أو أحدهما سكران ولا بد أن تسمى رؤية عرفا ولا تكنى الرؤية في امرأة لأنه خيال الا في رؤية وجهها
ولا رؤية بعض بدنه من كوة الا وجهه لشرفه ولا رؤية في منام الا له صلى الله عليه وسلم لأنه الممكن
وقيده شيخنا بما اذا أراد رؤية المنام والافهوم من التعليق بمسح (قوله) والظفر (وكذا السن والمس
كاللس فيما ذكر فيه (قوله) لأن القصد الخ) وفارق الأيمان لبناها على العرف ولو علق بكلامها زيدا حنت
بخطابها له بحيث يسمع ولو كان هو تقي السمع لأصم ولو مع جنون أحدهما أو سكره أو بكلامها رجلا
دخل محرما وزوجها فان ادعى ارادة غيرهما صدق أو بكلامها حمارا أو ميتا أو ناعما أو غائبا فهو تعليق
بمسح أو بتقبيلها الخنص بالحية أو بتقبيل أمة شمله امينة أو على فعله معصية فترك واجبا لم يحنث أو على
ترك واجب ففعل حراما كذلك أو قال لا رأيت شيئا في البيت إلا كسرته على رأسك فرأى هاونا طلقت
حالا أو قال لأطأ أمتي إلا باذنك فقالت طأها في عينها لم يكن اذا إلا اذا قلت ربنة على عدم التخصيص
(قوله) والميت لا يحس) أى بحسب العرف ولو شهيدا (قوله) ولو خاطبته بمكرهه الخ) قال شيخنا الرمي ان
اللفظ يحمل على العرف ان لم يضطرب والا فعلى اللغة (قوله) والسفه) أى لغة وأما عرفا فهو بذاء اللسان
والنطق بما يستحى منه (قوله) هو صفة الخ) وظاهره اخراج من يذر بعد رشده ولم يحجر عليه أو فسق
بعده وليس كذلك فقد قال الرافعي ان من بلغ رشيدا ثم فسق في دينه يسمى سفيا وفي عبارة العباب
والسفه ما يحجر به فيحمل كلام الشارح على هذا فراجع (قوله) والخسيس) أى نعه وأخس الأخساء
من باع دينه بدنياه غيره كالسكاس (قوله) ويشبه أن يقال) أى عرفا والبخل شرعا من لا يؤدي ملازمه
وعرفا من لا يقرى بالطعام والسفلة من يعتاد الأفعال الدينية والحقيرة الفقيه وعرفا فاحش القصر ضئيل
الشكل ولا عبرة بعرف النساء أنه قليل النفقة والأحق من يضع الشيء في غير محله مع علمه بقبحه
وانفعوا من يحاط الأراذل ويخاصم بلا موجب والقلائس من يذوق الأطعمة في نحو الأسواق بغير
شراء والقواد من يجمع الرجال مع النساء ولو غير أهله أو المرء حراما فيهما والقرطبان من لا يمنع الزاني
بأهله أو محارمه والديوث من لا يمنع الداخل عليهن وقايل الحية من لا يغار عليهن والقحبة البني وهز
الحية كناية عن الرجولية فاذا هزت لحية فقال له رأيت مثلها كثيرا فقال ان كنت رأيت مثلها فأنت
طالق فان أراد المكافأة أو أطلق طلقت وإلا فتعليق فتعتبر الصفة (فرع) قال لها إن لم أقل كما تقولين
فأنت طالق ثلاثا فقالت له أنت طالق ثلاثا خلاصه أن يقول أنت طالق ثلاثا ان شاء الله ويقصد التعليق أو من
وثاق أو يقول أنت قلت أنت طالق ثلاثا ولو قالت له كيف تقول اذا طلقتي فقال أقول أنت طالق لعا ولا يقع
به شيء (فرع) لا يحنث من حلف أنه من أهل الجنة ان كان مسلما نظرا لظاهر النصوص فان كان
كافرا حنث لذلك فان مات المسلم مرتدا أو الكافر مسلما تبين الحنث في الأول وعدمه في الثاني

[قوله لأن القصد في التعليق بالضرب التشويش] فلا بد في الضرب من الايلاء على الأصح [قوله
نظرا لوضع اللفظ الخ] اعلم أنه اذا تعارض مدلولان لغوي وعرفي قدم الأول عند الجمهور لأنه الأصل
والعرف لا يكاد ينضبط وقدم الثاني عند الامام لأنه المتبادر بدليل ما لو حلف ليضربها حتى تموت
فانه يبر بالضرب الموجه جدا

(تم الجزء الثالث من حاشيتي القليوبي وعميرة على شرح الجلال المحلى لمنهاج الطالبين للنعوي
وبليه الجزء الرابع : أوله كتاب الرحمة)

فهرس

الجزء الثالث

من حاشيتي القليوبي وعميرة على شرح المحلى لمنهاج الطالبين للنووي

مصحفة

- ٢ كتاب الاقرار
- ٥ فصل في صيغة الاقرار
- ٦ فصل في بقية شروط أركان الاقرار
- ١٠ فصل في بيان أنواع من الاقرار وامتعها
- ١٤ فصل في الاقرار بالنسب
- ١٧ كتاب العارية
- ٢١ فصل في بيان أن العارية من العقود الجائزة وما يقع ذلك
- ٢٦ كتاب النصب
- ٣٠ فصل في بيان ما يضمن به المصوب وغيره
- ٣٤ فصل في الاختلاف في تلف المصوب وما يذ كر معه
- ٣٨ فصل فيما يطرأ على المصوب
- ٤٢ كتاب الشفعة
- ٤٥ فصل فيما يؤخذ به الشقص المشفوع وما يذ كر معه
- ٥١ كتاب القراض
- ٥٤ فصل في أحكام القراض
- ٥٩ فصل في بيان كون عقد القراض جائزاً من الجانبين
- ٦٠ كتاب المساقاة
- ٦٢ فصل في بقية شروط المساقاة المتعلقة بالأركان الثلاثة الباقية وما يتبعها
- ٦٧ كتاب الاجارة
- ٧٢ فصل في بقية شروط المنفعة
- ٧٦ فصل في بقية شروط الاجارة وما يتبعها
- ٧٨ فصل فيما يجب على المكرو وغيره مما يأتي
- ٨٠ فصل في تقدير المنفعة بالزمن وما يتبعه
- ٨٣ فصل فيما تنفخ الاجارة به وما يتبعه
- ٨٧ كتاب احياء الموات

- ٩٣ فصل في بيان أحكام المنافع المشتركة
 ٩٤ فصل في أحكام الأعيان المستفادة من الأرض
 ٩٧ كتاب الوقف
 ١٠٤ فصل في أحكام الوقف اللفظية
 ١٠٥ فصل في أحكام الوقف المعنوية
 ١٠٩ فصل في النظر على الوقف وشرط الناظر ووظيفته
 ١١٠ كتاب الهبة
 ١١٥ كتاب اللقطة
 ١١٧ فصل في حكم لقط الحيوان وغيره
 ١٢٢ فصل فيما عاك به اللقطة وما تضمن به وغير ذلك
 ١٢٣ كتاب اللقيط
 ١٢٦ فصل في الحكم بإسلام اللقيط أو عدمه وغير ذلك
 ١٢٨ فصل في الحكم بحرية اللقيط وعدمها وحكم استحقاقه
 ١٣٠ كتاب الجعالة
 ١٣٤ كتاب الفرائض
 ١٣٨ فصل في ذكر الفروض وذويها
 ١٤١ فصل في الحجب
 ١٤٢ فصل في كيفية ارث الأولاد
 ١٤٣ فصل في كيفية ارث الأب والجد والأم في حالة
 ١٤٤ فصل في ميراث الحواشي
 ١٤٥ فصل في الارث بالولاء
 ١٤٦ فصل في ميراث الجد والاخوة الأشقاء أو للأب أوهما
 ١٤٨ فصل في موانع الارث وما معها
 ١٥١ فصل في أصول المسائل وما يتبعها
 ١٥٥ فرع في المناسحات
 ١٥٦ كتاب الوصايا
 ١٦١ فصل في الوصية بالزائد على الثلث وحكم التبرعات
 ١٦٣ فصل في بيان المرض الخوف وما ألحق به من حيث الحجر في التصرف
 ١٦٦ فصل في أحكام الوصية اللفظية
 ١٧١ فصل في أحكام الوصية المعنوية وما يقعها
 ١٧٦ فصل في الرجوع عن الوصية وغيرها
 ١٧٧ فصل في الإيضاء الخاص
 ١٨٠ كتاب الوديعة
 ١٨٧ كتاب قسم الفيء والغنيمة

- ١٩١ فصل في الغنمة وماعها من تخميس وغيره
 ١٩٥ كتاب قسم الصدقات لمستحقها
 ١٩٨ فصل في مقتضى صرف الزكاة وصفة من يأخذ منها وما يؤخذ منها
 ٢٠١ فصل في حكم استيعاب المستحقين ونقل الزكاة وغير ذلك
 ٢٠٤ فصل في صدقة التطوع
 ٢٠٦ كتاب النكاح
 ٢١٣ فصل في حكم الخطبة بكسر الخاء
 ٢١٦ فصل في أركان النكاح وماعها
 ٢٢١ فصل في عاقد النكاح وماعه
 ٢٢٥ فصل في موانع ولاية النكاح
 ٢٣٣ فصل في الكفاءة
 ٢٣٧ فصل في تزويج المحجور عليه
 ٢٤٠ باب ما يحرم من النكاح
 ٢٤٧ فصل فيما يمنع النكاح من الرق وما يجوز معه وما يتبع ذلك
 ٢٥٠ فصل فيمن يحرم نكاحها أولا من الكفار للمسلمين أو للكفار وما يتبعه
 ٢٥٤ باب نكاح المشرك
 ٢٥٧ فصل في حكم من أسلم على أفراد نساء كل فرد منها مباح له
 ٢٦٠ فصل في حكم مؤنة الزوجة مع الاسلام أو غيره
 ٢٦١ باب الخيار والاعفاف ونكاح العبد
 ٢٦٦ فرع خيار الخلف على الفور
 ٢٦٩ فرع الفسخ بالعق لا يحتاج الى المرافعة الى الحاكم
 ٢٦٩ فصل في الاعفاف
 ٢٧٢ فصل في نكاح الرقيق الذكور والأنثى
 ٢٧٥ كتاب الصداق
 ٢٧٨ فصل في الصداق الفاسد
 ٢٨٣ فصل في التفويض
 ٢٨٤ فصل في اعتبار مهر المثل وما يتعلق به
 ٢٨٥ فصل فيما يسقط المهر وما ينصفه وغير ذلك
 ٢٩٠ فصل في المتعة
 ٢٩١ فصل في التحالف اذا وقع في المهر التحالف
 ٢٩٤ فصل في الوليمة
 ٢٩٩ كتاب القسم والفسوز
 ٣٠٥ فصل في حكم الشقاق بين الزوجين
 ٣٠٧ كتاب الخلع

- ٣١٢ فصل في ذكر صيغة الخلع ومأمعها
 ٣١٦ فصل في الألفاظ الملزمة للعوض
 ٣٢٢ فصل في الاختلاف في الخلع أو عوضه
 ٣٢٣ كتاب الطلاق
 ٣٢٩ فصل في تفويض الطلاق للزوجة
 ٣٣١ فصل في بقية شروط أركان الطلاق
 ٣٣٥ فصل في بقية شروط أركان الطلاق وهي الولاية على المحل
 ٣٣٦ فصل في تعدد الطلاق ومأمعه
 ٣٤٠ فصل في الاستثناء
 ٣٤٣ فصل في الشك في الطلاق
 ٣٤٧ فصل في الطلاق السني والبدعي
 ٣٥٠ فصل في تعليق الطلاق بالأوقات وما يذكر معه
 ٣٥٤ فصل في تعليق الطلاق بالجل والحيض وما يتبعهما
 ٣٦٠ فصل في الإشارة للطلاق بالأصابع ونحوها
 ٣٦٢ فصل في أنواع من تعليق الطلاق

[تمت]